أن نكون مواطنين في إسرائيل

في دولة يهوديّة وديمقراطيّة

كتاب مدنيّات لطلّاب المرحلة الثانويّة
في المدارس اليهوديّة العامّة والمتديّنة
في المدارس العربيّة والدرزيّة

وزارة التربية والتعليم

السكرتاريّة التربويّة

أورشليم القدس 2018

كتابة وتأليف:
مركّزة الكتابة والتأليف والإعداد: ڤردا أشكنازي، مفتّشة المضامين والبرامج التعليميّة في موضوع المدنيّات، السكرتاريّة التربويّة، وزارة التربية والتعليم
كتابة وتأليف وإعداد: بِلا ألفرسون، معلّمة ومرشدة قطريّة لموضوع المدنيّات، السكرتاريّة التربويّة، وزارة التربية والتعليم
تمير دوبي، مرشد تربويّ، السكرتاريّة التربويّة، وزارة التربية والتعليم
دانا شطركمان، مرشدة تربويّة، السكرتاريّة التربويّة، وزارة التربية والتعليم، وموجّهة ومطوّرة مضامين في موضوع المدنيّات في مطاح - المركز للتكنولوجيا التربويّة

رئيس طاقم المترجمين:
يوسف طرودي، مفتّش الموادّ التعليميّة، السكرتاريّة التربويّة، وزارة التربية والتعليم

استشارة علميّة:
د. أڤيعاد بكشي، القرية الأكاديميّة أونو

مرافقة العمل:
أليراز كراوس، مديرة قسم المجتمع والآداب، السكرتاريّة التربويّة، وزارة التربية والتعليم
ياعيل چورأون، مفتّشة المدنيّات السابقة، السكرتاريّة التربويّة، وزارة التربية والتعليم
عينات أوحايون، مفتّشة المدنيّات، السكرتاريّة التربويّة، وزارة التربية والتعليم

شكر وامتنان:
لكلّ القرّاء الأكاديميّين، والمرشدين، والمعلّمين من جميع الأوساط، والذين قرأوا وأبدوا ملاحظاتهم على كلّ الفصول في مراحل التأليف والكتابة المختلفة
إلى جميع المؤسّسات والمنظّمات ومواقع الإنترنت التي منحت مصادقتها على نشر الموادّ التي بحوزتها

التصميم الچرافيكيّ: إستوديو "شاحر شوشانا" من مجموعة سكورپيو 88 | 02-6536446

معالجة حقوق المؤلّفين: جاكلين أچام (نصوص)، دانا شطركمان (صور)
© جميع الحقوق على النصوص محفوظة للمؤلّفين، لآكوم، ولدور النشر، ولمواقع الإنترنت
© جميع الصور، والرسومات، والنسخ المصوّرة محفوظة لأصحاب الصور والمصوّرين، ولمستودعات الصور
تمّ بذل كلّ جهد من أجل العثور على جميع المصادر الواردة في هذا الكتاب. من أجل تزويد المعلّمين والطلّاب بهذا الكتاب للسنة الدراسيّة 2019 تقرّر إصداره الآن، وبذل طاقم احترافيّ ومتمرّس وواسع النطاق جهودا كثيرة في هذا الكتاب. مع ذلك من المحتمل أنّ هناك حاجة للمزيد من التحسينات. فنعتذر مسبقًا عن كلّ خطأ أو سهوٍ وندعو من لديه ملاحظة أو اقتراح لتحسين نصّ ما في الكتاب بإطلاع مراقبة تعليم المدنيّات ونأخذ بعين الاعتبار الملاحظات والتنويرات في الطبعة المقبلة

© جميع الحقوق محفوظة لوزارة التربية والتعليم، 2018

إنتاج: رڤيف تُرجمان، مركّز النشر، السكرتاريّة التربويّة، وزارة التربية والتعليم

طباعة: بواسطة المطبعة الحكوميّة

الفهرس

الافتتاحيّة

الجزء الأوّل - ما هي الدولة اليهوديّة؟

- مقدّمة 9
- الفصل الأول - إعلان الاستقلال 11
- الفصل الثاني - الخلفيّة التاريخيّة لإقامة دولة إسرائيل ومبادئها الأساسيّة 25
- الفصل الثالث - القوميّة ودول القوميّة 39
- الفصل الرابع - التبريرات لقيام دولة القوميّة 53
- الفصل الخامس - المميّزات اليهوديّة للدولة على أرض الواقع 61
- الفصل السادس - دولة إسرائيل- دولة الشعب اليهوديّ 79
- الفصل السابع - هويّة مواطني إسرائيل 93
- الفصل الثامن - هويّات دينيّة وعلمانيّة في المجتمع الإسرائيليّ اليهوديّ 102
- الفصل التاسع - العرب والدروز والشركس في المجتمع الإسرائيليّ 110

الجزء الثاني - ما هي الدولة الديمقراطيّة؟

- مقدّمة 127
- الفصل العاشر- فكرة الدولة الديمقراطيّة 129
- الفصل الحادي عشر - مفاهيم ديمقراطيّة ليبراليّة 138
- الفصل الثاني عشر – مبدأ حكم الشعب والانتخابات 151
- الفصل الثالث عشر – مبدأ حسم الأكثريّة 166
- الفصل الرابع عشر- التسامح والتعدّديّة والتوافقيّة 173
- الفصل الخامس عشر- مبدأ حقوق الإنسان والمواطن 186
- الفصل السادس عشر- الحقوق الجماعيّة 230
- الفصل السابع عشر- مبدأ تقييد السلطة 238
- الفصل الثامن عشر- مبدأ سلطة القانون 262
- الفصل التاسع عشر- ثقافة سياسيّة ديمقراطيّة 277
- الفصل العشرون - الحدود والأمن في الديمقراطيّة 290
- الفصل الحادي والعشرون- التوجّهات الاجتماعيّة- الاقتصاديّة 303
- الفصل الثاني والعشرون- عصر العولمة وتأثيره على الدول في العالم 319
- الفصل الثالث والعشرون- تحدّيات الديمقراطيّة 330

الجزء الثالث - نظام الحكم والسياسة في إسرائيل

- مقدّمة 341
- الفصل الرابع والعشرون - الأسس الدستوريّة لدولة إسرائيل 343
- الفصل الخامس والعشرون - المواطنة والعودة 358
- الفصل السادس والعشرون - الانتخابات في إسرائيل 373
- الفصل السابع والعشرون - الأحزاب ومجموعات المصلحة في الدولة الديمقراطيّة وفي إسرائيل 385
- الفصل الثامن والعشرون - السلطة التشريعيّة: الكنيست 396
- الفصل التاسع والعشرون - السلطة التنفيذيّة: الحكومة 413
- الفصل الثلاثون - المستشار القضائيّ للحكومة 429
- الفصل الحادي والثلاثون - الحكم المحلّيّ في إسرائيل 437
- الفصل الثاني والثلاثون - السلطة القضائيّة 461
- الفصل الثالث والثلاثون - الإشراف والرقابة على سلطات الحكم في إسرائيل 478
- الفصل الرابع والثلاثون - مؤسّسة رئاسة الدولة 489
- الفصل الخامس والثلاثون - تلخيص لنظام الحكم البرلمانيّ في إسرائيل 500

الجزء الرابع - المجتمع والسياسة في إسرائيل

- مقدّمة 509
- الفصل السادس والثلاثون- الإعلام والسياسة في إسرائيل 511
- الفصل السابع والثلاثون - تحدّي العيش المشترك في المجتمع الإسرائيليّ 528
- الفصل الثامن والثلاثون - مواقف حول الصورة المنشودة لدولة إسرائيل 574

إغلاق الدائرة 591

افتتاحيّة

أيّها الطلّاب والطالبات

تحيّة طيّبة،

إنّ تعليم المدنيّات يكشف أمامكم الأوجه المركّبة والمختلفة لدولة إسرائيل اليهوديّة والديمقراطيّة. إنّ التعاطي مع هذا الاختلاف وهذا التركيب من شأنه أن يمهّد الطريق أمامكم نحو مواطنة أفضل ومشاركة واعية في الحياة العامّة في الدولة. ومن خلال ذلك أيضًا سوف تقوى العلاقة بينكم وبين الدولة إذ أنّكم ستتمكّنون من القيام بواجباتكم، وتتعلّمون المحافظة على حقوقكم. كلّنا أمل في أن يثير بكم هذا اللقاء مع المجتمع الإسرائيليّ المتعدّد والمثير للاهتمام والذي ستصادفونه خلال عمليّة التعلّم، الدافعيّة للمشاركة في الحياة العامّة بشكل عامّ وحياة المجتمع المحلّيّ الذي تنتمون إليه، بشكل خاصّ، وأن يثير بكم، كذلك، الرغبة في الاشتراك في السيرورة السياسيّة في البلاد، وكلّ هذا من خلال التعرّف على قيم الدولة، ومنح الاحترام لكلّ التفاصيل ولجميع الأقلّيّات التي تشكّل معًا المجتمع الإسرائيليّ.

تشكّل وثيقة الاستقلال، التي أعلنت عن قيام دولة إسرائيل، نقطة الانطلاق لهذا الكتاب. تعبّر الوثيقة عن حلم الآباء المؤسّسين للدولة حيال الطابع المنشود لها كدولة قوميّة يهوديّة وديمقراطيّة، دولة جميع مواطنيها- اليهود، والعرب، والدروز، والشركس الذين يعيشون داخل حدودها، وكذلك كدولة أبناء الشعب اليهوديّ الذين يعيشون في الشتات وليسوا مواطني الدولة. لهذه الأسباب مجتمعة فإنّ برنامج التعليم في موضوع المدنيّات مشترك لكلّ طلّاب الصفوف الثانويّة في جهاز التعليم والذين سيصبحون، في ما بعد، مواطنين بالغين في الدولة.

أحد الأهداف الرئيسيّة للكتاب هو بلورة موقف شخصيّ حول الرؤيا المستقبليّة للدولة. من شأن الموادّ الدراسيّة الواردة في الكتاب أن تمكّنكم من تحليل الأفكار وتقييمها على خلفيّة الواقع القوميّ، والثقافيّ، والاجتماعيّ- الاقتصاديّ، والسياسيّ في الدولة، كما وستساعدكم في تشكيل وعيكم ووجهة نظركم المستقبليّة.

هدف آخر من أهداف الكتاب هو تحويل دراسة المدنيّات إلى موضوع معاصر وحيويّ لكلّ واحدة وواحد منكم.

تشمل الموادّ التعليميّة، في هذا الكتاب، مصادر من أنواع مختلفة: مجموعة كبيرة من الآراء والمواقف السياسيّة، نصوص مثل القوانين والقرارات القضائيّة، مقالات ومقاطع صحفيّة، نصوص متنوّعة من المصادر اليهوديّة تتماشى وقيم دولة إسرائيل كدولة يهوديّة ديمقراطيّة. تشمل الموادّ التعليميّة، كذلك، مصادر من الديانتين الإسلاميّة والمسيحيّة، والتراث الدرزيّ، والتي تتماشى، بدورها، أيضًا، مع القيم الديمقراطيّة.

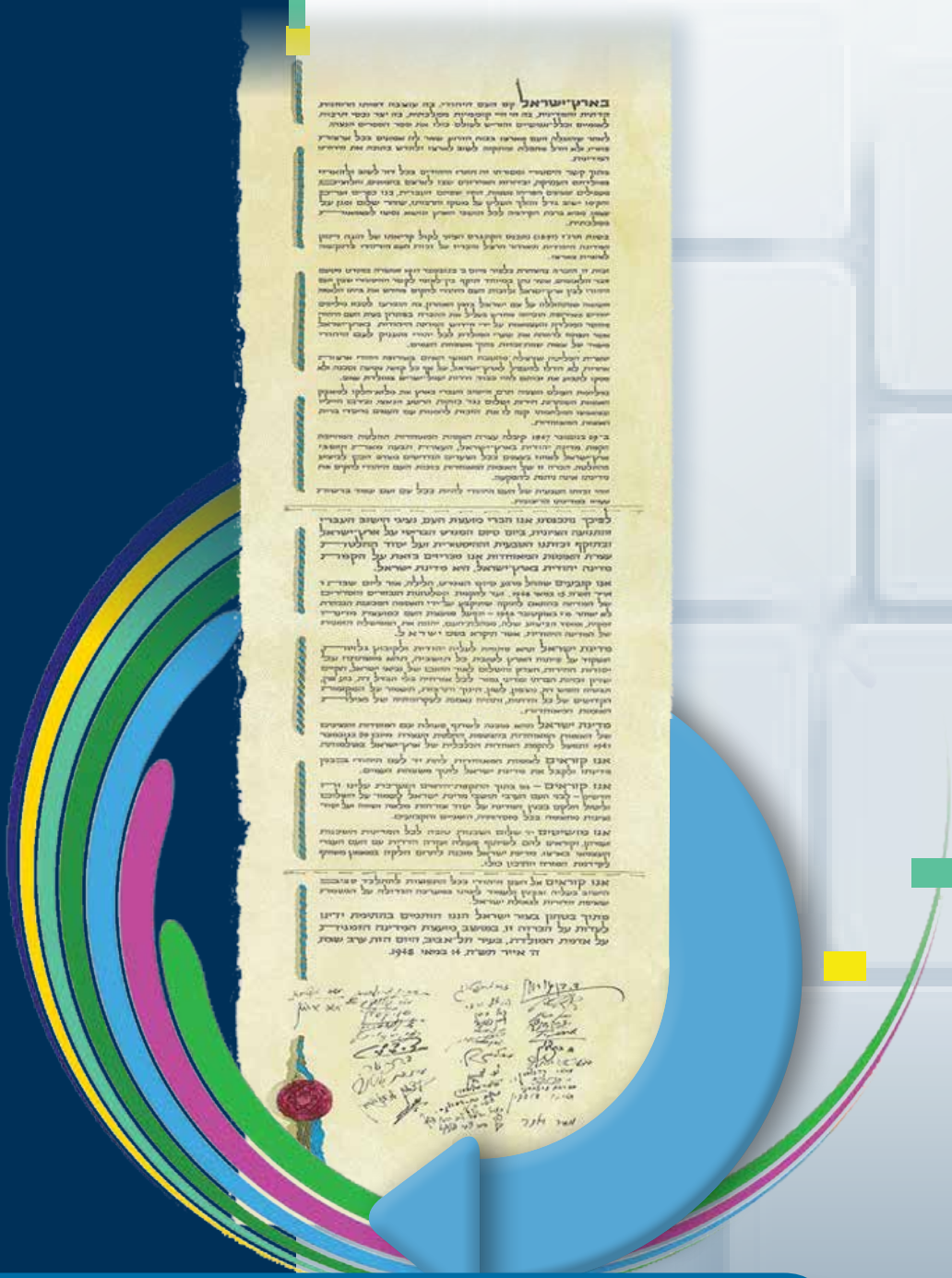

الجزء الأوّل ◄◄ ما هي الدولة اليهوديّة؟

أن نكون مواطنين في إسرائيل ◄ في دولة يهوديّة وديمقراطيّة

مدخل للجزء الأوّل- ما هي الدولة اليهوديّة؟

وفقًا لإعلان الأمم المتّحدة في 29 تشرين الثاني عام 1947 وإعلان الاستقلال في 15 أيّار عام 1948 فقد تحدّد أنّ دولة إسرائيل هي دولة قوميّة يهوديّة. يتناول هذا الكتاب موضوع هويّة دولة إسرائيل كدولة يهوديّة ديمقراطيّة ملتزمة بحقوق الإنسان والمواطن. في الباب الأوّل من الكتاب سوف نناقش المعاني والنتائج النابعة من تعريف إسرائيل كدولة قوميّة يهوديّة.

الفصل الأوّل- وثيقة الاستقلال: نعرض النصّ المؤسّس والذي حدّدّ أنّ إسرائيل هي دولة يهوديّة ملتزمة بأسس الديمقراطيّة. وسوف نتعرّف على أقسام الوثيقة.

الفصل الثاني- الخلفيّة التاريخيّة لإقامة دولة إسرائيل ومبادئها الأساسيّة: في هذا الفصل نوضّح الصراع حول إقامة الدولة من خلال عرض مثلّث القوى والدوافع اليهوديّ والبريطانيّ والعربيّ- الفلسطينيّ. ونضيف إلى ذلك مقدّمة مبدئيّة حول المبادئ الأساسيّة للدولة.

الفصل الثالث- القوميّة ودولة القوميّة: سنوضّح ماهيّة المصطلحات: "شعب" و"قوميّة" و"دولة قوميّة"، وسنميّز ما بين القوميّة الإثنيّة- الثقافيّة والقوميّة المدنيّة، وبين أنواع مختلفة من دول القوميّة. وعلى أساس هذا التمييز سوف نفهم التواصل بين دول ذات قوميّة إثنيّة - ثقافيّة، مثل إسرائيل، ودول ذات قوميّة مدنيّة. من المهمّ أن نوضّح أنّ لا علاقة بين نوع القوميّة وكون الدولة دولة ديمقراطيّة.

الفصل الرابع- المبرّرات لوجود دولة القوميّة: في هذا الفصل نتناول المبرّرات الليبراليّة والديمقراطيّة لوجود دول قوميّة إثنيّة- ثقافيّة.

الفصل الخامس- المميّزات اليهوديّة للدولة على أرض الواقع: في هذا الفصل نناقش مميّزات دولة إسرائيل كدولة يهوديّة من النواحي القوميّة والثقافيّة والدينيّة كما تظهر من خلال التشريع والقرارات القضائيّة والرموز والمؤسّسات.

الفصل السادس- دولة إسرائيل- دولة الشعب اليهوديّ: هنا نطرح السؤال من هو الشعب اليهوديّ اليوم (لقد ورد في وثيقة الاستقلال بشكل واضح أنّ إسرائيل ليست دولة يهوديّة فقط، بل هي دولة الشعب اليهوديّ أي دولة اليهود الذين يعيشون فيها، وكذلك اليهود الذين لا يعيشون فيها وليسوا من مواطنيها). سوف نتناول الالتزام المتبادل بين إسرائيل ويهود الشتات، والتحدّيات الناتجة عن ذلك.

الفصل السابع- هويّة مواطني إسرائيل: سنتناول مركّبات الهويّة المدنيّة والقوميّة والدينيّة لمواطني إسرائيل.

الفصل الثامن- هويّات دينيّة وعلمانيّة في المجتمع الإسرائيليّ اليهوديّ: سوف نتعرّف على تشكيلة المجموعات اليهوديّة وعلى موقفها من الدين والدولة.

الفصل التاسع- العرب والدروز والشركس في المجتمع الإسرائيليّ: سوف نستعرض تشكيلة المجموعات غير اليهوديّة، حسب وثيقة الاستقلال وحسب الواقع، من الناحيتين الدينيّة والثقافيّة- التربويّة.

الفصل الأوّل:
إعلان الاستقلال

الجزء الأوّل- الجزء التأريخيّ:
التبريرات والأسباب لإقامة دولة يهوديّة في أرض إسرائيل.

في أرض إسرائيل نشأ الشعب اليهوديّ، وفيها تمّت صياغة شخصيّته الروحانيّة والدينيّة والسياسيّة، وفيها عاش حياة مستقلّة في دولة ذات سيادة، وفيها أنتج ثرواته الثقافيّة الوطنيّة والإنسانيّة العامّة، وأورث العالم أجمع سفر الأسفار الخالد.

وعندما أُجلِيَ الشعب اليهوديّ عن بلاده بالقوة، حافظ على عهده لها وهو في بلدان شتاته كلّها، ولم ينقطع عن الصلاة والتعلّق بأمل العودة إلى بلاده واستئناف حرّيته السياسيّة فيها.

وبدافع هذه الصلة التاريخيّة والتقليديّة نزع اليهود في كلّ عصر إلى العودة إلى وطنهم القديم والاستيطان فيه. وفي العصور الأخيرة الكثيرون منهم يعودون إلى بلادهم، من طلائعيّين ولاجئين ومدافعين، فأحيوا القفار، وبعثوا لغتهم العبريّة، وشيّدوا القرى والمدن، وأقاموا مجتمعًا آخذًا بالنموّ ذا سيادة اقتصاديّة وثقافيّة ينشد السلام، ويدافع عن نفسه، ويزفّ بركة التقدّم إلى جميع سكّان البلاد متطلّعًا إلى الاستقلال الرسميّ.

وفي عام1897 ميلاديًا عُقد المؤتمر الصهيونيّ تلبية لنداء صاحب فكرة الدولة اليهوديّة ثيودور هرتسل، وأعلن عن حقّ اليهود في النهضة الوطنيّة في وطنهم.

تمّ الاعتراف بهذا الحقّ في وعد بلفور في اليوم الثاني من شهر تشرين الثاني عام1917 وتمّ إقرار هذا الحقّ في صكّ الانتداب الصادر عن عصبة الأمم والذي اعترف دوليًا بالصلة التاريخيّة التي تربط الشعب اليهوديّ بأرض إسرائيل وبحقّ الشعب اليهوديّ في إعادة تشييد وطنه القوميّ.

إنّ المحرقة التي حلّت بالشعب اليهوديّ في الآونة الأخيرة والتي ذُبح فيها الملايين من يهود أوروبا قد عادت وأثبتت بالفعل ضرورة حلّ مشكلة الشعب اليهوديّ المحروم من الوطن والاستقلال من خلال استئناف قيام الدولة اليهوديّة في أرض إسرائيل لتفتح باب الوطن على مصراعيه من أجل كلّ يهوديّ، ولتؤمّن للشعب اليهوديّ مكانة أمّة متساوية الحقوق ضمن أسرة الشعوب.

إنّ البقيّة الباقية التي نجت من المجزرة النازيّة الفظيعة في أوروبا مع يهود من بلدان أخرى لم يكفّوا عن القدوم إلى أرض إسرائيل رغم جميع الصعوبات والعراقيل والأخطار، ولم ينقطعوا عن المطالبة بحقّهم في حياة من الكرامة والحرّيّة والعمل الشريف في وطنهم.

وفي الحرب العالميّة الثانية ساهم المجتمع اليهوديّ في أرض إسرائيل بنصيبه الكامل في نضال الأمم نصيرة الحرّيّة والسلام ضدّ قوى الظلم النازيّة، وقد اكتسب اليهود، بدماء جنودهم وبمجهودهم الحربيّ، حقّ اعتبارهم شعبًا من الشعوب التي وضعت الأسس لميثاق الأمم المتّحدة.

وفي اليوم التاسع والعشرين من شهر تشرين الثاني عام1947 اتّخذت الجمعيّة العموميّة لهيئة الأمم المتّحدة قرارًا ينصّ على إقامة دولة يهوديّة في أرض إسرائيل، وطالبت الجمعية العموميّة للأمم المتّحدة أهالي أرض إسرائيل باتّخاذ جميع الإجراءات اللازمة من جانبهم لتنفيذ هذا القرار.

إنّ اعتراف الأمم المتّحدة بحقّ الشعب اليهوديّ في إقامة دولته غير قابل للإلغاء.

إنّه لمن الحقّ الطبيعيّ للشعب اليهوديّ أن يكون أمّة مستقلّة في دولتها ذات السيادة مثل سائر شعوب العالم.

وعليه فقد اجتمعنا نحن أعضاء مجلس الشعب ممثّلي المجتمع اليهوديّ في البلاد والحركة الصهيونيّة في يوم انتهاء الانتداب البريطانيّ على أرض إسرائيل. وبحكم حقّنا الطبيعيّ والتاريخيّ بموجب قرار الجمعيّة العموميّة للأمم المتّحدة، نعلن عن إقامة دولة يهوديّة في أرض إسرائيل، هي "دولة إسرائيل".

إنّنا نقرّر أنّه ابتداء من اللحظة التي ينتهي فيها الانتداب الليلة، ليلة 14 أيّار عام 1948 ميلاديًا، وحتّى إنشاء سلطات الدولة المنتخبة والنظاميّة طبقًا للدستور الذي يضعه المجلس التأسيسيّ المنتخب في موعد لا يتأخّر عن مطلع شهر تشرين الأوّل عام 1948، فسيقوم مجلس الشعب بمهامّ مجلس الدولة المؤقّت، وستكون سلطته التنفيذيّة، أي الإدارة الشعبيّة، الحكومة المؤقّتة للدولة اليهوديّة التي تُسمّى إسرائيل.

ستكون دولة إسرائيل مفتوحة الأبواب لقدوم اليهود إليها وللمّ الشتات، وستدأب على تطوير البلاد لصالح سكّانها جميعًا، وتكون مستندة إلى دعائم الحرّيّة والعدل والسلام مستهدية بنبوءات أنبياء إسرائيل، وستضمن المساواة التامّة في الحقوق، اجتماعيًّا

الجزء الثاني- الجزء العمليّ:
الإعلان عن إقامة الدولة وعن اسمها، وتحديد سلطات الحكم المركزيّة فيها: مجلس الدولة المؤقّت والحكومة المؤقّتة.

الجزء الثالث - الجزء التصريحيّ:
رؤيا مؤسّسي الدولة حيال طابعها.

وسياسيّا، لجميع رعاياها دون التمييز من ناحية الدين والعرق والجنس، وتؤمّن حرّيّة العبادة والضمير واللغة والتربية والتعليم والثقافة، وستحافظ على الأماكن المقدّسة لكلّ الديانات، وستكون مخلصة لمبادئ ميثاق الأمم المتّحدة. إنّ دولة إسرائيل مستعدّة للتعاون مع مؤسّسات وممثّلي الأمم المتّحدة على تنفيذ قرار الجمعيّة العموميّة الصادر في تاريخ 29 تشرين الثاني عام 1947، وستعمل على إنشاء وحدة اقتصاديّة تشمل أرض إسرائيل برمّتها.

الجزء الرابع- قسم التوجّهات:

توجّه إلى مؤسّسات ودول ومجموعات بهدف إقناعها بالاعتراف بالدولة الحديثة التأسيس، وإقناعها بضرورة قبولها وتقوية سيادتها.

إنّنا نناشد الأمم المتّحدة أن تمدّ يد المساعدة للشعب اليهوديّ لتشييد دولته وقبول دولة إسرائيل ضمن أسرة الأمم.

إنّنا ندعو أبناء الشعب العربيّ سكّان دولة إسرائيل – حتّى أثناء الحملات الدمويّة التي تُشنّ علينا منذ شهور - إلى المحافظة على السلام والمشاركة ببناء الدولة على أساس المساواة التامّة في المواطنة والتمثيل المناسب في جميع مؤسّساتها المؤقّتة والدائمة.

إننا نمدّ يد السلام وحسن الجوار إلى جميع الدول المجاورة وشعوبها، وندعوها إلى التعاون مع الشعب اليهوديّ المستقلّ في بلاده. إنّ دولة إسرائيل مستعدّة للمساهمة بالمجهود المشترك لرقيّ الشرق الأوسط بأسره.

إنّنا ندعو الشعب اليهوديّ في جميع دول الشتات إلى التكاتف والالتفاف حول المجتمع اليهوديّ في هذه البلاد من أجل القدوم (עלייה) إلى البلاد والبناء والوقوف إلى جانبه في كفاحه العظيم لتحقيق أمنيّة الأجيال وهي - خلاص الشعب اليهوديّ.

الجزء الخامس- التواقيع:

تعبير عن الموافقة الكبيرة لدى ممثّلي الكيان اليهوديّ على تأسيس الدولة.

وتوكّلًا على ملاذ إسرائيل (צור ישראל)، نثبت بتواقيعنا هذا الإعلان في اجتماع مجلس الدولة المؤقّت في أرض الوطن، في مدينة تل أبيب اليوم، يوم الجمعة الخامس من شهر أيّار العبريّ عام 5708 عبريّة الموافق الرابع عشر من شهر أيّار عام 1948م.

تواقيع أعضاء مجلس الدولة المؤقّت - 37 توقيعًا:

داڤيد بن غوريون، دانيئل أوستر، موردخاي بنتوف، يتسحاق بن تسفي، إلياهو برلين، فريتس برنشتاين، الحاخام وولف غولد، مئيرغاربوفسكي، يتسحاق غرينبويم، الدكتور أفراهام غرانوفسكي، إلياهو دوبكين، مئير فيلنر ، زيراح فارهابتيغ، هرتسل فاردي، راحيل كوهين، الحاخام كالمان كاهانا، سعاديا كوباشي، الحاخام يتسحاق مئير لفين، مئير ڤلفينشتاين، تسفي لوريا، غولدا مئيرسون، ناحوم نير- رفالكس، تسفي سيغال، الحاخام يهودا ليب هاكوهين فيشمان، داڤيد تسفي پينكاس، أهارون تسيزلينغ، موشيه كولوداني، إليعزر كاپلان، أفراهام كاتسنلسون، فليكس روزنبليت، داڤيد ريمز، برل راپاتور، موردخاي شاتنر، بن تسيون شترنبرغ، بخور شيتريت، موشيه شابيرا، موشيه شارتوك.

مكتب الإعلام الحكوميّ.

الحقّ في تقرير المصير

حقّ الحصول على دولة

ثيودور هرتسل.
مكتب الإعلام الحكوميّ

هنالك عدّة طرق معروفة في العالم الحديث لإقامة دولة. عندما يصل أبناء شعب ما إلى قناعة أنّ الظروف مواتية لإقامة دولة مستقلّة، يقوم قادة هذا الشعب بإعلان إقامة الدولة، ويوضحون الأسباب لذلك. غالبًا ما يكون الإعلان ضمن وثيقة تعرض طابع الدولة الجديدة، وتعكس القيم الأساسيّة لهذا المجتمع. يهدف الإعلان إلى توحيد أبناء الشعب حول فكرة إقامة الدولة، وإلى تثبيت السلطة، وكذلك إلى إبلاغ شعوب العالم بإقامة الدولة الجديدة وطلب تأييدها.

من ناحية أخرى، لم تقم دول كثيرة نتيجة لإعلان استقلال الشعب، بل في أعقاب قرارات خارجيّة، كقرار حكم استعماريّ بترك المكان مثلًا أو نتيجة لتطوّرات تاريخيّة أدّت إلى اتّحاد عدّة مقاطعات لتصبح دولة واحدة.

حقّ تقرير المصير هو عبارة عن مصطلح في القانون الدوليّ، ويعني ما يلي: حقّ شعب ما في أن يقرّر مستقبله السياسيّ بشكل حرّ دون تدخّل خارجيّ، وإذا قرّر ذلك أقام دولة ضمن حدود مساحة معيّنة، وحدّد نوع السلطة فيها. لقد ظهر هذا الحقّ في أعقاب تطوّر الوعي القوميّ، ونهضة الحركات القوميّة في أوروبا في القرن التاسع عشر[1]. لقد تمّ الاعتراف بهذا الحقّ على يد عصبة الأمم بعد نهاية الحرب العالميّة الأولى، وذلك بالاعتماد على **وثيقة ويلسون المؤلّفة من 14 بندًا** والتي وضعها الرئيس الأمريكيّ آنذاك وودرو ويلسون.

سؤال:

"إن أردت أن ألخّص المؤتمر بكلمة واحدة- وعليّ أن أحذر أن أعلنها على الملأ- فستكون: "في بازل أقمت دولة اليهود، ربّما بعد خمسة أعوام أو بعد خمسين عامًا على الأكثر سوف يعترف بها الجميع".

(من يوميّات بنيامين زئيف هرتسل، بعد الكونجرس الصهيونيّ الأوّل عام 1897)

★ فكّروا: كيف يمكن أن نربط بين أقوال هرتسل هذه وإعلان استقلال دولة إسرائيل؟

يعتمد حقّ تقرير المصير للشعب اليهوديّ على هويّته القوميّة-الدينيّة والتاريخيّة والتي حافظ عليها على مرّ الزمن في الشتات، وكذلك على الشكل الذي اتّخذته هذه الهويّة في القرن التاسع عشر بتأثير الحركات الوطنيّة في أوروبا. الشعب اليهوديّ، وخلال ألفي عام من الشتات، *"لم ينقطع عن الصلاة والتعلّق بأمل العودة إلى بلاده واستئناف حرّيّته السياسيّة فيها".*

تتوق الحركة الصهيونيّة إلى إقامة وطن قانونيّ للشعب اليهوديّ في يلستينا (palestine). من أجل تحقيق هذا الهدف، يفحص المؤتمر [الصهيونيّ] القيام بالخطوات التالية:

1. *الدفع العمليّ بالاستيطان في يلستينا لمزارعين وعمّال وحرفيين يهود.*
2. *تركيز وتنظيم كل اتباع الديانة اليهوديّة بواسطة فعّاليّات مناسبة، محلّيّة وعامّة، بما يتماشى وقوانين الدولة.*
3. *تعزيز الشعور بالقوميّة والوعي القوميّ لدى اليهود.*
4. *إنجاز خطوات تحضيريّة بغية الحصول على موافقة الحكومات، وهي خطوة ضروريّة في سبيل تحقيق أهداف الصهيونيّة.*

(برنامج بازل عام 1897، قرارات المؤتمر الصهيونيّ الأوّل)

1 انظروا الفصل الثالث، " القوميّة ودولة القوميّة"، في الباب الأوّل.

سوف يتمّ التطرّق إلى الأسئلة التالية في هذا الفصل:

- ما هي التبريرات التي ذكرت في وثيقة الاستقلال لإقامة دولة قوميّة يهوديّة في أرض إسرائيل؟
- كيف سيكون طابع هذه الدولة التي ستقوم حسب الوثيقة؟
- لمن تتوجّه هذه الوثيقة، وما هو هدف هذه التوجّهات؟
- ما هي المواضيع التي كانت قيد الخلاف خلال العمل على كتابة الوثيقة؟
- ماذا كانت أهمّيّة الوثيقة في الماضي، وما هي أهمّيّتها اليوم؟
- ما هي الدولة، وما هي الشروط الأساسيّة لقيام الدولة؟

ما هي التبريرات التي ذكرت في وثيقة الاستقلال لإقامة دولة قوميّة يهوديّة في أرض إسرائيل؟

وثيقة الاستقلال تحتوي على ستّة تبريرات لحقّ الشعب اليهوديّ في إقامة دولته في أرض إسرائيل. إحدى هذه التبريرات غير موجودة في الوثيقة.

أ. **تبرير طبيعيّ:** إقامة دولة إسرائيل تُبرَّر **كحقّ طبيعيّ***، لكون اليهود **شعبًا ككلّ الشعوب**. لقد طالبت الحركات القوميّة بحقّ تقرير المصير لشعوب مختلفة، ولذلك يستحقّ الشعب اليهوديّ أن يكون مستقلًّا في دولة خاصّة به. وكما جاء في وثيقة الاستقلال: إنّ "الحقّ الطبيعيّ لكلّ شعب في أن يستقلّ في دولته السياديّة".

*** الحقّ الطبيعيّ**

هو حقّ يفرض نفسه دون الحاجة إلى وجود تبريرات إضافيّة. مثلًا، الحقّ في الحياة هو حقّ طبيعيّ ولا حاجة إلى تبريره.

ب. **تبرير تاريخيّ:** التاريخ **يربط الشعب اليهوديّ بأرض إسرائيل**، وكما جاء في وثيقة الاستقلال: "نشأ الشعب اليهوديّ في أرض إسرائيل، وفيها تمّت صياغة شخصيّته الروحانيّة والدينيّة والسياسيّة، وفيها عاش حياة مستقلّة في دولة ذات سيادة، وفيها أنتج ثرواته الثقافيّة الوطنيّة والإنسانيّة العامّة، وأورث العالم أجمع سفر الأسفار الخالد".

ت. **تبرير يعتمد على الحركة الصهيونيّة:** لقد كوّن نشاط الحركة الصهيونيّة الفعليّ من أجل بناء البلاد الذي تمثّل في جلب اليهود وشراء الأراضي من أجل الاستيطان وإحياء اللغة العبريّة وكذلك النشاط السياسيّ للحركة الصهيونيّة واقعًا لا يمكن تغييره يبرّر مأسسته في دولة قوميّة: وكما جاء في وثيقة الاستقلال: "وفي العصور الأخيرة أخذت آلاف مؤلفة منهم بالعودة إلى بلادهم، من طلائعيّين ولاجئين ومدافعين، فأحيوا القفار، وبعثوا لغتهم العبريّة، وشيّدوا القرى والمدن، وأقاموا مجتمعًا آخذًا بالنموّ ذا سيادة اقتصاديّة وثقافيّة ينشد السلام، ويدافع عن نفسه، ويزفّ بركة التقدّم إلى جميع سكّان البلاد متطلعًا إلى الاستقلال الرسميّ".

ث. **تبرير ينبع من الحقّ بتجنّب الاضطهاد:** إنّ الكارثة التي حلّت بالشعب اليهوديّ خلال الحرب العالميّة الثانية تشكّل إثباتا للحاجة الملحّة لإقامة دولة يستطيع اليهود أن يعيشوا فيها بأمان. وكما جاء في وثيقة الاستقلال: "إنّ المحرقة التي حلّت بالشعب اليهوديّ في الآونة الأخيرة والتي ذُبح فيها الملايين من يهود أوروبا، قد عادت وأثبتت بالفعل ضرورة حلّ مشكلة الشعب اليهوديّ المحروم من الوطن والاستقلال من خلال استئناف قيام الدولة اليهوديّة في أرض إسرائيل".

ج. **تبرير سياسيّ:** لقد تجنّد المجتمع اليهوديّ إلى جانب دول الحلفاء في صراعها ضدّ ألمانيا النازيّة؛ ولذلك من الجدير أن يحصل على مقابل بصورة اعتراف بحقّه في أن يقيم دولة مستقلّة بعد الحرب. وكما ورد في وثيقة الاستقلال: *"وفي الحرب العالميّة الثانية ساهم المجتمع اليهوديّ في أرض إسرائيل مساهمة كاملة في نضال الأمم نصيرة الحرّيّة والسلام ضدّ قوى الظلم النازيّة، وقد اكتسب اليهود بدماء جنودهم، وبمجهودهم الحربيّ حقّ اعتبارهم شعبًا من الشعوب التي وضعت الأسس لميثاق الأمم المتّحدة".*

*** شرعيّة**

حقّ وجود شيء أو نظام، أو حكم. عادة يكون الاعتراف مدعومًا بوثيقة قانونيّة.

ح. **تبرير دوليّ:** لقد اعترفت الكثير من التصريحات والوثائق الدوليّة بشرعيّة الشعب اليهوديّ في إقامة دولة في أرض إسرائيل. من بين هذه التصريحات هنالك وعد بلفور، وصكّ الانتداب عن عصبة الأمم، وقرار الأمم المتّحدة الصادر في 29 تشرين الثاني عام 1947. فكما ورد في وثيقة الاستقلال: *"وتمّ الاعتراف بهذا الحقّ في وعد بلفور في اليوم الثاني من شهر تشرين الثاني عام 1917، وتمّ إقرار هذا الحقّ في صكّ الانتداب الصادر عن عصبة الأمم والذي اعترف دوليًا بالصلة التاريخيّة التي تربط الشعب اليهوديّ بأرض إسرائيل وبحقّ الشعب اليهوديّ في إعادة تشييد وطنه القوميّ. وفي اليوم التاسع والعشرين من شهر تشرين الثاني عام 1947 اتخذت الجمعية العموميّة لهيئة الأمم المتّحدة قرارًا ينصّ على إقامة دولة يهوديّة في أرض إسرائيل".*

سؤال تفكير:

"خلال نقاش دار في بيت الشعب في 13 أيّار، حول مسوّدة شرتوك، اقترح بن غوريون إدخال تعديل مفاده أنّه بدلا من القول إنّ الدولة "تمنح مساواة بالحقوق" لكلّ مواطنيها، يجب أن يُقال: "تنفّذ مساواة بالحقوق". أو كما جاء على لسان بن غوريون، كما ورد في بروتوكول الجلسة: "تنفّذ مساواة بالحقوق" وليس تمنح. هذا مستحقّ".

(يزهار طال، إسرائيل "تنفّذ مساواة بالحقوق" وليست "تمنح"، هآرتس، 21.4.2007)

★ ما الفرق بين الفعليْن "تمنح" و"تنفّذ"؟

★ ماذا يمكننا أن نتعلّم عن طبيعة حقوق الإنسان من أقوال بن غوريون؟

- **تبرير غير موجود في وثيقة الاستقلال:** خلال العمل على مسوّدة الوثيقة، كانت هنالك اقتراحات لذكر تبرير يعتمد على **الوعد الإلهيّ**، حسب الديانة اليهوديّة: "اُنْظُرْ قَدْ جَعَلتُ أَمَامَكُمُ الْأَرْضَ. ادْخُلُوا وَتَمَلّكُوا الأَرْضَ الَّتِي أَقْسَمَ الرَّبُّ لآبَائِكُمْ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ أَنْ يُعْطِيَهَا لهُمْ وَلِنَسْلِهِمْ مِنْ بَعْدِهِمْ". (سفر التثنية، الفصل الأوّل، الآية، 8)

★ اشرحوا لماذا تمّ إخراج هذا المقطع من الوثيقة، حسب رأيكم؟

★ هل كان يجب، حسب رأيكم، إبقاؤه أم حذفه؟

كيف سيكون طابع الدولة التي ستقام حسب وثيقة الاستقلال؟

هنالك عدّة جمل وردت في وثيقة الاستقلال تدلّ على نيّة مؤسّسي الدولة والتزامهم بالمحافظة على طابعها اليهوديّ وقيمها اليهوديّة، منها:

- *"نعلن عن إقامة دولة يهوديّة في أرض إسرائيل وهي "دولة إسرائيل"."*
- *"تكون مستندة إلى دعائم الحرّيّة والعدل والسلام مستهدية بنبوءات أنبياء إسرائيل."*
- *"ستكون دولة إسرائيل مفتوحة الأبواب لقدوم اليهود إليها وللمّ الشتات"*

المصطلح **دولة ديمقراطيّة** لا يظهر بشكل واضح في الوثيقة، ولكنّها تنصّ على أنّ الدولة ستلتزم بقيم **الحرّيّة والمساواة**، وهما قيمتان أساسيّتان في الديمقراطيّة الليبراليّة. وتصرّح الوثيقة أيضًا أنّها سوف تعمل على تطبيق هذه القيم: "دولة إسرائيل سوف ... تحافظ على المساواة التامّة في الحقوق اجتماعيًّا وسياسيًّا بين جميع رعاياها دون التمييز بالدين والعرق والجنس، وتؤمّن حرّيّة العبادة والضمير واللغة والتربية والتعليم والثقافة..."

بالإضافة إلى ذلك، تتطرّق الوثيقة، في قسمها العمليّ، إلى موضوع إقامة نظام ديمقراطيّ وذلك التزامًا بالمبادئ الديمقراطيّة مثل إجراء انتخابات ديمقراطيّة، وإقرار دستور، وفصل السلطات.

هناك توجّهات مختلفة حول الطريقة الفضلى من أجل تحقيق الطابع اليهوديّ للدولة، وكذلك القيم الديمقراطيّة. من الواضح أنّ هناك توتّرًا بين محاولة تطبيق أسس الديمقراطيّة وحقوق الإنسان من جهة ومحاولة إدخال مضمون عمليّ لطابعها اليهوديّ، ولكن في الوقت نفسه فإنّ غالبيّة الجمهور في إسرائيل تعتقد أنّه, **من الممكن أن يكون هناك دمج مناسب بين الأساس اليهوديّ والأسس الديمقراطيّة والليبراليّة للدولة**، كما يحدث في دول قوميّة ديمقراطيّة أخرى.

أحد الأمثلة للتوتّر الناتج عن الالتزام المزدوج للدولة - للطابع اليهوديّ والطابع الديمقراطيّ الليبراليّ- هو قضيّة اختيار نوع الزواج: لقد تمّ الالتزام بمنح **حرّيّة الدين والضمير** في وثيقة الاستقلال، لكنّ "قانون المحاكم الدينيّة اليهوديّة" يقرّ أنّ قضايا الزواج والطلاق لدى اليهود مواطني الدولة "ستكون خاضعة للمحاكم الدينيّة اليهوديّة"، وأنّه سيتمّ عقدها حسب التوراة، على الرغم من أنّ الشرائع الدينيّة لا تساوي بين الرجال والنساء. بشكل مشابه، تمّ الإقرار أنّ الأحوال الشخصيّة لطوائف أخرى، مثل المسلمين والمسيحيّين والدروز، يتمّ إقرارها حسب انتمائهم الدينيّ.

أحد المواضيع الأخرى التي تسبّب التوتّر **هو قضيّة مركز المواطنين العرب**. تعِدُ وثيقة الاستقلال بالمحافظة على حقوق مثل, **المساواة وحرّيّة العبادة وحرّيّة الضمير وحرّيّة اللغة**، وفي ذلك فإنّها تساوي بين كلّ المواطنين العرب واليهود دون تمييز في الدين أو العرق أو الجنس: "إنّنا ندعو أبناء الشعب العربيّ سكّان دولة إسرائيل إلى المحافظة على السلام والمشاركة في بناء الدولة على أساس المساواة التامّة في المواطنة والتمثيل المناسب في جميع مؤسّساتها المؤقّتة والدائمة".

وبالفعل، فقد اشترك العرب في الانتخابات التشريعيّة الأولى في البلاد، حتّى قبل التوقيع على اتّفاقيّات الهدنة، واختاروا ممثّليهم في الهيئة التشريعيّة، على الرغم من أنّهم لم يشاركوا في صياغة نصّ وثيقة الاستقلال، وأنّ ممثّليهم لم يقوموا بالتوقيع عليها.

على الرغم من كلّ ما ذكر أعلاه، فما زال هنالك اختلاف بين التصريحات والقانون التي تنصّ على وجود مساواة في الحقوق وعدم وجود فروقات بين المواطنين، وبين الواقع، حيث تسمع أحيانا ادّعاءات حول تعامل غير متساوٍ بين المواطنين اليهود والمواطنين العرب في الدولة[2].

موقف معيّن حيال موضوع انعدام المساواة لغير اليهود في دولة إسرائيل

"لم نأتِ (إلى أرض إسرائيل) لكي نحكم الآخرين"

يقول **برل كتسنلسون**، من كبار قادة حزب العمل في المجتمع اليهوديّ: *"لم يحظَ كلّ إنسان بأن ينشأ على منبع الحياة اليهوديّة... لنقوِّ، إذًا، في داخلنا، الرغبة في الحياة لدى هذا الشعب القويّ، المدرك لخصوصيّته ولخصوصيّة مصيره في العالم، الشعب الذي يناضل على صدق طريقه أمام الآخرين وأمام نفسه. يجب أن تعي النفس حروبنا غير المنتهية، حفاظًا على وجودنا الجسديّ والروحيّ، وعلى خصوصيّتنا واستقلالنا في العالم".*

2 من أجل تفصيل أفضل حول الموضوع؛ انظروا الفصل 37 "تحدّي الحياة المشتركة في المجتمع الإسرائيليّ"، الباب الرابع.

"لقد مررنا بخلافات عن حلول سياسيّة، لكنّنا لم نختلف حول الواجب بأن نمنح معاملة عادلة ومنصفة لمن خُلق على صورة الله، تابع لأيّ شعب كان. لقد كان هذا المبدأ، وما زال، من أهمّ الأسس، ومن كنوزنا الثابتة. لم نأتِ إلى أرض إسرائيل لكي نحكم الآخرين، بل من أجل التحرّر من حكم الآخرين علينا، ولذلك لم نرغب أبدًا في أن "نفوز" بأن نعامل غيرنا كما تعامَل معنا الآخرون... لم تكن الصهيونيّة لتقوم- ولن تقوم- في عالم يكفر بالحقّ وبالقانون وبالحرّيّة لكلّ من ولد على صورة الله. لن تتنكّر الصهيونيّة للقيم الإنسانيّة هذه، لأنّها إن فعلت ذلك فسوف تصدر حكما بالإعدام على نفسها".

(برل كتسنلسون، "مدحًا للارتباك وذمًّا للتسرّع" (9 آب 1940)، كتابات برل كتسنلسون، 1948، المجلّد التاسع).

★ اشرحوا موقف كتسنلسون بالنسبة لقضيّة التعامل مع غير اليهود. اعتمدوا على النصّ في تعليلكم.

لمن تتوجّه وثيقة الاستقلال بالنداءات، وما هو هدف هذه النداءات؟

يتوجّه نصّ وثيقة الاستقلال إلى جهات مختلفة- من أجل الإعلان عن إقامة الدولة اليهوديّة، ومن أجل كسب الاعتراف والتعاون المتبادل:

- **إلى الأمم المتّحدة**- بطلب الانضمام إلى عائلة الشعوب، ومن أجل تنفيذ قرارها الصادر في 29 تشرين الثاني عام 1947.
- **إلى العرب سكّان دولة إسرائيل**- بنداء من أجل التعاون على إقامة الدولة، وذلك من خلال تعهّد الدولة بأن يتمتّعوا بحقوق مواطنة متساوية، وتمثيل في جميع مؤسّسات الدولة.
- **إلى الدول العربيّة وشعوبها**- بنداء للسلام والتعاون من أجل تطوير الشرق الأوسط.
- **إلى اليهود في الشتات**- بنداء لكي يقدموا إلى البلاد، ويساعدوا في إقامة الدولة.

قادمون جدد من عدن (اليمن) ينتظرون بجانب الطائرة التي ستقلّهم إلى إسرائيل.
مكتب الإعلام الحكوميّ, 1949.

مهمّة:

اختاروا نداءَين من الأربعة، وافحصوا، بالاعتماد على الفصل الثاني "الخلفيّة التاريخيّة لإقامة دولة إسرائيل ومبادئها الأساسيّة" ومصادر أخرى، ماذا كانت ردود الفعل لهذه النداءات؟

ما هي المواضيع التي اختلف عليها خلال صياغة نصّ وثيقة الاستقلال؟

لقد سبقت الصيغة النهائيّة لوثيقة الاستقلال عدّة مسوّدات. لقد دارت نقاشات حادّة حول عدّة أمور لم يتمّ الاتّفاق حولها وأخيرا تمّ التوصّل إلى موافقات.

أحد مواضيع الاختلاف كانت قضيّة الإعلان عن **حدود الدولة***. وقد قال البعض إنّه يجب ألّا يتمّ الإعلان عن قيام الدولة دون إعلان حدودها، بينما ادّعى آخرون أنّ الحدود سيتمّ تحديدها بعد انتهاء حرب عام 1948 (سُمّيت أيضًا بحرب التحرير أو حرب الاستقلال).

أمّا بالنسبة لموضوع **اسم الدولة** فقد كانت هنالك عدّة اقتراحات مثل "دولة يهودا" و"صهيون".

موضوع آخر، تمّ التطرّق إليه سابقًا، هو ما كان من تخبّط حول إدراج الكلمة **"ديمقراطيّة"** بشكل واضح في الوثيقة أو الاكتفاء بذكر القيم الديمقراطيّة فقط.

سؤال هامّ آخر تعلّق بالتساؤل "هل يجب منح إعلان قيام الدولة طابعًا دينيًّا أم لا؟". حوالي خُمس أعضاء مجلس الشعب **المؤقّت**** كانوا متديّنين، وأرادوا أن يتمّ التأكيد على المبادئ الدينيّة عن طريق ذكر اسم الربّ في الوثيقة. في المقابل، رفض عدد من الممثّلين العلمانيّين ذلك الطلب، وأصرّوا على أن يعبّر إعلان الدولة عن الطابع الصهيونيّ العلمانيّ فقط.

جاء الحلّ في النهاية كحلّ وسط باستخدام **"ملاذ إسرائيل"** حيث تنتهي الوثيقة بالجملة التالية: *"وتوكّلًا على ملاذ إسرائيل، نثبت بتواقيعنا هذا الإعلان..."*

ويُسأل السؤال: ما معنى "ملاذ إسرائيل؟

الدكتور **زيراخ ڤرهافتيج** (حزب هپوعيل هامزاخي)[3]: *"لقد رأى المتديّنون والمحافظون بذكر إله إسرائيل في مقدّم قانون الأساس أساسًا لإعلان احتفاليّ حول كينونة شعب إسرائيل كشعب الربّ، وكذلك كإعلان لحقّ الشعب اليهوديّ الدينيّ- التاريخيّ في أرض إسرائيل كأرض الميعاد التي منحها الربّ لشعبه".*

أهارون تسيزلينج (من حزب ماپام) يقول: *"لا نتوق إلى فرض تحديد دينيّ على المؤمنين وإلى تحديد أيّ تعبير عن إيمان ما. نحن لا نفرض تحديدا على إمكانيّات التعبير التي تربط ما بين مشاعر آلاف اليهود في الماضي والحاضر مع مبادئ الدين والإيمان... نحن نقدّر القيم والإيمان، لكن علينا عدم إنشاء عادات تجبر أيًّا منّا على أن يعبّر عن "إيمانه" الخاصّ به من دون أن يكون لديه إيمان في القلب ومن دون إيمان عن وعي"*. (لقد عارض تسيزلينج أيضًا إدخال المصطلح ملاذ إسرائيل (צור ישראל)، خوفًا من أن يؤدّي ذلك إلى إضفاء الطابع الدينيّ على وثيقة الاستقلال)

داڤيد بن غوريون (من حزب ماپاي) يقول: *"أعتقد أنّنا جميعًا مؤمنون، كلّ حسب طريقته وفهمه...كلّ واحد منا يؤمن ملاذ إسرائيل (צור ישראל) كما يفهمه هو. ليس في ذلك...أيّ مسّ أو إكراه"*.

في نهاية الأمر، فإنّ القرار المتمثل بإدخال المصطلح "ملاذ إسرائيل" (צור ישראל)" يشير إلى الميل إلى الحلّ الوسط الذي يميّز علاقات المتديّنين والعلمانيّين في قضايا أخرى أيضًا. كان بوسع المتديّنين أن يروا بهذا المصطلح إشارة إلى الربّ ومعنى يحمل طابعًا دينيّا، أمّا العلمانيّون فكان بوسعهم أن ينظروا إليه كمفهوم يشير إلى الشعب وكحامل معنى قوميّ.

*** حدود دولة إسرائيل**

لم تعترف الدول المجاورة وعدد من دول العالم بحدود دولة إسرائيل حتّى بعد التوقيع على معاهدات الهدنة. بمرور السنوات تغيّرت الحدود عقب حرب الأيّام الستة عام 1967 وبعد حرب يوم الغفران عام 1973. لقد تمّ تحديد الحدود بين إسرائيل ومصر بواسطة معاهدة السلام التي تمّ التوقيع عليها عام 1979، أمّا الحدود مع الأردنّ فقد تحدّدت في معاهدة السلام عام 1994.

**** مجلس الشعب**

هي القيادة المؤقّتة للمجتمع اليهوديّ في أرض إسرائيل. أقيمت الهيئة في أعقاب قرار هيئة الأمم المتّحدة حول قرار التقسيم، وقد شملت أعضاء اللجنة القوميّة ("حكومة" المجتمع اليهوديّ في فترة "الدولة العتيدة")، وممثّلين عن الوكالة اليهوديّة، وهيئات جماهيريّة أخرى.

تصوير: ألون داڤيد، مكتب الإعلام الحكوميّ

3 مصدر الاقتباسات الثلاثة: ڤرهافتيج، زيراخ. 1988. **دستور لإسرائيل دين ودولة**، أورشليم القدس: دار النشر مسيلوت، ص 36.

أصحاب التواقيع على الوثيقة

لقد وقّع على الوثيقة 37 ممثّلًا عن المجموعات والأحزاب التي تشمل جميع أشكال الطيف السياسيّ- من اليمين والمركز واليسار، وكذلك ممثّلون عن أحزاب دينيّة وطائفيّة. على الرغم من الخلافات داخل المجتمع في مجالات عدّة فقد تمّ التوصّل إلى اتّفاق واسع في موضوع إقامة الدولة.

مهمّة إنترنتيّة:

ادخلوا إلى موقع الكنيست أو أيّ موقع آخر معتمد عليه، ونفّذوا ما يلي:

ويكيبيديا العبريّة.

★ اكتبوا "بطاقة هويّة" اثنين من الموقّعين على الوثيقة.

★ افحصوا لماذا لم توقّع على الوثيقة شخصيّتان بارزتان هما: حاييم وايزمن ومناحيم بيغن.

★ اكتشفوا ممثّل أيّة مجموعة أخرى في إسرائيل لم يوقّع على الوثيقة، واذكروا لماذا؟

داڤيد بن غوريون

داڤيد بن غوريون (غرين) ولد عام 1886 وهاجر إلى البلاد في العام 1906. قام بقيادة المجتمع اليهوديّ قبل قيام الدولة، وهو الذي أعلن عن قيامها في 14 أيّار 1948. قام بن غوريون بتزعّم حكومة إسرائيل في معظم الفترة ما بين السنوات 1948-1963 وكان خلال فترة طويلة رئيسًا لحزب "ماپاي"، وقد كان الحزب الأكبر في فترة "تأسيس الدولة" وخلال سنواتها الأولى.

بعد اعتزاله رئاسة الحكومة انتقل إلى العيش في كوخ في كيبوتس سديه بوكر في النقب حتّى وفاته عام 1973.

ماذا كانت أهمّيّة الوثيقة في الماضي، وما هي أهمّيّتها في الحاضر؟

- *إعلان علنيّ عن إقامة دولة يهوديّة في أرض إسرائيل.*
- *وثيقة إعلان نوايا تصريحيّ تأسيسيّ.*
- *عرض التبريرات لإقامه الدولة.*
- *تحديد طابع الدولة اليهوديّ والديمقراطيّ، مع ضمان تطبيق قرار الأمم المتّحدة الصادر في 29 تشرين الثاني عام 1947.*
- *إرشاد سلطات الحكم حيال أسلوب العمل.*
- *التأثير على نظام قِيَم المجتمع والدولة.*

كلّ هذا، مع العلم أنّه لم يتمّ الاعتراف بوثيقة الاستقلال كوثيقة قانونيّة ملزمة[4].

مهمّة إنترنتيّة:

أعلن جنوب السودان عن استقلاله في 9.7.2011، وتمّ قبوله كدولة مستقلّة في الأمم المتّحدة.

★ ابحثوا في الشبكة العنكبوتيّة عن معلومات عن جنوب السودان، واشرحوا: لماذا طالب مواطنوه بالانفصال عن السودان وإقامة دولة منفصلة؟

4 سوف يتمّ التطرّق إلى المركز القانونيّ لوثيقة الاستقلال في الفصل 24 "الأسس القانونيّة لدولة إسرائيل"، في الباب الثالث.

ما هي الدولة؟ وما هي الشروط الضروريّة من أجل قيامها؟

سؤال تفكير:

★ ما هي العلاقة بين كلمة حكم (דין) وكلمة دولة (מדינה)؟

الدولة هي شكل من أشكال التنظيم الاجتماعيّ يحكم على مجموعة سكّان تعيش في منطقة محدّدة، ويسدّ حاجات هؤلاء السكّان في مجالات الأمن والدفاع والتطوّر والتوسّع وتطوير الثقافة وتعزيز القيم.

من أجل قيام دولة هنالك حاجة إلى توفّر الشروط التالية:

- **السكّان:** يجب أن يكون سكّان الدولة بمعظمهم ثابتين. هؤلاء يسمّون مواطنو الدولة*. بالإضافة إليهم، يسكن في الدولة سكّان ليسوا مواطنين، ولكنّهم حصلوا على حقّ العيش فيها- قسم منهم يتمتّع بمكانة سكّان دائمين، وآخرون يتمتّعون بمركز مواطن مؤقّت. تقرّر كلّ دولة شروط الحصول على مواطنتها، وتمكّن مَن ليسوا مِن مواطنيها مِن السكن فيها لفترات محدّدة أو طويلة الأمد.

  هنالك فروق بين المواطنين والسكّان من ناحية الحقوق. مثلا، حقّ الاشتراك في الانتخابات للمؤسّسة التشريعيّة في الدولة يُمنح فقط لمَن هم مواطنون وليسوا مجرّد سكّان.

  هنالك دول كثيرة السكّان، مثل الصين والهند، ودول أخرى قليلة السكّان مثل أيسلندا.

- **المساحة الإقليميّة:** إنّ مساحة الدولة محدّدة وفق الحدود التي تفصلها عن الدول الأخرى. بالإضافة إلى مساحة برّيّة ومجال جوّيّ فوقها، قد تشمل هذه المساحة بحيرات داخليّة ومنطقة مائيّة ("الإقليميّة").

  مساحة الدولة ليست متّصلة دوما. فاليونان، على سبيل المثال، تشتمل على عدد كبير من الجزر، وإندونيسيا مكوّنة من جزر فقط. مساحة الولايات المتّحدة الأمريكيّة ليست متصلة أيضًا، وتشمل ألاسكا وجزيرة هاواي البعيدتين. هنالك دول كبيرة ودول صغيرة.

  حدود الدول تُحدّد بطرق مختلفة، من ضمنها اتّفاقيّات سياسيّة، أو احتلال عسكريّ، أو انفصال دول عن بعضها.

- **السلطة:** وهي هيئة تدير شؤون الدولة داخليًا وخارجيًا، وتملك صلاحيّة فرض سيطرتها على السكّان وعلى أراضي الدولة. تعتمد السلطة على قوى فرض القانون مثل الشرطة والجيش، وكذلك على صلاحيّات التشريع، والتنفيذ، والقضاء التي تمكّن السلطة من أن تدير الدولة. السلطة تملك أيضًا احتكارًا على استخدام القوّة في الدولة.

*** مواطَنة**

هي عبارة عن وضع قانونيّ يرتّب العلاقات بين الإنسان والدولة التي يعيش فيها، ويحدّد مركز المواطنين كأناس مشاركين في الدولة. هذا الوضع يختلف عن حالة الحكم الملكيّ المطلق الذي كان سائدا في الماضي، وفيها كان الناس رعايا للملك ولم تكن الطبقات متساوية.

مشاركة المواطن تحمل في طيّاتها حقوقًا وواجباتٍ- للمواطن تجاه الدولة وللدولة تجاه المواطن. تشمل هذه الحقوق والواجبات واجب الدولة بالدفاع عن مواطنيها. على المواطنين أن يكونوا مخلصين للدولة، وأن يدفعوا الضرائب، وأن يشاركوا أحيانا في الخدمة العسكريّة أو المدنيّة

(أمنون روبنشطاين وباراك مدينة، القانون الدستوريّ لدولة إسرائيل، المجلّد الثاني: سلطات الحكم والمواطنة، أورشليم القدس وتل أبيب: "شوكان"، الطبعة السادسة, 2005 ص. 1072)

إنّ مصدر الصلاحيّة السلطويّة متعلّق بنوع النظام القائم في الدولة. لقد كان هذا المصدر في الماضي دينيًّا، وتقليديًّا (شرعيّة تنبع من كون القائد جزءًا من سلالة حاكمة، تنتقل بالتوارث من الأب إلى الابن) أو ذا شخصيّة كارزماتيّة (الكاريزما [نعمة الربّ باليونانية]: وهي صفات يتمتّع بها الإنسان وتعتبر "هبة من الربّ" وتجعل الناس يؤمنون به وبقيادته؛ وبالتالي يتّبعونه)[5]. في الدولة الديمقراطيّة يعتبر جمهور المواطنين مصدرَ الصلاحيّة السلطويّة.

- **السيادة:** قدرة السلطة على أن تدير شؤونها الداخليّة والخارجيّة دون التدخّل المفروض من قِبل جهات خارجيّة.
- اعتراف دوليّ: الاعتراف بالدولة كدولة ذات سيادة من قبل دول أخرى. هذا الاعتراف يتجلّى في إقامة علاقات دبلوماسيّة، اقتصاديّة وثقافيّة. هنالك توجّهان بشأن ضرورة الاعتراف الدوليّ: التوجّه الأوّل يدّعي أنّه شرط أساسيّ لإنشاء دولة، والتوجّه الثاني يدّعي أنّ الاعتراف الدولّي ليس ضروريًّا.

على أيّ حال، يحدث أحيانا أن يعترف قسم فقط من دول العالم بدولة معيّنة. مثلا، لم يتمّ الاعتراف بدولة إسرائيل بعد إقامتها من قِبل دول كثيرة. كما لم يتمّ الاعتراف بدولة تايوان كدولة عضو في الأمم المتّحدة على النقيض من معظم دول العالم.

مهمّة إنترنتيّة::

ابحثوا عن معلومات عن قبرص التركيّة وكوسوفو وسهارى الغربيّة وأبخازيا:

- ★ هل يمكن لكيان ما أن يُعرّف كدولة على الرغم من عدم الاعتراف الدوليّ؟
- ★ هل هناك أهمّيّة، حسب رأيكم، للاعتراف الدوليّ؟ علّلوا

مميّزات الدولة الحديثة

تعود جذور الدولة الحديثة، وهي ظاهرة جديدة نسبيًّا، إلى العصور الوسطى وبداية القرن الثامن عشر. نشوء الدولة جاء نتيجة أحداث تاريخيّة، ومن ضمنها تطويع السلطة الدينيّة لصالح السلطة المدنيّة- العلمانيّة في مناطق مختلفة من أوروبا، وذلك بعد مئات السنين التي ساد فيها توتّر دائم بين السلطتين.

المميّزات المركزيّة للدولة الحديثة:

- **فصل الدولة عن الزعيم**، ممّا يسمح بتبادل الزعماء.
- **جهاز إداريّ** (بيروقراطيّ) **مهنيّ** واسع يمنح السكّان خدمات في مجالات مختلفة.
- التدخّل في مجالات لم تكن في الماضي ضمن مجال عمل الدولة، مثل **التربية والصحّة والرفاه والاقتصاد**.

بمرور الزمن أدّت هذه المميّزات إلى تطوّر الدولة القوميّة الحديثة.

5 بالاعتماد على كتاب ماكس فيبر: "أنماط الصلاحيّة والتنسيق الملزمة"، **الدولة والمجتمع، قضايا في علم الاجتماع السياسيّ**. تحرير ش.ن. آيزنشطاط، ع. جوطمان وي عتسمون، تل أبيب: عام عوفيد 1976.

تلخيص

وثيقة الاستقلال هي وثيقة هامّة، وهي التي تحدّد طابع دولة إسرائيل كدولة القوميّة اليهوديّة وكدولة ديمقراطيّة. تشمل الوثيقة إعلان إقامة الدولة، وقد تعلّمنا أيضًا ما هي مركّبات الدولة. سوف نتعلّم عن العلاقة بين الشعب والدولة في الفصل الثالث: "القوميّة ودولة القوميّة".

تمرين

1. **قرار الأمم المتّحدة وإعلان الاستقلال:** تمعّنوا في وثيقة الاستقلال وفي قرار التقسيم الصادر عام 1947 عن الأمم المتّحدة (القرار 181، في الفصل الثاني: "الخلفيّة التاريخيّة لإقامة دولة إسرائيل ولمبادئها الأساسيّة")

   أ- اختاروا ثلاثة محكّات (مقاييس تصنيف) للمقارنة، واعرضوا أوجه **الشبه والاختلاف** بين الوثائق بما يتعلّق بكلّ من المقاييس.

   ب- اعرضوا استنتاجاتكم بناء على هذه المقارنة. (بغية معرفة المزيد عن مهارة المقارنة، انظروا الفصل الثالث: "القوميّة ودولة القوميّة"، ص 43)

2. صوغوا مقترحًا لوثيقة استقلال جديدة لدولة إسرائيل. ماذا كنتم تضيفون إلى وثيقة الاستقلال الأصليّة، أو تحذفون منها، أو تغيّرون فيها؟ علّلوا.

3. اعرضوا الشروط الواجب توفّرها لإقامة دولة، كما تظهر في الوثيقة.

مخطّط الوثيقة

الفصل الثاني:

الخلفيّة التاريخيّة لإقامة دولة إسرائيل ومبادئها الأساسيّة

آلاف السنين من التطلّع

رؤيا العودة إلى صهيون

"تعيش رؤيا العودة إلى صهيون في كلّ التجمّعات اليهوديّة في الشتات، وبين الحين والآخر تشتعل شرارة الخلاص وتتمّ محاولات من أجل تنفيذ الرؤيا (الحلم)، تارة بطريقة طبيعيّة، بواسطة القدوم إلى البلاد وبناء المستوطنات، وتارة أخرى بطرق غير طبيعيّة، بالاعتماد على المعجزات والإيمان العجائبيّ الغامض... لو لم يحمل الشعب اليهوديّ أثناء ترحاله رؤيا القيامة من جديد ولو لم يحافظ على العلاقة مع أرضه بقلبه وروحه، على الرغم من الانفصال الفعليّ، لما حدث هذا الشيء الفريد في أيّامنا".

(داڤيد بن غوريون، أوّل رئيس حكومة لدولة إسرائيل)

التواجد الدائم في البلاد

لقد كانت هنالك سيادة يهوديّة في أرض إسرائيل قبل آلاف السنين في فترة الهيكل الأوّل والثاني. ومنذ ذلك الحين، حتّى في فترات الشتات، عاش اليهود في أرض إسرائيل، ولم يهجروها أبدا.

لقد حافظ اليهود الذين طُردوا ونُفوا من أرض إسرائيل على العلاقة معها على مرّ الأجيال- بالصلاة والعادات. وبين الحين والآخر كانت هنالك موجات قدوم صغيرة ومتقطّعة إليها: مثلا مئات الحاخاميّين والقادة اليهود من إنجلترا وفرنسا في القرن ال- 13 (قدوم "ذوي الإضافات")، قدوم المطرودين من إسبانيا، مثل الحاخام داڤيد بن زمرا والحاخام يوسف كارو

اللذين وصلا إلى الجليل في القرن السادس عشر، والحاخام يهودا هحسيد الذي قدم إلى أورشليم القدس على رأس مئات العائلات اليهوديّة من بولندا سنة 1700، والحاخام حاييم بن عطر، الذي قدم إلى البلاد من المغرب في القرن الثامن عشر.

من الرؤيا إلى الدولة

لقد تأسّست دولة إسرائيل في العام 1948، لكنّها لم تنشأ من العدم: لقد مهّدت أحداث وقعت في أرض إسرائيل وخارجها الطريق أمام إقامة الدولة. في القرن التاسع عشر، على الأقلّ حتّى بداية موجات القدوم الصهيونيّة (עליות ציוניות) عام 1882، سادت علاقات جيّدة بين المسلمين والمسيحيّين واليهود في البلاد. وفي نهاية الحرب العالميّة الأولى، في العام 1918، سكن البلاد 700 ألف مواطن، منهم 10% يهود، 10% مسيحيّون و 80% مسلمون.

لقد تطوّر المجتمع اليهوديّ في أرض إسرائيل في القرن العشرين، وأنشأ أطرًا سياسيّة وعسكريّة واقتصاديّة واستيطانيّة. رافقت ذلك تغييرات في الحلبة الدوليّة وفي سياسة بريطانيا التي حكمت البلاد. لقد تضافرت قوّة الحركة الصهيونيّة والمجتمع اليهوديّ والشرعيّة الدوليّة التي حصلا عليها، من أجل إقامة **دولة يهوديّة في أرض إسرائيل**، هي **دولة إسرائيل**.[1]

*** وعد بلفور**

وهو عبارة عن رسالة أرسلها، في العام 1917، وزير الخارجيّة البريطانيّ بلفور إلى اللورد روتشيلد لكي يحوّلها إلى القيادة الصهيونيّة. ورد في الرسالة ما يلي: "إنّ حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف إلى إقامة وطن قوميّ في أرض إسرائيل (Palestine) للشعب اليهوديّ، وستبذل غاية جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يفهم جليًّا أنّه لن يؤتى بعمل من شأنه أن ينتقص من الحقوق المدنيّة والدينيّة التي تتمتّع بها الطوائف غير اليهوديّة المقيمة في أرض إسرائيل".

البريطانيّون واليهود والعرب يلتقون في أرض إسرائيل

السياسة البريطانيّة في الشرق الأوسط ونشاطات اليهود والعرب في البلاد- من وعد بلفور وحتّى نهاية الحرب العالميّة الثانية (1917- 1945)

أ- وعد بلفور وبداية الانتداب البريطانيّ

لقد وُضعت أسس إقامة دولة إسرائيل في نهاية فترة الدولة العثمانيّة بواسطة موجات قدوم اليهود إلى البلاد، لكن لا يمكن الحديث عن إقامة دولة إسرائيل دون العلاقة الخاصّة بين الحركة الصهيونيّة وبريطانيا- وهي علاقة تجلّت بشكل واضح في **"وعد بلفور"*** وبقرار **عصبة الأمم** بمنح بريطانيا **صكّ الانتداب**** على أرض إسرائيل.

لقد احتوى كلا الوثيقتين على أسس موالية للصهيونيّة: وعد بلفور عبّر عن الاتّجاه الإيجابيّ لبريطانيا بشأن إقامة **وطن قوميّ للشعب اليهوديّ في أرض إسرائيل**، وقرار عصبة الأمم يمنح بريطانيا المسؤوليّة عن تحقيق وعد بلفور الذي أُدخل بالكامل في صكّ الانتداب.

**** صكّ الانتداب**

هو توكيل للسيطرة على أرض إسرائيل تلقّته بريطانيا في العام 1922 من عصبة الأمم، وذلك ضمن طريقة أُتّبعت بعد الحرب العالميّة الأولى من أجل تحقيق وعد بلفور لإقامة وطن قوميّ لليهود وكذلك من خلال الاعتراف بالوكالة اليهوديّة باعتبارها المؤسّسة التي تمثّل اليهود، والمحافظة على حقوق متساوية لجميع سكّان البلاد.

1 يتمّ تعليم إقامة الحركة الصهيونيّة والأحداث التي أدّت إلى إقامة الدولة، بالتفصيل، ضمن دروس التاريخ.

في الفترة التي أُعطي فيها وعد بلفور كان المصطلح الجغرافيّ "أرض إسرائيل" (بالإنجليزيّة Palestine) يشمل ضفّتي نهر الأردنّ، بما في ذلك المنطقة الموجودة اليوم في المملكة الأردنيّة الهاشميّة. لهذا السبب اشتمل الانتداب على الضفّة الغربيّة والشرقيّة، ولكن في العام 1921 نقلت حكومة بريطانيا السيطرة الفعليّة للضفّة الشرقيّة لنهر الأردنّ إلى الأمير عبد اللّه (ملك الأردنّ في السنوات ما بين 1951-1948) كمكافأة له على دعمه لبريطانيا في الحرب العالميّة الأولى.

(الخارطة:)

بريطانيا والبيت القوميّ اليهوديّ:
الالتزامات وتغيير الحدود، 1917-1923

الأبيض: الانتداب البريطانيّ على أرض إسرائيل والذي مُنح لبريطانيا في مؤتمر سان ريمو عام 1920 كمنطقة لإقامة بيت قوميّ يهوديّ.

الأصفر: قسم من منطقة الانتداب البريطانيّ فُصل عام 1921 عن البيت القوميّ اليهوديّ، ومُنح للأمير عبداللّه. أطلق على المنطقة اسم عبر الأردنّ، وأُعلن عنها مباشرة كمنطقة مقفلة بوجه الاستيطان اليهوديّ.

الأخضر: منطقة أعطتها بريطانيا للانتداب الفرنسيّ على سوريّا عام 1923.

---: الحدود: (بالتقريب) هي المنطقة التي أمل اليهود بإقامة بيتهم القوميّ فيها على ضوء وعد بلفور.

رسم الخارطة داليا أجوزي من موقع مطاح

لقد هدفت الحركة الصهيونيّة إلى القدوم **والاستيطان اليهوديّ والتطوير الاقتصاديّ** للبلاد آملة في أن تحافظ بريطانيا على اتّجاهها الإيجابيّ، وتساعدها على تنفيذ هذه الأهداف. لكنّ **موقف بريطانيا من الحركة الصهيونيّة أخذ بالتدهور** في الثلاثينيّات والأربعينيّات من القرن العشرين، وذلك بسبب التغيّرات الدوليّة والإقليميّة، وهي: صعود هتلر إلى السلطة في ألمانيا عام 1933، ورغبة بريطانيا في أن تحظى بتأييد الحركات القوميّة العربيّة في الشرق الأوسط. هذه الحركات مارست ضغوطًا جمّة على بريطانيا وفرنسا للامتناع عن مواجهتها، ومنحها الاستقلال.

ب. اتّجاهات قوميّة لدى العرب

لقد أخذت **حركة قوميّة عربيّة- فلسطينيّة** تتطوّر في البلاد. وقد نما البعد العربيّ فيها كجزء من الحركة القوميّة العربيّة في الشرق الأوسط كلّه. وقد احتوت هذه الحركة على جميع ناطقي العربيّة المشاركين في الثقافة العربيّة. لقد تطوّر البعد الفلسطينيّ، المحلّيّ على خلفيّة اهتمام دول أوروبا العظمى بالبلاد، وقد قوي هذا البعد مع بداية الصراع العربيّ

مع الحركة الصهيونيّة.

لقد أكّد طلائعيّو موجة القدوم الثانية، التي بدأت في العام 1904، أهداف "**احتلال الأرض**" و "**احتلال العمل**"، وبدأ عرب البلاد ينظرون إلى موجات قدوم اليهود كتهديد لهم. في العام 1908 ظهرت في حيفا **صحيفة الكرمل** التي دعت إلى النضال ضدّ الحركة الصهيونيّة. وقد عبّرت هذه الصحيفة عن بداية نشوء هويّة فلسطينيّة مستقلّة. منذ ذلك الحين أخذ الوعي القوميّ العربيّ- الفلسطينيّ بالتطوّر، وهو ما زال جزءًا من الهويّة العربيّة العامّة.

لقد أدّى نشر وعد بلفور إلى تعاظم مخاوف سكّان البلاد العرب الذين اعتبروا إقامة الوطن القوميّ اليهوديّ تهديدًا على مكانتهم في البلاد. خلال السنوات 1918-1920 أقيمت في عدد من المدن "**جمعيّات إسلاميّة- مسيحيّة**" هذه الجمعيّات نظّمت مظاهرات وقدّمت للحكّام العسكريّين البريطانيّين عدّة عرائض احتجاجًا على وعد بلفور. دار داخل هذه الجمعيّات، في المقابل، نقاش بين مؤيّدي فكرة "**سوريا الجنوبيّة**" الذين رأوا بأرض إسرائيل جزءًا من سوريا، وبين مؤيّدي فكرة "الخصوصيّة العربيّة- الفلسطينيّة".

لقد سقطت فكرة "سوريا الجنوبيّة" بعد أن طرد الفرنسيّون الملكَ فيصل، حليفَ البريطانيّين، من سوريا إلى العراق، وتُوّج هناك ملكا تحت الرعاية البريطانيّة (في نفس الفترة تركّز أخوه عبدالله في منطقة عبر الأردنّ). **ازداد نفوذ المؤيّدين للقوميّة العربيّة- الفلسطينيّة*** ، ومنذ ذلك الحين تمّ التركيز أكثر على الهويّة العربيّة- الفلسطينيّة. هذا الاتّجاه تجلّى في كتب التعليم التي أُلّفت في البلاد، في تلك الفترة، باللغة العربيّة. في هذه الفترة قام مربّيان هما عمر صالح البرغوتيّ وخليل طوطح بنشر كتاب تاريخ فلسطين عام 1926. وفي المقدّمة كتبا ما يلي: "عندما نوثّق تاريخ فلسطين، فإنّنا ننفّذ واجبًا ملقى على عاتق كلّ إنسان بأن يدرس تاريخ بلاده وأمّته".

كذلك، كان هنالك من العرب في أرض إسرائيل ممّن رأوا أنفسهم جزءًا لا يتجزّأ من شعوب المنطقة، لا كشعب منفصل، وقد استمرّت هذه الرؤية حتّى الخمسينيّات من القرن العشرين.

أقامت "الجمعيّات الإسلاميّة- المسيحيّة" عدّة مؤتمرات قطريّة سُمّيت باسم "**المؤتمرات الفلسطينيّة**"، وقد تمّ اختيار "**اللجنة التنفيذيّة العربيّة-الفلسطينيّة**" برئاسة موسى كاظم الحسيني، رئيس بلديّة القدس بين السنوات 1918-1920.

في نيسان عام 1920 نفّذت جماعة من العرب المتضامنين مع الصراع

*** يَلستينا والفلسطينيّون**

يعود الاسم يَلستينا (بالعربيّة فلسطين) إلى كتابات المؤرّخ اليونانيّ هورودس من القرن الخامس قبل الميلاد. لقد أخذ هورودس الاسم من الشعب الفلشتي القديم الذي عاش في منطقة السهل الساحليّ وورد ذكره في التوراة.

في عام 135 للميلاد غيّر الرومان اسم البلاد من "يهودا" إلى "يَلستينا" بعد قضائهم على تمرّد باركوخبا ورغبتهم في تمويه العلاقة بين اليهود والبلاد.

خلال القرون التي تلت ذلك، عندما أصبح معظم سكّان البلاد من المسيحيّين، تحوّل الاسم فلسطين إلى اسم مقبول في الكنائس المسيحيّة (إلى جانب الاسم "البلاد المقدّسة" والاسم التوراتيّ "أرض إسرائيل")، وما زالت هذه الأسماء مستخدمة إلى اليوم.

بعد الفتح العربيّ- الإسلاميّ، في القرن السابع، دُعي القسم المركزيّ من البلاد باسم "جند فلسطين" (محافظة فلسطين)، أمّا الاسم فلسطين فتحوّل إلى الاسم المستخدم في اللغة العربيّة (في القرآن الكريم ورد ذكرها بأنّها "الأرض المقدّسة").

عندما حكم العثمانيّون البلاد لم يستخدموا الاسم فلسطين، ولم يعتبروا أرض إسرائيل كمحافظة مستقلّة فقاموا بتقسيمها بين محافظتي دمشق وبيروت. استمرّ استخدام الاسم فلسطين ليصف المنطقة جغرافيًّا ولكنّ الكنائس في البلاد حافظت عليه.

مع إقامة الحكم المدنيّ البريطانيّ في البلاد عام 1920 قرّر البريطانيّون تسمية البلاد palestine باللغة الإنجليزيّة وباللغة العبريّة وفلسطين باللغة العربيّة. وما زال الاسم فلسطين مقبولًا بالعربيّة إلى اليوم.

الفلسطينيّ عدّة هجومات على المجتمع اليهوديّ في أورشليم القدس. وفي أيّار 1921 هوجم التجمّع السكّانيّ اليهوديّ في يافا. في أعقاب هذه الاضطرابات أقال البريطانيّون موسى الحسيني وعيّنوا مكانه راغب النشاشيبيّ وهو ابن عائلة منافِسة رئيسا لبلديّة القدس. أبناء عائلة الحسيني تسخّطوا لموافقة النشاشيبيّ على تولّي المنصب على حساب ابن عائلتهم فنشب مرير بين العائلتين اللتين قادتا العرب الفلسطينيّين في فترة الانتداب البريطانيّ.

في عام 1922 أقام البريطانيّون **المجلس الإسلاميّ الأعلى** بهدف الاهتمام بالأماكن الإسلاميّة المقدّسة مثل المساجد في القدس وأملاك الوقف الإسلاميّ في أنحاء البلاد. أصبح الحاجّ أمين الحسيني رئيس المجلس وأصبح الزعيم المركزيّ في الجمهور العربيّ-الفلسطينيّ. مركز الحسيني ازداد قوّة بعد وفاة موسى كاظم الحسيني عام 1934، وانهيار "اللجنة التنفيذيّة العربيّة- الفلسطينيّة" التي قادها. في نفس الفترة تمّ إنشاء حزبين أيضًا: عائلة الحسيني أنشأت "**الحزب العربيّ الفلسطينيّ**" وعائلة النشاشيبي أنشأت "**حزب الدفاع القوميّ**".

حزب مهمّ آخر أنشئ في تلك الفترة هو **حزب الاستقلال**. على خلاف الحزبين الأوّلين، أنشأ حزب الاستقلال شباب مثقّف على أساس أيديولوجيّ غير عائليّ. أيّد هذا الحزب فكرة الوحدة العربيّة، أي الاتّحاد مع البلاد العربيّة المجاورة.

إنّ علوّ شأن الحاجّ أمين الحسيني أدخل الجانب الدينيّ إلى السياسة العربيّة-الفلسطينيّة، وما زال هذا الجانب قائمًا إلى اليوم إلى جانب البعد السياسيّ-المنطقيّ في الصراع على البلاد. هذا التغيير تجلّى في اضطرابات عام 1929 والتي قُتل بها 133 يهوديًّا، معظمهم في مدينتي أورشليم القدس والخليل. هذه الأحداث نتجت بسبب الخلاف على حقوق الصلاة لليهود في حائط المبكى، وتعتبر لدى الكثيرين كالحدّ الفاصل أو "ساعة الصفر" في الخلاف اليهوديّ -العربيّ في البلاد. منذ ذلك الحين تردّت العلاقات بين الشعبين ولم تعد إلى سابق عهدها.

ج. *التمرّد العربيّ ولجنة پيل (Peel Commission)*

لقد أدّت الأحداث المعادية لليهود عام 1929 بالذات إلى ردّ فعل سلبيّ تجاه الحركة الصهيونيّة من قبل الحكومة البريطانيّة، وتجلّى ذلك في إصدار **الكتاب الأبيض*** عام 1930. كان الكتاب الأبيض تراجعًا عن التعهّد تجاه الوطن القوميّ اليهوديّ تمثّل بتقليص حصّة القادمين وإلحاق الضرر بالاستيطان اليهوديّ. ولكن البريطانيّين اضطرُّوا إلى إلغاء عدد من الخطوات التي اتّخذوها، تحت ضغط يهود البلاد، في أواسط الثلاثينيّات ارتفع عدد اليهود في البلاد إلى 400،000 بفضل موجات القادمين المتعاقبة؛ وذلك بسبب تزايد اللاساميّة في أوروبا واعتلاء النازيّين إلى الحكم. ظنّ العرب أنّهم على وشك أن يخسروا مكانتهم كأغلبيّة في البلاد، وردّوا بفرض المقاطعة التجاريّة على اليهود وبتنظيم المظاهرات والإضرابات. في نفس الوقت، قامت مجموعات مسلّحة بمهاجمة اليهود والبريطانيّين فبرزت جماعة عزّ الدين القسّام في حيفا كإحدى هذه المجموعات.

*** الكتاب الأبيض**

عبارة عن غلاف أبيض وضعت في داخله قرارات اللجان الحكوميّة البريطانيّة التي درست الوضع في أرض إسرائيل في فترة الانتداب أو هو اسم يعطى لشهادات رسميّة لحكومة بريطانيا حدّدت سياستها بما يتعلّق بأرض إسرائيل.

الكتب البيضاء الثلاثة التي تمّ نشرها وضعت قيودًا وفرضت عقوبات على المجتمع اليهوديّ، على القدوم إلى البلاد وشراء الأراضي.

في نيسان عام 1936 بدأ العرب إضرابًا عامًّا في أنحاء البلاد، وسرعان ما تحوّل إلى عصيان مسلّح وبداية شنّ هجمات ضدّ البريطانيّين واليهود. تمّت إقامة "لجنة عربيّة عليا" برئاسة المفتي **الحاجّ أمين الحسيني** اعترف بها البريطانيّون ومثّلت كلّ الأحزاب العربيّة.

التمرّد العربيّ دفع الانتداب البريطانيّ إلى إقامة لجنة تحقيق رسميّة في العام 1936 سُمّيت "**لجنة پيل**". خُوّلت هذه اللجنة بفحص أسباب التمرّد واقتراح حلول لإصلاح الوضع. في تمّوز عام 1937 نشِرت توصياتها وتضمّنت اعترافا بحقّ العرب واليهود بالاستقلال في أرض إسرائيل. قرّرت اللجنة أنّه لا مجال لوجود استقلال عربيّ يهوديّ مشترك فاقترح أعضاؤها إقامة دولة يهوديّة تمتدّ إلى 17% فقط من مساحة أرض إسرائيل الغربية وتشمل الجليل، ومرج ابن عامر، والسهل الساحليّ. أمّا الدولة العربيّة فتشمل باقي أجزاء أرض إسرائيل الغربيّة وتتّحد مع الدولة العربيّة في عبر الأردنّ. كما ورد اقتراح لوضع أورشليم القدس وبيت لحم و"ممرّ" يمرّ من مدينة اللد والمطار إلى مدينة يافا تحت سيطرة بريطانيا، وأن تظلّ بعض المدن المختلطة مثل حيفا وطبريا أيضًا تحت سيطرة بريطانيّة لمدّة محدّدة.

قرّرت قيادة العرب رفض قرارات لجنة پيل، وتجدّد، عام 1937، التمرّد الذي أصبح أكثر عنفا. كردّ فعل على ذلك قامت بريطانيا بحظر اللجنة العربيّة العليا، ونفت معظم أعضائها ما عدا المفتي الحاجّ أمين الحسيني الذي هرب إلى لبنان. في عام 1938 تمّ قمع التمرّد بقوّة شديدة، وفي عام 1939 انتهى كلّيًا. لقد كانت نتائج التمرّد قاسية جدًّا على العرب: أضرار كثيرة للممتلكات وموت آلاف البشر، معظمهم خلال معارك وقعت مع البريطانيّين. وتمّ سجن آلاف آخرين، وتشتيت القيادة العربيّة.

لقد دبّ الخلاف وسط القيادة الصهيونيّة والجمهور اليهوديّ بخصوص لجنة پيل فمثلا، داڤيد بن غوريون الذي شغل حينها منصب رئيس إدارة الوكالة اليهوديّة، وكان قائد المجتمع اليهوديّ، أيّد خطّة اللجنة على الرغم من نواقصها الكبيرة لأنّه رأى فيها فرصة مناسبة لإقامة دولة يهوديّة. لقد وافق المؤتمر الصهيونيّ الـ - 20 على قرار التقسيم بشكل مبدئيّ، وذلك على أمل أن ينجح، فيما بعد، بتغيير مضمونها وتحسين شروطها.

لكن في تشرين الثاني من العام 1938 رفضت الحكومة البريطانيّة توصيات اللجنة التي عيّنتها بنفسها، وفي عام 1939 نشرت **الكتاب الأبيض لمكدونلد**، والذي قيّد القدوم والاستيطان اليهوديّ إلى درجة الحدّ الأدنى، وأيّد إقامة دولة مستقلّة في أرض إسرائيل للعرب واليهود معًا، أي إقامة **دولة ثنائيّة القوميّة** خلال مدّة 10 سنوات. القيادتان العربيّة واليهوديّة رفضتا الفكرة، لكنّ بريطانيا بدأت العمل على تنفيذها.

في تلك الفترة بالذات التي استولت فيها اللاساميّة على أوروبا، حين كان اليهود يبحثون عن ملجأ هربا من الطاغية النازيّ تمّ إغلاق البلاد بوجه القادمين اليهود (עלייה).

د. المجتمع اليهوديّ يتابع إقامة مؤسّسات الدولة العتيدة

على خلفيّة خيبة الأمل من فشل خطّة التقسيم، دعت الحركة الصهيونيّة في "**خطّة بيلتمور**"* إلى رفض الكتاب الأبيض وإقامة مجتمع يهوديّ مستقلّ في البلاد بدلا من الانتداب البريطانيّ. وفي المقابل واصل المجتمع اليهوديّ بذل جهوده للقدوم إلى البلاد والسكن فيها.

على الرغم من الغضب على نشر الكتاب الأبيض، استمرّ التعاون في تلك الفترة بين الطرفين بالحرب ضدّ النازيّة، وقد ساهم البريطانيّون في تعزيز قوّة الدفاع اليهوديّة في البلاد.

وهكذا بدأت **الدولة العتيدة** تتحقّق: تمّت إقامة أحزاب سياسيّة دامت إلى ما بعد قيام الدولة. تمّ انتخاب قيادة سياسيّة ومؤسّسات سلطة مقبولة على معظم الجمهور، وكان هنالك تحسّن في الأمن والاقتصاد والاستيطان. عدد اليهود في البلاد ارتفع إلى حوالي 600،000 في نهاية عام 1945.

معظم القوّة العسكريّة اليهوديّة تركّزت في منظّمة **الهاجاناة** (الدفاع) التي تأسّست عام 1920. بالإضافة إلى هذه المنظّمة، كانت هنالك منظّمتان أخريان دعيتا باسم **إتسل** (المنظمة العسكريّة القوميّة) والتي أقيمت عام 1931، ومنظّمة ليحي (محاربو حرّيّة إسرائيل) والتي أقيمت عام 1940. آلاف اليهود- من إسرائيل ومن أنحاء العالم- الذين شاركوا إلى جانب الحلفاء في حربهم ضدّ ألمانيا النازيّة، منحوا الجيش العتيد ولاحقًا لجيش الدفاع الإسرائيليّ خبرةً لا تقدَّر بثمن.

رافق موجات قدوم اليهود تطوّر اقتصاديّ كبير شهده المجتمع اليهوديّ الذي تمتّع بازدهار غير مسبوق شجّعته حاجات الجيش البريطانيّ في الحرب العالميّة الثانية.

كلّ هذه الشروط مجتمعة خلقت الأساس لإقامة الدولة.

رسم الخارطة داليا أجوزي من موقع مطاح.

خطّة التقسيم التي وضعتها لجنة بيل في تمّوز عام 1937:

- **الأخضر:** الدولة العربيّة (منطقة عبر الأردنّ كانت قد أُقفلت بوجه الاستيطان اليهوديّ في موعد سابق)
- **البيج:** المنطقة التي ستبقى تحت الحماية البريطانيّة
- **الليلك:** الدولة اليهوديّة
- ---: حدود الانتداب على أرض إسرائيل

*** خطّة بيلتمور**

وهي خطّة سياسيّة من نتاج الهستدروت الصهيونيّة، خرجت إلى الوجود عن مؤتمر طارئ عقد في فندق بيلتمور في مدينة نيويورك في أيّار 1942.

كانت هذه أوّل مرّة يعرض فيها مؤتمر صهيونيّ رسميّ خطّة لإقامة دولة يهوديّة.

العالم يتجنّد، بريطانيا تتحفّظ

النشاط الدوليّ من أجل إقامة دولة يهوديّة في أرض إسرائيل وسياسة بريطانيا- منذ نهاية الحرب العالميّة الثانية وحتّى نهاية حرب الاستقلال (1945-1949)

في نهاية الحرب العالميّة الثانية، وبالذات عندما اتّضح حجم الكارثة المرعب، بلور الأمريكيّون والبريطانيّون خطّة رفضت فكرة إقامة دولة يهوديّة في أرض إسرائيل، ودعيت باسم **خطّة موريسون-جريدي**، وتمّ نشرها عام 1946. قرّرت هذه الخطّة تقسيم البلاد إلى أربع محافظات هي: محافظة يهوديّة صغيرة، ومحافظة عربيّة كبيرة، ومنح كليهما حكمًا ذاتيًّا ثقافيًّا لكن دون استقلال سياسيّ وأمنيّ. أمّا بشأن المحافظتين المتبقّيتين فتكونان تحت سيطرة بريطانيّة، ويتمّ تعيين مندوب سامٍ لكلّ المحافظات الأربع، ويُسمح بهجرة 100 ألف يهوديّ فقط.

العرب واليهود عارضوا هذه الخطّة على حدّ سواء. القيادة اليهوديّة قرّرت مواجهة السياسة البريطانيّة المعادية بثلاث طرق: زيادة موجة القدوم (העפלה) غير الشرعيّة، الاستيطان المكثّف والقتال المسلّح. وقد تعاونت المنظّمات العسكريّة الثلاث لفترة معيّنة ضدّ البريطانيّين. فدفع تردّي الوضع الأمنيّ بريطانيا إلى نقل قضيّة أرض إسرائيل إلى الأمم المتّحدة عام 1947.

في صيف عام 1947 فازت الصهيونيّة بإنجاز ساحق عندما أوصت **اللجنة الخاصّة للأمم المتّحدة لشؤون أرض إسرائيل (أونسكوف)** بالإجماع أن يتمّ إنهاء الانتداب البريطانيّ على أرض إسرائيل. وقد أوصى معظم أعضاء اللجنة بتقسيم البلاد إلى **دولتين مستقلّتين- دولة يهوديّة** على 55% من مساحة البلاد **ودولة عربيّة**، على ما تبقّى تقريبًا، مع بقاء أورشليم القدس وبيت لحم تحت سيطرة دوليّة برعاية الأمم المتّحدة. شكّلت أورشليم القدس واحدًا بالمئة من المساحة لكنّ عدد سكّانها كان كبيرا. هذا القرار قلب رأسا على عقب السياسة البريطانيّة التي عارضت تقسيم أرض إسرائيل وإقامة دولة يهوديّة ذات سيادة، وقد مهّد الطريق أيضًا إلى **القرار 181** الصادر عن الهيئة العامّة للأمم المتّحدة في **29 تشرين الثاني من العام 1947**- وهو القرار التاريخيّ الذي حسم الأمر بإقامة دولتين، يهوديّة وعربيّة.

سفينة القادمين غير القانونيّين إكسودوس" - "الخروج من أوروبا" (1947)
تصوير: شرشل فرانك، مكتب الإعلام الحكوميّ)

قرار الأمم المتّحدة 181 في 29 تشرين الثاني عام 1947 (بنود مختارة)

الجزء الأوّل: الدستور المستقبليّ وحكومة أرض إسرائيل

أ- إنهاء الانتداب: التقسيم والاستقلال

3. تُنشأ الدولتان المستقلّتان العربيّة واليهوديّة، ويقام حكم دوليّ خاصّ بمدينة أورشليم القدس.

ب. الخطوات من أجل الاستقلال

9. يُجري مجلس الحكومة المؤقّت الانتخابات جمعيّة تأسيسيّة، وذلك على أساس ديمقراطيّ.

10. تضع الجمعيّة التأسيسيّة لكلّ دولة مسوّدة دستور ديمقراطيّ، وتختار حكومة مؤقّتة. تحتوي دساتير الدول على الأمور التالية:

- تأسيس هيئة تشريعيّة في كلّ دولة تُنتخَب بالتصويت العامّ وبالاقتراع السرّيّ على أساس التمثيل النسبيّ، وهيئة تنفيذيّة مسؤولة أمام الهيئة التشريعيّة.
- تكفل الدولة لكلّ شخص، ودون تمييز، حقوقا متساوية في الشؤون الدينيّة والمدنيّة والاقتصاديّة، وتضمن له التمتّع بحقوق الإنسان وبالحرّيّات الأساسيّة، بما في ذلك حرّيّة العبادة وحرّيّة استعمال اللغة التي يريدها وحرّيّة الكلام والنشر والتعليم وعقد الاجتماعات والتنظّم.

خطة التقسيم، 1947، من موقع ويكيبيديا

لقد أيّدت الدولتان العظميان- الولايات المتّحدة الأمريكيّة والاتّحاد السوفياتيّ- قرار التقسيم. أمّا بريطانيا التي امتنعت خلال التصويت، فقد أعلنت أنّها سوف تسحب قوّاتها من أرض إسرائيل حتّى الـ 15 من أيّار 1948، وأنّ مندوبها السامي سوف يغادر البلاد في ذلك اليوم. أحد الأسباب الرئيسيّة التي أدّت إلى فوز الخطّة بالدعم الدوليّ الواسع كان وضع الشعب اليهوديّ إذ أثبتت فظائع الكارثة ومشكلة المهجّرين للعالم، بشكل قاطع، أنّ الشعب اليهوديّ بحاجة إلى وطن قوميّ. رغم ذلك كان البريطانيّون يمنعون الناجين من الكارثة من القدوم إلى البلاد.

لقد وافق المجتمع اليهوديّ في البلاد على قرار التقسيم بأغلبيّة ساحقة (ما عدا أعضاء الإتسل والليحي الذين أيّدوا فكرة أرض إسرائيل الكاملة)، لكنّ القيادة العربيّة المحلّيّة عارضته معارضة شديدة (ما عدا بعض القيادات الشيوعيّة). أمّا العرب في أرض إسرائيل فرأوا بالقرار تثبيتًا للظلم الذي لحق بهم منذ وعد بلفور. ممثّلهم في الأمم المتّحدة (بصفة مراقب) جمال الحسيني أعلن خلال خطاب ألقاه أمام الجمعيّة العامّة أنّهم سوف يناضلون ضدّ تنفيذ الخطّة بالقوّة. وفعلا، في غداة القرار بدأ العرب بمهاجمة المجتمع اليهوديّ، وكذلك الدول العربيّة، التي تنظّمت عام 1945 ضمن جامعة الدول العربيّة، عارضت القرار وأيّدت الفلسطينيّين.

هكذا بدأت حرب الاستقلال. على الرغم من معارضة العرب لقرار التقسيم الصادر عن الأمم المتّحدة، وعلى الرغم من الصعوبات التي وضعتها بريطانيا أمام تنفيذه، فقد قامت القيادة اليهوديّة في البلاد، بزعامة داڤيد بن غوريون، بالإعلان عن إقامة الدولة في 14 أيّار من العام 1948.

الصراع يتحوّل إلى حرب

حرب 1948 وإقامة مؤسّسات قيادة الدولة

لقد نشبت حرب 1948 بين المجتمع اليهوديّ في البلاد والمجتمع العربيّ وباقي الدول العربيّة المجاورة، وشملت فترتين رئيسيّتين.

الفترة الأولى ابتدأت بقرار الأمم المتّحدة تقسيم أرض إسرائيل، وانتهت بنهاية الانتداب البريطانيّ وإعلان قيام الدولة في **14 أيّار من العام 1948**. في هذه الفترة كافح المجتمع اليهوديّ عرب أرض إسرائيل والمتطوّعين الذين جاؤوا من البلاد العربيّة، والبريطانيّون ما زالوا يحكمون البلاد رسميًّا.

الفترة الثانية ابتدأت منذ إعلان الدولة وانتهت في تمّوز 1949، وخلالها نجح جيش الدفاع الإسرائيليّ بصدّ جيوش مصر والعراق والأردنّ وسوريا أساسًا، التي غزت البلاد عند انتهاء الانتداب البريطانيّ والإعلان عن قيام الدولة.

في بداية الحرب كان عدد اليهود في البلاد 600 ألف، حوالي نصف عدد العرب (1.3 مليون). لقد ألحقت القوّات العربيّة خسائر جمّة بالأرواح في الجانب اليهوديّ، وعزلت أورشليم القدس والنقب ومعظم أرجاء الجليل الغربيّ. في هذه الفترة تركّزت جهود القوّات اليهوديّة على حماية المستوطنات وكسر الحصار، ولكنّ نقطة التحوّل وقعت في نيسان عام 1948 إذ تمّ اتّخاذ مبادرات عسكريّة يهوديّة أولى في منطقة أورشليم القدس والجليل تَلَتْها السيطرة على طرق المواصلات، وعلى قرى عربيّة، وعلى بعض المدن كصفد، وطبريا، وحيفا، وبيسان (بيت شآن)، ويافا. وانقلبت الأوضاع رأسا على عقب منذ ذلك الحين، وظهر واضحًا أنّ للقوّات اليهوديّة تفوّقًا بارزا على القوّات العربيّة.

في نفس الفترة حدثت أيضًا تطوّرات سياسيّة إذ أقيم "**مجلس الشعب**" كهيئة تشريعيّة مؤقّتة في آذار 1948 أمّا **إدارة الشعب** فأقيمت من جديد كهيئة تنفيذيّة مؤقّتة. عند قيام الدولة تحوّل اسم مجلس الشعب إلى **مجلس الشعب المؤقّت** وبدأ بالتحضير لانتخاب "**مجلس مؤسّس**". وقد أجريت هذه الانتخابات في كانون الثاني عام 1949، وأصبح هذا المجلس الكنيست الأولى، أمّا إدارة الشعب فتحوّل اسمها إلى **الحكومة المؤقّتة** لدولة إسرائيل.

لقد أدّى الإعلان عن قيام الدولة، كما ذُكِرَ سابقا، إلى غزو الجيوش العربيّة البلاد. نتيجة لذلك تعاظمت القوّة العربيّة عدديًّا ولكن هذه القوّة لم تستطع أن تحوّل هذا التعاظم إلى انتصارات في أرض المعركة. **جيش الدفاع الإسرائيليّ**، الذي أقيم في العام 1948 على أساس اتّحاد منظّمات الهاجاناة والبلماح، وبمشاركة متمرّسي الإتسل والليحي، استطاع السيطرة على كلّ المناطق المخصّصة للدولة اليهوديّة حسب قرار التقسيم، وأكثر من ذلك.

انتهت المعارك في آذار من العام 1949. النهاية الرسميّة للحرب جاءت مع التوقيع على اتّفاقيات الهدنة: في شباط عام 1949 مع مصر ولبنان والأردنّ، وأخيرًا مع سوريا في تمّوز من العام نفسه. هذه الاتّفاقيّات قرّرت حدود دولة إسرائيل والتي سُمّيت بالخطّ الأخضر حتّى حرب الأيّام الستّة في العام 1967. حدود الدولة لم تحظَ باعتراف رسميّ في المحافل الدوليّة.

كان من المفروض أن تكون معاهدات الهدنة مؤقّتة وأن تمهّد الطريق إلى توقيع معاهدات سلام، ولكن في الواقع ظلّت الدول العربيّة تعتبر إسرائيل مصدر تهديد أمنيّ وسياسيّ وثقافيّ، وإنّما بعد سنين طوال من الحروب تمّ التوصّل إلى معاهدات سلام مع دولتين عربيّتين هما مصر والأردنّ.

انطلاق دولة إسرائيل

على خلفيّة الظروف الدراماتيكيّة لإقامة الدولة وويلات الحرب

لقد كانت نتائج الحرب قاسية جدًّا على الطرفين: بالنسبة لليهود، كانت هذه أقسى حرب في تاريخ دولة إسرائيل، وقد ضمنت وجود الدولة والأغلبيّة اليهوديّة بها، لكنّها أودت بحياة 6000 شخص- يشكّلون حوالي 1% من مجمل المجتمع اليهوديّ. عدد الأشخاص العرب من سكّان البلاد الذين قتلوا في الحرب غير معروف بالتحديد، لكن العدد الكلّيّ للعرب الذين سقطوا بين السنوات 1947-1949، بما فيهم المتطوّعون القادمون من البلاد العربيّة وجنود الجيوش العربيّة، بلغ ما بين عدّة آلاف و13,000 حسب أعلى التقديرات.

لقد كانت هذه الحرب بالنسبة لليهود، **حرب بقاء** حاربوا فيها على وجودهم، ولم يكن أمامهم مجال للهرب ضدّ عدوّ فاقهم عددا. في المقابل، نزح الكثيرون من العرب عن أرضهم، أو طردوا خلال الحرب عند احتلال قراهم ومدنهم، وصاروا لاجئين. حوالي نصف سكّان البلاد العرب في 1948 صاروا لاجئين، وقد كان عددهم، حسب التقديرات، ما بين 500 إلى 600 ألف إنسان. معظم اللاجئين وجدوا لهم ملاذًا في منطقة الضفّة الغربيّة، التي كانت، وقتها، قد ضُمّت إلى الأردنّ، أو وصلوا إلى قطاع غزّة الذي بقي تحت الحكم العسكريّ المصريّ (انظروا الخارطة). باقي اللاجئين وصلوا إلى الأردنّ وسوريا ولبنان، وكذلك إلى دول عربيّة أخرى، ودول أجنبيّة في أنحاء العالم.

هذه الحرب كانت كارثيّة بالنسبة لسائر العرب داخل حدود دولة إسرائيل أيضًا؛ إذ بَقُوا دون قسم كبير من قياداتهم، ومؤسّساتهم الاجتماعيّة والاقتصاديّة التي دُمّرت، وتحوّلوا من أغلبيّة إلى أقلّيّة.

نتائج الحرب أجبرت إسرائيل على أن تواجه واقع كونها دولة قوميّة يهوديّة، وأيضًا دولة ديمقراطيّة، ملتزمة بحقوق الأقلّيّات القوميّة القاطنة فيها، بما يتماشى ومبادئ وثيقة الاستقلال.

خارطة اتّفاقيّات وقف إطلاق النار عام 1949.
من موقع ويكيبيديا

المبادئ الأساسيّة لدولة إسرائيل

لقد نشأت دولة إسرائيل كدولة يهوديّة في أرض إسرائيل في أعقاب الصراع الدمويّ الذي نشب بين العرب واليهود، كما وصفناه سابقًا.

منذ اللحظة التي أقيمت فيها دولة إسرائيل كدولة يهوديّة فإنّ مواطنيها العرب واليهود يواجهون تحدِّيا مشتركا: هو كيفيّة دمج عنصر رؤيا الدولة كدولة يهوديّة مع كونها دولة ديمقراطيّة تعود لكلّ مواطنيها على أساس المواطنة المشتركة دون تمييز في الدين أو العرق أو الجنس.

يقطن دولة إسرائيل اليوم (2016) حوالي ثمانية ملايين مواطن ونصف المليون، أكثر من ستّة ملايين هم من اليهود وحوالي مليون وثمانيمائة ألف من أقلّيّات قوميّة ودينيّة أخرى من عرب مسلمين (الأقلّيّة الكبرى)، وعرب مسيحيّين (يعرّف بعض العرب المسيحيّنين نفسهم أراميّين) ودروز، وشركس.

كما سنرى في الكتاب، فإنّ التصدّع القوميّ بين العرب واليهود كان واضحا في الدولة، مع فترات من المدّ والجزر. لكن منذ نهاية حرب 1948 لم يعد هذا التصدّع إلى الوضع الدمويّ الذي ساد زمن الحرب أو في الفترة التي سبقتها. معظم سكّان إسرائيل العرب واليهود يريدون العيش في دولة ديمقراطيّة، على أساس المواطنة المشتركة، المساواة في الحقوق لكافّة المواطنين دون فرق في الدين أو العرق أو الجنس والمحافظة على حقوق الإنسان والمواطن.

ترتكز دولة إسرائيل على ثلاثة أعمدة أخلاقيّة

1. إسرائيل هي دولة قوميّة لأبناء الشعب اليهوديّ.
2. إسرائيل هي دولة ديمقراطيّة، والسيادة عليها تعتمد على كلّ مواطنيها بشكل متساوٍ، دون فرق في الدين أو العرق أو الجنس.
3. إسرائيل هي دولة ملتزمة بالمحافظة على حقوق الإنسان.

كما سنرى في الكتاب، فإنّ هذه الأعمدة الثلاثة منفصلة ولكنّها أيضًا تتكامل وأحيانا قد يسود التوتّر فيما بينها . من الممكن منح كلّ واحد منها معنى لا يتماشى مع الأعمدة الأخرى. إنّ التحدّي الأكبر الذي تواجهه دولة إسرائيل هو إيجاد معاني مركّبات الرؤيا التي تُكمل وتقوّي بعضها البعض والموازنة فيما بينها وبذلك دمج ثلاث قيمها المركزيّة دمجا ناجحا.

رؤيا معظم دول الغرب تعتمد على هذه الأعمدة الثلاثة نفسها

على الرغم من التاريخ الخاصّ الذي يميّز دولة إسرائيل والشعب اليهوديّ، فهذه الدولة ليست متفرّدة بالتحدّي الذي تواجهه، أي الدمج الناجح بين هويّتها القوميّة والتزامها بالديمقراطيّة وحقوق الإنسان. معظم الدول الأوروبيّة هي دول ديمقراطيّة وتقريبا في كلّ هذه الدول تقطن مجموعات وأقلّيّات قوميّة، ممّا يفرض عليها إيجاد التوازن ما بين كونها دولًا قوميّة لشعب واحد معيّن ودولًا ديمقراطيّة تضمّ جميع سكّانها دون تمييز وتلتزم بمبدأ حقوق الإنسان.

لأيّ "شعب" تنتمي دولة إسرائيل؟

لقد أقيمت دولة إسرائيل كدولة الشعب اليهوديّ، ولذلك فإنّ المصطلح "شعب" في هذه الحالة يعود إلى الشعب اليهوديّ الذي يعيش في أرض إسرائيل والعالم. إنّ دولة إسرائيل هي دولة ديمقراطيّة. معنى الكلمة ديمقراطيّة باللغة اليونانية "حكم الشعب"، وتتكوّن من الكلمتين: ديموس "شعب" وقراطيّة "حكم". يعتمد المبدأ الديمقراطيّ على مبدأ أنّ السلطة في الدولة تعود إلى الـ "ديموس"، أي أنّها بيد "الشعب".

الشعب هو مجموع المواطنين الذين يعيشون في الدولة، وصوت كلّ مواطن بالغ يؤثّر بشكل متساوٍ بالنسبة لصوت أيّ مواطن آخر. وعليه فلدى دولة إسرائيل التزام مزدوج تجاه "الشعبين": تجاه الشعب اليهوديّ (القوم) وهو شعب القوميّة الخاصّ بالدولة، وتجاه الشعب الديمقراطيّ (ديموس) وهو مجمل سكّان الدولة.

هل يمكن الدمج بين هذه الالتزامات الثلاثة؟ مركّبان من ضمن مركّبات الرؤيا التي بُنيت عليها الدولة يركّزان، كلّ واحد على حدة، على "شعب" آخر. فإسرائيل "دولة يهوديّة" لصلتها الخاصّة بالشعب اليهوديّ وهي أيضا دولة ديمقراطيّة لأنّ عمليّة اتّخاذ القرارات تتمّ في مؤسّسات الدولة التي يترأّسها ممثّلو الجمهور الذين يَنتخِبهم أفراد الـ"ديموس"، أي جميع مواطني الدولة، بانتخابات متساوية.

تلتزم التقاليد اليهوديّة، كغيرها من التقاليد الأخرى، بحقوق الإنسان وكذلك تفعل دولة إسرائيل، كدول أخرى.

هل تدمج دولة إسرائيل هذه الالتزامات الثلاثة بنجاح؟

هذا هو التحدّي الدائم الذي تواجهه الدولة والمواطنون، يهودًا وعربًا على حدّ سواء.

في هذا الكتاب سنبحث بالتفصيل في مركّبات الالتزام المختلفة التي تتعهّد بها إسرائيل، وسنفحص مدى تقيّدها بتنفيذها، حسب وجهات نظر مختلفة. وهكذا سيكون بوسعكم أن تقرّروا موقفكم بالنسبة للوضع السائد في إسرائيل وبالنسبة للتوازن المنشود بين المركّبات الثلاثة ورؤيا الدولة.

رؤيا دولة إسرائيل

"إنّ رؤيا دولة إسرائيل واضحة تمامًا، حسب رأي الآباء المؤسّسين وحسب تفسيرات لاحقة، وهي تشمل ثلاثة مركّبات هي:

- *اليهوديّة*
- *الديمقراطيّة*
- *حقوق الإنسان*

"إسرائيل هي دولة ديمقراطيّة، إذ تعود السيادة فيها إلى كلّ مواطنيها دون فرق في القوميّة أو الدين، وتعتمد على أساس الحرّيّة والمساواة. إنّها دولة تحترم حقوق الإنسان لدى كلّ مواطنيها، وهي الإطار السياسيّ الذي يمكن لليهود، من خلاله، أن يحقّقوا حقّ تقرير المصير والاستقلال السياسيّ والثقافيّ والدينيّ وأن يكونوا أغلبيّة ثابتة وآمنة في بلادهم. إنّ لبّ رؤيا الدولة هو الالتزام الأساسيّ بمركّبات الرؤيا هذه، إمّا كلّ على حدة أو الالتزامات كافّةً، وهي تتداخل وتتكامل".

(البروفيسور روت جبيزون، "تثبيت قانونيّ لرؤيا الدولة: توصيات مقدّمة لوزيرة العدل، 2014، من موقع وزارة العدل)

تمارين

1. اعرضوا التغيّرات التي طرأت على حدود الدولة اليهوديّة المقترحة، والدولة العربيّة المقترحة، والمساحة التي بيد العرب واليهود- بين برنامج لجنة پيل عام 1937 وقرار التقسيم الصادر عن الأمم المتّحدة عام 1947 وخارطة الهدنة عام 1949.
2. اقرأوا وثيقة الاستقلال، واذكروا أيًّا من الأحداث المشروحة في هذا الفصل ذُكِرت في هذه الوثيقة. اشرحوا لماذا، حسب رأيكم، ذكرت هذه الأحداث في وثيقة الاستقلال.
3. يسمّى الاستيطان اليهوديّ قبل قيام الدولة "الدولة العتيدة". اشرحوا معنى هذا المصطلح، ووضّحوا لماذا سُمّي به الاستيطان اليهوديّ.

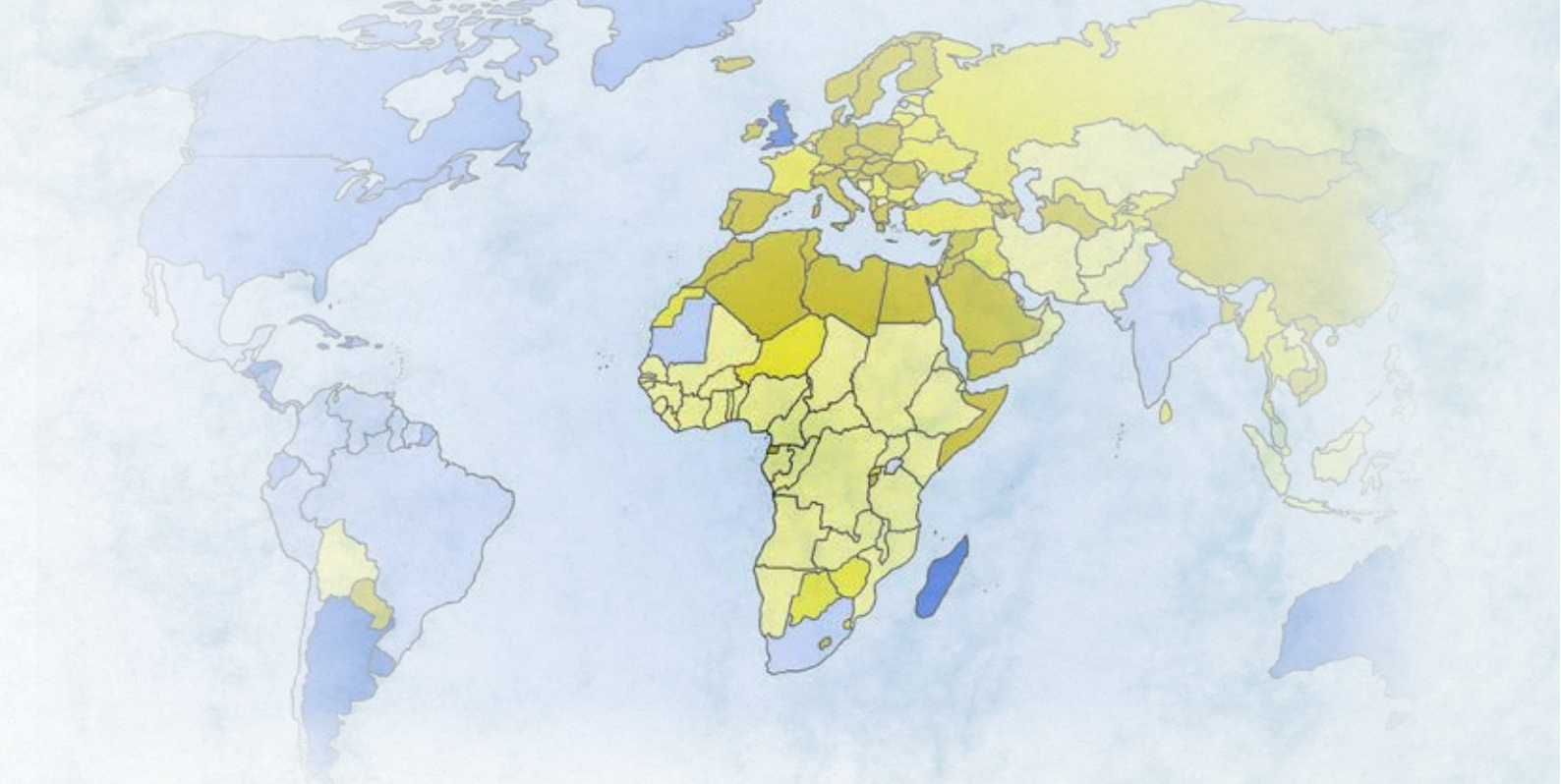

الفصل الثالث

القوميّة ودول القوميّة

لقد أقيمت دولة إسرائيل كدولة قوميّة يهوديّة، كما تعلّمنا في فصل وثيقة الاستقلال، وذلك ككثير من الدول التي تعتبر دولًا قوميّة.

سوف نتطرّق في هذا الفصل إلى الأسئلة التالية:

- ***ما هي القوميّة، وما هي أنواع القوميّات الموجودة؟***
- ***كيف نشأت فكرة دولة القوميّة؟***
- ***كيف تمّ تحقيق فكرة دولة القوميّة في دول مختلفة؟***
- ***هل توجد علاقة بين نوع القوميّة في دولة ما وبين كونها ديمقراطيّة؟***
- ***ما هو تأثير العولمة على دولة القوميّة في القرن الـ- 21؟***

ما هي القوميّة، وما هي أنواع القوميّات الموجودة؟

القوميّة هي، في أساسها، فكرة سياسيّة- وجهة نظر تدّعي أنّ **لكلّ قوم*** **(شعب) هويّة مشتركة**، وأنّه يستحقّ **دولة خاصّة به** يعيش فيها ويحافظ بها على هذا الحقّ.

*** قوميّة**

مجموعة من الناس لديهم صفات مشتركة ورغبة في تقرير المصير.

تعتمد القوميّة على إعلان **أبناء مجموعة معيّنة** أنّ هنالك قواسمَ مشتركة فيما بينهم، وأنّ لديهم رغبة في أن يعيشوا معًا في دولة سياديّة لنفس القوم[1].

توجد مجموعات قوميّة تعتمد هويّتها المشتركة على **مشاركة إثنيّة- ثقافيّة** من النوع المذكور، لكنّ هنالك مجموعات قوميّة أخرى تعتمد الهويّة المشتركة لديها على مشاركة سياسيّة. فيما يلي نوعا القوميّة:

قوميّة إثنيّة- ثقافيّة

تعتمد هذه القوميّة على **العرق واللغة والثقافة والتقاليد ونمط الحياة والتاريخ**، وأحيانًا على ديانة مشتركة. هذه الصفات تميّز القوم (أصحاب القوميّة الواحدة) عن مجموعات أخرى، توحّد بين أعضائها، وتكوّن بينهم وعي الانتماء.

لقد سبقت القوميّة الإثنيّة- الثقافيّة وجود الدولة ولذلك وحتّى إن عرّف أبناء قوم ما أنفسهم في نطاق دولة سياديّة فإنّ الهويّة المشتركة للّذين ينتمون إلى نفس القوميّة الإثنيّة- الثقافيّة لا تتعلّق بكونهم مواطني دولتهم القوميّة. مثلا، اليهود غير الإسرائيليّين: ينتمون إلى القوميّة اليهوديّة، لكنّهم مواطنو دول مختلفة.

قوميّة مدنيّة*

تعتمد هذه القوميّة على **المواطنة في دولة واحدة**. لقد تبلورت الشعوب/القوميّات حول الاستعداد للعيش معًا في دولة واحدة، من خلال قبول نفس النظام والقوانين. تعتمد الهويّة المشتركة لجميع أبناء القوميّة الواحدة على كونهم مواطنين في نفس الدولة. إنّ الدولة هي صمغ جميع أبناء الشعب الواحد.

يتجلّى الفرق بين الأسس التي يعتمد عليها نوعا القوميّة في كون أبناء قوميّة المواطنة مواطني الدولة- وهم فقط دون غيرهم. مثلا، **كلّ** سكّان الولايات المتّحدة الأمريكيّة ينتمون إلى الأمّة الأمريكيّة، وهم **فقط** دون غيرهم. في المقابل، ففي القوميّة الإثنيّة- الثقافيّة لا يوجد تطابق بين الانتماء القوميّ والانتماء إلى الدولة كمواطن. لهذا السبب فإنّ جزءًا من مواطني الدولة ليسوا يهودًا، وملايين اليهود ليسوا مواطني الدولة بل هم مواطنو دول أخرى.

إنّ دول كثيرة في العالم، بما فيها إسرائيل، تُصنَّف ضمن نموذج القوميّة الإثنيّة- الثقافيّة. ومنذ الآن وصاعدًا، وحين نستعمل المصطلحين: **قوميّة والدولة القوميّة** في هذا الكتاب، فإنّنا نقصد نموذج القوميّة الإثنيّة- الثقافيّة فقط، إلّا إذا ذُكر خلاف ذلك.

مجموعة إثنيّة- ثقافيّة

أصل الكلمة من الكلمة اليونانيّة إتنوس ومعناها شعب، ويقصد بها أبناء العرق (أصل) المشترك, أي ذرّيّة تلك الأجيال الماضية التي تعيش في منطقة معيّنة.

معنى كلمة ثقافة هي المعرفة والقيم والمعتقدات لمجموعة ناس قاسمها المشترك هو التقاليد واللغة ونمط الحياة والطقوس والذاكرة التأريخيّة وأحيانا الدين المشترك.

Fotolia, Author: artisticco.

*** قوميّة مدنيّة**

تسمّى اليوم بالبحث باسم: statehood

Fotolia, Author: Franck Thomasse.

1 هنالك تعريفات مختلفة للمصطلح "قوميّة" في مجال البحث، ولكن بعض هذه التعريفات لا يرى في التوق إلى دولة سياديّة مركّبًا أساسيًّا في تعريف القوميّة. هذا الكتاب لا يتّخذ هذا التوجّه.

كيف نشأت فكرة دولة القوميّة؟

لقد انتشرت **ظاهرة القوميّة** في الفترة الحديثة. لكنّ هنالك أبحاثًا تشير إلى أنّ جذورها تعود إلى فترات سابقة، تذكر بعض هذه الأبحاث الشعب اليهوديّ العتيق كإثبات على وجود قوميّة قديمة. لقد تكاتف بنو البشر معًا، على مرّ العصور، على شكل مجموعات وعاشوا معًا، أحيانًا على أساس عرق مشترك فخلقوا ثقافة مشتركة بواسطة اللغة والعادات والتقاليد ونمط الحياة، وخلقوا تاريخًا مشتركًا. كلّ هذه العوامل دفعت باتّجاه تكتّلهم سويّة ضمن المجموعة، وأعطتهم شعورًا بالانتماء.

بعض المجموعات الإثنيّة- الثقافيّة أقامت دولًا والبعض الآخر لم تكن لديه طموحات سياسيّة، ولكن منذ بداية القرن الثامن عشر تطوّرت **قوميّة حديثة**. لدى عدد من هذه المجموعات أخذ الوعي يتبلور بكونها **قوميّة**، وهذا الوعي تبوّأ حيّزًا واسعًا من ثقافتهم. كانت النتيجة إنشاء حركات قوميّة حاولت أن تحقّق الرغبة في تقرير المصير في نطاق دولة قوميّة. الحركة القوميّة الإيطاليّة مثال واضح على ذلك.

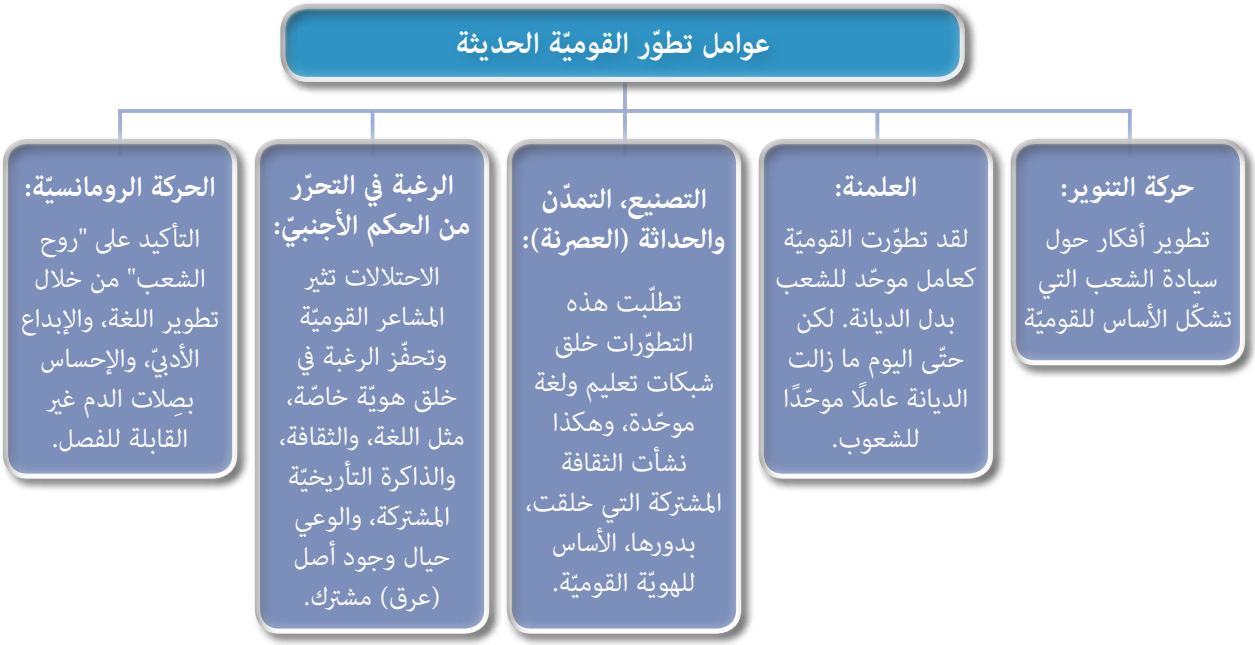

لقد تطوّرت القوميّة الحديثة في أعقاب الدمج بين آراء من الفلسفة السياسيّة وظواهر تاريخيّة حدثت في القرون الماضية وأدّت إلى خلق دولة القوميّة.

القوميّة اليهوديّة الحديثة

لقد تعاظمت القوميّة اليهوديّة في الفترة الحديثة بطريقة مشابهة لما ذُكر أعلاه. في الماضي البعيد كانت للشعب اليهوديّ دولة سياديّة، وخلال القرون الغابرة آمن اليهود بالوعد الإلهيّ بعودة شعب إسرائيل إلى أرض إسرائيل.

لقد استفاقت القوميّة اليهوديّة نتيجة **عمليّات داخليّة** حدثت لهذا الشعب في القرنين التاسع عشر والعشرين، بالإضافة إلى **عمليّات خارجيّة** أثّرت على تلك العمليّات الداخليّة[2]. من مظاهر هذه الاستفاقة كان انبعاث اللغة العبريّة كلغة مستعملة، وليس كلغة للصلاة فقط*.

خلقت هذه الاستفاقة الحديثة للشعب اليهوديّ، في الفترة الحديثة، **الحركة الصهيونيّة** التي رغبت في تحقيق حقّ تقرير المصير للشعب اليهوديّ بوسائل سياسيّة وعمليّة.

*** اللغة العبريّة**

لقد استُعْمِلت اللغة العبريّة خلال آلاف السنين كلغة الصلاة وكتابة الكتب المقدّسة. في بداية القرن التاسع عشر بدأ رجال الثقافة والنهضة اليهود الكتابة بالعبريّة كلغة التحادث في الاستعمال اليوميّ. ومنهم، مثلا، أبراهام مايو الذي كتب رواية حبّ صهيون باللغة العبريّة عام 1853.

مهمّة:

★ اعرضوا واشرحوا نقاط تشابه ونقاط اختلاف بين تطوّر الحركات القوميّة الحديثة والتطوّر القوميّ للشعب اليهوديّ.

كيف تمّ تحقيق فكرة القوميّة في البلدان المختلفة؟

لقد طمحت الحركات القوميّة إلى توحيد كلّ أبناء قوميّة واحدة في دولة واحدة، وتعريفها **كدولة قوميّة**. لقد تشكّلت خارطة أوروبا السياسيّة في القرن العشرين حسب أسس قوميّة بثلاث موجات:

2 هدف هذا الفصل هو عرض تطوّر الحركة القوميّة اليهوديّة الحديثة باختصار- وهو موضوع يدرّس ضمن دروس التاريخ.

- **الموجة الأولى** - بعد الحرب العالميّة الأولى، رُسِمت الحدود وأقيمت دول قوميّة جديدة على أساس القوميّة، فقد أقيمت تسع دول في مركز وشرق أوروبا على هذا الأساس، وهي: فنلندا، إستونيا، لتوانيا، لاتفيا، بولندا، تشيكوسلوفاكيا، هنغاريا (المجر)، النمسا ويوغوسلافيا.* أقيمت هذه الدول على مساحات كانت تنتمي قبل الحرب إلى الإمبراطوريّتين الروسيّة والنمساويّة-الهنغاريّة.

*** خطّة ويلسون**
(ذات البنود الأربعة عشر)

لقد وضع الرئيس الأمريكيّ وودرو ويلسون عام 1918 خطّة للاعتماد عليها من أجل تحقيق حلّ سلميّ، بعد الحرب العالميّة الأولى. هذه الخطّة شملت 14 بندًا تقرّر من خلالها حقّ الشعوب بتقرير المصير في دولة خاصّة بهم. وفعلا قامت عدّة دول قوميّة مستقلّة بعد الحرب العالميّة الأولى.

- **الموجة الثانية** - بعد الحرب العالميّة الثانية، تمّ نقل الكثير من السكّان بالقوّة حسب الحدود القوميّة الجديدة، بما في ذلك طرد على أساس عرقيّ وفصل سكّان مختلطين وذلك بهدف خلق ملاءَمة بين السكّان وبين الحدود الجديدة التي تبلورت في نهاية الحرب العالميّة الثانية: حدود الاتّحاد السوفياتيّ توسّعت باتّجاه الغرب نحو المناطق التي كانت تحت سيطرة بولندا، أمّا حدود بولندا فتحرّكت هي أيضًا غربا نحو مناطق كانت جزءًا من ألمانيا.

تمّ إخلاء ملايين اللاجئين من مجموعات إثنيّة مختلفة من بيوتهم ومن بلادهم. أُجْلِيَ حوالي نصف مليون لاجئ إلى بولندا من المناطق التي أصبحت جزءًا من الاتّحاد السوفياتيّ، وحوالي نصف مليون أوكرانيّ كانوا يقطنون في بولندا أرسِلوا إلى الجمهوريّة الأوكرانيّة التي كانت جزءًا من الاتّحاد السوفياتيّ. بهذه الأعمال، حُقّق، إلى حدّ كبير، الهدف الإثنيّ-القوميّ. معظم القوميّات في أوروبا كانت لديها دولتها الخاصّة. لكنّ الاتّحاد السوفياتيّ الذي اعترف بشكل واقعيّ بوجود دول قوميّة داخله، سيطر، في الواقع، على هذه الدول بواسطة نظام حكم مركزيّ شيوعيّ معادٍ للقوميّة.

أحداث مماثلة وقعت في عشرات الدول في آسيا وإفريقيا، وتزامن ذلك مع خروج الدول المستعمِرة من المستعمرات التي كانت تسيطر عليها. مثلا: الهند تحرّرت من الإمبراطوريّة البريطانيّة عام 1947 وغانا التي حظيت بالاستقلال عام 1956.

- **الموجة الثالثة** - أدّى تفكّكُ الاتّحاد السوفياتيّ، ابتداء من العام 1991، إلى قيام دول قوميّة مستقلّة. ظاهرة مشابهة حدثت خلال تفكّك يوغوسلافيا. في كلتا الحالتين انهار نظام القمع المركزيّ، وأقيمت، مكانه، دول جديدة. كانت آخر هذه الدول كوسوفو في أوروبا، التي انفصلت عن صربيا عام 2008 وأعلنت استقلالها.

مهمّة إنترنتيّة:

جدوا واذكروا أسماء الدول التي تحرّرت من النظام السوفياتيّ في الموجة الثالثة، والدول التي أقيمت على أنقاض يوغوسلافيا سابقا.

مع ذلك، كانت هنالك عدّة مجموعات قوميّة لم تحظَ بدولة قوميّة أو بتحقيق حقّها في تقرير المصير، وذلك لعدّة أسباب:

- **عدم استعداد بعض الدول للتخلّي عن جزء من أراضيها:** دول القوميّة الإثنيّة ترفض التنازل عن أراضٍ من أجل إقامة دول قوميّة لمجموعات أقلّيّة إثنيّة تعيش داخلها. مثلا: إسبانيا ترفض التنازل عن منطقة معيّنة بهدف إقامة دولة باسكيّة ودولة قطالونيّة. وفي آسيا، يتركّز الأكراد في منطقة تتبع لأربع دول هي: تركيا، وسوريا، وإيران، والعراق وجميع هذه الدول ترفض التنازل عن منطقة تقع تحت سيادتها بهدف منح الاستقلال للأكراد.

- **البعثرة:** هنالك شعوب كثيرة مبعثرة داخل دول مختلفة. إنّ عدم القدرة على توحيد الأقلّيّة الإثنيّة داخل منطقة واحدة تصعّب على إقامة دولة واحدة لقوميّة واحدة، وأحد الأمثلة على ذلك هو الشعب التبتيّ الذي يعيش قسم منه في التبت الواقعة تحت سيطرة صينيّة، وقسم آخر يعيش في الهند، وقسم ثالث يعيش في الدولة الصغيرة بوتان.
- **الهجرة:** تزداد ظاهرة الهجرة من دولة إلى أخرى ومن قارّة إلى أخرى وتؤدّي إلى اندماج أبناء شعوب مختلفة في دول ليست لهم، بعكس الفكرة التي يكون فيها لكلّ دولة قوم- ولكلّ قوميّة دولة.

أنواع مختلفة من دولة القوميّة

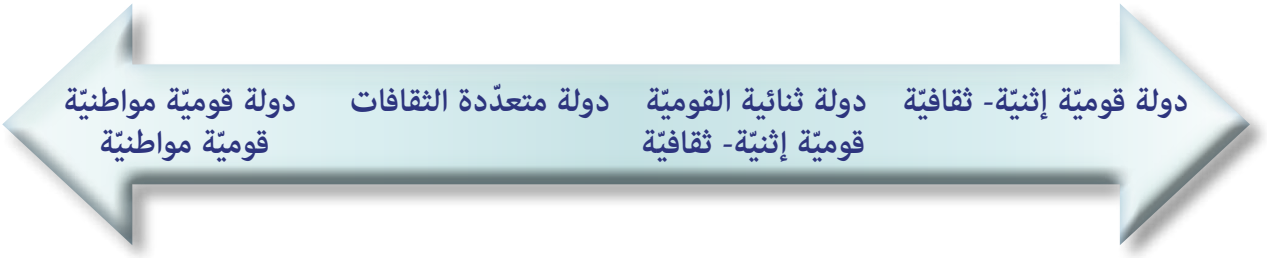

نجد اليوم نماذج مختلفة للدول:

- **دولة قوميّة إثنيّة- ثقافيّة**
- **دولة ثنائيّة القوميّة**
- **دولة متعدّدة الثقافات**
- **دولة قوميّة مواطنيّة**

المحكّ (المقياس) الفارق بين هذه الدول هو كيفيّة تحديد الدولة هويّتها بالنسبة للمجموعات القوميّة التي تتشكّل منها[3].

أ دولة قوميّة إثنيّة- ثقافيّة

تتحدّد هويّة دولة القوميّة الإثنيّة- الثقافيّة وفق **أسس إثنيّة- ثقافيّة** تابعة **لمجموعة الأغلبيّة القوميّة في الدولة***. في هذه الحالة، تكون الدولة مُعرّفة بالمستوى الجماعيّ كدولة قوميّة واحدة؛ ولذلك فإنّ لغة هذه القوميّة وثقافتها وقيمها ومعتقداتها تتبوّأ المركز الرئيسيّ في الحيّز العامّ في الدولة. السكّان يتشكّلون من **أغلبيّة قوميّة سائدة**، وغالبًا ما تكون هنالك أيضًا أقلّيّات قوميّة أخرى. تتميّز دولة القوميّة بسياسة هجرة تمنح الأفضليّة لانضمام أبناء القوميّة السائدة.

كما في كلّ دولة، تحتوي هذه الدول على **أسس مدنيّة** ومواطنيّة توحّد، بدورها، كلّ مواطني الدولة. الكثير من دول العالم هي دول قوميّة ومنها **اليونان وبولندا ورومانيا وهنغاريا (المجر) وألمانيا وإيطاليا وإسرائيل**.

3 بالنسبة للدولة المتعدّدة الثقافات، يبقى السؤال: ما هو موقفها من المجموعات **القوميّة والثقافيّة** التي تتشكّل منها؟.

ب دولة ثنائيّة القوميّة

تتحدّد هويّة الدولة الثنائيّة القوميّة وفق **أسس إثنيّة- ثقافيّة** تابعة **لمجموعتين قوميّتين سائدتين** في دولة ما. أي أنّ الدولة تمنح ثقافة المجموعتين الإثنيّتين-الثقافيّتين ولغاتهما وقيمهما القدرة على التأثير على الحيّز العامّ. أحيانًا يكون ذلك حيّزًا عامًّا واحدًا، وأحيانًا يتمّ تقسيم الحيّز العامّ ومناطق النفوذ بين القوميّتين[4].

هنالك **أسس مواطنيّة مشتركة** في الدولة وهذه، بدورها، تبلور القوميّتين وهنالك جهاز إداريّ مشترك لكلتا المجموعتين. فبلجيكا**، على سبيل المثال، هي دولة ثنائيّة القوميّة تتكوّن من الشعبين الولونيّ والفلمنكيّ[5].

ليس من الملزم أن يكون هذا النموذج المبدئيّ ثنائيَّ القوميّة فقط، فهنالك حالات تتحدّد فيها هويّة الدولة وفق أسس إثنيّة- ثقافيّة تابعة لأكثر من مجموعتين قوميّتين، **فسويسرا**، مثلا، هي **دولة أربع قوميّات**.

القاسم المشترك في هذا النموذج هو وجود **قائمة مغلقة ومحدّدة** من المجموعات القوميّة تتمتّع معًا بحقّ تقرير المصير في الدولة، أمّا باقي المجموعات القوميّة فلا تشارك في تصميم هويّة الدولة عامّة.

ج دولة متعدّدة الثقافات

هويّة الدولة المتعدّدة الثقافات تتحدّد وفق **أسس إثنيّة- ثقافيّة لكلّ المجموعات القوميّة المركزيّة** التي تعيش فيها. هذه الدولة لا تعطي أولويّة لمجموعة قوميّة أو ثقافيّة معيّنة وتتطلّع إلى إشراك كلّ المجموعات في رموز الدولة المركزيّة، وهي: النشيد الوطنيّ واللغة والأعياد القوميّة وغيرها، لكن يتعذّر، **فعليًّا**، إشراك كلّ مجموعة في كلّ موضوع دائمًا.

ليست كلّ ثقافة هي ثقافة قوميّة. الدول المتعدّدة الثقافات تحدّد هويّتها وفق **كلّ الثقافات الموجودة داخلها**، وليس وفق ثقافات قوميّة، ولكن من المؤكّد أنّ كلّ الثقافات القوميّة تستحقّ الحماية المتعدّدة الثقافات. لذلك، فدولة متعدّدة الثقافات هي، في طبيعة الحال، دولة متعدّدة القوميّات أيضًا.

من المهمّ أن نميّز ما بين **التوجّه المتعدّد الثقافات والدولة المتعدّدة الثقافات: التوجّه المتعدّد الثقافات** معناه الاعتراف بحقوق جماعيّة **لمجموعات** لها ثقافتها الخاصّة، والمحافظة على هذه الثقافة. أحيانًا تتّبع الدول القوميّة أيضًا مسارا

4 تعترف الدولة، في بلجيكا، بأقلّية ألمانيّة بالإضافة إلى الأقلّيّتين الولونيّة والفلمنكيّة.

5 كثيرون من أبناء المجموعتين القوميّتين في بلجيكا معنيّون اليوم بتقسيم الدولة إلى دولتين قوميّتين منفصلتين.

***جمهوريّة أيسلندا**

شعار دولة أيسلندا.
ويكيبيديا العبريّة.

دولة يقطنها حوالي 300,000 مواطن أبناء مجموعة قوميّة واحدة دون أقلّيّات ذات معنى.

**** بلجيكا**

المعطف الاذرع، بسبب، بلجيكا، العبرية ويكيبيديا

دولة مكوّنة من ثلاث محافظات:

- فلاندريا: يعيش فيها معظم سكّان الدولة. معظم سكّان هذه المحافظة من متحدّثي الفلميش (وهي لهجة من اللهجات الهولنديّة)
- وولونيا (فلونيا): حيث معظم السكّان من الفرنسيّين.
- محافظة بروكسل، حيث تقع العاصمة، ويسكنها الوولونيّون والفلمنكيّون بأعداد متماثلة.

لكلّ محافظة حكومة خاصّة وبرلمان، وهنالك حكومة مركزيّة الدولة الاتحاديّة البلجيكيّة برمّتها.

متعدّد الثقافات، وتمنح حقوقًا جماعيّة للثقافات المختلفة الموجودة داخلها على مستوى **المجموعة**، لكن الدولة ككلّ لا تتبلور حسب هذه الثقافات. الدولة المتعدّدة الثقافات تطوّر فكرة التعدّديّة الثقافيّة وتعرّف الدولة كلّها وفقًا لكافّة الثقافات التي تعيش فيها. دول قليلة فقط عرّفت نفسها كدول متعدّدة الثقافات رسميًّا، وهي: **كندا، وأستراليا، ونيوزيلندا**.

القاسم المشترك لجميع أنواع الدول التي عُرِضت هنا حتّى الآن هو مجرّد الاعتراف بوجود قوميّات وثقافات. تختلف الدول بعضها عن بعض بالشكل الذي تسمح فيه للأقلّيّات والثقافات أن تعبرّ عن هويّتها في الدولة.

حقوق جماعيّة

وهي حقوق تنبع من اعتراف الدولة بالخصوصيّة القوميّة والثقافيّة للأقلّيّة كمجموعة ومن استعدادها للمساعدة على المحافظة على هذه الخصوصيّة.

مهمّة:

- ★ اشرحوا حسنات وسيّئات **التوجّه المتعدّد الثقافات**.
- ★ ابحثوا في شبكة الإنترنت عن زعماء دول، مثل أنجيلا ميركل من ألمانيا أو ديفيد كاميرون من بريطانيا، منهم من يؤيّد ومنهم من يعارض التعدّدية الثقافيّة، واشرحوا دوافعهم.

التعدّديّة الثقافيّة

fotolia, Author: Barry Barnes

د دولة قوميّة مواطنيّة

لا تتحدّد هويّة **دولة القوميّة المواطنيّة** عن طريق الصلة بمجموعة قوميّة إثنيّة-ثقافيّة معيّنة، على النقيض من النماذج الثلاثة التي عُرضت حتّى الآن. كما تعلّمنا سابقًا، توجد للدولة القوميّة المدنيّة "قوميّة"، لكنّ هذه القوميّة تتبع **لكلّ سكّان الدولة ولهم فقط** دون غيرهم. الدولة تتغاضى عن الانتماءات الثقافيّة والقوميّة لمواطنيها. القاسم المشترك لكلّ أبناء القوميّة المواطنيّة هو **الرغبة في العيش في دولة واحدة**، واتّباع نفس القوانين. **فرنسا والولايات المتّحدة الأمريكيّة** هما مثالان على ذلك.

هنالك من ينتقد هذا النموذج ويدّعي أنّه حتّى في دولة القوميّة المواطنيّة فمن الممكن تمييز وجود **قيم ثقافيّة وأسس إثنيّة لمجموعات قوميّة إثنيّة- ثقافيّة سائدة**. مثلا، فرنسا تعزّز اللغة الفرنسيّة، وهي لغة مجموعة قوميّة واحدة، ولا تعترف بلغات مجموعات قديمة، مثل البريتونيّين والكورسيكيّين. أمّا في الولايات المتّحدة الأمريكيّة فمن الممكن تشخيص أسس ثقافيّة سائدة لمجموعة ثقافيّة من أصل أنجلو-سكسونيّ، ويتجلّى ذلك في سيطرة اللغة الإنجليزيّة في الدولة. سياسة الهجرة في دول القوميّة المواطنيّة تولي اهتمامًا لمحكّات (مقاييس) مثل **المساهمة للدولة والوضع الاقتصاديّ والثقافة العامّة والمهنة**.

من الجدير بالذكر أنّ الهويّة القوميّة للدولة قد تتغيّر في أعقاب قرارات مواطني الدولة. فكندا، على سبيل المثال، تجسّد ذلك بعدّة تغيّرات مرّت بها خلال السنين: من هويّة قوميّة إثنيّة- ثقافيّة بريطانيّة إلى هويّة بريطانيّة-فرنسيّة، أمّا اليوم فهي تعرّف نفسها كدولة متعدّدة الثقافات متماثلة مع مجموعات مختلفة: أنجلو- ساكسونيّة، فرانكوفونيّة (متحدّثو الفرنسيّة)، هنود حمر، إسكيمو، ومجموعات مهاجرين.

مهارات تفكير:

ما هي المقارنة؟

تمييز التشابه والفرق بين شيئين أو أكثر.

من أهداف استخدام المهارات:

- منح القدرة على فهم أفضل لمركّبات المعلومات والفروق بينها.
- الاستنتاج

ما هو المطلوب منكم كي تستخدموا مهارة المقارنة؟

- معرفة مميّزات أطراف المقارنة.
- وضع مقاييس للمقارنة.
- ترتيب المعلومات في جدول.
- **الاستنتاج والتعميم.**

المقارنة بين دول القوميّة

نوع الدولة / محكّ (مقياس)	دولة قوميّة إثنيّة-ثقافيّة	دولة ثنائيّة القوميّة	دولة متعدّدة الثقافات	دولة قوميّة مدنيّة
كيف يتمّ تحديد الطابع الجماعيّ للدولة؟	حسب ثقافة المجموعة القوميّة السائدة	حسب ثقافات عدد محدّد من مجموعات قوميّة سائدة	حسب ثقافات كلّ المجموعات القوميّة الثقافيّة	بواسطة كلّ سكّان الدولة، دون علاقة بأصلهم (عرقهم) الإثنيّ- الثقافيّ
ما هي تركيبة السكّان؟	أغلبيّة قوميّة سائدة وأقلّيّات	أغلبيّة مجموعتين إلى أربع من القوميّات السائدة الثابتة بالإضافة إلى أقلّيّات	عدد غير محدّد من المجموعات القوميّة والثقافيّة	مواطنو الدولة كأفراد. الدولة لا تبالي بانتماءاتهم الجماعيّة
ما هو المشترك لكلّ مواطني الدولة؟	كونهم مواطني نفس الدولة ويخضعون لنظام حكم مشترك	كونهم مواطني نفس الدولة ويخضعون لنظام حكم مشترك	كونهم مواطني نفس الدولة ويخضعون لنظام حكم مشترك	كونهم مواطني نفس الدولة ويخضعون لنظام حكم مشترك
وجود أسس مدنيّة (مواطنيّة) وإثنيّة؟	هنالك أسس إثنيّة ومدنيّة.كلّ دولة تقرّر الدمج الذي ترتئيه	هنالك أسس إثنيّة ومدنيّة. كلّ دولة تقرّر الدمج الذي ترتئيه	هنالك أسس إثنيّة ومدنيّة. كلّ دولة تقرّر الدمج الذي ترتئيه	هنالك أسسّ مدنيّة فقط.

هل هنالك علاقة بين نوع قوميّة الدولة وبين كونها ديمقراطيّة؟

هنالك دول قوميّة إثنيّة-ثقافيّة غير ديمقراطيّة، مثل كوريا الشماليّة، وهنالك دول قوميّة مدنيّة غير ديمقراطيّة مثل نيجيريا وجمهوريّة الكونجو.

في المقابل، هنالك **دول قوميّة إثنيّة-ثقافيّة ديمقراطيّة**، مثل ألمانيا، وجمهوريّة التشيك، وإسرائيل، وهنالك **دول قوميّة مواطنيّة ديمقراطيّة** مثل فرنسا والولايات المتّحدة الأمريكيّة.

القوميّة والديمقراطيّة

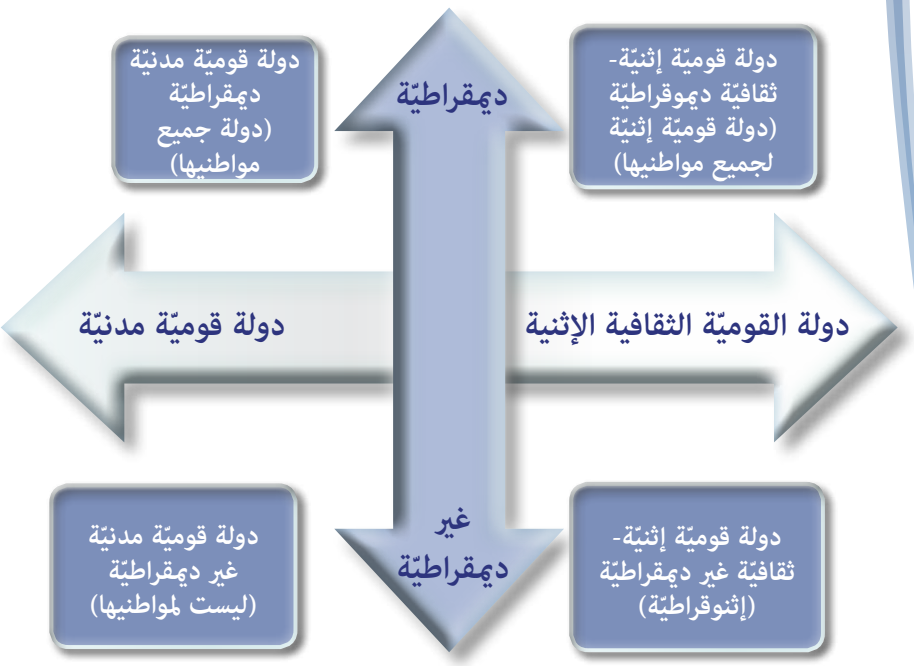

هنالك من يدّعي أنّ دولة القوميّة الإثنيّة- الثقافيّة تمسّ بحقوق الأقلّيّات لأنّها تتماثل بتعريفها مع قسم من المواطنين فقط. لذلك فإنّهم يدّعون، وفق نهجهم، أنّ دولة القوميّة الإثنيّة -الثقافيّة أقلّ ديمقراطيّة من دولة القوميّة المدنيّة. لكن في الواقع، في **كلّ دول القوميّة الديمقراطيّة**، الإثنيّة-الثقافيّة والمواطنيّة على حدٍّ سواء، **فإنّ علاقات الأغلبيّة والأقلّيّة مركّبة**، وفي دول القوميّة المواطنيّة أيضا تُسمع ادّعاءات من جانب مجموعات أقلّيّة بشأن المسّ بحقوقها.

فرنسا، مثلا، تُعرّف على أنّها دولة قوميّة مواطنيّة ديمقراطيّة ترى في جميع سكّانها أبناء القوميّة الفرنسيّة، لكنّ هناك مجموعات أقلّيّات في الدولة تواجه صعوبة في المحافظة على خصوصيّتها الثقافيّة. لغة التعليم في المدارس الرسميّة هي أحد الأمثلة على ذلك.

"دولة كلّ مواطنيها"

وهو مصطلح يخدم متحدّثين إسرائيليّين في ثلاثة مفاهيم مختلفة وحتّى متناقضة:

- دولة تكون السيادة فيها للمواطنين وهي ديمقراطيّة.
- دولة ذات قوميّة مدنيّة .
- دولة ثنائيّة القوميّة يهوديّة-عربيّة.

سوف نتعامل هنا مع المعنى الأوّل- المعنى الديمقراطيّ- وبهذا المعنى يتضح أنّ دولة القوميّة المدنيّة قد تكون دولة كلّ مواطنيها، أي دولة ديمقراطيّة. لكن بوسع هذه الدولة أن تكون أيضا دولة ليست لكلّ مواطنيها أي غير ديمقراطيّة.

دولة القوميّة الإثنيّة- الثقافيّة قد تكون دولة كلّ مواطنيها (مثل إسرائيل)، وقد تكون دولة ليست لكلّ مواطنيها.

*** إثنوقراطيّة**

وهي دولة تتماثل مع قوميّة إثنيّة-ثقافيّة ولا تمنح حقوقًا أو مساواة للمواطنين أبناء قوميّة أخرى، وليسوا أبناء القوميّة السائدة.

بالإضافة إلى ذلك، تتجمّع كلّ مراكز القوّة بيد القوميّة السائدة.

فرنسا لا تمنح أبناء الأقلّيّات حقّ التعلّم في جهاز تعليم رسميّ بلغتهم (أمّا في دولة قوميّة إثنيّة-ثقافيّة مثل إسرائيل فالحكومة تموّل جهاز تعليم باللغة العربيّة لأبناء الأقلّيّة العربيّة). قانون الحجاب والكيباه (הכיפה) والصليب هو مثال آخر، إذ أنّ فرنسا منعت المسلمات من ارتداء الحجاب واليهود من وضع الكيباه والمسيحيّين من وضع صليب كبير في المدارس الرسميّة أو في أماكن العمل العامّة. بالإضافة إلى المسّ الذي لحق بالحقوق الجماعيّة الثقافيّة للأقلّيّات اليهوديّة والمسلمة، فإنّ هذا القانون يمسّ أيضًا بحرّيّة العبادة وحرّيّة التعبير عن الرأي. يمكننا أن نستنتج من ذلك أنّ **القوميّة المدنيّة لا تضمن المحافظة على حقوق الأقلّيّات** حتّى في الدول الديمقراطيّة. بمعنى آخر: **لا توجد علاقة** بين نوع القوميّة (إثنيّة-ثقافيّة أو مدنيّة) وبين كون الدولة ديمقراطيّة أو غير ديمقراطيّة.

ما هي تأثيرات العولمة على دول القوميّة في القرن الواحد والعشرين؟[6]

أحد المميّزات البارزة للسياسة الدوليّة هو تقسيم الدول إلى دول قوميّة سياديّة، وهي وحدات إقليميّة منفصلة. تؤثّر عمليّة العولمة، التي تميّز العالم في السنوات الثلاثين الأخيرة، على مكانة دول القوميّة. هنالك من يدّعي أنّ العولمة تُضَعِّف هذه الدول، وإزاءهم يدّعي آخرون أنّ دول القوميّة ازدادت قوّة كردّ فعل على العولمة.

*** العولمة**

وهي عمليّة عالميّة يتمّ فيها نقل الأفكار والمعرفة والناس والثروة، والمنتوجات من مكان إلى آخر بسرعة دون أيّة إعاقة بسبب الحدود أو البعد. وهكذا تكوّنت شبه سوق عالميّة، وهذه السوق غيّرت المنظومة الاقتصاديّة والسياسيّة والثقافيّة والاجتماعيّة في معظم دول العالم.

العوامل التي تساهم في إضعاف دولة القوميّة:

- **الهجرة والمواطنة** - إنّ انتقال السكّان من دولة إلى أخرى بحثًا عن مصادر الرزق والموارد أو بسبب الرغبة في الابتعاد عن أماكن تسودها صراعات عنيفة تسفر اليوم عن خلط بين ثقافات وقوميّات خصوصًا في الدول المتطوّرة والغنيّة مثل ألمانيا. وهذه الظاهرة ستتزايد. الهجرة تضعف العلاقة بين دولة القوميّة وأبناء القوميّة السائدة، ويتعذّر تطبيق مبادئ دولة القوميّة الإثنيّة- الثقافيّة.

إنّ تنقّل عدد كبير من الناس من مكان إلى آخر يسبّب **زيادة في عدد الأشخاص الذين ليسوا مواطنين بل سكّانًا**، وهنالك مهاجرون يعيشون في بلد ما منذ مدّة طويلة لكنّهم لم يحظَوْا بالمواطنة. من ناحية أخرى، يسكن مواطنو نفس الدولة فترات طويلة في دول أخرى، سعيًا وراء العمل أو التعليم.

لاجئون يملؤون محطّة القطار المتوجّه من هنغاريا إلى ألمانيا عام 2015. ويكيبيديا،
By Bwag (Own work) CC By- SA 4.0]6

6 حول ظاهرة العولمة سوف نتعلّم في الفصل 29 "حقبة العولمة وتأثيرها على دول العالم"، في الباب الثاني.

إنّ إمكانيّة المحافظة على علاقة المواطن بدولة المنشأ، بفضل العولمة والاتّصالات الحديثة، تخلق ظاهرة **المواطنة المزدوجة**. تضطرّ دول القوميّة إلى مواجهة هذه التغيّرات.

- **منظّمات فوق دوليّة**- مثل الاتّحاد الأوروبيّ، تدلّ على وجود توجّه لتحويل القوى السياسيّة والاقتصاديّة من دول القوميّة إلى **اتّحاد فوق قوميّ**. الاتّحاد الأوروبيّ مثلا يشمل 27 دولة من دول القارّة، ويضمّ أجهزة حكم مشتركة منها البرلمان الذي تتولّى إحدى الدول رئاسته بالتناوب، ورموز السيادة مثل العلم (أزرق ويشمل 12 نجمة)، والعُملة (اليورو)، والعاصمة (بروكسل)، والنظام القضائيّ، وغيرها. يتميّز الاتّحاد الأوروبيّ بفتح الحدود والعبور الحرّ من دولة إلى أخرى، دون الحاجة إلى جواز سفر.
- **شركات تجاريّة عابرة القارّات (متعدّدة الجنسيّات)**: هذه الشركات تشتري الموادّ الخام من دولة ما، وتصنّعها في دولة أخرى، وأحيانًا في عدّة دول، وتبيع منتوجها إلى كلّ العالم، عابرة للحدود. هذه العمليّة تمسّ بمكانة دولة القوميّة، وتحوّل قسمًا من وظائف الدولة الحديثة إلى أطر أخرى.
- **تعلّق اقتصاديّ بين دول**- أدّى تطوّر الاقتصاد العالميّ إلى حالة تتّسم بتزايد تعلّق الدول بعضها بالبعض. بالإضافة إلى ذلك، هنالك اتّفاقيّات اقتصاديّة دوليّة تقلّص من قدرة الحكومات على مراقبة أعمال الأفراد والشركات.

إحدى نتائج هذا التعلّق المتبادل تنعكس في حالة وقوع إحدى الدول في أزمات اقتصاديّة، فتُجْبَر على انتهاج سياسة تمليها عليها دول أخرى. وقد تتعرّض مؤسّسات دوليّة ومنظّمات اقتصاديّة للضرر نتيجة هذه الأزمات. إنّ دولًا مثل اليونان وإسبانيا والبرتغال وقبرص كانت قد أُجبِرت على تغيير سياستها الاقتصاديّة بغية الحصول على دعم ماديّ من الاتّحاد الأوروبيّ والتخلّص من أزمة اقتصاديّة حادّة أثّرت على منظومة اليورو كلّها.

- **تغيّرات ثقافيّة**: التكنولوجيا الحديثة، وخصوصًا **الإنترنت، والشبكات الاجتماعيّة والشبكات التجاريّة** المنتشرة في أرجاء العالم والاتّصالات العابرة للحدود فتحوّله إلى "قرية عالميّة واحدة" ذات لغة دوليّة مشتركة. وينعكس ذلك، مثلا، في دخول اللغة الإنجليزيّة إلى دول عديدة، والمسّ باللغة القوميّة. لا سيّما حين يقوم فنّانون محلّيّون بالكتابة بالإنجليزيّة لكي يصلوا إلى جماهير أكبر.

إنّ تعزيز التعدّديّة الثقافيّة في دول القوميّة يضعف الهويّة الثقافيّة-القوميّة الخاصّة، ما يدفع قسمًا من المواطنين إلى تبنّي هويّة عالميّة.

الرياضة والعولمة

تشكّل الرياضة عامّةً وكرة القدم خاصّةً عناصر هامّة جدًا في عمليّة العولمة.

ينتقل الكثير من اللاعبين من دولة إلى أخرى، ولكثير من الفرق الممتازة، مثل برشلونة وتشلسي، هنالك ملايين من المتفانين في دول أخرى أيضا.

من ناحية أخرى، تقوّي الرياضة الشعور بالهويّة القوميّة، وتلعب دورًا هامًّا في بناء الأمّة.

على سبيل المثال، كان للعبة الرجبي دور هامّ جدًا في بناء جنوب إفريقيا بعد حقبة الفصل العنصريّ (الأبارتهايد)

(أساف شرتسكي، **أنماط التأييد في إسرائيل-استمراريّة مقابل التغيير**، وظيفة نهائيّة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسيّة، 2010)

سؤال:

نجحت قبرص في التهرّب من عجزها عن سداد ديونها وخروجها غير المسبوق من منظومة اليورو، وذلك بعد أن خضعت للمطالب الموجّهة إليها بشأن تقليص جهازها المصرفيّ مقابل تقديم مساعدة لها بقيمة 10 مليار يورو...وفي ليلة دراميّة وافق أخيرًا رئيس قبرص نيكوس إنسطسياديس على إغلاق ثاني أكبر مصرف في الدولة في أعقاب الضغط الذي مارسه عليه الدائنون، بزعامة ألمانيا. وقد اعترف أولي راهن، المندوب الأوروبيّ في مؤتمر صحافيّ في بروكسل "كانت هذه ليلة أخرى ليوم مرهق آخر". وأضاف "لم تتوفّر أمامنا حلول مثاليّة، بل اختيارات صعبة".

("حكومة قبرص قرّرت: لن نسمح بسحب مسبق للودائع"، موقع كلكليست، 27.2.13)

★ اشرحوا المسّ الذي لحق بسيادة قبرص حسب هذه القطعة

العوامل التي تعزّز دولة القوميّة:

على الرغم من العولمة، ما زالت دولة القوميّة تلعب دورًا هامًّا في السياسة والاقتصاد العالميّين. **دولة القوميّة السياديّة في نطاق منطقة محدّدة هي المركّب الأساسيّ للتسوية السياسيّة** في العصر الراهن أيضًا، وهنالك نوع من المبالغة بالنسبة لمدى اضمحلال وتراجع استقلاليّة هذه الدول وبالنسبة لقوّة الدول الافتراضيّة، مثل "**دولة الفيسبوك**"، و"**دولة eBay**". ما زالت الشعوب، حتّى يومنا هذا، تبذل كلّ ما في وسعها من جهود من أجل المحافظة على ثقافتها المميّزة.

- **سياسة الهجرة** - من الممكن أن يؤدّي الخوف من العولمة إلى تعزيز دولة القوميّة وذلك عن طريق المطالبة بتحديد أو منع الهجرة إلى هذه الدول لدوافع اقتصاديّة، وثقافيّة، ودوافع تتعلّق بالهويّة. تتعزّز **سياسة التشديد تجاه دخول** هذه الدول في كثير من دول أوروبا بسبب معارضة الهجرة المكثّفة إليها، خصوصًا من الشرق الأوسط وإفريقيا.

  خطوات التشديد هذه صُمّمت لكي تصمد في ثلاثة اختبارات:

  - المضيّ قدمًا في احترام المواثيق الدوليّة بالنسبة للاجئين وطالبي اللجوء السياسيّ الملاحقين في دول المنشأ وأولئك الذين يبحثون عن سبل لتحسين حياتهم.
  - تقليص الفيض الهائل من الغرباء طالبي الدخول إلى البلاد.
  - تخفيض إمكانيّة إدخال الغرباء إلى نظام الرفاه الكريم في البلاد.
- **المحافظة على الثقافة المحلّيّة** - تستثمر الدول موارد هائلة بهدف تنمية التراث القوميّ، وذلك من أجل تعزيز دولة القوميّة بواسطة تعزيز المميّزات الثقافيّة والخاصّة بكلّ قوميّة- خصوصًا في جهاز التعليم.

تلخيص

لقد تعلّمنا في هذا الفصل عن الأنواع المختلفة لدول القوميّة - الإثنيّة - الثقافيّة مقابل المدنيّة. في الواقع، تدرج كلّ دولة أسسًا إثنيّة- ثقافيّة ومدنيّة، بدرجات مختلفة.

واجهنا قضيّة العلاقة بين نوع القوميّة ووجود نظام ديمقراطيّ، وتعلّمنا أنّ نوع القوميّة لا يشكّل العامل الحاسم في كون الدولة تحافظ على حقوق مواطنيها أم لا.

موضوع آخر تطرّق إلى تأثير العولمة على دولة القوميّة، وقد صادفنا آراء مختلفة.

في الفصل القادم سوف نتطرّق إلى التبريرات المختلفة لوجود دولة قوميّة إثنيّة-ثقافيّة.

علم فرنسا

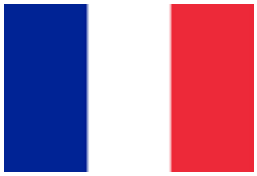

ويكيبيديا

تمرين

1. أمامكم عَلَما كلّ من فرنسا وبريطانيا.
   أ. ميّزوا الرموز الظاهرة في كلّ عَلم.
   ب. حدّدوا ما هو نوع القوميّة في كلّ دولة، حسب عَلمها؟ علّلوا إجابتكم.

علم بريطانيا

ويكيبيديا

علم **فرنسا**: أحد التفسيرات يقول إنّ ألوان العلم الثلاثة تشير إلى مبادئ الثورة الفرنسيّة الثلاثة: أزرق= حرّيّة، أبيض= مساواة، أحمر= إخاء. تفسير آخر يقول إنّ الأحمر والأزرق يمثّلان العاصمة باريس أمّا الأبيض فقد كان لون العائلة المالكة.

علم المملكة المتّحدة **بريطانيا** مركّب من مزيج لثلاثة صلبان، موضوعة فوق بعضها.

2. اقرأوا المقال التالي "الأمل لا يموت" للبروفيسور شلومو أڤينيري

أ. اذكروا المصادر الإثنيّة-الثقافيّة للدول المختلفة كما تظهر في القطعة، وعلّلوا إجاباتكم.

ب. اشرحوا لماذا لا يميّز الكاتب بين دول لديها أسس إثنيّة-ثقافيّة ودول ذات أسس مواطنيّة فقط. علّلوا إجاباتكم.

"الأمل لن يموت"

"نسمع أحيانا عربا إسرائيليّين (وأحيانا ينضمّ يهود إلى هذا الادّعاء) قائلين إنّه يصعب عليهم أن يقبلوا النشيد الوطنيّ"هتكفا" كنشيدهم الوطنيّ، وإنّ علم الدولة ورموزها يجب أن تكون مختلفة، وأنّه في نهاية المطاف يجب أن يتمّ إلغاء قانون العودة باسم القيم الكونيّة- إن أصبحت الدولة (كما يدّعون) "دولة كلّ مواطنيها". يجب أن نكون واضحين بهذه الأمور. من الواضح أنّنا يمكن أن نتفهّم صعوبة يواجهها عربيّ إسرائيليّ (ويحقّ له طبعًا أن يسمّي نفسه فلسطينيًّا-إسرائيليّا) أن يتماهى مع جمل مثل "نفس يهوديّة تتوق" أو "عين تنظر إلى صهيون". لكنّ الاناشيد الوطنيّة ليست القاسم المشترك الأدنى لكلّ السكّان. إنّما هو تعبير عن الهويّة التاريخيّة. وفي معظم المجتمعات الديمقراطيّة هنالك من لا يتّفق مع هذه الهويّة.

في الولايات المتّحدة الأمريكيّة، حيث يوجد فصل بين الدين والدولة حسب الدستور، ما زال عيد الميلاد وعيد الفصح – وهما عيدان مسيحيّان خالصان- يُعتبَران عيدين رسميّين حسب القانون. يجدر بنا أن نتذكّر أنّ عيد الميلاد وعيد الفصح هما عيدان رسميّان في كلّ دول أوروبا، وقد أُعيد إعلانهما كعيدين رسميّين في الدول التي أصبحت ديمقراطيّة بعد زوال الحكم الشيوعيّ. لا بدّ أنّ كلّ يهوديّ يعيش في الشتات يشعر بصعوبة ما في هذه الحالة.

وكذلك في مسألة العَلم. يمكننا أن نفهم الصعوبة التي يواجهها عربيّ إسرائيليّ بالتماهي مع العَلم الأزرق والأبيض وعليه نجمة داؤود. لكن في أعلام الكثير من الدول الديموقراطيّة يظهر الصليب، مثلا: سويسرا والسويد والدنمارك والنرويج وبالطبع هناك الصليب المزدوج في علم إنكلترا وإسكتلندا في العلم البريطانيّ. هل يمنع ذلك من شخص يهوديّ مواطن في هذه الدول أن يُقسم يمين الولاء للعَلم؟ بالطبع، لأنّه من الصعب أنّك تكون أقلّيّة حتّى في دولة ديمقراطيّة. بهذا المستوى الرمزيّ، فعرب إسرائيل موجودون في وضع جيّد. على أيّة حال، لا يوجد أيّ معيار ديمقراطيّ يلزم تغيير رموز دولة القوميّة".

(شلومو أڤينري، هآرتس، 20.10.1995)

الرسم: جدعون كايخ.

3. أمامكم رسم كاريكاتوريّ بالنسبة للصراع القوميّ في إسبانيا.

أ- اشرحوا ما هو طموح (هدف) القوميّتين حسب الرسم.

ب-افحصوا في شبكة الإنترنت إن كان هذا الطموح قد تحقّق في الواقع أم لا.

الفصل الرابع:
التبريرات لقيام دولة القوميّة

تعلّمنا في الفصل السابق عن دول ديمقراطيّة كثيرة تعرّف نفسها كدول قوميّة بالمعنى الإثنيّ- الثقافيّ، بما في ذلك إسرائيل ومعظم دول أوروبا. لقد تعلّمنا أيضًا أنّه لا علاقة بين نوع القوميّة وبين وجود الديمقراطيّة. على الرغم من ذلك، ورغم وجود دول قوميّة ديمقراطيّة كثيرة في العالم، فهنالك أصوات تشكّك بأحقّيّة وجود هذا النموذج. المعارضون يدّعون أنّ النموذج الإثنيّ- الثقافيّ ناقص من ناحية أخلاقيّة، وأنّ هنالك نماذج أفضل منه في دول ديمقراطيّة أخرى. مثلا، نموذج القوميّة- المدنيّة.

هدف هذا الفصل هو فحص التبرير* لقيام **دولة قوميّة إثنيّة-ثقافيّة**.

الأسئلة التي سنتناولها في هذا الفصل:

- ***لماذا توجد هناك حاجة لمناقشة تبريرات وجود دولة قوميّة؟***
- ***ما هي المبرّرات لقيام دولة قوميّة بشكل عامّ- ودولة قوميّة يهوديّة بشكل خاصّ؟***

ليس لي بلاد أخرى

حتّى لو احترقت أرضي
كلمة واحدة بالعبريّة تتغلغل
في عروقي وفي روحي
بجسم موجوع
بقلب جائع
هنا بيتي

كلمات: إيهود مانور

(جميع الحقوق محفوظة للمؤلّفين ولآكوم)

*** التبرير**

الاعتراف بحقيقة الأمر.
(حسب قاموس ابن شوشان)
على عكس من إيجاد مبرّر، أي الاعتذار.

لماذا توجد هناك حاجة لبحث التبريرات لقيام دولة قوميّة؟

ولماذا تثير التحفّظات؟

تقرير المصير

مصطلح في القانون الدوليّ ومعناه: **حقّ شعب معيّن بأن يقيم دولة قوميّة خاصّة به**. حقّ تقرير المصير هو حقّ طبيعيّ بديهيّ، ولا يتطلّب المزيد من التبريرات، تماما مثل حقّ الإنسان بالحياة.

يتمثّل الاعتراف **بحقّ كلّ الشعوب بتقرير المصير** ضمن عمليّة النظام العالميّ الجديد التي أُعلن عنها بعد الحرب العالميّة الأولى. في الفترة التي سبقت اندلاع الحرب سيطرت إمبراطوريّات عظمى على مساحات واسعة وعلى مجموعات قوميّة كثيرة. بعد الانبعاث القوميّ الذي بدأ في القرن التاسع عشر تطوّرت في نهاية الحرب وتعزّزت الفكرة التي نادت بضرورة وجود **دول قوميّة مستقلّة** غير خاضعة لسلطة الإمبراطوريّات.

الهدف من الفكرة كان ضمان **حرّيّة سياسيّة** للشعوب. اعتُبرت الأيديولوجيّة القوميّة والأيديولوجيّة الديمقراطيّة حركتين شقيقتين، والمؤيّدون لهما وقفوا معًا في الصراع ضدّ الأنظمة القديمة، غير الديمقراطيّة.

لقد نُسب إلى حقّ تقرير المصير **تبرير جماعيّ** وهو تبرير موجود في وثيقة الاستقلال:

"إنّه لمن الحقّ الطبيعيّ للشعب اليهوديّ أن يكون أمّة مستقلّة في دولتها ذات السيادة مثل سائر شعوب العالم".

هذا التبرير يؤكّد حقّ **الشعوب** بتقرير مصيرها القوميّ. هذا الحقّ يعتمد على الطابع المميّز لكلّ شعب، وعلى أهمّيّة المحافظة على ثقافات متنوّعة من أجل البشريّة جمعاء. في نصوص معيّنة يتمّ تأكيد الهدف التاريخيّ لكلّ أمّة بأن تنفّذ ميزاتها القوميّة الخاصّة بها. هذا التبرير لا يضع الفرد في المركز، بل يضع في المركز القيمة الجماعيّة للثقافات.

سؤال تفكير:

★ ما الفرق بين القوميّة والتعصّب القوميّ؟

لكن لم يقبل الجميع الفكرة القوميّة. هنالك من رأى في دولة القوميّة نموذجًا يجعل الإنسان ضيّق الأفق ويشجّع معاداة الغرباء واندلاع الحروب بين الشعوب. لقد حصل مناصرو هذه الفكرة على تأييد لها من أحداث الحرب العالميّة الأولى التي نشبت على خلفيّة الصراعات القوميّة، وخاصّة من الحرب العالميّة الثانية التي أضعفت، إلى حدّ كبير، الأساس الأخلاقيّ لدولة القوميّة الإثنيّة-الثقافيّة. إنّ أكبر طغاة البشريّة في العصر الحديث، أدولف هتلر، قد نفّذ فظائعه اعتمادا على الأيديولوجيّة التي وضعت القوميّة الألمانيّة في مركزها. لذلك كان واضحًا أنّه يجب فحص صدق القوميّة من جديد، وتبيّن أنّه يجب وضع بعض الحدود لها.

النسخة المرعبة من القوميّة الألمانيّة في الثلاثينيّات والأربعينيّات من القرن العشرين لا تدلّ بالضرورة على كلّ الأيديولوجيّات القوميّة، كما أنّ النسخة المريعة المتطرّفة من الأيديولوجيّة الاشتراكيّة، كما ظهرت في حكم جوزيف ستالين في الاتّحاد السوفياتيّ، لا تعني بالضرورة رفض كلّ أشكال الأيديولوجيّة الاشتراكيّة. إلّا أنّه لا بدّ من إعادة تقييم أخلاقيّ جديد بالنسبة لحقّ تقرير المصير الذي نُظر إليه كأمر بديهيّ.

اليوم أيضًا تعلو أصوات عديدة تنتقد فكرة دولة القوميّة بشكل عامّ وفكرة دولة القوميّة اليهوديّة بشكل خاصّ وأشدّ. لهذا السبب سيتمّ تخصيص هذا الفصل لبحث موضوع تبرير دولة القوميّة، وإعطاء أهمّيّة **خاصّة للتبرير من الناحية الليبراليّة**- لدول قوميّة ديمقراطيّة بشكل عامّ **ولدولة القوميّة اليهوديّة والديمقراطيّة بشكل خاصّ**.

ما هي التبريرات لوجود دولة القوميّة بشكل عامّ- ولدولة القوميّة اليهوديّة بشكل خاصّ؟

ولماذا لا يوجد تناقض بين دولة قوميّة ودولة ديمقراطيّة؟

هنالك تبريرات متنوّعة لوجود دولة قوميّة. هنالك من يبرّرها كتعبير ضروريّ للحقوق الجماعيّة لشعب معيّن (وهو تبرير ذكرناه سابقًا). وهنالك من يبرّرها كدولة قوميّة من وجهة النظر الليبراليّة ويؤكّد أنّ وجود دولة القوميّة غير مبرّر على الرغم من قيم حقوق الإنسان، بل بسبب قيم حقوق الإنسان نفسها. هنالك من يبني تبريره على المبدأ الديمقراطيّ الخاصّ بحسم الأكثريّة. والبعض يبرّر قيام دولة قوميّة يهوديّة من وجهة النظر الدينيّة.

التبريرات الليبراليّة لوجود دولة القوميّة

لماذا هنالك حاجة لوجود تبريرات ليبراليّة لدولة القوميّة؟

تَعتبر وجهة النظر المقبولة في الديمقراطيّات الليبراليّة قيمة الإنسان المركز. لذلك فإنّ دور الدولة هو **العمل من أجل راحة الإنسان** ومن أجل تمكينه من تحقيق شخصيّته ومواهبه.

لأوّل وهلة قد نظنّ أنّ الفكرة الليبراليّة من المفروض أن تناقض فكرة دولة القوميّة. معنى الليبراليّة يتجلّى في التزام الدولة بمصلحة **الفرد**، ونحن لا نتوقّع من دولة ليبراليّة أن تتركّز في **مجموعة** قوميّة إثنيّة-ثقافيّة. زِدْ على ذلك، هنالك مخاوف من أن تمسّ دولة القوميّة الإثنيّة-الثقافيّة التي تتركّز بمجموعة إثنيّة-ثقافيّة، بحقوق الإنسان التابعة للمواطنين الذين لا ينتمون إلى مجموعة الأغلبيّة.

لهذه الأسباب تحاول التبريرات الليبراليّة أن تُظهر أنّ دولة القوميّة - يمكنها أن تعيش دون المسّ بحقوق الإنسان، وأنّ دولة القوميّة الإثنيّة-الثقافيّة بالذات هي التي تحافظ على حقوق الإنسان. لذلك فهي تحظى بالتبرير حسب وجهة النظر المقبولة في الديمقراطيّات الليبراليّة.

بالإضافة إلى ذلك، فإنّ الفكر الليبراليّ الذي يتناول الالتزام المتساوي لحقوق كلّ إنسان، قد يشكّل قاسمًا مشتركًا بين أشخاص يختلفون فيما بينهم بمعتقداتهم الثقافيّة والدينيّة والقوميّة. لذلك، فإنّ التبريرات الليبراليّة لدولة القوميّة قد تكون مقبولة على كلّ المواطنين في الدولة، وفي دول أخرى في العالم.

مسرح هبيما، المسرح القوميّ في مبناه الجديد، 2011.

ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، Ilan Costica.

تبرير ينجم عن الحقّ بالثقافة

يحقّ لكلّ إنسان أن يعيش في إطار ثقافيّ اختاره، وأن يعمل على تطوير ثقافته، وتحقيق قيمها وأهدافها. يمكن للفرد، عندما يكون جزءًا من مجموعة، أن يحقّق حقّه بالثقافة، إن منح الشروط التي بوسعه ان يفعل ذلك بواسطتها، وأن ينقل ثقافته إلى الأجيال القادمة. إنّ اللغة، أيّام الراحة، الطقوس الحياتيّة منذ الولادة وحتّى الوفاة، الرموز، الرواية التاريخيّة، جهاز التعليم الرسميّ وطابع الحيّز العامّ- كلّ هذه تعبّر في دولة القوميّة الإثنيّة-

الثقافيّة عن ثقافة المجموعة الثقافيّة بأفضل طريقة. القيم والآراء الثقافيّة للقوميّة **ترشد السلطات** في الدولة، وتعكسها.

بالإضافة إلى ذلك، وبما أنّ الحديث يدور عن وجهة نظر ليبراليّة، فإنّه يجب، إلى جانب تبرير الحقّ بالثقافة، المحافظة بشدّة على حقوق الأقلّيّات التي لا تنتمي إلى ثقافة الأغلبيّة.

نظرا للحقّ بالثقافة يتمّ تبرير قيام دولة القوميّة اليهوديّة لأنّها الوسيلة **لتحقيق حقّ ثقافة الشعب اليهوديّ**. في الدولة القوميّة اليهوديّة فقط يمكن التعبير عن الثقافة اليهوديّة من خلال الحيّز العامّ السياسيّ. العبريّة هي اللغة السائدة، أيّام العطل والأعياد تعكس التراث اليهوديّ، علم الدولة يشبه "التاليت" (شال الصلاة) ونشيد الدولة يتحدّث عن تشتّت الشعب اليهوديّ وبعثه.

إنّ الدولة اليهوديّة السياديّة هي الوسيلة الوحيدة من أجل ضمان أغلبيّة يهوديّة على مرّ العصور، وأغلبيّة كهذه تضمن بيتًا ثقافيًّا لكلّ أبناء الشعب اليهوديّ في البلاد والشتات في المستقبل أيضًا.

التبرير النابع عن أهمّيّة التضامن بين المواطنين

يعتمد تبرير آخر لدولة القوميّة الإثنيّة-الثقافيّة على **التضامن*** بين كلّ المواطنين ، وبينهم وبين الدولة.

التضامن يقلّل من احتمال نشوب حرب أهليّة، ويساهم في الدفاع عن حقوق الإنسان والمواطنة وعلى راحة المواطنين وأمنهم الشخصيّ. يعتمد الادّعاء الداعم لذلك الرأي على الفكرة القائلة إنّ هناك درجة تضامن عالية جدًّا بين أبناء مجموعة إثنيّة-ثقافيّة واحدة بسبب المصير المشترك والتاريخ والقيم المشتركة. هنالك حاجة لوجود تضامن قويّ بين كلّ المواطنين وبينهم وبين الدولة، من أجل ضمان درجة كافية من الدفاع عن حقوق الإنسان. بهذه الطريقة فقط يمكن للمواطنين أن يحترموا حقوق بعضهم البعض، ويوافقوا على التنازل عن الموارد الاقتصاديّة لصالح أصحابهم المحتاجين ويوافقوا على أن يأخذوا على عاتقهم المخاطر النابعة من الدفاع عن مواطني الدولة وعن حدودها. يمكن لدولة القوميّة أن تستغلّ التضامن الطبيعيّ الموجود لدى المجموعة القوميّة من أجل تعزيز الاستقرار والرفاه.

من المهمّ أن نذكر أنّ التضامن القوميّ **يفيد مجموعات الأقلّيّات أيضًا، وليس الأغلبيّة فقط**. عندما تنتج عن التضامن القوميّ قوانين مثل ضمان الدخل أو الحدّ الأدنى للأجور فإنّ الفائدة تعمّ على كلّ مواطني الدولة دون فرق بالقوميّة. لذلك، **تنمّي دولة القوميّة القيم الليبراليّة الخاصّة** بحقوق الفرد بالأمن والرفاه **من أجل كلّ مواطني الدولة**.

*** تضامن**

علاقة تماهٍ وتماثل وموافقة على مركز الآخر، ومشاركة في معاناة أو فرح الآخرين. (قاموس ابن شوشان)

أحبَّ لغيرك ما تحبّه لنفسك

"تبلورت التوراة البشريّة الخالدة بثلاث الكلمات... لا تظلم، لا تنهب، لا تؤذِ..."

"التوراة اليهوديّة لم تكتفِ بهذه. عدم إيذاء الآخرين غير كافٍ، ويجب أن تكون العلاقات البشريّة مبنيّة على شراكة المصير، والمساعدة المتبادلة... وحبّ البشر"

(داڤيد بن غوريون، "ثورة الروح" رؤيا وطريق، إصدار مباي، 1951، المجلد الأوّل ص 34-31 (عن الشركة لنشر تراث بن غوريون، تل أبيب)

التبرير النابع عن الحقّ بالأمن ومنع الملاحقات

حقّ البشر بأن تتمّ حمايتهم من الملاحقات الجسديّة التي تمسّ بكرامتهم وملكيّتهم وحرّيّتهم وحياتهم، هي حقوق الإنسان الأساسيّة جدًّا. لذلك، فإن كان الناس يعانون من اضطهاد شديد. وإن كنّا نتوخّى توفير السلامة والحماية لهم- فلا بدّ من إقامة دولة قوميّة. أحد التبريرات لإقامة دولة جنوب السودان عام 2011 كان الرغبة في ضمان سلامة السكّان المسيحيّين القاطنين في القسم الجنوبيّ من السودان، وحمايتهم من تهجّمات النظام ومن مواطنين مسلمين، وقد شكّل المسلمون الأغلبيّة في الدولة الكاملة.

هذا التبرير ساري المفعول في حالة الشعب اليهوديّ الخاصّة، ويَرِدُ في وثيقة الاستقلال. تعرّض اليهود على مدار تاريخهم إلى الكثير من الملاحقات القاسية، تقريبًا في جميع أنحاء العالم. الاضطهاد الأسوأ حدث إبّان الكارثة(المحرقة).

متّحدون في إحساس التعاطف

"يمكن القول إنّ قسمًا من أبناء الجنس البشريّ يشكّلون أمّة إن كانوا موحّدين فيما بينهم بمشاعر من التعاطف المتبادل...التي تجعلهم يتعاونون معًا برغبة أكثر ممّا مع غيرهم من البشر، ويجعلهم يرغبون في أن يخضعوا إلى حكم واحد وأن يكون لهم حكم خاصّ بهم أو لقسم منهم بشكل خاصّ"

(جون ستيوارت ميل، **حكومة الممثلين**، 1861، ص 255، ترجمة يوسف أور، 1958)

ولم تندمل جروح أبناء الشعب اليهوديّ حتّى الآن عقب مقتل ستّة ملايين من أبنائه، وهي إبادة شعب نابعة عن كراهيّة لاساميّة تسبّب العمى. وعليه فإنّ إقامة دولة قوميّة يهوديّة ذات أغلبيّة يهوديّة ملموسة على مرّ الأجيال ضروريّة لضمان منع ملاحقة اليهود داخل حدود هذه الدولة، **وأيضًا من أجل ضمان وجود ملجأ لليهود من كلّ أنحاء العالم** وقت الحاجة.

الحقّ في الأمان

Fotolia, Author: Real Illusion.

في التسعينيّات من القرن العشرين كانت هنالك ادّعاءات تقول إنّ هذا التبرير قد أكل عليه الدهر وشرب لأنّ العالم قد أصبح مستقرًّا، وخطر اللاساميّة قد زال. هذا الادّعاء فقد مصداقيّته أمام انعدام الاستقرار الذي يميّز العالم في العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين، والذي يتجلّى أيضًا بمظاهر كثيرة للعنصريّة واللاساميّة.

الدولة القوميّة اليهوديّة ملزمة، كأيّة دولة ليبراليّة، بالمحافظة الشديدة على كلّ حقوق الأقلّيّات فيها بالتوازي مع المحافظة على طابعها كدولة قوميّة. **الشعب اليهوديّ بالذات، والذي عانى من اضطهاد شديد في تاريخه كأقلّيّة، ملزم بأن يحافظ على حقوق الإنسان للأقلّيّات القاطنة داخله وبقربه.**

تبريرات لدولة قوميّة لا تنبع بالضرورة من الفكر الليبراليّ

لقد تركّزنا حتّى الآن بالتبريرات لوجود دولة قوميّة، وهي تبريرات نابعة عن التفكير الليبراليّ، والتي ترى بدولة القوميّة تحقيقًا لمبادئ ليبراليّة. هنالك تبريرات لدولة قوميّة لا تنبع بالضرورة من التفكير الليبراليّ. ولكن من المهمّ أن نؤكّد أنّ التبرير غير الليبراليّ لا يناقض، بالضرورة، مبادئ ليبراليّة حتّى لو لم يصدر عنها.

بعد أن تطرّقنا إلى التبرير الجماعيّ، سنتطرّق الآن إلى تبريرات غير ليبراليّة أخرى، منها:

تبرير دولة القوميّة من منطلق المبدأ الديمقراطيّ المتعّلق بقرار الأغلبيّة

حسب المبدأ الديمقراطيّ المتعلّق بقرار الأغلبيّة، فمن حقّ مواطني كلّ دولة أن يقرّروا هويّة الدولة وطابعها، وأن يصمّموا الحيّز العامّ عن طريق حسم الأغلبيّة.

تتمّة لذلك، فإنّ اختيار معظم مواطني الدولة منحها صبغة جماعيّة ملائمة لتراث معيّن، يبرّر تعريف الدولة كدولة قوميّة. حسب هذا الادّعاء المبنيّ على حكم الشعب **وحسم الأغلبيّة**، فإنّ دولة ذات قوميّة مدنيّة أيضًا تقرّر مبادئها حسب قرار معظم مواطنيها. الحال مشابهة عند اتّخاذ قرارات الأغلبيّة مصدرها الثقافة القوميّة -الإثنيّة: في كلتا الحالتين نتحدّث عن **قرار الأغلبيّة** مقابل موقف الأقلّيّة. وفي كلتا الحالتين ينعكس الحقّ الديمقراطيّ **لمواطني الدولة في بلورة دربها**. وكما يحقّ للأغلبيّة أن تختار مركّبات الهويّة الجماعيّة في دولة القوميّة المدنيّة، يحقّ لها أيضًا أن تختار مركّبات الهويّة الجماعيّة في دولة القوميّة الإثنيّة-الثقافيّة.

مع ذلك، فمن المهمّ أن نؤكّد أنّه إلى جانب حقّ الأغلبيّة في بلورة طابع الدولة كدولة قوميّة إثنيّة-ثقافيّة، يجب عليها أيضًا أن تضمن عدم المسّ بحقوق الفرد.

التبرير الدينيّ

تعتبر بعض المفاهيم الدينيّة وجود دولة القوميّة قيمة دينيّة. حسب الديانة اليهوديّة، وتماشيًا مع الرأي السائد، فإنّ التوراة وكتب الأنبياء تأمر الشعب اليهوديّ بأن يقيم سيادة يهوديّة في أرض إسرائيل.

تلخيص

لقد تناولنا في هذا الفصل مع التبريرات التي تبرّر قيام دول قوميّة إثنيّة-ثقافيّة بشكل عامّ، ومع التبريرات لكون إسرائيل دولة قوميّة يهوديّة بشكل خاصّ. لقد عرضنا المبرّرات النابعة من الإدراك الجماعيّ، الدينيّ، والديمقراطيّ بمعناها كسلطة الشعب، وتطرّقنا كذلك إلى عدّة مبرّرات نابعة من الإدراك الليبراليّ.

في الفصل التالي سوف نسأل أنفسنا كيف يؤثّر تعريف دولة إسرائيل كدولة قوميّة إثنيّة-ثقافيّة يهوديّة على طابعها.

تمرين

1. اقرأوا وثيقة الاستقلال

   اعرضوا واشرحوا أوجه الشبه والاختلاف بين المبرّرات لدولة القوميّة اليهوديّة الظاهرة في وثيقة الاستقلال وبين تلك التي تتناول موضوع دولة القوميّة في هذا الفصل.
2. لقد عُرِضت في هذا الفصل عدّة مبرّرات لدولة القوميّة. ما هو المبرّر الأكثر إقناعًا بالنسبة لكم؟ علّلوا إجابتكم.
3. اختاروا إحدى التبريرات المذكورة في الفصل، وافحصوا كيف يتمّ تنفيذها في دولة إسرائيل.
4. اذكروا واعرضوا التبرير الظاهر في القطعة التالية. اعتمدوا في إجابتكم على النصّ.

   هل توافقون مع هذا التبرير؟ علّلوا.

"من الواضح أنّ في الحياة اليهوديّة ضمن دولة إسرائيل مزايا عديدة لمن يحافظون على الطقوس الدينيّة، وأيضًا لقسم من الجمهور المتديّن المتطرّف (الحاريديم) الذي يصرّ على مناهضته للصهيونيّة. كلّ من جرّب نمط حياة يهوديًّا خارج البلاد يدرك مدى سهولة وطبيعة المحافظة على نمط الحياة هذا في دولة إسرائيل. يتمتّع اليهوديّ المتديّن أيضًا بميزة تنفيذ الوصيّة بالعيش في أرض إسرائيل...

لكن وجود الدولة اليهوديّة مهمّ أكثر لليهود العلمانيّين بالذات لأنّ علاقتهم بالمركّب اليهوديّ في هويّتهم ضعيفة ومتغيّرة أكثر بكثير من المتديّنين، وهم يفتقدون وسائل الحماية الثقافيّة التي يملكها المتديّنون. إسرائيل تلعب دورًا هامًّا بالنسبة لليهوديّ العلمانيّ- ولكنّه دور مخفيّ، ويتمثّل بالتجاوب الخاصّ الذي تمنحه لمشكلة الهويّة اليهوديّة العلمانيّة في العالم الحديث.

دولة إسرائيل هي المكان الوحيد الذي يعرض أفضل خيار للكيان العبريّ- اليهوديّ. وبكلمات أخرى، هذا هو المكان الوحيد في العالم الذي من البديهيّ أن تتمّ فيه المحافظة على هذه الهويّة. أمّا تنمية هويّة أخرى فتحتاج إلى بذل جهود خاصّة، ممّا يعرفه جيّدا اليهود الذين يعيشون في بلدان أخرى محاولين المحافظة على صلة وطيدة لديانتهم اليهوديّة.

إنّ الإطار الذي توفّره إسرائيل لليهود العلمانيّين يوقف إذًا حدوث عمليّة الاندماج التي ستكون أكيدة لو عاشوا في بيئة غير يهوديّة. أضف إلى ذلك أنّ إسرائيل تعتبر تربة يمكن أن تنبت فيها ثقافة ذات حيويّة كبيرة من الحياة اليهوديّة غير الدينيّة. أقصد بذلك، قبل كل شيء، الكتابة والإبداع باللغة العبريّة والأدب والغناء والفنّ والتفكير الإبداعيّ وهي كلّها ذات صلة بالتراث والهويّة اليهوديّين وبالعلاقة التاريخيّة بين شعب إسرائيل وأرض إسرائيل.

لكلّ هذه الأشياء أهمّيّة خاصّة بالنسبة للعالم اليهوديّ بشكل عامّ وليس لليهود في إسرائيل فقط: إنّها تنوّع الهويّة اليهوديّة وتمنح فرصًا ثقافيّة إضافيّة عدا الالتزام بنمط حياتيّ دينيّ متكامل".

(البروفيسور روت غبيزون، "الدولة اليهوديّة: تبرير مبدئيّ وشخصيّتها المنشودة"، تخيلت: مجلة للتفكير الإسرائيليّ، العدد 13، 2002، ص 57).

5. اعرضوا التبرير لقيام الدولة اليهوديّة حسب أقوال الحاخام أبراهام يتسحاك هكوهن كوك، كما تظهر في القطعة التالية:

"إنّ القوميّة وحدها، عندما تتغلغل عميقًا في قلب الشعب، قد تؤدّي أيضًا إلى إذلال روحه... كما في وسعها أن تشجّعها. أحد الأمثلة هو فرنسا الوطنيّة التي اعتقد الحكماء المتنوّرون أنّها مخلّصة البشرية، وانظر ماذا يحدث لهم [يقصد الحاخام كوك أن يقول إنّ نتائج الثورة الفرنسيّة، وهي التي ولدت القوميّة، أدّت إلى أعمال وحشيّة أيضًا]. قوميّتنا نحن [اليهوديّة] محميّة من هذه الأعمال الوحشيّة إن كانت تسير على سجيّتها وهي روح الربّ الموضوعة علينا".

6. هناك من يدّعي أنّه لا مبرّر لوجود دول قوميّة إثنيّة-ثقافيّة لأنّ العالم قد تحوّل إلى قرية عالميّة واحدة يميّزها تنقّل الناس من دولة إلى أخرى والتأثيرات الثقافيّة لدول معيّنة على أخرى. عبّروا عن رأيكم في هذا الادّعاء.

الفصل الخامس:
المميّزات اليهوديّة للدولة على أرض الواقع

تُعرّف دولة إسرائيل **دولة يهوديّة** حسب وثيقة الاستقلال وعدد من قوانينها الأساسيّة[1]. لكنّ السؤال الذي يُطرح هو ما معنى كون إسرائيل دولة يهوديّة؟

هنالك ثلاثة معانٍ ممكنة للمصطلح:

- **المفهوم الإثنيّ-القوميّ:** الدولة القوميّة للشعب اليهوديّ.
- **المفهوم الثقافيّ:** دولة تهدف إلى تنمية التراث والقيم اليهوديّة.
- **المفهوم الدينيّ:** دولة ترفع راية النهوض بالدين اليهوديّ.

سيتطرّق هذا الفصل إلى إسرائيل كدولة يهوديّة من هذه المفاهيم الثلاثة. إنّ بعض هذه المفاهيم هو موضع جدل في المجتمع الإسرائيليّ. يمكن تصنيف بعضها بشكل واضح، ويعتبر تصنيف عدد آخر منها محطّ جدل بحدّ ذاته.

الأسئلة التي سنتناولها في هذا الفصل هي:

- ***ما هو المفهوم القوميّ لكون إسرائيل دولة يهوديّة؟***
- ***ما هو المفهوم الثقافيّ لكون إسرائيل دولة يهوديّة؟***
- ***ما هو المفهوم الدينيّ لكون إسرائيل دولة يهوديّة؟***

1 البند 7-أ من قانون أساس: الكنيست وبنود الهدف في قانون أساس: "حرّيّة العمل"، وكذلك قانون أساس: "كرامة الإنسان وحرّيّته."

من المهمّ أن نذكر أنّ إسرائيل هي دولة قوميّة بالمفهوم **الإثنيّ- الثقافيّ**. لذلك، فإنّ المفهوم الثقافيّ ليهوديّة الدولة يشكّل تعبيرا عن القوميّة. هنالك من يضمّ إليه المفهوم الدينيّ أيضًا (لكونه تعبيرًا ثقافيًّا). لهذا فإنّ المفاهيم الثلاثة كلّها هي مفاهيم مختلفة لشيء واحد: دولة القوميّة اليهوديّة.

ما هو المفهوم القوميّ لكون إسرائيل دولة يهوديّة؟

وكيف يتجلّى في التشريع وقرارات المحاكم، بخصوص الأراضي ومدينة أورشليم القدس؟

تركيبة السكّان (الديمغرافيّة)*

معظم السكّان في إسرائيل هم من اليهود. الأقلّيّات في الدولة مؤلّفة من أبناء ديانات أخرى: مسلمين ودروز ومسيحيّين. إنّ مصدرَي الزيادة الأساسيّة لليهود بين السكّان في إسرائيل، التي أصبحت اليوم المركز اليهوديّ الأكبر في العالم، هما الزيادة الطبيعيّة وقدوم القادمين الجدد[2].

يعبّر التشريع وقرارات المحاكم عن يهوديّة الدولة من الناحية الإثنيّة- القوميّة، فمثلا قانون العودة (1950) يعبّر عن كون إسرائيل دولة الشعب اليهوديّ كلّه.

قال رئيس الوزراء الأوّل داڤيد بن غوريون: "*قانون العودة يُعتبر من قوانين الأساس في دولة إسرائيل*"[3]. ينصّ القانون على أنّ "من حقّ كلّ يهوديّ أن يقدم إلى البلاد". وبذلك فإنّه يتيح لكلّ يهوديّ لمجرّد كونه يهوديًا بالعودة إلى الوطن اليهوديّ التاريخيّ، **والحصول على الجنسيّة الإسرائيليّة تلقائيًّا** فور وصوله البلاد، حسب **قانون المواطنة**.

يعبّر قانون العودة عن التزام وثيقة الاستقلال: "ستكون دولة إسرائيل مفتوحة الأبواب للقدوم اليهوديّ وللمّ الشتات". إنّ الأهداف الرئيسيّة للقانون هي: تمكين أيّ يهوديّ في ممارسة حقّه في أن يقدم إلى هذه الدولة المخصّصة له، وأن يعبّر بذلك عن كون دولة إسرائيل دولة الشعب اليهوديّ، وأن يحافظ على الأغلبيّة اليهوديّة في البلاد، وذلك من أجل ضمان كونها دولة قوميّة يهوديّة في المستقبل أيضا.

من الجدير بالتوضيح أنّ قانون العودة يعبّر عن **المعنى القوميّ** في يهوديّة الدولة. ويمنح حقّ القدوم لأبناء الشعب اليهوديّ من جميع أنحاء العالم بغضّ النظر عن صلتهم بالثقافة أو الديانة اليهوديّة، ودون علاقة بمساهمتهم المنتظرة لتقوية الثقافة أو الديانة اليهوديّة في إسرائيل. القانون يمكّن أيضًا قدوم أشخاص غير يهود وفق الشريعة، شريطة أن يكونوا من ذوي علاقة عائليّة باليهود: أزواج، أبناء، أحفاد، وأزواجهم أو زوجاتهم[4].

*** الديمغرافيّة**

ديموس باللغة اليونانيّة تعني الشعب، السكّان. غرافيا تعني التسجيل، التوثيق. الديمغرافيّة هي المجال الفكريّ الذي يبحث موضوع السكّان وتركيبتهم والتغيّرات التي تطرأ عليهم.

2 حسب معطيات دائرة الإحصاء المركزيّة، حسب شهر تشرين الثاني -2015 بلغ عدد سكّان إسرائيل الإجماليّ 8.5 مليون منهم 6.3 مليون يهوديّ، و-1.8 مليون عربيّ ودرزيّ و-369 ألفا آخرون.

3 أقوال الكنيست (6) 1950, ص 2035 - 2037.

4 للتوسّع في موضوع قانون العودة انظر الفصل 25، "مواطنة وعودة"، الباب الثالث.

الأراضي

لقد اتّخذت الحركة الصهيونيّة خطوات حثيثة قبل إقامة الدولة من أجل بناء بلدات يهوديّة في أرض إسرائيل. لقد كان **للصندوق القوميّ لإسرائيل*** دور هامّ في تنفيذ هذه السياسة، فقد ركّزت على توزيع السكّان اليهود في أنحاء البلاد، من أجل ضمان أساس الاستيطان لإقامة وطن قوميّ للشعب اليهوديّ.

السؤال الذي يتمّ طرحه هو هل بوسع دولة إسرائيل، **كدولة القوميّة اليهوديّة**، أن تواصل تشجيع إقامة بلدات لليهود فقط، أم أنّ التزامها بمنح المساواة التامّة لكلّ مواطنيها، كدولة ديمقراطيّة، يتطلّب منها تعاملا متساويًا مع كلّ المواطنين فيما يتعلّق بتخصيص الأراضي.

استمرّت سياسة الحركة الصهيونيّة حتّى بعد إقامة الدولة بعشرات السنين. لقد وقّعت الحكومة على ميثاق مع الصندوق القوميّ لإسرائيل عام 1957، وأعلنت عن شراكة في الأهداف معها. هذه الشراكة أدّت إلى سنّ قوانين مختلفة من أجل تطوير أراضي إسرائيل بروح الحركة الصهيونيّة، ومنها، **قانون أساس: أراضي إسرائيل** (חוק יסוד: מקרקעי ישראל)، الذي وحّد إدارة أراضي الدولة وأراضي الصندوق القوميّ لإسرائيل في هيئة واحدة وهي **دائرة أراضي إسرائيل** (רשות מקרקעי ישראל).

لم ينظّم التشريع هذا الموضوع نهائيًا، وقد تطرّقت محكمة العدل العليا إلى قضيّة الأغلبيّة والأقلّيّة بمنح الأراضي في موضوعين كان لهما تأثير كبير:

أ. **قرار محكمة العدل العليا في قضيّة برقان (1978):** أراد المواطن الأردنيّ محمّد سعيد برقان، وهو من سكّان أورشليم- القدس، شراء بيت في الحيّ اليهوديّ في البلدة القديمة من أورشليم- القدس، لكنّ البيت عُرض للبيع فقط لمن خدم في الجيش الإسرائيليّ أو تسرّح منه لأسباب مقبولة. ادّعى مقدّم الالتماس أنّ في ذلك تمييزًا مرفوضًا على خلفيّة القوميّة والدين.

قبلت المحكمة الدعوى وأقرّت أنّ مقياس الخدمة في الجيش إنّما هو غطاء لتخصيص الحيّ لليهود فقط، لكنّها قرّرت أنّها سياسة مقبولة ورفضت الالتماس. قرّر القضاة أنّ ترميم الحيّ اليهوديّ في البلدة القديمة من أورشليم-القدس يجب أن يتمّ لكي يكون لليهود حيّ خاصّ بهم إلى جانب أحياء الديانات الأخرى. ذلك لأنّه لا تمييزَ مرفوض في خصوصيّة الحيّ اليهوديّ كما هو، ولأنّ التعريف مسموح به[5].

* **الصندوق القوميّ لإسرائيل**

קרן קימת לישראל
K K L - J N F

(بفضل الصندوق القوميّ لإسرائيل).

أقامت الهستدروت (النقابة) الصهيونيّة العالميّة هذا الصندوق عام 1901 كمؤسّسة مسؤولة عن شراء الأراضي في أرض إسرائيل، واستصلاحها وتطويرها وتجهيزها للاستيطان اليهوديّ. عزّز جمعُ هذا الصندوق للأموال من أجل إسرائيل من أبناء الجاليات في الشتات علاقتهم بأرض إسرائيل.

منذ إقامة الدولة طرأت تغيّرات على أهداف الصندوق، وتحوّل التركيز في نشاطاته على تحضير الأراضي للاستيطان بدل شرائها. كما يقوم الصندوق بعمليّات تشجير الأحراش في إسرائيل.

5 سوف نتعلّم في الفصل السادس عشر عن المصطلح: تمييز مرفوض ضمن فصل "مبدأ حقوق الإنسان والمواطن"، في الباب الثاني.

لقد كتب القاضي **حاييم كوهن** في القرار:

"إنّ موضوع ترميم الحيّ اليهوديّ في البلدة القديمة أُثير لأنّ جيوش الأردنّ غزته وطردت اليهود منه... إنّ ترميم الحيّ جاء بطبيعة الحال من أجل إعادته إلى سابق عهده، لكي يصبح لليهود ثانية، كما كان في الماضي، حيّ خاصّ بهم، إلى جانب أحياء المسلمين، والمسيحيّين، والأرمن. لا يوجد أيّ تمييز مرفوض في كون هذه الأحياء خاصّة، كلّ طائفة في حيّها".

(قرار محكمة العدل العليا 78 / 114، محمّد سعيد برقان ضدّ وزير الماليّة وغيره، פ"ד לב(2), 800)

ب. قرار محكمة العدل العليا في قضيّة قعدان (2000)، من ناحية أخرى، قرّرت محكمة العدل العليا أنّ تخصيص أراضي الدولة للاستيطان اليهوديّ هو تمييز مرفوض. لقد قدّم الالتماس عادل وإيمان قعدان، وهما عربيّان من باقة الغربيّة، واللذان أرادا بناء بيت لهما في بلدة كتسير. لقد تمّ رفض طلبهم بالدخول إلى البلدة، وقد تمحور النقاش القضائيّ حول السؤال: هل يسمح لدولة إسرائيل أن تخصّص أراضي لبلدة مخصّصة لليهود فقط. لقد غيّر قرار المحكمة سابقة برقان، وقرّر أنّ دولة إسرائيل، كدولة ملتزمة بمبدأ المساواة تجاه كلّ مواطنيها، لا تستطيع أن تقيم بلدات خاصّة باليهود دون سواهم.

كتب القاضي **أهارون براك** في قرار حكمه:

"دولة إسرائيل هي دولة يهوديّة، تعيش فيها أقلّيّات، ومن ضمنها الأقلّيّة العربيّة. كلّ واحد من أبناء الأقلّيّات الذين يعيشون في إسرائيل يتمتّع بمساواة كاملة.

صحيح أنّ أبناء الشعب اليهوديّ مُنحوا مفتاحًا خاصًّا لدخول البيت، لكن حين يتواجد في البيت شخص هو مواطن وفق القانون، فإنّه يتمتّع بحقوق متساوية مع أبناء البيت الآخرين. لقد عبّرت وثيقة الاستقلال عن ذلك عندما دعت أبناء الشعب العربيّ قائلة "إنّنا ندعو أبناء الشعب العربيّ سكّان دولة إسرائيل إلى المحافظة على السلام والمشاركة ببناء الدولة على أساس المساواة التامّة في المواطنة والتمثيل المناسب في جميع مؤسّساتها المؤقّتة والدائمة".

إذًا لا يوجد أيّ تناقض بين قيم دولة إسرائيل كدولة يهوديّة ديمقراطيّة وبين المساواة التامّة بين كلّ المواطنين. على العكس من ذلك: فإنّ المساواة في الحقوق بين البشر في إسرائيل، مهما كانت ديانتهم وقوميّتهم، تُشتقّ من قيم دولة إسرائيل كدولة يهوديّة ديمقراطيّة".

(قرار محكمة العدل العليا 6698/95، عادل قعدان وآخرون ضدّ دائرة أراضي إسرائيل، פ"ד נד(1), 258)

لقد قرّرت المحكمة أيضًا أنّ الأقلّيّات مثل المتديّنين والبدو وغيرهم يتمتّعون بحق إقامة تجمّع سكنيّ خاصّ بأبناء الأقلّيّة وذلك من أجل مساعدتهم على الحفاظ على ثقافتهم الخاصّة مقابل مجموعات الأغلبيّة السائدة، أمّا مجموعة الأغلبيّة فليست بحاجة إلى حماية ثقافيّة، لعدم كونها أقلّيّة.

مكانة مدينة أورشليم-القدس

جاء في قانون أساس: "**أورشليم عاصمة إسرائيل**" أنّ **أورشليم القدس** هي عاصمة دولة إسرائيل. قانون يوم أورشليم يرمز إلى انتقال البلدة القديمة في حرب عام 1967 إلى سيادة دولة إسرائيل، وينصّ على أنّه سيتمّ الاحتفال بيوم أورشليم كلّ سنة كعيد لدّولة. إنّ المكانة الخاصّة التي يحظى بها كلّ من أورشليم القدس ويوم أورشليم نابعة من الرابط الثقافيّ والتاريخي بين الشعب اليهوديّ ومدينة أورشليم - صهيون.

لقد كانت أورشليم عاصمة المملكة اليهوديّة في العصر القديم، والتوق إلى العودة إليها لم يفنَ خلال سنوات الشتات كلّها. أثناء أداء الصلاة، يتّجه اليهود صوب أورشليم، ويذكرونها في الصلوات مرّات عدّة. توجد في أورشليم القدس أماكن مقدّسة كثيرة للمسلمين والمسيحيّين أيضًا، قانون أساس: "أورشليم عاصمة إسرائيل" ينصّ بوجوب المحافظة على الأماكن المقدّسة لكلّ الديانات.

مؤسّسات

وزارات ولجنة برلمانيّة تعبّر عن الالتزام تجاه الشعب اليهوديّ

هنالك عدّة وزارات مختصّة تعمل على تشجيع قدوم اليهود إلى البلاد والمساعدة في استيعابهم (**وزارة الاستيعاب**، המשרד לקליטת עלייה)، وكذلك في تطوير العلاقة بين دولة إسرائيل والمجتمعات اليهوديّة في العالم (**وزارة الشتات**، משרד התפוצות). الكنيست تراقب عمل الحكومة في هذه المجالات عن طريق لجنة برلمانيّة ثابتة هي **لجنة القادمين والاستيعاب والشتات** (ועדת העלייה,הקליטה והתפוצות).

مهمّة:

افحصوا أيّة مؤسّسات إضافيّة في إسرائيل تعبّر عن كون الدولة يهوديّة.

★ اشرحوا كيف تعمل هذه المؤسّسات على تحقيق ذلك.

منزلة رسميّة للمؤسّسات الصهيونيّة

لقد منح المشرّع الإسرائيليّ مركزًا رسميًّا خاصًّا للمؤسّسات الصهيونيّة الكبرى: **الهستدروت الصهيونيّة، الوكالة اليهوديّة، والصندوق القوميّ لإسرائيل**. هذه المنزلة خلقت تعاونًا بين هذه المؤسّسات ودولة إسرائيل في القضايا التي تتعلّق بمستقبل الشعب اليهوديّ في البلاد والشتات.

ما هو المعنى الثقافيّ لكون إسرائيل دولة يهوديّة؟

وكيف يتجلّى في رموز الدولة وأيّام العطل واللغة وذكرى الكارثة وفي الحيّز العامّ

تشريع وقرارات المحاكم (المجال القضائيّ المعياريّ)

مكانة اللغة العبريّة[6]

تعتبر اللغة العبريّة لغة الدولة ولغة معظم المواطنين. تستعمل هذه اللغة لكتابة القوانين والأنظمة وقرارات المحاكم. لقد تقرّر في فترة الانتداب البريطانيّ منح اللغة العبريّة مكانة رسميّة إلى جانب اللغة العربيّة، لكنّ القانون الإسرائيليّ **يعطي أفضليّة** للمنزلة القانونيّة للّغة العبريّة. مثلا، **ينصّ قانون المواطنة** (1952) بأنّه يطلب بعض المعرفة للّغة العبريّة من أجل الحصول على المواطنة.

في قرارات المحاكم تقرّر اعتبار حماية اللغة العبريّة قيمة قانونيّة لائقة.

مثلا: "لا شكّ، ولا خلاف في ذلك، ولا يمكن أن يكون هناك جدل في ذلك، أنّ لاستعمال اللغة العبريّة والكتابة بها قيمة عليا من قيم دولة إسرائيل كدولة يهوديّة"[7].

مؤشّر 82 لأقوال الملك في مجلسه

هذا القرار يلزم نشر كلّ الأوامر، والإعلانات الرسميّة والأوراق الرسميّة للدولة بثلاث لغات هي الإنجليزيّة، والعربيّة، والعبريّة، ويقرّ أيضا بحقّ كلّ إنسان في أن يستعمل أيًّا من هذه اللغات الثلاث في وزارات الحكومة والمحاكم. لقد أُلغيت مكانة اللغة الإنجليزيّة كلغة رسميّة بعد إقامة الدولة.

("أقوال الملك في مجلسه"، هو تشريع بريطانيّ)

6 سنناقش مكانة اللغة العربيّة في الفصل التاسع "العرب والدروز والشركس في المجتمع الإسرائيليّ"، في الباب الأوّل.

7 "قرار الحكم كستنباوم"، ע"א 294/91 حفرات كاديشا (חברת קדישא גחש"א) ضدّ كستنباوم، قرار الحكم מו(2)، والذي تناول مسألة النقش بأحرف لاتينيّة على شاهد قبر لجنديّ.

"أزِل اللغة العبريّة من دولة إسرائيل، تُزِلْ منها روحها"

"اللغة ليست أداة للتعبير الشخصيّ فقط. إنّها أداة للتعبير القوميّ. اللغة هي كنز ثقافيّ. كنز لكلّ الشعب...حقًّا، اللغة تعبّر عن الوحدة القوميّة. إنّها الصمغ الذي يلصق بين المجتمع والشعب، الأمّة والدولة .إنّها رمز. هذا الأمر ينطبق تمامًا على اللغة العبريّة. إنَّ بعث دولة إسرائيل مرتبط بإحياء اللغة العبريّة.

أزِل اللغة العبريّة من دولة إسرائيل، تُزِلْ منها روحها. إنّ الصراع من أجل الاستقلال السياسيّ والصراع من أجل تجديد اللغة العبريّة مترابطان. هذا هو أصل المصلحة العامّة بوجود اللغة العبريّة والحفاظ عليها وتطويرها".

(القاضي أهارون براك، "قرار حكم كستنباوم"، ע"א 91 / 294)

أهمّيّة الاعتناء باللغة العبريّة تنبع من كونها ذات قيمة ثقافيّة في القوميّة اليهوديّة. وثيقة الاستقلال أيضًا تنصّ على أنّ عمليّة إحياء اللغة العبريّة هي عامل هامّ جدًّا في بعث الشعب اليهوديّ في العصر الحديث.

بالإضافة إلى المركز الخاصّ الذي مُنح للّغة العبريّة كلغة القوميّة اليهوديّة فقد مُنح أيضًا مركز خاصّ للّغة العربيّة، كونها لغة مجموعة الأقلّيّة الكبرى. في القوانين والواقع هنالك عدّة أمثلة تشير إلى جوانب يظهر فيها أنّ هنالك مكانة مشابهة للّغتين العربيّة والعبريّة. مثلا، كلا اللغتين تظهران على العملة والقطع النقديّة وعلى بطاقة الهويّة التابعة لدولة إسرائيل.

مهمّة:

افحصوا الأوراق النقديّة والعُملة المعدنيّة، وكذلك طوابع الدولة والرتب العسكريّة في الجيش في موقع خدمة الطوابع، אתר השירות הבולאי.

★ اذكروا هل وكيف تعبّر هذه كلّها عن الدولة اليهوديّة؟

سؤال:

افحصوا قانون ساعات العمل والراحة.

★ ما هي، حسب رأيكم، القيم التي أراد مبادرو القانون تعزيزها؟ علّلوا إجابتكم.

★ لماذا لا يتمّ، حسب رأيكم، تطبيق هذا القانون بشكل تامّ في أنحاء البلاد؟

قانون استعمال التاريخ العبريّ (1998)

يفرض واجب إدراج التاريخ العبريّ في كلّ رسالة أو إعلان رسميّ يصدران عن أيّ مؤسّسة حكوميّة، أو سلطة محلّيّة، أو شركة حكوميّة، أو مؤسّسة تربويّة. هدف القانون هو إبراز خصوصيّة دولة إسرائيل كدولة يهوديّة من ناحية ثقافيّة.

أيّام العطل (الراحة)

تُعتبَر أيّام السبت والأعياد اليهوديّة أيّام عطلة رسميّة في الدولة. لقد تمّ إقرار ذلك في القانون الأوّل الذي أقرّته الكنيست ضمن **أمر أنظمة الحكم والسلطة** (פקודת סדרי השלטון והמשפט): *"أيّام السبت وأعياد إسرائيل، يوما عيد رأس السنة، يوم الغفران، اليومان الأوّل والثامن من عيد العرش، اليومان الأوّل والسابع من عيد الفصح وعيد العنصرة هي أيّام عطل ثابتة في دولة إسرائيل."* بالمقابل، يوجد ترتيب خاصّ لأيّام الأعياد لدى الطوائف غير اليهوديّة.

قانون ساعات العمل والراحة (חוק שעות עבודה ומנוחה) (1951) – حسب هذا القانون فإنّ يوم الراحة الأسبوعيّ لليهود هو يوم السبت، ويحقّ لغير اليهوديّ أن يختار يوم الجمعة، أو السبت أو الأحد كيوم راحته. هذا القانون يعني تعطيل التجارة والصناعة في الدولة أيّام السبت، ويدلّ على وجود إجماع في المجتمع اليهوديّ على يوم العطلة حسب التقاليد الدينيّة. ولكن، ما زال هنالك نقاش جماهيريّ حول طابع يوم السبت المناسب يتجلّى في قضايا مثل تشغيل المواصلات العامّة وفتح المحلّات أيّام السبت[8].

تشريعات وقرارات حكم مصدرها من القانون العبريّ

هنالك عدّة قوانين في إسرائيل تعتمد على مبادئ وقيم من القانون العبريّ*. مثلا، قانون "لا تقف على دم الآخرين" (1998) ينصّ على *"أنّه من الواجب مدّ يد العون لإنسان آخر إذا كان يعاني من أزمة بسبب حدث مفاجئ وخطر داهم لحياته، أو جسده أو صحّته وإذا أمكنه مدّ يد العون لهذا الإنسان دون المخاطرة بالنفس ودون تعريض حياة الآخرين للخطر"*. هذا القانون يستمدّ من الآية الواردة في التوراة ونصّها: *"لا تقف على دم الآخرين"*.

إنّ هدف القانون هو أن يحاول الإنسان الذي يرى إنسانًا آخر يعاني من أزمة أن يساعده وينقذه دون أن يخاطر بنفسه. المساعدة قد تكون بواسطة إبلاغ السلطة، مثل الشرطة أو الإسعاف، وإعلامها أنّ هناك إنسانًا بحاجة إلى مساعدة.

قانون أسس القضاء. على المحاكم في إسرائيل أن تصدر أحكامها وفق القانون الإسرائيليّ، ولكن في حال ظهور مسألة قضائيّة لا حلّ لها في القوانين القائمة فإنّه يجب الحسم حسب *"مبادئ الحرّيّة والعدل والاستقامة والسلام كما تظهر في تراث إسرائيل"*[9].

*** القانون العبريّ**

تعتبر التوراة والكتب الدينيّة مثل المشناة والتلمود وكتب حكماء إسرائيل مصادر القانون العبريّ، وقد تمّ تجميع أجوبة هذه الكتب حول قضايا قانونيّة في كتاب واحد.

المصطلح "القانون العبريّ" يتطرّق إلى مجالات الشريعة والفرائض التي تنظّم العلاقات بين الإنسان وغيره، والإنسان والمجتمع، والإنسان والدولة، ما عدا الفرائض بين الإنسان وخالقه. مثلا، الوصيّة "لا تسرق" مشمولة في القانون العبريّ، أمّا فرائض الصلاة فغير مشمولة فيه.

أحد الأمثلة لتنفيذ هذا القانون هو قرار محكمة العدل العليا في قضيّة شموئيل يحزقل[10]، شرطيّ حرس الحدود الذي شعر بخطر على حياته أثناء قيامه بواجبه، وأطلق النار على إنسان فأرداه قتيلًا. قرّرت المحكمة المركزيّة أنّه، بالرغم من أنّ الشرطيّ لم يتعرّض لخطر حقيقيّ موضوعيًّا، إلّا أنّ علينا أن نحكم على الإنسان حسب شعوره وقت الحدث ولذلك تمّت تبرئته. الدولة استأنفت لمحكمة العدل العليا مدّعية أنّه، وعلى الرغم من أنّ الشرطيّ شعر بالخطر، إلّا أنّه كان عليه أن يلجأ إلى وسائل أخرى بديلة الضرر فيها أقلّ خطورة على المعتدي.

لقد بحثت المحكمة مدى احتمال الدفاع عن النفس، حسب مبادئ القانون العبريّ، معتمدة على مصادر من التوراة والتلموذ, وقرّرت أنّه على الرغم من التعرّض لخطر الموت، فقد كان على الشرطيّ أن يستنفد الطرق الأقلّ خطرا للمهاجم.

---

8 سوف يتمّ الحديث عن طابع يوم السبت في الحيّز العامّ في الفصل 37 "تحدّيات الحياة المشتركة في المجتمع الإسرائيليّ"، في الباب الرابع.

9 حول الخلاف بالنسبة لدمج القانون العبريّ بالقضاء انظر الفصل 32 "السلطة القضائيّة"، الباب الثالث.

10 دولة إسرائيل ضدّ شموئيل يحزقيل 6392/07، صدر القرار في 30.4.2008م

رموز الدولة

رموز الدولة تمثّل القيم والتراث لأمّة معيّنة أو دولة ما، وتساعد على توحيدها وتكتّلها. الرموز تعبّر عن تراث مميّز وخاصّ، قوميّ ومدنيّ، وذلك ما يميّزها عن باقي الدول. مثلا، تمثال الحرّيّة في الولايات المتّحدة الأمريكيّة يمثّل قيم الحرّيّة والمساواة والعدل، وهي الأسس التي تقوم عليها الولايات المتّحدة. في بريطانيا يمثّل العَلم والنشيد الوطنيّ تراث الديانة الأنجليكانيّة.

العَلم

عشيّة قيام الدولة تقرّر جعل العلم الذي استعملته الحركة الصهيونيّة علما لدولة إسرائيل. شكل العلم يشبه التاليت (شال الصلاة)، ولوناه - الأبيض والأزرق- يشبهان أدوات الصلاة التوراتيّة.

وكما جاء في التوراة: *"قُل لِبَنِي إسرائيل أَنْ يَصْنَعُوا لهُمْ أَهْدَابا فِي أَذْيَالِ ثِيَابِهِمْ فِي أَجْيَالِهِمْ وَيَجْعَلُوا عَلى هُدْبِ الذَّيْلِ عِصَابَةً مِنْ أَسْمَانْجُونِيٍّ"*. (العدد، 15، 38)

داڤيد وولفسون، من زعماء الحركة الصهيونيّة، كان من بادر إلى دمج نجمة داوود في العَلم، وهنالك من ينسب بداية استعمالها إلى الملكيْن داوود وسليمان، لكنّ الباحثين يعتقدون أنّ بداية استعمال نجمة داوود كانت في فترة متأخّرة أكثر وابتداءً من القرن الرابع عشر بدأت نجمة داوود تظهر على الكتب والأختام التي استخدمتها الجاليات اليهوديّة. وفي القرن التاسع عشر، مع بداية الحركة الصهيونيّة، أصبحت رمز الشعب اليهوديّ. في الماضي عرفت الديانتان المسيحيّة والإسلاميّة هذا الرمز، لكن عندما أقرّ أن يكون في علم الدولة، كان قد أصبح رمزًا يهوديًّا صرفا[11].

تتمّ قيادة الناس إلى أرض الميعاد بالعَلم

تظهر أهمّيّة العَلم في أقوال هرتسل في رسالة من العام 1895: "ما هو العلم؟ وتد وقطعة قماش منسوجة؟ لا يا سيّدي! العَلم أهمّ من ذلك. بواسطة العلم نقود الناس إلى حيث نريد وإلى أرض الميعاد. إنّهم يحيون ويموتون من أجل العلم. إنّه الشيء الوحيد الذي هم مستعدّون أن يموتوا موتا جماعيّا من أجله إذا تمّت تربيتهم من أجل ذلك".

(يوئيل رابل، "علم أزرق أبيض"، رموز دولة إسرائيل، أورشليم القدس: وزارة التربية والتعليم، قسم برامج التعليم ومركز الإعلام، 1985).

شعار الدولة: الشمعدان وأغصان الزيتون

صار شمعدان الهيكل المنحوت على بوّابة تيتوس في روما شعار الدولة. لقد ذكر الشمعدان أوّل مرّة كإحدى أدوات الهيكل في رحلات بني إسرائيل في الصحراء (الخروج 25، 31). هنالك وصف له أيضًا في كتاب زكريا، وهناك أضيفت إليه أغصان الزيتون التي بقيت تحيط بالشمعدان كشعار دولة إسرائيل أيضًا. *"قَالَ لِي: [مَاذَا تَرَى؟] فَقُلْتُ: [قَد نَظَرْتُ وَإِذَا مِنَارَةٍ كُلُّهَا ذَهَبٌ وَكُوزُهَا عَلَى رَأْسِهَا وَسَبْعَةُ سُرُجٍ عَلَيْهَا وَسَبْعُ أَنَابِيبَ لِلسُّرُجِ الَّتِي عَلَى رَأْسِهَا. وَعِنْدَهَا زَيْتُونَتَانِ إِحْدَاهُمَا عَنْ يَمِينِ الْكُوزِ وَالأُخْرَى عَنْ يَسَارِهِ"*. (زكريا، 4، 3-2)

11 "العلم الأزرق والأبيض" رموز دولة إسرائيل، أورشليم القدس: وزارة التربية والتعليم، قسم برامج التعليم ومركز الإعلام، 1985.

النشيد الوطنيّ: هَتِكْفَا (الأمل)

نفتالي هرتس إيمبر (1856-1909) كتب نشيد هتكفا الذي كان نشيد الحركة الصهيونيّة والذي يعبّر عن توق اليهود إلى العودة إلى صهيون والرغبة في الاستقلال السياسيّ. في البداية انتشرت القصيدة باسم "أملنا" كقصيدة عاديّة، وقد أثارت الكثير من ردود الفعل عند انتشارها، وصارت على كلّ لسان في البلاد وخارجها. البيتان الأوّلان من القصيدة أصبحا النشيد، وغيّروا بعض الكلمات في البلاد.

شمعدان الهيكل كما يظهر على بوّابة تيتوس في روما. ويكيبيديا العبريّة، من إبداع eytan6.

"هتكفا"، كما كتبها نفتالي هرتس إيمبر	كلمات النشيد الوطنيّ
طالما في صميم الفؤاد	طالما في صميم الفؤاد
تتوق النفس اليهوديّة	تتوق النفس اليهوديّة
وصوب الشرق	وصوب الشرق
تنظر العين إلى صهيون,	تنظر العين إلى صهيون,
لم يضع أملنا بعدُ,	لم نفقد الأمل بعدُ,
الأمل القديم	أمل ألفي عام
أن نعود إلى بلاد آبائنا	أن نكون شعبًا حرًّا في أرضنا
إلى البلد الذي نزل فيه داؤود	أرض صهيون وأورشليم

ها أنت تعلو ثانية بفخر

(بعد أن تقرّر جعل الشمعدان شعارًا للدولة، كتب الشاعر شلومو سكولسكي هذه القصيدة)

معتّمًا، منهكًا، وصدئًا
انتظرت على بوّابة في روما.
كنت لوحدك ألفي عام ،
حزينًا، أيّها الشمعدان، لكنّك لم تخبُ
والآن ها أنت فخور وعالٍ
من جديد في مدينة أورشليم القدس
وسوف ينير لهيب قدسك من جديد،
قلوب مبعوثي الشعب في الكنيست.

خلال السنين وحتّى قبل قيام الدولة كان من اعترض على مكانة هتكفا. أعضاء في حركة العمّال اقترحوا بديلا لها قصيدة **حاييم نحمان بيالك** "بركة الشعب" التي كانت نشيد حركة العمّال وهي الأخرى تعبّر عن أمل العودة القوميّة إلى صهيون "نشدّ على أيدي كلّ إخوتنا الذين يُنعِمون تراب أرضنا أينما كانوا" كما اقترح بعض أعضاء الحركة الصهيونيّة المتديّنة نشيدًا "ترنيمة المصاعد" "عِنْدَمَا رَدَّ الرَّبُّ سَبْيَ صِهْيَوْنَ صِرْنَا مِثْلَ الْحَالِمِينَ.حِينَئِذٍ امْتَلَأَتْ أَفْوَاهُنَا ضِحْكاً وَأَلْسِنَتُنَا تَرَنُّماً". (مزامير، 126)

اقتُرح تبديل النشيد مرّة أخرى بأغنية **نعومي شيمر "أورشليم الذهب"** (ירושלים של זהב) وذلك بعد حرب الأيّام الستّة.

قانون العَلم والشعار (חוק הדגל והסמל) ينصّ على أنّ العَلم الأزرق والأبيض والشمعدان هما الشعاران الرسميّان لدولة إسرائيل. يجب رفع العَلم في المؤسّسات الرسميّة قانونيّا ، ويُمنع التعرّض له أو للشمعدان بالإهانة، أو المسّ بهيبتهما. على الرغم من أنّ نشيد هتكفا استُعمل منذ قيام الدولة، إلّا أنّه لم يُعترف به رسميًّا في نطاق قانون خاصّ إلّا عام 2004 عندما أُجري تعديل على قانون العَلم والشعار، وأصبح اسمه **قانون العَلم والشعار والنشيد الوطنيّ**، وهكذا أصبح نشيد هتكفا قانونيّا.

مؤسّسات

الكنيست

هي الهيئة التشريعيّة الإسرائيليّة، وقد "ورثت" اسمها عن "الكنيست الكبرى" وهي المؤسّسة القياديّة التي كانت مسؤولة عن أمور الحكم في فترة الهيكل الثاني. وقد تقرّر أن يكون عدد أعضاء الكنيست كعدد أعضاء الكنيست الكبرى، أي 120 عضوًا.

عضو الكنيست زراخ ڤرهافتيج ،أحد الموقّعين على وثيقة الاستقلال، هو من اقترح الاسم "كنيست" والعدد 120، يقول عن ذلك: *"إنّني أبحث عن علاقة مع تراثنا بكلّ تجديداتنا لحياتنا السياسيّة، وبكلّ طرقنا، لأنّ ما نقوم به هو إحياء دولة قديمة. البرلمان الأوّل بعد العودة الكبرى إلى صهيون هو الكنيست الكبرى، وعدد أعضاء الكنيست سيكون 120"*. (زراخ ڤرهافتيج، دستور لإسرائيل- دين ودولة، أورشليم القدس: مسيلوت، 1986).

إحياء ذكرى المحرقة (من ناحية قوميّة وثقافيّة)

وثيقة الاستقلال صرّحت بأنّ هناك علاقة وثيقة بين كارثة يهود أوروبا وبين الحقّ بإقامة دولة يهوديّة: *"إنّ المحرقة التي حلّت بالشعب اليهوديّ في الآونة الأخيرة والتي ذُبح فيها الملايين من يهود أوروبا قد عادت وأثبتت بالفعل ضرورة حلّ مشكلة الشعب اليهوديّ المحروم من الوطن والاستقلال من خلال استئناف قيام الدولة اليهوديّة في أرض إسرائيل لتفتح باب الوطن على مصراعيه من أجل كلّ يهوديّ، ولتؤمّن للشعب اليهوديّ مكانة أمّة متساوية الحقوق ضمن أسرة الشعوب"*.

- **قوانين متعلّقة بالمحرقة-الهولوكست** (חקיקה הקשורה בשואה): في 1950 تمّ سنّ **قانون مقاضاة النازيّين ومساعديهم** (החוק לעשיית דין בנאצים ובעוזריהם)، الأمر الذي منح دولة إسرائيل، بشكل استثنائيّ، الحقّ القانونيّ بمقاضاة جرائم النازيّين وأعوانهم، رغم أنّ هذه الجرائم **ارتُكبت خارج حدود الدولة وفي الفترة التي سبقت قيامها، ضدّ أشخاص لم يكونوا مواطني الدولة آنذاك**. تقرّر أن يكون القانون بأثر تراجعيّ (أي أنّه يسري أيضًا على مخالفة وقعت قبل موعد تشريع القانون)[12] وهذا يدلّ على أنّ **دولة إسرائيل هي ممثّلة الشعب اليهوديّ ويعبّر عن مبدأ قوميّ**. حسب هذا القانون حوكم في إسرائيل أدولف أيخمان وإيڤان ديميانيوك.
- **قانون ذكر الكارثة والبطولة-ياد فشيم** (חוק זיכרון השואה והגבורה -יד ושם)، (1953)، وتقرّر من خلاله إقامة مؤسّسة ياد فشيم من أجل تخليد ذكرى المحرقة.

مبنى الهيئة العامّة للكنيست

الهيئة العامّة للكنيست .shutterstock

رتّبت المقاعد بشكل شمعدان، وُضع علم الدولة بجانب مقعد رئيس الكنيست، وعلى الحائط المركزيّ صورة لزئيف بنيامين هرتسل، صاحب فكرة إنشاء الدولة.

الحائط المركزيّ صمّمه داني كارڤان، من حجر جليليّ يمثّل، حسب قوله، الجدّيّة من جهة، والرقّة الإنسانيّة والحِلْم من جهة أخرى.

قاعة الأسماء في ياد فشيم

ويكيبيديا العبريّة، © المبدع:: ديفيد شانكبون.

12 من غير المتّبع تشريع قوانين بأثر تراجعيّ لأنّه من غير العادل محاكمة شخص على عمل لم يكن غير قانونيّ عند القيام به. قانون معاقبة النازيّين ومساعديهم جاء من أجل المعاقبة على جرائم ارتكبت ضدّ البشريّة.

- **قانون يوم الذكرى للكارثة والبطولة** (חוק יום הזיכרון לשואה ולגבורה) (1959) تمّ تحديد يوم 27 من نيسان العبريّ حسب التأريخ العبريّ من كلّ عام يومَ الذكرى للكارثة والبطولة، وفي هذا اليوم يتمّ القيام بإجراءات وبرامج لتذكّر الضحايا وبطولة اليهود ومن ساندهم، حيث تقام مراسم في الجهاز التربويّ وفي المؤسّسات الرسميّة لإحياء ذكرى ضحايا المحرقة. جاء في القانون أن يُسمع صوت صافرة الإنذار في ذلك اليوم، وأن تُغلق أماكن التسلية والملذّات العامّة.

ما هو المعنى الدينيّ لكون إسرائيل دولة يهوديّة؟

وكيف يؤثّر ذلك على الزواج والطلاق وعلى المؤسّسات الرسميّة والحيّز العامّ

يتجلّى تأثير التراث اليهوديّ بشكل واضح على الحيّز العامّ في إسرائيل. أحد الأمثلة على ذلك هو انعدام تشغيل المواصلات العامّة يوم السبت في معظم أنحاء البلاد. البعض يبرّر تلك الرموز الدينيّة من ناحية دينيّة، وآخرون يبرّرونها من ناحية الرغبة في المحافظة على التراث القوميّ. في المقابل هناك من يرى في هذه الرموز فرضًا دينيًّا لا يلائم دولة ديمقراطيّة.

في هذا الباب سوف نفحص تأثير الديانة اليهوديّة على التشريع وعلى مؤسّسات الدولة. القانون الإسرائيليّ بمجمله ليس قانونًا دينيًّا. ولكن في عدد محدود من المواضيع الرمزيّة يشرّع القانون معايير دينيّة من التراث اليهوديّ. هذه القوانين تثير جدلًا عامًّا كبيرًا. من جهة ،الكثير من غير المتديّنين يؤيّدون هذه القوانين كلّيًّا أو جزئيًّا كتعبير عن تراثهم الثقافيّ-القوميّ، ومن جهة أخرى هناك متديّنون يعارضون هذه القوانين بمجملها أو جزئيًّا وذلك لكونهم يرون بها إكراهًا دينيًّا في المواضيع الدينيّة.

الحيّز العامّ

مكان ينشط فيه الكثير من البشر المغايرون، حيث يستطيعون التعبير فيه عن هويّتهم من ضمن أشياء أخرى.

خصوصيّة الديانة اليهوديّة كديانة قوميّة

تختلف الديانة اليهوديّة عن غيرها من الأديان الكبرى، المسيحيّة والإسلاميّة، بأنّهما ديانتان عالميّتان، وينتمي المؤمنون بهما إلى مجموعات إثنيّة مختلفة، وأقوام مختلفة، أمّا الديانة اليهوديّة فهي ديانة قوميّة تخصّ مجموعة إثنيّة معيّنة هي الشعب اليهوديّ.

المجال القضائيّ (المعياريّ)

- **قانون المحاكم الدينيّة اليهوديّة** (חוק שיפוט בתי דין רבניים) (1953)- ينصّ هذا القانون على أنّ *"أمور الزواج والطلاق لليهود في إسرائيل، مواطني الدولة وسكّانها، ستكون تحت إمرة المحاكم الدينيّة اليهوديّة المطلقة"*، أي أنّ اليهوديّ يستطيع أن يتزوّج أو يطلّق في محكمة دينيّة يهوديّة فقط، وحسب الشريعة اليهوديّة (ההלכה). يستهدف القانون المحافظة على وحدة الشعب اليهوديّ لكنّه يثير الجدل في المجتمع الإسرائيليّ وكذلك لدى تيّارات مختلفة في اليهوديّة، كجزء من الجدل العامّ حول القوانين النابعة من مصادر الشريعة اليهوديّة[13].

ينطبق الواجب بالالتجاء إلى القضاء الدينيّ على باقي الديانات المعترف بها في إسرائيل، كما كان متّبعا في الدولة العثمانيّة، وفي فترة الانتداب البريطانيّ.

- **قانون المصّة - منع الخميرة** (1986) يمنع هذا القانون أصحاب المصالح التجاريّة من عرض الطعام المختمر للبيع علنًا منذ ليلة عيد الفصح وحتّى آخر يوم في العيد. القانون لا ينطبق على مناطق معظم سكّانها ليسوا من اليهود، أو على

13 سوف نتطرّق إلى هذا الموضوع في الفصل 37، "تحدّي الحياة المشتركة- التصدّع الدينيّ- العلمانيّ"، في الباب الرابع.

مكان غالبيّة المتاجر فيه - يملكها غير اليهود، أو بلدة تعاونيّة تخدم فيها المحالّ السكّان المحلّيّين فقط. يهدف القانون إلى إعطاء الصبغة اليهوديّة لدولة إسرائيل، كما قال عضو الكنيست دوف شيلانسكي، الذي عرض القانون: *"إنّ عرض الخمائر بشكل علنيّ في عيد الفصح يمسّ بصورة دولة إسرائيل كدولة الشعب اليهوديّ، ذلك الشعب الذي اهتمّ على مرّ العصور بأن يحافظ على عيد الفصح." (من جلسة الكنيست الحادية عشرة لبحث اقتراح قانون المصّة - منع الخميرة 1986)*.

قانون العودة (חוק השבות) أيضًا يعتمد على الشريعة اليهوديّة لإقرار من هو اليهوديّ. البند 4ب من القانون ينصّ على أنّ: *"بجوهر هذا القانون، فإنّ اليهوديّ هو من وُلد لأمّ يهوديّة أو اعتنق الديانة اليهوديّة ولا ينتمي إلى أيّة ديانة أخرى"*، أي أنّ القانون يحدّد من هو اليهوديّ من أجل القدوم (עלייה) إلى البلاد، ويعتمد على التعريف الدينيّ المعتمد على هويّة الأمّ. لكن لا يوجد في القانون ذكر حيال كيفيّة اعتناق اليهوديّة.

المؤسّسات الدينيّة اليهوديّة الرسميّة

على الرغم من وجود العلاقة ما بين الشعب اليهوديّ والديانة اليهوديّة مع ذلك **الديانة اليهوديّة لا تُعتبر ديانة الدولة الرسميّة**. لكن في الواقع لهذه الديانة مكانة خاصّة فيها، وهي تتمتّع بأفضليّة في الجانب الإداريّ. هنالك قانون منفصل، **قانون الخدمات الدينيّة اليهوديّة** (חוק שירותי הדת היהודיים) وهو يرتّب أمور تمويل وتفعيل الخدمات الدينيّة اليهوديّة. وهنالك مؤسّسات دينيّة يهوديّة لا شبيهَ لها لدى ديانات الأقلّيّات، وذلك على الرغم من أنّ الدولة تموّل مؤسّسات دينيّة تابعة للطوائف المعترف بها في إسرائيل.

مؤسّسات الديانة اليهوديّة تشتمل على مؤسّسات قياديّة، مثل الحاخاميّة الكبرى والحاخاميّات المحلّيّة ومؤسّسات قضائيّة، مثل المحاكم الربّانيّة اليهوديّة ومؤسّسات تقدّم خدمات دينيّة، مثل المجالس الدينيّة. تعمل هذه المؤسّسات قانونيًا، وتمنحها الدولة الميزانيّات من أجل تقديم الخدمات لكافّة المواطنين اليهود.

- **الحاخاميّة الكبرى** (הרבנות הראשית): إنّها المؤسّسة الحاخاميّة الأعلى في البلاد، وتعمل بموجب **قانون الحاخاميّة الكبرى لإسرائيل**، رغم أنّها كانت قد أقيمت كمؤسّسة رسميّة خلال الانتداب البريطانيّ، أمّا الاعتراف بالحاخام الأكبر الشرقيّ (الأوّل لصهيون) فيعود إلى أيّام الإمبراطوريّة العثمانيّة.

  ينصّ القانون على أنّ الحاخاميّة الكبرى تعمل بواسطة مجلس الحاخاميّة الكبرى الذي يشمل 16 حاخامًا. بما أنّ هنالك اختلافا في العادات الدينيّة بين الطوائف اليهوديّة بالنسبة للشريعة اليهوديّة ، يترأّس الحاخاميّة الكبرى حاخامان رئيسيّان- الحاخام الشرقيّ (السفارديّ) والحاخام الغربيّ (الإشكنازيّ). داخل مجلس الحاخاميّة الكبرى أيضًا يوجد تقسيم متساوٍ للأعضاء حسب التقسيم الطائفيّ- سبعة من الشرقيّين وسبعة من الغربيّين، جميعهم من الرجال.

  يتمّ انتخاب الحاخامين الكبيرين لمدّة عشر سنوات، أمّا أعضاء مجلس الحاخاميّة الكبرى فيُنتخبون مرّة كلّ خمس سنوات. الهيئة المنتخِبة مركّبة من ممثّلي جمهور متديّنين وآخرين غير متديّنين.
- **مجلس الحاخاميّة الكبرى**: مؤسّسة ذات صلاحيّات دينيّة، تعمل في عدّة مجالات حسب القانون: الحلال، التهوّد، المحافظة على قدسيّة يوم السبت، إعطاء فتاوى شرعيّة (הלכתיות) في عدّة مجالات، إعطاء شهادات حلال للحاخاميين، إجراء امتحانات للقضاة الشرعيّين وأعمال أخرى تهدف إلى تقريب الجمهور إلى قيم التوراة والوصايا. يقع مقرّ المجلس في أورشليم-القدس.

الحاخاميّة الكبرى تعبّر عن يهوديّة الدولة لأنّها تعمل بتفويض مؤسّسة رسميّة - الكنيست. ميزانيّة الحاخاميّة الكبرى تتقرّر ضمن ميزانيّة الدولة، وتخضع الحاخاميّة لمراقبة مراقب الدولة في الأمور الماديّة والإداريّة. يعمل الحاخامان حسب الشريعة اليهوديّة، ولكنّهما خاضعان لقوانين الدولة وللنقد القضائي لمحكمة العدل العليا.

- **وزارة الخدمات الدينيّة** (وزارة الأديان سابقا) (המשרד לשירותי דת)، هذه الوزارة تمنح اليهود فقط خدمات دينيّة في مجالات متنوّعة. منها الزواج والحلال (כשרות) والدعم والمجالس الدينيّة وخدمات الدفن (وزارة الداخليّة مسؤولة عن خدمات الدين لغير اليهود).

"الوضع القائم" (ستاتوس كڤو) في علاقة الدين والدولة

لقد دار نقاش مبدئيّ حتّى قبل قيام الدولة حول دور الديانة اليهوديّة في الدولة العتيدة، وتمّ التوصّل إلى اتّفاقات بين الطرفين بشأن هذا الموضوع. مع اقتراب موعد الإعلان عن إقامة الدولة، قرّرت قيادة المجتمع اليهوديّ أن تحافظ على **الوضع القائم** في الموضوع، ويظهر ذلك في رسالة أرسلتها الوكالة اليهوديّة، في 19 حزيران 1947، إلى حزب أجودات يسرائيل الحريديّ. أي **أنّ قيادة الدولة العتيدة قرّرت حلّ الخلاف المبدئيّ العسير عن طريق تسوية وليس بحسم الأكثريّة**، آملة أن يمنع ذلك حدوث شرخ في المجتمع.

لقد تقرّر في الرسالة تجميد الوضع في أربعة مجالات مختلفة، بالإضافة إلى اتّخاذ الإجراءات من أجل المحافظة على الحلال والسبت في المؤسّسات الرسميّة وفي العلن (الحيّز العامّ)، والمحافظة على القانون الدينيّ في قضايا الزواج والطلاق وضمان الاستقلاليّة للطوائف المختلفة في جهاز التربية اليهوديّ في الدولة العتيدة.

- **السبت:** *"من الواضح أنّ يوم الراحة الرسميّ في الدولة اليهوديّة سيكون يوم السبت، طبعا من خلال السماح للمسيحيّين وأبناء ديانات أخرى بالراحة تعليميّ الأسبوعيّة".*
- **الحلال (כשרות):** *"يجب اتّخاذ كلّ الإجراءات من أجل ضمان المحافظة على الطعام الحلال (כשר) في كلّ مطبخ رسميّ معدّ لليهود."*
- **الأحوال الشخصيّة (אישות):** *"يقدّر كلّ أعضاء الإدارة يدركون جدّيّة المشكلة ومصاعبها الكبرى. وسوف يتمّ بذل الجهود من قبل كلّ الهيئات التي تمثّلها الوكالة من أجل توفير حلّ لهذه المشكلة بما يمنع تقسيم بني إسرائيل إلى قسمين.*
- **التربية:** *"تضمن استقلاليّة تامّة لكلّ تيّار تعليميّ (على فكرة، هذا النظام قائم داخل الهستدروت الصهيونيّة والكنيست منذ الآن أيضا)، ولن تقوم السلطة بأيّ عمل يمسّ بالاعتراف الدينيّ أو الضمير الدينيّ لأيّ قسم من بني إسرائيل. سوف تقرّر الدولة بالطبع الحدّ الأدنى في التعليم الإلزاميّ مثل اللغة العبريّة والتاريخ والعلوم وغيرها، وتشرف على استيفاء الحدّ الأدنى . لكنّها سوف تمنح كلّ تيّار حرّيّة تامّة في إدارة شؤونه التربويّة كما يحلو له، وتبتعد كلّ البعد عن المسّ بالضمير الدينيّ".*

مع إقامة الحكومة الثانية، عام 1950، صار الوضع القائم وسيلة واضحة لحلّ المشاكل السياسيّة المتعلّقة بالدين، وابتداءً من الكنيست الثالثة (1955) تمّ ضمّه إلى الاتّفاقيات الائتلافيّة لحكومات إسرائيل. لم يتحوّل اتّفاق الوضع القائم بِرُمّتِهِ أبدًا إلى قانون لكن قسمًا من بنوده أثبِتَ ضمن قوانين. منها: **قانون الطعام الحلال للجنود** والذي أثبت التسوية بشأن الحلال إلى مطابخ الجيش، **وقانون ساعات الراحة والعمل، وقانون المحاكم الربّانيّة الدينيّة اليهوديّة (زواج وطلاق)، وقانون**

التعليم الرسميّ الذي منح استقلاليّة في التعليم للطوائف الدينيّة. من أجل ذلك الهدف تمّت إقامة إدارة التعليم الدينيّ التي تضمن الاستقلاليّة في وضع مناهج التعليم وتشغيل المعلّمين. إجراء مشابه تمّ في التعليم الحريديّ، فمُنِحَ الحريديّون استقلاليّة ضمن ما يُسمّى "التعليم المستقلّ".

إنّ اتّفاق الوضع القائم يعتمد على حقيقة أنّ الكثير من المجموعات اليهوديّة المختلفة في الدولة تعترف بالحاجة إلى إيجاد طريق مشترك، على الرغم من اختلاف الآراء بقضايا علاقة الدين والدولة. الاتّفاق يرتّب أمورا مبدئيّة، ويضع قوانين اللعبة، لكنّه لا يعطي حلّا دائما للقضايا ذات الخلاف مثل بلورة الهويّة اليهوديّة للدولة والمجتمع وطابعهما.

من أجل ضمان الاستقرار السياسيّ والاجتماعيّ، ومن أجل المحافظة على سلامة الدولة، فإنّ المَيْل هو نحو الامتناع، قدر الإمكان، عن اتّخاذ قرارات واضحة، مثل قرار أغلبيّة تشريعيّة، في قضايا يُثار حولها الجدل. قرار أغلبيّة تشريعيّة سيسفر عن الشعور بالظلم للجانب الخاسر، أي من لم يكن القرار في صالح موقفه. اتّفاق الوضع القائم يسمح بالعيش معًا رغم الخلافات.

لكنّ اتّفاق الوضع القائم بمعنى المحافظة على الوضع الراهن هو أمر غير ممكن لأنّ المجتمع والبيئة يتغيّران: هنالك تغيير اجتماعيّ بالعادات وطرق العيش، وفي المجال السياسيّ يوجد تغيير في خارطة الأحزاب وعلاقات القوى السياسيّة، وهنالك تغييرات كبيرة تجري في المجال التكنولوجيّ. لهذه الأسباب، فإنّ اتّفاقيّات الوضع القائم غير مثبتة بالقانون، مثل الحفاظ على قدسيّة يوم السبت الأمر الذي يؤدّي إلى إجراء نقاشات متواصلة بين جمهور المتديّنين وغير المتديّنين.

اتّفاق الستاتوس كوو- إطار ثابت تدور بداخله التغييرات

السماح بالبثّ التلفزيونيّ أيّام السبت عام 1969 خلق وضعا جديدا، ممّا أدّى إلى الحاجة الى تفسير إطار الوضع القائم. ادّعى ممثّلو الجمهور المتديّن أنّ هذا ترتيب جديد فتسري عليه اتفاقيّات الوضع القائم، ولذلك يجب منع البثّ التلفزيونيّ يوم السبت. أمّا ممثّلو الجمهور العلمانيّ فادّعوا أنّ التلفاز مثل الراديو الذي كان يُبثّ أيّام السبت حسب اتّفاق الستاتوس كوو.

مهمّة:

★ اطرحوا واشرحوا ادّعاءات معارضة ومؤيّدة لاستمرار اعتماد اتّفاق الستاتوس كوو.

مهمّة:

★ أشيروا إلى ميزات ونماذج سلوكيّة تجدونها في الحيّز العامّ تتأثّر بالثقافة والتراث العربيّ.

في الواقع، يثير اتّفاق الوضع القائم خلافا بين مؤيّدي التشريع الدينيّ، من متديّنين وعلمانيّين، وبين من يعارض ذلك، من متديّنين وعلمانيّين، وهؤلاء يحاولون التأثير على الحيّز العامّ حسب وجهة نظرهم. كثيرا ما غيّرت المحاكم أيضًا تسويات تمّ اتّخاذها في اتّفاق الوضع القائم. مثلا، سمحت المحكمة بفتح دور السينما ومزاولة أعمال أخرى أيّام السبت. اقتراحات قوانين ومحاولات لتطبيق ميثاق بين المتديّنين والعلمانيّين بشؤون الدين والدولة لم تُطَبَّق.

سؤال تفكير:

★ اشرحوا كيف تؤثّر الميزات اليهوديّة، مثل رموز الدولة، وقانون المحاكم الربّانيّة اليهوديّة ووزارة استيعاب القادمين الجدد (המשרד לקליטת עלייה)، على مدى التماثل مع الدولة لدى الفئات التالية:

- العرب مواطني إسرائيل
- اليهود العلمانيّين
- اليهود الحريديّين
- اليهود المتديّنين.

تلخيص

لقد رأينا في هذا الفصل كيف يؤثّر تعريف دولة إسرائيل كدولة القوميّة اليهوديّة على قوانينها ومؤسّساتها ورموزها.

لا توجد موافقة تامّة بين مواطني الدولة حول الميزات اليهوديّة الخاصّة بها: هنالك من يرغب في تقوية جانب معيّن من الهويّة اليهوديّة بدمج الجوانب الإثنيّة- القوميّة الثقافيّة والدينيّة معا وهنالك من يرغب في تقوية جانب واحد أو اثنين فقط، وهنالك من يرغب في إضعاف هذه الهويّة. في الفصل القادم سوف نسأل أنفسنا كيف تتجلّى هويّة الدولة كدولة قوميّة يهوديّة بعلاقتها مع اليهود القاطنين خارج إسرائيل.

تمرين

1. انظروا إلى قائمة القوانين الملحقة.

ما هو، حسب رأيكم، الهدف الأساسيّ لكلّ قانون: التعبير عن العلاقة مع الشعب اليهوديّ (المعنى القوميّ)، تقوية وإظهار العلاقة مع الثقافة والتاريخ اليهوديّ والتربية حسبهما (المعنى الثقافيّ)، أو تقوية العلاقة بالديانة اليهوديّة (المعنى الدينيّ). علّلوا إجاباتكم حسب مضمون القانون وأهدافه.

- **قانون المواطنة (الجنسيّة)** (חוק האזרחות) (1952) ينصّ على أنّ قبول الجنسيّة الإسرائيليّة ممكن بواسطة عدّة طرق، وواحدة منها هي "بموجب العودة". حسب هذا الشرط يتمّ منح الجنسيّة الإسرائيليّة بشكل تلقائيّ لكلّ يهوديّ أو أحد أفراد عائلته عند قدومه إلى إسرائيل وإبدائه الاستعداد للحصول على هذه الجنسيّة. في حالات معيّنة، أعطيت الجنسيّة قبل القدوم إلى البلاد. مثلا، يهود الاتّحاد السوفياتيّ سابقا، والذين لم تسمح لهم السلطات بالقدوم إلى البلاد مُنِحُوا بطاقات هويّة إسرائيليّة وهم ما زالوا هناك.
- **قانون مقاضاة النازيين وأعوانهم**(1950)- يمكّن من محاكمة النازيّين ومعاونيهم على جرائمهم التي ارتكبوها ضدّ الشعب اليهوديّ خلال الحرب العالميّة الثانية، والتي وقعت قبل وضع القانون.
- **قانون التعليم الرسميّ** (חוק חינוך ממלכתי) (1953) ويؤكّد أهمّيّة تعليم الثقافة اليهوديّة للطلّاب إلى جانب بثّ قيم هامّة أخرى مثل حبّ الإنسان والقيم الديمقراطيّة والاعتراف بتراث الأقلّيّات وغيرها.
- **قانون ذكرى الكارثة والبطولة** (1959) وينصّ على أنّ يوم السابع والعشرين من نيسان العبريّ سيكون يوم "*معايشة ذكرى الكارثة وأعمال البطولة وأعمال التمرّد التي جرّت في تلك الأيّام*".
- **قانون سلطة الإذاعة** (חוק רשות השידור) (1965) وينصّ على أنّ أحد أهداف البثّ الجمهوريّ في إسرائيل هو تعزيز العلاقة بين مواطني الدولة اليهود والتراث اليهوديّ.
- **قانون منع فتح أماكن التسلية في التاسع من آب العبريّ، يوم ذكرى خراب الهيكل** (חוק איסור בתי עינוגים בתשעה באב) (1997) – وينصّ على أنّه "*يمكن للسلطة المحلّيّة أن تسنّ قوانين مساعدة من أجل منع القيام بأعمال تسلية عامّة في يوم الحداد، أو فتح أماكن بيع الطعام في ليلة يوم الحداد، منذ بداية الحداد وحتّى طلوع الشمس في اليوم التالي*". يعتبر يوم التاسع من آب حسب القانون "*يوم حداد قوميًّا للشعب اليهوديّ على خراب الهيكل*".

- **قانون منع تربية الخنازير** (חוק איסור גידול חזיר) (1962) ويمنع تربية الخنازير في البلاد، ما عدا أماكن يعيش فيها سكّان غير يهود وغير مسلمين.

"عندما بدأ النقاش حول وضع أمر منع قانونيّ لتربية الخنازير وبيع لحومها في الخمسينيّات، حظيت هذه الاقتراحات بتأييد واسع نسبيًّا في المجتمع الإسرائيليّ. لقد كانت الجهات الفاعلة في هذا الشأن من الأحزاب الدينيّة، ولكنّ هذه الاقتراحات لاقت تأييدا لدى المجتمع العلمانيّ الذي تربّى على تحريم أكل لحم الخنزير، وأدرك العلمانيّون البعد القوميّ للأمر...أي إدراك حقيقة أنّ أعداء إسرائيل على مرّ العصور كانوا قد استعملوا الخنزير من أجل إذلال بني إسرائيل. في هذا السياق تبرز بالذات قصّة عقوبات أنتيوخس، وقد تربّت كلّ الأجيال اليهوديّة على قصّة حانا وأبنائها السبعة الذين رفضوا أكل الخنزير. لقد تحدّث بيرل كتسنلسون، والذي يعتبر من آباء الصهيونيّة الاشتراكيّة، ضدّ تربية وأكل الخنازير من منطلق قوميّ.

" لذلك يمكنني أن أتخيّل تمامًا أنّ الشعب الذي ارتبط صراعه من أجل الحرّيّة من أيّام الحشمونائيّين برفض أكل لحم الخنزير، ومن عانى خلال ألفي عام بسبب رفضه الانصياع لمن أراد إطعامه لحم الخنزير، سوف يحترم هذه العادة القديمة ولذلك سترفض المدينة اليهوديّة بيع لحم الخنزير داخلها..." في التسعينيّات تراجعت كثيرا صورة الخنزير كرمز قوميّ"[14].

2. اقرأوا كلمات النشيد الوطني هتكفا.

أ. اشرحوا ما هي القيم التي تظهر في النشيد.

ب. ما هي القيم التي تميّز المجتمع الإسرائيلّي اليوم ولا تظهر فيه.

3. انظروا إلى الصور وخمّنوا ما هو الشعور المشترك لكلّ من ينشد هتكفا

إنشاد هتكفا خلال الإعلان عن إقامة الدولة عام 1948.

مكتب الإعلام الحكوميّ، Shershel Frank.

إنشاد هتكفا خلال حفل تدشين مركز شرطة في أورشليم القدس. مكتب الإعلام الحكوميّ، المصوّر: أوحايون آفي.

14 دفنا باراك- إرز، "تاريخ الخنزير من رمز قوميّ إلى مصلحة دينيّة؟"، משפטים לג(2)، 2003. البروفيسور باراك - إرز عُيّنت عام 2012 قاضيةً في المحكمة العليا.

4. لقد اقترح عضو الكنيست محمد بركة من الجبهة الديموقراطيّة أن تكون قصيدة شاؤول تشرنحوفسكي "أنا أومن" نشيد الدولة.

أ. ما هي القيم الموجودة في القصيدة؟

ب. لماذا اختار النائب بركة هذه القصيدة نشيدا للدولة، حسب رأيكم؟

ت. اشرحوا موقفكم من الاقتراح، وعلّلوه.

"أنا أومن"

اضحكي، اضحكي على الأحلام
هذا أنا الحالم أتحدّث
اضحكي فأنا بالإنسان أومن
لأنّي ما زلت أومن بك.

لأنّ نفسي إلى الحرّيّة تطمح
ولم أبعْها مقابل عجل من ذهب
لأنّي ما زلت أومن بالإنسان أيضًا
وبروحه، روحه الجَسور

روحه ستلقي بقيود السخف
وتسمو به إلى العُلى
لن يموت عامل من الجوع
حرّيّة- للنفس، خبز- للمُعْوِز

اضحكي، فبالصداقة أيضًا أومن
أومن أنّي سأجد قلبًا
قلب- آمالي هي آماله
يشعر بالسعادة، يفهم الألم.
أومن أيضًا بالمستقبل
حتّى لو كان بعيدًا ذاك اليوم
لكنّه سيأتي حتمًا- ويحملون السلام
وعندها سيبارك قوم لقوم

عندها يعود وينتشي أيضًا شعبي
وفي البلاد سيقوم جيل
حديد قيوده سيُزال عنه
عين بعين سيرى النور.

كلّ الحقوق محفوظة للمؤلّفين ولأكوم

مميّزات دولة إسرائيل كدولة يهوديّة
الجانب القوميّ
الجانب الثقافيّ
الجانب الدينيّ
المجال القانونيّ المعياريّ:
تشريع
نطق بالحكم
بمسألة تركيبة السكّان: قانون العودة
بمسألة العاصمة: قانون أساس أورشليم
بمسألة الأراضي: قرار محكمة العدل العليا في قضيّة برقان وقعدان
المجال الرسميّ
وزارة الاستيعاب
وزارة الشتات
لجنة القادمين الجدد والاستيعاب والشتات في الكنيست
الكارثة(المحرقة)- جانب قوميّ ثقافيّ
القانون لمعاقبة النازيّين ومعاونيهم
قانون يوم الذكرى للكارثة والبطولة
المجال القضائيّ المعياريّ: الحيّز العامّ
تشريع
مركز اللغة العبريّة
قانون استخدام التاريخ العبريّ
قانون ساعات العمل والراحة
قوانين وقرارات تعتمد على القانون العبريّ
قانون أسس القضاء
قانون "لا تقف على دم الآخرين"
قرار يحزقل
رموز
قانون العَلم والشعار
الشمعدان
النشيد الوطنيّ هتكفا
المجال الرسميّ
الكنيست
مجال القضاء المعياريّ وتشريع ينبع عن الهلاخا (الشريعة اليهوديّة)
قانون المحاكم الربّانيّة اليهوديّة
قانون المصّة (ومنع الخميرة)
المجال الرسميّ
الحاخاميّة الكبرى
المحاكم الدينيّة
وزارة الشؤون الدينيّة
اتّفاق الوضع القائم بشأن العلاقة بين الدين والدولة

الفصل السادس:
دولة إسرائيل - دولة الشعب اليهوديّ

لقد تحدّد في وثيقة الاستقلال أنّ دولة إسرائيل هي البيت الجسديّ والروحيّ والقوميّ للشعب اليهوديّ. أو كما قال الآباء المؤسّسون: *"إنّ المحرقة التي حلّت بالشعب اليهوديّ في الآونة الأخيرة والتي ذُبح فيها الملايين من يهود أوروبا قد عادت وأثبتت بالفعل ضرورة حلّ مشكلة الشعب اليهوديّ المحروم من الوطن والاستقلال من خلال استئناف قيام الدولة اليهوديّة في أرض إسرائيل لتفتح باب الوطن على مصراعيه من أجل كلّ يهوديّ، ولتؤمّن للشعب اليهوديّ مكانة أمّة متساوية الحقوق ضمن أسرة الشعوب"*.

كما تتوجّه الوثيقة، كما تعلّمنا سابقا، إلى الشعب اليهوديّ: *"إنّنا ندعو الشعب اليهوديّ في جميع دول الشتات إلى التكاتف والالتفاف حول المجتمع اليهوديّ في هذه البلاد من أجل القدوم إلى البلاد والبناء والوقوف إلى جانبه في كفاحه العظيم لتحقيق أمنيّة الأجيال وهي - خلاص الشعب اليهوديّ"*.

يتناول هذا الفصل موضوع العلاقة بين دولة إسرائيل والشعب اليهوديّ الذي يعيش خارج حدود الدولة.

الأسئلة الرئيسية التي سنتناولها:

- **كيف يتجلّى التزام الدولة تجاه يهود الشتات؟**
- **من هم يهود الشتات، وما هو موقفهم من دولة إسرائيل؟**
- **ما المتّفق عليه، وما الذي يدور حوله الجدل بالنسبة لعلاقة دولة إسرائيل بيهود الشتات؟**

المنفى (جالوت)

غياب شعب إسرائيل، أو أجزاء منه عن أرض إسرائيل. يُعتبر المنفى في كتاب التوراه أشدّ عقاب ضدّ شعب إسرائيل بسبب خطاياه. يُستعمل هذا المصطلح لانتقاد اليهود الذين لا يقدمون إلى إسرائيل.

الشتات (תפוצות)

مجموعات إثنيّة- ثقافيّة خرجت من بلادها وأصبحت جزءًا من بلد آخر كأقلّيّة. يحافظ الكثير من سكّان الشتات على علاقة مع بلد الأصل ومع مجموعات أخرى انتشرت في العالم.

كيف يظهر التزام الدولة تجاه يهود الشتات؟

إسرائيل تفتح أبوابها لكلّ يهوديّ وعائلته، وتمدّ يد العون لكلّ اليهود في العالم

يظهر التزام الدولة تجاه يهود الشتات بعدّة أوجه:

في وثيقة الاستقلال وفي التشريع

مع إقامة الدولة وفتح أبوابها للقدوم (לעלייה) إليها، ازداد الأمل بأن يلبّي اليهود النداء الذي وُجّه إليهم في وثيقة الاستقلال، ويقدموا (ויעלו) بأعداد كبيرة. وقد تحقّق هذا الأمل مع موجات قدوم الناجين من النازيّة من أوروبا والقادمين من البلاد الإسلاميّة في الخمسينيّات.

من أجل تحقيق ما ورد في وثيقة الاستقلال أنّ *"إسرائيل ستكون مفتوحة لقدوم اليهود إليها ولمّ الشتات"* فقد تمّ سنّ **قانون العودة** (חוק השבות)، الذي نصّ على **أنّه يحقّ لكلّ يهوديّ أن يقدم إلى البلاد**، وأنّ القادمين الجدد حسب هذا القانون يستحقّون بموجب **قانون المواطنة** الحصول على الجنسيّة بشكل تلقائيّ، إذا عبّروا عن رغبتهم في العيش في البلاد.

القدوم والاستيعاب (עלייה וקליטה)

يستمرّ قدوم اليهود إلى البلاد دون توقّف منذ عشرات السنين. وفي التسعينيّات وصل البلاد حوالي مليون قادم جديد، معظمهم من دول الاتّحاد السوفياتيّ الذي انهار، إلى جانب 45،000 قادم جديد من إثيوبيا، لكنّ الحلم لم يتحقّق بأكمله، وما زال معظم الشعب اليهوديّ يعيش خارج دولة إسرائيل- المعظم بدوافع حرّة والبعض غصبا عنه.

القادم الجديد (העולה) إلى أرض إسرائيل ليس مهاجرا

"لقد أقرّ قانون العودة مبدئيًّا أنّ لكلّ يهوديّ في العالم حصّة في إسرائيل. وعندما يريد هذا الإسرائيليّ أن يعود إلى بلاده إسرائيل فهو ليس بمهاجر إنّما هو شخص عائد إلى بلاده... لذلك، عندما يعود اليهوديّ إلى بلاده فإنّه يفعل ذلك عن حقّ وليس منّة من أحد. وإن كان هذا حقّه فلا يحقّ لنا أبدا أن نمنعه من ذلك".

زراخ ڤرهاتينج، دستور لإسرائيل-دين ودولة، أورشليم القدس: مسيلوت 1988. هذه الاقوال قيلت خلال نقاش جرى في الكنيست حول قانون العودة (חוק השבות).

بالمجمل، وصل إلى إسرائيل بين الأعوام 1948-2011 3,092,203 قادمين جدد[1]

سنوات	عدد القادمين الجدد	عدد سكّان الدولة في تلك السنوات (بالآلاف)	نسبة القادمين الجدد من سكّان البلاد
1951-1948	687,624	872.7 ◂ 1577.8	78.79
1959-1952	272,446	1577.8 ◂ 2088.7	17.26
1969-1960	373,840	2088.7 ◂ 2929.5	17.83
1979-1970	346,260	2929.5 ◂ 3836.2	11.81
1989-1980	153,833	3836.2 ◂ 4559.6	4.01
1999-1990	956,319	4559.6 ◂ 6209.1	20.97
2011-2000	302,589	6209.1 ◂ 7836.6	4.87

1 عن دائرة الإحصاء المركزيّة، من 29.2.2012 ومعطيات 2014.

إحدى المهامّ الأساسيّة للدولة منذ قيامها كانت تشجيع اليهود على القدوم إلى البلاد وتسهيل استيعابهم فيها. لتحقيق هذا الهدف أنشِئت **وزارة الاستيعاب** التي تقدّم الدعم المادّيّ حسب **قانون سلّة الاستيعاب** (חוק סל הקליטה)، والمساعدة بتعلّم اللغة العبريّة من أجل التسهيل على اندماج القادم الجديد.

قادمون جدد من إثيوبيا ينزلون من الطائرة في "عمليّة شلومو"، عام 1991. مكتب الإعلام الحكوميّ، مصوّر: تسفيكا إسرائيلي.

لقد ساهمت كلّ موجات القدوم (העליות) هذه في **زيادة عدد السكّان، وفي النموّ الاقتصاديّ والثقافيّ والأمنيّ** لدولة إسرائيل. كما ساعدت في زيادة قوّة العمل في الاقتصاد، وفي تطوير طاقته الإنتاجيّة، ووسّعت مجال الخبرات المهنيّة بواسطة استيعاب قادمين ذوي ثقافة واسعة، وزادت من الاستهلاك، بما في ذلك زيادة الطلب على البيوت والبنى التحتيّة، وزادت كذلك من تجنيد القادمين وأولادهم في جيش الدفاع الإسرائيليّ.

لقد أصبح المجتمع الإسرائيليّ **مجتمعًا متنوّعًا ومتعدّد الثقافات** بفضل موجات القدوم. وكلّ مجموعة قادمين جلبت معها ثقافتها وعاداتها وموسيقاها وطعامها وأسلوب حياتها المميّز. وقد اندمجت هذه الأشياء في المجتمع الإسرائيليّ وأَثْرَتهُ. مثلا: المجلّة "نوفوستي" ومسرح "جيشِر" اللذان انشأهما قادمون من الاتّحاد السوفياتيّ سابقا، الفرقة الموسيقيّة الأندلسيّة التي انشأها قادمون من شمال إفريقيا، ومسرح "هولجاب" الذي انشأه قادمون من إثيوبيا.

انخرط معظم القادمين الجدد في الدولة، وهم شركاء في تطويرها، لكن، في المقابل، نشأت توتّرات بين القدامى ومجموعات من القادمين الجدد. شعر بعض هؤلاء القادمين بالغربة والعداء من جانب المجتمع المستوعِب بسبب الاختلاف اللغويّ والثقافيّ والاقتصاديّ والدينيّ.

تضع موجات القادمين الجدد تحدّيات أمام المجتمع الإسرائيليّ الذي يُطلب منه استيعاب القادمين ذوي الاحتياجات المختلفة، والآتين من دول والثقافيّ والاقتصاديّ والدينيّ. متنوّعة. لا شكّ أنّ استيعابهم يتطلّب انفتاحا وتفهّما من جانب المؤسّسات والمواطنين على حدّ سواء.

*** مخالفات ضدّ الشعب اليهوديّ**

"قانون العقوبات الإسرائيليّ ينطبق أيضا على مخالفات ارتُكبت خارج البلاد ضدّ حياة اليهوديّ، أو جسده، أو صحّته، أو حرّيته، أو أملاكه لكونه يهوديًا، أو ضدّ أملاك مؤسّسة يهوديّة لكونها يهوديّة".

(من قانون العقوبات، 1977)

المسؤوليّة تجاه يهود الشتات

تعتمد مسؤوليّة دولة إسرائيل تجاه يهود الشتات على وجود مصير مشترك ليهود إسرائيل ويهود الشتات. هكذا يعتقد معظم اليهود في إسرائيل (73%)[2] حسب استطلاع للرأي أجراه معهد "جوتمان" عام 2009.

على ضوء الإدراك أنّ دولة **إسرائيل تضمن سلامة وأمن يهود العالم**، تمّ إدراج بند في **قانون العقوبات*** (חוק העונשין) في الكنيست بأنّه يحقّ لدولة إسرائيل أن تحاكم من يؤذي يهوديًّا بسبب يهوديّته. المسؤوليّة حيال ضمان حياة اليهود خارج البلاد تتمثّل في التوجّه إلى دول أخرى لضمان سلامة مواطنيها اليهود، خصوصًا في فترات تتجلّى فيها مظاهر الكراهيّة والمسّ باليهود.

محاكمة ايخمان

محاكمة أيخمان في بيت الشعب في أورشليم القدس، عام 1961. مكتب الإعلام الحكوميّ.

2 "يهود إسرائيليّون - صورة"، تقرير جوتمان-أفي حاي الثالث، 2009، ملخّص ص. 22.

لقد مدّت إسرائيل يد العون فعليًّا لليهود في العالم في عدّة حالات. مثلا، خلال "**عمليّة موشيه**" في العامين 1984-1985، و"**عمليّة شلومو**" عام 1991، عندما قامت الدولة بعمليّة عسكريّة من أجل قدوم يهود إثيوبيا الذين كانوا في خطر في بلدهم الأصلّي، وذلك من خلال تعرّض جنود جيش الدفاع الإسرائيلّي ورجال الموساد للخطر.

الدولة تموّل مؤسّسات تعمل من أجل الشعب اليهوديّ في الشتات

مثلا، تقوم الدولة بتخصيص ملايين الشواقل من أجل برامج "تجليت"، "مساع"، "حفتسيبا". يشمل برنامج "حفتسيبا" حوالي 28 مدينة اليوم، في 44 مدرسة في عشر دول من دول الاتّحاد السوفياتيّ سابقا. برنامج "تجليت" يمكّن الشباب والشابّات اليهود، بأعمار 18-26 من أن يأتوا إلى البلاد ضمن جولة تعليميّة لمدّة عشرة أيّام للتعرّف على البلاد. خلال هذه الجولة يتعرّفون على شباب، وطلّاب، وعلى صنّاع القرار في الدولة.

بما أنّ دولة إسرائيل تعتبر نفسها ممثّلة الشعب اليهوديّ بما يتعلّق بمحاكمة النازيّين فقد عملت الحكومة حسب **قانون محاكمة النازيّين ومعاونيهم** في الأرجنتين، وأحضرت المجرم النازيّ "أدولف أيخمان" إلى المحاكمة في إسرائيل عام 1960.

تعمل إسرائيل أيضًا داخل الجاليات اليهوديّة عبر البحار، من أجل إكساب **التربية والثقافة اليهوديّة**، ومن أجل المحافظة على العلاقات مع يهود **الشتات**. هنالك وزارة خاصة في الحكومة، هي وزارة الشتات. وقد أقيم أيضًا **"صندوق دعم التربية في الشتات"** وهو يهدف إلى *"مساعدة اليهود في الشتات بالمحافظة على الثقافة والتراث اليهوديّين...الدعم مخصّص للتربية في الشتات، ويعطى للمؤسّسات التي تعمل على إقامة وصيانة لمدارس في بلدان الخارج تمنح أولاد الجاليات التربية والتعليم في الأماكن التي تعاني من خطر الاندماج"*[3].

ترسل الدولة إلى الجاليات المختلفة **رُسلا للقدوم إلى إسرائيل** (שליחי העלייה) ومعلّمين ومرشدين يعملون في جهاز التعليم الرسميّ وغير الرسميّ بهدف تعليم الأولاد اللغة العبريّة، وكشفهم على الثقافة اليهوديّة، ولتنظيم نشاطات داخل الجالية، وللحفاظ على الصلة بإسرائيل.

في الكنيست هناك لجنة القدوم (העלייה) والاستيعاب والشتات والتي تُعنى باستيعاب القادمين الجدد، والتربية اليهوديّة والصهيونيّة في الشتات ضمن أشياء أخرى. عام 2012 أنشئت في الكنيست الهيئة لتقوية العالم اليهوديّ، ينتسب إليها نحو أربعين عضوًا من أعضاء الكنيست من مختلف القوائم الصهيونيّة، وذلك بغية الدفع قُدمًا بمواضيع مجدولة على جدول أعمال الشعب اليهوديّ، ولتقوية صلة إسرائيل بالشتات وتعزيزها.

3 مقاييس لدعم مؤسّسات عامّة، من موقع وزارة العدل.

من هم يهود الشتات، وما هو موقفهم من دولة إسرائيل؟

يعيش اليوم في العالم أكثر من 13 مليون يهوديّ. لكنّ عددهم يتناقص

هنالك ثلاثة مركّبات هويّة ليهود الشتات، هي: المواطنة والقوميّة والدينيّة

- **الهويّة المواطنيّة:** تظهر في اعتبار يهود الشتات أنفسهم مواطنين في البلاد التي يعيشون فيها.
- **الهويّة القوميّة:** تعني العلاقة مع الشعب اليهوديّ. تنعكس في كون بعض يهود الشتات يشعرون بالقرابة من دولة إسرائيل والمصير المشترك والمسؤوليّة تجاهها وتجاه سائر يهود العالم. يؤكّد هؤلاء على المركّب القوميّ في هويّتهم، سواء كانوا متديّنين أو علمانيّين.
- **الهويّة الدينيّة:** تعني العلاقة بالدين اليهوديّ. تبيّن حسب أبحاث أجرِيَت عن الهويّة أنّ هنالك تناسبا بين الذين يؤكّدون على هويّتهم الدينيّة اليهوديّة والمحافظة على العلاقة مع الشعب اليهوديّ ودولة إسرائيل.

إنّ هويّة يهود الشتات مركّبة، وأحيانا ينشب خلاف بين مركّبات الهويّة. يحدث ذلك خصوصًا عندما يكون هنالك احتكاك بين الدولة التي يعيشون فيها وبين إسرائيل، وأحد الأمثلة على ذلك قضيّة پولارد*.

*** جوناثان پولارد**

هو مواطن أمريكيّ يهوديّ، كان يعمل مدنيّا في قسم المخابرات التابع للأسطول الأمريكيّ. تمّ القبض عليه عندما كان يقوم بتحويل معلومات سرّيّة لإسرائيل. تمّت محاكمة پولارد في 1985 فأدين فسجن لمدّة 30 عاما دون إمكانيّة الحصول على عفو.

قال پولارد إنّه تصرّف بدافع المحافظة على دولة إسرائيل لأنّ السلطات الأمريكيّة لم تحوّل لها معلومات استخباراتيّة هامّة، خلافا للاتّفاق الأمنيّ المبرم بين الدولتين.

حاولت حكومات إسرائيل ويهود كثيرون في إسرائيل والولايات المتّحدة مرارا، خلال فترة قضاء پولارد محكوميّته في السجن، السعي إلى إخراجه من السجن. أفرِج عنه تشرين الثاني عام 2015.

مهارات تفكير:

أ. الاستنتاج

بلورة ادّعاء على أساس العلاقة بين تفاصيل المعلومات.

ب. أهداف استخدام الاستنتاج:

- بلورة معرفة جديدة مبنيّة على معلومات.
- تعميم.
- تنفيذ مبادئ.

ث. ما المطلوب من أجل الاستنتاج؟

- تمييز تفاصيل وعلاقات في المعلومات المعطاة.
- أن نسأل أنفسنا ماذا يمكن أن نتعلّم من التفاصيل والعلاقات فيما بينها.
- صياغة جملة تعميم تعبّر عن استنتاج من عدّة معلومات.
- قياس حالة معيّنة على حالة أخرى.
- تطبيق مبدأ ما بالنسبة لحالات خاصّة.

اتّجاهات في ديمغرافيّة الشعب اليهوديّ في الشتات

يقدّر عدد يهود العالم اليوم بـ 13،428،000[4].

مهمّة:

★ تمعّنوا في الجدول، واكتبوا ثلاثة استنتاجات.

ديموغرافيّة مختارة للجاليات اليهوديّة في الشتات، بما في ذلك توقّع للعام 2020[5]

الدولة	عدد اليهود عام 2012	نسبة الزواج المختلط لدى الشباب	تكهّن: عدد اليهود عام 2020
إسرائيل	6,014,400	5	6,543,000
الولايات المتّحدة الأمريكيّة	5,425,000	44.9-35	5,200,000
فرنسا	480,000	34.9-25	482,000
كندا	375,000	24.9-15	381,000
بريطانيا	291,000	34.9-25	278,000
روسيا	194,000	80	130,000
الأرجنتين	181,800	34.9-25	162,000
ألمانيا	194,000	54.9-45	108,000
جنوب إفريقيا	70,200	24.9-15	57,000
أوكرانيا	67,000	80	25,000

من الذي ينتمي إلى الشعب اليهوديّ؟

من الذي يُعدّ؟

"اجتمع في بداية هذا الأسبوع كبار علم الديمغرافيا من يهود الولايات المتّحدة ومجموعة من رجال علم الاجتماع، من مؤرّخين ورؤساء جاليات يهوديّة ليومين من التباحث في جامعة برندايس. إنّهم لا يفقهون كم يهوديًا يوجد في الولايات المتّحدة لأنّهم لا يعرفون من يحسبون. ولا أحد سيمدّ لهم يد العون. هذا مثال لإحدى الإشكاليّات التي يجب التطرّق إليها: هل اليهوديّة عبارة عن قضيّة إيمان (بالإله الصحيح)، أو قضيّة تصرّف (يوم الغفران) أو وراثة (من والدين يهوديّين) أو هل هي تعريف ذاتيّ (أنا يهوديّ). كلّ تعريف سيغيّر عدد اليهود، ويعيد رسم حدود المجموعة من جديد".

*(روزنر، شموئيل. 2011. "من هو اليهوديّ، النسخة الأمريكيّة". **معاريف**. 25.10.2011)*

عدد اليهود في العالم مرتبط بالتعريف: تعريف الشخص لنفسه وتعريف الآخرين له.

- **التعريف الدينيّ، حسب الشريعة:** من وُلد لأمّ يهوديّة أو اعتنق الديانة اليهوديّة حسب الشريعة اليهوديّة.

---

4 البروفيسور سرجيو ديلا فرجولا "الديمغرافيّة والشعبيّة اليهوديّة": ضمن **الشعبيّة اليهوديّة - مسار عمليّ من أجل التعليم والتعلّم**. 2009. بيت هتفوتسوت: المدرسة الدوليّة لدراسات الشعب اليهوديّ، تحرير جدعون شمعوني، نعمة تسبار بن يهوشع، نوريت حامو.

5 المعهد لسياسات الشعب اليهوديّ، التقدير السنويّ للعامين 2012 -2013، ص 16.

- **تعريف ذاتيّ للانتماء إلى الشعب اليهوديّ**: من يعرّف نفسه بأنّه يهوديّ ويرى نفسه يهوديًّا (التعريف الذاتيّ ليس لزامًا أن يتوافق مع التعريف الدينيّ). يتحدّث بعض الباحثين عن "يهود أساسيّين": وهم من لا ينكرون أصلهم اليهوديّ، وليسوا منتمين إلى ديانة أخرى".
- **التعريف القانونيّ لدولة إسرائيل: "مستحقّو قانون العودة"**، أي من يستحقّ القدوم إلى البلاد، (עולות) وهم يهود وأزواجهم وأولادهم وأحفادهم وأزواج الأولاد والأحفاد (يشمل ذلك أبناء لعائلات أحد الوالدين، أو أحد الأجداد فيها يهوديّ، وقد لا يكونون يهودًا حسب الشريعة، وقسم منهم قد لا يعرّف نفسه كيهوديّ). يقول بعض الباحثين إنّ مستحقّي قانون العودة قد يُعتبرون جزءا من الشعب اليهوديّ. حسب هذه النظرة، تزداد أعداد اليهود. في الولايات المتّحدة وحدها يقطن 11 مليون شخص من مستحقّي قانون العودة.

تعريف اليهوديّة لدى يهود الولايات المتّحدة	العدد بالملايين
مستحقّو قانون العودة	11.0
يعيشون في عائلات يهوديّة	8.0
أبناء لوالد يهوديّ أو والدين يهوديّين	6.7
مجموعة الأساس	5.3
أعضاء منظّمة يهوديّة	3.0
متطوّعون في مؤسّسات يهوديّة	1.5

سؤال تفكير:

★ كيف يمكن للتغيّرات الديمغرافيّة التي تحدث لدى الشعب اليهوديّ أن تؤثّر على مكانة اليهود في العالم وعلى مكانة دولة إسرائيل؟

مستحقّو قانون العودة يشملون كلّ من يظهر أدناهم في اللائحة. مثلا: ثمانية ملايين من بين مستحقّي قانون العودة يعيشون في عائلات يهوديّة. يدلّ تعدّد التعريفات على مدى صعوبة تعريف من ينتمي إلى الشعب اليهوديّ وتحديد عدد اليهود في العالم.

مجموعات يهوديّة في الشتات

مجرّد وجود دولة إسرائيل يعزّز الهويّة القوميّة اليهوديّة والفخر القوميّ لليهود أينما وجدوا، ويمنحهم شعورًا بالانتماء إلى شعب لديه دولته الخاصّة. لقد قوي الشعور بالأمن الشخصيّ أيضًا إذ يدرك كلّ يهوديّ أنّ لديه عنوانًا يتوجّه إليه في حال التعرّض للمضايقة أو لتصرّفات لاساميّة في مكان إقامته.

يشعر معظم يهود الشتات بالعلاقة مع دولة إسرائيل. لبعضهم أقارب في البلاد وهم يحافظون على علاقات معهم، ويأتي بعضهم إلى البلاد من أجل العطلة والزيارة. فمن يحسّ بصلة أقوى بيهوديّته وبدولة إسرائيل يعمل من أجلها في مجالين رئيسيّين: المجال السياسيّ، من أجل خلق رأي عامّ مؤيّد للدولة لدى صانعي القرار والجمهور، وفي المجال الاقتصاديّ، بواسطة التبرّعات المادّيّة والاستثمار في الدولة.

هداسا

منظّمة نسائيّة صهيونيّة، تنتسب إليها مئات آلاف النساء اليهوديّات في كلّ أنحاء الولايات المتّحدة.

علم منظّمة هداسا، 2011، إنتاج MERONIM . ويكيبيديا العبريّة.

اخترنا هنا أن نعرض الجالية اليهوديّة في الولايات المتّحدة الأمريكيّة كونها المجموعة الكبرى خارج دولة إسرائيل، وسوف نركّز على ثلاثة مجالات:

- **المجال التنظيميّ-التمثيليّ:** ويظهر في التنظّم من أجل المحافظة على المساواة في الحقوق، والدفاع أمام اللاساميّة، وتطوير العلاقات مع المجتمع غير اليهوديّ. وفي المقابل، الاهتمام بحاجات الجالية بواسطة مؤسّسات خيريّة ومساعدة متبادلة.
- **المجال الدينيّ:** ويظهر من خلال النشاط في الكُنُس (دور العبادة).
- **العلاقة مع إسرائيل.**

يهود الولايات المتّحدة

تتمتّع الجالية اليهوديّة في الولايات المتّحدة، وهي الجالية اليهوديّة الكبرى خارج إسرائيل، بنفوذ اقتصاديّ وثقافيّ وسياسيّ.

- **مؤسّسات يهوديّة** كثيرة تعمل في مجالات متنوّعة، مثل المحافظة على حقوق الإنسان والرفاه والتربية والنضال ضدّ اللاساميّة. كما تتبرّع لصالح دولة إسرائيل والجاليات اليهوديّة المحتاجة. من بين المؤسّسات البارزة: اللجنة العليا لمجلس التحالفات اليهوديّة (CJF)، اللجنة اليهوديّة الأمريكيّة، الكونغرس اليهوديّ العالميّ، الجوينت، بني بريت الذي أقام "المجموعة ضدّ التشهير"، منظمة النساء الكبيرة هداسا، والنداء اليهوديّ الموحّد (UJC).

  الكثير من مجموعات الضغط اليهوديّة تعمل وسط صنّاع القرار الأمريكيّين، وتحاول التأثير عليهم لصالح إسرائيل. وفي مقدّمتها "إيباك" (American Israeli Public Affairs Committee - اللجنة الأمريكيّة-الإسرائيليّة للشؤون العامّة). كما تعمل في السنين الأخيرة منظّمة جي ستريت في هذا المجال أيضًا.
- **من الناحية الدينيّة** فإنّ يهود الولايات المتّحدة ينقسمون إلى ثلاثة تيّارات هي: التيّار **الأرثوذُكسيّ** والتيّار **المحافظ** والتيّار **الإصلاحيّ**. الكثير من اليهود لا ينتمون إلى أيّ من هذه التيّارات أو إلى جالية أو منظّمة يهوديّة، ومن الممكن ملاحظة زيادة كبيرة في عدد "اللامنتمين" على مرّ السنين.

	أرثوذكسيّون	محافظون	إصلاحيّون	لامنتمون
1993	6.6	37.8	42.4	13[6]
2004	8	33	30	28
2013[7]	10	18	35	33

كما يبدو من الجدول، فوزن المحافظين والإصلاحيّين يفوق وزن الأرثوذكسيّين بشكل ملحوظ في الولايات المتّحدة. كلّ تيّار يمتلك إطارًا خاصًّا من الكُنُس والحاخامات والمؤسّسات الطائفيّة المختلفة. لبعض المجموعات من الحريديّين، مثل ساتمر وحباد*، هنالك مؤسّسات حاخاميّة منفصلة.

سوف نتطرّق الآن إلى التيّارات الدينيّة الثلاثة الكبرى، ونعرض الاختلافات فيما بينها:

6 يعقوب شخطر، يهود الولايات المتّحدة وإسرائيل في القرن الواحد والعشرين" 18.4.2010. بفضل مئير شخطر.
7 استطلاع رأي للّجنة اليهوديّة الأمريكيّة (AJC), 2013.

- **التيّار الأرثوذكسيّ.** تلتزم المجموعة اليهوديّة الأورثوذكسيّة بالشريعة والتراث اليهوديّ كما تبلورت على يد حكماء الشريعة والحاخامات والمفتيّين على مرّ التاريخ. يطيع من ينتمي إلى هذا التيّار الربّ وشريعته وينفّذ الفرائض الدينيّة. يظهر ذلك من خلال محافظتهم على قدسيّة يوم السبت والأكل الحلال والفصل بين النساء والرجال في الصلاة ومنع النساء من تبوّؤ مناصب الحاخاميّة. والزواج والطلاق لديهم يتمّان حسب الشريعة التي انتقلت من جيل إلى آخر.
- **هنالك مجموعتان** رئيسيّتان ضمن هذا التيّار: أ- **الأورثوذكسيّون العصريّون** الذين يحافظون على خصوصيّتهم اليهوديّة بالإضافة إلى دمج بعض قيم المجتمع العامّ. فمدارسهم تدرّس القيم اليهوديّة إضافة إلى المواضيع العامّة والكثير منهم يكملون دراستهم الأكاديميّة ويتوجّهون إلى العمل في مهن مختلفة. ب- **الأرثوذكسيّون الحريديّون**، وهؤلاء يحرصون على الانفصال عن المجتمع غير اليهوديّ، والعيش في أماكن خاصّة بهم. يدرّسون في مدارسهم الكتب السماويّة فقط. بالرغم من ذلك، معظمهم يرتزقون في وظائف وأعمال متنوّعة.
- **التيّار المحافظ** (ويدعى باسم الحركة المحافظة التقليديّة في إسرائيل). اليهود المحافظون، مثل اليهود الأرثوذكس، ملتزمون بالشريعة اليهوديّة، ولكنّهم يفسحون المجال للتوجّه النقديّ. يدّعي المحافظون أنّه يجب على الشريعة أن تتلاءم مع التغيّرات ومع ظروف المكان فهم "يحتلنون" الشريعة لتلائم الحياة العصريّة.

هذا التيّار أيضًا يقرّر يهوديّة الشخص حسب الشريعة، أي حسب الأمّ أو إذا مرّ بعمليّة تهويد حسب الشريعة. التيّار يشدّد على الزواج داخل اليهوديّة ويمنع عقد القران مع شخص غير يهوديّ. في حال الزواج المختلط، يشجّع المحافظون الزوج أو الزوجة من غير اليهود على اعتناق اليهوديّة. وبخلاف الأورثوذكس فإنّهم يسمحون بزواج الكهّان (כוהנים) من مطلّقة بدعوى أنّ الكهّان لم يعودوا يشغلون مناصب مقدّسة وهم كسائر البشر اليوم.

المحافظون يعتبرون أنفسهم جزءًا من الثقافة الإنسانيّة الديمقراطيّة العامّة ويؤيّدون حرّيّة الدين والمساواة الدينيّة للنساء. في الواقع، هنالك تفاوت كبير في التوجّه بشأن مسألة مشاركة النساء في الطقوس الدينيّة، ففي بعض الجاليات تشارك النساء بشكل متساوٍ تماما في إدارة الصلاة، والمشاركة في الكنيس متساوية للرجال والنساء. وهنالك جاليات أمور الصلاة فيها غير متساوية تماما، لدى البعض يجلس النساء والرجال معا خلال الصلاة، وفي أخرى هنالك فصل فيما بينهم.

إيباك (AIPAC)

اللجنة الأمريكيّة الإسرائيليّة للشؤون العامّة، وقد أقيمت في الخمسينيّات. تعمل من أجل المصالح العامّة لدولة إسرائيل والجالية اليهوديّة في الولايات المتّحدة وتتمتّع بنفوذ كبير لدى الإدارة والكونغرس الأمريكيّين. إيباك تدعم كلّ حكومات إسرائيل دون علاقة بمواقفهم السياسيّة.

جي ستريت (J Street)

منظّمة يهوديّة أمريكيّة أقيمت في العام 2008 وتدعم إسرائيل لكنّها تنتقد حكومة إسرائيل أيضا، على عكس إيباك.

حَباد (חב"ד)

رؤوس أقلام للكلمات الحكمة والفطنة والمعرفة (חוכמה, בינה, דעת) وهي حركة دينيّة يهوديّة حازت على شعبيّة كبيرة في القرن العشرين تحت قيادة الحاخام من لوباڤتش (הרבי מלובביץ') الذي ربّى أتباعه على نشر التوراة وحبّ أبناء إسرائيل في جميع أنحاء العالم.

يهتمّون بإسرائيل

في استطلاع رأي أجرته اللجنة اليهوديّة الأمريكيّة عام 2013 طرح السؤال: **"هل يشكّل الاهتمام بإسرائيل مركّبا هامّا في هويّتك اليهوديّة؟".**

موافق جدًّا- 34%

موافق – 36%

معارض- 18%

معارض جدًّا- 11%

- **التيّار الإصلاحيّ** (يُسمّى في إسرائيل الحركة من أجل يهوديّة متطوّرة). هذا التيّار يثبت اليهوديّة على مبادئها العالميّة. على عكس الأورثوذكس والمحافظين، فإنّ الإصلاحيّين غير ملتزمين بالتفسير الأورثوذكسيّ للشريعة كما تشكّلت على مرّ الأجيال. هم يمنحون كلّ شخص حرّيّة فرديّة في الالتزام بالطقوس أو عدمه. مثل الأورثوذكس والمحافظين يولي الإصلاحيّون أهمّيّة كبيرة للفرائض الدينيّة المتعلّقة بعلاقة الإنسان مع الإنسان، لكنّهم يعارضون الفرض في قضايا تتعلّق بعلاقة الإنسان بالربّ.

النساء في التيّار الإصلاحيّ مخوّلات أن يكنّ حاخاميّات ومعلّمات شريعة، والصلاة تتمّ دون أيّ فصل بين الرجال والنساء. الإصلاحيّون يقبلون يهوديّة الشخص إن كان أبوه يهوديًّا وعلى شرط أنّه تربّى يهوديًا وحصل على التعليم اليهوديّ، وحتّى لو لم يعتنق اليهوديّة عن طريق الأورثوذكسيّة. يحقّ لكلّ جالية أن تقرّر عاداتها ولذلك لا توجد لديهم وحدة بالنسبة للعادات الدينيّة. مثال: لا توجد موافقة تامّة بين الحاخامات الإصلاحيّين بالنسبة للزواج المختلط، فبعضهم يقبلون تزويج اليهوديّ من غير اليهوديّة والبعض الآخر يرفض ذلك.

العلاقة مع دولة إسرائيل

يتجلّى نشاط الجالية اليهوديّة في الولايات المتّحدة في مجالين: **المجال السياسيّ**، إذ تضع الجالية اليهوديّة كلّ وزنها في بيت المشرّعين، عندما يكون هنالك اقتراح قد يمسّ بإسرائيل. مثلا: عند التصديق على صفقة عسكريّة مع دولة عربيّة معادية لإسرائيل تعمل الجالية اليهوديّة على إقناع أعضاء الكونغرس معارضة الصفقة. كما تعقد اجتماعات تضامن لدعم الدولة وتنظّم مسيرات جماهيريّة (مثل مسيرة يوم استقلال إسرائيل في شوارع نيويورك)، ومظاهرات من أجل إسرائيل.

المجال الاقتصاديّ، إذ تقوم الجالية اليهوديّة بجمع الأموال بواسطة الصندوق اليهوديّ الموحّد. هذه الأموال- تخصّصها حكومة إسرائيل لأهداف عدّة مثل الأمن والتعليم والرفاه. بالإضافة إلى ذلك، يتبرّع يهود الولايات المتّحدة الأمريكيّة لغايات محدّدة مثل ترميم الأحياء وتوفير منح دراسيّة للطلّاب ومصاريف خاصّة في أوقات الحرب.

المحفظة مفتوحة

مبلغ التبرّعات الذي حوّله يهود الولايات المتّحدة إلى منظّمات في إسرائيل تضاعف في العقدين الأخيرين.

(عن رفيتال بلومفيلد، "يهود الولايات المتّحدة ضاعفوا التبرّعات لإسرائيل من 1994". **هآرتس**، 25.3.2012، كلّ الحقوق محفوظة لجريدة هآرتس م.ض.)

مغتربون ومبتعدون

"لقد حافظ يهود الولايات المتّحدة الأمريكيّة، على مرّ السنين، على علاقة مميّزة مع إسرائيل...مليارات الدولارات... لوبي مؤيّد لإسرائيل قويّ وفعّال، عشرات آلاف الزيارات في كلّ عام، سيل دائم من القادمين الجدد، والمزيد من علامات التأييد والتفاعل، ابتداءً بمهرجانات أفلام إسرائيليّة وحتّى معرفة اللغة العبريّة بمستوى جيّد ومقبول.

"إنّ التعبير عن التأييد والشعور بالمسؤوليّة ينبع من العلاقة مع دولة إسرائيل، القرابة منها وربّما حتّى الحبّ العميق لها...، لكن من الممكن أن تتغيّر هذه المشاعر، وأن يتحوّل الدفء إلى لامبالاة، وهذه اللامبالاة قد تتحوّل إلى غربة. في حال تفاقمت فيها هذه الحالة، فقد يكون لهذا التغيير الممكن تأثير مصيريّ على العلاقة بين يهود الولايات المتّحدة الأمريكيّة وإسرائيل. وذلك قد يؤثّر بدوره على شعور التواصل (أو عدمه) لدى الإسرائيليّين مع يهود الولايات المتّحدة.

"معلومات متراكمة تشير إلى [الابتعاد] عن إسرائيل لدى يهود الولايات المتّحدة الأمريكيّة. ويبرز ذلك بشدّة لدى الشباب. إن كان الشباب اليهود أقلّ ارتباطًا بإسرائيل فإنّ تغيير الجيل القديم بالجديد سيؤدّي إلى المزيد من الاغتراب لدى السكّان ككلّ". (ترجمة مقال لستيفن م. كوهن وأري ي. كلمان، "مغتربون ومبتعدون، لكن لماذا؟"، من تقرير **في الممرّ بغية الإبعاد: فتيان يهود أمريكيّون واغترابهم عن إسرائيل**، *Jewish Educational leadership ،2007*).

القوّة السياسيّة ليهود الولايات المتّحدة الأمريكيّة

تعرِّف إسرائيل والولايات المتّحدة علاقاتهما كـ"خاصّة". وللقوّة السياسيّة ليهود الولايات المتّحدة الأمريكيّة تأثير كبير على هذه العلاقات الخاصّة، وهي تشكّل ركيزة هامّة في حصانة دولة إسرائيل ومصدر فخر ليهود الولايات المتّحدة الأمريكيّة.

تعتمد قوّة يهود الولايات المتّحدة الأمريكيّة على التعاطي الثابت بالسياسة الخارجيّة والأمن وخصوصًا في الشرق الأوسط.كذلك تعتمد على تركيز اليهود في "ولايات(دول) مركزيّة" لها وزن حاسم في الانتخابات وعلى تأثير الثقافة اليهوديّة على مواطنين غير يهود أيضًا. زِد على ذلك شراكة أيديولوجيّة بالقيم الديمقراطيّة واعتبارات استراتيجيّة دوليّة تابعة للإدارة الأمريكيّة.

مع ذلك، تظهر أحيانا توتّرات بين يهود الولايات المتّحدة، وهم في غالبيّتهم ليسوا من الأرثوذُكس، وبين إسرائيل، حول سيطرة التيّار الأرثوذُكسيّ في البلاد. تظهر هذه السيطرة في التشريع والمؤسّسات الدينيّة والعراقيل لقسم كبير من يهود الولايات المتّحدة الأمريكيّة مثلا بمسألة اعتناق اليهوديّة.

ما هي مواضيع الاتّفاق والاختلاف بين دولة إسرائيل ويهود الشتات؟

وهل يتوجّب على إسرائيل أن تشارك يهود الشتات باتّخاذ القرارات التي قد يكون لها تأثير عليهم أيضًا؟

الأطر المشتركة

تعتبر مؤسّسات الشعب اليهوديّ إحدى الوسائل الهامّة لتحسين التواصل ما بين دولة إسرائيل ويهود الشتات. ومن أشهر هذه المؤسّسات "**الهستدروت الصهيونيّة العالميّة**"، وتعتبر **الوكالة اليهوديّة** الذراع التنفيذيّة لها، ومعها **الصندوق القوميّ لإسرائيل**. تعمل هذه المؤسّسات، والتي أقيمت قبل قيام الدولة بعشرات السنين، على تشجيع الاستيطان في البلاد، وعلى تعزيز التربية اليهوديّة-الصهيونيّة في إسرائيل وخارجها. تعمل هذه المؤسّسات بالتوازي مع مؤسّسات الحكم في دولة إسرائيل وقد ساعدت كثيرا، على مرّ السنين، في التغلّب على صعوبات جمّة، مثل الحروب واستيعاب موجات القادمين الجماهيريّة.

النداء اليهوديّ الموحّد

(המגבית היהודית המאוחדת)

مؤسّسة تابعة للهستدروت الصهيونيّة العالميّة، تأسّست عام 1939. وظيفتها تجنيد أموال يهود الشتات للمشروع الصهيونيّ في البلاد .

لقد كانت هذه الأموال في الماضي مخصّصة للفقراء ولإعادة تأهيل ضحايا النازيّة ومساعدة القادمين الجدد وكذلك لمساعدة اليهود اللاجئين الذين يصلون إلى الولايات المتّحدة الأمريكيّة. منذ إقامة الدولة تمّ رصد الأموال بغية إحضار مليون وستّمائة ألف يهوديّ واستيعابهم في البلاد.

توفّرت للوكالة الصهيونيّة الآليّات والروابط مع جاليات الشتات، وقد كان من الطبيعيّ أن تتابع في عمليّة تطوير العلاقة بين دولة إسرائيل ويهود العالم وحتّى بعد قيام دولة إسرائيل، وأن تنظّم معونة الجاليات المختلفة. مثلا، برنامج "تجليت" الذي يموّله يهود أثرياء وحكومة إسرائيل والجاليات اليهوديّة في الشتات والوكالة اليهوديّة.

تداخل أم تدخّل؟

إحدى قضايا الخلاف بين يهود الشتات وإسرائيل هي: **هل وإلى أيّ مدى يجب على دولة إسرائيل أن تأخذ بالحسبان مواقف يهود الشتات عند اتّخاذ القرارات** في قضايا الدين، مثل من هو اليهوديّ وقضيّة اعتناق الديانة اليهوديّة، وفي مجال السياسة الخارجيّة والأمن، مثل المفاوضات مع الفلسطينيّين ومكانة مدينة أورشليم- القدس.

يدّعي البعض أنّ على دولة إسرائيل أن تسمح ليهود الشتات بأن يشاركوا في اتّخاذ قرارات سياسيّة. هم يعلّلون ذلك بقولهم إنّ هذه القرارات لا تؤثّر على سكّان إسرائيل فقط، بل على اليهود الذين لا يعيشون فيها أيضًا. كما يدّعون أنّه، وبما أنّ إسرائيل هي دولة قوميّة إثنيّة-ثقافيّة، فإنّ مصيرها مرتبط بمصير يهود الشتات. أمّا المعارضون فيدّعون أنّ يهود الشتات ليسوا مواطني الدولة وهم لا يتحمّلون الواجبات الناتجة عن العيش فيها. لذلك فلا يحقّ لهم التدخّل بالقرارات.

*** اعتناق الديانة اليهوديّة*** (גיור)

معناه التهوّد، أي التحوّل إلى الديانة اليهوديّة لمن ليس يهوديًّا. هدف عمليّة اعتناق اليهوديّة هو التقرّب من الثقافة اليهوديّة والانتماء إلى الشعب اليهوديّ.

سوف نوسّع النقاش بهذا الشأن بعدّة قضايا:

- **قضيّة اعتناق الديانة اليهوديّة*** (סוגיית הגיור): تعترف إسرائيل باعتناق الديانة اليهوديّة حسب الطريقة الأورثوذكسيّة، فمن يعتنقها بالطريقة المحافظة أو الإصلاحيّة لا يمكنه أن يتزوّج من يهوديّة في البلاد (في شؤون أخرى، وبفعل قوّة قرارات محكمة العدل العليا، يُعترف اليوم باعتناق الديانة اليهوديّة على طريقة الإصلاحيّين إن تمّ في الخارج، لكن لا يتمّ الاعتراف به إن تمّ في البلاد). هذا الموضوع يثير الخلاف مع اليهود في الشتات، إذ أنّ معظمهم من غير الأرثوذكس، وكذلك مع التيّارات غير الأرثوذكسيّة في إسرائيل. القضيّة مرتبطة أيضًا بتعريف من هو اليهوديّ حسب قانون العودة وبالسؤال: "من يحقّ له اعتناق الديانة اليهوديّة؟".

  إنّ معارضة المؤسّسة الدينيّة في البلاد للاعتراف باعتناق اليهوديّة لدى حاخامات ليسوا من الأرثوذكس نابعة من وجهة النظر التي تقول إنّ اعتناق الديانة اليهوديّة حسب الطريقة الأرثوذكسيّة ساري المفعول. أمّا المحافظون والإصلاحيّون فتبنّوا طرقا جديدة لاعتناق اليهوديّة. هذا الموضوع هامّ جدًّا ليهود الشتات لأنّ الكثير منهم يعيشون في إطار زواج مختلط.

مهمّة إنترنتيّة:

★ ابحثوا عن معلومات حول المكابياه- أولمبيادة الشعب اليهوديّ، واشرحوا كيف تعبّر عن كون إسرائيل دولة يهوديّة.

- **قضايا سياسيّة:** المفاوضات مع الفلسطينيّين طرحت قضيّة أورشليم-القدس: هل يجب أن تظلّ موحّدة وكاملة كعاصمة دولة إسرائيل والشعب اليهوديّ أو أن تُقسم بين دولة إسرائيل والفلسطينيّين الذين يرغبون في إعلانها عاصمة لهم. هذه القضيّة هي محطّ خلاف كبير لدى الجمهور الإسرائيليّ، ومن المهمّ أن نسأل إن كان من المناسب أن يتشاور قادة البلاد مع قيادة العالم اليهوديّ في هذا الموضوع.

قضيّة أورشليم- القدس

في قرارات مصيريّة مثل تقسيم أورشليم-القدس يجب مشاركة الشعب اليهوديّ بأسره

"من الممكن أن نبالغ ونزعم أنّ الشعب اليهوديّ ليس كيانًا عامًّا-سياسيًا. ولذلك يجب ألّا نطبّق عليه مبدأ المشاركة في القرارات. إنّني أرفض هذا الرأي. بنظر علم الاجتماع السياسيّ وبالمنطق التاريخيّ، يتمتّع الشعب اليهوديّ بمميّزات أساسيّة لكيان سياسيّ تنطبق عليه مبادئ المشاركة في اتّخاذ القرارات. من شأن أيّة وجهة نظر أخرى أن تنفي الصهيونيّة من الأساس وتزعزع أسسا وجوديّة للشعب اليهوديّ.

"إذا تمّ قبول معظم هذه الاستنتاجات فسيبقى السؤال العمليّ والمصيريّ: كيف يمكن تطبيقها. لا توجد إمكانيّة لإجراء ما يشبه الاستفتاء العامّ في المستقبل المرئيّ في الأفق، بسبب غياب تعريف متّفق عليه للسؤال: من هو اليهوديّ وإطار شبه سلطويّ متّفق عليه. أضف إلى ذلك أنّ مشاكل قانونيّة وسياسيّة في بلاد الشتات قد تمنع، بنسبة عالية، الاتّفاق على قرار رسميّ إسرائيليّ. لكن من المهمّ، أوّلا، أن تعترف مؤسّسات الحكم في إسرائيل ومراكز اتّخاذ القرار للشعب اليهوديّ قي الشتات بمبدأ المشاركة المتدرّج لجميع أبناء الشعب اليهوديّ في اتّخاذ القرارات الخاصّة بدولة إسرائيل والتي ستكون لها أهمّيّة مصيريّة لمستقبل الشعب اليهوديّ. هذا الأمر مستعجل جدًّا لأنّ دولة إسرائيل قد تكون على بُعد خطوة من اتّخاذ قرارات كهذه." (البروفيسور يحزقل درور، "سؤال إلى الشعب اليهوديّ"، **هآرتس**، 7.10.2007، جميع الحقوق محفوظة لجريدة **هآرتس** م. ض.)

★ اشرحوا موقف البروفيسور درور، هل توافقونه الرأي؟

مسألة للإسرائيليّين فقط

"إنّ غياب مؤسّسة مخوّلة بالتحدّث باسم يهود الشتات ليس مصادفة. يحزقل درور يتجاهل حقيقة أنّ أحد إنجازات الحركة الصهيونيّة كان خلق علنيّة يهوديّة، لأوّل مرّة منذ ألفي عام، وهذا يتمثّل في دولة إسرائيل. أمّا ما تبقّى من منظّمات وأشخاص ومؤسّسات هامّة، فلا تملك الشرعيّة النابعة من سيادة رسميّة.

"موضوع آخر، لا يمكن التغاضي عنه، هو الحقيقة أنّ إعطاء الإمكانيّة للتقرير في شؤون إسرائيل ليهود الشتات يشجّع الادّعاءات حول وجود ولاء مزدوج. لهذا السبب فهنالك منظّمات يهوديّة كثيرة، بما في ذلك تلك التي تدعم إسرائيل، ترفض المشاركة في عمليّة كهذه. ذلك لأنّ أعضاءها يرون أنفسهم، بصدق، مواطنين مخلصين لبلادهم. من هذا الموقع فهم يقومون بتفعيل مركزهم الاجتماعيّ من أجل التأثير على حكوماتهم لكي تتبنّى سياسة موالية لإسرائيل. ولكنّ هنالك بُعدا كبيرا بين مجهود اللوبي الصهيونيّ في الولايات المتّحدة، مثلا, وبين المشاركة في اتّخاذ قرارات هامّة لدولة إسرائيل". (البروفيسور شلومو أفنيري، "سؤال للإسرائيليّين فقط"، **هآرتس**، 14.10.2007، جميع الحقوق محفوظة لجريدة **هآرتس** م.ض.)

★ اشرحوا موقف البروفيسور أفنيري، هل توافقونه الرأي؟

تلخيص

ما هي العلاقة الواقعيّة والعلاقة المنشودة بين دولة إسرائيل ويهود الشتات؟ هذا كان السؤال المركزيّ الذي واجهناه في هذا الفصل. هنالك توجّهات مختلفة لدى يهود الشتات ومواطني إسرائيل بالنسبة لهذا الالتزام المتبادل، لكنّ هنالك موافقة واسعة لدى المواطنين اليهود في إسرائيل ولدى يهود الشتات: **دولة إسرائيل هي الدولة القوميّة لكلّ الشعب اليهوديّ**. بعد ما تطرّقنا إلى مميّزات **الدولة** في الفصلين السابقين، سوف ننتقل الآن إلى فصول تتناول هويّة مواطني إسرائيل وهويّة المجتمع **الإسرائيليّ**.

تمرين

1. كثيرا ما تقوم دولة إسرائيل بالتجنّد من أجل اليهود الواقعين في ضائقة وتمدّ يد العون لهم، حتّى لو كانوا من ساكني دول أجنبيّة ولا يرغبون في التجنّس في إسرائيل.
   أ- اشرحوا الصعوبات التي قد تنتج عن هذا التدخّل.
   ب-كيف يمكن تبرير هذا التدخّل؟
2. اقرأوا القطعة التالية بقلم البروفيسور أمنون روبنشتاين، وبيّنوا أوجه الشبه بين علاقة دول أوروبا لأبناء جالياتهم القاطنين في الشتات وبين علاقة دولة إسرائيل ليهود الشتات.

"إنّ العلاقة المميّزة بين دول القوميّة لشعوبها الذين ليسوا مواطنيها تشغل المجتمع الأوروبيّ أكثر وأكثر. تحصل الأقلّيّات القوميّة عادةً على حماية ضمن اتّفاقيّات دوليّة أو اتّفاقيّات ثنائيّة بين الدول. لكن، مع هذا، فإنّ مكانة الأقلّيّات تمّ التداول فيها مؤخّرا كموضوع قضائيّ داخليّ في دول المنشأ.

"تسع دول أوروبيّة هي: النمسا، هنجاريا، بلغاريا، اليونان، إيطاليا، سلوڤاكيا، سلوڤانيا، روسيا، رومانيا- شرّعت قوانين تمنح معنى قانونيًّا للعلاقة بينها وبين أبناء قوميّاتها، والقصد أولئك الذين يعيشون خارج حدودها. مثلا، حسب البند 108 للدستور اليونانيّ، تهتمّ الدولة باليونانيّين القاطنين خارج حدود الدولة، وتنمّي علاقاتهم مع الوطن. تحاول اليونان أن تمنح مواطنة مزدوجة للألبان من أصل يونانيّ- وهم يشكّلون مجموعة إثنيّة تشمل حوالي ثلاثمائة ألف شخص- وتتفاوض مع الحكومة الألبانيّة ومع جهات أخرى في الاتّحاد الأوروبيّ".

(البروفيسور أمنون روبنشتاين، إسرائيل ودول القوميّة الجديدة، من محاضرة ألقيت في "مركز شلم"، 24.3.2003، من موقع أمنون روبنشتاين)

3. أمامكم صور التقطت في كنيسين تابعين لتيّارات دينيّة يهوديّة مختلفة. قارنوا فيما بينهما حسب الصور. هل تعبّر هتان الصورتان عمّا تعلّمتموه عن التيّارات الدينيّة؟

كنيس أورثوذكسيّ في موسكو.
مكتب الإعلام الحكوميّ، المصوّر: آڤي أوحايون.

كنيس إصلاحيّ في بورتلاند، أورجون. تصوير: جاكلين أجام

الفصل السابع:
هويّة مواطني إسرائيل

لقد تعلّمنا عن هويّة الدولة ومميّزاتها كدولة يهوديّة. سنتعرّف الآن على المجتمع الإسرائيليّ ونتطرّق إلى التوتّر والتكامل بين مركّبات الهويّة المختلفة لمواطني الدولة التي تتألّف من أغلبيّة يهوديّة وأقلّيّات. سوف نتناول في هذا الفصل موضوع هويّة المواطنين في الدولة. أمّا في الفصول القادمة فسنتطرّق إلى الهويّة الجماعيّة لمجموعات اليهود والعرب والدروز.

الأسئلة المركزيّة التي سنطرحها في هذا الفصل:

- *ما هي الهويّة؟*
- *ما هي مركّبات هويّة المواطنين في دولة إسرائيل؟*

ما هي الهويّة؟

كيف أعرّف نفسي، وكيف يعرّفني الآخرون؟

الهويّة هي إدراك الشخص نفسه وإدراك الآخرين له. أي أنّ ثمّة مجموعة من المركّبات التي يعرّف الإنسان نفسه بواسطتها من أجل نفسه وبالنسبة للمجتمع الذي يعيش فيه. وكذلك فهي مجموعة المركّبات التي يقوم المجتمع بتعريف الشخص بواسطتها. الهويّة عبارة عن مجموعة من المميّزات **المولودة والمكتسبة** التي تبلور الفرد، وتجعله مختلفا ومنفصلا عن الآخرين. تتبلور هويّة الإنسان حسب الإجابات التي يعطيها عن الأسئلة "من أنا؟" "ماذا أريد أن أكون؟"

مركّبات مولودة اقترانيّة (انتمائيّة)
(מרכיבים מולדים שיוכיים)

وهي المركّبات التي يولد الإنسان معها ولا يغيّرها عادة، ومنها: الجنس والأصل والعائلة والشكل الخارجيّ والقوميّة وغيرها.

مركّبات مكتسبة (מרכיבים נרכשים)

هي مركّبات يصنعها الإنسان، ويختارها لنفسه، ومنها: التطوّر الشخصيّ أو المهنيّ، والانتماء إلى مجموعات مختلفة، وغيرها.

يجدر ذكر أنّ الأسس **الاقترانيّة**، مثل الأصل والجنس والقوميّة الإثنيّة هي مولودة وغالبا ما لا يمكن تغييرها. إلى جانب هذه الصفات هنالك صفات **مولودة ومكتسبة** يمكن تغييرها خلال الحياة، مثل تأييد فرق رياضيّة معيّنة وعضويّة في حركات شبابيّة وزواج ومكان السكن. لذلك فإنّ هويّة الإنسان ديناميكيّة وتتأثّر بالأحداث الاجتماعيّة والاقتصاديّة والثقافيّة والسياسيّة. الهويّة الدينيّة، على سبيل المثال، تتغيّر إذا غيّر الإنسان أسلوب حياته من دينيّ إلى علمانيّ والعكس بالعكس.

الهويّة الشخصيّة مرتبطة بالزمان والمكان والظروف، وبالوظائف التي يشغلها الفرد وبعلاقاته مع مجموعات مختلفة خلال حياته. لنأخذ حياة رجل ما كمثال لذلك:

في فترة معيّنة يكون ابنًا، أخًا وبعد ذلك زوجًا، أبًا وجدًّا، ذلك بالإضافة إلى هويّته المهنيّة وثقافته المتغيّرة مع السنين وانتمائه إلى مجموعات متغيّرة من المجتمع في كلّ مرحلة في حياته.

إنّ وزن مركّبات الهويّة الشخصيّة والعائليّة والقوميّة في تشكيل هويّة الشخص يتغيّر بمرور الوقت، وأحيانا قد تنشأ توتّرات بين مركّبات الهويّة المختلفة.

مقترنون وملتصقون بالأجيال السابقة

" إنَّ 'الإسرائيليّة' هي هويّتنا المحلّيّة...وهي شيء موضوعيّ غير مرتبط بنا. يدور الحديث عن واقع جغرافيّ له تداعيات سياسيّة. هذه الهويّة ليست هويّتنا الوحيدة...في مرحلة معيّنة من بلوغنا، مرحلة البحث عن الهويّة، نجد أنّ لدينا أهلًا يقطنون معنا على نفس محور المكان ولكنّهم ليسوا جزءًا من محور الزمن الذي يخصّنا. ذلك لأنّهم ينتمون إلى جيل سابق لنا. نكتشف أنّ قبل والدينا كان الجدود والجدّات، وفوقهم الكثير من الأجيال السابقة لنا.

"كلّما نظرنا إلى الخلف على محور الزمن فهمنا كم نحن مقترنون وملتصقون بالأجيال السابقة بخيوط غير مرئيّة. من يجري هذا الفحص الداخليّ مع ذاته ولا يستتر بالهويّة الضحلة "الأنا"، "الآن"، "فورا"، يكتشف فجأة هويّة الزمن والسلسلة الرائعة للأجيال السابقة. إن كنّا سابقا نرى المكان كمحور أفقيّ بشكل طبيعيّ فإنّ الزمن هو المحور العموديّ لهويّتنا." (هرتسل وبلفور حقاق، *"المكان والزمان في الهويّة اليهوديّة في إسرائيل"*، **كيڤونيم حداشيم**، إبريل 2004، العدد 4).

ما هي مركّبات الهويّة لمواطني دولة إسرائيل؟

تحتوي هويّة الإنسان على عدّة هويّات. سوف نتطرّق إلى **عناصر الهويّة المدنيّة والقوميّة والدينيّة**. توجد لدى كلّ شخص جميع هذه المركّبات لكن بنسب مختلفة، وذلك بما يتلاءم والطريقة التي يختار أن يعرّف نفسه بها. هنالك من يؤكّد على المركّب الدينيّ، وهناك من يركّز على المركّب القوميّ، في حين يؤكّد آخرون على مركّب المواطنة، وربّما على مركّبين أو ثلاثة بشكل متساوٍ.

الهويّة المدنيّة لمواطني إسرائيل

تشدّد الهويّة المدنيّة على **الصلة بين الفرد والدولة** التي يعيش فيها. الهويّة المدنيّة في إسرائيل هي **الهويّة الإسرائيليّة** وهي مشتركة للأغلبيّة المطلقة من السكّان. معظم مواطني الدولة يعتبرون أنفسهم إسرائيليّين ويرغبون في أن يعيشوا في هذه البلاد ويُظهروا شعورًا قويًّا بالانتماء للدولة[1].

إسرائيل تعتبر نفسها **دولة يهوديّة ديمقراطيّة**، لكن لا يتماثل كلّ سكّانها تماما مع هذا التعريف. هنالك من يتماثل مع المركّبين معًا، ويولي آخرون وزنا كبيرا لمركّب واحد فقط، إمّا "اليهوديّ" أو "الديمقراطيّ"، وهنالك من يتماثل مع أحد مركّبَيْ مميّزات إسرائيل فقط.

من الممكن أن نعبّر عن الهويّة المدنيّة من خلال مساهمة المواطن لدولته، وعن طريق الانصياع للقوانين ودفع الضرائب وإعطاء الشرعيّة لمؤسّسات الدولة والمشاركة في الانتخابات القطريّة والمحلّيّة وبالتجنيد لخدمة عسكريّة أو مدنيّة.

الهويّة القوميّة لمواطني إسرائيل

الهويّة القوميّة هي المركّب الذي يحدّد **الانتماء**، وشعور انتماء **الفرد لشعبه** بالمعنى الإثنيّ- الثقافيّ.

هنالك تمييز في إسرائيل بين هويّات **قوميّة** مركزيّة: الهويّة **اليهوديّة** والهويّة **العربيّة** والهويّة **الفلسطينيّة**. هويّات إضافيّة أخرى تميّز **مجموعات إثنيّة-قوميّة** أخرى في البلاد هي الهويّة **الدرزيّة والبدويّة والشركسيّة والآراميّة.**

الهويّة القوميّة اليهوديّة

هي الهويّة المشتركة لمجموعة الأغلبيّة القوميّة بين سكّان إسرائيل، وتؤكّد على الأصل والتراث والتاريخ والثقافة التابعة للشعب اليهوديّ. الهويّة تعكس أيضا العلاقة بأرض إسرائيل والقيم والرموز المشتركة، إضافة إلى الشعور بالتضامن تجاه الشعب اليهوديّ عامّة في البلاد والشتات.

معظم اليهود يؤكّدون هويّتهم القوميّة ويولون أهمّيّة كبيرة لكونهم أبناء الشعب اليهوديّ. معظم مواطني دولة إسرائيل اليهود يشدّدون على كونهم جزءًا من الشعب اليهوديّ في العالم (93%)، ومعظمهم يعتقدون أنّ هنالك مصيرًا مشتركًا ليهود إسرائيل ويهود الشتات.

مهمّة:

تمعّنوا في مخطّطَي البحث وأجيبوا:

- ماذا يمكن أن نتعلّم عن مدى تماثل اليهود في إسرائيل مع الفكرة أنّ دولة إسرائيل هي دولة الشعب اليهوديّ؟
- ماذا يمكن أن نتعلّم عن العلاقة بين مدى التديّن والهويّة القوميّة؟

1 حسب استطلاع للرأي أجراه معهد جوطمان، عام 2011، أجاب 82% من المشاركين- يهودا وغير يهود- أنّهم فخورون بكونهم إسرائيليّين، و78% أجابوا أنّهم يريدون أن يعيشوا في البلاد للمدى البعيد أيضا.

دراسة حول العلاقة بيهود الشتات وجدت تنسيقًا بينها وبين الهويّة الدينيّة[2]

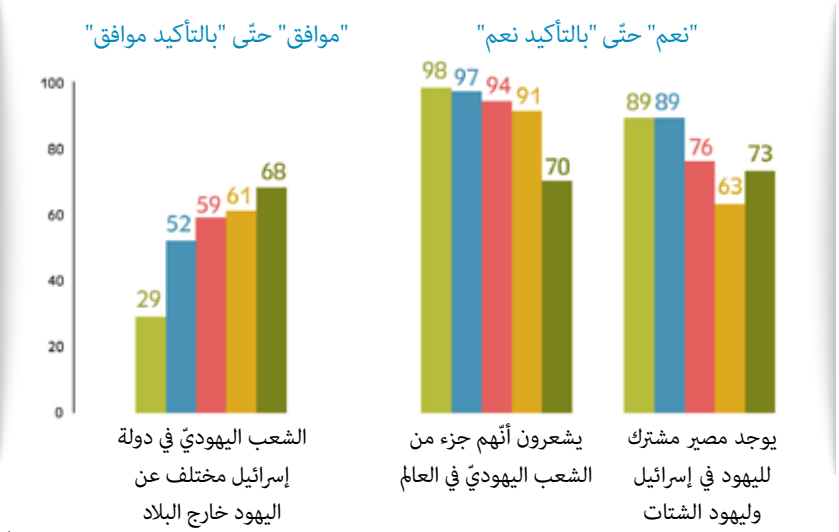

تشعر الأغلبيّة الكبيرة بعلاقة قويّة مع الشعب اليهوديّ بدرجة أو بأخرى، ولكن يمكننا أن نجد بين مواطني دولة إسرائيل اليهود من يفضّل ألّا يُعرّف نفسه كيهوديّ. وهناك قسم منهم ممّن لا يرون الفائدة وراء المحافظة على العلاقة مع يهود العالم. ذلك لأنّهم يعتقدون أنّه قد نشأ في إسرائيل شعب جديد هو الشعب الإسرائيليّ.

مجموعات مناهضة للصهيونيّة، مثل "ناطوري كارتا" (حرّاس الأسوار/المدينة)، وهي مجموعة صغيرة جدًّا لدى اليهود الحريديّين، تشدّد على هويّتها الدينيّة اليهوديّة فقط، ولا تشارك في الانتخابات، وتعارض وجود الدولة كدولة قوميّة.

مدى الموافقة مع المواقف ذات الارتباط بالعلاقة بين إسرائيل والشتات في السنوات 1991، 1999، 2009 (بالنسب المئويّة)[3]

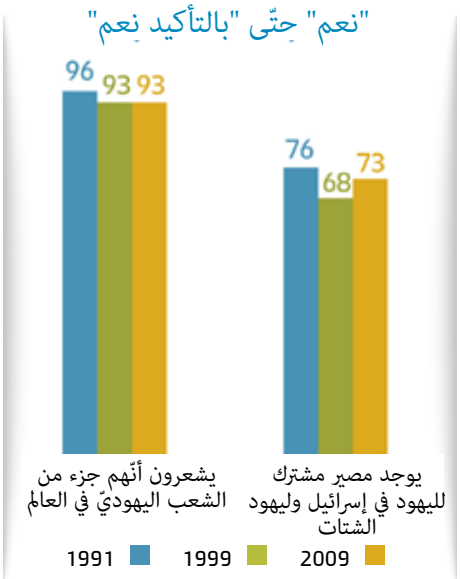

الهويّة القوميّة العربيّة

تشدّد على العلاقة مع الأمّة العربيّة (قوميّة عربيّة)* في الشرق الأوسط. الكثير من سكّان إسرائيل العرب يعرّفون أنفسهم أوّلًا كعرب. هم يشعرون بالانتماء إلى الأمّة العربيّة، ذات نفس التاريخ والثقافة واللغة. هذه الهويّة تشمل عربًا مسلمين ومسيحيّين وقسمًا صغيرًا من المواطنين الدروز.

*** الوحدة العربيّة**

هي فكرة تدعو إلى الوحدة السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة بين الشعوب والدول العربيّة في أنحاء الشرق الأوسط.

2 تقرير جوطمان، ص 66، رسم بياني رقم 53.

3 من "صورة اليهود الإسرائيليّين"، تقرير معهد جوطمان الكامل، 2009، ص 23، رسم بيانيّ رقم 17.

الهويّة القوميّة الفلسطينيّة

تركّز على العلاقة مع فلسطين، كوطن تأريخيّ وثقافيّ. تتجلّى في تطوير الثقافة والتراث العربيّ الفلسطينيّ، وكذلك بواسطة وجود علاقات بين أبناء شعبهم الذين يعيشون خارج البلاد (انظروا الرسم البيانيّ التالي).

التعريف الذاتيّ لعرب إسرائيل[4]

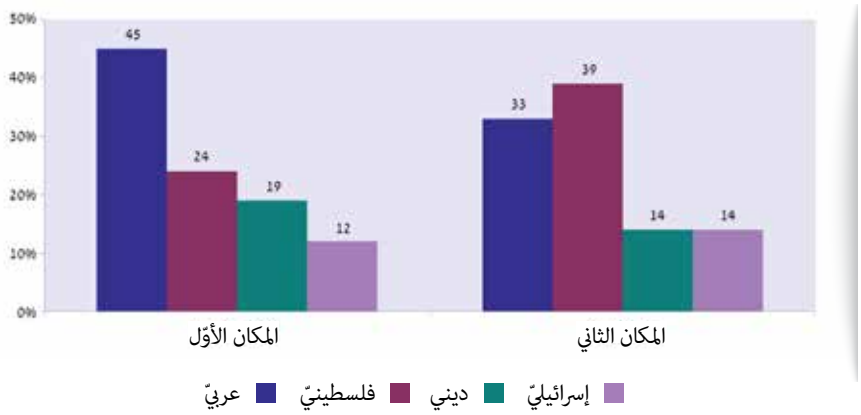

سؤال:

تمعّنوا في الرسم البيانيّ، وأجيبوا عن السؤالين التاليين:

- ما هي مركّبات الهويّة الرئيسيّة للعرب في إسرائيل؟
- حسب رأيكم، كيف يمكن لهذا التعريف أن يؤثّر على مدى تماثلهم مع دولة إسرائيل؟

الهويّة الآراميّة

في سنة 2014 استجابت وزارة الداخليّة لطلب قدّمته جهات معيّنة داخل الجمهور المسيحيّ الناطق بالعربيّة، وسمحت بتسجيل الهويّة القوميّة "آراميّ" بدل تسجيل القوميّة: "عربيّ".

حين طباعة هذا الكتاب لا يمكن تحديد إذا قبلت أغلبيّة المسيحيّين ناطقي العربيّة تعريفهم كأبناء قوميّة منفصلة كآراميّين أو يفضّلون تعريفهم القديم كذوي قوميّة عربيّة ينتمون إلى الديانة المسيحيّة. لم تكتمل عمليّة تسجيل أبناء هذه الطائفة ولا نعرف بعد ما هو عدد المسيحيّين الذين يرغبون في تعريف الهويّة الآراميّة والذين تمّ تسجيلهم في الماضي كعرب مسيحيّين.

أبو جابر. بفضل الرسّام أحمد كنعان 2000.

الهويّة الدرزيّة

لا يوجد إجماع بين الدروز حول السؤال: "هل هم مجموعة إثنيّة أم قوميّة؟". 73% من الدروز في إسرائيل يعرّفون أنفسهم كدروز أو كدروز إسرائيليّين (انظروا الرسم

4 عيّنة من عرب إسرائيل فقط، بالنسب المئويّة، البروفيسور آشر أريان، د. نير أطمور وياعل هادار، "مقياس الديمقراطيّة الإسرائيليّة 2007"، **تكتّل في مجتمع متمزّق**، أورشليم القدس، المعهد الإسرائيليّ للديمقراطيّة، 2007، ص 79، الرسم البياني 53.

البيانيّ في الصفحة التالية)، أي أنّهم يسجّلون أنفسهم كمجموعة إثنيّة منفصلة عن القوميّة العربيّة. ويعرّف آخرون أنفسهم كعرب، وبذلك يشدّدون على علاقتهم بالقوميّة العربيّة. إنّهم يدّعون أنّ الطائفة الدرزيّة هي جزء لا يتجزّأ من الأمّة العربيّة لوجود مركّبات ثقافيّة مشتركة مثل اللغة العربيّة. تمثّل هذا التيّار أساسًا "لجنة المبادرة الدرزيّة"، ومؤيّدوها يشكّلون أقلّيّة في المجتمع الدرزيّ في البلاد. معظم أبناء الطائفة الدرزيّة في إسرائيل يعرّفون هويّتهم الإثنيّة كدرزيّة. هذه الهويّة تؤكّد على علاقة الدروز في البلاد بالدروز في سوريا ولبنان كمجموعة إثنيّة منفصلة، اعتمادا على القاسم المشترك المتمثّل بالقيم والديانة والثقافة.

هويّة معظم الدروز في البلاد مركّبة من الهويّة القوميّة الدرزيّة والهويّة المدنيّة الإسرائيليّة. إنّهم يعرّفون أنفسهم كدروز إسرائيليّين، وهنالك "حلقة الدروز الصهاينة" وفيها أعضاء دروز يعرّفون أنفسهم كصهاينة.

كيف تعرّف نفسك؟

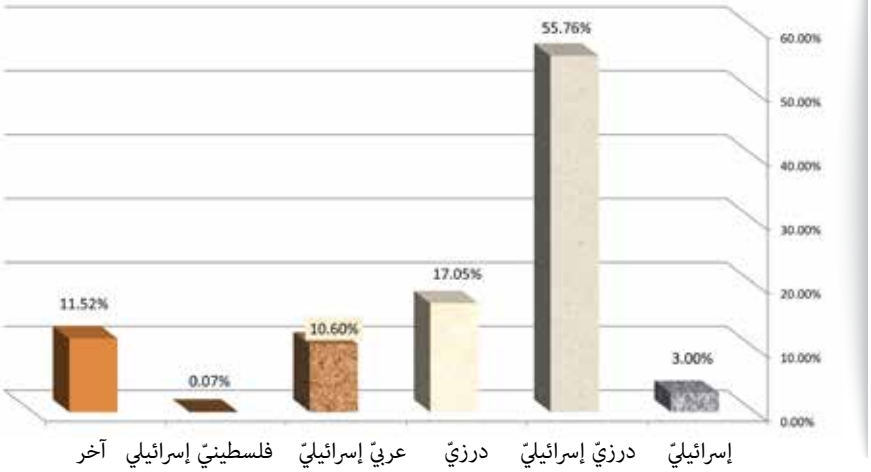

من استطلاع مواقف أجراه سليم بريك، جامعة حيفا، 2009

سؤال:

★ تأمّلوا الرسم البيانيّ، واشرحوا ما هي مركّبات الهويّة البارزة لدى الدروز؟

الهويّة الدينيّة لمواطني إسرائيل

تشكّل الهويّة الدينيّة مركّبًا في التعريف الذاتيّ للشخص، وينبع هذا من علاقته بالدين. الهويّة الدينيّة للأشخاص مركّبة من مدى إيمانهم ومدى اتّباعهم القوانين الدينيّة (المحافظة على الواجبات والفرائض الدينيّة)، والمشاركة في الطقوس الدينيّة. هذه التصنيفات تميّز بين المتديّنين والتقليديّين والعلمانيّين.

سؤال تفكير:

★ هل تناقض أو تتكامل مركّبات الهويّة المختلفة لإنسان بعضَها البعض.

توحّد الهويّة الدينيّة أبناء مجموعة دينيّة تعيش في إسرائيل، وتميّزهم عن مجموعات دينيّة أخرى. **الهويّة الدينيّة-اليهوديّة** هي هويّة أبناء الأغلبيّة القوميّة في إسرائيل، أمّا الهويّات الدينيّة الأخرى- **الإسلاميّة، والمسيحيّة، والدرزيّة**- فهي هويّات الأقلّيّات.

تلخيص

لقد عرضنا في هذا الفصل مركّبات الهويّة لدى مواطني إسرائيل. في العالم، يميّز كلّ شخص هويّته حسب المركّبات التي يختارها. من يعرّف نفسه إسرائيليّا ومتديّنا ويهوديّا يتبنّى هويّة مدنيّة، دينيّة وقوميّة تدلّ على العلاقة بدولة إسرائيل وبالديانة اليهوديّة وبالشعب اليهوديّ. كلّ إنسان يُعرّف نفسه عربيّا وإسرائيليّا ومسلما يُبرز في هويّته مركّبات الهويّة القوميّة والهويّة المدنيّة والهويّة الدينيّة. هذا يدلّ على العلاقة بالشعب العربيّ وبدولة إسرائيل وبالديانة الإسلاميّة. من يعرّف نفسه فلسطينيّا فلديه العلاقة بالشعب الفلسطينيّ، لكنّه قد يكون مسيحيًّا أو مسلمًا.

شعبي يحارب دولتي

"تخبّطاتي كعربيّ إسرائيليّ تنبع من كون شعبي في حالة حرب مع دولتي".

(عبد العزيز الزعبي، 1926-1974، كان عضو كنيست ونائب وزير الصحّة عن حزبي مبام والمعراخ)

أحيانا تنشأ توتّرات بين مركّبات الهويّة المختلفة لشخص ما. مثلا، التوتّر بين هويّته المدنيّة، كمواطن الدولة الملزم باتّباع قوانينها، وبين هويّته الدينيّة في حال التناقض مع قيمه الدينيّة. في هذه الحالة قد يحدث توتّر بين الهويّة المدنيّة لمواطن عربيّ مع هويّته القوميّة.

في الفصول القادمة سوف نبحث موضوع الهويّة الدينيّة والعلمانيّة لمجموعتين في المجتمع الإسرائيليّ الهويّة اليهوديّة والهويّة العربيّة.

تمرين

1. اقرأوا الأقوال التالية:

أ- اعرضوا مركّبات الهويّة المختلفة الموجودة في الأقوال (مدنيّة، قوميّة، دينيّة/ علمانيّة)

ب-اعرضوا **هويّات مشتركة** لقسم من الأقوال، وعلّلوا.

ت-اكتبوا قولًا يمثّل مركّبات هويّتكم، وعلّلوا.

- *مواطن من أورشليم القدس، جيل سابع في البلاد، يهوديّ، متديّن، يتكلّم العبريّة وبعض الإنجليزيّة، موظّف دولة، خدم في جيش الدفاع الإسرائيليّ.*
- *مواطنة من تل أبيب، جيل ثانٍ في البلاد، يهوديّة، علمانيّة، تتكلّم العبريّة والعربيّة والإنجليزيّة، تعمل في مجال الحاسوب، خدمت في جيش الدفاع الإسرائيليّ.*
- *مواطن من بني براك، جيل ثانٍ في البلاد، يهوديّ، متديّن، يتعلّم في مدرسة دينيّة، يتكلّم الإيديش والعبريّة، معفيّ من الخدمة في الجيش.*
- *مواطن من الناصرة، جيل عاشر في البلاد، عربيّ، مسيحيّ، فلسطينيّ، يتكلّم العربيّة والعبريّة والإنجليزيّة، صاحب صيدليّة، لم يتمّ استدعاؤه للخدمة في الجيش.*
- *مواطن من رهط، عربيّ، بدويّ، مسلم، يتكلّم العربيّة، يتطوّع للخدمة في الجيش.*

- مواطن من مجدال هعيمك، يهوديّ، تقليديّ، يتكلّم العبريّة وقليلا من العربيّة، مهندس، خدم في جيش الدفاع الإسرائيليّ.
- مواطن من يركا، درزيّ، متديّن، أستاذ في الجامعة، خدم في جيش الدفاع الإسرائيليّ.
- مواطنة حيفاويّة، قادمة جديدة، يهوديّة، تتكلّم الروسيّة والقليل من العبريّة، علمانيّة، طبيبة.

(مأخوذ بتصرّف عن ***التنوّع والتعدّد الثقافيّ في المجتمع الإسرائيليّ***، الكاثيدرا للتربية على القيم، التسامح والسلام على اسم د. بورج، كلّيّة التربية، جامعة بار إيلان، كانون الثاني 1999).

2. اقرأوا القصيدة التالية لزلدا "**كلّ إنسان لديه اسم**"، واعرضوا موقف الشاعرة من تركيب الهويّة لدى الإنسان.

كلّ إنسان لديه اسم
منحه إيّاه الله
وأعطاه إيّاه أبوه وأمّه

كلّ إنسان لديه اسم
منحته إيّاه قامته وطبيعة ابتسامته
وأعطاه إيّاه النسيج

كلّ إنسان لديه اسم
منحته إيّاه الجبال
وأعطته إيّاه حيطانه

كلّ إنسان لديه اسم
منحته إيّاه الأبراج
وأعطاه إيّاه جيرانه

كلّ إنسان لديه اسم
منحته إيّاه خطاياه
وأعطاه إيّاه توقه

كلّ إنسان لديه اسم
منحه إيّاه كارهوه
وأعطاه إيّاه حبّه

كلّ إنسان لديه اسم
منحته إيّاه أعياده
وأعطته إيّاه حِرفته

كلّ إنسان لديه اسم
منحته إيّاه مواسم السنة
وأعطاه إيّاه عَمَاه

كلّ إنسان لديه اسم
منحه إيّاه البحر
وأعطاه إيّاه
موته.

جميع الحقوق محفوظة للمؤلّفين ولآكوم (אקו"ם)

3. اقرأوا مبادئ حركة الدروز الصهاينة:

اعرضوا واشرحوا مركّبات الهويّة الظاهرة في القطعة. هل هنالك تناقض أم انسجام بين أنواع الهويّات؟

تشكيلة من البنود:

- الدرزيّ الصهيونيّ هو من يعمل من أجل هدفين: أ- من أجل الدروز. ب- من أجل دولة إسرائيل.

- الدرزيّ الصهيونيّ يؤمن أنّ دولة إسرائيل هي دولة يهوديّة، لكي يعيش بها اليهود بأغلبيّة مطلقة وإلى جانبهم تعيش أقلّيّات أخرى، بمساواة تامّة في الحقوق والواجبات، حسب وثيقة الاستقلال وحقوق الإنسان.
- الدرزيّ الصهيونيّ هو جزء لا يتجزّأ من الشخصيّة والهويّة الإسرائيليّة، المركّبة من فسيفساء غنيّة من الطوائف والشعوب التي تعيش معًا تحت علم دولة إسرائيل صنيع الصهيونيّة الرائع.
- الدرزيّ الصهيونيّ يملك هويّتين: أ- الهويّة الدرزيّة. ب- الهويّة الإسرائيليّة. الهويّة الدرزيّة هي الهويّة المميّزة والخاصّة والهويّة الإسرائيليّة هي العامّة والمشتركة والموحّدة لكلّ سكّان دولة إسرائيل.
- الدرزيّ الصهيونيّ يطمح إلى المحافظة على ما يميّزه- الدين والتراث، وإلى أن ينمّي ويقوّي العنصر الموحّد والمشترك مع باقي الطوائف المختلفة في إسرائيل، وأساس ذلك يكون الانتماء الإسرائيليّ وما ينبع منه، وهي العلم الإسرائيليّ، والجيش الإسرائيليّ، والاقتصاد الإسرائيليّ، والمجتمع الإسرائيليّ، والثقافة الإسرائيليّة.
- الدرزيّ الصهيونيّ يعيش بانسجام واكتفاء مع هويّته الدرزيّة والإسرائيليّة الصهيونيّة، إذ لا تناقض بينهما، وهو فخور بالانتماء للدروز ولدولة إسرائيل إلى الابد".

(د. جبر أبو ركن، "درزي صهيونيّ... أيديولوجيّة ومبادئ"، من الكاتب).

الفصل الثامن:

هويّات دينيّة وعلمانيّة في المجتمع الإسرائيلّي اليهوديّ

بعد أن عرضنا في الفصول السابقة مركّبات الهويّة الشخصيّة للمواطنين في الدولة، سوف نتطرّق الآن إلى المجموعات المختلفة في المجتمع الإسرائيليّ. في هذا الفصل سوف نتعلّم عن هويّات في المجتمع الإسرائيليّ اليهوديّ من حيث الجانب الدينيّ- العلمانيّ، وفي الفصل التالي سنتطرّق إلى المجموعات التي تكوّن المجتمع العربيّ والدرزيّ.

لا علاقة مباشرة بالضرورة بين المميّزات الجماعيّة من جهة وبين الهويّة الشخصيّة لأشخاص ينتمون إلى نفس المجموعة، من جهة ثانية. مثلا، قد يعرّف الإنسان نفسه منتميا إلى مجموعة علمانيّة لكنّه يصوم في يوم الغفران بسبب المعنى الدينيّ، أو القوميّ، أو التقليديّ لهذا اليوم.

الجمهور اليهوديّ يعتمد على الامتداد في السياق الدينيّ-العلمانيّ إلّا أنّه من الممكن التعرّف على أربع مجموعات رئيسية بهذا المدى. تختلف هذه المجموعات بمدى المحافظة على الواجبات والفرائض الدينيّة ومدى الانفتاح إزاء مجموعات أخرى والعلاقة بالثقافة الغربيّة والعلاقة بالدولة. المجموعات هي: **الحريديّون والمتديّنون والمحافظون والعلمانيّون**.

علينا أن نتذكّر أنّ الحديث يدور عن امتداد، أي أنّ المجموعات غير مغلقة وأنّ الحدود بينها ليست واضحة. كثيرا ما يمكن أن نلاحظ تشابها ما بين مجموعة جانبيّة معيّنة ومجموعة أخرى. يصعّب عدم وضوح الحدود بين المجموعات من عمليّة تصنيف الأفراد إلى مجموعات مختلفة، ولذلك فمن الصعب تقدير عدد أعضاء كلّ مجموعة.

لقد عرضنا تيّارين آخرين في الديانة اليهوديّة، هما تيّار الإصلاحيّين وتيّار المحافظين، وذلك في الفصل السابق المتعلّق بالشعب اليهوديّ، لأنّهما متعلّقان بيهود الشتات أساسًا. لكنّ هناك طوائفَ وكُنُسا للحركة اليهوديّة المتقدّمة (الإصلاحيّة) وللحركة المحافظة في إسرائيل أيضا.

في هذا الفصل سنتناول السؤال التالي:

- ما هي المجموعات الموجودة على الامتداد الدينيّ-العلمانيّ في المجتمع الإسرائيليّ؟

ما هي مميّزات المجتمع الحريديّ؟

وكيف يتعامل الدارسون مع نزعات الانفتاح والانغلاق؟

يشكّل المجتمع الحريديّ اليوم 9% من المجتمع اليهوديّ في إسرائيل[1]. يؤمن الحريديّون بالعناية الإلهيّة، ويحرصون على القيام بالواجبات الدينيّة-البسيطة منها والهامّة. تعتبر دراسة التوراة قيمة عليا لديهم، أي أنّه بمثابة أمر يجب العمل عليه "ليل نهار". معظم الحريديّين يؤمنون أنّ تعليم التوراة يضمن بقاء الشعب اليهوديّ، وبعضهم يدّعي أنّ تعليم التوراة هو الكفيل بوجود دولة إسرائيل. يرضخ الحريديّون للسلطة الدينيّة المركّزة بيد الحاخامات في جميع نواحي الحياة، العامّة والخاصّة، بما في ذلك الأمور السياسيّة.

المجتمع الحريديّ مجتمع متنوّع ويتركّب من عدّة مجموعات صغيرة من الحريديّين الإشكنازيّين والشرقيّين ومن الليطائيّين والحسيديّين. إنّ الفروقات بين المجموعات عميقة في الكثير من الحالات. في السنوات الأخيرة، ومع دخول أسلوب الحياة ومفاهيم الحياة الحديثة للعالم الحريديّ أيضًا، بات تعريف الحريديّين كمجموعة واحدة أكثر تعقيدًا. لكن، ما زالت هناك قواسم مشتركة واسعة تمكّننا من إجراء تعميم محدّد للحريديّين كثقافة فرعيّة واضحة في المجتمع الإسرائيليّ. القاسم المشترك الأبرز هو الحقيقة أنّ الحريديّين **يعرّفون أنفسهم قسما من هذه المجموعة**، وهذا يشكّل **تعريف الهويّة الذاتيّة لديهم**.

المعرفة قوّة

"إنّ التعامل مع العلمنة والغربة تجاه الدين ليس بأمر جديد...والحرّيّة الزائدة للشارع وأسلوب الحياة الديمقراطيّ-الليبراليّ تدخُل إلينا، داخل الجيتو الحريديّ..." "أوّلًا يجب أن نتكلّم: عيوننا وآذان أولادنا تنكشف يوميًّا لملايين الأشياء المرئيّة الغريبة، وتطالب بردّ تَوْراويّ، وعلينا أن نتطرّق إليها...

"الشي الثاني هو الضرورة في إثارة التفكير من جديد حول حقائق تاريخيّة معيّنة، والنظر عميقًا في الظروف والأحوال التي تمّ قبولها فيها، والتفكير في ظروف الأمر وهل هو مناسب لواقعنا. يجب فعل الأشياء بواسطة التزام تامّ ودون تنازل عن أسس الشريعة اليهوديّة ". (الحاخام شموئيل پينهايم، عضو مجموعة "تولدوت أهرون"، من "المعرفة قوة"، موقع تساف بيوس)

حريديّون شباب بملابسهم التقليديّة أمام إعلان ضدّ دعم لحزب "يهدوت هتوراة" لحكومة شارون.

ويكيپيديا العبريّة cc-by-sa- 2.5

زاكا

ויקיפדיה

منظّمة حريديّة تعمل في تشخيص ضحايا الكوارث ونقل الجثث إلى الدفن. متطوّعو المنظّمة يتعاملون مع ضحايا الإرهاب وحوادث الطرق وكوارث أخرى، وذلك بالتعاون مع قوى الأمن والدفاع المدنيّ.

تمّ اختيار يهودا ميشي زهاف الذي يعدّ من مقيمي زاكا، وأولاده يخدمون في الجيش، ليشعل الشعلة في عيد الاستقلال الـ- 55.

1 دائرة الإحصاء المركزيّة، لائحة 7.6، 2015، المعطيات محتلنة حتّى سنة 2013. تمّ إجراء الاستطلاع بين أبناء الـ 20 وما فوق.

- **المشاركة في المجتمع الإسرائيليّ**: هنالك نزعتان متناقضتان في المجتمع الحريديّ في موضوع الانغلاق والانفتاح الجزئيّ على المجتمع الإسرائيليّ.

نزعة **الانغلاق** تنبع من الرغبة في المحافظة على أسلوب حياة دينيّ، ومن موقف سلبيّ تجاه ثقافة الغرب وقيمه. ملابس معظم الحريديّين تميّزهم عن باقي أبناء المجتمع اليهوديّ، وهم يحرصون على السكن في مدن وحارات منفصلة، بهدف الامتناع عن التعرّض لأسلوب حياة لا يتلاءم مع إيمانهم.

قسم كبير من طلّاب المدارس الدينيّة لا يخدم في جيش الدفاع الإسرائيليّ. الدولة تقبل أنّ **"التوراة عملهم"**، وحسب اتّفاقيّات تاريخيّة أُقِرّت عند قيام الدولة فاتّسعت مع السنين. في عام 2014 سُنّ **قانون المساواة بالواجبات** والذي تقرّرت حسبه حصص تجنيد تدريجيّة للحريديّين، من أجل زيادة عدد الشباب من أبناء الطائفة الذين يخدمون في الجيش، وأملًا في أن يساعدهم ذلك في الاندماج في سوق العمل لاحقا. لقد عارض بعض القادة البارزين من هذا القطاع الاتّفاق، وفي نهاية 2015 تمّ تعديل على القانون، بموافقة قادة حريديّين بارزين، فألغيت العقوبات الجنائيّة، وتمّ تمديد الفترة المرحليّة حتّى فرض واجب التجنيد الكامل.

هنالك **فصل بين جهاز التعليم التابع للحريديّين وجهاز التعليم الرسميّ**. في هذا الجهاز هنالك برنامج تعليميّ خاصّ **يتركّز في الدراسات الدينيّة**. معظم البنين يتعلّمون في مدارس دينيّة، أمّا البنات فيتعلّمن دراسات دينيّة إضافة إلى دراسات عامّة، وبعضهنّ يتقدّمن لامتحانات البجروت. إنّ فسح المجال لإقامة جهاز تعليميّ منفصل للحريديّين يدلّ على التوجّه المتعدّد الثقافات في إسرائيل.

تتمثّل نزعة **الانفتاح** في السنين الأخيرة في مجال العمل،مثلا، باندماج بعض الحريديّين رجالا ونساءً في أعمال حرّة وبالتحاقهم بسوق العمل خارج القطاع الحريديّ في التجارة والهايتك والإعلام. وهنالك أيضًا تطوّر لمؤسّسات حريديّة للتعليم العالي، كما وأُقيمت شبكة إعلام خاصّة بهم.

لقد تبنّى بعض الحريديّين أنماط تصرّف واستهلاك مشابهة للمجتمع الإسرائيليّ، وهم يستخدمون التكنولوجيا الحديثة، على الرغم من أنّ العديد منهم ما زالوا يتحفّظون من ثقافة العالم الغربيّ ويرفضون قيمها ورموزها.

- **نظرتهم إلى الدولة** ليست متجانسة، فبعضهم يعارض وجود الدولة بصورتها الحاليّة بدافع دينيّ*؛ لأنّ الدولة يجب أن تقوم، حسب رأيهم، نتيجة لعودة المسيح (המשיח، المهديّ)، وأن تُقام على أسس الشريعة. لهذا السبب فإنّهم لا يولون قيمة دينيّة لوجود دولة يهوديّة علمانيّة. البعض الآخر يقبل بوجود الدولة كما هي بسبب الحاجة إلى وجود إطار لتطبيق النظام والقانون، من منطلق "حكم الملك هو القانون".

* **الأقسام الثلاثة** (שלוש השבועות)

"وما سبب وجود هذه الأقسام؟ الأوّل لكي لا يرفع بنو إسرائيل السور، والثاني جعلهم الربّ يقسمونه لئلّا يتمرّدوا على شعوب العالم، وآخر جعل الربّ عبدة الأوثان يقسمونه بألّا يستعبدوا شعب إسرائيل أكثر من اللازم. (التلموذ، مسيخت كتوبوت ص. 101).

هذا المصدر هو الأساس للنظرة الحريديّة ضدّ الحركة الصهيونيّة والتي ترغب، حسب رأي قادة حريديّين، في أن تؤجّل النهاية.

* **الطائفة الحريديّة**

(העדה החרדית)

هي منظّمة عامّة مشتركة لمجموعات حريديّة متفرّقة، والتي تزوّد أعضاءها بخدمات مختلفة كمؤسّسات التعليم وخدمات الحلال، بدل تلك التي توفّرها الدولة. يمكن رؤية انعكاس عدائهم للصهيونيّة في هذه القصيدة:

"لأنّ الله هو ملكنا
به نؤمن
توراتنا هي إيماننا
بها نقوى
لا نؤمن بحكم الكفرة
ولا نهتمّ بقوانينهم
سنمشي في طريق التوراة مهما حصل
سنمشي في طريق التوراة ونمجّد اسم الربّ."

مهمّة إنترنتيّة:

★ ادخلوا إلى موقع "חדרי חרדים"، وافحصوا المواضيع التي يتمّ التعامل معها.

معظم الحريديّين يشاركون في النظام السياسيّ- الرسميّ والمحلّيّ- بواسطة الاقتراع في الانتخابات. هم يتمتّعون بخدمات الدولة، ويعملون في مؤسّساتها، وقسم صغير منهم يتجنّد للجيش في إطار برامج خاصّة بهم مثل "**شاحَر**" أو "**هناحَل هحريدي**"[2]. مجموعة صغيرة فقط، والمقرّبة من "**الطائفة الحريديّة**"، ترفض قبول شرعيّة الدولة، وتتنازل عن الخدمات التي تقدّمها الدولة، ولا تشارك في عمليّة الانتخابات. إنّهم لا يتلقّون مخصّصات من مؤسّسة التأمين الوطنيّ، كمخصّصات الأطفال.

ما هي مميّزات المجتمع المتديّن؟

وكيف نخلق الربط بين المحافظة على الواجبات والفرائض الدينيّة والتطوّر التكنولوجيّ والصهيونيّة

يهتمّ الجمهور المتديّن اليهوديّ غير الحريديّ، والذي يشكّل 11% من المجتمع الإسرائيليّ[3]، مثل المجتمع الحريديّ بأداء الواجبات والفرائض الدينيّة لأسباب دينيّة، لكنّ لديهم نزعات مختلفة تجاه الثقافة الحديثة- ابتداءً من الانفصال وحتّى الانفتاح شبه الكامل. المتديّنون يندمجون في حياة الدولة في العمل في الاقتصاد ومجالاته المختلفة والتعليم العالي والعلوم والحياة الثقافيّة والفنّيّة والإعلام والخدمة في الجيش. يعيش معظمهم في مدن مختلطة للعلمانيّين والمتديّنين.

طالبات الحكماء

(תלמידות חכמים)

النسويّة التي تتمثّل في إقامة أطر لتعليم التوراة للنساء والتي لم تكن لدى الأجيال القديمة، هي أحسن مثال لتبنّي قيم غربيّة لدى الجمهور المتديّن.

تعتمد وجهة النظر الدينيّة على الفكرة أنّ هنالك توافقًا بين **الإخلاص لقيم التراث والشريعة** والانفتاح على قيم **الثقافة العلمانيّة والعامّة، والصهيونيّة**. لقد صاغ الحاخام أبراهام يتسحاك هكوهن كوك ذلك بقوله: *"القديم سيتجدّد والجديد يتقدّس"* (رسالة هرأياه، أ). هذه الجملة تلخّص نظرة المجتمع الدينيّ المركّبة للصهيونيّة والتطوّر: دمج التجديد مع المحافظة على القداسة ومعارضة العلمانيّة.

مقطع من الصلاة لسلامة الدولة

أبانا الذي في السماء، ملاذ شعب إسرائيل ومخلّصه، بارِك دولة إسرائيل، بداية ظهور خلاصنا.

حافِظ عليها بجناح رحمتك، وألقِ عليها خيمة سلامك، أرسل نورك إلى رؤوسها ووزرائها ومستشاريها، وأعطِهم النصيحة الجيّدة، وقوِّ حماة بلاد قدسنا، وأعطهم الخلاص والنصر، وأعطِ البلاد السلام، وسكّان البلاد الفرحة الخالدة.

هنالك تقسيم لمجموعات صغيرة في الجمهور المتديّن اعتبارًا من المتديّنين المعاصرين وانتهاءً بمن يُسمَّوْنَ بالحريديّين القوميّين (حرديليم). وسنعرض هنا مجموعتين:

مجموعة **المتديّنين الحديثين** (أورثوذوكسيّة حديثة) تعبّر عن وجود تيّار معتدل في اليهوديّة الأورثوذكسيّة يقول بالدمج بين اليهوديّة وفق الشريعة مع قيم وأسلوب حياة مأخوذة عن الحياة الحديثة والعلمانيّة. يمكننا أن نجد تعبيرًا عن وجهة النظر هذه بأقوال الحاخام شمشون رفائيل هيرش "توراة مع حياة

2 سوف نتطرّق إلى موضوع تجنيد أبناء المدارس الدينيّة في الفصل 37 "تحدّي الحياة المشتركة في المجتمع الإسرائيليّ"، وفي الفصل 38 "مواقف حول الشكل المرجوّ لدولة إسرائيل"، الباب الرابع.

3 دائرة الإحصاء المركزيّة، الجدول 7.6، 2015، المعلومات محتلة حتّى 2013. حسب استطلاع رأي لأبناء 20 وما فوق.

يوميّة". أيّ أنّه يقول إنّه لا تناقض بين الحياة وفق التوراة والشريعة وبين الحياة الحديثة والثقافة. مجموعة صغرى أخرى مؤلّفة من **حريديّين قوميّين** (أو توراتيّين قوميّين) ويعدّون محافظين. تشبه نظرتهم وجهة النظر الحريديّة بما يتعلّق بثقافة الغرب ومظاهره وقيمه. يتمثّل أحد هذه المظاهر في الفصل بين البنين والبنات في المدارس. لكن، وعلى خلاف النظرة الحريديّة، فإنّ معظم الحريديّين القوميّين يشعرون بالالتزام الدينيّ تجاه قوانين الدولة واحترام رموزها.

في الجمهور الدينيّ هنالك مستويات مختلفة من القبول أو التحفّظ حول ثقافة العالم الحديث: ابتداء من الانفصال ومحاولة عدم استهلاك الثقافة الغربيّة، مثل الأفلام الغربيّة، وحتّى الانفتاح التامّ.

الفروقات تظهر أيضًا في وجود مؤسّسات تعليميّة كثيرة تختلف الواحدة عن الأخرى في مجالات مثل التعليم المختلط للبنات والبنين ودمج مواضيع تعليم عامّة (او تخصيص ساعات تعليم للمواضيع الدينيّة على حساب المواضيع العامّة)، دروس التلمود للبنات، وغيرها.

رقصة الأعلام التقليديّة

في باحة حائط المبكى في يوم أورشليم القدس، ويشارك فيه متديّنون-قوميّون كثيرون. ويكيبيديا العبريّة.

- **العلاقة بالدولة:** جميع المجموعات الدينيّة تُلزم بقيام دولة إسرائيل ويعبّر قسطا فعّالا في حياة الدولة وتظهر ميلا لأداء خدمة عسكريّة ذات دلالة. قسم مركزيّ من المتديّنين غير الحريديّين يرون الدولة قداسةً، عبارة عن بداية الخلاص (אתחלתא דגאולה)، أي أنّهم يولون معنى دينيًّا لإقامة دولة إسرائيل ولعودة اليهود إلى البلاد والاستيطان في أراضيها. ينعكس الأمر، مثلا، **بالصلاة لسلامة الدولة وسلامة جنود جيش الدفاع الإسرائيليّ** التي تُتلى يوم السبت، وبتلاوة صلاة "سبّح" (הַלֵּל) يومَ الاستقلال. آخرون لا يرون الدولة قداسة، بل ينظرون إليها كقيمة مدنيّة لا تتناقض وتوجّهاتهم الدينيّة.

مهمّة:

★ اعرضوا نقاط تشابه ونقاط اختلاف بين الجمهور المتديّن والجمهور الحريديّ.

ما الذي يميّز التقليديّين؟

وكيف يواصلون سلسلة الأجيال

يبلغ تعداد الجمهور التقليديّ نحو 37% من مجمل المجتمع اليهوديّ في إسرائيل ويعبّر عن تبنّيه الجزئيّ لمبادئ الديانة وعاداتها[4] ويشكّل بديلا بين المتديّنين والعلمانيّين محافظةً على الفرائض الدينيّة والتمسّك بتعليمات الشريعة.

يشمل الجمهور التقليديّ تقليديّين متديّنين وتقليديّين غير متديّنين. **يحافظ بعضهم على الفرائض الدينيّة محافظة كبيرة**، وآخرون **بشكل جزئيّ** فقط من

خزانة الكتب اليهوديّة

(ארון הספרים היהודי)

في السنوات الأخيرة هنالك توجّه لدى العلمانيّين للتقرّب من المصادر اليهوديّة وتعلّمها. تسمّى هذه الظاهرة بـ "الرجوع إلى خزانة الكتب اليهوديّة". القصد هو تعلّم النصوص من منطلق ثقافيّ وتاريخيّ، وليس من وجهة نظر دينيّة. هكذا أقيمت مراكز تعليميّة علمانيّة مثل "إلول- אלול"، و "علما- עלמא"، و "بيناه- בינה".

4 دائرة الإحصاء المركزيّة، لائحة 7.6، 2015. المعطيات محتلنة للعام 2013. وفق استطلاع أجري بين أبناء العشرين وما فوق.

حيث التفسير الأرثوذكسيّ للشريعة. يؤمن معظم التقليديّين بخالق العالم. إنّهم يُؤدّون الفرائض الدينيّة ويحافظون على العادات الدينيّة شعورًا بالتماهي والتضامن مع الشعب اليهوديّ، ورغبةً في الدفاع عن كيانه هدفًا إلى الحفاظ على قيم التقاليد التي وُرثت عن بيت الأب، وصِلةً بالمصادر اليهوديّة.

"نهج حياة التقليديّين لا يعتمد فقط على اعتبارات الراحة، بل على التماهي الإثنيّ- القوميّ... إنّ التمييز ما بين الفرائض الدينيّة المحافَظ عليها وتلك التي تحظى بالتجاهل الموقّر... يعتمد على تعريف هذه الفرائض "جوهريّةً"، و"أساسيّةً"، و"مركزيّةً" لهويّة الفرد اليهوديّ الذاتيّة والجمعيّة"[5].

ليس المقصود بطائفة منعزلة، على الرغم من أنّ دورها كبير وتضمّ أناسًا كثيرين. الطبيعة التقليديّة لكلّ فرد أو عائلة هو، بشكل عامّ، **مميّز فرديّ للهويّة**، وعليه فهناك عدد ضئيل من الطوائف التقليديّة في إسرائيل.

يرسل قسم من التقليديّين الأبناء إلى مدارس دينيّة، وقسم آخر يرسلهم إلى مدارس علمانيّة، والقليل منهم يرسل أبناءه إلى مدارس تتميّز كتقليديّة. إنّهم منقسمون في جميع نواحي المجتمع، في العمل وفي الثقافة والفنون والتجنّد إلى جيش الدفاع الإسرائيليّ. علاقتهم بالثقافة الحديثة الغربيّة تتّسم بالتأييد، الأمر الذي ينعكس بأنماط الملبس والموسيقى والتسلية ومجالات العمل المتنوّعة.

ما الذي يميّز العلمانيّين؟

ولماذا أن تكون علمانيًّا لا يعني أن تكون "غير متديّن"

يشكّل العلمانيّون حوالي 43% من السكّان اليهود في البلاد[6]، وهم ليسوا متشابهين. أضف إلى ذلك أنّه لا يوجد تعريف موحّد متّفق عليه لكلمة "علمانيّ". العلمانيّة هي عدم الالتزام تجاه المؤسّسة الدينيّة أو تجاه عقيدة دينيّة معيّنة. قسم من العلمانيّين مُلْحِد (الإيمان بعدم وجود إله في العالم)، بعضهم يشكّ بوجود إله، والبعض الآخر يعرّفون أنفسهم كمؤمنين في الواقع بالربّ، ولكنّهم لا يؤمنون بالطقوس الدينيّة. بالإضافة إلى ذلك، هنالك من يضيف تعريفات أخرى إلى تعريف العلمانيّة مثل الإيمان بتحكّم الإنسان بمصيره[7]، أو وضع قيمة الإنسان وحرّيته كقيمة عليا.

"أن تكون علمانيًّا" (להיות חילוני)

"من الممكن ألّا تكون متديّنا بسبب الجهل، أو بسبب الكسل، أو من غير سبب: لكن أن تكون علمانيًّا فالسبب مردّه رغبتك في ذلك.

"كيف يكون الشخص علمانيًّا؟ بواسطة تحمّل المسؤوليّة أوّلا، وهي مسؤولية داخليّة ليست من مصدر آخر.

"أن تكون علمانيًّا يعني أن ترغب في التحكّم بحياتك. غير ملتزم مسبقا بالفرائض أو الواجبات التي لم تنبع من قرارك المستقلّ، رغم ضعفه وأخطائه ودفعه الثمن لقاء هذه الأخطاء.

لكنّ العلمانيّة لا تعني الانحلال ولا تعني ترك التراث ولا إدارة الظهر للثقافة".

(يزهار سميلانسكي، "الشجاعة في أن تكون علمانيًّا"، اليهوديّة الحرّة- مجلّة للدفاع عن الفكر اليهوديّ العلمانيّ الإنسانيّ، إصدار كيتر)

- ★ **اعرضوا القيم العلمانيّة التي يعرضها الكاتب.**
- ★ **هل تعتقدون أنّ غير العلمانيّين سيتماثلون مع القيم الواردة في القطعة؟**

5 بوزاغلو، مئير. 2005. "التقليديّ الجديد والشريعة: علم الظواهر". في: التجديد والتقليد- الإبداع والقيادة والعمليّات الثقافيّة لدى يهود شمال إفريقيا. إعداد: م. أورفلي، أ. حزان. جامعة بار- إيلان. ص 204 -187.

6 دائرة الإحصاء المركزيّة، لائحة 7.6، 2015 . المعطيات محتلنة للعام 2013. وفق استطلاع أجري بين أبناء العشرين وما فوق.

7 من الجدير بالذكر أنّه حتّى في المصادر الدينيّة اليهوديّة هنالك حديث عن تحكّم الإنسان بمصيره ضمن مبدأ الاختيار الحرّ.

قسم واسع من الجمهور العلمانيّ ،الذين لُقِّبوا في الماضي "الأحرار"، يرون في اليهوديّة قوميّة وثقافة، وبعضهم يشعرون بالارتباط بالكيان اليهوديّ التقليديّ. مثلا: يحتفلون بالأعياد كجزء من التراث اليهوديّ، لكن كأعياد عائليّة، وليس كفريضة دينيّة.

داخل الجمهور العلمانيّ هنالك من يعرّف نفسه كمناهض للدين(حوالي 3%)[8]، وهؤلاء يمتنعون بصورة احتجاجيّة عن الاشتراك بايّ طقس مرتبط بالدين.

العلمانيّون هم لبّ الجمهور الإسرائيليّ في مجال العمل والإنتاج والتعليم والأمن والعلم والفنون.

تلخيص

تعلّمنا، في هذا الفصل، عن المجموعات المركزيّة في المجتمع اليهوديّ الموجودة على الامتداد الدينيّ- العلمانيّ، وعن علاقتهم بالدولة والتحديث.

الانتقال من مجموعة إلى أخرى، مثلا من علمانيّين إلى متديّنين ممكن لأنّ الإنسان يستطيع أن يتحوّل إلى لا دينيّ أو أن يصبح متديّنا. التقسيم إلى مجموعات يعكس صورة عامّة للمجتمع اليهوديّ، لكنّ هنالك الكثيرين ممّن يختارون أن يتبنّوا أقساما مختلفة من مجموعات مختلفة. مثلا، أن تكون حريديًّا ومع ذلك تتجنّد للجيش، وألّا تتعلّم في مدرسة دينيّة، أو أن تشعر كجزء من الجمهور العلمانيّ وعلى الرغم من ذلك أن تحافظ على أكل الحلال (כשרות).

في الفصل التالي، سنتعرّف على مواطني الدولة العرب والدروز والشركس.

تمرين

1. اقرأوا القطعة التالية، وأجيبوا عن الأسئلة:

ما هي مركّبات الهويّة البارزة لدى الحريديّين القوميّين حسب القطعة؟

من المعروف أنّ الحريديّين القوميّين ليسوا مجموعة منفصلة ومتكتّلة، لديها حاخام واحد ومظهر واحد وقيادة واحدة، إنّما هي القسم المتزايد، الحمد للّه، داخل الجمهور الدينيّ- القوميّ الذي يحاول أن يحرص على أداء الفرائض والتوراة كما يجب، دون التهرّب.

"أؤكّد ثانية أنّه من الصعب أن نعرف تماما من هم الحريديّون القوميّون لأنّهم ليسوا من طيف واحد ومظهر واحد. إنّما هم الجمهور التوراتيّ داخل الجمهور الدينيّ-القوميّ. لا يوجد لديهم تلفاز في البيت، واستعمال الحاسوب لديهم محدّد للأشياء الحلال فقط. هذا شرط أساسيّ وليس شرطًا كافيًا...

جانب كبير من موقفهم هو الرسميّة، أي العلاقة مع دولة إسرائيل ك"أساس عرش الربّ في العالم" موقف جعلهم يعارضون أعمالا قد تضرّ بسيادة دولة إسرائيل، حسب إدراكهم." (الحاخام يوئيل كاتان، شعلبيم)

8 "اليهود الإسرائيليّون- صورة"ـ مركز جوطمان لاستطلاعات الرأي، 2009، رسم رقم 6، ص. 26، نشر في عام 2012.

2. اقرأوا القطعة التالية، وأجيبوا عن الأسئلة:

ما هي الجذور التي تنبع منها الفكرة العلمانيّة، كما تظهر في القطعة؟

"اليهوديّة تدخل إلى كلّ جانب من جوانب حياتي: الأعمال الصغرى واليوميّة. عندما أعاتب بناتي أقول لهنّ "هل تنتظرن المسيح لكي يرتّب لكنّ الغرفة؟" فإنّي أخلق علاقة ما بيني وبين العالم اليهوديّ.. لهذه الكلمات التي أستعملها علاقة دينيّة قويّة، لكنّي أحبّ وأكره، أشفق على العالم وأحاربه دون ربّ، حيث لا عقاب ولا عالم آخر. عالم يعيش فيه بنو بشر اللحظة فقط.

لعلمانيّتي جذور يهوديّة عميقة. لا وجود لها ولا معنى دون الماضي اليهوديّ، دون الخلفيّة اليهوديّة، دون الطائفة اليهوديّة. علمانيّتي إسرائيليّة جدًّا. هنا فقط يمكن أن اتبع شمشون بين صرعة لإشتائول (בין צרעה לאשתאול)، أن أعتلي جبل الجرمق (הגלבוע)، وأن أفكّر بمأساة شاؤول... وكلّ هذا... دون الإيمان ودون أن أؤدِّيَ الفرائض.

ليس الربّ هو من أمرني أن أرث البلاد، أنا اخترته بنفسي. إسرائيل ليست الأرض الموعودة، إنّما الأرض المختارة".

(يولي تمير، "ثورة وتراث"، دادي تسوكر (محرّر)، نحن اليهود العلمانيّون: ما هي الهويّة اليهوديّة العلمانيّة؟" "مشكال" ، من مجموعة يديعوت أحرونوت وكتب حيميد، 1999، ص 176-175).

الفصل التاسع:
العرب والدروز والشركس في المجتمع الإسرائيلّي

لقد تطرّقنا في فصل الهويّة إلى مركّبات الهويّة الخاصّة بالمواطنين العرب والدروز والمنتمين إلى مجموعات الأقلّيّة. في هذا الفصل سوف نتعلّم عن المجتمع العربيّ والدرزيّ والأراميّ والشركسيّ من الناحية الديمغرافيّة والقوميّة والدينيّة[1].

لنشرح أوّلا معنى المصطلح **أقلّيّة:**

الأقلّيّة هي مجموعة من الناس الذين يعيشون داخل مجموعة الأغلبيّة وتختلف عن الأغلبيّة بنواحٍ قوميّة وإثنيّة ودينيّة وثقافيّة ولغويّة وغيرها كلّيًا أو جزئيًا. قسم من هذه المركّبات **انتمائيّ** وقسم **مكتسب**.

غالبًا ما يتمّ تمييز مجموعات الأقلّيّة حسب مقياسين:

- **مقياس خارجيّ: من وجهة نظر مجموعة الأغلبيّة.** يميّز المقياس الفرق بينها وبين مجموعة الأقلّيّة حسب مميّزات ثقافيّة خاصّة وفروقات لغويّة وعادات وتقاليد ومعايير وقيم، وحسب مميّزات خارجيّة كالملابس.
- **مقياس داخليّ: من وجهة نظر الأقلّيّة ذاتها** والتي تميّز نفسها عن الأغلبيّة بشكل يقوّي لديها الإحساس بالانتماء والهويّة والتضامن بين أبناء المجموعة.

أقلّيّات داخل دول قوميّة
(מיעוטים במדינות לאום)

أقلّيّة الوطن- وهي مجموعة من سكّان المكان أصبحت أقلّيّة نتيجة تغييرات سياسيّة وثقافيّة في بلادها. مثلا، الألمان في منطقة السوديت التشيكيّة حتّى بداية الحرب العالميّة الثانية.

أقلّيّة مهاجرة- وهي مجموعة من السكّان هاجرت إلى دولة أخرى مثلا: الأقلّيّة الصينيّة في الولايات المتحدة الأمريكيّة.

1 القصد هو الأقلّيّة العربيّة من مواطني إسرائيل فقط.

سؤال:

هنالك أقلّيّات ثقافيّة مثل الحريديّين اليهود الذين يختلفون بأسلوب حياتهم وثقافتهم سوى الأقلّيّات القوميّة في إسرائيل.

★ اعرضوا مجموعة أقلّيّة إضافيّة في المجتمع الإسرائيليّ، واشرحوا ما هي مميّزاتها كأقلّيّة.

الأسئلة التي سنتطرّق إليها في هذا الفصل هي:

- ***ما هي مميّزات المجتمع العربيّ في إسرائيل؟***
- ***ما هي مميّزات المجتمع الدرزيّ في إسرائيل؟***
- ***ما هي مكانة الأقلّيّات في دولة إسرائيل؟***

ما هي مميّزات المجتمع العربيّ في إسرائيل؟

التغيّرات في الجيل الأخير، الديانات المختلفة والموقف من التجنيد في جيش الدفاع الإسرائيليّ

الأقلّيّة العربيّة في إسرائيل هي **أقلّيّة قوميّة وإثنيّة وثقافيّة ودينيّة ولغويّة**.

"لمجتمع الأقلّيّات تنوّع يتمثّل بتعدّد الديانات والأصل الإثنيّ وشكل المساكن. مع ذلك، هنالك مميّزات مشتركة لهذا المجتمع وهي: البيئة الجغرافيّة واللغة المشتركة والقيم الثقافيّة، ممّا يثبت الوضع ويمنع حدوث تغيّرات ثقافيّة سريعة".

(عليان القريناوي، "المجتمع العربيّ أمام الحداثة والعلمنة" في: **زمان يهوديّ حداش: تربوت يهوديت بعيدن حيلوني**، المجلّد الرابع، كيتر، 2007، ص 245).

ميزة هامّة أخرى للأقلّيّة العربيّة في إسرائيل هي كونها تنتمي إلى العالم العربيّ الذي يحيط بدولة إسرائيل، وكون الكثير من أبناء هذه الأقلّيّة على صلات قرابة بسكّان الدول العربيّة. أي أنّ **الأقلّيّة العربيّة في البلاد هي جزء من الأغلبيّة في الشرق الأوسط**. بعد حرب 1948 تحوّل العرب من أغلبيّة إلى **أقلّيّة** في الدولة، وهذا الأمر أثّر على موقفهم من دولة إسرائيل كدولة قوميّة يهوديّة[2].

تتكلّم أكثريّة مجموعات الأقلّيّة في إسرائيل- المسلمون، والمسيحيّون، والدروز- اللغة العربيّة، وتشكّل معًا حوالي 20% من سكّان الدولة. يتكلّم الدروز اللغة العربيّة ومع ذلك معظمهم لا يعتبرون أنفسهم عربًا، كذلك يعتبر بعض المسيحيّين نفسه بأنّه من الآراميّين وليس من العرب.

الأقلّيّة العربيّة هي أكبر أقلّيّة في إسرائيل، وتشكّل 17% من السكّان ما عدا الدروز والآراميّين والشركس. معظم متكلّمي اللغة العربيّة يتماثلون مع الأمّة العربيّة، وقسم كبير منهم يعتبرون أنفسهم فلسطينيّين[3].

هجرة عربيّة إلى إسرائيل

هنالك خلاف تأريخيّ حول عدد العرب الذين سكنوا في البلاد أو هاجروا إليها قبل موجة القادمين اليهوديّة الأولى (העלייה הראשונה) سنة 1882 وكذلك مع تزامن موجات القادمين اليهوديّة الأخرى.

كما يتمّ نقاش بشأن نسبة الهجرة في الزيادة الديموغرافيّة لدى العرب في القرن الـ- 20. لا شكّ أنّه إلى جانب موجات الهجرة اليهوديّة إلى البلاد فقد كانت هناك هجرة عربيّة كبيرة في القسم الأوّل من القرن الـ- 20 لكنّ مداها - يُختلف عليه تأريخيًا.

(جاد جلبار، "نزعات في التطوّر الديموغرافيّ لعرب أرض إسرائيل"، 1870-1948)، كتيدرا، عدد 45، 1987، ص 43-56).

2 سوف نتطرّق إلى ذلك في الفصل 37 "تحدّي الحياة المشتركة في المجتمع الإسرائيليّ"، الباب الرابع.

3 حول تعريف هويّة الدروز والفلسطينيّين انظروا الشرح في الفصل السابع، "هويّة مواطني دولة إسرائيل"، الباب الأوّل.

معظم عرب إسرائيل يسكنون في الجليل والنقب والمثلّث، وهي منطقة تقع في القسم الشمال الشرقيّ لمنطقة الشارون ووادي عارة، حيث تتركّز مدن عربيّة كثيرة كالطيبة والطيرة وأمّ الفحم وفي مدن مختلطة مثل عكّا واللد وتلّ أبيب- يافا، وفي مدن منفصلة مثل الناصرة وسخنين ورهط[4].

البدو

البدو في إسرائيل هم جزء من الأقلّيّة العربيّة ويشكّلون 3.5% من عدد السكّان. معظم البدو مركّزون في النقب وبعضهم في شمال البلاد.

منذ قيام الدولة يمرّ المجتمع البدويّ بعمليّة تغيّر سريعة، من مجتمع زراعيّ تقليديّ إلى مجتمع أكثر حداثةً. حدث التغيّر نتيجة رغبة الشباب البدو في التمتّع بمزايا التقدّم وكذلك بسبب مبادرة سياسة حكوميّة تشجّع التمدّن.

ولكن، رغم هذه التغيّرات، نسبة الفقر لدى البدو أكثر بسبع مرّات من الفقر في المجتمع اليهوديّ وذلك لعدّة أسباب منها الانخراط الضعيف في سوق العمل. فمثلا، اندماج النساء البدويّات في سوق العمل يبلغ 8.7% فقط[5].

بالإضافة إلى ذلك، فالكثير من البدو، وخصوصًا في النقب، يسكنون في بلدات "غير معترَف بها"[6] أي أنّ الدولة لا تعترف بها كتجمّعات سكّانيّة رسميّة ولذلك فهم لا يتمتّعون بالبنى التحتيّة الأساسيّة كالماء والكهرباء والتعليم الرسميّ والشوارع.

العوامل المؤثّرة على التغيّرات في المجتمع العربيّ في إسرائيل

سوف نتطرّق إلى ثلاث دوائر متّصلة بموضوع التغيّرات في المجتمع العربيّ في إسرائيل:

- **الدائرة الإسرائيليّة** تتطرّق إلى كلّ العوامل المتعلّقة بعلاقة دولة إسرائيل ومواطنيها العرب، والعلاقة بين المواطنين اليهود والعرب. تنعكس هذه العلاقة في السياسة الحكوميّة تجاه المواطنين العرب، وكذلك في موقف المواطنين العرب من الدولة وطابعها اليهوديّ-الصهيونيّ. هذه العلاقة المتبادلة تؤثّر بشكل كبير جدًّا على بلورة المسار السياسيّ للعرب في إسرائيل، مثل إقامة أحزاب عربيّة قطريّة، وكذلك في مجال الاقتصاد والمجتمع والثقافة والتعليم مثل اكتساب التعليم العالي.
- **الدائرة الداخليّة-الاجتماعيّة** تتطرّق إلى التغيّرات الحاصلة داخل المجتمع العربيّ، نتيجةً لتحوّله من مجتمع تقليديّ إلى مجتمع حداثيّ. هذه التغيّرات تحدث بسبب تأثير المجتمع اليهوديّ أيضًا. يمكن أن نلاحظ ذلك في عمليّة الديمقراطيّة، وكذلك في تغيّرات تحدث بالمبنى التقليديّ للحمولة والعائلة ومركز النساء. تخلق هذه التغيّرات توتّرا ما بين عمليّة التحديث والرغبة في المحافظة على التراث والإطار التقليديّ.

  الإطار الاجتماعيّ هامّ جدًّا في المجتمع العربيّ، ويرتكز على أسس عائلية وطائفيّة. قسم كبير من البالغين المسلمين المتزمّتين يتحفّظون من تأثير الثقافة الغربيّة. أمّا تأقلم الشباب مع الثقافة الغربيّة فهو أسرع بسبب انكشافهم على وسائل الإعلام ومؤسّسات التعليم.

4 انظروا خارطة توزيع البلدات العربيّة في دولة إسرائيل عام 2015، ونوعيّة السكّان، وحجمهم، ص 533.

5 سليمان أبو بدر ودانئيل جوطليب "فقر وتعليم وعمل في المجتمع العربيّ البدويّ، نظرة مقارنة" ص 1-59، برنامج الاقتصاد والمجتمع، أورشليم القدس: معهد فان لير، 2008.

6 عن القرى غير المعترف بها، انظر الفصل 31 "الحكم المحلّيّ في إسرائيل"، الباب الثالث.

هذه التغيّرات تؤثر أيضًا على السلوك السياسيّ للعرب. في التصويت للكنيست، مثلا، هنالك تراجع في تأثير الحمائل وازدياد في وزن التصويت الشخصيّ. ولكن من ناحية أخرى، يتزايد التصويت الحموليّ في انتخابات المجالس المحلّيّة في السنوات الأخيرة.

يجدر ذكر تغيّرات هامّة في مكانة المرأة فالمعطيات تدلّ على ارتفاع تدريجيّ وثابت في عدد النساء العربيّات اللواتي ينخرطن في سوق العمل والتعليم.

في المقابل، هنالك ردود فعل من المجتمع المحافظ تتجلّى أساسًا في زيادة التديّن.

- **الدائرة الفلسطينيّة** تتعلّق بالفلسطينيّين القاطنين خارج حدود دولة إسرائيل وبالمواضيع العديدة المتعلّقة بمشكلة اللاجئين والصراع العربيّ الإسرائيليّ وتأثيره على النشاط السياسيّ للعرب في إسرائيل.

لكثير من العرب في إسرائيل أقرباء في مناطق الضفّة الغربيّة وفي الدول العربيّة. تشبه الصلة بهم صلة مواطني الدولة اليهود بيهود الشتات. هذه الدائرة تشمل محاولات بعض القيادات الفلسطينيّة الموجودة خارج إسرائيل للتأثير على المواقف السياسيّة لعرب إسرائيل.

"نرفض التعصّب"

"نحن كمجتمع، أفرادًا ومؤسّساتٍ نتحمّل المسؤوليّة المتعلّقة بمشاكلنا الاجتماعيّة. لقد كان مجتمعنا، وما زال، إلى حدّ كبير، خاضعًا لتركيبات اجتماعيّة وعائليّة وطائفيّة ومحلّيّة تحدّد حقوق الفرد.

نحن نحترم العلاقات العائليّة وحقّ الفرد في معتقداته وإيمانه وعبادته شريطة عدم مِساس هذه العلاقات وهذه العبادة بحرّيّة الفرد وبكرامته.

نحن نرفض التعصّب لطائفة ما وكلّ أنواع التعصّب الأخرى والتي تصل أحيانا حدّ العنف الجسديّ ممّا يمنع انتهاز الفرص وخلق تضامن اجتماعيّ واسع وبناء هويّة قوميّة".

("إعلان حيفا"، وثيقة رؤيا نشرت عام 2007، برعاية مركز مدى الكرمل بمبادرة مجموعة من الأكاديميّين والمثقّفين المسلمين، والمسيحيّين، والدروز مواطني إسرائيل)

مدى التديّن لدى المسلمين الإسرائيليّين

62% - متديّنين

5.7% - متديّنين جدًّا

19.3% - غير متديّنين إلى الحدّ الكافي

12.8% - غير متديّنين

(اعتمادا على استطلاع رأي لدائرة الإحصاء المركزيّة، 2013 ، لدى أبناء 20 وما فوق)

ما هي المميّزات الدينيّة للمجتمع العربيّ في إسرائيل؟

الطائفة الإسلاميّة

إنّ 83% من الأقلّيّة العربيّة في البلاد هم من المسلمين[7]. كلّهم من السنّة تقريبًا وأقلّيّة صغيرة منهم من الشركس. تدلّ الاستطلاعات على أنّ معظم سكّان إسرائيل المسلمين هم **متديّنون** أو **محافظون***.

يشهد المجتمع العربيّ في إسرائيل حدوث سيرورات داخله تعكس حداثة وعصرنة، فمن ناحية هنالك ارتفاع في التديّن، بدأ بعد عام 1967 وازداد في الثمانينيّات من القرن العشرين (بتأثير تغيّرات كثيرة حدثت في العالم العربيّ والإسلاميّ). يظهر هذا الأمر في ملابس النساء إذ أنّ قسمًا منهنّ يرتدين الحجاب التقليديّ الذي يشمل غطاء الرأس. ولكن، في المقابل، تجري عمليّة عكسيّة تتمثّل في انخفاض بمدى التديّن وبارتداء النساء الملابس الأكثر تحرّرا.

7 دائرة الإحصاء المركزيّة 2013 . المعطيات محتلنة حتّى عام 2012.

"من واجبنا العمل على وقف كلّ أنواع التمييز ضدّ المرأة"

"على الرغم من تنامي مكانة المرأة وزيادة الوعي الجماهيريّ والنشاط النسويّ من أجل مساواة المرأة، فإنّ معظم النساء في مجتمعنا، وخصوصًا أولئك اللواتي ينتمين إلى الطبقات المستورة، ما زلن يعانين من قمع كبير متعدّد الأوجه. يظهر هذا القمع في عدّة مجالات، هي: المجال الطبقيّ والقوميّ والاجتماعيّ والجنسويّ (الجندريّ).

من واجبنا أن نعمل على وضع حدّ لعمليّة دفع النساء إلى الهامش والتمييز ضدّهنّ في الحيّز الخاصّ وكذلك في مجالات مختلفة من الحيّز العامّ، وخصوصًا مجالي العمل والتعلّم. كما علينا مكافحة المحاولات التي تسعى إلى أن تسلب منهنّ الحقّ في السيادة الشخصيّة.

يجب أن نعمل جاهدين من أجل مناهضة كلّ أنواع العنف والتعذيب والاستغلال التي تعاني منها النساء والتي تصل أحيانا إلى حدّ القتل على خلفيّة ما يُسمّى "شرف العائلة".

من واجبنا أن نعمل على وقف كلّ أشكال التمييز ضدّ النساء، وأن نناضل من أجل المحافظة على حقوقهنّ بما يتلاءَم مع مبادئ المساواة والعدل والتمييز المصحّح". (إعلان حيفا)

الطائفة المسيحيّة

تبلغ نسبة المسيحيّين متحدّثي اللغة العربيّة بين أبناء الأقلّيّات في إسرائيل 9.5% ومعظمهم يسكنون في الجليل، ويقسمون إلى عدّة طوائف[8]: الكاثوليك اللاتين المنتمون إلى الكنيسة الرومانيّة والأرثوذكس الشرقيّون والكاثوليك اليونانيّون والموارنة والأقباط والبروتستانت.

حسب معطيات دائرة الإحصاء المركزيّة فإنّ نسبة العرب المسيحيّين الحاصلين على استحقاق لشهادة بجروت هي أعلى من النسبة لدى كافّة الطلّاب، وكذلك فإنّ نسبة النساء العربيّات المسيحيّات الأكاديميّات أعلى بكثير من نسبتهنّ في الأوساط الأخرى.

ينتمي بعض المسيحيّين إلى الطائفة الآراميّة.

مدى التديّن لدى المسيحيّين الإسرائيليّين

20.3% - متديّنون

27.9% - غير متديّنين إلى الحدّ الكافي

49.9% - غير متديّنين

(اعتمادا على استطلاع رأي لدائرة الإحصاء المركزيّة، 2013، لدى أبناء 20 وما فوق)

موقف الأقلّيّات القوميّة والإثنيّة من الخدمة العسكريّة، والوطنيّة، والمدنيّة[9]

وفق قانون قوى الأمن (חוק שירות בטחון) **(1986)** فإنّ واجب الخدمة العسكريّة في جيش الدفاع الإسرائيليّ ينطبق على كلّ مواطن ثابت في إسرائيل دون فرق في الديانة، أو القوميّة، أو العرق. وحسب اتّفاقيّات قانونيّة فإنّ عددًا من المجموعات في الدولة معفيّ من الخدمة العسكريّة في الجيش ومن بينهم العرب ويتطوّع القليل منهم للخدمة. التطوّع بين البدو في الجيش شائع أكثر ومعظم المتطوّعين يدخلون فرق مقتفي الأثر ووحدة الجوّالة الصحراويّة وحرس الحدود. وفقا لمعطيات جيش الدفاع الإسرائيليّ يوجد ارتفاع ملموس في عدد شبّان الطائفة المسيحيّة الذين يتجنّدون للخدمة العسكريّة.

إنّ الادّعاء الرئيسيّ وراء إعفاء عرب إسرائيل من الخدمة العسكريّة في الجيش مرتبط بالمعضلة التي يواجهونها في حالة حرب بين دولة إسرائيل وبين دول عربيّة ومنظّمات فلسطينيّة. ولذلك فإنّ الكثيرين – سواء من المجتمع اليهوديّ أو العربيّ- يعارضون تجنيدهم.

8 دائرة الإحصاء المركزيّة 2013. المعطيات محتلنة حتى عام 2012.

9 سيتمّ التطرّق إلى الخدمة الوطنيّة- المدنيّة في الفصل 38 "مواقف حول الشكل المرجوّ لدولة إسرائيل"، الباب الرابع.

لهذا السبب يتمّ في الفترة الأخيرة عرض الخدمة المدنيّة بديلا للخدمة العسكريّة وكطريقة لدمج عرب إسرائيل في المجتمع الإسرائيليّ وزيادة تماثلهم مع الدولة. يدور الحديث عن تطوّع يستغرق مدّة سنة أو أكثر في عدّة مجالات، هي: مجال التربية والصحّة والرفاه والأمن الداخليّ والمنظّمات العامّة[10]. ومن أجل تنظيم انخراط المواطنين العرب (والحريديّين) في الخدمة المدنيّة أقامت الحكومة إدارة الخدمة المدنيّة-الوطنيّة عام 2007.

رغم أنّ القليلين من العرب يختارون هذه الإمكانيّة، هنالك زيادة كبيرة في عدد المتطوّعين للخدمة المدنيّة-الوطنيّة ، وفي عام 2015 بلغ عددهم 4500 مقابل 1460 في عام 2010. معظم المتطوّعين من النساء.

قسم من القيادة العربيّة في إسرائيل يعارض التطوّع للخدمة القوميّة المدنيّة، مبدئيًا وعمليًا، بحجّة أنّ التطوّع هو الخطوة الأولى نحو محاولة تجنيد الشباب العرب لجيش الدفاع الإسرائيليّ، وأنّ ذلك التطوّع قد يمسّ بالهويّة الجماعيّة الخاصّة بهم كعرب إسرائيليّين.

سؤال:

★ لماذا تمّ نقل إدارة الخدمة المدنيّة من وزارة الدفاع إلى وزارة العلوم والتكنولوجية، حسب رأيكم؟

مهمّة:

اتّخاذ موقف (حسب التعليمات ص 116)

مواقف في الجمهور العربيّ من الخدمة المدنيّة

أمامكم قطعتان تمثّلان موقفين لعرب إسرائيل من الخدمة المدنيّة لشباب الوسط العربيّ.

★ اقرأوا القطعتين، واشرحوا التبريرات التي يقدّمها كلّ متحدّث.

★ اعرضوا وعلّلوا موقفكم إزاء الموضوع.

"محاولة لأسرلة شبابنا"

يقول رئيس حزب التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ، عضو الكنيست جمال زحالقة: "من يختر التطوّع في الخدمة المدنيّة يعتبر منبوذا لدينا، وسوف يلفظه المجتمع العربيّ. حقّنا كأقلّيّة قوميّة أن نحافظ على هويّتنا. إنّ التطوّع في الخدمة هو محاولة لأسرلة شبابنا، ولدينا مشكلة جدّيّة مع هذه المحاولة...

"نحن نساهم للمجتمع حتما. نحن مجتمع عامل، ندفع الضرائب وننصاع للقوانين. في الدولة الديمقراطيّة كلّ الحقوق مطلقة والواجبات نسبيّة...والأمر ليس بجديد، ففي البلاد يتمّ إعفاء أبناء أقلّيّات أخرى من الخدمة في الجيش".

(شارون روفا- أوفير، "زحالقة: العربيّ الذي سيتطوّع في الخدمة المدنيّة منبوذ" ynet، 27.10.2007).

"خطوة ممتازة لمساعدة الناس"

تقول رونا حجاجرة (21)، من عرب الحجاجرة: "إنّ الخدمة المدنيّة خطوة ممتازة تمكّن من التعرّف على الناس ومساعدتهم في مؤسّسات مختلفة. أنا أتطوّع في المدرسة في قريتنا، أساعد الطلّاب والمعلّمات. كما ألقي محاضرات للطلّاب في مواضيع اجتماعيّة مثل العنف، بهدف تطوير الوعي".

تقول حجاجرة إنّ زوجها يدعمها مضيفةً: "من يعارض الخدمة المدنيّة فهو لا يفهم مضمونها. خصوصًا أعضاء الكنيست العرب. نحن نقدّم يد العون للناس الذين لا يساعدهم أعضاء الكنيست. كلّ إنسان يقوم بواجبه."

(حسن شعلان، "العرب في الخدمة المدنيّة - دون فرضها بالتشريع"، ynet، 21.5.2012).

10 تمّ ترتيب مسألة الخدمة في قانون الخدمة القوميّة - المدنيّة (2014)

تمعّنوا في التعليمات التالية لتنفّذوا المهمّة:

موقف: يعتمد على مهارات التفكير لادّعاء ما

الادّعاء هو عمل من يعبّر عن موقف ويعرض أسبابًا (حقائقَ) وتفسيراتٍ تدعم الادّعاء.

الادّعاء يعتمد على:

فرض - قول يمكن مناقشة صحّته.

تعليلات - أمثلة ودلائل لدعم الادّعاء.

استنتاج - بعد الادّعاء، ما هي التوصيات.

أهداف استخدام الادّعاء:

- التعبير عن رأي معلَّل يعتمد على أدلّة ثابتة.
- تبرير ادّعاء بواسطة أدلّة.
- تقييم ادّعاء بشكل نقديّ.
- تطوير ثقافة نقاش تعتمد على التطرّق إلى ادّعاءات الآخرين.

ما المطلوب منكم لبناء ادّعاء؟

- صياغة فرض.
- صياغة تعليلات للفرض.
- تطوير فروض مضادّة للطرف الثاني.

قبل بناء الادّعاء من المفضّل الإجابة عن الأسئلة التالية:

- بأيّ مواضيع ومصطلحات في المدنيّات ترتبط هذه القضيّة؟
- ماذا أعرف عن الموضوع؟
- ما هو رأيي بالموضوع؟

1. **صياغة الفرض:** عندما تنصّون موقفكم، استعملوا مصطلحات مثل: برأيي، أظنّ أنّ...، يبدو أنّ...، أوافق/ أعارض...
2. **تطوير تعليلات:**

   أيّ إثباتات وأمثلة نحتاج من أجل تثبيت الادّعاء؟

   عندما تثبتون تعليلات، استعملوا مصطلحات مثل: بما أنّ...، أو بسبب...، كَوْن ذلك...
3. **صياغة استنتاج:**

أيّ استنتاجات أو توصيات قد تنتج عن الادّعاء وتعليله؟

عندما تستنتجون، استعملوا مصطلحات مثل: لهذا، وهكذا، ينتج أنّ، نستنتج أنّ، الاستنتاج هو، إذًا....

للتوصيات، استعملوا مصطلحات مثل: من المفضّل...، أقترح أن...، من المهمّ أن...، من الممكن القول إنّ...، من الجدير....

(مأخوذ عن نوعا بديحي- كلبوس، سارة ليبكين، المرحلة الأولى: **العبريّة، فهم وتعبير وقواعد**، مطاح، 2006)

ما هي مميّزات المجتمع الدرزيّ في إسرائيل؟

التميّز مقارنة بأقلّيّات أخرى، التجنّد الكبير للجيش والتغيّرات في السنوات الأخيرة

إنّ الدروز عبارة عن مجموعة أقلّيّة إثنيّة ويشكّلون 7.9% من الأقلّيّات في إسرائيل[11]. معظم الدروز يقطنون في قرى تقع في الجليل وعلى الكرمل، إضافة إلى مجموعة درزيّة تسكن في شمال هضبة الجولان التي انتقلت إلى سيادة إسرائيل بعد حرب الأيّام الستّة عام 1967 وضُمّت إلى دولة إسرائيل عام 1981. خلافا للدروز في إسرائيل، فإنّ معظم السكّان الدروز في هضبة الجولان يعتبرون أنفسهم مواطنين سوريّين ويرفضون قبول الجنسيّة الإسرائيليّة.

الديانة الدرزيّة سرّيّة، نبيّهم هو النبيّ شعيب (يثرو)، ولا يمكن لمؤمنين جدد أن يعتنقوها. الدروز يعتبرون أنفسهم طائفة مميّزة، لغتهم هي اللغة العربيّة، لكنّ معظمهم لا يعرّف نفسه كعربيّ[12].

سيرورات الحداثة في المجتمع الدرزيّ

- **التمدّن:** يمرّ المجتمع الدرزيّ بمرحلة سريعة من التحوّل من مجتمع زراعيّ إلى مجتمع متمدّن. قسم ممّن يتركون القرية الدرزيّة يفصلون أنفسهم عن المجتمع الدرزيّ أيضًا. هنالك من يختار العيش في العالمَيْن، يميّز هذا الاختيار، مثلا، الدروز القاطنين في دالية الكرمل وعسفيا المتأثّرتين بقربهما من مدينة حيفا. تتمثّل الحياة في عالمَيْن في العيش في بلد درزيّ تقليديّ، والخروج للعمل والترفيه في المدينة العصريّة حيفا، وما يتبع ذلك من إنشاء العلاقات الاجتماعيّة مع غير الدروز.
- **التغيير في القيادة:** تتمّ عمليّة تغيير القيادة الدرزيّة التقليديّة بقيادة شابّة ومثقّفة. العمليّة مرتبطة بتطوّر جهاز التعليم في القرى الدرزيّة وبازدياد طبقة المتعلّمين. حسب دراسة فحصت علاقة الدروز بالقيادة الدينيّة-الروحيّة والسياسيّة للطائفة، صرّح 72.4% أنّ المجالس الدينيّة الدرزيّة تمثّل مصالح الدروز في البلاد بشكل صادق.
- **مكانة الدين:** تتمّ سيرورات متناقضة داخل المجتمع الدرزيّ مثل ارتفاع وضعف قوّة الدين في أوساط بعض الشباب. ينعكس الأمر في أنّ الكثيرين من الشباب الدروز، علانيّة أو سرًّا، يختارون أن يخفوا علاقتهم بالدين، وهنالك ازدياد في عدد المجموعات الدرزيّة التي تقطن في بلدات غير درزيّة. في المقابل، تتزايد قوّة الدين في عدد من البلدات الدرزيّة وكثيرون يتّجهون نحو التديّن.

الدروز في إسرائيل

تُعتبر الطائفة الدرزيّة في إسرائيل الثالثة في العالم حجما، من أصل مليون ونصف المليون درزيّ. معظم الدروز موجودون في سوريا (جبل الدروز) ولبنان (جبال الشوف). هنالك مجموعات درزيّة قليلة في الأردنّ وشمال أمريكا وجنوب أمريكا.

(شوكي أمراني، الدروز بين الطائفة والقوميّة والدولة، جامعة حيفا، 2010)

درجة التديّن لدى الدروز الإسرائيليّين

50.7% - متديّنون

21.3% - ليسوا متديّنين جدًّا

23.1% - غير متديّنين

(من استطلاع رأي لدائرة الإحصاء المركزيّة، 2013، ضمن عمر 20 وما فوق)

11 دائرة الإرشاد المركزيّة، 2013. المعطيات محتلنة حتى عام 2012.

12 راجعوا الاستطلاع حول التعريف الذاتيّ للهويّة لدى الدروز في إسرائيل في الفصل السابع "هويّة مواطني دولة إسرائيل"، الباب الأوّل.

- **الاندماج في المجتمع الإسرائيليّ:** الكثيرون من الشباب الدروز يتبوّؤون مراكز هامّة: ضبّاط في الجيش والشرطة وحرس الحدود ومديريّة السجون وأصحاب مصانع ومقاولون في مجالات مختلفة وأعضاء كنيست، وحتّى وزراء ونوّاب وزراء، وفنّانون وصحافيّون وأكاديميّون.

خلال العشرات من السنين الماضية حدثت تحوّلات جوهريّة في **عمل الدروز**، من اقتصاد القرية التقليديّة والزراعة إلى اقتصاد مبنيّ على الخدمات والصناعة. إنّ تجنيد الشباب الدروز في الجيش يساهم في اندماجهم في سلك الدولة، وهم يشكّلون حوالي واحد بالمئة من القطاع العامّ[13]. لكن، ما زالت الأقلّيّة الدرزيّة تواجه صعوبات في اندماجها في قطاع العمل الإسرائيليّ الخاصّ.

ما هي ميزات الدروز من الناحية الدينيّة؟

لقد انفصلت الديانة الدرزيّة عن الإسلام الشيعيّ في القرن الحادي عشر، وصار الدروز طائفة مغلقة لا تقبل دخول غير الدروز إليها. من التسميات التي تُطلق على الدروز: "الموحّدون" وأيضًا "بنو معروف". هذا الاسم يدلّ على صفات خاصّة بالدروز، وهي: إكرام الضيف والتسامح الدينيّ والوفاء.

ضريح النبيّ شعيب، قرب حطين، وهو أكثر الأماكن قداسة بالنسبة للدروز. مكتب الإعلام الحكوميّ, مصوّر موشيه ميلنر 1998

يُعتبر رجال الدين الدروز قادة الطائفة، ورأيهم مقبول في الأمور الخارجة عن نطاق الدين أيضًا. يتّبع في الطائفة الدرزيّة الفصل بين رجال الدين، ويُسمّون بالعقّال، والأشخاص غير المتديّنين ويُسمّون بالجهّال. لكنّ كلّ أبناء الطائفة يتساوون حسب النظرة الدرزيّة، ولا فرق بين متديّن وغير متديّن. المساواة تنطبق على النساء أيضًا، وعلى خلاف الوضع السائد في بلدان الشرق الأوسط، فإنّ مكانة المرأة الدرزيّة مساوية لمكانة الرجل وبوسعها إشغال منصب دينيّ أيضًا.

يساعد رجال الدين الطائفةَ الدرزيّة في الحفاظ على نفسها كمجموعة إثنيّة دينيّة منفصلة، بواسطة تعليمات مثل منع الزواج من خارج الطائفة ومبدأ سرّيّة الديانة وقبول سيادة رجال الدين وقراراتهم في معظم نواحي الحياة.

ما هو موقف الطائفة الدرزيّة من الخدمة في الجيش؟

قرّر الدروز، حتّى قبل إقامة الدولة، أن يدعموا الجانب اليهوديّ وليس العربيّ، وبعضهم ساعد جيش الدفاع الإسرائيليّ في حرب 1948.

في عام 1956 فُرض التجنيد الإجباريّ على الدروز، واليوم يتجنّد 83% من أبناء الطائفة مقابل 75% لدى اليهود. يخدم دروز كثيرون في وحدات النخبة، ومنهم من يستمرّ في الخدمة الدائمة في الجيش وآخرون ينتمون

مشهد من القرية الدرزيّة عسفيا. ويكيبيديا creative: ori

13 هانية مركوفيتش، "تمثيل مناسب للسكّان العرب، بما في ذلك الدروز والشركس، في خدمات الدولة"، تقرير مفوّضيّة خدمات الدولة، حتّى 2011.

إلى نخبة الضبّاط الكبار في الجيش. من جانب آخر، عدد الدروز الذين حصلوا على إعفاء من الخدمة في الجيش لأسباب دينيّة ازداد بين السنوات 2010-2012[14]. النساء في الطائفة معفيّات من الخدمة العسكريّة. اعتمادًا على استطلاعَيْ رأي من العام 2009، يتبيّن أنّ معظم الدروز يرغبون في تحويل الخدمة العسكرية إلى تطوعيّة، أو حتّى إلى إلغائها كلّيًّا، إن لم يحصلوا على المساواة من قِبَل الدولة، إذ يدّعون أنّهم لا يحظون بمعاملة متساوية[15].

الشركس

يبلغ عدد أبناء الطائفة الشركسيّة في البلاد 4000 شخص، وهم يشكّلون أقلّيّة مستقلّة تسكن في قريتين هما كفر كما والريحانيّة.

من الناحية الدينيّة، الشركس هم جزء من الإسلام السنّيّ، لكنّهم يختلفون كلّيًّا عن العرب من جميع النواحي الأخرى. فأصلهم من القفقاز ولغتهم ليست العربيّة وهم لا يعتبرون أنفسهم عربًا.

الشركس، كالدروز، اختاروا أن يتماثلوا تمامًا مع دولة إسرائيل ويؤدّوا الخدمة الإلزاميّة في الجيش.

ما هي مكانة الأقلّيّات في دولة إسرائيل؟

بين وثيقة الاستقلال والسياسة المتّبعة على أرض الواقع- ما هي مكانة الأقلّيّات من الناحية الدينيّة والثقافيّة وبالنسبة لمكانة اللغة العربيّة.

مكانة الأقلّيّات في وثيقة الاستقلال

لقد أخذت دولة إسرائيل على عاتقها الالتزام، كدولة يهوديّة وديمقراطيّة، بالمحافظة على حقوق كلّ مواطنيها منذ تأسيسها. يظهر هذا الأمر من خلال وثيقة الاستقلال التي تضمّ فقرة عن الحقوق والتزامًا بحقوق الأقلّيّات:

"دولة إسرائيل ...ستضمن المساواة التامّة في الحقوق، اجتماعيًّا وسياسيًّا، لجميع رعاياها دون التمييز من ناحية الدين والعرق والجنس، وتؤمّن حرّيّة العبادة والضمير واللغة والتربية والتعليم والثقافة، وستحافظ على الأماكن المقدّسة لكلّ الديانات". بهذا اعترفت الدولة بحقوق الإنسان والمواطن التي يتمتّع بها أبناء مجموعات الأقلّيّات كافّة.

بالإضافة إلى ذلك، يرد في وثيقة الاستقلال توجّه خاصّ لعرب الدولة، حيث تُضمن لهم *"مواطنة كاملة ومتساوية...وتمثيلًا ملائمًا في كلّ مؤسّساتها"*[16].

رؤوبين ريڤلين، رئيس دولة إسرائيل، يتشاور مع أعضاء القائمة المشتركة بالنسبة لتوكيل مهمّة تشكيل الحكومة بعد انتخابات الكنيست العشرين. ويكيبيديا, مارك نايمان.

★ ما هو الوعد الذي أُعطي في وثيقة الاستقلال ويظهر في الصورة؟

سؤال تفكير:

★ ماذا يمكن أن نتعلّم من الفرق بين وثيقة الاستقلال وأمر نظام الحكم والقضاء بالنسبة للعرب؟

14 بتصرّف عن موقع جيش الدفاع الإسرائيليّ، أيّار 2012.

15 استطلاع رأي أجراه البروفيسور ماجد الحاجّ ود. نهاد علي، 2009، موقع الناطقة بلسان جامعة حيفا، واستطلاع للرأي أجراه سليم بريك.

16 لا توجد لوثيقة الاستقلال مكانة قانونيّة مُلزمة، انظروا الفصل 24، "الأسس الدستوريّة لدولة إسرائيل"، الباب الثالث.

بالإضافة إلى ذلك تقرّر، حسب أمر نظام الحكم والقضاء (1948) البند الأول (أ)، "إنّ ممثّلين عن العرب سكّان الدولة الذين يعترفون بدولة إسرائيل سوف يشاركون في مجلس الدولة المؤقّت على الوجه الذي يقرّره المجلس. عدم اشتراكهم في المجلس لن يُنقص من صلاحيّاته." في المقابل، البند 2 (أ) الذي يتناول موضوع التمثيل في الحكومة المؤقّتة، فلا يتطرّق إلى للعرب.

مكانة الأقلّيّات في مجالات الدين والثقافة واللغة

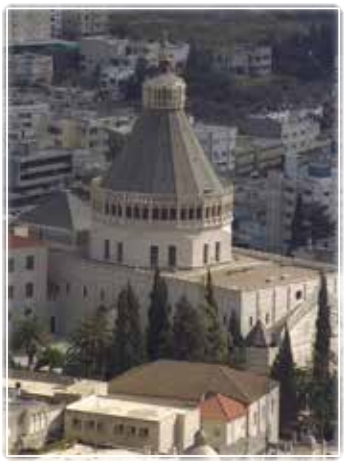

كنيسة البشارة في **الناصرة**. مكتب الإعلام الحكوميّ, المصوّر: موشيه ميلنر.

- **المؤسّسات الدينيّة** (מוסדות הדת): وثيقة الاستقلال تضمن، كما ورد سابقا، حرّيّة الديانة في دولة إسرائيل. القانون يعترف بحرّيّة العبادة لكلّ المواطنين، اليهود وغير اليهود، من المسلمين والمسيحيّين والدروز وبحقّهم في إقامة شعائرهم والاحتفال بأعيادهم في مواعيدها، حسب الشرائع والطقوس المتّبعة لديهم.
- **أمر نظام الحكم والقضاء وقانون ساعات العمل والراحة** (פקודת סדרי שלטון ומשפט וחוק שעות עבודה ומנוחה): يعترفان بأيّام الأعياد وإحياء الذكرى لكلّ الديانات المعترف بها في الدولة كأيّام راحة ممكنة لأبناء تلك الديانة (عامل من ديانة أقلّيّة يمكنه أن يختار العطلة حسب أعياد اليهود أو أعياد طائفته). القانون يمنع أيّ تمييز ضدّ أيّ عامل إذا رغب في اختيار أيّام العطلة الأسبوعيّة حسب ما يفرضه دينه.
- **قانون خدمات العمل** (חוק שירות התעסוקה) (1959) يمنع أن يقوم المشغّل بالتمييز في القبول للعمل أو في نشر إعلان لقبول عمّال جدد على أساس القوميّة أو الدين، أمّا قانون الفرص المتساوية في العمل (חוק שוויון הזדמנויות בעבודה) (1988) فيمنع التمييز على أساس الانتماء القوميّ أو الدينيّ.

البناية المركزيّة لكلّيّة القاسمي في باقة الغربيّة. ويكيبيديا العبريّة، المصوّر: ميخائيل يعكوبسون، 2012.

تقوم دولة إسرائيل بتمويل قسم من الخدمات الدينيّة لمجموعات مختلفة. قسم الطوائف الدينيّة في وزارة الداخليّة مسؤول عن شؤون المسلمين والدروز المسيحيّين والشركس والبدو والسامريّين والبهائيّين والأحمديّين، ويُخصّص ميزانيّات لبناء وصيانة المؤسّسات الدينيّة والمساجد والكنائس. الدولة تموّل أيضًا رواتب رجال الدين وأصحاب المناصب المختلفة.

- **حرّيّة العبادة الدينيّة وقانون المحافظة على الأماكن المقدّسة** (חוק הפולחן הדתי וחוק השמירה על המקומות הקדושים) (1967) ينصّ على أنّ *"الأماكن المقدّسة ستكون تحت الحماية من أيّ تدنيس أو ضرر آخر، وكلّ ما قد يمسّ بحرّيّة الوصول لكلّ أبناء الديانات إلى أماكنهم المقدّسة، أو بمشاعرهم نحو هذه الأماكن"*.

- **المكانة الشخصيّة** (המעמד האישי) لكلّ مواطني إسرائيل، أبناء كلّ الديانات- تتمّ إدارتها بواسطة المحاكم الشرعيّة أو المؤسّسات الدينيّة. **قانون المحاكم الشرعيّة** (1953) ينطبق على المسلمين. كما تعترف الدولة بمكانة المحاكم الكنسيّة المسيحيّة وبصلاحيّاتها القضائيّة في قضايا الزواج والطلاق والنفقة الوِصاية على الأولاد والميراث والتبنّي وقضايا تتعلّق بالأوقاف الدينيّة[17].

ما زال الاعتراف بالقيادة الدينيّة المسيحيّة، من زمن الانتداب، ساريَ المفعول، كما وتحظى هذه الطوائف بتمويل من الدولة كلّ عامّ. الحالة الشخصيّة للدروز - تديرها محاكم خاصّة تمّ الاعتراف بها حسب **قانون المحاكم الدرزيّة** (1962).

ولكن، على الرغم من أنّ الدولة تسمح بحرّيّة العبادة للطوائف المختلفة، فإنّها تتدخّل أحيانا بالقوانين الدينيّة، من أجل حماية النساء والأطفال. مثلا، بما يتعلّق بعمر الزواج الأدنى والأملاك وحظر تعدّد الزوجات.

لا توجد في إسرائيل تقييدات على الملابس الدينيّة أو بناء أماكن العبادة على خلاف القانون الفرنسيّ الذي يحظر ارتداء الحجاب في العلن، أو القانون السويسريّ الذي يمنع بناء المآذن. دولة إسرائيل تحترم عادات ثقافيّة لمجموعات الأقلّيّات كالسماح، مثلا، للنساء المسلمات والدرزيّات بحمل بطاقة هويّة دون صورة، للراغبات في ذلك.

- **المجال الثقافيّ-التربويّ:** في سنة 2000 أُدخلت تعديلات على **قانون التعليم الرسميّ** (חוק החינוך הממלכתי)، ومنها:

1. *تربية الإنسان على محبّة الإنسان وبلاده، أن يكون مواطنًا مخلصًا لدولة إسرائيل يحترم والديه وعائلته وتراثه وهويّته الثقافيّة ولغته.*

11. *الاعتراف باللغة والثقافة والتاريخ والتراث الخاصّ بالسكّان العرب ومجموعات سكّانيّة أخرى في دولة إسرائيل والاعتراف بالحقوق المتساوية للسكّان في دولة إسرائيل.*

أدّت هذه البنود إلى إدخال تغييرات في برامج التعليم الرسميّة للأقلّيّات. مثلا، "تراث الدين الإسلاميّ" و"التراث الدرزيّ" و"التراث المسيحيّ".

التعليم موجّه بصورة متساوية لكلّ الثقافات القاطنة في بلادنا

لقد كتب البروفيسور أمنون روبنشتاين عن هذا التعديل في القانون قائلا: *"لأوّل مرّة يُلزم القانون المدارس أن تُدرّس التاريخ العربيّ وهويّة الجمهور العربيّ وثقافته. صحيح أنّ هذا الشيء يُطبّق بشكل جزئيّ، لكن مجرّد الإعلان عن ذلك بالقانون في الكنيست يولي للموضوع أهمّيّة كبيرة.*

"أقرّ القانون شيئًا إضافيًّا... وهو أنّه يبدأ بالجملة القائلة إنّ هدف التعليم الرسميّ هو خلق إنسان محبّ للإنسان ومحبّ لبلاده. المقصود من ذلك أنّ التعليم موجّه بشكل متساوٍ... لأبناء كلّ الديانات وكلّ القوميّات وكلّ الثقافات القاطنة في بلادنا.

"هذا الأمر مهمّ جدًّا وقبوله لم يكن سهلا، وتطلّب وقتًا طويلًا. لكنّ النصّ الأوّليّ المشترك للعرب واليهود حول أهداف التربية الرسميّة، هامّ جدًّا لعلاقات اليهود والعرب في إسرائيل، على الرغم من أنّه لم يطبّق بعدُ بشكل كامل.

(البروفيسور أمنون روبنشتاين، "الأقلّيّة العربيّة في دولة يهوديّة- تحدّيّات وتقييدات"، إعداد إيلي ريخس، سارة أوستسكي لزار، "مكانة الأقلّيّة العربيّة في دولة القوميّة اليهوديّة، 2005، ص 15).

17 كما كان سائدا زمن الانتداب البريطانيّ: البند 54 في "أقوال الملك في مجلسه"، من سنة 1922، وهناك تمّ قبول مركز المحاكم الكنسيّة المسيحيّة.

مكانة اللغة العربيّة

كما رأينا في فصل "المميّزات اليهوديّة للدولة، واقعيًا وتطبيقا" فإنّ قانون الانتداب الذي تبنّته دولة إسرائيل نصّ على أن تكون مكانة اللغة العربيّة مساوية لمكانة اللغة العبريّة في تعامل المواطنين مع سلطات الحكم وأنّه من واجب سلطات القانون أن تنشر القوانين والنشرات الحكوميّة الرسميّة باللغتين: العبريّة والعربيّة. في الأماكن ذات الأغلبيّة العربيّة يجب على السلطة المحلّيّة أيضًا أن تنشر الإعلانات باللغة العربيّة. لكنّ القانون والقرارات الإسرائيليّة مركّبة وليست أحاديّة المعنى.

إنَّ كلّ اللغات ليست شبيهة باللغة العربيّة

تكتسب اللغة أهمّيّة خاصّة عندما نتحدّث عن لغة أقلّيّة. من هنا تنبع الفكرة أنّه يحقّ للأقلّيّة أن ***تتمتّع بحرّيّة لغويّة****... ليس وضع كلّ تلك اللغات (اللغات الأجنبيّة التي يتكلّمها سكّان إسرائيل) كوضع اللغة العربيّة.*

اللغة العربيّة هي لغة الأقلّيّة الكبرى في إسرائيل التي يعيش فيها منذ القدم. هذه اللغة مرتبطة بمميّزات ثقافيّة وتاريخيّة ودينيّة لمجموعة الأقلّيّة العربيّة في إسرائيل".

(القاضي أهارون باراك، قرار محكمة العدل العليا 4112/99، عدالة ضدّ بلديّة تل أبيب- يافا).

مكانة اللغة العربيّة في التشريع الإسرائيليّ

على خلاف قانون الانتداب فإنّ المشرّع الإسرائيليّ لم يكن ثابتًا ومواظبًا في علاقته باللغة العربيّة. فهنالك قوانين تمنح اللغة العبريّة التفرّد، وتمتنع عن منح مكانة ما للّغة العربيّة وهنالك قوانين تمنح مكانة مفضّلة للّغة العبريّة وإلى جانبها مكانة ثانويّة للّغة العربيّة. وهنالك قوانين تساوي بين اللغتين.

أحد الأمثلة على قوانين تكرّس تفرّد اللغة العبريّة هو **قانون الجنايات** الذي يمنع تقديم أيّ شهادة أو إثبات قانونيّ للمحكمة إلّا باللغة العبريّة، وإذا كان أحدهما بلغة أخرى فيجب أن يكونا مترجمين. لذلك فإنّ أيّة وثيقة أو شهادة تُقدّم باللغة العربيّة كلغة أصليّة لن تُقبل إلّا إذا قرّرت المحكمة قبولها، على غرار أيّة لغة أجنبيّة أخرى.

أحد الأمثلة لقوانين تمنح اللغة العربيّة **مكانة ثانويّة** هو **قانون التخطيط والبناء** الذي يُلزم بنشر مخطّطات البناء في صحيفة عربيّة فقط إذا كان 10% من سكّان المنطقة التي سيتمّ البناء فيها من العرب. أمّا واجب النشر في صحيفة عبريّة فغير مرتبط بنسبة متكلّمي العبريّة في منطقة البناء.

مثال لقانون يضع اللغة العربيّة في **مكانة متساوية** مع اللغة العبريّة هو قانون **البثّ التلفزيونيّ لجلسات الكنيست** والذي ينصّ على أنّ البثّ المتلفز من الكنيست الذي لا يتمّ ببثّ حيّ ومباشر، يجب أن ترافقه ترجمة من العربيّة إلى العبريّة، ومن العبريّة إلى العربيّة.

مكانة اللغة العربيّة في الحيّز العامّ

إنّ مكانة اللغة العربيّة في الحيّز العامّ، كما هي مكانتها في التشريع، ليست ثابتة. من ناحية، تظهر مكانة اللغة العربيّة كلغة موازية للّغة العبريّة في أعمال السلطات التنفيذيّة في عدّة مجالات مثل **العملة والأوراق النقديّة وبطاقات**

الهويّة والتي تطبع باللغتين العربيّة والعبريّة. **كتاب القوانين ومجموعة الأنظمة** وكذلك نسخة مختصرة من **ملفّ المنشورات** تظهر باللغة العربيّة أيضًا. في **لافتات الشوارع** تقوم شركة نتيفي يسرائيل (ماعتس سابقًا) والسلطات المحلّيّة بمساواة مكانة اللغة العربيّة كلّيًّا تقريبًا. في الرموز الرسميّة لدولة إسرائيل على لوحات الترخيص للسيّارات هنالك دمج بين اللغة العبريّة والعربيّة، وبذلك يظهر أنّ لهذه اللغة قيمة رمزيّة كلغة الدولة إلى جانب العبريّة.

من ناحية أخرى، تجري مداولات المحاكم بالعبريّة فقط، وقد رُفض التماس تمّ تقديمه إلى محكمة العدل العليا طلب بالسماح بإجراء المحاكمات باللغة العربيّة. قسم من وزارات الحكومة يمتنع عن إعطاء خدمات باللغة العربيّة. أحيانا تلقى التوجّهات بالعربيّة لهذه الوزارات مطلبا بترجمتها إلى العبريّة.

لافتة تظهر في وزارات حكوميّة.

تلخيص

تعلّمنا، في هذا الفصل، عن المجتمع العربيّ والدرزيّ والشركسيّ وفحصنا مكانة الأقلّيّات من النواحي الدينيّة والثقافيّة واللغويّة.

تؤثّر الأغلبيّة القوميّة اليهوديّة، كباقي دول القوميّة الإثنيّة- الثقافيّة الديمقراطيّة، على بلورة الحياة العامّة وعلى رموز الدولة. أمّا الأقلّيّات القوميّة والإثنيّة فتتمتّع بحقوق الإنسان والمواطن. دولة إسرائيل تعترف أيضًا بالحقوق الجماعيّة للأقلّيّات، خصوصًا في مجالَي التعليم والدين.

علاقات الأغلبيّة والأقلّيّة في إسرائيل تشكّل ركيزة للخلافات، وهذا ما سيتمّ بحثه بصورة أوسع في الفصل "تحدّي الحياة المشتركة في المجتمع الإسرائيليّ"*.

تمرين

1. اعرضوا ميزتين للمجتمع الإسلاميّ وميزتين أخريين للمجتمع الدرزيّ.
2. ماذا يمكن أن نتعلّم من المعطيات حول الظواهر المتناقضة من العلمنة والتديّن لدى المسلمين والمسيحيّين والدروز؟
3. قارنوا بين المعطيات في موضوع نِسَب التديّن في هذا الفصل والمعطيات حول نِسَب التديّن في المجموعات اليهوديّة في الفصل الثامن. ماذا تستنتجون من المقارنة؟
4. ما هي المواضيع الواردة في هذا الفصل والتي أثارت لديكم صعوبات من ناحية عاطفيّة، ولماذا؟ اقترحوا طرقا لمواجهة هذه الصعوبات.

* **المجتمع الإسرائيليّ كثير التصدّعات**

- **التصدّع القوميّ** - بين مواطني الدولة اليهود ومواطني الدولة العرب.
- **التصدّع الدينيّ** - بين المتديّنين والعلمانيّين.
- **التصدّع الطبقيّ** - بين الأغنياء والفقراء.
- **التصدّع الأيديولوجيّ** - السياسيّ- بين اليسار واليمين أو بين "الحمائم" و "الصقور"، في موضوع الصراع العربيّ- الإسرائيليّ والصراع الإسرائيليّ- الفلسطينيّ وخصوصًا حول مستقبل مناطق الضفّة الغربيّة وغزّة وهضبة الجولان.
- **التصدّع الطائفيّ** - بين الإشكنازيّين الغربيّين (القادمين من أوروبا وأمريكا) والسفارديّين الشرقيّين (القادمين من آسيا وإفريقيا).

الجزء الثاني ◄◄ ما هي الدولة الديمقراطيّة؟

أن نكون مواطنين في إسرائيل ◄ في دولة يهودية وديمقراطية

مقدّمة الجزء الثاني- ما هي الدولة الديمقراطيّة؟

تحتوي وثيقة الاستقلال على التزام بالمميّزات الديمقراطيّة. في هذا الباب سوف نناقش الأسئلة التالية: ما هي الديمقراطيّة؟ وما هي الدولة الديمقراطيّة؟

ستُعرض، مع عرض مبادئ الديمقراطيّة، قيم الدين- اليهوديّ والمسيحيّ والإسلاميّ والدرزيّ التي تتماشى مع قيم الديمقراطيّة. من هذا المنطلق سيوضّح أنّ الديمقراطيّة قد تبنّت قسمًا من القيم الإنسانيّة العالميّة القائمة في المصادر الدينيّة.

الفصل العاشر- فكرة الدولة الديمقراطيّة: سنتناول موضوع تأسيس الدولة حسب فكرة العقد الاجتماعيّ. نناقش القيم الأساسيّة: الحرّيّة والمساواة، ونتعاطى مع مفهومَي الديمقراطيّة: كشكل من أشكال الحكم وكقيمة, أي كوجهة نظر فلسفيّة وكأسلوب حياة.

الفصل الحادي عشر - مفاهيم ديمقراطيّة ليبراليّة: الفرديّة والجمهوريّة والمتعدّدة الثقافات: سوف نتعرّف على المفاهيم الليبراليّة الثلاثة التي تضع الإنسان في مركز مسؤوليّة الدولة. هذه المفاهيم تنعكس في الدول الديمقراطيّة بأشكال وصور مختلفة.

من الفصل الثاني عشر حتّى الفصل الثامن عشر سنتعرّف على مبادئ النظام الديمقراطيّ.

الفصل الثاني عشر - مبدأ حكم الشعب والانتخابات: في القسم الأوّل من الفصل سوف نناقش سيادة الشعب، ونتعرّف على طرق الحكم المختلفة. في القسم الثاني منه سنتعرّف على طرق الانتخابات المختلفة المتّبعة في الدول الديمقراطيّة.

الفصل الثالث عشر - مبدأ حسم الأكثريّة: سوف نتعلّم عن مبرّرات مبدأ حسم الأكثريّة وكيفيّة عمله في الدول الديمقراطيّة. نناقش أيضًا الطرق الإضافيّة لحلّ الخلافات حول القضايا المختلف عليها.

الفصل الرابع عشر- التسامح والتعدّديّة والإجماع: سنناقش القيم الثلاث التي تشكّل أيضًا مبادئ الديمقراطيّة. هذه المبادئ تعكس الديمقراطيّة بمفهومها الواسع الرحِب- كنظرة فلسفيّة.

الفصل الخامس عشر- مبدأ حقوق الإنسان والمواطن: سوف نتعرّف على فكرة حقوق الإنسان والمواطن وهو تعبير عن الديمقراطيّة الليبراليّة، ونناقش طريقة تحقيقه.

الفصل السادس عشر- الحقوق الجماعيّة: سوف نتعرّف على نوع إضافيّ من الحقوق التي يمنحها قسم من الدول الديمقراطيّة لجماعات الأقلّيّات.

الفصل السابع عشر- مبدأ تقييد السلطة: سوف نميّز الوسائل المختلفة (الرسميّة وغير الرسميّة) للَجْم قوّة الحكم الديمقراطيّ.

الفصل الثامن عشر- مبدأ سلطة القانون: سوف نتعلّم أنّ القانون، وهو ثمرة الاتّفاق بين المواطنين، هو فوق الجميع- والجميع متساوٍ أمام القانون. سنستعرض، في القسم الثاني من الفصل، أنواعا مختلفة من الإخلال بالقانون.

الفصل التاسع عشر- الثقافة السياسيّة الديمقراطيّة: سوف نتعرّف على أنواع الثقافة السياسيّة، الديمقراطيّة وغير الديمقراطيّة، ونسأل ما هي الثقافة السياسيّة في إسرائيل.

الفصل العشرون- حدود وأمن الديمقراطيّة: سنناقش القضيّة القِيَميّة: هل يُسمح للسلطات في الدولة الديمقراطيّة أن تستخدم وسائل غير الديمقراطيّة كي تحمي النظام الديمقراطيّ؟ كذلك سنسأل: إلى أيّ مدى يُسمح للدولة الديمقراطيّة استخدام وسائل غير ديمقراطيّة وقتَ حالات الطوارئ.

الفصل الواحد والعشرون- التوجّهات الاجتماعيّة- الاقتصاديّة: سوف نتعرّف على توجّهين فلسفيّين يتعلّقان بتعامل الدولة في المجال الاجتماعيّ- الاقتصاديّ: التوجّه الليبراليّ الجديد، والتوجّه الاشتراكيّ- الديمقراطيّ.

الفصل الثاني والعشرون- عصر العولمة وتأثيره على الدول في العالم: سنعرض أبعاد الظاهرة العالميّة في عدد من المجالات، ونفهم كيف تؤثّر العولمة على دولة إسرائيل.

الفصل الثالث والعشرون- تحدّيات الديمقراطيّة: سنناقش تراكبيّة الحكم الديمقراطيّ والمخاطر الكامنة له.

الفصل العاشر:

فكرة الدولة الديمقراطيّة

من البديهيّ أن نعتبر أثينا القديمة مهدًا للديمقراطيّة،* حيث نشأ هناك في القرن الخامس قبل الميلاد المفهوم الذي **يمنح الشعب بموجبه السلطة صلاحيّتها. أي أنّ الشعب هو صاحب السيادة**[1].

وقد ترسّخت الفكرة الديمقراطيّة الحديثة بصورة تدريجيّة خلال القرن التاسع عشر في أوروبا والولايات المتّحدة واعتمدت على النظرة التقليديّة لسيادة الشعب إلى جانب مبادئ الإنسانيّة** والليبراليّة التي كانت من أركان حركة "التنوير" في القرنين السابع عشر والثامن عشر.

سنتناول في الفصلين القادمين أفكارًا ترتكز عليها المفاهيم الديمقراطيّة.

في هذا الفصل، سنركّز على إقامة الإطار السياسيّ وعلى القيم المركزيّة التي يرتكز عليها النظام الديمقراطيّ والمفاهيم المختلفة للديمقراطيّة.

الأسئلة المركزيّة التي سنتناولها:

- **ا الذي يدفع الناس إلى التنظّم في إطار سياسيّ؟**
- **ما هي القيم الأساسيّة للديمقراطيّة؟**
- **ما هما مفهوما الديمقراطيّة - كشكل من أشكال الحُكم (بالمفهوم الضيّق) وكنظرة فلسفيّة (بالمفهوم الواسع)؟**

*** الديمقراطيّة:**

ديموس في اليونانيّة معناها "الشعب" و"قراطية" معناها الحكم. فتصبح معا: حكم الشعب.

**** الإنسانيّة**

وجهة نظر تعتمد على أساس تطوير وصقل الروح البشريّة، وتعزيز الثقافة والفنون والعلوم. تعود جذورها إلى عصر النهضة في إيطاليا.

تلعب الإنسانيّة دورًا هامًّا في ترسيخ فكرة "الإنسان في المركز".

الإنسانيّة هي فكرة مركزيّة في الديمقراطيّة.

1 الديمقراطيّة الأثينيّة لم تشبه الديمقراطيّة العصريّة. المواطنون في أثينا كانوا رجالًا فقط، أمّا النساء والغرباء والعبيد فلم يعتبروا مواطنين.

ما الذي يدفع الناس إلى التنظّم في إطار سياسّي؟

وكيف نضمن أن تكون القوانين في الدولة متساوية وعادلة؟

"الإنسان مخلوق سياسيّ"

(أرسطو، 384-322 قبل الميلاد)

بحث بعض المفكّرين السياسيّين في القرنين السابع عشر والثامن عشر في التبريرات القائمة وراء تأسيس دول وطرق نظام مختلفة، وقد ابتكر المفكّرون جون لوك* وجان جاك روسو ومونتسكيه الذين وضعوا أسس النظام الديمقراطيّ فكرة "**العقد الاجتماعيّ**" التي تعتمد عليه إقامة الدول. وكان افتراضهم الأساسيّ يتحدّث عن وجود حالة خياليّة أطلقوا عليها اسم "**الحالة الطبيعيّة**" - وهي حالة كان الناس يعيشون فيها دون دولة. فَهُم يعتقدون أنّ ما أدّى إلى نشوء الدولة هو "العقد الاجتماعيّ" الذي يُعتبر بمثابة اتّفاق موقّع بين الناس أنفسهم من جهة وبينهم وبين الحاكِم من جهة أخرى.

تعتمد فكرة العقد الاجتماعيّ على النظرة التي ترى أن الناس هم سياديّون. فقد اختاروا التنازل عن حرّيّتهم المطلقة وأخضعوا أنفسهم لقوانين وصلاحيّات الدولة، وهم الذين منحوا السلطة قوّتها. أي أنّ الشعب هو مصدر صلاحيّات السلطة وهو شريك، على قدم المساواة، في تأسيس وبلورة الدولة ومؤسّساتها.

سنعرض فيما يلي مفاهيم لمفكّرين من أعضاء "حركة التنوير" بشأن تأسيس الإطار السياسيّ وموقفهم من القيم الأساسيّة للديمقراطيّة[2]:

كان المفكّر **جون لوك** يعتقد أنّ الناس عاشوا في البداية في حالتهم الطبيعيّة. كانوا **أحرارًا متساوين**، أي أنّ الناس ولدوا أصحاب حقوق طبيعيّة في الحياة والحرّيّة والمساواة والتملّك، وسادت بينهم أواصر السلام حيث عاش كلّ منهم حياته بسلام مع الآخرين وكانت له أملاكه الخاصّة به. ولم تكن هناك أيّ أفضليّة لإنسان ما على إنسان آخر. لكن بما أنّ البعض قاموا بتصرّفات غير أخلاقيّة وعنيفة تهدّد الحياة الوادعة من خلال انتهاك حقوق الآخرين، فقد اختار الناس إبرام "عقد اجتماعيّ": فاتّفقوا على تحويل الإطار الاجتماعيّ الذي كانوا يعيشون فيه إلى إطار سياسيّ، أي **دولة**. وستنشأ في نطاق هذه الدولة قوّة مشتركة لمواجهة المخاطر مثل العدوّ الخارجيّ وقوى الطبيعة والعنف الداخليّ. ويعتقد المفكّر لوك أنّ الهدف من إنشاء الدولة كان توفير الحماية للحقوق الطبيعيّة لبني البشر، مع العلم أنّ الله خلق الإنسان ومنحه هذه الحقوق، وهي الحقّ في الحياة والحقّ في الحرّيّة والحقّ في التملّك.

*** جون لوك**

ويكيميديا كومنز.

الفيلسوف الإنجليزيّ 1632-1704 الذي اشتهر من خلال مؤلّفه "بحث حول العقل البشريّ" الذي تناول نظريّة المعرفة.

في كتابه "حول الإدارة السياسيّة" قام بتأسيس نظريّة سياسيّة قائمة على أفكار ديمقراطيّة ليراليّة، ممّا أثّر على نموّ الأنظمة الديمقراطيّة الحديثة.

(بتصرّف عن ج. أو. يورمسون من موقع مطاح)

واعتقد المفكّر لوك بأنّه بعد إبرام العقد الاجتماعيّ وتأسيس الدولة، يجب إنشاء سلطة حاكمة تعتمد على موافقة الشعب، أي أنّ السيادة هي سيادة الشعب نفسه وأنّ الحاكم هو مبعوث هذا الشعب ومنفّذ رغباته. السلطة تكون

2 ترتيب عرض المفكّرين ليس متسلسلًا زمنيًّا.

مسؤولة أمام المواطنين وتخبرهم دائمًا عن نشاطاتها. ومن الجدير أن يكون لدينا نظام حكم، وأن يحظى بدعم الشعب طالما يطبّق حرّيّات الإنسان والمواطن، وطالما يحظى بدعم أكثريّة الجمهور.

أمّا المفكّر **توماس هوبس** فاعتقد أنّه في ظلّ "حالة الطبيعة" التي كانت قد سبقت العقد الاجتماعيّ لم تكن هناك أيّ واجبات أخلاقيّة، كما ولم تكن هناك أيّ حقوق للناس، وقد كان الإنسان للإنسان ذئبًا. ورأى أنّ الإنسان الذي كان يمسّ بأخيه الإنسان في عهد "حالة الطبيعة" لم يفتقر إلى الأخلاق - وذلك لأنّه لم تكن هناك أيّة قوانين أخلاقيّة. فلم يسأل الإنسان نفسه بأيّ حقّ يمسّ بأخيه الإنسان، وذلك على غرار الأسد الذي لا يسأل نفسه بأيّ حقّ يقوم بافتراس المخلوقات الأخرى في الغابة. وبالتالي فقد عاش الناس إبّان "حالة الطبيعة" في حالة من الخوف الدائم، وخشوا أن يقوم جيرانهم بالاعتداء عليهم.

ويرى المفكّر هوبس **أنّ الناس ينقلون السيادة إلى الحاكِم** عندما يقيمون سلطة سياسيّة بواسطة العقد الاجتماعيّ؛ نظرًا لأنّ استبداد الحاكِم أفضل من حرب شنّها الكلّ بالكلّ والتي يتشاجرون فيها كما كان يحصل في عهد "حالة الطبيعة". يصبح الحاكِم صاحب السيادة من أجل تأمين الحياة وتوفير الأمن والسلامة للناس لكنّه ليس جزءًا من العقد الاجتماعيّ وبالتالي فهو غير ملتزم تجاه الناس. يجوز لصاحب السيادة أن يسنّ القوانين وأن يرسم السياسات كما يحلو له، طالما كان يقوم بحماية حياة الناس. وليس من حقّ الناس التمرّد ضدّ الحاكم إلّا إذا كانت حياتهم معرّضة للخطر، أي إذا كان الحاكم لا يفي بتعهّداته تجاه الناس.

إنّ القاسمين المشتركين بين المفكّريْن لوك وهوبس هما في السؤال: **بأيّ حقّ تقوم السلطة بفرض حكمها على المواطنين**، وفي الإجابة: **بحقّ العقد الاجتماعيّ**.

وقد سأل المفكّر **جون رولس*** كيف نعلم أنّ القوانين التي نسنّها في إطار العقد الاجتماعيّ هي قوانين عادلة ومتساوية وغير متأثّرة بالمصالح الشخصيّة للمشرّعين وتعبّر، بصورة أمينة، عن المبادئ الأساسيّة للعقد الاجتماعيّ. وأجاب: بواسطة "**ستار الجهل**": وهو تمرين فكريّ يتوجّب على المشرّع من خلاله أن يتصوّر **بأنّه لا يعرف ما هي هويّته وما هي مصالحه**.

*** جون رولس**

فيلسوف أمريكيّ (1921-2002)، ألّف الكتاب الشهير "نظريّة العدالة" حول عدالة التوزيع، وسأل كيف تُحدّد؟

إجابته: "تطبّق عدالة التوزيع عندما يقطع أحدهم الكعكة ويقرّر الثاني ما هو القسم الذي يأخذه كلّ شخص."

رولس: كيف يتمّ سنّ قوانين بصورة متساوية وحياديّة؟

يتمّ اتّخاذ القرارات وراء "ستار الجهل"، أي أنّ الشخص الذي يقرّر يجب أن يتصوّر بأنّه لا يعرف ما هي مصالحه - هل هو صغير أم كبير، معافى أم مريض، رجل أم امرأة، غنيّ أم فقير- لكنّه يعرف كلّ ما تبقّى: قوانين الطبيعة وقوانين الاقتصاد والظروف الاجتماعيّة الاقتصاديّة.

وهكذا، يدّعي رولس، يتمّ ضمان أقصى حدّ من الموضوعيّة لدى متّخذي القرارات، ولدى من يقومون بسنّ القوانين: يكون لكلّ إنسان الحقّ المتساوي في أوسع قدر من الحرّيّة بما يتّفق مع الحرّيّات المشابهة للآخرين. وادّعى رولس في الوقت نفسه إنّه قد تكون هناك قوانين عادلة غير متساوية، عندما تنمّي الضعفاء.

(يتصرّف عن جون رولس, 1971, نظرية العدالة، ص 60).

- اشرحوا إجابة رولس على السؤال: كيف نسنّ قوانين متساوية وحياديّة؟
- ما رأيكم في فكرة رولس؟ علّلوا.

تختلف مؤلّفات المفكّرين المختلفين في مضمون "العقد الاجتماعيّ"، لكنّهم يتّفقون على المفهوم الذي يرى أنّ **السلطة تستمدّ قوّتها من موافقة المواطنين**. في بعض المفاهيم يمكن تشخيص جذور النظام الديمقراطيّ لأنّها تتضمّن تعبيرًا عن فكرة **سيادة الشعب**، وترسيخ **الحرّيّات**، والاعتراف **بحقوق الإنسان الطبيعيّة**.

يجدر الإشارة إلى أنّ نظريّات العقد الاجتماعيّ التي تركّز على الاتّفاق كأساس للدولة تنظر إلى "حالة الطبيعة" كحالة غير اجتماعيّة يكون كلّ فرد فيها مسؤولًا عن ذاته فقط. وفي المقابل، هناك تقاليد فلسفيّة هامّة - منذ كتابات أرسطو ولغاية كتابات المفكّرين القوميّين في العصر الحديث - أبرزت كون الإنسان كائنًا اجتماعيًا وسياسيًا في طبيعته، وكون المجتمع والدولة حيّزًا طبيعيًّا لتحقيق الطبيعة الأخلاقيّة للإنسان، وللتعبير عن هويّته - سواء من خلال الجدل والنقاش السياسيّ حول العدالة والأخلاق، أو من خلال التماثل مع العموم وثقافتهم والاستعداد للمساهمة وللتفاني من أجلهم.

معنى العقد في اليهوديّة

يستعمل هوبس ولوك فكرة العقد كتمرين فكريّ للمخّ حول إنشاء الدولة. أمّا في التقاليد اليهوديّة فقد تمّ استخدام العقد الاجتماعيّ تعبيرا للإجماع بين زعماء الشعب والجمهور حول كيفيّة حياة الطائفة أو الدولة فعلا وموافقة الشعب بأن ينخضع للحكم الذي يحقّ له بتقييد حرّيّته.

ما هي القيم الأساسيّة للديمقراطيّة الليبراليّة؟

وكيف صاغها المفكّرون على مرّ الزمن في الثقافات المختلفة؟

امتدادًا لفكرة العقد الاجتماعيّ الذي أجاب عن السؤال كيف ولماذا ينتظم الناس في دولة، نستعرض الآن قيم الديمقراطيّة الليبراليّة التي تعتمد على نظرة فلسفيّة **إنسانيّة، ليبراليّة وديمقراطيّة**. ترتكز هذه النظرة الفلسفيّة على الافتراض بأنّ الإنسان هو عاقل، حرّ، مستقلّ، يستطيع استخدام عقله ليحدّد ما هي التصرّفات الأخلاقيّة وما هي التصرّفات غير الأخلاقيّة، وماذا يجب أن يفعل، وكيف يتصرّف. من حقّ الإنسان الحصول على الاحترام والحقوق الإنسانيّة المعروفة باعتبارها "حقوقًا طبيعيّة". وبما أنّ الإنسان هو كائن مستقلّ وعاقل ويستطيع اتّخاذ القرارات الخاصّة به بقدراته الذاتيّة، فيمكنه أن يحدّد السلطة السياسيّة لكي يدافع عن الأمور التي تهمّه كإنسان.

"أساس الدولة الديمقراطيّة هو الحرّيّة". (أرسطو)

تمثال الحرّيّة قبالة نيويورك يستقبل الزوّار والمهاجرين إلى الولايات المتّحدة ويكي كومنز, مرخّصة.
Creative Commons Attribution 2.0. Generic.

الحرّيّة والمساواة

تنبع قيم الحرّيّة والمساواة من إدراك **قيمة الإنسان في كونه إنسانا**. وبالتالي كان الاستنتاج بأنّ جميع الناس متساوون في حقوقهم وحرّيّاتهم.

الحرّيّة معناها أن لكلّ إنسان الحقّ في أن يدير حياته بالشكل الذي يراه مناسبًا، ويحظر إرغامه على إدارة حياته بصورة أخرى طالما لا يشكّل عائقًا يمنع الآخرين من الحصول على الحقوق والحرّيّات الخاصّة بهم.

يعتقد الفيلسوف الإنجليزيّ جون ستيوارت ميل أنّه يحظر على الدولة التدخّل في حياة الفرد، إلّا إذا ساورها خوف من أن يتمّ المسّ بحقوق الآخرين.

بالإضافة إلى ذلك، هناك سبب أساسيّ آخر في كلّ مجتمع ديمقراطيّ للمسّ بحرّيّات الفرد وهو المصلحة العامّة (احتياجات الجمهور). وبالتالي فهناك واجب الانخراط في صفوف الجيش وتسديد الضرائب، وهناك حظر لبناء بيت دون ترخيص.

المساواة تعني أنّ جميع المواطنين ينتمون بمحض إرادتهم الحرّة إلى نفس الجمهور، فكلّ شخص مساوٍ للشخص الآخر* وأنّ لجميع البشر حقاً في تحقيق حرّيّتهم.

*** يولد جميع الناس متساوين**

فكرة حقوق الإنسان تتمثّل أيضًا في إعلان استقلال الولايات المتّحدة، "هذه الحقائق واضحة لنا بصورة قطعيّة: كلّ الناس خلقوا متساوين، وخالقهم يهبهم منذ الولادة حقوقًا معيّنة لا يمكن مصادرتها منهم، ومن بينها: الحياة والحرّيّة والسعي لتحقيق السعادة".

هناك نوعان من المساواة[3]:

المساواة أمام القانون، بحيث يكون كلّ المواطنين متساوين في الحقوق السياسيّة، ومن ضمنها الحقّ في الانتخاب والحقّ في الترشّح. كلّ قانون يسري بصورة متساوية على جميع المواطنين، وعندما تقوم الدولة بمنح امتياز، أو عندما تقوم بفرض واجب ما، فإنّها تقوم بذلك إزاء جميع المواطنين دون التمييز بينهم لأسباب لا علاقة لها بالموضوع.

مساواة اقتصاديّة-اجتماعيّة، معناها أن وظيفة الدولة لا تقتصر على الامتناع عن التمييز بين مواطنيها، بل عليها تقليص الفجوات الطبيعيّة بينهم. إذا جعلت ظروف الحياة إنسانا ما فقيرًا يستصعب مواجهة الأغنياء في أسلوب حياتهم فمن واجب الدولة توفير ظروف الحياة الأساسيّة لهذا الإنسان الفقير من أجل منحه ومنح أولاده تكافؤ الفرص أمام أصدقائه الأغنياء ليتمكّن من استخراج الطاقات الكامنة فيه. يتّفق مفكّرو الديمقراطيّة على تأييد المساواة أمام القانون، لكنّ هناك اختلافات في وجهات النظر فيما يتعلّق بالتزام الدولة بالمساواة الاجتماعيّة الاقتصاديّة[4].

في الواقع هناك توتّر دائم بين قيم الحرّيّة والمساواة الاقتصاديّة-الاجتماعيّة. فالمساواة الاقتصاديّة- الاجتماعيّة تتطلّب فرض ضرائب على المواطنين الموسرين من أجل تمويل احتياجات المواطنين الفقراء، وبالتالي تتضرّر حرّيّة المواطنين الأغنياء في اختيار ما يفعلون بأملاكهم وفيما يكرّسون الأجر الذي يتقاضونه من أعمالهم. من جهة أخرى، إذا حافظنا على حرّيّة الناس وامتنعنا عن فرض إعادة توزيع الموارد عليهم، فإنّ الكثير من الناس في المجتمع - هم وأولادهم- سيعانون من الدونيّة الاقتصاديّة الذي يمنعهم من عيش حياة كريمة واستغلال الفرصة المتاحة لهم للتقدّم على الرغم من أنّ الدولة

3 للتوسّع حول مفاهيم المساواة، انظروا الفصل الخامس عشر، والفصل الحادي والعشرين من الجزء الثاني.
4 حول "الحرّيّة والمساواة" في المجال الاقتصاديّ- الاجتماعيّ انظر الفصل الحادي والعشرين من الجزء الثاني.

لا تمارس التمييز بحقّهم. وكذلك هناك حالة من التوتّر بين الانخراط في الجيش كواجب مفروض على غالبيّة السكّان من جهة، وحرّيّة كلّ إنسان بأن يعيش حياته كما يحلو له، من جهة أخرى.

ما هما مفهوما الديمقراطيّة - كشكل من أشكال الحُكم (المفهوم الضيّق) وكنظرة فلسفيّة (المفهوم الواسع)؟

وعلى أيّة قيم ومبادئ وقواعد يعتمدان؟

مفهوما الديمقراطيّة

- **الديمقراطيّة كشكل من أشكال الحُكم** (بالمفهوم الضيّق) تتمحور في القواعد والنظم والمبادئ التي تضمن كون سيادة الدولة في أيدي المواطنين، بحيث تُطبّق فيها مبادئ حيويّة مثل حكم الشعب، تقييد السلطة، إجراء انتخابات ديمقراطيّة في مواعيد دوريّة، اتّخاذ قرارات حسب مبدأ حسم الأكثريّة، فصل السلطات، سلطة القانون، الحقّ في الانتخاب والترشّح والمساواة أمام القانون، وهي تشمل تطبيق قيم الحرّيّة والمساواة الإضافيّة، في الأبعاد ذات الصلة بالقدرة على إقامة تنافس حرّ بين الآراء السياسيّة، مثل حرّيّة التعبير وحرّيّة التنظّم وحرّيّة الصحافة.
- **الديمقراطيّة كوجهة نظرة فلسفيّة** (بالمفهوم الواسع) تتطلّع إلى إضافة قيم حقوق الإنسان والتسامح والتعدّديّة إلى مجمل القيم الديمقراطيّة. ذلك حسب الفلسفة الليبراليّة، وأحيانًا على حساب المفهوم الضيّق من الديمقراطيّة. فمثلا، هذا التوجّه لا يضفي صبغة الشرعيّة على انتهاك غير مبرّر لحقوق الإنسان لدى الأقلّيّة، حتّى اذا كانت الأكثريّة معنيّة بذلك.

وعلى الرغم من حدوث توتّر أحيانًا بين وجهتَي النظر الديمقراطيّة، فإنّ الديمقراطيّة كنظرة فلسفيّة تكون بمثابة الطابق الثاني من فوق الديمقراطيّة كشكل حُكم وذلك لأنّ شكل نظام الحكم المعتمد على حسم الأكثريّة هو شرط ضروريّ للنظام الديمقراطيّ. فالديمقراطيّة تعبّر بتكوينها عن عالم القيم المؤيّد لحقّ الناس - كأفراد وأمم - في أن يقرّروا مصير دولتهم بطريقة حسم الأكثريّة.

يتضارب مفهومَا الديمقراطيّة في كثير من الأحيان. عندما ندّعي بأنّ عملا معيّنًا هو عمل غير ديمقراطيّ، يجب أن نفحص ما هو مفهوم الديمقراطيّة الذي يتمّ المسّ به. حسم الأكثريّة أحيانًا يتمخّض عن قرار يمسّ بحقوق الإنسان ويمسّ فعليًّا بحقوق الأقلّيّة. هذا هو حسم الأكثريّة الذي يعبّر عن المفهوم الضيّق للديمقراطيّة، كطريقة حُكم، ويمثّل قيمها، على الرغم من تعارضها مع المفهوم الواسع للديمقراطيّة كوجهة نظر ليبراليّة. من جهة أخرى يدّعي مؤيّدو المفهوم الضيّق للديمقراطيّة بأنّه في حال رفض المحكمة لحسم الأكثريّة لتعارُضه مع قيم الديمقراطيّة كوجهة نظر - فإنّ هذا بالذات هو ما يضرّ بالديمقراطيّة. حسب هذا التوجّه لا يوجد تبرير لتفضيل وجهة نظر المحكمة التي أقرّت بأنّ الحقّ تعرّض للانتهاك، على وجهة نظر منتخبي الجمهور الذين كان استنتاجهم القيميّ مختلفا عن وجهة نظر المحكمة. لذا، فإنّ فرض تفسير ما لحقوق الإنسان على منتخبي الجمهور هو الذي يضرّ بالمفهوم الأساسيّ للديمقراطيّة كحكم الشعب.

رغم التوتّر المذكور فإنّ الكثير من الدول الديمقراطيّة، ومن ضمنها إسرائيل، ملتزمة بقيم المفهوم الضيّق للديمقراطيّة- كشكل نظام، وملتزمة بقيم المفهوم الواسع للديمقراطيّة - كنظرة فلسفيّة، وهي تبدي اهتماما دائمًا بالتوازن المنصف بين هذين النوعين من القيم في حالات التوتّر التي تنشأ فيما بينهما.

يُحظر علينا الإخراج عن نطاق الديمقراطيّة

"يجب أن نولي وزنا كبيرا للنظام الديمقراطيّ، وأيضًا للتوافق على قواعد الحسم بين الاحتياجات أو القيم المتضاربة، حتّى قبل النقاش العميق في مسألة مكانة القيم والمبادئ الديمقراطيّة.

"حقا، الديمقراطيّة لا تقتصر على حكم الأكثريّة: عليها حماية حقوق الأقلّيّات والأفراد، وعلى هذا المستوى لا يمكن تجنّب مناقشة القيم الجوهريّة. صحيح، أنا شخصيًّا أريد العيش في مجتمع يتمسّك ليس فقط بالآليّة الديمقراطيّة، ولكن بالقيم الإنسانيّة الأساسيّة أيضًا. ومع ذلك، أوصي بعدم جعل هذه المطالب الأخلاقيّة شرطًا لا غنى عنه لغرض الاعتراف بولاء الشخص للديمقراطيّة.

"لا ينبغي أن نُخرِج عن نطاق الديمقراطيّة من يتشبّث بها فقط لأنّها تضمن بصورة عادلة أنظمة الحياة والسلام بين الناس، أو حتّى أولئك الموالين لها فقط خشيةً من الثمن الباهظ الذي تتطلّبه الطريقة المناقضة، الشموليّة. كم بالأحرى يجب علينا أن نعترف بوجود رجال ونساء ديمقراطيّين، وهم ليسوا بالضرورة ليبراليّين".

(البروفيسور أفْيعيزر رفْيتسكي، "ندوة عامّة: إسرائيل كدولة يهوديّة وديمقراطيّة"، الاتّحاد العالميّ للدراسات اليهوديّة، أورشليم القدس: الجامعة العبريّة، 1999).

★ اذكروا كيف ينعكس معنيَا الديمقراطيّة الاثنان فيما يقوله الكاتب. أيّ معنى يؤيّد؟

يدّعي كاتب المقال أنّه *"لا ينبغي أن نُخرِج من نطاق الديمقراطيّة من يتشبّث بها فقط لأنّها تضمن بصورة عادلة أنظمة الحياة والسلام بين الناس".*

★ اعرضوا تعليلا مؤيّدا لهذا المفهوم وتعليلا معارضا له.

تلخيص

تناولنا، في هذا الفصل، الفكر السياسيّ، وعرضنا أفكارا حول تأسيس إطار سياسيّ، وتداولنا الأسس القِيَميّة للديمقراطيّة. تتطلّب إرادة الناس في أن يعيشوا في إطار دولة منهم، في إطار "العقد الاجتماعيّ"، التنازل عن جزء من حرّيّاتهم، من أجل الحصول على الحماية، وتحقيق ذاتهم في مجالات متنوّعة، والعيش في إطار سياسيّ يتحمّلون فيه المسؤوليّة والشراكة.

هناك خلاف بين المفاهيم الديمقراطيّة المختلفة فيما يتعلّق بمدى دفاعنا عن كلّ قيمة من القيم الديمقراطيّة. يشتدّ هذا الخلاف فيما يتعلّق بمدى حمايتنا لحقوق الإنسان في الحالات التي تتضارب فيها مع مبادئ حكم الشعب وحكم الأكثريّة التي ترغب أحيانًا في انتهاك هذه القيم باسم المصلحة العامّة.

تتمثّل أفكار الديمقراطيّة والليبراليّة في الدول الديمقراطيّة في مبادئ ديمقراطيّة، مثل حكم الشعب وتقييد السلطة وحقوق الإنسان والمواطن والتعدّديّة والتسامح وسلطة القانون.

في الفصول القادمة سنتعلّم عن كلّ مبدأ من المبادئ الضروريّة لوجود نظام ديمقراطيّ، ونتساءل في البداية كيف تتجسّد الفكرة الليبراليّة لحقوق الإنسان في الدول الديمقراطيّة المختلفة.

تمرين

1. اقرأوا القطعة الواردة في "إعلان حقوق الإنسان والمواطن" (الثورة الفرنسيّة، 1793).

أ. اشرحوا كيف تتمثّل فكرة العقد الاجتماعيّ في القطعة.

ب. اشرحوا ما هو المفهوم للعقد الاجتماعيّ الذي يتمّ تطبيقه من الإعلان الفرنسيّ في القطعة.

"هدف المجتمع هو السعادة العامّة. تقام السلطة من أجل أن تضمن للإنسان التمتّع بحقوقه الطبيعيّة غير القابلة للإلغاء.

"القانون هو التعبير الحرّ والاحتفاليّ عن الإرادة العامّة. وهو نفس القانون الذي يسري على الجميع. سواء كان حاميا أو معاقبا، لا يمكنه أن يتطلّع إلّا إلى ما هو عادل ونافع للمجتمع، ولا يمكنه أن يسجن إلّا من يضرّ بالمجتمع.

"السيادة سارية في الشعب. وهي كتلة واحدة غير قابلة للتجزئة ولا للإلغاء ولا يمكن التنازل عنها".

2. أمامكم تعريفات مختلفة للديمقراطيّة.

أ. اذكروا ما إذا كان كلّ واحد من هذه التعريفات يعبّر عن المفهوم الضيّق للديمقراطيّة- كشكل سلطة، أو عن المفهوم الواسع للديمقراطيّة- كوجهة نظر . علّلوا إجابتكم.

- *"الديمقراطيّة هي حكم الشعب بواسطة الشعب من أجل الشعب". (أبراهام لينكولن)*
- *المجتمع (أو الدولة) الديمقراطيّ مكوّن من أعضاء (مواطنين) متساوين وأحرار يسمح لهم جميعا بالمساهمة في الحكم وهو خاضع لحسم إرادة الأكثريّة.*
- *الديمقراطيّة الليبراليّة هي شكل تنظيميّ لمجتمع أو دولة، وهدفها العلنيّ هو تطبيق نظام عادل بين رغبات كلّ الأفراد الذين ينتمون إليها عبر صيانة حقوقهم وحرّيّتهم.*

- نظام حكم يتيح تغيير الحكّام على فترات محدّدة ومعروفة, بطريقة سلميّة، وحسب قواعد محدّدة سلفا.
- الحكم بواسطة الشعب، مع ضمان الحرّيّة، المساواة والأخوّة بأكبر قدر ممكن. القدرات البشريّة في مثل هذا الإطار تتطوّر بأكبر قدر ممكن، بالوسائل التي تشمل الجدل الكامل والحرّ حيال المشاكل والمصالح المشتركة.

3. اقرأوا القطعة، واعرضوا المفهوم الديمقراطيّ الوارد فيها. علّلوا واشرحوا رأيكم.

"طيف مفاهيم الديمقراطيّة مبنيّ بصورة هرميّة. هناك اتّفاق بأنّ الديمقراطيّة تشمل نواة صلبة لكونها منظومة حكم تعتمد على الموافقة من قبل المحكومين. هذه الأشكال من الاتّفاق يمكن أن تكون متنوّعة، لكن لطلب الموافقة قيمة أخلاقيّة هامّة. الديمقراطيّة، بهذا المفهوم، هي مجموعة من قواعد اللعبة المتّفق عليها بدون التزام مسبق بمضامين الترتيبات المفضّلة (ما عدا بعض ترتيبات الإطار).

"يضيف آخرون إلى تعريف الديمقراطيّة أسسا أخرى، مثل الالتزام بحقوق الإنسان أو بالعدالة الاجتماعيّة ... الديمقراطيّة هي نظام حكم إنسانيّ يولي قيمة لحقّ الإنسان في المشاركة، بصورة متساوية، في تحديد مستقبل المجتمع الذي يعيش فيه. الأنظمة الشموليّة التي لا تتيح مثل هذه المشاركة لن تكون ديمقراطيّة حتّى إذا أُجريت فيها "انتخابات". التحقيق الناجع لهذا الحقّ يمنح الديمقراطيّة إلى جانب التبرير الأخلاقيّ، ضمانا معيّنا من التكتّل والاستقرار.

"الناس الذين يعيشون في دولة واحدة ولديهم سلطة واحدة يجب أن يكونوا شركاء حقيقيّين في إدارة هذا المشروع، الذي يُفترض أن يكون مشروع الجميع. الخلافات والتباينات في التوجّهات مثلها مثل الفوارق الثقافيّة أو الدينيّة، هي شرعيّة وهامّة، لكن الإطار المشترك والاتّفاق المتبادل لتقبّلها يمنحان الدولة تماسكها الذي يجعل قوانينها قابلة للتبرير الظاهريّ بخصوص كافّة المواطنين".

(بروفيسور روت غافيزون، "دولة يهوديّة وديمقراطيّة: تحدّيات ومخاطر"، تعدّد الثقافات في دولة ديمقراطيّة ويهوديّة، إعداد مناحيم ماوتنر، آڤي ساجي ورونين شمير، تل أبيب: "راموت" - جامعة تل أبيب، 1998).

الفصل الحادي عشر:

مفاهيم ديمقراطيّة ليبراليّة:

الفرديّة والجمهوريّة المتعدّدة الثقافات

تعتمد الفكرة الديمقراطيّة، كما تعلّمنا في الفصل السابق، على النظرة التي تركّز على سيادة الشعب. الفكرة الليبراليّة تضع الإنسان في المركز وتضع الاهتمام بتحقيق حقوقه على رأس سلّم أولويّاتها.

ما هي الطريقة الأنسب لتحقيق "منفعة" الإنسان: عندما تعامله الدولة على أنّه فرد فحسب، عندما تعامله أيضًا باعتباره جزءا من الجـمْع القوميّ- الثقافيّ، أو عندما تعتبره عضوًا في مجموعة ثقافيّة منفردة؟

يتناول الفصل الحاليّ أيضًا موضوع الفكر السياسيّ وسنتعرّف، من خلاله، على ثلاثة مفاهيم للديمقراطيّة: المفهوم **الليبراليّ-الفرديّ** والمفهوم **الليبراليّ-الجمهوريّ** والمفهوم **الليبراليّ-المتعدّد الثقافات**، وهي عبارة عن مفاهيم نظريّة تتناول العلاقة بين الدولة والمواطن. تقوم دول كثيرة بدمج أنماط سلوكيّة وإداريّة تشمل المفاهيم الثلاثة.

يجيب كلّ واحد من هذه المفاهيم إجابة مغايرة عن السؤال المركزيّ: في أيّ مفهوم ديمقراطيّ يحقّق الإنسان بأفضل صورة ممكنة قدراته وحقوقه وحرّيّاته وكفاءاته؟ أو بعبارة أخرى: أيّ نوع من الدول الديمقراطيّة يطبّق منفعة الإنسان بأفضل صورة ممكنة؟

الإنسانيّة هي الغاية

"قم بأعمالك بحيث تشكّل الإنسانيّة التي فيك وفي أيّ إنسان آخر، غاية دون أن تكون وسيلة فحسب".

(عمانوئيل كانط، الفرضيّة الأساسيّة لميتافيزيقا الصفات، أورشليم القدس، الجامعة العبريّة، ماغنز، 1950)

سنجيب في هذا الفصل عن السؤال:

ما هي أوجُه الشبه وأوجُه الاختلاف بين المفاهيم الديمقراطيّة الليبراليّة؟

المشترك بين المفاهيم الديمقراطيّة التي نتناولها هو كونها مفاهيم ليبراليّة. أي، فيما يتعلّق بالعلاقة بين الفرد والمجتمع والدولة ، فإنّها تضع في المركز الإنسان والاعتراف بحقّه في اتّخاذ قرارات عقلانيّة مستقلّة. ولذا، فعلى الدولة تحقيق منفعته من خلال ضمان حرّيّاته وتحقيق حقوقه، عبر التعامل المتساوي مع جميع مواطنيها.

إنّ المفاهيم الثلاثة تعامل الديمقراطيّة بمفهومها الواسع، كوجهة نظر . وجميعها تعامل الديمقراطيّة كقيمة تعتمد على قيم إنسانيّة، على احترام حقوق الإنسان والالتزام بتحقيقها. كما نذكر، فالديمقراطيّة الواسعة، بمفهوم وجهة النظر، تعتمد على الديمقراطيّة الضيّقة، كشكل حُكم، ولا بدّ من الحفاظ على التوازن الدائم بينهما.

الحرّيّة

هي القيمة الرئيسيّة في المفهوم الليبراليّ.

"هذه الحرّيّة من السلطة التعسّفيّة ضروريّة جدًّا للحفاظ على وجود الإنسان... وليس هناك أيّ إنسان يستطيع التخلّي عنها، إلّا إذا فقد حقّه في الحفاظ على وجوده، وحتّى في العيش".

(جون لوك، **حول السلطة السياسيّة**، بند 23)

أوجه الاختلاف بين المفاهيم الثلاثة تتمثّل في الإجابات عن عدّة أسئلة:

أ. كيف يحقّق الإنسان، بأفضل صورة ممكنة، قدراته وحقوقه وحرّيّاته وكفاءاته؟

ب. كيف تتعامل الدولة مع الهويّة الشخصيّة والجماعيّة لمواطنيها (إثنيّة، قوميّة، ثقافيّة، دينيّة)؟

ج. ماذا سيكون طابَع الحيّز العامّ في الدولة، وكيف يتمّ تحديده؟

د. ما هو نوع القوميّة الملائم للمفاهيم الديمقراطيّة المختلفة؟

المفهوم الليبراليّ-الفرديّ

أ. تحقيق مصلحة الإنسان

المفهوم الليبراليّ- الفرديّ يضع **تحقيق حقوق الإنسان كفرد في رأس سلّم الأولويّات**. يرى هذا التوجّه أنّ تحقيق أقصى حدّ من حقوق الفرد وحرّيّاته سيتحقّق عندما تعامل الدولة الإنسان كفرد. بعبارة أخرى: فإنّ المنفعة التي من المفروض على الدولة العمل على تحقيقها وتجسيدها هي **المنفعة الشخصيّة** فقط. فقد تمّت إقامة الدولة من أجل المواطنين كأفراد وغايتها هي تحقيق حقوقهم وحرّيّاتهم وقدراتهم وكفاءاتهم.

ب. موقف الدولة من الهويّة الشخصيّة والجماعيّة

إنّ الدولة لا تعير أيّة أهمّيّة لـ "لون" المواطن، فعليها أن تكون حياديّة في موقفها من هويّات المواطنين الإثنيّة والقوميّة والثقافيّة والدينيّة، وعليها التعامل بصورة متساوية مع مواطنيها كأفراد فقط، ولا تأخذ بعين الاعتبار التفاوت الناجم عن انتمائهم إلى جماعات مميّزة عن بعضها. مثلا، لا يُمْنَح إعفاء من قانون عامّ كلّ من ينتمي إلى فئة يمسّ بها هذا القانون. القانون "أعمى" لا يرى اختلاف المجموعات المختلفة في المجتمع، وبالتالي قد يمسّ قانون ما بمعتقدات دينيّة أو بعادات يمارسها أحد أفراد مجموعة دينيّة معيّنة (طالما سُنّ بدوافع عامّة وليس للمسّ المتعمّد بهذه الفئة).

الدولة لا تعترف بالحقوق الجماعيّة. قوانين الدولة لا تتماثل مع منظومة قيميّة أو ثقافيّة محدّدة. الدولة لا تعمل على تحقيق قيم قوميّة معيّنة ولا تتماثل معها، ولا تفرض منظومة قيميّة واحدة على الجميع.

حق الأولويّة للحقوق

"تطوّر بين الباحثين في الفكر الليبراليّ - مؤيّدين ومنتقدين على حدّ سواء -توجّه ينظر نحو الليبراليّة على اعتبار أنّها نوع من "الحياديّة" بين مفهوم منفعة الأفراد. بمثابة إعطاء حقّ الأولويّة لمصطلح "الحقّ" الذي يُمنَح لأفراد المجتمع على قدم المساواة، بالمقارنة مع مصطلح "المنفعة" الذي يمكن بعض الأفراد والجماعات أن يعطوه تفسيرات مختلفة. الديمقراطيّة الليبراليّة تتعامل بصورة حياديّة وغير مكترثة مع الانتماءات والتفضيلات الخاصّة".

(البروفيسور روت جڤيزون، ***إسرائيل كدولة يهوديّة وديمقراطيّة: توتّرات ومخاطر***، أورشليم القدس وبني براك: معهد ڤان لير والكيبوتس الموحّد، 1999).

ج. الحيّز العامّ

المجتمع مكوّن من مواطنين ينتظمون ضمن مجموعات من أجل بلورة مصالحهم وتحقيقها. المجموعات غير ثابتة وقد تتغيّر. في حالة الصراع بينها تنشأ شراكات وأحلاف بين هذه المجموعات التي تسعى إلى بلورة أكثريّة لصالح شؤونها. تتنازع المجموعات فيما بينها على توزيع الموارد من أجل إحراز النجاح في تجسيد مصالحها. يقوم المواطنون بتحديد القوانين ورموز الدولة وشكل الحيّز العامّ من خلال إنشاء شراكات تتكتّل من أجل التأثير على اتّخاذ القرارات. لكن، سيكون من غير الشرعيّ، حسب هذه النظرة، أن تقوم مجموعة الأكثريّة باستغلال قوّتها من أجل إلغاء حياديّة الدولة والتماثل مع مجموعات ثقافيّة بالصورة المعروضة في التوجّهات التالية.

قد تتواجد في الدولة مجموعات متبلورة - من الناحية الدينيّة والإثنيّة وغيرها. ذلك لكونها دولة ديمقراطيّة تتيح مواطنيها حرّيّة التنظيم، لكنّ الدولة لا تهتمّ بمصالح هذه المجموعات ولا تقدّم لها الدعم لذلك.

لا تمتلك الدولة منظومة قيم تحاول تنميتها وهي تتناول بعدم اكتراث قيم المجموعات التي يتكوّن منها المجتمع.

إنّ المشترك لعموم المواطنين في الدولة هو المواطنة والدستور والقوانين.

د. نوع القوميّة

ما يتلاءم مع المفهوم الليبراليّ- الفرديّ هو القوميّة **المدنيّة**[1] **ودولة القوميّة المدنيّة** (السياسيّة)، نظرًا لأنّها غير متماثلة مع مجموعة إثنيّة، أو قوميّة، أو دينيّة، أو ثقافيّة من بين مواطنيها، ولا تسعى إلى تنمية قيم مميّزة لمواطنيها.

يتمحور انتقاد للمفهوم الليبراليّ-الفرديّ في ثلاث نقاط:

- الدولة لا تستطيع أن تكون حياديّة دائما تجاه هويّة مواطنيها وقيمهم. في الواقع، حتّى إذا أعلنت الدولة عن نفسها كدولة حياديّة من ناحية ثقافيّة، فهي ستسعى إلى تنمية قيم وهويّات معيّنة على حساب قيم وهويّات أخرى (مثلا: الولايات المتّحدة).
- الدولة تؤكّد على التزامها تجاه الفرد وليس لكافّة المواطنين أو المجتمع بأسره، وهناك خطر حقيقيّ بألّا تولي اهتمامًا كافيًا للشعور بالتماسك بين المواطنين.
- عدم الاعتراف بمجموعات إثنيّة- ثقافيّة، أو دينيّة، وغيرها، وعدم تحقيق حقوقها قد يمسّ بتحقيق المفاهيم الجماعيّة للناس التي تشكّل مركّبا مركزيًّا في طبيعتهم وتطلّعاتهم (وهو ما يتمّ تعريفه كحقّ الثقافة).

على أرض الواقع، ليست هناك دولة تحقّق المفهوم الليبراليّ- الفرديّ الكامل. الدولة الأقرب من هذا النموذج هي الولايات المتّحدة التي تحترم إلى حدّ كبير حرّيّات الفرد مثل الحرّيّة في المبادرات الاقتصاديّة. الدستور الأمريكيّ يتضمّن وثيقة حقوق تخصّص مكانا مركزيًّا لحرّيّات الإنسان وحقوق الفرد. ومع ذلك، ففي الولايات المتّحدة نجد أيضًا مؤشّرات في الحيّز العامّ للطابع المسيحيّ- البروتستانتيّ لسكّانها في الرعيل الأوّل. وهناك خلافات في وجهات النظر بين مختلف فئات الجمهور حول هذه المسألة.

سؤال تفكير:

جون فيتسجرلد كندي (1917-1963)، الرئيس الأمريكيّ الذي تمّ اغتيالُهُ اشتُهر بمقولته:

"لا تسأل ماذا تستطيع الدولة أن تقدّم لك، وإنّما اسأل ماذا تستطيع أن تفعل من أجل دولتك".

★ هل تعبّر مقولة الرئيس كندي عن مفهوم الديمقراطيّة الليبراليّة-الفرديّة؟ علّلوا إجابتكم

جون فيتسجرلد كندي. ويكيبيديا

1 لتوضيح المصطلح "دولة القوميّة المدنيّة (السياسيّة)"، انظروا الفصل الثالث "القوميّة ودول القوميّة"، في الجزء الأوّل.

المفهوم الليبراليّ الجمهوريّ[2]

أ. تحقيق مصلحة الإنسان

من البديهيّ أن تكون هناك أهمّيّة لتحسين قدرات، حقوق، حرّيّات وكفاءات الإنسان بأفضل صورة ممكنة، لكن حسب المفهوم الليبراليّ- الجمهوريّ فإنّ الإنسان هو انعكاس لطبيعة موطنه، ويمكنه تحقيق ذاته بأفضل طريقة ممكنة في إطار مجتمعه فقط. في إطار المجموعة. أي أنّه سيكون هناك معنى ملموس للحياة في نظر الفرد فقط عند التعبير عن قيمه وثقافته على المستويين: الخاصّ والعامّ.

الجمهوريّة

من المصطلح اللاتينيّ Res publica الذي يعني شأن الجمهور.

بما أنّنا نتحدّث عن نقطة انطلاق ليبراليّة فسيتمّ التركيز على التزام الدولة بمصلحة الفرد، وإلى جانب ذلك فإنّ المجموعة هي حاجة ضروريّة وحيويّة للأفراد لتحقيق الأفضل بالنسبة لهم.

الشراكة العليا هي الدولة

"بما أنّنا نرى أنّ كلّ دولة هي عبارة عن شراكة، وأنّ كلّ شراكة تهدف إلى تحقيق مصلحة ما، وأنّ كلّ الناس يبذلون قصارى جهودهم لتحقيق الأفضل بالنسبة لهم.. فإنّ الشراكة العليا هي ما نطلق عليه اسم دولة". (أرسطو، السياسة، الكتاب الأوّل، الفصل الأوّل)

الدولة التي تعمل حسب المفهوم الليبراليّ- الجمهوريّ تحقّق منفعة الفرد عن طريق تحديد طابعها حسب قيم مشتركة لجميع مواطنيها، حيث تنسجم مصلحة الفرد الشخصيّة مع مصالح عموم المواطنين في الدولة.

المفهوم الليبراليّ- الجمهوريّ يتناول *"قدرة الناس على أن يعيشوا مع بعضهم البعض وليس إلى جانب بعضهم البعض مثلما هي الحال في المفهوم الفرديّ"*.[3] أي أنّ هناك أهمّيّة كبيرة للشراكة بين المواطنين.

ب. موقف الدولة من الهويّة الشخصيّة والجماعيّة

ينطلق المفهوم الليبراليّ- الجمهوريّ من أنّه توجد للدولة هويّة ثقافيّة- قيميّة مشتركة تهتمّ بتطويرها ورعايتها.

هناك عدّة معانٍ لتطبيق هذا المفهوم. سنتناول فيما يلي اثنين منها:

- **المعنى الأوّل** - هو **إنشاء هويّة مشتركة لعموم المواطنين:** دولة تتطلّع إلى إنشاء هويّة مشتركة لعموم مواطنيها تحقّق ذلك من خلال إنشاء ثقافة وقيم مشتركة ومن خلال نظام تربويّ يرسّخ قيم الدولة.

لا تستطيع هذه الدولة أن تكون حياديّة بخصوص هويّة مواطنيها الإثنيّة أو الدينيّة كما يعرضها المفهوم الليبراليّ- الفرديّ. أضف إلى ذلك أنّ الأصل الإثنيّ، القوميّ والثقافيّ المتباين للمواطنين هو شأنهم الخاصّ، وهو لا يؤثّر على الهويّة العامّة المشتركة التي تسعى الدولة إلى إنشائها. وبالتالي فإنّ الدولة لا تمنح مواطنيها متّسعًا من الهويّة الخاصّة، ومن رغبتهم في المحافظة على ثقافتهم وقيمهم المختلفة. من هذا المنطلق، يضطرّ أبناء الأقلّيّات المعنيّون بالاندماج في الهويّة المدنيّة الجديدة إلى التنازل أحيانًا عن مقوّمات الهويّة الإثنيّة- الثقافيّة المميّزة.

2 هنالك معانٍ مختلفة للمفهوم "جمهوريّ"، وقسم منها يناقض بعضه. اخترنا في هذا الكتاب أن نعرض مفهومين.
3 جال جرزونً. 2004. الليبراليّة: علاقات، سياقات، نقد. رعنانا: الجامعة المفتوحة، ص 233.

الدولة التي تنوّه بالمفهوم الليبراليّ- جمهوريّ **لا تعترف بالحقوق الجماعيّة**، وهي لا تسمح أحيانًا بتحقيق الحقوق المميّزة للأقلّيّات، نظرًا لأنّها تتطلّع إلى التأكيد على **الهويّة المشتركة** لعموم مواطنيها.

- **المعنى الثاني**- هو **منح مكانة خاصّة للهويّة المشتركة للأكثريّة المهيمنة (السائدة):** الهويّة المشتركة لمواطني الدولة- تُبلْورُها الأكثريّة الإثنيّة- الثقافيّة فيها. في الوقت ذاته فمن المحتمل أن تعترف الدولة بالهويّات المميّزة لمجموعات لا تشكّل جزءًا من الأكثريّة المهيمنة وتمنحها حقوقًا جماعيّة إضافة إلى حقوق الإنسان والمواطن لتتمكّن من ممارسة خصوصيّتها الثقافيّة واللغويّة والدينيّة.

في الدول التي تعمل بموجب المفهوم الليبراليّ- الجمهوريّ، يستصعب أبناء الأقلّيّات الاندماج بالهويّة القوميّة التي تعبّر عن قيم الأكثريّة.فضلا عن ذلك فقد لا تعترف الدولة بمجموعات الأقلّيّة، ولا تمنحها الحقوق الجماعيّة.[4]

ج. الحيّز العامّ

حسب المفهوم الليبراليّ الجمهوريّ تحظى الدولة بهويّة ثقافيّة- قيميّة تؤثّر على الحيّز العامّ. في محاولة لإنشاء أمّة مدنيّة مشتركة واحدة، تعمل الدولة على تطوير لغة واحدة وثقافة واحدة ومنظومة رموز واحدة وهويّة واحدة. في بعض الدول يتوجّب على كلّ مواطن تذويت هذه العوامل لإنشاء هويّة مشتركة مدنيّة، وفي دول أخرى يُبَلْوَر الحيّز العامّ حسب قيم الأكثريّة.

تحدّد الدولة، من خلال إشراك مواطنيها، منظومة القيم اللائقة، أي **"المنفعة المشتركة"**، وتعزّز قيم **المشاركة والتداخل والمسؤوليّة السياسيّة** لدى المواطنين. هذه القيم هي قيم حيويّة لإنشاء الشراكة والتضامن. الغاية هي تحديد المنفعة العامّة وتعزيز الشراكة، بهدف إنشاء **"مجتمع مدنيّ"**.

وظيفة الدولة، حسب المفهوم الليبراليّ- الجمهوريّ، هي وظيفة مزدوجة: **الحفاظ على حقوق المواطنين وتعزيز القيم المشتركة**. تعمل الدولة على تعزيز التضامن **المدنيّ لتحقيق** الصالح المشترك. يتمّ تحديد هذا "الصالح العامّ" بصورة مشتركة عبر عموم المواطنين في دولة قوميّة مدنيّة، أو بواسطة المجموعة القوميّة المهيمنة في دولة قوميّة إثنيّة- ثقافيّة.

الوعي المدنيّ الذي يؤسّس المسؤوليّة

"يعتقد الجمهوريّون بأنّه لا يُعقل أن تكون هناك حياة إنسانيّة وذات معنى وحرّة خارج المجتمع السياسيّ. وجود الدولة التي تقوم بأدائها كما يجب هو شأن جميع أبناء المجتمع، بمعنى أنّه يتوجّب على كافّة أبناء المجتمع السياسيّ أن يكونوا مواطنين فعّالين في الحياة الجماهيريّة والسياسيّة.

*"تتمثّل هذه المشاركة، في الدرجة الأولى، في التصويت في انتخابات ديمقراطيّة وعبر العضويّة النشيطة في إطار أحزاب ومنظّمات مختلفة، لبلورة الحياة العامّة في الدولة. التوجّه الجمهوريّ الديمقراطيّ العصريّ يهدف إلى تطوير وعي مدنيّ بين أبناء المجتمع بمعنى الاعتراف بضرورة ضمان وجود الدولة، وأهمّيّة الحيّز العامّ المتطوّر والديمقراطيّة والقانون والنظام. "هذا الوعي المدنيّ هامّ لأنّه يضع الأسس لمسؤوليّة كلّ مواطن تجاه المواطنين الآخرين وتجاه الحيّز العامّ، كما يضع الأسس للانتماء المدنيّ المتبادل بين كافّة أفراد المجتمع السياسيّ". (نير كيدار، **التوجّه الرسميّ: المفهوم المدنيّ لدى بن غوريون**، بئر السبع وأورشليم القدس: جامعة بن غوريون في النقب وياد بن تسفي 2009، ص 10-11).*

4 إنّ منح الحقوق الجماعيّة ليس مقياسًا لكون الدولة ديمقراطيّة. انظروا الفصل السادس عشر، "الحقوق الجماعيّة"، في الباب الثاني

★ اذكروا ما هو المعنى الذي يوجّه إليه الكاتب رسالته في المفهوم الجمهوريّ. علّلوا إجابتكم.

د. نوع القوميّة

كلّ واحد من معنيَي المفهوم الليبراليّ- الجمهوريّ يتناسب مع نوع آخر من القوميّة.

تندمج **القوميّة المدنيّة** جيّدًا مع المحاولة لإنشاء **هويّة قوميّة مشتركة** (المعنى الأوّل)، لكن بعكس الليبراليّة- الفرديّة فإنّ القوميّة السياسيّة موجّهة للهويّة الجماعيّة عِلْمًا بأنّه ينبغي أنْ يكون مفهوم الصالح العامّ مشتركًا لعموم المواطنين.

التماثل مع قيم الأكثريّة (المعنى الثاني) يندمج مع **القوميّة الإثنيّة- الثقافيّة**، مع العلم أنّ "الصالح المشترك" هو مصلحة الأكثريّة المهيمنة المكوّنة من قوميّة إثنيّة- ثقافيّة.

إلى جانب مفهوم الديمقراطيّة الليبراليّة- الجمهوريّة هناك **مفهوم جمهوريّ قد يكون ديمقراطيًا رغم أنّه غير ليبراليّ**. ينسب هذا المفهوم الجماعيّ أهمّيّة غير نابعة من أقصى تحقيق لمصلحة الفرد. قيمة المجموعة تفوق قيمة مصلحة الفرد. يبرز هذا المفهوم عبر نظريّة المفكّر روسو الذي يتحدّث عن السلطة من أجل الصالح العامّ *"كلّ من يرفض الانصياع للإرادة العامّة، سيرغمه المجتمع للقيام بذلك. فمعنى هذا الأمر هو أنّه في نهاية المطاف سيتمّ إرغام الفرد على أن يكون حرًّا"*[5].

الانتقادات حول المفهوم الليبراليّ-الجمهوريّ:

- **في أوّل معنى** للمفهوم الليبراليّ - الجمهوريّ قد يلحق الضرر بمجموعات إثنيّة وقوميّة وثقافيّة ودينيّة تعيش في الدولة وليست شريكة في "الصالح المشترك" والقيم المشتركة. يتوجّب عليها التنازل عن هويّتها المميّزة ولغتها وثقافتها، وأحيانًا يُمارَس الضغط على الأقلّيّات للانصهار مع الأكثريّة. لكنّ الأقلّيّة التي تريد الانفصال ستستصعب ذلك في أيّ حال من الأحوال، دون ممارسة الضغط. بالإضافة إلى ذلك فإنّ الدولة التي تعطي الدعم لثقافة ما وتتخلّى عن ثقافات أخرى قد تمسّ بالمساواة بين المواطنين.

  تحقيق الصالح العامّ والقيم المشتركة قد يمسّ بحقوق الفرد عندما تتضارب حقوقه مع الصالح العامّ للمجتمع بأسره. منح أفضليّة لثقافة ما يمسّ بحقّ الثقافة لأبناء المجموعات الأخرى .
- **في ثاني معنى** للمفهوم الليبراليّ - الجمهوريّ قد يلحق الضرر بمجموعات لا تنتمي للأكثريّة. خلافا لدولة القوميّة المدنيّة التي تتّبع للمفهوم الليبراليّ - الجمهوريّ، حيث تُدعى الأقلّيّة إلى الانضمام للمجموعة ففي دولة قوميّة إثنيّة- ثقافيّة تتبنّى هويّة الأكثريّة، تختلف الأقلّيّة عن الأكثريّة الإثنيّة- الثقافيّة ولا تستطيع الانضمام إليها. بما أنّ الدولة تعي التباين بين الأكثريّة والأقلّيّة وتعترف به، فهي لا تتوقّع من الأقلّيّة التنازل عن خصوصيّتها الثقافيّة.

5 جان جاك روسو، العقد الاجتماعيّ، الكتاب الأوّل، الفصل السابع.

دول تطبّق المفهوم الليبراليّ- الجمهوريّ

التوجّه الفرنسيّ الذي يؤيّد وجود لغة واحدة وثقافة واحدة وهويّة واحدة ومنظومة رموز واحدة يجب تعليمها لعموم المواطنين، هو الأقرب إلى التوجّه الجمهوريّ الذي يتبنّى مفهوم **"الصالح العامّ"** لكافّة المواطنين. لا أهمّيّة للأصول الإثنيّة بشرط أن يتقبّل الفرد منظومة القيم واللغة والثقافة المشتركة، وينضّم عبر ذلك إلى المجموعة المدنيّة.

رغم كون فرنسا دولة علمانيّة إلّا أنّ عطلُها الرسميّة تعتمد على التقويم المسيحيّ الميلاديّ، ممّا يتسبّب بصعوبات ملموسة يواجهها أبناء ديانات أخرى. فقد أُلْزِمَ اليهود في الماضي مثلا بالعمل في أيّام السبت وفي مناسباتهم الدينيّة، حتّى في يوم الغفران.

رفضت السلطات الفرنسيّة في عام 1994 تغيير موعد الانتخابات الذي صادف في اليوم الأوّل من عيد الفصح لدى الشعب اليهوديّ.

إضافة إلى ذلك تعمل الدولة على تعزيز التاريخ والثقافة "الغاليّة" وتلزم كلّ المواطنين، حتّى من أبناء المجموعات الأخرى، بتعلّم اللغة الفرنسيّة والتعاطف مع الثقافة "الغاليّة" (أُطلق على الأراضي الفرنسيّة في الماضي اسم "غالية").

لم توقّع فرنسا على الوثيقة الأوروبيّة لحماية حقوق الأقلّيّات القوميّة نظرًا لأنّها لا تعترف بوجود مجموعات إثنيّة وقوميّة تعيش فيها، إضافة إلى ذلك حدّد المجلس الدستوريّ الفرنسيّ (محكمة الدستور) عام 1999 أنّ الوثيقة الأوروبيّة للّغات الإقليميّة ولغات الأقلّيّات مناقضة للدستور الفرنسيّ[6].

يُعْرض **"التوجّه الرسميّ"** في إسرائيل كمفهوم جمهوريّ بالمعنى **الثاني**. تعمل إسرائيل كدولة قوميّة إثنيّة، والمجموعة المهيمنة هي الأكثريّة اليهوديّة، على تعزيز ثقافة الشعب اليهوديّ وقيمه على اعتبار أنّها "صالح عامّ"، لكنّ إسرائيل تعترف، في نفس الوقت، بحقّ الأقلّيّات في الحفاظ على خصوصيّتها الثقافيّة، وتمنحها جهازًا تربويًا خاصًّا بها مموّلا من قبل الدولة.

التوجّه الرسميّ الصهيونيّ

"التوجّه الرسميّ الصهيونيّ الذي يشكّل حالة خاصّة من المفهوم الجمهوريّ، يمكن تقسيمه لثلاثة عناصر: ... الاعتراف بأهمّيّة الحيّز اليهوديّ العامّ... الاعتراف بطرق العمل الديمقراطيّة... الاعتراف بأهمّيّة المشاركة في الحياة العامّة، ومسؤوليّة المواطن وصلته بالمجتمع السياسيّ وبرفاقه المواطنين".

(آڤي بارئيلي ونير كيدار، "التوجّه الإسرائيليّ الرسميّ"، دراسات في السياسة 87، أورشليم القدس: المعهد الإسرائيليّ للديمقراطيّة، 2011، ص 33).

- اشرحوا ما هي المعايير الواردة في القطعة لتعريف "التوجّه الرسميّ الصهيونيّ".
- هل تتلاءم هذه المعايير مع المفهوم الجمهوريّ؟ علّلوا.

6 ألكسندر يعكوبسون وأمنون روبنشتاين. 2003. إسرائيل وعائلة الشعوب. تل أبيب: شوكن. ص 378.

المفهوم الليبراليّ- المتعدّد الثقافات

أ. تحقيق مصلحة الإنسان

نظرًا لأنّ الحديث يدور حول مفهوم ليبراليّ فيتعيّن على الدولة حماية حقوق الإنسان وحرّيّاته وتعزيز المساواة بين المواطنين. نقطة الانطلاق في المفهوم الليبراليّ المتعدّد الثقافات هي أنّ **هويّة الفرد لا يمكنها أن تكون منقطعة عن الثقافة التي ترعرع فيها**، وبالتالي فإنّها تتحقّق بأفضل طريقة ممكنة عندما يعيش ويتطوّر في إطار المجموعة الثقافيّة المميّزة التي ينتمي إليها.

الانتماء إلى مجموعة ثقافيّة، أو لغويّة، أو دينيّة هو مركّب حيويّ في شخصيّة كلّ إنسان. ومن هنا **فإنّ مصلحة الإنسان ستتجسّد عندما يعيش كجزء من مجموعته الإثنيّة- الثقافيّة فقط.**

ب. موقف الدولة من الهويّة الشخصيّة والجماعيّة

الدولة الليبراليّة - المتعدّدة الثقافات تتعامل مع الهويّة الشخصيّة والجماعيّة لمواطنيها. يتوجّب على الدولة الحفاظ على **الثقافات لمختلف المجموعات القائمة ضمن حدودها** من أجل ضمان **استمرار وجودها.**

يعير تعدّد الثقافات أهمّيّة خاصّة للحفاظ على خاصّيّة المجموعات الثقافيّة، فهذا الإطار يتيح لها البقاء والتطوّر ولا يفضّل ثقافة أو منظومة قيميّة على أخرى: فالمجموعات متساوية ولكلّ منها الحقّ في الحفاظ على خصوصيّتها . بالتالي تعترف الدولة بحقوق المجموعات المقيمة فيها وتدعم تحقيق حقوقها. كما أنّ الدولة تجري مع كلّ واحدة من المجموعات التي تركّب تشكيلتها البشريّة حوارًا خاصًّا ومنفصلا يراعي احتياجات ومميّزات كلّ مجموعة.

على غرار حياديّة المفهوم الليبراليّ- الفرديّ الذي لا يعير هويّة المواطنين الثقافيّة المميّزة اهتمامًا، يتّبع المفهوم الليبراليّ- المتعدّد الثقافات موقفًا محايدًا كونه لا يفضّل ثقافة إحدى المجموعات على غيرها. لكن، بعكس المفهوم الليبراليّ- الفرديّ، فإنّ المفهوم الليبراليّ- المتعدّد الثقافات يتطرّق إلى هويّة المواطنين الثقافيّة المميّزة. بعبارة أخرى، تدرك الدولة الفروق بين المجموعات الثقافيّة التي ينتمي مواطنوها إليها وتعترف بتحقيق حقّها في أن تكون لكلّ منها ثقافة خاصّة بها.

حسب المفهوم الليبراليّ - المتعدّد الثقافات، لا تعمل الدولة على إنشاء هويّة جماعيّة واحدة وإنّما تُعنَى بالحفاظ على حقوق الجماعات المختلفة. هذا المفهوم يمنح شرعيّة لتعدّد المجموعات التي يتعيّن على كلّ منها التعامل بروح التسامح مع خصوصيّة المجموعة الأخرى.

دولة متعدّدة الثقافات

دولة تعرّف هويّتها من خلال الاعتراف بمختلف المجموعات المقيمة في حدودها. وذلك بخلاف **التوجّه** المتعدّد الثقافات الذي يعترف بحقوق المجموعات الثقافيّة في الحفاظ على ثقافتها. قد يكون هذا التوجّه في دول قوميّة إثنيّة- ثقافية تعترف بحقوق المجموعات المقيمة فيها، وتمكّنها من الحفاظ على خصوصيّتها وأحيانا من خلال تقديم الدعم الماليّ للثقافة الخاصّة بها. غير أنّ هذه الدول لا تعرّف هويّتها بموجب ثقافة الاقليّات، وإنّما حسب هويّة الأكثريّة الإثنيّة القوميّة الثقافيّة.

الحقّ في الثقافة يتجسّد في المجموعة بالذات

"للمخلوقات البشريّة الحقّ في الثقافة- ليس أيّ ثقافة وإنّما ثقافتهم الخاصّة بهم. فإنّ الثقافة بجوهرها بحاجة لمجموعة... حسب رأينا، حقّ الفرد في الثقافة ينبع من حقيقة أنّ الهويّة الشخصيّة تتصدّر أولويّات كلّ إنسان، وبالتالي الأهمّيّة البالغة التي يوليها الفرد للحفاظ على نهج الحياة المقبول لديه، بما في ذلك العلامات التي تعتبر هامّة في نظره ونظر زملائه في المجموعة الثقافيّة ومركّبات الهويّة الرئيسيّة لديهم".

(البروفيسور أڤيشاي مرجليت وبروفيسور موشي هلبرتال، *"الليبراليّة والحقّ في الثقافة"*، آڤي ساجي، مناحم ماوتنر ورونين شمير، محرّرون، *التعدّديّة الثقافيّة في دولة يهوديّة وديمقراطيّة*، رعنانا: رموت، *1998*، ص *93*، *101*)

★ اشرحوا حسب ما ورد في القطعة ما هي أهمّيّة الحقّ في الثقافة بالنسبة للإنسان.

ج. الحيّز العامّ

تحدّد ملامح الحيّز العامّ في دولة ليبراليّة متعدّدة الثقافات[7] عبر تأثير متبادل للمجموعات المختلفة التي تركّب الدولة، من خلال إنشاء ثقافة سياسيّة مشتركة لكافّة المواطنين، ومن ضمن ذلك بواسطة الدستور والقوانين. إذا قامت الدولة بتخصيص موارد للمجموعات القوميّة والثقافيّة فإنّها تتيح لها المحافظة على تراثها وتنميته.

فسيفساء متحف السامريّ الطيّب. ويكي كومنز، المصوّرة: حانا شينيس، 2010.

د. نوع القوميّة

نوع القوميّة الأنسب للمفهوم المتعدّد الثقافات هو دولة ذات هويّة قوميّة **متعدّدة الثقافات** تعترف بجميع المجموعات القوميّة والثقافيّة فيها، تنمّي ثقافتها. تعبّر هويّة الدولة عنالمجموعات التي تعيش في نطاقها.

رسم كاريكاتوريّ في كندا حول الفسيفساء الثقافيّ من عام 1911 ويكيبيديا

انتقادات المفهوم الليبراليّ- المتعدّد الثقافات:

- صعوبة في إنشاء قاسم مشترك يساهم في قيام دولة مستقرّة.
- الخوف من المسّ بحقوق الإنسان، عندما تتضارب إرادة المجموعة مع إرادة الفرد.
- صعوبة في كيفيّة تعامل الدولة والمجموعات التي تعيش فيها مع وجود مجموعات ذات عادات غير ليبراليّة. مثلا: هل ستتعامل الدولة المتعدّدة الثقافات بتسامح مع المسّ بحقوق النساء في المساواة ضمن مجموعة غير ليبراليّة، من منطلق المفهوم المتعدّد الثقافات للدولة.

7 تجدون شرحًا عن الدولة ذات القوميّة المتعدّدة الثقافات في الفصل الثالث، "القوميّة ودول القوميّة"، في الباب الأوّل

دول تطبّق المفهوم الليبراليّ- المتعدّد الثقافات

كندا هي نموذج لدولة متعدّدة الثقافات. قانون التعدّديّة يتيح للكنديّين في الإقليم الأنجلوسكسونيّ تعلّم اللغة الإنجليزيّة وتقويتها، للفرانكفونيّين في إقليم كويبك المحافظة على لغتهم الفرنسيّة، ولرجال الأسكيمو والهنود الحمر المحافظة على ثقافتهم الخاصّة وتنميتها. إقليم كويبك لا يسمح بتحقيق المفهوم المتعدّد الثقافات تجاه مجموعات ثقافيّة غير ناطقة بالفرنسيّة. كما أعلنت أستراليا ونيوزيلندا عن نفسيهما بأنّهما دولتان متعدّدتا الثقافات.

تلخيص

عرضنا، في هذا الفصل، ثلاثة مفاهيم ديمقراطيّة- ليبراليّة نظريّة تعطي إجابات مختلفة عن الأسئلة: كيف سيتمّ تحقيق حقوق المواطنين بالطريقة الأنسب وماذا يكون موقف الدولة من هويّة مواطنيها.

مهمّة:

يشهد المجتمع الإسرائيليّ جدلا في مسألة "الزواج الدينيّ".

★ اذكروا وجهات نظر مؤيّدة وأخرى معارضة للمفهوم الليبراليّ: الفرديّ، والجمهوريّ، والمتعدّد الثقافات.

كلّ دولة تقرّر ما هو المفهوم الديمقراطيّ- الليبراليّ الملائم لقيمها وطبيعتها وتركيبتها الديمغرافيّة وثقافتها السياسيّة. إنّنا نجد في غالبيّة الدول القوميّة الإثنيّة- الثقافيّة والمدنيّة مزيجًا من عدّة مفاهيم ديمقراطيّة ليبراليّة مختلفة مع التركيز على أحدها.

التمييز بين هذه المفاهيم يساعدنا على فهم ادّعاءات وتعليلات في قضايا يختلف حولها الجمهور. في الفصول القادمة سنتعلّم كلّ واحد من المبادئ الضروريّة لوجود المبادئ الديمقراطيّة وتطبيقها في الدول المختلفة.

تمرين

1. بدأت فرنسا بتطبيق "قانون الحجاب"، أو كما يُسَمَّى من الناحيّة الرسميّة "القانون حول العلمانيّة والرموز الدينيّة البارزة في المدارس" بدأ سريان مفعوله في شهر أيلول 2004. يمنع هذا القانون ارتداء أيّ ملابس أو قلائد أو لوازم أخرى ذات طابع دينيّ بارز في المدارس الرسميّة ومؤسّسات عامّة وجامعات. والمقصود هو جميع المؤشّرات الدينيّة بما فيها غطاء الرأس الإسلاميّ وتعليق الصليب بحجم معيّن أو الطاقيّة الدينيّة اليهوديّة (الكيباه).

أ. اذكروا بعض التعليلات المؤيّدة والمعارضة لقانون الحجاب.

ب. اشرحوا كلّ واحد من التعليلات التي ذكرتموها: هل يعكس المفهوم الديموقراطيّ الليبراليّ: الفرديّ، أو الجمهوريّ، أو المتعدّد الثقافات . علّلوا إجابتكم.

2. في ولاية ويسكونسين في الولايات المتّحدة رفض أهل من طائفة الأيميش إرسال ابنتهم البالغة من العمر 14 عامًا إلى مدرسة في إطار التعليم الإلزاميّ. وكان ادّعاء الأهل أنّ الأولاد في مثل هذا السنّ يجب أن يتعلّموا عبر ممارسة العمل وليس عبر الجلوس في غرفة الصفّ. وكان الأهل قد اعتمدوا في ادّعائهم على حرّيّة العبادة التي يضمنها الدستور الأمريكيّ للمواطنين. وقالوا إنّ إرسال ابنتهم للتعليم في المدرسة قد يضرّ بالتربية الدينيّة التي يمنحونها لأولادهم.

وقد أقرّت المحكمة طلب الأهل وجاء في قرارها أنّ نمط حياة طائفة الأيميش التقليديّ ليس مجرّد أفضليّات شخصيّة وإنّما هو عبارة عن عقيدة دينيّة عميقة مشتركة لأبناء الطائفة وهي مرتبطة بصورة وثيقة بحياتهم اليوميّة".

أي أنّ وجهة نظر "المجموعة المنظَّمة" ذاتها مع المعتقدات الدينيّة العميقة تغلّبت على مصلحة الدولة بأن يتلقّى الأولاد تعليمهم في إطار التعليم الإلزاميّ.

(حسب أيال بنبنيشتي، "حماية الأقلّيّات في المحكمة"، قرار الحُكم ويسكونسين ضدّ يودر 1972).

أ. اذكروا القيم المتضاربة في قضيّة أولاد طائفة الأيميش.

ب. علّلوا قرار المحكمة بموجب المفاهيم التي تعلّمتموها.

سؤال موقف:

(انظروا إلى التوجيهات للإجابة عن سؤال الموقف في الفصل التاسع، "العرب والدروز والشركس في المجتمع الإسرائيليّ"، ص 116، الباب الأوّل).

3. قدّم بعض أعضاء الكنيست مشروع قانون يلزم جميع الطلّاب بأن يدرسوا الموادّ الدراسيّة الجوهريّة في كلّ مؤسّسات التربية في البلاد وفي كلّ القطاعات: رسميّ، رسميّ- دينيّ، دينيّ متزمّت وعربيّ (الموادّ التعليميّة الجوهريّة هي المواضيع الأساسيّة، مثل العبريّة والتوراة والمدنيّات والرياضيّات والإنجليزيّة).

★ *اعرضوا ادّعاءات مؤيّدة ومعارضة لتطبيق واجب تدريس الموادّ التعليميّة الجوهريّة في الجهاز التربويّ برمّته، حسب كلّ واحد من المفاهيم الديمقراطيّة-الليبراليّة الثلاثة.

مخطّط لمبادئ الديمقراطيّة الليبراليّة وقيمها

الفصل الثاني عشر:
مبدأ حكم الشعب والانتخابات

السيادة

الشعب هو صاحب السيادة أي أنّه مصدر السلطة في الدولة الديمقراطيّة.

بعدما تناولنا المفاهيم المختلفة للديمقراطيّة سنتناول في الفصول التالية كيف نجعل هذه الأفكار مبادئ وقواعد موجِّهة في الدول الديمقراطيّة. نبدأ بتناول مبدأ حكم الشعب الذي يشكّل أساسا للنظام الديمقراطيّ: *"بما أنّ النظام لدينا ليس في أيدي القلائل ووإنّما في أيدي الجميع فإنّ الاسم الذي نطلقه على الدستور لدينا هو الديمقراطيّة"*[1]. (بركليس، خلال الخطاب الذي ألقاه في مدينة أثينا في القرن الخامس قبل الميلاد).

كما سبق وذكرنا فإنّ **حكم الشعب** هو أحد المبادئ المركزيّة والضروريّة لوجود الديمقراطيّة. الفكرة هي **أنّ الدولة** أقيمت من قبل الشعب - ومن أجله. أي أنّ المواطنين هم أصحاب السيادة في الدولة، وهم مصدر الصلاحيّة فالمواطنون ينتخبون مندوبين عنهم للحكم.

- **النظام** - مبادئ تتمّ إدارة السلطة وفقها. قد يكون النظام ديمقراطيّا أو آخر (ملكيّ، دكتاتوريّ، وغيره).
- **الحُكم** - مبنى إدارة الدولة، وظائف وصلاحيّات السلطات والهيئات الإداريّة وتوزيع الوظائف بينها. من يمتلك الصلاحيّات التي تعطيه الحقّ لإدارة الدولة؟ من يمتلك الصلاحيّات لسنّ القوانين؟ الحُكم في النظام الديمقراطيّ قد يكون رئاسيّا أو برلمانيًّا.
- **السلطة** - القدرة على التأثير في الإدارة وعلى توجيه شؤون الدولة. فالسلطة هي المنظومة السياسيّة التي تدير شؤون الدولة في الواقع. مثلا: سلطة الرئيس براك أوباما في الولايات المتّحدة أو سلطة الحزب الليبراليّ في بريطانيا.

(يعتمد على **قاموس دفير: مدنيّات، مجتمع، دولة**. يعقوب شاتس وش. أريئيل. تل أبيب. 1989)

1 من: توكيديدس. تاريخ حرب البلوبونيّة. الكتاب الثاني، الفصل 36. مقطع من تأبين بريكلس لأبناء أثينا الذين سقطوا في الحرب التي نشبت بين أثينا وإسبارطة، "الحرب البلولبونيّة". عاش توكيديدس في السنوات 455-400 ق. م. ويُعتبَر من كِبار المؤرّخين في اليونان القديمة.

الأسئلة التي سنجيب عنها في هذا القسم:

- **من هو "الشعب" في مصطلح "حكم الشعب"؟**
- **هل الشعب هو الحاكم بالفعل في الدولة الديمقراطيّة؟**
- **ما هي طرق نظام الحكم في الدول الديمقراطيّة؟**
- **لماذا هناك أهمّيّة للمشاركة السياسيّة للمواطنين؟**

من هو "الشعب" في مصطلح " حكم الشعب"؟*

قد يختلف مواطنو الدولة عن بعضهم في أصلهم الإثني وآرائهم ووجهات نظرهم وانتمائهم الدينيّ وجنسهم، وقد يكونون من الأكثريّة أو الأقلّيّة. القاسم المشترك بينهم جميعًا هو كونهم مواطني نفس الدولة. **وهم معًا يكوّنون "الشعب"**.

*** حكم الشعب**

حكم المواطنين بأجمعهم دون تمييز على خلفيّة العرق والأصل والجنس والدين.

والشعب هنا عبارة عن الشعب بمعناه السياسيّ.

هل الشعب هو الحاكم بالفعل في الدولة الديمقراطيّة؟

ما هي حسنات وسيّئات "الديمقراطيّة التمثيليّة"؟

الديمقراطيّة هي نظام حديث. كانت أثينا في القرن الخامس قبل الميلاد مثالا استثنائيًّا للديمقراطيّة في القديم حيث كان المبدأ الأساسيّ يقول إنّ الدولة تابعة لكافّة المواطنين، وهم أصحاب السلطة فيها.

وكانت "مدينة" أثينا في ذلك الحين عبارة عن "مدينة- دولة"، "بوليس"، وأُطلق على الديمقراطيّة الأثينيّة فيها اسم **الديمقراطيّة المباشرة** لأنّ الشعب كان شريكًا في عمليّة اتّخاذ القرارات بصورة مباشرة في المحاكم، في الاجتماعات الشعبيّة وفي مجلس الشعب. وكانت مشاركة المواطنين مباشرة في اتّخاذ القرارات وفي إدارة الدولة، كما يحدث على سبيل المثال في حياة الكيبوتس (القرية التعاونيّة لدينا) خلال المؤتمر العامّ لأعضائه.

بقايا الأكروبوليس في أثينا البوليس.
ويكيبيديا المرخّصة

ومع ذلك فمن المهمّ الإشارة إلى أنّ مواطني أثينا القديمة كانوا الرجال الأحرار فقط، أمّا النساء والعبيد فلم يشاركوا في العمليّة السياسيّة.

هل نجد في الدول الديمقراطيّة الحاليّة أيضًا ديمقراطيّة مباشرة مشابهة لديمقراطيّة أثينا القديمة؟

مجتمع يزيد حجمه عن حجم بلدة صغيرة

"الحكومة الوحيدة التي تستطيع تقديم الجواب الشافي لكافّة احتياجات الدولة... هي حكومة يشارك فيها كلّ الشعب... في نهاية الأمر لا يمكن الاكتفاء بأقلّ من إعطاء إمكانيّة للجميع للمشاركة في القوّة السياديّة للدولة، لكن بما أنّه في مجتمع يزيد حجمه عن حجم بلدة صغيرة فلا يستطيع الجميع المشاركة بصورة شخصيّة فعليّة فالاستنتاج هو أنّه يتعيّن على الحكومة ان تكون تمثيليّة".

(جون ستيوارت ميل، من "حُكم المندوبين")

★ اشرحوا ما هو شكل السلطة المناسب حسب رأي الكاتب، وما هو شكل السلطة الممكنة في الدولة الحديثة؟

مؤسّسات الحكم

المقصود هو سلطات الحكم الثلاث: السلطة التشريعيّة، والسلطة التنفيذيّة، والسلطة القضائيّة.

في الدولة الديمقراطيّة المعاصرة يقوم الشعب - السيّد - بانتخاب مندوبيه ويضع في أيديهم الصلاحيّة والقوّة لإدارة شؤون الدولة، أي أنّ الشعب يختار مَنْ يحكم الدولة **باسمه**. يُطْلَق على هذا النموذج الديمقراطيّ اسم **الديمقراطيّة التمثيليّة** (أو **الديمقراطيّة غير المباشرة**). من المهمّ التأكيد أيضًا على أنّه في الديمقراطيّة التمثيليّة هناك أهمّيّة كبرى لمشاركة المواطنين ليس خلال الانتخابات فقط ، وبالتالي بدأت تتطوّر وسائل ونماذج مختلفة **لإشراك الجمهور في اتّخاذ قرارات سياسيّة تفتح أمامنا طرقًا جديدة للمشاركة في الديمقراطيّة التمثيليّة**. لكن من يتّخذ القرارات الرئيسيّة في الديمقراطيّة التمثيليّة هم منتخَبو الجمهور وليس الجمهور نفسه بشكل مباشر.

أسباب وجود الديمقراطيّة التمثيليّة:

- **الحجم وإمكانيّة إجراء نقاش عميق:** عدد سكّان الدولة لا يفسح المجال لإجراء نقاش عميق بين أعداد السكّان الكبيرة، فلا يستطيع كافّة مواطني الدولة المشاركة في الاجتماع والتعبير عن رأيهم واتّخاذ القرارات المصيريّة. أضف إلى ذلك أنّه لا يمكن إجراء نقاش عميق يشارك فيه كافّة المواطنين، خلال اجتماع افتراضيّ عبر الإنترنت، لو تمّ إجراؤه.
- **انعدام المعلومات لدى الجمهور وتعقيد المشاكل في الدولة: لا منالية للمواطنين للمعلومات** وهم لا يستطيعون **التعمّق** في مواضيع اقتصاديّة وأمنيّة وثقافيّة، وفي شؤون السياسة الخارجيّة وغيرها، وغالبيّتهم لا يدركون أنّ الجهاز السياسيّ في الدولة هو جهاز معقّد ومركّب.
- **عدم أوقات الفراغ:** ينشغل المواطنون بشؤون حياتهم اليوميّة وبتأمين معيشتهم لإعالة أسرهم، وليس لديهم وقت كافٍ للإلمام بمجمل المواضيع المطروحة وبالبدائل التي يمكن أخذها بعين الاعتبار.
- **معلومات سرّيّة:** هناك مواضيع لا يمكن نشر معلومات حولها للجمهور وذلك لأنّ مثل هذا النشر قد يتسبّب بأضرار للدولة مثل شؤون السياسة الخارجيّة والأمنيّة.
- **مواقف متطرّفة:** النقاش الذي يجري بين مندوبي الجمهور في مؤسّسات السلطة، وليس في صفوف الجمهور العامّ يتيح إجراء مفاوضات والتوصّل إلى حلول وسط، أمّا إجراء النقاش بين كافّة المواطنين فيتميّز عادة باستقطاب في المواقف المتشدّدة بين أعضاء المجموعات المختلفة الذين يسعون إلى تغليب مواقفهم على مواقف الآخرين، كي يبرزوا وينشروا مواقفهم هذه.

- **شلّ الجهاز السياسيّ.** إذا شارك كافّة المواطنين في نقاشات وتناولوا العديد من المطالب، وإذا كانت مشاركة الجمهور واسعة في عمليّات اتّخاذ القرار فقد يؤدّي ذلك إلى شلّ الجهاز السياسيّ، أمّا مندوبو الجمهور فيعرفون كيف يضبطون هذه المطالب ويقلّصونها.

سؤال تفكير:

حسب رأيكم، هل نستطيع إجراء نقاش جدّيّ وعميق في قضيّة اجتماعيّة أو سياسيّة هامّة من خلال شبكة الإنترنت بمشاركة كافّة المواطنين؟

تعابير الديمقراطيّة المباشرة التي تنعكس في الديمقراطيّة التمثيليّة:

نجد في الدول الديمقراطيّة الحديثة أنظمة ديمقراطيّة تمثيليّة، لكنّنا نجد فيها أحيانًا ملامح للديمقراطيّة المباشرة وأبرزها هو **الاستفتاء العامّ**.

ما هو الاستفتاء العامّ؟

عندما تكون هناك حاجة لحسم مبدئيّ وجوهريّ يمكن التوجّه إلى الشعب. يدور الحديث غالبا عن قضايا مبدئيّة أو دستوريّة. يطلب من كافّة مواطني الدولة أصحاب حقّ الاقتراع حسم موضوع الاستفتاء من خلال التصويت بـ "نعم" أو "لا".

في بعض الدول نتائج الاستفتاء العامّ هي نتائج ملزمة للبرلمان والحكومة، ولكن في غالبيّة الدول لسلطات الحكم حرّيّة التصرّف حول تطبيق حسم الشعب. إنّ من يبادر إلى إجراء الاستفتاء العامّ، عادة، هو الحكومة أو البرلمان، وقد يكون واجبا بفعل أمر دستوريّ بإجراء استفتاء عامّ في قضيّة معيّنة. أحيانًا, الجمهور هو المبادر إلى إجراء الاستفتاء.

هناك دول ديمقراطيّة، مثل سويسرا، تجري استفتاءات عامّة بصورة دائمة، فمثلا، طُرح في عام 2009 السؤال هل يُحظر بناء مآذن مساجد في الدولة، فأيّده حوالي 57% من المواطنين، وفي إسكتلندا أُجرِيَ في عام 2014 استفتاء عامّ حول الانفصال عن بريطانيا فرفض 55% من المواطنين الاقتراح بأن يتحوّلوا إلى دولة مستقلّة.

مهمّة إنترنتيّة:

- ابحثوا عن استفتاءين عامّين أُجريا منذ التسعينيّات للقرن العشرين ولغاية اليوم، مثلا في اليونان، أو إسكتلندا، أو إقليم كويبك في كندا، أو سويسرا، أو إقليم كتالونيا في إسبانيا.
- اذكروا ما هي المواضيع التي أُجْرِيَ الاستفتاء حولها واشرحوا سبب إجرائه.

سؤال تفكير:

هناك من يدّعي أنّ الاستفتاء العامّ عو من آليات الحكم الديكتاتوريّ. عبّروا عن رأيكم في الموضوع.

حسنات وسيّئات الاستفتاء العامّ:

حسنات الاستفتاء العامّ:

- يعبّر عن إرادة الشعب، صاحب السيادة، في قضيّة معيّنة مطروحة على جدول الأعمال دون صلة بالقضايا الأخرى وبالالتزام الحزبيّ.
- يعزّز وعي المواطنين على المشاركة السياسيّة والشعور بالمسؤوليّة السياسيّة.
- يعزّز شرعيّة الحكومة في حال موافقة السكّان على موقفها.

سيّئات الاستفتاء العامّ:

- الإجابة بـ"نعم" أو "لا" لا تعطي الردّ اللائق للمشاكل المعقّدة.
- تحظى الجهة التي تصوغ السؤال وتقرّر كيفيّة صياغته بأفضليّة كبيرة. هناك أهمّيّة بالغة لطريقة صياغة السؤال، حيث إنّ الصياغة المنحازة قد تؤثّر بصورة غير عادلة على نتائج التصويت.
- نقل المسؤوليّة من سلطات الحكم إلى الجمهور يتسبّب في إضعاف الديمقراطيّة البرلمانيّة، التمثيليّة، وفي المسّ بقوّة مجلس النوّاب وضعضعة استقرار الحكم.
- خطر استبداد الأكثريّة دون الاكتراث بالأقلّيّة، بخلاف منتخَبي الجمهور الذين من المفروض أن ينتهجوا، في سلطات الحكم، أسلوب التسويات والحلّ الوسط.
- زيادة حدّة التوتّر خاصّة بين فئات مجتمع يعيش حالة من التصدّع عندما تكون الأكثريّة والأقلّيّة فيه ثابتتين مثلًا في إسرائيل: اليهود والعرب أو العلمانيّون والمتديّنون.

الاستفتاء العامّ في إسرائيل

سنّت الكنيست في عام 2014 **قانون أساس: الاستفتاء العامّ**. ينصّ القانون على أنّه في حال طُرِحَ على بساط البحث موضوع التوقيع على اتّفاق سياسيّ يتضمّن التنازل عن أراضٍ تحت السيادة الإسرائيليّة (أراضٍ في حدود "الخطّ الأخضر"، في شرق أورشليم القدس أو في هضبة الجولان)، أو فيما يتعلّق بانسحاب أحاديّ الجانب من أراض تقع تحت السيادة الإسرائيليّة، فلا بدّ من حصول القرار على موافقة غالبيّة أعضاء الكنيست (أي، على الأقلّ 61 عضوًا)، ومن حصول الحكومة في وقت لاحق على موافقة الشعب في استفتاء عامّ - إلّا إذا حصل القرار في الكنيست على أكثريّة 80 عضوًا.

اقرأوا أقوال البروفيسور شمعون شطريت والبروفيسور يارون هإزراحي.

★ اذكروا واشرحوا تعليلات مؤيّدة وأخرى معارِضة لإجراء استفتاء عامّ في إسرائيل، حسب رأيي الكاتبين. هل يجب إجراء استفتاء عامّ في قضايا مركزيّة في إسرائيل، حسب رأيكم؟ علّلوا إجابتكم.

الاستفتاء العامّ هو دمقرطة

"قانون الاستفتاء العامّ لا يتناقض مع صلاحيّة الحكومة والكنيست، بل على العكس حيث يعطي قوّة لصاحب السيادة الذي هو الشعب. الكنيست تقول: "أريد أن يكون الشعب أيضا شريكا معي".. ويجب أن نبارك مشاركة الشعب صاحب السيادة بعمليّة إقرار الاتّفاقيّات الهامّة... هذه هي الدمقرطة".

(البروفيسور شمعون شطريت، خبير في القانون الدستوريّ، ذكره طال روزنر في زاوية "الاستفتاء المتّقد"، صحيفة ماكور ريشون، 7.12.2012. ملحق "العدالة"، ص 5)

الاستفتاء العامّ يمسّ بالحلّ الوسط

"الاستفتاء العامّ يميل إلى المسّ بالتقنيات الصرفة التي تمّ تطويرها في الديمقراطيّة من أجل تقليص ألم القرارات القاطعة وثمنها ، ومن أجل منع استبداد الأكثريّة واستبداد الأقلّيّة من خلال الحلّ الوسط.

"التسوية السياسيّة هي طريقة مفضّلة للحسم في مواضيع معقّدة وخطيرة مثل حدود الدولة، الهويّة القوميّة، القواعد الدستوريّة وإلخ، بعكس التسوية, أي الحلّ الوسط، يزيد الاستفتاء العامّ الوهم بأنّ هناك غِمْدا سياسيّا شرعيًّا يقطع في الجهة أو تلك".

(البروفيسور يارون هأزرحي. "الادّعاءات ضدّ اللجوء إلى الاستفتاء العامّ في الديمقراطيّة الإسرائيليّة". الاستفتاء العامّ في إسرائيل. أورشليم القدس وتل أبيب: المعهد الإسرائيليّ للديمقراطيّة، إصدار الكيبوتس المتّحد. 1993، ص 109)

ما هي طرق نظام الحكم في الدول الديمقراطيّة؟

تختار كلّ دولة ديمقراطيّة طريقة الحُكم الملائمة للسكّان ولحجم الدولة ولمبناها ولثقافتها السياسيّة.

الطريقة الأكثر انتشارًا هي **الحُكم البرلمانيّ**. هناك أشكال أخرى للأنظمة الديمقراطيّة مثل **الحُكم الرئاسيّ والحُكم المختلط**. تشير دلالة الاسم إلى الهيئة التي تمتلك النفوذ السياسيّ وصلاحيّات التنفيذ في النظام المذكور.

المشترك لجميع طرق نظام الحكم الديمقراطيّة هو أنّ المواطنين هم الذين ينتخبون مندوبيهم في المجلس التشريعيّ. يمكن أن نلاحظ الفروق بين طرق نظام الحكم المختلفة بواسطة عدّة مقاييس: طريقة تعيين السلطة التنفيذيّة، العلاقات المتبادلة بين سلطات الحكم، مدى تطبيق فصل السلطات، ومن يترأّس الدولة.

البرلمان أسقط حكومة

"قام البرلمان الألمانيّ بالتصويت على حجب الثقة عن حكومة المستشار(رئيس الحكومة) غرهارد شرودر - وهي خطوة تعبّر عن عدم الرضا عن سياسته الاقتصاديّة. وفي أعقاب التصويت توجّه شرودر إلى الرئيس وطلب منه إجراء انتخابات في البلاد".
("البرلمان أسقط الحكومة الألمانيّة" 2.7.2005).

حكم النظام البرلمانيّ

في طريقة نظام الحكم البرلمانيّ ينتخب الشعب مندوبيه للسلطة التشريعيّة. يقوم البرلمان (المجلس التشريعيّ، مجلس النوّاب، وفي إسرائيل- الكنيست) بتعيين السلطة التنفيذيّة - الحكومة التي يرأسها رئيس حكومة الذي يحظى بثقة البرلمان. لا يوجد فصل بين السلطة التنفيذيّة والسلطة التشريعيّة من حيث إشغال الوظائف، ويستطيع المشرّعون أن يكونوا في الوقت ذاته وزراء في الحكومة أيضًا.

يستطيع البرلمان إسقاط الحكومة عبر التصويت على حجب الثقة إذا كانت سياستها وأنشطتها غير مقبولة على غالبيّة أعضاء البرلمان، كما تستطيع الحكومة ورئيس الحكومة إنهاء عمل البرلمان عبر الإعلان عن انتخابات جديدة في البلاد.

من يترأّس الدولة أحيانًا هو الملك الذي ينتقل منصبه بالوراثة مثل بريطانيا وإسبانيا، وأحيانًا رئيس ينتخبه الجمهور مثل النمسا، أو رئيس ينتخبه البرلمان مثل إسرائيل (هناك نماذج إضافيّة في دول مختلفة) مع العلم بأنّ دور رئيس الدولة جوهريًا هو طقسيّ- شكليّ .

أمثلة لدول تتبع الطريقة البرلمانيّة : بريطانيا، وألمانيا، والهند، وإسرائيل.

سؤال تفكير:

اشرحوا ما الفرق بين مركز رئيس الحكومة ومركز رئيس الدولة أو الملك في الحكم البرلمانيّ

حسنات النظام البرلمانيّ

تميل الطريقة البرلمانيّة غالبًا إلى اتّجاه الإجماع (حلول وسط) وليس إلى اتّجاه طريقة الأكثريّة (حسم الأكثريّة)، ممّا يعني أنّ الشعور بالاغتراب في الأحزاب غير المشاركة في الائتلاف ضئيل.

سنجد أنّ في النظام البرلمانيّ سلطة القانون ونجاعة الحكم والفساد السياسيّ وأجهزة الرقابة والتمثيليّة وتحمّل المسؤوليّة والفجوات الاجتماعيّة في ظلّ النظام البرلمانيّ هي أفضل بكثير منها في النظام الرئاسيّ، والولايات المتّحدة تُعتبر حالة استثنائيّة.

وقد أظهرت دراسة حول انهيار أنظمة ديمقراطيّة أنّه من بين 32 دولة ديمقراطيّة مستقرّة في عام 1998 كانت هناك 75% دولة ديمقراطيّة برلمانيّة، ومن بين 30 دولة ديمقراطيّة انهارت بين عامي 1924-1992 كانت هناك 63.3% دولة ديمقراطيّة رئاسيّة.

(وفق شيلا هاتيس رولف، "مقترحات لتغيير طريقة الحكم وطريقة الانتخابات في إسرائيل- استطلاع"، قسم البحوث التابع للكنيست، 2010، ص 7)

★ اشرحوا لماذا تشكّل أفكار الكاتبة حسنات لطريقة الحكم البرلمانيّ.

الحكم الرئاسيّ

ينتخب المواطنون مباشَرة **الرئيس**، وهو رئيس السلطة التنفيذيّة، كما ويقومون أيضًا بانتخاب أعضاء البرلمان (أو كلا المجلسين) بصورة منفصلة. ويقوم الرئيس بتعيين أعضاء السلطة التنفيذيّة الذين يكونون مسؤولين أمامه - وليس أمام البرلمان. بعكس النظام البرلمانيّ الذي يمنح رئيس الحكومة صلاحيّة حلّ مجلس النوّاب، فإنّ الرئيس في النظام الرئاسيّ لا يستطيع ذلك. من جهة أخرى، لا يستطيع البرلمان تنحية الرئيس إلّا في حالات الضرورة القصوى والاستثنائيّة مثل ارتكاب مخالفة جنائيّة.

الولايات المتّحدة هي أبرز مثال على تطبيق حُكم رئاسيّ إذ يمتلك الرئيس صلاحيّات خاصّة ومن ضمنها رفض قوانين (فرض الڤيتو) تقرّها المجالس التشريعيّة وتعيين أصحاب وظائف كبيرة، مثل قضاة المحكمة العليا. كما لا يمكن تقييد نفوذه إلّا عبر مجلسَي الكونغرس والشيوخ. بالإضافة إلى ذلك يتمّ الفصل في إشغال الوظائف بين السلطتين التنفيذيّة والتشريعيّة، ما عدا نائب الرئيس الذي يشغل وظيفة رئيس مجلس الشيوخ أيضًا.

إلى جانب وظائف الرئيس التنفيذيّة كرئيس للسلطة التنفيذيّة فإنّه يقوم ببعض الوظائف الشكليّة.

من بين الدول التي تطبّق فيها الطريقة الرئاسيّة الولايات المتّحدة، والمكسيك، والبرازيل.

عادةً، حسنات إحدى طرق الحُكم هي سيّئات طريقة حُكم أخرى.

قَسَم اليمين الرئاسيّة للرئيس باراك أوباما 2013.
ويكيبيديا.

حسنات الحكم الرئاسيّ

- **تعبير شفاف ومباشر عن إرادة الناخب:** ينتخب الجمهور الرؤساء، ولذلك هم يعبّرون، بصورة أكثر ديمقراطيّة، عمّا تفضّله الأكثريّة. أمّا رئيس الحكومة فيُنتخب بصورة غير مباشرة بواسطة أعضاء البرلمان ، وقد تكون هناك حالات سياسيّة يمارس رئيس الحكومة فيها وظيفته، دون تأييد أكثريّة الجمهور.
- **استقرار وحكم:** إنّ حقيقة انتخاب الرئيس لفترة زمنيّة محدّدة سلفاً لا يستطيع البرلمان الإطاحة به خلالها تمنح النظام السياسيّ استقرارا كبيرا. الرئيس يعيّن أعضاء "فريقه" بموجب كفاءاتهم المهنيّة وولائهم له (أعضاء المجلس الوزاريّ المصغّر)، دون خضوع لأحوال اضطراريّة حزبيّة أو ائتلافيّة. هذا الاستقرار يساهم في إدارة شؤون البلاد بصورة مستقرّة.
- **فصل السلطات:** إنّ الرئيس والسلطة التنفيذيّة لا يخرجان عن البرلمان وينفصلان عنه تمامًا، ممّا يتيح نقدا متبادلا أنجع بين السلطات.

(من "طريقة حكم"، موقع المعهد الإسرائيليّ للديمقراطيّة).

★ اشرحوا حسنات طريقة الحكم الرئاسيّ حسب رأي الكاتب، بالاعتماد على القطعة السابقة.

الحُكم المختلط (نصف رئاسيّ)

هناك نماذج كثيرة تدمج أسسًا من النظامين البرلمانيّ والرئاسيّ. في النموذج الفرنسيّ، مثلا، ينتخب الشعب مندوبيه **للبرلمان** عبر التصويت للأحزاب. ينتخب البرلمان من بين أعضائه أعضاء الحكومة التي تحتاج لدعم غالبيّة أعضاء البرلمان وثقتهم. يستطيع البرلمان إسقاط الحكومة على غرار النظام البرلمانيّ. أمّا رئيس الحكومة فيعيّنه رئيس الدولة وهو يأتي من أعضاء الحزب الفائز بأكبر عدد من المقاعد في انتخابات البرلمان. وبصورة مباشرة، ينتخب الشعب الرئيس الذي يترأّس الدولة والسلطة التنفيذيّة[2].

يتمّ توزيع المهامّ بين رئيس الدولة ورئيس الحكومة. فرئيس الحكومة يُعالج بشكل عامّ بشؤون داخليّة بينما يُعنى رئيس الدولة بشؤون خارجيّة (عندما يقف شخصان على رأس السلطة التنفيذيّة فقد يتسبّب ذلك في حدوث مشاحنات بين الرئيس ورئيس الحكومة، خاصّة عندما ينتمي كلّ منهما إلى حزب آخر). علاوة على ذلك، يمتلك الرئيس صلاحيّات إضافيّة، مثل الوقوف على رأس الجيش والإعلان عن إجراء استفتاءات عامّة وحلّ البرلمان.

في السنوات 1996 - 2003 اتّبعت إسرائيل طريقة حكم مختلطة، مختلفة عن تلك المتّبعة في فرنسا، وفيها انتخب رئيس الحكومة ضمن انتخابات مباشرة وشخصيّة بموازاة انتخابات القوائم للكنيست.

هل المندوب المنتخَب مستقلّ بقراراته أم أنّه مجرّد "ذراع طويلة" لناخبيه؟

كان الفيلسوف الإيرلنديّ إدموند باراك (1729-1797) يعتقد أنّ الشخص الذي ينتخبه الجمهور يجب أن يكون مخلصا لنفسه، وأن يتّخذ قرارات لائقة بعد تفكير مليّ. حسب رأيه, يثق الناس بفطنة مندوبهم.

2 في العام 2000 تمّ تقليص فترة حكم الرئيس الفرنسيّ من سبع سنوات إلى خمس، ويحقّ له ترشيح نفسه من جديد، دون تحديد لعدد المرّات التي يُشغل فيها منصب الرئيس.

يعتقد مفكّرون آخرون مثل روسو ومِيل أنّ المنتَخَب يجب أن يكون خير رسول للتعبير عن وجهات نظر ناخبيه، وأن يعبّر عن رأيهم بإخلاص.

لماذا توجد أهمّيّة للمشاركة السياسيّة للمواطنين؟

تستوحي الفكرة الديمقراطيّة قوّتها من المشاركة السياسيّة للجمهور . وكما درسنا فليس الشعب هو مَن يدير شؤون الدولة بنفسه، وإنّما يقوم بانتخاب المندوبين, ممثّليه الذين يقومون بهذا العمل باسمه . مشاركة المواطنين تجسّد مبدأ **حكم الشعب** التي تعبّر عن **سيادة الشعب**.

يمكن وصف مدى مشاركة المواطنين في الحياة السياسيّة بشكل عامّ، وفي الحكم بشكل خاصّ عبر رسم هرميّ.

1. رؤساء السلطة صُنّاع القرارات: أعضاء البرلمان، وزراء الحكومة.
2. أصحاب وظائف يؤثّرون على متّخذي القرارات مثل أعضاء سلطات محلّيّة، أرباب صناعة، موظّفين كبار، إعلاميّون.
3. مشاركون فعّالون، أعضاء في أحزاب ومنظّمات سياسيّة.
4. معنيّون بالعمل السياسيّ على مدار السنة.
5. مشاركون في الانتخابات كلّ عدّة سنوات.

كلّما تقدّمنا من قاعدة الهرم باتّجاه رأسه ازدادت قوّة تأثير وتداخل المواطنين الذين يشاركون في الحياة السياسيّة - وقلّ عدد مَن يشاركون فيها بصورة فعّالة. نجد في القمّة مجموعة ضئيلة من ذوي النفوذ السياسيّ الكبير للغاية في الدولة.

تتفاوت المشاركة السياسيّة من دولة لأخرى ومن فترة لأخرى وتتأثّر بالثقافة السياسيّة في الدولة. وعدا ذلك فإنّ المشاركة السياسيّة تتباين في مستواها وكثافتها لدى أشخاص مختلفين.

مظاهرة في فرنسا بسبب المسّ بمستوى المعيشة.

ويكيميديا, **[Peter Potrowl [CC BY-SA 4.0]**

★ ما هو مستوى المشاركة السياسيّة الذي تعبّر عنه الصورة؟

سؤال تفكير:

أثبتت الدراسات أنّ لأصحاب القدرة الاقتصاديّة الجيّدة والمثقّفين والرجال مشاركة أكثر في الجهاز السياسيّ مقارنة بالآخرين على المستوى القُطريّ.

★ ما هي، برأيكم، أسباب هذه الظاهرة؟

القسم الثاني - الانتخابات الديمقراطيّة

المشاركة في الانتخابات الديمقراطيّة هي أحد الإجراءات المركزيّة التي تعبّر عن المشاركة السياسيّة.

الأسئلة التي نجيب عنها في هذا القسم:

- **لماذا توجد أهمّيّة للمشاركة في الانتخابات؟**
- **ما هي مميّزات الانتخابات الديمقراطيّة؟**
- **ما هي طرق الانتخاب المتّبعة في الدول الديمقراطيّة؟**

اسألوا أهلكم، أو أصدقاءكم، أو جيرانكم الكبار هل صوّتوا في الانتخابات الأخيرة, ومن منهم ينوي التصويت في الانتخابات القادمة.

- ★ اسألوهم لماذا صوّتوا في الماضي، ولماذا سيصوّتون في المستقبل؟
- ★ اعرضوا تعليلات من يرغب ومن لا يرغب في التصويت.

لماذا توجد أهمّيّة للمشاركة في الانتخابات؟

أ. الانتخابات تقرّر **مَنْ هم أعضاء البرلمان الذين يسنّون قوانين الدولة**. وفي مرحلة لاحقة فإنّ الانتخابات تؤثّر أيضًا على بلورة السلطة التنفيذيّة، عبر اختيار مندوبين عن الجمهور يمتلكون صلاحيّات لإدارة الدولة.

الانتخابات تتيح تحقيق حقوق الإنسان والمواطن، مثل حرّيّة التعبير والحرّيّة في الانتخاب والترشّح والمساواة والحقّ في التنظّم. لذا فهناك أهمّيّة كبيرة لمشاركة كلّ مواطن في الانتخابات.

- ★ اشرحوا لماذا تعتبر الانتخابات الديمقراطيّة شرطا ضروريّا لكنّه ليس كافيًا لوجود الديمقراطيّة؟
- ★ حسب رأيكم، هل يجب سنّ قانون يجبر المواطنين على التصويت؟ علّلوا.

ب. يعبّر المواطنون من خلال الانتخابات عن قيمهم ومواقفهم الفكريّة بخصوص كيفيّة إدارة الدولة وطابعها المرغوب به ونهجها.

ج. كلّما ازدادت مشاركة المواطنين تعزّزت شرعيّة السلطة.

د. الانتخابات تقيّد نفوذ سلطات الحكم إذ يتوجّب على المنتخَب إطلاع الجمهور على نشاطاته من أجل إعادة انتخابه. مَن لا يصوّت يعفي المنتخَب مِن مراعاة رأيه.

بسبب الأهمّيّة الكبيرة للمشاركة في الانتخابات فرضت دول مثل أستراليا وأوروجواي وبلجيكا والبرازيل والمكسيك واجب التصويت. عدم المشاركة في الانتخابات في هذه الدول قد يتسبّب أحيانًا في فرض غرامة ماليّة على المخالِف.

ما هي مميّزات الانتخابات الديمقراطيّة؟

الانتخابات الديمقراطيّة هي:

- عامّة - تحقّ المشاركة فيها,أي الانتخاب والترشّح لمَنْ تستوفي أعمارهم السنة المحدّدة في القانون من جميع المواطنين.
- سرّيّة - من حقّ كلّ إنسان أن يبقي اقتراعه سرّيًّا ولا يفشيه أمام الآخرين للحيلولة دون ممارسة الضغط.
- متساوية - لكلّ مواطن صوت واحد مساوٍ لصوت أيّ مواطن آخر.
- دوريّة - تجري الانتخابات في فترات زمنيّة ثابتة محدّدة في القانون.
- حرّة - تتيح التنافس الحرّ لكلّ حزب أو مرشّح يرغب في ذلك (إلّا في حال عدم استيفاء الشروط الدنيا).

ما هي طرق الانتخاب المتّبعة في الدول الديمقراطيّة؟

لا توجد إجابة مطلقة عن السؤال: ما هي طريقة الانتخاب التي تعبّر بأفضل طريقة ممكنة عن روح الديمقراطيّة وماهيّتها. لا توجد أيّ طريقة مثاليّة تستوفي، بصورة كاملة، جميع القيم والمبادئ الديمقراطيّة.

تحاول طرق الانتخاب المختلفة إنشاء توازن بين **المبدأ التمثيليّ** والمصلحة العامّة لتكون السلطة المنتخَبة **مستقرّة** ولتؤدّي وظائفها بصورة ناجعة.

الدول الديمقراطيّة تحدّد في عمليّة التشريع ما هي طريقة الانتخاب الملائمة لها بموجب أ- حجمها ب- تنظيمها - كدولة فدراليّة* مثل الولايات المتّحدة، الأرجنتين وأستراليا، أو اتّحاديّة مثل هولندا وبولندا وإسرائيل ج- تركيب المجتمع - مقطّب أو متكتّل د- مصالح الهيئات السياسيّة في الدولة ه- ثقافتها السياسيّة.

تجري الانتخابات في كافّة الدول الديمقراطيّة للسلطة التشريعيّة وللسلطة المحلّيّة، وهناك دول مثل الولايات المتّحدة تجري فيها انتخابات للسلطة التنفيذيّة ولأجزاء من السلطة القضائيّة.

*** فدراليّة**

دولة مكوّنة من وحدات سياسيّة ذات نظام حكم محلّيّ يدير شؤونه بصورة ذاتيّة ويتحمّل مسؤوليّاته عن شؤونه الداخليّة. السلطة المركزيّة تدير الشؤون الخارجيّة والأمنيّة وتكون مسؤولة عن العملة النقديّة في أنحاء الفدراليّة.

تضمّ أساليب الانتخاب **للسلطة التشريعيّة** عدّة نماذج تطبّق في كلّ دولة بطرق متعدّدة. يمكن تمييز هذه الطرق حسب ثلاثة مركّبات:

أ. مَن هم الأشخاص المُنتخَبون؟

- **الطريقة القائميّة:** يختار المصوّتون قائمة مرشّحين. تحدّد القوائم في انتخابات تمهيديّة لعموم أعضاء الحزب (انتخابات داخليّة- پرايميريز)، أو عبر مؤسّسات الحزب (مركز، مؤتمر)، أو عبر "لجنة المنظّمة" أو حتّى عبر زعيم الحزب. في بعض الدول مثل بلجيكا، يقوم المصوّتون بتدريج المرشّحين خلال انتخابات البرلمان.

- **الطريقة الشخصيّة:** كلّ مصوّت ينتخب شخصيًا المرشّح الذي يفضّله.

* فدراليّة

دولة مكوّنة من وحدات سياسيّة ذات نظام حكم محلّيّ يدير شؤونه بصورة ذاتيّة ويتحمّل مسؤوليّاته عن شؤونه الداخليّة. السلطة المركزيّة تدير الشؤون الخارجيّة والأمنيّة وهي مسؤولة عن العملة النقديّة في أنحاء الفدراليّة.

ب. ما هي مناطق الانتخاب؟

- **الطريقة القُطريّة:** كلّ الدولة تُعتبر منطقة انتخابيّة واحدة, فيتمّ إحصاء أصوات كلّ قائمة مرشّحين في كافّة صناديق الاقتراع في شتّى أنحاء البلاد.

- **الطريقة المنطقيّة:** تُقَسَّم الدولة إلى مناطق، وينتخب مصوّتو كلّ منطقة مندوبًا أو عددًا من المندوبين لمجلس النوّاب.

ج. كيف تُقَسَّم مقاعد* مجلس النوّاب؟

- **الطريقة النسبيّة:** تُقَسَّم المقاعد في البرلمان نسبيًا لعدد الأصوات التي فازت بها كلّ قائمة مرشّحين. فمثلا، الحزب الذي فاز بـ 10% من مجموع الأصوات يفوز بـ 10% من مقاعد البرلمان. يتمّ حساب المقاعد نسبةً لعدد المصوّتين في الانتخابات أو مجموع الأصوات الصالحةز.

* التفويض (توكيل)

يعطي الناخبون تفويضًا (توكيلا) للمرشّح أو للحزب من أجل تمثيلهم.

- **طريقة الأكثريّة:** مرشّحو الحزب الذي فاز بأكثريّة الأصوات في منطقة ما يُنتخَبون للبرلمان دون سواهم، وفي كلّ منطقة بصورة منفصلة.

حسنات وسيّئات طرق الانتخاب المختلفة

لكلّ واحدة من طرق الانتخاب حسنات وسيّئات، وكلّ دولة تختار الطريقة الملائمة لها.

الطريقة النسبيّة- القائميّة- القُطريّة

حسنات:

- **تمثيل:** يعكس تركيب البرلمان القوّة النسبيّة للأحزاب وبالتالي فهو يعكس أيضًا المجموعات والمصالح لدى المصوّتين. الحكومة الائتلافية* تعبّر أيضًا عن تمثيل مختلف الأحزاب. لذا فإنّ هذه الطريقة تعبّر بصورة جيّدة عن مبدأ حكم الشعب.

* **ائتلاف**

أحزاب تتحالف لتشكيل حكومة، أو دول تتحالف ضدّ عدوّ مشترك، مثل دول الحلفاء في الحرب العالميّة الثانية.

- **تتيح هذه الطريقة نموّ أحزاب جديدة** بموجب التغييرات الحاصلة في المجتمع، وتخلق حالة من تفضيل المصالح القُطريّة العامّة على المصالح المنطقيّة.

سيّئات:

- **تعدّد الأحزاب** يتسبّب في حالة **عدم الاستقرار السلطويّ** حيث لا نجد بشكل عامّ حزبا يحظى بغالبيّة الأصوات بصورة تمكّنه من تشكيل حكومة مستقرّة. فهذا يزيد من تصعّب الحزب الكبير في ممارسة أفكاره بسبب إضافة أحزاب أخرى للحكومة لكي تحظى بأكثريّة برلمانيّة. كثرة الأحزاب تُلزِم بإقامة حكومة ائتلافيّة مكوّنة من عدّة أحزاب. تلعب بعض الأحزاب الصغيرة أحيانًا دور "بيضة القبّان" فتفرض مواقفها ومصالحها على أحزاب كبيرة وتحظى بنفوذ يفوق قوّتها الحقيقيّة.

*** نسبة الحسم**

وسيلة لتقييد دخول قوائم للبرلمان. ينصّ قانون الدولة على أدنى نسبة من الأصوات التي يجب على الحزب الحصول عليها ليكون له تمثيل في البرلمان.

تبلغ نسبة الحسم في إسرائيل ، ابتداء من العام 2014، 3.25% من مجمل الأصوات.

- **انعدام الصلة بين الناخب والمنتَخَبين** - ينتخب الناخب حزبا أو قائمة مرشّحين ولا ينتخب إنسانا؛ لهذا يتضاءل الالتزام الشخصيّ من طرف المنتخَبين تجاه ناخبيهم[3].

طريقة الانتخاب بالأكثريّة الشخصيّة المناطقيّة

حسنات:

- **استقرار ونجاعة.** تتيح هذه الطريقة للمنتَخَبين أن يديروا شؤون الدولة بصورة مستقرّة لأنّها تسفر عن حزب فائز يمكنه، لوحده، أن يشكّل حكومة ويستغني عن إقامة ائتلاف. نجد عادة في طريقة الأكثريّة عددًا قليلا من الأحزاب، وذلك لأنّ الأحزاب الصغيرة لا تحظى بأيّ مقاعد في البرلمان.
- **تخفيف حدّة التوتّر.** عادة، يوجد في البرلمان ما بين 2-4 أحزاب. وكلّ حزب هو في الواقع ائتلاف من عدّة مجموعات تمكّنت من جسر الفجوات بينها والتوصّل إلى مواقف معتدلة.
- **علاقة مباشرة بين الناخب والمنتخَب.** انتخاب المرشّحين بصورة شخصيّة يزوّد للناخبين عنوانًا واضحًا يستطيعون التوجّه إليه.
- **هذه الطريقة تهتمّ بمصالح منطقيّة- إقليميّة** خلافا للطريقة النسبيّة التي لا تهتمّ باحتياجات محلّيّة، بل بمصالح قُطريّة فقط.

سيّئات:

- **عدم التناسب بين دعم الجمهور والتمثيل في مجلس النوّاب.** الحزب الذي قد يفوز بأكثريّة ضئيلة في غالبيّة مناطق الانتخاب قد يستولي على غالبيّة مقاعد مجلس النوّاب، بينما الحزب الآخر الذي يحظى بحوالي 100% في بقيّة المناطق يبقى ضمن الأقلّيّة على الرغم من أن غالبيّة المصوّتين في أنحاء الدولة انتخبوه، ممّا يعني أنّه توجد لدينا إساءة ما للمبدأ التمثيليّ.
- **من شأن طريقة تقسيم المناطق أن تشوّه نتيجة الانتخابات.** يمكن بلورة نتائج الانتخابات حسب رسم حدود مناطق الانتخاب، وقد ترسم حدودًا تضمن أكثريّة لحزب ما وتَحُولُ دون حصول بعض المجموعات السكّانيّة على التمثيل

3 الطريقة النسبيّة- القائميّة- القُطريّة متّبعة في إسرائيل.

اللائق. مثلا: في حال تطبيق انتخابات منطقيّة في إسرائيل، يمكن التأثير على نتائج الانتخابات حسب الحسم. هل مدينة "بني براك" ذات الأكثريّة المتزمّتة دينيّا تشكّل منطقة مستقلّة ممّا يرجّح إمكانيّة انتخاب مندوبين متزمّتين للكنيست، أو أن تُقَسَّم المدينة بين مناطق انتخابيّة متجاورة تسكنها أكثريّة علمانيّة ممّا يشلّ قوّة المتزمّتين.

- **تفضيل مصالح منطقيّة - إقليميّة على مصالح قُطريّة**. قد يعمل مندوبو المناطق المختلفة في مجلس النوّاب على تركيز مصالح فئويّة ضيّقة في المنطقة الانتخابيّة على حساب احتياجات ومصالح عامّةَ سكّان الدولة.

المؤيّدون لطريقة الانتخاب المنطقيّة - الأكثريّة

"على الأحزاب ترشيح أشخاص ذوي شعبيّة كبيرة والكفاءات الأنسب لتجتذب الناخبين. هناك طريقة لتنحية مندوب لا يستوفي التوقّعات منه.

هذه الطريقة تمكّن المرأة من دخول عالم السياسة بحيث تستطيع امرأة محلّيّة تتمتّع بتأثير كبير في منطقة ما أن ترشّح نفسها فيتمّ انتخابها في الساحة المحلّيّة. أضف إلى ذلك أنّ المناطق ذات المندوب الواحد تشجّع السياسة المعتدلة والتسويات والتجسير بين مختلف مجموعات السكّان. يُطلب من كلّ مرشّح، في منطقة انتخابيّة معيّنة، التواصل مع أكبر عدد ممكن من تكتّلات المصوّتين. كما أنّه من لحظة انتخاب مندوبين من مناطق ذات مرشّح واحد فإنّهم يقرّون بأنّ انتخابهم يأتي لتمثيل آراء منوّعة واحتياجات السكّان في المنطقة الانتخابيّة، وليس لخدمة أنفسهم أو حزبهم فقط".

(مأخوذ عن: داڤيد راب، التزام تجاه الشعب، المركز لتعزيز المواطن، 2007، ص 18-17)

★ اشرحوا ما هي حسنات طريقة الانتخاب المناطقيّة - بالأكثريّة، حسب رأي الكاتب.

بما أنّ كلّ طرق الانتخاب لها حسنات وسيّئات، فقد استخدمت بعض الدول **طرقًا مختلطة** تعتمد على دمج مركّبات من الطريقتين النسبيّة والأكثريّة. في ألمانيا، مثلا، يتمّ الاقتراع بورقتين: واحدة لحزب قُطريّ وأخرى لمندوب لوائيّ. يُنتخَب نصف أعضاء البوندستاج (البرلمان الألمانيّ) في الألوية بصورة شخصيّة بحيث يقوم كلّ لواء بانتداب ممثّل واحد، ويُنتخَب النصف الآخر بطريقة قائميّة نسبيّا لعدد الأصوات التي حصل عليها الحزب في الانتخابات في كلّ واحدة من دول الفدراليّة في ألمانيا.

تلخيص

الشعب هو صاحب السيادة في الدول الديمقراطيّة. ينتخب الشعب، كمصدر للصلاحيّات، مندوبين يديرون شؤون الدولة باسم المواطنين ولصالحهم. فترة ولاية المندوبين محدّدة إذ يقوم الجمهور بفحص ومراقبة نشاطهم، ويسعى للتأثير عليهم خلال ولايتهم، ويمكنه الإطاحة بهم إذا خيّبوا أمله.

يتعيّن على المندوبين مكاشفة الشعب حول قراراتهم ونشاطاتهم. تشكّل مختلف طرق الانتخاب تجسيدًا بصور متنوّعة لمبادئ ديمقراطيّة. هناك حسنات وسيّئات لكلّ طريقة.

سنتعلّم، في الفصل التالي، كيفيّة اتّخاذ القرارات في الدولة الديمقراطيّة.

تمرين

1. اعرضوا أوجه الشبه والاختلاف بين الديمقراطيّة المباشرة والديمقراطيّة التمثيليّة. اشرحوا أيّ نموذج مناسب، برأيكم، للدولة الديمقراطيّة الحديثة.
2. يتنافس في دولة ما بجنوب أمريكا مرشّحان على وظيفة رئيس الدولة. المرشّح الذي يحظى بأكثريّة الأصوات في غالبيّة الألوية يفوز في الانتخابات ويُنتخَب رئيسًا للبلاد.

   اذكروا واعرضوا ما هي طريقة الانتخاب الرئاسيّة المتّبعة في هذه الدولة. اشرحوا كيف يتمّ التعبير عن هذه الطريقة في القطعة.
3. أحد الفروق بين الطريقتين "النسبيّة" وَ"الأكثريّة" هو توقيت إقامة ائتلاف. يتمّ تشكيل الائتلاف في الطريقة "النسبيّة" بعد الانتخابات، أمّا في طريقة "الأكثريّة" فيتمّ تشكيل الائتلاف قبل الانتخابات.

   اشرحوا وعبّروا عن رأيكم.

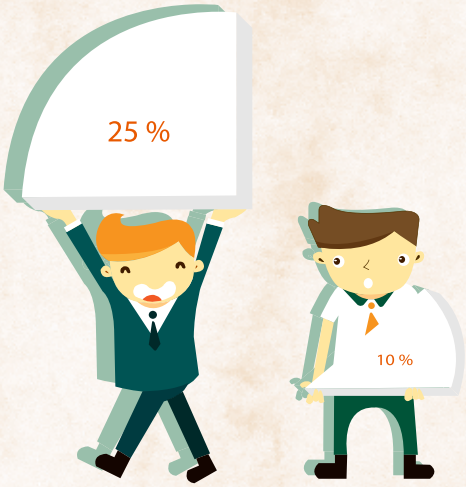

الفصل الثالث عشر
مبدأ حسم الأكثريّة:

فكّرت مدرسة ثانويّة في الشمال إقامة حفل التخرّج لطلّابها في قاعة فخمة ترغم أولياء الأمور دفع أكثر من 500 شيكل عن كلّ طالب، وألقت على الطلّاب مهمّة الحسم. وقد تمّ عرض آراء مختلفة في الموضوع في دروس التربية. رفض بعض الطلّاب الاقتراح وهم يدّعون بأنّ طلّاب عائلات قليلة الإمكانيّات لن يستطيعوا المشاركة في الحفل. وادّعى آخرون أنّه يجب إقامة الحفل لأنّه يعبّر عن نهاية احتفاليّة تختتم حقبة هامّة في حياتهم.

- ★ اشرحوا، حسب رأيكم، كيف يجب على الطلّاب أن يحسموا الموضوع.
- ★ اشرحوا، حسب رأيكم، كيف يجب أن يتصرّف الطلّاب الذين لم تتمّ الموافقة على رأيهم.

في دولة ديمقراطيّة، عندما يتوجّب على منتخبي الجمهور الحسم في مواضيع تعتبر مثار خلاف فإنّهم يتصرّفون غالبًا حسب مبدأ حسم الأكثريّة الذي يشكّل أساسا مركزيّا في الديمقراطيّة. حسب هذا المبدأ، فإنّ الخلاف الذي لا يمكن التوصّل فيه إلى حلّ وسط عبر الحوار أو الإقناع يتمّ حسمه بطرق سلميّة عبر أكثريّة عدديّة.

يعتمد هذا المبدأ على الموافقة بين المشاركين في "اللعبة السياسيّة"، أنّه يتوجّب على الأقلّيّة تقبّل قرار الأكثريّة حين لا يمسّ القرار بحقوق الإنسان والمواطن بشكل غير عادل. مع هذا، تحتفظ الأقلّيّة بحقّها في المحاولة للتأثير على رأي الأكثريّة وتغييره.

يطرح السؤال: **هل الأكثريّة محقّة أكثر من الأقلّيّة أو ذات معرفة أكبر؟** لماذا يجب أن نتوصّل إلى الحسم حسبها؟

من هم الذين قد يمسّ بهم حسم الأكثريّة؟

سنتناول في هذا الفصل الأسئلة التالية:

- *ما هي التبريرات لمبدأ حسم الأكثريّة؟*
- *في أيّة ظروف ينبغي استخدام حسم الأكثريّة؟*
- *كيف يستخدم مبدأ حسم الأكثريّة في دولة ديمقراطيّة؟*
- *ما هي الطرق الأخرى التي يمكن استخدامها لتسوية القضايا المختلف عليها في الحكم الديموقراطيّ؟*

سؤال تفكير:

ما هي الحالات التي يسمح للأكثريّة فيها بالحسم، ولماذا؟

- ★ ماذا آكل في وجبة الفطور؟
- ★ ما هي الضرائب التي سأدفعها؟
- ★ من يتجنّد للخدمة العسكريّة؟
- ★ ما هي قوانين المرور؟
- ★ من هو الشخص الذي سأتزوّجه؟
- ★ إلى أين تخرج العائلة في رحلة؟
- ★ ماذا يكون إيماني؟

ما هي التبريرات لمبدأ حسم الأكثريّة؟

حسم الأكثريّة هو إجراء مقبول في نفس الوقت على الأكثريّة والأقلّيّة لاتّخاذ قرارات في قضايا يختلف فيها. الإدراك بأنّ هذه هي أليق الطرق لأنّ الأقلّيّة في حالات مختلفة قد تصير أكثريّة، أو العكس - حسب الموضوع أو القضيّة التي نتناولها.

قرار الأكثريّة أقرب إلى **قرار الشعب**، ويجسّد، بأفضل صورة ممكنة، مبدأ حكم الشعب، نظرًا لأنّ الأكثريّة من الناحية العدديّة أقرب إلى مجموع المواطنين.

مبدأ حسم الأكثريّة يعكس قيمة **المساواة** التي تعتبر جميع الناس متساوين، وبالتالي يحظر تفضيل موقف شخص على آخر. هناك بُعد آخر لموضوع المساواة له صلة بمبدأ حسم الأكثريّة يمنح الأشخاص فرصًا متساوية في التأثير على النتيجة النهائيّة.

يعزّز حسم الأكثريّة **استقرار السلطة**، ويضمن الاسترخاء الاجتماعيّ والسياسيّ وذلك لأنّ عدد المواطنين المؤيّدين للقرار يفوق عدد معارضيه، وهو يبدو أكثر نزاهة من فرض رأي الأقلّيّة على الأكثريّة. اتّخاذ القرار حسب رغبة الأقلّيّة قد يتسبّب في نشوء حالة من عدم الاستقرار، إذ أنّ الأكثريّة المتذمّرة قد تعارضه بصورة فعّالة وقد تلجأ إلى العنف في حالات متطرّفة.

بما أنّه يتعذّر تلبية رغبات كلّ الناس, يحبّذ العمل وفقا لإرادة الأكثريّة لأنّ أعدادًا أقلّ من الناس سوف تتعرّض للضرر.

وحتّى إن لم نضمن اختيار الأكثريّة للنتيجة الأنجع والأكثر مهنيّة وعدلا، وبما أنّنا لا نستطيع ضمان تحقيق سلطة نخبويّة لذلك، يمكن أن نقتبس قول رئيس حكومة بريطانيا وينستون تشرتشل بأنّ الديمقراطيّة هي أسوأ طريقة حكم ما عدا سائر طرق الحكم التي نشأت حتّى اليوم فهي أسوأ منها.

هل الأكثريّة محقّة دائما؟

★ اقرأوا القطعتين وأجيبوا: لماذا توجد أهمّيّة لإعطاء منبر لرأي الأقلّيّة في المناقشات؟

رأي الأقلّيّة

أ. *"لقد ركبنا عددًا من القطارات خلال سنوات طويلة إلى أن أدركنا بأنّها قادتنا إلى محطّات لا نريد الوصول إليها. الأوّل كان القطار الأحمر. آمنّا وعظّمنا وأنكرنا وقلبنا الواقع المتخيَّل في الاتّحاد السوفياتيّ إلى غاية النفس المرغوبة. وكان هناك تشكّك عدد ضئيلفي ذلك وعدد أقلّ منهم قد كافح ضدّ تعظيم الطغيان الشيوعيّ الذي قاده الاتّحاد السوفياتيّ تحت قيادة "شمس الشعوب" ستالين. عندما انكشفت الحقيقة المرعبة وانجلى حجم دمويّة الطريقة الشيوعيّة تهشّمت عقيدتنا ولم يعد بالإمكان إعادة تجميعها من جديد حتّى يومنا هذا....*

من هي المجموعة التي كانت على حقّ؟ هل هي الأكثريّة التي كانت معجبة بالاتّحاد السوفياتيّ وقادته أم الأقلّيّة التي شكّت بهذا الإعجاب ووجّهت الأسئلة ؟ من المهمّ أن نفكّر ونفحص ونتعلّم ونتحدث ونحاول التوصّل إلى اتّفاقات. الأكثريّة ليست على حقّ دائمًا، والأقلّيّة ليست مخطئة دائمًا".

(أفيشاي غروسمان، "الأغلبيّة ليست على حقّ دائمًا"، بمكوم، العدد 27، 2011).

ب. "من المهمّ أن نحافظ على رأي الأقلّيّة لأنّه قد يصبح في المستقبل رأيا شائعا".

ما هي الظروف التي يجدّر أن نستخدم فيها مبدأ حسم الأكثريّة؟

- عندما يتناول الحسم مواضيع عامّة **حيويّة** لتؤدّي الدولة عملها بشكل سليم مثل الحفاظ على الأمن وسلامة السكّان، ودفع الضرائب الذي يتيح تقديم خدمات للجمهور، وإقامة علاقات خارجيّة.
- عندما لا يمسّ الحسم بحقوق الإنسان والمواطن بصورة غير مبرّرة.
- عندما يسمح للأقلّيّة مواصلة التمسّك بمواقفها ومحاولة استبدال السلطة، رغم عدم قبول موقفها.

قد يصير حسم الأكثريّة **استبداد الأكثريّة** إذا قمعت حقوقًا أساسيّة للأقلّيّة، مثل حرّيّة التنظّم، أو إذا حاولت حرمان الأقلّيّة من محاولة إقناع الجمهور بصحّة موقفها، أو عندما ترفض الأكثريّة إمكانيّة استبدال السلطة بطرق سلميّة. في هذه الحالة لا يمكن اعتبار حسم الأكثريّة شرعيًّا، ومن شأن مثل هذا الواقع أن يشجّع الأقلّيّة على استخدام العنف لتغيير حسم الأكثريّة.

تصويت في الكنيست 1992

© مكتب الإعلام الحكوميّ. المصوّر: عاموس بن جرشون.

★ اشرحوا حسنات التصويت العلنيّ في الكنيست

إنّنا نجد في الدولة الديمقراطيّة آليّات مختلفة لمنع المسّ بالأقلّيّات بسبب حسم الأكثريّة. يمتدّ الإجراء التشريعيّ لفترة طويلة وهو يتضمّن نقاشات مطوّلة تتيح حوارًا عامًّا واتّصالا بين الأقلّيّة والأكثريّة، وهناك معايير دستوريّة تفرض قيودًا على قدرة الأكثريّة في مجال التشريع. كما تستطيع الأقلّيّة انتقاد حسم الأكثريّة في حال المسّ بحقوقها من خلال التوجّه إلى المحكمة، أو إلى مراقب الدولة وإلى وسائل الإعلام، كما سندرس في فصل "مبدأ تقييد السلطة".

كيف يعمل مبدأ حسم الأكثريّة في دولة ديمقراطيّة؟

تتّبع كلّ الهيئات السياسيّة في الإطار الديمقراطيّ مبدأ حسم الأكثريّة، وتتّخذ القرارات بالأكثريّة في سلطات الحكم الثلاث، حيث تسنّ القوانين في **البرلمان** بموجب تصويت الأكثريّة، وتتّخذ **الحكومة** في النظام البرلمانيّ قراراتها بتصويت الأكثريّة، كما تحسم قرارات **المحاكم** بأكثريّة القضاة. وينطبق ذلك أيضًا على السلطات المحلّيّة.

Fotolia.

كما يتجلّى مبدأ حسم الأكثريّة في **النشاط المدنيّ** الذي تمارسه جمعيّات عامّة ومنظّمات غير ربحيّة واتّحادات طلّابيّة ومجالس الطلّاب في المدارس هي أمثلة إضافيّة لأطر اجتماعيّة تعمل حسب مبدأ حسم الأكثريّة كآليّة لاتّخاذ القرارات.

ما هي الأكثريّة؟

هنالك أنواع مختلفة من الأكثريّة:

- الأكثريّة **العادية**، أو **البسيطة** وتعني تقبّل موقف **المجموعة الكبرى** من بين **المصوّتين بشكل فعليّ** (أي حتّى 20% فقط من المصوّتين، أو أقلّ إذا حظيت كلّ الاقتراحات الأخرى بتأييد أقلّ).
- الأكثريّة **المطلقة** هي أكثر من 50% من **مجموع أصحاب حقّ الاقتراع**.
- الأكثريّة **النسبيّة** تزيد عن الأكثريّة المطلقة. في الكونغرس الأمريكيّ، مثلا، يجب الحصول على أكثريّة ثُلُثَي الأعضاء لتشريع قانون رَفَضَهُ الرئيس.
- الأكثريّة **الخاصّة** وهي أكثريّة محدّدة، وقد تمّ تحديدها لحسم موضوع ما. مثلًا، لانتخاب رئيس بلديّة في إسرائيل، في الجولة الأولى، يجب أن يحصل على 40% من أصوات الناخبين على الأقلّ.

سؤال تفكير:

- ★ اذكروا مؤسّسات لا تُتّخذ القرارات فيها بموجب حسم الأكثريّة.
- ★ اشرحوا لماذا، حسب رأيكم، لا تتّخذ القرارات في هذه المؤسّسات بموجب الأكثريّة.

تتّخذ القرارات غالبًا بأكثريّة بسيطة. تسنّ الكنيست، في حالات كثيرة، قوانين عبر الحصول على أكثريّة من 5 مؤيّدين مقابل 4 معارضين، بينما سائر الـ 111 عضوًا من أعضاء كنيست غير موجودين. عندما نتحدّث عن حسم مواضيع هامّة ومبدئيّة ودستوريّة نُصَّ عليها في القانون فإنّ هذه المواضيع تحسم بأكثريّة تزيد عن الأكثريّة العاديّة.

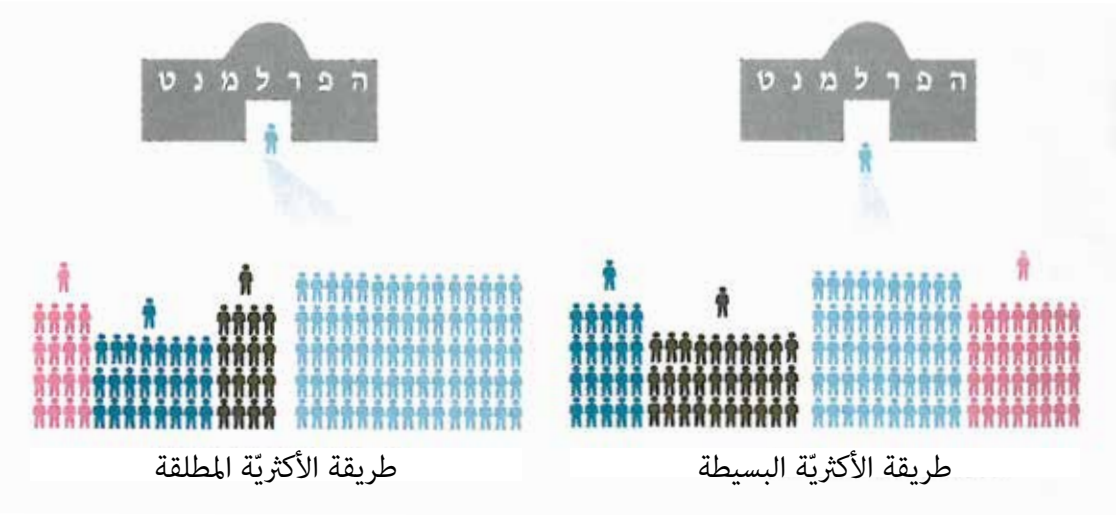

طريقة الأكثريّة البسيطة — طريقة الأكثريّة المطلقة

الأكثريّة المتغيّرة مقابل الأكثريّة الثابتة

إحدى الآليّات التي تؤمّن استقرار النظام الديمقراطيّ هي كون الأكثريّة **أكثريّة متغيّرة**، وقد يُستبدل صاحب السيادة الحاليّ في الانتخابات القادمة. كما قد يتغيّر الرأي السائد اليوم في موضوع ما في المستقبل عندما يقنع أبناء الأقلّيّة الأكثريّة بقبول موقفهم. تكبح هذه الحقيقة الأكثريّة الحاليّة، إذ أنّها ستتردّد في استخدام نفوذها بصورة تمسّ بالأقلّيّة خشية أنْ تجد نفسها في موقف الأقلّيّة عندما يحظى خصومه السياسيّون بالسلطة، وتغيب هذه الآليّة في الكبح عندما تكون لدينا مجموعات أقلّيّة "ثابتة".

نجد في دول ديمقراطيّة كثيرة أكثريّات وأقلّيّات تختلف عن بعضها من ناحية إثنيّة، أو ثقافيّة، أو عرقيّة، أو دينيّة أو لغويّة. قد تكون الأكثريّة في مثل هذه الحالة **أكثريّة ثابتة**، كما تكون الأقلّيّة ثابتة . فمثلا توجد في هنغاريا أكثريّة هنغاريّة وأقلّيّة سلوڤاكيّة، وتوجد في ألمانيا أكثريّة ألمانيّة وأقلّيّة تركيّة بارزة، وفي إنجلترا أكثريّة إنجليزيّة وأقلّيّات إيرلنديّة وهنديّة وباكستانيّة. كما نلاحظ وجود أكثريّات وأقلّيّات دائمة من ناحية دينيّة. نجد في دول أوروبّيّة كثيرة أكثريّة سكّانيّة مسيحيّة وأقلّيّة إسلاميّة، وفي إسرائيل أكثريّة يهوديّة وأقلّيّة عربيّة.

هذه الأقلّيّات لا تسنح لها فرصة عمليّة لإقناع الأكثريّة بمواضيع مبدئيّة مثل هويّة الدولة. فضلًا عن ذلك، فإن لم تخف الأكثريّة من التحوّل إلى أقلّيّة فقد لا تحرص على احترام حقوق الأقلّيّات. وبالتالي، فهناك أهمّيّة كبيرة لحماية حقوق الأقلّيّات.

ما هي الطرق الإضافيّة لتسوية الخلافات حول مسائل مختلف عليها في النظام الديمقراطيّ؟

حلّ وسط وتسوية[1]

يتسبّب حسم الأكثريّة أحيانًا في حدوث توتّر بينها وبين الأقلّيّة المرفوض موقفها. **الحلّ الوسط** هو وسيلة تمكّن المختلفين في الآراء من جسر الفجوات بينهم من خلال التوصّل إلى اتّفاق بتقديم تنازلات متبادلة لتجنّب اللجوء إلى حسم الأكثريّة. الحلّ الوسط السياسيّ في سلطات الحكم يعبّر عن قيمة التسامح، وغالبًا ما يؤدّي إلى الحصول على نتيجة أكثر استقرارًا، نظرًا لكون هذه العمليّة تنطوي على مراعاة آراء ورغبات الأكثريّة والأقلّيّة على حدّ سواء.

كما يساهم الحلّ الوسط في صياغة وثيقة الاستقلال التي اختتمت بالجملة: "وتوكّلًا على ملاذ إسرائيل، نقوم بتوقيع هذا الإعلان في اجتماع مجلس الدولة..."[2]. هناك طريقة إضافيّة لاتّخاذ القرارات وهي التوصّل إلى **تسوية** في مواضيع مبدئيّة متعلّقة بإدارة الدولة وتحديد طابعها لرغبتنا في منع حدوث تصدّع في المجتمع. التسوية هي وسيلة لاتّخاذ قرارات بشكل يستطيع فيه كلّ جانب التمسّك بمواقفه، ممّا يعني أنّه بينما **يكون** الحلّ الوسط عبارة عن تقارب في المواقف فإنّ التسوية لا تعنى بمضمون الخلاف ووإنّما بآليّة تمكّن الطرفين من مواصلة العمل والتنسيق معًا رغم الخلاف. أحد الأمثلة على ذلك هو التسوية في الوضع القائم بالنسبة للمتديّنين والعلمانيّين. على الرغم من أنّ الخلافات في الرأي حول طابع دولة إسرائيل وحول مدى دمج الدين في حياة الدولة بقيت على حالها، فإنّ تسوية الوضع القائم تمكّن المتنازعين من العيش معًا متعاونين.

مبدأ حسم الأكثريّة في الديانات السماويّة

في الديانة اليهوديّة

ورد في كتاب الخروج لاَ تَتْبَعِ الْكَثِيرِينَ إِلَى فِعْلِ الشَّرِّ، وَلاَ تُجِبْ فِي دَعْوَى مَائِلاً وَرَاءَ الْكَثِيرِينَ لِلتَّحْرِيف

(״לֹא-תִּהְיֶה אַחֲרֵי-רַבִּים לְרָעֹת וְלֹא-תַּעֲנֶה עַל-רִב לִנְטֹת אַחֲרֵי רַבִּים לְהַטֹּת.שְׁמוֹת כג ב).

1 انظروا أيضًا الفصل الرابع عشر " التسامح والتعدّديّة والتوافقيّة"، في الباب الثاني.
2 عن الحلّ الوسط في موضوع "ملاذ إسرائيل"، انظروا الفصل الأوّل، "وثيقة الاستقلال"، الباب الأوّل.

إنّ المبدأ **مَائِلاً وَرَاءَ الْكَثِيرِينَ** هو ما يوجّه عمليّة اتّخاذ القرار وتحديد الشريعة اليهوديّة- الهلاخا. سنسمّيه اليوم "مبدأ حسم الأكثريّة". ترد في كتب الهلاخا الخلافات والآراء المتنوّعة. ومثل حسم الأكثريّة في الديموقراطيّة ففي اليهوديّة أيضا الأكثريّة هي التي تقرّر ويجب على الأقلّيّة الانصياع لحسم الأكثريّة. مع ذلك يتمّ عرض رأي الأقلّيّة راسخا في عمليّة اتّخاذ القرار. ذلك لأنّ مجرّد عدم إلغاء رأي الأقلّيّة يتيح توضيح الحقيقة ويعزّز منزلة الأكثريّة.

وكتب في هذا الأمر الحاخام أشير بن يخييئل (1250 - 1327), وهو ذو تأثير حاسم في بلورة الهلاخا اليهوديّة.

" عن شأن العامّة ورد في التوراة " مَائِلاً وَرَاءَ الْكَثِيرِينَ" (אַחֲרֵי רַבִּים לְהַטּוֹת) فعن كلّ أمر اتّفق عليه الجمهور- تُتّبع الأكثريّة ويجب على أفراد {الأقلية} قبول كلّ ما تتّفق عليه العامّة. ذلك لأنّه إذا قوي الأفراد على إلغاء المتّفق عليه من قبل الأكثريّة فلن يتّفق الجمهور على أيّ موضوع. ولذلك قيل في التوراة في أي موضوع يتعلّق بالإجماع : مَائِلاً وَرَاءَ الْكَثِيرِينَ" (أسئلة وأجوبة הרא"ש, כלל ו סימן ה')

في الديانة المسيحيّة

يطبّق مبدأ حسم الأكثريّة في الديانة المسيحيّة عند انتخاب أصحاب وظائف في المبنى الهرميّ الكنسيّ: الأساقفة، البطاركة والحَبْر الأعظم. وقد وردت طريقة الانتخاب هذه في كتاب العهد الجديد (الإنجيل)، وفي أعمال الرسل الذين انتخبوا الرسول الثاني عشر. ومنذ عام 325 تتّخذ قرارات مبدئيّة في الكنيسة المسيحيّة عبر "الاجتماع المسكونيّ" يحضره كهنة يناقشون مختلف المواضيع ويتّخذون قراراتهم حسب مبدأ حسم الأكثريّة.

*** اتخاد القرارات في الإسلام**

القرارات الجوهريّة الهامّة الخاصّة بقضايا المجتمع الإسلاميّ تُتّخذ من خلال التشاور مع رجال الدين والقادة والخبراء. يتمّ التعبير عن التشاور من خلال مصطلح "شورى".

فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ
وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا
مِنْ حَوْلِكَ ۖ فَاعْفُ عَنْهُمْ
وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ۖ
فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ۚ إِنَّ
اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ ﴿١٥٩﴾
سورة آل عمران - آية 159

في الديانة الإسلاميّة

بعد وفاة النبيّ محمّد ﷺ بشكل فجائيّ، ودون تحديد هويّة خليفته في إدارة شؤون المسلمين حسمت ولاية أبي بكر الصديق رضي الله عنه (تولّى الخلافة بين عامي 632-634) بطريقة الانتخاب. عمليّة انتخاب الخليفة الثاني عمر بن الخطّاب رضي الله عنه (الذي تولّى الخلافة بين الأعوام 634-644) تضمّنت مشاورات بين الصحابة بموافقة الأكثريّة. وقد قرّر عمر بن الخطاب انتخاب أصحاب الوظائف الهامّة عبر حسم الأكثريّة: "لا يكون لدينا حاكم إلّا إذا انتخبته العامّة".

في الديانة الدرزيّة

الشيوخ الدروز هم المسؤولون عن تحديد معايير وضع الضوابط والتوجيهات للدروز في حياتهم عبر التشاور مع زوّار الخلوة المقدّسة. تأمر الديانة الدرزيّة باتّخاذ مختلف القرارات عبر المداولات وحسم الأكثريّة - مثلا، هل نضمّ شخصًا درزيًّا غير متديّن إلى الإطار الدينيّ.

تلخيص

يعبّر مبدأ حسم الأكثريّة عن المفهوم الضيّق للديمقراطيّة كطريقة حكم، بينما تكون الأكثريّة بشكل عامّ متغيّرة ومنوطة بالمسألة قيد البحث وبتوقيتها، حيث يستطيع الإنسان أن ينتمي إلى الأكثريّة في موضوع ما، وإلى الأقلّيّة في موضوع آخر.

مبدأ حسم الأكثريّة هو بحدّ ذاته **شرط ضروريّ** لكيان النظام الديمقراطيّ. ومع ذلك فمن المهمّ أن تكون إلى جانبه مبادئ أخرى مثل: **التسامح والتعدّديّة والتوافقيّة** وذلك للحفاظ على النظام الديمقراطيّ واستقراره.

سنتناول هذه المبادئ في الفصل التالي.

تمرين

1. اشرحوا حسنات وسيئات الحلّ الوسط والتسوية مقارنة بحسم الأكثريّة.
2. يتحدّث فيلم " السيل العارم"(The wave) عن تجربة قام بها معلّم في مدرسة في كاليفورنيا عام 1967 حين حاول أن يثبت مدى السهولة التي لا يمكن تحمّلها في إنشاء مجتمع يمارس التمييز والعنف إذ تقوم الأكثريّة بقمع الأقلّيّة.
   شاهدوا الفيلم عبر اليوتيوب:
   أ. اشرحوا كيف تحوّل الطلّاب إلى أكثريّة قامعة.
   ب. ما الخطر الكامن في استبداد الأكثريّة حسب الفيلم؟
3. اقرأوا الفصل والقطعة التالية من الخطاب الذي ألقاه زعيم إيطاليا الفاشية بنيتو موسوليني (1883-1945)، وأجيبوا:
   ا. ما هو موقف موسوليني من مبدأ حسم الأكثريّة، وما هي تعليلاته لتبرير موقفه؟
   ب. اذكروا واعرضوا التعليلات التي تبرّر مبدأ حسم الأكثريّة مقابل ادّعاءات موسوليني.

"الجميع" هو المصطلح المقبول في الديمقراطيّة - وهي الكلمة التي سيطرت على القرن العشرين. آن الأوان لنقول: القلائل والمنتخبون. المساواة الديمقراطيّة المجهولة الرماديّة التي طمست كافّة الألوان وألغت خصوصيّة الفرد، تلفظ أنفاسها. الفاشيّة ترفض الفكرة التي تقول إنّ الأكثريّة، لمجرّد كونها كذلك، تستطيع توجيه المجتمع البشريّ... تنادي الفاشية باللامساواة الأبديّة، الأجدر والأنفع بين الناس، اللامساواة غير القابلة للإلغاء التي لا يمكن إلغاؤها من خلال عمليّة آليّة مثل حقّ الانتخاب العامّ فقط".

(H.FINER, MUSSOLINIS ITALY, London, Frank class & co., 1935, p.208)

4. جاء في التلموذ (מסכת סנהדרין י"ז, א) أنّه يحظر تنفيذ حكم بالإدانة في حال قرّر القضاة بالإجماع. إذا كان الحكم إعدام شخص أو المسّ به مسًّا خطيرًا ولم يقم أحد من القضاة بتبرئة المتّهم.
   حسب رأيكم، لماذا تمّ تحديد قاعدة توعز بعدم تنفيذ قرار حكم بالغ إذا لم يسمع رأي الأقلّيّة؟

الفصل الرابع عشر

التسامح والتعدّديّة والتوافقيّة

"الديمقراطيّة تنطوي على الاعتراف بالحقّ المتساوي للبشر بأن يكونوا مختلفين عن بعضهم. الاختلاف بين الناس ليس حدثا سيّئا عابرا وإنّما هو مبعث للبركة: نحن نختلف بعضنا عن البعض ليس لأنّ البعض ما زالوا لا يرون النور، وإنّما لأنّه يوجد في العالم أنوار كثيرة وليس نورا واحدا، ومعتقدات وآراء متعدّدة وليس معتقدا أو رأيا واحدا". (عاموس عوز)

(عاموس عوز، "الله"، يهادوت حوفشيت (اليهوديّة الحرّة)، العدد 12-11، تشرين أوّل 1997)

سنتناول، في هذا الفصل، التسامح كقيمة ومبدأ ديمقراطيّ، وكذلك قيم التعدّديّة والتوافقيّة التي تعبّر عن الديمقراطيّة بمفهومها الواسع - الديمقراطيّة كنظرة فلسفيّة. سنتناولها بحدّ ذاتها ونبحث العلاقة بين هذه القيم المختلفة. هذه القيم الثلاث هي مركّبات ثقافة سياسيّة ديمقراطيّة تعبّر عن معايير تتمّ وِفقها منظومة الحياة في الدولة.

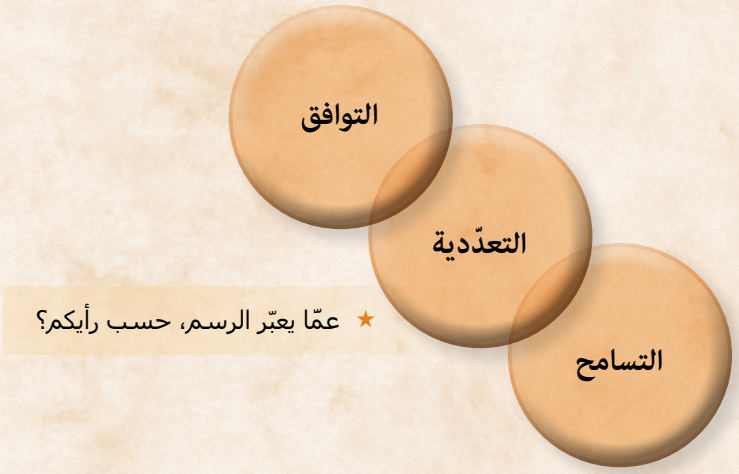

★ عمّا يعبّر الرسم، حسب رأيكم؟

قيمة التسامح

الأسئلة المركزيّة التي سنجيب عنها في هذا القسم من الفصل هي:

- **ما هي قيمة التسامح، وكيف تتحقّق في مجتمع ديمقراطيّ؟**
- **ما هي حدود التسامح، وكيف تتعامل دول ديمقراطيّة مع مظاهر عدم التسامح؟**

ما هي قيمة التسامح، وكيف تتحقّق في مجتمع ديمقراطيّ؟

اليوم العالميّ للتسامح

"وسعيا إلى توعية الجمهور والتشديد لمخاطر عدم التسامح والعمل بالتزام ونشاط متجدّدين لصالح تعزيز نشر التسامح والتربية في مجال التسامح، نعلن رسميًّا يوم الحادي عشر من شهر تشرين الثاني/ نوفمبر من كلّ سنة، يوما عالميّا للتسامح."
(إعلان مبادئ التسامح - اليونسكو)

التسامح هو قيمة أخلاقيّة تعني استعداد إنسان معيّن (أو مجموعة ما) للتعامل باحترام وتفهّم مع المختلِف من ناحية اجتماعيّة، أو ثقافيّة، أو أيديولوجيّة، أو دينيّة - حتّى إن لم يوافق على آرائه، أو تصرّفاته أو معتقداته، ورغم عدم تقبّله لموقفه. فهذا يعني أنّنا نتسامح مع آراء ومعتقدات تثير معارضة وغير مريحة بل أكثر من ذلك: الاستعداد للتسامح مع تصرّفات وأعمال الغير التي لا تتلاءم مع وجهة نظرنا.

الدولة المتعدّدة الثقافات

تحقّق التسامح والتعدّديّة من منطلق ضمان احترام ثقافات المجموعات المختلفة. ذلك مع العلم أنّه يمكن انتهاج التسامح في توجّهات أخرى أيضًا.

- **في وجهة نظر الفرد** - التسامح يعني أن يتصرّف الفرد في مجتمع ديمقراطيّ باحترام مع الآخرين، وأن يتقبّل حقّهم في أن يكونوا مختلفين ويفكّروا بصورة مختلفة، وأن يتصرّفوا بصورة مختلفة - حتّى إن سبّب هذا الاختلاف عدم الارتياح. وقد أحسن الفيلسوف فولتير في التعبير عن ذلك في عام 1763: "*أنا لا أوافقك الرأي ولكنّي أدافع حتّى آخر رمق عن حقّك في أن تقول رأيك*". مثلا، عيش العلمانيّين إلى جانب المتديّنين أو ما بين أبناء الطوائف المختلفة يتسبّب، أحيانًا، عدم ارتياح يجب تحمّله. لكن، رغم ذلك، على الإنسان احترام الآخر وحقّه في ممارسة اختياره بطريقته الخاصّة - حتّى إن لم يوافقه الرأي.

"*يجب أن تكون الديمقراطيّة من نصيب كلّ من لا يؤمنون بها أيضًا. إنّها تتطلّب التعامل بتسامح حتّى مع الذين لا يتعاملون بتسامح*". (*القاضي إلياهو ماتسا، ا.ج. 6696/96, كهانا ضدّ دولة إسرائيل*)

- **في وجهة نظر السياسيّة** - التسامح يعني استعداد السلطة للسماح للأفراد والمجموعات بالتعبير عن أفكار ومصالح ليست في صلب الإجماع (أي في حال عدم وجود اتّفاق واسع عليها). النظام المتسامح لا يقيّد ولا يقمع الأفكار أو الأشخاص أو المجموعات التي تعارض موقفها غالبيّة الجمهور بل حتّى والسلطة.

التسامح يتيح لنا حرّيّة التعبير وحرّيّة التنظّم وتبديل السلطة والمساواة أمام القانون. قيمة التسامح هي قيمة مركزيّة في الثقافة السياسيّة الديمقراطيّة.

المعنى الاجتماعيّ للتسامح

"إنّ التسامح يعني الاحترام والقبول والتقدير للتفاوت الثريّ لثقافات عالمنا ولأشكال التعبير والطرق لكون الإنسان إنسانا. يتعزّز هذا التسامح بالمعرفة والانفتاح والاتّصال وحرّيّة الفكر والوعي والمُعتقَد. التسامح هو الوئام في سياق الاختلاف وهو ليس واجبًا أخلاقيًّا فحسب بل هو واجب سياسيّ وقانونيّ أيضًا. وهو القيمة التي تيسّر إحلال ثقافة السلام محلّ ثقافة الحرب.

"إنّ التسامح قيمة ومبدأ، دافعه الاعتراف بحقّ الآخرين في التمتّع بحقوق الإنسان العالميّة وحرّيّاته الأساسيّة .. والتسامح ممارسة ينبغي أن يأخذ بها الأفراد والجماعات والدول".

(من إعلان مبادئ التسامح الصادر عن الأمم المتّحدة الذي وقّعت عليه دول اليونسكو في تاريخ 16.11.1995)

★ اشرحوا حسب التصريح ما هي الحقوق والقيم والمبادئ التي يجب الحفاظ عليها من أجل وجود التسامح؟

القيم الديمقراطيّة التي تتمثّل في التسامح:

- التسامح يضمن لنا تحقيق حقوق الفرد والمجموعة في الدولة: الحرّيّة، حرّيّة التعبير عن الآراء المختلفة، حرّيّة التنظّم لكلّ مجموعة، التباين، والمساواة بين أفراد ومجموعات.
- التسامح يتيح للمواطنين الانكشاف على "سوق حرّة" في الآراء وفحص اختياراتهم بشكل أصحّ.
- التسامح يساهم في استيضاح الحقيقة وتطوير نقد يعتبر من شروط المشاركة السياسيّة.

نصب التسامح قرب أرمون هنتسيف(مبنى الحاكم البريطانيّ) في أورشليم القدس. ويكيبيديا.

ما هي حدود التسامح، وكيف تتعامل الدول الديمقراطيّة مع مظاهر عدم التسامح؟

إنّنا نفحص المجتمعات الديمقراطيّة بموجب مدى التسامح بين مجموعاتها السكّانيّة المختلفة، لكنّ حدود التسامح غير واضحة، وهي تختلف من مجتمع لآخر.

إحدى المعضلات المركزيّة التي تواجهها الديمقراطيّة: **هل يجب التعامل بتسامح مع تيّارات غير متسامحة**. في الواقع، هناك حالات تتعامل فيها المجتمعات بتسامح مع مظاهر عنصريّة ومع رفض معتقدات وقيم وتصرّفات مسيئة، وهناك مجتمعات لا تتسامح مع هذه المظاهر.

تعامل السلطة: ليس من حقّ دولة ديمقراطيّة حظر أو رفض حقّ الناس في التعبير عن آرائهم الاستثنائيّة وعليها التحرّك عندما تشكّل خطرًا ملموسًا على سلامة الجمهور فقط. فمثلا، يُحبّذ التحرّك ضدّ مظاهر العنف من طرف الأفراد والمجموعات وذلك من أجل

ويكيبيديا.

★ اشرحوا معنى التسامح الدينيّ حسب الصورة!

الحصول على التسامح على مستوى الدولة. ومن المفروض أن يعمل المجلس التشريعيّ على سنّ قوانين تردع هيئات أو أحزابا من التعامل غير المتسامح والمسّ بمجموعات أيديولوجيّة أخرى وإهانتها.

هناك من يعتقد أنّ قوانين الدولة هي التي تقرّر مدى التسامح في المجتمع، فيما يدّعي آخرون أنّ المجتمع الديمقراطيّ يقاس أيضًا بتصرّفات أعضائه، "بالبوصلة الاجتماعيّة" التي توجّههم، وعبر تذويت قيمة كرامة الإنسان بطريقة تربويّة - أي تربية الحوار في حال اندلاع خلاف والتروّي في إدارة النقاشات، والقدرة على أن "نخسر باحترام" لموقف معارض.

تحقيق التسامح غير مطلق. كلّ دولة تضع حدود التسامح بموجب قيمها وثقافتها السياسيّة. نقدّم لكم، هنا، أمثلة حول حدود التسامح في ثلاث دول:

سؤال:

★ هل توجد في المجتمع الإسرائيليّ مجموعة تغيظك؟ ما هي؟ ما المشترك بينك وبينها؟

ويكيبيديا. هذا الملف يظهر تحت رخصة Creative Commons

هنغاريا

"رفضت شرطة هنغاريا عدّة توجّهات وجّهها نازيّون جدد طلبوا فيها الحصول على مصادقة لإجراء مسيرة لإحياء ذكرى وفاة نائب أدولف هتلر، رودولف هسّ. حسب التصريح، أرسلت إجابات إلى تسعة متوجّهين طلبوا المصادقة على تنظيم مسيرة في العاصمة، جاء فيها أنّ شرطة بودابست "تحظر إقامة حدث"... اتّخذ القرار بعدما أوعز رئيس الحكومة للشرطة بوقف المسيرة، وبعد إعلان الرئيس عن استيائه من نيّة مجموعات نازيّين جدد محلّيّة وأجنبيّة تخطيط مثل هذا الحدث في هنغاريا". (*"حظْر نازيّين جدد من القيام بمسيرة في بودابست"*، من موقع **منتدى تنسيق النضال ضدّ اللاساميّة**، *15.8.2009*)

إسرائيل

متظاهرون في ميدان رابين في تلّ أبيب خلال اعتصام مناهض للعنف في ذكرى اغتيال رئيس الحكومة إسحاق رابين.

في استطلاع لفحص مدى التسامح في المجتمع الإسرائيليّ ورد السؤال: هل يزعجك أن يسكن في جوارك قادمون جدد من روسيا، أو متزمّتون دينيًّا، أو مستوطنون سابقا، أو عمّال أجانب، أو عائلة عربيّة (لليهود)/ عائلة يهوديّة (للعرب)، أشخاص ذوو تخلّف عقليّ، مرضى نفسيّون يتواجدون ضمن برنامج تأهيل في المجتمع، من لا يحافظون على قدسيّة أيّام السبت والأعياد (لليهود)؟ إذا كانت نتائج الاستطلاع تعكس بدقّة عن مواقف الإسرائيليّين فإنّنا نعاني من درجة كبيرة من عدم التسامح: أجاب أكثر من نصف المشاركين اليهود أنّه إذا سكن بجوارهم أبناء مجموعات أخرى فإنّ هذا الأمر لا يزعجهم، لكنّ هناك فروقات ملموسة بين القطاعات المختلفة بمدى الاستعداد للقرب من الآخرين. يرفض الجمهور اليهوديّ إمكانيّة السكن في جوار العرب (46% من المشاركين)، ومن ثمّ السكن بجوار مرضى نفسيّين يتواجدون رهن التأهيل (39%) وفي جوار عمّال أجانب (39%). أجاب 56% من العرب أنّهم يرفضون السكن

في جوار أبناء مجموعات أخرى. الجيران غير المرغوبين بالنسبة للعرب هم المتزمّتون (67%)، ومن ثمّ المستوطنون سابقا (65%)، وبلغ استعداد العرب للسكن بجوار عائلة يهوديّة 50%.[1]

قانون العقوبات الذي يحظر العنصريّة

علامة أ1 لقانون العقوبات التي أضيفت إلى القانون في آب 1986 تتناول العنصريّة التي يتمّ تعريفها في بند 144أ :

"[هي] ملاحقة وإهانة وتحقير وإظهار عداوة وبغضاء أو عنف، أو التسبّب بإساءة تجاه جمهور أو أجزاء من السكّان، كلّ ذلك بسبب اللون أو الانتماء لعرق أو أصل قوميّ أو إثنيّ".

وجاء في بند 144 ب: *"من ينشر شيئا بهدف التحريض على العنصريّة يحكم عليه بالسجن مدّة خمس سنوات".*

في شرح مشروع القانون علّلت الحاجة بعلامة ا 1: "خلال الانتخابات للكنيست الـ- 11 وفي أعقابها ازدادت ظواهر التفوّهات العلنيّة، خطّيًا وشفهيًا، لأعمال الملاحقة والإهانة والتحقير والعداوة وأعمال العدوانيّة والعنف تجاه جمهور من سكّان الدولة، أو الذين يتسبّبون بتخانُق السكان بسبب الانتماء لعرق، أو قوميّة أو دين".

مظاهر العنصريّة في ملاعب كرة القدم

في صيف 2013، في أعقاب اقتراح مالك فريق بيتار يروشلايم بأن يضمّ إلى الفريق لاعبين مسلمين قام بعض المشجّعين بالاحتجاج على المبادرة، وأطلقوا عبارات عنصريّة، ورفعوا لافتات مثل: "بيتار نقيّة للأبد". الكثير من المجموعات السكّانيّة رفضت مظاهر التحريض ومنهم عضو الكنيست روبي ريڤلين، من مشجّعي فريق بيتار والذي انتخب بعد عام رئيسا للدولة.

أوصت الشرطة بتقديم مشجّعيْن تسبّبا بأعمال شغب في الملعب، وبإبعاد مشجّعين آخرين عن الملاعب.

الولايات المتّحدة

يضمن التعديل الأوّل للدستور الأمريكيّ حرّيّة تعبير غير محدودة تقريبا لكافّة المجموعات الدينيّة والسياسيّة وللمواطنين في التعبير عن آرائهم. وحتّى مجموعات النازيّين الجدد. فمن حقّها إجراء مسيرات أو مظاهرات تُقام وفق القانون ولا تخرق النظام العامّ. يفترض التوجّه الأمريكيّ بأنّه إذا سمح للسلطة بفرض قيود على مظاهر العنصريّة فإنّها ستستغلّ ذلك لقمع آراء لا تعجبها وتتّهمها زورًا بممارسة العنصريّة.

قيمة التسامح هي شرط ضروريّ لوجود قيمة التعدّديّة.

سؤال:

★ اشرحوا أوجه الشبه والاختلاف في حدود التسامح في الدول الثلاث: إسرائيل وهنغاريا والولايات المتّحدة.

قيمة التعدّديّة

الأسئلة المركزيّة التي سنجيب عنها في هذا القسم من الفصل هي:

- *ما هي قيمة التعدّديّة؟*
- *ما هي مظاهر التعدّديّة في المجتمع الديمقراطيّ؟*
- *ما العلاقة بين التسامح والتعدّديّة؟*

1 مأخوذ عن "مؤشّر الديمقراطيّة الإسرائيليّة"، 2010، **المعهد الإسرائيليّ للديمقراطيّة**، ص 125-123.

ما هي قيمة التعدّديّة؟

التعدّديّة هي قيمة تعبّر عن المفهوم الديمقراطيّ كنمط حياة ونظرة فلسفيّة. معنى المصطلح هو **الإكثار والاعتراف العمليّ والأخلاقيّ بحقّ وجود مجموعات وآراء ووجهات نظر واحتياجات ورغبات مختلفة في المجتمع - وبأهمّيّة وجودها وتشجيعها ودعمها.**

تتألّف الدولة الديمقراطيّة من مجموعات مختلفة قوميّا، إثنيّا، اقتصاديّا، اجتماعيّا، دينيّا، ثقافيّا وكذلك من ناحية مواقفها السياسيّة. تتيح التعدّديّة لهذه المجموعات المختلفة بعضها عن البعض المحافظة على هويّتها الخاصّة وعن مصالحها ونهج حياتها ومفاهيم أعضائها، وتمكّنها من **التنظّم** والعمل **للحصول على مصالحها** ونشر آرائها قصدا في التأثير مع المحافظة على القواسم المشتركة بين المجموعات المختلفة.

إنّ الشخص ذا الوعي التعدّدي يؤيّد ويشجّع إمكانيّة التعبير لدى مجموعات مختلفة ذات مواقف متنوّعة.

ما هي تعابير التعدّديّة في المجتمع الديمقراطيّ؟

في المجال السياسيّ: تنعكس التعدّديّة في وجود أحزاب تختلف بعضها عن البعض بمفهومها السياسيّ وقيمها ومصالحها.

التنافس على السلطة

"في الديمقراطيّات الغربيّة توجد عدّة أحزاب تتنافس فيما بينها على السلطة. هناك تعدّديّة بسيطة لحزبين كبيرين غير بعيدين عن بعضهما (مثلا، في الولايات المتّحدة وبريطانيا)، التعدّديّة المعتدلة لأربعة أو خمسة أحزاب جميعها معتدل (السويد، هولندا)، والتعدّديّة المتطرّفة لأكثر من خمسة أحزاب، بعضها متطرّف- يمينيّ ويساريّ- وبعضها معتدل ومركزيّ (إيطاليا، ألمانيا بين الحربين العالميّتين)".

*(بنيامين نويبرغر، **أنظمة ديمقراطيّة ودكتاتوريّة، المجلّد الأوّل**، الجامعة المفتوحة، 2004، ص 159)*

★ اذكروا، حسب التصنيف في القطعة، ما نوع التعدّديّة في إسرائيل.

المجتمع الإسرائيليّ هو مجتمع متنوّع تتواجد فيه قطاعات كثيرة تختلف بعضها عن البعض بمفاهيمها والمصالح التي تهدف إلى تنميتها. تحقّق هذه القطاعات حقّها في التعبير عن التباين في التنظيمات السياسيّة، وفي المؤسّسات التربويّة المنفصلة، وفي صحافة خاصّة بالقطاعات المختلفة وغيرها.

يوجد في إسرائيل أيضًا العديد من الأحزاب المتنوّعة، منها: الليكود، العمل، البيت اليهوديّ، ميرتس، يسرائيل بيتينو، شاس، أجودات إسرائيل، القائمة العربيّة المشتركة، يش عتيد، كولانو.

مهمّة:

★ اذكروا أسماء عدّة مجموعات في المجتمع، واشرحوا كيف يعبّر وجودها عن مبدأ التعدّديّة؟

استعينوا بالفصل الثامن حول "الهويّات الدينيّة والعلمانيّة في المجتمع الإسرائيليّ اليهوديّ"، وبالفصل التاسع حول "العرب والدروز والشركس في المجتمع الإسرائيليّ"، في الجزء الأوّل من الكتاب.

تتمثل التعدّديّة **في المجال المدنيّ** بعدّة أشكال:

- **منظّمات مدنيّة تعنَى بتعزيز حقوق الإنسان:** جمعيّة حقوق المواطن، المنتدى القانونيّ لأرض إسرائيل، حركة حرّيّة المعلومات، عدالة - المركز القانونيّ لحماية حقوق الأقلّيّة العربيّة في إسرائيل، وغيرها.
- **منظّمات مدنيّة تعزّز المصالح الاقتصاديّة والاجتماعيّة:** مثل المنظّمات العماليّة (نقابة الصحفيّين، منظّمة الممرّضات)، اتّحاد أرباب الصناعة، منظّمات المشغّلين، وغيرها.
- **منظّمات تعزّز النشاط الاجتماعيّ:** مثل القوس (הקשת) الديمقراطيّ الشرقيّ، ڤيتسو، "إموناه"، "ياد سارة"، "جمعيّة تعزيز التربية"، جمعيّة "تحدّيات"، منظّمة "پاعمونيم (أجراس)".
- **منظّمات تعمل على الصعيد الثقافيّ-التربويّ:** حركات شبيبة عريقة مثل الكشّاف ومخيّمات القادمين الجدد وحركات جديدة مثل "أجنحة (כנפיים) الكرمبو"، ومؤسّسات تربويّة مثل المدارس الديمقراطيّة والمدارس الثنائيّة اللغة ومدارس التعليم الدينيّ ومدارس يهوديّة للمتديّنين (ישיבות ואולפנות) ومدارس عربيّة ودرزيّة وجمعيّة محبّي الجامعة العبريّة ومنظّمة أصدقاء مسرح "هبيما" (הבימה)، والعديد من مؤسّسات التعليم العالي: جامعات وكلّيات متنوّعة.

سؤال تفكير:

★ فكّروا: ما هو مدلول الرسم؟

➲ A quilt ,"we the people", Christine Thresh, California.

سؤال تفكير:

★ هل يجب، حسب رأيكم، التصرّف بتسامح مع أشخاص ومجموعات غير متسامحة لا تعطي شرعيّة للتعدّديّة؟ علّلوا.

تتمثّل التعدّديّة بالقيم والمبادئ الديمقراطيّة التالية بين سائر المبادئ:

- توزيع القوّة في المجتمع وإنشاء توازن بين أصحاب مواقف مختلفة في مؤسّسات السلطة، وبين منظّمات لها مصالح مختلفة بل متناقضة. هكذا تنعكس التعدّديّة في **مبدأ تقييد نفوذ السلطة.**
- وجود أحزاب مختلفة تشارك بصورة حرّة في انتخابات ديمقراطيّة متساوية.

مهمّة إنترنتيّة:

شاهدوا على اليوتيوب فيلم "بلابلوك":

http://www.youtube.com/watch?v=p5bF0tKwAVU

★ اشرحوا لماذا لا يتحقّق التعبير عن التعدّديّة في الفيلم.

- مشاركة مواطنين في منظّمات تطوعيّة ذات مواقف متنوّعة بصورة تؤثّر على قرارات السلطة وتقيّد نفوذها. هكذا تنعكس التعدّديّة في مبادئ **حكم الشعب وتقييد السلطة.**
- منح الشرعيّة لآراء ممثّلي المجموعات المختلفة، ومنها أحزاب المعارضة (الأحزاب غير الموجودة في السلطة)، بصورة تتيح تبديل السلطة التي تعْتَبَر من الشروط الضروريّة لوجود النظام الديمقراطيّ.
- التنافس الحرّ بين المجموعات المختلفة يتيح عرض المواقف والمصالح من منطلق ترقّب اتّخاذ قرارات ذات جودة رفيعة، لصالح المجموعات والجمهور. مثلا: يشارك في الحديث عن تقديم ميزانيّات سلّة الأدوية مندوبو مجموعات مختلفة، ابتداء من الأطبّاء وانتهاء بالمرضى.

ما العلاقة بين التسامح والتعدّديّة؟

التسامح والتعدّديّة يكملان بعضهما - لكنّهما يختلفان عن بعضهما.

تتمحور قيمة التسامح في تجنّب ردود فعل عنيفة أثناء الخلاف، أو تطبيق الصلاحيّات السلطويّة تجاه مواقف استثنائيّة بل ومثيرة للغضب. في المقابل، تشمل قيمة التعدّديّة اعترافا إيجابيّا بقيمة تعدّد الآراء كوسيلة لإثراء المجتمع، أو تعزيزه، أو للوصول إلى الحقيقة. تنبثق من قيمة التعدّديّة سياسة إيجابيّة لتشجيع ودعم مختلف الأصوات في المجتمع.

التسامح والتعدّديّة يكملان بعضهما البعض.

http://us.fotolia.com/id/ 5584845.

"من يؤمن بالتعدّديّة لا يطيق موقف الغير لأنّه مستعدّ لتحمّل شخص يعبّر عن هذا الموقف، بل يعْتَبر موقف الغير موقفا له قيمته. ولذلك فهو يحترم الشخص الذي يمثّله. التعدّديّ يؤمن بآراء وقيم تبدو له قاطعة. التعدّديّة لا تعْتَبر تشكيكا مطلقا لا يمكنه تثبيت أيّ شيء...

المتسامح الذي يؤمن بالقيم قد يحترم شخصًا يتمسّك برأي آخر، لكنّه لا يمكن أن يوافق على فحوى هذه المواقف. التعدّديّ يحترم فحوى المواقف المناقضة ويجري حوارا حقيقيّا مع الآراء المعاكسة ليس فقط من منطلق استعداده لتقبّل شخص ومنحه حرّيّته، بل بدافع اهتمام حقيقيّ بالآراء المناقضة، كمواقف ذات قيمة".

*(البروفيسور آڤي ساجي، **تحدّي العودة إلى التقاليد**، جامعة بار إيلان، معهد هرتمان ودار النشر كيتر، الفصل 12، 2006)*

تطبيق التسامح والتعدّديّة يساهم في استقرار المجتمع، ولا سيّما المجتمع المتصدّع لاختلاف الآراء. يتيح كلا المبدأين تطبيق الجدال الأيديولوجيّ دون الانزلاق إلى العنف. هذه المبادئ تساهم في إضفاء الشرعيّة على الجهاز السياسيّ دون أن تهدّد وحدة المجتمع الأساسيّة. أي أنّ وجود كلا المبدأين يتيح لغالبيّة المجموعات المشاركة العلنيّة في العمليّة السياسيّة.

لكن التسامح والتعدّديّة ليسا قيما مطلقة. لا يمكن أن نحقّق الخصوصيّة والتباين بين المجموعات بصورة كاملة نظرا لأنّ التجسيد الكامل يعني الفوضى وعدم النظام.

قيمة التوافقيّة (الإجماع)

الأسئلة المركزيّة التي سنجيب عنها في هذا القسم:

- ***ما هي قيمة التوافقيّة؟***
- ***هل يعتبر الاتّفاق الواسع أحد شروط الديمقراطيّة المستقرّة؟***

"قواعد اللعبة"

★ ما هي القواعد المتّفق عليها الضروريّة لنلعب مع الآخرين كرة السلّة، أو الشطرنج أو أيّة لعبة أخرى؟

ما هي قيمة التوافقيّة؟

يتمثّل مبدأ التوافقيّة في اتّفاق واسع (إجماع) بين المواطنين والمجموعات في الدولة على مواضيع **جوهريّة**، مثل وجود الدولة وتعريف طابعها وقواعد اللعبة السياسيّة لتحقيق العيش المشترك.

فرسان هيكليّون يلعبون الشطرنج، 1282, ويكيبيديا.

نلاحظ وجود مستويات مختلفة من الاتّفاق في المجال السياسيّ والقيميّ.

المستوى الأوّل، الأوسع من ناحية عدد المواطنين الشركاء فيه، وهو اتّفاق الحدّ الأدنى لوجود الدولة. ومن ثمّ يقلّ عدد الشركاء على الاتّفاقات:

- إجماع على إطار الدولة ومنح شرعيّة لوجودها بحدود ثابتة.
- إجماع على شكل النظام وطابع الدولة، أي دعم النظام الديمقراطيّ في الدولة وقبول قواعد اللعبة الديمقراطيّة.
- قبول السلطة المنتخبة في انتخابات ديمقراطيّة كسلطة شرعيّة.

كلّما ازداد مستوى الإجماع على القيم المركزيّة التي تحدّد طابع المجتمع والدولة، وكلّما ازدادت شرعيّة طابع النظام والسلطة ازداد استقرار الدولة ونظامها. مثلا: الديمقراطيّة الأمريكيّة مستقرّة بفضل إجماع واسع بين مواطنيها حول حدودها والمبنى السياسيّ الفدراليّ والطريقة الدستوريّة وأهمّيّة حرّيّات الإنسان وطريقة الانتخابات. نجد داخل هذا الإطار المتّفق عليه صراعات على النفوذ الاقتصاديّ والاجتماعيّ والسياسيّ بين مختلف العناصر في المجتمع.

القاسم المشترك الذي يجمع مختلف الأطراف في دولة ديمقراطيّة تتّبع المفهوم الليبراليّ- الجمهوريّ ذا القوميّة المدنيّة هو "الصالح العامّ" أو "الصالح المشترك" لعموم مواطني الدولة. نجد في دولة ليبراليّة- جمهوريّة ذات قوميّة إثنيّة- ثقافيّة اتّفاقا بين الأكثريّة على عادات وتقاليد وتراث وثقافة مشتركة لغالبيّة مواطني الدولة. إن لم نجد في دولة ليبراليّة فرديّة مفهوم الصالح الجماعيّ المشترك فإنّنا نجد توافقا حول الالتزام بحقوق الإنسان والمواطن للأفراد وأحيانًا حول الفردانيّة كقيمة أيضًا.

نجد في دولة إسرائيل إجماعا واسعا بين أكثريّة المواطنين حول وجودها وطابعها الديمقراطيّ ويهوديّتها، وهناك خلافات في مواضيع مركزيّة، مثل: العلاقة بين الدين والدولة وإعداد دستور مكتوب وحدود الدولة. هناك أقلّيّات تطعن بالطابع الديمقراطيّ أو اليهوديّ للدولة. هناك من يعتبر هذه الخلافات تهديدا لاستقرار النظام الديمقراطيّ إذا لم يتمّ بعد التوصّل إلى حلّ مقبول على الجميع.

ما هي التسوية؟

نجد أحيانًا صعوبة في التوصّل إلى إجماع واسع بين مجموعات مختلفة يتكوّن منها المجتمع بسبب الاختلاف في آراء مبدئيّة. قد يتوصّل قادة المجموعات، في مثل هذه الحالة، إلى **تسوية** تتيح لمختلف المجموعات التمسّك بمفاهيمها. كما وتتيح لها، في نفس الوقت، العيش معًا في دولة واحدة رغم عدم الموافقة. اتّفاق الوضع القائم في إسرائيل هي مثال لنموذج تسوية تعْتَبَر آلية سياسيّة ترمي إلى تنظيم شؤون الدين والدولة على الأساس الذي كان يسودها عشيّة إقامة الدولة - التسوية المتّفق عليها بين القيادتين العلمانيّة والدينيّة في تلك الفترة التي تمّ إقرار استمرار تطبيقها والعمل بموجبها عبر اتّفاقات ائتلافيّة كثيرة.

هل يعتبر الإجماع الواسع أحد شروط الديمقراطيّة المستقرّة؟

يرى أحد التوجّهات أنّ هناك ضرورة لإجماع غالبيّة المواطنين على قيم أساسيّة وعلى حقيقة وجود الدولة للمحافظة على استقرارها. هناك في المقابل توجّه آخر يرى أنّه لا ضرورة لوجود إجماع واسع بين غالبيّة المواطنين على القيم الأساسيّة.

ليس بالضرورة وجود إجماع عامّ

"هناك من يرى أنّ الإجماع بين كافّة شرائح الجمهور ليس شرطا ضروريًا لديمقراطيّة مستقرّة، لكنّ الإجماع على قيم أساسيّة للديمقراطيّة في صفوف النخبة السياسيّة (الطبقة الحاكمة) هو أمر ضروريّ لوجود الديمقراطيّة. تشير الأبحاث إلى أنّ هناك أقلّيّة لا بأس بها ذات ثقة هشّة بالقيم الديمقراطيّة في الولايات المتّحدة وبريطانيا. يتمّ شرح استقرار الديمقراطيّة بوفاء الطبقة السياسيّة للقيم الأساسيّة في الديمقراطيّة".

(البروفسور بنيامين نويبرغر، **أنظمة ديمقراطيّة ودكتاتوريّة:** آراء, سياقات ونظم، المجلّد الأوّل: **ديمقراطيّات**، الجامعة المفتوحة، 2004)

★ اشرحوا شرط استقرار الديمقراطيّة حسب وجهة نظر الكاتب.

"أمر المصالحة"

ويكيبيديا

أُنشئت منظّمة "أمر المصالحة" عام 1996 في فترة حدوث انشقاق كبير في صفوف المجتمع الإسرائيليّ في أعقاب اغتيال إسحاق رابين في البداية كحملة توعية، ومع مرور الزمن كمنظّمة تبادر إلى إقامة برامج التقاء وحوار بين أشخاص من مختلف ألوان الطيف الدينيّ العلمانيّ، (علمانيّون، متديّنون، تقليديّون، متزمّتون) وفعّاليّات توعية.

"أمر المصالحة" يركّز على تشجيع أطر للحياة المشتركة عبر إنشاء تواصل على أساس ركائز جماهيريّة مثل رياض الأطفال والمدارس المدمجة.

★ اشرحوا كيف يساهم "أمر المصالحة" في تعزيز التعدّديّة والإجماع في المجتمع الإسرائيليّ.

التعدّديّة والتسامح والتوافقيّة في الديانات التوحيديّة

نجد في الديانة اليهوديّة شرعيّة لتعدّد الآراء، لكنّ التعدّديّة في المصادر والتقاليد اليهوديّة تختلف من حيث دلالتها عن مبدأ التعدّديّة في الدولة الديمقراطيّة الحديثة. نجد في المشناه (המשנה) والتلمود خلافات كثيرة حول تفسير الهلاخا (הלכה). إنّها متاحة بفضل الموافقة بأنّ الهلاخاه هي الإطار الدستوريّ- القضائيّ الذي يلتزم به الجميع. إنّنا نجد على مرّ الأجيال العديد من الآراء والتفسيرات كما نجد أشكالا مختلفة من تطبيق الهلاخاه تتمثّل في كلمات وصيغة الصلاة والعادات التي تتّبعها الطوائف المختلفة.

"كما أنّ وجوه البشر ليست متشابهة فإنّ آراء البشر غير متشابهة، إذ إنّ لكلّ إنسان رأيه الخاصّ به" (تلموذ مقدسيّ (תלמוד ירושלמי) براخوت ص 9)

التعدّديّة في الديانة الإسلاميّة- "يَا أَيّهَا الناس إنّا خَلَقْنَاكمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكمْ شعوبا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفواۚ إنّ اكْرَمَكمْ عِنْدَ اللهِ اتْقَاكمْ إنّ اللهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ " (سورة الحجرات، الآية 13).

تلخيص

يتيح لنا التسامح والتعدّديّة والتوافقيّة "أن نكون معًا وبمفردنا" لمختلف أعضاء المجتمع في الدولة. يعبّر الإجماع عن "التواجد معًا" والمشترك. أمّا التسامح والتعدّديّة يتيحان "أن نكون بمفردنا"، أي التمكّن من تحقيق خصوصيّة المجموعات وثقافتها. هذه القيم هامّة لتطبيق حقوق الإنسان التي سنتناولها في الفصل التالي.

تمرين

1. اقرأوا "مناقب التسامح".

   اختاروا منقبتين واعرضوا حدثا يعبّر عنهما.

   من سمات التسامح العشر[2]

   - ليكن احترام صديقك محبّبا لك كما تريد أن يحترموك.
   - لا تحكم على صديقك حتّى تضع نفسك مكانه.
   - من السهل ان تبدي التسامح تجاه الشخص الذي توافقه الرأي.
   - التسامح هو الاستعداد للإصغاء لمن تخالفه الرأي.
   - استعمال العنف بديل بائس لادّعاءات موضوعيّة.
   - ليس هناك إنسان دون رأي، وليس هناك رأي لا مكان له.
   - التسامح لا يعني إبطال رأيك أمام الآخر. إنّما يمنعك من مطالبته بإبطال رأيه.
   - هذه كلّ شرائع (תורת) إسرائيل وكلّ شرائع التسامح.

2 د. نتانئيل لوراخ، من كرّاسة لحركات "تسامح"، حركة لا حزبيّة لمنع العنف.

2. تمعّنوا في المقولات التالية. هل تعبّر مضامين كلّ منها عن قيمة التعدّديّة؟ علّلوا.

- الاختلاف في الآراء هو مصيبة لشعب إسرائيل. يجب عليه توحيد صفوفه في صراعه ضدّ أعدائه.
- أجريت "مسيرة المثليّين جنسيًّا" في مدينة أورشليم القدس رغم معارضة المتزمّتين دينيًّا (חרדים).
- الشعب يعارض انفصال إسرائيل من قطاع غزة.
- الشعب بحاجة لقائد قويّ يقوم بفرض النظام.
- تعمل قنوات إعلاميّة محلّيّة إلى جانب قنوات إعلام قطريّة.
- أُتيح خلال احتفالات عيد الاستقلال التعبير عن مختلف التيّارات الموسيقيّة والفنّيّة.

3. اقرأوا استمارة المواقف المرفقة.

- اختاروا أقرب إجابة من موقفكم، وعلّلوا.
- توزّعوا إلى مجموعات مكوّنة من خمسة طلّاب، واتّخذوا في كلّ مجموعة قرارا موحّدا.
- اشرحوا كيف يتمّ التعبير عن مبدأ التعدّديّة في قراركم؟

استمارة مواقف: **العيش في مجتمع تعدّديّ**

ا. لو كنت مديرا في سلطة البثّ فكيف كنت تقسّم وقت البثّ بين الموسيقى الشرقيّة والغربيّة؟

1. كنت أخصّص وقتا أكبر للموسيقى الغربيّة.
2. كنت أخصّص وقتا لمعزوفات بارزة تدمج بين الموسيقى الشرقيّة والغربيّة.
3. كنت أخصّص وقتا متساويا للموسيقى الغربيّة والشرقيّة في نفس البرامج إلى جانب بعضها.
4. كنت أخصّص وقتا للموسيقى الشرقيّة والغربيّة في برامج منفصلة.

ب. لو كنت أمين متحف في بلدة يعيش فيها فنّانون أبناء طوائف وديانات مختلفة فكيف كنت تخطّط المعارض؟

1. كنت أقيم المعارض حسب مقاييس فنّيّة مهنيّة.
2. كنت أكثِر من تنظيم معارض تقدّم فيها أعمال إبداعيّة تدمج عناصر غربيّة وشرقيّة، يهوديّة وعربيّة.
3. كنت أقيم معرضا يشمل أعمالا إبداعيّة لأبناء مختلف الطوائف والقوميّات بعضها إلى جانب البعض.
4. كنت أقيم معرضا يشمل أعمالا إبداعيّة منفصلة حسب الطوائف والقوميّات.

4. اقرأوا القطعة، واشرحوا كيف تتضرّر قيمة التوافقيّة (الإجماع). علّلوا.

"أنصار مصلحة المحكمة العليا يشعرون بالقلق. من الصعب قياس الظاهرة من ناحية عدديّة ومن الصعب الإشارة إلى لحظة عينيّة حصلت فيها ثورة زاحفة، لكنّ هناك شعورًا بين رجال القانون بأنّ مكانة المحكمة العليا في المجتمع الإسرائيليّ آخذة في الانسحاق.

"هذا الانسحاق له ثمن: كلّما كانت قرارات العليا غير مقبولة على قطاعات واسعة بين صفوف الجمهور استصعبت المحكمة أكثر في حماية حقوق الإنسان والديمقراطيّة في إسرائيل".

(عيدو باوم، "من زئير الأسد وحتّى عمانوئيل: هل فقد الجمهور ثقته بالمحكمة العليا؟"، صحيفة دي ماركر، 28.9.2011)

5. تمعّنوا في نتائج استطلاع "مؤشّر الديمقراطيّة"، الذي أُجري على عيّنة يهوديّة في شهر آذار 2011. اشرحوا ما هو مستوى التوافقيّة الذي يتمّ التعبير عنه.

كان السؤال: **إسرائيل معرّفة كدولة يهوديّة ودولة ديمقراطيّة على حدّ سواء. ما الأهمّ بالنسبة لك شخصيًّا في هذا التعريف؟**

مخطّط 4: أيّ قسم يهمّك أكثر من الناحية الشخصيّة في تعريف "يهوديّة وديمقراطيّة"؟ (استطلاع لليهود، بالنسب المئويّة)

استطلاع مؤشّر الديمقراطيّة الإسرائيليّة 2011. المعهد الإسرائيليّ للديمقراطيّة.

الفصل الخامس عشر:

مبدأ حقوق الإنسان والمواطن

يوم سيأتي

يوم سيأتي، يوم سيأتي، يقترب شيئا فشيئا في مساره
لا يهان أيّ شخص بسبب عرقه ولونه
يوم سيأتي، يوم سيأتي، إنّه سيأتي.

يوم سيأتي بسرعة، جرس الحرّيّة سينادي للحرّيّة
وسيتجمّع السود والبيض من حوله
يوم سيأتي، يوم سيأتي، يوم سيأتي.

إنّه يقترب، هذا اليوم وفي الصباح سننهض، وفجأة،
نحن أيضًا بشر كالجميع، عندها سنعرف،
لقد أتى، لقد أتى، سيأتي!

دان ألماجور

"يولد جميع الناس أحرارًا متساوين في الكرامة والحقوق".
(بند أ في إعلان الأمم المتّحدة لحقوق الإنسان)

"فخلق الله الإنسان على صورته على صورة الله خلقه ذكرا وأنثى خلقهم".
(سفر التكوين 1:27)

مبدأ حقوق الإنسان والمواطن يوجّه الدولة الليبراليّة حماية حقوق البشر وتمكينهم من تحقيق حقوقهم وحرّيّتهم بأفضل صورة ممكنة.

تعبّر المحافظة على حقوق الإنسان والمواطن عن الديمقراطيّة بمفهومها الواسع كوجهة نظر. هذه هي الغاية القيميّة للدولة الديمقراطيّة العصريّة التي تدمج بين الفكرة الديمقراطيّة لسيادة الشعب والفكرة الليبراليّة لحقوق الإنسان.

سنتعرّف، في هذا الفصل، على فكرة حقوق الإنسان وطريقة تحقيقها في خمسة أقسام فرعيّة:

سنتناول في القسم الأوّل **قيمة كرامة الإنسان وحقوقه الطبيعيّة.**

سنتناول في القسم الثاني **واجبات الإنسان - كإنسان وكمواطن.**

سنتناول في القسم الثالث **تعامل الدولة الديمقراطيّة مع حالات التصادم بين الحقوق مع بعضها البعض والتصادم بين الحقوق والقيم والمصالح العامّة.**

سنتناول في القسم الرابع - **الحقوق الاجتماعيّة.**

سنتناول في القسم الخامس **المحافظة على حقوق الإنسان.**

حقوق الإنسان ©v_rdesign Fotolia.

"الإنسان غاية ذاته"

"كلّ تعامل مع الغير يتطلّب رؤيته كغاية قائمة بذاتها وليس مجرّد وسيلة لتحقيق هدف".

(عمانوئيل كانط)

★ اشرحوا لماذا يمكن اعتبار هذه المقولة إيجازا لفكرة قيمة كرامة الإنسان.

القسم الأوّل - الحقوق الطبيعيّة للإنسان والمواطن

الأسئلة الرئيسيّة التي سنجيب عنها في هذا القسم هي:

- **ما هو مصدر حقوق الإنسان؟**
- **ما هي حقوق الإنسان كإنسان؟**
- **ما هي حقوق الإنسان كمواطن؟**

سؤال تفكير:

★ ما الذي يشير إلى الاعتراف بقيمة كرامة الإنسان في الديانة التي تعرفونها؟ علّلوا.

ما هو مصدر حقوق الإنسان؟

وما الفرق بين "حقّ"، يجب أن نعمل من أجله، وبين "حرّيّة"، يجب ألّا نمنعها.

وضع الفيلسوف جون لوك مصطلح "**الحقوق الطبيعيّة**" في القرن السابع عشر حيث أشار إلى ثلاثة حقوق طبيعيّة: **حقّ الحياة وحقّ الحرّيّة والحقّ في الملكيّة** .

مصطلح "حقوق الإنسان" له صلة بالمفهوم الإنسانيّ الذي يعتبر الإنسان قيمة هامّة ومركزيّة ويرى أنّ **جميع** بني البشر هم كائنات عقلانيّة، أحرار، متساوون في قيمتهم وحقوقهم. يستحقّ كلّ إنسان **الاحترام الإنسانيّ** (dignity)، بغض النظر عن دينه، أو لون بشرته، أو جنسه. **قيمة كرامة الإنسان هي مصدر حقوق الإنسان.**

كما تعلّمنا من قبل فقد تبلور المفهوم الذي يضع الإنسان في المركز كفلسفة سياسيّة في القرنين السابع عشر والثامن عشر في أوروبا، لكنّ جذور فكرة قيمة كرامة الإنسان تعود إلى مصادر أقدم في التاريخ الإنسانيّ، ولا سيّما في كتب الديانات السماويّة.

لقد ترسّخ الاعتراف العالميّ بالفكرة يوم العاشر من كانون الأوّل عام 1948، وهو اليوم الذي صادقت فيه الجمعيّة العامّة للامم المتّحدة على "الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان" الذي يتضمّن حقوقا كثيرة متنوّعة. لقد نُصَّ هذا الإعلان وتمّت المصادقة عليه من منطلق الإدراك بأنّ من أجل ضمان **كرامة الإنسان** وعدم تكرّر انتهاكها كما انعكست في معسكرات الإبادة النازيّة في الحرب العالميّة الثانية. يتوجّب على المجتمع الإنسانيّ **الاعتراف** بفكرة حقوق الإنسان التي ترى كلّ أبناء البشر أحرارا ومتساوين في قيمتهم وحقوقهم. كما يجب على المجتمع **العمل** لتحقيق هذه الفكرة.

الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان[1]

ولمّا كان الاعتراف بالكرامة المتأصّلة في جميع أعضاء الأسرة البشريّة وبحقوقهم المتساوية الثابتة هو أساس الحرّيّة والعدل والسلام في العالم،

ولمّا كان تناسي حقوق الإنسان وازدراؤها قد أفضيا إلى أعمال همجيّة آذت الضمير الإنسانيّ، وكان غاية ما يرنو إليه عامّة البشر انبثاق عالم يتمتّع فيه الفرد بحرّيّة القول والعقيدة ويتحرّر من الفزع والفاقة،

ولمّا كان من الضروريّ أن يتولّى القانون حماية حقوق الإنسان لئلّا يضطرّ المرء، في نهاية الأمر، إلى التمرّد على الاستبداد والظلم، لأنّ حقوق الإنسان من المفروض أن يحميها حكم القانون،

ولمّا كان من الجوهريّ تعزيز تنمية العلاقات الودّيّة بين الدول،

ولمّا كانت شعوب الأمم المتّحدة قد أكّدت في الميثاق، من جديد، إيمانها بحقوق الإنسان الأساسيّة وبكرامة الفرد وقدره، وبما للرجال والنساء من حقوق متساوية، وحزمت أمرها على أن تدفع بالرقيّ الاجتماعيّ قُدما، وأن ترفع مستوى الحياة في جوّ من الحرّيّة أفسح،

ولمّا كانت الدول الأعضاء قد تعهّدت، بالتعاون مع الأمم المتّحدة، على ضمان اطّراد مراعاة حقوق الإنسان على مستوى العالم والحرّيّات الأساسيّة واحترامها،

ولمّا كان للإدراك العامّ المتبادل لهذه الحقوق والحرّيّات الأهمّيّة الكبرى للوفاء التامّ بهذا التعهّد،

فإنّ الجمعيّة العامّة تنادي بهذا الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان على أنّه المستوى المشترك الذي ينبغي أن تستهدفه كافّة الشعوب والأمم حتّى يسعى كلّ فرد وهيئة في المجتمع، واضعين على الدوام هذا الإعلان نصب أعينهم، إلى توطيد احترام هذه الحقوق والحرّيّات عن طريق التعليم والتربية واتّخاذ إجراءات مطّردة، قوميّة وعالميّة، لضمان الاعتراف بها ومراعاتها بصورة عالميّة فعّالة بين الدول الأعضاء ذاتها وشعوب البقاع الخاضعة لسلطانها.

لكن، مهما كان هذا الإعلان احتفاليًّا ومثيرا للإعجاب فهو غير كافٍ. الحاجة لحماية حقوق الإنسان هي حاجة ثابتة ومتواصلة تطبّق بوسائل رسميّة وغير رسميّة، تطوّعيّة. من المهمّ التأكيد، في هذا السياق، على أنّنا، في هذا الفصل، سنتعلّم الفكرة الأخلاقيّة من وراء حقوق الإنسان التي تشكّل ركيزة أساسيّة في أيّ ديمقراطيّة ليبراليّة. عندما نريد تطبيق الفكرة تندلع، في طبيعة الحال، جدالات حول كيف يجب أن يكون الحسم الفعليّ في حال التضارب بين حقّين من الحقوق المختلفة أو في حال التضارب بين حقّ الإنسان ومصلحة عامّة، ومن هي السلطة المخوّلة صلاحيّة قول الكلمة الفصل لحسم هذا التضارب.

مسألة الحسم القانونيّة سنبحثها بصورة منفصلة، عندما نتناول شؤون الدستور، في الباب الثالث، بحيث يتوجّب علينا التمييز بين **الحقوق الأخلاقيّة** التي نتناولها في هذا الفصل، **والحقوق القانونيّة** (التي يمكن تطبيقها وفرضها عبر الجهاز القضائيّ)، عندما نتناول الحقوق القانونيّة الواردة في نطاق قوانين الأساس والتوازن بينها وبين القيم الأخرى.

مهمّة:

★ تمعّنوا في مقدّمة الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان ومصادر معلومات أخرى (كتب، مواقع على شبكة الإنترنت) واعرضوا، باختصار، ثلاثة أسباب دعت الأمم المتّحدة إلى صياغة هذا الإعلان.

1 **إعلان كورش:** تاريخيًّا، يُعتبر الإعلان الأوّل عن حقوق الإنسان.

مفهوما مصطلح "الحقّ" الاثنان

لمصطلح "الحقوق" مفهومان: **"الحقّ"** و **"الحرّيّة"**. يتمّ اختبار معنى الحقّ حسب طابع الالتزام من جانب الطرف المضادّ كما عرّفه رجل القانون هوفيلد[2] في جدول أطلق عليه اسم "جدول هوفيلد":

المعنى / الحقّ	طابع التزام الطرف المضادّ
حقّ	**واجب العمل:** وجود الحقّ مرهون بالتزام جهات أخرى بقيامها بعمل فعّال تجاه صاحب الحقّ.
حرّيّة	**واجب التجنّب:** يفرض على الطرف المضادّ الواجبُ السلبيّ، غير الفعّال، وهو عدم إزعاج صاحب الحرّيّة في تحقيق حرّيّته.

مثال لحقوق بمفهوم "حقّ": تمنح الدولة مخصّصات لشخص يعاني من إعاقة معيّنة لتُمكّنه من شراء سيارة مناسبة له. يتمّ التعبير عن حقّ صاحب الإعاقة عبر **واجب** الدولة تقديم المخصّصات له بطريقة **فعّالة**.

مثال لحقوق بمفهوم "حرّيّة": حرّيّة التنقّل. معناها أن يستطيع الإنسان التنقّل بحرّيّة إلى كلّ مكان يرغب به. إنّ واجب الدولة، في هذه الحالة، هو **تجنّب** تقييد حرّيّة التنقّل لدى الإنسان، وكذلك **منع** الآخرين من القيام بذلك، لكن ليس هناك واجب لتقديم **الدعم** بطريقة فعّالة لصاحب الحرّيّة في التنقّل. لذا, فهي غير ملزمة بتقديم الدعم الماليّة له لشراء سيّارة مثلا.

لمنع أشخاص أو هيئات من إعاقة ممارسة الحقوق بمفهوم "الحرّيّة"، يتوجّب على سلطات الحكم **العمل** كي **تفرض** على الآخرين **عدم** إعاقة ممارسة الحرّيّة.

يتيح فهم الفرق بين الحقّ بمفهوم **"الحقّ"** والحقّ بمفهوم **"الحرّيّة"** نقاشا حول مختلف أنواع الحقوق وطرق ممارستها.

ما هي حقوق الإنسان كإنسان؟

لكلّ إنسان، بغَضّ النظر عن الدين، أو العرق، أو الجنس أو المواقف السياسيّة، حقوق أساسيّة من حقّه أن يحقّقها. الحقوق **الأساسيّة، الحقوق الأساس** الخاصّة بالإنسان، هي حقوق **طبيعيّة** لها تسبق أولويّة الدولة. ومن حقّ الإنسان الحصول عليها منذ ولادته، ولا يحقّ للدولة أخلاقيّا المسّ بها أو حرمان الإنسان منها بصورة عشوائيّة ودون تبرير. كما أنّ وظيفة الدولة الديمقراطيّة هي حماية حقوق الإنسان وتمكينه من تطبيقها.

2 ويسلي نيوكومب هوفليد، خبير قانون أمريكيّ.

تطبيق حقوق الإنسان نسبيّ. عندما تتضارب حقوقه مع حقوق أخرى، أو مع الحرّيّات أو مع مصالح الدولة تتراجع بعض الحقوق أمام حقوق أخرى. مثلا، على الرغم من أنّ للإنسان الحقّ الطبّيعيّ في التملّك إلّا إنّنا لا نجد دولة لا تمسّ به عبر جباية ضرائب ممّا يمسّ بحقّ التملّك لتحقيق هدف مبرّر توفّر فيه الدولة خدماتها لمواطنيها.

سؤال تفكير:

"لن يستطيع أيّ منّا أن يكون إنسانا بالفعل إلّا إذا حظي كلّ البشر من حولنا بذلك".

(حجاي إلعاد، موقع جمعيّة حقوق المواطن. 12 تشرين الثاني 2012).

★ اشرحوا كيف تعبّر هذه المقولة عن فكرة حقوق الإنسان.

من المتّبع التطرّق إلى **ستّة حقوق طبيعيّة**: حقّ **الحياة**، حقّ **الحرّيّة**، حقّ **التملّك**، حقّ **المساواة**، حقّ **الكرامة** والحقّ في **إجراء قانونيّ منصف**.

سنفحص **الحقوق الطبيعيّة** عبر التطرّق إلى قيود محتملة عند ممارستها.

مهارات تفكير:

ما هو التصنيف؟

جمع عناصر على أساس صفات مشتركة (فئات).

أهداف استعمال مهارة التصنيف:

- تنظيم معلومات.
- تنسيب معلومات جديدة لمجموعات معروفة.
- التمكين من الفهم الجيّد لعناصر المعلومات والفوارق بينها.

ما المطلوب منكم من أجل القيام بالتصنيف؟

- تشخيص شكل التصنيف الأنسب، حسب الأهداف وماهيّة المعلومات.
- تشخيص مقوّمات مشتركة لإنشاء مجموعات.
- تحديد مقاييس وتنسيب الأغراض حسبها.

يتناول هذا الفصل تصنيف أنواع الحقوق: حقوق الإنسان الطبيعيّة، حقوق المواطن، الحقوق الاجتماعيّة والجماعيّة.

الحقّ في الحياة وسلامة الجسد والحقّ في الأمن

الحقّ في الحياة وسلامة الجسد هو حقّ **كلّ إنسان** في ألّا يمسّ آخرون بحياته أو بجسده أو بروحه (حقّ من نوع "الحرّيّة"). **الحقّ في الأمن** هو حقّ كلّ إنسان في أن يتلقّى من الدولة **حماية** من اعتداء آخرين على حقّه في الحياة وسلامة جسمه.

*** معضلة**

خيار؛ الاختيار من بين أمرين متناقضين؛ حالة شائكة يتعذّر حلّها.

(القاموس العبريّ المركّز، ابن شوشان، 1972)

المعضلة الأخلاقيّة هي حالة تتطلّب الحسم بين قيمتين هامّتين، وكلّ قرار يُتّخذ يمسّ، بقدر ما، بإحداهما.

تتضارب الحاجة لحماية حياة الإنسان وأمنه أحيانًا مع قيم هامّة أخرى وتتسبّب بمعضلة*. معضلات أخلاقيّة حول حقّ الحياة - متعلّقة بقضايا مثل القتل الرحيم، الإجهاض الصناعيّ، الحكم بالإعدام أو تقديم علاج لمريض مصاب بمرض عضال رغما عنه، وفي المكان الذي يوجد فيه تصادم بين حقّ الإنسان في الحياة وحقوق أخرى - تتوفّر طرق مختلفة للبتّ في الحقّ المتغلّب.

مثال: يهدف قانون "مريض على وشك الوفاة" (2005) إلى تنظيم إجراءات العلاج الطبّيّ المقدّم للمريض المحتضر عبر الموازنة اللائقة بين قيمة قدسيّة الحياة وقيمة استقلال الإنسان وأهمّيّة جودة حياته.

في الديانة اليهوديّة يتمحور النقاش حول واجبات الإنسان لا حول الحقوق. أحد أبعاد نقاش الواجبات هو رفض الانتحار لأنّ الحياة ليست حقًّا للإنسان وواجبه الحفاظ عليها. هكذا، مثلا: *"...وكذلك قاتل نفسه. كلّ واحد من هؤلاء قاتل هو، وذنب القتل يقع على عاتقه"*. *الحاخام موسى ابن ميمون، رمبام، شرائع القاتل والحفاظ على النفس، الفصل الثاني، الشريعة الثانية)*

سؤال تفكير:

هل الحقّ في الحياة هو حقّ مطلق؟

تطرّقوا إلى المقولة التي أطلقتها منظّمة حقوق الإنسان "أمنستي":

★ لماذا نقتل أشخاصا يقتلون أشخاصا، هل لنثبت بأنّ قتل الأشخاص مرفوض؟

شعار منظّمة أمنستي.

Amnesty International Israel, Cc-by-sa-3.0.

الحقّ في الكرامة

من حقّ **كلّ إنسان** ألّا يتعرّض لإهانة وإذلال، وأن تُصان كرامته وإنسانيّته - دون التعرّض إلى تحقير أو إهانة ودون المسّ بتصوّره الذاتيّ وشعوره الشخصيّ بالكرامة. مقابل حقوق الإنسان الأخرى - في الحياة والأمن والحرّيّة والمساواة والتملّك والإجراء [القانونيّ] المنصف - التي يمكن أن نفحص مدى تحقيقها أو مدى انتهاكها بواسطة مقاييس موضوعيّة، فإنّ حقّ الكرامة يتعلّق غالبا بمشاعر الإنسان وتصوّره لذاته واحترامه الذاتيّ وكرامته. ولذا فمن الصعب تقدير مدى انتهاك هذا الحقّ.

لقد سُنّ في إسرائيل قانون أساس: كرامة الإنسان وحرّيّته بهدف حماية كرامة الإنسان[3]. ومن ضمن ما ورد فيه:

"تقوم الحقوق الأساسيّة للإنسان في إسرائيل على الاعتراف بقيمة الإنسان وبقدسيّة حياته وبكونه إنسانا حرّا، ويتمّ احترامها وفقا لروح المبادئ الواردة في الإعلان عن إقامة دولة إسرائيل.

"لتكن كرامة صديقك مثل كرامتك"
(מסכת אבות، الفصل الثاني، المشناه 10)

الشكل: جدعون كايخ

3 ستتعلّمون عن معنى قوانين الأساس، في الفصل الرابع والعشرين، في الجزء الثالث.

1أ. يهدف قانون الأساس حماية كرامة الإنسان وحرّيّته لتثبيت قيم دولة إسرائيل في قانون أساس كدولة يهوديّة وديمقراطيّة".

يُشتقّ من حقّ الكرامة في قانون الأساس حقّان إضافيّان هما: **حقّ الخصوصيّة وحقّ السمعة الحسنة.**

الحقّ في الخصوصيّة هو حقّ كلّ إنسان في العيش **دون الكشف أو التدخّل أو اقتحام حياته.** حقّ الإنسان في ألّا يدخل آخرون إلى مجاله الشخصيّ **دون إذنه،** وألّا يلمس آخرون أغراضه أو جسمه و/ أو أن يجمعوا عنه المعلومات و/ أو أن ينشروا عنه تفاصيل **دون موافقته.** لكلّ إنسان الحقّ في المحافظة على شؤونه الشخصيّة والتمتّع بحيّزه الشخصيّ الخاصّ. أي اختراق مجاله الشخصيّ، واقتحام جسمه وأدواته والتنصّت إلى كلامه أو مطالعة كتاباته أو معاينة صوره وجمع معلومات عنه **دون الحصول على موافقته** هو اقتحام النطاق الشخصيّ للإنسان، وهذا معناه انتهاك حقّه في الخصوصيّة.

عندما نتحدّث عن شخص يزاول وظيفة عامّة، علينا التمييز بين حياته الخاصّة وحياته العامّة. ممنوع نشر أيّة تفاصيل عن الإنسان حتّى ولو كان النشر حقيقيًّا بالفعل، وذلك دون موافقته إذا كان هذا النشر متعلّقا بحياته الخاصّة فقط. لكنّنا نستطيع نشر أيّة معلومة صحيحة متعلّقة بوظيفته وتؤثّر على عمله العامّ، والمقصود معلومات تنطوي على شأن عامّ.*

حقّ السمعة الحسنة هو حقّ الإنسان في ألّا يتمّ تشويه سمعته. من خلال نشر معلومات **سلبيّة كاذبة** وغير واقعيّة تتسبّب في المسّ بسمعة الإنسان والمسّ بمركزه بين الناس.

*** الشـأن الجماهيريّ العامّ**

"فيما يتعلّق باستهلاك المعلومات فليس الاهتمام العامّ هو كلّ ما يهمّ الجمهور ويثير غريزة الفضول والنميمة لديه، بل هو أمر من **المشروع** أن نعرفه. من أجل أن يمارس الإنسان حقوقه ويقوم بوظائفه في الجهاز الديمقراطيّ".

(موشي نغبي، حرّيّة الصحافة في إسرائيل. معهد أورشليم القدس لبحوث إسرائيل، 1999، ص 119).

الشكل: جدعون كايخ.

يتطرّق كلا الحقّين إلى حالة تنشر فيها معلومات حول الشخص، لكنّنا نلاحظ وجود فرقين بينهما، هما:

أ. **طابع المعلومات:** حقّ **الخصوصيّة** يُعنى بمعلومات **صحيحة**، إيجابيّة أو سلبيّة عن الشخص وهو لا يريد أن تنشر هذه المعلومات على الملأ. في المقابل، حقّ **السمعة الحسنة** يُعنى بنشر معلومات **كاذبة، سلبيّة** عن الشخص.

ب. **هدف الحقّ:** حقّ **الخصوصيّة** يهدف إلى منع الحصول على معلومات ونشرها عن شخص ما دون موافقته وذلك لتمكينه **من عيش حياته دون كشفها علنا،** بينما يهدف حقّ **السمعة الحسنة** إلى منع نشر معلومات كاذبة تشوّه سمعة شخص على الملأ؛ وذلك لتمكينه **من المحافظة على صورته الإيجابيّة بين الناس.**

قانون القذف والتشهير (1965) يهدف إلى حماية الشخص من نشر قد يؤدّي إلى:

1. إهانة شخص ما أمام الآخرين أو جعله هدفا لكراهيّتهم,احتقارهم، أو سخريّتهم منه.
2. تحقير شخص ما بسبب أفعاله، سلوكيّاته أو صفات تُنسب إليه.
3. المسّ بشخص ما بمنصبه ، سواء كان منصبا في القطاع العامّ أم الخاصّ، أو في عمله, مهنته أو حرفته.
4. تحقير شخص بسبب عرقه أو أصله أو دينه أو مكان سكنه، أو عمره، أو جنسه، أو ميوله الجنسيّة أو لإعاقة يعاني منها.

يستطيع المدّعى عليه أن يدافع عن **الحقيقة في النشر:**

14.سوف تكون حماية جيّدة أثناء محاكمة جنائيّة أو مدنيّة بسبب التشهير بحيث إذا كان المنشور حقيقيًّا وفيه شأن جماهيريّ عامّ يلقَى واجب إثبات حقيقة النشر و/ أو حول ضرورة النشر المسيء على عاتق المدّعى عليه.

- ★ اذكروا ما هي الحقوق التي يتطرّق إليها القانون؟
- ★ اذكروا ما هي القيود المفروضة على نشر المعلومات، واشرحوا لماذا فرضها المشرّع؟

سؤال تفكير:

- ★ أ. في أيّة حالات، حسب رأيكم، يشكِّل نشر خبر اعتقال شخص ما بشبهة ارتكاب مخالفة قانونيّة انتهاكا لحقّه في الحصول على سمعة حسنة أو لحقّه في الخصوصيّة؟
- ★ ب. هل، حسب رأيكم، يجب نشر معلومات حول الحالة الصحّيّة لشخصيّة انتخبها الجمهور مثل رئيس الوزراء، رئيس الدولة ورئيس السلطة المحلّيّة؟

علّلوا إجابتكم.

كرامة الإنسان في الديانات السماويّة

في الديانة اليهوديّة: ينبثق واجب صيانة كرامة الإنسان عن المعتقدات بأنّ الإنسان مخلوق على صورة الربّ. يحظر القانون العبريّ ترديد الكلمات البذيئة حتّى إذا كانت حقيقيّة: "*من هو الشخص النمّام؟ إنّه الشخص الذي يدّعي أقوالا معيّنة وينتقل من شخص إلى آخر، ويقول له هذا ما قاله فلان وهذا ما سمعته عن فلان وحتّى إذا كان هذا الكلام حقيقيًا غير أنّه يؤدّي إلى تخريب العالم. أمّا الجرم الأكبر من ذلك بدرجة كبيرة فهو التشهير بالشخص حين يقوم بذمّ وشجب صديقه حتّى ولو قال فيه كلاما حقيقيًّا*". (*הרמב"ם, דעות ז', הלכה ב'*). (الحاخام موسى بن ميمون، آراء ز، هلاخاه ب).

الحاخام إليعيزر همموداعي يقول: "*من يلطّخ سمعة شخص آخر علنا على الملأ.. لن يحظى بمكان في الدنيا الآخرة* ". (*אבות ג', י"א*) (أقوت ج، 11)

في الديانة المسيحيّة: يؤكّد العهد الجديد على ضرورة الحفاظ على كرامة الإنسان بغَضّ النظر عن دينه، أو عرقه، أو جنسه أو حالته الاجتماعيّة. يسعى السيّد المسيح بمواعظه المختلفة إلى التجسيد والتوضيح بأنّ للإنسان حقّ الاحترام والدعم والمحبّة لمجرّد كونه إنسانا وحتّى إذا كان شاذًّا. ومن بين أقواله: "*سمعتم أنّه قيل: أحبّ قريبك وابغض عدوّك وأمّا أنا فأقول لكم: أحبّوا أعداءكم, باركوا لاعنيكم, أحسنوا إلى مبغضيكم، وصلّوا لأجل الذين يسيئون إليكم ويطردونكم*" (الكتاب المقدّس، العهد الجديد، إنجيل متى، الإصحاح الخامس, 43 - 44)

في الديانة الإسلاميّة: تنبثق كرامة الإنسان في الديانة الإسلاميّة من الإيمان بأنّ الإنسان خليفة الله على الأرض وقد ورد في القران الكريم: "ولقد كرّمنا بني آدم وحملناهم في البرّ والبحر ورزقناهم من الطيّبات وفضّلناهم على كثيرٍ ممّن خلقنا تفضيلا". (سورة الإسراء رقم 17، الآية 70) العلاقات بين الأشخاص تقوم على الحقوق والواجبات الأخلاقيّة حيث يربّي الدين الإسلاميّ المسلمين كيفيّة معاملة الآخرين باحترام سواء كانوا صغارا أو كبارا، فقراء أو أغنياء، ضعفاء أو أقوياء، وكما قال النبيّ محمّد ﷺ في الحديث النبويّ الشريف: "لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَرْحَمْ صَغِيرَنَا وَيَعْرِفْ شَرَفَ كَبِيرِنَا".

تتمثّل كرامة الإنسان أيضًا بحقّه في سمعة الحسنة وحظر التشهير به: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرْ قَومٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ وَلَا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ بِئْسَ الِاسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ وَمَنْ لَمْ يَتُبْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ". (سورة الحجرات، الآية 11)

ونجد أنّ القران الكريم يتطرّق إلى حقّ الخصوصيّة: "أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْنِسُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ". (سورة النور، الآية 28-27)

في التراث الدرزيّة: التعامل باحترام مع كافّة الأشخاص هو حقّ أخلاقيّ في التراث الدرزيّ، ويشدّد على كرامة الإنسان بين أبناء الطائفة بطريقة كاملة فلا فرق بين الأغنياء والفقراء، بين المرضى والأصحّاء. تقديم المساعدة للآخرين وقت الحاجة هو حقّ وواجب دينيّ، وكذلك هو حال التعامل باحترام مع أبناء الديانات الأخرى.

سؤال:

★ بماذا يختلف مفهوم كرامة الانسان في الديانات التوحيديّة السماويّة عنه في المفهوم الديمقراطيّ؟

سؤال تفكير:

""مبدأ الحرّيّة لا يستطيع المطالبة بأن يكون الشخص الحرّ حرًّا ألّا يكون حرًّا. إن كون الشخص حرًّا لا يعني أن يُمنح لشخص ما الحقّ بالتخلّي عن حرّيته".

جون ستيوارت ميل، حول الحرّيّة، دار نشر ماغنز، 1998، ص 193)

★ اشرحوا موقف ميل من إمكانيّة أن يبيع شخص ما نفسه للعبوديّة.

الحقّ في الحرّيّة

الحقّ العامّ في **الحرّيّة** هو حقّ **كلّ إنسان في حرّيّة الاختيار وحرّيّة التصرّف حسب رغباته**. ينبع هذا الحقّ من حقيقة أنّ الإنسان هو مخلوق عقلانيّ، مستقلّ، مسؤول عن جسمه وحياته. تشتقّ من الحقّ العامّ للحرّيّة حرّيّات مختلفة:

الحقّ في حرّيّة التفكير والرأي	الحقّ في حرّيّة مزاولة العمل
الحقّ في حرّيّة الضمير	حقّ الحرّيّة من الاعتقال التعسّفيّ
الحقّ في حرّيّة الضمير	الحقّ في الاستقلاليّة
الحقّ في حرّيّة التنقّل	الحقّ في حرّيّة التظاهر
الحقّ في حرّيّة التنظّم وحرّيّة التنظيم	الحقّ في حرّيّة الزواج
الحقّ في حرّيّة العبادة (حرّيّة الديانة والحرّيّة من الدين)	

تشكّل كلّ واحدة من الحرّيّات حقًّا قائما بذاته وتتطرّق إلى حالات مميّزة. سنتناول، بصورة موسّعة، بعض هذه الحقوق:

مهمّة:

اعطوا مثالا لحرّيّة تعبير من المجالات التالية:

حرّيّة تعبير **سياسيّة** حرّيّة تعبير **فنّيّة**

حرّيّة تعبير **أكاديميّة** حرّيّة تعبير **تجاريّة**

- ★ اشرحوا لماذا توجد هناك أهمّيّة لإتاحة حرّيّة التعبير في مجال اختياركم.
- ★ اشرحوا ما هي الحالات التي يليق تقييد حرّيّة التعبير فيها ضمن هذا المجال.

حرّيّة التفكير والرأي - حقّ **كلّ إنسان في أن يفكّر ويبلور لنفسه رأيه الخاصّ** في كلّ موضوع. لكلّ إنسان حرّيّة التفكير والتحاور مع نفسه وبلورة رأيه في أيّة قضيّة مطروحة على جدول الأعمال الشخصيّ أو العامّ: في السياسة والأخلاق والدين والعلم والأحوال الشخصيّة. من حقّ كلّ إنسان تبنّي أيّ رأي،حتّى وإن لم يكن مقبولا.

حرّيّة التفكير والرأي هي شرط حيويّ ليكون الإنسان مستقلّا ذاتيّا مفكّرا وناقدا. إنّ الحرّيّة في بلورة فكرة تؤكد على أن تكون للإنسان كرامته الشخصيّة والقدرة على أن يظهر المسؤوليّة إزاء أفعاله وقراراته.

حرّيّة التعبير عن الرأي - من حقّ **كلّ إنسان التعبير عن كلّ رأي**، او إحساس، أو معتقدات، أو تفضيل **بأيّة طريقة** يختارها: بوسائل إعلام متعدّدة، وبمختلف أنواع الفنون، وعبر المظاهرات، والاتّصالات الشخصيّة بين الأفراد، وعبر اللباس، وغيرها.

تعنى حرّيّة الفكر والرأي بحرّيّة **اختيار** الإنسان - حرّيّة التفكير وبلورة الرأي واتّخاذ القرار **والتعبير عن مواقفه**.

يعرّف رئيس المحكمة العليا المتقاعد، البروفيسور أهارون باراك، حقّ الإنسان في حرّيّة التعبير بالكلمات التالية:

"حرّيّة التعبير هي حرّيّة الإنسان في التعبير عن آرائه والاستماع إلى آراء الآخرين. هذا هو حقّ الإنسان في قبول المعلومات والتعقيب عليها. إنّه حقّه في التظاهر والتجمّع. حرّيّة التعبير هي أيضًا الحقّ في الصمت. "تتراوح حرّيّة التعبير كأحد حقوق الإنسان على كلّ أشكال التعبير (من خلال الكتب أو الأفلام أو المسرحيّات). وهي تشمل التعبيرين الخطّيّ والشفويّ. إنّها تشمل التعبير بالكلام والأفعال؛ وعليه فإنّ السير ضمن موكب أو التوقّف مكانك أو إقامة تمثال هي من طرق التعبير. "تنسحب حرّيّة التعبير على كلّ مضامين التعبير (السياسيّ، الأدبيّ، التجاريّ، غيره). تتراوح حرّيّة التعبير على آراء مقبولة واستثنائيّة؛ على آراء نحبّ أن نسمعها، وعلى آراء منحرفة ومثيرة للغيظ". (أهارون باراك، القاضي في المجتمع الديمقراطيّ، كيتر نقو، 2004، ص 140-141)

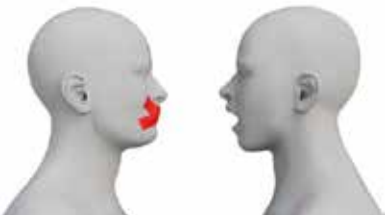

حقّ حرّيّة التعبير.

Eduard Härkönen © Fotolia

الحرّيّة في الديانة اليهوديّة

"مسموح لكلّ شخص: إذا أراد أن يسير في الطريق السويّ وأن يكون فاضلا ورعا فإنّه يستطيع، وإذا أراد أن يسلك الطريق الخطأ وأن يصبح شرّيرا فبمقدوره القيام بذلك" الحاخام موسى ابن ميمون رمبام، جواب هـ هلخاه ا (רמב"ם תשובה ה', הלכה א')

تتمثّل أهمّيّة حرّيّة التعبير في المجتمع الديمقراطيّ في عدّة مستويات:

أ- **حرّيّة التعبير تمكّننا من اكتشاف الحقيقة:** كلّما ازدادت الآراء التي نسمعها وحتّى إذا كانت كاذبة فإنّنا سنقترب من الحقيقة. فالإنسان بكونه كائنا عقلانيًّا ذكيّا يعرف التمييز بين الحقيقة والكذب. كلّما كان الإنسان مطّلعا على المزيد من الآراء والمعلومات المتنوّعة ازدادت قدرته على انتقاء الحقيقة من ضمن مختلف الآراء والمعطيات التي يطّلع عليها.

ب-**حرّيّة التعبير ضروريّة لضمان العمليّة الديمقراطيّة في الدولة:** يمكن إسماع كافّة الآراء في العمليّة الديمقراطيّة ممّا يتيح المجال لاتّخاذ قرارات بطريقة مدروسة ومتّزنة بالإضافة إلى إمكانيّة تغيير السلطة.

ج- **حرّيّة التعبير تمكّننا من المحافظة على الاستقرار الاجتماعيّ:** فهي تعزّز روح التسامح وقبول المختلف، وتحدّ من التوتّرات والتصدّعات في المجتمع. بما أنّه يمكن التعبير عن غالبيّة المشاكل فإنّ الخوف من استعمال العنف للتعبير عنها يتقلّص.

د- **حرّيّة التعبير تمكّن الفرد من تحقيق ذاته:** إنّها تعنى **باستقلاليّة** الإنسان، وتعتبر وسيلة لتحقيق الذات، ويحظر المسّ بالإنسان حتّى إذا كان على خطأ، فمن حقّه تحقيق ذاته بالتعبير عن موقفه - دون أن يكون ذلك متعلّقا بالسؤال هل موقفه صحيح أم لا.

هـ-**حرّيّة التعبير تمكّننا من إحلال التعدّديّة الثقافيّة:** يسمح لكلّ مجموعة بتطوير مواقفها.

حرّيّة التنظّم والتنظيم - من حقّ **كلّ إنسان** الارتباط بشخص آخر بغية **إقامة** منظّمة، أو **الانضمام والانتماء** إلى مجموعات ومنظّمات **هدفا إلى تنمية القيم والمصالح** الاجتماعيّة والسياسيّة والاقتصاديّة وغيرها.

حرّيّة التنظّم حيويّة لإقامة لقاءات وللتعاون بين الناس. يتيح التنظّم الجماعيّ للإنسان تحقيق إنجازات لا يمكن تحقيقها بطريقة أخرى. وعليه مثلا، هناك أهمّيّة للمشاركة السياسيّة المنظّمة للمواطنين سواء في إطار حزبيّ أو ضمن مجموعات المصلحة للتأثير بصورة أنجع على الحياة العامّة، ومن أجل الإسفار عن تغييرات اجتماعيّة وسياسيّة. إقامة شركات م.ض[4]. وهي الشركات الاقتصاديّة التي تتيح القيام بنشاط تجاريّ مشترك لعدد من الناس. إنّها تجسيد لحقّ التنظّم على الصعيد الاقتصاديّ.

يتيح الحقّ في حرّيّة التنظّم والتنظيم أيضًا عمل العديد من المنظّمات التطوّعيّة الدوليّة والمحلّيّة التي تستهدف مكافحة ظلم الإنسان والمسّ بحقوقه. هذه المنظّمات هي مؤسّسات هامّة وخاصّة في الدول غير الديمقراطيّة، لكنّ نشاطها ضروريّ أيضًا في الدول الديمقراطيّة لأنّها تقوم بمراقبة أعمال السلطة وتشرف عليها.

- **الحقّ في توجيه النقد للسلطة ومراقبة أعمالها** بوسائل مختلفة عبر تحقيق **حرّيّة التظاهر وحرّيّة الاحتجاج وحرّيّة الاجتماع*** **وحرّيّة الصحافة****. تساهم هذه الحرّيّات في تحقيق **حرّيّة التعبير** في المجال السياسيّ.

4 قانون الشركات (תשנ"ט-1999)

هناك أهمّيّة كبيرة ليقظة الجمهور ولنقده تجاه نشاطات منتخبيه. هذا ما يستنتج من أقوال قضاة محكمة العدل العليا, مثلا, عندما قبلوا التماسا ضدّ شرطة إسرائيل:

"هناك وجهان لواجب الدولة في حماية الحقّ الدستوريّ في حرّيّة التعبير والتظاهر: أوّلًا، يتوجّب على الدولة عدم انتهاك حقّ الإنسان في حرّيّة التعبير والتظاهر عبر حظر قدرته لممارسة هذا الحقّ... ثانيا، يتوجّب على الدولة حماية حقّ الإنسان في حرّيّة التعبير والتظاهر...

"يتمثّل معنى الواجب الإيجابيّ في قضيّتنا بواجب الدولة تخصيص الموارد المطلوبة لإتاحة ممارسة الحقّ في حرّيّة التعبير والتظاهر في نطاق المعقول، وبمراعاة الوسائل المتوفّرة في متناول يدها وفي الأولويّات التي تحدّدها". (قرار محكمة العدل العليا 2557/05، الأغلبيّة ضدّ شرطة إسرائيل)

*** حرّيّة التظاهر، حرّيّة الاحتجاج، وحرّيّة الاجتماع**

تجسّد حقّ أيّ إنسان في التعبير علنا، في مكان عامّ، وحده أو مع مجموعة أشخاص، عن مواقفه ورغباته بخصوص قضيّة سلطويّة.

**** حرية الصحافة**

الإعلام المستقلّ غير المتعلّق بالسلطة أو بجهات أخرى قد تمنعه من نشر معلومات للجمهور، مشروط بوجود حرّيّة الصحافة.

الحقّ في التظاهر.
Fotolia© Danomyte.

حرّيّة الضمير - حقّ **كلّ إنسان في أن يتبنّى لنفسه**، وفق نظرته، **قيما أخلاقيّة** مستمدّة من مصادر مختلفة: دينيّة، أو علمانيّة، أو شخصيّة، أو ثقافيّة، أو اجتماعيّة حسب وجهة نظره. تتحقّق حرّيّة الضمير في **تصرّف** الإنسان بموجب قيمه الأخلاقيّة **ورفضه القيام** بأعمال تتناقض مع ضميره.

تتضارب حرّيّة الضمير لدى الفرد أحيانًا بمصالح وأهداف الدولة أو المجتمع. مثلا، المواطن الذي يعرّف نفسه بأنّه محبّ للسلام (**pacifist**- يرفض الحروب ويرفض حلّ النزاعات الدوليّة عبر إراقة الدماء) يطلب من الدولة أن تعفيه من الانخراط في صفوف الجيش[5].

حرّيّة الديانة

لا يجوز إخضاع حرّيّة الإنسان في إظهار دينه أو معتقداته، إلّا للقيود التي يفرضها القانون وهي ضروريّة لحماية الأمن العامّ أو النظام العامّ أو الصحّة العامّة أو الآداب العامّة أو حقوق الآخرين وحرّيّاتهم الأساسيّة. (الميثاق الدوليّ للحقوق المدنيّة والسياسيّة , بند 18(3))

الحقّ في حرّيّة الديانة - يشمل منظورين: حرّيّة الدين والحرّيّة من الدين. **حرّيّة الديانة** هي حقّ الإنسان في أن يقوم **باختيار** ديانة معيّنة يعتنقها **ويؤمن بها، وينتمي إليها، ويمارس** طقوسها وشعائرها. **حرّيّة من الدين** هي حقّ الإنسان في أن **يقرّر** بأنّه إنسان غير مؤمن بديانة ما ولا يلتزم بالانتماء إلى أيّ دين، ولا يحقّ للآخرين **أن يفرضوا** عليه الانتماء إلى ديانة معيّنة، ولا أن يمارس طقوس عبادتها وشعائرها. يشمل هذا الحقّ أيضًا حقّه في ألّا يُفرض عليه تبديل ديانته واعتناق ديانة أخرى.

5 انظروا التوسّع في هذا الموضوع، في الفصل الثامن عشر، "مبدأ سيادة القانون"، في الباب الثاني.

حرّيّة التنقّل - حقّ **كلّ إنسان** في التنقّل **بحرّيّة** كما يحلو له من مكان إلى آخر. من حقّ **المواطن** مغادرة دولته والعودة إليها دون قيود. يتمّ تقييد حرّيّة التنقّل في كلّ من الزجّ بالإنسان إلى السجن أو الاعتقال المنزليّ أو منعه من مغادرة البلاد أو حظر دخوله إلى أماكن مختلفة أو معالجته في المستشفى رغما عنه.

سؤال تفكير:

ورد في بند 6 من **قانون أساس: كرامة الإنسان وحرّيّته:**

أ. لكلّ إنسان الحرّيّة في مغادرة إسرائيل. ب. لكلّ مواطن إسرائيليّ موجود خارج البلاد الحقّ في الدخول إلى إسرائيل.

★ اذكروا واشرحوا الفروق بين البندين.

حرّيّة مزاولة العمل - من حقّ **كلّ إنسان** اختيار مهنته **والعمل** بها. من حقّه اختيار أيّ عمل يريده (بالطبع، شريطة أن يكون المشغّل معنيًّا بتشغيله، أو إذا كان مستقلّا)، وأن يعمل في المكان والوقت والطريقة التي تحلو له لسدّ احتياجاته وتحقيق ذاته. هذا الحقّ مثله مثل باقي الحقوق، بمعنى أنّه لا يمكن ممارسته بصورة مطلقة بسبب تصادم جائز مع حقوق الآخرين أو مع قيم الدولة. فمثلا، تفرض الدولة قيودا قانونيّة على مزاولة بعض المهن مثل الطبّ أو المحاماة أو سياقة حافلة ركّاب (باص) لأنّها تتطلّب تأهيلا مهنيًّا لتحصيل رخصة لمزاولتها.

الحقّ في التملّك

من حقّ **كلّ إنسان** أن يكون صاحب ملك، وأن يقوم **بتجميع** الأملاك **والمحافظة** على الأملاك الموجودة بحوزته - بغضّ النظر عن كيفيّة حصوله عليها، إن كان بالوراثة أو بالتعب والجهد. ومن حقّه أن **تكون بحوزته أملاك، وأن يتمتّع** بها دون تدخّل الآخرين ودون أن تُسلب منه. كما يحظر التصرّف بأملاكه غصبا عنه. الأملاك هي كلّ ملك ماديّ أو روحيّ موجود في حوزة الشخص وله قيمة بالنسبة له.

"ممنوع سلب وإجحاف أيّ شخص حتّى لو كان من الأغيار- غير اليهود- أو وثنيًّا، وإذا تعرّض للسلب فيجب إعادة الحقّ إليه".
(الحاخام موسى ابن ميمون رمبام، النهب والضياع، ا، ب)

الملكيّة الماديّة هي الممتلكات الملموسة التابعة للإنسان، مثل الأرض أو البيت أو السيّارة أو الأموال.

الملكيّة الفكريّة هي الممتلكات المتعلّقة بالإبداع وبحقوق استعمالها سواء كان ذلك اختراعا علميًّا مسجّلا كبراءة اختراع، أو إبداعا موسيقيًّا، أو برمجيّات محوسبة، أو أفلاما، أو أبحاثا، أو مقالات وأعمالا أدبيّة. يمتلك الإنسان على هذه الاكتشافات والأعمال الإبداعيّة ملكيّة تسمّى "**حقّ التأليف والنشر**". يحصل صاحب "حقّ التأليف والنشر" على مكافأة ماليّة ممّن يستعمل إبداعه، وبالتالي فإنّ نسخ الإبداع سواء كان بحثا أو مقالا أو كتابا أو مسرحيّة أو برمجيّة محوسبة أو إسطوانة موسيقيّة أو تنزيل فيلم لمشاهدته عبر شبكة الإنترنت دون إذن صريح من صاحب حقّ التأليف والنشر - يمسّ بحقّ التملّك (الملكيّة).

الحقّ في المساواة

الحقّ في المساواة.
Fotolia© imagewell10.

الحقّ في المساواة هو حقّ كلّ إنسان، بغضّ النظر عن ديانته، أو عرقه، أو جنسه في أن يحصل من السلطات على معاملة مساوية للآخرين. وهو نابع من الاعتراف **بقيمة المساواة** التي تعتبر كلّ الناس متساوين في قيمتهم وحقوقهم منذ ولادتهم. يتوجّب على الدولة العمل بموجب **مبدأ المساواة** الذي يطالب السلطة بالتعامل بصورة متساوية مع جميع الأشخاص. أي معاملة مغايرة من طرف السلطات - بسبب لون البشرة، أو المعتقدات، أو الدين، أو المكانة، أو الجنس، أو لأيّ سبب آخر **ليس له تبرير** - يعتبر تمييزا مرفوضا. تعنى القاعدة التي نتّبعها في التطبيق اللائق لمبدأ المساواة **بالتعامل المتساوي مع المتساوين والتعامل المختلف للمختلفين.**

مبدأ المساواة يلزم السلطات بصورة كاملة لكنّ الهيئات الخاصّة ملزمة ببعض الأبعاد المساواة فقط. فمثلا يسمح لصاحب نادٍ خاصّ أن يتعامل بالواسطة ويقبل ابنة أخيه للعمل رغم وجود مرشّحين أفضل منها لإشغال نفس الوظيفة، لكن من جهة أخرى، يحظر على صاحب نادٍ خاصّ التمييز بين زبائن يطلبون الدخول إلى النادي على خلفيّة لون بشرتهم، أو دينهم، أو ميولهم الجنسيّة.

المدلولات المختلفة للمساواة

المساواة أمام القانون - من ناحية **مضمون القانون وواجب الانصياع له وفرضه** على المواطنين. مثلا: قانون التعليم الإلزاميّ (1949) يضمن حقّ **كلّ** الأولاد في الدولة من سنّ الثالثة ولغاية الثامنة عشرة بتلقّي التعليم، ويلزم الدولة بتوفيره للأولاد، ويلزم الأهالي بتسجيل أولادهم في مؤسّسة تربويّة مُعترف بها دون تمييز بين الأجناس أو القطاعات أو مجموعات الانتماء.

*** معيار**
هو سلوك مقبول في مجتمع ما.
التشريع وقرارات الحكم متأثّرة بالمعايير وتؤثّر عليها، بصورة متبادلة.

المساواة السياسيّة - يتمثّل هذا الحقّ بمنح حقّ الاقتراع المتساوي لكافّة المواطنين بغضّ النظر عن دينهم، أو عرقهم، أو جنسهم في الانتخاب لسلطات الحكم, ممّا يكوّن حالة من المساواة في قدرة التأثير على الجهاز السياسيّ في الدولة.

المساواة الاقتصاديّة- الاجتماعيّة - متعلّقة بالسياسة الاجتماعيّة الاقتصاديّة للدولة، وبالتالي أيضًا بحقّ الفرد في تكافؤ الفرص. إنّ مسألة وجود حقّ المساواة بالمفهوم الاجتماعيّ والاقتصاديّ مثلها مثل طريقة تطبيقه ومعانيه هي مثار خلاف. سنتناول هذا الموضوع في مرحلة لاحقة من هذا الفصل عندما نتناول الحقوق الاجتماعيّة ومكانتها في الدولة الديمقراطيّة ، وعندما نتناول المفاهيم الاقتصاديّة الاجتماعيّة[6].

التفريق هو **التعامل المختلف الشرعيّ مع الناس المختلفين، علما بأنّ الاختلاف بينهم مبرّر وموضوعيّ وله صلة بموضوع التعامل.** الناس بطبيعتهم غير متشابهين، بل يختلفون عن بعضهم بمظهرهم الخارجيّ وكفاءاتهم وقدراتهم واحتياجاتهم الخاصّة. وعندما نقول "له صلة" نقصد أنّه متعلّق بمعايير* المجتمع, ممّا يجعل التعامل المختلف شرعيًّا.

يحدث أن تعمل الدولة طوال سنوات بموجب معايير معيّنة وتتّبع **سياسة تفرقة** على خلفيّة **اختلاف معيّن ذي صلة**، لكنّ هذه السياسة تتحوّل، بمرور الزمن، إلى سياسة غير شرعيّة وتعتبر **"تمييزا مرفوضا"** بعد حدوث تغيير ما في معايير المجتمع.

6 للاطّلاع على مزيد من المعلومات حول المفاهيم الاقتصاديّة- الاجتماعيّة راجعوا الفصل الحادي والعشرين "توجّهات اجتماعيّة- اقتصاديّة"، الباب الثاني.

التباين ذو الصلة هو مثلا الاختلاف في مدى علامة الامتحان البسيخومتريّ لقبول مرشّحين لكلّيّة العلوم. تفضيل أصحاب العلامة الأعلى في امتحان البسيخومتريّ هو تفرقة مسموحة. في المقابل، الاختلاف في علامة امتحان البسيخومتريّ لا يمكن أن يكون سببا ذا صلة في أولويّة الحصول على كتاب من المكتبة، وبالتالي فتفضيل صاحب العلامة الأعلى في هذه الحالة سيكون تمييزا مرفوضا.

منح أولاد ذوي احتياجات مختلفة ملاءمات في امتحانات البجروت مثل المدّة الزمنيّة الإضافيّة التي يحصلون عليها أو تقديم الامتحان شفويًّا وليس خطّيًّا هو مثال لسياسة التفريق. يتمّ التفريق بينهم وبين باقي الطلّاب بفعل سبب مبرّر وموضوعيّ, وذلك لأنّ الملاءمات التي يحصلون عليها في الامتحانات تتيح لهم تخطّي عقبات تعترض طريقهم وتبطل تأثيرها وتهيّئ لهم ظروف متساوية للنجاح في الامتحان. هناك أمثلة أخرى على التفرقة: بموجب القانون، يحقّ لعامل عمره أقلّ من 18 عاما الحصول على شروط عمل تختلف عن ظروف الشخص الكبير في السنّ؛ يحقّ لأولياء أمور أولاد دون سنّ الثانية عشرة يعملون في خدمة الدولة أن يعملوا مدّة أقلّ من باقي العمّال[7].

مثلا لتدخّل السلطة عبر تشريع **قوانين تفرقة** تتعلّق بالتباين الموضوعيّ ذي الصلة هو **قانون مساواة حقوق ذوي المحدوديّة** (1998) **وقانون التسهيلات الممنوحة للصمّ** (1992).

التفضيل المصحّح هو تعامل مختلف **يحسن مع مجموعات ضعيفة** من بين السكّان، أو مجموعات ذات إنجازات **متدنّية** على الصعيد الاجتماعيّ- الاقتصاديّ والسياسيّ مقارنة بباقي السكّان. أسباب هذه الإنجازات المتدنّية قد تكون تأريخيّة أو ناجمة عن تعامل نمطيّ سلبيّ (آراء مسبقة) أو ظلم متواصل.

الهدف من اتّباع سياسة التفضيل المصحّح هو **تقليص فجوات اجتماعيّة واقتصاديّة وتغيير تعامل المجتمع النمطيّ مع المجموعات الضعيفة، وخلق دمج، في مراكز التأثير، من كلّ الأوساط التي تركّب المجتمع**. يدور الحديث في بعض الحالات عن أشخاص يعانون من ظروف دونيّة بسبب إجحاف الأكثريّة لهم في الماضي مثل التعامل التأريخيّ مع السود في الولايات المتّحدة. يتمّ، في هذه الحالات، انتهاج التفضيل المصحّح كنوع من تعويض أخلاقيّ على ظلم المجموعات الضعيفة في الماضي. ويتمّ انتهاج هذه السياسة إلى حين تحقيق هدف تقليص الفجوة، أي أنّها **لفترة زمنيّة محدودة**.

قد ينفّذ تخصيص موارد للتفضيل المصحّح بتقديم عون للمجموعة كمجموعة أو عبر تفضيل أفراد ينتمون إليها، وبالتالي ضمان تمثيل لائق للمجموعة في السياسة، وفي الجامعات، وفي فرص العمل، وغيرها. على أيّة حال، يتمتّع الفرد بالتفضيل المصحّح بفضل انتمائه لمجموعة حظيت بالتفضيل فقط، أمّا تقديم العون الجارف للمجموعة كمجموعة فقد يتمثّل، مثلا، بتعزيز جهاز تعليم محلّيّ عبر تخصيص موارد مميّزة، أو عبر تشجيع العمل في منطقة تسكن فيها مجموعة ضعيفة، بواسطة إقامة مصانع وتخفيض ضرائب.

"منفصل" ليس "متساويا"

حتّى عام 1954 كان من المتعارف عليه في الولايات الجنوبيّة للولايات المتّحدة الأمريكيّة أنّه يُسمح تزويد خدمات منفصلة لمجموعات سكنيّة مختلفة، شريطة أن يتلقّى أبناء كلّ المجموعات نفس الخدمة. هذه السياسة التي سُمّيت بـ "منفصل لكنّه متساوٍ" برّرت استمرار وجود مدارس منفصلة وتخصيص حافلات ركّاب أو مقاعد منفصلة للسود والبِيض، وقد دعمتها المحاكم باعتبارها تلبّي مطلب المساواة.

في عام 1954 قبلت المحكمة العليا دعوى قدّمها والدان لأولاد سود طالبا بتسجيلهم في مدرسة خاصّة بالبِيض. وجاء في قرار المحكمة أنّ **سياسة "منفصل لكنّه متساوٍ" في المجال التربويّ ليست دستوريّة** وذلك لأنّ التعليم المنفصل يميّز فئات معيّنة، وأنّ الفصل يتسبّب في إلحاق ضرر بالتصوّر الذاتيّ للطالب الأسود وبالتالي فإنّه يمسّ بالمساواة.

7 سجلّ الخدمات 31.13 و-35.1، مفوّضيّة خدمات الدولة.

تطبّق هذه السياسة تجاه أفراد المجموعة المفضّلة بطريقتين رئيسيّتين لضمان تمثيل لائق للمجموعة:

الطريقة الأولى - **ترقية** ابن المجموعة الضعيفة على إنسان من مجموعة أخرى، والخروج عن نظام الأولويّة الذي يعتمد على الكفاءات. مثلا: القبول للعمل في سلك خدمة الدولة.

الطريقة الثانية - **"تحديد" (ضمان)*** أماكن لأبناء المجموعة المفضّلة على الرغم من عدم استيفائهم المقاييس المطلوبة. مثلا: حجز أماكن في كلّيّة الطبّ لأبناء المجموعة المفضّلة، حتّى إذا كان تحصيلهم أقلّ من مرشّحين آخرين من مجموعات أخرى، أو حجز أماكن للنساء في أحزاب وإدارات شركات حكوميّة بسبب عدم تمثيلهنّ بصورة كافية في هذه الهيئات.

*** تحديد (تخصيص التمثيل اللائق)**

"بين موظّفي سلك خدمات الدولة، في كافّة الدرجات والمهن، في كلّ وزارة وكلّ وحدة إداريّة يعطى تعبير لائق,حسب ظروف الأمر. لتمثيل أبناء الجنسين لأشخاص ذوي المحدوديّة، للسكّان العرب، بما في ذلك الدروز والشركس، ولكلّ شخص مولود أو وُلِدَ أحد والديه في إثيوبيا".

(قانون سلك خدمات الدولة، بند 15ا، تعيينات)

هدف سياسة التفضيل المصحّح، كما صاغه بعض الخبراء من جامعة بن غوريون في النقب، هو:

"بهدف إعطاء فرصة لمرشّحين تقلّ علاماتهم عن علامة القبول المطلوبة لكسب الثقافة العليا، تمّ تفعيل مسار خاصّ في جامعة بن غوريون في النقب لقبول مرشّحين ‹يستحقّون التنمية".

في هذا المسار سيتمّ قبول مرشّحين تحدّد أنّهم "جديرون بالنهوض" حسب معايير "جمعيّة نهوض التربية", منها: منطقة السكن, المدرسة الثانويّة التي درس المرشّح فيها, الخلفيّة العائليّة. بما في ذلك ثقافة الوالدين, عدد أفراد العائلة وغيرها.

سيتم تحديد عدد من يقبل في هذا المسار بحيث لا يزيد عن 5% من مجموع من يقبل لهذا القسم.

("مسار قبول في التفضيل المصحّح - جديرون بالنهوض", موقع جامعة بن غوريون)

سياسة التفضيل المصحّح **مختلف عليها**.

من تعليلات مؤيّدي سياسة التفضيل المصحّح:

- يخدم التفضيل المصحّح المصلحة الاجتماعيّة في تعزيز فئات سكّانيّة ضعيفة وتقليص الفجوات وتحقيق المساواة ودمج كافّة القطاعات في مراكز النفوذ في الدولة.هكذا, فهو يتيح للمجتمع الاستفادة من كفاءات أشخاص لو حدث وحُرموا من فرصة التفضيل المصحّح لما تمكّنوا من المساهمة في النهوض بمجتمعهم نحو الأفضل.
- من الناحية الأخلاقيّة والإنسانيّة يجب تشجيع وتعويض الفئات التي تعرّضت للإجحاف في الماضي (تُنتهج سياسة التفضيل المصحّح فقط عند تعرّض مجموعات ضعيفة للظلم)
- تشعر المجموعة المظلومة بغضب ومرارة قد يؤدّيان إلى حدوث حالة من عدم الاستقرار في الدولة من الناحيتين السياسيّة والاجتماعيّة.

من تعليلات معارضي سياسة التفضيل المصحّح:

- التنافس الحرّ من ناحية اجتماعيّة واقتصاديّة بين المواطنين، دون تدخّل الدولة، يعزّز قيمة الحرّيّة ويحقّق نتائج أفضل.
- يمسّ تدخّل الدولة وتفضيلها لأبناء المجموعة المفضّلة بمشاركتهم في التنافس الحرّ وببذل جهودهم لتحقيق إنجازات بقدراتهم الذاتيّة.
- يتسبّب التفضيل المصحّح في ممارسة تمييز مرفوض تجاه من لا ينتمون إلى المجموعة المفضّلة ولا سيّما عندما يدور الحديث عن "ضمان" أماكن.
- تتسبّب سياسة التفضيل المصحّح في خلق صورة سلبيّة لأبناء المجموعة المفضّلة نظرا لأنّها تفترض مسبقا بأنّهم أصحاب قدرات تقلّ عن قدرات الآخرين، وبالتالي فهم غير قادرين على منافسة الآخرين بقدراتهم الذاتيّة وفي ظروف متساوية.

التمييز المرفوض

التعامل المختلف وغير المتساوي مع أشخاص ذوي صفات واحتياجات مشابهة لسبب غير مبرّر أو مع أشخاص مختلفين بينما الاختلاف غير موضوعيّ- هو **تمييز مرفوض**. مثلا: عدم ترقية إنسان لديه كفاءات مناسبة لإشغال وظيفة أرفع بسبب لون بشرته فقط هو تمييز مرفوض وذلك لأنّ لا صلة للون البشرة بمدى ملاءمته للوظيفة. وكذلك الحال فيما يتعلّق بفصل إنسان ما من عمله بسبب ميوله الجنسيّة لأنّه ليست هناك صلة بعمله. كما أنّ عدم قبول شخص لعمل ما بسبب معتقداته الدينيّة، أو أصله، أو عمره، أو مواقفه السياسيّة، أو مكان سكنه، هو تمييز مرفوض.

الخدمة العسكريّة ليست شرطا للقبول للعمل

التمييز المرفوض. الرسم: جدعون كايخ.

كان هنالك تمييز مرفوض في دعوى قدّمها عمّال عرب قبلوا للعمل في راصدين وجوّالين في شركة قطارات إسرائيل من خلال شركة حراسة، غير أنّهم أقيلوا من العمل. فقد فُصل العمّال العرب بعد نشر شركة القطارات عطاء جديدًا تمّ تعريف الخدمة العسكريّة فيه كشرط ضروريّ لإشغال هذه الوظيفة. فقدّم العمّال العرب التماسا إلى محكمة العمل ادّعوا فيه أنّه ليست هنالك صلة للخدمة العسكريّة بوظيفتهم، وأنّ هذا عبارة عن ممارسة للتمييز ضدّهم. بعد تقديم الدعوى أعلنت شركة قطارات إسرائيل أنّها تتراجع عن شرط الخدمة العسكريّة واستبدلته بمعايير جديدة مثل: العمل لمدّة زمنيّة ما، والعمل بورديّات، والعمل في مؤسّسة هرميّة، وحتّى الخبرة في الوظيفة نفسها في المراقبة أو التفتيش. وجاء في قرار المحكمة اللوائيّة أنّ الشروط الجديدة أيضًا تنطوي على التمييز والتفرقة وقبلت التماس العمّال العرب فألغت قرار فصلهم من العمل. وأكّد القضاة في قرارهم أنّ القانون يحظر التمييز سواء كان علنيًّا ومباشرا أو مبطّنا غير مباشر. (موقع كلّ حقّ)

★ ما رأيكم في قرار المحكمة في موضوع العلاقة بين الخدمة العسكريّة والقبول للعمل؟ علّلوا موقفكم.

عموما، كلّ تعامل مختلف مع أشخاص مختلفين، أو مع مجموعات مختلفة، لا يُسمَح به إلّا إذا كان تباينهم مبرّرا للتعامل الخاصّ. عندها تكون هناك تفرقة مسموحة أو تفضيل مصحّح، وليس تمييزا مرفوضا.

المساواة في اليهوديّة

جاء في قصّة خلق الإنسان في سفر التكوين في التوراة "وخلق الله الإنسان على صورته، على صورة الله خلق الإنسان". (الفصل أ، الإصحاح 27)

يسأل السؤال: لماذا ولد إنسان واحد فرد فقط في العالم؟

"... وردت إحدى الإجابات في كتاب "الجمرا" وهي التوراة الشفهيّة: " إنّ عظمة الله وهو ملك الملوك المقدّس تَبارك اسمه تتمثّل في أنّ الإنسان يطبع عدّة هيئات على نفس الصورة فجميع الأشكال متشابهة بما أنّه خلق الله كلّ إنسان بمواصفات الإنسان الأوّل ورغم ذلك فلا يتطابق أيّ إنسان مع إنسان آخر.

فنتعلّم عن أهمّيّة كلّ فرد, وقيمة حياة كلّ إنسان. المساواة بين المتساوين والمساواة بين المختلفين اعترافا بحقّ الاختلاف.

حقّ المساواة في الديانة المسيحيّة

جاء الحقّ في المساواة في رسالة الرسول بولس إلى أهل غلاطية التي كانت حينئذ مقاطعة رومانيّة, أمّا الآن فهي منطقة في وسط تركيا: "لَيْسَ يَهُودِيٌّ وَلاَ يُونَانِيٌّ. لَيْسَ عَبْدٌ وَلاَ حُرٌّ. لَيْسَ ذَكَرٌ وَأُنْثَى، لأَنَّكُمْ جَمِيعًا وَاحِدٌ فِي الْمَسِيحِ يَسُوعَ." (رسالة القدّيس بولس , الإصحاح الثالث، 28)

حقّ المساواة في الديانة الإسلاميّة

جاء في الحديث النبويّ الشريف: "الناس سواسية كأسنان المشط الواحد لا فضل لعربيّ على أعجميّ إلّا بالتقوى". أي أنّ الجميع متساوون أمام الشريعة الإسلاميّة ولا يمكن تفضيل شخص على آخر إلّا إذا كان أكثر مخافة من الله عزّ وجلّ. كما جاء في سورة الحجرات: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴿١٣﴾".

سؤال:

★ اشرحوا قيمة المساواة بين الناس في الديانات التوحيديّة.

ينظر الدين الإسلاميّ إلى الناس على اعتبار أنّهم جميعا متساوون؛ وبالتالي يمنع التمييز بحقّ شخص ما بسبب لغته، ولا فرق بين العربيّ وغير العربيّ إلّا بالإيمان والصلاة. يا أيّها الناس إنّا خلقناكم من ذكرٍ وأنثىٰ وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا حيث يخاطب القران الكريم الذكور والإناث على حدّ سواء من المؤمنين والمؤمنات. وقد ضمن الدين الإسلاميّ للمرأة حقّها في التملّك وفي ترتيب شؤونها الماليّة والماديّة بنفسها. (الحديث)

حقّ المساواة في الديانة الدرزيّة

التراث والدين الدرزيّ يأمران بتحقيق المساواة بين الرجال والنساء، إذ تستحقّ المرأة الحصول على نصف الميراث مناصفة مع الرجل. ويحقّ لها طلب الطلاق من المحكمة الدينيّة الدرزيّة، كما وتستطيع أن تكون وصيّة على أبنائها.

حسب التراث الدرزيّ، لا فرق بين رجال الدين الذين يقومون بوظيفتهم الدينيّة وبين الآخرين من حيث المكانة الشخصيّة والاجتماعيّة. الجميع متساوون.

الحقّ في الإجراءات القانونيّة المنصفة

يحقّ لكلّ إنسان يتواجد في عمليّة إجراء قانونيّ حماية حقوقه الأساسيّة من المسّ بها بصورة تزيد عن المطلوب لتطبيق الإجراء. يجب على الدولة حماية حقوق الإنسان في كلّ إجراء قانونيّ، سواء كان **جنائيًّا**، أو **مدنيًّا أو إداريًّا- دستوريًا**.

يبدأ الإجراء القانونيّ **الجنائيّ** منذ لحظة الاشتباه بشخص بارتكاب مخالفة، وينتهي بتمضية عقوبته في حال إدانته والحكم عليه. قد تتعرّض حقوقه الأساسيّة، في كلّ مرحلة، إلى المسّ بها. فمثلا، عندما يشتبه بإنسان ما بخرق القانون فلا بدّ من فحص الشكوك. من أجل ذلك يتوجّب على الشرطة اتّخاذ خطوات ضروريّة مثل جمع المعلومات حول المشتبه به، وتفتيش أغراضه، والدخول إلى بيته، وغيرها من الأعمال التي تمسّ بحقّه في الخصوصيّة. وهكذا أيضا على مختلف مراحل الإجراء القانونيّ **فاعتقاله للتحقيق** معه يمسّ بحرّيّته في التنقّل, ويمسّ تقديم لائحة اتّهام ضدّه ونشر مضمونها على الملأ بحقّه في السمعة الحسنة (إذا تبيّن في نهاية المحاكمة أنّه بريء من التهمة التي نُسبت إليه).

المسّ المركزيّ بالحقوق يحدث نتيجة محاكمة تؤدّي إلى سجن إنسان ما أو فرض غرامة ماليّة عليه أو مصادرة أملاكه ونقلها إلى غيره. وبالتالي فلا بّد من التأكّد من أنّ على الإجراء القانونيّ أن يفحص بنزاهة ما إذا كان هناك سبب مبرّر للمسّ بحقوقه. هذا المسّ هو مسّ ضروريّ وحيويّ لضمان الحماية وعدم مخالفة القانون؛ فالحقّ في الإجراء القانونيّ المنصف يتطلّب ضمان عدم انتهاك حقوق الإنسان الأساسيّة **أكثر من المطلوب لتنفيذ هذا الإجراء، كما يتطلّب ارتكاز أهداف الإجراء القانونيّ على إجراء موضوعيّ ومتين.**

من أجل ضمان **تنفيذ الإجراء الجنائيّ المنصف** ومنع المسّ العشوائيّ وغير المبرّر بحقوق الإنسان الأساسيّة من طرف الدولة تُتّخذ تدابير مختلفة نصّ عليها القانون، مثلا:

- ممنوع تفتيش منزل إنسان معيّن دون أمر من المحكمة.
- ممنوع اعتقال شخص معيّن لفترة طويلة من الزمن إلّا بإقرار أصدره قاضٍ (القانون في إسرائيل يلزم الشرطة بالمثول أمام القاضي لطلب تمديد اعتقال مشبوه في غضون 24 ساعة من لحظة اعتقاله).
- ممنوع فرض عقوبة على شخص معيّن دون تقديمه للمحاكمة
- يعتبر المتّهم بريءا حتّى تثبت إدانته.

العدل الدفاعيّ

القانون الجنائيّ يسمح للمتّهم بالتوجّه إلى المحكمة لإلغاء المحاكمة بادّعاء أنّ تقديم لائحة الاتّهام أو أنّ طريقة إدارة الإجراء الجنائيّ تتناقض، بصورة جوهريّة، مع مبادئ العدل والنزاهة القانونيّة. فمثلا، إذا كان هناك مشتبه يدّعي أنّه تعرّض للضرب خلال التحقيق، وأنّه لم يعترف إلّا بعد ممارسة العنف بحقّه، عندها تقوم المحكمة بإلغاء لائحة الاتهام، فقط إذا اقتنعت بأنّه تمّ المسّ فعلا بمبادئ العدل والنزاهة القانونيّة، وفقط إذا لم يتمّ إيجاد أيّ طريقة أخرى لتقليص الضرر اللاحق بالمشتبه.

- من حقّ الشخص أن يعرف ما هي التهمة الموجّهة إليه، وأن يحصل على لائحة الاتّهام وكما ويحقّ له مراجعة الأدلّة التي تستند عليها التهم.
- من حقّ كلّ إنسان الحصول على حماية قانونيّة، أي تمثيل قانونيّ لائق عبر محامٍ، وإن لم تكن حالته المادّيّة تسمح له بتكليف محامٍ فعلى الدولة تعيين محامٍ للدفاع عنه.
- تكون مداولات المحكمة علنيّة لتمكين الجمهور من المراقبة العامّة (يستطيع كلّ شخص الدخول إلى المحكمة لمتابعة مداولاتها) ما عدا حالات استثنائيّة متعلّقة بستر الحياة الشخصيّة ، أو بسنّ المتّهم، مثل حالات يكون للقاصرين ضلع فيها، وبأسباب أمنيّة. تجري المحاكمة، في مثل هذه الحالات، خلف أبواب مغلقة.
- تجري المحاكمة أمام قضاة غير تابعين لأحد غير منحازين: مستقلّين وحياديّين وموضوعيّين.
- من حقّ الشخص المدان الاستئناف* على أيّ حكم تتّخذه محكمة بحقّه إلى درجة قضائيّة أعلى.
- يحقّ لكلّ معتقل الحصول على ظروف اعتقال إنسانيّة تتم فيها حماية كرامته وصحّته.
- لكلّ إنسان الحقّ في عدم استخدام النيابة العامّة ضدّه أدلّة توصّلت إليها بصورة غير قانونيّة مثل التنصّت عليه دون إذن من المحكمة.
- لكلّ إنسان الحقّ في حضور إجراءات قضائيّة يشكّل طرفا فيها وإسماع ادعاءاته .
- من حقّ الإنسان عدم تجريم نفسه ولذا فمن حقّه الصمت** خلال التحقيق معه في الشرطة أو المحكمة.
- لا يمكن معاقبة شخص ما على أعمال كانت، عند القيام بها، قانونيّة.
- ممنوع محاكمة شخص ما مرّتين على نفس المخالفة. (حتّى إذا انكشفت أدلّة جديدة بشأن تلك المخالفة)

*** حقّ الاستئناف**

آليّة هدفها تقليص إمكانيّة وقوع شخص ما ضحيّة لأخطاء أو اعتبارات مغلوطة. يتمّ التعبير عن حقّ الاسئناف أيضًا خارج المحكمة في حالات مشابهة للمحكمة. مثلا: الاستئناف على نتائج امتحان في المدرسة أو على قرار بفصل عامل من عمله وطلب عقد جلسة للاستماع إلى وجهة نظره قبل فصله.

**** حقّ الصمت**

هدفه تمكين مشتبه أو متّهم من الصمت وعدم الإجابة عن أسئلة محقّقيه، لئلّا يجرّم نفسه. المبدأ القانونيّ المتعارف عليه هو أنّ من يتوجّب عليه إثبات التهمة هو النيابة العامّة، وإذا لم يستطع تقديم الأدلّة فلن يدان المتّهم. لا داعيَ ليثبت الإنسان براءته ولا أن يساعد النيابة في إثبات تهمته.

في الإجراء **المدنيّ** تتمّ المحافظة على الإجراء القانونيّ المنصف. مثلا واجب الأطراف بكشف مستندات متوفّرة لدى طرف ضدّ آخر إذا كانت لها صلة بالمحاكمة من أجل إعداد إجابات ملائمة.

في القضاء **الإداريّ- الدستوريّ** يُطبّق حقّ الإجراء المنصف بإتاحة الفرصة لكلّ من يشعر بمسّ أو تقصير من قبل أيّة هيئة سلطويّة بطلب الدعم من المحكمة.

المحاكم العادلة في الإسلام

يأمر الإسلام من يعملون في مجال القضاء أن يكون تحكيمهم عادلا، كما جاء في سورة النساء *"إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا"﴿٥٨﴾"*.

يجب الاهتمام باستقلاليّة القضاة وتفادي التدخّل بعملهم. وقد حرص القضاة منذ فجر الإسلام على الحفاظ على مبدأ المساواة أمام القانون. وفي هذا السياق نورد قصّة من عهد الخليفة علي بن أبي طالب حيث وقعت عنه في أحد الأيّام عباءته فأخذها شخص وادّعى أنّها له. فقال الخليفة: *"القاضي يحكم بيننا"*. بعد أن استمع القاضي إلى الطرفين طلب من الخليفة أن يقدّم له دليلا, لكنّ الخليفة لم يستطع تقديم أيّ دليل. وبالتالي قرّر القاضي أن تكون العباءة من نصيب الشخص الآخر. فقال الشخص مندهشا: *"الخليفة يتوجّه معي إلى القضاء فيحكم القاضي لصالحي ضدّ الخليفة على الرغم من أنّ القاضي يعلم علم اليقين أنّ الخليفة لا يكذب"*.

(من كتاب عبّاس محمود العقّاد، **عبقريّة الإمام عليّ**)[8].

حقوق الطفل (ولماذا يجب صياغة حقوق خاصّة بالأولاد)

يسعى الحديث عن الحقوق إلى التركيز على حقوق الطفل لتعزيز الإدراك بأنّ له حقوقا، مثل الكبير، ويحقّ له تحقيقها ويجب على الدولة حمايتها. ومن هذا المنطلق صادقت الأمم المتّحدة في عام 1989 على ميثاق دوليّ لحقوق الطفل[9] يركّز على أنّ الطفل فرد مستقلّ بذاته رغم تعلّقه بالكبار من حوله مع الإدراك بأنّ من حقّه تخصيص الاهتمام الكافي له وتقديم العون له.

الحقّ في إجراء قانونيّ منصف

Fotolia© Andrey Burmaki.

يعترف الميثاق بحقّ إعداد كلّ طفل إعدادا كاملا ليعيش حياة مستقلّة وإكسابه تربية بروح والسلام والكرامة والتسامح والحرّيّة والمساواة والتضامن.

رغم افتقار الميثاق لأيّ مفعول مُلزِم، فقد سُنّت في إسرائيل قوانين ملزمة مختلفة تتناول الأولاد والشبيبة، وهدفها حماية حقوقهم. مثلا، قانون تشغيل أبناء الشبيبة (الذي يضع شروط تشغيل أبناء الشبيبة، بما فيها السنّ و نوع العمل، ساعات العمل وغيرها)، قانون التعليم الإلزاميّ وقانون حماية القاصرين والعاجزين.

لجنة حقوق الطفل هي وسيلة تهدف إلى حماية حقوق الطفل في إسرائيل. وهي لجنة برلمانيّة تعنى بتعزيز مكانة الأطفال والأولاد وأبناء الشبيبة لتحقيق حقوقهم بما ينسجم مع الميثاق الدوليّ لحقوق الطفل- بما في ذلك تحقيق مبادئ مصلحة الطفل، وعدم التمييز بحقّه، وحقّ النموّ في ظروف لائقة، وحقّ الأولاد وأبناء الشبيبة في إسماع رأيهم والمشاركة فيما يخصّهم.

حقوق الطفل

Fotolia© boomingpie

8 العقّاد، عبّاس محمود. **عبقريّة الإمام عليّ**. بيروت: دار الكتاب العربيّ. 1967 ص 46.

9 ميثاق حقوق الطفل، 1989.

ما هي حقوق الإنسان كمواطن؟

لقد تطرّقنا، حتّى الآن، إلى حقوق الإنسان لكونه إنسانا. سننتقل الآن لمناقشة حقوق المواطن - **حقوق الإنسان كمواطن في دولته**. على غرار حقوق الإنسان، فإنّ حقوق المواطن هي حقوق الفرد. لكن خلافا لحقوق الإنسان الأساسيّة التي بحوزة كلّ إنسان حيثما كان ، فإنّ حقوق المواطن **ممنوحة للإنسان فقط في دولته حيث هو مواطن فيها**.

سؤال تفكير:

★ هل يسمح لدولة ديمقراطيّة أن تحرّم السجناء من حقّ الانتخاب لسلطات الحكم؟

اذكروا تعليلين لتدعيم موقفكم.

حقوق المواطن

حقّ الانتخاب
حقّ الترشّح
حقّ التنظّم في الحزب والمشاركة في إدارة شؤون الدولة

حقوق المواطن التي تُسمّى أيضًا **حقوقا سياسيّة** ترتبط **بإدارة الإطار السياسيّ**، وهي تعبير عمليّ عن مبدأ حكم الشعب في الدولة الديمقراطيّة العصريّة ذات النظام التمثيليّ.

لكلّ مواطن **حقوق أساسيّة:**

- **حقّ انتخاب** مندوبيه للسلطة.

- **حقّ الترشّح** لسلطات الحكم والمشاركة والتأثير على تسيير أمور الدولة، وعلى أداء مندوبيه في سلطات الحكم.

حقّ الانتخاب.

Fotolia© boomingpie

- **حقّ التنظّم السياسيّ** - أي إقامة حزب ما و/ أو العضويّة فيه وبالتالي **فحقّه**، بل حتّى **واجبه** هو التأثير على طريقة إدارة الدولة.

- **الحقّ في حرّيّة التعبير** - كما سبق وتعلّمنا، فحرّيّة التعبير هي من حقوق الإنسان الطبيعيّة وهي بالتالي لا تقتصر على المواطنين. للحقّ في حرّيّة التعبير وزن هامّ أيضًا في منظور حقوق المواطن: لا يوجد معنى للحقّ في الانتخاب والترشّح دون الحقّ في عرض الحقائق أمام الجمهور والتعبير عن الآراء بصورة حرّة ,الإقناع والاقتناع. ولذا فإنّ لباقي الحرّيّات المنبثقة عن الحقّ في حرّيّة التعبير مثل **حرّيّة الصحافة وحقّ التظاهر** أهمّيّة كبيرة في إطار حقوق المواطن للمشاركة في العمليّات الديمقراطيّة في الدولة، إلى جانب كونها منبثقة عن حقّ الإنسان الطبّيّعيّ في حرّيّة التعبير.

أضف إلى ذلك, هناك أدوات هامّة عديدة تساهم في تحقيق حقوق المواطن، وهي مبادئ **الشفافيّة وحرّيّة المعلومات** التي تلزم السلطة بالتعامل بصورة صريحة مع المواطن وبإطلاعه على معلومات متوفّرة بحوزتها إذا طلبها (ما عدا حالات يمسّ ذلك فيها بقيم أخرى مثل الأمن أو الخصوصيّة)[10]. يدور الحديث عن مبدأين من مجال القضاء الإداريّ وهما يلزمان الحكومة والسلطة المحلّيّة على الرغم من أنّهما ليسا من قائمة حقوق المواطن القديمة، لكنّهما يلعبان دورا هامّا

10 سنتعلّم عن حرّيّة المعلومات في الفصل السادس والثلاثين، "وسائل الإعلام والسياسة في إسرائيل"، في الباب الرابع.

في تجسيد حقوق المواطن، نظرا لأنّ المعلومات حول أداء السلطة ضروريّة ليتمكّن المواطنون من مراقبة أداء السلطة الحاكمة (في إطار حرّيّة التعبير وحرّيّة الصحافة) بحيث يتمكّنون من اتّخاذ قرار مَنْطِقيّ: هل يستبدلون السلطة أم يعيدون انتخابها (في إطار حقّ الانتخاب وحقّ الترشّح).

واجب الدولة حماية هذه الحقوق وتمكين كلّ مواطن من تحقيقها بصورة مثلى. لا يسمح للدولة الديمقراطيّة بحرمان هذه الحقوق أو المسّ بها بشكل تعسّفيّ وبدون مبرّر، كما أنّ الدولة ملزمة بإنشاء بنية تحتيّة تتيح تحقيق الحقوق.

لتحقيق حقّ الانتخاب وحقّ الترشّح صلة بقيمة الحرّيّة وقيمة المساواة على حدّ سواء: الحرّيّة السياسيّة والمساواة السياسيّة. الفكرة الديمقراطيّة، بما فيها قيم الحرّيّة والمساواة، تحظر التمييز على خلفيّة الدين، أو العرق، أو الجنس. رغم ذلك، لم تزل مجموعات تعاني من ممارسة التمييز بحقّها تكافح من أجل حقّ الانتخاب والترشّح في القرن العشرين. كانت هذه حال المرأة في أوروبا حيث سُمح لها بالتصويت تدريجيًّا. وكانت سويسرا آخر دولة أوروبيّة سمحت للمرأة بممارسة حقّ التصويت، وذلك في عام 1971.

تمرين

1. اقرأوا كلمات الأغنية "يوم سيأتي" بقلم دان ألماغور التي طالعوتموها في بداية الفصل:
   - اعرضوا قيمة كرامة الإنسان.
   - اذكروا ثلاثة مصطلحات واردة في كلمات القصيدة يمكن، من خلالها، أن نشرح قيمة كرامة الإنسان. علّلوا إجابتكم.
2. أمامكم بعض الأمثلة التي يشار فيها إلى المسّ بحقوق الإنسان والمواطن.
   - صنّفوا الأمثلة حسب أنواع الحقوق (راجعوا التعليمات حول كيفيّة القيام بالتصنّيف في هذا الفصل، ص 172).
   - اشرحوا الحقّ المنتهَك في كلّ مثال. علّلوا إجابتكم.

   ا. إسماع كلمات مسيئة ومهينة تجاه طالبة في المدرسة.

   ب. منع لقاء بين مشتبه بارتكاب جريمة ومحامٍ.

   ج. فصل عاملة عن العمل بسبب آرائها السياسيّة.

   د. منع إجراء مظاهرة بادّعاء أنّ الشرطة ليس لديها عدد كافٍ من رجال الشرطة للحفاظ على النظام.

   هـ. منع مواطن من مغادرة البلاد لكونه مشتبها في تنظّم محظور.

   و. نسخ أغانٍ من أقراص لمطربين وتوزيعها على الآخرين.

   ز. وضع صندوق اقتراع صعب المنالية للمعاقين المسجّلين للتصويت فيه يوم الانتخابات.

   ح. بيع مشروبات روحيّة محظور كلّيًّا لأبناء الشبيبة، ومسموح بيعها للكبار فقط حتّى الساعة 23:00.

3. تعهّدت وزارة العدل بضمان أماكن عمل للمحامين تحت التمرين لقادمين جدد من إثيوبيا، ولمواطنين عرب، ولذوي المحدوديّات. ذلك بغية حلّ مشاكل لطلّاب يستصعبون إيجاد فرص لممارسة التخصّص من هذه الفئات السكّانيّة.
   - اذكروا واعرضوا **السياسة** (تفريق أو تفضيل مصحّح) التي اتّخذتها وزارة العدل. اشرحوا كيف تنعكس في القطعة.
4. اقرأوا القطعة، وأجيبوا عن الأسئلة:
   - صنّفوا واشرحوا الادّعاءات في موضوع التفضيل المصحّح للنساء في الجهاز السياسيّ.
   - ما هو موقفكم في موضوع منح تفضيل للنساء في الجهاز السياسيّ؟ علّلوا إجابتكم عبر التطرّق إلى الواقع السياسيّ في إسرائيل.

"يثير تخصيص حصص تمثيل أسئلة مبدئيّة ويطرح الادّعاءات التالية: تخصيص حصص للمرأة ما زال يميّز لأنّه قد يمسّ بالرجل. فالتخصيص يعطي لمرأة فرصة من منطلقات جنوسيّة وليس بفضل جدارتها. وتتاح لها فرصة على حساب مرشّح جدير وقد تنهمك النساء في التنافس على أماكن مخصّصة لهنّ في الحلبة النسائيّة بدلا من تبادل التعاون؛ كما أنّ تخصيص حدّ أدنى من حصص تمثيليّة للنساء ينتقص من قيمتهنّ، وقد يكرّس حالة الظلم وتصوير النساء كعنصر ضعيف بحاجة لحماية خارجيّة. اختيار امرأة بدافع تفضيل مصحّح ينتقص من قيمتها حيث سينظر إليها الآخرون على أنّها لم تبلغ الوظيفة بجدارتها بل لأنّ الآخرين قدّموا لها معروفا".

"هذه الادّعاءات هامّة ولكن ليس بإمكانها إخفاء حقائق أساسيّة: ما زالت النساء أقلّيّة ضئيلة في الحلبة السياسيّة الهامّة. تخصيص حصص تمثيليّة للمرأة رفع من تمثيل النساء بصورة ملموسة. لكن دون تطبيق تفضيل مصحّح، على الأقلّ كمرحلة أوّليّة ومؤقّتة، فإنّ احتمالات وصول المرأة إلى مواقع النفوذ السياسيّ وتشكيل كتلة حاسمة يمكنها التأثير على السياسات واتّخاذ القرارات، ستبقى ضئيلة.

("حصص تمثيليّة للنساء: هل نلجأ إلى سياسة التفضيل المصحّح؟"، المعهد الإسرائيليّ للديمقراطيّة، برلمان، عدد 35)

الأسئلة المركزيّة في هذا القسم هي:

- **ما هي واجبات الإنسان كإنسان؟**
- **ما هي واجبات الإنسان كمواطن؟**

سؤال:

في الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان ورد في البند التاسع والعشرين ما يلي:

1. *على كلّ فرد **واجبات** نحو المجتمع الذي يتاح فيه وحده لشخصيّته أن تنمو نموّا حرّا كاملاً.*
2. *يخضع الفرد في ممارسة **حقوقه وحرّيّاته** لتلك القيود التي يقرّرها القانون فقط، لضمان الاعتراف بحقوق الغير وحرّيّاته واحترامها ولتحقيق المقتضيات العادلة للنظام العامّ والمصلحة العامّة والأخلاق في مجتمع ديمقراطيّ.*

★ لماذا، حسب رأيكم، كان التشديد على موضوع الواجبات مهمّا لواضعي نصّ الإعلان ؟ علّلوا.

ما هي واجبات الإنسان كإنسان؟

واجب الإنسان الأساسيّ هو تجاه الآخرين. الواجب الأخلاقيّ هو تمكين كلّ إنسان آخر من ممارسة حقوقه الطبيعيّة **وعدم المسّ** بالغير وبحقوقه **واحترام حقوق الآخر والتعامل بتسامح**.

ما هي واجبات الإنسان كمواطن؟

واجبات الإنسان تجاه الدولة التي يعيش فيها هي واجبات الإنسان كمواطن وهي تنبع من كونه جزءا من شعب صاحب سيادة ومن مسؤوليّته في إقامة إطار سياسيّ مع باقي المواطنين.

واجب الإنسان كمواطن هو **الانصياع للقانون**[11] (يفرض واجب الانصياع للقانون أيضًا على أيّ شخص حتّى لو لم يكن مواطنا. لكنّنا سنتناول، في هذا الفصل، موضوع الواجبات الأخلاقيّة. وفي هذا المنظور يوجد واجب أخلاقيّ خاصّ للمواطنين). هناك واجبات إضافيّة مثل **دفع الضرائب** التي تمكّن السلطة من تصريف شؤون الدولة وحماية الأمن وتقديم خدمات حيويّة للجمهور، **وواجب الولاء للدولة**. القيام بالواجبات المدنيّة يعبّر عن هذا الولاء، حيث يساهم المواطن في صيانة الإطار السياسيّ الذي يكون شريكا في إنشائه, وشريكًا في المسؤوليّة عن مواصلة وجوده.

تصبح هذه الواجبات الأخلاقيّة **واجبات قانونيّة ملزمة** عندما تجعلها الدولة **واجبات ينصّها القانون** فقط. على سبيل المثال، الواجب المدنيّ في المشاركة في حماية الدولة تحوّل في دول كثيرة إلى واجب الانخراط في الخدمة العسكريّة بموجب القانون.

11 حول معنى القانون في الدول الديمقراطيّة الغربيّة، وأهمّيّة الانصياع للقانون بغية الحفاظ على الإطار السياسيّ، انظروا الفصل الثامن عشر، "مبدأ سلطة القانون"، في الباب الثاني

يتطلّب استمرار وجود الإطار السياسيّ الديمقراطيّ تحقيق حقوق المواطن وواجباته في نفس الوقت. مثلا، واجب الدولة في ضمان حقّ كلّ مواطن في الانتخاب هو شرط ضروريّ لكنّه غير كافٍ. من جهة أخرى، من المهمّ أن يمارس المواطن التصويت في الانتخابات.

في إسرائيل أيضًا تمّ تثبيت الواجبات المدنيّة في القانون:

- **واجب دفع الضرائب** مثبّت في أمر ضريبة الدخل، في قانون التأمين الوطنيّ وفي قانون التأمين الصحّيّ الرسميّ.
- **واجب الخدمة الأمنيّة** موجود في قانون الخدمة الأمنيّة الذي يلزم كلّ مواطن أو أحد السكّان الدائمين في الدولة بالانخراط في جيش الدفاع، ما عدا الأشخاص الذين أعفتهم الدولة من الخدمة العسكريّة.
- **واجب الولاء للدولة** مثبّت في قانون العقوبات الذي يعرّف المخالفات التي تمسّ بسيادة الدولة وبأمنها، ويحدّد العقوبة التي يمكن إنزالها بمواطن حُكم عليه بخرق واجب الولاء للدولة.

هل من صلاحيّة الدولة حرمان الفرد من حقوقه في حال عدم قيامه بواجباته؟

في الحالات التي لا يقوم فيها الإنسان بواجباته، يطرح السؤال هل توجد للدولة صلاحيّة لحرمانه من حقوقه. مثلا، أن تمنعه من المشاركة في الانتخابات إن لم يدفع الضرائب.

هناك العديد من التوجّهات في مختلف الدول الديمقراطيّة. أحد التوجّهات يرى أنّه في إطار الموازنة اللائقة، تستطيع الدولة المسّ بحقّ الفرد، شريطة أن تكون هناك علاقة واضحة ذات صلة بين الحقّ المنتهَك والواجب الذي تمّ خرقه. وفي أيّ حال من الأحوال فإنّ العقوبة على عدم القيام بالواجب يجب أن تكون متناسبة ومعقولة، ويمكن تطبيقها فقط بموجب القانون وبما ينسجم مع المخالفة.

هناك دول تمسّ بالحقوق دون صلة بين الواجب الذي تمّ خرقه والحقّ الذي تعرّض للمسّ. على سبيل المثال، بعض الدول تحرم السجناء من حقّ التصويت بينما هناك دول أخرى تسمح للسجناء بالتصويت.

في موضوع **سحب الجنسيّة** فإنّ هناك دولا كثيرة تتبنّى عبر قوانينها إمكانيّة سحب جنسيّة من يمسّون بالدولة، وتستخدم هذه القوانين في أحيان كثيرة ضدّ من يمارسون الإرهاب. في دول كثيرة، ومنها إسرائيل، تفرض قيود على ما يتعلّق بسحب جنسيّة شخص لا يملك جنسيّة أخرى.

المفهوم الدينيّ يسبق الواجب في الحقّ

"من الصعب التحدّث عن حقوق الإنسان في التقاليد القانونيّة اليهوديّة لأنّ هذه التقاليد هي قانون دينيّ... وفي طبيعة الحال فإنّ مثل هذا القانون لا يمنح حقوقا، بل يفرض واجبات. القانون الذي وضعه الله عزّ وجلّ مكوّن من وصايا. القوانين تحدّد الواجبات وكلّ ما نزل في جبل سيناء كان وبقي بمثابة واجبات. كلمة "حقّ" بمعناها العصريّ، أي "ما أستحقّه" غير واردة في "التوراة" أو في "التلموذ"...

"مع ذلك، فعندما يفرض المشرّع واجبا أو يحظر عملا ما يستشفّ من ذلك أنّه يمنح حقّا أيضًا. من تحريم القتل: "لا تقتل" يستشفّ أنّ هناك شخصًا آخر له الحقّ في الحياة، ولكي لا يُمَسّ بحقّه في الحياة يحظر قتله. وعندما قيل "لا تسرق"، فهذا معناه (وإن لم يكن الأمر مكتوبا في التوراة) أنّ الآخر له الحقّ في التملّك. إذا أمرت بإعادة شيء ضائع فمن الواضح أنّ ما وجدته ليس لي، وإنّما هو تابع لشخص آخر قد فقده، وذلك الشخص له الحقّ عليه. وبالتالي فحقوق الإنسان في القانون الدينيّ هي ما نستشفّه من التحريم. أي أنّ الواجب، الوصيّة، هي التي تنشئ الحقّ المشتقّ منها وتعترف به.

(حاييم كوهين، **حقوق الإنسان في التوراة والتلموذ**، تلّ أبيب، وزارة الدفاع. 1989, الفصل ا، ص 9-10)

تمرين

1. ستّ من بين الوصايا العشر التوراتيّة تُعنى بالعلاقات بين الإنسان وصديقه.

- اشرحوا، بخصوص كلّ واحدة من هذه الوصايا: ما هو الواجب الكامن فيها، وما هو الحقّ الذي نفهم أنّه يحمى فيها.
- اقترحوا صيغة إيجابيّة للوصايا الخمس التي تبدأ بكلمة "لا".
- لماذا، حسب رأيكم، تمّت صياغة هذه الوصايا بطريقة الحظر والمنع (لا تفعل)، وليس بالطريقة الإيجابيّة (افعل)

أكرم أباك وأمّك

لا تقتل

لا تزن

لا تسرق

لا تشـهد علي قريبك شهادة زور

لا تشتهِ بيت قريبك. لا تشتهِ امراة قريبك، ولا عبده، ولا أمته، ولا ثوره، ولا حماره، ولا شيئا ممّا لقريبك.

(الكتاب المقدّس - العهد القديم، سفر الخروج، الفصل العشرون)

2. **موقف:**

هناك من يعتقد أنّه يمكن المسّ ببعض حقوق المواطن الذي لا يؤدّي واجب الخدمة العسكريّة أو الوطنيّة، وهناك أشخاص آخرون يعارضون هذا المسّ بحقوق المواطن. اشرحوا وعلّلوا موقفكم بواسطة مصطلحات من مجال المدنيّات.

القسم الثالث: التضارب بين الحقوق

يواجه تحقيق حقوق الإنسان والمواطن في كثير من الأحيان مصاعب، وذلك لأنّ الرغبات والأهداف والنظرة الفلسفيّة العامّة والمصالح لدى إنسان ما لا تشبه رغبات الآخرين واحتياجات المجتمع أو غايات الدولة.

الرسم: جدعون كايخ.

السؤال المركزيّ في هذا القسم هو:

كيف تتمّ مواجهة الحالات التي يوجد فيها تضارب بين الحقوق ومع التضارب بين الحقوق والقيم والمصالح؟

التضارب بين ماذا وماذا؟

تحقيق الحقوق والحرّيّات في الدولة الديمقراطيّة ممكن طالما لا يوجد مسّ بمصالح، أو حقوق وحرّيّات الآخرين، أو بقيم ومصالح المجتمع والدولة. هذه هي ماهيّة الإطار السياسيّ. في الحالات التي يحدث فيها مثل هذا الانتهاك فإنّنا نتحدّث عن تضارب صدام بين حقوق، قيم أو مصالح عامّة مختلفة، كلّ منها هامّ وله قيمته بحدّ ذاته. التضارب يثير حالة من التوتّر ويتطلّب التحرّك - بواسطة حلّ وسط أو حسم - للتوصّل إلى حلّ يقلّص المشكلة، ويخفّف من حدّة التوتّر بأكبر قدر ممكن.

وبالتالي فإنّ حقوق الإنسان والمواطن تتجسّد على أرض الواقع بصورة نسبيّة وليست مطلقة.

التضارب قد يحدث:

أ. **بين حقّين لنفس الإنسان** (بينه وبين نفسه)، مثلا: حقّ الحياة والأمن مقابل حقّ الحرّيّة (حرّيّة الاختيار وحرّيّة العمل)، أو حقّ الحياة وسلامة الجسد مقابل حقّ الخصوصيّة.

ب. **بين حقوق إنسان ما وحقوق غيره** - مثلا، الحقّ في حرّيّة التعبير مقابل حقّ السمعة الحسنة؛ الحقّ في حرّيّة التنقّل مقابل حقّ الإضراب أو التظاهر.

مهمّة إنترنتيّة:

ابحثوا في وسائل الاعلام المكتوبة والالكترونية عن احداث تصف واحدا او اكثر من انواع الصدامات.

- ★ اعرضوا حدثين مختلفين.
- ★ اشرحوا كيف يمكن، برأيكم، حل الصدام في احد الحدثين.

ج. **بين حقوق الإنسان واحتياجات المجتمع أو مصالح وأهداف الدولة**، مثلا: حرّيّة التعبير مقابل أمن الدولة؛ حرّيّة التظاهر والاحتجاج مقابل سلامة الجمهور وأمنه؛ حرّيّة التعبير مقابل المسّ بمشاعر الجمهور؛ حقّ التملّك مقابل الاحتياجات الاقتصاديّة أو الأمنيّة للدولة؛ مصلحة الدولة في صيانة المميّزات الثقافيّة و/ أو الدينيّة التي تسعى إلى تعزيزها وحقّ الفرد في الحرّيّة.

المصلحة العامّة هي كلّ أمر له أهمّيّة عامّة يشكّل قيمة تسعى الدولة إلى حمايتها. هناك مصالح واضحة وملموسة، مثل أمن الدولة وسلامة الجمهور بالمفهوم الجسديّ، وهناك مصالح ضبابيّة ومجرّدة أكثر، مثل **مشاعر الجمهور**.

في المجتمع المكوّن من مجموعات اجتماعيّة وثقافيّة متنوّعة قد تكون حماية مشاعر جمهور معيّن أحيانًا على حساب مشاعر فرد أو جمهور آخر.

موضوع المسّ بمشاعر الجمهور طرح قبل "مسيرة المثليّين" في أورشليم القدس عام 2006 في التماس تمّ تقديمه إلى محكمة العدل العليا ضدّ القيام بالمسيرة. ومن ضمن ما ورد في قرار القضاة الذين رفضوا الالتماس:

"المجتمع الذي يحمي الجسد والأملاك ملزم بتوفير الحماية أيضًا من المسّ بالمشاعر التي تشكّل حاجة طبيعيّة للإنسان. الحماية من المسّ بالمشاعر "تهدف إلى حماية الأملاك الروحيّة [للإنسان]، وقيمه الثقافيّة والأخلاقيّة وحقيقته الداخليّة من المسّ" (ما كتبته القاضية فروكتشيه، محكمة العدل العليا 316/03).

"أضف إلى ذلك, النظام الديمقراطيّ يراعي مشاعر الإنسان كجزء من مبدأ التسامح الذي يشكّل قيمة أساسيّة وهامّة في كلّ مفهوم ديمقراطيّ، وبالتأكيد في المجتمع المعتمد على التعدّديّة. ‹التسامح المتبادل بين أشخاص ذوي وجهات نظر وآراء ومعتقدات مختلفة هو شرط أساسيّ لوجود مجتمع ديمقراطيّ حرّ، والمسّ البالغ بالمشاعر لا ينسجم معه› (من كلام الرئيس شمغار في محكمة العدل العليا 806/88)

"من جهة أخرى، من طبيعة حقّ الإنسان، وبالتأكيد الحقّ في حرّيّة التعبير والتظاهر، أنّه قد يمسّ بمشاعر الآخرين. إذا اعترفنا بذلك بالفعل كحجّة لتقييد حقوق الإنسان فسيتأتّى مسّ بالغ الخطورة بها. مبدأ التسامح في المجتمع الديمقراطيّ الذي يلزمنا، في ظروف ملائمة، بمراعاة مشاعر الجمهور، يتطلّب هو نفسه الاستعداد للمسّ بالمشاعر، لحماية مسألة تطبيق حقوق الإنسان".

(قرار محكمة العدل العليا 8988/06، يهودا مشي زهاف وآخرون ضدّ شرطة إسرائيل)

- اشرحوا المعضلة التي واجهها القضاة.
- ما هو المفهوم الديمقراطيّ الذي وضعه القضاة نصب ناظريهم في تعليلاتهم؟

(استعينوا بالفصل الحادي عشر من الكتاب، "مفاهيم ديمقراطيّة ليبراليّة: الفرديّة والجمهوريّة المتعدّدة الثقافات")

كيف تتمّ مواجهة حالات التوتّر والتضارب؟

حالة التضارب أو التوتّر يمكن حلّها بطريقة **التوافقيّة والحلّ الوسط**، من خلال تحديد قواعد لعبة مقبولة على الجميع، أو في عمليّة **معادلة وموازنة** يتمّ التوصّل في نهايتها إلى الحسم.

عبر المعادلة والموازنة يتاح فحص التضارب والبحث عن حلّ **مقداريّ** يقلّل حتّى الحدّ الأدنى الضروريّ المسّ بكلّ حقّ من الحقوق و/ أو القيم المتضاربة. يمكن القيام بذلك عبر دراسة الحقوق المتضاربة في الحالة العينيّة، وحسم ما هو الحقّ الذي نعيره أهمّيّة أكبر، في **الحالة المطروقة فقط**.

عمومًا، **كلّ حقوق الإنسان الأساسيّة متساوية في قيمتها** رغم أنّه من المتعارف عليه القول إنّ حقّ الحياة وحقّ الحرّيّة لهما أهمّيّة أكبر؛ فبدونهما لا يمكن أن نتمتّع بباقي الحقوق. وعلى الرغم من ذلك، فهذه الحقوق أيضًا، في حالات معيّنة من التضارب، تتراجع أمام حقوق أخرى وأمام مصالح جوهريّة للدولة.

إذا كان هناك تضارب صدام يتطلّب الحسم بين الحقوق، أو تضارب بين شأن هامّ بالنسبة للدولة وبين حقوق الفرد فإنّ الدولة الديمقراطيّة تعمل بطريقة المعادلة والموازنة. إلى جانب ذلك، قد تشكّل الحالة التي يتناولها اتّخاذ القرارات سابقة يمكن الاعتماد عليها في حالات مشابهة في المستقبل.

هناك أيضًا أمثلة دفع فيها **تضارب بين الحقوق** الكنيست إلى تشريع قانون. هذا ما حدث في قضيّة شاي درومي، وهو مزارع تعرّضت أغنامه ومعدّاته للسرقة مرارا وتكرارا فأطلق النار في إحدى الليالي على الأشخاص الذين اقتحموا مزرعته بسلاح لم يكن سلاحا مرّخصًا (قانونيًا)، وقد توفّي أحد المصابين من جرّاء إصابته بطلق ناريّ فتمّ تقديم المواطن شاي درومي إلى المحاكمة بتهمة القتل. بعد تعديل قانون العقوبات تمّت تبرئته من القتل، واكتفت المحكمة بإدانته بسبب حيازته للسلاح بدون رخصة.

وقد أثارت هذه القضيّة حالة من الجدل الجماهيريّ الواسع حول حقّ الإنسان في حماية بيته وأملاكه مقابل واجب عدم المسّ بحياة وسلامة جسد اللصّ. وقد أعرب الكثير من المزارعين عن تأييدهم لما قام به شاي درومي وقالوا إنّهم أيضًا يتعرّضون لأعمال السلب والنهب واقتحام مزارعهم دون توقّف إلى درجة أنّ أملاكهم تذهب هباء منثورا، وأنّ الشرطة لا توفّر لهم الحلّ الشافي والوافي، وفي المقابل قال آخرون إنّ حقّ الحياة هو حقّ أساسيّ لكلّ إنسان، لهذا ممنوع السماح بإراقة دماء اللصوص الذين يقتحمون المزارع ويسرقون المواشي والمعدّات.

تعديل قانون العقوبات: حماية المسكن والمشغل والمزرعة المسيّجة (2008)

1. *(أ) لا يتحمّل شخص مسؤوليّة جنائيّة عن عمل كان مطلوبا بصورة فوريّة للتصدّي لمن يقتحم أو يدخل لمسكن أو محلّ أو مزرعة مسيّجة، تابعة له أو لغيره، لارتكاب مخالفة، أو من يحاول الاقتحام أو الدخول كما سبق وذكرنا.*

(ب) التعليمات الواردة في البند الصغير (أ) لا تنطبق في ما إذا:

(1) لم يكن العمل معقولا بشكل قاطع ، في ظروف الأمر، من أجل التصدّي للمقتحم أو الداخل؛

(2) أدّى الشخص بسلوكه المرفوض إلى وقوع الاقتحام أو الدخول، عبر توقّعه، سلفا، إمكانيّة تطوّر الأمور.

راجعوا تعديل قانون العقوبات، وابحثوا في شبكة الإنترنت عن تفاصيل إضافيّة على خلفيّة سنّ التعديل للقانون المسمّى "قانون درومي".

- اشرحوا المعادلة والموازنة المنعكسيْن في هذا التعديل.
- اعرضوا ادّعاءات مؤيّدة وأخرى معارضة لهذا التعديل.

هناك قضيّة أخرى مشهورة في ما يتعلّق بالتضارب بين **الحقوق ومصالح الدولة** وصلت إلى المحكمة التي نظرت فيها وتمخّضت عن سابقة ونظام قضائيّ ملزم هو الحماية التي منحتها المحكمة للحقّ الأساسيّ في **حرّيّة التعبير** منذ السنوات الأولى لقيام الدولة. تناول النقاش في "**قرار محكمة العدل العليا صوت الشعب** (קול העם)[12]" التضارب بين حرّيّة التعبير وأمن الدولة.

وقد بدأت هذه القضيّة عندما نشر الخبر الذي يفيد أنّ إسرائيل وافقت على أن تضع تحت تصرّف الأمريكيّين 200 ألف جنديّ في حرب كوريا (بين كوريا الشماليّة الشيوعيّة وكوريا الجنوبيّة الديمقراطيّة). وردًّا على ذلك نشرت الصحيفتان الناطقتان باسم الحزب الشيوعيّ الإسرائيليّ (**صوت الشعب** بالعبريّة و**الاتّحاد** بالعربيّة) مقالا شديد الانتقاد ضدّ "*سياسة الحكومة التي تتاجر بدماء أبنائنا*" وناشدتا الجنود بأن يناهضوا أوامر الحكومة، وألّا يغادروا البلاد إلى كوريا إذا أُمِروا بذلك.

وقد أصدر وزير الداخليّة، بعد نشر هذا المقال الشديد اللهجة ضدّ الحكومة، أمرًا يحظر صدور الصحيفتين لعدّة أيّام منوّهًا إلى أنّ المقال تضمّن التحريض، وأنّه يشكّل خطرًا على سلامة الجمهور؛ فقدّمت هيئة تحرير صحيفة **صوت الشعب** التماسا إلى محكمة العدل العليا بادّعاء أنّ إغلاق الصحيفتين هو في الواقع مسّ بحرّيّة التعبير.

ناقشت محكمة العدل العليا هذا الالتماس وأقرّت بأنّ الحقّ في حرّيّة التعبير هو **حقّ رفيع** لا يمكن المسّ به إلّا إذا توفّر **اليقين القريب** على أنّ ممارسة حرّيّة التعبير ستشكّل خطرا فعليًّا على سلامة الجمهور وأمنه. وبما أنّ الحالة المذكورة لا تنطوي على أيّ خطر ملموس للجمهور فقد قبلت المحكمة الالتماس وألغت أمر الوزير بإغلاق الصحيفتين التابعتين للحزب الشيوعيّ.

يحدث أحيانًا تضارب بين الحقوق التي تعبّر عن الطابع **الديمقراطيّ** للدولة والقيم التي تعبّر عن طابعها **اليهوديّ**. مثلا: في عام 2003 نظرت المحكمة العليا في استئناف قدّمته إحدى الشركات بعدما ادانتها محكمة العمل بتشغيل عمّال يهود خلال يوم السبت بخلاف تعليمات قانون ساعات العمل والراحة، وقد أشارت الشركة إلى أنّ هذا القانون غير دستوريّ، وأنّه يتناقض مع قانون أساس حرّيّة مزاولة العمل. رفضت المحكمة الاستئناف وجاء في قرارها:

"*فعلا، يمسّ حظر العمل في أيّام السبت بحرّيّة مزاولة العمل، كما تمّ تعريفها في قانون الأساس حرّيّة مزاولة العمل، حيث ورد أنّه يحقّ لكلّ مواطن أو مقيم في الدولة أن يمتهن أيّة مهنة, حرفة أو عمل. لكنّ قانون الأساس- في فقرة التقييد في بند 4- لا يجوز المسّ بحرّيّة العمل إلّا بقانون يتلاءم مع قيم دولة إسرائيل، ولهدف لائق وبقدر لا يزيد عن الحدّ. أو بناءً على قانون كما تقدّم، وذلك بموجب التخويل الصريح الوارد فيه. في ما يتعلّق بمسالتنا، فإنّ قانون الراحة يطبّق كلّ الشروط الواردة في فقرة التقييد*".

"*تحديد يوم السبت كيوم راحة لليهود يحقّق قيم الدولة كدولة يهوديّة وديمقراطيّة. تندمج هاتان القيمتان في انسجام تامّ بالقانون المذكور. ليوم الراحة للعمّال هدف اجتماعيّ، فيما كانت اليهوديّة التي منحت البشريّة مفهوم يوم الراحة الأسبوعيّ فقد قدّست يوم السبت كيوم عطلة لأبناء الشعب اليهوديّ. يوم السبت هو قيمة قوميّة ليس أقلّ من كونه قيمة دينيّة*".

(إذن استئناف جنائيّ 10687/02، هنديمان ابنِ ذلك بيديك م.ض. ضدّ دولة إسرائيل)

أي أنّ المصلحة العامّة للدولة وقيمها القوميّة- الثقافيّة تتغلّب على الحقّ الدستوريّ في حرّيّة مزاولة العمل.

12 قرار محكمة العدل العليا 73/53، شركة "صوت الشعب" ضدّ وزير الداخليّة.

القرار ليس ثابتا بشأن ما هو الحقّ المفضّل أو على أيّ حقّ من الحقوق، أو أيّة قيمة من القيم من المهمّ أن نحمي أكثر في حالة وجود تضارب. كلّ حالة تدرس بصورة قائمة بذاتها، وأحيانًا يكون من الصعب تحديد وزن القيم المتضاربة. وقد أحسن قاضي المحكمة العليا ميشيل حيشين التعبير عن الموضوع من خلال الكلمات التالية:

"القضيّة هي قضيّة صعبة بل هي الأصعب. وهي صعبة إلى درجة أنّ القاضي قد يسأل نفسه لماذا اختار مهنة القضاء وليس مهنة أخرى. فمن الممكن أن أندم على ايّ حلّ اختاره بغضّ النظر عن هذا الحلّ؛ إذ قد أندم على اختياري ذات يوم. ليست هناك أيّة قاعدة قانونيّة تحدّد لنا معالم الطريق بوضوح، بل علينا نحن أن نحدّد معالم الطريق بطريقتنا".

(محكمة العدل العليا 3799/02، عدالة وآخرون ضدّ وزير الدفاع، قرار صادر في تاريخ 6.10.2005)

تُقدّم لحالات مشابهة من التضارب بين الحقوق والقيم حلول مختلفة في الدول الديمقراطيّة، بموجب المعايير المتّبعة فيها، وبموجب الوزن النسبيّ الذي تمنحه هذه الدول للقيم المتضاربة. المقارنة بين قوانين منع القذف والتشهير في بريطانيا والولايات المتّحدة، مثلا، تشير إلى أنّ بريطانيا توفّر حماية أكبر لحقّ الفرد في السمعة الحسنة، بينما في الولايات المتّحدة هناك حماية أكبر لحقّ الجمهور في المعرفة ولحرّيّة التعبير ولحرّيّة الصحافة.

واجب الاثبات في محاكمة التشهير حسب القانون الأمريكيّ مفروض على المدّعي الذي يجب ان يثبت أنّ النشر غير صحيح، وأنّ أضرارًا قد لحقت به. أمّا في بريطانيا فالإثبات واجب على المدّعى عليه، ويجب أن يثبت مصداقيّة النشر، بينما لا يُطلب من المدّعي أن يثبت حتّى بأنّه قد لحق به ضرر نتيجة النشر.

يتسبّب هذا الاختلاف في خلق فرق كبير في المجال الصحفيّ بين الدولتين: في الولايات المتّحدة هناك احتمال أكبر لنشر تقارير مغلوطة لكن تنشر فيها تحقيقات أكثر. في بريطانيا تخشى الصحف من نشر تقارير قد تتعرّض بسببها لدعوى قضائيّة، ممّا يؤدي إلى نشر عدد أقلّ من التقارير المغلوطة. لكنّ التحقيقات الصحفيّة العميقة التي تنشر حول أصحاب النفوذ تكون أقلّ عددًا أيضًا.

(حسب "حول العالم: من معقل حرّيّة التعبير- إلى جنّة مدّعي التشهير"، صحيفة دي ماركر، 25.11.2011)

تمرين

1. اقرأوا الأمثلة التالية. اذكروا ما هي الحقوق التي تتعرّض للانتهاك وما هي الحقوق أو القيم أو المصالح العامّة التي تتضارب معها. علّلوا إجابتكم.
   - الطلب بحذف تعليقات وتعقيبات مسيئة تجاه أشخاص ومجموعات من شبكة الإنترنت.
   - اقتراح بمنح إعفاء من دفع الضرائب على الشقّة الأولى للأشخاص الذين قاموا بتأدية خدمة عسكريّة أو مدنيّة - قوميّة.
   - مطالبة شركة عامّة كبيرة بمنع نشر تقرير حول طريقة أداء مديرها.
   - مصادرة أرض خاصّة لغرض شقّ طريق عامّ.
   - إغلاق مناطق يجري فيها نشاط أمنيّ أمام وسائل الإعلام.
   - التفتيش الذي يقوم به رجال الأمن في حقيبة تابعة لشخص يرغب في الدخول إلى مبنى عامّ مثل المجمّع التجاريّ.

2. **موقف:**

ألزمت المحكمة العليا الدولة بنشر نتائج امتحانات "الميتساف" (اختبارات النجاعة والنموّ المدرسيّة)، وتمكين الجمهور من مراجعة معطيات نجاح المدارس المختلفة.إنّ الهدف من إجراء امتحانات "الميتساف" هو فحص إنجازات الطلّاب في العلوم والرياضيّات واللغة الإنجليزيّة ولغة الأمّ، وتدريج طلّاب المدرسة مقارنة بمؤسّسات أخرى بموجب القطاعات التي تنتمي إليها هذه المدرسة أو حسب مؤشّر اجتماعيّ اقتصاديّ.

هناك من يؤيّدون وهناك من يعارضون نشر هذه المعطيات.

★ اشرحوا وعلّلوا موقفكم، عبر استخدام مصطلحات من مجال المدنيّات

القسم الرابع: الحقوق الاجتماعيّة

الحقوق الاجتماعيّة هي **حقوق في المجال الاجتماعيّ-الاقتصاديّ تمنحها الدولة للفرد.** والمقصود حقوق بمعنى "حقّ" حسب جدول هوفيلد. في المقابل، يجب على الدولة أن تعمل بصورة فعّالة من أجل توفير الموارد للمواطنين والسكّان. يمكن تحقيق هذه الحقوق بواسطة قيام الدولة بتوفير خدمات اجتماعيّة للمواطنين في مجالات التربية، الصحّة والرفاه.

يتوجّب دائما على الدولة الديمقراطيّة الإجابة عن السؤال: ما هي قيمة كرامة الإنسان وما هي الطرق التي يجب عليها اتّباعها لضمان هذه القيمة. غالبيّة الدول الديمقراطيّة تنتهج **سياسة الرفاه** التي تعترف **بمسؤوليّة الدولة** في توفير خدمات اجتماعيّة معيّنة لسكّانها، وينصبّ الخلاف على نوع وحجم الخدمات الاجتماعيّة الحيويّة التي تقدّم للمواطن. في الواقع ليس هناك موقف موحّد فيما يتعلّق بحجم ومستوى الخدمات الاجتماعيّة التي تُمنح الحقوق الاجتماعيّة في إطارها، ولا موافقة بخصوص الحقوق التي يتوجّب على الدولة توفيرها للمواطن.

يتعلّق مدى تدخّل الدولة في مجالات المجتمع والاقتصاد ومستوى الخدمات الاجتماعيّة التي توفّرها للمواطن بوجهة نظرها الاقتصاديّة- الاجتماعيّة (على المحور ما بين سياسة ليبراليّة حديثة نيوليبراليّة وسياسة اجتماعيّة اشتراكيّة ديمقراطيّة) وبالطريقة التي تتّبعها الدولة للموازنة بين قيم الحرّيّة والمساواة وإمكانيّاتها الاقتصاديّة.

هذا التفريق بين أنواع الحقوق - الطبيعيّة والاجتماعيّة - هامّ لفهم النقاش الاكاديميّ والسياسيّ في أسئلة مثل:

- هل تكفي حماية الحقوق الطبيعيّة للإنسان وحقوق المواطن لتمكين كلّ فرد من ممارسة حرّيّته وتحقيق ذاته؟
- هل يكفي أن تقوم الدولة بمنع المسّ بالبشر؟
- هل يستطيع عموم البشر التمتّع بوجودهم الإنسانيّ بصورة محترمة وتحقيق حقوقهم الطبيعيّة دون الحصول على دعم فعّال من الدولة؟

الحقّ في التربية

Fotolia© venimo.

الأسئلة المركزيّة في هذا القسم هي:

- **ما هي الحقوق الاجتماعيّة؟**
- **هل على الدولة أن تثبّت في القانون الحقوق الاجتماعيّة- الاقتصاديّة؟**

ما هي الحقوق الاجتماعيّة؟

يمكن تقسيم الحقوق الاجتماعيّة إلى مجموعتين رئيسيّتين:

1. الحقوق التي تحظى باتّفاق عالميّ: الحقّ في الحماية من الجوع، الحقّ في العلاج الطبّيّ الذي ينقذ حياة الإنسان، والحقّ في التربية والتعليم.
2. الحقوق المختلف عليها ولا توجد موافقة بخصوص مدى التزام الدولة بتوفيرها وبخصوص حجم الدعم الذي تقدّمه الدولة للمواطن: الحقّ في مستوى معيشة معقول، وحقّ الصحّة بمفهومها الواسع (مثل الطبّ الوقائيّ وطبّ الأسنان والطبّ الذي يطيل حياة الإنسان)، وحقّ السكن، وحقّ مزاولة العمل وظروف العمل.

1. الحقوق التي تحظى باتّفاق عالميّ واسع:

أ. **الحقّ في الحماية من الجوع** - حقّ الإنسان في أن يعيش دون نقص في الغذاء الذي قد يتسبّب له بأضرار صحيّة. **واجب الدولة أن تضمن لكلّ إنسان الغذاء الأساسيّ** بواسطة منحه المخصّصات الماليّة أو سلّة الغذاء، لكن لا يوجد اتّفاق بخصوص مركّبات السلّة الغذائيّة الأساسيّة.

مهمّة إنترنتيّة::

ا. ابحثوا في مواقع الشبكة عن قانونين سنّتهما الكنيست يتناولان الخدمات الاجتماعيّة.

ب. اعرضوا القانونين واشرحوا الحقوق الاجتماعيّة التي يضمنها كلّ واحد منهما. علّلوا إجابتكم.

ب. **الحقّ في الحصول على العلاج الطبّيّ المنقذ لحياة الإنسان** - لا توجد موافقة حول حجم العلاج الطبّيّ الذي يحقّ للإنسان الحصول عليه من الدولة التي يعيش فيها، لكن هناك موافقة على واجب الدولة أن توفّر للمواطن على الأقلّ **العلاج الطبّيّ في حالات الطوارئ**، أي العلاج الفوريّ الذي ينقذ حياته.

ج. **الحقّ في التربية والتعليم** - تلقّي التعليم بتمويل من الدولة لاكتساب المعرفة والمهارات التي تمكّن كلّ ولد من في المستقبل تلبية احتياجاته الخاصّة، وأن يكون مواطنا مستقلّا. يتمّ منح الحقّ في التربية والتعليم للمواطن وهو بدوره يتيح للمواطن تحقيق حرّيّاته الأخرى بصورة لائقة، مثل حرّيّة التعبير وحقّ الجمهور في المعرفة. إنّ هذا الاعتراف مقبول على المستوى العالميّ.إذا كان هنالك تفاوت بين الدول فإنّ هذا التفاوت ينعكس في حجم الخدمات التربويّة المقدّمة للمواطن وفي مستواها ومضمونها. لكن لا خلاف في وجود الواجب الملقى على الدولة في توفير التربية لمواطنيها.

2. الحقوق التي يوجد خلاف بخصوص مدى التزام الدولة بتوفيرها:

في مجال الرفاه:

الحقّ في السكن. ويكيبيديا, By Oren Rozen [CC BY-SA 3.0].

أ. **الحقّ في مستوى المعيشة** - توفير شروط للفرد تمكّنه من العيش بمستوى معيشة **لائق** يوفّر له **الوجود الإنسانيّ الكريم** ويمكّنه من التصرّف كإنسان حرّ قادر على أن يتّخذ قراراته الإراديّة- العقلانيّة بحرّيّة. **هنالك خلاف في السؤال ما هو الوجود الإنسانيّ الكريم، وما هو مستوى المعيشة اللائق - وهل يتوجّب على الدولة توفيرهما.**

ب. **الحقّ في السكن** - حقّ الإنسان في أن يكون لديه مأوى وسقف يحميه وظروف سكن لائقة. يدور الخلاف حول السؤال: هل الدولة ملزمة أصلا بمنح السكن، وإذا كان الجواب إيجابيّا- في أيّ حجم؟

ج. **الحقّ في مزاولة العمل وشروط العمل** - حقّ العمل، بمعنى أنّه من واجب الدولة توفير أماكن عمل للأفراد وأن تضمن العمل لكلّ فرد. هذا الحقّ يكاد يكون غير مرسّخ في قوانين الدول[13]. إلى جانب ذلك، نجد في أكثريّة الدول المتطوّرة تشريعات توفّر الحماية للإنسان العامل، وتعرّف ما هي **حقوق العمّال وما هي شروط تشغيلهم**. من بين الشروط التي تلزم أرباب العمل: ضمان الحدّ الأدنى من الأجور، تحديد ساعات العمل وتعريف ساعات الراحة، تعويض العامل مقابل العمل في ساعات الليل، دفع مقابل أيّام إجازة ونقاهة، دفع مقابل ساعات إضافيّة، الحقّ في إقامة نقابة مهنيّة والعضويّة فيها، وحقّ الإضراب عن العمل.

د. **الحقّ في الصحّة** - من حقّ الفرد أن يتلقّى خدمات صحّيّة من دولته. لكن، باستثناء العلاج الطبّيّ الطارئ لإنقاذ الحياة، فإنّ كلّ دولة تقرّر الحدّ الأدنى من حجم العلاج الطبّيّ الذي تتعهّد بتوفيره للمواطن. على السكّان، عادة، دفع رسوم للتأمين الصحّيّ الذي يمنحهم حقّ العلاج. **قانون التأمين الصحّيّ الرسميّ في إسرائيل** (1994) يفصّل ما هي سلّة الخدمات الطبّيّة الأساسيّة التي تتعهّد الدولة بتوفيرها للمواطن في إطار التأمين الصحّيّ. كما يتطرّق القانون إلى إضافة تأمينات مختلفة تعرضها صناديق المرضى على المواطن في السوق الخاصّة لزيادة الخدمات الصحّيّة التي يستطيع التمتّع بها.

هل على الدولة ترسيخ الحقوق الاجتماعيّة- الاقتصاديّة ضمن القانون؟

الآراء المؤيّدة والآراء المعارضة لواجب الدولة في منح حقوق اجتماعيّة اقتصاديّة للمواطن

الآراء المؤيّدة: *"الحقوق الاجتماعيّة- الاقتصاديّة هي عنصر هامّ في صيانة كرامة الإنسان. في الواقع لا يمكن ممارسة الحقوق المدنيّة (الطبيعيّة والسياسيّة) دون ممارسة الحقوق الاجتماعيّة. إنّ حقّ الحياة عديم المعنى من دون تحصيل الحدّ الأدنى من الدخل الماليّ لتمويل الغذاء أو في انعدام منالية الخدمات الصحّيّة"*[14].

13 إيطاليا هي من الدول الديمقراطيّة الغربيّة الوحيدة التي شملت في دستورها هذه الحقوق. "دائرة التشريع الجديد: اقتراح قانون أساس: الحقوق الاجتماعيّة"، **برلمان**، 1998، العدد 21، المعهد الإسرائيليّ للديمقراطيّة.

14 بن باسات آڤي، ودهان مومي. "الحقوق الاجتماعيّة في الدستور والسياسة الاقتصاديّة". **نيار عمداه** (ورق موقف) 49. المعهد الإسرائيليّ للديمقراطيّة. 2004.

الآراء المعارضة: منح الحقوق الاجتماعيّة يعني المسّ غير المبرّر بممتلكات دافعي الضرائب وبحرّيّتهم في التصرّف بأموالهم كما يحلو لهم. بالإضافة إلى ذلك، هناك من يقول إنّ توفير الحقوق الاجتماعيّة الواسعة لأصحاب الدخل القليل يحفز الفئات السكّانيّة الضعيفة على عدم مزاولة العمل وذلك بهدف مواصلة الاستفادة من الامتيازات.

من يستحقّ التمتّع بالحقوق الاجتماعيّة؟

الإجابة عن هذا السؤال أيضًا هي غير قاطعة. فعموما تقوم الدولة بتوفير الخدمات الاجتماعيّة لمواطنيها وللسكّان الدائمين الذين يعيشون فيها، لكنّ هناك حقوقًا تمنحها الدولة لسكّان مؤقّتين وحتّى لماكثين غير قانونيّين. مثلا: أولاد العمّال الأجانب لهم حقّ التربية والتعليم، بغضّ النظر عن شرعيّة منزلتهم في البلاد.

تتضمّن قوانين العمل في إسرائيل أمرا يلزم مشغّل العامل الأجنبيّ بأن يستصدر له تأمينًا طبّيًّا لفترة عمله لديه. أمّا بخصوص العلاج الطبّيّ فقد جاء في قرار صادر عن المحكمة العليا في عام 2014 أنّ العمّال الأجانب الموجودين في البلاد لمدّة سنوات طويلة، مثل عاملي التمريض، يستحقّون الحصول على علاج طبّيّ أيضًا عند إصابتهم بأمراض خطيرة طويلة الأمد وذلك في نطاق الجهاز الصحّيّ العامّ وصناديق المرضى، وليس فقط بواسطة شركات التأمين المختلفة.

الميمات الخمس

"تشمل الاحتياجات الأساسيّة لدى الإنسان العاديّ خمسة أمور هي: المأكل، المسكن، الملبس، المربيّ (أي إمكانيّة تربية الأطفال)، المشفى. وهي خمس كلمات تبدأ بحرف الميم. في كلّ دولة وكلّ حقبة زمنيّة مصطلح معروف حول الحدّ الأدنى الكافي". (زئيف جابوتنسكي، الخلاص الاجتماعيّ، مجلّد "مخطوطات" ص 297-298 , 16.11.1934)

★ اذكروا الحقوق التي تمثّلها الميمات الخمس: المأكل، المسكن، الملبس، المربيّ، المشفى.

تمرين

1. أمامكم قائمة مقولات. اشرحوا ما هو الحقّ الاجتماعيّ الذي ورد في كلّ مقولة:
   - الدولة تهتمّ بضمان دخل كلّ شخص يتقاضى راتبا أقلّ من الحدّ الأدنى الذي أقرّته.
   - الدولة تقيم مصانع في المناطق البعيدة عن مركز البلاد، لتوفير فرص العمل.
   - الدولة تطعّم جميع الأولاد ضدّ الأمراض الخطيرة، مثل السعال الديكيّ وشلل الأطفال.
   - سنّ في الدولة قانون يلزم أرباب العمل بأن يدفعوا لعمّالهم علاوة قدرها 50% من أجر الساعة الثابت على كلّ ساعة عمل إضافيّة.
   - تدعم الدولة تمويل أدوية للمرضى المصابين بأمراض مزمنة.
   - سنّ في الدولة قانون التعليم الإلزاميّ الذي يمنح جميع الأولاد 12 عامًا تعليميًّا.

2. اقرأوا القطعة التالية، واشرحوا:

ا. ما هي المعضلة المركزيّة التي تتحدّث عنها القطعة.

ب. ما هي القيم والمبادئ التي يعتمد عليها خبراء الملتمسين والمجيبين.

ج. ما هي القيم التي تسعى القاضية إلى حمايتها عبر قرارها.

د. ما هو موقفكم من هذا الموضوع؟

التعليم لأولاد الأجانب

بموجب السياسة التي تنتهجها وزارة التربية والتعليم والبلديّات في شتّى أنحاء الدولة، وبموجب تعليمات قانون التعليم الإلزاميّ، يجب دمج أولاد عديمي مكانة قانونيّة في مدارس عاديّة. وعلى الرغم من ذلك فقد رفضت بلديّة إيلات في السنوات الأربع الأخيرة تسجيل أولاد عديمي مكانة قانونيّة في جهاز التربية والتعليم البلديّ، ووجّهتهم إلى إطار منفصل. فقدّم أهالي بعض الأولاد التماسا إلى المحكمة بواسطة منظّمات دعم اللاجئين بادّعاء أنّ أولادهم لا يحصلون على منهاج تربويّ يوفّر لهم المعرفة الأساسيّة، ومن ضمن ما ذكروه في التماسهم: *"مبنى المدرسة الذي تعلّموا فيه لا يستوفي المعايير الأساسيّة حيث تعلّم فيه معا أولاد في سنّ 13-17 عامًا وحُرموا من فرصة التقدّم لامتحانات البجروت"*.

وقد دعمت البروفيسور روت غابيزون موقف وزارة التربية والتعليم والبلديّة حيث قالت: *"الأولاد ليسوا سكّان الدولة أو مواطنيها. مكوثهم في البلاد مؤقّت، ولا يحقّ لهم أن يصبح المكوث دائما. السؤال هل من الصحيح أن نعمل على دمجهم في نسيج الحياة الإسرائيليّ هو نفسه سؤال سياسيّ له أبعاد طويلة الأمد.... "أنا لا أزعم أنّه ليس على الدولة واجبات تجاه طالبي اللجوء وأولادهم أو أنّه ليس لهم حقوق، بل ينبغي على الدولة توفير الخدمات التربويّة الأساسيّة لكلّ ولد يتواجد في نطاقها، بغضّ النظر عن مكانته القانونيّة أو أصله. لطالبي اللجوء ولأولادهم حقّ الحصول على هذه الخدمات، لكنّ حقّ الحصول على الخدمات التربويّة والطبّيّة الأساسيّة لا يعني بالضرورة أنّ لهم حقّ الدمج على أساس المساواة في أجهزة التربية والصحّة والرفاه التابعة لمواطني الدولة"*.

من جهة أخرى اعتبر رأي البروفيسور كرمنيتسر تسيير أمور وزارة التربية والتعليم والبلديّة مرفوضًا : *"العذر الوحيد والعلنيّ للفصل هو الأصل القوميّ- الإثنيّ لطالبي اللجوء، والرغبة في فصلهم عن باقي أولاد المدينة"*.

"إلى جانب الإهانة في إقصاء أولاد طالبي اللجوء من الجهاز التربويّ البلديّ، فإنّ دولة إسرائيل تخرق وثيقة اللاجئين إذ أنّها توفّر لهم إطارا متدنّيا من الصعب أن نطلق عليه اسم إطار تربويّ... إنّ دولة إسرائيل هي دولة يهوديّة. وبالتالي فعليها أن تتذكّر أنّنا نحن أيضًا كنّا ذات مرّة لاجئين".

وقد قبلت المحكمة التماس الأهالي وقالت في قرارها إنّ السياسة التي تتّبعها بلديّة إيلات ليست قانونيّة، وإنّ قانون التعليم الإلزاميّ ينطبق على كلّ ولد يتواجد في نطاق دولة إسرائيل، بغضّ النظر عن مكانته القانونيّة. *"لا يمكن اتّخاذ قرار عارم تجاه مجموعة أولاد أصحاب سمات جماعيّة معيّنة دون أن نفحص، بصورة فرديّة، قدرة كلّ ولد، علمًا بأنّ كلّ ولد هو عالَم قائم بذاته"*.[15]

15 وفقًا لـ: نشر، طليلاه. "المحكمة ألزمت المدارس في إيلات بقبول أولاد الأجانب"، **هآرتس**، 6.8.2012؛ ليئور، إيلان، "ليس هناك واجب بدمج أولاد اللاجئين في المدارس العاديّة"، **هآرتس**، 8.8.2011. الدعوى الإداريّة رقم 29883-07-11، 2.8.2012، في المحكمة المركزيّة في بئر السبع بانعقادها كمحكمة للشؤون الإداريّة.

المحور الزمنيّ - وثائق الحقوق. الوثائق التي تبشّر بالكثير من مستندات حقوق الإنسان اليوم.

الإدراك أنّ كلّ إنسان له حقوق طبيعيّة منذ ولادته، **والاعتراف** بأنّه يجب ممارسة هذه الحقوق وأنّ على الدولة ضمان هذه الحقوق هي ثمرة نضالات ضارية ومطوّلة ومحصّلة لتطوّرات تاريخيّة، وتحقيقها اجتماعيّا واقتصاديّا محفوف بصراعات لا تتوقّف.

الحاجة إلى حماية حقوق الإنسان أسفرت عن ولادة العديد من الإعلانات والمواثيق* التي تتناول موضوع حقوق الإنسان.وقّعت دول كثيرة على مواثيق دوليّة مختلفة وأبرمتها عقب **الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان** الذي أعلنت عنه الأمم المتّحدة في 10 كانون الأوّل 1948 .

* **اعلان، ميثاق**

إعلان - هو تصريح بشأن قصد أو رغبة. يحتاج الإعلان إلى موافقة أحادية المرّة وله قيمة **تصريحيّة** فحسب, فهو ليس ساري المفعول قضائيّا ويُستصعب فرضه وتطبيقه.

ميثاق- اتفاقيّة تفصّل طرق تحقيق الإعلان. يُلزم إبرام الميثاق الدولة بتطبيقه.

هناك دول تدمج المواثيق في تشريعاتها، وهناك دول أخرى تستوعب المواثيق بصورة آليّة في جهاز المحاكم الداخليّ لديها دون الحاجة إلى سنّ قانون صريح. فالدولة تستطيع إقرار وثيقة وإضافة تحفّظات. هذا ما تفعله دولة إسرائيل التي لا تصير فيها الوثيقة بصورة آليّة قانونا حيث أُقرّ عام 1991 **الميثاق الدوليّ للحقوق المدنيّة والسياسيّة** من عام 1966، لكنّها أبدت تحفّظاتها على بعض البنود الواردة فيه مثل المكانة الشخصيّة الخاضعة للاحكام الدينيّة المتّبعة في إسرائيل.

هناك لجنة مسؤولة عن تطبيق كلّ واحدة من هذه المواثيق وبالتالي يتوجّب على كلّ دولة وقّعت عليها تقديم تقرير حول مستوى تنفيذ الوثيقة ومدى التقدّم في تطبيق بنودها.

فمثلا: تقدّم إسرائيل للجان الأمم المتّحدة المعنيّة بحقوق الإنسان تقاريرَ حول ما يلي: **الاتّفاقيّة الدوليّة للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصريّ** من عام 1965، والميثاق **بشأن الحقوق المدنيّة والسياسيّة** من عام 1966، **والعهد الدوليّ الخاص بالحقوق الاقتصاديّة الاجتماعيّة والثقافيّة** من عام 1966، **واتّفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة** من عام 1979، **واتّفاقيّة الأمم المتّحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانيّة أو المهينة لحقوق الإنسان والمذلّة** من عام 1984، واتّفاقيّة **حقوق الطفل** من عام 1989.[16]

على الرغم من الوعي الدوليّ في موضوع حقوق الإنسان الذي يتمثّل في هذه المواثيق فإنّ مؤشّر الديمقراطيّة العالميّ يشير إلى أنّ أقلّ من نصف الدول هي دول حرّة، بينما يمكن التحدّث في دول أخرى عن "حرّيّة جزئيّة" أو عن الانعدام المطلق للحرّيّة.

16 تقارير إسرائيل إلى لجان الأمم المتّحدة لحقوق الإنسان. من موقع وزارة العدل.

كما أنّ هناك حاجة لحماية حقوق الإنسان في الدول الديمقراطيّة. يتمّ توفير الحماية عبر **الدستور والتشريع وقرارات الحكم**، وهي مقترنة بنشاطات **لمنظّمات تطوعيّة وجمعيّات** تعمل أحيانًا عبر التركيز على فئات سكّانيّة معيّنة معرّضة لانتهاك حقوقها أكثر من غيرها.

حماية حقوق الإنسان في إسرائيل

التشريعات وقرارات المحاكم تحدّد ما هي **الحقوق القضائيّة** في الدولة الديمقراطيّة. وبالتالي، فإنّ السلطة التشريعيّة والسلطة القضائيّة لهما وظيفة هامّة في حماية حقوق الإنسان وترسيخ الحقوق الأخلاقيّة كحقوق قضائيّة قابلة للتطبيق في الجهاز القضائيّ.

الحماية في التشريع

سؤال:

★ اقرأوا القوانين، واشرحوا ما هي الحقوق المحميّة في كلّ واحد منها.

في عام 1992 أقرّت الكنيست **قانون أساس كرامة الإنسان وحرّيّته وقانون أساس حرّيّة مزاولة العمل**[17].

- **قانون الأساس: كرامة الإنسان وحرّيّته (بنود مختارة)**

1. تقوم حقوق الإنسان الأساسيّة في إسرائيل على الاعتراف بقيمة الإنسان وقدسيّة حياته وكونه حرًّا. وسيتمّ احترامها بما يتماشى مع المبادئ الواردة في وثيقة الاستقلال لدولة إسرائيل.

1. (أ). الهدف من هذا القانون الأساس هو حماية كرامة الإنسان وحرّيّته وأن تُرسخ بقانون أساس قيم دولة إسرائيل كدولة يهوديّة وديمقراطيّة .
2. لا يجوز المسّ بحياة الإنسان، أو جسده أو كرامته من حيث كونه إنسانا.
3. لا يجوز المسّ بممتلكات الإنسان.
4. من حقّ كلّ إنسان أن يتمتّع بحماية حياته,جسده وكرامته.
5. لا يجوز سلب أو تقييد حرّيّة الإنسان بسجن أو اعتقال أو تسليم أو بأيّة طريقة أخرى.
6. (أ) كلّ إنسان يملك حرّيّة مغادرة إسرائيل.
   (ب) يحقّ لكلّ مواطن إسرائيليّ موجود خارج البلاد أن يدخل إلى إسرائيل.
7. (أ) يحقّ لكلّ إنسان أن يتمتّع بالخصوصيّة وستر الحياة الشخصيّة.
   (ب) لا يجوز الدخول إلى الحيّز الخاصّ لإنسان بدون أخذ موافقته.
   (ج) لا يجوز إجراء تفتيش في الحيّز الخاصّ لإنسان، أو على جسده، أو داخل جسده، أو في أغراضه.
   (د) لا يجوز المسّ بسّريّة حديث شخص، أو كتاباته، أو تسجيلاته.

إسحاق شمير	دوف شيلانسكي	حاييم هرتسوغ
رئيس الحكومة	رئيس الكنيست	رئيس الدولة

17 عن الحقوق الأساسيّة اقرأوا في الفصل الرابع والعشرين، "الأسس الدستوريّة لدولة إسرائيل"، في الباب الثالث.

قانون أساس **حرّيّة مزاولة العمل:** *"يحقّ لكلّ مواطن أو مقين في الدولة أن يمتهن أيّ مهنة,حرفة أو عمل"*. يحظر القانون على الدولة أن تفرض قيودا على مزاولة الإنسان للعمل، ما عدا الحالات التي يوجد فيها تضارب بين العمل من جهة وقيم الدولة من جهة أخرى.

- **قانون المساواة في حقوق المرأة** (1951) ينصّ القانون على أنّ الرجل والمرأة متساويان أمام القانون ومتساويان أمام أيّ إجراء قضائيّ. أيّ إجراء قانونيّ يميّز المرأة لكونها امرأة، هو إجراء مرفوض.
- **قانون عمل الشبيبة** (1953) يضع القواعد الخاصّة لعمل أبناء الشبيبة: الساعات المسموح بها لتشغيل أبناء الشبيبة والأعمال التي يحظر أن يزاولها القاصرون.
- **قانون حماية الخصوصيّة** (1981) يحظر على الإنسان المسّ بخصوصيّة غيره دون موافقته. يُمنع التنصّت عليه دون علمه، كما ويمنع استخدام اسمه، أو لقبه، أو صورته، أو صوته بغية تحقيق الأرباح.
- **قانون تكافؤ فرص العمل** (1988) يحظر على أرباب العمل التمييز ضدّ عمّال أو طالبي عمل عند قبولهم للعمل، وفي شروط عملهم وتقاعدهم على خلفيّة السنّ، أو الجنس، أو الميول الجنسيّة، أو الوالديّة، أو المكانة الشخصيّة، أو القوميّة، أو الأصل، أو المعتقدات، أو وجهة النظر، أو العضويّة في حزب ما.
- **قانون حظر المضايقة الجنسيّة** (1998) يحظر على أيّ شخص مضايقة غيره جنسيًّا. التحرّش الجنسيّ هو أيّ عمل أو اقتراح يحمل طابعا جنسيّا موجّها لإنسان آخر، بما في ذلك التعامل المهين أو المخزي مع شخص بسبب جنسه، أهوائه، أو ميوله الجنسيّة.
- **قانون منع العنف داخل العائلة** (1991) يهدف إلى تقديم المساعدّة الفوريّة لكلّ شخص يتعرّض للعنف داخل العائلة. القانون يمكّن المحكمة من إصدار أمر حماية يمنع السلوك العنيف، ويُبعد الإنسان العنيف عن البيت.
- **قانون المساواة في الحقوق لأشخاص ذوي المحدوديّة**- 1998 يصبو إلى حماية حرّيّة ومَكانة ذوي المحدوديّة، حفظ وترسيخ حقهُ في المشاركة المتساوية والفعَالة في المجتمع وفي كافّة مجالات الحياة والقدرة على الاستجابة الملائمة إلى احتياجاته الخاصّة. يتضمّن القانون فصلا حول الماليّة يوجب تيسير الوصول إلى المباني والبنى التحتيّة والمحيط، وكذلك تيسير الخدمة المقدّمة للجمهور بصورة تمكّن الأشخاص ذوي المحدوديّة من استخدامها بصورة مستقلّة.
- **قانون الشبيبة (علاج ومراقبة)** (تعديل رقم 2، 1995) يحدّد ظروف إدخال قاصرين لتلقّي علاج نفسيّ في مؤسّسة علاجيّة، ويحدّد من هو صاحب الصلاحيّة لإدخالهم إلى المؤسّسة لتلقّي العلاج المذكور. يعترف القانون بحقّ القاصرين في التمثيل، وبحقّهم أيضًا في التعبير عن موقفهم بمعزل عن أهاليهم في إجراء قانونيّ يجري ضدّ سلطات الحكم التي تمتلك صلاحيّة إدخال القاصرين إلى مؤسّسة علاجيّة. بموجب القانون، القاصر هو الشخص الذي لم يبلغ 18 عامًا من عمره بعد.
- **قانون الدفن البديل المدنيّ** (1996) يسمح بالدفن المدنيّ.
- **قانون تشغيل عمّال من قبل مقاولي خدمات** في مجالات الحراسة والنظافة في الهيئات العامّة (2013) يهدف إلى تحسين شروط التشغيل ورفع أجور عاملي المقاول في فروع الحراسة والنظافة في الهيئات العامّة.

الحماية في قرارات الحكم

تحمي المحاكم في قراراتها حقوق الإنسان والمواطن بواسطة تفسيرات القضاة للقوانين وكذلك بواسطة "تشريع قضائيّ" في الحالات التي لا يوجد فيها قانون يحمي الحقّ بصورة واضحة. مثلا، الحقّ في حرّيّة مزاولة العمل حظي بحماية السلطة القضائيّة منذ الأيّام الأولى من عمر الدولة. المواطن سلومون شلومو بجرانو[18] الذي قدّم للآخرين خدمات تقديم طلبات وتمرير سيّارات في اختبار الترخيص قدّم التماسا إلى محكمة العدل العليا ضدّ الدولة بعدما حاولوا منعه من الاستمرار في عمله. وقد ادّعت الدولة أنّ عمل بجرانو يمسّ بالنظام العامّ، وأنّه لا يوجد قانون يخوّله مزاولة هذا العمل. محكمة العدل العليا قبلت الالتماس وأقرّت أنّه لا توجد حاجة لقانون يمكّننا من العمل فكلّ عمل مسموح به ولائق، إلّا إذا تمّ حظره بصورة صريحة.

كما أكّدت المحكمة على أنّه **يُسمح للمواطن بمزاولة أيّ عمل طالما لم يمنعه القانون، بينما يُسمح للسلطات العمل فقط بموجب القانون**[19]. الجهاز القضائيّ تدخّل أيضًا لحماية حقّ المساواة والتمثيل اللائق الذي حظي بحماية المشّرع في قانون الشركات الحكوميّة (1975). ضمن القانون التمثيل اللائق لكلا الجنسين في تركيب المجالس الإداريّة لشركات حكوميّة[20]، لكن في الواقع لم يتمّ تطبيق هذه التعليمات ممّا دفع اللوبي النسائيّ إلى تقديم التماس لمحكمة العدل العليا للمطالبة بتطبيقها[21]، وقد طرأ ارتفاع ملموس في تعيين نساء لمجالس الإدارة تطبيقا لسياسة التفضيل المصحّح في أعقاب قبول التماس اللوبي النسائيّ.

الحقوق الاجتماعيّة

بالإضافة إلى القوانين التي تحمي الحقوق الاجتماعيّة في إسرائيل، طُرح للنقاش في الكنيست في تسعينيّات القرن العشرين مشروع **قانون أساس: الحقوق الاجتماعيّة**. بسبب الجدل المبدئيّ حول ماهيّة الحقوق الاجتماعيّة ومدى التزام الدولة في منحها للمواطنين، لم يحصل مشروع القانون على أكثريّة. النقاش حول واجب منح الحقوق ونطاقها ومستواها يصل أحيانًا إلى المحكمة العليا في التئامها كمحكمة عدل عليا. تمتنع محكمة العدل العليا غالبا عن الحسم في مسائل اجتماعيّة تستطيع الحكومة وضع سياسة ما فيها، وتستطيع الكنيست ترسيخ قوانين في هذا الصدد، لكن طرأ تغيير ما في هذا الاتّجاه في عام 2012 عندما قبلت محكمة العدل العليا التماسا حول المسّ بضمان الدخل. أراد الملتمسون إلغاء بند في قانون ضمان الدخل وهو بند يفيد بأنّ من يمتلك سيّارة لا يمكنه الحصول على ضمان دخل.

وقد أوعز القضاة في قرارهم الذي اتّخذوه بالإجماع بإلغاء هذا البند، وأقرّوا بأنّ على الدولة حماية كرامة الإنسان عبر اتّباع سياسة اجتماعيّة- اقتصاديّة. تحقيق الحقّ في كرامة الفرد مرتبط ارتباطا وثيقا بقدرته على تطبيق الحدّ الأدنى من مستويات المعيشة الكريمة بحيث تحافظ على كرامته الإنسانيّة وهكذا فإنّ البند المذكور يمسّ بحقّ دستوريّ في تطبيق حدّ أدنى من الاحترام **بمستوى يتخطّى الحدّ المطلوب**. وبالتالي فقد أوعز القضاة بإلغاء هذا البند وقبلوا الالتماس المقدّم ضدّه[22].

18 قرار محكمة العدل العليا 49/1، بجرانو ضدّ وزير الشرطة.
19 انظروا الفصل الثامن عشر، "مبدأ سلطة القانون"، في الباب الثاني.
20 البند 18أ في قانون الشركات الحكوميّة.
21 قرار محكمة العدل العليا 94/453، لوبي النساء ضدّ حكومة إسرائيل.
22 قرار محكمة العدل العليا 04/10662، صلاح حسن وآخرون ضدّ مؤسّسة التأمين الوطنيّ.

مهمّة إنترنتيّة:

لقد تمّ تقديم مشاريع قرار للكنيست **لقانون أساس: حقوق الإنسان والمواطن** على مرّ السنين.
ابحثوا في موقع الكنيست عن تفاصيل لمناقشات جرت بصدد مشاريع القرار هذه.

- ★ اعرضوا ادّعاءات لصالح وادّعاءات ضدّ سنّ قانون أساس: حقوق الإنسان والمواطن كما وردت في المناقشات.
- ★ عبّروا عن رأيكم في الموضوع.

تلخيص

حقوق الإنسان والمواطن هي تعبير عن المفهوم الليبراليّ الذي يضع منفعة الإنسان كفرد في مركز مسؤوليّة الدولة.
سنتناول، في الفصل التالي، موقف الدول الديمقراطيّة من الحقوق الجماعيّة.

تمرين

1. أمامكم بنود من إعلان الأمم المتّحدة العالميّ لحقوق الإنسان. اقرأوها، واذكروا ثلاثة من حقوق الإنسان الطبيعيّة، وثلاثة من حقوق المواطن، وثلاثة من الحقوق الاجتماعيّة-الاقتصاديّة. علّلوا اختياركم.

1. *يولد جميع الناس أحرارًا متساوين في الكرامة والحقوق، وقد وُهِبوا عقلا وضميرًا وعليهم أن يعامل بعضهم بعضًا بروح الإخاء.*
2. *لكلّ إنسان حقّ التمتّع بكافّة الحقوق والحرّيّات الواردة في هذا الإعلان، دون أيّ تمييز، كالتمييز بسبب العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي السياسيّ، او أيّ رأي آخر، أو الأصل الوطنيّ أو الاجتماعيّ، أو الثروة، أو الميلاد، أو أيّ وضع آخر.*
3. *لكلّ فرد حقّ في الحياة والحرّيّة وسلامة شخصه.*
4. *لا يجوز استرقاق أحد أو استعباده، ويحظر الاسترقاق وتجارة الرقيق بكافّة أوضاعهما.*
5. *لا يعرّض أيّ إنسان للتعذيب ولا للعقوبات أو المعاملات القاسية أو الوحشيّة أو الحاطّة بالكرامة.*

10.لكلّ إنسان الحقّ، على قدم المساواة التامّة مع الآخرين، في أن يُنظر في قضيّته أمام محكمة مستقلّة نزيهة نظرا عادلا علنيّا للفصل في حقوقه والتزاماته وأيّة تهمة جنائيّة توجّه إليه.

11.(1) كلّ شخص متّهم بجريمة يُعتبر بريئا إلى أن تثبت إدانته قانونيًّا بمحاكمة علنيّة تؤمّن له فيها الضمانات الضروريّة للدفاع عنه.

12.لا يُعرّض أحد لتدخّل تعسفيّ في حياته الخاصّة، أو أسرته، أو مسكنه، أو مراسلاته، أو لحملات على شرفه وسمعته، ولكلّ شخص الحقّ في حماية القانون من مثل هذا التدخّل أو تلك الحملات.

13.(1) لكلّ فرد حرّيّة التنقّل واختيار محلّ إقامته داخل حدود كلّ دولة.

(2) يحقّ لكلّ فرد أن يغادر أيّ بلاد بما في ذلك بلده، كما يحقّ له العودة إليه.

15.(1) لكلّ فرد حقّ التمتّع بجنسيّة ما.

(2) لا يجوز حرمان شخص من جنسيّته تعسّفًا، أو إنكار حقّه في تغييرها.

16.(1) للرجل والمرأة متى أدركا سنَّ البلوغ حقّ التزوّج وتأسيس أسرة دون أيّ قيد بسبب الجنس أو الدين، ولهما حقوق متساوية عند الزواج وأثناء قيامه وفي حالة انحلاله.

(2) لا يُعقَد الزواجُ إلاَّ برضا الطرفين المزمع زواجهما رِضًا كاملًا لا إكراهَ فيه.

(3) الأسرة هي الوحدة الطبيعيّة الأساسيّة للمجتمع، ولها حقّ التمتّع بحماية المجتمع والدولة.

17.(1) لكلّ شخص حقّ التملّك بمفرده أو بالاشتراك مع غيره.

(2) لا يجوز تجريد أحد من ملكه تعسّفًا.

18.لكلّ شخص الحقّ في حرّيّة التفكير والضمير والدين، ويشمل هذا الحقّ حرّيّة تغيير ديانته أو عقيدته، وحرّيّة الإعراب عنهما بالتعليم والممارسة وإقامة الشعائر ومراعاتها سواء كان ذلك سرًّا أو مع المجموعة.

19.لكلّ شخص الحقّ في حرّيّة الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحقّ حرّيّة اعتناق الآراء دون أيّ تدخّل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقّيها وإذاعتها بأيّة وسيلة كانت دون تقيّد بالحدود الجغرافيّة.

20.(1) لكلِّ شخص حقٌّ في حرِّيّة الاشتراك في الاجتماعات والجمعيّات السلميّة.

(2) لا يجوز إرغامُ أحدٍ على الانتماء إلى جمعيّة ما.

21.(1) لكلّ فرد حقّ الاشتراك في إدارة الشؤون العامّة لبلاده إمّا مباشرة أو بواسطة ممثّلين يختارون اختيارًا حرًّا.

(2) لكلّ شخص نفس الحقّ الذي لغيره في تقلّد الوظائف العامّة في البلاد.

(3) إنّ إرادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة، ويعبّر عن هذه الإرادة بانتخابات نزيهة دوريّة تجري على أساس الاقتراع السرّيّ، وعلى قدم المساواة بين الجميع، أو حسب أيّ إجراء مماثل يضمن حرّيّة التصويت.

22. لكلِّ شخص، بوصفه عضوًا في المجتمع، حقٌّ في الضمان الاجتماعيّ، ومن حقِّه أن تُوفَّر له، من خلال المجهود القوميّ والتعاون الدوليّ، وبما يتَّفق مع هيكل كلِّ دولة ومواردها، الحقوقُ الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة التي لا غنى عنها لكرامته ولتنامي شخصيّته في حرِّيّة.

23.(1) لكلِّ شخص الحقُّ في العمل، وفي حرِّية اختيار عمله، وفي شروط عمل عادلة ومُرضية، وفي الحماية من البطالة

(2) لجميع الأفراد، دون أيِّ تمييز، الحقُّ في أجرٍ متساوٍ على العمل المتساوي.

(3) لكلِّ فرد يعمل حقٌّ في مكافأة عادلة ومُرضية تكفل له ولأسرته عيشة لائقة بالكرامة البشريّة، وتُستكمَل، عند الاقتضاء، بوسائل أخرى للحماية الاجتماعيّة.

(4) لكلِّ شخص حقُّ إنشاء النقابات مع آخرين والانضمام إليها من أجل حماية مصالحه.

25.(1) لكلِّ شخص حقٌّ في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحّة والرفاهة له ولأسرته، وخاصَّة على صعيد المأكل والملبس والمسكن والعناية الطبّيّة وصعيد الخدمات الاجتماعيّة الضروريّة، وله الحقُّ في ما يأمن به الغوائل في حالات البطالة أو المرض أو العجز أو الترمُّل أو الشيخوخة أو غير ذلك من الظروف الخارجة عن إرادته والتي تفقده أسباب عيشه.

(2) للأمومة والطفولة حقٌّ في رعاية ومساعدة خاصَّتين. ولجميع الأطفال حقُّ التمتُّع بذات الحماية الاجتماعيّة سواء وُلِدوا في إطار الزواج أو خارج هذا الإطار.

26.(1) لكلِّ شخص حقٌّ في التعليم. ويجب أن يُوفَّر التعليمُ مجَّانًا، على الأقلّ في مرحلتيه الابتدائيّة والأساسيّة. ويكون التعليم الابتدائيُّ إلزاميًّا. ويكون التعليمُ الفنِّيّ والمهنيّ متاحًا للعموم. ويكون التعليم العالي مُتاحًا للجميع تبعًا لكفاءتهم.

(2) يجب أن يستهدف التعليمُ التنميةَ الكاملةَ لشخصيّة الإنسان وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحرّيّات الأساسيّة. كما يجب أن يعزِّز التفاهمَ والتسامحَ والصداقةَ بين جميع الأمم وجميع الفئات العنصريّة أو الدينيّة، وأن يؤيِّد الأنشطةَ التي تضطلع بها الأمم المتحدة لحفظ السلام.

(3) للآباء، على سبيل الأولويّة، حقُّ اختيار نوع التعليم الذي يُعطى لأولادهم

27.(1) لكلِّ شخص حقُّ المشاركة الحرَّة في حياة المجتمع الثقافيّة، وفي الاستمتاع بالفنون، والإسهام في التقدُّم العلميّ وفي الفوائد التي تنجم عنه.

(2) لكلِّ شخص حقٌّ في حماية المصالح المعنويّة والمادّيّة المترتِّبة على أيِّ إنتاج علميّ أو أدبيّ أو فنِّي من صنعه .

29.(1) على كلِّ فرد واجبات إزاء الجماعة، التي فيها وحدها يمكن أن تنمو شخصيّته النموّ الحرّ الكامل.

الفصل السادس عشر

الحقوق الجماعيّة

تناولنا، حتّى الآن، مختلف حقوق الإنسان كفرد، وهي حقوق الإنسان الطبيعيّة وحقوق المواطن والحقوق الاجتماعيّة-الاقتصاديّة - وطريقة تحقيقها في إطار دولة ديمقراطيّة. لكنّ المجتمع في كلّ دولة لا يتكوّن من أفراد فقط، بل من مجموعات أيضًا. إنّنا نفرّق بين نوعين من أنواع المجموعات: النوع الأوّل - مجموعات يتكتّل أعضاؤها ببعضهم برابط سياسيّ أو فكريّ أو بفضل المصالح المشتركة فيما بينهم، مثل الأحزاب والحركات والفرق الرياضيّة. والنوع الثاني هو مجموعات أكثريّة أو مجموعات أقلّيّة ذات خصائص إثنيّة، أو ثقافيّة، أو دينيّة أو قوميّة. سندرس، في هذا الفصل، النوع الثاني. هذه المجموعات تطالب الدولة أحيانًا بالاعتراف بخصوصيّتها الثقافيّة، وبدعم صيانتها من خلال منحها حقوقا جماعيّة.

الأسئلة المركزيّة التي سنجيب عنها هي:

- ***ما هي الحقوق الجماعيّة؟***
- ***ما هو موقف الدول الديمقراطيّة من الاعتراف بالحقوق الجماعيّة؟***

ما هي الحقوق الجماعيّة؟

الحقوق التي تمنحها الدولة لمجموعات ذات خصائص ثقافيّة مميّزة تُسمّى الحقوق الجماعيّة[1]. الهدف منها هو تمكين المجموعة من الحفاظ على مميّزاتها **الثقافيّة** وعلى عاداتها التي تنبثق من خلفيّة **إثنيّة**، أو **قوميّة**، أو **دينيّة**، أو **لغويّة**.

1 الحقوق الجماعيّة تُسمّى في أدبيّات البحث بالحقوق الجمعيّة أو حقوق المجموعات أيضًا.

وقد يُعزى هذا الاختلاف إلى جذور الماضي أو ربّما يكون من الاختلافات التي تبلورت مع مرور السنوات. وعلى أيّة حال فإنّ **تحقيق** الحقوق الجماعيّة منوط **برغبة المجموعة** في الحفاظ على خصوصيّتها حين **تطالب** الدولة بمنحها هذه الحقوق و**باستعداد الدولة** لمنحها إيّاها.

تتمثّل الحقوق الجماعيّة في الشؤون **التربويّة واللغويّة والثقافيّة والدينيّة** - وهي مجالات يتمّ الحفاظ فيها على صلة أبناء المجموعة **بثقافتهم وتراثهم** الخاصّ. الوسائل التي تستطيع الدولة اتّخاذها من أجل منحها حقوقا جماعيّة هي بالأساس تخصيص موارد، مثل بناء دُور عبادة بتمويل الدولة، أو الاستثمار في جهاز تربويّ له خصوصيّته يتعلّم فيه أبناء المجموعة مضامين تعزّز تراثهم.

أحيانًا تتضارب الحقوق الجماعيّة مع حقوق الإنسان. مثلا، الحقّ الجماعيّ في الحفاظ على تقاليد دينيّة أبويّة، مثل تعدّد النساء يمسّ بحقّ المساواة للنساء.

الحقوق الجماعيّة مقارنة بحقوق الإنسان

الحقّ في الثقافة. fotolia_49822236

جميع الناس الذين يعيشون في الدولة سواء كانوا ينتمون إلى مجموعة الأكثريّة أو إلى مجموعة الأقلّيّة يستحقّون التمتّع بصورة **متساوية** بحقوق الإنسان وبحقوق المواطن (إذا كانوا مواطنين). أمّا الحقوق الجماعيّة فتُمنح للأشخاص لكونهم جزءا من مجموعة، وهي تتجسّد في إطار المجموعة. مثلا، **الحقّ في الثقافة** هو أحد حقوق الإنسان، وهو أيضًا من حقوق المجموعة التي يجب على الدولة أن تعترف بها وتقدّم لها الدعم من أجل الحفاظ على هذه الثقافة. اعتراف الدولة بضرورة تعزيز لغة المجموعة في الجهاز التربويّ وفي المؤسّسات الثقافيّة هو تحقيق للحقوق الجماعيّة لأنّها تنبع من الاعتراف بلغة المجموعة كتلميح ثقافيّ مميّز تعرب الدولة عن استعدادها لحمايته.

ما هو موقف الدول الديمقراطيّة من الاعتراف بالحقوق الجماعيّة؟

الاعتراف بالحقوق الجماعيّة وتحقيقها يتأرجح بين ضدّين: القطب الأوّل هو التوحيد الكامل والثاني المضادّ له هو الاعتراف الكامل. على المحور بين هذين الطرفين نجد دولا تتيح ممارسة الحقوق الجماعيّة بطرق وبمستويات مختلفة. عمومًا، فإنّ منح الحقوق الجماعيّة **ليس** شرطا ضروريًا للديمقراطيّة الليبراليّة. الاعتراف ومدى تجسيد الحقوق الجماعيّة يتأثّران بتعريف الهويّة **القوميّة** للدولة بالمفهوم الإثنيّ أو المدنيّ[2]، وبتعريف الهويّة **الديمقراطيّة الليبراليّة** (فرديّة، أو جمهوريّة، أو متعدّدة الثقافات)[3].

2 انظروا الفصل الثالث، "القوميّة ودول القوميّة"، في الباب الأوّل.
3 انظروا الفصل الحادي عشر، "مفاهيم ديمقراطيّة ليبراليّة: الفرديّة والجمهوريّة ومتعدّدة الثقافات"، في الباب الثاني.

هناك دول تعارض تحقيق الحقوق الجماعيّة في حدودها، وتؤيّد مفهوم **التوحيد الثقافيّ** (أونيتريزم*). التوحيد الثقافيّ الكامل معناه تطبيق ثقافة واحدة على كافّة سكّان الدولة. أي، ثقافة واحدة مهيمنة في الحيّز العامّ تصوّر كقاسم مشترك لكافّة المواطنين ("الصالح المشترك") بينما لا تعترف الدولة بالحقوق الجماعيّة. هذا التوجّه ملائم لمفهوم الجمهوريّة بالمفهوم الأوّل. الدولة التي تحقّق التوحيد الثقافيّ الكامل بأبرز صورة هي فرنسا التي تهتمّ بثقافة علمانيّة متجانسة في مؤسّساتها الرسميّة بل وحتّى تعارض بشدّة على مرّ السنوات تقديم أيّ دعم أو مراعاة لتعزيز ثقافات الأقلّيّات في صفوفها.

* **"أونيتريزم"(التوحيد)**
مصطلح "أونيتريزم"له معنيان: المعنى الأوّل هو التوحيد الثقافيّ أو التركيز الثقافيّ, والمعنى الثاني هو حكم مركزيّ واحد (مقارنة بالفدراليّة التوزيعيّة حيث تنقسم الدولة لوحدات سياسيّة تدير شؤونها الداخليّة بصورة مستقلّة). نتناول مصطلح "أونيتريزم"في هذا الفصل بمعنى التوحيد الثقافيّ.

الإكراه الثقافيّ في العصر الحديث

"إنشاء الأمّة الفرنسيّة الحديثة لا يعتمد فقط على المساواة في الحقوق للجميع أمام القانون. لم تسمح فرنسا منذ بداياتها بأيّ إطار شرعيّ لنشاط ثقافيّ وهويّة ثقافيّة أو لغويّة باستثناء اللغة الفرنسيّة التي تشكّل إطارًا معياريًّا.

"المدرسة الفرنسيّة التي تشكّل النموذج الأوّل لمدرسة عصريّة علمانيّة متساوية كانت أيضًا أوّل نموذج للإكراه الثقافيّ في العصر الحديث، إلى درجة أنّ كافّة طلّاب فرنسا اليوم، بما في ذلك أبناء الأقلّيّة اليهوديّة وأربعة ملايين مسلم...، يتعلّمون في كتاب تدريسيّ يبدأ بعبارة "آباؤنا الغاليّون"(אבותינו הגאלים)..

(البروفيسور شلومو أڤنيري. *1998*. *"الأقلّيّات القوميّة في الدول القوميّة الديمقراطيّة"*. ***العرب في الديمقراطيّة الإسرائيليّة: معضلات الهويّة***. إعداد إيلي ريخس. تلّ أبيب. مركز دَيان).

دول أخرى لا تعترف بالحقوق الجماعيّة لكنّها تسمح للمجموعات **بالتعبير عن خصوصيّتها الثقافيّة وتتجنّب المسّ المتعمّد بها**[4]. في بريطانيا، مثلا، توفّر وسائل الإعلام العامّة منبرا لثقافات الأقلّيّات, ممّا يتمثّل, مثلا, ببثّ برامج تلفزيونيّة عن سيرة حياة مجموعات الأقلّيّات.

هناك دول لا تعترف بالحقوق الجماعيّة بالمفهوم الفعّال لكنّها تحميها بواسطة إعفائها من التشريعات العامّة، حتّى إذا كانت لا تقصد وضع العراقيل أمام هذه الثقافة. مثلا: في الولايات المتّحدة التي تطبّق النظام الديمقراطيّ الليبراليّ- الفرديّ، يعفى أبناء مجموعة الإيميش من قانون التعليم الإلزاميّ لأولاد فوق سنّ 13 عاما بهدف تمكين أعضائها من الحفاظ على ثقافتهم ونمط حياتهم المحافِظ الذي يبتعد عن التجديدات التكنولوجيّة، على الرغم من أنّ قانون التعليم الإلزاميّ هو قانون شموليّ غير مناهض لثقافة معيّنة. الدول الأوروبّيّة تسمح للجاليات اليهوديّة والإسلاميّة بذبح الحيوانات بخلاف قوانين الرفق بالحيوان المعمول بها لديها.

خصوصيّة. Fotolia© scorpmad.

4 كالدول التي تنادي بالتوحيد الثقافيّ، ولا تسمح بتحقيق الحقوق الجماعيّة (التي تخصّ جماعات مختلفة).

وهناك دول من نوع آخر تعترف بحقّ مجموعات في الحفاظ على حقوق جماعيّة وثقافيّة من خلال تخصيص موارد عامّة لها، لكنّها تحافظ على هويّتها **كدولة قوميّة إثنيّة- ثقافيّة**. تتّبع هذه الدول **توجّها متعدّد الثقافات** "مرنا" لا يؤثّر على شكل الدولة كدولة قوميّة. إسرائيل، مثلا، تسمح بإقامة **أجهزة تربويّة مميّزة** مثل مدارس تدرّس باللغة العربيّة وتطبّق مناهج تعليميّة خاصّة بالسكّان العرب، ومدارس يهوديّة دينيّة متزمّتة (חרדים) تفصل بين الأولاد والبنات. كما تسمح إسرائيل بإقامة بلدات مخصّصة لسكن مجموعات معيّنة مثل البدو أو المتزمّتين دينيًّا. تتمثّل هذه الموافقة تخصيص أموال الدولة والأراضي وغيرها. ونذكر في هذا السياق طريقة الزواج المتّبعة في إسرائيل من خلال التفريق بين جماعات دينيّة مختلفة ممّا يعبّر عن توجّه متعدّد الثقافات.

هناك نوع آخر من الدول التي تعترف بالحقوق الجماعيّة بما فيها دول متعدّدة الثقافات تسمح بالتعبير عن حقوق جماعيّة في شكل تسيير أمور الدولة، وتمنح للأقلّيّات **حقّ التمثيل في البرلمان الفدراليّ** وفي باقي مؤسّسات السلطة. قد تتحوّل اللغات الجماعيّة المختلفة في هذا الإطار إلى لغات رسميّة في الدولة كجزء من النموذج التنظيميّ الذي ترتكز عليه الدولة المتعدّدة الثقافات. وهناك طريقة أخرى تتّبعها دول معيّنة لتجسيد الحقوق الجماعيّة، وهي منح الأقلّيّات **حكمًا ذاتيًّا**.*

الحكم الذاتيّ الفرديّ- الثقافيّ- الطائفيّ: في دولة تعيش فيها جماعات ثقافيّة مختلفة، سواء كانت منتشرة في أرجاء الدولة، أو كانت تعيش في منطقة محدّدة خاصّة بها، قد يكون هناك ثمّة حكم ذاتيّ ثقافيّ من خلال تحديد آليات قابلة للتطبيق على نطاق الدولة كلّها تمكّن كلّ جماعة من الحفاظ على ثقافتها في مجالات التعليم والتراث والشعائر الدينيّة.

قد يكون لدينا حكم ذاتيّ فرديّ- ثقافيّ- مجتمعيّ على مختلف الأصعدة - بدءًا بتقديم دعم ماليّ من الدولة لمؤسّسات دينيّة وثقافيّة خاصّة بمجموعة ما وحتّى الاعتراف بجهاز قضائيّ طائفيّ خاصّ وملزم.

الحكم الذاتيّ الإقليميّ (في إقليم جغرافيّ معيّن): هناك دول منظّمة بصورة فدراليّة* مقسّمة لوحدات سياسيّة صغيرة. قد تكون أسباب هذا التنظيم مساحتها الكبيرة أو الحاجة إلى التوافق بين المجموعات المختلفة في الدولة على وجودها. في إطار الإدارة الذاتيّة للوحدة السياسيّة هناك دول تسمح بالتعبير **أيضًا** عن التفاوت الثقافيّ في صفوف المجتمع المحلّيّ، لكنّ دولا فدراليّة أخرى مثل الولايات المتّحدة لا تعترف بحقوق جماعيّة كما أنّ هناك أيضًا حالات استثنائيّة يكون الاعتراف بالحقوق الجماعيّة فيها سببًا لمنح الحكم الذاتيّ على إقليم جغرافيّ معيّن، مثل إقامة دولة نونافوت في كندا** عام 1999.

وعليه، فالاعتراف أو عدم الاعتراف بالحقوق الجماعيّة غير منوط، بالضرورة، بالمبنى الفدراليّ للدولة.

*** الحكم الذاتيّ**

حكم ذاتيّ. إمكانيّة العمل بصورة مستقلّة في مجالات محدّدة لكن دون سيادة واعتراف دوليّ. عندما نتكلّم عن حكم ذاتيّ لمجموعات ذات خصوصيّة ثقافيّة وعن قدرتها على ممارسة تفاوتها الثقافيّ في إطار حكم ذاتيّ تدار فيه فإنّ الحديث هنا يدور عن حكم ذاتيّ ثقافيّ.

*** الفدراليّة**

تتكوّن الدولة الفدراليّة من وحدات سياسيّة صغيرة أنشأت في ما بينها إطارا سياسيًا مشتركا. كلّ وحدة سياسيّة في الفدراليّة تطبّق حكما ذاتيّا في شؤونها الداخليّة طبقا للحكم الفدراليّ المركزيّ.

**** الحالة الخاصّة - نونافوت**

في نيسان 1999 تأسّس في شمال كندا إقليم نونافوت الذي وقّع اتّفاقا مع الحكومة الفدراليّة على خلفيّة الرغبة والحاجة للاعتراف بالحقوق الجماعيّة لأبناء النونافوت. أسفرت رغبة أبناء النونافوت بالانفصال عن الدولة والحفاظ على خصوصيّتهم الثقافيّة عن تحديد الإقليم الجديد الذي يشكّلون 85% من سكّانه. أحد المؤشّرات لهذا الانفراد الثقافيّ هو الاعتراف بلغة النونافوت كلغة رسميّة في الإقليم. (الموقع الرسميّ لحكومة نونافوت).

إنّ أيّ طريقة تتّبعها الدولة بخصوص تحقيق الثقافة الخاصّة لمجموعات سكّانها تتطلّب المعادلة والموازنة بغية تجنّب حدوث مسّ غير متناسب في حالات تتضارب فيها حقوق جماعيّة معيّنة مع وجهات نظر، أو أهداف، أو مصالح الدولة أو مع حقوق أخرى.

الميثاق الأوروبّي- حماية الأقلّيّات

في عام 1995 أقرّ ميثاق الإطار للمجلس الأوروبّيّ حول حماية الأقلّيّات القوميّة. الميثاق (الذي لم توقّع عليه إسرائيل)، وبدأ سريانه عام 1998. الحقوق الرئيسيّة الواردة فيه هي: حماية الهويّة الثقافيّة واللغويّة والدينيّة للأفراد التابعين لأقلّيّة إثنيّة وتطبيق حقوق لغويّة في الحيّز العامّ، بما فيه المجال التربويّ والإعلاميّ والاستعمال الرسميّ للدولة، إلى درجة المطالبة بالمساواة بين مكانة لغة الأقلّيّة واللغة الرسميّة، وحقوق التربية، بما فيها الحقّ في تعلّم لغة الأقلّيّة على كافّة المستويات التربويّة وتمثيل ومشاركة الأقلّيّة القوميّة في عمليّة اتّخاذ قرارات في كافّة مستويات الحكم والتعاون العابر للحدود بهدف تمكين الأقلّيّة القوميّة من إقامة علاقات مع مجموعات إثنيّة لها صلة بها موجودة خارج حدود الدولة.

لكنّ هناك فجوة كبيرة بين الإعلان والاستعداد الحقيقيّ لتطبيق الأمور على أرض الواقع، وهناك جدل بين الدول بخصوص التطبيق الفعليّ لهذه الحقوق.

*(البروفيسور شلومو حَسون. 2007. **بين القوميّة والديمقراطيّة- سيناريو العلاقة بين الأغلبيّة والأقلّيّة في إسرائيل.** أورشليم القدس: معهد فلورسهايمر للبحوث السياسيّة. ص 21)*

حقوق المجموعة. رسم جدعون كايخ

الحقوق الجماعيّة في إسرائيل

كما تعلّمنا, دولة إسرائيل هي دولة قوميّة إثنيّة- ثقافيّة متطابقة للقوميّة اليهوديّة وتعرّف كدولة يهوديّة وديمقراطيّة. الحيّز العامّ في إسرائيل متأثّر بخصائص القوميّة اليهوديّة، لكنّ هناك أقلّيّات أخرى تعيش في البلاد لا تنتمي إلى القوميّة اليهوديّة وتشكّل حوالي 20% من سكّان الدولة.

عيد الأعياد في حيّ وادي النسناس في حيفا. ويكيبيديا, udi Steinwell [CC BY 2.5].

وثيقة الاستقلال وعدت أنّ *"دولة إسرائيل ستكون مفتوحة الأبواب لقدوم اليهود إليها (לעלייה) ولجمع الشتات، وستدأب على ترقية البلاد لصالح سكّانها جميعًا، وتكون مرتكزة على دعائم الحرّيّة والعدل والسلام مستهدية بنبوءات أنبياء إسرائيل، تقيم المساواة التامّة في الحقوق، اجتماعيًا وسياسيًا، بين جميع رعاياها دون التمييز في الدين والعنصر والجنس، وتؤمّن حرّيّة الأديان والضمير والكلام والتعليم والثقافة، وتحافظ على الأماكن المقدّسة لكلّ الديانات، وستكون أمينة لمبادئ ميثاق الأمم المتّحدة.*

إنّنا ندعو أبناء الشعب العربيّ سكّان دولة إسرائيل - رغم الحملات الدمويّة علينا منذ شهور - إلى المحافظة على السلام والقيام بنصيبهم في بناء الدولة على أساس المساواة التامّة في المواطنة والتمثيل المناسب في جميع مؤسّساتها المؤقّتة والدائمة".

★ اشرحوا إن كانت التعهّدات التي جاءت في وثيقة الاستقلال تتناول حماية حقوق الأفراد أو الحقوق الجماعيّة؟ علّلوا إجابتكم.

في عام 2000 أضافت الكنيست تعديلا لقانون **الشركات الحكوميّة** يتضمّن تعليمات تطالب بأن يكون في المجالس الإداريّة التابعة للشركات الحكوميّة تمثيل لائق للسكّان العرب، بما في ذلك السكّان الدروز والشركس.

في المجال السياسيّ لا يوجد في إسرائيل تشريع متعدّد الثقافات يضمن تمثيلا ثابتا محجوزا للأقلّيّات في مؤسّسات الحكم المنتخَبة. طريقة الانتخابات النسبيّة تتيح وجود أحزاب سياسيّة تمثّل فئات مختلفة في المجتمع بما فيها الأقلّيّات.

تعترف الدولة بحقوق أقلّيّات غير يهوديّة وكذلك بحقوق مجموعات يهوديّة معيّنة في مجالات **الدين والتربية واللغة** من خلال القوانين وقرارات المحكمة[5]. مثلا:

في التشريع - للتعليم اليهوديّ الدينيّ - القوميّ في الجهاز التربويّ الرسميّ مسار منفصل كما ترسّخ جليّا في القانون يحظى بمناهج خاصّة لتأكيد طابعه. كما يحظى المجتمع المتزمّت (החרדי) بإدارة ذاتيّة تكاد تكون كاملة في مجال التربية. كذلك يوجد في دولة إسرائيل جهاز تربية منفصل ومناهج تعليميّة خاصّة للعرب والدروز.

في قرارات الحكم - هناك قرارات حكم عديدة تجسّد اعتراف الدولة بالحقوق الجماعيّة لأقلّيّات تعيش فيها:

- **استخدام اللغة العربيّة**. وافقت محكمة العدل العليا على التماس حول المطالبة بتعليق لافتات بلديّة بالعربيّة في المدن المختلطة[6].
- **إغلاق شوارع بوجه حركة السير خلال يوم السبت في أحياء متزمّتة (حريديّة)**، مثل شارع بار إيلان في أورشليم القدس[7] والذي يعتبر شارعا رئيسيًّا لسفر المركبات لأنّه يربط مدخل المدينة بأحيائها الشماليّة ويمرّ وسط أحياء متزمّتة. وقد طالب سكّان الحيّ البلديّةَ بإغلاقه أيّام السبت فيما أصرّ العلمانيّون على أن يبقى مفتوحا لحركة السير أيّام السبت. وقد قرّرت محكمة العدل العليا إغلاقه خلال الصلوات التي تقام أيّام السبت والأعياد لكن مع تركه مفتوحا في باقي الساعات من أيّام السبت والأعياد.

لدينا اعتراف كأقلّيّة

"تعترف الدولة بعرب إسرائيل كأقلّيّة. ولا يقتصر ذلك على منح الدولة حقوقا فرديّة للعرب بل إنّها تمنحهم أيضا حقوقا جماعيّة. إنّها تعترف باللغة العربيّة وبحقوقهم التربويّة, هناك جهاز تربويّ منفصل، وهي تعترف بديانات منفصلة: الديانة الإسلاميّة والديانة المسيحيّة والديانة الدرزيّة وبمحاكمها الدينيّة المنفصلة, ممّا يعني أنّ لدينا اعترافا. إنّها لا تعترف بها كأقلّيّة قوميّة إلّا أنّها تعترف بها كأقلّيّة إثنيّة أو ثقافيّة".

(البروفيسور سموحة، سامي. "استقلاليّة ثقافيّة للعرب في دولة يهوديّة ديمقراطيّة". جامعة حيفا. منصّة معهد طرومان للنقاش الجماهيريّ: "عرب ويهود في إسرائيل- تقييم للوضع وبدائل للمستقبل". 13.1.2003)

5 ستجدون تطرّقًا لهذه المجالات في الفصل التاسع أيضًا، "العرب، والدروز، والشركس في المجتمع الإسرائيليّ"، في الباب الأوّل، وفي الفصل السابع والثلاثين، "تحدّي الحياة المشتركة في المجتمع الإسرائيليّ"، في الباب الرابع.

6 قرار محكمة العدل العليا 4112/90، التماس رفعته عدالة، المركز القانونيّ لحقوق الأقلّيّة العربيّة، وجمعيّة حقوق المواطن في إسرائيل. من الجدير بالذكر أنّ القضاة امتنعوا عن استخدام التعليل المتعدّد الثقافات كقاعدة لنطقهم بالقرار.

7 قرار محكمة العدل العليا 5016/96، خورڤ ضدّ وزير المواصلات.

تلخيص

تناولنا في الفصلين الأخيرين عدّة أنواع من الحقوق - حقوق الإنسان الطبيعيّة وحقوق المواطن والحقوق الاجتماعيّة- الاقتصاديّة والحقوق الجماعيّة. من المهمّ الانتباه إلى أنّ نقاش الحقوق آخذ في النموّ وبالتالي فإنّ بعض الحقوق الأخرى مطروح على بساط البحث في مواضيع مثل **الحقّ في جودة البيئة (الاستدامة)** والمناخ والهواء الذي نتنفّسه و**جودة الحياة** العامّة **والمنالية** في الحيّز العامّ **لذوي المحدوديّة** والاحتياجات الخاصّة.

من أجل ضمان تحقيق الحقوق في دولة ديمقراطيّة ليبراليّة - سواء من خلال المواطنين أو السلطة - يجب الاهتمام بتقييد نفوذ السلطة وقوّتها. سنتناول طرق تحقيق ذلك في الفصول التالية.

عيد السجد الذي يحتفل به يهود إثيوبيا.

ويكيبيديا، نفس الإسناد، الجمعية الإسرائيلية لليهود الاثيوبيين.

تمرين

1. اذكروا، بخصوص كلّ واحدة من المقولات، هل هذه حقوق للفرد (طبيعيّة، أو مدنيّة، أو اجتماعيّة) أم حقوق جماعيّة. علّلوا.

أ. الأكراد في العراق وسوريا وتركيّا يطالبون بحقّهم في حقّ تقرير المصير.

ب. تقوم منظّمات يهوديّة في الولايات المتّحدة بنشاط مكثّف في النضال من أجل تحسين الحالة الاقتصاديّة والاجتماعيّة لمجموعات إثنيّة ضعيفة من أصول بورتوروكيّة، أو مكسيكيّة، وغيرها.

ج. ينصّ قانون المساواة في حقوق المرأة (1951) ينصّ القانون على أنّ الرجل والمرأة متساويان أمام القانون ومتساويان أمام أيّ إجراء قضائيّ. أيّ إجراء قانونيّ يميّز المرأة لكونها امرأة، هو إجراء مرفوض.

د. إقليم كويبك الفرنسيّ في كندا يمنع أصحاب الحوانيت تجاريّة من تعليق لافتات بالإنجليزيّة.

هـ. البثّ من الكنيست مصحوب بترجمة للغة الإشارات.

و. قانون المحاكم الشرعيّة (1953) يمنح المحاكم الدينيّة الإسلاميّة صلاحيّة حصريّة للمسلمين في الأحوال الشخصيّة وشؤون الأوقاف.

ز. في فرنسا سَنّ قانون يمنع النساء والفتيات من ارتداء البرقع في الشارع (غطاء للرأس يغطّي الوجه أيضًا).

ح. تمّ في فلندريّة في بلجيكا سَنّ قانون يمنع الأهالي الفلمنكيّين من إرسال أولادهم إلى مدارس لغة التعليم فيها هي الفرنسيّة.

ي. أقيم في مدينة موديعين كنيس إصلاحيّ بتمويل من الدولة.

2. اقرأوا الإعلان التالي الصادر عن مؤسّسة التأمين الوطنيّ.

اذكروا واعرضوا نوع الحقوق التي يتمّ التعبير عنها في الإعلان. علّلوا إجابتكم.

بمناسبة عيد الفطر لدى المسلمين والذي صادف حلوله في شهر آب من عام 2013، أعلنت مؤسّسة التأمين الوطنيّ في موقعها على الإنترنت باللغة العربيّة عن تقديم موعد دفع مخصّصات ضمان الدخل لتاريخ 8 آب.

إعلانات - تقديم موعد مخصّصات الدخل للمتواجدين في مكتب العمل بمناسبة عطلة عيد الفطر

بمناسبة عيد الفطر السعيد للمسلمين، فسيتمّ تقديم موعد مخصّصات الدخل للمتواجدين في مكتب العمل، وعليه فستدفع في 8 آب أغسطس، بدلا من 14 آب أغسطس.

مؤسّسة التأمين الوطنيّ تتمنّى عيدًا سعيدًا للمواطنين الإسرائيليّين من المسلمين، وللمسلمين.

موقع مؤسّسة التأمين الوطنيّ باللغة العربيّة

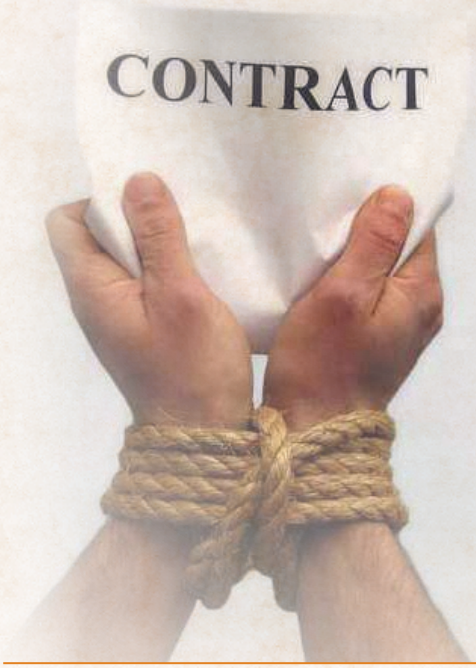

الفصل السابع عشر:
مبدأ تقييد السلطة

كما أسلفنا فإنّ الديمقراطيّة العصريّة ترتكز على اتّفاق الناس على إنشاء سلطة تحافظ على حقوقهم وحرّيّتهم وتسدّ احتياجاتهم. بالتالي **فلا بدّ من أن يكون للسلطة نفوذ**،* لكي تستطيع تحديد السياسة بالإضافة إلى إدارة شؤون الدولة بالفعل. ومع ذلك، على السلطة التصرّف **بمسؤوليّة**، أي عليها أن تصارح الجمهور بنجاحها وفشلها. إنّ السلطة التي لا تتصرّف بمسؤوليّة هي سلطة لا تقوم بتأدية رسالتها للجمهور الذي انتخبها. بما أنّ السلطة هي المؤسّسة التي تمتلك أكبر نفوذ في الدولة فلا يمكن ضمان استخدام نفوذها لمصلحة الشعب صاحب السيادة فحسب، بل هناك **احتمال أن تستخدمه لمصلحة ذاتيّة وليس لمصلحة الجمهور، وأن تسيء استخدام** نفوذها **فتمسّ بالمواطنين**. الهدف من تقييد السلطة هو التأكّد من عدم توجيه قوّتها ضدّ المواطنين فتمسّ بحقوقهم وبمبنى النظام. يرتكز مبدأ تقييد السلطة على اعتبار مواطني الدولة مستقلّين وعقلانيّين ولديهم كفاءة كافية لفحص ممارسات السلطة ومراقبتها.

*** النفوذ**

النفوذ ليس قوّة قائمة بذاتها، بل هي القدرة على جعل الناس يفعلون ما لا يريدون فعله.

هناك العديد من مصادر النفوذ. مثلا: نفوذ الشرطيّ وقدرته على جعل السائق يبطئ من سرعة سياقة السيّارة بسبب عقاب قد يفرضه عليه؛ المحاضر الجامعيّ له نفوذ نابع من معرفته الكبيرة.

هناك مصدر آخر للنفوذ وهو القوّة البدنيّة، فصاحب العضلات مثلا يتحلّى بقوّة يمكنه استعمالها ضدّ الآخرين. السلطة تستعمل نفوذها مثلا في جباية الضرائب من المواطنين.

سؤال تفكير:

"القوّة قد تتسبّب بالفساد، والقوّة المطلقة مفسدة بصورة مطلقة".
(اللورد أكتون، سياسيّ ومؤرّخ بريطانيّ 1834-1902)

★ اشرحوا لماذا قد تتسبّب القوّة بالفساد، وأعطوا مثالا على ذلك.

سنتناول في القسم **الأوّل** من هذا الفصل **مصادر النفوذ**، ومن ثمّ أربع وسائل لتقييد السلطة:

في القسم **الثاني** موضوع **فصل السلطات**.

في القسم **الثالث** موضوع **الانتخابات الديمقراطيّة**.

في القسم **الرابع** موضوع **الدستور**.

في القسم **الخامس** موضوع **أجهزة الإشراف والمراقبة**.

القسم الأوّل: مصادر نفوذ السلطة

سنجيب في هذا القسم عن السؤالين التاليين:

- **ما هي مصادر نفوذ السلطة؟**
- **كيف يتمّ تقييد نفوذ السلطة؟**

ما هي مصادر نفوذ السلطة؟

السلطة التنفيذيّة

نفوذ السلطة يظهر بشكل خاصّ في نطاق السلطة التنفيذيّة التي تعتمد على موارد الدولة في فرض هيمنتها:

- **الموارد الاقتصاديّة:** السلطة التنفيذيّة تهيمن على خزينة الدولة وتؤثّر بشكل ملموس على حياة المواطنين من خلال تحديد أفضليّات في تخصيص الميزانيّات. السلطة التنفيذيّة تهيمن أيضًا على أراض وثروات طبيعيّة وبنى تحتيّة حيث لها تأثير هائل على النشاط الحكوميّ والعامّ في الدولة وعلى النشاط الاقتصاديّ الخاصّ.

- **أجهزة فرض الأمن والنظام والقانون:** تخضع للسلطة التنفيذيّة أجهزة ممارسة القوّة في الدولة ومن ضمنها الجيش والشرطة والسجون وخدمات الأمن ودائرة الإجراء وجهاز جباية الضرائب. تجسّد هذه الأجهزة احتكار السلطة التنفيذيّة لممارسة قوّة بدنيّة غير متوفّرة في متناول يد أيّ إنسان أو تنظيم آخر في الدولة.

- **موارد القوى البشريّة:** نجد تحت سيطرة السلطة التنفيذيّة أجهزة خدمات حكوميّة وعامّة، فهناك اختصاصيّون من كافّة المجالات. حتّى في دولة صغيرة مثل إسرائيل يوجد مئات آلاف العمّال ومن ضمنهم معلّمون وأطبّاء ومهندسون وخبراء اقتصاديّون وضبّاط جيش وغيرهم ممّن يقدّمون مشورة للمسؤولين ولمانحي خدمات للجمهور. لهذه الخدمات تأثير ذو شأن على حياة المواطنين.

- **موارد المعلومات:** تمتلك السلطة التنفيذيّة مصادر معلومات في مجالات الشؤون الداخليّة والخارجيّة والأمنيّة لا مثيل لها حجما في القطاع الخاصّ. استخدام هذه المعلومات يمنح السلطة التنفيذيّة مكانة أفضل مقارنة بالمواطنين فهي تستطيع استخدامها لتبرير قراراتها وأعمالها، بما فيها قرارات مصيريّة في قضايا الحرب والسلام. كما أنّ السلطة التنفيذيّة تهيمن على مجمّعات معلومات تتضمّن تفاصيل جمّة وحميميّة عن كلّ واحد من مواطني الدولة.

خلاصة القول هي أنّ نفوذ السلطة التنفيذيّة أكبر بكثير من نفوذ السلطتين الأخريين مع العلم أنّها تمنح مثل هذا النفوذ للقيام الصالح بمهامّها تجاه الجمهور ولمصلحته ولتصريف شؤون الدولة وفرض النظام والأمن. من المفروض أن تضمن تجسيد حقوق الإنسان واحتياجات السكّان ورغباتهم.

السلطة التشريعيّة

لدى السلطة التنفيذيّة نفوذ عمليّ كبير ولدى السلطة التشريعيّة نفوذ تشريعيّ كبير. يسنّ أعضاء البرلمان قوانين هي عبارة عن قواعد ملزمة لكافّة سلطات الحكم ولكافّة المواطنين وكلّ المتواجدين في حدود الدولة، لكنّ السلطة التشريعيّة لا تمتلك قوّة لفرض قوانينها فتحتاج من أجل ذلك إلى قوّة السلطة التنفيذيّة. كذلك فإنّ السلطة التشريعيّة لا تقوم بتفسير القوانين، ولا تطبّقها على حالات عينيّة.

السلطة القضائيّة

ينبع نفوذ السلطة القضائيّة من صلاحيّتها في تفسير قوانين سنّتها السلطة التشريعيّة والإشارة إلى طريقة فرضها في حالات معيّنة, إذا طُرِح على بساط بحثها خلاف بشأنها. لكنّها لا تمتلك قوّة فعليّة للفرض بل تخضع لقوانين ودستور ليست هي من يقرّهما.

كيف يتمّ تقييد نفوذ السلطة؟

إنّه ولمنع الوصول إلى حالة تستخدم فيها السلطة نفوذها ضدّ المواطنين، فقد تمّ تطوير أجهزة ووسائل مختلفة، مثل: **فصل السلطات** و**الانتخابات** و**الدستور** و **أجهزة الإشراف المراقبة**. غالبيّة وسائل تقييد السلطة التي ذكرناها هي شروط ضروريّة لوجود الديمقراطيّة لكن لا يوجد أيّ شرط كافٍ بمفرده. ثمّة حاجة لتوفّر شروط عديدة لتأمين مناعة الديمقراطيّة وتحقيق حقوق المواطنين وحرّيّاتهم. سنتناول، في الأقسام التالية، وسائل تقييد السلطة.

القسم الثاني: فصل السلطات - التوازن والكبح

سنواجه في هذا القسم الأسئلة التالية:

- ***ما هو فصل السلطات، وكيف يقيّد السلطة؟***
- ***كيف يُطبّق فصل السلطات في دول ديمقراطيّة؟***
- ***كيف تُطبّق فكرة توزيع النفوذ في الديانات التوحيديّة؟***

ما هو فصل السلطات، وكيف يقيّد السلطة؟

خضعت السلطة منذ فجر تاريخ الإنسانيّة لهيمنة الحكّام الوحيدين (الطغيان) الذين كانوا يمتلكون صلاحيّات كبيرة في سنّ القوانين وكذلك صلاحيّات التنفيذ والقضاء. وقد استغلّوا مرارا نفوذهم المطلق للمسّ بحقوق رعاياهم. خلال مئات السنوات الأخيرة طالب مفكّرون سياسيّون بتقليص نفوذ الحكّام المطلق وقدرتهم على المسّ بحقوق الإنسان وبالمواطنين.

بناء على هذا المفهوم قام الفيلسوف الفرنسيّ شارل مونتسكيه* بتطوير فكرة **فصل السلطات** التي تحدّد الوظائف الثلاثة الأساسيّة للسلطة:

التشريع - تحديد قواعد السلوك الشرعيّ من قبل المواطنين والسلطة.

التنفيذ - تطبيق القواعد التي وضعها المشرّع وإدارة الدولة بشكل فعليّ: وضع السياسة وتنفيذها.

القضاء - تحديد حالات خرق النظم وحالات لا تنتهك فيها، وإنزال العقوبة بمخالفيها.

ادّعى مونتسكيه أنّنا **نكفل حرّيّة المواطنين عبر فصل السلطات الثلاث:**

السلطة التشريعيّة هي البرلمان.

السلطة التنفيذيّة التي كانت في عهد مونتسكيه الملك ووزراءه.

السلطة القضائيّة هي جهاز المحاكم.

* **شارل مونتسكيه**

فيلسوف فرنسيّ (1689-1775) اشتهر بنظريّة فصل السلطات التي ابتكرها.
ويكيبيديا العبريّة

نهاية الحرّيّة

"لا تكون الحرّيّة مطلقا إذا ما اجتمعت السلطة التشريعيّة والسلطة التنفيذيّة بيد شخص واحد أو هيئة حاكمة واحدة, وذلك لأنّه يُخشى أن توضَع قوانين جائرة لتُنَفّذ تنفيذا تعسّفيّا. وكذلك لا تكون الحرّيّة إذا لم تفصل السلطة القضائيّة عن التشريع والتنفيذ, وإذا كانت متّحدة بالسلطة التشريعيّة كان الحكم على حياة وحرّيّة الرعايا تعسّفيّا وذلك لأنّ القاضي يصير مشرّعا, وإذا كانت متّحدة بالسلطة التنفيذيّة أمكن القاضي أن يتصرّف تصرّفا عنيفا وقامعا.

وإذا مارس الرجل نفسه أو هيئة الأعيان نفسها هذه السلطات الثلاث: سلطة وضع القوانين وسلطة تنفيذ القرارات العامّة وسلطة القضاء, فستكون هذه نهاية الحرّيّة.

(مونتسكيه. 1748. "روح الشرائع (القوانين)". من: كتاب **مونتسكيه: الشخص وإنتاجه**. ترجمة للعبريّة ع. بسوك. أورشليم القدس. 1998)

★ اشرحوا لماذا, حسب رأي مونتسكيه, هناك حاجة إلى فصل السلطات. علّلوا إجابتكم.

التوازن والكبح بين السلطات

بموجب ما كتبه المفكّر الفرنسيّ مونتسكيه فإنّ **فصل السلطات** يعني منح صلاحيّة خاصّة لكلّ سلطة من سلطات الحكم لتعمل بصورة منفصلة عن السلطتين الأخريين. لكن عندما يكون لدينا فصل مطلق بين السلطات، وعندما تعمل كلّ سلطة دون تبعيّة بسلطة أخرى فهناك يكمن خطر باستبداد أيّ سلطة من تجميع نفوذ كبير بصورة لا حدّ لها.

من أجل منع مثل هذا الاستبداد أنشئ جهاز **توازنات وكوابح**: الفصل بين السلطات ليس مطلقا، وبالتالي فقد منحت **كلّ سلطة قدرة لكبح نفوذ السلطتين الأخريين**. مثلا، يستطيع الرئيس الأمريكيّ فرض حقّ النقض (الفيتو) لتشريع من قبل المجلسين التشريعيّين، ومن جهة أخرى يستطيع المجلسان التشريعيّان كبح عمل الرئيس بواسطة عدم إقرار الميزانيّة التي اقترحها الرئيس.

تداخل الصلاحيّات. على الرغم من أنّ كلّ سلطة من السلطات الثلاث تتمتّع بصلاحيّة رئيسيّة في مجال ما، مثل: التشريع والتنفيذ والقضاء، فإنّنا نجد أنّ السلطات الثلاث تولي اهتماما ثانويّا لصلاحيّات تميّز باقي السلطات. والقاعدة هي أنّ **لكلّ سلطة صلاحيّة خاصّة بها إلّا أنّها ليست حصريّة لها**. فالسلطة التنفيذيّة، مثلا، تتمتّع بصلاحيّات واسعة في مجالات التشريع بواسطة "تشريع ثانويّ" (سنّ أنظمة قانونيّة)، لتمكينها من تطبيق تشريعات برلمانيّة وتكييفها لحالات محدّدة. وتتمتّع السلطة التنفيذيّة بصلاحيّات "شبه قضائيّة"، مثل محاكمة موظّفي الدولة في محكمة سلوكيّة.

هناك من يعتقد أنّ تداخل صلاحيّات السلطات وممارسة التوازن والكبح فيها يعقّد أداء السلطة، وقد يمسّ بنجاعتها، ولذا فمن اللائق تقليص كوابح السلطات تجاه بعضها. يرى توجّه آخر أنّه من الجدير دفع ثمن التعقيد من أجل الحفاظ على حرّيّات وحقوق المواطنين، ومن أجل منع سوء استخدام نفوذ السلطات.

البرلمان البريطانيّ

ويكيبيديا العبريّة.

منتجون Arpingstone 2005

قصر وستمينستر في لندن، فيه مجلسا النواب البريطانيّان:

مجلس علويّ، مجلس لوردات مقاعده حمراء، ومجلس سفليّ، مجلس عموم مقاعده خضراء.

كيف يُطبّق فصل السلطات في دول ديمقراطيّة؟

يتأثّر تطبيق مبدأ فصل السلطات بثقافة الدولة السياسيّة وبطريقة إدارتها وبمبناها التنظيميّ.

سنفحص فصل النفوذ وأجهزة التوازن والكبح في ثلاثة مجالات:

في المجال الشخصيّ - هل يشغل إنسان واحد وظيفة في أكثر من سلطة؟

في المجال المؤسّساتيّ - هل هناك مؤسّسات منفصلة للتشريع وللتنفيذ وللقضاء؟

في مجال الصلاحيّات - ما هو توزيع صلاحيّات بين السلطات، وكيف توازن وتكبح بعضها البعض؟

في المجال الشخصيّ: يستطيع **عضو البرلمان**، في بعض الأنظمة البرلمانيّة مثل بريطانيا وإسرائيل، أن يشغل منصب **وزير**، أي أن يكون في نفس الوقت عضوا في السلطتين التشريعيّة والتنفيذيّة. في بريطانيا شغل، في الماضي، **بعض أعضاء مجلس اللوردات - المجلس الأعلى للبرلمان البريطانيّ- مناصب قضائيّة في المحكمة العليا أيضا. معناه أنّهم شغلوا، في نفس الوقت، منصبا في سلطة تشريعيّة ومنصبا آخر في سلطة قضائيّة. بدأ في عام 2009 سريان مفعول إصلاح دستوريّ** فُصلت، في إطاره، المحكمة العليا عن المجلس الأعلى للبرلمان[1]. خلاصة القول هي أنّه لا يوجد في النظام البرلمانيّ فصل في المجال الشخصيّ بين السلطتين التشريعيّة والتنفيذيّة.

في النظام الرئاسيّ، مثل الولايات المتّحدة، يوجد فصل واضح، فمن يشغل منصبا في سلطة ما لا يشغل منصبا في سلطة أخرى. مثلا، أعضاء الكونغرس لا يمكنهم إشغال منصب وزير.

- **في المجال المؤسّساتيّ:** تمارس الحكومة في أنظمة برلمانيّة مثل بريطانيا وإسرائيل وظيفتها بعد منح ثقة مجلس النوّاب الذي يستطيع إنهاء عمل الحكومة. من جهة أخرى، يستطيع رئيس الحكومة أن يبادر لحلّ مجلس النوّاب وتقديم موعد الانتخابات. لا تكون أحدى السلطات، في النظام الرئاسيّ، مرتبطة بثقة سلطة أخرى. ورغم ذلك، يدور الحديث، في النظام البرلمانيّ، عن مؤسّستين منفصلتين يجري في كلّ منها تسيير الأمور وتُتَّخذ القرارات فيهما بصورة مستقلّة من خلال تصويت أعضاء المؤسّسة فقط. إذ أنّ هناك فصلًا في المجال المؤسّساتيّ في كلا النظامين.

- **في مجال الصلاحيّات:** السلطات توازن وتكبح بعضها بعضا. فالسلطة التشريعيّة التي تقرّ القوانين وَ"قواعد اللعبة" تقيّد التنفيذيّة مثلا. والسلطة التنفيذيّة، من جهتها، تبادر إلى غالبيّة التشريعات التي تقرّها السلطة التشريعيّة بواسطة مشاريع قوانين حكوميّة. يستطيع الرئيس في الولايات المتّحدة منع إبرام قانون للكونغرس باستعمال حقّ الڤيتو. ومع ذلك، يستطيع الكونغرس إسقاط ڤيتو الرئيس بإعادة التشريع من خلال أكثريّة خاصّة ورغم ذلك - إعادة إقرار القانون،. يستطيع أعضاء الكونغرس تقييد الرئيس وإلزامه بنيل مصادقتهم عند قيامه بتعيين موظّفين كبار. يعيّن الرئيس قضاة المحكمة العليا بعد أن يوافق عليهم مجلس الشيوخ - السِنات، فيما تستطيع المحكمة إلغاء قرارات وأوامر الرئيس بل وقوانين الكونغرس وتقييد نشاطه وتقييدهم بهذه الطريقة.

العلاقة بين السلطتين القضائيّة والتشريعيّة

تعمل **السلطة القضائيّة** بموجب قوانين تسنّها **السلطة التشريعيّة**. في المقابل، فإنّ المحاكم توازن وتكبح البرلمان بواسطة تفسيرها للقوانين. تستطيع السلطة التشريعيّة في النظام البرلمانيّ الردّ على تفسير المحكمة بتغييرها للقانون. تكون الصيغة الجديدة ابتداء من هذه اللحظة ملزمة للقضاة. هناك أيضا في الدول التي تتبنّى النظام الدستوريّ. تستطيع السلطة القضائيّة إلغاء قانون يتناقض مع المبادئ الدستوريّة.

في **بريطانيا لا صلاحيّة** للسلطة القضائيّة تقييد البرلمان وإلغاء قوانين. ورغم أنّه لها صلاحيّة ، منذ عام 1998، أن تحدّد إذا كان قانون ما يتناقض مع قانون أساس حقوق الإنسان فلا تستطيع إلغاءه. تستطيع المحكمة أن تقترح على المنتخَبين تعديل قانون ما لكنّها لا تستطيع تغيير قانون إلّا إذا قرّرت السلطة التشريعيّة تبنّي اقتراحها وتعديل القانون بنفسها.

1 كوهن، ياعيل. "لجنة انتخاب القضاة: من؟ كم؟ لماذا؟ أحقًّا؟". **المعهد الإسرائيليّ للديمقراطيّة. 23.6.2009.**

يوجد في **كندا** نموذج التأثير الجزئيّ فيما يتعلّق بالعلاقة بين السلطتين القضائيّة والتشريعيّة. تستطيع المحكمة العليا إلغاء قوانين تسنّها المجالس التشريعيّة القطريّة والفدراليّة. لكن ما يميّز الطريقة الدستوريّة الكنديّة هو "تعليمات التعلّب" أي إذا ألغت المحكمة قانونا ما بسبب المسّ بحقوق معيّنة، فالبرلمان يستطيع إعادة تشريع القانون ومنحه نافذيّة (مع ذلك، هناك أمور غير قابلة للتخطّي). من خلال هذه الطريقة يجري حوار دستوريّ تستخدم فيه المحكمة مهنيّتها وعدم تبعيّتها السياسيّة لنقد قوانين بصورة عمليّة (وليس فقط بصورة علنيّة مثلما يحدث في بريطانيا)، ورغم ذلك يصان مبدأ سيادة الشعب ويستطيع المنتخَبون البتّ في أنّهم يرفضون تفسير المحكمة للدستور .

مجلس النوّاب الكنديّ في مدينة أوتوا. ويكيبيديا.

نجد في العلاقة بين السلطتين القضائيّة والتشريعيّة في **الولايات المتّحدة** نموذجا من **التأثير الكبير**. يعمل القضاة وفقا لقوانين الكونغرس لكنّهم يستطيعون إلغاءها إذا تناقضت مع الدستور. المحكمة هي صاحبة الحقّ في البتّ في هذا المجال (لها حقّ "آخر كلمة". تجسّد هذه الأمثلة طريقة تطبيق مختلفة في دول ديمقراطيّة مختلفة لمبدأ فصل السلطات كآليّة كبح وتوازن.

مداولات مشتركة لمجلسي الكونغرس الأمريكيّ. ويكيبيديا العبريّة,
المصدر whitehouse.gov 2009

يمكن عرض مبدأ فصل السلطات من خلال الرسم:

★ لأيّ نموذج لمبدأ فصل السلطات يلائم هذا المخطّط؟ علّلوا!

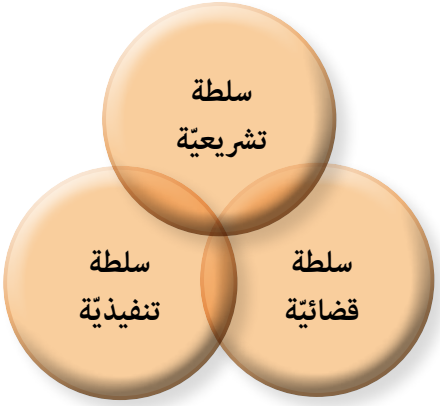

كيف يتمّ تطبيق توزيع النفوذ والقوّة في المصادر اليهوديّة والمسيحيّة؟

توجد في التقاليد اليهوديّة والمسيحيّة تعابير مختلفة لفصل النفوذ والقوّة.

اقرأوا القطعتين وقارنوا بين فصل النفوذ في الديانتين اليهوديّة والمسيحيّة.

فيما يلي نصّ كتبه باحث في مجال العلوم السياسيّة حول مبنى السلطة في العصر القديم يعود إلى أيّام المشناه في حوالي عام 200 ميلاديّ. "توج" معناه صلاحيّة سلطويّة للحكم . يعتقد الباحث أنّ التقاليد السياسيّة اليهوديّة ألزمت توزيع قوّة السلطة ممّا أدّى، على مرّ السنين، إلى حدوث تأثير على تنظيم المجتمع اليهوديّ.

في اليهوديّة: التيجان الثلاثة

"تصف المصادر اليهوديّة توزيع القوّة السياسيّة بين ثلاث سلطات: التوراة والكهنوت (הכהונה) والملكوت وهي ما يُسمّى بالتيجان الثلاثة. لكلّ منها حقوقه ومجال مسؤوليّته ومكانته المحدّدة ...

التوراة هي الوسيلة التي يتمّ، من خلالها، نقل قوانين الله إلى إسرائيل بصورة محدّدة وصريحة (المسؤولون في هذا السياق هم الحاخامات).

الكهنوت هي الوسيلة التي تشكّل همزة الوصل بين الله والطائفة (المسؤولون في هذا السياق هم الكهنة- مندوبون عن الشعب أمام الله)...

وظيفة الملكوت معالجة الشؤون اليوميّة للناس وهي المسؤولة عن العلاقات المدنيّة وتنظيمها حسب شروط العهد الواردة في الدستور (المسؤولون في هذا السياق هم الملوك قادة الشعب).

..... لا يحقّ لأيّ سلطة التدخّل في شؤون السلطات الأخرى؛ فكلّ سلطة تستمدّ صلاحيّاتها من العهد المبرم مع الله، في جبل سيناء عند تقديم الوصايا العشر. كلّ سلطة حدّدت طرق التعيين الشرعيّة لأصحاب الوظائف وطريقة نقل الوظائف داخل السلطة. يشار إلى أنّ العلاقات المتبادلة بين السلطات هي من المقوّمات التي تتميّز بها هذه الطريقة.

(كوهن، ستيوارت أ. 1988. **مصطلح التيجان الثلاثة: مكانته في التفكير السياسيّ وإسقاطاته على دراسة التاريخ الدستوريّ اليهوديّ**. أورشليم القدس ورمات غان: المركز الأورشليميّ لقضايا الجمهور والدولة وقسم العلوم السياسيّة في جامعة بار- إيلان).

في المسيحيّة: "أَعْطُوا إِذًا مَا لِقَيْصَرَ لِقَيْصَرَ وَمَا لِلَّهِ لِلَّهِ"[2]

نجد في المفهوم المسيحيّ الغربيّ نظريّة **الذراعَيْنِ**، وهما: **الذراع الأرضيّة وهي الدولة، والذراع الروحيّة وهي الكنيسة**. كلّ منهما مستقلّة في شؤونها وتستمدّ صلاحيّاتها من إرادة الربّ، وهما تكملان وتدعمان بعضهما.

لقد كانت مكانة الكنيسة أعلى من حيث القيم حيث تناولت الموضوع الروحيّ بينما تناولت السلطة العلمانيّة الوجود المادّيّ والشؤون اليوميّة.

كانت الكنيسة والدولة **كيانين منفصلين** منذ البداية واندلعت بينهما صراعات ضارية إبّان العصور الوسطى بلغت ذروتها في النزاع بين الملك الألمانيّ هنري الرابع والبابا جريجوريوس السابع ما تمخّض عن "إذلال كانوسا".*

كما نرى, تعود جذور فكرة كبح جماح السلطة إلى المصادر الدينيّة اليهوديّة والمسيحيّة وبعد ذلك إلى مفكّرين سياسيّين مثل مونتسكيه، غير أنّ كبح القوّة يتمّ بطرق مختلفة.

تمرين

قارنوا بين فصل السلطات في بريطانيا وكندا والولايات المتّحدة (راجعوا مهارة المقارنة في الفصل الثالث، "القوميّة والدول القوميّة"، في الجزء الأوّل).

الملك يطلب العفو من البابا. رسم كارلو عمنوئيل، القرن السابع عشر- رفع من قبل Nicola Romani ويكيبيديا العربيّة 2007

*** إذلال كانوسا:**

مصطلح يتحدّث عن الخضوع والإذعان المهين للشخص، فقد قدِم الملك الألمانيّ هاينريخ الرابع في عام 1077 إلى قلعة الحبر الأعظم البابا جريجوريوس السابع في بلدة كانوسا في إيطاليا بعد تهديده بإعلان الحرمان البابويّ عليه لأنّه، أي الملك، رفض قبول صلاحيّات الحبر الأعظم. لكنّ البابا لم يصدر العفو عن الملك الّا بعد أن انتظر على أبواب القلعة طوال ثلاثة أيّام وهو حافٍ راكع على ركبتيه لا يرتدي إلّا كيسا على جسده وسط عاصفة ثلجيّة.

2 العهد الجديد، متى الإصحاح 22, 21.

القسم الثالث: الانتخابات الديمقراطيّة

"من حقّ كلّ إنسان المشاركة في حكومة بلاده سواء كانت مباشرة أو بواسطة مندوبين ينتخبون بصورة حرّة".

(من "الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان"، البند 21، 1)

سنجيب في هذا القسم عن السؤالين التاليين:

- *كيف تقيّد الانتخابات الديمقراطيّة السلطة؟*
- *ما الذي يضمن إجراء انتخابات ديمقراطيّة؟*

نتائج الانتخابات لرئاسة الولايات المتّحدة، 2012. ويكيبيديا العبريّة، رفعه: Gage 2012

كيف تقيّد الانتخابات الديمقراطيّة السلطة؟

الانتخابات هي أحد شروط الديمقراطيّة. وهي تتميّز بمنح كلّ مواطن قدرة مباشرة للتأثير على السلطة وبالتالي تقييدها.

الانتخابات المنتظمة **تقيّد السلطة** من خلال تحديد **فترة ولاية** سلطات الحكم حيث تلزم المرشّحين **بتقديم تقرير** لناخبيهم حول عملهم وبعرض مواقفهم وإنجازاتهم لانتخابهم من جديد. الانتخابات تمنح المواطنين نفوذا يمكّنهم من إنهاء ولاية من لا يعمل بصورة ترضيهم، وانتخاب مرشّح أفضل يحلّ محلّه.

تعبّر الانتخابات عن حرّيّات وحقوق أساس وتعيد إقرار قواعد اللعبة السياسيّة، فتجدّد بذلك الميثاق الاجتماعيّ من طرف المواطنين وتجسّد مبدأ سلطة الشعب.

من أبرز علامات المجتمع الديمقراطيّ

"الحقوق السياسيّة هي من بين الحرّيّات الأساسيّة الحاسمة والأهمّ... الحقّ في الترشّح للانتخابات هو حقّ أساسيّ يعبّر عن فكرة المساواة وحرّيّة التعبير وحرّيّة التنظّم، وبالتالي فهذا الحقّ هو من أبرز علامات المجتمع الديمقراطيّ".

(مئير شمجار، رئيس محكمة العدل العليا سابقًا. استئناف على الانتخابات 88/1، نايمن ضدّ رئيس لجنة الانتخابات المركزيّة للكنيست الحادية عشرة).

ما الذي يضمن إجراء انتخابات ديمقراطيّة؟

للانتخابات الديمقراطيّة عدّة شروط أساسيّة هي:

- **عامّة:** من حقّ **كافّة المواطنين** البالغين المشاركة في الاقتراع لمؤسّسات الدولة المنتخَبة بموجب القيود القانونيّة. أكثريّة الدول تمنح مواطنيها حقّ الانتخاب ابتداء من سنّ 18 عامًا، وبعضها ابتداء من سنّ 21 عامًا. هذا الشرط يعبّر عن مبدأ **سلطة الشعب.**

- **متساوية: يمتلك كلّ مواطن صوتا واحدا مساويا في وزنه لغيره.** لا فرق بين غنيّ وفقير، بين رجل وامرأة، بين جنديّ ومتقاعد، ولا بين أبناء الأكثريّة والأقلّيّة القوميّة. يمتلك الجميع قدرة متساوية في التأثير بالتصويت على نتيجة الانتخابات.

هذا الشرط يعبّر عن **مبدأ المساواة**. كما يعبّر عن المساواة في حقّ الترشح: **يمتلك كلّ مواطن فرصة متساوية للتنافس في الانتخابات** - سواء ضمن حزب أو بصورة مباشرة حسب قوانين كلّ دولة.

- **سرّيّة:** لا يسمح لأيّ شخص ما عدا الناخب معرفة كيفيّة تصويته. كلّ مواطن حرّ في انتخاب المرشّح أو الحزب الأنسب له حيث تضمن السرّيّة عدم ممارسة ضغط عليه وتكفل له عدم الخوف من الاعتداء عليه بسبب تصويته. يحقّق هذا الشرط حقّ **الخصوصيّة والحرّيّة**، وانعدامه يبطل القاعدتين الأولى والثانية.

- **دوريّة:** تجري الانتخابات كلّ عدّة سنوات بفترات منتظمة ومحدّدة بالقانون. مثلا، أعضاء مجلس النوّاب الأمريكيّ ينتخَبون كلّ عامين، وانتخابات الكنيست في إسرائيل تجري كلّ أربع سنوات. يحقّق هذا الشرط مبدأ **تقييد السلطة**.

- **حرّة:** لكلّ حزب أو مرشّح (في حال استيفائه متطلّبات القانون) حرّيّة التنافس في الانتخابات حسب قراره ممّا يحقّق مبدأ **التعدّديّة والحقّ في الحرّيّة** - حرّيّة المواطن في انتخاب الحزب المرغوب فيه . كما يستحقّ كلّ مرشّح وحزب **شروطا متساوية** تمكّنه من التنافس بصورة عادلة من خلال منحه منصّة لعرض برنامجه الانتخابيّ وأفكاره ومعالم سياسته في وسائل الإعلام ممّا يتيح **حرّيّة التعبير, حرّيّة التنظّم, حرّيّة الانتظام وحرّيّة الصحافة**[3].

هناك مبادئ ديمقراطيّة مركزيّة في عمليّة الانتخابات:

- **سلطة الشعب:** ينتخب المواطنون مندوبيهم في السلطة الحاكمة ويشكّلون مصدر صلاحيّاتها.

- **تقييد السلطة:** للمواطنين صلاحيّة إبقاء السلطة الحاكمة كما هي أو استبدالها.

- **حقوق الإنسان والمواطن:** يتمّ التعبير عن حقوق الإنسان وحقوق المواطن مثل حرّيّة التعبير وحرّيّة الانتخاب وحرّيّة الانتظام السياسيّ (للأحزاب) والحقّ في الانتخاب والترشّح.

- **حسم الأكثريّة:** الفائز هو من يحظى بالحدّ الأقصى لتأييد المواطنين (هناك طرق عديدة لتحديد الحدّ الأقصى للتأييد، منها: الفرز العامّ والفرز حسب مناطق وما شابه).

- **التعدّدية:** تشارك في الانتخابات أحزاب تمثّل مجموعات ومصالح متنوّعة.

- **التسامح والاتّفاق على قواعد اللعبة:** تتنافس في الانتخابات أحزاب ذات آراء مختلفة، أحيانا متناقضة في أجواء من الإقناع ودون عنف.

الانتخابات في النظام الديمقراطيّ مثلها مثل فصل السلطات. هي وسيلة **مؤسّساتيّة** تقيّد السلطة بموجب القانون.

3 هناك بعض الدول التي تفرض قيودًا على نشاطات الأحزاب التي تمسّ بطابع الدولة. راجعوا الفصل العشرين الذي يتناول موضوع الحدود والأمن في الدولة الديمقراطيّة، في الجزء الثاني.

تمرين

لافتات اقتراع. Fotolia © freshidea.

1. طرأت على شروط الانتخابات في الدول الديمقراطيّة تغييرات خلال القرون الأخيرة. حتّى القرن العشرين، وغالبا خلاله، لم يمنح حقّ الانتخاب للمرأة في كلّ دول العالم (كانت نيوزيلندا أوّل دولة منحت المرأة حقّ الانتخاب عام 1893، ولم تفعل سويسرا ذلك سوى عام 1971، وكانت السعوديّة آخر دولة منحت المرأة حقّ الانتخاب، عام 2011). كان صوت صاحب عزبة في إنجلترا الديمقراطيّة للقرن التاسع عشر مساويا لأصوات عدد من الفقراء.
   - اشرحوا ما هي شروط الانتخابات الديمقراطيّة التي لم تتحقّق في القرن التاسع عشر.
2. ابحثوا في مواقع إخباريّة عن معلومات حول انتخابات معيّنة (تقديم قوائم المرشّحين وسجلّ الناخبين والدعاية ويوم الانتخابات).
   - اختاروا موضوعين، واعرضوا شروطا ومبادئ ديمقراطيّة تتوفّر في الانتخابات.
3. اقرأوا القطعة:

أ. اشرحوا تعليلات الكاتب المؤيّدة والمعارضة لفرض **واجب التصويت** في الانتخابات.

ب. "لا يوجد واجب اقتراع، لكنّ هناك واجبًا للمجيء إلى صندوق الاقتراع". اشرحوا المقولة، واذكروا ما هو موقفكم منها .علّلوا جوابكم.

الاقتراع - حقّ أم واجب؟

"يعتقد مؤيّدو فرض واجب التصويت أنّه يزيد من نسبة المشاركة بصورة متساوية، دون انحياز طبقيّ، ويعزّز بعض المثل العليا الديمقراطيّة للمشاركة السياسيّة والمساواة. هناك حسنات أخرى وهي أنّ ازدياد نسبة التصويت قد يثير المشاركة والاهتمام بنشاطات سياسيّة أخرى، وقد يؤثّر واجب التصويت على تقليص المصاريف الماليّة الناجمة عن الدعاية الانتخابيّة لإقناع الناخبين بالاقتراع.

"يعارض كثيرون فرض واجب الانتخاب لأسباب مختلفة. النقد المركزيّ هو الادّعاء بأنّ واجب التصويت يفرض نفسه على من لا يهتمّون بالسياسة، وقد لا يتّخذون قرارا مدروسا بخصوص التصويت. وعلى النقيض منهم، هناك من يعتقد بأنّ واجب الاقتراع هو ما يثير الاهتمام السياسيّ، وبفضله ستُبذل جهود أكبر في الدعاية الانتخابيّة.

"هناك ادّعاء آخر وهو أنّ واجب التصويت قد يزيد من نسبة الأصوات اللاغية بسبب عدم توفّر معرفة كافية لإجراءات التصويت أو بسبب عدم معرفة اللغة وخاصّة بين المهاجرين. وقد أظهرت دراسة أستراليّة[إحدى الدول التي تفرض واجب التصويت] أنّ نسبة الأصوات اللاغية في صفوف المهاجرين أعلى منها لدى باقي السكّان ممّا يعزّز هذا الادّعاء.

"هناك من يعتقد أنّ نسبة المشاركة المرتفعة غير إيجابيّة بالضرورة، حيث يكمن خطر، في أوقات الأزمات، من حدوث ازدياد حادّ في نسبة المشاركة ممّا يؤدّي إلى ازدياد التطرّف، ومن أجل إثبات ادّعائهم يذكرون جمهوريّة ڤايمار التي بلغت فيها نسبة المشاركة أرقاما مرتفعة تمثّلت في زيادة تأييد النازيّة وكانت مؤشّرا لانهيار الديمقراطيّة...

"يجيب مؤيّدو واجب التصويت أنّه لا يوجد، في الواقع، واجب اقتراع، بل واجب ارتياد الصندوق. ومنذ تطبيق هذا الواجب يسمح للمواطنين بالحسم، وعليه فإنّ هذا الواجب يشبه واجبات أخرى تسري على مواطني الدولة الديمقراطيّة، مثل واجب دفع الضرائب وواجب إشغال وظيفة المحلّفين كما هو متّبع في دول معيّنة. وهم يعتقدون أنّ واجب التصويت يمنح المواطنين حقّ المشاركة المتساوية في النظام الديمقراطيّ".

("الاقتراع - حقّ أم واجب؟"، موقع المعهد الإسرائيليّ للديمقراطيّة. برلمان، 22 تشرين الثاني 1998)

القسم الرابع: الدستور

سنجيب في هذا القسم عن الأسئلة التالية:

- **ما هو الدستور وما هي وظائفه؟**
- **كيف يفرض الدستور قيودًا على السلطة؟**
- **هل يضمن الدستور أن تكون الدولة ديمقراطيّة؟**

مكانة الدستور.

Fotolia© Natis.

ما هو الدستور وما هي وظائفه؟

الدستور هو وثيقة لتحديد مبادئ الدولة الأساسيّة وقيمها ومعاييرها[4] السياسيّة وقواعد سياستها.

يتضمّن الدستور عادة ثلاثة مركّبات:

أ. **المبادئ الأساسيّة للدولة وقيمها ومعاييرها السياسيّة**- المقصود هنا المبادئ الأساسيّة التي تميّز الدولة، وهناك إجماع واسع حولها.

ب. **مبنى السلطة** وشكل تقسيم الصلاحيّات بين السلطات والعلاقة بين السلطات من جهة، وبينها وبين المواطنين من جهة أخرى. يمنح الدستور لسلطات الحكم صلاحيّات، ويقيّد الصلاحيّات التي يمنحها، ويفصل بينها، ويضع آليّات تمنع أو تقلّص إساءة استخدام نفوذ السلطة.

ج. **الاعتراف وحماية حقوق الإنسان والمواطن في الدولة**. تفصّل الدساتير حقوق الإنسان والمواطن، وأحيانًا الحقوق الجماعيّة للأقلّيّات أيضا. ففي هذا الإطار تحدّد الدول القوميّة موقفها الخاصّ من قوميّة مهيمنة تمارس حقّ تقرير المصير وتحمي حقوق الأقلّيّات وتحدّد الدول لغتها الرسميّة وموقفها من الدين: يكون طرفا المحور على النحو التالي:

4 المعيار هو السلوك الاجتماعيّ المقبول.

من جهة، اختيار دين دولة معيّنة، ومن جهة أخرى فصل الدين عن الدولة.

توجد في غالبيّة دول العالم دساتير رسميّة (مكتوبة بمستند واحد) تكوّنت عادة في لحظات فارقة وحاسمة مثل إقامة دولة جديدة (مثلا، الولايات المتّحدة. في دولتي تشيكيا وسلوفاكيا سُنّت دساتير جديدة بعد حلّ تشيكوسلوفاكيا وانقسامها إلى دولتين مستقلّتين)، او بعد اندلاع ثورة وتبديل نظام حكم (كما حدث في ألمانيا بعد انتهاء الحكم النازيّ، أو في دول شرق أوروبا بعد انهيار الاتّحاد السوفياتيّ، في مطلع تسعينيّات القرن العشرين)[5]. يصاغ أحيانًا دستور بعد جدل جماهيريّ عميق ومستمرّ وليس في نقطة مفصليّة فارقة، كما حدث، مثلا، عند صياغة الدستور الكنديّ عام 1982 في أعقاب مؤتمر خاصّ عُقد خصّيصا لصياغته بعد 15 عامًا من الجدل الجماهيريّ على المستويين السياسيّ والأكاديميّ حول طابع كندا ودستورها. لإسرائيل وضعيّة خاصّة في مسألة الدستور سنتناولها، بتوسّع، في الجزء الثالث.

كيف يقيّد الدستور السلطة؟

يصف رسم هرم كيلزين[6] سموّ (فوقيّة) الدستور، حيث يعرض المبنى الهرميّ * الذي يؤثّر فيه القسم العلويّ على القسم الذي يتواجد تحته. نجد تحت الدستور مجموعة قوانين عاديّة تسنّها السلطة التشريعيّة وتوجد تحتها تشريعات ثانويّة تسنّها السلطة التنفيذيّة وتتضمّن أنظمة وزاريّة وقوانين محلّيّة في نطاق البلديّات. نجد، في قاعدة الهرم، أوامر الموظّفين الكبار في السلطة التنفيذيّة.

*** المبنى الهرميّ**
منظومة تدريج وتنظيم تحدّد الأولويّات أو سلّم الخضوع.

سؤال تفكير:

★ حسب رأيكم، ماذا يمكن أن نستنتج من الهرم؟

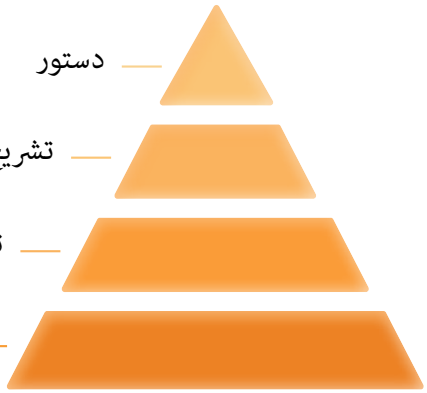

5 في أواخر القرن العشرين كُتبت دساتير كثيرة، ومنها 85 دستورًا جديدًا في دول كانت في السابق استبداديّة. مأخوذ عن: **السياسة المقارنة**، ص 385.
6 هنس كلزن (1881- 1973)، خبير قانون يهوديّ نمساويّ يُعتبر من كبار فلاسفة القانون وباحثي القانون الدستوريّ في القرن العشرين.

فوقيّة الدستور تتمثّل في مكانته ومضمونه وشكله

- مكانته

يحظى الدستور **بمكانة عُليا** تعبّر عن فوقيّته على القوانين العاديّة: إذا تناقض قانون مع الدستور فبإمكان المحاكم إلغاؤه.

ضمان: تنعكس فوقيّة الدستور، عادة، بصعوبة تغييره مع العلم أنّ تغييره يتطلّب القيام بإجراءات خاصّة بمقارنة بإجراءات تغيير القانون العاديّ. الدستور يقيّد السلطة التشريعيّة فتعجز عن سنّ القوانين كما يحلو لها.

يتضمّن **الدستور** الطريقة المطلوبة **لتغييره:** تتطلّب بعض الدول، مثل سويسرا، إجراء استفتاء عامّ في صفوف الشعب لتبنّي هذا التغيير وهناك دساتير، مثل الدستور الهنديّ، تتطلّب تجنيد أكثريّة نسبيّة في البرلمان. تغيير الدستور في الولايات المتّحدة يتطلّب أكثريّة نسبيّة مكوّنة من ثلثي مجلسي الكونغرس الفدراليّ (السينات والنوّاب)، ومصادقة المجالس التشريعيّة في 75% من الولايات الأمريكيّة.

كما يتمّ التفريق أحيانا بين مؤسّسة مخوّلة بوضع دستور، **مؤتمر تأسيسيّ**، ومؤسّسة مخوّلة بسنّ قوانين - **السلطة التشريعيّة**.

دستور مكتوب في المصادر القديمة

"فكلّم صموئيل الشعب بقضاء المملكة وكتبه في السفر ووضعه أمام الربّ" (صموئيل أ 25:10).

وعنه قال الحاخام ليڤي بن چرشون (هرلباج): *"وهكذا كلّم صموئيل الشعب بقضاء المملكة وأراد أن يحدّثهم عن القوّة التي يملكها الملك على شعبه والعقاب المستحقّ على من يخالف أمره. وقد كتب هذا في كتاب (سفْر) ووضعه أمام الربّ في خزانة الربّ كي يكون هناك دائمًا.*

(الحاخام ليڤي بن چرشون هرلباج، هو حفيد الرمبان 1288 - 1344، فيلسوف، وعالم بالرياضيّات، وقد أُطلق اسمه على أحد الجبال في القمر).

تصوغ الدستور في الدول المختلفة مؤسّسات مختلفة. مثلا: وُضع الدستور الأمريكيّ في اجتماع دستوريّ خاصّ، وأُقرّ في اجتماعات دستوريّة عُقدت في مختلف الولايات. وُضع الدستور في دولة جنوب إفريقيا في مؤتمر تأسيسيّ، بعد أن عُكف على هذه المهمّة طوال سبع سنوات، وطُلب من الجمهور التعقيب على اقتراح الدستور. في دول مثل البرازيل ونيكاراغوا تمّ إشراك المواطنين في صياغة الدستور. في دول شرق أوروبا - التي كانت تحت سيطرة الاتّحاد السوفياتيّ سابقا- كتبت الدساتير الجديدة مجموعة صغيرة مكوّنة من أشخاص شكّلوا من قبل معارَضة ديمقراطيّة، ومندوبي نظام الحكم الشيوعيّ السابق.

- مضمونه

يتضمّن الدستور مواضيع مبدئيّة في مجالات مبنى النظام وحقوق الإنسان والمواطن وقيم الدولة الأساسيّة، بينما تعنى القوانين العاديّة بتنظيم تفاصيل عينيّة. مثلا، يتناول الدستور مبدئيًّا تعيين قضاة المحكمة العليا في الولايات المتّحدة، أمّا إجراءات التعيين فتوجد تفاصيلها الدقيقة في القوانين العاديّة.

- شكله

يتكوّن الدستور من مستند واحد.

هل يضمن الدستور ديمقراطيّة الدولة؟

الدستور يقيّد السلطة.
رسم: جدعون كايخ

الدستور - بين مؤيّد ومعارض

الآراء المؤيّدة: هناك **ثلاثة أهداف رئيسيّة** لفوقيّة الدستور وصعوبة تغييره، هي:

- **حماية القيم والمبادئ** التي يتضمّنها، من منطلق أنّ مواطني الدولة يعيرونها أهمّيّة كبيرة وهم معنيّون بمنع المسّ المستقبليّ بها.

- **ضمان الاستقرار** ومنع حدوث تغييرات متسّرعة في قوانين تنظّم "قواعد اللعبة" بين سلطات الحكم، بسبب مصالح أعضاء البرلمان الضيّقة والمؤقّتة.

- **تسوية الخلافات** بحلول وسط داخل الدستور بصورة تزيل الجدل الدائم بشأنها من جدول الأعمال السياسيّ (مثلا، تثبيت حلّ وسط في قضايا الدين والدولة فتتوقّف مختلف الأطراف عن القيام بإجراءات خاطفة في سنّ قوانين لأنّ الدستور يمنع ذلك).

الآراء المعارضة: مقابل حسنات الدستور فهناك خبراء قانون يعارضون وضع دستور للدولة بسبب سيّئاته المختلفة: النقص المركزيّ هو **المسّ بمبدأ حسم الأكثريّة**. الدستور الذي وضِعَ قبل سنوات طويلة يقيّد وجهة نظر الأكثريّة الحاليّة لئلّا تقوم بسنّ قوانين تبدو صحيحة في نظره. وهناك نقص آخر ناجم عن نقل عمليّات الحسم في مسائل قيميّة إلى محكمة غير منتخَبة من قبل الجمهور **والمسّ بشرعيّة الديمقراطيّة كسلطة الشعب**.

تنتهج دول ليس لها دستور رسميّ خصائص دستوريّة جزئيّة. ففي بريطانيا لا يوجد دستور رسميّ ولذلك لا يحقّ للمحكمة إلغاء قوانين برلمانيّة. لكن خلال مئات السنوات تطوّرت في القانون مبادئ أساسيّة بواسطة قرارات حكم وقوانين عاديّة وممارسات من قبل السلطة التنفيذيّة، وهي تحدّد تقاليد ثابتة من قيم وحقوق تعنى بوظائف وصلاحيّات سلطات الحكم وبطرق انتخاب مندوبي كلّ سلطة. انضمّ إلى هذه التقاليد عام 1998 قانون أساس: حقوق الإنسان الذي شّرع سلسلة من حقوق الإنسان.

توجد للقوانين ولقرارات الحكم المبدئيّة خصائص دستوريّة من حيث **المضمون**. توجد في المجتمع البريطانيّ تقاليد تبلورت خلال قرون تمنح القوانين وقرارات الحكم في مواضيع مبدئيّة مكانة خاصّة في نظر الجمهور. على الرغم من عدم سموّها فوق قوانين عاديّة، ومن أنّه لا يحقّ للمحكمة إلغاء قوانين عاديّة تتناقض معها، فإنّ السلطات تتفادى تغيير هذه القوانين حتّى وإن كانت لديها صلاحيّة رسميّة لتغييرها. ومعنى ذلك أنّ التقاليد البريطانيّة وقانون أساس حقوق الإنسان ليس لها مكانة رسميّة بصفة دستور من حيث مبدأ الفوقيّة أو الصرامة.

ال"ماجنا كارتا"

هو التراث القانونيّ البريطانيّ الذي يتضّمن الدستور الماديّ، وهو مؤلّف من مستندات مثل الماجنا كارتا التي وقّعها الملك الإنجليزيّ جون عام 1215، وتعهّد فيها بزيادة صلاحيّات النبلاء وبتقليص صلاحيّاته، لأوّل مرّة. تعتبر الماجنا كارتا وثيقة الحقوق التأريخيّة نظرا لكونها عقدًا بين الملك ورعاياه.

أطلق خبراء القانون على هذه المبادئ والأصول في الدول التي لا تنتهج دستورا رسميًّا اسم **"الدستور الماديّ"**، وذلك يعني تراكم مجموعة قوانين وقرارات حكم وقيادات تحدّد بشكل **عمليّ** الأنظمة التي ينصّ عليها الدستور عادة، ويتجنّب تغييرها غالبا رغم عدم فوقيّتها رسميًّا على قوانين عاديّة، ورغم أنّه يمكن تغييرها مثل قوانين عاديّة.

الوضع الدستوريّ في إسرائيل غير واضح وغير متّفق عليه. لقد تقرّر، في السنوات الأولى للدولة، **عدم وضع دستور رسميّ**، ونظّمت القوانين العاديّة مبنى مؤسّسات السلطة وصلاحيّاتها، ووضعت المحكمة العليا مبادئ أساسيّة تحمي حقوق الإنسان والمواطن وحقوق الأقلّيّات وتحافظ على طابع إسرائيل كدولة يهوديّة.

سنتوسّع في هذا الموضوع في الجزء الثالث.

الاختلاف بين دستور رسميّ ودستور "مادّيّ"

يصاغ الدستور الرسميّ **كمستند واحد** بحيث **يكتب** مضمونه الرئيسيّ في **زمن معيّن** بينما يتكوّن الدستور "المادّيّ" من عدّة مستندات وقوانين وقرارات حكم تتشكّل مع مرور الزمن وينضمّ كلّ منها إلى الآخر. قد تمتدّ هذه المدّة الزمنيّة مئات السنوات وقد يتضمّن الدستور "المادّيّ" عادات غير مكتوبة أيضًا.

تصوغ الدستور الرسميّ **هيئة واحدة** وظيفتها كتابة الدستور. أمّا الدستور "المادّيّ" فتصوغه **هيئات مختلفة**، مثل البرلمان والمحكمة.

الدستور الرسميّ صارم ومن الصعب تغييره بينما يكون الدستور "المادّيّ" قابلا للتغيير على مرّ الزمن.

الدستور الرسميّ يحظى **بمكانته العلويّة** مقابل قوانين عاديّة، بينما لا يحظى الدستور المادّيّ بسموّ على قوانين عاديّة.

الدستور، مثله مثل الانتخابات وفصل السلطات، هو وسيلة **مؤسّساتيّة** أخرى لتقييد السلطة.

تمرين

1. تمّ إقرار دستور **جنوب إفريقيا** عام 1996، وبدأ سريان مفعوله عام 1999. افحصوا في الإنترنت ماذا حدث في جنوب إفريقيا في تسعينيّات القرن العشرين، واشرحوا توقيت كتابة الدستور. هل يستوفي التوقيت والظروف أحد شروط كتابة دستور جديد؟
2. اقرأوا القطعة التالية من دستور جنوب إفريقيا.

أ. اعرضوا ما الذي يتناوله الدستور بموجب القطعة، واشرحوا ما هي وظائف الدستور التي تنعكس في القطعة. ادعموا إجابتكم بالاعتماد على القطعة.

ب. اعرضوا كيف ينعكس في الدستور مفهوم الديمقراطيّة كشكل نظام حكم، ومفهوم الديمقراطيّة كوجهة نظر (راجعوا الفصل العاشر، "فكرة الدولة الديمقراطيّة"، في هذا الباب من الكتاب).

من مقدّمة دستور جنوب إفريقيا:

- *"نحن، سكّان جنوب افريقيا، نعترف بمظالم الماضي ونحترم كلّ من تكبّدوا المعاناة من أجل تحقيق العدل والحرّيّة في بلادنا، ونقدّر كلّ الذين نشطوا من أجل تطوير دولتنا وبنائها. كما نؤمن أنّ جنوب إفريقيا تابعة لجميع من يعيشون بها متّحدين رغم تنوّعنا. لذا فنحن، بواسطة مندوبينا المنتخبين بصورة حرّة، نتبنّى هذا الدستور كأعلى قانون في الجمهوريّة، من أجل:*

- رأب صدوع الماضي وتأسيس مجتمع يعتمد على قيم ديمقراطيّة وعدالة اجتماعيّة وحقوق إنسان أساسيّة.
- إرساء الأسس لمجتمع ديمقراطيّ منفتح يعتمد نظام الحكم فيه على إرادة الشعب، وكلّ مواطن محميّ بمقدار متساوٍ بموجب القانون.
- تحسين جودة حياة كلّ المواطنين. "ليكن الربّ الحارسَ الأمين لشعبنا"[7].

3. اقرأوا القطعة:

ا. اكتبوا في جدول **نوع** الحقوق (طبيعيّة، مدنيّة، جماعيّة). (مهارة تصنيف، انظروا الفصل الخامس عشر ص 190).

ب. اشرحوا كيف يتمثّل المفهوم المتعدّد الثقافات في الدستور الكنديّ. اكتبوا إجابتكم بناء على الدستور.

ج. لو وضعتم الدستور، فما هي الحقوق التي كنتم تحمونها؟ علّلوا إجابتكم.

"أقرّ في كندا عام 1982 دستور - وثيقة حقوق - لتحديد سموّ الحقوق الأساسيّة. أقرّت وثيقة الحقوق في إطار The Constitution Act - قانون الدستور الذي يتحدّث عن سموّ الدستور على قوانين عاديّة، ونتيجة لذلك فهناك صلاحيّة للمحكمة (على كافّة الأصعدة) في إلغاء أيّ قانون يتناقض مع الدستور.

"مع ذلك، فوثيقة الحقوق تتحفّظ من سموّ بعض الحقوق، وتفرّق بين حرّيّات قابلة للإلغاء من قبل البرلمان بتشريعات مختلفة وبين حرّيّات غير قابلة للإلغاء[8].

حرّيّات وحقوق واردة في وثيقة الحقوق (يمكن إلغاؤها بتشريعات عاديّة)	حرّيّات وحقوق واردة في وثيقة الحقوق (لا يمكن إلغاؤها بتشريعات عاديّة)
فقرة 2: حرّيّة الضمير والديانة، حرّيّة التعبير عن الرأي والفكر ، حرّيّة الصحافة، حرّيّة الاجتماع والتنظّم. فقرة 7: الحقّ في الحياة، الحقّ في الحرّيّة والأمن، الحقّ في الإجراء المنصف. الفقرات 14-8: حقوق تتعلّق بإجراءات جنائيّة - نظام قانون جنائيّ، عقوبة، اعتقال، تمثيل بواسطة محامٍ، تجريم ذاتيّ وغيرها. فقرة 15: الحقّ في المساواة - منع التمييز لأسباب عنصريّة، قوميّة، أصل إثنيّ، لون، دين، جنس، سنّ، مقدرة عقليّة أو إعاقات بدنيّة - ما عدا التمييز المصحّح.	الفقرات 5-3: الحقّ في التصويت، واجب إجراء انتخابات كلّ خمس سنوات (ما عدا حالات استثنائيّة). فقرة 6: حرّيّة التنقّل داخل كندا والدخول إليها ومغادرتها. الفقرات 22-16: المساواة بين اللغتين الإنجليزيّة والفرنسيّة. فقرة 23: حقّ أبناء الأقلّيّة الثقافيّة (الفرنسيّة أو الإنجليزيّة) في تحديد اللغة التي يتمّ تعليم أولادهم بها.

7 عنبال شچيف- نكديمون، مترجمة www.metargemet.com.

8 حسب ما ورد في: فوكس، :عمير. قرار التغلّب: النموذج الكنديّ وملاءمته لإسرائيل". المعهد الإسرائيليّ للديمقراطيّة. 22.12.2007.

نجيب في هذا القسم عن السؤال:

ما هي أجهزة الإشراف والمراقبة التي تقيّد السلطة، وكيف تعمل؟

نجد في الدول الديمقراطيّة نوعين من أجهزة الإشراف والمراقبة. النوع الأوّل هو أجهزة **مؤسّساتيّة-رسميّة** نصّ عليها القانون مثل المجلس التشريعيّ ومؤسّسة مراقب الدولة والمحاكم. وهناك آليّات **غير رسميّة** مثل المواطنين والهيئات، أو المجموعات التي تراقب السلطة وهي لا تتمتّع بصلاحيّة قانونيّة. من الجدير بالذكر أنّ بعض أجهزة المراقبة تنفّذ المراقبة قبل تنفيذ العمل لمنع القيام به، وهناك أجهزة مراقبة يتمّ تفعيلها بعد تنفيذ العمل.

أجهزة إشراف ومراقبة مؤسّساتيّة- رسميّة

السلطة التشريعيّة

تراقب السلطة التشريعيّة، كسلطة حكم ينتخبها المواطنون، سياسةَ السلطة التنفيذيّة. بما أنّ السلطة التنفيذيّة تستجمع غالبيّة النفوذ السياسيّ، فهي أيضًا السلطة الخاضعة لأكبر قدر من المراقبة. تتمّ هذه المراقبة بعدّة طرق:

- **التشريع.** هناك قوانين يسنّها البرلمان لتقييد السلطتين التنفيذيّة والقضائيّة. ومع ذلك، تتمتّع الحكومة في النظام البرلمانيّ بأكثريّة برلمانيّة، ولذلك فقدرة البرلمان على تقييد الحكومة من خلال التشريع محدودة. يستطيع التشريع تشجيع **شفافيّة المعلومات** لإتاحة القيام بمراقبة ناجعة على الحكومة. مثلا، "قانون حرّيّة المعلومات" يلزم السلطات في إسرائيل بكشف معلومات حول أدائها لكلّ مواطن يرغب في ذلك ليتمكّن من مراقبتها.

- **التصويت بحجب الثقة وإجراءات التنحية (العزل).** يستطيع البرلمان في أنظمة برلمانيّة مثل السويد وإسبانيا وإسرائيل حجب الثقة عن الحكومة وحلّها إذا لم تعجب أكثريّة أعضاء الكنيست من القيام بوظيفتها. وفي النظام الرئاسيّ الأمريكيّ يمنح الدستور الكونغرس صلاحيّة تنحية الرئيس من وظيفته إذا خالف القانون.

- **إقرار الميزانيّة.** يتقمّص في قدرة البرلمان على إقرار أو عدم إقرار ميزانيّة الدولة النفوذ الملموس الذي يمتلكه لإبداء موافقته أو معارضته لأداء نظام الحكم. فبدون إقرار ميزانيّات السلطة التنفيذيّة لا يمكنها القيام بدورها بل حتّى قد تسقط. يُطلق على نفوذ الكونغرس في الولايات المتّحدة اسم **"قوّة المحفظة"**.

- **إقرار التعيينات والاتّفاقات.** يقرّ الكونغرس في الولايات المتّحدة مثلا تعيين موظّفين كبار في الإدارة، قضاة وسفراء، ويقرّ اتّفاقات دبلوماسيّة وعقودا يوقّع عليها الرئيس.

- **اللجان البرلمانيّة.** اللجان المختلفة مخوّلة أن تصادق (أو لا تصادق) على الميزانيّات الحكوميّة، وكذلك على دعوة وزراء وموظّفين للإجابة عن أسئلة تتعلّق بعملهم ولتلقّي معلومات منهم. في إسرائيل يُطلب مصادقة لجان الكنيست على التشريع الثانويّ الذي تسنّه الحكومة.

المعارضة*.

يجلس في البرلمان أيضًا منتخَبون من أحزاب لا تشارك في السلطة التنفيذيّة (الحكومة)، وتطمح إلى استبدال أحزاب الائتلاف في سدّة الحكم. ومن هذا المنطلق، ينتقد أعضاء المعارضة أعمال السلطة التنفيذيّة. في بريطانيا تشكّل المعارضة حكومة بديلة تسمّى "حكومة الظلال". طبعًا ليس بيديها صلاحيّات، لكنّ المعارضة تعرض بشكل أوضح انتقادها للحكومة القائمة، وتشرح ماذا كانت ستفعل وكيف لو كانت مكانها. في النظام الرئاسيّ الأمريكيّ قد تكون في البرلمان أغلبيّة معارضة للرئيس، "وكونغرس مناهض مقابل" كهذا سيصعّب على عمل الرئيس.

* **المعارضة**
ضدّ..
مقابل المعارضة نجد "الائتلاف" الذي يضمّ جميع أحزاب الحكومة.

انتقاد البرلمان في الأساس **سياسيّ** لأنّ أعضاء البرلمان يُنتخبون ضمن إطار الأحزاب، ويطمحون إلى السيطرة على السلطة التنفيذيّة، أو أن يكونوا، على الأقلّ، جزءًا منها. في البرلمان أيضًا قد يُوجّه الانتقاد قبل اتّخاذ السلطة التنفيذيّة القرار، وعندها يكون الانتقاد انتقادًا مانعًا، أو قد يوجّه الانتقاد بعد اتّخاذ القرار، أو حتّى بعد تنفيذه.

مؤسّسة مراقب الدولة

وظيفة مراقب الدولة هي فحص نشاط الجهاز الحكوميّ (جيش الدفاع وسلطة الضرائب والوزارات الحكوميّة وغيرها) والمنظومات العامّة (مثل الأحزاب والجامعات والسلطات المحلّيّة) في مجال الإدارة السليمة والأموال. تفحص مؤسّسة مراقب الدولة ما إذا كان عمل هذه الأجهزة قانونيّا ويسير حسب قواعد **النجاعة والتوفير والنزاهة**. يجري الفحص بمبادرة مؤسّسة مراقب الدولة. إلى جانب مراقبة الدولة من قبل مراقب الدولة وموظّفيه هنالك أيضًا مراقبة داخل هيئات الحكـم من قبل مراقبين يعملون داخل السلطات. مراقبة مراقب الدولة والمراقبين الداخليّين لا تتناول سياسة الهيئات الخاضعة للمراقبة، وإنّما طريقة تنفيذها وقانونيّتها.

في دول مثل الولايات المتّحدة وألمانيا ينتخب مراقب الدولة لفترات طويلة تصل حتّى 15 عاما. في دول أوروبّا تمّ التركيز خلال العقود الأخيرة على تحديد نطاق وطرق عمل مؤسّسات مراقبة الدولة. أقام الاتّحاد الأوروبيّ مؤسّسة مراقبة عامّة وظيفتها مراقبة المؤسّسات المشتركة للدول الأعضاء في الاتّحاد.

بالإضافة إلى مراقبة مؤسّسات السلطة، هناك نماذج لمراقبة قرارات مستقبليّة. في ألمانيا، مثلا، توجد لكلّ تشريع ثانويّ انعكاسات اقتصاديّة؛ لهذا فهو يحتاج إلى مصادقة مؤسّسة مراقب الدولة قبل تنفيذه. وفي دول كثيرة، منها إسرائيل، تقوم السلطة التشريعيّة بانتخاب "المراقب" الذي يقوم بوظيفة ذراعها الطويلة. في دول أخرى تقوم السلطة التنفيذيّة بانتخاب المراقب. في الولايات المتّحدة يقوم الرئيس بانتخاب "المراقب" من ضمن قائمة مرشّحين مقدّمة من السلطة التشريعيّة. على أيّة حال فإنّ "المراقب" هو مؤسّسة مراقبة **مهنيّة** تنفّذ عمليّة الرقابة في غالبيّة الدول **بعد القيام بالعمل** حيث يقوم "المراقب" بالمبادرة إلى عمليّة المراقبة بعد تنفيذ السلطة التنفيذيّة لسياستها.

مندوب شكاوى الجمهور (أومبودسمِن)

نجد، في غالبيّة الدول الديمقراطيّة، مؤسّسة مفوّض شكاوى الجمهور التي تعنى بشكاوى مواطنين يعتقدون أنّ سلطات الحكم أو موظّفيها يستغلّون صلاحيّاتهم بحيث يمسّون بهم بصورة غير سليمة أو غير عادلة. مثلا: يستطيع المواطن تقديم شكوى إلى المفوّض حول معاملة غير لائقة يتلقّاها من قِبل مؤسّسات السلطة أو من قِبل شخص يشغل وظيفة عامّة. المراقبة التي يقوم بها مفوّض شكاوى الجمهور هي مراقبة **مهنيّة يبادر إليها مواطنون** يتوجّهون إلى المفوّض **بعد القيام بالعمل**.

الجهاز القضائيّ

آليات رسميّة. Fotolia © Viorel Sima

تهدف المراقبة التي يقوم بها الجهاز القضائيّ إلى كبح سلطات الحكم عندما تمسّ بشخص معيّن أو بقانون ما. يفحص الجهاز القضائيّ إذا ما كانت السلطات تعمل بموجب القانون والدستور وتحمي حقوق الإنسان والمواطن من إساءة استخدام صلاحيّات السلطة بشكل عامّ والسلطة التنفيذيّة بشكل خاصّ. ليست المحكمة هي التي تبادر إلى المداولات، بل هي تعالج دعاوى يقدّمها متضرّرون من ممارسات السلطة - أحيانًا قبل العمل وغالبا بعد العمل[9].

أجهزة الإشراف والمراقبة غير الرسميّة (غير مؤسّساتيّة)

بالإضافة إلى وسائل المراقبة المؤسّساتيّة، توجد في كلّ الدول الديمقراطيّة هيئات وأشخاص يقومون بمراقبة عمل مؤسّسات السلطة بمبادرتهم الذاتيّة دون صلاحيّة قانونيّة. مثلا: **وسائل الإعلام، الفنّانون والأعمال الإبداعيّة، الرأي العامّ والمنظّمات غير الحكوميّة**. قد تكون هذه مراقبة وقائيّة مانعة سلفا أو لاحقة تعقّب العمل.

وسائل الإعلام

الإعلام - **"كلب الحراسة للديمقراطيّة"** - يراقب سلطات الحكم، ويوفّر للجمهور معلومات حول ما يجري فيها، ويفضح الفساد وعدم النجاعة، ويفسّر ويقيّم سياسة السلطة وأداءها. وبالتالي فإنّ وسائل الإعلام الإلكترونيّة والمكتوبة تقدّم للجمهور معلومات حيويّة لا يستطيع دونها تقييم ممارسات نظام الحكم وصياغة موقف منها.

ترك قاضي المحكمة العليا الأمريكيّ لوي برنديس قبل أكثر من مائة عام مقولة شهيرة تعبّر عن الوظيفة الهامّة التي يقوم بها الإعلام بقوله: "ضوء الشمس هو أفضل مادّة للتعقيم"، أي أنّ نقل المعلومات للجمهور قد يصحّح من ممارسات مشوّهة في عمل السلطة. يستخدم الإعلام مصادر مختلفة للحصول على معلومات

مساهمة الشبكة

"الإنترنت والمدوّنات وتغطية أحداث البيت الأبيض والسنات في الإعلام زادت من شفافيّة كلّ مشرّع أمريكيّ، الأمر الذي يصعّب على عمليّة إبرام الصفقات السرّيّة ويزيد من نضال رجالات السياسة من أجل الحصول على التأييد الشعبيّ العامّ"

(توماس فريدمان صحيفة "دي ماركر", 10.5.2012)

9 لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع يمكن مراجعة الفصل الثالث والثلاثين الذي يتناول مراقبة سلطات الحُكم في إسرائيل، في الباب الثالث.

جديرة باطّلاع الجمهور عليها ومن ضمنها التسريبات. أحد أبرز الأمثلة عن ذلك هو قضيّة التسريبات الدوليّة في موقع ويكيليكس التي كشف النقاب عنها عام 2010 عند قيام الموقع بنشر مئات آلاف المستندات السرّيّة لفضح جرائم بشعة وأعمال فساد وممارسات مثيرة للجدل قامت بها مختلف الحكومات في العالم.

وسائل الإعلام تؤثّر على الرأي العامّ بطريقة تغطيتها للأحداث وباختيارها لقضايا تكشفها أو أمام الجمهور والأمور التي لا تطرحها على بساط البحث. ومن المهمّ الإشارة إلى أنّ وسائل الاعلام ليست منزّهة عن التأثّر بدوافع **سياسيّة واقتصاديّة** نابعة من آراء، أو مواقف، أو مصالح أصحابها والصحفيّين[10].

مهمّة:

- راجعوا وسائل إعلام إلكترونيّة ومكتوبة بما فيها صحف محلّيّة.
- قدّموا مثالا لتغيير قام به مواطن أو مجموعة مواطنين في سياسة سلطة محلّيّة أو في سلطة رسميّة.
- اشرحوا ما هي الوسائل التي استخدموها.

تنشر المراقبة عبر وسائل الإعلام **قبل** ممارسات السلطة **وبعدها**. فمثلا عندما يقدّم مشروع قانون تنشر الصحف مضامينه ممّا يساهم في تشجيع التعبير عن آراء إيجابيّة وسلبيّة تجاهه، والتأثير على طريقة تصويت أعضاء مجلس النوّاب حياله.

الرأي العامّ

يتابع الجمهور أداء السلطة ويشارك في الانتخابات مرّة كلّ بضعة سنوات. لا يكتفي بعض المواطنين بذلك بل يواظبون على متابعة عمل السلطة ويوجّهون النقد وقت الحاجة ويحاولون تصحيح الخلل من خلال التوجّه إلى سلطات الحكم وأعضاء البرلمان ووسائل الإعلام، وذلك من خلال صياغة عرائض وتخطيط احتجاجات بل وحتّى المشاركة في مظاهرات إذا لم تكن الوسائل الأخرى ناجعة وفعّالة.

مظاهرة احتجاجيّة اجتماعيّة 2011 في بئر السبع.

"Israel Housing Protests Beersheba Aug 13 2011a" من "avivi - http://www. flickr. com/photos/avivi/6040690886.."

ينشر حسب رخصة CC BY-SA 2. 0 عبر ويكي مشاركة.

يقوم المواطنون بمراقبة السلطة في وسائل الإعلام عبر شبكة الإنترنت والشبكات الاجتماعيّة، وقد شهدت هذه الطريقة تطوّرا كبيرا في السنوات الأخيرة وأضحت قوّة ذات نفوذ كبير في التأثير على الرأي العامّ. مثلا، "الربيع العربيّ" منذ عام 2011 للمطالبة بإدخال تغييرات في السلطة وفي السياسة الاجتماعيّة- الاقتصاديّة بدأ في الشبكات الاجتماعيّة، ففيسبوك وتويتر والشبكات المماثلة هي أداة متاحة لكلّ مواطن في أيّ مكان، ويستطيع نشر معلومات أو التعبير عن رأيه، ولا تستطيع السلطة منعه. تأثير الشبكات الاجتماعيّة شجّع السياسيّين والأحزاب والحركات الناشطة خارج البرلمان على نشر رسائلهم للجمهور من خلالها.

الجمهور هو القاعدة لدعم السلطة، وبالتالي فهنالك احتمال بأن تكون المراقبة العامّة دائمة وذات معنى تعيرها السلطة الاهتمام.

10 انظروا التوسّع في الفصل السادس والثلاثين، "وسائل الإعلام والسياسة في إسرائيل"، في الجزء الرابع.

مجموعات مختلفة - قوميّة ودينيّة وجندريّة واجتماعيّة- اقتصاديّة وطائفيّة وأيديولوجيّة ومجموعات مصلحة - تسعى إلى تعزيز مصالحها وقيمها في الحلبة العامّة، وهي تشكّل معًا ما يسمّى بـ **"المجتمع المدنيّ"**. بخلاف الرأي العامّ غير المنظّم، تقيم هذه المجموعات منظّمات غير حكوميّة تفحص ما إذا كانت السلطة تلبّي احتياجات المجموعات وتحاول التأثير عليها بواسطة مظاهرات وإضرابات وفعاليّات احتجاجيّة. مثلا، تنظيم "السلام الأخضر" هو تنظيم نشيط على الساحة العالميّة في مجال مكافحة المسّ بجودة البيئة. الأزمة الاقتصاديّة في الولايات المتّحدة في نهاية العقد الأوّل من القرن الحادي والعشرين حضّت على إقامة تنظيم أمريكيّ باسم "احتلّوا وول ستريت" يطالب بمساواة أكبر في توزيع الثروات.

المجتمع المدنيّ هو حلبة تعمل فيها، بصورة مستقلّة، منظّمات تطوّعيّة غير ربحيّة مع جهات خاصّة أخرى لتعزيز مصالح وأهداف اجتماعيّة. يتواجد المجتمع المدنيّ في الوسط بين الدولة ومؤسّساتها وبين الجمهور غير المنظّم.

الأحياء الفقيرة في الولايات المتّحدة 2005
من ويكيبيديا. (CC BY-SA 2. 0)

سؤال تفكير:

★ من ينتقد النقّاد؟ أي من ينتقد آليّات النقد الرسميّة وغير الرسميّة؟

الفنون

حظيت الفنون بمختلف أنواعها كالشعر والنثر والمسرح والسينما، دائما، بقدرة التأثير على السلطة والسكّان والرأي العامّ. مدى التأثير متفاوت ومتعلّق بالفنّان وأعماله الإبداعيّة والجمهور والفترة والسلطة، كما أنّ رجال السلطة والفنّانين يدركون ما هي حدود قوّة الفنون في التأثير على المزاج العامّ للجمهور إذا كانت موارد القوّة موجودة لدى السلطة[11].

أكبر تسريب في التاريخ

"ينشر ويكيليكس 400 ألف مستند حول الحرب في العراق تكشف "يوميّات وقائع الحرب" النقاب عن جرائم مروّعة ونكراء ارتكبها الجيش الأمريكيّ في العراق.

"قبل أسبوع أعلنت وزارة الدفاع الأمريكيّة أنّها تدرج موقع التسريبات ضمن "القائمة السوداء" في محاولة لمنعه من جمع التبرّعات"...

(من موقع "الحركة لحرّيّة المعلومات")

محاربة "الأخ الأكبر"

"نشر في موقع التسريبات على الشبكة 287 مستندا يدلّ على سياسة تجسّس متفرّعة اتّبعتها 25 حكومة في العالم على مواطنيها. يتمّ التجسّس عبر اقتحام هواتف خلويّة وحواسيب بوسائل تكنولوجيّة حديثة".

(موقع nrg, 1.2.2011)

إذا تلقّب أحد الكتّاب بأنّه "مواطن سيّئ" فهذا إطراء. إنّنا نكتب ضدّ ما تمثّله القوّة، وفي كثير من الأحيان ضدّ ما تمثّله الحكومات"

(الكاتب الأمريكيّ دون دليلو، هآرتس، ملحق "جاليريا"، 16.4.2012)

"في مكان مثل إسرائيل لا يمكن ألّا تكون سياسيًّا لأنّ الواقع هنا يتسرّب إليك من كلّ حدب وصوب".

(الشاعرة الإسرائيليّة إجي مشعول، هآرتس، 4.5.2012)

11 سنناقش موضوع مراقبة السلطة في إسرائيل في الفصل الثالث والثلاثين حول مراقبة سلطات الحُكم، الجزء الثالث.

تلخيص

استعرضنا، في هذا الفصل، أجهزة مراقبة - **مؤسّساتيّة وغير مؤسّساتيّة، وسياسيّة** مثل السلطة التشريعيّة، و**مهنيّة** مثل مؤسّسة مراقب الدولة. تتمحور هذه الأجهزة في تقييد نفوذ السلطة والتحقّق من أنّها تعمل بموجب القانون وأنظمة الإدارة السليمة.

يطرح السؤال، هل المواطنون في الدولة الديمقراطيّة، بخلاف السلطة، غير محدودين في أدائهم؟

سنتعلّم، في الفصل التالي بعنوان "سلطة القانون"، عن القانون كمعبّر عن الاتّفاق والتقييد - بين المواطنين وبين أنفسهم، وبينهم وبين السلطة.

تمرين

1. اقرأوا القطعة التالية واذكروا ما هي مؤسّسات المراقبة الرسميّة وغير الرسميّة المذكورة فيها.

على أعضاء البرلمان البريطانيّ كشف حساب المصاريف الخاصّ بهم.

"سيضطرّ أعضاء البرلمان في بريطانيا وشخصيّات كبيرة من القطاع العامّ إلى كشف مصاريفهم الخاصّة، وذلك في أعقاب ضغط قاده أنصار حرّيّة المعلومات. وقد تمكّن أعضاء البرلمان من التكتّل لمنع عرض الاقتراح بادّعاء أنّ نشر كشف المصاريف يمسّ بخصوصيّتهم. لكن وبسبب ضغط الرأي العامّ وفي أعقاب قرار المحكمة، اضطرّ رئيس الحكومة جوردون براون إلى الإعلان أنّ محاولة تعليق هذه الخطّة ستتأجّل في الوقت الحاليّ.

"يحظى أعضاء البرلمان في بريطانيا بحساب مصاريف كبير يبلغ 22 ألف جنيه إسترلينيّ سنويًا لصيانة بيت ثانٍ واسترداد مبلغ شهريّ لغاية 400 جنيه إسترلينيّ بدل مصاريف جارية دون إبراز إيصالات".

(موقع "الحركة لحرّيّة المعلومات"، 22/01/2009)

2. سؤال موقف: هناك من يعتقد أنّه ليست هناك حاجة إلى عدد كبير من أجهزة المراقبة، بل يجب تقليصها. ما رأيكم في ذلك؟ علّلوا إجابتكم.

الفصل الثامن عشر -
مبدأ سلطة القانون

قد تمّت محاكمة الفيلسوف اليونانيّ سقراط (470-399 ق.م.) وحكمت عليه الديمقراطيّة في أثينا بالإعدام. فقد أدين بإفساد أخلاق الشبيبة بآرائه. وبينما كان ينتظر تنفيذ حكم الإعدام في السجن زاره صديقه كريتون وحاول إقناعه بالهرب من السجن. لكنّ سقراط الذي كان مقتنعا باستقامته وبراءته حدّث صديقه عن أهمّيّة سلطة القانون بمحادثة خياليّة بينه وبين القوانين: "*قل لنا يا سقراط، أليس ما تنوي عمله (الهرب) تدميرا للقوانين والمدينة بأسرها؟ مدينة لا تحترم أحكام القوانين وقرارات الحكم فيرفضها الأفراد ويبطلونها, هل تعتقد أنّ هناك أيّ أمل في استمرار وجود مثل هذه المدينة التي لا تحترم القوانين وقرارات الحكم؟*"

موت سقراط. جاك لوي دافيد، 1748-1825 معروضة في متحف في نيويورك. ويكيبيديا.

(كريتون. 1965. حوارات أفلاطون. تاريخ الفكرة السياسيّة - يلكوت مكوروت (حقيبة المصادر)، الفصول 13-11، إعداد ح. أورميان. كريات سيفر).

سؤال تفكير:

هناك أنواع من القوانين المختلفة: قوانين طبيعيّة وقوانين دينيّة وقوانين اجتماعيّة وقوانين دولة وقوانين رياضيّة وغيرها.

★ ما المشترك بين جميع أنواع القوانين، وما الفرق بينها؟

تعتمد سلطة القانون في الدولة الديمقراطيّة على **موافقة المواطنين** حيث ينبغي بل ومن اللائق إقامة إطار سياسيّ مشترك يلزم الجميع بالعمل بموجب قواعد وحدود ثابتة (بخلاف رغبات عشوائيّة لأشخاص ذوي نفوذ). تنبع مبرّرات ذلك من فكرة **العقد الاجتماعيّ** الذي يحلّ محلّ مصادر الشرعيّة التي كانت مقبولة في الماضي لتبرير الانصياع لقوانين الملك الذي ورث حكمه أو الانصياع لأوامر الله. تحقيق مبدأ سلطة القانون يمكّن المواطنين والمجموعات المختلفة من العيش بأمن في الدولة.

في هذا الفصل قسمان: يتناول القسم الأوّل ماهيّة سلطة القانون، ويتناول القسم الثاني خرق القانون وحدود الانصياع له.

القسم الأوّل: ماهيّة سلطة القانون

السؤال الذي سنجيب عنه في هذا القسم:

- **ما هي سلطة القانون في دولة ديمقراطيّة؟**

ما هي سلطة القانون في دولة ديمقراطيّة؟

تضع سلطة القانون في الدولة الديمقراطيّة **قواعد السلوك** بواسطة قوانين ملزمة للمواطنين والسلطة على حدّ سواء. تسنّ القوانين سلطة تشريعيّة، وهي تعبّر عن سيادة الشعب، وترتكز على قيم وعادات متعارف عليها في كلّ دولة، ويجب أن تكون **متساوية** من حيث المحتوى والتطبيق.

سؤال تفكير:

إذا أُتيحت لكم فرصة الاختيار بين الحياة في مجتمع دون قوانين ومجتمع مع قوانين وقيود.

- ★ في أيّ مجتمع تستطيعون ممارسة حرّيّتكم على أفضل وجه ممكن؟
- ★ في أيّ مجتمع كنتم تفضّلون العيش؟

أهداف سلطة القانون

- أن تحقّق على أرض الواقع قيم مواطني الدولة واحتياجاتهم وأن تقوم بترسيخها قضائيّا.
- حماية حقوق الإنسان من مسّ الآخرين بها.
- حماية حقوق الإنسان من تعسّف سلطات الحكم وقوّتها فهي خاضعة للقانون مثل المواطنين.

سلطة القانون صورة إلهة الحكمة تمسك بيد رمحا وبأخرى غصن غار للحاكم. ويكيبيديا.

ماهيّة سلطة القانون هي فوقيّة القانون والاستعداد للانصياع له: يوجد في الدولة جهاز قوانين واحد فقط يخضع له الجميع من المواطنين وسلطات الحكم, بما في ذلك المشرّعون. إنّما الاعتراف بفوقيّة سلطة القانون يتيح الوجود المدنيّ المشترك لمجموعات ذات وجهات نظر ومصالح مختلفة. قد يزعزع جهاز قوانين موازٍ يخصّ مجموعة معيّنة يتضارب مع قوانين الدولة وجود "دولة القانون".

تقوم الدولة بتفعيل أجهزة إنفاذ مثل الشرطة والنيابة العامّة والمحاكم ومصلحة السجون، وهذه الهيئات مسؤولة عن تطبيق سلطة القانون ومعاقبة مخالفيه. إلّا أنّ هذه الأجهزة لا تستطيع أن تحلّ محلّ **اعتراف** أكثريّة مواطني الدولة

بقيمة سلطة القانون. غالبا، تعبّر الثقافة السياسيّة في النظام الديمقراطيّ عن **استعداد** المواطنين للانصياع للقوانين من منطلق فهم القيم الديمقراطيّة الكامنة فيها والاعتراف بضمان القوانين للنظام والأمن والحياة المشتركة ومنع الخلافات. لا يحتمل وجود سلطة القانون دون استعداد المواطنين للانصياع للقانون ، لأنّه لا يمكن وضع شرطيّ مرور إلى جانب كلّ إشارة ضوئيّة لمراقبة انصياع السائقين لقوانين المرور.

بماذا تتمثّل سلطة القانون؟

- **التشريع:** يسنّ القوانين مجلس تشريعيّ يمثّل المواطنين.

- **يحدّد القانون** حقوق وواجبات الأفراد والسلطة، وحدود **المسموح والمحظور** للأفراد والسلطات بما في ذلك السلطة التشريعيّة نفسها. لكنّ هناك فرقًا جوهريًّا بين موقف القانون من المواطن وموقفه من سلطات الحكم: **كلّ شيء مسموح به للمواطن طالما لم يمنعه القانون. أمّا بالنسبة للسلطة فكلّ شيء ممنوع طالما لا يجيز لها القانون فعله** (مبدأ قانونيّة الإدارة). وبالتالي، لا تمارس أيّ صلاحيّة سلطويّة إلّا بموجب القانون.

ينبع هذا الفرق المبدئيّ من أنّ للمواطن حقّ الحرّيّة الذي يسمح له بالعمل كما يحلو له في حين أنّنا نريد فرض قيود على السلطة لمنعها من استغلال نفوذها لئلّا تمسّ بمواطنيها أو تقيّدهم دون أيّ سبب.

- **عامّ وعلنيّ وواضح:** يجب على القانون أن يكون عامًّا يسري على كافّة المواطنين لضمان المساواة، كما يجب أن يصاغ بشكل واضح، وأن يكون صريحا وعلنيًّا ومعروفا على نطاق واسع ليعرف المواطن بالضبط ما لا يُسمح به بموجب القانون، ومن أجل منع استبداد سلطات الحكم خلال تطبيقه.

- يشتقّ من هذه المبادئ **منع التشريع الفردانيّ** وهو تشريع يسري على إنسان معيّن فقط، **ومنع تشريع بمفعول رجعيّ** قد يؤدّي إلى تجريم إنسان بسبب تصرّف ارتكبه قبل سنّ القانون نظرا لأنّ التشريع السائد الآن لم يكن معلوما لمنفّذ التصرّف عند تنفيذ العمل.

- ينطبق واجب **الانصياع للقانون** بالتساوي على سلطات الحكم وعلى المواطنين. يطبّق القانون في حالة العصيان أيضًا بالتساوي على الجميع.

- **مضمون القانون (سلطة قانون جوهريّة):** يعتقد بعض المفكّرين أنّ سلطة القانون يجب ألّا تقاس فقط بخصائص قانونيّة عامّة سبق وذكرناها، بل يجب التأكّد من انسجام مضمون كلّ قانون مع فكرة حقوق الإنسان والمواطن الليبراليّة. يعرّف هؤلاء المفكّرون مفهوم فكرة سلطة القانون بأنّه "سلطة قانون جوهريّة". بموافقة الأكثريّة، قد يسنّ في إجراء ديمقراطيّ قانون ذو مضمون يمسّ مسًّا غير عادل بحقوق الإنسان. مثلا، قد تقوم الأكثريّة بقمع حقوق مجموعة ما أو حرّيّاتها ولذا فلا بدّ من انسجام مضمون القانون مع القيم الليبراليّة وقيم حقوق الإنسان والمواطن، وذلك من أجل منع السلطة من ممارسة الاستبداد ولتحقيق التوازن المطلوب بين احتياجات الفرد واحتياجات المجموعة.

يكتسب المعنى الجوهريّ لسلطة القانون أهمّيّة أكبر بعد العبر التاريخيّة التي استخلصتها البشريّة من الحكم النازيّ في ألمانيا حيث اهتمّ النازيّون بأن تكون لديهم سلطة قانون بمفهوم رسميّ وقوانين مثل "قانون وجود الحزب النازيّ كحزب وحيد"، وقد تمّ إقرار هذه القوانين، على ما يبدو، بصورة ديمقراطيّة وبأكثريّة أصوات أعضاء مجلس النوّاب إلّا أنّها ألحقت ضررا فادحا بالمفهوم الجوهريّ لسلطة القانون.يتمّ التعبير عن هذه العبر التي استخلصتها البشريّة من الحكم النازيّ في مقدّمة "الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان" التي تصف الخلفيّة التاريخيّة لحماية القانون على حقوق الإنسان[1].

1 انظروا مقدّمة الإعلان في الفصل الخامس عشر، "مبدأ حقوق الإنسان والمواطن"، في هذا الجزء.

القسم الثاني: خروقات القانون

"المكان الذي يتآكل فيه القانون، تتفاقم فيه الفوضى... قد يكون التدهور بطيئا لكنّه ليس أقلّ خطرًا، بل أكثر. نحن نميل إلى أن نتعوّد تدريجيًّا إلى ظواهر الاستخفاف بالقانون، أوّلا من قبل مجموعات داخل الجمهور وأخيرا إلى قادته أيضا".

(البروفيسور يتسحاق زمير، في وقت لاحق قاضي المحكمة العليا، "سموّ القانون"، أقوال بمناسبة السنة القضائيّة، هآرتس،11.9.88)

الجنوح- عدم احترام القانون.

.shutterstockCopyright: Lukas Gojda

سنجيب في هذا القسم عن السؤالين التاليين:

- **ما هي الأنواع المختلفة لخروقات القانون؟**
- **ما هي حدود الانصياع للقانون؟**

ما هي الأنواع المختلفة من خروقات القانون؟

هناك دائما ظواهر لعدم الانصياع للقانون رغم وجود إجماع عامّ حول أهمّيّة سلطة القانون. بعض خروقات القانون هي **مخالفات جنائيّة***، وهناك انتهاك للقانون على مستوى إداريّ أو ممارسات مدنيّة غير جنائيّة لكنّها ممنوعة، مثل فسخ عقد بين شخصين أو امتناع وزارة حكوميّة القيام بدور المشرّع. في هذا الفصل سنركّز على المخالفة الجنائيّة.

*** مخالفة جنائيّة**

كلّ عمل أو تقصير فيه خرق للقانون. أقرّ المشرّع عقوبة تفرضها المحكمة على من يُدان بهذا الخرق (أو بدفع غرامة في حال ارتكاب مخالفات طفيفة إذا اختار مرتكبها عدم التقاضي عليها).

معايير لتحديد أنواع خرق القانون:

- **المنفّذ:** هل خارق القانون هو مواطن لا يشغل وظيفة سلطويّة أو مستخدم في القطاع العامّ، منتخب أو معيّن، يمتلك صلاحيّات سلطويّة.

- **الدوافع:** هل جاء المسّ بالقانون نتيجة لمصالح شخصيّة أو جماعيّة، أو وجهات نظر أيديولوجيّة- سياسيّة أو لأسباب ضميريّة- شخصيّة.

- **موقف المجتمع:** يعارض معظم الناس الإجرام ويعتقدون أنّه يشكّل خطرا على كيان المجتمع الصالح. هناك نقاش عامّ حول عدم الانصياع للقانون على خلفيّة أيديولوجيّة أو ضميريّة.

مخالفات جنائيّة

مخالفة جنائيّة عاديّة

هي **ارتكاب** سرقة أو اغتصاب أو قتل أو رشوة أو اعتداء أو احتيال **بدوافع شخصيّة**. هذه المخالفات تمسّ بشعور الأفراد في المجتمع بالأمان الأساسيّ. واجب الدولة هو القيام بمكافحة خروقات القانون من خلال التربية والإنفاذ والعقوبة.

مخالفة سلطويّة:

مخالفات جنائيّة من **موظّفي القطاع العامّ أو منتخبين أو مسؤولين** ينتهكون القانون عبر **تفعيل صلاحيّة سلطويّة**. تتمثّل المخالفات السلطويّة ببعض الأعمال مثل تلقّي الرشوة وتسلّم هدايا ممنوعة، خيانة الأمانة والثقة، القيام بتعيينات سياسيّة محظورة، اتّخاذ قرارات منحازة لصالح أصحاب ثروات وأصحاب نفوذ آخر ممّن يطمع صنّاع القرار بدعمهم وارتكاب مخالفات لقانون الأحزاب، مثل تلقّي تبرّعات ممنوعة.

يمكن التمييز بين **مخالفات سلطويّة شخصيّة** ذات دوافع خاصّة، وفي مثل هذه الحالة نشخّص المخالفات السلطويّة **كفساد سلطويّ**، وبين مخالفات سلطويّة دافعها مصلحة جمهور معيّن أو حتّى **المصلحة العامّة** حسب ما يدركه خارق القانون.

مهمّة إنترنتيّة:

أمامكم منظّمات مدنيّة تستهدف مكافحة الفساد السلطويّ في إسرائيل: جمعيّة "عوجن" (עוגן)، جمعيّة "أومتس" (אומץ)، جمعيّة "شقيل" (שב"ל) والحركة من أجل جودة السلطة في إسرائيل.

- ابحثوا عن مواقع هذه الجمعيّات في الإنترنت. اعرضوا أهداف كلّ جمعيّة.
- اختاروا إحدى فعّاليّات الجمعيّة، وصِفُوها.

بتكرّم من الناطق بلسان الحركة.

الفساد السلطويّ في دولة إسرائيل

يدلّ تاريخ الفساد السلطويّ في إسرائيل على أنّ الارتباط بين السلطة والفساد غير متعلّق بهويّة حزبيّة أو طائفيّة. وعلى مرّ الزمن, قد طالت الشكوك حيال الضلوع في أعمال الفساد، أو المشاركة فيها ، رؤساء دول ورؤساء حكومات ووزراء وأعضاء كنيست ورؤساء سلطات محلّيّة.

"أعتقد أنّ غالبيّة أصحاب الوظائف العامّة يقومون بعملهم بإخلاص، وهم شديدو الحرص في مهامّ صغيرة وكبيرة على حدّ سواء. ورغم ذلك، فإنّي أرى أنّ إخفاقاتهم تشكّل عوارضَ لمرض وربّما آفة. الخطر الكامن في ذلك على دولة إسرائيل ليس أقلّ من أيّ خطر أمنيّ- وجوديّ آخر. والأخطر من ذلك هو التكيّف البطيء للمجتمع الإسرائيليّ مع مظاهر الفساد، ومعاملتها بعدم الاكتراث." (قاضي المحكمة العليا إدموند ليفي 5083/08)

طرأ في إسرائيل، منذ بداية الألفيّة، ازدياد في مقاضاة متورّطين بمخالفات فساد سلطويّ. هناك مَن يعتبر ذلك اتّجاها مقلقا من تفاقم الفساد العامّ بينما يعتقد البعض الآخر أنّ محاكمة شخصيّات سياسيّة كبيرة بسبب الفساد بالذات تدلّ على حدوث تحسّن في الإنفاذ والمساواة أمام القانون. قد ينطوي الفساد السلطويّ على أبعاد سلبيّة، منها: فقدان الثقة بالدولة وبسلطات الحكم وعدم الثقة باعتبارات تقف من وراء عمليّات الحسم السياسيّ قد تقوّض، بدورها، من استعداد المواطنين للقيام بواجباتهم. وكذلك قرارات اتّخذت لاعتبارات شخصيّة وليس لاعتبارات موضوعيّة جوهريّة - مثل تعيين أصحاب وظائف حسب العلاقات وليس حسب الكفاءات، أو منح تراخيص وامتيازات لهيئات غير ملائمة - من شأنها المسّ بجودة الأداء السلطويّ ابتداء من الأخطاء والإخفاقات المحلّيّة وحتّى الكوارث التي تكبّد خسائر في الأرواح. والأخطر من ذلك هو الخوف من محاولة تقليد المواطنين لمسؤولين ضالعين في أعمال جنائيّة وفي ممارسة الفساد.

طرق مواجهة الفساد السلطويّ في إسرائيل

التشريع: ينصّ قانون العقوبات على أنّ "*فرض عقوبة السجن لثلاث سنوات بحقّ موظّف من القطاع العامّ في حال قيامه باحتيال أو بانتهاك ثقة يمسّ بالجمهور خلال أداء وظيفته*"[2]. القانون هو الأساس لنضال **آليّات مراقبة وإشراف رسميّة** ضدّ الفساد. هناك هيئات مختلفة مثل المحاكم ومراقب الدولة والمستشار القضائيّ للحكومة مسؤولة عن تطبيق القانون وعن التنبيه عند عدم تطبيقه. تساهم في مكافحة الفساد **أجهزة المراقبة والإشراف غير الرسميّة**، مثل المنظّمات المدنيّة ووسائل الإعلام. هناك طريقة أخرى، وهي **التربية على مكافحة الفساد** في الجهاز التربويّ والحيّز العامّ".

يدلّ الانهماك العامّ الإعلاميّ المكثّف بالفساد السلطويّ على عدم استعداد المجتمع الإسرائيليّ لقبول الفساد. "مناعة" المجتمع الإسرائيليّ ما زالت نشطة وهي تستجيب لهذه الظاهرة وتحاول محاربتها".

(مزوز، ميني. المستشار القضائيّ للحكومة ومن ثمّ قاضي المحكمة العليا، "دراسات في الأمن القوميّ"، 9 يونيو 2008).

مخالفات ناجمة عن دوافع أيديولوجيّة - عنف سياسيّ[3]

العنف السياسيّ هو استخدام القوّة من قبل فرد أو مجموعة من الناس من أجل تحقيق أهداف سياسيّة مثل التأثير على السلطة أو حمايتها أو الاحتجاج ضدّ السلطة أو الصراع ضدّ مجموعة أخرى ذات نفوذ اجتماعيّ وسياسيّ. قد يبدأ العنف السياسيّ من العنف اللفظيّ من خلال مظاهرات واحتجاجات تقوم دون ترخيص ومواجهة فعليّة مع قوّات الأمن والمسّ بالممتلكات والضرب والتسبّب بأضرار وإصابات جسديّة، وحتّى ارتكاب جرائم قتل. يهدف العنف السياسيّ، في بعض الحالات، إلى ترهيب المعارضين أو الخصوم وعندها يُعتبر نشاطًا إرهابيًّا.

مظاهر العنف السياسيّ في المجتمع الإسرائيليّ

العنف على خلفيّة التصدّع القوميّ: كما حدث في "يوم الأرض" وفي أحداث أكتوبر 2000 (وجدت لجنة أور أنّ الشرطة بالغت في استخدام العنف في بعض الحالات ممّا أدّى إلى مقتل 13 مواطنا عربيًّا)[4]، وفي أعمال أُطلق عليها أعمال "تدفيع الثمن" وجريمة قتل الفتى محمّد أبو خضير عام 2014 والتي ارتكبها يهود تجاه عرب.

العنف على خلفيّة أيديولوجيّة-سياسيّة، مثل إغراق سفينة "ألتِلينا" عام 1948، مقتل إميل غرينتسفايج في مظاهرة لحركة "السلام الآن" ومقتل رئيس الحكومة إسحاق رابين.

العنف على خلفيّة الشعور بالتمييز الطائفيّ: مثل أحداث وادي الصليب في الخمسينيّات من القرن العشرين، ومظاهرات "الفهود السود" في السبعينيّات.

العنف على خلفيّة التصدّع الدينيّ: مثل رمي أحجار على سيّارات تسافر أيّام السبت، ومقتل الفتاة شيرا بانكي أثناء مسيرة المثليّين عام 2015.

2 بند 284 من قانون العقوبات عام 1977.
3 لاحقًا في هذا الفصل سنتناول موضوع عدم الانصياع للقوانين لدوافع أيديولوجيّة- عقائديّة غيرعنيفة.
4 انظروا الفصل السابع والثلاثين، "تحدّي الحياة المشتركة في المجتمع الإسرائيليّ"، الجزء الرابع، نقاش حول أحداث أكتوبر 2000 ونتائج لجنة أور.

مقتل رئيس الحكومة إسحاق رابين

"العنف هو تآكل أسس الديمقراطيّة الإسرائيليّة. يجب أن يدان ويشجب ويعزل. ليست هذه طريقة دولة إسرائيل ". (إسحاق رابين، الخطاب الأخير)

كان اغتيال رئيس حكومة إسرائيل إسحاق رابين جريمة سياسيّة ارتُكبت في 4 تشرين الثاني عام 1995. وقد ارتكبها المواطن اليهوديّ يجآل عمير بسبب معارضته للنهج السياسيّ الذي كان يتبنّاه إسحاق رابين، وقد تمّت في ختام تظاهرة لدعم اتّفاقيات أوسلو[5] التي بعثت بآمال كبيرة لدى الكثير من المواطنين الذين آمنوا أنّه يمكن إنهاء الصراع بطرق سلميّة. من جهة أخرى، أثارت هذه الاتّفاقيات معارضة شديدة في أوساط يمينيّة أعربت عن قلقها من أن تضرّ بأمن المواطنين وتهدّد وجود الدولة بسبب إقامة دولة فلسطينيّة إلى جانبها في أراضي الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة.

كان اغتيال رئيس الحكومة إسحاق رابين جريمة نكراء ارتكبها مواطن وضع نفسه فوق القانون وحاول استخدام العنف لحلّ خلاف مثير للجدل فأضرّ بالديمقراطيّة.

نصب تذكاريّ لرئيس الحكومة إسحاق رابين.
بيكويكي، المصوّر: الدكتور أفيشاي تايخر.

يوم الذكرى السنويّة لرئيس الحكومة إسحاق رابين

أقرّت الكنيست قانونا لإحياء ذكرى إسحاق رابين باعتباره يوما رسميًّا . من ضمن ما ورد في القانون:

1. يكون الثاني عشر من شهر خشڤان كلّ عام، وهو اليوم الذي قتل فيه رئيس الحكومة ووزير الدفاع إسحاق رابين، يوما لإحياء ذكراه بصورة رسميّة.

يتمّ إحياء هذا اليوم في مؤسّسات الدولة ومعسكرات الجيش والمدارس.

يتمّ إحياء هذا اليوم في المدارس:

1. بفعّاليّات لتخليد ذكرى إسحاق رابين وأعماله.

2. بفعّاليّات تكرّس لأهمّيّة الديمقراطيّة في إسرائيل ولمخاطر العنف على المجتمع والدولة.

آية من "فداء إسحاق"

هذا الملفّ منشور تحت رخصة Creative Commons, ייחוס 2.5 לא מותאם.

"خُذِ ابْنَكَ وَحِيدَكَ، إِسْحاقَ الَّذِي تُحِبُّهُ... كُتبت هذه الآية في مدخل قسم الطوارئ في المركز الطبّيّ تلّ أبيب (إيخيلوف سابقا)، الذي نقل إليه إسحاق رابين بعد إطلاق النار عليه، وهناك توفّي.

5 اتّفاقيّات أوسلو (1993)، وقّعت بين إسرائيل ومنظّمة التحرير الفلسطينيّة كجزء من عمليّة السلام، بهدف التوصّل إلى حلّ نهائيّ وثابت للقضايا المتعلّقة بالصراع.

لا بدّ من وقف الخطاب المتدهور نحو التحريض الذي قد يؤدّي إلى اندلاع العنف السياسيّ، ولكن يُحظر الاستخلاص أنّ مجرّد الجدل أو توجيه النقد اللاذع إلى شخصيّات سياسيّة هو ظاهرة مرفوضة. حرّيّة التعبير وتوجيه نقد صريح ولاذع ضدّ شخصيّات سياسيّة هما شريان الحياة الديمقراطيّة. الجدل السياسيّ هو من مظاهر الديمقراطيّة الصحّيّة والحيويّة لكن يتوجّب على المجتمع الديمقراطيّ تبادل الجدل السياسيّ باحترام متبادل وعدم التحريض على العنف السياسيّ، كما يجب عدم استخدام العنف في أيّ حال من الأحوال.

اقرأوا كلام أرييه ندلر وميني مزوز. اشرحوا ما هي حدود حرّيّة التعبير بموجب كلّ منهما.

"كانت هناك شروط اجتماعيّة شجّعت فكرة أدّت إلى حدوث انفصال أخلاقيّ عن وصية "لا تقتل"، وصوّرت القتل وكأنّه فريضة محبّذة. "القادة، العلمانيّون والمتديّنون على حدّ سواء، أولئك الذين نعتوا إسحاق رابين بالخائن، لم يضغطوا على الزناد، ولم ترغب أكثريّتهم في القتل، لكنّهم مهّدوا الطريق أمام فكّ ارتباط أخلاقيّ، وفي نهاية هذا الطريق كان هناك قاتل يحمل بيده مسدّسًا ينبعث منه الدخان".

(البروفيسور أرييه ندلر، *"التحريض والقتل السياسيّ - مفاهيم اجتماعيّة ونفسيّة: قضيّة اغتيال إسحاق رابين"*، داخل يشعياهو تشارلز ليبمان (مُعِدّ)، ***القتل السياسيّ***، عام عوفيد، 2005).

"قال المستشار القضائيّ للحكومة ميني مزوز إنّه لم يُثبت أنّ ارتكاب جريمة قتل رئيس الوزراء إسحاق رابين جاء نتيجة للتحريض. لقد توخّيت الحذر في الربط بين مثل هذا الحدث أو حدث آخر بتحريض ما. أعرف أنّه من المتعارف عليه أن نذكر مرارا جريمة قتل إسحاق رابين باعتبار أنّها جريمة ناجمة عن ممارسة التحريض. حتّى اليوم لم يثبت أحد هذا ولا يوجد لدينا أيّ دليل على ذلك. الأمر الواضح الوحيد هو أنّ الجريمة كانت نتيجة إخفاق في عمل جهاز الأمن...

"كلّ جوّ شعبيّ له تأثيره لكن لا يمكن استخدامه كذريعة لكمّ الأفواه. بعد جريمة قتل إسحاق رابين قُدّمت لوائح اتّهام بشأن العديد من التفوّهات إلّا أنّ غالبيّتها انتهت من دون أيّ شيء".

(زراخيا تسفي، يوعز يوڤال. *"مزوز: لم يُثبت أنّ قتل رابين نجم عن التحريض، إنفاذ القانون ليس أداة لتغيير الأجواء"*. هآرتس، 10.8.2005)

ما هي حدود الانصياع للقانون؟

هل واجب الانصياع للقانون هو واجب مطلق؟

كيف يمكن الحسم عندما يكون القانون أو الأمر متضاربا لقيم أساسيّة لدى الإنسان أو المجموعة؟

بين أمر غير قانونيّ وأمر غير قانونيّ بشكل قاطع

أمر غير قانونيّ بشكل قاطع

قد يتعرّض متلقّو تعليمات مثل الجنود ورجال الشرطة لمشكلة خطيرة إذا تلقّوا تعليمات مناقضة للقانون إذ قد يشكّل تنفيذها مخالفة جنائيّة. يتطلّب نشاط هيئات، مثل الجيش والشرطة، الانصياع لمراتب عليا في المبنى الهرميّ تكون لديها صورة شاملة للأوضاع، لكن يحظر على الجنود ورجال الشرطة خرق القانون والتصرّف بصورة إجراميّة. الحالات التي تنطوي على استخدام قوّة وتكمن فيها مخاطر فساد وفقدان انضباط أخلاقيّ تتطلّب التفكير بتريّث وتقدير ومسؤوليّة وحسم أخلاقيّ من إنسان يواجه حالة ما حتّى عندما يرتدي زيّ المهنة.

مثال لأمر غير قانونيّ بشكل قاطع هو ما حدث في **كفر قاسم**.* في 29.10.1956 عند بدء حملة "كاديش" العسكريّة في سيناء فُرض حظر تجوّل على قرى عربيّة تقع بين پيتاح تكفا ونتانيا من الساعة الخامسة عصرا وحتّى السادسة من صباح اليوم التالي، واتُّفق على إطلاق النار صوب مخالفيه (كانت القرى العربيّة في إسرائيل حينها خاضعة لحكم عسكريّ، وكان يفرض عليها دائما حظر تجوّل ليليّ ابتداء من التاسعة مساء. في هذا اليوم بالتحديد، وبسبب بدء عمليّة "كاديش" بُكّر حظر التجوّل بأربع ساعات- ليبدأ في الساعة الخامسة عصرا)، وعُمّم الأمر في ساعات الظهر إلّا أنّ من غادروا القرية في الصباح للعمل لم يعلموا بتغيير ساعات حظر التجوّل. عند انتهاء دوامهم عادوا إلى بلدهم كالعادة في المساء. وقد فهم قائد أحد الحواجز التعليمات العسكريّة بصورة متشدّدة فأوعز لقوّاته بإطلاق النار على العمّال، وبالفعل فقد أُطلق الرصاص على 43 شخصًا من سكّان كفر قاسم كانوا في طريق العودة من عملهم فقُتلوا، وكان من بينهم 15 امرأة وَ 11 ولدا. لكن من المهمّ التنويه إلى أنّه تمّ التعامل مع سكّان القرى المجاورة بصورة مغايرة حيث تعرّضوا للاعتقال بسبب انتهاك حظر التجوّل، ممّا يعني أنّ حرس الحدود هناك فهموا أنّ إطلاق النار على القرويّين الذين لم يعلموا بتبكير موعد سريان حظر التجوّل ممنوع.

وقُدّم الجنود الذين ارتكبوا جريمة القتل مع قائدهم لمقاضاتهم أمام محكمة عسكريّة، وتبيّن أنّهم مذنبون بالفعل. وقد صدرت بحقّ المذنبين عقوبات بالسجن رغم ادّعائهم بأنّهم قد التزموا بتنفيذ الأوامر العسكريّة. لكنّ المحكمة رفضت ادّعاءهم ونوّهت إلى أنّه كان عليهم عدم الانصياع لأوامر توعز لهم بقتل أبرياء لم يهدّدوهم، وذلك لأنّ مثل هذا الأمر هو "أمر غير قانونيّ بشكل قاطع". ووضعت المحكمة علامات معروفة لـ "**أمر غير قانونيّ بشكل قاطع**".

*** كفر قاسم**

بلد عربيّ كبير يقع شرق مدينة روش هعاين. كانت حتّى عشيّة حرب الأيّام الستّة مجاورة للحدود مع الأردنّ.

النصب التذكاريّ في كفر قاسم.
ويكي كومنز

علم أسود كعنوان تحذيري يقول: "ممنوع!"

"من المفروض أن يُرفع علم أسود على الأمر الصادر وكأنّه يحمل تحذيرا يقول: ممنوع! ليست عدم قانونيّة رسميّة، خفيّة أو شبه خفيّة، تنكشف فقط أمام عيون حكماء قانون هامّة هنا، وإنّما: خرق قانون صريح وواضح، عدم قانونيّة قاطعة وضروريّة تظهر على الأمر ذاته. طابع جنائيّ واضح للأمر او الأفعال التي يتطلّب الأمر تنفيذها، عدم قانونيّة تطعن العين وتثير غضب الفؤاد إذا لم تكن العين عمياء وإذا لم يكن القلب بليدا منغلقا أو فاسدا- هذا هو مدى عدم القانونيّة الواضحة بصورة جليّة من أجل إلغاء واجب الانصياع للجنديّ وفرض المسؤوليّة الجنائيّة عليه بسبب أفعاله".

(من أقوال القاضي بنيامين هليفي في قرار الحكم، المحكمة العسكريّة رقم 57/3، النيابة العسكريّة ضدّ الضابط ملينكي وآخرين).

خلال أمسيّة أقيمت في كفر قاسم عام 2014 لذكرى ضحايا هذه الجريمة قال رئيس الدولة ريئوفين ريفلين: *"جئت إلى هنا اليوم، كابن للشعب اليهوديّ، كرئيس لدولة إسرائيل، لأقف أمامكم، يا أسر الضحايا والجرحى، ولأشعر بألمكم. إنّ هذه الجريمة النكراء في كفر قاسم هي فصل شاذّ وكئيب في تاريخ العلاقة بيننا نحن العرب واليهود الذين نعيش هنا".*

بالتالي، فإنّ أيّ إنسان، حتّى وإن لم يكن خبيرا في الحقوق، يعرف ما هو الأمر غير القانونيّ بشكل قاطع، ويعلم أنّه **يحظر تنفيذه** لمخالفته الأخلاق الأساسيّة لكلّ إنسان، وبفعل الالتزام بأن نعتبر أنّ كلّ إنسان خُلق على صورة الله عزّ وجلّ. يُحظر تنفيذ أمر غير قانونيّ بشكل قاطع، ولا بدّ من محاكمة من أصدره ومن نفّذه. بعبارة أخرى: عندما يتناقض أحد الأوامر مع القانون فإنّ **عدم تنفيذه** هو عبارة عن **الانصياع لسلطة القانون"**.

أوامر غير قانونيّة

سؤال تفكير:

هناك من يعتبر قرار الحكم بشأن كفر قاسم أحد أهمّ القرارات التي تمّ اتّخاذها في تاريخ دولة إسرائيل- سواء كدولة ديمقراطيّة أو كدولة يهوديّة.

★ لماذا؟ علّلوا إجابتكم.

يفرّق القانون العسكريّ بين **أمر غير قانونيّ بشكل قاطع يمنع الجنود من تنفيذه، من جهة، وأمر غير قانونيّ يتوجّب** على رجال قوّات الأمن **تنفيذه**، من جهة أخرى. عندما يأمر قائد ما جنوده بالدخول إلى بيت دون حيازة أمر تفتيش, يتوجّب على الجنديّ تنفيذ أمره رغم عدم قانونيّته. ثمّ عليه اشتكاء القائد من أجل استيفاء الإجراءات القانونيّة ضدّه بسبب قيامه بإصدار أمر غير قانونيّ. أمّا في أطر مدنيّة ذات مبنى هرميّ أكثر مرونة من مبنى الأطر العسكريّة يجب عدم احترام أوامر غير قانونيّة وليس فقط أوامر غير قانونيّة بشكل قاطع.

انتهاك فعّال للقانون مقارنة بانتهاك سلبيّ (رفض) للقانون

عندما ينفّذ مواطن إجراءات غير قانونيّة (مثلا عندما يؤسّس حركة سرّيّة تعمل ضدّ السلطة) فإنّ هذا انتهاك فعّال للقانون وهو يختلف عن الانتهاك السلبيّ للقانون (رفض)، وهو ما يعني عدم الانصياع لأوامر قانونيّة (مثلا عندما يرفض شابّ في سنّ 18 عاما التجنّد رغم عدم امتلاكه إعفاء). المشترك بين كلا شكلي خرق القانون هو الأذى اللاحق بسلطة القانون.

رفض أيديولوجيّ سياسيّ

ينبع عدم احترام قانون ما لأسباب أيديولوجيّة سياسيّة غالبًا من وجهة نظر ما وهدفه حشد مزيد من الأشخاص لاتّباع طريقة الرافض من أجل إحداث تغيير في قانون ما أو في سياسة ما. الرفض السياسيّ هو غالبًا علنيّ على شكل خطوات غير عنيفة تتمثّل برفض احترام القانون من خلال الاستعداد لتحمّل من يمارسها عقوبة قانونيّة. من يمارس الرفض لاسباب أيديولوجيّة- سياسيّة هم غالبًا أفراد مجموعة تسعى لتغيير النهج السياسيّ. مثلا، يرفض مواطنون دفع ضرائب لعدم استعدادهم لمساعدة الحكومة في تنفيذ نهج سياسيّ يعتبرونه مغلوطا. يشبه الرفض الأيديولوجيّ- السياسيّ أيّ عصيان آخر فهو غير قانونيّ في الدول الديمقراطيّة، بل يعتبر مخالفة حتّى إذا كانت هنالك ميول للتفريق بينه وبين خروقات أخرى للقانون.

عدم الاعتراف بالرفض الأيديولوجيّ-السياسيّ يعتمد على أسباب متنوّعة:

- عدم استطاعة الدولة القيام بوظائفها دون انصياع المواطنين للقوانين.لا يمكن ترك اتّخاذ القرار بشأن احترام القانون لأيّ إنسان أو لأيّ مجموعة أيديولوجيّة.
- تناقض مخالفة أيديولوجيّة-سياسيّة ترتكبها الأقلّيّة الموافَقَة الأساسيّة, أي العقد الاجتماعيّ الذي يعتمد عليه جوهر النظام الديمقراطيّ حيث تقبل الأقلّيّة بحسم الأكثريّة حتّى عند رفضها لقرار ما. إنّ مبدأ حسم الأكثريّة معناه وجوب قبول الأقلّيّة لحسم يتعارض مع معتقداتها. الاتّفاق الأساسيّ في الديمقراطيّة هو أنّ أيّ جدال أيديولوجيّ يُحسم بموجب قواعد لعبة "الأكثريّة هي صاحبة القرار"، وليس من خلال اللجوء إلى الجُنَح والعنف.
- قد يمسّ الاعتراف بمخالفة سياسيّة بمبدأ المساواة أمام القانون ويخلق تمييزا بين مواطنين تعفيهم الدولة من واجب احترام القانون ومواطنين يقبلون بسلطة القانون رغم معتقداتهم السياسيّة.
- تُتاح أمام مواطني النظام الديمقراطيّ طرق شرعيّة متنوّعة لتغيير القانون وتوجيه النقد مثل الانتخابات والاحتجاجات والمظاهرات وحرّيّة التعبير، إلى جانب وجود أجهزة مؤسّساتيّة لمراقبة التشريعات والأذى الذي قد تتسبّب به.

نجد في دولة إسرائيل مجموعات تقدّم مبّررات رفض أيديولوجيّ لدوافع سياسيّة ودينيّة وقوميّة واقتصاديّة- اجتماعيّة.

هل تعلمون؟!

"عَمِلَ القطار السرّيّ في القرن التاسع عشر في الولايات المتّحدة. كانت هذه شبكة سرّيّة غير قانونيّة من طرق التخفّي والاختباء استعملت لتهريب عبيد سود إلى الحرّيّة. كان من بين زعماء هذه الحركة السرّيّة هنري ديڤيد ثورو وهو من أبرز فلاسفة هذا العصر، وقد وضع الأسس النظريّة لعدم الانصياع المدنيّ (عدم انصياع للقانون لأسباب أيديولوجيّة سياسيّة)، وكتب: "يُحبّذ التعامل باحترام مع الطيّب أكثر منه مع القانون".

(ڤينيشطاين. ي. 1999. عدم الانصياع والديمقراطيّة. أورشليم القدس: شلِم. ص 96-73).

مهمّة:

اقرأوا القطع التالية، واعرضوا تعليلات الكتّاب في موضوع الرفض الأيديولوجيّ- السياسيّ.

★ هل توجد حالات توافقون فيها على خرق القانون؟ اذكروا متى، واشرحوا تعليلات موافقتكم.

عدم الانصياع والديمقراطيّة

"اسألوا كلّ شخص في الشارع: هل تعتبرون عمليّة طرد اليهود من غوش قطيف وشمال السامرة عملا "ديمقراطيّا"، بهدف تسليم أرض خالية من اليهود، وسيقولون لك بالطبع: "الحكومة والكنيست قرّرتا ذلك بالأكثريّة!" اسألوا هل يمكن الاعتراض على هذا القرار فسيجيبونكم: "لا وألف لا".

"أليس من المفروض أن تُحافظ الأكثريّة على حقوق الأقلّيّات؟ هل يمكن ارتكاب پوغروم (هجوم جماعيّ) وطرد مجموعة كبيرة من السكّان لمجرّد أنّ هناك أكثريّة مؤيّدة لذلك؟ ما هي الحدود المسموح بها المتاحة للمعارضة التي تبديها الأقلّيّات مقابل أكثريّة ديمقراطيّة تقرّر تقويضها وتدمير بيوتها ومدنها وقراها؟

"مسموح التحدّث مع رجال الشرطة والجنود واستجداؤهم ألّا ينفّذوا أوامر غير قانونيّة وغير أخلاقيّة من شأنها تحويل جيش الدفاع عن إسرائيل إلى جيش هجوم ضدّ شعبه، ومسموح لهم ألّا ينصاعوا لهذه الأوامر!

"إنّ خرق مثل هذه القوانين لا يمسّ بأسس دولة إسرائيل أو بدعائم الديمقراطيّة، بل بالعكس، فإنّ هذا الخرق سوف ينقذ الديمقراطيّة".

(هعتصني، إلياكيم. "عدم الانصياع والديمقراطيّة"، في كتاب: **للتوضيح واجب عدم الانصياع**. إصدار القيادة اليهوديّة. ص 20 -17).

لا يمكن طرد العرب حتّى إذا اضطررنا إلى تجزئة الدولة

"مقابل فكرة طرد وتهجير العرب... يجب أن نقف ونقول بصورة حادّة، وببساطة: "هذا مستحيل. لأنّنا لن نسمح لكم بطرد العرب، حتّى إذا اضطررنا إلى تجزئة الدولة والجيش، وحتّى إذا اضطررنا إلى الانبطاح تحت عجلات الشاحنات، حتّى إذا اضطررنا إلى نسف الجسور. التهجير الجماعيّ بالقوّة لن يحدث ... لأنّنا لن نسمح بحدوثه...".

(عوز، عاموس. 1998 أفكار وهويّة إسرائيليّة. أورشليم القدس: كيتر. ص 73).

ملاحظة من الكاتب: "ينطبق موقفي هذا، بطبيعة الحال، على أفعال تشكّل جرائم حرب أو جرائم ضدّ الإنسانيّة".

بين الرفض لأسباب ضميريّة والرفض الأيديولوجيّ

يعبّر الإنسان عن ضميره في التزامه المطلق بقيمه في مجالات العدل والأخلاق والإيمان، ووضعها فوق قيم المجتمع والدولة. ينجم عن ذلك الحقّ الطبيعيّ في **حرّيّة الضمير:** العمل بموجب قيم أخلاقيّة شخصيّة ورفض ممارسات متعارضة مع الضمير.

يختلف الرفض الضميريّ عن الرفض الأيديولوجيّ-السياسيّ ففي حين أنّ الرفض الأيديولوجيّ-السياسيّ يسعى إلى تغيير الرأي العامّ للتأثير على النهج السياسيّ فإنّ الرفض الضميريّ لا يسعى إلى تغيير أنظمة الدولة، وإنّما الحفاظ على نقاء الإيمان وسلامة الفرد من ناحية أخلاقيّة.

الرفض الأيديولوجيّ- السياسيّ هو بشكل عامّ **جماعيّ** أمّا الرفض الضميريّ فهو **فرديّ وشخصيّ**. مثلا، المواطن الذي يعارض استخدام العنف بأيّ ثمن، ويرفض التجنّد لاضطراره إلى استخدام وسائل عنيفة يُسمّى إنسانا مسالما، بخلاف من يرفض استخدام العنف في صراع معيّن وهو رافض على خلفيّة أيديولوجيّة- سياسيّة. لكن كليهما لا يحترمان القانون، وهما مستعدّان لتحمّل المسؤوليّة وللتقاضي بسبب تصّرفاتهما ودفع ثمن إيمانه.

shutterstock.

اقتراح لنقاش في الصفّ

مثّلوا، في الصفّ، محاكمة فيها طرفان متقاضيان: يؤيّد أحدهما الرفض لأسباب ضميريّة ويرفضه الثاني. أمّا باقي طلّاب الصفّ فيكونون عبارة عن هيئة المحلّفين التي يتوجّب عليها حسم الأمر.

اضطررت للرفض

"اضطررت إلى رفض الخدمة العسكريّة كما يضطرّ يهوديّ متديّن إلى رفض حمل الصليب إذا أُلزم بذلك. كان رفضي للعنف منذ فجر شبابي بارزا فخاطرت بالتعرّض للعزل في صفّي، ولعقوبات المعلّمين. كنت أدافع عن نفسي بالقول إنّني مسالم منذ سنّ 13 عامًا.

"أعتقد أنّه يُمكن حلّ أيّ صراع نتعرّض له نحن أو أيّ أمّة أخرى في العالم على طاولة المفاوضات، ولا داعي للوصول إلى مواجهة عنيفة. ليس لديّ أيّ شكّ في ذلك. السبب الرئيسيّ لاندلاع الحروب هو الكرامة. كما نرى في شهادات من أيّام الحرب العالميّة الأولى فقد كلّفتنا الكرامة حوالي أربعين مليون قتيل وجريح ومفقود".

(مقتطفات من شهادة يوناتان بن آرتسي، من: "دوف حنين وآخرون، محاكمة الرافضين، بابل، 2004)

- اشرحوا تعليلات يوناتان بن آرتسي لرفض الخدمة العسكريّة. هل تشير إلى رفض سياسيّ- أيديولوجيّ او رفض ضميريّ؟ علّلوا إجابتكم.
- ما هو موقفكم من ادّعاءاته؟

رفض الخدمة العسكريّة لأسباب ضميريّة

"وَنَزَلَتِ ابْنَةُ فِرعَوْنَ لِتَسْتَحِمَّ فِي نَهرِ النِّيلِ،
بَينَما كانَتْ خادِماتُها مَعَها عَلَى ضِفَّةِ النَّهرِ.
وَرَأَتِ ابْنَةُ فِرعَوْنَ السَّلَّةَ بَينَ القَصَبِ، فَأَرسَلَتْ خادِماتِها لإحضارِها.
وَلَمَّا فَتَحَتِ ابْنَةُ فِرعَوْنَ السَّلَّةَ، رَأَتِ الطِّفلَ. وَكانَ الطِّفلُ يَبكِي، فَأَشفَقَتْ عَلَيهِ،
وَقالَتْ فِي نَفسِها: هٰذا مِنْ أولادِ العِبْرانِيِّينَ".

(سفر الخروج، الفصل الثاني، 6-5)

تعرف ابنة فرعون الأمر الملكيّ بإماتة الأطفال أبناء الشعب العبريّ لكنّها تنصاع للرأفة الإنسانيّة وتتصرّف طبقا لإيعاز ضميرها وذلك بخلاف الأوامر الصادرة عن والدها بإماتتهم.

الموقف من رفض الضمير في الدول الديمقراطيّة

يعترف القانونان الأمريكيّ والبريطانيّ برفض الخدمة العسكريّة لأسباب ضميريّة مع العلم أنّ الولايات المتّحدة وبريطانيا لا تفرضان الجنديّة بل تستبدلانها لدى رافضي الضمير بخدمة أخرى لتقديم المنفعة للمجتمع. عدم الجنديّة في دولة تعترف بعدم القدرة على الخدمة في الجيش لأسباب ضميريّة كتعليل شرعيّ لا يشكّل خرقا للقانون.

تتيح إسرائيل، بمقدار ما، رفض الجنديّة لأسباب ضميريّة حيث ينصّ قانون خدمة الأمن على أنّه يتوجّب على سلطات الجيش أن تعفي المرأة من الجنديّة إذا أثبتت عدم استطاعتها تأديتها لأسباب ضميريّة، أمّا بخصوص الرجال فإنّ التسريح لأسباب ضميريّة متعلّق برأي وزير الدفاع بخصوص كلّ شخص على حدة.

تلخيص

إنّ مبدأ سلطة القانون هو شرط أساسيّ وجوهريّ لوجود دولة قانون بشكل عامّ ودولة ديمقراطيّة بشكل خاصّ. ففي غياب القانون سيتعرّض كلّ مواطني الدولة : اليمين واليسار، الأغنياء والفقراء מעוטי אמצעים، اليهود والعرب، أبناء الطوائف الغربيّة(السكناج) والشرقيّة للأذى والفوضى. من المهمّ تربية الأجيال الصاعدة على تقبّل فوقيّة القانون وقواعد اللعبة الديمقراطيّة التي يحدّدها المنتخبون. يجب شرح أهمّيّة القانون لتحقيق هذه الغاية. عندما يخرق القانون يتوجّب على السلطات إنفاذه على المواطنين.

سنتناول، في الفصل التالي، الثقافة السياسيّة التي تؤثّر على مدى الانصياع للقانون، وعلى تقبّل سلطة القانون.

تمرين

1. اشرحوا ما هي المبادئ الديمقراطيّة التي تتمثّل بمبدأ سلطة القانون.
2. اقرأوا القطعتين اللتين تتناولان سلطة القانون:
   أ. في ضوء قطعة "الفتى"، اشرحوا ما هو نوع الإجرام التي يرتكبه تشارلي تشابلن، وكيف يفسّر ذلك؟
   ب. اقرأوا أقوال البروفيسور زمير ص 238 في بداية القسم الثاني من هذا الفصل، واشرحوا ماذا كان سيقول لتشارلي شابلن, حسب رأيكم؟ علّلوا إجابتكم.

صورة من فيلم تشارلي شابلن "الفتى"، 1921.
مشروع ويكي كومنز.

"الفتى" (The Kid)

يجد المتشرّد (تشارلي شابلن) في فيلم "الفتى" في أحد الشوارع ولدا هجرته أمّه، فيقرّر تقديم الرعاية له. عندما يكبر الولد يصير ساعده الأيمن في ارتكاب أعمال السرقة والسطو الصغيرة من أجل البقاء. الشرطيّ الذي جاء لإنفاذ القانون على المتشرّد والولد، بعد اكتشاف مصدر كسب الرزق، يمثّل، في نظر تشارلي شابلن، سلطة القانون التي تخدم مصالح الأغنياء عبر استغلال الفقراء ونبذهم ليخوضوا الصراع من أجل البقاء.

3. اقرأوا القطعة.

أ. اشرحوا اقتراح الكتّاب بخصوص مضامين يوم ذكرى إسحاق رابين. علّلوا إجابتكم بناء على ما جاء في النصّ.

ب. اعرضوا، وعلّلوا موقفكم بخصوص اقتراح الكتّاب.

من اغتيال إسحاق رابين إلى يوم الديمقراطيّة

"كان إسحاق رابين الإنسان الذي سقط مقتولا في ساحة المدينة وسيلة. كان الموقف الرسميّ الإسرائيليّ الهدف النهائيّ للقاتل. بدلا من تعدّد الأفكار والأحزاب وصندوق الاقتراع والائتلاف عرض علينا مسدّسًا وقوّة متعصّبة عمياء وحازمة. فلذلك ممنوع نسيان يوم ذكرى جريمة الاغتيال.

"مطلوب إجراء تعديل. يجب نبذ الحداد الشخصيّ وتحديد موعد الجريمة وهو الثاني عشر من شهر خشڤان العبريّ تأريخا يُحيي فيه المجتمع المدنيّ في إسرائيل يوم الديمقراطيّة.

"لا نجد في التقويم الإسرائيليّ موعدا يتّفق عليه الجميع حول أمر مشترك. يوم الديمقراطيّة يقوم بهذه الوظيفة. فهو لا يبرز هويّة أو مصلحة ذات صبغة دينيّة أو قوميّة أو ثقافيّة بل يسلّط الضوء على إمكانيّة التعايش السلميّ بين أصحاب هويّات مختلفة. فعرب إسرائيل الذين لا يشاركون في احتفالات يوم الاستقلال مثلا، سيسعدهم الانضمام إلى يوم خاصّ بالتجربة الديمقراطيّة.

"الكثيرون من المتديّنين والمتزمّتين (الحريديّين) لا يتعاطفون مع ذكرى اغتيال رابين بسبب شعورهم باستغلالها لتعزيز موقف سياسيّ مرفوض بالنسبة لهم. هؤلاء ,مثل الآخرين, سوف يلتقون في يوم الديمقراطيّة الذي يصادف يوم اغتيال زعيم ديمقراطيّ كبير".

(البروفيسور شتيرن، يديديا والبروفيسور ساغي، آڤي. "من اغتيال إسحاق رابين إلى يوم الديمقراطيّة". هآرتس. 21.10.2007)

الفصل التاسع عشر
ثقافة سياسيّة ديمقراطيّة

لماذا ينبغي علينا أن نهتمّ؟

"خاضت الولايات المتّحدة هذا الأسبوع الانتخابات للمرّة ال 57. بينما في الصين الشيوعيّة* "يستبدلون الحكم للمرّة الخامسة... في الواقع، سيؤثّر حكّام الصين الجدد بشكل كبير على مصير العالم".

"سيفتتح السبت في قاعة الشعب في ساحة تيانانمن الكونغرس الـ 18 للحزب الشيوعيّ الصينيّ. "المؤتمر السياسيّ الأهمّ لمستقبل العالم، هكذا أطلقت عليه "صحيفة الشعب اليوميّة" الصينيّة. وعلاوة على ذلك، في ختام المؤتمر، سيخطو نحو المنصّة زعماء القوى العظمى القادمة، الأشخاص الذين سيوجّهون في العقد المقبل هيمنة الموقف في جميع أنحاء العالم، ممّا يهدّد مكانة الولايات المتّحدة.

"المواطن الصينيّ لا يشارك في تغيير الحكومة، وليس لديه أدنى فكرة واضحة عن كيفيّة إجراء هذه العمليّة. العديد من الصينيّين يجهلون تغيير المناصب العليا ولا يبدون اهتماما فيها، أو بنظام الحكم". ولماذا ينبغي علينا أن نهتمّ؟ على أيّ حال ليس بيدنا أيّ تأثير". يقول لي داي وي، وهو سائق سيّارة أجرة في المدينة الجنوبيّة كونمينغ. لا يعلم داي ما إذا كان يفضّل أكثر الطريقة الديمقراطيّة: "أنا أسمع أنّه في أمريكا أيضًا هناك العديد من المشاكل، ولكنّي أعتقد أنّ على القادة الإصغاء أكثر إلى الشعب، صوتنا ينبغي أن يُسمَع".

(بيت أرييه، راحيل. "تغييرات نظام الحكم المهمّة حقًا"، **موقع كلكاليست**. 8.11.2012).

*** نظام حكم شُموليّ**

النظام الذي لديه أيديولوجية واحدة، وزعيم واحد، وحزب واحد، وسيطرة كاملة للحكومة على وسائل الإعلام، وعلى النظام المالي والقوى التنفيذيّة، وذلك باستخدام إجراءات وأساليب غير ديمقراطيّة.

الديمقراطيّات في العالم ليست متماثلة. فالديمقراطيّة الأمريكيّة تختلف عن الديمقراطيّة الإنجليزيّة، والديمقراطيّة الإسرائيليّة تختلف عن الديمقراطيّة الفرنسيّة. ينبع الاختلاف من الثقافة السياسيّة المختلفة ومبنى السلطة وموسّساتها، ومن علاقات المواطنين ببعضهم وعلاقتهم بالسلطة، ومن علاقة السلطة بالمواطنين.

"الثقافة" هي مجموع المعارف والقِيَم والمعتقدات والأخلاق والقانون والعادات التي يكتسبها أيّ شخص كونه جزءا من المجتمع، ووفقًا لها يقرّر كيف يكون نهج حياته وسلوكه. "**الثقافة السياسيّة**" هي جزء من الثقافة العامّة للمجتمع. إدراك ماهيّة الثقافة السياسيّة وكيفيّة تكوّنها هامّ جدًّا بغية فهم الجهاز السياسيّ في كلّ دولة، والاختلافات بين الدول.

الأسئلة الرئيسيّة التي سوف نقوم بالردّ عليها في في هذا القسم

- ***ما هي الثقافة السياسيّة؟***
- ***ما هي الثقافة السياسيّة الديمقراطيّة؟***
- ***ما هي الثقافة السياسيّة في إسرائيل؟***

ما هي الثقافة السياسيّة؟

هي مجموع القيم والمعايير والقواعد والآداب **المتعلّقة بالأنظمة السياسيّة والسلطة في البلاد** هي ثقافتها السياسيّة. تحقيق هذه القيم والقواعد، من بين أمور أخرى، يعكس شرعيّة* النظام السياسيّ العام ّ ككلّ، للسلطات الحكوميّة والأحزاب السياسيّة، ويتمثّل أيضًا على مستوى المشاركات السياسيّة. هناك العديد من الاختلافات بين الثقافات السياسيّة عامّة والثقافات السياسيّة-الديمقراطيّة. على سبيل المثال، مواطنو بعض البلدان يشاركون بشكل فعّال في العمليّة السياسيّة ويعتبرون أنفسهم شركاء في ذلك، بينما في بلدان أخرى فإنّ المشاركة السياسيّة محدودة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن كلّ دولة تؤكّد قِيَمًا مختلفة، ومستوى الثقة بين المواطنين والحكومة وبين أنفسهم مختلف هو الآخر.

بصرف النظر عن أيّ مجتمع معيّن، عادة ما تكون هنالك **ثقافة سياسيّة سائدة****، وهناك أيضا **ثقافات فرعيّة** من المجموعات والفئات الاجتماعيّة والمناطق الجغرافيّة المختلفة. تقوم الثقافات الثانويّة أيضًا في تشكيل القِيَم وتصميم والقواعد. من شأن العلاقات بينها وبين الثقافة السائدة أن تؤدّي إلى التوتّر والوصول إلى الصراعات في حالة ظهور الثقافة المضادّة، ولكن يُحتمل أيضًا تعايش ثقافيّ.

*** إضفاء الشرعيّة وتقنين الشرعيّة (إضفاء الصبغة القانونيّة)**

الشرعيّة - هي الاعتراف، تقنين الشرعيّة - تثبيتها في القانون.

**** الثقافة السياسيّة السائدة**

هي مجموع القِيَم والمعايير المقبولة من قِبَل المجموعة البارزة من المؤسّسات الاجتماعيّة والسياسيّة. تطبّق هذه المجموعة قِيَمها على المجتمع ككلّ، وتضع قواعد وأهداف المجتمع ككلّ.

***** أبطال أصبحوا رموزًا وطنيّة**

جوزيفه غاريبالدي (1807-1882)، زعيم الحركة لتوحيد إيطاليا واستقلالها.

مصطفى كمال أتاتورك (1881-1938)، مؤسّس الجمهوريّة التركيّة وأوّل رئيس لها.

توماس ماساريك (1850-1937)، مؤسّس الدولة التشيكوسلوفاكيّة وأوّل رئيس لها.

بنيامين زئيف هرتسل (1860-1904)، مؤسّس الحركة الصهيونيّة كحركة وطنيّة مؤسّساتيّة.

يوسِف ترومبلدور (1880-1920) زعيم صهيونيّ، أصبحت قصّة محاربته وسقوطه في معركة تل حاي أسطورة.

مصادر الثقافة السياسيّة

جذور الثقافة السياسيّة لأيّ مجتمع عادة ما تكون في الدين والتراث والديانة المدنيّة التي تطوّرت فيه.

التراث والرموز - الثقافة السياسيّة من كلّ مجتمع تعتمد على التاريخ والتقاليد والرموز المشتركة، التي تشكّل شعورًا بالانتماء والشراكة، وعلى طبيعة بنيتها الاجتماعيّة. تتجلّى هذه الأمور، من بين أمور أخرى، في المناهج الدراسيّة والأيّام التذكاريّة والأعياد والأعمال الفنيّة والطقوس وشخصيّات من الأبطال الوطنيّين***. تتشكّل الرموز السياسيّة وتتحدّد، خصوصًا عندما يتواجد المجتمع في مراحل الائتلاف أو في أوقات الأزمات والحروب.

الوقوف بصمت حدادًا أثناء إطلاق صفّارة الإنذار في يوم ذكرى قتلى جيش الدفاع الإسرائيليّ.
ويكيبيديا, (CC-BY-SA-3.0) بواسطة Itayba

"الديانة المدنيّة" - وهي كنية لمجمل المعتقدات والرموز والطقوس التي تمنح الشرعيّة للثقافة السياسيّة في الدولة، جنبا إلى جنب مع معتقدات والهويّة الدينيّة للمواطنين. تشكّل الديانة المدنيّة إطار عمل مشتركا من القيم والالتزامات، وهي تجنّد المجتمع لتحقيق أهداف سياسيّة مشتركة. بلغت بعض القضايا مقام "القداسة"، وبالتالي تُحدّد أيّام الأعياد والمناسبات. على سبيل المثال، أعلن الكونغرس في الولايات المتّحدة عام 1941 عن عيد الشكر (Thanksgiving) عيدًا وطنيًّا. إنّه عيد مشترك لجميع الأميركيّين: كلّ بطريقته الخاصّة - (البروتستانت والكاثوليك، واليهود، والمسلمين، أو البوذيّين) يشكر الله لأنّه أوصله إلى "أرض الميعاد".

كما تُستخدمُ العلم والرمز والنشيد الوطنيّ، عادة، كرموز للديانة المدنيّة. في بعض الأحيان حتّى إعلان الاستقلال ودستور الدولة، جنبًا إلى جنب مع وظائفها القانونيّة والإعلانيّة، وتستخدم أيضا كرموز للمساعدة في تأسيس الديانة المدنيّة.

في إسرائيل، المعرّفة أنّها دولة الأمّة اليهوديّة- الديموقراطيّة، تتقمّص "الديانة المدنيّة" بشكل مختلف لأنّ منظومة القِيَم والتّراث المدنيّة تنعكس في الديانة اليهوديّة والتراث اليهوديّ والثقافة (وفي كثير من الأحيان بالدمج بينها)، ولكنّها تشمل المناسبات الوطنيّة مثل: يوم الاستقلال ويوم ذكرى قتلى حروب إسرائيل.

لا عمل مشترك دون أفكار مشتركة

"من دون أن تكون هناك عقائد مشتركة لن يستطيع أيّ المجتمع أن يزدهر، أو بالأحرى لن تستطيع المجتمعات أن تحيا بدونها، لأنّه من دون أفكار مشتركة لن يكون هناك عمل مشترك، ومن دون العمل المشترك ممكن أن يدوم البشر، ولكن لا يمكن أن يكون لها أيّ كيان اجتماعيّ.

يتطلّب وجود المجتمع، ناهيك عن ازدهاره، أفكارًا أساسيّة معيّنة لتجنيد أفكار جميع المواطنين ولجمعهم. لن يحدث هذا ما لم يستقِ كلّ واحد آراءه في بعض الأحيان من نفس المصدر، ويقبل مسائل مختلفة من العقائد".

(دي طوكفيل، ألكسيس. **الديمقراطيّة في أمريكا**، شليم، ص 446).

أنواع الثقافات السياسيّة

سؤال تفكير:

★ جدوا أمثلة لوجود الديانة المدنيّة في الثقافات الفرعيّة في المجتمع الإسرائيليّ (يهوديّة وغير يهوديّة). إلى أيّ مدى تتضارب مع الثقافة السائدة وبأيّ مدى تمتلك القدرات على العيش المشترك؟

توجد في دول مختلفة توجّهات مختلفة من قبل المواطنين تجاه النظام السياسيّ على مختلف مكوّناته. بشكل عامّ، يمكن ذكر ثلاثة أنواع من الثقافات السياسيّة:

1. **الثقافة السياسيّة القَبَلِيَّة:** يعترف السكّان بالإطار الطائفيّ الذي ينتمون إليه، ولكن ليس لديهم تقريبا أيّ معرفة عن النظام السياسيّ المركزيّ. لا يشارك الفرد في الحياة السياسيّة في الدولة ولا يرى نفسه كمن يمكنه التأثير عليها.
2. **الثقافة السياسيّة الرعيّة:** يتقبّل فيها المواطنون سلطة الحكومة ولديهم بعض المعرفة عن أنشطتها، لكنهم لا يشاركون في عمليّة صنع القرار ولا يؤثّرون على الساحة السياسيّة والسلطويّة. ينبع هذا السلوك السلبيّ غير الفعّال من الشعور بعدم مقدرة المواطنين على التأثير - أو أنّ الحكومة لا يهمّها تداخلهم.
3. **الثقافة السياسيّة المُشْتَرِكَة:** يشارك المواطنون بشكل فعّال في النظام السياسيّ، ولديهم المعرفة فيما يتعلّق بالنظام السياسيّ والعناصر المباشرة وغير المباشرة في عمليّة صُنع القرار في البلاد. يعزو الفرد لنفسه القدرة على التأثير في تصميم الأنشطة السياسيّة، فمدى مشاركته في الحياة السياسيّة ملموس,مثلا, بواسطة المشاركة في المظاهرات والانضمام إلى المنظّمات المدنيّة والتسجيل للانتماء الحزبيّ.

تتميّز الدول الديمقراطيّة في الثقافة السياسيّة التي تشجّع مشاركة المواطنين. ومع ذلك، **في جميع المجتمعات الديمقراطيّة يمكن بالفعل إيجاد دمج لأنواع الثقافات السياسيّة الثلاث.**

ما هي الثقافة السياسيّة الديمقراطيّة؟

هل تعلمون؟!

لقد وجدت بعض الأبحاث علاقة وثيقة بين التعليم والمشاركة السياسيّة: كلّما تثقّف الفرد ازداد لديه الاهتمام والوعي والمعرفة في المجال السياسيّ. كلّما كان الفرد أكثر تعليمًا، كلّما زاد الميل للمشاركة أيضًا في الأنشطة السياسيّة.

تشكّل الثقافات السياسيّة الثلاث المذكورة أعلاه ثقافة سياسيّة ديمقراطيّة تشمل الخضوع للقانون والمشاركة الناقدة والتداخل المحلّيّ-المجتمعيّ والتداخل السياسيّ القطريّ، بدرجات متفاوتة. فهي مزيج متوازن يكوّن **الثقافة السياسيّة المدنيّة.**

يدّعي البعض أنّ الدمج ما بين أنواع الثقافة السياسيّة قد يعزّز الديمقراطيّة ويحفظ استقرارها، حيث أنّه يتيح، من جهة، مشاركة المواطنين، ولكن من جهة أخرى يمنع غمر النظام السلطويّ بالمتطلّبات، ويمكّن من الحكومة من أداء عملها بنجاعة.

الثقافة السياسيّة الوطنيّة (الديمقراطيّة) تتبلور عندما يذوّت المواطنون - وكذلك الجمهور بشكل عامّ - القِيَم والإجراءات والقواعد والسلوكيّات، بما في ذلك المشاركة السياسيّة.

تؤثّر العديد من الشروط على تشكيل الثقافات السياسيّة المختلفة في الدول الديمقراطيّة:

تذويت القِيَم الليبراليّة: الثقافة السياسيّة الديمقراطيّة تقوم على حقيقة أنّ مواطني الدولة يذوّتون قِيَم الحرّيّة والمساواة وكرامة الإنسان والتسامح، ويعمل بوحيها أيضًا في حياتهم الشخصيّة. لكي يتمكّن النظام الديمقراطيّ من العمل بطريقة مستقرّة وكاملة، يتطلب الأمر ملاءمة بين قِيَم المجتمع وقِيَم نظام الحكم.

احترام قواعد العمل الديمقراطيّ: يتحتّم على مواطني الدولة احترام قواعد العمل الديمقراطيّ والمؤسّسات الديمقراطيّة، لكي يتسنّى للحكومة الديمقراطيّة أن تعمل. يختلف مقدار ثقة المواطنين في المؤسّسات الحكوميّة من دولة إلى أخرى.

التداخل السياسيّ: إنّ المبدأ الرئيسيّ للديمقراطيّة هو حكم الشعب، فالمشاركة السياسيّة تحقّق هذا المبدأ. قد يكون لحجم وطبيعة المشاركة السياسيّة العديد من التعابير: التصويت في الانتخابات، والمشاركة في المظاهرات، والعضويّة في الأحزاب، والتوقع على العرائض، وما إلى ذلك.

العوامل التي تصمّم الثقافة السياسيّة

مواطنو الدولة: يصمّمون الثقافة السياسيّة. موقف المواطنين من تطبيق الحقوق والقانون والمؤسّسات السلطويّة ونتائج الانتخابات وقواعد التطبيق الديمقراطيّ - وهذه جميعها هي نتيجة الجتمعة السياسيّة*، بما في ذلك تذويت القِيَم والعقائد والتقاليد وقواعد السلوك المقبولة في المجتمع. تصمّم الجتمعة السياسيّة كيفيّة صياغة المجتمع وقواعد التطبيق العمليّة، بما في ذلك طبيعة المشاركة السياسيّة وخصائص الخطاب السياسيّ. وتتأثّر هذه العوامل، أساسًا، بالقِيَم، من وجهات النظر ومبادئ السلوك المقبولة في تلك الدولة.

المجموعات التي تشغل مناصب رئيسيّة في المجتمع والدولة ("النخبة")، مثل رجال السياسة والقضاة والأكاديميّين والفنّانين وخصوصًا الكتّاب والحاخامات وأرباب الصناعة البارزين وكبار ضبّاط الجيش ورؤساء الإدارة العامّة وغيرهم. لهذه المجموعات تأثير كبير على تشكيل الثقافة السياسيّة. في إسرائيل، على سبيل المثال، فترة الاستيطان والسنوات الأولى بعد إقامة دولة إسرائيل كان حزب عمّال أرض إسرائيل (مباي) الحزبَ السائدَ. شكّلت قيمه ورموزه الثقافةَ السياسيّةَ المهيمنةَ في البلاد، وقد تمّ تقبّلها، إلى حدّ كبير، كممثّلة للقِيَم الأساسيّة للجمهور اليهوديّ في إسرائيل.

رهط كشّافة تلّ أبيب، 1953. مكتب الإعلام الحكوميّ، المصوّر: تيدي براونر.

*** الجتمعة السياسيّة (التنشئة الاجتماعيّة السياسيّة)**

هي عمليّة يتمّ فيها اكتساب الآراء والمواقف فيما يتعلّق بالطبيعة المقبولة للمجتمع والدولة. وتحدث هذه العمليّة في الأوساط الاجتماعيّة، مثل الأسرة والحركات الشبابيّة والمدارس والجيش، ومكان العمل، والحزب، وكذلك بواسطة وسائل الاتّصال الجماهيريّة.

ما هي الثقافة السياسيّة في إسرائيل؟

يمكن الإشارة إلى سبعة عوامل تأثير رئيسيّة تشكّل الثقافة السياسيّة لدولة إسرائيل. تنشأ بين هذه العوامل، في كثير من الأحيان، توتّرات تمنح الثقافة السياسيّة الإسرائيليّة التعقيد والتلوّن.

1. **دولة تستوعب قدوم اليهود إليها** (עלייה) - بموجب قانون العودة، فإنّ إسرائيل هي دولة تستوعب قادمين جدداً. وقد تأسّست على أسس العديد من المجتمعات اليهوديّة التي تجمّعت من بلدان الشتات المختلفة وتباينت في أنماط حياتها ولغاتها ومواقفها تجاه السياسة. في العقود الأولى طبّقت إسرائيل سياسة الاستيعاب المسمّاة **"بوتقة الصهر"** التي كانت تصبو إلى إنشاء مجتمع يهوديّ إسرائيليّ موحّد وهويّة ثقافيّة واحدة. سعت سياسة بوتقة الصهر إلى إلغاء الثقافة الفريدة التي جلبها القادمون الجدد من بلدان المنشأ، وبذلك دعت حتّى إلى "عبرنة" أسماء الأفراد والعائلات. وعلى مرّ السنين أصبح المجتمع أكثر تعدّديّة، وهويّات يهوديّة وثقافيّة فريدة بدأت تتبوّأ مكانا مشرّفا.
2. **الانقسام الاجتماعيّ والأيديولوجيّ** - تميّز المجتمع اليهوديّ منذ فترة ما قبل قيام الدولة بتعدّد مراكز القوى الاقتصاديّة والسياسيّة والاجتماعيّة والثقافيّة التي تبنّت لنفسها أنظمة رمزيّة متميّزة وتنافست من أجل السيطرة على مؤسّسات البلد. التنافر المجتمعيّ الدينيّ والطائفيّ والوطنيّ والاقتصاديّ - تُرجِم إلى أطر سياسيّة منفصلة، مثل الحركة العمّاليّة والإصلاحيّين الصهيونيّة العامّة المزراحي وهستدروت اليهود الشرقيّين (السفارديم). ما زالت هذه الانقسامات ترافق المجتمع الإسرائيليّ حتّى يومنا هذا، في شكل **تصدّعات**: التصدّع الوطنيّ، التصدّع الدينيّ، التصدّع الطائفيّ، التصدّع الاجتماعيّ- الاقتصاديّ والتصدّع السياسيّ.
3. **الديانة اليهوديّة** - تشكّل اليهوديّة، كديانة وكثقافة، دعامة مركزيّة في الثقافة والقوميّة الإسرائيليّة، وقد أثّرت على تصميم رموز الحركة الصهيونيّة والدولة. للديانة اليهوديّة تأثير كبير على مميّزات الحياة العامّة في الدولة، كما يتّضح من اتّفاقيّات الوضع القائم (ستاتوت كوو)[1] والتشريعات التي تستقي من المصادر الدينيّة.
4. **الدمقرطة والانتقال إلى الحوار بشأن الحقوق** - جرت منذ منتصف الستينيّات تغيّرات ساهمت في تعزيز الديمقراطيّة في إسرائيل. وقد انعكست هذه التغيّرات في زيادة إمكانيّة وصول الكثير من المواطنين إلى مراكز صنع القرار، بغضّ النظر عن الانتماء الحزبيّ، وفي إلغاء "الحكم العسكريّ" في الوسط العربيّ، وفي تعزيز الديمقراطيّة داخل الأحزاب، بما في ذلك من خلال تبنّي الانتخابات التمهيديّة (برايمريز) في الأحزاب. وقد أُضيف إلى عمليّات التحوّل الديمقراطيّ تعزيز قويّ لحوار حقوق الإنسان.
5. **دولة تحت الحصار** - يتناول الخطاب الجماهيريّ السائد في الثقافة السياسيّة الإسرائيليّة مسائل الأمن واستخدام القوّة العسكريّة، وذلك بسبب الصراعات الكثيرة التي شهدتها البلاد على حدودها. لقد أثّر الحصار والإحساس بالتهديد الوجوديّ الذي يساور الكثيرين على الطريقة التي تشكّلت بها الحرّيّات والحقوق المختلفة، مثل حرّيّة الصحافة وحقّ الجمهور في المعرفة. إنّ هيمنة الخطاب الأمنيّ، في كثير من الأحيان، تدفع بالانشغال بالقضايا العامّة المهمّة، مثل الرفاه والتعليم، جانبًا، وتلقي بها إلى هامش الخطاب الجماهيريّ العامّ. كما أنّ هذه الهيمنة سبّبت

1 انظروا الفصل الخامس: "المميّزات اليهوديّة للدولة على أرض الواقع"، الجزء الأوّل.

تواجدًا كبيرًا للعسكريّين في السياسة، إذ أنّ خبرتهم في مجال الأمن تزوّدهم بهالة وتمهّد الطريق أمامهم للدخول إلى الكنيست والحكومة. إنّ تَميُّز إسرائيل كدولة تحت الحصار يخلق التوتّر بوجه تميّز الخطاب الحقوقيّ، ممّا يسبّب لشرائح من المجتمع الإحساس أنّه يمكن المسّ بالحقوق المدنيّة وحقوق الإنسان، وذلك لأنّ الدولة موجودة في خطر.

6. **التراث الصهيونيّ** - إنّ الثقافة السياسيّة في إسرائيل هي، بشكل كبير، نتاج الثورة الصهيونيّة التي سعت إلى تغيير نظام العالم اليهوديّ وطالبت بمستوى عالٍ من المشاركة السياسيّة في تشكيل المؤسّسات. فقد تمّ انتخاب ممثّلي المناطق المختلفة في الهستدروت الصهيونيّة واللجنة التنفيذيّة والإدارة الصهيونيّة قبل قرن في انتخابات ديمقراطيّة. هذه الهيئات وغيرها (كيرن هيسود، والصندوق القوميّ اليهوديّ (ككال)، والوكالة اليهوديّة) كانت بمثابة الأساس الديمقراطيّ التنظيميّ للدولة العتيدة.

7. **الثقافة السائدة والثقافات الفرعيّة*** - من السهل أن نميّز وجود الثقافة السائدة، وهي التي تحدّد "النغمة" المركزيّة في إسرائيل، وإلى جانبها ثقافات فرعيّة تعيش في آن واحد بمواجهة وبتعاون. تتأثّر الثقافة السائدة بالأغلبيّة اليهوديّة، والأبرز بين الثقافات الفرعيّة هي الثقافة العربيّة والثقافة الحريديّة.

وعلى الرغم من الاختلاف الشاسع بينهما، إلّا أنّ لهتين الثقافتين الفرعيّتين سمات مشتركة تتميّزان بها عن الأغلبيّة. مثلا: الموقف من الصهيونيّة- غالبيّة المتديّنين ومعظم العرب لا يعرّفون هويّتهم كصهيونيّين. وقد تبنّى المجتمع العربيّ مناسبات وأيّام ذكرى خاصّة ومختلفة، مثل "يوم الأرض" (الواقع في 30 آذار- مارس)، وفي السنوات الأخيرة أيضًا يصادف يومُ الاستقلال يومَ النكبة. ومع ذلك، تتشارك المجموعتان في الحياة السياسيّة. فهما تشاركان في الانتخابات الوطنيّة والمحلّيّة ولديهما تمثيل في الكنيست، وتشاركان في المظاهرات والاحتجاجات.

مهمّة:

أعرضوا ثلاثة أمثلة عصريّة للتوازي القائم في إسرائيل بين الانقسامات الاجتماعيّة/ الأيديولوجيّة والتحزّب السياسيّ.

*** الثقافة الفرعيّة**

ثقافة مجموعة متميّزة وتختلف عن مجموعة الأغلبيّة بالقِيَم والمعتقدات والمعايير / وقواعد السلوك والتقاليد.

ماذا يميّز المشاركة السياسيّة الإسرائيليّة؟

هناك مستويات مختلفة من المشاركة السياسيّة - بدءًا بمتابعة وسائل الإعلام واستمرارا من خلال أنشطة مثل المشاركة في الانتخابات والمشاركة في الاحتجاجات، وإلى العضويّة في الأحزاب السياسيّة والانتماء إلى صنّاع القرار. طبيعة المشاركة السياسيّة من شأنها أن تعلّمنا الكثير عن طابع الثقافة السياسيّة الإسرائيليّة.

مقدار الاهتمام في السياسة - حوالي ثلثي مجموع السكّان الإسرائيليّين يعلنون في الأبحاث عن اهتمام معيّن أو اهتمام كبير بالسياسة. عبّر حوالي الثلث فقط عن "اهتمام قليل" أو "عدم اهتمام". تجدر الملاحظة إلى أنّ نسبة الرجال الذين عبّروا عن اهتمامهم بالسياسة يتجاوز إلى حدّ كبير نسبة النساء اللواتي أشرن إلى ذلك. وبالإضافة إلى ذلك، يهتمّ اليهود في إسرائيل بالسياسة أكثر من العرب (72%مقابل 60%)[2].

2 **مؤشّر الديمقراطيّة الإسرائيليّة عام 2014**، المعهد الإسرائيليّ للديمقراطيّة، ص 206.

الشعور بالتأثير - وردًّا على السؤال: "كيف يمكنك أنت وأصدقاؤك التأثير على سياسة الحكومة؟"، أجاب 20% من المستطلَعين اليهود "جدًّا إلى حدّ كبير" أو "بقَدَرِ ما"، حوالي 42% "بمقدار قليل"، وأجاب حوالي 33% "لا على الإطلاق". وبعبارة أخرى، ثلاثة أرباع المواطنين اليهود في إسرائيل يشعرون بأنّ قدرتهم الشخصيّة-السياسيّة في التأثير على سياسة الحكومة ضئيلة أو معدومة. معدّل المواطنين العرب الذين يعتقدون أنّ لديهم تأثيرًا لا يختلف كثيرًا عن معدّل اليهود[3].

الاحتجاجات السياسيّة - خلافًا للشعور بالتأثير الشخصيّ- السياسيّ المتدنّي، هناك شعور واسع بالقدرة على التأثير عن طريق الاحتجاجات والمظاهرات الجماهيريّة في المجالات الاجتماعيّة-الاقتصاديّة. الأمر الذي يشجّع المواطنين في إسرائيل على المشاركة في فعّاليّات احتجاجيّة. أحيانا يتمكّن المحتجّون من الحصول على مطالبهم، وأحيانًا أخرى لا. أحداث "وادي الصليب" في الخمسينيّات كانت احتجاجات على خلفيّة فوارق اجتماعيّة- اقتصاديّة-طائفيّة عميقة. التوتّر بين طائفتَي اليهود الإشكناز (اليهود الغربيّين) واليهود السفارديم (اليهود الشرقيّين) أدّت إلى اندلاع احتجاج "الفهود السود" في السبعينيّات. وأسفر التوتّر العربيّ- اليهوديّ، في أعقاب مصادرة الأراضي عام 1976، إلى اندلاع أحداث "يوم الأرض" و"أحداث أكتوبر 2000"، حين بلغت التوتّرات أوجّها بين المواطنين اليهود والمواطنين العرب.

أدّت احتجاجات حركة "غوش إمونيم" في السبعينيّات والثمانينيّات إلى بناء المستوطنات في الضفّة الغربيّة التي في حوزة إسرائيل منذ حرب الأيّام الستّة. نجم عن حرب يوم الغفران والغضب الشعبيّ الذي تولّد إثر إخفاقاتها اندلاع احتجاج اجتماعيّ حادّ دفع رئيسة الوزراء غولدا مائير ووزير الدفاع موشيه ديّان، في نهاية المطاف، إلى الاستقالة. في حرب لبنان (1982) قادت حركة "السلام الآن" احتجاجات واسعة النطاق تمثّلت بـ "بمظاهرة الـ 400 ألف" بعد المجزرة التي ارتكبت في مخيّمَي اللّاجئين صبرا وشاتيلا. وفي عام 1994 تضاعفت الاحتجاجات ضدّ عمليّة السّلام وضدّ اتّفاقيّات أوسلو. في نهاية التسعينيّات جرى احتجاج اجتماعيّ واسع النطاق ضدّ استمرار تواجد جيش الدفاع الإسرائيليّ في لبنان وفي عام 2005 أجرى سكّان غوش قطيف ومؤيّدوهم "البرتقاليّون" (هاكتوميم) احتجاجًا شديدًا ضدّ الانسحاب من غزّة.

في صيف 2011 اندلعت احتجاجات ضدّ غلاء المعيشة في إسرائيل. إن كانت الاحتجاجات الاجتماعيّة- الاقتصاديّة في الماضي قد لامست عادة التصدّع الطائفيّ واندلعت بين الطبقات الضعيفة اقتصاديًّا، فقد قاد الاحتجاجات هذه المرّة أشخاص ينتمون إلى الطبقة الوسطى دون ملامح طائفيّة. حتّى طبيعة الاحتجاج تغيّرت، وجرى استخدام مكثّف للشبكات الاجتماعيّة.

الاحتجاج السياسيّ

رسم بيانيّ 1.20: حسب اعتقادك، هل تستطيع المظاهرات الاحتجاجيّة أم لا تستطيع التأثير على السياسة الاقتصاديّة للحكومة؟ (العيّنة الشاملة؛ بالنسبة المئويّة)

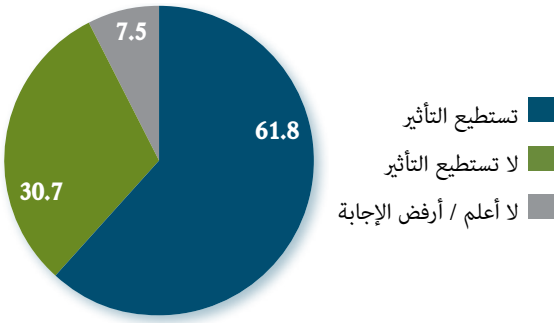

البروفيسور هيرمان، تمار. مؤشّر الديمقراطيّة الإسرائيليّة عام 2014. المعهد الإسرائيليّ للديمقراطيّة، ص 64.

3 **مؤشر الديمقراطيّة الإسرائيليّة عام 2014**، المعهد الإسرائيليّ للديمقراطيّة، ص 96، 97، 206، 235.

التصويت في الانتخابات كمشاركة سياسيّة

يولي الجمهور الإسرائيليّ للتصويت للكنيست أكبر قدر من التأثير على السلطة الحاكمة، يليها - الاحتجاج عبر الإنترنت*، وهكذا دواليك (بالترتيب التنازليّ) ثمّ المشاركة في المظاهرات والعضويّة في التنظيمات المدنيّة والعضويّة في الأحزاب (معدّل العضويّة في المنظّمات المدنيّة يساوي 10%، وهو أعلى من معدّل العضويّة الحزبيّة). يعزو الجمهور الإسرائيليّ المعدّل المتدنّي للتأثير إلى استخدام القوة. ووفقًا لمؤشّرات دوليّة هامّة، فإنّ إسرائيل تحتلّ المرتبة الثالثة في مؤشّر المشاركة السياسيّة[4].

مهمّة:

- عندما تُقدمون على اتّخاذ القرار لمن ستصوّتون في الانتخابات المُقبلة، حاولوا تخطيط العوامل التي ستؤثّر على قراركم.
- اذكروا وعلّلوا بأيّة درجة سيؤثّر كلّ منها على موقفكم السياسيّ.

أنماط التصويت في إسرائيل

بشكل عامّ، تنقسم أنماط التصويت بين الناخبين أساسًا وفقًا لانتمائهم **الدينيّ** أو **الاجتماعيّ**، أولئك الذين يصوّتون وفقًا **لانتماءاتهم الحزبيّة** (عادة ما تكون طويلة الأمد) أو وفقًا لانتماءاتهم **الأيديولوجيّة**، وأولئك الذين يصوّتون وفقًا **لمسائل** تبدو لهم مهمّة وأساسيّة قبيل موعد الانتخابات. في الانتخابات الماضية كبرت المجموعة الثالثة في البلاد. ويزداد أكثر فأكثر عدد الناخبين الذين لا يشعرون بالالتزام تجاه الأحزاب ويميلون إلى التصويت لصالح مرشّح أو حزب يمثّلان وجهات نظرهم بشأن القضايا المطروحة على جدول الأعمال في ذلك الوقت. وبالإضافة إلى ذلك، فإنّ المعلومات السياسيّة حاليًّا في متناول أيدي جمهور الناخبين أكثر بكثير ممّا كانت عليه في الماضي، من خلال وسائل الإعلام والإنترنت، ويمكنهم اتّخاذ القرار بشأن كيفيّة تصويتهم، بشكل مستقلّ.

*** الاحتجاج الافتراضيّ عبر الإنترنت**

منذ منتصف التسعينيّات ازداد ونما نمط من الاحتجاج السياسيّ عبر شبكة الإنترنت، وذلك بواسطة الشبكات الاجتماعيّة مثل فيسبوك، وتويتر، ويوتيوب وإينستجرام. الاحتجاج عبر شبكة الإنترنت يتيح لمجموعات صغيرة وحتّى للأفراد إسماع صوتهم ومحاولة التأثير على الحيّز العامّ من خلال الحيّز الإلكترونيّ. ومع ذلك، نأخذ بعين الاعتبار أنّ شبكة الإنترنت ليست متاحة للجميع بشكل متساوٍ. الاختلاف في الإتاحة قد يكون بسبب الاختلافات في الفجوات الاقتصاديّة، أو الجيل، أو من طبيعة النظام الحاكم (والذي يستطيع حتّى محاولة فرض الرقابة). الشبكة متاحة لنحو 75% من السكّان في إسرائيل مقابل 35% في إيران.

(وفقًا لـ: تمار شفرمان، كرين. "الاحتجاج دوت كوم". **المعهد الإسرائيليّ للديمقراطيّة**. أيّار مايو 2010).

- لو أردتم تنظيم احتجاج عبر الإنترنت، فما هي الوسيلة الإنترنتيّة التي ستستخدمونها؟
- فضّلوا وعلّلوا ما هي الطريقة الأكثر نجاعة على الإنترنت

4 **مؤشّر الديمقراطيّة الإسرائيليّة عام 2012**، المعهد الإسرائيليّ للديمقراطيّة، ص 186.

مقدار المشاركة في الانتخابات للكنسيت في إسرائيل

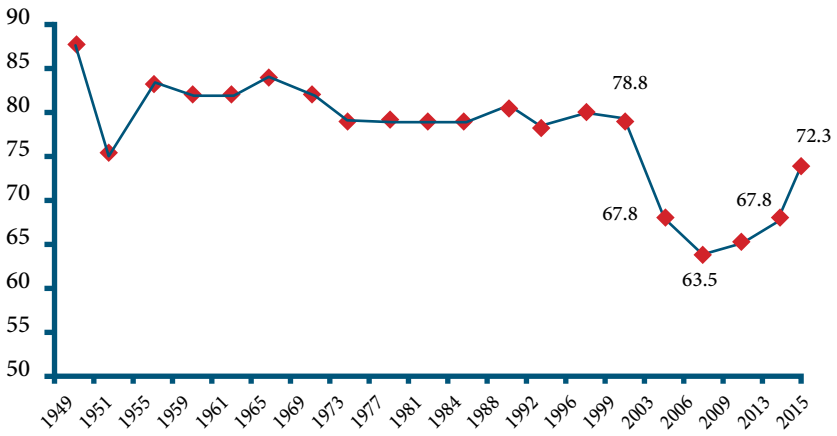

(المصدر: كنيغ، عوفر. "انتخابات 2013: تحليل أوّليّ للكنيست المتوقّعة"، 23.1.2013، **موقع المعهد الإسرائيليّ للديمقراطيّة**).

الخيار غير المبالي

من وجهة نظر الاشتراك في الانتخاب تمّ تسجيل نقطة الانخفاض في عام 2001 (كانت هذه انتخابات خاصّة لرئاسة الوزراء فقط وليس للكنيست): فقد بلغت نسبة التصويت العامّة 62.3%، وبلغت نسبة الناخبين في الوسط العربيّ 18% فقط.

كانت نسبة الناخبين في العقود الأولى من قيام الدولة في إسرائيل أعلى من 80% عمومًا، ولكن منذ السبعينيّات طرأ انخفاض في عدد الذين يتوجّهون إلى صناديق الاقتراع. في العقد الثاني من القرن الـ 21 سُجّل تحسّن واضح في نسبة التصويت. كان معدّل التصويت في انتخابات عام 2013 67.8%. وفي انتخابات عام 2015 ارتفعت نسبة التصويت إلى 72.34%[5]. كانت نسبة التصويت في الوسط العربيّ حتّى العام 1977 بمتوسّط 84 %. وفي انتخابات عام 2015 كانت نسبة التصويت في الوسط العربيّ 65%، وهي أدنى من نسبة التصويت العامّة[6].

تجدر الإشارة هنا إلى تسجيل انخفاض في عدد الناخبين في العديد من الدول الغربيّة.

هل تعلمون؟!

وفقًا لبيانات دائرة الإحصاء المركزيّة، فإنّ عدد الناخبين الحاليّ من أصحاب حقّ الاقتراع في إسرائيل أقلّ بنسبة 11% من العدد الوارد في سجلّ الناخبين. ذلك لأنّ سجلّ الناخبين يشمل أصحاب حقّ الاقتراع الذين يعيشون في الخارج منذ سنوات عديدة، وحتّى بعض الأشخاص الذين توفّوا هناك.

وهذا يعني أنّ نسبة الناخبين الفعليّة أعلى بكثير من تلك التي نشرتها لجنة الانتخابات المركزيّة.

(من بيان صحفيّ صادر عن دائرة الإحصاء المركزيّة، 26.12.2012)

سؤال تفكير:

★ كيف يمكن تفسير العلاقة بين عدد المشاركين المتدنّي والأوضاع الاجتماعيّة-الاقتصاديّة المتدنّية؟

عوامل نسبة التصويت في الانتخابات

تُظهر الدراسات وجود علاقة بين المشاركة في الانتخابات والأوضاع الاجتماعيّة-الاقتصاديّة (سوسيوإكونوميّة)، كما وتُظهر وجود ملاءَمة ما بين البلدات الضعيفة من الناحية الاجتماعيّة-الاقتصاديّة وبين نسبة الناخبين المتدنّية.

5 هذه البيانات مقتبسة من منشورات لجنة الانتخابات المركزيّة للكنيست، "البيانات التاريخيّة".
6 بالنسبة لمشاركة عرب إسرائيل في الانتخابات، راجع الفصل الواحد والثلاثين، "السلطات المحلّيّة في إسرائيل"، في الباب الثالث.

على النقيض من ذلك، تتمتّع البلدات التي حظيت بنسب أعلى من المشاركة في انتخابات الكنيست الـ- 19 بميزتين أساسيّتين، هما: الوضع الاجتماعيّ-الاقتصاديّ المرتفع للسكّان، أو الطابع الدينيّ أو الحريديّ (على الرغم من أنّه في كثير من هذه البلدات تقطن مجموعة من السكّان تنتمي إلى طبقة اجتماعيّة دنيا).

ويرجع انخفاض نسبة التصويت إلى الشعور بعدم القدرة على التأثير.

مستوى ثقة الجمهور الإسرائيليّ بمؤسّسات الدولة7

الرسم 2.31: إلى أيّ مدى تمنح الثقة لكلّ واحد من الأشخاص المذكورين أو المؤسّسات المذكورة؟ (الكثير جدًّا أو قدرًا كبيرًا من الثقة؛ حسب القوميّة؛ بالنسبة المئويّة)

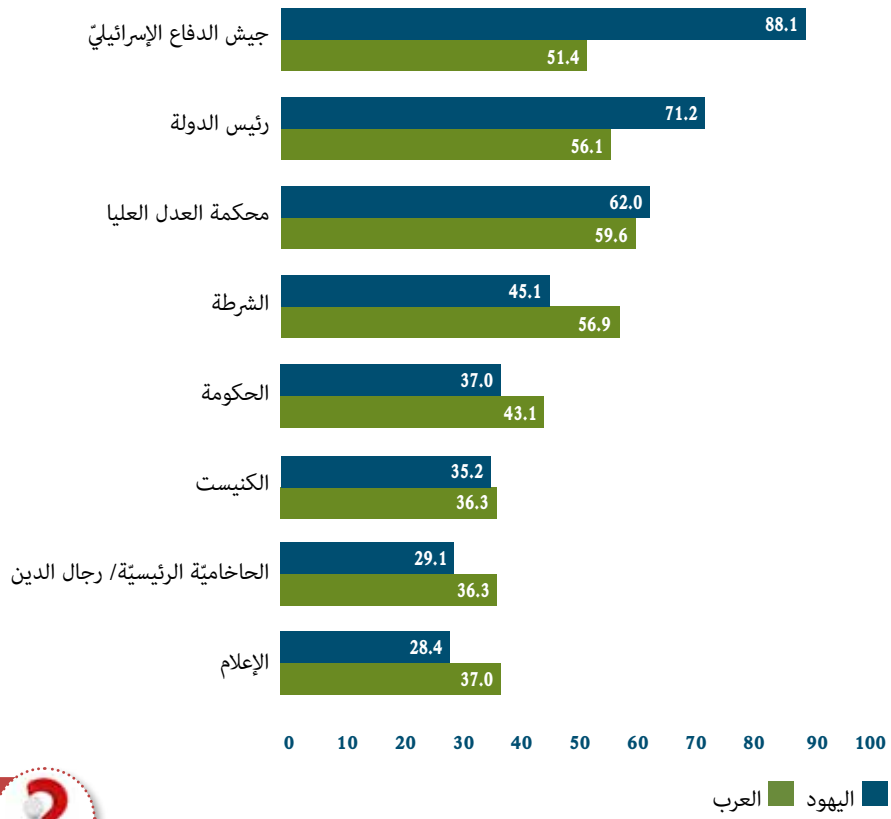

تشير البيانات إلى أنّ الغالبيّة العظمى من المواطنين اليهود في إسرائيل يولون جيش الدفاع الإسرائيليّ ورئيس الدولة ومحكمة العدل العليا الثقةَ، في حين أنّ بقيّة المؤسّسات تحظى بثقة منخفضة إلى حدّ ما من طرف غالبيّة الجمهور اليهوديّ. في أوساط الجماهير العربيّة نسبة الثقة في المؤسّسات غالبًا ما تكون أعلى مقارنة بالجماهير اليهوديّة، باستثناء جيش الدفاع الإسرائيليّ ورئيس الدولة والمحكمة.

سؤال:

- اشرحوا الفوارق في مستوى ثقة الجمهور- اليهود والعرب- بمختلف مؤسّسات الدولة، وبجيش الدفاع الإسرائيليّ، وبالإعلام.
- اشرحوا مستوى ثقة الجمهور / عدم الثقة بالمؤسّسات الحكوميّة. راجعوا الفصل الثامن عشر، "مبدأ سيادة القانون"، ص 238-240.

7 مؤشر الديمقراطيّة الإسرائيليّة عام 2014، **المعهد الإسرائيليّ للديمقراطيّة**، ص 117.

تلخيص

تعكس الثقافة السياسيّة قِيَمَ المجتمع، وتكوّن المناخ الذي تتحدّد فيه النُّظُم الديمقراطيّة وتعبّر عن العلاقات بين المواطنين ومؤسّسات السلطة. إنّ تذويت القِيَم الليبراليّة والديمقراطيّة وكيفيّة تطبيق المبادئ الديمقراطيّة هي نتاج الثقافة السياسيّة في كلّ دولة.

تتأثّر الثقافة السياسيّة في إسرائيل بمجموعات متنوّعة من المواطنين، وبوضع الدولة المعقّد أمنيًا، وبكونها دولة تستوعب القادمين الجدد. في الفصل التالي سوف نناقش الأخطار التي من المنتظر أن تكون في الدول الديمقراطيّة - وكيفيّة مواجهتها.

تمرين

1. اشرحوا الفارق ما بين الثقافة السياسيّة القَبَلِيَّة والمُوَاطِنِيَّة (נתינית) والمُشْتَرِكَة، وكيف تتمثّل في الثقافة السياسيّة في دولة إسرائيل.
2. اقرأوا المقطع التالي من أقوال رئيس وزراء إسرائيل الأوّل داڤيد بن غوريون، والتي قيلت في العقد الأوّل لدولة إسرائيل.
   أ. اشرحوا ما هي الصعوبات الكامنة في تشكيل ثقافة سياسيّة ديمقراطيّة في إسرائيل حسب رأي بن غوريون.
   ب. هل، حسب رأيكم، ما تزال أقواله ذات شأن في أيّامنا؟ وضّحوا إجابتكم.

"الشعب في إسرائيل لم يتشرّب بما فيه الكفاية بعد، الوعي والمسؤوليّة الرّسميّة كما يليق بشعب يكتفي بذاته. لقد عانى اليهود في غالبيّة بلدان الشتات من قسوة أنظمة حكم معادية، وقد أُجبروا على التحايل ومخادعة أنظمة الدولة وقوانينها الظالمة. والعادات التي اِكتُسبت على مرّ الأجيال لا تمّحى في سنوات معدودة.

"دولة سويّة... هي نتاج المواطنة السويّة والمهذّبة. من المفهوم ضمنًا أنّ نظام حكم [غير سويّ] يثقل على التربية السامية للمواطنين، ولكنّ الحكومة بذات نفسها لا تحدّد كلّ الأمور... وفي دولتنا لا تزال حتّى الآداب الشخصيّة غير لائقة. جزء كبير من المواطنين، بما في ذلك الشباب الإسرائيليّ، لم يتعلّم كيف يتعامل مع الآخرين باحترام، بأدب، بصبر، وبتعاطف. نفتقر في دواخلنا إلى النزاهة بين الإنسان ورفيقه، تلك التي تلطّف الحياة العامّة وتخلق أجواء من الصداقة والتعاطف العامّين". (من: أفنيري، شلومو. *1980*. الفكرة الصهيونيّة بأنواعها. عام عوفيد. ص *243-244*)

3. اقرأوا القطعة: "لماذا ينبغي علينا أن نهتمّ؟" الواردة في بداية هذا الفصل، واشرحوا كيف يتمّ التعبير عن الثقافة السياسيّة المُوَاطِنِيَّة فيها.
4. وزّعوا الاستبيان التالي على عشرة من أصدقائكم[8].
   أ. لخّصوا النتائج.
   ب. قارنوا بين نتائجكم والنتائج الواردة في الفصل. ما هي المجالات التي سجّلت اختلافات في النتائج، وكيف تشرحونها؟
   ج. استنتجوا الاستنتاجات حول طبيعة الثقافة السياسيّة في إسرائيل

8 يستند الاستبيان أيضًا على استبيان مؤشّر الديمقراطيّة الإسرائيليّ، عام 2012.

استبيان

أ. إلى أيّ مدى أنت مهتمّ بالسياسة؟

بمقدار كبير جدًّا / بمقدار معيّن / بمقدار قليل / بتاتًا / لا أعلم أو أرفض الإجابة

ب. إلى أيّ مدى تثق بكلّ واحد من الأشخاص التاليين أو المؤسّسات التالية:

المؤسّسة	بمقدار كبير	بمقدار قليل	ليس لديّ ثقة	لا أعلم
الأحزاب				
رئيس الوزراء				
الاتّصالات				
المحكمة العليا				
الشرطة				
رئيس الدولة				
الكنيست				
جيش الدفاع الإسرائيليّ				
الحكومة				
مراقب الدولة				

ب. بأيّ مقدار تستطيع أنت وزملاؤك التأثير على سياسة الحكومة؟

بمقدار كبير جدًّا / بمقدار معيّن / بمقدار قليل / بتاتًا / لا أعلم أو أرفض الإجابة

ج. إلى أيّ مدى توافق أو لا توافق على العبارات التالية:

1. ينبغي على دولة إسرائيل أن تبقى دولة يهوديّة وديمقراطيّة.

   أوافق بالتأكيد / أوافق / لا أوافق / بتاتًا / لا أعلم أو أرفض الإجابة

2. في كلّ الظروف يُمنع استخدام العنف لتحقيق أهداف سياسيّة.

   أوافق بالتأكيد / أوافق / لا أوافق / بتاتًا / لا أعلم أو أرفض الإجابة

3. أن تكون مواطنًا صالحًا يعني أن تشارك في الانتخابات.

   أوافق بالتأكيد / أوافق / لا أوافق / بتاتًا / لا أعلم أو أرفض الإجابة

4. أنا أتماهى مع الرموز المدنيّة (الديانة المدنيّة) لدولة إسرائيل.

   أوافق بالتأكيد / أوافق / لا أوافق / بتاتًا / لا أعلم أو أرفض الإجابة

الفصل العشرون

الحدود والأمن في الديمقراطيّة

إحدى الأخطار التي تهدّد الدولة الديمقراطيّة هي جماعة منظّمة لا تقبل الديمقراطيّة وترفض قيمها. ومع ذلك تستخدمها لتحطيم النّظام الديمقراطيّ. تعلّمنا الخبرة التاريخيّة المريرة لجمهوريّة ڤايمار الديمقراطيّة*، والتي دمّرتها الحركة النازيّة في ألمانيا من خلال استغلال الأدوات الديمقراطيّة، مقدار الخطر المحدّق بالنظام الديمقراطيّ من قِبَل الجماعات المناهِضة للدّيمقراطيّة.

في هذه الحالات، يُطرح السّؤال: **هل من المناسب منح الحرّيّة لأعداء الحرّيّة؟**

هل يتحتّم على الديمقراطيّة أن تحدّ من الجماعات المناهِضة للدّيمقراطيّة، بقصد حماية استمرار وجودها، أو أنّ الحدّ هو في حدّ ذاته ضربة قاضية للنّظام الديمقراطيّ والحقوق الأساسيّة التي يعدُ بها للمواطنين؟

يتناول هذا الفصل حالات التضارب بين حقّ المواطن في التصويت والانتخاب والتنظيم وإنشاء الأحزاب السياسيّة والحفاظ على النظام الديمقراطيّ وحماية طابع الدولة كدولة وطنيّة، وفي حالات التضارب بين الحرّيّات والقِيَم الفرديّة مثل الأمن القوميّ وحياة مواطنيها.

ما هو التوازن الملائم بين حرّيّة التعبير وتكوين الجمعيّات من جهة، وحقّ الدولة الديمقراطيّة بحماية وجودها وأمن مواطنيها من جهة أخرى؟ تظهر هذه التوتّرات في إسرائيل في تساؤلات الحفاظ على الطابع اليهوديّ والديمقراطيّ للدولة وحماية سلامتها وأمن مواطنيها. هذا الفصل يتكوّن من جزأين - الأوّل: الحدود في الديمقراطيّة. الثّاني: الأمن والديمقراطيّة.

*** جمهوريّة ڤايمار**

بعد الحرب العالميّة الأولى أصبحت ألمانيا دولة ديمقراطيّة. وفي عام 1918 في مدينة ڤايمار تمّ التّوقيع على دستور حقوق الإنسان الذي أقرّ بالحقوق المدنيّة وحقوق الإنسان، ومنح حرّيّة الديانة وحرّيّة التّعبير والمساواة السياسيّة للمرأة. أدّت الأزمة الاقتصاديّة العالميّة وعدم الاستقرار السّياسيّ إلى فوز الحزب النّازيّ في الانتخابات عام 1933، وتمّ تعيين أدولف هتلر مستشارًا لألمانيا. وهكذا تأسّس "الرّايخ الثّالث"، الذي حلّ محلّ جمهوريّة ڤايمار.

الأسئلة التي سيجيب عنها هذا الجزء:

- **كيف تتعامل الدول الديمقراطيّة مع القُوى المعارِضة للدّيمقراطيّة؟**
- **ما هو الأسلوب المتّبع في إسرائيل حول مسألة حماية نظام الحكم الديمقراطيّ والطابع اليهوديّ للدولة؟**

كيف تواجه الدّول الديمقراطيّة القوى المعارِضة للديمقراطيّة؟

هنالك نهجان متعارَف عليهما في الدول الديمقراطيّة بشأن فرض قيود على المشاركة السياسيّة: نهج "**الديمقراطيّة المُطْلَقَة**" ونهج "**الديمقراطيّة المدافعة عن نفسها**"*.

يتطلّب كِلا النّهجَين اتّخاذ التدابير الإداريّة والقضائيّة التي تواجه المؤسّسات التي تعمل ضدّ الديمقراطيّة، ولكن يوجد خلاف بينهما بشأن ما إذا كان هناك وجوب الدفاع عن حرّيّة التعبير والتجمّع السياسيّ والاجتماعيّ لجماعات أعداء الديمقراطيّة التي تتحدّى وجودها طالما أنّها لا تلجأ إلى العنف.

* **الديمقراطيّة المدافعة عن نفسها (الدفاعيّة)**

هذا النّهج، ويسمّى أيضًا "الديمقراطيّة المحارِبة"، يعتمِد على الدّستور المُعتمَد في ألمانيا بعد الحرب العالميّة الثّانية، والذي أقرّ أنّ الديمقراطيّة المحارِبة لا تفتح أبوابها أمام أنشطة تخريبيّة تحت ستار النّشاط البرلمانيّ الشّرعيّ.

(وفقًا لكوهين- ألماجور، رافائيل. **حدود التّسامح والحرّيّة: النّظريّة الّليبراليّة والنّضال الكاهانيّ**، نيڤو، 1994، ص 184).

نهج الديمقراطيّة المُطْلَقَة

تُولي الديمقراطيّة المُطلَقة أهمّيّة كبرى لحرّيّة التّعبير وحرّيّة تكوين الجمعيّات والحقّ في المشاركة في انتخابات حرّة. هذه هي الحقوق الأساسيّة لكلّ مواطن، حتّى لو كان يريد إلغاء الديمقراطيّة أو إذا كانت آراؤه عنصريّة.

يدّعي النّهج المُطلَق أيضًا أنّ إعطاء التّعبير لمجموعات تعلن تحدّي الديمقراطيّة ومشاركتها في قنوات النّشاط السّياسيّ من شأنها أن تسبّب الاعتدال في مواقفها، بينما قد يدفع قمعُها أنصارَها إلى قنوات فعاليّات عنيفة والأنشطة السّرّيّة. الأساس في ذلك هو الاعتقاد بأنّ **الديمقراطيّة قويّة بما فيه الكفاية** وقادرة على التعامل مع البوادر ووُجُهات النظر المُعادِية للدّيمقراطيّة.

بريطانيا، على سبيل المثال، تُبدي تسامحًا كبيرًا نسبيًّا لتعبيرات مناهِضة للديمقراطيّة. ويمكن تفسير ذلك في استقرار الديمقراطيّة البريطانيّة وثقافتها السّياسيّة الديمقراطيّة الثّابتة، والتي مكّنتها من اجتياز أزمات القرن العشرين دون التّدهور نحو الحكم الشّموليّ.

نهج الديمقراطيّة المدافعة عن نفسها

تَعْتَقِد الديمقراطيّة المدافعة عن نفسها أنّه من الضرورة الحدّ من حرّيّة عمل السّاعين لتقويض النظام والقِيم الديمقراطيّة، لأنّها قد تكون حفّارة القبور للديمقراطيّة من خلال الحقوق والأدوات التي تتيحها لهم. وبعبارة أخرى، من الممكن الحدّ من حماية حقوق الإنسان والحقوق المدنيّة، مثل حرّيّة التّعبير وحرّيّة الاختيار وحرّيّة الانتخاب وحرّيّة إقامة الجمعيّات،

إذا لزم الأمر لحماية الديمقراطيّة. أنصار هذا النهج يتخوّفون من أنّ النهج المُطلَق من شأنه ألّا يكفي أثناء الصراع ضدّ تدمير الديمقراطيّة.

من وجهة نظر تاريخيّة يستند هذا النهج إلى الدرس التاريخيّ الذي يعرِّف جمهوريّة ڤايمار بأنّها "**ديمقراطيّة مُنتحِرة**"، والذي يُلزم بضرورة "الديمقراطيّة المدافعة عن نفسها" وعلى النقيض من "الديمقراطيّة المُطْلَقَة"، والتي تعمل ضدّ الأعمال الإجراميّة فقط، يدّعي نهج الديمقراطيّة المدافعة عن نفسها أنّ منح الحرّيّة غير المحدودة لمواقف يحقّ لها التنافس في الانتخابات قد يؤدّي، في النّهاية، إلى تدمير الديمقراطيّة.

تتمثّل الديمقراطيّة المدافعة عن نفسها في سنّ القوانين التي تحظر التّحريض على التّمييز العنصريّ، وإلغاء قانونيّة المنظّمات العنصريّة والقوانين التي تسمح، في ظلّ ظروف معيّنة، بتنحية مرشّح أو حزب سياسيّ من المشاركة في الانتخابات لضمان بقاء الديمقراطيّة. يميّز هذا النهج ألمانيا وإيطاليا والنمسا وفرنسا وإسبانيا، وهي على استعداد للعمل مع المزيد من الحزم ضدّ التّهديدات المعادية للديمقراطيّة، استنادًا إلى التّجربة التاريخيّة المريرة لديمقراطيّات انهارَت بعد الحرب العالميّة الأولى.

يشمل مفهوم الديمقراطيّة المدافعة عن نفسها **خطر المسّ بالديمقراطيّة** وقِيَمَها. باسم حماية الديمقراطيّة قد تمسّ السلطة الحاكمة، دون ضرورة، بحقوق الإنسان والمواطن ومنافسيها السياسيّين. ثمّة خطر آخر هو الحالة التي تعمل فيها مجموعات معادية للديمقراطيّة، محدودة الأنشطة، بالسرّ وتتّخذ إجراءات عنيفة، الأمر الذي قد يهدّد استقرار الديمقراطيّة.

عندما تُطالَب دولة ما بالبتّ في نهج يتبنّى الديمقراطيّة المدافعة عن نفسها" أو "الديمقراطيّة المُطْلَقَة" - يتحتّم عليها النظر في العوامل التي قد تؤثّر على حصانة الديمقراطيّة. على سبيل المثال، تاريخ المجتمع والدولة، والثقافة السياسيّة التي تسود فيها ومدى التزام المواطنين بقِيَم الديمقراطيّة.

تركيا كمثال

"في شهر يناير 1998 أصدرت المحكمة الدّستوريّة في تركيّا حكما بإخراج حزب الرفاه الإسلاميّ (Refah Partisi) خارج القانون. هذا القرار أثار أصداء كبيرة في تركيّا والعالم الغربيّ والبلدان الإسلاميّة.

*"المدّعي العامّ استأنف ضدّ حزب الرفاه، بدعوى التآمر بتطبيق الشريعة الإسلاميّة في البلاد، من خلال تخريب أسس الدستور. حينها عرّف الدستور التركيّ العلمانيّة بأنّها المبدأ الأساسيّ للدّولة، ومُنعت أيّة محاولة لتغيير الطّابع العلمانيّ للدولة. إضافة إلى ذلك، منع استخدام أو إساءة استخدام الدين أو العقيدة الدينيّة لتحقيق مآرب سياسيّة. حسب هذا البند (البند 14)، قرّرت المحكمة حظر حزب "الرَّفاه" وجعله غير قانونيّ. (**برلمان**، العدد 19، يناير 1998).*

(يرجى ملاحظة تقلّبات نفس الحزب، بقيادة أردوغان، إذ استولى، في وقت لاحق، على الحكومة التركيّة).

- ★ اعرضوا النهج الذي انتهجته المحكمة الدستوريّة في تركيّا بالنسبة لحزب "الرفاه الإسلاميّ".
- ★ اعرضوا الحقوق والمبادئ الديموقراطيّة التي تأذّت إثر قرار المحكمة.
- ★ وضّحوا علامَ تستطيع المحكمة إسناد قرارها.

ما هو النهج المتّبع في إسرائيل بشأن مسألة حماية الحكم الديمقراطيّ والطابع اليهوديّ للدّولة؟

الديمقراطيّة مع حدود.

Fotolia © Carlosgardel.

وُجهة النظر القانونيّة

حتّى العام 1965، لم تكن هناك في إسرائيل أيّة قيود على الحقّ في الاقتراع. في تلك السّنة مُنِع أحد الأحزاب من التّرشّح لانتخابات الكنيست - لأوّل مرّة - بسبب وُجهات نظره: رفضت لجنة الانتخابات المركزيّة قائمة الاشتراكيّين (والتي كانت قائمة عربيّة راديكاليّة- متطرّفة)، بدعوة أنّ مؤسّسي الحركة ينكرون وحدة إسرائيل كدولة يهوديّة ووجودها أصلًا. التمس وكيل الحزب إلى محكمة العدل العليا ضدّ شطب الحزب، ولكن محكمة العدل العليا رفضت استئنافه وأيّدت قرار الشطب المعروف باسم "شريعة ياردور". وقد قلّص قرار الحكم الحقَّ في الاقتراع وحدّد بأنّه مبدأ دستوريّ أعلى بأحقيّة الدولة في الدفاع عن نفسها ضدّ أولئك الذين ينفون وجودها بشكل عامّ، ووجودها كدولة يهوديّة على وجه الخصوص.

تناقُض تامّ مع تاريخ الشعب اليهوديّ وتَوْقِهِ

"لا شكّ في الأمر - هكذا تعلّمنا الأقوال الواضحة التي أُعلن عنها حينها في إعلان قيام الدولة أنّ إسرائيل ليست دولة ذات سيادة ومستقلّة تصبو إلى الحرّيّة وتتميّز بنظام حكم يحكم حسب سلطة الشعب فقط، بل وأنّها تأسّست أيضًا "كدولة يهوديّة في أرض إسرائيل، لأنّ عمليّة تأسيسها كانت في المقام الأوّل حسب "حقّ الشّعب اليهوديّ الطبيعيّ والتاريخيّ بالعيش كأيّ شعب في دولته وتحت سيادته"، وأنّه في هذه العمليّة كانت "لتحقيق أمنيّة الأجيال لخلاص إسرائيل..."."

"الحقيقة الدستوريّة الأساسيّة، حاشا لها ولأيّ سلطة في الدولة... إن كانت هيئة إداريّة أو هيئة قضائيّة أو هيئة شبه قضائيّة - أن تنكرها حينما تقوم بتشغيل صلاحيّاتها. فإن لم تقل نعم... فهذا يعني وجود تناقض شامل مع تاريخ الشعب اليهوديّ وما يتوق إليه، بما في ذلك نفي حقيقة المحرقة... والتي أثبتت مرّة أخرى... الضرورة الملحّة لحلّ مشكلة التشتّت من بلده وإعادة تجديد الدولة اليهوديّة في أرض إسرائيل".

(محكمة العدل العليا 1/65، ياردور ضدّ رئيس لجنة الانتخابات المركزيّة السادسة)

★ اشرحوا علامَ تعتمد محكمة العدل العليا في قرارها.

قبيل انتخابات عام 1984 تمّ استبعاد قائمتَين من قِبَل لجنة الانتخابات المركزيّة على طرفَي الطّيْف السّياسيّ: لائحة "كاخ" (بقيادة الحاخام مئير كاهانا*) وقائمة "الجبهة الدّيموقراطيّة للسّلام والمساواة" (بقيادة محمّد ميعاري). وقد ألغت محكمة العدل العليا قرار لجنة الانتخابات المركزيّة، ومكّنت القائمتين من المشاركة في الانتخابات.[1]

*** مئير كاهانا**

أنشأ في الولايات المتّحدة "رابطة الدفاع اليهوديّة"، بهدف حماية اليهود من الاعتداءات اللاساميّة. وبعد هجرته إلى إسرائيل أسّس حركة "كاخ" - الحركة اليمينيّة المتطرّفة، التي نادت بطرد العرب من إسرائيل (ترانسفير). في عام 1984 تمّ انتخابه للكنيست، وفي عام 1988 تمّ إلغاء قانونيّة حزبه. اغتيل عام 1990 في نيويورك. حركة "كاخ" أُعلِنت منظّمة إرهابيّة وتمّ إخراجها عن القانون.

1 استئناف انتخابات رقم 84/2، نيمان، ن. ضدّ رئيس لجنة الانتخابات المركزيّة.

بعد دخول القوائم الكنيست، خصوصًا بسبب مشاريع القوانين العنصريّة التي قدّمها كاهانا، سنّت الكنيست **البند 7أ لقانون الأساس- الكنيست**، والذي تمّ تعديله عدّة مرّات، والآن يُصاغ على النّحو التّالي:

أ. *لن تشارك قائمة مرشّحين في الانتخابات، ولن يرشّح شخص للانتخابات إذا كانت أهدافها أو أفعال القائمة أو أفعال الشّخص، حسب الأمر, صراحة أو ضمنًا، إحدى الإجراءات التالية:*

- *نفي وجود إسرائيل كدولة يهوديّة وديمقراطيّة*
- *التحريض على العنصريّة.*
- *دعم الكفاح المسلّح لدولة معادية أو منظّمة إرهابيّة، ضدّ دولة إسرائيل.*

ب. *قرار لجنة الانتخابات المركزيّة، في إلغاء مشاركة مرشّح في الانتخابات، يتطلّب إقرار المحكمة العليا.*

منذ أن سنّ البند 7أ من القانون الأساسيّ للكنيست، تقدَّم إلى لجنة الانتخابات المركزيّة في كلّ حملة انتخابات التماسات لشطب أحزاب مختلفة.

رسم: جدعون كيش.

الحدّ من الحقّ في التنظّم

في قانون الأحزاب السّياسيّة (1992) أُدخلت قيود بالنسبة لتسجيل الأحزاب السياسيّة، وأحد أسباب عدم تسجيلها: وجود أساس معقول للاستنتاج أنّ الحزب سيكون بمثابة غطاء لأنشطة غير قانونيّة. تمّ توسيع هذا التقييد أيضًا للحقّ في تشكيل الأحزاب.

في عام 1998 تمّ توسيع القيود أيضًا في الانتخابات للسلُطات المحلّيّة (البند 39 من قانون السلُطات المحلّيّة).

موقف المحكمة من حجب الأحزاب الراغبة في الترشّح في الانتخابات للكنيست

تهييج المشاعر المنهجيّ على أساس وطنيّ- إثنيّ

"الأهداف والأعمال التي تقوم بها القوائم والأحزاب المستأنِفة هي العنصريّة بوضوح: بواسطة تهييج المشاعر المنهجيّ على أساس وطنيّ- إثنيّ، والتي تسبّب الفتنة والعداوة وتعميق الفجوة والدعوة لحجب الحقوق بطرق عنيفة وإهانة منهجيّة ومتعمّدة لأجزاء محدّدة من المواطنين وتشخيصها وفقًا لأساس وطنيّ-إثنيّ وإذلالهم بطريقة مماثلة ورهيبة لأسوأ الأمثلة التي اختبرها وعايشها الشّعب اليهوديّ - كلّ هذه تكفي، في ضوء الموادّ المستفيضة التي قدّمت لنا، لترسيخ استنتاجنا بما يتعلّق بالتّحريض على العنصريّة.

"مقدار أعمال القوائم والأحزاب المستأنِفة بجميع أشكالها، التطرّف في عرض الموضوعات والإجراءات التي ترافقها والتشويه الخطير لطبيعة الدولة ونظامها الناتجة عن ذلك، جميعها تُكسب الأهداف والأفعال السّوء المفرط، وهي كافية لإثبات قرار لجنة الانتخابات المركزيّة".

(استئناف انتخابات رقم 88/1، موشيه نيمان وحزب كاخ ضدّ رئيس لجنة الانتخابات المركزيّة للكنيست الثانية عشرة).

★ اشرحوا على أيّ بنود في قانون الأساس- الكنيست استندت المحكمة لحجب قائمة "كاخ".
علّلوا إجابتكم.

في عام 2009، قُبَيل الانتخابات للكنيست الـ 18، حجبت لجنة الانتخابات تقدّم حركة "بلد"* للاقتراع بسبب برنامجها الانتخابيّ. أشارت المادّة 5 من برنامجها الانتخابيّ إلى رغبة الحزب بأن تكون إسرائيل دولة لجميع مواطنيها. وبعبارة أخرى، تغيير طابعها وهويّتها من الوطنيّة العرقيّة- الثّقافيّة إلى الوطنيّة المواطنيّة.

المواطنون العرب في إسرائيل هم جزء من الشعب الفلسطينيّ ومن القوميّة العربيّة في هويّتهم الوطنيّة والثقافيّة

"المواطنون العرب في إسرائيل هم جزء من الشعب الفلسطينيّ ومن الأمّة العربيّة في هويّتهم الوطنيّة والثقافيّة. حركة "بلد" تعمل على الاعتراف بالأقليّة العربيّة في إسرائيل بأنّها أقليّة وطنيّة- ثقافيّة، وتطالب بحقّهم في الإدارة الذاتيّة من المسائل التي تميّزهم عن الأغلبيّة اليهوديّة، وفي رأسها - الشؤون التعليميّة والثقافيّة.

تعمل حركة "بلد" على الاعتراف بحقّ الأقليّة بإنشاء مؤسّسات ومنظّمات وسُلُطات تعمل على أساس طوعيّ لمعالجة الخدمات الدينيّة والتعليميّة والثقافيّة والمحافظة على التراث والقِيَم الأخلاقيّة والمسائل الخيريّة والتضامن الاجتماعيّ. الأقليّة لديها الحقّ في الإدارة الذاتيّة لهذه المؤسّسات، من باب الاتّصال والتّعاون مع الحكومة المركزيّة في الدولة، وستكون دولة جميع مواطنيها، على أساس المصلحة العامّة وتخضع للقانون".

* **"بلد" (التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ)**
حزب تأسّس عام 1996. يدعو إلى تغيير الهويّة القوميّة للبلاد، ويدعم انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي المحتلّة عام 1967، وتحقيق حقّ العودة باعتباره حلًا لمشكلة اللّاجئين، وبإقامة الدولة الفلسطينيّة وعاصمتها القدس. ترشّحت الحركة في انتخابات الكنيست الـ 14 للمرّة الأولى، ومن حينها يُنتخب ممثّلوها إلى الكنيست. في انتخابات الكنيست الـ 20 ترشّحت حركة التّجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ ضمن القائمة العربيّة المشتَرَكة.

استأنفت بلد ضدّ القرار، وألغت محكمة العدل العليا الحجب. ممّا ورد في قرارها:

التناقض وجهًا لوجه مع المبادئ الأساسيّة التي يعتمد عليها النّظام الديمقراطيّ

"منع مشاركة حزب في الانتخابات، هو خطوة متطرّفة وغير عاديّة تتناقض بشكل مباشر ،في نواحٍ كثيرة، مع المبادئ الأساسيّة التي يعتمد عليها النظام الديمقراطيّ. يمسّ الحجب بالحرّيّات الأساسيّة، بما في ذلك الحقّ الأساسيّ الدستوريّ في التصويت والانتخاب والحقّ في المساواة والحقّ في حرّيّة التعبير (بما في ذلك السّياسيّ)...

ينبغي تشغيل نهج حذر ومقلّص جدًّا، ووضع شروط صارمة - قانونيّة وواقعيّة - قبل اتّخاذ قرار بشأن شطب الحزب... إنّما المسّ بخصائص إسرائيل "الأساسيّة" وَ"الدنيا" كدولة يهوديّة من شأنه أن يمنع قائمة من المشاركة في الانتخابات...

وهكذا عرّفت المحكمة ما هي الخصائص "الأساسيّة" لإسرائيل كدولة يهوديّة: "الخصائص الأساسيّة" التي تشكّل الحدّ الأدنى لكون دولة إسرائيل دولة يهوديّة... وهي ذات مَعَالِم صهيونيّة تراثيّة مندمجة... في مركز هذه المعالِم يقف حقّ كلّ يهوديّ أن يهاجر إلى إسرائيل، حيث يشكّل اليهود الأغلبيّة. اللغة العبريّة هي اللغة الرسميّة والمركزيّة في الدولة، ومعظم أعيادها ورموزها تعكس النهضة الوطنيّة للشعب اليهوديّ. إنّ التراث الإسرائيليّ هو أمر أساسيّ في تراثها الدينيّ والثقافيّ.

"قائمة المرشّحين أو مرشّح لا يشاركون في الانتخابات، إذا كان إلغاء أو بُطلان هذه الخصائص من الفعاليّات والإجراءات المركزيّة

والمهيمنة في تطلّعاتها، التي تعمل بجدّ لتحقيق هذه الطموحات، ويمكن إثبات كلّ هذا بأدلّة مقنعة وواضحة وحاسمة"

(أقوال رئيس المحكمة العليا أهارون باراك، في قرار المحكمة بصدد بلد، استئناف انتخابات رقم 09/561).

★ بأيّ حالات حسب قرارات المحكمة يتمّ حجب الحزب الذي يتناول برنامجه على إلغاء يهوديّة الدولة؟

قُبَيل انتخابات الكنيست العشرين، عام 2015، قرّرت لجنة الانتخابات المركزيّة حجب ترشيح عضوة الكنيست حنين الزعبي من "القائمة العربيّة المشترَكة"، بحجّة دعم الكفاح المسلّح، وحجب ترشيح باروخ مارزل "عوتصماه يهوديت"، على أساس تصريحاته العنصريّة. ألغت محكمة العدل العليا القرارات وسمحت لهما بالترشّح في الانتخابات.

عمليًّا، تمّ إقرار ثلاثة حجوبات لقوائم انتخابات للكنيست حتّى الآن: قائمة "حركة القوميّين العرب" في عام 1965، وقوائم "كاخ" و "كاهانا حي" عامَي 1988 و 1992.

بعبارة أخرى، على الرغم من وجود قانون يسمح الحجب، إلّا أنّه في الواقع لم يتمّ حجب المرشَّحين أو القوائم في إسرائيل منذ عام 1992.

سؤال:

★ راجعوا قرارات الحكم الثلاثة: محكمة العدل العليا - ياردور، ومحكمة العدل العليا - كاخ، ومحكمة العدل العليا- بلد. اشرحوا الفوارق بين قرارات المحكمة.

القسم الثاني: الأمن والديمقراطيّة

في هذا الجزء سوف نناقش الأسئلة:

- **ما هو التوازن المطلوب في حالات الطوارئ* بين الحفاظ على وجود الدولة وحياة مواطنيها وبين حماية القِيَم الديمقراطيّة وحقوق الإنسان؟**
- **ما هي الآليّات القانونيّة في الدول الديمقراطيّة لحماية أمن الدولة ومواطنيها في حالة الطوارئ؟**
- **ما هي الآليّات القانونيّة في إسرائيل لحالة الطوارئ؟**

إحدى الوظائف الأساسيّة للدولة هي **حماية مواطنيها**. وذلك، حسب الفَرضيّة القائلة إنّ السلطة موكّلة بيد الحاكم كوديعة، ومهمّته هي ضمان سلامة المواطنين وممتلكاتهم. في حالة الطوارئ، عندما يتعرّض أمن الدولة ومواطنيها لخطر حقيقيّ، فإنّ مجرّد وجود الدولة وحقّ الفرد في الحياة لهما أولويّة قصوى. دون وجود الدولة لن توجد حقوق الفرد، ودون وجود حياة لا معنى للحقوق الأخرى. **يجب على الديمقراطيّة أن تبقى لتتمكّن من تحقيق قِيَمها.**

ولكن، **ضمان الأمن قد يتضارب مع تحقيق حقوق الإنسان وحقوق المواطن**، بل ويتطلّب في حالات استثنائيّة الحدّ منها وتعليقها.

*** حالة الطوارئ**

الحالة التي يكون فيها المجتمع في الدولة في خطر نتيجة لتهديد خارجيّ أو داخليّ. ويعترف المجتمع بضرورة قيام الحكومة باتّخاذ وسائط فوريّة وشديدة من خلال تشريعات الطوارئ، من أجل حماية المجتمع من الأخطار التي يواجهها. والمجتمع مستعدّ لقبول تقييد الحقوق الفرديّة، وليس حسب المعتاد، لحماية المصلحة العامّة.

(البروفيسور شيطريت، شمعون. 1993. "سنّ قوانين الطوارئ في إسرائيل في ضوء مقترح القانون الأساسيّ التشريع". **القانون والسلطة** أ).

ربّما تكافح الديمقراطيّة وإحدى يديها موثوقة إلى الخلف

"الدستور ليس وصفة انتحاريّة، وحقوق الإنسان ليست منبرًا للتدمير الوطنيّ... ينبغي تفسير قوانين الشعب على افتراض الرغبة في البقاء. تستمدّ الحقوق المدنيّة من وجود الدولة، ويجب عدم تحويلها إلى فأس لإبادتها".

(اسئناف انتخابات رقم 84/2، نيمان ضدّ رئيس لجنة الانتخابات المركزيّة للكنيست الحادية عشرة)

" ربّما تكافح الديمقراطيّة وإحدى يديها موثوقة إلى الخلف. رغم ذلك، فإنّ يد الديمقراطيّة تبقى منتصرة ومرفوعة، ذلك لأنّ الحفاظ على سيادة القانون والاعتراف بالحرّيّات الفرديّة يشكّلان عنصرًا هامًّا في مفهوم أمنها".

(محكمة العدل العليا 5100/94، اللجنة الجماهيريّة لمناهضة التعذيب في إسرائيل ضدّ حكومة إسرائيل).

★ اشرحوا الفوارق بين التفسيرات بالنسبة لمواجهة الدولة الديموقراطيّة معضلة حماية أمن الدولة مقابل حماية حقوق الفرد.

لكنّ فحص أحداث تاريخيّة يثير العديد من الأمثلة على حالات الطوارئ التي أدّت إلى التعدّي السافر وغير المبرّر على حقوق الإنسان- من خلال التشريعات والتوقيف والتحقيق والمقاضاة- باسم الأمن والدعم الشعبيّ.

في بريطانيا حُكِمَ بالسجن على إيرلنديّين حاربوا من أجل فصل إيرلندا الشماليّة من بريطانيا واتّحادها مع إيرلندا الحرّة، وذلك لفترات سجن طويلة على فعاليّات إرهابيّة لم يرتكبوها. في الولايات المتّحدة الأميركيّة تمّ تشريد العديد من المدنيّين الأمريكيّين من أصول يابانيّة من منازلهم خلال الحرب العالميّة الثّانية، وتمّ سجنهم في معسكرات اعتقال. هذا الاعتقال الجارف كان على أساس حكم المحكمة العليا في الولايات المتّحدة. ويُعتبَر هذا الحكم على نطاق واسع واحدًا من أحلك الأحكام في التاريخ الدستوريّ في الدول الغربيّة. حدّدت لجنة من الكونغرس الأميركيّ في وقت لاحق أنّه لم يكن هناك أساس واقعيّ للقلق من أن يضرّ أولئك الناس بالأمن القوميّ، وقرار الاعتقال كان نتيجة للتعامل العنصريّ.

*** الإرهاب الإسلاميّ في الولايات المتّحدة**

لقد أُعلنت حالة الطّوارئ في الولايات المتّحدة بعد التفجيرات الانتحاريّة والمذبحة في برجَي مركز التجارة العالميّ (بنايتا التوأم) في نيويورك وفي البنتاغون في الكابيتول هيل في واشنطن يوم 11 سبتمبر 2001. وقد تمّت اعتقالات على نطاق واسع، وقد أُخفيت أسماء المعتقلين واقتُحِمت أعداد هائلة من قواعد البيانات الخاصّة والتّنصّت على مكالمات هاتفيّة.

وقد لاقت هذه الإجراءات غير الاعتياديّة دعمًا شعبيًّا جارفًا، باعتبارها عمليّات ضروريّة في إطار محاربة الإرهاب.

ما هي الأجهزة القانونيّة للدول الديمقراطيّة لحماية أمن الدولة ومواطنيها في حالة الطوارئ؟

في المعاهدات الدوليّة والقوانين والدساتير في الدول الديمقراطيّة المختلفة هناك توجّه واضح للمبادئ السياسيّة في حالات الطوارئ، من شملها:

- نقل صلاحيّات السلطة القضائيّة والسلطة التشريعيّة إلى السلطة التنفيذيّة، ومن السلطات المنتخَبَة والسلُطات المدنيّة إلى السلُطات العسكريّة والأمنيّة.
- تقييد حرّيّات الإنسان والمواطن.

هكذا، على سبيل المثال، يتيح دستور الولايات المتّحدة تعليق حقوق مواطن إذا استلزم الأمر للسلامة العامّة - أثناء التمرّد، أو الغزو، أو الأعمال الإرهابيّة*. يذكر

القانون البريطانيّ "محكمة الحرب"، التي تجيز اتّخاذ تدابير طارئة. في الدستور الفرنسيّ هناك بند يسمح بإحالة صلاحيّات سلطة واسعة للرئيس أثناء تهديد خطير ومباشر للدولة ومؤسّساتها. أيضًا في ألمانيا، التي رُدعت من أن تشمل بند الطوارئ في الدستور، بعد أن تمّ استغلال النازيّين لدستور ڤايمار، لم ترَ بدًّا بسبب تواجد الأنشطة الإرهابيّة واليسار الراديكاليّ التي جرت أحداثها في السبعينيّات من القرن العشرين، وأضافت بندًا حيال حالة الطوارئ الداخليّة.

سؤال:

- ما هي الإشكاليّة في وجود قوانين الدفاع أثناء حالات الطوارئ، وقوانين حالات الطوارئ؟
- وضّحوا وجهة نظركم.

ما هي الأجهزة القانونيّة في إسرائيل في حالة الطوارئ؟

العمليّة الإرهابيّة في مركز التّجارة العالميّ (بنايتا التوأم) الولايات المتّحدة. FOTOLIA © VICTORIA.

يخوّل القانون الإسرائيليّ للحكومة الإعلان عن حالة الطوارئ، لذا بالواقع تمّ استخدامها بشكل متواصل منذ قيامها حتّى الآن. وبالإضافة إلى ذلك، تمّ سنّ قوانين أخرى تدعم فيها السلطة أثناء الطوارئ، بما في ذلك **أنظمة الدفاع (حالة الطوارئ في عام 1945)**، **أنظمة حالة الطوارئ** التي تمّ الحصول عليها مع قيام الدولة **وأوامر منع الإرهاب**، فضلًا عن اتّخاذ تدابير خاصّة لجمع المعلومات، وظروف الاعتقال وأساليب الاستجواب.

1. **أنظمة الدفاع** (حالة الطوارئ، عام 1945) ورثتها دولة إسرائيل عن الانتداب البريطانيّ، ومقامها مقام **التشريعات الرئيسيّة**. تتيح الأنظمة لوزير الدّفاع وللسلُطات الأمنيّة اتّخاذ التدابير، **دون إشراف الكنيست**، بما في ذلك فرض الرقابة على الصحافة وإغلاق الصحف وحظر التجمّعات والمظاهرات وفرض حظر التجوّل وهدم المنازل وإغلاق المؤسّسات التعليميّة والقيود المفروضة على التنقّل والاعتقال الإداريّ لشخص دون محاكمة. تطبيق هذه اللوائح غير محدود الوقت. أنظمة الدفاع، مثل أنظمة صدرت من قِبَل حكومة استعماريّة، تسمح بانتهاكات حقوق الإنسان وتتيح للسلطة الحاكمة حرّيّة اتّخاذ القرار شبه المُطْلَق، دون مُساءلة. هذه الأنظمة أيضًا لا تشمل جهاز رقابة لمنع إساءة استخدام السلطة. على مرّ السّنين، فرضت المحكمة العليا على هذه الأنظمة قيودًا تأويليّة، بروح تعزيز حقوق الإنسان.

حالة الطّوارئ. FOTOLIA © KSTA.

2. **لأنظمة الطوارئ** هذه مقام **التشريعات الثانويّة** منذ العام 1948. وكما سلف، كذلك عام 2015، ما تزال هذه الأنظمة سارية المفعول.

في "حالة الطوارئ" يجوز **للحكومة** ضبط أنظمة الطوارئ في قضايا حصريّة لمدّة ثلاثة أشهر فقط، دون الحاجة إلى موافقة السلطة التشريعيّة. المقصود أنظمة حول حماية السلام للدولة، والأمن العامّ والحفاظ على الإمدادات والخدمات الأساسيّة. لذلك يمكن للحكومة التغلّب على أيّ تشريع في الكنيست بشكل مؤقّت، ولكن لا يمكن لهذه الأنظمة مصادرة صلاحيّة قانون أساس: كرامة الإنسان وحرّيّته، ولا تستطيع أن تحدّ من خلالهم التوجّه إلى القضاء.

3. **أوامر منع الإرهاب** (1948) صدرت مع قيام الدولة، واستهدفت **منع أنشطة المنظّمات الإرهابيّة**. وفقًا لقرار المحكمة العليا، ينبغي أن يتمّ تفسير الأوامر في ضوء القوانين الأساسيّة، وعلى وجه الخصوص قانون أساس: كرامة الإنسان وحرّيّته. من بين الأمور الأخرى، تنصّ الأوامر:

"من يسلّم لشخص شيئًا ما لاستخدامه لتنظيم إرهابيّ أو لعضو في منظّمة إرهابيّة لتنفيذ عمليّة نيابة عن منظّمة إرهابيّة.

"أو من يعمل عملًا ما فيه بوادر تضامُن مع منظّمة إرهابيّة أو تعاطُف معها، ويلوّح علمًا، ويعرض رمزًا أو شعارًا أو ينشد النشيد الوطنيّ أو شعارًا، أو أيّ عمل علنيّ مماثل، أو يُظهر بوضوح تضامنًا أو تعاطفًا كالمذكور أعلاه، وجميعها في مكان عامّ أو بشكل أنّ الناس الذين يتواجدون في هذا المكان العامّ يستطيعون رؤيته أو سماع مظاهر التضامن أو التعاطف، يتّهم بمخالفة القانون، وإذا وجد مذنبًا يتوقّع السجن لمدّة تصل إلى ثلاث سنوات أو بالغرامة... أو كليهما معًا". (البند 4، و- ز).

في أواخر عام 2015 استبدلت الحكومة بديلًا جديدًا لقانون مكافحة الإرهاب.

4. **وسائل التنصّت وصلاحيّات التفتيش واسعة النطاق.** تستخدم السلطات الأمنيّة هذه التدابير، منتهِكَة الحقّ في الخصوصيّة، ولكن عملها محدود بموجب القانون.

5. **الاعتقال الإداريّ أو الوقائيّ** تفرضه السلطة التنفيذيّة من أجل **منع تعرّض أمن الدولة أو السلامة العامّة للخطر، وهذا - قبل ارتكاب المخالفة.** والهدف من الاعتقال الإداريّ هو منع المُشتَبَه به من تنفيذ مأربه، وبالتّالي تجنّب الخطر. يُفرض الاعتقال الإداريّ من قِبَل وزير الدفاع بموجب سلطة قانون الطوارئ (اعتقالات، 1979)، الذي حلّ محلّ المنظومة المتعلّقة بالاعتقال الإداريّ الذي حدّدته أنظمة الطوارئ البريطانيّة. وفقًا للقانون يمكن توقيف أيّ شخص رهن الاعتقال الإداريّ لمدّة لا تزيد على ستّة أشهر. وهو يتيح تمديد أوامر الاعتقال لمدّة ستّة أشهر أخرى في كلّ مرّة، مع عدم وجود حدّ لعدد مرّات التّمديد. ومقدرة المُعْتَقَل في الدفاع عن نفسه والادّعاء بأنّ الاعتقال غير مبرّر محدودة، ذلك لأنّ الاعتقال ينفّذ أحيانًا على أساس أدلّة المخابرات، والتي تبقى في طيّ الكتمان ومستورة عن عينَي المُعتقَل ومحامِيه، إلّا أنّ **المحكمة تتمعّن فيها، وتقرّر كلّ ثلاثة أشهر ما إذا كانت تقرّ استمرار الاعتقال.**

هل الاعتقال الإداريّ هو الأداة المناسِبة لمكافحة الإرهاب؟

تستخدم دولة إسرائيل أداة الاعتقال الإداريّ ضدّ الفلسطينيّين المشتَبَهين بتخطيط أعمال إرهابيّة. الشيخ خضر عدنان، وهو فلسطينيّ من "حركة الجهاد الإسلاميّ"، اعتُقِل عام 2012 وبقي في الاعتقال الإداريّ لمدّة 70 يومًا. من المعلومات المكشوفة التي نُشرت، يبدو أنّه عمل على الأقلّ في التحريض على تنفيذ تفجيرات انتحاريّة في إسرائيل. وقد شرع عدنان بإضراب عن الطعام. ونتيجة لذلك، تمّ إطلاق سراحه بعد تدخّل منظّمات دوليّة عشيّة جلسة النقاش في الالتماس الذي قُدِّم إلى محكمة العدل العليا، بعد أن ساءت حالته الصحّيّة، في اتّفاق تسوية بين محاميه والنيابة العامّة للدولة. هذه العمليّة تكرّرت في عام 2015.

ووفقًا لمنظمة "بِتْسِيلِم" (בצלם)، في نهاية عام 2014، أوقفت إسرائيل 400 معتقلًا إداريًّا فلسطينيًّا. يبلغ متوسّط مدّة الاعتقال ستّة أشهر. تستخدم الدولة الاعتقال الإداريّ ضدّ الإسرائيليّين في بعض الحالات، بما في ذلك اليهود المشتبهون

بالإرهاب، لكن بأعداد أقلّ من ذلك بكثير. على سبيل المثال، نوعم فيدرمان، الناشط اليمينيّ المتطرّف سابقًا من منظّمة "كاخ"، اعتُقِل عام 2003 لمدّة ستّة أشهر بموجب أمر الاعتقال الإداريّ الذي وقّعه وزير الدفاع شاؤول موفاز، بناءً على توصية من جهاز الأمن العامّ "الشاباك"، بحجّة أنّه يشكّل خطرًا على أمن الدولة وجمهور المواطنين. بدأ بعد سجنه بالإضراب عن الطعام.

أمامكم مقطعان:

- اعرضوا الانتقادات بشأن الاعتقال الإداريّ.
- اشرحوا التبريرات للاعتقال الإداريّ حسب ما ورد في المقطعين.
- وضّحوا وجهة نظركم في موضوع استعمال أداة الاعتقال الإداريّ في دولة ديمقراطيّة.

ينبغي حفظ الاعتقال الإداريّ للحالات النادرة القُصوى

"يبدو لي أنّ اعتقال خضر، والإضراب عن الطعام الذي اختاره، وقرار الإفراج، عشيّة جلسة محكمة العدل العليا، كشفت أوجه قصور الاعتقال الإداريّ وفشله الداخليّ. لا جدل بأنّه من ناحية شعبيّة وسياسيّة يبدو أنّ الدولة تصرّفت بالشكل الصحيح عندما وافقت على الإفراج عنه، ولكن من الناحية القانونيّة على الأقلّ من الصعب تبرير سلوكها: إن كانت هناك ضرورة للاعتقال الإداريّ، لكي تمنعه من الانشغال في الإرهاب، فماذا يغيّر إضرابه عن الطعام تعريفه "كخطير"؟ وإذا كان بالإمكان إطلاق سراحه الآن، ولماذا من بادئ الأمر كان من الضروريّ اعتقاله اعتقالًا إداريًّا؟

"إنّ إلقاء القبض عليه كجزء من الترتيبات القضائيّة معقّد للغاية وأدّى - محلّيًّا ودوليًّا - إلى الاضطرابات العامّة التي ألزمت الدولة بإطلاق سراح شخص خطير. يمكن الاحتمال أنّه ربّما إذا اتُّهم بالقضاء الجنائيّ، وحُكم عليه ووضع خلف القضبان، حينها فإنّ السلامة العامّة كانت تحصل على حماية أفضل، وحرمان حرّيته يتلقّى دعمًا شرعيًّا محلّيًّا ودوليًّا.

"ينبغي، إذًا، حفظ الاعتقال الإداريّ للحالات النادرة القُصوى، وبعد تفكير عميق واختبار البدائل. كذلك، من الضرورة التحديد المعرّف للوقت. توصّل إلى هذا الاستنتاج العديد من الدول الديمقراطيّة الرازحة تحت صراع مستمرّ مع خطر الإرهاب. يتوجّب علينا إجراء إصلاحات في قانون الاعتقال الإداريّ، جنبًا إلى جنب مع إيجاد حلول للإجراءات القانونيّة وقواعد الإثبات الجنائيّ، بهدف تقليل الحاجة إلى استخدام هذه الوسيلة".

(جيل، إلعاد. "هل الاعتقال الإداريّ هو في الواقع الأداة المناسبة لمحاربة الإرهاب؟"، مقالة رأي، موقع المعهد الإسرائيليّ للديمقراطيّة، 2012/02/26).

مساعدة قوّات الأمن على تطبيق التزاماتها

" إنّ التوصية بالانتظار لشخص ما حتّى يخالف القانون ومن ثمّ محاكمته هي غير مناسبة، لأنّه من الضروريّ منع الاشتعال الذي يمكن أن يكون نتيجة لسلوك قانونيّ حتميّ. في هذه الحالة ... ليس فقط أنّه من حقّ الحكومة التنفيذ [الاعتقال الإداريّ]، بل إنّما هو من واجبها...

"لا يمكن رفض الفكرة بتاتًا لأنّه في حالات مناسبة، قد تساعد هذه الخطوة، لفترة محدودة، قوّات الأمن على تطبيق الالتزامات الأساسيّة - لحماية حياة وأمن السكّان اليهود والفلسطينيّين على حدّ سواء".

(البروفيسور جبيزون، روت. "اختبار شرعيّة الاعتقالات". معاريف. 1996/11/12).

تلخيص

تواجه الدول الديمقراطيّة بطرق شتّى الأخطار والتهديدات وأعمال الإرهاب من جانب المواطنين والجماعات. وخلافًا للدول غير الديمقراطيّة، فهي تحاول تحقيق التوازن بين الحفاظ على قِيَم الديمقراطيّة وحقوق الإنسان وبين الحفاظ على كيان الحكم الديمقراطيّ والدولة ومواطنيها. هذا التوازن منوط بفترة زمنيّة وبالتهديد المترقَّب وباستقرار الديمقراطيّة وبالثقافة السياسيّة للدولة أيضًا.

سوف نناقش مزايا الحكم الديمقراطيّ مقابل أنواع حُكم أخرى، رغم الصعوبات التي يواجهها في الفصل الذي يختم هذا الجزء: "ما هي الدولة الديمقراطيّة؟".

سنقوم بمناقشة القضايا الاجتماعيّة-الاقتصاديّة في الفصلَين التاليَين.

تمرين

1. اعرضوا الحقوق أو المبادئ المتعارِضة مع الاعتقال الإداريّ.
2. تنشغل المقاطع التالية في طلب استبعاد عضوة الكنيست حنين الزعبي من الترشّح في الانتخابات للكنيست التاسعة عشرة والعشرين.
   أ. اشرحوا وجهات نظر الكاتبَين بشأن شطب ترشيح عضوة الكنيست الزعبي، وادعموا إجابتكم.
   ب. اعرضوا ووضّحوا موقفكم من هذه القضيّة، في ضوء النهجَين المقدّمين في المقاطع.

القيام بنمط عمل معادٍ وخطير لفعّاليّات مناهضة للدولة

"لم تكن أنشطة عضوة الكنيست حنين الزعبي من قَبيل الصدفة، ولكن نهج العمل المعادي والخطير تراكم على مدى سنوات عديدة من النشاطات الهدّامة والتحريض والتشجيع على الكفاح المسلّح ضدّ دولة إسرائيل... ورد في البند 7أ من القانون الأساسيّ ما يلي: "ستمنع الكنيست ترشّح شخص للانتخابات إذا كان في أهدافه أو أفعاله، صراحة أو ضمنًا، دعم الكفاح المسلّح لدولة معادية أو منظّمة إرهابيّة ضدّ دولة إسرائيل. تصريحات عضوة الكنيست الزعبي قد تخطّت منذ زمن الحدّ المطلوب لإلغاء ترشيحها...

"ردّت رئيسة المحكمة العليا، مِريام ناؤور، على المقال الذي كتبته الزعبي في موقع حماس - وهو مقال شديد اللهجة معاد لإسرائيل. داعية الفلسطينيّين إلى مواصلة المقاومة ومحاصرة إسرائيل ورفض أيّ مفاوضات معها. وأنا أقتبس من أقوال معالي القاضية ناؤور: " تمّ تفسير أقوالها [أي عضوة الكنيست الزعبي] على أنّه دعم للإرهاب وقتل للمدنيّين. هذا ليس انتقادًا لسياسة الحكومة أثناء الحرب، وليس انتقادًا للتشريع في الكنيست. خطورة أقوالها تتفاقم نسبة لتوقيتها من جانب مقدّمة الالتماس، أيّامًا معدودة بعد اختطاف ثلاثة فتية، بينما كان مصيرهم غير معروف، وضمن العمليّة العسكريّة "الجرف الصلب".

(عضو الكنيست إليكس ميلر، من محضر لجنة الانتخابات المركزيّة لانتخابات الكنيست الـ 20)

كمّ الأفواه لا يتضارب مع الديمقراطيّة فقط

"على وزن القول المأثور المنسوب إلى ڤولتير، علينا أن نكافح بكلّ قوّتنا ضدّ التحريض والكراهيّة والهُراء من الأحزاب المتطرّفة، اليمينيّة واليساريّة، ولكن في نفس الوقت يجب علينا أن نكافح من أجل الحقّ في التعبير عن آرائهم، ما دامت هذه الأمور لا تهدّد حقًّا الديمقراطيّة. ينبغي إجراء هذا النقاش في نطاق سوق الآراء، وليس في لجنة الانتخابات... حقّ الانتخاب هو حقّ أساسيّ في الديمقراطيّة. كلّما وسّعنا إطار إقصائه ابتعدنا عن لبّ الديمقراطيّة.

"**اختبار الديمقراطيّة الحقيقيّ ليس في الآراء الموجودة في نطاق الإجماع، بل بالسماح - في حدود القانون - بالتصريحات القاسية قدر ما تكون كذلك، المُثيرة والمُغضِبة والمَقيتة، والتي تصمّ الآذان والقلوب**. عدا الحالات القصوى، لا يجوز أن تمنع القوّة الموجودة بحوزة لجنة الانتخابات - لاعتبارات سياسيّة - تمثيل عشرات ومئات الآلاف من المواطنين في الكنيست. حسب قرارات محكمة العدل العليا، إنّه بسبب أهمّيّة الحقّ الدستوريّ الأساسيّ في التصويت والانتخاب، فلا بدّ من تفسير بند الشطب بصورة مختزلة، ورفع درجة الأدلّة خصوصًا أمام طالب الشطب.

"كمّ الأفواه لا يتضارب مع الديمقراطيّة فقط. بل إنّه غير أخلاقيّ أيضًا، ومخالف للمبادئ الأساسيّة لليهوديّة، الدّاعية عامّة إلى تعدّد الآراء، والذي تشمل أحيانًا وجهات نظر غير عاديّة ومرفوضة، حتّى عندما لا تكون لطيفة لمسمع الأذن والقلب.

(البروفيسور هكوهين، أڤيعاد. "الشطب يخالف القِيَم الديمقراطيّة". إسرائيل اليوم. 2012/12/12)

3. مهمّة بحث: راجعوا نصَّيْ بروتوكولات لجنة الانتخابات المركزيّة للكنيست، وافحصوا مقترحات لشطب القوائم والمرشّحين.

أ. أعرضوا مَن هو الذي يطالِب بالشطب، ومَن المقصود به.

ب. اعرضوا حُجَجَهم لطلبات الشطب.

ج. اعرضوا قرارات لجنة الانتخابات.

د. إن كان هناك التماس لمحكمة العدل العليا فماذا كان القرار، وماذا كانت حجج المحكمة؟

الفصل الحادي والعشرون

التوجّهات الاجتماعيّة-الاقتصاديّة

زوج وزوجة إسرائيليّان، من سكّان وسط البلاد، تزوّجا منذ 30 عامًا فحازا على التعليم الأكاديميّ وعملا في وظيفتَين واشترَيا شقّة من غرفتين ونصف في وسط تلّ أبيب. على مرّ السّنين أصبح لديهما ثلاثة أطفال. قرّرا مغادرة المدينة، فأجّرا الشّقّة في تلّ أبيب واشتريا شقّة إضافيّة، أكبر منها، في بلدة صغيرة يعيشون فيها اليوم. إيجار الشّقّة يساعدهما على دفع الرّهن العقاريّ على الشّقّة الثانية وتمويل الدّراسات الأكاديميّة لأولادهم.

وقد تمّ تقديم مقترح قانون للكنيست يحدّ من مبلغ الإيجار الذي يمكن لأسرة إسرائيليّة جبايته لإيجار شقّة في تلّ أبيب.

★ ما رأيكم في مشروع القانون؟ علّلوا رأيكم.

تعتمد السياسة الاجتماعيّة الاقتصاديّة* لكلّ دولة على التقاليد والأنماط القائمة فيها واحتياجاتها، والبتّ السياسيّ لجمهور الناخبين في وقت معيّن والمفاهيم المستمدّة منها وأحوال المواطنين وأوضاع البلاد الاقتصاديّة والوضع الاقتصاديّ العالميّ. هذه السّياسة تحمل الآثار المترتّبة على وضع المجتمع - ووضع الأفراد فيه. من أجل فهم المفاهيم الاقتصاديّة الاجتماعيّة المختلفة، يجب التّعرّف على أيديولوجيّات من شأنها تشكيل السّياسة الاجتماعيّة-الاقتصاديّة في الدول الديمقراطيّة المختلفة، وهي أيديولوجيّات تحسم التوتّر بين الحرّيّة والمساواة بطرق مختلفة في السّياق الاقتصاديّ- الاجتماعيّ.

* **التوجّهات الاجتماعيّة والاقتصاديّة**

المجال الاجتماعيّ الذي يتناول علاقات الإنسان مع المجتمع البشريّ الذي يعيش فيه وانتماءاته وعلاقاته. على سبيل المثال: الطبقة، علاقات الأكثريّة والأقليّة والفجوات بين الطبقات السكّانيّة.

المجال الاقتصاديّ يشير إلى جميع الأعمال المتعلّقة بإدارة موارد الدولة وتوزيعها: المدخولات والمصاريف والأرباح والصناعة والتجارة والخدمات المصرفيّة والميزانيّة.

في هذا الفصل سوف نواجه الأسئلة التّاليّة:

- ما هي التوجّهات التي تسترشد بها الدول في تحديد السياسة الاقتصاديّة- الاجتماعيّة؟
- ماذا بين نهج الليبراليّة الجديدة والنهج الاشتراكيّ الديمقراطيّ؟
- ما هي دولة الرفاه الاجتماعيّ؟
- كيف تتمثّل سياسة الرفاه الاجتماعيّ في إسرائيل؟

ما هي التوجّهات التي تسترشد بها الدول في تحديد السياسة الاقتصاديّة والاجتماعيّة؟

التوجّهات الاقتصاديّة- الاجتماعيّة البارزة في الدول الديمقراطيّة هما **المفهومان الليبراليّ الجديد والاشتراكيّ - الديمقراطيّ**. المفهومَان هما نتيجة تطوّر المفاهيم الاجتماعيّة الاقتصاديّة المتعارضة - **الرّأسماليّة*** **والشيوعيّة**. في أساس هذين المفهومَين توجد رؤيا ذات علاقات حكوميّة مجتمعيّة وعن مكان الفرد في المجال الاجتماعيّ- الاقتصاديّ.

ولّدت الرأسماليّة والشيوعيّة - كلّ على حدة - ظواهرَ اجتماعيّة مدمّرة: فالرأسماليّة خلقت مجتمعًا فيه الفقراء المُدْقِعون يبقون بعوَز لا إنسانيّ، والشّيوعيّة قمعت حرّيّات البشر بوحشيّة من أجل تحقيق المساواة المُطلقة، إذا جاز التّعبير.

الليبراليّة الجديدة والاشتراكيّة-الديمقراطيّة هما مفهومان اقتصاديّان - اجتماعيّان أكثر اعتدالًا. في هذا الفصل سنناقش أوجه الشبه والاختلاف بينهما وبين موقفهما من دولة الرفاه الاجتماعيّ. نؤكّد هنا أنّنا نصف أنماطًا نظريّة، ولكن في الواقع فإنّ الدول المختلفة والأحزاب المختلفة داخل الدول تُشرِك دائمًا جرعات مختلفة من هذَين التّوجّهَين المتناقضَين.

الليبراليّة الجديدة

تستمدّ الليبراليّة الجديدة وجهة نظرها من وجهة النّظر الليبراليّة** ومن المفهوم الرأسماليّ في المجالات الاقتصاديّة- الاجتماعيّة. تمّ تفعيل السّياسات الليبراليّة الجديدة منذ السّبعينيّات من القرن العشرين. على سبيل المثال، بواسطة مارغريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا (1979)، وبواسطة الرئيس رونالد ريغان في الولايات المتّحدة (1981)، وبواسطة حزب الليكود في إسرائيل (1977).

*** الرأسماليّة**

الرأسماليّة هي النهج الاجتماعيّ - والاقتصاديّ، تطوّر في القرن الـ 18، ويشير إلى نظام العلاقة بين الأفراد والدولة في القضايا الاقتصاديّة - الاجتماعيّة.

**** الليبراليّة الاقتصاديّة- الاجتماعيّة**

وهي وُجهة نظر تنادي بأنّه يتحتّم على الدولة أن تقلّص تداخلها في السوق وأن تعمل فقط "كحارس ليليّ". وبعبارة أخرى، التأكّد من الحفاظ على "قواعد اللّعبة"، مثل حماية حقوق وحرّيّات المواطنين وإقامة السوق الحرّة . تتجنّب الدولة قدر المستطاع التدخّل في السوق، وتعمل في المجالات التي لا تعمل فيها الجهات الخاصّة فقط. الدولة الليبراليّة توفّر لمواطنيها الأمن المادّيّ والخدمات الحيويّة فقط. في المجال الاقتصاديّ- الاجتماعيّ فإنّ الليبراليّة هي الرأسماليّة.

أهمّ مبادئ مفهوم الليبراليّة الجديدة:

- **قيمة الحرّيّة**- يتمّ منح المواطنين الفرصة للعمل وللمبادرة وللإنشاء وللتّجارة، وبالتالي لزيادة ثروتهم وممتلكاتهم. "*أوّلًا، الحرّيّة في الترتيبات الاقتصاديّة هي بذاتها من مكوّنات الحرّيّة بالمفهوم الواسع، لذلك فالحرّيّة الاقتصاديّة هي هدف بحدّ ذاته، والحرّيّة الاقتصاديّة هي أيضًا وسيلة لتحقيق الحرّيّة السياسيّة*"[1]. مفهوم الليبراليّة الجديدة **يضع الشخص وتحقيق صالحه في المركز**. وتستند قدرة الفرد للحصول على الثراء من قدرته على التعرّف على احتياجات الآخرين، وأن يعرض لهم حلولًا مقابل دفع المال أو ما يعادله. الحرّيّة في هذا المفهوم هي القيمة المركزيّة: إنّما تدفع الحرّيّة والقدرة على تراكم رأس المال (حقّ الملكيّة) الشخص إلى التّحرّك بفاعليّة لتحقيق رفاهيّته ورفاهيّة المجتمع.
- **السوق الحرّة** (أو المنافسة الحرّة، الاقتصاد الحرّ، واقتصاد السوق) - هي كُنية لاقتصاد تنفّذ فيه جميع قرارات الأفراد وإجراءاتهم بالنّسبة لبيع وشراء السلع والخدمات طواعيّة ودون إكراه. تقوم في السوق **منافسة** حرّة بين عدد من المنتجين لاستمالة المستهلكين، بواسطة الأسعار وجودة المنتج وسرعة التسليم. إذا لم يكن هناك تنسيق مسبق للأسعار (الاحتكار***)، فإنّ النظام الاقتصاديّ يوازن نفسه بين العرض والطلب، دون تدخّل من الحكومة وقوّة **"اليد الخفيّة"**.
- **تقليص تدخّل السلطة في الحياة الاقتصاديّة** من أجل الحفاظ على الحرّيّات الشخصيّة للإنسان، وعلى مبادرته واستقلاله. ينبغي تقليص تدخّل السّلطات في المجال الاقتصاديّ. الحكومة لا تراقب تحديد أسعار المُنتجات التي يتمّ تسعيرها في السوق الحرّة. يجب تحديد الضرائب التي تمسّ بأحقيّة المُلكِيّة إلى الحدّ الأدنى، ورصدها إلى الحفاظ على المصالح الحيويّة لدافعي الضرائب والمجتمع ككلّ.

بمَ تتمثّل المسؤوليّة ومشاركة الدولة في النظام الاقتصاديّ للدولة؟

لقد ازداد في أعقاب الأزمات الاقتصاديّة التي ضربت دول العالم في القرن العشرين الوعي بين أنصار المفهوم الليبراليّ الجديد، إلى أنّه يتحتّم على الدولة أن تتدخّل في الاقتصاد، وخاصّة لمنع الأزمات. ولكن هذا التدخّل يجب أن ينعكس في تخطيط السياسات بالنسبة للسوق بأكملها، مع حدّ أدنى من التداخل في مختلف فروع السوق. يجب على الدولة أن تتدخّل في السياسة التي تحدّد مقدار المال في السوق

***** الاحتكار**

اتّحاد ذوي المصالح والشركات التجاريّة والتجّار أو مزوّدي الخدمات والمُنتَجات من أجل تنسيق الأسعار، بغية زيادة أرباحهم من خلال إلغاء المنافسة بينهم.

"اليد الخفيّة"

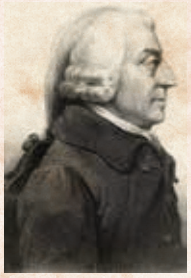

آدم سميث (1723-1790)، رجل الاقتصاد الإسكتلنديّ، صاغ في كتابه: ثراء الأمم، مفهوم **السوق الحرّة**. وحسب رأيه، **يشتغل الناس لتحقيق الغنى**، وبذلك فهم يطوّرون ثراء المجتمع والدولة ويزيدون منه.

لقد صاغ سميث عبارة **"اليد الخفيّة"**، وهي الاعتقاد أنّه إذا سمحنا للنظام الاقتصاديّ أن يعمل دون تدخّل حكوميّ فسوف تهتمّ القوى في السوق بضمان نجاعته وتوازن بين العرض والطلب لصالح الجميع. ادّعى سميث، من آباء المفهوم اللّيبراليّ، أنّ الحرّيّة الاقتصاديّة- الاجتماعيّة ليست مُطلَقَة، وهناك قضايا يجب أن تكون تحت مسؤوليّة الدولة وأن تحصل على حماية الدستور، مثل التعليم، ودعم المرضى والضعفاء.

1 فريدمان، ميلتون. 2002. **الرّأسماليّة والحرّيّة**. أورشليم القدس: مكتبة لـقـياتان، كتب موفِت في الفلسفة السياسيّة، تحرير إڤـلينا غرتس، إصدار شالِم، ، ص 9.

والخصخصة وما إلى ذلك والسّماح لها بحرّيّة أكبر في المجال الاقتصاديّ.

وفقًا لإدراك رجل الاقتصاد البريطانيّ جون مايزرد كاينز، في كتابه: "النظريّة العامّة للتوظيف والفائدة والمال" (الصادر عام 1935)، فإنّ السوق لا توفّر الإجابات لاحتياجات السوق في مجالات مختلفة، والمنافسة ليست في الحقيقة حرّة، ويحدث العديد من **إخفاقات السوق**. أي أنّ الخدمات الأساسيّة يتمّ توفيرها بواسطة مصادر خاصّة، نظرًا لعدم وجود جدوى اقتصاديّة. وبالتالي يتوجّب على الحكومات التدخّل في النظام الاقتصاديّ- الاجتماعيّ بغية تحقيق الاستقرار في النشاط الاقتصاديّ وتشجيع التّجارة الحرّة: مراقبة النشاطات وخفض المَرْكَزَة،والقيام بالرقابة الشديدة على الاحتكارات (شركات لديها تفرّد في منتج معيّن أو تقديم خدمة). وبالإضافة إلى ذلك، يجب على الحكومة توفير الخدمات مثل الطرق والمستشفيات والإنارة العامّة في الشوارع لأنّ القطاع الخاصّ لا يوفّرها.

حسب المفهوم اللّيبراليّ الجديد **فإنّ الدولة تفرض مسؤوليّة كبيرة على الفرد، وهو المسؤول عن مصيره**.

بالنسبة لأولئك الذين لا يستطيعون إعالة أنفسهم فإنّ الدولة توفّر لهم **شبكة أمان** اقتصاديّة لمنع الجوع ولتوفير الرعاية الطبّيّة الطارئة، لكن هذه شبكة مقلّصة إلى الحدّ الأدنى، حتّى لا يزيد عبء الضرائب على جميع المواطنين. الولايات المتّحدة، على سبيل المثال، هي دولة ذات التوجّه الليبراليّ الجديد.

الديمقراطيّة-الاشتراكيّة

تعود أصول النهج الاشتراكيّ- الديمقراطيّ إلى الحركات الاشتراكيّة التي تطورّت في القرن الـ 19 وأوائل القرن الـ -20.

مبادئ المفهوم الديمقراطيّ- الاشتراكيّ:

- قيمة المفهوم الرئيسيّة هي **السعي إلى تقليص الفجوات** في جميع مجالات الحياة - السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والثّقافيّة.
- **الإنسان هو كائن اجتماعيّ** ويتمتّع بميزة **التضامن**، وهو على استعداد للتشارك مع الآخرين بالموارد الاقتصاديّة بشكل متساوٍ.
- **المساواة السياسيّة منوطة بالمساواة الاقتصاديّة الاجتماعيّة**. وبعبارة أخرى، فإنّ الشخص المنشغل بتوفير لقمة العيش لعائلته لا ينشغل بكيفيّة اتّخاذ القرارات لدى السلطة الحاكمة. لذلك، لكي يشترك المواطن في الحياة السياسيّة، فهو يحتاج إلى الضّمان الاقتصاديّ- الاجتماعيّ الأساسيّ.
- **دور الدولة هو التدخّل النشيط في النظام الاقتصاديّ** لمنع عدم المساواة وتقليص الفجوات بين الأغنياء والفقراء وضمان رفاهيّة مواطنيها. يُتوقّع من الدولة أن تفعل ذلك عن طريق تحويل رأس المال من الأغنياء إلى الفقراء. مثلًا، من خلال زيادة الضرائب المفروضة على ذوي الدخل المرتفع لتمويل ثمن الخدمات الاجتماعيّة للمحتاجين. يتمّ تطبيق هذا النهج الاشتراكيّ- الديمقراطيّ في دول غرب أوروبا، مثل السّويد والنّمسا وفرنسا.
- **اقتصاد السوق** الذي يتيح تطبيق الحرّيّة الاقتصاديّة، ولكن من خلال تداخل أكثر إحكامًا للدولة مقارنة بنهج الليبراليّة الجديدة.

هل تعلمون؟!

الأوّل من أيّار - عيد العمّال

وضع اتّحاد النقابات العمّاليّة في الولايات المتّحدة الأمريكيّة يوم الأوّل من أيّار 1886 إنذارًا لأرباب العمل: **للحدّ من ساعات يوم العمل إلى ثماني ساعات**. بمّا أنّ هذه المطالبات لم تجد لها قبولًا فقد أُعلن الإضراب الذي انضمّ إليه حوالي 350،000 عامل. وفي الاشتباكات التي اندلعت بين الشرطة والمتظاهرين في شيكاغو قُتِل العشرات من المتظاهرين (وسبعة من أفراد الشرطة). لذكرى هذه الأحداث العنيفة قرّرت منظّمة الأمميّة الاشتراكيّة (وهي منظّمة دوليّة للأحزاب الاشتراكيّة- الديمقراطيّة) تَسْمِيَته بـ: **عيد العمّال**.

عام 1889، في الذكرى المئويّة للثورة الفرنسيّة، قرّر مؤتمر لوفود عمّاليّة تحديد الأوّل من أيّار كيوم التضامن العالميّ لجميع العمّال، في جميع أنحاء العالم. اختير نشيد الأمميّة الاشتراكيّة نشيدا للنضال العمّاليّ والعلم الأحمر رمزًا له، تخليدًا لذكرى دماء العمّال الأميركيّين التي أُريقت. يُحتفل بهذا اليوم في العديد من الدول، ولكن ليس في الولايات المتّحدة.

(بناءً على موقع مطاح - مركز التّكنولوجيا التربويّة)

هل تعلمون؟!

نشأت الحركات الاشتراكيّة- الديمقراطيّة في غربيّ ووسط أوروبا، في دول مثل ألمانيا وبريطانيا وفرنسا، لكي تحسّن من ظروف العمل وظروف العمّال المعيشيّة. مقارنة بالتغير الاجتماعيّ السريع والعنيف للثورة الشيوعيّة في روسيا عام 1917، وقد شملت دول أوروبا الوسطى والغربيّة في هذه الحركات الأيديولوجيّة الديمقراطيّة، ومن هنا نموّ والمفهوم الاشتراكيّ- الديمقراطيّ.

الاشتراكيّة

نهج اقتصاديّ- اجتماعيّ ينوّه بأن تكون ملكيّة وسائل الإنتاج في يد الدولة لحماية العمّال مقابل الرأسماليّين. يشدّد هذا النهج الاجتماعيّ- المجتمعيّ على التضامن الاجتماعيّ الذي يهتمّ فيه الأفراد بعضهم ببعض. أهدافه الرئيسيّة تقليص الفجوات وتحقيق حقوق العمّال، ولكن ليس على قدم المساواة التّامّة.

الشيوعيّة

كارل ماركس (1818-1883) وفريدريك إنجل (1820-1895)، مؤلّفا **كتيّب: بيان الحزب الشيوعيّ** دعَوَا إلى القيام بثورة عنيفة، تنتقل، حسبها، وسائل الإنتاج من الرأسماليّين إلى أيدي الدولة، والدولة يحكمها العمّال، **والأملاك ورؤوس الأموال توزّع بشكل متساوٍ بين المواطنين**. وقد طمحا أيضًا إلى **مجتمع غير طبقيّ**.

هذا المفهوم ليس ديمقراطيًّا لأنّه يدعم الاستيلاء على السّلطة بالقوّة واستخدام الإكراه وسيلة لأخذ ممتلكات أصحاب رؤوس الأموال.

مسيرة الشبيبة العاملة والمتعلّمة في الأوّل من أيّار 2011. ويكيميديا كومنز، CC-BY-SA-3.0، إصدار المتحدّث بلسان الشّبيبة العاملة.

ماذا بين نهج الليبراليّة الجديدة والنهج الاشتراكيّ- الديمقراطيّ؟

الحقوق المفضّلة: مفهوم الليبراليّة الجديدة يعطي الأولويّة للحقّ **بالحرّيّة وللتنميّة الذاتيّة، وللتملّك.** يعطي النهج الاشتراكيّ- الديمقراطيّ الأولويّة للحقّ في **المساواة** في مفهومه الاقتصاديّ- الاجتماعيّ. في كثير من الحالات، تتضارب قِيَم الحرّيّة والمساواة عندما يشارفان على أن يطبّقا. على سبيل المثال، حرّيّة الآباء في اختيار المؤسّسات التعليميّة لأبنائهم حسب مشيئتهم، مقارنة بتحديد مناطق الالتحاق بالمدارس من قِبَل السلطة المحلّيّة التي تسعى إلى الدمج والتمكين من الحِراك الاجتماعيّ لأولاد الطبقات الاجتماعيّة الدنيا والدفع قُدمًا بالمساواة الاجتماعيّة.

التدخّل الحكوميّ: وفقًا لمفهوم الليبراليّة الجديدة، يؤدّي عدم تدخّل الحكومة، وتشجيع روح المبادرة والمنافسة إلى ازدياد "**الكعكة الاقتصاديّة**"، لأنّ ذلك يزيد من عروض السلع والخدمات. لا يستفيد من توسيع الدائرة المبادرون والمنتجون فقط، بل **المجتمع** بأكمله ويتمّ إثراء **الدولة** وتطويرها اقتصاديًّا. إنّ إنشاء آليّات حكوميّة للتدخّل في السوق من شأنه أن يرفع شأن قوّة السّلطة ويهدّد حرّيّة المواطنين. من ناحية أخرى، ووفقًا للمفهوم الاشتراكيّ- الديمقراطيّ، فإنّ تدخّل الدولة في النظام الاقتصاديّ يقلّص من الفجوات بين السكّان ويعزّز المساواة بين المواطنين ويساهم في قدرة المواطنين على المشاركة في الحياة السياسيّة.

وفقًا للنهج الاشتراكيّ- الديمقراطيّ، فإنّ **تقليص الفجوات يكوّن مجتمعًا عادلًا، ذا قِيَم، وأكثر أخلاقيًا.** وبناء على الليبراليّة الجديدة، فإنّ **العدالة الاجتماعيّة** تنعكس بأن **ينال كلّ شخص ويرتزق وفقًا لعمله** ونجاحاته، ضمن توزيع شبكة أمان لمنع انهيار أولئك الذين أخفقوا.

نجاعة الخدمات الاجتماعيّة التي تقدّمها الدولة وجودتها: يدّعي الذين يؤيّدون مفهوم الليبراليّة الجديدة أنّ الخدمات التي يقدّمها القطاع الخاصّ تتمتّع **بنجاعة وجودة** أكثر من الخدمات التي تقدّمها الحكومة. ويدّعي أنصار المفهوم الاشتراكيّ- الديمقراطيّ أنّ الخدمات الاجتماعيّة قد تكون ذات جودة مثل تلك التي يوفّرها القطاع الخاصّ. تظهر الكثير من الدراسات أنّ هناك أفضليّة للقطاع العامّ، في مجالات معيّنة، من ناحية المقدرة على تزويد الخدمات اللّائقة، وفي مجالات أخرى هنالك أفضليّة للقطاع الخاصّ. هنالك أمثلة عديدة للمَصْدَرَة الخارجيّة أي "**خصخصة**"* الخدمات

سؤال:

عرضنا في بداية الفصل مشروع قانون يسعى للحدّ من مبلغ إيجار السكن.

★ أتباع أيّ مفهوم اقتصاديّ- اجتماعيّ يدعمون مشروع القانون هذا ، وأتباع أيّ مفهوم يعارضونه؟ علّلوا إجاباتكم.

هل تعلمون؟!

في التسعينيّات من القرن العشرين تطوّرت "الطريق الثالثة"، التي تجمع ما بين النهج الاشتراكيّ- الديمقراطيّ ونهج الليبراليّة الجديدة. وفقًا للطريق الثالثة، فالأهمّ هو تدريب الشخص المناسب للعمل، والأقلّ أهمّيّة هو توفير الخدمات له، وفق روح المقولة الشهيرة: "أعطِ الفقيرَ سنّارة لا سمكة". وقد تمّ اعتماد هذا المفهوم، من بين أمور أخرى، من قِبَل رئيس وزراء بريطانيا السّابق توني بلير. يدّعي مؤيّدوه، أنّه يشجّع تداخل "المجتمع المدنيّ".

توني بلير.
ويكيميديا كومنز

العامّة وإيداعها في أيدي القطاع الخاصّ، والتي تبيّن أنّها فاشلة، وذلك لأنّ الشركة الخاصّة تعمل بشكل أساسيّ من أجل زيادة أرباحها إلى الحدّ الأقصى، حتّى على حساب المسّ بكرامة متلقّي الخدمات واحتياجاتهم وحقوقهم. أحد الأمثلة على ذلك خصخصة دور رعاية المسنّين، والتي أدّت في بعض الحالات إلى إجراء علاجات غير ضروريّة من جهة، وإلى إهمال الضعفاء والعجز منهم من جهة أخرى. في المقابل هناك حالات تكون فيه الخدمة المقدّمة من قِبَل قطاع ذوي المصالح أكثر نجاعة وجودة. وهذا ما حدث، على سبيل المثال، في مجال الاتّصالات، بخصخصة شركة بيزك وفتح الاتّصالات السلكيّة (الأرضيّة) للمنافسة.

*** الخصخصة**

نقل المؤسّسات والمصانع والخدمات من أيدي الحكومة إلى أيدي شركات القطاع الخاصّ.

منح المُخَصَّصات والدعم للفقراء: وفقًا لمفهوم الليبراليّة الجديدة، فإنّ اعتماد القطاعات الضعيفة على مؤسّسات الدولة من شأنه أن يضعف دوافعها لوضع مصيرها في يدها من أجل الهروب من دائرة الفقر. أنصار النهج الاشتراكيّ- الديمقراطيّ يدّعون أنّه من واجب الدولة الاهتمام برفاهيّة كلّ مواطن وتقديم الدعم يعمل على تحسين أوضاع المحتاجين.

نفقات كبيرة على منح الخدمات الاجتماعيّة: حسب رأي دعاة نهج الليبراليّة الجديدة، فإنّ الإنفاق على توفير الخدمات لجميع السكّان يحكم على الدولة بالتدهور الاقتصاديّ، بسبب ارتفاع الضرائب. بينما في المقابل، يدّعي أنصار النهج الاشتراكيّ- الديمقراطيّ أنّ عدم منح الخدمات يكلّف الدولة أكثر من ذلك بكثير. على سبيل المثال، في مواجهة الجرائم الناجمة عن الصعوبات الاقتصاديّة.

كما ورد أعلاه، فإنّ الاختلافات بين النهجين الاجتماعيّ- الاقتصاديّ تنعكس في التشديد على قِيَم الحرّيّة والمساواة، كما يُعبَّر عنها في المجال الاجتماعيّ- الاقتصاديّ. في المجال السياسيّ، فإنّ النهجين يؤيّدان التمسّك بقِيَم الحرّيّة والمساواة على حدّ سواء، وليس هناك أيّ توتّر بينهما.

معظم المفكّرين، من النهجين، متّفقون اليوم على أنّه يجب الدمج بين المفهومين في الدول الديمقراطيّة. في كلّ واحد منهما تكمن مزايا إيجابيّة وسلبيّة، والدمج بينهما يسمح بمواجهة أفضل للمشاكل الاقتصاديّة- الاجتماعيّة. رغم ذلك، لا يزال هناك خلاف حول الجرعة الصّحيحة لقِيَم الحرّيّة والمساواة في المستوى الاقتصاديّ الاجتماعيّ، كما يبدو من القطعة التالية.

سؤال:

نشيد الأمميّة الاشتراكيّة

"قُمْ وَانْتَفِضْ أيُّها الشَّعْبُ الْمِسْكِينُ
شَعْبُ الْعَبِيدِ وَمُتَضَوِّرِي الْجُوعْ
لَحَسَتْ نِيرَانُ النِّقْمَةِ الْقَلْبَ
قُمْ وَوَاجِهِ الْعَدُوَّ وَاسْتَعِدَّ لِلْحَرْبِ
سَنَمْحُو الْعَالَمَ الْقَدِيمَ حتّى الْأَسَاسَاتِ
وَنَلْقِ الْحِمْلَ عَنِ الظَّهْرِ الْمُنْحَنِي
وَنُقِيمُ عَالَمَنَا مِنْ جَدِيدٍ
لَا شَيْءَ مِنَ الْأَمْسِ - الْكُلُّ مِنَ الْغَدِ

★ اشرحوا أيّ توجّه اقتصاديّ اجتماعيّ يصف هذا النشيد؟ علّلوا.

الدمج بين الحرّيّة والمساواة

"رغم الخلافات في الآراء الإيديولوجيّة، تبلور اتّفاق بين الليبراليّين الديموقراطيّين والاشتراكيّين الديمقراطيّين فيما يتعلّق بالحاجة إلى الدمج ما بين الحرّيّة والمساواة في النظام

مهمّة:

★ اعرضوا حالات أخرى يوجد فيها تضارب بين القِيَم والمساواة حسب المفهوم الاقتصاديّ- الاجتماعيّ وبين تحقيق قِيَم الحرّيّة.

الديمقراطيّ. لقد ارتضى الاشتراكيّون الديمقراطيّون بالنهج الليبراليّ، بأنّه من المستحيل تحقيق المساواة المُطلَقة في المداخيل ومستوى المعيشة وظروف السّكن والتعليم دون المسّ بالحرّيّات المدنيّة، وربّما من المستحيل تحقيقها أبدًا. والليبراليّون ارتضوا بالمفهوم أنّه من الواجب منع الجوع والفقر المدقع.

"يطالب الاشتراكيّون الديمقراطيّون، بخلاف الليبراليّين، بتقليص الفوارق الاجتماعيّة بشكل واسع، وذلك على الأقلّ لخلق فرص ملموسة في السوق وفي نظام التعليم. ولكنّ هناك فارقا ما بين المساواة الرسميّة في الفرص، مثل التعليم المجانيّ والتعليم للجميع، وبين المساواة الحقيقيّة [الموضوعيّة] في الفرص، الأمر الذي يتطلّب، على سبيل المثال، مقارنة الظروف المعيشيّة وزيادة الاستثمار في الأحياء الفقيرة وتعليم الكبار، لمساعدة أولاد الطبقات الاجتماعيّة المتدنّية في النجاح في نظام التعليم الإلزاميّ الرسميّ".

*(نويبرغر، بنيامين. 2004. **الديمقراطيّات والدكتاتوريّات: الأفكار والعلاقات والسلطات**. المجلّد الأوّل: ديمقراطيّات، الجامعة المفتوحة، ص 96).*

★ اشرحوا ما الذي اتّفق عليه بين الليبراليّين والاشتراكيّين-الديمقراطيّين؟ علّلوا إجاباتكم.

ما هي دولة الرفاه الاجتماعيّ؟

صاحب مصنع للنسيج في إسرائيل خسر الكثير من المال بسبب تكاليف الإنتاج المرتفعة وبسبب المنافسة على منتجات النسيج المستوردة من الصين، حيث تكلفة الإنتاج أرخص وأجور العمّال أقلّ بكثير. وبغياب الخيارات اضطرّ إلى إغلاق المصنع وإقالة العمّال، فوقعت أسرته وأسر العمّال الذين أقيلوا في ضائقة ماليّة.

★ حسب رأيكم، من يتحتّم عليه مساعدة هذه العائلات؟ هل الدولة بواسطة الوزارات الحكوميّة، أم الأقرباء، أم المجتمع الذي تنتمي إليه هذه العائلات، أم منظّمات المعونة والمنظّمات الأخرى؟ علّلوا إجاباتكم.

خلفيّة نموّ دولة الرفاه الاجتماعيّ

تكمن جذور دولة الرفاه الاجتماعيّ في أواخر القرن التاسع عشر، في سياسة قادها المستشار الألمانيّ بسمارك*، عندما بادر إلى سياسة التأمينات الاجتماعيّة وطبّقها. بحسبها تكون الدولة مسؤولة عن الموظّفين في حالة وقوع حادث أو عند العجز أو الشيخوخة. لقد تطوّرت دولة الرفاه الاجتماعيّ في الدول الديمقراطيّة بين الحربين العالميّتين.

دولة الرفاه الاجتماعيّ هي دولة تحافظ على السوق الحرّة، وتوفّر الخدمات الاجتماعيّة لجميع مواطنيها على مختلف المستويات. يختلف نطاق الخدمات حسب النهج الاجتماعيّ- الاقتصاديّ الذي تتبنّاه كلّ دولة. تأخذ دولة الرفاه الاجتماعيّ على عاتقها جزءًا من المسؤوليّة كي يعيش سكّانها في ظروف ماديّة ملائمة.

*** بِسمارك**

أوتو إدوارد ليئوپولد فون بسمارك (1815-1898)، مستشار (رئيس الوزراء) ألمانيا الاتّحاديّة. ويعتبر مؤسّس دولة الرفاه الاجتماعيّ الأولى.

مدفوعات الرعاية الاجتماعيّة

المُخَصَّصَات التي تدفعها الدولة، غالبًا من خلال التأمين الوطنيّ، لتوفير العيش بكرامة وتأمين الحدّ الأدنى من مستوى المعيشة للمواطنين. من بين المدفوعات العامّة - على سبيل المثال، مُخَصَّصَات الشيخوخة ومُخَصَّصَات الأطفال - وهنالك مدفوعات للمحتاجين، مثل مُخَصَّصَات الإعاقة ومُخَصَّصَات ضمان الدخل ومُخَصَّصَات البطالة.

مميّزات دولة الرفاه الاجتماعيّ

دولة صناعيّة، متقدّمة وغنيّة نسبيًّا - نظرًا للكثير من الأموال اللازمة للاستثمار من خزائن الدولة للحفاظ على مستوى معقول من الخدمات الاجتماعيّة، بجب أن تكون الدولة غنيّة.

دولة ديمقراطيّة - السيادة فيها بيد المواطنين. تقرّ الدولة بمسؤوليّتها في تطبيق حقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق الاجتماعيّة.

دولة تحقّق اقتصاد السوق - المبادرات الخاصّة والملكيّة الخاصّة على المصانع والطموح في إيصال الأرباح إلى الحدّ الأقصى هي محرّكات الحياة الاقتصاديّة.

سؤال:

★ حسب رأيكم، أيّ من بين الخدمات التالية يمكن خصخصتها (أي نقلها إلى أيدي شركات القطاع الخاصّ) - ولأيّ منها لا يجوز؟ وضّحوا إجاباتكم.

- السجون
- المؤسّسات التعليميّة
- المستشفيات.
- مؤسّسات المعوزين.

دولة توفّر خدمات اجتماعيّة أساسيّة لجميع المواطنين -

في مجال البنى التحتيّة والتعليم والسكن والصحّة والعمل. فالدولة مسؤولة عن رفاهيّة الفرد من خلال مؤسّساتها. وهي تحقّق مسؤوليّتها للأمن الاقتصاديّ لمواطنيها من خلال **التشريع** التي تضمن التعليم المجّانيّ للأولاد من أجيال معيّنة. وكذلك الضمان الاجتماعيّ، من خلال المُخَصَّصَات مثل مُخَصَّصَات الإعاقة ومُخَصَّصَات البطالة ومُخَصَّصَات الشّيخوخة. تجبي الدولة الضرائب لتمويل هذه الخدمات، وكلّما أعطت المزيد من الخدمات اضطرّت إلى جباية المزيد من الضرائب.

في أيّامنا، **تعرّف معظم الدول الديمقراطيّة نفسها دول رفاه اجتماعيّ**، ولكنّها تختلف في مدى مشاركتها في الاقتصاد وإدارة الأمور في السوق وفي مستوى الخدمات الاجتماعيّة التي تقدّمها للمواطنين. هذه الفروقات ناتجة عن تبنّي سياسات تقوم على النظرة الليبراليّة الجديدة أو الاشتراكيّة- الديمقراطيّة، ومن المقدرات الاقتصاديّة المختلفة لهذه الدول ومن الواقع الاقتصاديّ العالميّ.

يمكن التمييز بين دولة الرفاه الاجتماعيّ ودولة الرفاه الليبراليّة الجديدة والاشتراكيّة-الديمقراطيّة وفقًا لعدّة محكّات:

1. **ما هو هدف دولة الرفاه الاجتماعيّ؟**

وفقًا لمفهوم الليبراليّة الجديدة، فإنّ هدف دولة الرفاه الاجتماعيّ هو **تكوين شبكة أمان**، لمنع سقوط الأُسَر المستضعَفة دون شروط الحدّ الأدنى التي وضعتها الدولة. يتمحور تحسين أحوالهم من خلال تشجيعهم على العمل، وأقلّ من ذلك بواسطة المُخَصَّصَات والخدمات الاجتماعيّة. تشدّد دول الرفاه الاجتماعيّ الليبراليّة الجديدة على **المساواة الرّسميّة** وتوفير التّعليم للجميع كأساس **لتكافؤ الفرص**.

وفقًا للمفهوم الاشتراكيّ- الديمقراطيّ تهدف دولة الرفاه الاجتماعيّ إلى تفضيل مبادئ تكافؤ الفرص وتقليص الفجوات والصبو نحو **العدالة الاجتماعيّة**، ممّا يعني توزيع الموارد بين جميع المواطنين، من خلال تقليص قوّة الرأسماليّين الذين يساهمون في تحريك النظام الاقتصاديّ. ووفقًا لهذا المفهوم، فإنّ القطاعات الضعيفة تنال جزءًا أكبر من الموارد، مثل الأرض والموارد الطّبيعيّة ورأس المال، حتّى تتمكّن من **التّقدّم وتحسين أوضاعها**. تولي دول الرفاه الاجتماعيّ الاشتراكيّة- الديمقراطيّة أهمّيّة كبيرة على **تقليص الفجوات وتكافؤ الفرص**.

2. **من هو المسؤول عن الرعاية الاجتماعيّة للإنسان - أهو نفسه أو عائلته أو المجتمع أو الدولة؟**

وفقًا لمفهوم الليبراليّة الجديدة، فإنّ الإنسان هو مخلوق عاقل، وهو المسؤول عن حياته. عندما لا يستطيع هذا الشخص الاعتناء بنفسه، فإنّ المسؤوليّة تنتقل إلى أهله أو المجتمع، و في الحالات القُصوى فقط تقع هذه المسؤوليّة على الدولة. يشجّع هذا النهج مساعدة المجتمع المدنيّ الأفراد الذين يحتاجون إلى معونة، ويشجّع بوادر المسؤوليّة الاجتماعيّة من جانب أصحاب المصالح الكبرى.

ووفقًا للمفهوم الاشتراكيّ- الديمقراطيّ، فإنّ الدولة مسؤولة عن توفير الخدمات بمستوى مناسب لأيّ شخص. على الرغم من أنّ الدولة مسؤولة عن رفاهيّة كلّ فرد، لكنّه لا يستطيع إعفاء نفسه من المسؤوليّة عن مصيره.

3. **هل يتوجّب على الدولة الاهتمام بتوفير رفاهيّة جميع مواطنيها أم للمحتاجين فقط ، وكيف؟**

الانتقائيّة أو الشموليّة (العالميّة)

"قضيّة أسلوب تخصيص الموارد كانت إحدى أهمّ بؤر الخلاف الرّئيسيّة بشأن طابع دولة الرفاه الاجتماعيّ. تركّز الخدمات المقدَّمة على أساس انتقائيّ أساسًا على المجموعة السكانيّة الفقيرة والضعيفة. هنالك معايير مختلفة، مثل معيار الدخل وتحديد الأحقّيّة في الحصول على الخدمات. "الخدمات الشموليّة تُمنَح لجميع السكّان، من دون معيار الاحتياج".

(من: كاطان، يوسف. "إسرائيل كدولة رفاه اجتماعيّ"، داخل الكتاب: أهاروني، سارة ومئير. 2000. إسرائيل عام 2000. تحرير إصدار مكسام)

وفقًا لمفهوم **الليبراليّة الجديدة**، تقسم سياسة الرعاية الاجتماعيّة إلى نوعين: **مستوى الحدّ الأدنى الأساسيّ، الشموليّ**، من العطايا الاجتماعيّة لجميع المواطنين، مثل خدمات التّعليم والرعاية الطبّيّة المنقِذة للحياة، ومستوى معيّن من **التدخّل في حالات الرعاية الاجتماعيّة** التي يعجز فيها الشخص عن توفير احتياجاته الضروريّة. عندها تمنح الدولة **انتقائيًّا** المُخَصَّصَات والمساعدات للمحتاجين الذين يتحتّم عليهم إثبات احتياجهم.

حتّى وفقًا **لمفهوم الاشتراكيّة- الديمقراطيّة** فإنّ سياسة الرعاية تنقسم أيضًا إلى فئتين: الحقوق الاجتماعيّة الممنوحة لجميع المواطنين، أي الخدمات **الشّموليّة**، ولكن على نطاق أكبر من نهج الليبراليّة الجديدة. على سبيل المثال، التّعليم المجّانيّ من دور الحضانة إلى الأكاديميّة، جنبًا إلى جنب مع خدمات انتقائيّة. بالإضافة إلى ذلك فإنّ الدول الاشتراكيّة الديمقراطيّة توفّر خدمات انتقائيّة أوسع من تلك التي تقدّمها دولة الرفاه الاجتماعيّ وفق مفهوم الليبراليّة الجديدة. مثال على ذلك، الاستثمار في الإسكان الجماهيريّ أو مشاركة الدولة بدفع إيجار السكن لقليلي الدخل.

4. **هل يجب تقديم الخدمات على الدولة أم على القطاع الخاصّ؟**

هنالك إجماع على أنّ الدولة مسؤولة عن توفير الخدمات التي لا يمكن إيداعها في أيدي القطاع الخاصّ. أو أنّه لا توجد جدوى اقتصاديّة بتوفيرها لهم من قِبَل جهات القطاع الخاصّ. هنا أيضًا، تستند التعليلات إلى المفاهيم الاجتماعيّة- الاقتصاديّة.

لا شكّ في أنّه يتوجّب على الدولة توفير خدمات مثل الأمن الداخليّ والخارجيّ والبنية التحتيّة الأساسيّة.

هل تعلمون؟!

أرباب الأعمال الكبار مثل: روكفلر ومارك تسوكربيرج يتبرّعون للمجتمع. هنالك من يدّعي أنّ تبرّعهم يتمّ من مفهوم المسؤوليّة الاجتماعيّة, بينما يعتقد آخرون أنّ تبرّعهم نابع عن مصالح اقتصاديّة.

★ عبّروا عن رأيكم.

وبالإضافة إلى ذلك، فإنّ نقطة البداية المقبولة هي أنّ الدولة هي المسؤولة عن تمويل مستوى الحدّ الأدنى من الحقوق الاجتماعيّة وتطبيقه. تختلف الآراء حول ما إذا كان يجب توفير الخدمات الاجتماعيّة مباشرة من قِبَل الدولة، أو أنّه يمكن توفيرها من خلال جهات خاصّة. الإمكانيّة الأخرى هي أن تموّل الدولة الخدمات ولكن يتمّ تزويدها من قِبَل الجهات الخاصّة.

يصبو **مفهوم الليبراليّة الجديدة** الذي يؤيّد تقليص تدخّل الدولة إلى تقليص الخدمات التي تقدّمها الدولة ونقل غالبيّتها إلى أيدٍ خاصّة. نتيجة لذلك يحصل المواطنون على الخدمات من جهات ستتنافس في ما بينها، والمنافسة ستنفع المواطنين. في الحالات التي يشوبها تخوّف من الاحتكار، أو عندما يفتقر المستهلكون إلى المعرفة والمقدرة كي يتحقّقوا من جودة الخدمة، **فإنّ الدولة تحدّد مواصفات لفحص جودة الخدمات وتقوم بالإشراف على تطبيقها.**

النهج الاشتراكيّ- الديمقراطيّ يؤيّد فكرة أن توفّر **الدولة نفسها معظم الخدمات، مثل التعليم والصحّة والسكن**، خوفًا من أن تمنح جهات القطاع الخاصّ خدمات ناقصة، وألّا تستطيع القطاعات الأضعف تمويل الخدمات المُكمِلة.

مارغريت تاتشر

رئيسة وزراء بريطانيا بين الأعوام 1979-1990، التي قالت: "لا يوجد شيء من هذا القَبِيل يُدعى المجتمع. هنالك رجال ونساء فرادَى - وهناك عائلات. لا تستطيع أيّ حكومة أن تفعل أيّ شيء إلّا عن طريق الناس. يجب أن يهتمّ الناس أوّلًا بأنفسهم".

(من باراك، يائير. "ميلتون ليس وحيدًا". **مجلّة پانيم**. العدد 41. ديسمبر 2007)

★ اذكروا واشرحوا أيّ توجّه اجتماعيّ- اقتصاديّ ينعكس من أقوال تاتشر.

لكلّ نوع من دول الرفاه الاجتماعيّ هنالك مزايا إيجابيّة وأثمان:

تقدّم دولة الرفاه الاجتماعيّ ذات المفهوم الاشتراكيّ- الديمقراطيّ الخدماتِ الشموليّة الواسعة لجميع السكّان من أجل تقليص الفجوات، وتفرض ضرائب مرتفعة لتمويل الخدمات - والثّمن هو المسّ بأملاك ذوي القدرة وفي حرّيّاتهم ومبادراتهم. من شأن الضرائب المرتفعة أن تضرّ باستعداد أصحاب المصالح للاستثمار وخلق أماكن عمل، وبالتالي فإنّ الكعكة الاقتصاديّة ستتقلّص. تحتاج دولة الرفاه الاجتماعيّ ذات السياسة الليبراليّة الجديدة التي توفّر الخدمات الانتقائيّة للمحتاجين، وفقًا لمعايير الاستحقاق، إلى فرض ضرائب منخفضة، وبالتالي تشجّع المبادرات - ولكن الثّمن هو تعميق الفجوات الاجتماعيّة وزيادة عدم المساواة والإحساس بالتبعيّة والخجل والحرمان لدى المحتاجين للخدمات الانتقائيّة.

وكما ورد أعلاه، هناك مفاهيم مختلفة ونماذج مختلفة من دول الرفاه الاجتماعيّ. دول شمال أوروبا، بما في ذلك السويد، وضعت سياسة رفاه اجتماعيّ اشتراكيّ- ديمقراطيّ (ضريبة الدخل في السويد مرتفعة، وتصل إلى 50% من الدخل بغية تمويل الخدمات الواسعة النطاق).

تُتّبع في الولايات المتّحدة، وإلى حدّ ما في بريطانيا، سياسة رفاه اجتماعيّ وفق الليبراليّة الجديدة.

دولة الرفاه الاجتماعيّ - النموذج الأمريكيّ:

الولايات المتّحدة هي نموذج لدولة رفاه اجتماعيّ وفق الليبراليّة الجديدة، حيث أنّ حرّيّة الفرد هي القيمة العليا. نادرًا ما تتدخّل الدولة في النشاط الاقتصاديّ. وقد انعكس ذلك بشكل متطرّف في حكومة ريغان (1981-1989) الذي قلّص استثمار الدولة في الرفاه الاجتماعيّ لصالح الخدمات الخاصّة. حاولت حكومة أوباما، عام 2009، قيادة التغيير في السياسة فيما يتعلّق بمَنح الخدمات، عن طريق سنّ قانون التأمين الصحّيّ الإلزاميّ وتوسيع الإنفاق على الرفاه الاجتماعيّ والتعليم إلى 40% من الناتج القوميّ الإجماليّ. كما ذكرناه، تتطلّب هذه السياسة رفع الضرائب، لكنّ أعضاء الحزب الجمهوريّ في السلطة التشريعيّة (الكونغرس) يعارضونها.

دولة الرفاه الاجتماعيّ - النموذج السويديّ:

المفتاح السّويديّ للحياة الرغدة

"تمنح الدولة مُخَصَّصَات سخيّة جدًّا وتوفّر الخدمات الاجتماعيّة الشموليّة، بما في ذلك التعليم المجّانيّ على طول الطريق من جيل الطفولة حتّى الجامعة. أضف إلى ذلك التعليم المُكمِل والتّأهيل المهنيّ والمنح والقروض للطلّاب الجامعيّين. نظام الرعاية الصحّيّة السويديّة، على سبيل المثال، يوفّر الرعاية الصحّيّة للجميع مقابل مشاركة ماليّة ذاتيّة منخفضة. تعتني الدولة أيضًا بالسكن المحميّ للمسنّين. إنّه جزء من فكرة دعم المواطن من المهد إلى اللحد.

"السويد هي دولة رفاه اجتماعيّ، ولكنّها رأسماليّة للغاية. التدخّل الحكوميّ في الاقتصاد منخفض، لا توجد ملكيّة للدولة على وسائل الإنتاج وقطاع الأعمال خاصّ وحرّ. تمّت خصخصة جزء من نشاط الحكومة ، مثل جزء كبير من نظام التعليم والرعاية الصحّيّة. تدعو السياسة الاقتصاديّة إلى السوق الحرّة والتدخّل الأدنى في السوق".

(رولنيك، غاي. "المفتاح السّويديّ للحياة الرغدة". صحيفة دي ماركر. 2014/03/07)

كيف تتمثّل دولة الرفاه الاجتماعيّ في إسرائيل؟

منذ قيام الدولة منحت الحكومات الإسرائيليّة المتعاقبة خدمات اجتماعيّة واسعة لجميع المواطنين. وقد انعكس ذلك في التشريعات **ومنح خدمات الرفاه الاجتماعيّ لجميع السكّان، فضلًا عن مساعدة إضافيّة للمحتاجين**. ومن الأمثلة على ذلك نظام التعليم الرسميّ ومُخَصَّصَات الطّفولة وهِبة الولادة ومُخَصَّصَات الشيخوخة والتأمين الصحّيّ من خلال صناديق المرضى. وبعبارة أخرى، فإنّ دولة إسرائيل قدّمت خدمات شموليّة وخدمات انتقائيّة أيضًا، انحيازا للسياسة الاشتراكيّة- الديمقراطيّة.

طرأت على مرّ السّنين تغييرات في حجم الخدمات المقدّمة للسكّان في مختلف المجالات.ذلك بسبب تبدّل الحكومات وتغيّرات في وجهات نظر مصمّمي السياسة استيحاءً من النظريّة الليبراليّة الجديدة وتطوّرات عالميّة مثل العولمة والتغيرات الديموغرافيّة على إثر موجات القادمين الجدد. وقد استصعبت المؤسّسات الحكوميّة التي قدّمت الخدمات مواكبة تحسين الخدمات التي يتمتّع بها المواطنون في العالم الغربيّ. أدّت هذه العوامل، على مرّ السنين، إلى سياسة الخصخصة والابتعاد عن النموذج الاشتراكيّ- الديمقراطيّ.

سؤال:

تعمل العديد من جمعيّات الرفاه الخيريّة في إسرائيل لدعم المحتاجين. تشارك الدولة بنحو 60% من ميزانيّات الجمعيّات العاملة في مجال المساعدات المختلفة: الغذائيّة (لاتيت)، والمعدّات الطّبّيّة (ياد سارة، عيزر مِتسيون)، والأطفال ذوي التخلّف العقليّ (آكيم)، ومطابخ الإحسان (بَتِيْ تَمْحُويْ) وغيرها. يرى البعض بهذه الجمعيّات التعبير عن "المسؤوليّة الاجتماعيّة" التي يتحمّلها المجتمع، ويدّعي آخرون أنّ هذا هو نتيجة الفراغ الناجم عن انسحاب الدولة من هذه المجالات وهجرها وإهمالها.

★ اشرحوا أيّ مفهوم لدولة الرفاه الاجتماعيّ ينعكس في وجود جمعيّات كثيرة في إسرائيل، علّلوا إجابتكم.إسرائيل؟

للخصخصة أشكال وطرق مختلفة:

"احتجاج الخيم" 2011 تلّ أبيب.
[بواسطة Itzuvit CC BY-SA 3.0] ويكيبيديا.

- بيع الشركات الحكوميّة للقطاع الخاصّ، كما فعلت بشركات مثل "بيزك"، و"إل عال" و"خيميكاليم لِيسرائل".
- تقليص الخدمات التي تقدّمها الدولة، بشكل يؤدّي إلى أن يشتري الجمهور هذه الخدمات من السوق الخاصّة. على سبيل المثال، عدم زيادة ميزانيّة الصحّة حسب احتياجات السكّان يدفع المواطنين إلى شراء التأمين المُكمل بأنفسهم. كما أدّى تقليص ميزانيّة التعليم إلى تنامي الخدمات التعليميّة الخاصّة وغيرها من البرامج التعليميّة (תל"ן - برنامج تعليميّ إضافيّ). وبعبارة أخرى، يستأجر الآباء خدمات المعلّمين لكي يمنحوا أولادهم ساعات تعليميّة إضافيّة. في القرن العشرين تزايد نظام الخصخصة في مجال التعليم تمثّل بإنشاء المدارس والجمعيّات الأهليّة ودخول الجمعيّات إلى المدارس، مثل كيرين كَرِيف وبرانكو ڤـايس. تعلّم هذه الجمعيّات أجزاء من المناهج الدراسيّة. أمّا الدولة فتوقّفت عن توفير هذه الخدمات.

الصدقة والعدالة في الديانة اليهوديّة

في اليهوديّة هنالك مرجعيّة للأعمال الخيريّة والعدالة الاجتماعيّة. فالعمل الخيريّ هو من الفروض الدينيّة الملقاة على الفرد في المجتمع، وذلك للمساهمة ولمساعدة الضعفاء. القصد بـ "العدالة الاجتماعيّة" هو إعادة توزيع الموارد، بواسطة الجهات المتخصّصة في المجتمع لتفادي الفجوات الاجتماعيّة الكبيرة.

مهمّة:

★ اقرأوا ما ورد في الفصل حيال المصادر الدينيّة. اشرحوا ما هي المفاهيم الاجتماعيّة- الاقتصاديّة المنعكسة في هذه المصادر.

معاملة الأغيار (الغرباء من غير اليهود): تولي التوراة أهمّيّة خاصّة لمعاملة السكّان غير اليهود في أرض إسرائيل، المدعوّين "أغيار": *"وَإِذَا نَزَلَ عِنْدَكَ غَرِيبٌ فِي أَرْضِكُمْ فَلاَ تَظْلِمُوهُ. كَالوطنيّ مِنْكُمْ يَكُونُ لَكُمُ الْغَرِيبُ النَّازِلُ عِنْدَكُمْ، وَتُحِبُّهُ كَنَفْسِكَ، لأَنَّكُمْ كُنْتُمْ غُرَبَاءَ فِي أَرْضِ مِصْرَ. أَنَا الرَّبُّ إِلهُكُمْ"* (سفر اللاويين 19: 34-33). وقد وردت في التوراة، العهد القديم،

أربعًا وعشرين مرّة، الوصيّة على محبّة الأغيار (الغرباء) وعدم استغلالهم ومعاملتهم بالشّكل اللّائق وعدم ظلمهم في رواتبهم والسماح لهم بالراحة يوم السبت: "سِتَّةَ أَيَّامٍ تَعْمَلُ عَمَلَكَ. وَأَمَّا الْيَوْمُ السَّابِعُ فَفِيهِ تَسْتَرِيحُ، لِكَيْ يَسْتَرِيحَ ثَوْرُكَ وَحِمَارُكَ، وَيَتَنَفَّسَ ابْنُ أَمَتِكَ وَالْغَرِيبُ" (سفر الخروج 23: 12). وعلاوة على ذلك، هنالك وصيّة في اليهوديّة لتقديم العطايا للفقراء، والمعروفة باسم لقاط الحقل،ونسيان الحُزَم بالحقل. "إِذَا حَصَدْتَ حَصِيدَكَ فِي حَقْلِكَ وَنَسِيتَ حُزْمَةً فِي الْحَقْلِ، فَلاَ تَرْجِعْ لِتَأْخُذَهَا، لِلْغَرِيبِ وَالْيَتِيمِ وَالأَرْمَلَةِ تَكُونُ، لِكَيْ يُبَارِكَكَ الرَّبُّ إِلهُكَ فِي كُلِّ عَمَلِ يَدَيْكَ" (سفر التثنية 24: 19).

إغفال الديون كجزء من العدالة التوزيعيّة: تناولت بعض هذه الوصايا للجوانب العمليّة في التوزيع العادل للثّراء. ومن أبرزها - وصيّة إبراء الأموال التي تنصّ على أنّه كلّ سبع سنوات تنتهي التزامات أولئك الذين أقرضوا (الفقراء) "وَهذَا هُوَ حُكْمُ الإِبْرَاءِ: يُبْرِئُ كُلُّ صَاحِبِ دَيْنٍ يَدَهُ مِمَّا أَقْرَضَ صَاحِبَهُ. لاَ يُطَالِبُ صَاحِبَهُ وَلاَ أَخَاهُ، لأَنَّهُ قَدْ نُودِيَ بِإِبْرَاءٍ لِلرَّبِّ" (سفر التّثنية 15:2)، واحتفالات اليوبيل، وفيها إطلاق سراح الذي باع نفسه للعبوديّة بسبب صعوبات ماليّة (سفر اللّاويين 24: 41-39)، وإعادة توزيع الأراضي بشكل متساوٍ (سفر اللّاويين 25: 9-8).

معاملة الضعيف في الديانة المسيحيّة

التصدّق على الفقراء هو واجب مركزيّ في المسيحيّة. وتمّ تأكيد ذلك بأقوال السيّد المسيح في العهد الجديد، والتي ترتبط بالرحمة التي ينبغي إظهارها تجاه الفقراء. للكنيسة المسيحيّة نظام واسع النطاق من المؤسّسات الخيريّة، منها: المستشفيات ومؤسّسات العناية بالمعاقين وذوي الاحتياجات الخاصّة والمدارس ومطابخ الإحسان. الرهبان والراهبات يتحمّلون العبء الأكبر من العمل في هذه المؤسّسات.

معاملة الضعيف في الديانة الإسلاميّة

إنّ ركن الزكاة (الصدقة)، هو أحد أركان الإسلام الخمسة، ويهدف إلى تقليص الفجوات بين الأغنياء والفقراء. ومن أهدافه خلق التضامن بين الأغنياء والفقراء وإعلاء الإنسان، الغارق معظم حياته في الأمور المادّيّة، إلى درجة الروحانيّة. ينطبق ركن الزكاة على خمسة عناصر من إجماليّ الممتلكات هي: المحاصيل الحقليّة والفاكهة وقطعان الماشية والفضّة والذهب والسِلَع. وتُخصّص أموال الزكاة كما ذُكر في القرآن الكريم "إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ" (سورة التّوبة 9، الآية 60)

تلخيص

معظم الدول الديمقراطيّة هي دول رفاه اجتماعيّ توفّر الخدمات لتحسين جودة الحياة لكثير من المواطنين. تتراكم اليوم الصعوبة في الحفاظ على دولة الرفاه الاجتماعيّ، وحتّى الحكومات التي ترغب في ذلك تستصعب تحمّل العبء. يرجع ذلك إلى انخفاض التزايد السكّانيّ الطبيعيّ في أوروبا والانخفاض في القوى العاملة وهجرة الفئات الضعيفة من السكّان إلى دول أوروبيّة وازدياد في أعداد المسنّين بين السكّان. بالإضافة إلى ذلك، هناك ظاهرة إساءة استخدام نظام دولة الرفاه الاجتماعيّ من قِبَل غير المحتاجين.

العولمة، التي سنناقشها في الفصل التالي، تسبّبت في نقل الصناعات إلى بلدان تنخفض فيها الأجور، الأمر الذي يسبّب البطالة في بعض الدول الأوروبّيّة.

هذه التحدّيّات تحفّز النقاش الجماهيريّ حول مقدرة دولة الرفاه الاجتماعيّ على مواصلة العمل إلى أمد بعيد.

تمرين

1. أمامكم عدّة موادّ من "الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان" المعتمَد في الأمم المتّحدة.

أ. اشرحوا كيف يتمّ التعبير عن النهج الاجتماعيّ- الاقتصاديّ في البنود التالية.

ب. اذكروا ما هي الحقوق الاجتماعيّة التي يسعى الإعلان إلى تنفيذها. ادعموا إجابتكم.

المادّة 22

لكلّ شخص، بوصفه عضوًا في المجتمع، حقّ في الضمان الاجتماعيّ، ومن حقّه أن تُوفَّر له الحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة التي لا غنى عنها لكرامته ولتنامي شخصيّته في حرّية. ذلك من خلال المجهود القوميّ والتعاون الدوليّ وبما يتّفق مع هيكل كلّ دولة ومواردها.

المادّة 23

(1)لكلّ شخص حقٌّ في العمل وفي حرّية اختيار عمله وفي شروط عمل عادلة ومُرضية وفي الحماية من البطالة.

(2)لجميع الأفراد، دون أيّ تمييز، الحقُّ في أجرٍ متساوٍ على العمل المتساوي.

(3)لكلّ فرد يعمل حقٌّ في مكافأة عادلة ومُرضية تكفل له ولأسرته عيشةً لائقةً بالكرامة البشريّة وتُستكمَل، عند الاقتضاء، بوسائل أخرى للحماية الاجتماعيّة.

المادّة 26

(1)لكلّ شخص حقٌّ في التعليم. ويجب أن يُوفَّر التعليم مجّانًا، على الأقلّ في مرحلتيه الأساسيّة والابتدائيّة. ويكون التعليم الابتدائيّ إلزاميًّا. ويكون التعليم الفنّي والمهنيّ متاحًا للعموم. ويكون التعليم العالي مُتاحًا للجميع تبعًا لكفاءتهم.

(ترجمة هذه البنود مأخوذة من موقع الأمم المتّحدة: http://www.un.org/ar/universal-declaration-human-rights/index.html)

2. اقرأوا القطعة التالية:

أ. اشرحوا ما هي الصعوبات التي تواجهها دولة الرفاه الاجتماعيّ في أوروبا.

ب. اشرحوا أيّ نهج اقتصاديّ- اجتماعيّ يدعمه المؤلّف. ادعموا إجابتكم بناء على القطعة.

"اعتادت الدول الأوروبّيّة، لسنوات عديدة، الامتثال "للمطالب الاجتماعيّة". لقد رفعت أجور العاملين في القطاع العامّ وخفّضت سنّ التقاعد وزادت من أيّام العطل السنويّة وخفّضت عدد ساعات العمل وزادت من مُخَصَّصَات البطالة وزادت من عدد الأَسِرّة في المستشفيات وخفّضت عدد الأطفال في الصفّ. جميعها مهمّة، جميعها رائعة، جميعها اجتماعيّة، باستثناء مشكلة صغيرة واحدة: لم تكن هنالك ميزانيّة.

"لذا دخلت في عجز ضخم واقترضت قروضًا ضخمة - حتّى استيقظ العالم في أحد الأيّام، وقال: "ليس بعد الآن. أرجعوا" لكنّها لا تستطيع السداد، لذا وجدت نفسها في أزمة عميقة: الركود الاقتصاديّ وإقالة العمّال وانخفاض الدخل وفقدان المدّخرات والبطالة الحادّة.

"قبل ثلاثة أشهر توجّه سكّان سويسرا إلى الاستفتاء. أحد الأسئلة كان: هل تمدّد الإجازة السنويّة من أربعة أسابيع إلى ستّة أسابيع. بشكل لا يُصدّق، صوّت المواطنون السويسريّون لصالح أربعة أسابيع فقط. لقد أدركوا، أنّه بخلاف اليونانيّين والإسبان والإيطاليّين والفرنسيّين، فإنّ العطلة الطويلة تعني مزيدًا من الإنفاق، وانخفاضا في الإنتاج، ومسّا في الصادرات، ونموًّا أقلّ ومزيدًا من البطالة.

"من الأمثلة للمعطيات: مستوى المعيشة في سويسرا هو من بين أعلى المعدّلات في العالم... الإنفاق العامّ في سويسرا يعادل 33% فقط من الناتج المحلّيّ الإجماليّ. في إسرائيل 43%. وعندما يكون هناك قطاع عامّ صغير وفعّال، فمن الممكن أيضًا جباية ضرائب أقلّ. لا يوجد في سويسرا عجز في الموازنة، وهناك فائض (!) بنسبة 1% مقارنة بالعجز لدينا ومقداره 3.5%.

"ماذا عن الموضوع الاجتماعيّ؟ البطالة في سويسرا هي من بين أدنى المعدّلات في العالم: 3.1% فقط. التضخّم الماليّ 0.4%، 6.9% من السكّان فقط يعيشون تحت خطّ الفقر. أمّا عندنا فـ 20%".

(شترسلر، نحميا. "اتركوا أوروبا، خذوا سويسرا"، **هآرتس**، 08/06/2012)

3. اختاروا حزبَين في إسرائيل. افحصوا البيان الاجتماعيّ- الاقتصاديّ الرسميّ لكليهما. اشرحوا وأعطوا أمثلة للنهج الاقتصاديّ- الاجتماعيّ الذي ينعكس في بيانيهما الرسميّين.
4. اشرحوا أيّ نهج اقتصاديّ- اجتماعيّ ينعكس القطعة التالية:

ليس هنالك أيّ التزام لمساعدة من لا يريد مساعدة نفسه.

"ومن هنا الإجابة على بعض أبناء شعبنا الفقراء الذين يطرحون أنفسهم للجمهور ولا يريدون أن يشتغلوا بأيّ حِرفة، حتّى لو كان بإمكانهم العمل بأيّ حِرفة أو عمل أيّ شيء آخر يمكنهم بأن يأتوا بكسرة خبز تسدّ الرمق إلى منازلهم، ويتحدّونك إن لم تُعطهم ما يكفي من احتياجاتهم. لم يوصِ الربُّ بأمر كهذا، بل يقول "فَلاَ بُدَّ أَنْ تَحُلَّ **مَعَهُ**" **وتقيمه**... لأنّ الفقير عليه أن يقوم بكلّ شيء قدر استطاعته، وإذا لم يحصل عليه، حينها يتحتّم على كلّ إنسان من إسرائيل دعمه وتقويته وسدّ احتياجاته، "عَلَى قَدْرِ مَا تَسْمَحُ يَدُكَ أَنْ تُعْطِيَ"

(**الآنية الثّمينة**، سفر التثنية 23: 5، "الآنية الثّمينة" هو تفسير للكتاب المقدّس- العهد القديم، كتبه الحاخام شلومو إفرايم من لونتشيتز في القرن السابع عشر)

الفصل الثاني والعشرون

عصر العولمة وتأثيره على الدول في العالم

من الممكن اليوم أن نعيش في إسرائيل، وأن نعمل في شركة هاي تيك تقع في وادي السيليكون في الولايات المتّحدة، وأن نتعلّم مساقًا في جامعة إسبانيّة، وأن نستهلك منتجات صينيّة، وأن نسمع موسيقى نيجيريّة.

المصطلح عولمة يشمل ظاهرة عالميّة مهمّة منذ بداية القرن الواحد والعشرين وبها تنتقل المعلومات والناس والبضائع والتكنولوجيا بسرعة، ودون عوائق، من دولة إلى أخرى دون أن يؤخّر الانتقالَ بُعد جغرافيّ أو حدود سياسيّة. بهذا الشكل تنشأ "مجموعة عالميّة" ذات عادات مشتركة وتأثير على القيم وأسلوب الحياة في عشرات الدول وذلك في مجالات الاقتصاد والسياسة والاتّصالات والمجتمع والعلم والطبّ والقانون وغيرها.

درج القول إنّ العالم كلّه ما هو إلّا **قرية عالميّة كبيرة**. إنّ المواطنة أمر سياسيّ، لكن علينا أن نتعرّف أيضًا على الجوانب فوق الدوليّة، العالميّة، وأن نفهم العلاقات القائمة بين العولمة والدول المنفصلة.

في هذا الفصل سوف نتعرّف على العولمة من جوانبها المختلفة. كما وسنتعرّف على المؤسّسات فوق الدوليّة وعلى مؤسّسات دوليّة. سوف نتطرّق إلى أسس القانون الدوليّ وتأثير العولمة على وضع حقوق الإنسان والديمقراطيّة في الدول المختلفة.

الأسئلة التي سوف نتطرّق إليها في هذا الفصل:

- **ما هي عوامل العولمة؟**
- **ما هي تأثيرات العولمة في المجال الاقتصاديّ- الاجتماعيّ؟**
- **ما هي تأثيرات العولمة في مجالَي الاتّصالات والثقافة؟**
- **ما هي تأثيرات العولمة على القانون الدوليّ ومؤسّساته؟**
- **كيف أثّرت العولمة على دولة إسرائيل؟**

شعار العولمة. Globalization

By John Shandy, (Own work) [CC0], via Wikimedia Commons.

ما هي عوامل العولمة؟

بعد الحربين العالميّتين تعاونت أوروبا وأمريكا معًا من أجل منع حروب أخرى ومن أجل إعادة بناء أوروبا. فلذلك فقد كثّفت القارّتان التعاون بينهما. استمرّت **الحرب الباردة*** **التي دارت بين الدولتين العُظْمَيَيْنِ - الاتّحاد السوفياتيّ والولايات المتّحدة** - بشأن التأثير على العالم، وبين أيديولوجيّاتهما المختلفتين، أكثر من أربعة عقود، وانتهت عام 1991. فانهار الاتّحاد السوفياتيّ منقسما إلى عدّة دول أمّا الولايات المتّحدة فقد صارت الدولة العظمى الأولى في العالم.أمّا السوق الأوروبيّة التي كانت قد أُنشئت قبل ذلك فصارت الاتّحاد الأوروبيّ.

فيما يلي ما خلق الاتّصالات المباشرة والناجعة بين دول العالم وقلّص البُعد الجغرافيّ: ازدياد التطوّر التكنولوجيّ في مجالَي الاتّصالات والحوسبة في تلك الفترة، وخصوصًا دخول الحواسيب الشخصيّة إلى مئات ملايين البيوت. تلتها الحواسيب النقّالة والهواتف الذكيّة وشبكة الإنترنت، بالإضافة إلى انخفاض أسعار الاتّصالات.

كما ساهم التطوّر الاقتصاديّ السريع واتّساع فكرة "السوق الحرّة العالميّة" نشوء العولمة من خلال حسر تدخّل الحكومات في النشاط الاقتصاديّ- الاجتماعيّ. اتّحدت عدّة مؤسّسات مراقبة فوق دوليّة معا بشكل عابر للحدود، وخلقت حيّزًا اجتماعيًّا مشتركًا لم يكن قائما قبل ذلك.

*** الحرب الباردة**

هو اسم أُطلق على الخصومة الشاملة بين الولايات المتّحدة والاتّحاد السوفياتيّ في السنوات ما بين 1945- 1991. تميّزت بسباق تسلّح عسكريّ وصراع دبلوماسيّ وحرب اقتصاديّة، وتحوّلت إلى حروب فعليّة في كوريا وفيتنام، لكنّها لم تصل إلى حرب مباشرة بين الدول العظمى. فلذلك سُمّيت الحرب الباردة.

تصدير البضائع والخدمات في العالم

(بملايين الدولارات الأمريكيّة)

1973	579
1983	1.838
1993	3.676
2003	7.377
2008	15.717
2013	18.300

(حسب معطيات منظّمة التجارة العالميّة)

ما هي تأثيرات العولمة في المجال الاقتصاديّ- الاجتماعيّ؟

العولمة الاقتصاديّة تعني أنّ النشاط الاقتصاديّ الذي كان يعتمد سابقا على التجارة الداخليّة، تحوّل إلى نشاط عالميّ. ينعكس هذا الأمر في إلغاء الضريبة الجمركيّة على استيراد البضائع وإلغاء القيود على تحويل النقود بين الدول وإلغاء القيود على عمل شركات أجنبيّة وتقليص القيود على الهجرة من أجل العمل.

ينعكس الأمر كذلك في خلق شبكات مواصلات ونقل رخيصة وناجعة تمكّن من استغلال فوائد نسبيّة في فجوات الأسعار وتكاليف الأجور في الدول التي يكون فيها مستوى الحياة منخفضًا نسبيًّا. الكثير من الشركات، مثل "نايكي" أو "جنرال موتورس" الأمريكيّتين تنقل الموادّ الخام آلاف الكيلومترات إلى مصانع الإنتاج في دول مثل الهند وإندونيسيا وكوريا أو تايلاند حيث تكاليف الإنتاج منخفضة، ثمّ تقوم بنقل الموادّ المصنّعة آلاف الكيلومترات ثانية إلى أنحاء دول العالم.

مظاهر العولمة الاقتصاديّة

1. **اتّساع التجارة الدوليّة:** تنتقل حاليًا كمّيّات كبيرة من البضائع الصناعيّة والزراعيّة والروحيّة اليوم من دولة إلى أخرى، على النقيض من الماضي، حين كان الاقتصاد يعتمد على منتجات محلّيّة وعلى تصدير محدود. كما اعتمدت التجارة في الماضي على منتجات جاهزة، واليوم من الممكن أن يتمّ تصنيع منتج معيّن في عدّة دول حيث يتمّ إنتاج كلّ مركّب في دولة أخرى، وقد يتواجد الزبون النهائيّ في دولة أخرى أيضًا.

لتوسّع التجارة العالميّة فوائد ونواقص. من ناحية، تستفيد الدول من التطوّر الاقتصاديّ والهبوط في الأسعار بسبب إغراق السوق بمنتجات رخيصة تمّ إنتاجها بأسعار زهيدة في دول نامية*. ومن ناحية أخرى، يؤدّي الاستيراد الواسع ونقل خطوط الإنتاج إلى دول أخرى إلى إغلاق مصانع، وفصل واسع لكثير من العمّال في الدول المتطوّرة، حيث تكاليف الإنتاج أعلى بكثير. يشجّع تطوّر التجارة العالميّة الاعتماد الاقتصاديّ للدول بعضها على البعض ممّا يؤدّي إلى وضع قد تضرّ فيه أزمة في إحدى الدول، بشكل كبير، باقتصاد دول أخرى. لهذا الاعتماد فوائد من ناحية أخرى إذ تتآزر هذه الدول لمنع وقوع انهيار اقتصاديّ.

2. **تعاظم قوّة الاتّحادات الشِركيّة المتعدّدة الجنسيّات****: تعمل الاتّحادات المتعدّدة الجنسيّات في عدّة دول، وذلك من أجل رفع أرباحها. هذه الاتّحادات تنتج في دول فيها القوى العاملة رخيصة، تشتري الموادّ الخام من أماكن رخيصة، وتستغلّ الضرائب المنخفضة في دول معيّنة. منذ بداية الألفيّة الثانية، تستخرج هذه الاتّحادات معظم مصادر الطاقة في العالم، وتوزّعها في العالم.

تساهم الاتّحادات الشركيّة المتعدّدة الجنسيّات حقًّا في اقتصاد الدول النامية والمتطوّرة على حدّ سواء، وذلك لكونها تدفع الضرائب للدول التي اتّحدت ضمنها وللدول التي تعمل فيها وتوفّر أماكن عمل، لكن في كثير من الأحيان تؤدّي إلى استغلال العمّال في الدول الفقيرة، وإلى القضاء على الأشغال والمصالح المحلّيّة. في الدول المتطوّرة- القويّة اقتصاديًّا- تسبّب هذه الاتّحادات البطالة،

*** الدولة النامية**

تتميّز بمستويات حياة وتكنولوجيا وثقافة منخفضة، إلى جانب بنية تحتيّة غير متطوّرة. الدول النامية موجودة أساسا في إفريقيا وأمريكا الجنوبيّة وآسيا، ويقطنها ثلاثة أرباع سكّان العالم. تشمل هذه المجموعة دولا في درجات تطوّر مختلفة، من المستوى المنخفض إلى المستوى المتوسّط.

الدول المتطوّرة

تتميّز بمستويات حياة وثقافة وخدمات وتكنولوجيا متطوّرة جدًا. هذه الدول موجودة أساسا في أمريكا الشماليّة وأوروبّا وأستراليا وأجزاء من آسيا، ويعيش فيها ربع سكّان العالم. تُسمّى هذه الدول أيضًا الدول الغنيّة.

**** الاتّحاد الشركيّ المتعدّد الجنسيّات**

وهي شركات منتجة لديها مصانع وفروع في دول عدّة. يُسجّل الاتّحاد الشركيّ في دولة ما لكنّه يعمل في عدّة دول، ولديه اتّفاقيّات تعاون مع شركات في دول مختلفة. عادة، يكون القسم المسؤول عن التخطيط والتطوير في الدول المتطوّرة، وقسم الإنتاج في الدول النامية.

وذلك بسبب نقل المصانع إلى الدول النامية. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ قسمًا من الدول النامية لا يحمي بشكل كافٍ حقوق عمّالها مثل أجر الحدّ الأدنى، والدفع مقابل الساعات الإضافيّة، ومخصّصات التقاعد، وتمكّن من تشغيل الأولاد في ظروف هي أشبه بالعبوديّة، وذلك من أجل إقناع الاتّحادات الكبيرة أن تستثمر بها.

خريطة دول العالم حسب مقياس التطوّر البشريّ للعام 2013

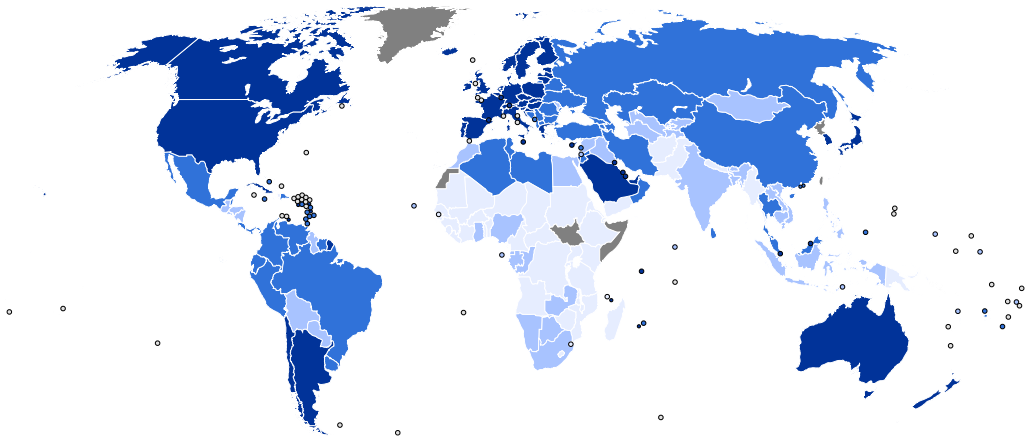

مقياس التطوّر البشريّ (الإنسانيّ) هو أداة لمقارنة مستوى التطوّر بين الدول- حسب الثقافة، ومعدّل العمر، ومستوى الدخل.

المفتاح: اللون الأزرق الغامق- مرتفع جدّا. ينزل المستوى كلّما أصبح اللون الأزرق فاتحا أكثر (من موقع إدارة التطوّر في الأمم المتحدة)

يركضون في الشوارع في محاولة لإيجاد هواء نقيّ للتنفّس

لن ينسى سكّان المدينة الهنديّة بهوبال أبدا ليلة 3 كانون أوّل عام 1984، عندما تسرّب 42 طنًّا من الغاز السامّ من مصنع للاتّحاد الشركيّ الأمريكيّ الكبير "يونيون كاربيد" مباشرة نحو شوارع المدينة. النتيجة المباشرة كانت قاتلة: موت حوالي ألفي شخص فورا ومئات الآلاف الذين بقوا على قيد الحياة، لكنّهم قاموا من نومهم مباشرة إلى الشوارع راكضين بحثا عن هواء نقيّ للتنفّس.

3. **نشاط المنظّمات فوق الدوليّة:** لقد قامت في العقود الأخيرة عدّة منظّمات فوق دوليّة من أجل زيادة التعاون بين دول العالم. أبرزها البنك الدوليّ الذي يُعنى بمنح القروض والمساعدة في تطوير البنى التحتيّة، وصندوق النقد الدوليّ الذي يراقب المنظومة الاقتصاديّة ويتجنّد من أجل مساعدة الدول التي تعاني من ضائقة، مجموعة الـ G8- منتدى الدول الديمقراطيّة الصناعيّة، OECD منظّمة الدول المتطوّرة من أجل التعاون والتطوير الاقتصاديّ.

إنّ إقامة وحدات متعدّدة الدول، مثل الاتّحاد الأوروبيّ، قد تجلب بعض الفوائد الاقتصاديّة في المنافسة العالميّة لصالح الدول المشاركة فيه. لكنّ هذه الوحدات قد تسفر عن وضع عبء ماليّ ثقيل على الدول القويّة التي تطالب بأن تحمل على أكتافها الدول الضعيفة، وهي ظاهرة واضحة في أوروبا في السنوات الأخيرة.

الكثير من المنظّمات الدُوليّة, فوق الدَوليّة تتدخّل في المسائل السياسيّة، وفي الطابع الديمقراطيّ للدول. فمنظّمة الـ OECD مثلا تجبر أعضاءها أن يتماثلوا مع قيم الديمقراطيّة والتعدديّة وسيادة القانون وحقوق الإنسان والإدارة السليمة والسوق الحرّة. إنّ ازدياد دور المنظّمات فوق الدَوليّة في إدارة شؤون الدولة على حساب الحكومات، يقلّص من إمكانية تأثير المواطنين على الدولة التي يعيشون فيها.

بالإضافة إلى هذه المنظّمات فوق الدوليّة الاقتصاديّة، هنالك منظّمات أخرى لا تهتمّ بالجانب الاقتصاديّ فقط، مثل الاتّحاد الأوروبيّ (الذي بدأ كمنظّمة اقتصاديّة) والأمم المتّحدة اللذين يسعيان إلى تطوير التعاون ومنع الحروب.

إحدى الوسائل التي تستخدمها هذه المنظّمات هي فرض عقوبات اقتصاديّة على الدول التي تعرّض سلام العالم للخطر، مثل تطوير أسلحة الدمار الشامل.

4. **ارتفاع عدد مهاجري العمل**. ملايين البشر يهاجرون بين الدول والقارّات. يتمّ الانتقال عادة من الدول النامية إلى الدول المتطوّرة من أجل تحسين مستوى الحياة.

أعضاء المنظّمة فوق الدَوليّة جرينبيس يتظاهرون ضدّ تلوّث الأراضي في البرازيل.
ويكيبديا، ترخيص Creative Commons.

في البداية فتحت الدول المتطوّرة أبوابها أمام مهاجري العمل.ذلك لحاجتهم إلى قوّة عاملة رخيصة بغية تطوير النموّ، وبسبب انخفاض نسبة الولادة. مع الوقت ظهرت المشاكل الناتجة عن أفواج المهاجرين الكبيرة: تنحّى سكّان الدول المستقبلة عن سوق العمل، وظهرت فجوات وتوتّرات اجتماعيّة واقتصاديّة عميقة بين السكّان المحلّيّين والمهاجرين، وتنامت مشاعر الكراهيّة تجاه الغرباء وتفاقم التوتّر العرقيّ والإثنيّ والثقافيّ مثل التوتّر بين المسيحيّين سكّان المكان والمهاجرين المسلمين، أو توتّر عنصريّ بين البيض والسود.

مائتي مليون مهاجري العمل

سكنوا عام 2011 خارج دولتهم الأصليّة. حسب تقرير خاصّ نشرته هيئة الأمم المتّحدة. (كلكاليست 14.7.2011)

يتجلّى التحدّي الذي واجهته الدول الغنيّة في السنوات الأخيرة في إيجاد السبيل الأنسب للتوازن بين السياسة التي تحتاج إلى الهجرة وتسمح بها وبين المحافظة على حقوق الإنسان الخاصّة بالمهاجرين والمحافظة على طابع الدولة ومنع حدوث ظواهر سلبيّة واسعة النطاق. عمليًّا، إنّ التوجّه اليوم في عدد من الدول يتّجه نحو تقييد الهجرة والتشديد على المهاجرين.

أمّا الدول التي يخرج منها المهاجرون فتؤدّي ظاهرة "تصدير" العمّالة منها إلى خروج الفئات القويّة نسبيًّا وذوي المبادرة، تاركين وراءهم الفئات الضعيفة. ونتيجة لذلك تفاقم هذه الظاهرة من أزمتهم.

5. **المجتمع المدنيّ العالميّ:** تخلق مجموعات من المواطنين والمنظّمات الدوليّة غير الحكوميّة تعمل من أجل دعم مواضيع عديدة مثل محاربة الفقر والجوع والأمراض، والمحافظة على البيئة، مجتمعا مدنيّا عالميّا. هذه المنظّمات ما هي إلّا تعبيرًا عن إظهار المواطنين من دول مختلفة قدرًا من المسؤوليّة تجاه مصير الكرة الأرضيّة والتضامن مع الغرباء في أماكن بعيدة.

قسم من هذه المنظّمات يعمل ضدّ الشركات المتعدّدة الجنسيّات والتي تزيد، برأيهم، من انعدام العدل الاجتماعيّ والبيئيّ. يتجلّى نشاط هذه المجموعات من خلال المظاهرات واتّخاذ إجراءات قانونيّة ضدّ هذه الشركات. معظم هذه المنظّمات التي تعمل ضدّ العولمة هي منظّمات دوليّة من نوع منظّمة حماية التجارة العادلة والمؤلّفة من 24 منظّمة. تطالب المنظّمات الاجتماعيّة بالشفافيّة من قِبل الحكومات، بما في ذلك الدول الديمقراطيّة، وذلك من أجل تعزيز الديمقراطيّة.

سؤال:

اشرحوا كيف تمثّل هذه الصورة القرية العالميّة.

الصورة باللغة الإنجليزية.

مهمّة إنترنتيّة:

ابحثوا في شبكة الإنترنت عن تقارير صحفيّة بشأن تظاهرات لمنظّمات مثل Greenpeace ضدّ الدول الصناعيّة واشرحوا خلفيّتها.

تطوير أدوية لأمراض صعبة، خصوصا تلك التي تنتشر في دول العالم الثالث. مهمّة في الإنترنت: ابحثوا في الشبكة عن تقارير حول مظاهرات لمنظّمات مثل جرينبيس ضدّ الدول الصناعيّة، واشرحوا خلفيّة المظاهرات.

تعمل عدّة اتّحادات دوليّة - بالإضافة إلى أعمالها التجاريّة- من أجل الكرة الأرضيّة وجودة البيئة. بيل جيتس، مؤسّس شركة مايكروسوفت وأحد أثرياء العالم يدعم اقتصاديًّا أبحاثًا تُجرى حول علم المناخ تهدف إلى منع حدوث ضرر وجوديّ بسبب تغيير المناخ، وكذلك تطوير أدوية لأمراض مستعصية، خاصّة تلك الشائعة في دول العالم الثالث.

ما هي تأثيرات العولمة في مجالات الاتّصال والثقافة؟

في مجال الاتّصالات

لقد أدّت الثورة الرقميّة إلى حدوث تغيير جذريّ في **مجال الاتّصال ونشر المعلومات**. الحاسوب، والإنترنت، وفيما بعد الهاتف النقّال والهاتف الذكيّ، والشبكات الاجتماعيّة- كلّ هذه تمكّن اليوم كلّ إنسان من أن يصوّر ويوزّع ويتلقّى المعلومات من كلّ مكان في العالم في نفس اللحظة. المعلومات أصبحت عابرة للحدود والقارّات والمحيطات.

إنّ ثورة نقل المعلومات وقدرة الجمهور على القيام بالاستجابة وردّ الفعل تجسّد حقّ الجمهور في المعرفة. فبذلك هي تعزّز الديمقراطيّة، كما تمكّن وسائل الاتّصال أيضًا من نقل القيم، مثل تجسيد حقوق الإنسان أو تعزيز السلطة السويّة والمسؤولة، وإدارتها بشكل مناسب حسب قوانين نظام الحكم. هكذا تتغلغل أفكار حقوق الإنسان إلى دول غير ديمقراطيّة، وتثير القيام بمظاهرات وأعمال مناهضة ومناوئة للأنظمة المستبدّة، مثل تلك التي في الصين أو سوريا.

إنّ قنوات الاتّصال مثل الأقمار الصناعيّة والكوابل تكشف الناس من كلّ "زوايا" الكون لمعلومات من كلّ الأنواع. فمن جهة، هنالك معلومات حول ظلم الحكّام والإساءة إلى حقوق الإنسان، ومعلومات حول إجراءات تُتّخذ ضدّ مواطنين، ومن جهة أخرى معلومات حول أدوية جديدة وأجهزة متطوّرة.

في مجال الثقافة

يدّعي الباحثون أنّ العولمة الثقافيّة تعزّز من تأثير الثقافة الغربيّة وعمليّة الأمركة في العالم، وذلك من خلال المسلسلات التلفزيونيّة، والمنتجات التجاريّة، وحتّى برامج الرياضة. كما تهمّش وتقصي الثقافات المحلّيّة، وذلك بسبب تركيز كبير لوسائل الاتّصال المؤثّرة بأيدٍ أمريكيّة.

يبارك باحثون آخرون ذلك، ويدّعون أنّ العولمة تشجّع الانكشاف على الكثير من الثقافات من قارّات مختلفة. هم يدّعون أنّ الغرب أيضًا يستقبل برامج تلفزيونيّة، مثل البرامج والمسلسلات الأمريكيّة الجنوبيّة، وبعض الثقافات الآسيويّة مثل اليوجا والجودو والطبّ البديل والعلاج الصينيّ بالوخز بالإبر. المشاهدون- من كلا "الجانبين"- يفهمون البرامج حسب الثقافة المحلّيّة التي تربّوا عليها والتي ينتمون إليها، ولا يستوعبونها كما هي.

أثار اشتداد تأثير الثقافة الغربيّة معارضة كبيرة خصوصا لدى مجتمعات غير غربيّة. لقد تمّ تعريفها بواسطة معارضيها على أنّها فاسدة من ناحية أخلاقيّة وغير عادلة، وتمّ وضع قيم وقوانين دينيّة وثقافيّة مكانها تهدف إلى المحافظة على الثقافة المحلّيّة، مثل رعاية أماكن تراثيّة، وحماية اللغات القديمة. كما تتجلّى معارضة "السيطرة الغربيّة" في دول عظمى مثل روسيا والصين.

مظاهرات احتجاجيّة في أنحاء العالم ضدّ البنوك والسياسة الاقتصاديّة العالميّة

صور احتجاج اجتماعيّ عالميّ.
ويكيبديا

مأخوذ من-worldhistoryatyhs.wikispaces.com
مخول Creative Commons Attribution Share-Alike 3.0 License

منظّمات إرهابيّة دوليّة

أشعلت معارضة العولمة الثقافيّة الغربيّة الإرهاب الدينيّ. ظهر ذلك من خلال منظّمة أسامة بن لادن، القاعدة، التي تكافح من سنوات التسعين من القرن العشرين إرهابيًّا ضدّ الغرب وخصوصا ضدّ الولايات المتّحدة- و أساسا هي حرب الصراع ما بين ثقافة الغرب "الفاسدة" وبين الثقافة الإسلاميّة.

لقد قامت القاعدة بعدّة عمليّات تخريبيّة ضدّ دول عديدة، وكان أوجها إسقاط "أبراج التوأم" في نيويورك في 11 أيلول عام 2001. يجدر ذكر أنّ القاعدة حاربت العولمة لكنّها أيضًا منظّمة دوليّة وهي تقوم بإرهاب دوليّ، فهي من نتاج العولمة.

في العام 2014، وبعد الانشقاق في القاعدة، تصدّرت الإرهابَ العالميّ منظّمةُ "الدولة الإسلامية"، المسمّاة داعش. هذه المنظّمة، التي احتلّت أجزاء من سوريا والعراق، اشتهرت بأساليبها العنيفة والدمار الذي تخلّفه بالإضافة إلى الاستعمال الواسع النطاق للشبكات الاجتماعيّة من أجل نشر آرائها في أنحاء العالم.

ما هي تأثيرات العولمة على القانون الدوليّ ومؤسّساته؟

من أهداف الدول منع الفوضى في العالم ولذلك فإنّها تتعاون فيما بينها، ويعتبر **القانون الدوليّ*** من أهمّ الوسائل لتحقيق هذا الهدف وذلك من خلال موافقة الدول على قبول هذا القانون ومن خلال عادات دوليّة، تراها دول العالم مقبولةً حتّى دون أن يتمّ التوقيع على اتّفاقيّات بخصوصه.

يتمركز القانون الدوليّ التقليديّ في العلاقات بين الدول ويمتنع عن التعامل مع ما يحدث داخلها. ولكن في العقود الأخيرة بدأت منظّمات دوليّة بتغيير ذلك، في محاولة لتشكيل نوع جديد من القانون العالميّ. لقد بدأت هذه المنظّمات بالعمل على موضوع **حقوق الإنسان**، والتحقيق في أعمال دول ضدّ مواطنيها والتعامل مع **هيئات معيّنة ليست دولا**.

ضمن هذا التغيير تمّ إنشاء مؤسّسات دوليّة قادرة على فرض عقوبات وعلى معاقبة من لا ينصاع للقانون الدوليّ. من ضمن هذه المؤسّسات تبرز **محكمة العدل الدوليّة في هاغ (Icj)، المحكمة الجنائيّة الدوليّة**(Icc)**، والمحاكم الدوليّة للقضايا الخاصّة**، مثل حرب البلقان في التسعينيّات من القرن العشرين، وإبادة الشعب في رواندا.

يعتبر القانون الدوليّ عدم احترام حقوق الإنسان في دول معيّنة تهديدًا لسلام العالم وأمنه، ولذلك تقع على عاتق زعماء الدول وأصحاب المناصب العسكريّة المسؤوليّة الجنائيّة، وذلك لكي يحافظوا على حقوق الإنسان، ويمتنعوا عن الإساءة لها.

هذه التغييرات تزيد من أهمّيّة المنظّمات فوق الدوليّة، لتتحوّل إلى وكيل هامّ في عمليّة التغيير كما أنّها تقدّم معلومات لمؤسّسات المقاضاة الدوليّة.

كشفت منظّمة "**أمنستي**"***، على سبيل المثال، عام 2012 معلومات تفيد بأنّ قوّات الحكومة السوريّة قتلت أسرى من المعارضة، وكشفت قبل ذلك بسنتين أنّ ليبيا قد انتهكت حقوق الإنسان في أراضيها بشكل سافر.

أبراج التوأم

ويكيبديا, Creative Commons

مركز التجارة العالميّ في نيويورك والذي هدم في هجوم 11 أيلول 2001

*** قانون دوليّ**

فرع قضائيّ يرتّب العلاقات ما بين الدول في موضوع حقوق الإنسان.

**** محكمة العدل الدوليّة (Icj)**

الهيئة القضائيّة الأساسيّة للأمم المتّحدة وقد أُنشأت عام 1945 من أجل حلّ خلافات مدنيّة وإعطاء توصيات قضائيّة لهيئات الأمم المتّحدة ولوكالات معيّنة.

المحكمة الجنائيّة الدوليّة(Icc)

محكمة مستقلّة غير تابعة للأمم المتّحدة تعبّر عن الجهد القانونيّ الدوليّ منذ الحرب العالميّة الثانية: مقاضاة أشخاص (وليس دولا) على مخالفات خطيرة مثل إبادة شعب وجرائم ضدّ الإنسانيّة وجرائم حرب وعدوانيّة.

بسبب تزايد دور القانون الدوليّ في عمل الدول، هنالك توجّه متزايد لدى المحاكم الدوليّة بأن تدخل ضمن أحكامها مفاهيم من القانون الدوليّ، وفي بعض الحالات فإنّ الدول تخوّل المحاكم الداخليّة لديها بأن تنظر وتقاضي في مخالفات دوليّة صعبة ارتكبت في أنحاء العالم، حتّى لو لم تكن ذات صلة بالدولة أو مواطنيها.

كيف تؤثّر العولمة على دولة إسرائيل؟

كباقي الدول، دولة إسرائيل أيضًا تتأثّر في مجالات عدّة بتطوّر العولمة.

في المجال الاقتصاديّ

- **الانضمام إلى منظّمة** OECD* **والمشاركة في منظّمات دوليّة** أخرى ممّا يدلّ على الاعتراف بقدرتها الاقتصاديّة كعامل لاستمرار النموّ.
- **ازدياد الاستثمارات الأجنبيّة**. منذ التسعينيّات في القرن العشرين، وخصوصا في بداية القرن الواحد والعشرين، كانت هنالك زيادة كبيرة جدّا في الاستثمارات الأجنبيّة في إسرائيل.
- **زيادة في تأثير الاتّحادات المتعدّدة الجنسيّات ودخولها**. تشجّع حكومة إسرائيل الاستثمارات الأجنبيّة من شركات أجنبيّة- خصوصا شركات الهاي تك مثل إنتل، وأي. بي. إم، ومايكروسوفت- وذلك بواسطة منحها تسهيلات ضريبيّة، كما وتشجّع إقامة شركات دوليّة تشغّل عمّالا إسرائيليّين. من جهة، هذا الأمر يوفّر عملا، وينتج أرباحا للشركات المحلّيّة التي تتعاون مع الشركات الغربيّة، ويدخل أموال الضرائب إلى خزينة الدولة. ومن جهة أخرى، تتنافس الشركات الأجنبيّة أحيانا بالشركات الإسرائيليّة وتضعفها.
- **تغييرات في الصناعة**. تطوّر شركات الهاي تك والانتقال من الصناعة التقليديّة، مثل مصانع النسيج، إلى صناعة حديثة.
- **"هجرة العقول"**، تعاني إسرائيل من ظاهرة هجرة العمّال المتعلّمين، وذلك لتوفّر إمكانيّات "مغرية" في الخارج، والرغبة في تحسين الأجور وشروط العمل. الظاهرة المسمّاة **"هجرة العقول"** تظهر كثيرا لدى الأكاديميّين والباحثين والأطبّاء والعاملين، في مجال الهاي تك.

*** أمنستي

طابع لجزر فارو من سنة 1986 لذكرى 25 سنة لأمنستي.
إنترنشيونال. ويكي كومنز.

منظّمة متطوّعين غير سياسيّة، تعمل من أجل المحافظة على حقوق الإنسان في كلّ العالم.

* إسرائيل ومنظّمة OECD

عزّز انضمام إسرائيل إلى منظّمة "التعاون الاقتصاديّ والتطوير" في العام 2010 مركزها الاقتصاديّ في العالم. يشكّل الاشتراك في الاقتصاد العالميّ شرطًا أساسيًّا من أجل التقدّم والازدهار، والعضويّة في هذه المنظّمة تشكّل مرساة أساسيّة في الحلبة الدوليّة. إنّ الانضمام إلى "نادٍ" يشمل 34 دولة ذات الاقتصاد الأقوى في العالم يسهّل على إسرائيل مواجهة العواصف الجيوسياسيّة، وعلى تبعاتها الاقتصاديّة.

(حسب وزير الماليّة الأسبق يوڤال شتاينتس، في كتاب إسرائيل في ال OECD، 2010)

خطّة من أجل إعادة العقول الإسرائيليّة من الخارج

"يتمّ نقل الكثير من الإسرائيليّين الذين يعملون في شركات عالميّة ويترقّون في مجالات العمل، إلى المراكز أو إلى فروع أخرى في أنحاء العالم. حسب التقديرات فإنّ هنالك أكثر من عشرين ألف إسرائيليّ يعملون خارج إسرائيل لصالح شركات مختلفة. في الكثير من الحالات يدور الحديث عن أشخاص لامعين، ومدراء موهوبين، ومواهب بارزة في مجالها.

"أضف إلى ذلك أنّ الكثير من دول العالم تركّز الجهود من أجل استحضار مواهب بارزة وعقول لامعة. فإنّ تكساس مثلا تخصّص 200 مليون دولار في السنة من أجل الحصول على تكنولوجيا جديدة، وحماية براءات اختراع، و"صيد البشر" في مجالات محدّدة." (موقع وزارة الصناعة والتجارة والعمل)

- اعرضوا مساوئ وحسنات انتقال عمّال من دولة إلى أخرى.
- اشرحوا، حسب رأيكم، ما هو الدافع الذي يدفع وزارة الصناعة والتجارة والعمل إلى إعداد خطّة لإعادة "العقول الإسرائيليّة" إلى البلاد؟

تمّ نقل مخيطة "أوفيس تكستيل" من الجليل إلى مصر

"المصنع، الموجود في القرى الدرزيّة حرفيش وبيت جن، فصل 70 عاملا ونقل الإنتاج إلى مصر."

(حاني جولدشتاين، ynet، 4.5.2011)

وادي السيليكون 2

"إسرائيل هي الدولة الثانية في العالم، بعد وادي السيليكون، من حيث التركيز الكبير لشركات الهاي تك."

(روبرت جريفيلد، رئيس ومدير عامّ ناسداك، تشرين الثاني 2004، من موقع وزارة الصناعة والتجارة والعمل)

مهاجرو العمل. بعيد نهاية حرب الأيّام الستّة بدأ العمّال الأجانب بالوصول إلى إسرائيل، وقد تزايد مجيئهم بعد بداية الانتفاضة الأولى في كانون أول 1987، وذلك بتأييد وتشجيع من الدولة. في بداية القرن الواحد والعشرين ازدادت موجات الهجرة وشملت منذ ذلك الحين مئات آلاف المهاجرين في مجالات التمريض والبناء والزراعة والصناعة والخدمات. يقدّر عددهم اليوم بحوالي ربع مليون. قسم من مهاجري العمل وصلوا إلى البلاد قانونيًّا والقسم الآخر بقي في البلاد بعد انتهاء صلاحيّة تأشيرتهم. ودخل آخرون البلاد كسائحين وبقوا للعمل دون وجود تأشيرة سارية المفعول. عدد هؤلاء الداخلين قدّر بحوالي 90 ألفًا في نهاية سنة 2014[1]. الآلاف دخلوا البلاد بشكل غير قانونيّ من مصر، ويُعتبرون متسلّلين، لكن قسمًا منهم طلب "اللجوء" أي هم أشخاص تركوا بلدانهم بسبب ملاحقة دينيّة أو لسبب آخر. كما هو الوضع في العديد من الدول، في إسرائيل أيضًا هنالك توتّر بين المهاجرين وسكّان البلد، على خلفيّة عرقيّة واجتماعيّة واقتصاديّة. عدد العمّال الأجانب الكبير يثير من جديد أسئلة حول منح المواطنة لمهاجري العمل وأبنائهم الذين ولدوا في البلاد، ومنحهم العلاج الطبّيّ وغيرها. ما زال هذا الموضوع موضع جدل يتمثّل أحيانا بظواهر تطرّف وعنف.

حسنات العولمة الاقتصاديّة بالنسبة لإسرائيل هي تحسين في الاقتصاد وفي وضع العاملين في وظائف محدّدة مثل الوظائف التكنولوجيّة. من ناحية أخرى، تعرّض العولمة الاقتصاديّة إسرائيل للخطر عند الأزمات الاقتصاديّة في العالم، وذلك بسبب الضرر الذي قد يلحق بالمصانع والعمّال المحلّيّين الذين يخسرون مصدر دخلهم بسبب نقل خطوط الإنتاج إلى الدول النامية.

المنافسة الدائمة مع العالم تستعبدنا دوما (حسب إحدى الشخصيّات الإسرائيليّة) في كتاب بعيدا عن طشقند:

"لدينا فروع في آسيا وأوروبا. بدأت العمل في بلاد فيها القوى العاملة رخيصة، هكذا هو مجال الأعمال، كلّنا نعمل ضمن القرية الصغيرة، اليوم أنا أعمل في تشيكيا وبولندا. المنافسة الدائمة مع العالم تستعبدنا..." (ناتان شاحم، **بعيدا عن طشقند**، زمورا بيتان، دبير، ص 350-349)

مهمّة إنترنتيّة::

ابحثوا في الشبكة عن حالة حدث بها صدام بين مواطنين إسرائيليّين ومهاجري عمل أو متسلّلين:

- اعرضوا أسباب الصدام، ووضّحوا كيف يمكن، برأيكم، التوفيق بين مصالح السكّان ومصالح المهاجرين؟

1 دائرة السكان والهجرة، معطيات حول الغرباء في إسرائيل، لائحة تلخيصيّة، سنة 2014.

المجال السياسيّ ومجال القانون الدوليّ

تؤثّر حركة العولمة في القانون الدوليّ على إسرائيل أيضًا، وتظهر في التعامل الدوليّ لحماية حقوق الإنسان في الصراع العربيّ الإسرائيليّ. الكثير من المنظّمات الدوليّة المدنيّة تفحص، وتقدّم التقارير.أحيانا تدين أعمال إسرائيل العسكريّة عندما يرجّحون أنّها تضرّ بالقانون الدوليّ. مثلا، عيّنت هيئة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتّحدة لجنة تحقيق دوليّة (لجنة جولدستون) من أجل فحص أعمال الجيش الإسرائيليّ في فترة عمليّة "الرصاص المصبوب" عام 2011. وقد قام جيش الدفاع من ناحيته بالمحافظة على قوانين الحرب الدوليّة خلال المعارك وفي حالة الفشل فقد فحص واهتمّ بحلّ المشاكل، أمّا محكمة العدل العليا فتشدّد في قراراتها من مرّة إلى أخرى على ضرورة هذه المحافظة.

أوتوستراد المعلومات سيلفّ الكرة الأرضيّة

"رئيس الولايات المتّحدة وأنا نؤمن أنّ إقامة مبنى عالميّ للمعلومات هو شرط أساسيّ لتطوّر جميع بني البشر. سوف تلفّ البنية التحتيّة للمعلومات كلّ الكرة الأرضيّة بأوتوستراد معلومات، وسيتسنّى للجميع السفر به." (آل جور، نائب رئيس الولايات المتّحدة بيل كلينتون، في مؤتمر دوليّ للاتّصال عن بُعد، 1994)

مظاهرة ضدّ تلويث الجوّ, كانون الأوّل 2009:
المبدع: Pechke, ويكيميديا كومنز.

تلخيص

العولمة - بركة أم لعنة؟

إنّ مساهمة العولمة في تطوّر الإنسانيّة ونشر أفكار وقيم الديمقراطيّة كبيرة. ومع ذلك لا شكّ أنّ العولمة تحتوي على عوامل سلبيّة مثل استغلال العمّال في الدول النامية وانهيار الصناعات التقليديّة في الدول المتطوّرة. ومقابل عمليّة العولمة هناك عمليّة تعزيز الهويّة القوميّة المحلّيّة مثل في إسكتلندا، وكتالونيا في إسبانيا وفي بلاد البلقان وأماكن أخرى من العالم.

قد تمّ النقاش حول تقوية أو إضعاف مكانة دول القوميّات في عصر العولمة في الفصل "القوميّة ودولة القوميّة" في الجزء الأوّل من الكتاب. في الفصل القادم سوف نختم جزء "ما هي الديمقراطيّة؟"، ونناقش تحدّيات الديمقراطيّة.

تمرين

1. اقرأوا الفصل واعرضوا ثلاث حسنات وثلاث سيّئات للعولمة.
2. أيّ مظاهر عولمة أثّرت بكم وأيّ منها جعلكم تغضبون أو تشعرون بعدم الراحة؟
3. اعرضوا نماذج من المجتمع القريب منكم لظواهر العولمة (أزياء، أدوات كهربائيّة وإلكترونيّة، أدوات منزليّة، ثقافة)
4. إنّ الدولة الديمقراطيّة، الملتزمة بحقوق الإنسان، ملزمة أيضًا بأن تحافظ على حقوق الإنسان لمن يهاجر إليها. ما هو برأيكم التبرير لهذا الموقف؟

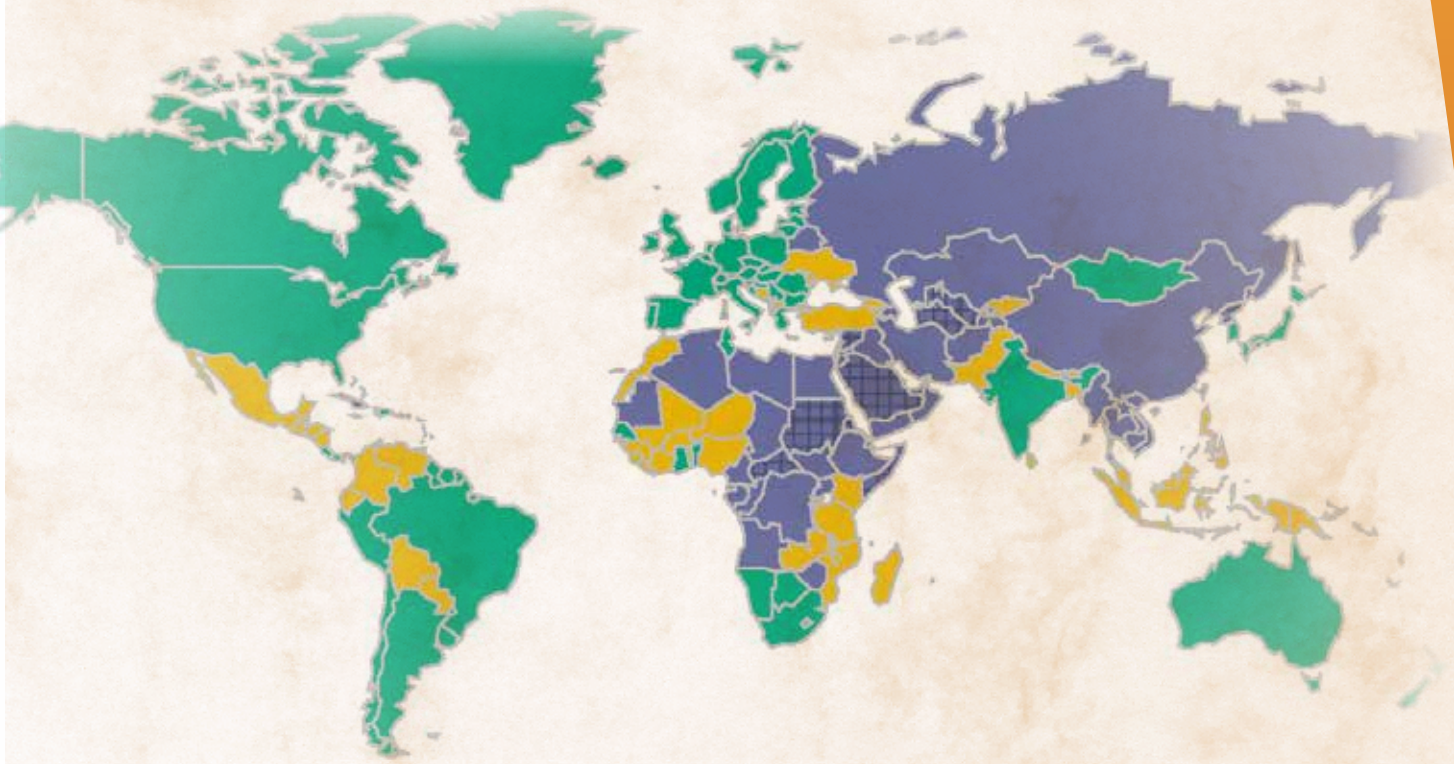

الفصل الثالث والعشرون

تحدّيات الديمقراطيّة

لقد قام خلال التاريخ الإنسانيّ عدد لا يُحْصَى من الأنظمة غير الديمقراطيّة. في القرن العشرين بدأت عمليّة دَمَقْرَطَة عالميّة تميّزت بتبنّي أنظمة ديمقراطيّة في مجتمعات لم تكن ديمقراطيّة. ويُطرح السؤال: لماذا تتبنّى هذه الدول النظام الديمقراطيّ؟ بماذا يتميّز النظام الديمقراطيّ ليجذب إليه الدول، على الرغم من التراكبيّة في مبناه؟

في هذا الفصل الذي يختم الجزء الثاني في الكتاب، "ما هي الديمقراطيّة؟"، سنعرض التراكبيّة في النظام الديمقراطيّ، ونفحص المخاطر الكامنة إزاء تحقيقه، ونختم بمصداقيّة وجوده.

الأسئلة المركزيّة في الفصل:

- **ما هي تراكبيّة النظام الديمقراطيّ؟**
- **ما هي المخاطر الكامنة للديمقراطيّة؟**
- **ما هي أفضليّة الديمقراطيّة عن غيرها من الأنظمة غير الديمقراطيّة؟**

سؤال تفكير:

★ لماذا، حسب رأيكم، غالبيّة الأنظمة في العالم غير ديمقراطيّة؟

*** دَمَقْرَطَة**

عمليّة الانتقال من مجتمع غير ديمقراطيّ إلى مجتمع ديمقراطيّ، وتشمل عدّة مراحل، هي:

التربية: الانكشاف على قيم ديمقراطيّة في جهاز التربية ووسائل الإعلام.

التماهي والتذويت: مع قيم مثل الحرّيّة والمساواة.

وفي النهاية، **إقامة** نظام ديمقراطيّ يحقّق هذه القيم.

ما هي تراكبيّة النظام الديمقراطيّ؟

النصب التذكاريّ للديموقراطيّة في بانكوك. ويكيبيديا 2008.

النظام الديمقراطيّ هو نظام مركّب. يشكّل تحقيق المبادئ ديمقراطيّة أساس الديمقراطيّة، لكنّ كلّ دولة تفسّر هذه القيم والمبادئ بما يتناسب وطبيعتها، وثقافتها السياسيّة.

تتواجد هذه القيم والمبادئ في توتّر دائم بينها وبين نفسها: **تتضارب الحقوق مع الحقوق، المبادئ تتضارب مع القيم وكذلك مع المصالح**. هذه مفاهيم مجرّدة، وفي الكثير من الحالات لها أكثر من معنى. مثلا، المفاهيم: حرّيّة ومساواة، وهي مفاهيم أساسيّة في ديمقراطيّة، تحظى بتفسيرات لا نهائيّة.

إنّ كثرة الشروح والرغبة في تحقيق القيم من زوايا رؤية مختلفة هي أمر مشروع ومثرٍ للمجتمع، لكنّها تخلق العديد من التوتّرات بين الأشخاص والمجموعات داخلها.

يتميّز النظام الديمقراطيّ بوضع قوانين لعبة لحلّ الوسط,للتسوية وللبتّ في قضايا مثيرة للجدل، وذلك بغية التمكين من الحياة المشتركة والامتناع عن المسّ بحقوق الإنسان. وبكلمات أخرى: هو نظام ينظّم عمليّات حسم، لا منتوجات معيّنة، عينيّة.

ما هي المخاطر الكامنة للديمقراطيّة؟

بفعل تراكبيّة النظام الديمقراطيّ الذي يطالب من المواطنين منح الشرعيّة لقيم متناقضة ولآراء مختلفة، فإنّه لا ضمان لاستمرار بقائه. بكلمات أخرى: **قيام الديمقراطيّة منوط بالمواطنين**، ومشترط بقبولهم قواعد اللعبة الديمقراطيّة: الانصياع لقوانين الدولة وقبول حسم الأكثريّة، حتّى حين تخالف رغبتهم أو مبادئهم، والاكتراث بالأقلّيّة.

لهذا فالتربية للديمقراطيّة ضروريّة: بالإمكان إكساب الإنسان القيم والمهارات المطلوبة، كما ويمكن تنمية رغبته في العيش في مجتمع كهذا والتصرّف وفق مبادئ هذا المجتمع، وذلك من خلال تربيته على أن يكون مسؤولا عن أعماله وعن اختياراته من بين البدائل وعن عيشه حياة كثيرة التراكيب وعن تطويره لاستقلاليّته مع اهتمامه بالآخر ورغباته.

ساحة المعركة موجودة داخل نفوسنا

"الخطر الحقيقيّ الذي يتهدّد ديمقراطيّتنا... ليس بقيام دول أخرى استبداديّة. الخطر يكمن في نشوء حالات شعوريّة فينا أو في مؤسّساتنا... موقع ساحة المعركة إذًا في أعماق نفوسنا، وداخل مؤسّساتنا".

(ديوي، جون. *"الحرّيّة والثقافة"*، في كتاب أريك فروم، ***المهرب من الحرّيّة***، تلّ أبيب 1967. ص 13)

المخاطر الكامنة للديمقراطيّة بسبب تصّرفات المواطنين

1. **اللامبالاة السياسيّة*:** تنعكس في انخفاض المشاركة السياسيّة بشكل عامّ، وفي الانتخابات بشكل خاصّ. ميّز عدم المشاركة في الماضي المجموعات السكّانيّة ذات الوضع الاجتماعيّ- الاقتصاديّ المتدنّي، لكنّ الظاهرة آخذة بالاتّساع لدى جميع طبقات الجمهور، وتهدّد بقاء الديمقراطيّة. تحتاج الديمقراطيّة الثابتة إلى مشاركة سياسيّة ودعم من جميع الطبقات، لا سيّما المجموعة المثقّفة. إنّ الخطر يكمن في استغلال النظام الحاكم لهذه اللامبالاة فيركّز القوّة السياسيّة الفائضة بيديه في حالة انعدام المشاركة والتكافل السياسيّ، وهما اللذان يضعان حدودًا للنظام الحاكم.

"ما الذي يمكن يحدث؟"

"هنالك العديد من الأسباب التي أدّت إلى صعود النازيّين. إحدى الأسباب المركزيّة كان لامبالاة الناخبين الألمان، الحانوتيّ من شتوتجارت، والعامل المتوسّط من ديسلدورف، الذين تخلّوا عن السياسة لصالح الآخرين، واعتقدوا "ما الذي يمكن يحدث؟" إنّ جوهر الديمقراطيّة كامن في المشاركة في الانتخابات.

(د. مولي بيلج في مقابلة مع حن كوتس- بار وبوعاز جؤون، "يقتلون الديمقراطيّة"، معاريف 24.3.2006)

*** اللامبالاة السياسيّة**

تنبع من عدّة عوامل، منها:

- مشاعر الاغتراب وعدم القدرة على التأثير على الجهاز السياسيّ.
- عمليّة انطواء الإنسان داخل نفسه وتركّزه بها، ما يسبّب الإقلال من التضامن والتماهي مع المجتمع الذي يحيا فيه.
- عدم نجاعة الجهاز الحاكم.
- الشعور بأنّ من يصل إلى سلك الخدمات العامّة هم أشخاص ليسوا أهلا بذلك.
- ظاهرة الفساد السياسيّ.

2. **ازدياد قوّة المجموعات غير الديمقراطيّة:** أحد الأسئلة التي تواجهها الدولة الديمقراطيّة هو علاقتها بالمجموعات غير الديمقراطيّة التي تعمل ضمن حدودها، بما في ذلك المجموعات التي تحاول زعزعة الديمقراطيّة. تتبنّى دول مختلفة توجّهات مختلفة تجاه الموضوع، وفقًا لحصانتها وللثقافة السياسيّة السائدة فيها. أحيانًا، تقوم الديمقراطيّة بتقييد مجموعات مناهضة للديمقراطيّة كي تحمي نفسها.
3. **عدم تذويت القيم الديمقراطيّة:** إنّ الثقافة السياسيّة الديمقراطيّة ضروريّة وحيويّة لاستقرار الديمقراطيّة وثباتها. عدم تذويت المواطنين للقيم الديمقراطيّة من شأنه أن يشكّل خطرًا على استمرار قيام الديمقراطيّة.

المخاطر الكامنة للديمقراطيّة من جانب السلطة

1. **توجيه صلاحيّات الحكم ضدّ المواطنين:** يتمتّع النظام الديمقراطيّ بصلاحيّات سلطويّة كثيرة تمكّنه من المسّ بحقوق المواطن الأساسيّة جدًّا. في إسرائيل، على سبيل المثال، هنالك نُظم تمكّن الجهاز الحاكم من المسّ بحقوق الإنسان مثل حرّيّة التنظّم بغية حماية الديمقراطيّة[1]. يجب التأكّد من بقاء هذه الأجهزة محدّدة لئلّا تستغلّ السلطة الحاكمة القوّة التي منحت لها بهدف حماية المواطنين والديمقراطيّة، وكَيْلَا تستخدمها للمسّ بالطرفين.
2. **صعود أحزاب غير ديمقراطيّة بطرق ديمقراطيّة:** ضمن إطار الانتخابات الديمقراطيّة قد يصل إلى سدّة الحكم حزب يستغلّ قوّته كي يلغي الديمقراطيّة وينشئ نظامًا دكتاتوريًّا. العديد من الدكتاتوريّين استغلّوا الديمقراطيّة، في القرن العشرين، كي يصلوا إلى سدّة الحكم ويبطلوا الديمقراطيّة. المثال الأبرز هو صعود هتلر إلى سدّة الحكم في ألمانيا في أعقاب تنامي قوّته في الانتخابات الديمقراطيّة. يتزايد هذا الخطر بشكل خاصّ وقتَ الأزمات.

1 مثل: نُظم ساعات الطوارئ، والتوقيف الإداريّ. انظروا الفصل العشرين، "الحدود والأمن في الديمقراطيّة"، في الباب الثاني.

ما هي أفضليّة الديمقراطيّة عن غيرها من الأنظمة غير الديمقراطيّة؟

على الرغم من ضعفها ومحدوديّتها إلّا إنّ الديمقراطيّة مفضّلة عن أنظمة غير ديمقراطيّة*. تؤسّس الأنظمة غير الديمقراطيّة وجودها على مصادر مختلفة من الشرعيّة، منها: الصلاحيّة الدينيّة- الحاكم يحكم بتفويض من الله، الصلاحيّة التقليديّة- الحكّام وآباؤهم يحكمون وحكموا الدولة أجيالا تِلْوَ أجيال. صلاحيّة الشخصيّة الخارقة- الحاكم يتمتّع بموهبة قيادة لافتة وجارفة تسيّر وراءها الجماهير. صلاحيّة القوّة- الحاكم أقوى من خصومه. مقابل ذلك، يشكّل المواطنون مصدر الصلاحيّة في النظام الديمقراطيّ.

ممثّلو الجمهور يحقّقون بأحسن طريقة حقوق الإنسان: الشعب هو الحاكم في النظام الديمقراطيّ. هو الذي يمنح السلطة قوّتها، وبإمكانه تغيير السلطة. في الأنظمة غير الديمقراطيّة ليس بمقدور المواطنين تغيير السلطة. لهذا، فهناك خطر في استخدام الحاكم لقوّته في صالحه هو وليس في صالح الشعب، بل وضدّه. إضافة إلى كون النظام الديمقراطيّ الليبراليّ ملتزمًا بحقوق الإنسان وبحماية حقوق المواطن والحفاظ عليها. في الدول غير الديمقراطيّة فإنّ قدرة التوازن وتقييد صلاحيّة الحاكم غير مجدية. لهذا فهنالك احتمال كبير في أن تمسّ السلطة الحاكمة بالمواطنين، وأن تستغلّ صلاحيّاتها بشكل سيّء.

يعتمد حكم الشعب، وهو مبدأ رئيسيّ في الديمقراطيّة، على احترام الإنسان وعلى موافقة المواطنين على السلطة الحاكمة. فهذا يمنح الاحتمال أن يقوم ممثّلو الشعب بالاهتمام باحتياجاته أكثر من حاكم غير منتخَب قد يهتمّ بمصالحه الشخصيّة ومصالح مقرّبيه.

يلتزم أيّ نظام بحماية حقوق الإنسان والحفاظ عليها. لكنّ على أرض الواقع فإنّ الأنظمة غير الديمقراطيّة- الليبراليّة لا تحقّق حقوق مواطنيها. بإمكان هذه الأنظمة الإعلان عن التزامها بمبادئ حقوق الإنسان، من خلال كتابتها في الدستور، ويمكنها إجراء انتخابات على مرأى من العين، كما كان في الاتّحاد السوفياتيّ، وكما يحدث في كوريا الشماليّة، لكنّها لا تعبّر بشكل أمين عن إرادة المواطنين الذين يُمنعون من إسماع صوتهم الحقيقيّ.

وبالإضافة إلى حماية الحرّيّة السياسيّة تشدّد الديمقراطيّة على الحرّيّة الشخصيّة بذاتها، وتمنح حرّيّة التعبير قيمة خاصّة تؤدّي إلى حكم ذاتيّ قيميّ. تتمثّل هذه الحرّيّة بالتعدّديّة الفكريّة السياسيّة وبالتسامح وبالحفاظ على حقوق الأقلّيّة. في الأنظمة غير الديمقراطيّة تتقلّص جدًّا حرّيّة المواطن في حياته الخاصّة، وتكاد تكون منعدمة في حياته السياسيّة.

الديمقراطيّة تمنح فرصة لفرض المسؤوليّة الأخلاقيّة. وتسمح للإنسان باختيار

ديمقراطيّة أمريكيّة. Fotolia gstudiot.

*** الأنظمة غير الديمقراطيّة**

هي أنظمة أوتوقراطيّة استبداديّة، أنظمة ملكيّة غير دستوريّة، أنظمة دكتاتوريّة شموليّة، جمهوريّات شعبيّة شيوعيّة. قسم منها يستبدّ بالمواطنين، وقسم آخر يمتنع عن القيام بذلك، لكنّ جميع الأنظمة غير الديمقراطيّة تتميّز بكونها لا تعتمد على القيم الديمقراطيّة والليبراليّة.

هل تعلمون؟!

يرفعون الجدار

"كلّ خدمات جوجل تمّ حجبها بشكل مطلق في الصين. الدولة الشيوعيّة القويّة حجبت الدولة الإنترنتيّة القويّة".

(نيتسان سيدان، كلكاليست، 10.11.2012)

الانتخاب الأخلاقيّ. في الأنظمة غير الديمقراطيّة تقع هذه الإمكانيّة تحت طائل التهديد والاضمحلال.

في كوريا الشماليّة يعدمون بسبب تفاهات

1. *حاكم كوريا الشماليّة، كيم جونج أون، نجل الحاكم السابق وحفيد مؤسّس الدولة وصل إلى سدّة الحكم في الدولة الشيوعيّة المعزولة قبل سنتين، في أعقاب وفاة أبيه كيم جونج إيل. وقد عيّنه أبوه وريثًا له قبل وفاته.*

"كان كيم قد أرسل للدراسة في المدرسة الدوليّة في برن في عاصمة سويسرا. القسط السنويّ يصل هناك إلى 28 ألف دولار. بدأ كيم دراسته في المؤسّسة عام 1994 حين كان في الحادية عشرة من عمره، وتركها عام 1997. في دولة يحكمها حزب واحد لا تتوفّر لدى المواطنين إمكانيّة الخروج من الدولة، وحرّيّة التعبير عن الرأي محدودة جدًّا، كما وتحاول الدولة حجب جميع قنوات المعلومات الحرّة الوافدة من خارج حدود الدولة".

(صحيفة سان تكشف: "نجم جريز- كيم جونج زوكو". Ynet. 9.4.2013)

2. *جانج جين سونج ابن الثالثة والأربعين كان من مؤيّدي النظام المتحمّسين في كوريا الشماليّة، وعمل في وزارة الإعلام في الدولة الأكثر عزلة في العالم. كان شاهد عيان على إعدامات في الشوارع نُفّذت بسبب جرائم صغيرة جدًّا. في إحدى المرّات شاهد رجلًا جائعًا وقد أطلقت عليه النار لأنّه سرق سلكًا من الحديد كي يبيعه مقابل كسرة من الخبز.*

"في عام 2004 وقعت بين يدي جانج مجلّة تصدر في كوريا الجنوبيّة، وقد دُهش حين شاهد فيها صورًا لأشخاص سعداء فرحين بحياتهم. كان يعلم أنّه يخاطر بحياته، لكنّه أخفى المجلّة تحت قميصه، وأخرجه من مكتبه الخاضع للحراسة. "لم يكن بإمكاني مقاومة الإغراء. رأيت جميع الصور المدهشة للحياة السعيدة في كوريا الجنوبيّة، وأردت أن أريها لأصدقائي" قال جانج في مقابلة خاصّة لصحيفة ديلي ميرور البريطانيّة.

على الرغم من الجريمة النكراء التي ارتكبها، كان جانج يعلم أنّ قوّات الأمن سيتوجّسون من توقيفه لأنّه اشتهر كمن قابل كيم جونج إيل، حاكم كوريا الشماليّة المستبدّ المتوفّى في العام 2011. وذكر عن المقابلة: "كان هذا كمقابلة الله. نبّهوني من عدم النظر في عينيه، بل التركّز في الزرّ الثاني من قميصه؛ وذلك لأظهر كإنسان عاديّ مصيره الموت". حسب أقواله، أهداه كيم ساعة رولكس، وأمر رجاله أن يحافظوا عليه، ويعطوه أطعمة وطيّبات أخرى.

جانج هرب إلى الصين، وانتقل من هناك إلى كوريا الجنوبيّة الديمقراطيّة. "هنا فقط انتبهت إلى كمّيّة الأشجار الكبيرة في الجبال. تفاجأت من عدد مظاهرات الاحتجاج في الشوارع. أدركت أنّ كوريا الجنوبيّة هي دولة يحكمها جمهور لا دكتاتور".

("الهارب: في كوريا الشمالية يعدمون بسبب تفاهات". Ynet. 14.4.2013)

- ★ اشرحوا ما هي الفروقات بين ما يجري في كوريا الشماليّة وما يجري في دولة ديمقراطيّة.
- ★ اشرحوا الفروق بين تسيير الأمور في كوريا الشماليّة وبينه في دولة ديموقراطيّة.

الديمقراطيّة تنمّي التربية والتثقيف* وتمنح فرصًا للحراك الاجتماعيّ والازدهار الاقتصاديّ: الديمقراطيّات تنمّي التربية والتثقيف لدى مواطنيها رغبة في تزويدهم بأدوات تمكّنهم من تحقيق قدراتهم بدافع مستقلّ ونقديّ، وبشكل يجلب لهم الخير.

الاتّصال وتناقل المعلومات الحرّ يساهمان في توسيع دائرة المعرفة والثقافة والرخاء الاقتصاديّ لدى المواطن، وتمكّنه من القيام بمبادرة حرّة في المجال الاقتصاديّ.

*** تنمية التثقيف والتربية**

في بعض الدول غير الديمقراطيّة أيضًا يعملون على تنمية المواطنين، لكنّها تفتقر إلى منح المواطن إمكانيّة الاختيار الحرّ، أي اختيار المهنة والعمل والمكان حيث يرتؤون.

مهمّة:

ادخلوا موقع Freedom House إلى الصفحة Freedom in the World 2015 (Freedom House هي منظّمة مستقلّة، غير مرتبطة، تأسّست عام 1941. هدفها متابعة مستويات تحقيق حقوق الإنسان الأساسيّة، وحقوق المواطن في الدول المختلفة. تنشر المنظّمة كلّ سنة تقريرًا مفصّلًا عن وضع الديمقراطيّة في العالم).

Freedom in the World 2015

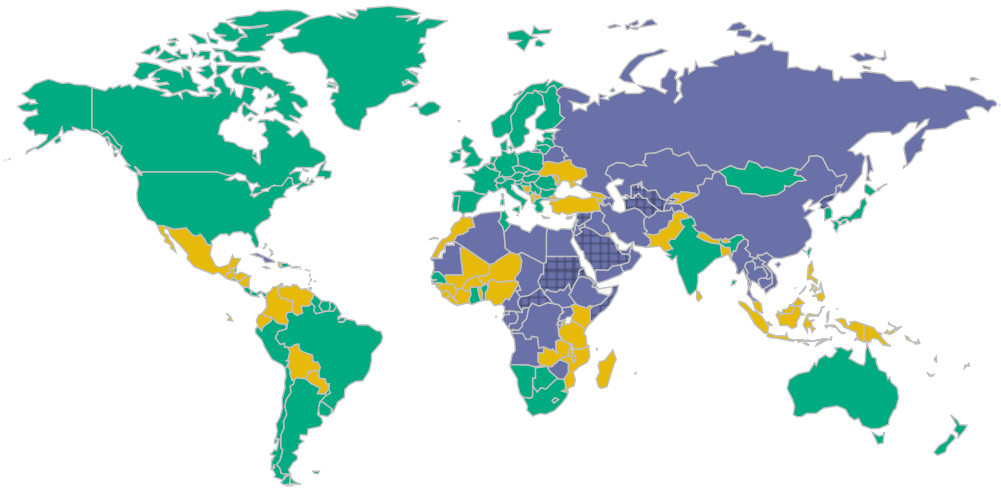

مفتاح: دول حرّة نصف حرّة غير حرّة

خارطة دول العالم عام 2015. حسب موقع freedom house.

★ تمعّنوا في الخارطة، واذكروا في أيّة منطقة من الكرة الأرضيّة تتركّز غالبيّة الدول الديمقراطيّة. ما هي استنتاجاتكم حيال وضع الديمقراطيّة في العالم حسب القارّات؟

★ تمعّنوا في خارطة دول العالم حسب مقياس النموّ الإنسانيّ (الدول المتطوّرة والنامية) في فصل العولمة، ص 322، واشرحوا إن كانت هنالك علاقة بين مدى الديمقراطيّة والوضع الاقتصاديّ.

سؤال تفكير:

في المنتصف الثاني من القرن العشرين لم تتحارب الدول الديمقراطيّة في ما بينها تقريبًا.

★ لماذا؟

تلخيص

نختم الجزء الثاني من الكتاب بقطعة يمكننا، بالاعتماد عليها، الإجابة عن السؤال الذي تعاملنا معه خلال هذا الفصل:

"في هذا الصباح أقرّ الراديو البنّيّ الخبر. أفادوا: المجرم هو كلّ من ملك كلبًا أو قطّة غير صالحين (غير بنّيّين) في أيّ حقبة زمنيّة... وانتبهت جيّدًا لبقيّة حديثه" "حتّى إن لم تملك يومًا ما كلبًا أو قطّة غير صالحين، أي غير بنّيّين، بل امتلك أحدهما أحد أفراد عائلتك- الأب أو الأخ أو ابنة العمّة، وحتّى لو حدث هذا مرّة في العمر، فإنّك شخصيًّا متورّط الآن".

"لا أعلم إلى أين أخذوا تشارلي، إنّهم حقًّا يبالغون، هذا جنون. وقد اعتقدت أنّه يمكنني النوم بهدوء.. مع قطّتي..."

"طيلة الليلة لم يغمض لي جفن. كان عليّ الحذر من البنّيّين [السلطة] منذ اللحظة التي أقرّوا فيها قانون الحيوانات الأوّل. في نهاية الأمر، قطّتي كانت قطّتي، كما كان كلب تشارلي كلبَ تشارلي. كان علينا أن نقول "لا"، أي أن نعارض، لكن كيف نفعل ذلك؟ كلّ شيء حدث بسرعة، وهناك العمل، أي الهمّ اليوميّ، والارتزاق وما إلى ذلك. وكذلك فإنّ الآخرين أيضًا يتغاضون كي يحظوا ببعض الهدوء والسكينة. أليس كذلك؟"

فابلوف، فرانك. 2003. **صباح بنّيّ**. ترجمة: رؤوبين ميران. نهار للكتب).

سؤال:

قال ونستون تشرتشل، وهو من كبار الزعماء البريطانيّين ورئيس الحكومة إبّان الحرب العالميّة الثانية في السنوات 1940-1945:

"الديمقراطيّة هي أسوأ طريقة حكم قائمة، ما عدا كلّ طرائق الحكم الأخرى التي تمّ تجريبها حتّى اليوم".

★ ما رأيكم بأقوال تشرتشل؟

تشرتشل عام 1944. ويكيبيديا.

تمرين

1. اقرأوا الحدث التالي، وسجّلوا أيّ مرشّح اخترتم. علّلوا اختياركم.

أ. أحد المرشّحين لرئاسة الحكومة يعد بالقضاء على الفساد والسرقات من خلال إجراء محاكمات سريعة للمتّهمين، دون محامي دفاع، لأنّه لا جدوى من إهدار المال العامّ على محامين تعيّنهم الدولة. العقوبات على السرقة والفساد قد تصل حتّى الحكم بالمؤبّد.

ب. المرشّح الثاني يعد بمحاربة الفساد ومخالفة القانون من خلال التربية وتشديد العقوبات، لكن بضمان تأمين هيئة دفاع عن المتّهمين.

2. اقرأوا القطعة، وأجيبوا عن السؤال: هل تختارون السكن في سنغافورة؟ علّلوا

"في سنغافورة، وهي مدينة- دولة تقع في جنوب شرق آسيا، الحدائق غنّاء والشوارع نظيفة. تنفق الدولة أموالًا كثيرة في التربية والرفاه الاجتماعيّ، وبناء الفنادق والتطوير الاقتصاديّ. رافق عمليّة التطوير مصادرة أراض زراعيّة تابعة للقرويّين من أجل البناء. تلقّى القرويّون شققًا كتعويض، لكنّهم مُنعوا من العمل في الزراعة، ويواجهون صعوبات في التأقلم مع الحياة المدنيّة.

" تجري في سنغافورة انتخابات وهنالك تمثيل للمعارضة، لكنّ المنطقة التي تنتخب ممثّلي المعارضة لا تحظى بالاهتمام، ويتعرّض ممثّلو المعارضة للملاحقة، وقد يجدون أنفسهم مفصولين. السلطة الحاكمة تسيطر على وسائل الإعلام كلّها".

(ليفي، نداف. "سنغافورة ونستمتع، ليس بالمشتريات فقط"، طبيعة الأمور، العدد 178، 2010)

الجزء الثالث ◄◄ نظام الحكم والسياسة في إسرائيل

أن نكون مواطنين في إسرائيل في دولة يهوديّة وديمقراطيّة ◄

مقدّمة الجزء الثالث- نظام الحكم والسياسة في إسرائيل

في القسم الثالث سوف نتعرّف على **النظام الديمقراطيّ في إسرائيل فِعْلًا** ، ونتعلّم عن طريقة عمل أنظمة السلطة المختلفة. إنّ فهم العلاقة المتبادلة بين السلطات وفهم التزاماتها تجاهنا نحن المواطنين هامّ جدًّا من أجل معرفة الواقع السياسيّ في البلاد، ومعنى **أن نكون مواطنين في دولة إسرائيل**.

الفصل الرابع والعشرون- الأسس الدستوريّة لدولة إسرائيل: سنتعرّف على الأسس القانونيّة التي تبلور طابع الدولة ومؤسّسات السلطة- وثيقة الاستقلال وقوانين الأساس- ونبحث في المواضيع المتعلّقة بالدستور والثورة الدستوريّة.

الفصل الخامس والعشرون - المواطنة والعودة: سوف نبحث القانونين اللذين يشكّلان حجر الأساس للدولة كدولة يهوديّة وديمقراطيّة، ونبحث قضيّة من هو اليهوديّ؟ وقانون العودة.

الفصل السادس والعشرون- الانتخابات في إسرائيل: سوف نتعرّف على طريقة الانتخابات للكنيست، ونبحث مدى ملاءمة هذه الطريقة لطابع المجتمع الإسرائيليّ.

الفصل السابع والعشرون- الأحزاب والمجموعات ذات المصالح في الدولة الديمقراطيّة وفي إسرائيل: سوف نتعلّم عن تحقيق الحقّ المدنيّ للانتظام في أحزاب ومجموعات المصلحة، ونتعرّف على مميّزات النظام الحزبيّ في إسرائيل. في هذا الفصل سوف نشرح دور وأهمّيّة الأحزاب في المحافظة على الديمقراطيّة في الدولة، ونتعلّم عن مكانة الأحزاب والعوامل المؤثّرة عليها.

من الفصل الثامن والعشرين حتّى الفصل الرابع والثلاثين سنتعرّف على نظام الحكم في إسرائيل.

الفصل الثامن والعشرون- السلطة التشريعيّة- الكنيست: سنتعرّف على عمل الكنيست، كونها الهيئة التي تمثّل سلطة الشعب، ونتطرّق إلى مركز أعضاء الكنيست.

الفصل التاسع والعشرون- السلطة التنفيذيّة- الحكومة: سوف نفحص كيفيّة إقامة الحكومات في إسرائيل وواجباتها وصلاحيّاتها. نتعلّم عن مكانة رئيس الحكومة. كما نتناول موضوع العلاقة بين المستوى السياسيّ والمستوى الإداريّ، وكذلك بين المستويين السياسيّ والعسكريّ.

الفصل الثلاثون- المستشار القضائيّ للحكومة: سوف نتعلّم عن أهمّيّة وظيفة المستشار القضائيّ للحكومة في الدولة الديمقراطيّة. نتعرّف على الازدواجيّة في وظيفته، كونه المدّعي العامّ ومستشار الحكومة وممثّلها.

الفصل الواحد والثلاثون- السلطة المحلّيّة في إسرائيل: سوف نتعلّم عن الحاجة في وجود سلطة محلّيّة إلى جانب النظام المركزيّ. نتعلّم عن وظائفها وصلاحيّاتها، وكذلك عن الصعوبات في إدارة السلطات المحلّيّة.

الفصل الثاني والثلاثون- السلطة القضائيّة: سوف نفهم لماذا توجد أهمّيّة كبيرة للحفاظ على استقلاليّة السلطة القضائيّة وكيف يتمّ الحفاظ على هذه الاستقلاليّة في إسرائيل. سوف نتعلّم عن مصادر النظام القضائيّ الإسرائيليّ، ونتطرّق إلى قضايا أخرى، مثل مركز القضاء العبريّ، وكذلك تعيين القضاة.

الفصل الثالث والثلاثون- مراقبة سلطات الحكم في إسرائيل: سوف نتعرّف على أجهزة المراقبة العاملة في إسرائيل، ونفحص إلى أيّ مدى تحمي هذه الأجهزة الديمقراطيّة الإسرائيليّة.

الفصل الرابع والثلاثون- مؤسّسة رئيس الدولة: سنتعلّم عن مركز مؤسّسة رئيس الدولة كمؤسّسة رسميّة عليا، أهمّيّتها وصلاحيّاتها.

الفصل الخامس والثلاثون- ملخّص حول نظام الحكم البرلمانيّ في إسرائيل: سوف نعرض الاقتراحات لتغيير نظام السلطة بسبب صعوبات الحكم التي ظهرت في العقود الأخيرة.

الفصل الرابع والعشرون

الأسس الدستوريّة لدولة إسرائيل

سوف نتطرّق، في هذا الفصل، إلى الأسس الدستوريّة* لدولة إسرائيل، ونفحص العمليّات التي أثّرت على تطوّرها.

كما تعلّمنا من قبل[1]، فإنّ الدستور يشكّل نظام القوانين الأعلى في الدولة، ويتطرّق عامّة إلى ثلاثة مركّبات: أ- المبادئ الأساسيّة ورؤيا الدولة، ب- أسس نظام الحكم ومؤسّسات السلطة، ج- وثيقة الحقوق.

يجب التمييز بين دستور مادّيّ وقوانين عاديّة وقرارات محاكم وعادات تمارس المواضيع الدستوريّة الثلاثة التي ذكرناها وبين "دستور" رسميّ- أي وثيقة رسميّة تتعامل مع المواضيع المذكورة ولكنّها تتمتّع أيضًا بأفضليّة قضائيّة رسميّة أكثر من معايير أخرى (وهكذا فمعايير "أقلّ أهمّيّة" أخرى بما في ذلك قوانين الكنيست يجب أن تتلاءم مع الدستور). يتميّز الدستور عادة بعدم المرونة (الحاجة إلى طريقة تشريع او تعديل خاصّة).

*** أسس دستوريّة**

وهي مبادئ عليا تحدّد أنظمة السلطة وصلاحيّاتها والعلاقات فيما بينها.

كذلك تحدّد الأسس الأساسيّة للدولة، بما في ذلك الحقوق الأساسيّة المعترف بها.

الإعلان هو "أنا أومن"

"لقد هدف الإعلان إلى تثبيت حقيقة إقامة الدولة وذلك من أجل الحصول على الاعتراف الدوليّ. ويُعبّر عن رؤيا الشعب ولكنّه لا يُشكّل أيّ أساس قانونيّ تشريعيّ يختصّ بتنفيذ قوانين وأنظمة معيّنة أو بإلغائها".

(قرار محكمة العدل العليا 10/48 تسفي زيف ضدّ جوبرنيك، المسؤول عن منطقة تلّ أبيب)

1 انظروا الفصل السابع عشر "مبدأ تقييد السلطة"، في الجزء الثاني.

هرم المؤسّسات:

يحدّد الجسم الذي يخلق كلّ واحد من المعايير.

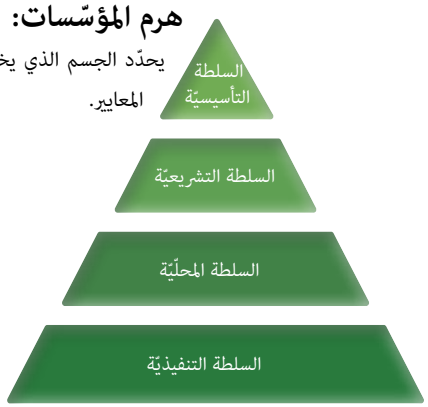

هرم المعايير:

أمامكم تدريج لعدد من المعايير حسب أهمّيّتها. الدستور الموجود في رأس القائمة هو الأهمّ وما تبقّى يخضع له.

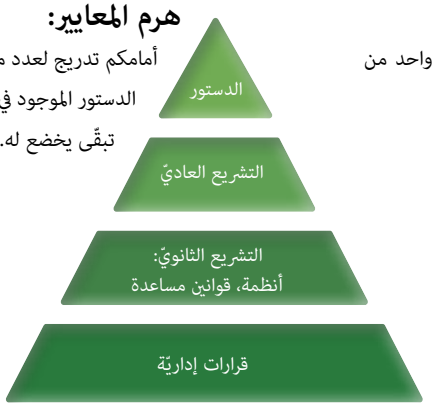

الأسئلة المركزيّة لهذا الفصل:

- ***ما هو المركز الدستوريّ لوثيقة الاستقلال؟***
- ***ما هو مركز القوانين الأساسيّة؟***
- ***هل حدثت في إسرائيل ثورة دستوريّة؟***
- ***هل تحتاج إسرائيل إلى دستور؟***

ما هو المركز الدستوريّ لوثيقة الاستقلال؟

وثيقة الاستقلال ليست دستورا وليست قانونا ملزمًا. لقد رفضت محكمة العدل العليا عند قيام الدولة طلبات لمستأنفين طالبوا باعتبارها دستورًا رسميًّا. ولكن مع مرور الزمن تقرّر أنّها **وثيقة ذات قيمة أخلاقيّة وقانونيّة** تعبّر عن **رؤيا الشعب وعن مبادئه ومعتقداته.** لذلك فإنّ روح وثيقة الاستقلال كثيرا ما تشكّل أساسًا لعمل السلطات المختلفة، ومُوَجّهًا لإدارة عملها بشكل متساوٍ، وكذلك كوسيلة تفسيريّة للمحاكم.

أحد الأمثلة لاعتماد السلطة القضائيّة على **مبادئ حقوق الإنسان** المذكورة في الوثيقة كوسيلة تفسيريّة هو "**قرار محكمة العدل العليا في قضيّة كول هعام**". وهي قضيّة من العام 1953 تبحث قرار وزير الداخليّة عندها بإغلاق جريدتي- كول هعام والاتّحاد وذلك بسبب انتقادهما الشديد للجيش وسياسة الدولة. لقد ادّعى المستأنفون أنّ القرار يلحق الأذى بحقّ التعبير عن الرأي فقرّرت المحكمة إلغاء القرار. وقد اعتمد القاضي شمعون أغرنات على وثيقة الاستقلال وكتب قائلا:

الإعلان يعبّر عن رؤيا الشعب

"إنّ الأمور التي ذُكرت في وثيقة الاستقلال- وخصوصًا بما يتعلّق بإقامة الدولة على أسس الحرّيّة وضمان حرّيّة الضمير، تعني أنّ إسرائيل هي دولة تسعى إلى الحرّيّة. صحيح أنّه لا توجد أهمّيّة دستوريّة للوثيقة، لأنّ الدستور هو الذي يقضي بتنفيذ القرارات والقوانين وإلغائها، ومع ذلك من واجبنا أن ننتبه إلى ما ورد فيها حين نُقدِم على التفسير وعلى إعطاء مفهوم لقوانين الدولة، بما في ذلك قرارات أُقرّت زمن الانتداب وتبنّتها الدولة عند قيامها."

(قرار محكمة العدل العليا 53/73، "كول هعام" ضدّ وزير الداخليّة)

مثال آخر حول الاعتماد على **مبدأ دولة القوميّة اليهوديّة** في وثيقة الاستقلال يظهر في قرار حكم آخر أصدره القاضي أغرنات والذي قرّر فيه المصادقة على شطب حزب أعلن عن رغبته في إلغاء الطابع اليهوديّ لدولة إسرائيل من خوض الانتخابات:

لقد أقيمت الدولة كدولة يهوديّة

"إنّ عمل إقامة دولة إسرائيل تمّ أوّلا وقبل كلّ شيء بسبب "الحقّ الطبيعيّ والتاريخيّ للشعب اليهوديّ في أن يعيش ككلّ الشعوب، مستقلّا في دولته السياديّة". وقد نجد في هذا العمل تحقيق رغبة الأجيال بخلاص إسرائيل... وهذه حقيقة دستوريّة أساسيّة ولا يحقّ لأيّ سلطة التنكّر لها لدى ممارسة صلاحيّاتها".

(قرار 6/1، يردور ضدّ رئيس لجنة الانتخابات المركزيّة للكنيست السادسة)

ولكن، وعلى الرغم من الأهمّيّة التي أولتها المحكمة للقيم التي يمكن تعلّمها من وثيقة الاستقلال، فإنّها تَعتبر قوانين الكنيست أهمّ. لذلك في حالة تناقض مبدأ من الوثيقة مع قانون واضح، **يتغلب القانون الواضح**.

يتمّ الاعتماد أحيانا على مبادئ الوثيقة من أجل إلغاء قرارات وزراء أو موظّفين في السلطة التنفيذيّة، لكن ليس لإبطال قوانين للسلطة التشريعيّة.

في العام 1949 أضافت الكنيست بنْدًا **لقانونَيْ أساس**- قانون أساس: حرّيّة العمل وقانون أساس: كرامة الإنسان وحرّيّته. البند يقول: "ترتكز الحقوق الأساسيّة للفرد في إسرائيل على الاعتراف بقيمة الإنسان وقدسيّة حياته وبكونه حرًّا، ويجب أن تُحترم حسب **روح المبادئ المذكورة في إعلان قيام دولة إسرائيل**"[2].

محكمة العدل العليا لم تقبل ادّعاءات البعض في أنّ هذا القرار رفع من أهمّيّة الوثيقة إلى درجة دستور، وقرّرت أنّ الوثيقة تشكّل **مصدرا موجّها ومصدرا تفسيريّا** فقط.

ما هو مركز قوانين الأساس؟

لقد تقرّر في وثيقة الاستقلال إجراء انتخابات **مجلس تأسيسيّ** خلال بضعة شهور، وأن تقوم هذه الهيئة بوضع **دستور** لدولة إسرائيل. تمّ انتخاب المجلس التأسيسيّ (مع تأخير بسبب حرب 1948) لكنّه غيّر اسمه إلى **الكنيست** وبدأ يعمل فعلا كهيئة تشريعيّة فقط. عقدت الكنيست الأولى عدّة جلسات حول موضوع الدستور خلال السنتين الأوليين لعملها، لكن بسبب خلافات عميقة وجوهريّة لم يتمّ إقرار دستور للبلاد.

نجمت الخلافات عن عدّة أسباب:

- **موضوع الطابع الاجتماعيّ- الاقتصاديّ للدولة:** هل ستكون دولة اشتراكيّة- ديمقراطيّة أم ليبراليّة؟
- **الخوف من الخلاف في المواضيع الثقافيّة** بين المجموعات المختلفة في الجمهور اليهوديّ في بداية كيان الدولة،حيث كانت هنالك أهمّيّة لتعزيز الوحدة بسبب التحدّيات الأمنيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة الهائلة.
- **خوف المتديّنين** من ترتيبات تشريعيّة علمانيّة قد لا تتناسب مع الطابع الدينيّ الذي يريدون إكسابه للدولة.

2 قانون أساس "كرامة الإنسان وحرّيّته" وقانون أساس "حرّيّة مزاولة العمل"، البند الأوّل.

- إلى جانب هذه الخلافات الأيديولوجيّة، كانت هنالك أصوات تدّعي **أنّه ليس الوقت المناسب** من أجل وضع دستور لدولة الشعب اليهوديّ لأنّ قسمًا صغيرًا فقط من هذا الشعب يعيش فيها. لذلك يجب الانتظار حتّى يأتي كلّ القادمين الجدد. هم يغيّرون الطابع الديمغرافيّ للدولة ومن حقّهم المشاركة في تشكيل الدستور ومبادئه.
- **لم ينوِ داڤيد بن غوريون**، عند وضع نصّ وثيقة الاستقلال أن يَفِيَ بالوعد بوضع دستور. إنّما أدخِل هذا الوعد إلى الوثيقة عقب قرار الأمم المتّحدة الذي طالب بذلك. يعتقد بعض الباحثين أنّ عدم استعداد بن غوريون كان العائق الوحيد أمام وضع الدستور.

على أيّة حال، فقد حالت هذه الخلافات دون وضع دستور وأدّت إلى ما سُمّي بـ "**تسوية هراري**"

*حلّ وسط "هراري"**

تقرّر حسب حلّ الوسط هذا أن توكّل الكنيست لجنةَ الدستور والقانون والقضاء بتحضير اقتراح دستور للدولة. **يتألّف الدستور من عدّة فصول**، حيث يشكّل كلّ فصل قانون اساس مستقلًّا، ويتمّ توحيد كلّ الفصول معا في النهاية لتصبح دستورا للدولة.

لم يوضح القرار إن كان سيتمّ منح قوانين الاساس مكانة دستوريّة عند تشريعها مباشرةً أم أنّ ذلك سيحدث فيما بعد عندما يتمّ تحويلها إلى دستور كامل، ولم تحدّد اللجنة أيضًا جدولًا زمنيًّا لتشريع هذه القوانين.

منذ العام 1958 وحتّى العام 2015 سنّت الكنيست 12 قانونًا حظيت بالتسمية "**قانون أساس**".

المشترك بين هذه القوانين وهو الذي يميّزها عن باقي القوانين:

1. إضافة الكلمة أساس إلى الاسم.
2. عدم ذكر سنة التشريع بخلاف باقي القوانين (هذا الفرق يهدف إلى تصنيف قوانين الأساس بشكل مختلف عن التشريع العاديّ).
3. تتعامل قوانين الأساس مع مواضيع متعلّقة بالدستور. القوانين الأخرى، تلك التي تتمتّع بطابع مادّيّ، مثل قانون العودة وقانون حقوق المرأة، لا تُعدّ قوانين أساس.

*** حلّ وسط "هراري"**

خلال نقاش جرى في الكنيست عام 1950 حول موضوع الدستور، تمّ طرح ثلاثة اقتراحات:

- اقتراح 37 عضو كنيست من مبام، وحيروت والتسيونيم هكلليّيم بوضع دستور بشكل فوريّ.
- اقتراح 13 عضو كنيست من الجبهة الدينيّة الموحّدة المعارضين لوضع دستور ويطالبون بوضع قوانين أساسيّة بدلا عنه.
- اقتراح الحلّ الوسط الذي طرحته لجنة برئاسة عضو الكنيست يزهار هراري من الحزب التقدّميّ، والذي لاقى الدعم من أعضاء حزبه ومن أعضاء حزب مباي، والسفراديم وأبناء الطوائف الشرقيّة، وفيتسو وقائمة الأقلّيّات. تمّ قبول "تسوية هراري" بأغلبيّة الأصوات.

*** حجز القوانين**

خلال نقاش جرى في الكنيست عام 1950 حول موضوع الدستور، تمّ طرح ثلاثة اقتراحات:

- **حجز رسميّ:** وهو قانون تقرّر ألّا يتغيّر إلّا إذا بأغلبيّة خاصّة من أعضاء الكنيست (عادة 61، أي أكثر من النصف)
- **حجز جوهريّ:** وهو قانون تقرّر ألّا يتغيّر إلّا إذا توفّرت شروط جوهريّة معيّنة (مثلا، شروط "**فقرة التقييد**" الذي سنتعلّم عنه لاحقا)

على الرغم من خصوصيّتها، فقد وضعت كلّ قوانين الأساس بعمليّة تشريعيّة عاديّة، ومعظمها لم يتمّ حمايتها.* أي أنّه لا توجد حاجة إلى أغلبيّة خاصّة من أعضاء الكنيست أو إلى ظروف خاصّة من أجل تغيير معظم قوانين الأساس. بنود قوانين قليلة لم تشمل بهذه القاعدة وتقرّر فيها أنّ هنالك حاجة إلى أغلبيّة خاصّة من أعضاء الكنيست من أجل تغييرها (حماية مدوّنه).

- من ناحية المضمون، كلّ قوانين الأساس تتناول ترتيبات النظام الديمقراطيّ وإدارة السلطات المختلفة، وكذلك الطابع اليهوديّ للدولة. قانونا أساس حقوق الإنسان اللذان سُنّا في العامين 1992 وَ 1994 هما شاذّان عن هذه القاعدة.

قوانين اساس لدولة إسرائيل

1. **قانون أساس: الكنيست** سُنّ عام 1958 ويتطرّق إلى حقّ الجمهور في الترشّح والانتخاب وطريقة الانتخابات وحصانة أعضاء الكنيست وإلى طريقة إدارة الكنيست وحلّها. يحتوي القانون على أربعة بنود محميّة، مثل البند الرابع: "يتمّ انتخاب الكنيست بواسطة انتخابات عامّة، قطريّة، مباشرة، متساوية، سرّيّة ونسبيّة حسب قانون انتخابات الكنيست: لا يمكن تغيير هذا البند إلّا بأغلبيّة أعضاء الكنيست". (المقصود أغلبيّة مطلقة، أي 61 عضوَ كنيست).
2. **قانون أساس: أراضي إسرائيل** سُنّ عام 1960
3. **قانون أساس: رئيس الدولة** سُنّ عام 1964
4. **قانون أساس: الحكومة** سُنّ عام 1968، وتمّ تحديثه عام 2001 وكلّه محميّ منذ ذلك التاريخ.
5. **قانون أساس: اقتصاد الدولة** سُنّ عام 1975 ويضع القوانين العامّة لإجراء الصفقات بأملاك الدولة وطباعة الأوراق الماليّة وسكّ العملة وقواعد لقانون ميزانيّة الدولة وكذلك قواعد حول كيفيّة فرض الضرائب والرسوم. لا توجد في هذا القانون بنود محميّة.
6. **قانون أساس: الجيش** سُنّ عام 1976 بعد التحقيق باحداث حرب الغفران، وينصّ على أنّ جيش الدفاع الإسرائيليّ هو جيش الدولة وأنّه يُحظر إقامة قوّة عسكريّة أخرى في البلاد. ينصّ القانون على أنّ الجيش يخضع للسلطة المدنيّة ، أي الحكومة، وأنّ وزير الدفاع هو الوزير المسؤول عن الجيش من قِبَل الحكومة. كذلك يحدّد القانون طريقة اختيار رئيس هيئة الأركان.

سؤال تفكير:

لماذا، حسب رأيكم، تطرّقت قوانين الأساس في بداية الدولة إلى مواضيع ترتيبات الحكم في إسرائيل كدولة ديمقراطيّة خصوصًا؟

7. **قانون أساس: أورشليم عاصمة إسرائيل** سُنّ عام 1980.
8. **قانون أساس: القضاء** سُنّ عام 1984 ويحدّد الصلاحيّات الأساسيّة للمحاكم وعلى رأسها محكمة العدل العليا.
9. **قانون أساس: مراقب الدولة** سُنّ عام 1988.
10. **قانون أساس: كرامة الإنسان وحرّيّته** سُنّ عام 1992 ويتطرّق إلى الحفاظ على حقوق الإنسان مثل حقّ التنقّل والحياة وسلامة الجسد واحترام الإنسان والخصوصيّة والأملاك. القانون محصّن بقرار تقييد.
11. **قانون أساس: حرّيّة مزاولة العمل** سُنّ عام 1992 ويتطرّق إلى الحقّ في حرّيّة العمل، وهو محصّن تحصينًا رسميًّا، وكذلك بقرار حكم مقيِّد.

12. **قانون أساس: الاستفتاء العامّ** سُنّ عام 2014 ويحدّد أنّه في حال وجود مفاوضات حول التنازل عن أراضٍ تقع تحت السيادة الإسرائيليّة لدولة عربيّة، فعلى الكنيست أن تُقرّ هذا التنازل بأغلبيّة 61 عضوا، وأنّه يجب بعد ذلك طرح هذا القرار للاستفتاء العامّ. (إذا قرّرت الكنيست المصادقة على التنازل بأغلبيّة 80 عضوَ كنيست فلا حاجة للاستفتاء العامّ).[3]

قوانين الأساس لعام 1992

لم تنجح المحاولات لسنّ قوانين أساس حول حقوق الإنسان إلّا في بداية التسعينيّات (على خلاف تشريع قوانين عاديّة حول حقوق الإنسان والتي سُنّت على مرّ سنوات كيان الدولة). في أواسط الثمانينيّات ازداد الوعي الجماهيريّ لأهمّيّة وجود دستور في إسرائيل، وفي نهاية فترة الكنيست الثانية عشرة وقبيل انتخابات الكنيست الثالثة عشرة سنّت الكنيست قانونَي أساس متعلّقين بحقوق الإنسان، هما **قانون أساس: كرامة الإنسان وحرّيّته** الذي هدف إلى حماية الحقوق الأساسيّة لكلّ إنسان بما يتعلّق بحياته وجسده وكرامته وخصوصيّته وأملاكه، و**قانون أساس: حرّيّة مزاولة العمل** الذي يهدف إلى حماية الحقوق الأساسيّة لكلّ مواطن بالعمل. هذان القانونان الأساسيّان سنّا بعمليّة تشر يع عاديّة، وبحضور ضئيل في الهيئة العامّة في الكنيست. قانون أساس: كرامة الإنسان وحرّيّته سُنّ بأغلبيّة 32 عضو كنيست، أمّا قانون أساس: حرّيّة العمل فسُنّ بأغلبيّة 23 عضوًا فقط.

سؤال:

ورد في بندين من قانون اساس حرّيّة مزاولة العمل ما يلي:

4. *يُمنع المسّ بحرّيّة مزاولة العمل إلّا عن طريق قانون يتناسب مع قيم دولة إسرائيل، وبشكل يهدف إلى تحقيق هدف معقول وبشكل لا يتعدّى المطلوب أو حسب قانون آخر يعتمد على قرار فيه.*
7. *يُمنع تغيير قانون الأساس هذا إلّا بقانون أساس آخر تقبله أغلبيّة أعضاء الكنيست.*

★ اذكروا أيّ بند يمثّل مساواة شكليّة وأيّ منهما يمثّل مساواة جوهريّة، علّلوا.

قانونا الأساس هذان مميّزان ويختلفان عن باقي القوانين الأساسيّة بعدّة أشياء، هي:

1. **المضمون:** هذان القانونان لا يتطرّقان إلى أمور متعلّقة بترتيبات السلطة وإدارة الدولة، بل بحقوق الإنسان والقيم.
2. **المكانة:** هذان القانونان يحتويان على قرار تحديد يمنحهما مكانة مهمَّة مقارنة بباقي القوانين العاديّة. يقرّ قرار التحديد أنّ للكنيست الصلاحيّة في تغيير القيم الموجودة في قوانين أساس "محميّة" إذا توفّرت الشروط التالية فقط:
   أ. المسّ بقيم الأساس يتمّ بالاعتماد على قانون واضح من قِبَل الكنيست (لا يمكن المسّ بالقيم الأساسيّة بواسطة قرارات حكومة، أو وزير، أو موظّف، حتّى لو توفّرت كلّ باقي الشروط).
   ب. القانون يتناسب مع قيم دولة إسرائيل كدولة ديمقراطيّة.
   ت. يتمّ سنّ القانون لهدف مناسب.
   ث. الضرر الذي يلحقه القانون بقيم قوانين الأساس يكون بدرجة لا تتعدّى المطلوب.

3 لا يُشار في قوانين الأساس، كما ذُكر، إلى تواريخ سنّها. تُذكر هذه التواريخ هنا لمتابعة عمليّة التقدّم في سنّ القوانين.

قانون أساس: كرامة الإنسان وحرّيّته

1. تقوم الحقوق الأساسيّة للإنسان في إسرائيل على الاعتراف بقيمة الإنسان وبقدسيّة حياته وبكونه حرًّا، ويتمّ احترامها بروح المبادئ التي ينطوي عليها الإعلان عن إقامة دولة إسرائيل.

1 أ. يهدف قانون الأساس هذا إلى حماية كرامة الإنسان وحرّيّته لتثبيت قِيم دولة إسرائيل كدولة يهوديّة وديمقراطيّة في قانون أساس.

2. يحظر المسّ بحياة أو جسد أو كرامة الإنسان لكونه إنسانًا.

3. يُحظَر المسّ بأملاك إنسان.

4. من حقّ كلّ إنسان الدفاع عن حياته وجسده وكرامته.

5. يُحظَر حرمان حرّيّة إنسان من خلال زجّه في السجن أو اعتقاله أو تسليمه أو بأيّة طريق أخرى.

6. (أ) كلّ إنسان حرّ في مغادرة إسرائيل.

(ب) من حقّ كلّ مواطن إسرائيليّ يتواجد في الخارج دخول إسرائيل.

7. (أ) من حقّ كلّ إنسان الحفاظ على خصوصيّته وعلى سرّيّة شؤونه الشخصيّة.

(ب) يُحظَر دخول ملكيّة الإنسان الفرديّة دون موافقته.

(ت) يُحظَر إجراء التفتيش بملكيّة الإنسان الفرديّة أو على جسده وبجسده أو بأمتعته.

(ث) يُحظَر المسّ بأسرار حديث الإنسان أو بمكتوباته أو تسجيلاته.

8. يُحظر المسّ بالحقوق المحميّة في قانون الأساس هذا، إلّا بقانون يتماشى وقِيَم دولة إسرائيل، وله هدف لائق شريطة ألّا يتجاوز المطلوب أو بموجب قانون كما ذُكِر آنفًا بحكم تفويض صريح فيه.

9. لا تُفرض قيود على الحقوق المحميّة في قانون الأساس هذا للذين يؤدّون خدمتهم في جيش الدفاع أو في شرطة إسرائيل أو في مصلحة السجون أو في الأجهزة الأمنيّة الأخرى العاملة في الدولة. ولا يتمّ اشتراط هذه الحقوق إلّا بموجب قانون وشريطة ألّا يتجاوز هذا القانون المطلوب من ناحية ما تتطلّب به الخدمة أو طابع الخدمة.

10. قانون الأساس هذا لا يمسّ بسريان مفعول قانون كان ساري المفعول عشيّة بدء تطبيق قانون الأساس.

11. يتعيّن على كلّ سلطة من السلطات احترام الحقوق التي ينصّ عليها هذا القانون.

12. ليس بإمكان أنظمة طوارئ تعديل قانون الأساس هذا، أو تعليق سريان مفعوله مؤقّتًا أو تحديد قيود فيه، ولكن ساعة وجود الدولة في حالة طوارئ بموجب إعلان وفقًا للبند رقم 9 في أمر ترتيبات السلطة والقضاء عام 1948، يُمكن إصدار أنظمة طوارئ بحكم البند المذكور، قد تنطوي على حرمان حقوق أو تقييدها وفق قانون الأساس هذا، وذلك شريطة أن يكون الحرمان أو التقييد مفروضين لهدف لائق ولفترة، وبمستوى لا يتجاوزان فيه المطلوب.

★ أ- اعرضوا الحقوق المحميّة بالقانون.

★ أيّ حقوق (طبيعيّة أو اجتماعيّة) كنتم ستضيفون إلى القانون؟ علّلوا إجابتكم.

هل حدثت "ثورة دستوريّة" في إسرائيل؟

عندما نتحدّث عن "**ثورة دستوريّة**" **فالمقصود أنّ دولة إسرائيل تتحوّل من ديمقراطيّة برلمانيّة** فيها سيادة عليا لقوانين البرلمان إلى **ديمقراطيّة دستوريّة***، ذات الدستور الرسميّ الجزئيّ وفيها توجد للسلطة القضائيّة الصلاحيّة في إلغاء القوانين التي قد تبدو مناقضة لقيم دستوريّة موجودة في القوانين الأساسيّة. أي أنّ المحكمة أعلى من بيت المشرّعين ويمكنها أن تلغي قوانين وضعتها الكنيست.

يقول رئيس محكمة العدل العليا أهارون براك في خطاب له فترة قصيرة بعد سنّ قوانين الأساس عام 1992:

الشعب منح حكّامَهُ أداة قويّة جدًّا

"قد لا يعلم الجميع ولكن حدثت في إسرائيل مؤخّرا ثورة دستوريّة. إنّها ثورة دستوريّة سبّبتها الكنيست التي هي الجسم المؤسّس...وبسبب التشريع الأساسيّ هذا صارت حقوق الإنسان في إسرائيل... معايير قانونيّة ذات مركز قانونيّ مفضّل...

"الكنيست كسلطة مؤسّسة تقف فوق الكنيست كسلطة تشريعيّة وفوق القانون العاديّ هنالك قانونان أساسيّان. الحكم للشعب والسيطرة لقوانين الأساس...منذ اليوم لا تستطيع المحكمة أن تفسّر قانونًا يناقض المبادئ الأساسيّة فقط، بل أن تقرّر إبطاله. لهذا منح الشعب قضاته أداة قويّة جدًّا".

*(البروفيسور باراك، أهارون. "الثورة الدستوريّة: حقوق أساسيّة محميّة"، **قانون وسلطة**، أ، 1991، ص 9)*

في "قرار محكمة بنك همزارحي" تقرّر عام 1995 أنّ **لقانون أساس: كرامة الإنسان وحرّيته هناك فوقيّة على قوانين عاديّة أخرى**. لقد قرّرت المحكمة أيضا أنّ **قوانين الأساس تتغلّب على القوانين العاديّة** حتّى لو لم تقرّر الكنيست وجوب وجود أغلبيّة خاصّة من أجل تغيير هذه القوانين (حجز رسميّ) أو بواسطة قرار تقييد (حجز جوهريّ). لقد غيّرت المحكمة بذلك القرار الذي كان قائما حتّى ذلك الحين وقرّرت أنّه يحقّ لها أن تلغي قوانين سنّتها الكنيست إن كانت تتناقض مع قانون أساس.

لقد أثارت قوانين الأساس نفسها ووصفُ القاضي براك للقوانين "كثورة دستوريّة" وكذلك تفسير المحكمة حول صلاحيّتها بإلغاء قوانين عاديّة، جدالاتٍ ليست بالقليلة، وقسم منها ما زال قائما إلى اليوم.

شكل توضيحي: جدعون كيش.

*** ديمقراطيّة دستوريّة**

تختلف عن الديمقراطيّة البرلمانيّة بقضيّة حكم الشعب أساسا:

في الديمقراطيّة البرلمانيّة ينعكس حكم الشعب في البرلمان لكونه السلطة العليا التي انتخبها الشعب. أمّا في الديمقراطيّة الدستوريّة فينعكس حكم الشعب في الدستور الذي حصل عليه الشعب والذي يحدّد قرارات البرلمان. المحكمة (مع أنّها ليست منتخبة من الجمهور) تعتبر هنا كحامية لرغبة الشعب عندما تلغي قوانين تجدها مناقضة للدستور حسب تفسيرها.

(عن البروفسور جبيزون، روت. 1998. **الثورة الدستوريّة، وصف للواقع أم نبوءة تحقّق ذاتها؟** المعهد الإسرائيليّ للديمقراطيّة.)

مع هذا، من المهمّ أن نؤكّد أنّه على ضوء الوضع القضائيّ القائم اليوم في إسرائيل الذي يعتمد على قرارات المحكمة، فإنّ قوانين الأساس تغلب القوانين العاديّة، والمحكمة مخوّلة بإلغاء قوانين الكنيست، إذا رأت أنّها مناقضة لقوانين الأساس.

العلاقة المتبادلة بين السلطة التشريعيّة والسلطة القضائيّة في أعقاب الثورة الدستوريّة

فقرة التغلّب

على الرغم من موقف القاضي باراك، فقد امتنعت المحكمة عن إلغاء أيّ قانون سنّته الكنيست لمدّة خمس سنوات. مع ذلك، فإنّ أقوال قضاة ضمن قرارات حكم عدّة حول صلاحيّتهم بإلغاء قوانين الكنيست سبّبت عاصفة شعبيّة- سياسيّة وولّدت مطالبة بإلغاء قانون أساس: حقّ العمل (الذي قيل عنه أحد هذه الأقوال).

في الكنيست، أخذت تتبلور أغلبيّة لإلغاء قانون الأساس، وعندها تمّ التوصّل إلى حلّ وسط بنصيحة من القاضي باراك: الكنيست تضيف إلى قانون الأساس: حقّ العمل "**فقرة تغلّب**". حسب الاقتراح، **فإنّ للكنيست، كونها منتخبة من الشعب،حقّ الكلمة الأخيرة في المواضيع الدستوريّة**، وإن اختارت الكنيست سنّ قانون مناقض لقانون أساس (أو على الأقلّ مناقض لتفسير المحكمة)، وقرّرت أن يكون القانون ساريَ المفعول بالرغم ممّا ورد في قانون الأساس- فعندها سيكون القانون ساري المفعول.

أُخِذ هذا النموذج عن الدستور الكنديّ، والمبدأ الحاكم هنا هو مبدأ الحوار بين أجهزة السلطة: المحكمة تتدخّل في تشريع البرلمان، وتحذّر من وجود عيوب دستوريّة، لكنّ الكلمة الأخيرة تعود لممثّلي الجمهور، بسبب فكرة **حكم الشعب**. الفكرة تعتمد على أنّ منتخبي الجمهور لن يسارعوا إلى الاستهتار بقرار المحكمة عن عدم الدستوريّة وفي حالات شاذّة، والتي بها سوف يسنّون قانون "متغلّب"، فهذه إشارة إلى أنّ قيم الجمهور تختلف عن القيم التي تمثّلها المحكمة.

لقد تبنّت الكنيست عام 1994 اقتراح باراك وسنّت قانون الأساس من جديد: حقّ العمل مع بند تغلّب محدّد: يحقّ للكنيست التغلّب على قانون الأساس، شريطة أن يدعم القانون المتغلّب 61 عضو كنيست، وهذا أيضا لفترة محدّدة لا تعدو الأربع سنوات في كلّ تشريع، وقد تمّ تشريع القانون بتأييد 80 عضو كنيست.

إلغاء قوانين

حتّى سنّ قانون أساس: كرامة الإنسان وحرّيّته وقانون أساس: حرّيّة العمل عام 1992، لم تمنح محكمة العدل العليا لقوانين الأساس مركزًا دستوريًّا وامتنعت عن إلغاء قوانين عاديّة حتّى لو عارضت قوانين أساس[4]. لقد رفضت المحكمة في حالات معيّنة فقط ونادرة قوانين سُنّت دون أغلبيّة 61[5] عضو كنيست، إذا وجدها مناقضة لبند تطلّب أغلبيّة 61 بشكل واضح. منذ العام 1997 وبعده غيّرت محكمة العدل العليا من سياستها، وألغت عددًا من القوانين التابعة للكنيست كانت، حسب رأي الحكّام، مناقضة لقوانين الأساس، حتّى لو كان ذلك قانون أساس لا يملك تحصينا رسميًّا. إليكم بعض الأمثلة:

4 قرار 37/107 نيجيف محطّة خدمات للسيّارات ضدّ دولة إسرائيل (1974).
5 قرار المحكمة برجمن ضدّ وزير الماليّة منذ العام 1969.

- في العام 1997 ألغت المحكمة العليا لأوّل مرّة عدّة أوامر تتعلّق بترتيب أمور استثمارات، لكونها قد تتناقض مع قانون أساس: حرّيّة العمل بدرجة تتعدّى المطلوب[6].
- في العام 2005 رفضت محكمة العدل العليا دعوى من مرحّلي قطاع غزّة ضدّ ترحيلهم ضمن خطّة الانفصال، لكنّ المحكمة أقرّت أنّ مركّبات التعويض التي مُنحت لهم لا تتماشى مع قانون أساس: كرامة الإنسان وحرّيّته وأمرت بتحسينها.[7]
- في العام 2006 ألغت محكمة العدل العليا قانونًا ينصّ على أنّ دولة إسرائيل غير ملزمة بتعويض سكّان معادين أصيبوا بأعمال عسكريّة من قبل جيش الدفاع الإسرائيليّ إن لم يكن لدى الجيش نيّة بإصابتهم. المحكمة قرّرت أنّ في القانون ضررًا غير متكافئ بحقّ الملكيّة للفلسطينيّين الذين أصيبوا من أعمال جيش الدفاع في الانتفاضة الثانية[8].
- في العام 2013 ألغت محكمة العدل العليا قانونا لمنع التسلّل، ينصّ على أنّه من الممكن اعتقال كلّ من تسلّل إلى إسرائيل، خلافا للقانون، خلال فترة ثلاث سنوات (إلّا إذا وافق على أن يغادر إسرائيل). محكمة العدل العليا قرّرت أنّ القانون يضرّ بشكل غير متكافئ بحقّ المتسلّلين بالحرّيّة الشخصيّة، لأنّهم يصلون من دول يُعتبر وضع الحفاظ على حقوق الإنسان فيها سيّئًا للغاية[9]. الكنيست سنّت القانون بشكل معدّل مرّتين لكنّ محكمة العدل العليا قرّرت رفضه ثلاث مرّات متتالية.

المحكمة توسّع الحقوق بالتشريع القائم

في السنوات الأولى للثورة الدستوريّة اهتمّت المحكمة بأن تعتمد في قراراتها على الحقوق المكتوبة بشكل واضح في قوانين الأساس. وبالرغم من أقوال بعض القضاة، فقد امتنعت المحكمة عن الاعتراف بالمركز القانونيّ لحقوق غير قائمة في قوانين الأساس المذكورة في التشريع، مثل حقّ التعبير عن الذات وحقّ المساواة.

مع مرور الزمن وسّعت المحكمة قوانين الأساس بالإضافة إلى قائمة الحقوق المذكورة فيها. مثلا، الحقّ في إقامة عائلة لا يظهر في قوانين الأساس، لكنّ المحكمة قرّرت، عام 2006، ضمن دعوى قدّمها مواطنون إسرائيليّون تزوّجوا من أشخاص فلسطينيّين ورغبوا في دخول البلاد مع أزواجهم، أنّه يجب تفسير الحقّ بإقامة عائلة كجزء من الحقّ في الاحترام الموجود ضمن قانون أساس: كرامة الإنسان وحرّيّته[10].

مثال واضح على ذلك موجود في حقّ المساواة الذي يظهر في اقتراح قانون الأساس: كرامة الإنسان وحرّيّته، لكنّ الكنيست قرّرت ألّا تسنّ هذا القانون لخوفها من تأثيره على الوضع القائم بعلاقة الدين والدولة، ولذلك تمّ تشريع قانون الأساس دون حقّ المساواة. ومع ذلك قرّرت المحكمة أنّه يجب تفسير قانون كرامة الإنسان وحرّيّته كأنّه يشمل حماية حقّ المساواة ضمن تفسير المصطلح "كرامة الإنسان[11]".

6 قرار محكمة العدل العليا، 97/1715 مكتب مديري الاستثمارات في إسرائيل ضدّ وزير الماليّة.
7 قرار محكمة العدل العليا، 05/1661 المجلس الإقليميّ غزّة ضدّ دولة إسرائيل.
8 قرار محكمة العدل العليا، 05/8276 عدالة ضدّ وزير الدفاع.
9 قرار محكمة العدل العليا، 12/ 7146 آدم ضدّ الكنيست (2013).
10 قرار محكمة العدل العليا، 03/ 7052 عدالة ضدّ وزير الداخليّة (2006).
11 قرار محكمة العدل العليا، 07/ 6298 رسلر ضدّ الكنيست (2013).

عدد من أعضاء الكنيست الذين أيّدوا قانون الأساس عام 1992 انتقدوا تفسير المحكمة لقوانين الأساس لأنّهم لم يتخيّلوا أنّ معنى القانون هو إعطاء صلاحيّة للمحكمة بإلغاء قوانين الكنيست. بالنتيجة لم يتمّ تشريع أيّ قانون في الكنيست منذ 1992 وحتّى اليوم يتعلّق بحقوق الإنسان، ومن ناحية أخرى امتنعت الكنيست عن إلغاء قوانين أساس، على الرغم من تكرار المطالبات بذلك من أعضاء كنيست. هنالك من يرى بذلك موافقة صامتة من الكنيست على الثورة الدستوريّة.

مع وضدّ الثورة الدستوريّة

لقد سبّبت الثورة الدستوريّة وطريقة حدوثها جدلًا جماهيريًّا وأخلاقيًّا ما زال مستمرًّا حتّى اليوم.

الادّعاءات المؤيّدة للثورة الدستوريّة:

1. **الكنيست هي التي كوّنت الثورة الدستوريّة وهي المخوّلة بذلك:** لدى الكنيست صلاحيّة إقرار دستور **كسلطة مؤسّسة**، وهي تحقّق صلاحيّتها عندما تسنّ قوانين أساس.
2. تنبع صلاحيّة المحكمة بإلغاء قوانين الكنيست من قوانين الأساس التي شرّعتها الكنيست وليس من قرارات المحكمة. لذلك، **ليست المحكمة مَن يبطّل قوانين الكنيست، إنّما قوانين الأساس** التي سنّتها الكنيست بنفسها، وهي التي تغلّب قوانين الكنيست العاديّة.
3. **قوانين الأساس** التي تحمي حقوق الإنسان- قانون أساس: كرامة الإنسان وحرّيّته وقانون أساس: حرّيّة العمل- **تحقّق الالتزام الأخلاقيّ المطلوب من دولة إسرائيل تجاه الفكرة الليبراليّة لحقوق الإنسان**، إذ أنّها تمكّن من حماية حقوق الإنسان أيضا أمام المشرّع. **الثورة الدستوريّة تواصل تقاليد المحاكم في حماية الحقوق** ويجب التعلّم من دروس الماضي في البلاد والخارج حول أهمّيّة حماية الحقوق القانونيّة للإنسان والمواطن.
4. **لقد تبنّت معظم دول العالم ضمن دستورها صلاحيّة المحاكم بإلغاء قوانين** وهي تنظر إلى هذه الخطوة بشكل إيجابيّ. هذا ما حدث في العقد الأوّل من كيان الدولة إذ قامت المحكمة بدور فعّال من جانب واحد، وقامت بإلغاء قوانين للسلطة التشريعيّة كانت مناقضة لحقوق الإنسان، بالرغم من أنّ حقوق الإنسان هذه لم تعتمد على قوانين واضحة (مثلا، قضيّة "كول هعام"). لقد عملت المحكمة حينها دون موافقة واضحة من القانون لكن العمل القضائيّ كان صحيحا ولاقى تأييدا كبيرا. حسب هذا الادّعاء فإنّ "الثورة الدستوريّة" هي عمل جريء من المحاكم، وكان ضروريًا من أجل ضمان حقوق الإنسان في إسرائيل.
5. ادّعاء عدد من أعضاء الكنيست الذين أيّدوا قانون الأساس، وادّعوا بعد ذلك أنّهم لم يريدوا وضع دستور، ليس ذا شأن بالموضوع لأنّ وظيفة القاضي هي أن يفسّر القانون لا أن يفسّر الأهداف الشخصيّة لمن شرّعه.

الادّعاءات ضدّ الثورة الدستوريّة

1. **الشعب لم يخوّل الكنيست بأن تتبنّى دستورا:** لقد تمّ انتخاب الكنيست الأولى كسلطة مؤسّسة لكن منذ أن أصبحت السطلة التشريعيّة عام 1949 **يعرف المواطنون أنّهم ينتخبون سلطة تشريعية وليس سلطة تأسيسيّة**، ولو كانوا يعرفون ذلك لربّما تغيّرت أنماط اقتراعهم.

2. **الكنيست نفسها لم تنوِ أن تتبنّى دستورا:*** الدساتير تسنّ في لحظات هامّة من حياة الأمّة- في اجتماع عامّ حاشد بعد إعلان الاستقلال أو بعد الخروج من أزمة حادّة. لذلك فإنّ الدساتير تُقبل بعد نقاش جماهيريّ طويل ومفصّل (مثل كندا). على أيّة حال، فقد وُضعت كلّ الدساتير في العالم الديمقراطيّ من خلال إدراك تامّ من جهة من يضعها أنّه يضع دستورا. وعلى خلاف ذلك، فالقوانين الأساسيّة التي وضعت في إسرائيل عام 1992 مرّت دون نقاش جماهيريّ وبحضور عدد قليل من أعضاء الكنيست.[12]

3. **المحكمة تكوّن الدستور لكن لا يجدر ولا صلاحيّة لها لذلك:** بخلاف كلّ دستور في العالم والذي تمّ تعريفه كدستور يوم وضعه، فإنّ الثورة الدستوريّة في إسرائيل لم تحدث وقت سنّ قوانين الأساس، بل بسبب قرارات محاكم فسّرت قوانين الأساس على أنّها دستوريّة (قرار همزراحي 1995). لا سابقة في العالم لتبلور الدستور ضمن قرار محكمة متأخّر. الدستور، في الواقع، من عمل المحكمة وليس من عمل الجمهور أو منتَخَبيه[13]. إنّ الحقيقة في أنّ المحكمة ما زالت تجدّد حقوقًا دستوريّة من خلال تفسيرات جديدة وذلك بعد عشرين عاما من وضع قوانين الأساس تدلّ على أنّ المحكمة هي من وضع، وما زال يضع الدستور.

لكنّ المحكمة لم تُخوَّل أبدا أن تضع الدستور وليست مناسبة لذلك، لأنّها ليست منتخبة من قبل الجمهور. أمام الادّعاء أنّ الدستور مكانه فوق ممثّلي الجمهور، هنالك الادّعاء بأنّه إن كانت المحكمة هي التي تقرّر الدستور، إذًا فهنالك حكم القضاة وليس حكم الدستور.

ولاحقًا ادّعى من ادّعى أيضا، أنّه حتّى الذين يرون في الديمقراطيّة الدستوريّة نموذجا مناسبا فإنّ الأمر مقترن بدستور واضح. **إنّ الوضع الذي تعلن فيه المحكمة عن الدستور، هو وضع يمسّ بمبدأ فصل السلطات الديمقراطيّ.**

*** "ثورة دستوريّة بالصدفة"**

"أودّ أن أذكّر أعضاء الكنيست كيف شرّعنا قوانين الأساس في فترة انتهاء الكنيست الثانية عشرة: أنا كنت رئيس لجنة العمل...وحتّى عضو الكنيست أمنون روبنشتاين من حزب ميرتس، المبادر للقانون، وأنا بالتأكيد، لم نتخيّل أن يكون هناك تفسير مشابه لذلك الذي جاء من المحكمة...أنا أسمّي هذه الثورة الدستوريّة باسم: الثورة الدستوريّة بالصدفة، إذ أنّ المشرّع لم يقصد ذلك"

(عضو الكنيست رمون، حاييم. 1998. من خطاب في الكنيست، أقوال أيّام الكنيست، 168، 5799).

هل هنالك حاجة إلى دستور في إسرائيل؟

إنّ قضيّة الحاجة إلى وضع دستور كامل (وهو سؤال يختلف عن ذلك الذي ناقشناه حتّى الآن حول كيفيّة حدوث الثورة الدستوريّة في إسرائيل) هو موضع جدل كبير وعميق في المجتمع الإسرائيليّ. سنعرض هنا الآراء الرئيسية.

ادّعاءات مؤيّدة للدستور:

1. **حماية حقوق الإنسان والقيم والمبادئ الأساسيّة:** يجب أن تكون لكلّ دولة قيم أساسيّة عليا، ومن ضمنها قيمة حماية حقوق الإنسان. هدف الدستور هو تثبيت هذه الحقوق والقيم والمبادئ الأساسيّة وضمان ألّا تمسّها السلطة التشريعيّة.

12 هذا كان الادّعاء الأساسّي للقاضي ميشال حشين في قضية المزراحي وكان بموقع رأي أقلّيّة.
13 هذا الادّعاء أسمعه بقوّة من كان يشغل منصب رئيس محكمة العدل العليا القاضي موشيه لِندوي.

2. **منع استبداد الأغلبيّة:** مبدأ قرار الأغلبيّة هو من أهمّ مبادئ الديمقراطيّة. لهذا فهنالك تخوّف من أن تستغلّ الأغلبيّة قوّتها وتمسّ بحقوق الإنسان وحقوق الأقلّيّات بشكل غير عادل. هدف الدستور هو ضمان عدم مسّ الأغلبيّة البرلمانيّة بحقوق الأساس للأقلّيّات.
3. **الاستقرار:** الدستور يمنح الاستقرار للترتيبات الدستوريّة الأساسيّة. في حين أنّ القانون العاديّ قد يتغيّر كلّ يوم من قبل السلطة التشريعيّة، ولكنّ ترتيبات مبدئيّة في الدستور تجعلها أكثر ثباتًا. كذلك الأمر بالنسبة لمواعيد الانتخابات وحدود الصلاحيّة الأساسيّة لكلّ واحدة من سلطات الحكم، وكذلك بالنسبة لقيم المجتمع الأساسيّة. دولة كإسرائيل التي تتنازع في مواضيع الدين والدولة مثلا، تستطيع أن تقبل حلّ وسط كهذا وتضمنه في الدستور.
4. **التماسك الاجتماعيّ:** الدولة تحتاج إلى الدستور كي يوحّد كلّ المعسكرات ضمن رؤيا واحدة وموحّدة.يمكنه شمول كلّ فئات المجتمع ويمنح كلّ مجموعة شعورًا بالانتماء. في دستور كهذا هنالك أهمّيّة للقسم السلطويّ الذي يعطي الصلاحيّة للمؤسّسات ولأجهزة اتّخاذ القرار، حتّى عندما لا تكون هذه القرارات مقبولة على مجموعات معيّنة- وأيضا القسم الخاصّ بالمبادئ الأساسيّة ووثيقة حقوق الإنسان، كرؤيا يمكن أن تخلق تماسكًا اجتماعيًّا وأخلاقيًّا في المجتمع بكلّ مركّباته.
5. إصلاح أخطاء نابعة من الثورة الدستوريّة: تتأتّى عن الوضع الحاليّ في إسرائيل، والذي تجري فيه ترتيبات قضائيّة جزئيّة، حالة من انعدام الوضوح ووجود الثغرات الكثيرة فتسدّها قرارات المحاكم. هذا الوضع يُبقي للمحاكم قوّة كبيرة باتّخاذ قرارات تتعلّق بمواضيع سلطويّة ومواضيع اجتماعيّة أخلاقيّة، ولذاك يجب وضع دستور ينظّم المواضيع الأساسيّة من جديد من خلال **إجماع واسع**.

الادّعاء الدينيّ

يعتقد الكثيرون أنّ أحد الادّعاءات المركزيّة ضدّ الدستور يأتي من طرف المتديّنين لأنّ قانون الشعب اليهوديّ هو التوراة، ويجب عدم تبنّي دستور آخر.

مع ذلك، يبدو أنّه في السنوات الأولى لقيام الدولة وكذلك خلال النقاش حول الدستور في بداية القرن الـ21- كان هنالك أعضاء كنيست متديّنون وعلمانيّون أيّدوا وضع دستور مقابل أعضاء كنيست متديّنين وعلمانيّين عارضوا وضعه. وقد شرح أعضاء كنيست متديّنون وحريديّون أنّ اشتراكهم في وضع دستور لا يتناقض مع التوراة تماما كمشاركتهم في وضع قوانين عاديّة.

(حسب سيير، جدعون. 2010. الثورة الدستورية ماضٍ حاضر ومستقبل. يديعوت أحرونوت- كتب حيمِد)

ادّعاءات ضدّ وضع دستور

1. **المسّ بمبدأ حكم الشعب:** الدستور يمنح القضاة المعيّنين الصلاحيّة بإلغاء قوانين سنّها منتخبو الجمهور ممّا يمسّ بمبدأ حكم الشعب.
2. **فرض قيم على الأجيال القادمة:** يحدّد الدستور مبادئ أساسيّة تُلزم المشرّعين مستقبليًّا أيضا. بذلك فإنّ جيلًا معيّنا يفرض قِيَمَه على باقي الأجيال التي تعقبه إن أرادوا أن يسنّوا قوانينَ تعكس قيمًا أخرى. مثلا، بالنسبة لمؤسّسة العائلة، بما في ذلك زواج المثليّين (أبناء الجنس الواحد). الدستور قد يعطّل قدرة المشرّع في ملاءمة قوانين الدولة لقيم المجتمع واحتياجاته المتغيّرة.
3. **الدستور لا يحمي حقوق الإنسان بالضرورة:** يحوّل الدستور أمر الحسم في القرار إلى المحكمة في حالة وجود تناقض

بين القيم. لا توجد ضمانة تامّة أن تقوم المحكمة، التي تحصل على صلاحيّة إلغاء قوانين، بالمحافظة على حقوق الإنسان أكثر من المشرّع الذي قد يبدو كمن يرغب في الإساءة إلى هذه الحقوق. مثلا، في القرن التاسع عشر طلب المشرّعون في ولايات الشمال في الولايات المتّحدة وضع قوانين تمكّن من تحرير العبيد ولكنّ محكمة العدل العليا ألغت القوانين وفضّلت حقّ الملكيّة الخاصّ بمالكي العبيد.

تكمن عدّة قرارات تمّ اتّخاذها في العالم والبلاد في السنين الأخيرة ، بما في ذلك إلغاء قوانين، التساؤل إن كان موقف المحكمة يضمن التوازن الأخلاقيّ المطلوب أو هل المشرّع هو من نفّذ هذا التوازن الأخلاقيّ من خلال القانون الذي رفضته المحكمة.

بالإضافة إلى ذلك، يشير المعارضون إلى عدد من الدول الشموليّة التي يوجد فيها دساتير، حيث كثيرا ما يكون الدستور أداة لقمع حقوق الإنسان وذلك من خلال الحديث، في الملأ، عن المحافظة على حقوق الإنسان.

4. **من الممكن حماية الحقوق دون وجود دستور:** في بريطانيا لا يوجد دستور ومع ذلك فإنّ النظام القضائيّ البريطانيّ قادر على حماية حقوق الإنسان. في إسرائيل أيضا يستطيع الجهاز القضائيّ أن يدافع عن حقوق الإنسان من خلال قرارات وأحكام وقوانين عاديّة (مثلا قانون مساواة حقوق المرأة). لا توجد ضمانة في أن يقوم الدستور برفع مستوى حماية حقوق الإنسان.

5. **المسّ بالتماسك الاجتماعيّ:** بخلاف الادّعاء المعروض أعلاه الذي يقول إنّ من شأن الدستور أن يزيد من التماسك الاجتماعيّ، فهناك من يدّعي أنّه على خلفيّة الخلافات في الرأي والتصدّعات في المجتمع الإسرائيليّ، فلا يمكن التوصّل إلى دستور متّفق عليه. الدستور الذي سيتمّ التوصّل اليه سيكون مختلَفا عليه وسوف يزيد من المشاكل الاجتماعيّة.

المراقبة القانونيّة للكنيست

إنّ من صلاحيّة الهيئة القضائيّة مراقبة مدى ملاءمة القانون للمعايير القانونيّة في الدولة هدفا لضمان قانونيّة قرارات السلطة التشريعيّة.

اقتراحات دستور في سنوات الألفيّة الثانية

في السنوات الأخيرة ألقيت في الفراغ الذي يُحدثه انعدام وجود دستور في البلاد مبادرات مختلفة لاقتراحات دستور لإسرائيل. وفيما يلي الاقتراحات البارزة منها:

1. اقتراح الدستور من المركز الإسرائيليّ للديمقراطيّة: "دستور بالموافقة" (2005).
2. اقتراح الدستور من المركز للاستراتيجيّة الصهيونيّة: "دستور دولة إسرائيل" (2006).
3. اقتراح دستور من مركز عدالة (المركز القانونيّ لحقوق الأقلّيّة العربيّة في إسرائيل) "الدستور الديمقراطيّ" (2007).
4. اقتراح الدستور من عضو الكنيست ميخائيل إيتان والبروفسور موشيه كوبل: "دستور لإسرائيل" (2011).
5. اقتراح لنصّ بنود دستور يركّز الأفكار الرئيسيّة التي تمّت دراستها في لجنة الدستور في الكنيست السادسة عشرة (في الكثير من البنود تمّ اقتراح أكثر من بديل واحد).

هنالك تفاوت كبير بين الدساتير في كلّ الفصول. الفروق الأساسيّة متعلّقة بطابع الدولة، وأنظمة الحكم (مركز السلطات مقارنة ببعض البعض)، وبالهويّة القوميّة لإسرائيل، وذلك بالتأكيد على حقوق الإنسان وعلى الحقوق الاجتماعيّة. من

المهمّ أن نفحص تعامل الاقتراحات مع ضمان رؤيا الدولة. أربعة من الاقتراحات تطالب أن يُضمن طابع الدولة كطابع يهوديّ ديمقراطيّ. في المقابل، فإنّ الاقتراح "دستور ديمقراطيّ" التابع لمركز عدالة يطالب بتعريف إسرائيل كدولة ديمقراطيّة فقط.

تلخيص- الدستور إلى أين؟

موضوع الدستور في إسرائيل غير مطروح اليوم بشكل فعّال في الكنيست. عام 2003 بادر رئيس لجنة الدستور والقانون آنذاك، عضو الكنيست ميخائيل إيتان، بمحاولة من أجل وضع دستور واسع الإجماع. أجرت اللجنة أكثر من ثمانين نقاشًا خلال ثلاث سنوات، وقد اشترك في هذه الاجتماعات عدد كبير من الممثّلين عن قطاعات الشعب والقضاة والأكاديميّين والمواطنين العاديّين. طرحت أمام اللجنة مقالات وآراء وأوراق عمل. وفي شباط- فبراير عام 2006 تمّ تقديم تقرير تلخيصيّ لكلّ الأفكار التي طُرحت أمام اللجنة وقد أملت اللجنة أن تتمكّن الكنيست من إتمام العمليّة في دورتها التالية.

تابعت لجنة الدستور والقانون في الكنيست السابعة عشرة النقاش حول الموضوع، لكنّها لم تنجح في اتّخاذ موقف موحّد، وفي دورات الكنيست التالية تمّت تنحية الموضوع من النقاش الجماهيريّ ، فقد تقرّر عدم اتّخاذ قرار. مثل ما كان في سنوات الدولة الأولى.

في الفصل القادم سوف نتطرّق إلى قضايا دستوريّة أخرى مثل العودة والمواطنة, ممّا يعبّر عن كون إسرائيل دولة يهوديّة ديمقراطيّة.

مهمّة إنترنتيّة::

اختاروا ثلاثة اقتراحات دستور واقرأوا المقدّمة فيها[14].

- ماذا كانت أهداف كتابة اقتراحات القانون؟
- اختاروا موضوعين وقارنوا بينهما في إطار الاقتراحات الثلاثة.
- اشرحوا أيّ مهمّة تلائم وجهة نظركم. علّلوا.

تمرين

1. اشرحوا ما هي المكانة القانونيّة لوثيقة الاستقلال. تطرّقوا في إجابتكم إلى النقاش حول مكانتها قبل وبعد عام 1994 (السنة التي أضيفت فيها البنود ذات الصلة لقوانين الأساس من عام 1992)
2. اشرحوا الفرق بين قوانين الأساس التي سنّت عام 1992 وتلك التي سنّت قبل ذلك. ماذا كانت الانعكاسات على مركز المحكمة بالنسبة للسلطة التشريعيّة.
3. انظروا إلى الأهرام في بداية الفصل، وأجيبوا: في أيّ مكان يجب وضع قوانين الأساس، حسب رأيكم؟ علّلوا.
4. حسب رأيكم ، هل يجب وضع دستور لدولة إسرائيل؟ علّلوا.

14 حول اقتراحات الدساتير لإسرائيل راجعوا مواقع المقترحين.

الفصل الخامس والعشرون

المواطنة والعودة

المواطنة هي مركز قانونيّ يرتّب منظومة القواعد بين الإنسان والدولة التي يعيش فيها، ويعرّف المواطنين كأعضاء كاملين في مجموعة سياسيّة معيّنة. تضمّ هذه العضويّة حقوقًا وواجباتٍ- للمواطن تجاه الدولة وللدولة تجاه المواطن.

بين هذه الحقوق والواجبات هنالك واجب الدولة في الدفاع عن مواطنيها وواجبها بمنحهم حقّ الانتخاب والترشّح لمؤسّسات السلطة. بذلك تقوم الدولة بتحقيق حقوق مواطنيها، والمواطنون من ناحيتهم ملزمون بأن ينفّذوا الحقوق المنصوص عليها في القانون مثل: الوفاء للدولة ودفع الضرائب، وأحيانا تأدية خدمة للدولة (عسكريّة أو مدنيّة).[1]

أحد المميّزات الأساسيّة لسيادة الدول هو التحكّم بسياسة الهجرة إليها وقضيّة التوطين. هذا الحقّ معترف به من قبل القانون الدوليّ. كلّ دولة تقرّر شروط المواطنة فيها، وإسرائيل أيضًا حدّدت إمكانيّات مختلفة من أجل الحصول على المواطنة (وتُعرف أيضًا بالجنسيّة)، وأبرزها حقّ العودة.

مواطنة

"لا يمكن حرمان إنسان من مواطنته بطرق استبداديّة، كما ولا يمكن منعه من تغيير مواطنته بطرق استبداديّة."

(إعلان حقوق الإنسان، البند الخامس عشر)

تعريف المواطن

"نحن نقول إنّ من يستطيع أن يشارك في سلطة استشاريّة أو قضائيّة لپُولِس معيّن، يعتبر مواطنًا في ذلك الپُولِس."

(أريسطو، كتاب السياسة)

1 حول واجبات الإنسان كمواطن في الدولة، انظروا الفصل الخامس عشر، "مبدأ حقوق الإنسان والمواطن"، في الباب الثاني.

في هذا الفصل سوف سنتعامل مع السؤالين التاليين:

- *ما هي الطرق من أجل الحصول على المواطنة في الدول المختلفة؟*
- *ما هي الطرق من أجل الحصول على مواطنة إسرائيليّة؟*

ما هي الطرق للحصول على المواطنة في الدول المختلفة؟

تعتمد الطرق المتّبعة في العالم من أجل الحصول على المواطنة على انتماء إثنيّ- حكم الدمّ، أو على انتماء إقليميّ- حكم الأرض.

- **طريقة حكم الدمّ:** تنتقل المواطنة بالوراثة من الآباء إلى الأبناء دون علاقة لمكان ولادة الأبناء. مثلا، وُلِدَ ولدٌ في النمسا لأب يملك الجنسيّة الأمريكيّة يصبح مواطنا أمريكيّا بسبب كونه ابن مواطن أمريكيّ.
- **طريقة حكم الأرض:** المواطنة تُمنح لكلّ من وُلِدَ ضمن حدود الدولة دون علاقة بجنسيّة والديه. مثلا، وُلِدَ ولدٌ لأبوين إسرائيليّين ذوي تصريح عمل مؤقّت في الولايات المتّحدة يحصل على الجنسيّة الأمريكيّة لأنّه وُلِدَ في الولايات المتّحدة.

معظم الدول تفضّل إحدى الطرق وأخرى تدمج أسسًا خاصّة بها. مثلا، فرنسا - يصبح الإنسان فيها مواطنا عند ولادته في حالتين: إن كان كلا والديه فرنسيّين أو إن كان أحدهما فرنسيًّا ووُلِدَ هو على أرض فرنسا. في الدول التي تستوعب المهاجرين، مثل أستراليا وكندا، يشجّع تفضيل حكم الأرض الارتباط بين كلّ المواطنين دون فرق في أصلهم. في المقابل، في الدول التي يتواجد قسم من أبناء قوميّتها خارج حدودها (مثل روسيا بعد سقوط الاتّحاد السوفياتيّ) يؤدّي حكم الدمّ إلى المحافظة على المواطنة دون علاقة بموقع السكن، ويشجّع على إعادة أبناء العرق إلى الوطن التاريخيّ. من ناحية أخرى، هذه الدول لا تمنح المواطنة لابن مواطنَيْن أجنبيّين حتّى لو وُلِدَ داخل الدولة.

سؤال تفكير:

★ كيف تؤثّر الهويّة القوميّة لدولة ما (إثنيّة أو ثقافيّة أو مواطنيّة) على سياسة الهجرة لهذه الدولة؟

تجنّس

جنسيّة أميركيّة

Fotolia Kelpfish.

التجنّس يعني الحصول على مركز مواطن ليس نتيجة ولادة لمواطني الدولة أو لولادة تحدث داخل حدودها، بل من خلال الهجرة إلى الدولة. كلّ دولة تقرّر سياسة الهجرة الخاصّة بها، وتقرّر ضمن القانون لمن يحقّ الدخول إليها والحصول على المواطنة حسب محكّات مثل:

- **الارتباط الإثنيّ**- أي انتماء إثنيّ إلى القوميّة السائدة في الدولة.
- **الارتباط الثقافيّ**- أي ارتباط بالثقافة السائدة في الدولة.
- **المساهمة من أجل الدولة**- والتي نتوقّعها من ذلك الإنسان.
- **المقدرة الاقتصاديّة**- للشخص.

بالإضافة إلى ذلك، تضع كلّ دولة شروطا معيّنة من أجل الحصول على الجنسيّة. مثلا، المطالبة بفترة سكن معيّنة. يطالب الكثير من الدول معرفة أساسيّة لتأريخ الدولة ولغتها وكذلك بالتعبير عن الإخلاص لها. هنالك دول تطالب أن يقوم المواطن بتقديم ضمان أنّه لن يتحوّل إلى عبء اقتصاديّ على الدولة، وتفرض شروطا اقتصاديّة مسبَقة من طالبي المواطنة.

قوانين المواطنة في دول العالم تتغيّر من فترة إلى أخرى. عدد من الدول التي اتّبعت حكم الأرض واستوعبت الكثير من المهاجرين تصعّب شروطها اليوم، وذلك كردّ فعل على التغيّرات الديمغرافيّة الكبيرة التي سبّبتها الهجرة الزائدة وبسبب الأعمال الإرهابيّة في الألفيّة الثانية.

في المقابل، فإنّ الدول ذات القوميّة الإثنيّة- الثقافيّة التي رفضت في الماضي تجنّس المهاجرين من شعوب أخرى، قرّرت فتح باب التجنّس أمام المهاجرين وأبناء عائلاتهم.

شروط الحصول على مواطنة في دولتين ديمقراطيّتين

الولايات المتّحدة

الحصول على الجنسيّة الأمريكيّة يتمّ عادة على أساس الولادة داخل حدود الولايات المتّحدة (إلّا إذا تواجدت الأمّ في الولايات المتّحدة بشكل غير قانونيّ). أي حسب حكم الأرض: "كلّ من وُلِدَ أو تجنّس في الولايات المتّحدة وموجود تحت سيطرتها يصبح مواطنَ الولاياتِ المتّحدة والدولةِ التي يعيش فيها"[2].

يمكن الحصول على الجنسيّة الأمريكيّة أيضا من خلال الولادة خارج الولايات المتّحدة لأبوين أمريكيّين سكن أحدهما في الماضي في الولايات المتّحدة، وأحيانا في حالة الولادة لأب أو أمّ من مواطني الولايات المتّحدة الأمريكيّة، ويسكن/تسكن فيها (حكم الدمّ). أي الدمج بين الطريقتين.

الهجرة

الانتقال من دولة الى أخرى من أجل السكن الدائم.

القدوم إلى إسرائيل (עלייה)

عودة اليهود إلى وطنهم إسرائيل. المصطلح عاليا (= ارتفاع) يحتوي على معانٍ قوميّة ودينيّة وكذلك روحيّة وثقافيّة تشير إلى أنّ في القدوم إلى البلاد هنالك تسامٍ روحانيّ.

شروط المواطنة تشمل كون الإنسان "ذا طبع أخلاقيّ جيّد"، وكذلك له تواجد متواصل وتواجد جسديّ في الولايات المتّحدة لمدّة خمس سنوات على الأقلّ والقدرة على القراءة والكتابة والتحدّث باللغة الإنجليزيّة والنجاح في امتحان المواطنة ومعرفة أسس الحكم والتأريخ الأمريكيّ. من الممكن تخفيف هذه الشروط في حالة كان المطالب قريبَ مواطن أمريكيّ أو خدم في الجيش الأمريكيّ. على أيّة حال، هنالك حاجة للاندماج في الدولة والمجتمع.

المواطنة قد تُبطَل أو تُسحَب بواسطة تنازل إراديّ أو بسبب خدمة عسكريّة أو مدنيّة في دولة أجنبيّة، وفي حالة خيانة الولايات المتّحدة.

الدنمارك

كلّ من يطلب المواطنة في الدنمارك يجب أن يلتزم بالاندماج في الثقافة الدنماركيّة، وأن يُظهر أنّ علاقته بالدنمارك أفضل من أيّ علاقة بأيّ دولة أخرى. بالإضافة إلى ذلك، يتمّ فحص القدرة الاقتصاديّة لطالب المواطنة، وفي حالات لمّ الشمل أيضا. يحدّد القانون الدنماركيّ مدّة انتظار سبع سنوات مواطنة دائمة في حالات الحصول على المواطنة على خلفيّة لمّ الشمل.

2 فريتشات، تشارلز هرمان. 1982. **الدستور الأمريكيّ**. تلّ أبيب: زمورا بيتان. ص 161.

ما هي الطرق للحصول على المواطنة الإسرائيليّة؟

وكيف يتمّ سحب الجنسيّة في إسرائيل

العودة والمواطنة

عند الحديث عن قضيّة المواطنة فإنّ إسرائيل تواجه تحدّيا كبيرا يعود إلى رغبة سكّان الدولة في أن تكون دولة إسرائيل دولة القوميّة اليهوديّة المفتوحة أمام يهود العالم. لقد انعكست هذه الرغبة في الوعد الوارد في وثيقة الاستقلال وحسبه فإنّ دولة إسرائيل ستكون دولة يهوديّة "مفتوحة لقدوم اليهود إليها" (לעלייה יהודית)، بموازاة التزامها بالقيم الديمقراطيّة "وتقيم مساواة بالحقوق الاجتماعيّة والسياسيّة الكاملة لمواطنيها، دون فرق في الدين أو الأصل أو الجنس".

لقد بدأت الكنيست بالتعامل مع هذا التحدّي المضاعَف إثر ولادتها، عن طريق التعامل مع قضيّة الهجرة وسنّ قوانين **العودة والمواطنة**. كانت هنالك رغبة في تشجيع قدوم اليهود إلى دولة إسرائيل دون تمييز مواطني الدولة الموجودين على أساس الانتماء القوميّ.

قانون العودة*

بعد إقامة الدولة بسنتين تمّ سنّ قانون العودة الذي يعتبر قانونا مؤسّسا لإسرائيل كدولة يهوديّة، وتعبيرًا عمليًّا مركزيًّا لبلورة الطابع القوميّ اليهوديّ لها.

شُرِّع القانون عام 1950 وهذا ما قاله رئيس الوزراء آنذاك داڤيد بن غوريون في جلسة الكنيست يوم سنّ قانون العودة:

"قانون العودة هو قانون استمراريّة التأريخ اليهوديّ"

*"قانون العودة من القوانين البنيويّة (الأساسيّة) لدولة إسرائيل. إنّه يحوي هدفا أساسيًا لدولتنا وهو هدف لمّ الشتات. هذا القانون ينصّ على أنّه **ليست الدولة هي التي تحدّد لليهوديّ من خارج البلاد الحقّ بالسكن في الدولة، بل هو حقّ طبيعيّ له لكونه يهوديًا**...الدولة لا تمنح يهود الشتات حقّ العودة – هذا الحقّ سبق وجود دولة إسرائيل وهو الذي بنى الدولة. هذا الحقّ قائم في العلاقة التاريخيّة التي لم تنقطع يوما بين الشعب والوطن، وقد أقرّت قوانين الشعوب هذا الحقّ أيضا.*

"قانون العودة ليس كقوانين الهجرة التي تحدّد بأيّ شروط تقبل الدولة هؤلاء المهاجرين وأيّ نوع... قانون العودة لا يشبه قوانين الهجرة. إنّه قانون الاستمراريّة للتأريخ الإسرائيليّ".

(رئيس الحكومة بن غوريون، داڤيد. 1950. خطاب في الكنيست عندما قدّم أمامها قانون المواطنة وقانون العودة. المجلّد 6. **أقوال الكنيست**. ص 2037-2036)

*** عودة**

عودة، رجوع إلى وضع سابق. قانون العودة يعتبر اليهوديّ كلّ شخص عاد إلى وطنه." لأَنَّهُ أَيَّامٌ تَأْتِي وَأَرُدُّ سَبْيَ شَعْبِي إِسْرَائِيلَ وَيَهُوذَا وَأُرْجِعُهُمْ إِلَى الأَرْضِ الَّتِي أَعْطَيْتُ آبَاءَهُمْ إِيَّاهَا فَيَمْتَلِكُونَهَا") إرمياء، 30، 3)

مهمّة:

★ اقرأوا بنود قانون العودة، واعرضوا التحفّظات على حقوق القدوم إلى إسرائيل حسب القانون.

قانون العودة (1950)[3]

1. يحقّ لكلّ يهوديّ القدوم إلى البلاد.

2. (أ) القدوم (עלייה) يتمّ حسب تأشيرة قادم جديد.

(ب) سيتمّ منح تأشيرة قادم جديد لكلّ يهوديّ يرغب في السكن في إسرائيل، إلّا إذا تبيّن لوزير الداخليّة أنّ مقدّم الطلب:

(1) عمل ضدّ الشعب اليهوديّ، أو

(2) قد يعرّض صحّة الجمهور أو أمن الدولة للخطر، أو

(3) ذو ماضٍ جنائيّ قد يعرّض سلامة الجمهور للخطر.

3. (أ) يهوديّ قدم إلى إسرائيل، وبعد مجيئه عبّر عن رغبته بالسكن فيها، يحقّ له، وهو ما زال في إسرائيل، الحصول على بطاقة قادم جديد.

(ب) التحفّظات المفصّلة في البند 2 (ب) تنطبق على بطاقة قادم جديد أيضا إلّا إذا كان يُعتبر إنسانا خطرا على صحّة الجمهور بسبب مرض أُصيب به بعد مجيئه إلى إسرائيل.

4. كلّ يهوديّ قدِم إلى البلاد قبل بداية سريان القانون، وكلّ يهوديّ وُلِدَ في البلاد في الفترة الواقعة بين بدء سريان هذا القانون وما بعدها، يعتبر كمن قدِم حسب هذا القانون.

4أ. (أ) الحقوق التي يحصل عليها القادم الجديد حسب قانون المواطنة (1952) والحقوق التي يحصل عليها القادم الجديد حسب قوانين أخرى تنتقل إلى أولاده وأحفاده وشريك حياته وإلى شريك حياة الولد والحفيد، إلّا إذا كان الشخص يهوديًا وغيّر دينه طوعا.

(ب) الحقّ الممنوح حسب البند الصغير (أ) لا يتغيّر إن كان القادم الجديد حيًّا أم لا أو قدِم إلى البلاد أم لا.

(ج) التحفّظات والشروط الثابتة تجاه اليهوديّ أو القادم الجديد حسب هذا القانون، أو التشريعات الصغيرة كما يرد في البند الصغير (أ)، تنطبق أيضا على من يطالب بحقّ (العودة) حسب البند الصغير (أ).

4ب. بشأن هذا القانون، فإنّ "اليهوديّ" هو كلّ من ولد لأمّ يهوديّة أو اعتنق الديانة اليهوديّة، ولا ينتمي إلى ديانة أخرى.

5. وزير الداخلية مسؤول عن تطبيق هذا القانون، ويحقّ له وضع أنظمة متعلّقة بتطبيقه، وكذلك منح تأشيرات قادم جديد وبطاقات قادم جديد لقاصر لم يبلغ سنّ الثامنة عشرة بعد.

ثبّت قانون العودة حقّ **كلّ** يهوديّ بالقدوم إلى البلاد ما عدا بعض الحالات الشاذّة. هذا الحقّ مطلق في عدّة مجالات: قدوم اليهود غير محدّد بحصص هجرة، وغير مقيّد بفعل دوافع اقتصاديّة متعلّقة بالقادم الجديد، أو بقدرة الدولة على الاستيعاب. حقّ القدوم إلى البلاد هو حقّ شخصيّ لليهوديّ القادم، وليس حقّ الدولة باستيعابه فحسب. عادة ما يتمّ منح تأشيرة قادم من أجل دخول البلاد لكلّ قادم جديد أعرب عن نيّته العيش في إسرائيل، إن قام بذلك قبل أو بعد وصوله إلى البلاد.

3 من موقع الكنيست. قانون العودة أقرّ في 5 تموز عام 1950، في يوم ذكرى وفاة زئيف بنيامين هرتسل. هنالك تعديلان للقانون: التعديل الأوّل في 1.9.1954 وبه أضيف للبند 2(ب) بند فرعيّ (3)، والتعديل الثاني في 19.3.1971 وبه أضيفت للبند (4) الفقرات 4(أ) وَ4(ب).

قضيّة "من هو اليهوديّ"

في العام 1950، عندما سُنّ قانون العودة، اختار واضعو القانون عدم تعريف من هو اليهوديّ.

حسب **التعريف الدينيّ الأرثوذكسيّ**، اليهوديّ هو من وُلِدَ لأمّ يهوديّة أو اعتنق الديانة اليهوديّة حسب الطريقة الأرثوذكسيّة التي تشمل تعليم الديانة اليهوديّة والطهور والغطاس وقبول الفرائض الدينيّة. هنالك من لا يقبل التعريف الدينيّ الأرثوذكسيّ ويعرّف اليهوديّ بأشكال أخرى، مثلا كلّ شخص أحد والديه يهوديّ، أو كلّ من تعلّم تعليما يهوديّا، أو كلّ من يعرّف نفسه كيهوديّ من ناحية ثقافيّة وقوميّة[4]. إنّ عدم تحديد من هو اليهوديّ في القانون مكّن من وجود مرونة معيّنة في تحديد اليهوديّة من أجل الحصول على حقّ العودة أو التسجيل في سجلّ السكّان[5]، وفي الوثائق مثل شهادة الميلاد وبطاقة الهويّة.

لنستعرض بعض الحالات التي تعرض صعوبة المشكلة:

قرار محكمة العدل العليا في قضيّة روفايزن

أُوسڤالد روفايزن (الأخّ دانيال) يهوديّ ناجٍ من الكارثة اعتنق الديانة المسيحيّة عندما لجأ إلى دير كي ينجو عام 1942، وقد قدم إلى إسرائيل عام 1958، وطلب من وزارة الداخليّة منحه بطاقة قادم جديد (حسب قانون العودة) وبطاقة هويّة (حسب سجلّ السكّان)، وفيها يُسجّل في خانة القوميّة أنّه يهوديّ (رغم أنّه اعتنق الديانة المسيحيّة).

ذكر روفايزن تعليلين في طلبه، هما:

أ. أنّه يعتبر نفسه كمن ينتمي كابن القوميّة اليهوديّة، ولذلك فهو يطالب بالاعتراف به كيهوديّ حسب قوميّته، على الرغم من أنّه لا يعتبر نفسه يهوديّا حسب ديانته.

ب. أنّه يهوديّ حسب الشريعة اليهوديّة، لأنّ من وُلِدَ كيهوديّ يظلّ يهوديّا حتّى لو غيّر دينه.

قرّرت محكمة العدل العليا رفض الطلب بحجّة أنّ قانون العودة قوميّ وليس دينيًّا ولذلك يجب عدم تفسير القانون على أساس الشريعة اليهوديّة. وقد قرّرت المحكمة أنّه حسب المنطق المقبول، لا يمكن تسمية اليهوديّ الذي اعتنق الديانة المسيحيّة باليهوديّ.

*** أوسڤالد روفايزن**

وُلِدَ في بولندا لأبوين يهوديّين، تربّى كيهوديّ وكان فعّالا في حركة الشبيبة الصهيونيّة.

خلال الحرب العالميّة الثانية تنكّر روفايزن كألمانيّ مسيحيّ، وعمل سكرتيرا ومترجما في محطّة الشرطة الألمانيّة في مدينة مير في روسيا البيضاء. عندما علم بنيّة الألمان القضاء على الجيتو، حذّر اليهود ونجح عدد كبير منهم في الهرب. عام 1942 اكتشف الألمان هويّته لكنّه نجح في الهرب واختبأ في دير حيث غيّر ديانته. عام 1948 انضمّ إلى دير الكرمليت. وصل عام 1958 إلى البلاد وانضمّ إلى دير الكرمليت في حيفا.

توفّي شموئيل أوسڤالد روفايزن عام 1998 في إسرائيل.

4 هنالك جدل في المجتمع الإسرائيليّ حول الاعتراف بالتهويد الذي يقوم به رابايات إصلاحيّون ومحافظون.

5 في سجلّ السكّان تسجّل جميع التفاصيل الشخصيّة التي يجب على كلّ شخص يسكن في إسرائيلي التصريح بها، مثل الديانة، والقوميّة، والجنسيّة، والحالة الاجتماعيّة (الوضع العائليّ).

قرار محكمة العدل العليا في قضيّة شليط

تقدم الضابط بنيامين شليط الذي خدم في سلاح البحريّة، بدعوى إلى محكمة العدل العليا عام 1968 ضدّ وزير الداخليّة الذي رفض تسجيل أولاده في بطاقة هويّته كأبناء القوميّة اليهوديّة وكعديمي الديانة لأنّ أصل أمّهم مسيحيّ وقد أعلنت عن نفسها أنّها عديمة الديانة. لقد برّر شليط طلبه دعواه بأنّه وزوجته لا يؤمنان بأيّة ديانة، لكنّهما ينويان العيش في البلاد، ويرغبان في أن يربّيا أولادهما **كأبناء القوميّة اليهوديّة**.

قرّرت المحكمة قبول الالتماس (بأغلبيّة خمسة قضاة مقابل أربعة، ممّا يدلّ على عمق الخلاف في الموضوع)، وعلى وزير الداخليّة أن يسجّل الأولاد في بند القوميّة كيهود. كان التعليل أنّه يجب عدم إعطاء تفسير دينيّ لبند القوميّة في بطاقة الهويّة. المحكمة قرّرت أنّه على وزارة الداخليّة أن تسجّل كيهوديّ كلّ من يصرّح أنّه يهوديّ ولا ينتمي إلى ديانة أخرى شريطة أن يعطى التصريح عن حسن نيّة (وطيب خاطر). لا يحقّ لوزير الداخليّة أو لموظّف التسجيل أن يقوم بأيّ تسجيل بخلاف تصريح الشخص أو تعريفه القوميّ.

مع ذلك، قرّرت المحكمة أن تقلّص القرار ليشمل موضوع التسجيل فقط، وأوضحت أنّ القرار يوجّه موظّف التسجيل حالة الشكّ فقط. بالإضافة إلى ذلك، امتنعت المحكمة عن إعطاء قرار حول كون أبناء شليط يهودا بما يتعلّق بالشؤون القضائيّة الجوهريّة (مثل الحقّ بالقدوم إلى إسرائيل لو لم يكونوا مواطنين إسرائيليّين أصلا).

قرار المحكمة، الذي أدّى إلى تسجيل أولاد بنيامين شليط كيهود في بند القوميّة على الرغم من عدم كونهم يهودا من ناحية دينيّة (لأنّ أباهم يهوديّ لكنّ أمّهم ليست كذلك)، أثار ضجّة كبيرة لدى جمهور المتديّنين والمحافظين.

في أعقاب قراري الحكم أدخلت عام 1970 عدّة تعديلات على قانون العودة حدّدت ما يلي:

أ. حقّ القدوم إلى إسرائيل محفوظ لأولاد وأحفاد اليهوديّ، لشريك حياته ولشريك حياة الحفيد، إلّا إن قام اليهوديّ بتغيير ديانته طَوْعا.

ب. التعديل حدّد معنى المصطلح "يهوديّ" بالنسبة للأحقّيّة في قانون العودة: من وُلِدَ لأمّ يهوديّة أو اعتنق الديانة اليهوديّة، ولا ينتمي إلى ديانة أخرى[6].

في السنين الأخيرة يدور نقاش حول تطبيق قانون العودة، وهنالك أصوات تنادي بتقليص تطبيقه. من بين مواضيع النقاش:

- هل يجب تقليص تطبيق قانون العودة، وعدم منح أحفاد اليهود إمكانيّة القدوم إلى البلاد؟
- هل يجب السماح بالقدوم إلى إسرائيل لليهود الذين لا تربطهم علاقة بالشعب اليهوديّ وثقافته؟
- هل يجب السماح بالقدوم إلى إسرائيل لابن عائلة اليهوديّ، أو شريك حياته، إن كان اليهوديّ نفسه غير قادم إلى البلاد؟

6 للمزيد حول قضيّة الخلاف الدينيّ بين اليهود في إسرائيل، انظروا الفصل الخامس، "ألمميّزات اليهوديّة للدولة بشكل فعليّ"، في الباب الأوّل، وفي الفصل السابع والثلاثين، "تحدّي الحياة المشتركة في المجتمع الإسرائيليّ"، في الباب الرابع.

اقرأوا القطع الثلاث التالية:

★ أ. اعرضوا نقاط الاتّفاق ونقاط الاختلاف بين "وثيقة جبيزون ميدان" وأوري جوردون.

★ ب. اعرضوا موقفكم من قانون العودة. هل تؤيّدون توسيعه، أم تقليصه أم إبقاءه في نطاقه الحاليّ؟ علّلوا.

بيت قوميّ لكلّ يهود العالم

"في وعد بلفور عام 1917 وقرار الأمم المتّحدة في 29 تشرين الثاني عام 1949 تمّ منح الشرعيّة الدوليّة لإقامة دولة إسرائيل بسبب معاناة الشعب اليهوديّ كلّه. لقد أقيمت دولة إسرائيل وحصلت على شرعيّة دوليّة لأنّها أعلنت عن نفسها كملجأ وكبيت قوميّ لكلّ اليهود في العالم. إن لم تكن إسرائيل دولة اليهود بل دولة سكّان البلاد- فأيّ حقّ أخلاقيّ يسمح لنا بمنع عودة عرب يافا، وحيفا، والرملة إلى أرض آبائهم؟ ...

"يجب الاعتراف بحقيقة أنّ إسرائيل ليست ككلّ الدول وأنّ أحد مميّزاتها البارزة هو وجود قانون العودة، وهو القانون الذي يسمح لكلّ يهود العالم (باستثناءات قليلة) بالقدوم إلى إسرائيل والتحوّل إلى مواطنين إسرائيليّين. صحيح أنّ في ذلك تمييزًا ضدّ شعوب أخرى، لكن هذه المحدوديّة تنبع من كون إسرائيل دولة القوميّة اليهوديّة. شئنا أم أبينا- هنالك مصير مشترك بيننا. عندما يُقتل اليهود في بوينوس أيروس نتألّم الثكل في أورشليم القدس أيضًا، والنضال من أجل إعادة المفقودين والأسرى لا يديره الإسرائيليّون فقط بل اليهود في نيويورك وباريس ولندن".

(جوردون، أوري. **معاريف**. 18.10.94)

من "وثيقة جبيزون ميدان"

أ. مبدأ العودة بمستوى قانون أساس يثبّت أنّه:

1. يحقّ لكلّ ابن للشعب اليهوديّ القدوم إلى إسرائيل. التفاصيل تُحدّد في القانون.
2. لا يمكن تغيير قانون الأساس هذا إلّا بأغلبيّة 80 عضوَ كنيست.
3. قبول قانون الأساس يتمّ بالأغلبيّة المطلوبة من أجل تغييره.
4. في قانون الأساس هذا، "ابن الشعب اليهوديّ" هو: 1) ابن لأب أو أمّ يهود حسب الشريعة. أو 2) من انضمّ إلى الشعب اليهوديّ، وينطبق عليه أحد ما يلي: أ) يعيش حياة يهوديّة، ب) تمّت ملاحقته بسبب يهوديّته. لكن لن يكون ابنَ الشعب اليهوديّ إن كان يعتبر نفسه ابن ديانة أخرى.

في تسويات أخرى يُفصّل ما يلي:

5. يقوم الوزير المعيّن، بمصادقة الحكومة، بوضع مقياس لطرق الانضمام وتنفيذ الشروط أ وَ ب؟ الشرط "يعيش حياة يهوديّة" يشمل العيش حسب الشريعة اليهوديّة أو وفق تقاليدَ يهوديّة متّفق عليها (ومن الواضح أنّ مجموعات مسيحيّة مثل اليهود المسيحيّين لن تُعتبر يهوديّة). يجب (ومن المحبّذ) تثبيت هذا المقياس في نظم تُعرض للنشر. لن تكون هناك مراقبة قضائيّة على هذه النظم.

ب. تسويات الحصول على الجنسيّة:

4. أبناء عائلة النواة (أولاد الشخص القاصرين وزوجته الوافدين معه) لمستحقّ القدوم إلى البلاد حسب قانون العودة ("ابن الشعب اليهوديّ") يحقّ لهم الحصول مثله على ترخيص دخول البلاد والسكن فيها. وحين يحصل القادم الجديد على الجنسيّة، فسيحصل شريك حياته وأولاده القاصرون على الجنسيّة مثله، إذا استوفوا طلبات قانون المواطنة.

(العرض المقتبس هنا جزء من عرض أوسع. انظروا أرتسيالي، يوآف. وثيقة چيبزون- ميدان- الأسس والمبادئ: قاعدة لوثيقة جديدة بين اليهود في أمور الدين والدولة في إسرائيل. أورشليم القدس: بتكرّم من المركز الإسرائيليّ للديمقراطيّة وصندوق آڤي حاي، 2003، ص 19-18)

هل يجب تقليص أو توسيع أو إلغاء قانون العودة؟

حسب استطلاع للرأي أجرته مؤسّسة "پانلز" لقناة الكنيست فإنّ 83% من الجمهور يعتقدون أنّ قانون العودة، وهو القانون الذي يهدف إلى منح اليهود، أينما كانوا، بيتًا قوميًّا، ما زال قانونا ذا أهمّيّة. من بينهم يقول 53% إنّه يجب تقليص القانون لكي يُطبَّق على من يعتبر نفسه يهوديًا فقط. في المقابل، يعتقد 27% أنّه يجب توسيع القانون لكي يشمل غير اليهود الذين ربطوا مصيرهم بدولة إسرائيل. 5% فقط أجابوا أنّه لا مكان لقانون العودة، وأنّه يجب إلغاؤه.

(بندر، أريك. "قانون العودة: عنصريّ أم ليبراليّ"، **nrg**، 10.4.2008)

تقليص قانون العودة بالنسبة لشريك حياة شخص يهوديّ وهو مواطن إسرائيليّ

منذ تعديل القانون عام 1970 وحتّى عام 1999 اعتادت وزارة الداخليّة أن تعترف بحقّ العودة لشريك حياة يهوديّ مواطن الدولة. منذ ذلك التاريخ وحتّى اليوم، بعد قرار محكمة العدل العليا، تمّ تبنّي سياسة تقول إنّ حقّ العودة يحقّ لشريك حياة يهوديّ في حال قدِما معا إلى البلاد فقط. أحد الاعتبارات الأساسيّة التي دعت إلى التغيير كان الرغبة بعدم تفضيل يهوديّ مواطن إسرائيل على غير يهوديّ مواطن فيها.

"قانون العودة إشكاليّ بنظري"

من أقوال عضو الكنيست أحمد طيبيّ: "قانون العودة إشكاليّ بنظري. إنّه من غير الإنسانيّ أنّ عمّتي التي سكنت في الطيبة وطُردت من هنا إلى الكويت لا يمكنها المجيء حتّى للزيارة. عمّتي تُوفّيت قبل سنتين، لكن لا توجد عائلة عربيّة ليس لها حكاية كهذه. بينما يستطيع كلّ قادم جديد القدوم من خارج البلاد والاستيطان خارج البلاد [أراضي الضفّة الغربيّة]، ويريد طردي إلى خارج البلاد".

(ڤرچافت، نوريت. "أدولة جميع مواطنيها؟ أنا أعارض ذلك". **هآرتس**. 15.3.2006).

هل قانون العودة قانون تمييزيّ أم مميِّز؟

قانون العودة أثار خلافا: هل يعبّر عن **تمييز مقبول أو تفضيل مصحّح** أو **تمييز مرفوض**؟ هل إسرائيل، كدولة ديمقراطيّة ملتزمة بالحفاظ على حقوق جميع مواطنيها، مخوّلة بسنّ قانون يميّز بين اليهود وغير اليهود بالنسبة للقدوم إلى إسرائيل والتوطّن فيها؟

هنالك من يعتبر قانون العودة **قانونا مميِّزا** للأسباب التالية:

1. قانون العودة يخلّ بمبدأ المساواة، لأنّه يعطي الأفضليّة لليهود وعائلاتهم مقابل غير اليهود. أضف إلى ذلك، فإنّ قانون العودة يمكّن اليهود الذين لم يعيشوا في إسرائيل من الدخول إليها، بينما يمنع هذا الحقّ من العرب الفلسطينيّين الذين كانوا يسكنون هذه المنطقة قبل 70 عاما.

2. القانون قد يمسّ بكرامة مواطني إسرائيل العرب لأنّ الدولة تشعرهم أنّهم ينتمون إلى مجموعة لا تشجّع الدولة على زيادتهم عن طريق الهجرة من الخارج.
3. القانون يميّز في سياسة التوطين لأنّ اليهود الذين قدِموا حسب قانون العودة يحصلون على المواطنة (الجنسيّة) بشكل تلقائيّ، وحسب قانون المواطنة الذي سنتعلّم عنه لاحقًا، بينما لا يحصل أبناء الشعوب الأخرى على هذا الحقّ.
4. حتّى لو أعدّ قانون العودة لضمان أغلبيّة يهوديّة في دولة إسرائيل، فإنّه لم تعد هناك حاجة إليه بعد تحقيق هذه الغاية. من المفروض أن يكون التفضيل المصحّح مؤقّتا، ويجب إيقافه طالما عُدّلت حقوق المتضرّرين.

معظم سكّان إسرائيل اليهود **يؤيّدون الموقف الذي يقول إنّ قانون العودة قانون مميِّز ولكنّه شرعيّ ومقبول**. ويعلّلون ذلك بما يلي:

1. قانون العودة يضمن وجود أغلبيّة يهوديّة ديمغرافيّة ثابتة في دولة إسرائيل، وبذلك فإنّه يمكّن الأغلبيّة اليهوديّة من تحقيق **الحقّ الجماعيّ للشعب اليهوديّ في تقرير المصير** في دولته، وحقّه في وجود ثقافة يهوديّة في الحيّز الجماهيريّ في إسرائيل. القانون يحقّق ذلك عن طريق ضمان الأغلبيّة اليهوديّة حتّى بعد تحقيق هذه الأغلبيّة، لأنّ وجود هذا الشعب غير مضمون ما دامت الحدود النهائيّة للدولة لم تحدَّد بعد ولم تلغَ المطالبة بحقّ العودة للفلسطينيّين.
2. القانون يضمن الفرصة لكلّ يهوديّ في العالم تحقيق **حقّه الشخصيّ في الحصول على ثقافة يهوديّة قوميّة** وتقليل احتمال انصهار أولاده (في ثقافة أخرى). هذا الحقّ الشخصيّ، بخلاف الحقّ الجمعيّ، متاح لكلّ يهوديّ في العالم، دون علاقة بالسؤال إن كانت هويّة دولة إسرائيل اليهوديّة ثابتة ومحميّة أم لا.
3. القانون يعبّر عن مبدأ التفضيل المصحّح وتحقيقه بالنسبة لليهود الذين لم تكن لهم دولتهم الخاصّة بهم. دولة إسرائيل هي **تصحيح للغبن التاريخيّ الذي** لحق باليهود.
4. يهدف قانون العودة إلى **حماية اليهود من الملاحقة والطرد والإبادة** من قبل الأغلبيّة القوميّة في دول أخرى، وهي ظواهر عانى منها اليهود على مرّ العصور.
5. القانون يعمل باسم القانون الدوليّ الذي يقبل بحقّ الدول في التحكّم بسياسات الهجرة الخاصّة بها كمركّب أساسيّ للسيادة. الكثير من الدول في العالم تتصرّف كإسرائيل وتتبنّى قانونا مميِّزا يسهّل على أبناء القوميّة الموجودين خارج حدود الدولة عمليّة العودة إلى وطنهم. لقد اعترفت مؤسّسات دوليّة خاصّة بحقوق الإنسان بهذه السياسات (مثلا، الوثيقة الدوليّة ضدّ كلّ أنواع التمييز العنصريّ التي تبنّتها الأمم المتّحدة عام 1965). الكثير من الدول الأوروبيّة تبنّت سياسات كهذه ومنها فنلندا وإيرلندا واليونان وبولندا وهنغاريا وبلغاريا وسلوفاكيا وتشيكيا وسلوفينيا وكرواتيا وأرمينيا وأكرانيا وروسيا. دستور ألمانيا مثلا يمنح الجنسيّة التلقائيّة لأناس من أصل ألمانيّ ولنسلهم صاروا لاجئين في الفترة الواقعة بين كانون الثاني عام 1933 وأيّار عام 1945 (فترة حكم هتلر).

"قانون الهنغاريّين" (المجر)

هو قانون يمنح حقوقا خاصّة لأبناء الأقلّيّة الهنغاريّة القاطنين خارجها عند قدومهم إليها. القانون يمنح حقوقا لصاحب الأصول الهنغاريّة، حتّى إن لم يكن مواطنا هنغاريًا، ولا يطلب أن يكون مواطنا هنغاريًا عند قدومه إليها. مثلا، قدِم بغية عمل مؤقّت.

(البروفيسور روبنشتاين، أمنون. 2008. "الديمقراطيّة، دولة القوميّة وحقوق الأقلّيّات". **موقع أمنون روبنشتاين**)

6. قانون العودة لا يميّز بين مواطني الدولة. إنّه يُعنَى بمواطَنة من هم ليسوا مواطنين في الدولة، والدولة غير مُلزَمة أن تسلك معهم بالمساواة. حتّى الدول التي لا تميّز بين المهاجرين على أساس وطنيّ فإنّها تميّز على أساس غير مُنصِف آخر، مثل مستوى الدخل أو المهنة.

7. **أقيمت دولة إسرائيل كدولة للشعب اليهوديّ** – هذا ما أقرّته الأمم المتّحدة في التاسع والعشرين من كانون الأوّل عام 1947، وقد تمّ تحديد ذلك في وثيقة الاستقلال.

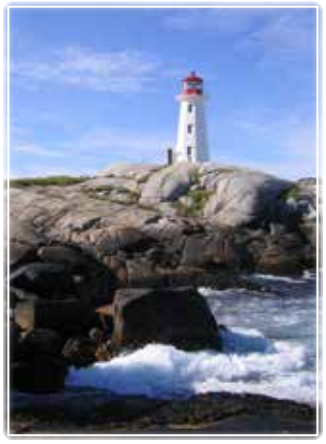

المنارة. ويكيميديا, Aconcagua.

منارة اسمها قانون العودة

"مثل أيّ قانون للهجرة هذا [قانون العودة] القانون المميِّز – يميّز بين اليهود وغير اليهود. ولكن هذا هو المثال الأكثر نجاحًا للتمييز [التفضيل] المصحّح: **يصحّح قانون العودة التمييز الفظيع الذي عانى منه اليهود قبل قيام دولة إسرائيل**، لأنّه لم تكن لديهم دولة خاصّة بهم ولأنّه إبّان الضيق كانوا يعتبرون غرباء وغير مرغوب بهم. وهذا لم يكن فقط في ألمانيا النازيّة، إنّما أيضًا في إنجلترا والولايات المتّحدة وكندا وفي كلّ دولة ديمقراطيّة في العالم. سوى رافائيل تروخيو، ديكتاتور جمهوريّة الدومينيكان، الذي كان على استعداد لتقديم المأوى لبعض اليهود لأنّه تأمّل في تطوير بلاده بهذه الطريقة...

"إضافة إلى ما ورد أعلاه، **قانون العودة هو قانون تضامنيّ**، لأنّه ينصّ على حقّ كلّ يهوديّ في أن يقدم إلى البلاد إلى البلاد، ليس بفعل اعتبارات دولة إسرائيل أو اعتبارات الذين يعيشون فيها، ولكن من باب التضامن مع كلّ يهوديّ في العالم. فبهذا اختلف هذا القانون عن معظم قوانين الهجرة في العالم: تحدّد الدول الديمقراطيّة اليوم سياسات الهجرة وفقًا لاحتياجاتها وهي تفتح أبوابها أمام أصحاب المهن والمهارات التي تحتاجها، أو لأولئك الذين يمكنهم استثمار مبالغَ كبيرة من المال فيها. بكلمات أخرى إنّها مفتوحة أمام من حالُه جيّدة وليس من حالُه سيّئة، للأغنياء وليس للفقراء..

"كما هو الحال في التمييز المصحّح الأميركيّ في مجال التعليم الذي صحّح مَظالِمَ تاريخيّة أمريكيّة فظيعة ضدّ السود، هكذا قام قانون العودة بتصحيح الظلم الرهيب الذي أدّى إلى قتل الملايين من اليهود خلال المحرقة... لم تكن هناك أيّ دولة ارتضت باستقبالهم، وحتّى أرض إسرائيل الانتدابيّة كانت مُغلقة أمامهم. هذا، على الأقلّ، لن يحدث مرّة أخرى– **الأمر الذي يستلزم، من ناحية أخرى، أن تطوّر إسرائيل سياسة مدروسة وإنسانيّة**... تسعى إلى تحقيق التوازن بين احتياجات الدولة والاعتبارات الإنسانيّة.

"ولكن قانون العودة - تمامًا مثل تمثال الحرّيّة في نيويورك، فهو منارة للبشريّة والأخلاق. ومن يتجاهل هذا إنّما يُبدي خللًا أخلاقيًّا يصعب فهمه.

(اليروفيسور أڤينري، شلومو. "منارة واسمها قانون العودة". **هآرتس**. 2012/10/25)

★ اشرحوا كيف يبرّر الكاتب قانون العودة.

طرق الحصول على المواطنة (الجنسيّة) الإسرائيليّة

ينصّ قانون الجنسيّة لعام 1952 على سبع طرق للحصول على الجنسيّة الإسرائيليّة:

1. **بفعل العودة.** وينصّ القانون على أنّ مستحقّي قانون العودة يستحقّون أيضًا الحصول على الجنسيّة. أي أنّ أيّ شخص ينطبق عليه قانون العودة، أي اليهود وعائلاتهم من القادمين الجدد إلى إسرائيل، يحصلون على الجنسيّة الإسرائيليّة الفوريّة والتلقائيّة. فإنّنا نميّز بين المواطَنة وبين العودة: قانون العودة ينصّ على حقّ كلّ يهوديّ بالقدوم إلى إسرائيل، ولكن لا يمنحه حقّ المواطنة الإسرائيليّة، بينما قانون المواطنة (الجنسيّة) يمنح الجنسيّة بموجب قانون العودة.
2. **بفعل السكن في البلاد.** السكّان الذين يعيشون في إسرائيل منذ قيام الدولة مؤهّلون للحصول على الجنسيّة. هذا القرار يُعنى بالذين وُلِدوا للسكّان اليهود وأولئك الذين وُلدوا للسكّان غير اليهود.
3. **بفعل الولادة.** يميّز القانون بين أولئك الذين وُلدوا في إسرائيل وأولئك الذين وُلدوا في الخارج.

   أ. كلّ شخص وُلِدَ في إسرائيل لأب أو لأمّ مواطنين إسرائيليّين – يصبح مواطنًا إسرائيليًّا.

   ب. يحقّ لمن وُلِدَ في الخارج الحصول على الجنسيّة الإسرائيليّة إذا كان أبوه أو أمّه مواطنيْن إسرائيليّيْن بموجب حقّ العودة أو السكن في إسرائيل أو الجنسيّة الإسرائيليّة أو الولادة أو التبنّي. وبالتالي، فإنّ استحقاق الجنسيّة الإسرائيليّة بموجب حكم الدم يختزل بالنسبة لمَن وُلِد خارج البلاد لجيل واحد من الأبناء فقط - جيل الأولاد. أولاد أولئك الأولاد لا يستحقّون الحصول على الجنسيّة الإسرائيليّة إذا وُلدوا في الخارج. ومع ذلك، فإنّ وزير الداخليّة مؤهّل بمنح الجنسيّة لأحفاد الإسرائيليّين الذين هاجروا من البلاد (التمييز بين مواليد إسرائيل ومواليد خارج البلاد أضيف بالتعديل للقانون عام 1980).

   المسار بموجب الولادة هو المسار الرئيسيّ لليهود وغير اليهود، والمكوِّن الرئيسيّ فيه هو المكوِّن الوراثيّ، أي حكم الدم (بدلًا من مجرّد الولادة في أراضي إسرائيل). مَن وُلِد في إسرائيل لأهل ليسوا من مواطني إسرائيل (على سبيل المثال، أولاد العمّال الأجانب أو السيّاح) لا يستحقّون الحصول على الجنسيّة. لأنّ قانون الجنسيّة لا يعترف بحكم الأرض.
4. **بفعل الولادة والمكوث في إسرائيل.** وينصّ القانون على استحقاق الحصول على الجنسيّة لمن وُلدوا لمواطنين إسرائيليّين بعد قيام الدولة ولم تكن لديهم أيّ جنسيّة (القصد هنا، غير اليهود). وذلك، شريطة أنّهم كانوا من سكّان البلاد خمس سنوات متتالية، وأنّهم قدّموا طلبًا للحصول على الجنسيّة الإسرائيليّة في الفترة ما بين يوم ميلادهم ال18 ويوم ميلادهم ال21. هذا الاستحقاق ليس مُطْلَقا، ويستلزم موافقة وزير الداخليّة. يكفي على الأقلّ أن يكون أحد الوالدَين مواطنا أو مقيما، لكي يحصلوا على الجنسيّة بموجب الولادة.
5. **بفعل التبنّي.** يُعنَى هذا البند من القانون بقاصر ليس مواطنًا إسرائيليًّا تبنّاه أهل هم من مواطني إسرائيل.
6. **بفعل التجنُّس.** شخص ليس مواطنًا إسرائيليًّا، ويطلب بأن يصبح مواطنا إسرائيليًّا، يجب أن يستوفي الشروط التالية:

   أ. إنّه متواجد في إسرائيل.

   ب. أقام في إسرائيل لمدّة ثلاث سنوات من السنوات الخمس السابقة لتاريخ تقديم طلب للحصول على الجنسيّة.

ج. يستحقّ أن يقيم في إسرائيل بشكل دائم.

د. استقرّ في إسرائيل أو أنّه ينوي الاستقرار فيها*

ه. لديه بعض المعرفة باللغة العبريّة.

و. تخلّى عن جنسيّته السابقة أو أثبت بطلان مواطنته كقاطن من الخارج عندما يصبح مواطنًا إسرائيليًّا.

*** التعبير عن الرغبة في الإقامة**

يشترط قانون العودة على وجود تأشيرة القدوم بموجب قانون العودة بأن يعبّر الشخص عن رغبته في الإقامة في إسرائيل. على سبيل المثال، يهوديّ يصل إلى إسرائيل للزيارة، ويطلب الحصول على الجنسيّة الإسرائيليّة - لن يتلقّى الجنسيّة.

قبل الحصول على الجنسيّة يعلن مقدّم الطلب: *"أشهد بهذا أن أكون مواطنًا مخلِصًا لدولة إسرائيل كدولة يهوديّة وديمقراطيّة. وأتعهّد باحترام قوانين الدولة".*

وِفقًا للقانون، حتّى لو استوفى مقدّم طلب الجنسيّة جميع الشروط، يبقى لوزير الداخلية حقّ إبداء الرأي إن كان سيُمنح الجنسيّة. كذلك يحقّ للوزير إضافة شروط لمنح الجنسيّة أو لإعفاء أيّ شخص من تحقيق بعض الشروط. ومع ذلك، نادرًا ما تمّ هذا الأمر.

يحدّد القانون تسهيلات لشريك حياة المواطن الإسرائيليّ الذي يتقدّم بطلب الجنسيّة. قامت محكمة العدل العليا عام 1999 بإرغام وزير الداخليّة بتحديد معايير ثابتة لإجراءات الجنسيّة. ومن حينها أصبح حقّ الوزير بإبداء الرأي محدودًا. شروط الحصول على الجنسيّة غير مطلوبة لمن يستحّقها بموجب قانون العودة.

7. **بقوة المَنح.** يحقّ لوزير الداخليّة منح الجنسيّة الإسرائيليّة لقاصر بناءً على طلب من والدَيه، وأيضًا لسكّان إسرائيل الموجودين في إسرائيل، إذا اقتنع الوزير بأنّه يتماهى مع دولة إسرائيل وأهدافها، وإذا كان هو أو أحد أفراد الأسرة قد خدم في الخدمة العسكريّة الفعليّة أو عمل فعليًّا لتقدّم شؤون الدولة. بالإضافة إلى ذلك، في حالة زواج مواطن/ة إسرائيليّ/ة من أجنبيّ/ة (لمن ليس مواطنًا وليس يهوديًا) يحقّ لوزير الداخليّة منح الجنسيّة للزوج/ة الأجنبيّ/ة وفق وجهة نظره.

بموجب قانون "ياد ڤاشيم" يستحقّ "محسنو أمم العالم" (חסידי אומות העולם) الحصول على الجنسيّة الفخريّة، فيها تُبَجِّلُهُم دولة إسرائيل تقديرًا لعملِهم، ومنهم من قد اختارها لسُكناه. ولهؤلاء الذين قَضَوْا نَحبَهم يعدهم القانون "بمواطنة ذكرى" من دولة إسرائيل.

تكريم "مُحْسِنِي أمم العالم" في بولندا عام ٢٠٠٠.
مكتب الصحافة الحكوميّ، المصوّر: يعكوف ساعار.

تقييد المواطنة والإقامة في إسرائيل

بموجب القانون الصادر عام 2003 يفرض القانون قيودًا على الدخول إلى إسرائيل ومَنح الجنسيّة لشركاء حياة المواطنين الإسرائيليّين الذين يأتون من دُوَلٍ معادية. صدر القانون كإجراء مؤقّت لمدّة عام واحد، ولكن تمّ تمديده مرارًا وتكرارًا منذ ذلك الحين. يصعّب القانون على المواطنين الإسرائيليّين الحصول على الجنسيّة الإسرائيليّة لشركاء حياتهم غير اليهود الذين يعيشون في مناطق يُمنع الدخول منها إلى إسرائيل، حسب تعريف القانون. لقد رفضت محكمة العدل العليا بأغلبيّة القضاة التماسَين بموضوع الجنسيّة، وقد قضت بأنّ الالتزامات الأمنيّة تبرّر انتهاك القانون بحقوق الأسرة والمساواة.

سحب (إلغاء) الجنسيّة

يحدّد القانون الحالات التي يمكن فيها إلغاء الجنسيّة الإسرائيليّة بعد المصادقة على الإلغاء في إجراءات قانونيّة:

1. **مغادرة مواطن إسرائيليّ من إسرائيل بشكل غير قانونيّ** لإحدى الدول المحدّدة في منع التسلُّل، أو الحصول على الجنسيّة فيها. إذا وُلِد طفل لذلك المواطن خارج إسرائيل، يلغى حقّ الجنسيّة الإسرائيليّة لطفله أيضًا.
2. **خيانة الثقة تجاه الدولة**، أي العمل الإرهابيّ والخيانة أو التجسّس الخطير، أو اكتساب الجنسيّة أو حقّ الإقامة الدائمة في دولة معادية. إن كان هذا الشخص قد بقي دون جنسيّة بسبب ذلك، يُمنح تصريحا للإقامة في البلاد. إلغاء الجنسيّة لهذا السبب أمر نادر الحدوث. المحكمة هي صاحبة الحقّ بإلغاء الجنسيّة بناءً على طلب من وزير الداخليّة.
3. **الحصول على المواطَنة على أساس معلومات كاذبة**. أي أنّ الحصول على الجنسيّة الإسرائيليّة جاء بناءً على معلومات كاذبة.
4. **التخلّي الطوعيّ عن الجنسيّة**. هذا الخيار هو محدود جدًّا، وحقّ التخلّي ينطوي على موافقة وزير الداخليّة.

تلخيص

أحد الشروط اللازمة لتعريف دولة ذات سيادة ولكيانها هو السكّان، وتحدّد كلّ دولة قواعد تحدّد من سيكون مواطنًا. إسرائيل كدولة يهوديّة وديمقراطيّة، تجيز منح الجنسيّة على عدّة مسارات، مع إعطاء الأفضليّة لأبناء الشعب اليهوديّ. **لقانون العودة وقانون المواطَنة** محتوى دستوريّ. ويعتقد البعض أنّه من المناسب أن يكونا جزءًا من الدستور المستقبليّ لدولة إسرائيل*. حتّى السلطة هي شرط ضروريّ لقيام الدولة. في الفصول التالية سوف نناقش مبنى الحكومة وسلُطات الحكم في إسرائيل.

*** قانون الأساس الإسرائيليّ الأوّل**

"يجب ألّا ننسى أنّ قانون العودة هو أحد القوانين الأساسيّة للدّولة. إذا أردت، هذا هو قانونها الأساس الأوّل".

(محكمة العدل العليا 87/265، **براسفورد ضدّ وزارة الداخليّة**)

"ينبغي تقنين قانون العودة كقانون أساس".

(البروفيسور باراك، أهارون. 2004. **القاضي في مجتمع دّيمقراطي**. أورشليم القدس: إصدار كيتر. صفحة 88)

تمرين

1. اشرحوا كيف يعبَّر عن **فكرة العقد الاجتماعيّ** ومبدأ **حكم الشعب** في مفهوم المواطَنة في الدولة لديمقراطيّة.
2. قارنوا بين الشروط المطلوبة للحصول على الجنسيّة في الولايات المتّحدة وإسرائيل.

3. اشرحوا كيف يعبّر قانون العودة وقانون المواطَنة عن كينونة إسرائيل دولة يهوديّة وديمقراطيّة.
4. اذكروا وفصّلوا طريقتين للحصول على الجنسيّة الإسرائيليّة لغير اليهود.
5. كما تعلّمنا، فإنّ الإجابات المختلفة لمسألة من هو اليهوديّ تعبّر عن وُجُهات نظر وقِيَم مختلفة. إقرأوا المقطع، واشرحوا من هو اليهوديّ وفقًا للكاتب.

من هو اليهوديّ

"أن تكون يهوديًا لا يعني أن تؤمن ببعض المعتقدات، أو بتطبيق عبادة أو أخرى. إنّما أن تنتمي، طوعًا أو بحكم الواقع، للمجموعة التاريخيّة والحاليّة مِنَ اليهود. مَن يعرف هذا الانتماء الوجوديّ ويقرّ به، من شأنه أن يضيف إليها بعدًا شخصيًّا ذا قيمة أكبر بكثير - على سبيل المثال، الشعور القوميّ والعقيدة الدينيّة والالتزام التاريخيّ والعُزلة الطائفيّة أو الغاية العالميّة البشريّة الجمعاء، وبالتالي قد تتولّد أحاسيس تضامنيّة وأحاسيس اهتمام وانتقاد مؤلم أو مطالب شديدة تجاه يهود آخرين. ولكنّ الأساس لكلّ هذه ليس هذه العقيدة أو أخرى، بل تذويت الوضع الوجوديّ- التاريخيّ السابق لأيّة أيدولوجيّة".

(اليروفيسور يوڤال، يرمياهو. "مقدّمة عامّة: تحديث وعلمنة في الثقافة اليهوديّة، داخل: **الزمن اليهوديّ الجديد**. 2008. المجلّد الأوّل. أورشليم القدس: كيتر ولامدا بإذن من صندوق يوزان. ص 17)

الفصل السادس والعشرون

الانتخابات في إسرائيل

كما تعلّمنا[1]، فإنّ الانتخابات شرط ضروريّ وأساسيّ في النّظام الدّيمقراطيّ، وكلّ دولة تحدّد طريقة الانتخاب فيها. سنناقش في هذا الفصل طريقة الانتخابات المتّبعة في إسرائيل واقتراحات تغيير الطريقة وجهاز الانتخابات.

الأسئلة المركزيّة في هذا الفصل هي:

- **ما هي طريقة الانتخابات المتّبعة في إسرائيل؟**
- **ما هي القضايا والمواضيع المركزيّة المطروحة في حملات الانتخابات؟**
- **ما هي قوّة وتأثير الدعاية الانتخابيّة واستطلاعات الرأي؟**

اِنتخابات عامّة.

Fotolia © gubh٨٣

1 انظروا الفصل الثاني عشر، " مبدأ سلطة الشعب والانتخابات"، والفصل السابع عشر، " مبدأ تقييد السلطة"، في الباب الثاني.

ما هي طريقة الانتخابات المتّبعة في إسرائيل؟

ما سلبيّاتها وما إيجابيّاتها- هل حان وقت تبديلها؟

التّشريع الّذي ينظّم طريقة الانتخابات في إسرائيل:

- قانون أساس – الكنيست: يحدّد المبادئ الأساسيّة للانتخابات، طريقتها وموعدها:
  - **طريقة الانتخابات:** تُنتخب الكنيست في انتخابات عامّة، قطريّة، مباشرة، متساوية، سرّيّة ونسبيّة.
  - **حقّ الانتخاب:** كلّ مواطن إسرائيليّ بلغ 18 سنة فما فوق.
  - **الحقّ في تقديم قائمة مرشَّحين:** قائمة المرشَّحين للكنيست يقدّمه حزب فقط.
  - **حقّ الترشّح:** كلّ مواطن إسرائيليّ بلغ سنّ الواحد والعشرين، فما فوق، يوم تقديم قائمة المرشَّحين الّتي تضمّ اسمه.
  - **يوم الانتخابات:** يوم الثّلاثاء الثّالث من شهر خشقان العبريّ، في السّنة الّتي تنتهي فيها ولاية الكنيست.

يحدّد **قانون الانتخابات للكنيست** (1969) ترتيب إجراء الانتخابات، بما في ذلك التعليمات المتعلّقة بإخطار الناخب، تصويت الجنود، موظّفي الدولة، السجّانين، المرضى في المستشفيات والسجناء، كيف يجب إعداد قائمة المرشّحين للكنيست، مكان صناديق الاقتراع، كيفيّة فرز الأصوات، كيف يجب أن تظهر بطاقة التصويت وغيرها. كما يحدّد القانون أنّ يوم الانتخابات هو يوم راحة، ويحدّد قواعد إعلان نتائج الانتخابات وأداء الكنيست النظاميّ.

من الجدير بالإشارة أنّ قانون الانتخابات محميّ من قوانين الطوارئ. أقسام مركزيّة فيه محصّنة، بحيث يحتاج إلى أغلبيّة خاصّة من أعضاء الكنيست لتغييره.

سؤال تفكير:

- ★ لماذا، حسب رأيكم، تمّ تحديد عمر الثامنة عشرة كحدّ أدنى لممارسة حقّ الاقتراع، وعمر الواحد والعشرين لممارسة حقّ الترشّح؟
- ★ ما المطلوب منكم للإجابة عن السّؤال؟
- ★ أيّة معلومات يتضمّنها السّؤال؟
- ★ ما هي أهمّيّة العمر في القيام بمهامّ كالسياقة؟

هل تعلمون؟!

يحقّ للمواطنين فقط الاقتراع والترشّح للكنيست. السّكّان الثابتون من غير المواطنين، كالكثير من سكّان أورشليم القدس الشرقيّة، يحقّ لهم المشاركة في الانتخابات المحلّيّة فقط.

سؤال تفكير:

- ★ لماذا، برأيكم، لا يستطيع إنسان سَبق وأُدين بمخالفة مُشينة أن يتنافس في انتخابات الكنيست، بل عليه أن يمرّ "بفترة نقاء" مدّتها سبع سنوات منذ انتهاء فترة محكوميّته؟
- ★ ما المطلوب منكم للإجابة عن السؤال؟
- ★ لأيّ سُلطات علاقة في تقييد حقّ الترشّح؟
- ★ ما المطلوب من مُنتَخب الجمهور؟

تقييدات قانونيّة على حقّ الانتخاب والترشيح

- **حقّ الانتخاب:** لكلّ مواطن إسرائيليّ الحقّ في الانتخاب. يُسحب هذا الحقّ من المضطربين عقليًّا أو نفسيًّا اضطرابًا شديدًا.
- **حقّ الترشّح:** مشروط بأن يكون المرشّح قد بلغ سنّ الحادي والعشرين، ويحمل الجنسيّة الإسرائيليّة. يُسحب هذا الحقّ ممّن جرّمته المحكمة بمخالفة مُشينة، أو حكمته بالسجن لثلاثة أشهر فما فوق، ولم تنقضِ سبع سنوات على قضاء محكوميّة السجن الفعليّ من يوم تقديم قائمة المرشّحين.
- **ينصّ القانون على وجود قيود مختلفة لمن لا يستطيع أن يكون مرشّحًا للكنيست، وهم:** القضاة، موظّفو الدّولة الكبار، قائد هيئة الأركان العامّة، الحاخامين الرئيسيّين، رئيس الدولة، مراقب الدولة وآخرين. يستبعد القانون مرشّحًا أو قائمة مواقفها أو أعمالها تنفي وجود إسرائيل كدولة يهوديّة ديمقراطيّة، وتحرّض على العنصريّة أو تؤيّد الكفاح المسلّح لدولة معادية أو لتنظيم إرهابيّ ضدّ دولة إسرائيل.

لجنة الانتخابات المركزيّة -هي جسم سياسيّ مركّب من ممثّلي الأحزاب في الكنيست، وعلى رأسهم قاضي محكمة العدل العُليا- هي الّتي تقرّر بشأن إلغاء مرشّحين أو قوائم للكنيست. يمكن الاستئناف على قرار اللّجنة بإلغاء قائمة، وذلك بالتوجّه إلى محكمة العدل العليا الّتي ترفض في العقود الأخيرة، مرّة بعد مرّة، عمليّة شطب وإلغاء مرشّحين على يد لجنة الانتخابات المركزيّة.[2]

مميّزات طريقة الانتخابات في إسرائيل

الطريقة المتّبعة في إسرائيل تضمّ عدّة مميّزات. **والانتخابات هي: عامّة، ومتساوية وسرّيّة ودوريّة، وتتطلّب منافسة حرّة.**[3]

طريقة الانتخابات في إسرائيل هي:

- **نسبيّة** - عدد المقاعد في الكنيست لكلّ حزب يعادل نسبة الأصوات الّتي فاز بها الحزب في الانتخابات. نسبة الحسم* تُشكّل آليّة لموازنة نسبيّة، حيث تضع الحدّ الأدنى لعدد الأصوات المطلوبة ليحظى الحزب بتمثيل في الكنيست.
- **قطريّة** - تُعتبر الدولة منطقة انتخابيّة واحدة، يُنتخب فيها أعضاء الكنيست الـ 120 كلّهم. ليس هنالك تقسيم جغرافيّ.
- **قائميّة** - ليس للناخب أيّ إمكانيّة للتأثير على تركيب قائمة المرشّحين يوم الانتخابات. تتحدّد القائمة على يد مؤسّسات الحزب، أو بواسطة الانتخابات التّمهيديّة (البرايمريز) في الحزب. على خلاف دول أخرى تتيح انتخابًا مباشرًا للمرشّح.

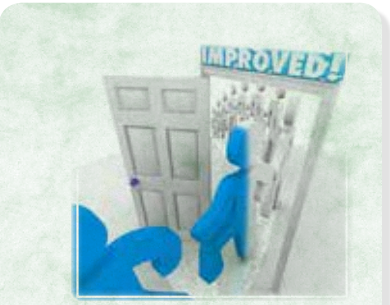

نسبة الحسم. Fotolia iQoncept.

*** نسبة الحسم**

وسيلة تقيّد دخول القوائم الصّغيرة إلى البرلمان. كلّ دولة تحدّد بالقانون نسبة الأصوات الدنيا الّتي يجب على الأحزاب الفوز بها، من أجل أن تكون ممثّلةً في البرلمان. نسبة الحسم في إسرائيل، منذ سنة 2014، هي 3.25%.

2 انظروا النّقاش حول استبعاد مرشّحين وأحزاب في الفصل العشرين، "الحدود والأمن في الديمقراطيّة"، الباب الثّاني. استبعاد مرشّح بشكل شخصيّ يتطلّب إذن المحكمة وليس فقط حقّ الاستئناف للمحكمة، كما هي الحال في استبعاد قائمة. حول شروط الانتخابات الديمقراطيّة انظروا الفصل السابع عشر، "مبدأ تقييد السلطة"، في الباب الثّاني.

3 عن شروط الانتخابات الديمقراطيّة، انظروا الفصل السابع عشر، "مبدأ تقييد السلطة"، في الباب الثاني.

يختلف مستوى النّسبيّة من دولة لأخرى، وكذلك آليّات الموازنة النسبيّة. النسبيّة في إسرائيل كاملة، إذ إنّ البلاد كلّها هي منطقة انتخابيّة واحدة. بالمقابل، في معظم الدّول ذات طريقة الانتخابات النسبيّة (عدا هولندا وسلوڤاكيا وإسرائيل) هنالك تقسيم لمناطق انتخابيّة - بين أربع (في لوكسمبورغ) حتّى ستّين (في تشيلي). في كثير من الدول هنالك نِسَب حسم تتراوح بين ثلاثة إلى خمسة بالمائة.

طريقة الانتخابات النسبيّة

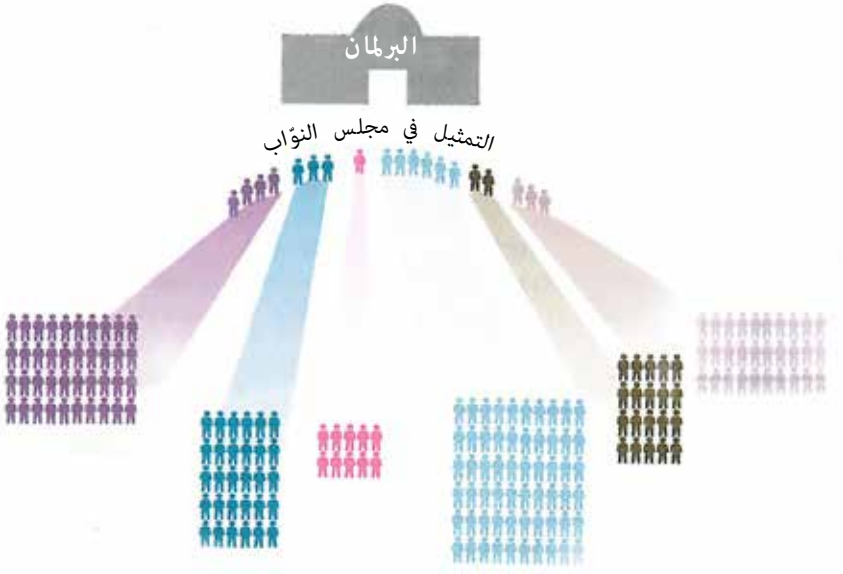

إيجابيّات طريقة الانتخابات الإسرائيليّة

النسبيّة تتيح:

- **تعبيرًا أفضل عن رغبة الشعب:** هنالك تناسب كبير بين تفضيلات الناخبين وتقسيم" كعكة" المقاعد في الكنيست. وهكذا تتجلّى سيادة الشعب في حدّها الأقصى، ويتحقّق مبدأ **حكم الشّعب**.
- **تمثيلًا:** يعكس تركيب الكنيست المجتمع الإسرائيليّ بمجموعاته- الوطنيّة، الدينيّة والفكريّة. هذا الانعكاس يقلّل من الشعور بالاغتراب تجاه جهاز السلطة. لو اتُّبِعَت في البلاد طريقة الانتخابات القطريّة- الأكثريّة، من المحتمل ألّا يكون هنالك تمثيل خاصّ لمجموعات الأقلّيّات، لأنّها لن تنجح في أيّ منطقة.
- **توافقيّة:** تشجّع هذه الطّريقة التعاون بين الأحزاب والاستعداد للتسويات. ولهذا أهمّيّة كبيرة على ضوء التنوّع والتّصدّعات التّي تميّز المجتمع الإسرائيلّي.

"القائمة المشتركة"

أعقاب رفع نسبة الحسم في انتخابات الكنيست الـ - 20 الّتي أُجريت عام 2015، والتخوّف من عدم عبور الأحزاب العربيّة الحدّ الأدنى المطلوب للدخول، وألّا يكون لها تمثيل في الكنيست، قرّر رؤساء الأحزاب الأربعة (الجبهة، التجمّع الوطنيّ الدّيمقراطيّ، الحركة العربيّة للتغيير والحركة الإسلاميّة) للتنافس في الانتخابات معًا، في إطار"القائمة المشتركة". فازت القائمة في الانتخابات بـ 13- مقعدًا، مقابل 11 عضو كنيست من هذه الأحزاب، في الكنيست الـ - 19.

موقف:

★ برأيكم، ما هي طريقة الانتخابات الفُضلى لإسرائيل: الطريقة النسبيّة القائميّة القطريّة أم طريقة الأكثريّة الشخصيّة الإقليميّة أم الطريقة المختلطة؟)راجعوا أيضًا الفصل الثاني عشر، "مبدأ سلطة الشعب" في الباب الثّاني) علّلوا إجابتكم.

سلبيّات طريقة الانتخابات الإسرائيليّة

- **تعدّد الأحزاب:** تُتيح طريقة الانتخابات النّسبيّة دخول أحزاب كثيرة إلى الكنيست. نتيجة لذلك، الحزب الذي يفوز بالعدد الأكبر من الأصوات، من بين الأحزاب، يستصعب أحيانًا تشكيل ائتلاف مستقرّ والحفاظ على الحكومة لفترة طويلة. ربّما يضطرّ الحزب الكبير للمساومة مع مطالب أحزاب صغيرة نسبيًّا، تحظى بقوّة أكبر من قوّتها الانتخابيّة. نتيجة لذلك، فإنّه من شأن الطريقة النسبيّة أن تصعّب تخطيط وتنفيذ سياسات.
- **تعدّد الأحزاب القطاعيّة:** تشجّع هذه الطّريقة إقامة أحزاب قطاعيّة (عرب، متديّنين، قادمين جدد، متديّنين- وطنيّين وغيرهم). هذا النوع من الأحزاب المعتمد على اختلافه وغرابته، يقدّم مصالح قطاعيّة ويتغذّى من قطاعيّته، و يعزّز الانشقاقات الاجتماعيّة، ما قد يؤدّي لإضعاف نشاطات لمصلحة الدولة والمجتمع برمّته.
- **غياب التمثيل الإقليميّ:** الطّريقة القطريّة تتيح تمثيلًا عادلًا للمصالح الإقليميّة. يبرز في إسرائيل، غالبًا، تمثيلًا ناقصًا للجانبيّة الجغرافيّة، أي شمال البلاد وجنوبها.
- **علاقة ضعيفة والتزامات منخفضة للمرشّحين تجاه الناخبين:** قد يظهر البُعد بين المرشّحين والنّاخبين نتيجة التّصويت دون تقسيم لمناطق انتخابيّة و التّصويت لقائمة مغلقة دون إمكانيّة التأثير على تركيبها. المُرشّح يشعر بالالتزام تجاه الجسم الذي ساعده- وقد يساعده مجدّدًا- للترشّح للحزب، لا لمنتخبيه.

مكتب الإعلام الحكوميّ, ميلز موسيه.

طرق لمواجهة سلبيّات الطّريقة المتّبعة في إسرائيل

أ. **رفع نسبة الحسم:** تمّ تعديل قانون الانتخابات للكنيست عام 2014، حيث تمّ رفع نسبة الحسم إلى 3.25% من إجماليّ الأصوات الصّالحة الّتي تُعدّ في الانتخابات. وكان هذا حلّ وسط بين من طالبوا بمضاعفة نسبة الحسم، من 2% إلى 4%، والمعارضين لرفع نسبة الحسم.

تبريرات المعارضين لرفع نسبة الحسم:

- تقليص التمثيل لمجموعات اجتماعيّة وللأقلّيّات (كالأحزاب العربيّة والدينيّة وميرتس، والتي كان من المحتمل أن لا تفوز بالتّمثيل). أهمّيّة التمثيل كبيرة، خاصّة في المجتمع المتنوّع، كالمجتمع الإسرائيليّ.
- إضاعة الأصوات: سيرتفع عدد الأصوات "الضّائعة"، للمواطنين الذين صوّتوا لأحزاب لم تصل نسبة الحسم، ويُمنعون عن التّمثيل في الكنيست. بهذا يُمسّ حقّ هؤلاء المنتخِبين لتلك الأحزاب في التأثير على الدّولة.
- انخفاض نسبة التصويت: قد يمتنع المصوّتون من الوصول إلى صناديق الاقتراع في حال شعروا أنّ لا أمل للقائمة الّتي ينوون التصويت لها، في عبور نسبة الحسم. قد يؤدّي هذا الأمر إلى كثير من الادّعاءات حول شرعيّة الانتخابات، والشعور بعدم الانتماء للجهاز السياسيّ.
- الأحزاب الصّغيرة لا تمسّ بالاستقرار: وجود أحزاب صغيرة ومتوسّطة، بالذات، قد يمكّن حكم الحزب الذي يشكّل الحكومة، مع الحفاظ على مبدأ التمثيل. نسبة الحسم المنخفضة تفتح أمام الحزب الكبير إمكانيّات أكثر من التركيبات الائتلافيّة، وتضعف قوّة المساومة على الشراكة، بمعرفتها إمكانيّة إيجاد بديل.

تبريرات المؤيّدين لرفع نسبة الحسم:

- تعزيز الأحزاب الكبيرة: هذا الأمر سيسهّل تركيب الائتلاف، لأنّ مُشكِّل الحكومة لن يضطرّ إلى إجراء مفاوضات مع أحزاب كثيرة وصغيرة تضع شروطًا لا تعكس حجمها بين الجمهور، سواء على المستوى الأيديولوجيّ، أو مستوى توزيع الوظائف.
- الاستقرار والحكم: ائتلاف ذو عدد أحزاب قليل، يمكّن الحكومة من إنشاء أغلبيّة مستقرّة وإدارة أمور الدولة بنجاعة أكبر.
- إنشاء كتل سياسيّة: هذا الأمر يؤدّي إلى إبراز أهداف وطنيّة على حساب الأهداف الضيّقة والقطاعيّة، وإلى موازنة الاستقطاب في المجتمع الإسرائيليّ.

سؤال:

تُعفى أحزاب الأقلّيّات في ألمانيا وبولندا من مطلب تخطّي نسبة الحسم.

★ هل هذه الخطوة، برأيكم، مُبرّرة أيضًا في السياق الإسرائيليّ؟

ب. تحديد قائمة المرشّحين يوم الانتخابات: هنالك طُرق يشير فيها الناخبون يوم الانتخابات، في موقع التصويت، إلى المرشّحين المفضّلين لديهم داخل القائمة التي ينتخبونها، بل ويدرّجونهم أيضًا. هذا الأمر قد يساهم في تعزيز العلاقة بين الناخبين والمرشّحين وتعزيز مسؤوليّة المرشّحين وزيادة مشاركة الناخبين. انتُهِجَت هذه الطريقة في إيرلندا والسّويد والدّنمارك.

ت. تغيير طريقة الانتخابات، من طريقة النسبيّة القطريّة القائميّة إلى طريقة الأكثريّة الإقليميّة الشخصيّة: يدور نقاش حول طريقة الانتخابات المتّبعة في إسرائيل. هنالك من يعتقد أنّ الطريقة غير ملائمة بسبب سلبيّاتها، التي ذُكِرَت سابقًا، ولذا يجب تغييرها. يرى آخرون عدم تغييرها بفضل إيجابيّاتها:

"طريقة الانتخابات الإقليميّة ستوجّه ضربة قاضية للأحزاب الإيديولوجيّة"

"غضب وانتقاد للأحزاب الصغيرة، عقب الإعلان عن مبادرة تغيير طريقة الانتخابات المُتّبعة لطريقةٍ يتمّ فيها انتخاب نصف أعضاء الكنيست في انتخابات إقليميّة".

عضو الكنيست من المفدال قال: " هناك نيّة واضحة وراء اتّحاد الأحزاب الكبيرة حول طريقة الانتخابات الإقليميّة؛ استبداد الأغلبيّة وتجاهل تنوّع الآراء في المجتمع الإسرائيليّ". بحسب قوله، طريقة الانتخابات المقترحة ستوجّه "ضربة قاضية" للأحزاب الإيديولوجيّة: "المجتمع الإسرائيليّ المستقطب، والموجود تحت تهديدات أمنيّة، لا يستطيع السماح لنفسه بأن يدير الكنيست أعضاء كنيست يمثّلون مصالح محلّيّة. يجب إعطاء أفضليّة واضحة لإدارة برلمانيّة نابعة من وجهة نظر مسؤوليّة وطنيّة شاملة".

عضو الكنيست من الجبهة قال: "اقتراح تغيير طريقة الانتخابات سيّئ من عدّة نواحٍ: أوّلًا، أثبتت التجربة في العالم أنّ الانتخابات الإقليميّة تقوّي قدرة تأثير ذوي المصالح على الناخبين والسيطرة عليهم. ثانيًا، يطلب الاقتراح تقوية الأحزاب الكبيرة، على حساب الأحزاب الصغيرة بواسطة حلّ القوّة، والتغطية بهذه الطريقة على الأزمة العميقة، الأخلاقيّة والإيديولوجيّة، لكلّ الأحزاب الكبيرة في إسرائيل. تنجح الأحزاب الصغيرة بالذات في إنتاج عمل برلمانيّ أفضل وتمثيل مبادئ فريدة حيويّة لتقدّم الحوار الاجتماعيّ".

عضو الكنيست من الحركة العربيّة للتغيير- الحركة الإسلاميّة هاجم الاقتراح وقال: "إنّ هذا الاقتراح لا يلائم عدد المواطنين والمقترعين، التقسيم الجغرافيّ عامّة والتعدّديّة الثقافيّة التي تميّز المجتمع الإسرائيليّ خاصّة. لا شكّ أنّ عاقبة هذه الطريقة هي المسّ بالأحزاب الصغيرة، بما فيها الأحزاب العربيّة. يؤسفني أن يُقدّم اقتراح كهذا، في وقت تسير فيه كثير من الدول باتّجاه انتخابات نسبيّة وطنيّة شاملة، متخلّية عن طريقة الانتخابات الإقليميّة. ستكون الأحزاب العربيّة جزءًا من النضال ضدّ اقتراح هذا القانون". سُجّلت معارضة للانتخابات المنطقيّة لدى المتديّنين أيضًا، قال عضو الكنيست من يهدوت هتورا: "إنّ محاولة تغيير قوانين الانتخابات نابعة من أزمة قيادة الأحزاب. هدف هذه المحاولة، والتي حدثت في الماضي، كان صرف الانتباه عن المشكلة الحقيقيّة، وهي عدم الاستقرار لدى الأحزاب الكبيرة".

(مريندا، أمنون. "الأحزاب الصغيرة: سنناضل ضدّ تغيير طريقة الانتخابات". 10.3.2008 .ynet)

★ اشرحوا لماذا تتخوّف الأحزاب الصّغيرة من إدخال المركّب الإقليميّ في طريقة الانتخابات؟

"نحن مسجونون بطريقة انتخابات قديمة"

نُشر مؤخّرًا استطلاع في أحد المنتديات السياسيّة، يؤكّد ما عرفناه سابقًا: الانتخابات الأخيرة كانت شخصيّة قطعيًّا. لم يصوّت الجمهور للحزب أو الإيديولوجيّة، إنّما انتخب قائدًا. الحملات الانتخابيّة كانت شخصيّة، القرارات كانت شخصيّة وكلّ شيء دار حول شخصيّات رؤساء القوائم. الاستنتاج: الجمهور الإسرائيليّ معنيّ بانتخاب ممثّليه بشكل مباشر، لكنّه متقوقع بطريقة انتخابات قديمة لا تزال تعتبر الحزب واجهة الجميع، وتفرض على الناخب أن يُسقط بطاقة غير متضامن معها حقيقة في صناديق الاقتراع.

"عدم التلاؤم بين طريقة الانتخابات ورغبة المنتخِبين الحقيقيّة، يؤدّي إلى سلسلة من التشوّهات في مجرى سير ديمقراطيّتنا. على سبيل المثال، سيطرة الأحزاب أدّت إلى تمثيل غير عادل للمناطق المهمّشة في الكنيست الـ - 19. مثال آخر يتعلّق بأعضاء الكنيست الذين لا ينجحون بالانتخاب مجدّدًا، وجِد بحث حديث, على النقيض من الاستهتار السائد بين الجمهور تجاه أعضاء الكنيست،أنّ 70% - 80% منهم يقومون بعمل هامّ ومهنيّ، لكنّ معظمهم لا ينجحون بالانتخاب مجدّدًا. في الانتخابات الأخيرة فقط ، لم ينجح بالانتخابات نصف أعضاء الكنيست تقريبًا، من ضمنهم مشرّعون ممتازون. السبب: العلاقة بين أعضاء الكنيست والناخبين ضعيفة، ومعظم الناخبين ليسوا على علم بتاتًا بالمبادرات التي يقدّمها أعضاء الكنيست من أجلهم. لا توجد آليّات مرتّبة للمحاسبة والمساءلة (accountability) من جهة مُنْتَخَب الجمهور تجاه منتخبيه".

(كديشا، دورا. "طريقة الانتخابات تجنّ الناخب". 2013.03.12 .**ynet**. بإذن من دورا كديشا، رئيسة منظّمة أصدقاء" مركز تعزيز المواطن"، التي تعمل على تعزيز فعّاليّة القطاع العامّ).

★ اشرحوا كيف يمكن لتغيير طريقة الانتخابات في إسرائيل، من نسبيّة قائميّة قطريّة إلى أكثريّة شخصيّة إقليميّة، أن تحلّ أو تصعّب كلّ واحدة من المشاكل الواردة في القطعة؟

ما هي المواضيع المركزيّة المطروحة في الحملات الانتخابيّة؟

عادةً، يحتلّ البُعد **الأمنيّ- السياسيّ** مكانًا مهيمنًا في معظم الحملات الانتخابيّة في إسرائيل. على سبيل المثال: قضايا كمستقبل أراضي يهودا والسامرة، المفاوضات مع الفلسطينيّين، التهديد النوويّ ومكانة إسرائيل في الشرق الأوسط. في أعقاب الاحتجاجات الاجتماعيّة في صيف 2011، في الحملات الانتخابيّة عام 2013، و 2015 ظهر تغيير حيث نال جدول الأعمال الاجتماعيّ- الاقتصادي اهتمامًا أيضًا. أحزاب الوسط مثل "יש עתיד" و "כולנו" حظيت بثقة واسعة على أساس دعاوى قضائيّة في المجال الاقتصاديّ- الاجتماعيّ، على الرغم من أنّ معظم الناخبين استمرّوا بالتصويت وفق اعتبارات سياسيّة- أمنيّة، أو أسباب كالقبليّة والعائليّة.

القضايا الهامّة للناخبين في انتخابات الكنيست الثامنة عشرة، مقارنة بانتخابات الكنيست التاسعة عشرة (إجماليّ الجمهور، بالنسبة المئويّة)[4]، كما يظهر في الجدول، في أكتوبر 2012 كانت مواقف الحزب إزاء الموضوع الاقتصاديّ- الاجتماعيّ أكثر أهمّيّة للجمهور، من مواقفه إزاء الموضوع السّياسيّ- الأمنيّ: 50% لقضايا الاقتصاد والمجتمع، مقابل 44% للقضيّة الأمنيّة. كذلك وُجد فرق واضح بين المستطلعة آراؤهم من اليهود والعرب، حول السؤال: "ماذا سيكون أكثر أهمّيّة لك عندما تفكّر عن أيّ حزب ستصوّت؟": فيما كانت القضيّة الاجتماعيّة- الاقتصاديّة هي الأكثر أهمّيّة لمعظم اليهود، فإنّ معظم العرب أجابوا أنّهم سيقرّرون وفق موقف الحزب إزاء المواضيع الأمنيّة والسلام.

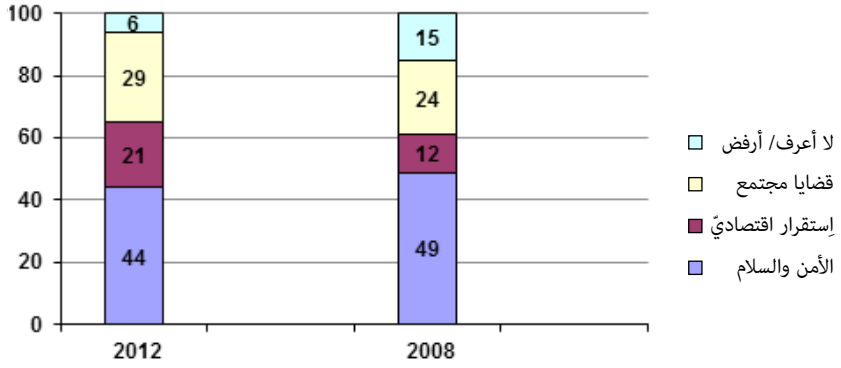

القضيّة الأكثر أهمّيّة للناخب عند قدومه للتصويت (حسب القوميّة، بالنسبة المئويّة، عام 2012)[5]

	إجماليّ الجمهور	يهود	عرب
مواقف الحزب إزاء القضيّة الأمنيّة والسلام.	44	42	60
مواقف الحزب إزاء المحافظة على الاستقرار الاقتصاديّ.	21	21	25.5
مواقف الحزب إزاء قضايا المجتمع، كتقليص الفجوات والتّعليم.	29	31	12
لا موقف/ لا أعرف/ أرفض الإجابة.	6	6	2.5

4 هلر، إلا. 2013. "أيديولوجيّة أم قائد؟ أمن أم مجتمع؟". اعتبارات التصويت في انتخابات 2013. المعهد الإسرائيليّ للديمقراطيّة. كانون الثاني.
5 הערה 7 עמ' 336 هناك

ما قوّة وتأثير الدعايات الانتخابيّة والاستطلاعات؟

وما هو مكانها في عصر الشّبكات الاجتماعيّة والهاتف الخلويّ؟

عاملان أساسيان لهما تأثير على سلوك النّاخبين، و هما: الدعاية الانتخابيّة واستطلاعات التصويت. مقرّ انتخابات كلّ حزب مأهول بمهنيّين متنوّعين، يقومون باستخدام وسائل الإعلام بشكل مكثّف: مقالات وإعلانات في الصُحف، في المذياع، في التلفاز و وسائل الإعلام الإخباريّة. ازداد استخدام الإنترنت (بواسطة وسائل الإعلام الاجتماعيّة، البريد الإلكترونيّ، مواقف ومنتديات مختلفة) من حملة انتخابيّة إلى أخرى. مع انتقال ميدان الدعايات المركزيّ إلى حلبة الإنترنت، حلّ انخفاض ملحوظ على نسبة الانكشاف على البثّ الانتخابيّ في التلفاز.

الدعاية الانتخابيّة

وتقوم الدعاية على قانون الانتخابات، وهي تعبير هامّ لمبادئ الديمقراطيّة بحقّ الجمهور بالمعرفة وحرّيّة التعبير. يتّضح من الأبحاث أنّ تأثير بثّ الدّعايات الانتخابيّة، رأس حربة الدّعايات الانتخابيّة، هو في تعزيز وتدعيم مواقف موجودة لدى النّاخبين إزاء الأحزاب. يمكن أن يغيّر بثّ الدّعايات الانتخابيّة تصويت الناخبين قليلًا ، لكنّ الأمر يمكن أن يحسم نتائج الانتخابات فقط في حالة كون التنافس متقاربًا جدًّا بين الأحزاب. بثّ الدعايات الانتخابيّة من شأنه أيضًا أن يشجّع المشاركة في الانتخابات، عبر تعزيز المشاركة الشخصيّة والشعوريّة للمواطنين.

مهمّة:

اِقرأوا مقاطع الدعاية الانتخابيّة:

- ★ اشرحوا أهمّيّة الدعاية الانتخابيّة حسب القطعة.
- ★ افحصوا بين أفراد أسرتكم إن كانت الدعاية الانتخابيّة قد أثّرت عليهم أم لا.
- ★ قارنوا بين نتائج فحصكم والقطع.
- ★ اعرضوا استنتاجاتكم.

قانون انتخابات طرق الدعاية (1959):

يُحدّد الطُرق والوسائل المسموحة للدعايات الانتخابيّة، ويضع حدودًا وتقييدات لضمان أن تكون الحملة الدعائيّة للأحزاب عادلة ومتساوية. على مرّ السنين أضيفت للقانون بنود تتعلّق بالإعلان العلنيّ، لبثّ الدّعايات الانتخابيّة في القنوات التّلفازيّة والتجاريّة والمذياع في المنطقة، ومع ازدياد استخدام الاستطلاعات، أضيفت أيضًا معايير لنشر نتائج استطلاعات الانتخابات. حتّى الآن لم يتطرّق القانون إلى الإعلان في قنوات تكنولوجيّة حديثة، على غرار الإنترنت والهاتف الجوّال: شبكات اجتماعيّة، اليوتيوب، البريد الإلكترونيّ وغيرهم. كون حصّة الأسد من الدعاية الانتخابيّة تُدار اليوم في البيئة الرقميّة، فإنّ قانون طرق الدعاية الانتخابيّة يظهر غير محتلن وغير ملائم.

فإنّ، بعد انتخابات الكنيست العشرين، عام 2015، تقرّرت إقامة لجنة تفحص القانون من جديد.

هل ساعدت الدّعايات الانتخابيّة، قبيل انتخابات عام 2015، الأحزاب في إقناع النّاخبين؟

الحملات الانتخابيّة تعمل

في استطلاع لمعهد" فانلس بوليتيك" اتّضح أنّ الجهود الجبّارة الّتي تبذلها الأحزاب في الحملات الانتخابيّة تنجح فعلًا.

الاستنتاج الأوّل، والأكثر أهمّيّة، هو أنّه على الأقلّ 25% من المصوّتين أبلغوا أنّهم غيّروا قرارهم بخصوص الحزب الذي سيحظى بصوتهم، في الشّهرين الأخيرين. مُعطى آخر مثير للاهتمام، هو أنّ نسبة التّغيير الأعلى سُجّلت لدى مواطني الجنوب: 24% منهم غيّروا رأيهم في الشهرين الأخيرين. 29% لم يقرّروا بعد لمن سيصوّتون. يدور الحديث عن أعداد كبيرة جدًّا من الأصوات.

("مؤشّر الحملة الانتخابيّة: نقاتل من أجل البيت". **ماكو** 2.2015.16)

سؤال تفكير:

★ هل يجب، برأيكم، مواصلة بثّ الدعاية الانتخابيّة في القنوات التلفزيونيّة؟ اذكروا تعليلات تؤيّد وأخرى تعارض.

معظم الأشخاص يعرفون لمن سيصوّتون قبل بدء الدعاية الانتخابيّة

عمليًّا، تساهم الدعايات الانتخابيّة بما في ذلك الدعايات الإعلاميّة، في تعزيز النّزعات السّياسيّة المسبقة أو حلّها. كما وتساعد على تحويل الأفضليّات القائمة إلى أفضليّات عقلانيّة أكثر. بكلمات أخرى: معظم الأشخاص يعرفون لمن سيصوّتون قبل بدء الحملات الانتخابيّة، لكنّها تساعدهم على تعليل تصويتهم لحزب معيّن دون آخر، لأنفسهم وللآخرين".

(بلاندر، دانا. 2015. "الدعاية الانتخابيّة في التلفاز: شيء رائع"؟ ***المعهد الإسرائيليّ للديمقراطيّة***)

الاستطلاعات التي تنشر يوميًّا في وسائل الإعلام تشكّل جزءًا لا يتجزّأ من كلّ جهاز الانتخابات في الدول الديمقراطيّة. قُبيل انتخابات الكنيست السّابعة، عام 1969، ظهرت لأوّل مرّة في الصُحف الإسرائيليّة تقارير حول الاستطلاعات ونتائجها. كما و قد بدأ التلفاز أيضًا بنشر استطلاعات تدريجيًّا، ومنذ التّسعينيّات يمكن القول إنّ استطلاعات الانتخابات هي موضوع مركزيّ في وسائل الإعلام حيث أنّ نتائجها تساعد في اتّخاذ القرارات - سواء من المرشّحين حول استمرار الحملة الدعائيّة أو المنتخِبين. على الرغم من ذلك، مدى مصداقيّة الاستطلاعات لا يزال موضع خلاف، بسبب الفجوات الكبيرة بينها وبين النتائج الحقيقيّة.

في انتخابات 2015، على سبيل المثال، صارت الاستطلاعات نفسها مركّبًا مركزيًّا في الحملة الدعائيّة. الاستطلاعات الّتي تنبّأت مرّة بعد أخرى بخسارة فادحة لحزب الليكود، أدّت إلى تغيير اتّجاه رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو في الحملة الدعائيّة، حيث بدأ بإقناع المصوّتين بترك الأحزاب الصغيرة من معسكر اليمين والتصويت لليكود. وفعلًا، نال الليكود مقاعد أكثر بكثير ممّا تنبّأت الاستطلاعات.

الاستطلاعات, ويكيبيديا.
[CC BY-SA 3.0], via Wikimedia Commons.

هنالك من يرى بهذا إثباتًا لعدم قدرة الاستطلاعات على تنبّؤ نتائج الانتخابات. وهناك من يرى بهذا إثباتًا على أنّ الاستطلاعات صارت هي نفسها آلة حملة دعائيّة وذات اعتبار حاسم لدى المنتخِب. هنالك من يدّعي أنّ الاستطلاعات فشلت في تنبّؤ نتائج الانتخابات لأنّها تنبّأت بنتائج متحيّزة، وِفْقًا لرغبات مستدعي الاستطلاعات.

مقارنة بين الاستطلاعات والنتائج الحقيقيّة في انتخابات الكنيست العشرين[6]

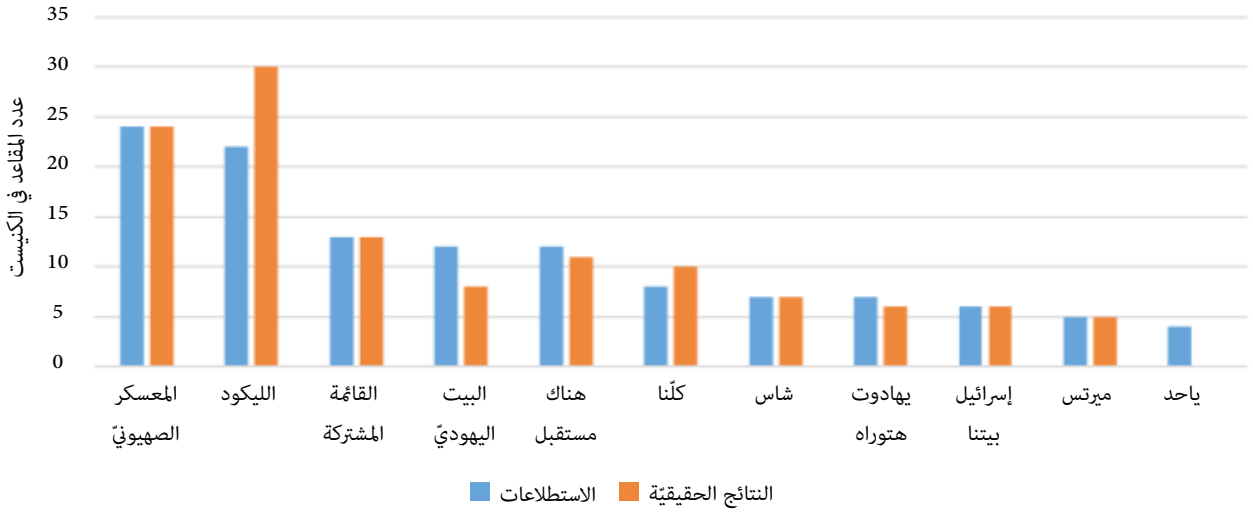

التصويت في الانتخابات – حقّ أم واجب؟

موقف:

★ هل أنتم مع أم ضدّ سنّ قانون يلزم المواطنين بالمشاركة في الانتخابات في إسرائيل؟ علّلوا موقفكم. (اُنظروا أيضًا الفصل السابع عشر، "مبدأ تقييد السلطة"- انتخابات ديمقراطيّة، في الباب الثاني).

المشاركة في الانتخابات هي إحدى الحقوق الأساسيّة في مركز كلّ نظام ديمقراطيّ. لكن عدا كونها حقًّا، فإنّ للمشاركة في الانتخابات أهمّيّة كبيرة لاستمراريّة الديمقراطيّة. امتناع جمهور واسع عن المشاركة في الانتخابات يمكن أن يؤدّي إلى فجوة عميقة بين رغبات المواطنين وتحقيقها. فجوة كهذه قد توسّع الهوّة بين المواطنين والمنتخِبين، وتحول دون فهم المرشَّحين لطلبات وأفضليّات الجمهور، وتدفعهم إلى العمل عكس رغبة أجزاء كبيرة من الشعب. مصالح الجمهور لن تحظى بتمثيل ملائم فيضيع أساس شرعيّة الحكم.

في دول قليلة كأستراليا وبلجيكا وإيطاليا وتشيلي- المواطنون مجبرون وِفْق القانون على المشاركة في الانتخابات. في بعض الدول يدور الحديث عن واجب التصويت، وكلّ ما على الناخب هو أن يحضر إلى صندوق الاقتراع يوم الانتخابات.

في أستراليا هنالك فرض وضع بطاقة تصويت، لكنّ يمكن أن تكون بطاقة بيضاء أو بطاقة غير صالحة. في إيطاليا يسجّلون في بطاقة هويّة المواطنين الذين امتنعوا عن حقّهم في التصويت أنّهم لم يشاركوا في الانتخابات. نسبة التصويت في تلك الدول من أعلى النّسب في العالم، حيث تتعدّى الـ 90%.

6 جليلي، طال. موقع سيكر راع، www.sekerra.com جميع الرسومات البيانيّة في الموقع مسرّح بها وفق ترخيص CC-BYSA.

تلخيص

طريقة الانتخابات في إسرائيل تشجّع تمثيلا عاليا لمجموعات متنوّعة- أيديولوجيّة، وطنيّة، دينيّة، ثقافيّة و طائفيّة. لكن بالمقابل تثير صعوبات في تشكيل الحكومة والحكم، وتتسبّب بانتخابات متكرّرة.

القضايا المركزيّة المطروحة في الانتخابات هي أفكار، حاجات ومصالح مجموعات مختلفة في المجتمع. تُشغل هذه القضايا أيضًا تنظيمات سياسيّة ومن ضمنها الأحزاب. نناقشها في الفصل التالي.

تمرين

1. اِشرحوا كيف تؤثّر طريقة الانتخابات على العلاقة بين المرشَّحين والناخبين، وعلى مسؤوليّة المرشَّحين؟
2. أعدّوا استبيانًا بين أقرباء العائلة أصحاب حقّ الانتخاب، وافحصوا ماذا كانت العوامل المركزيّة التي أثّرت على قرارهم لمن سيصوّتون، في الحملتين الانتخابيّتين الأخيرتين.
   - ما هي استنتاجاتكم من نتائج الاستبيان؟ تطرّقوا في إجابتكم للمصطلحات التي تعلّمتموها في هذا الفصل.
3. اِشرحوا لماذا تشكّل نسبة مشاركة منخفضة في الانتخابات خطرًا على الديمقراطيّة؟

الفصل السابع والعشرون

الأحزاب ومجموعات المصلحة في الدولة الديمقراطيّة وفي إسرائيل

العضويّة في حزب أو النشاط في إطار مجموعات المصلحة هما مثالان للمشاركة المدنيّة في السّياسة. لكن هنالك فرقًا جوهريًّا بين الانتظامين: تطمح الأحزاب إلى المشاركة في السلطة وتحديد السياسة، بينما مجموعات المصلحة معنيّة بالتأثير على العمليّة السياسيّة، دون المشاركة في السلطة.

يحدّد قانون الأحزاب الذي سُنّ في إسرائيل عام 1992، *أنّ الحزب هو مجموعة من الأشخاص الذين انتظموا لكي يدعموا أهدافًا سياسيّة أو اجتماعيّة بطريقة قانونيّة، ولكي يمثّلوها في الكنيست بواسطة المنتخَبين. للحزب أفكار، تنظيم، مؤسّسات، أعضاء، نشطاء، مصوّتون وممثّلون في مؤسّسات السلطة.*

الحزب كمنظّمة سياسيّة تطمح إلى القوّة، ليس ظاهرة ديمقراطيّة فقط. كانت الأحزاب - وما تزال - قائمة في الأنظمة غير الدّيمقراطيّة، كالصّين ومصر وسوريا.

في هذا الفصل سنعالج الأسئلة التالية:

- ***ما هي وظيفة الأحزاب في الدولة الديمقراطيّة؟***
- ***ما هي أنواع الأحزاب في الدول الديمقراطيّة؟***
- ***ما طبيعة الجهاز الحزبيّ في إسرائيل؟***
- ***ما هي خارطة الأحزاب في إسرائيل؟***
- ***ما هي مجموعات المصالح؟***

ما هي وظيفة الأحزاب في الدولة الديمقراطيّة؟

أصل كلمة حزب من الجذر ح.ز.ب، بمعنى تجمّع وتشكّل مجموعة. أي تمثيل جزء من السكّان في البرلمان، وهي تشكّل آلة ذات أهمّيّة كبيرة في الدول الديمقراطيّة. وظائف الأحزاب:

1. **تمثيل** مجموعات ذات أفكار أو مصالح مختلفة.
2. **الوساطة** بين مجموعات المواطنين والسُّلطة. الأحزاب قنوات اتّصال: من جهة، هي تشكّل منبرًا للمواطن لإسماع رأيه، وتساعد السلطة الوقوف على مزاج أعضاء الأحزاب، ومن جهة أخرى تنقل السلطة معلومات للجمهور حول سياستها بواسطة الأحزاب.
3. **خلق تضامن**. توفّر الأحزاب للمواطنين مركز تضامن وشعور بالانتماء. أحزاب قطاعيّة، على سبيل المثال، تمنح شعورًا بالانتماء للمنتخِبين المنحدرين من نفس القطاع.
4. **جتمعة سياسيّة**[1]. تؤثّر الأحزاب على الثّقافة السياسيّة للمجتمع وعلى قيمها. يساعد نشاط الحزب أعضاءه المنحدرين من خلفيّات مختلفة على الأخذ بعين الاعتبار آراء أخرى مخالفة لآرائهم وعلى الليونة والتوصّل إلى اتّفاقات معها.
5. **نموّ قيادة سياسيّة**. تشكّل الأحزاب حقلًا لنموّ قيادات، من شأنها الوصول لاحقًا إلى مناصب سُلطويّة. هنالك اختلاف جوهريّ بين وظائف وكيفيّة عمل الحزب في الدول الديمقراطيّة، ومميّزات الأحزاب في الدول غير الديمقراطيّة. في الأنظمة غير الديمقراطيّة يشكّل الحزب ذراعًا للسُّلطة، يتسلّط على كلّ مؤسّسات الدولة ويشكّل بالأساس آليّة تسلّط على الجماهير. بينما في الدول الديمقراطيّة، مقابل ذلك، ترتكز الأحزاب على مبدأ التعدّديّة، الذي يعترف بتنوّع المجتمع، ويطمح إلى منحه التعبير، معترفًا بحقّ الجمهور بالتّأثير على تصميم الحياة السياسيّة.

ما هي أنواع الأحزاب في الدول الديمقراطيّة؟

1. **حزب يمثّل مجموعة اجتماعيّة**. مثل طبقة اجتماعيّة - اقتصاديّة (برجوازيّين، عمّال، رأس ماليّين)، فريق عرقيّ، فريق دينيّ أو فريق وطنيّ. على سبيل المثال: "شاس" يمثّل جمهورًا شرقيًّا متديّنًا أورثوذكسيًّا وتقليديًّا؛ قسم مركزيّ من مؤيّدي "البيت اليهودي" يأتي من صفوف الجمهور الدّينيّ - الوطنيّ؛ "اسرائيل بيتنا" مثّل في بداية طريقه القادمين الجُدد من دول رابطة الشّعوب (الاتّحاد السوفييتيّ سابقًا)، "يوجد مستقبل" يمثّل مصالح الطبقة الوسطى؛ "القائمة (العربيّة) المشتركة" حظيت بتأييد أغلبيّة كبيرة وسط المصوّتين العرب في انتخابات 2015.
2. **حزب أيديولوجيّ وحزب براغماتيّ (عمليّ)**. إنّ التمييز بينهما هو وفق مدى الالتزام بالبرنامج الانتخابيّ: للحزب الأيديولوجيّ التزام عميق لبرنامج انتخابيّ فكريّ. بينما الحزب البراغماتيّ يلائم برنامجه الانتخابيّ، بسهولة أكبر، للظروف المتغيّرة أو لجمهور واسع من الناخبين، صاحب وجهات نظر كونيّة متعدّدة. لا تميل الأحزاب إلى إظهار نفسها كأنّها دون أيّ التزام أيديولوجيّ.

1 انظروا تفسير المصطلح في الفصل التاسع عشر، "ثقافة سياسيّة ديمقراطيّة"، في الباب الثاني.

3. **حزب جماهيريّ وحزب هيكليّ**. أساس التمييز بينهما هو مستوى النشاط والاندماج الاجتماعيّ. من ضمن مميّزات حزب الجماهير النشاط على مدار أيّام السنة، وفي عدّة مجالات: اقتصاديّة واجتماعيّة وثقافيّة وتربويّة. نشاط كهذا يعزّز توالف مشجّعي الحزب، ويزيد من عدد أعضائه. أحزاب الجماهير كانت، على سبيل المثال، الأحزاب الاشتراكيّة الّتي تألّفت في أوروبا في المنتصف الثاني من القرن التاسع عشر. كذلك "ماباي" (حزب عمّال أرض إسرائيل؛ الحزب الحاكم في إسرائيل حتّى عام 1977) عمل كحزب الجماهير- منح لأعضائه خدمات عديدة، بضمنها حركة شبيبة، نشاط اجتماعيّ وأماكن عمل.

بالمقابل، الحزب الهيكليّ يتميّز بنشاط سياسيّ ضيّق نسبيًّا خاصّة قُبيل موعد الانتخابات. لا وجود- اليوم- للكثير من أحزاب الجماهير. وبشكل عامّ، فإنّ نطاق عمل الأحزاب قد تقلّص. في إسرائيل يمكن أن نذكر حزب "شاس" كحزب نطاق عمله واسع نسبيًّا، وذي اعتراف في مجالات حياتيّة عديدة. من الجدير بالذّكر، أنّ لا علاقة بين حقيقة كون الحزب حزبًا هيكليًّا، أو حزب جماهير، وعدد المقاعد البرلمانيّة التي فاز بها الحزب في الانتخابات.

مهمّة:

★ أعطوا مثالًا إسرائيليًّا لحزب أيديولوجيّ ولحزب براغماتيّ (عمليّ). علّلوا إجابتكم.

4. أحزاب تآلفيّة وأحزاب أحاديّة القضيّة. التمييز هنا وِفْق حجم القضايا التي يتمّ التركيز عليها. الأحزاب التآلفيّة تضمّ تشكيلة واسعة من القضايا والمصالح في مواضيع الخارجيّة والأمن والاقتصاد والمجتمع وغيرها، وتتوجّه إلى جمهور واسع. الأحزاب الأحاديّة القضيّة تتركّز بالسعي في سبيل قضيّة واحدة. في إسرائيل، حزب الليكود وحزب العمل نموذجان لأحزاب تآلفيّة؛ حزب المتقاعدين وحزب "الخضر" نموذجان لأحزاب أحاديّة القضيّة.

للحزب، بشكل عامّ، عدّة مميّزات. على سبيل المثال، يمكن أن يكون الحزب حزبًا جماهيريًّا وحزبًا تآلفيًّا في نفس الوقت.

ما هي أنواع الأجهزة الحزبيّة في الدول الديمقراطيّة؟

في الدول الديمقراطيّة يمكن تمييز **أجهزة حزبيّة** تختلف بعدد الأحزاب التي تركّبها وبمستوى الاختلاف والاستقطاب بين تلك الأحزاب وبمستوى استقرار الجهاز العامّ. التمييز الأساسيّ هو بين **جهاز ثنائيّ الحزب** (أو ثنائيّ الكتلة) **وجهاز متعدّد الأحزاب**.

الجهاز الثنائيّ الكتلة هو جهاز سياسيّ يستند إلى حزبين أساسيّين يحظيانِ بتأييد أكثريّة كبيرة من الجمهور، ويمتلكان معظم مقاعد البرلمان. هذا جهاز مستقرّ، يقبض الحزب الأوّل فيه على السلطة، بينما يشكّل الحزب الثاني المعارضة وينتظر دوره للتغلّب على الحزب الحاكم وتبوّء مكانه. هكذا مثلًا، في الولايات المتّحدة (الحزب الديمقراطيّ مقابل الحزب الجمهوريّ)، وفي أستراليا (حزب العمل الأستراليّ في اليسار، مقابل كتلة يمينيّة من الحزب الليبراليّ والحزب الوطنيّ).

الجهاز المتعدّد الأحزاب يتألّف من عدد كبير من الأحزاب التي تشكّل معًا أكثريّة في البرلمان وتركّب الائتلاف كما يحدث في هولندا، إسرائيل، ألمانيا، إسبانيا واليابان. قد يعاني الجهاز المتعدّد الأحزاب من عدم الاستقرار لأنّ الحكومة مركّبة من ائتلاف أحزاب، وقد تتفكّك في حال انسحاب واحد منها. لكن الأجهزة المتعدّدة الأحزاب تمتاز هي الأخرى بالاستقرار، مثلًا: في الدول الإسكندنافيّة.

طريقة الانتخابات ومبنى المجتمع يحدّدان ماذا سيكون الجهاز السياسيّ: متعدّد الأحزاب أم ثنائيّ الكتلة.

سؤال تفكير:

★ هل يشكّل استقرار المنظومات الثنائيّة الحزب، بالضرورة، أفضليّة بالنسبة للديمقراطيّة؟

مكانة الأحزاب في القرن الحادي والعشرين:

لماذا تزعزعت مكانتها، وتدهور عدد أعضائها؟

في الآونة الأخيرة، تنسحب الأحزاب في غالبيّة الدول الديمقراطيّة من معظم الوظائف التي أدّتها في الماضي، وتحظى بمستوى ثقة منخفض من الجمهور. إنّ ظاهرة تراجع الأحزاب باتت ظاهرة عالميّة.

هناك عِدّة أسباب **لانخفاض مكانة الأحزاب** وتقليص عدد أعضائها النشيطين. قسم منها كامن في طريقة إدارة الأحزاب، وقسم منها نابع من التّغييرات الاجتماعيّة الحاصلة في الدّول الحديثة:

1. أحزاب كثيرة أهملت وظيفتها كممثّلة للمصالح الاجتماعيّة، وتركّزت على السّعي إلى زمام السُّلطة والوظائف.
2. في كثير من الدّول طرأت تغييرات اجتماعيّة كبيرة. منتخِبون كانوا منتسبين إلى طبقة اجتماعيّة معيّنة وانتخبوا حزبًا مثّلهم، تركوا الحزب عندما تغيّرت مكانتهم الاجتماعيّة، لكنّهم لم ينضمّوا إلى حزب آخر.
3. إن كان للأحزاب- في الماضي- تأثير كبير على جدول العمل السّياسيّ، فاليوم يمكن التّأثير على جدول العمل عبر قنوات أخرى، كالإعلام وشبكات التّواصل الاجتماعيّة.
4. وفي الكثير من الأحيان البُعد الشّخصيّ في السّياسة يضع البُعد الأيديولوجيّ جانبًا. مستشارو الإعلام مشغولون في إبراز شخصيّة القائد، ويمكّنونه من التّوجّه إلى النّاخبين بشكل مباشر، دون الحاجة إلى شبكة تنظيميّة حزبيّة.

ما طبيعة الجهاز الحزبيّ في إسرائيل؟

متى كانت الأحزاب في ذروة قوّتها- ولماذا ضعفت في العقود الأخيرة؟

لُقّبت دولة إسرائيل في بدايتها بـ **"دولة الأحزاب"**. على النّقيض من معظم دول العالم، الأحزاب في إسرائيل سبقت قيام الدّولة. يمكن تحديد ثلاث مراحل في الجهاز الحزبيّ الإسرائيليّ:

1. **منذ قيام الدّولة حتّى انتخابات 1977 - جهاز متعدّد الأحزاب، مع حزب مهيمن.** على مرّ تلك السنوات الـ 29 (وقبل ذلك أيضًا في مرحلة "الدّولة الّتي على الطّريق") حكمت إسرائيل حركة "العمل"، في أشكالها المختلفة (مپاي، المعاراخ، العمل)، بمشاركة الأحزاب الدينيّة، ومپام، و"اتّحاد العمل". فاز مپاي في كلّ الحملات الانتخابيّة الّتي جرت في تلك الفترة، بعدد المقاعد الأكبر، وشكّل الحكومات. فصمّم وعكس روح تلك الفترة، روح بناء الدّولة.
2. **الانقلاب** - في انتخابات عام 1977 حدث تغيير دراماتيكيّ عُرف باسم "الانقلاب"، وذلك حين وصل "الليكود" الّذي كان مؤلّفًا من قائمة تتألّف من عدّة أحزاب وحركات إلى السلطة، وخسرت "حركة العمل" الصدارة لأوّل مرّة. هكذا نشأت في إسرائيل **منظومة تنافسيّة ثنائيّة الكتلة**: أحزاب اليمين وعلى رأسها اللّيكود، مقابل أحزاب اليسار وعلى رأسها العمل.

تعزّز هذا التوجّه عام 1981 حين قُلِّصَت في الكنيست العاشرة فجوة المقاعد بين الحزبين الكبيرين (48 لليكود مقابل 47 للمعراخ)، ووصل مجمل مقاعدهما إلى مجموع قياسيّ بلغ 96 مقعدًا. بدأت الأحزاب الصغيرة بالتقرّب من أحد الحزبين الكبيرين، وقسم منها انضمّ بالتناوب إلى الحزب الحاكم.

3. **فترة الانفجار** - منذ عام 1996 وحتّى يومنا هذا- وهي فترة بدأت بسريان قانون الانتخاب المباشر لرئيس الحكومة (والذي تمّ إلغاؤه عام 2003). تتميّز هذه الفترة **بتقلّص قوّة الأحزاب الكبيرة**. ومع ذلك، فقد كان هناك مؤشّر للتغيّر في هذا التوجّه عام 2015.

هل تعلمون؟!

في انتخابات الكنيست السابعة، عام 1969، فازت القائمة الأكبر- المعاراخ (بمشاركة مبّاي واتّحاد العمل وميّاي ورافي)- بـ **56** مقعدًا.

في انتخابات الكنيست الـ 18، عام 2009، فازت القائمة الكبرى- كديما- بـ **28** مقعدًا فقط.

في انتخابات الكنيست الـ 19، عام 2013، فازت قائمة الليكود- بيتنا (والتي ضمّت حزبي الليكود وإسرائيل بيتنا) بـ **31** مقعدًا.

في انتخابات الكنيست الـ 20، عام 2015، فاز الليكود بـ **30** مقعدًا.

مميّزات فترة الانفجار:

أ. تجزئة الجهاز الحزبيّ، وضعف الأحزاب الكبيرة.

مخطّط: قوّة الأحزاب الكبيرة 1965-2015[2]

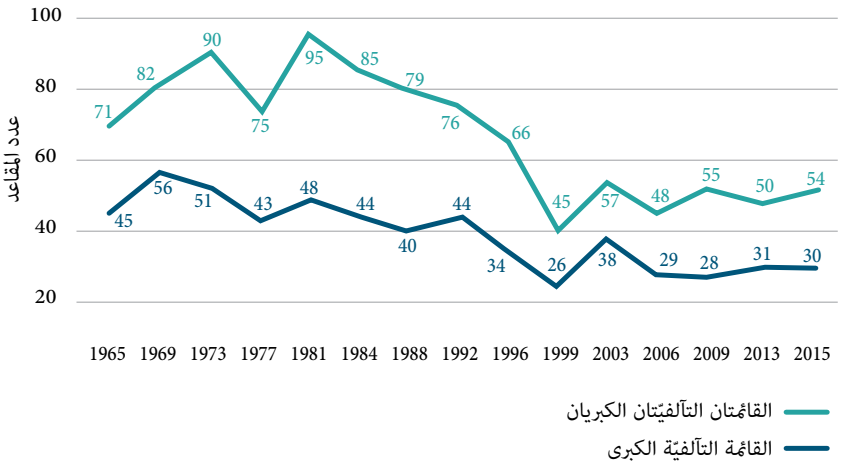

الثقة بالأحزاب:

في عام 2012 عبّر 35.6% من الجمهور الإسرائيليّ فقط عن ثقته بالمؤسّسة الحزبيّة. وهذه نسبة الثقة الأدنى الّتي سُجّلت بالنسبة إلى مؤسّسات سياسيّة (عدا مؤسّسة رئيس الحكومة، الّتي حظيت بتأييد 31.9%).

(بروفسور أشر أريان، مخائيل فيليفوب وآنا كنفلمان، "مقياس الديمقراطيّة الإسرائيليّة 2009-20 عامًا للقدوم إلى البلاد من الاتّحاد السوفيتيّ"، **المعهد الإسرائيليّ للديمقراطيّة، مركز جوتمان).**

2 البروفيسور راهط، جدعون. برنيع، شولميت. فريدبرج، جن. كنيج، عوفر (محرّرون). 2013. "كيف يصحّحون طريقة الحكم في إسرائيل- توصيات أساسيّة". **تصحيح طريقة الحكم في** إسرائيل. أورشليم القدس وتلّ أبيب: المعهد الإسرائيليّ للديمقراطيّة ومنشورات عام عوفيد. ص 13.

تعلّم من المخطّط، أنّه حتّى عام 1996 نجحت القائمة الكبيرة بالفوز بثلث مقاعد الكنيست على الأقلّ، وفي حملات الانتخابات الستّ التي أجريت منذ ذلك الحين، تقلّصت قوّة الحزب الكبير. في ثلاث من حملات الانتخابات لم يحصل الحزب الكبير حتّى على ربع المقاعد. إذا نظرنا إلى القوّة المشتركة للقائمتين الكبيرتين، فسنرى منحًى مشابهًا: أمسك الحزبان الكبيران، بشكل تقليديّ، بأكثريّة المقاعد في الكنيست، حتّى عام 1996، ومن حينها هبطت قوّتهما المشتركة إلى ما دون نصف أعضاء الكنيست. في الكنيست الّتي انتخِبَت عام 2015، حصل الحزبان الكبيران سويّة على 54 مقعدًا.

ب. **عدم الوضوح الأيديولوجيّ:** تشوّشت الفوارق المبدئيّة بين الحزبين الكبيرين، ممّا أدى إلى ارتحال الناخبين، وضعف الثقة الحزبيّة. لم يكن انتقال الناخبين، غالبًا، من كتلة اليمين إلى كتلة اليسار، بل داخل الكتل، أو من اليمين واليسار إلى أحزاب الوسط.

تبِعات ضَعْف الأحزاب الكبيرة:

1. **مشكلة الثقة:** تحظى الأحزاب في إسرائيل بأدنى نسبة من الثقة في الاستطلاعات، مقارنة بباقي المؤسّسات السياسيّة (في الدولة والعالم)[3]. من الجدير بالذِّكر، أنّه على الرغم من نسبة الثقة المنخفضة، يعترف معظم الجمهور(67%) بأهمّيّة الأحزاب كمؤسّسة ديمقراطيّة، وهو غير مستعدّ للتنازل عنها.
2. **مشكلة إحكام الحكم:** بما أنّ عدد مقاعد الأحزاب الكبيرة قد انخفض، فقد صار من الصعب على الحزب الكبير والحكومة التي يترأسها، تنفيذ سياستهم. هذا يؤدّي إلى تأجيل اتّخاذ قرارات مختلف عليها. كما يحول دون التخطيط طويل الأمد، وينعكس بالتوجّه إلى الانتخابات بشكل متكرّر.

ما هي خارطة الأحزاب في إسرائيل؟

على الرغم من الغموض الأيديولوجيّ، من الممكن ترتيب الأحزاب بحسب التسلسل من اليمين إلى اليسار، في أربعة مجالات رئيسيّة، هي: **المجال الاقتصاديّ - الاجتماعيّ**، و**سياسة الخارجيّة والأمن**، و**علاقة الدين بالدولة**، و**الهويّة اليهوديّة للدولة**.

مع ذلك، من الصعب ترتيب الأحزاب بدقّة، لعدّة أسباب:

أ. يمكن أن يكون الحزب في جهة من السلسلة في موضوع معيّن، وفي جهة أخرى في موضوع آخر. مثلًا: أن يكون يمينيًّا (ليبراليًّا حديثًا) برؤياه الاقتصاديّة- الاجتماعيّة، ويساريًّا (حمائميّ) في مواضيع الخارجيّة والأمن.

ب. لا تنشر كلّ الأحزاب برنامجًا انتخابيًّا واضحًا عن سياستها، وحتّى من تقوم بذلك، فإنّ برنامجها الانتخابيّ لا يتطرّق- ضرورة- للمواضيع الأساسيّة الأربع الّتي ذُكرت.

3 البروفيسور أريان، آشر. فيليبوڤ، ميخائِل. كنفلمان، آنا.2009. "مؤشّر الديمقراطيّة الإسرائيليّة 2009 - عشرون عامًا للقدوم من الاتّحاد السوفياتيّ". المعهد الإسرائيليّ للديمقراطيّة، مركز جوتمان.

ت. أكثر من مرّة تُسمع تصريحات- وتحدث أعمال أيضًا- لا تتوافق والبرنامج الانتخابيّ، بل وتعارضه. تُعرف في هذا السياق عبارة صاغها أحد رؤساء الحكومة: "الأمور التي نراها من هنا (من مكتب رئيس الوزراء) لا يرونها من هناك(من المعارضة)". مثلًا، رئيس الحكومة أريئيل شارون قاد عمليّة بعيدة المدى عام 2005 كانت مناقضة تمامًا لبرنامجه الانتخابيّ الذي تنافس به في انتخابات الكنيست على رأس الليكود، عندما نفّذ خطّة الانفصال عن قطاع غزّة.

ث. في معظم الأحزاب، وخاصّة في الأحزاب الكبيرة، لا توجد وحدة أيديولوجيّة بين جميع الأعضاء. من الممكن أن نجد بينهم أصحاب آراء اقتصاديّة، سياسيّة واجتماعيّة متنوّعة، بضمنها آراء تلائم أكثر الجانب الآخر من الخارطة السياسيّة.

- **تسلسل الخارجيّة والأمن:** مصدر الانقسام الأيديولوجيّ في هذه القضيّة، بين "الحمائم" (اليسار) وَ "الصقور" (اليمين) متجذّر منذ فترة بداية الاستيطان (תקופת היישוב). المنتمون إلى معسكر الصقور يؤمنون عادة بـ "أرض إسرائيل الكاملة". هم يعارضون التنازلات الإقليميّة في الضفّة الغربيّة وشرق أورشليم القدس وهضبة الجولان، وآخرون يوافقون على تنازلات صغيرة.

  تعود هذه المعارضة لاعتبار هذه المناطق بلد أصل الشعب اليهوديّ والاقتناع بأنّ السيطرة عليها هامّة لأمن إسرائيل. يدعم الصقور النشاط الأمنيّ، أي التوجّه الذي يرى القدرة العسكريّة الوسيلة الأكثر نجاعة لضمان الأمن القوميّ لإسرائيل. حسب التصوّر الصقوريّ، التنازلات الإقليميّة ليست وصفة للسلام، إنّما على العكس فهي تشجّع على العدوانيّة . أمّا أعضاء معسكر الحمائم فيميلون أو يستعدّون لتنازلات إقليميّة هامّة، تصل حدّ الانسحاب إلى حدود عام 1967، مع تعديلات حدوديّة طفيفة. حسب رأيهم، التسوية الإقليميّة هامّة من أجل التوصّل إلى سلام مع الفلسطينيّين، ومع الدول العربيّة الداعمة لهم. فيحسّن هذا السلام وضع إسرائيل الأمنيّ ووضعها السياسيّ ووضعها الاقتصاديّ. أعضاء معسكر الحمائم يدّعون أنّ تسلّط إسرائيل على مناطق الضفّة الغربيّة، وعلى الفلسطينيّين القاطنين فيها، هو احتلال غير أخلاقيّ. كما يدّعون أنّ الطريقة الديموغرافيّة (السكّانيّة) الوحيدة لضمان دولة يهوديّة ديمقراطيّة هي الانفصال عن هذه المناطق وإقامة دولتين لشعبين يعيشان بسلام جنبًا إلى جنب. على مرّ كلّ السنين، وحتّى اليوم، الخلاف حول قضايا الخارجيّة والأمن هو الخلاف المركزيّ في إسرائيل.
- **التسلسل الاقتصاديّ- الاجتماعيّ:** ويمتدّ بين قطبين- اليسار واليمين: أحزاب اليسار تقترن بالسياسة الاجتماعيّة- الديمقراطيّة، وأحزاب اليمين بالسياسة الليبراليّة الجديدة. توجد على هذا التسلسل أحزاب مختلفة، قسم منها يميل إلى اليمين، وقسم إلى اليسار.
- **تسلسل الدين والدولة:** تتطرّق الاختلافات في هذا المجال إلى مدى تأييد الأحزاب لدمج الدين بالدولة. يبدأ التسلسل بأحزاب دينيّة تقليديّة تنادي بتوثيق العلاقة بين الدين اليهوديّ والدولة، وأحيانًا- حتّى- بتطبيق قوانين وأحكام دينيّة، وفي نهايته توجد أحزاب علمانيّة تدعو إلى الفصل بين الدين والدولة. في وسط السلسلة هناك أحزاب تؤيّد- تقريبًا- الحفاظ على الوضع القائم.
- بالنسبة إلى الأحزاب العربيّة فهنالك علمانيّة تؤيّد الفصل بين الدين والدولة، وهناك حزب ذو طابع دينيّ يؤيّد تعزيز المؤسّسات الدينيّة الإسلاميّة، وتعزيز قوّة المحاكم الإسلاميّة.
- **تعريف إسرائيل كدولة يهوديّة ديمقراطيّة.** الأحزاب اليهوديّة تؤيّد أن تُعرّف إسرائيل وتُدار كدولة يهوديّة وديمقراطيّة. بالمقابل، الأحزاب العربيّة تؤيّد تعريف إسرائيل كدولة قوميّة مدنيّة، دون طابع يهوديّ رسميّ.

★ اختاروا حزبين، وتمعّنوا ببرنامجهما الانتخابيّ، ثمّ اعرضوا البنود التي تشير إلى موقع ترتيبهما في القضايا المتعلّقة بعلاقة الدين بالدولة.

كيف تحدّد قائمة المرشّحين للحزب؟

تتمتّع الأحزاب في إسرائيل باستقلاليّة مطلقة في تبنّيها طريقة انتخاب واختيار المرشَّحين وتركيب قائمة المرشَّحين للكنيست.لا توجد- عمليًّا- آليّة تفرض عليها طريقة معيّنة. نتيجة لذلك، تتميّز إسرائيل بمجال واسع من طُرق انتخاب واختيار مرشَحين:

- **زعيم الحزب** يحدّد قائمة المرشَحين للكنيست. هكذا مثلًا، في حزبي "هنالك مستقبل" وَ "كلّنا".
- **الزعماء الروحيّون** للحزب يحدّدون المرشَحين. هكذا مثلًا، في حزب شاس ("مجلس الحكماء")، وفي "اجودت اسرائيل " الذي يشكّل جزءًا من" يهدوت هتوراه" ("مجلس كبار حكماء التوراة").
- **الجسم المنتخِب**، كمركز الحزب أو مؤتمر الحزب. أي، أجسام تعدّ مئات بل آلاف الأشخاص هي التي تحدّد تركيب القائمة. مثلًا: ميرتس والجبهة.
- **البرايمريز (الانتخابات التمهيديّة)** يشارك فيها كلّ من انتمى إلى الحزب، أو حتّى مجمل الناخبين. هذه الطريقة اتّبعتها أحزاب عديدة منها: ليكود، العمل, وَ"البيت اليهودي"، من أجل تعزيز شرعيّتها.
في الماضي، اعتاد قسم من الأحزاب تشكيل قائمة المرشّحين للكنيست بواسطة لجنة تعيين، أو "لجنة مرتّبة".

إيجابيّات وسلبيّات البرايمريز مقابل الطرق الأخرى:

تبِعات البرايمريز، من الناحية الديمقراطيّة، مركّبة ومعقّدة. **للطريقة إيجابيّات بارزة.** منها الشفافيّة ومشاركة واسعة للأعضاء وترسيخ الثقافة الديمقراطيّة والتمثيل وإمكانيّة تقدّم مرشَّحين جدد وتعزيز شعور تأثير جمهور المؤيّدين، وفيما يلي تقليص إحساس عدم الانتماء للسياسة. بهذا تتجلّى مبادئ الديمقراطيّة وقرار الأغلبيّة.

ولكن، لهذه الطريقة سلبيّات: تؤدّي الانتخابات التمهيديّة (البرايمريز) إلى انضمام أعضاء غير فعّالين في الحزب. أحيانًا لا يؤيّدونه، لا يتضامنون معه، بل ولا يصوّتون له في انتخابات الكنيست- حيث أنّ كلّ غايتهم هي دعم مرشّحين معيّنين (أحيانًا يُجنَّدون لمهمّة "مقاولي أصوات"). قد سُجّلت في تاريخ السياسة الإسرائيليّة محاولات لـ "تسلّط مناوئ" للحزب من أجل إمالته لطريق أكثر تطرّفًا. ولكن، إلى الآن، هذه الظاهرة غير شائعة.

أضف إلى ذلك، البرايمريز تتطلّب موارد اقتصاديّة كبيرة. ومن أجل توفير الأموال، قد تتأسّس علاقات غير سليمة بين السياسيّين وأصحاب رؤوس الأموال، فـ" يُكافأ" هؤلاء بالمقابل على يد السياسيّين (ظاهرة" مال- الانضباط الحزبيّ. أعضاء الكنيست، المتعلّقون- الآن- بأصوات جمهور الناخبين، ليسوا على استعداد للرضوخ إلى إملاءات رؤساء الحزب، إذا كانت احتمالات انتخابهم ستتضرّر.

في الانتخابات الأخيرة، في قسم من الأحزاب التي أجريت فيها برايمريز، أُعطيت لرئيس الحزب إمكانيّة تزكية عدد من المرشَّحين لأماكن مضمونة في القائمة، بحسب اختياره.

سؤال تفكير:

★ كيف يمكن المحافظة على إيجابيّات طريقة البرايمريز وإلى جانب ذلك تقليص سلبيّاتها؟

ما هي مجموعات المصلحة؟

منظّمة أشخاص لهم هدف مشترك يعملون معًا من أجل التأثير على سياسة جماهيريّة، تُدعى مجموعة مصلحة. على خلاف الأحزاب السياسيّة، مجموعات المصلحة لا تُطالب بالمنافسة في الانتخابات والعمل في البرلمان والحكومة، إنّما التأثير "من الخارج" على تحديد سياسات. غالبًا تعمل مجموعة كهذه تحت اسم مصلحة واضحة واحدة. نشاطها موجّه- دائمًا- نحو سلطات الحكم وتهدف إلى التأثير على سياستها.

مجموعة المصلحة يمكن ان تعمل على تعزيز **موضوع معيّن**، مثلًا جنود الاحتياط، أو الأمّهات الوالدات الوحيدات، أو المشغّلون، أو العمل على تعزيز مصلحة **جماهيريّة**، مثل جودة البيئة أو جودة الحكم (على سبيل المثال:" إنسان طبيعة وحكم" أو" الحركة من أجل جودة الحكم"). مجموعة المصلحة يمكن أن تعمل- أيضًا- على تعزيز **أيديولوجيّة** سياسيّة (مثلًا:" إن أردتم" وَ "سلام الآن").

مهمّة إنترنتيّة:

اِقرأوا قانون جماعات الضغط (اللوبيّين) في موقع الكنيست.

★ أ. اشرحوا أهدافه.

★ ب. اعرضوا التقييدات التي يفرضها "قانون جماعات الضغط" على اللوبيّين.

قانون جماعات الضغط (اللوبيّين)

في عام 2008 دخل حيّز التنفيذ "قانون اللوبيّين (جماعات الضغط)"، والذي ينظّم عمل جماعات الضغط في الكنيست، ويهدف إلى وضع قيود على عملها وتعزيز الشفافيّة.

كيف تعمل مجموعات المصلحة؟

طرق عمل مجموعات المصلحة متنوّعة.وكما ذُكر تستهدف التأثير على متّخذي القرارات. طريقة العمل الأكثر شيوعًا هي **الضغط** (اللّوبي)، المبنيّة على علاقة شخصيّة بين ممثّلي مجموعات المصلحة ومنتَخَبي الجمهور. هدف جماعات الضغط (اللوبيّين) إقناع منتَخَبي الجمهور بدعم قانون، التصويت أو العمل وِفْق مصالح المجموعات التي يمثّلونها. ظاهرة اللوبي ليست شائعة في إسرائيل فقط، بل في الولايات المتّحدة وأوروبا.

طريقة أخرى تعتمد على **تعاون** منظّم بين مجموعات المصلحة والحكم، من خلال **اتّفاقيّات**. مثلًا، الهستدروت العامّة، وهي مجموعة مصلحة للأجيرين في الدولة، توقّع اتّفاقيّات أجور وشروط عمل مع الحكومة.

وسيلة أخرى لمجموعات المصلحة هي **فرض عقوبات**. على سبيل المثال: مستخدمو شركة الكهرباء يمكنهم منع إمدادات الكهرباء، في محاولة لتحسين ظروف العمل والأجور.

مجموعات المصلحة التي تتنافس فيما بينها للتأثير على السلطة، ليست متساوية القوى. هنالك مجموعات مصلحة قويّة تنتمي إلى مجال الأعمال والمهن الحرّة (المعلّمين)، أو موجودة في مواقع إستراتيجيّة (المطارات، الموانئ)؛ وفي المقابل هناك مجموعات ذات تأثير قليل كمنظّمة "خطّ للعامل"، لحماية حقوق العمّال الأجانب في إسرائيل ضمن أمور أخرى ، أو المنظّمات التي تحاول مساعدة الناجين من المحرقة الوحيدين، والمهاجرين والمعوزين.

تلخيص

عرضنا في الفصل نوعين من المنظّمات: أحزابًا ومجموعات مصلحة. هذه المنظّمات تعبّر عن أفكار ومصالح مجموعات في المجتمع وتُعزّز المشاركة المدنيّة. تتيح الأحزاب لأعضائها إمكانيّة الاندماج في الجهاز السياسيّ، والتأثير عليه من الداخل. أمّا مجموعات المصلحة فتكتفي بالتأثير من الخارج، لكنّ كليهما يحقّقان مبادئ ديمقراطيّة كحُكم الشعب والتعدّديّة والتوافقيّة. مكانة الأحزاب آخذة- فعلًا- في الانخفاض في السنوات الأخيرة، لكنّ قيمتها كبيرة للحفاظ على وجود عمليّة ديمقراطيّة سليمة.

في الفصل التالي سنتعلّم عن الكنيست، السلطة التشريعيّة لإسرائيل، التي يرسل الجمهور إليها ممثّلين عن طريق الانتخابات والأحزاب.

تمرين

1. اِعرضوا مبادئ وحقوقًا يُعرَب عنها بانتظام الأحزاب.
2. اِقرأوا المقطعين من برنامجين انتخابيّين لحزبين مختلفين. أُذكروا واشرحوا التوجّهات الاقتصاديّة- الاجتماعيّة المعروضة في كلّ منهما.

من برنامج حزب "ميرتس" لانتخابات 2015

محاربة الخصخصة وإعادة المسؤوليّة إلى الدولة

عمليّات الخصخصة الجارفة التي مرّ بها الاقتصاد الإسرائيليّ، في العقود الأخيرة، لم تؤدِّ إلى تحسين المنافسة أو الفائدة الاقتصاديّة، بل أدّت إلى تركيز الأموال في أيدٍ قليلة، لمنظومة علاقات مال- سُلطة تهدّد الديمقراطيّة الإسرائيليّة، وإلى المسّ بجودة الخدمات الاجتماعيّة وبمقدارها ، وإلى المسّ بحقوق العمّال.

يجب العمل على وقف عمليّات الخصخصة، وتغيير المسار القائم:

- *وقف فوريّ لعمليّات الخصخصة وعدم إيكالها إلى مشغّل خارجي فيما يتعلّق بالخدمات الاجتماعيّة وخدمات التربية والصحّة. في المقابل يجب العمل على إعادة المسؤوليّة عن هذه الخدمات إلى الدولة، وإقرار خطّة طويلة الأمد لتأميمها.*
- *إلغاء ووقف خصخصة كنوز وموارد الطبيعة في إسرائيل ووقف خصخصة احتكارات الطبيعة، بما في ذلك إعادة فحص خصخصة مصانع البحر الميّت واحتياطيّ الغاز.*

(من موقع "ميرتس")

من البرنامج الانتخابيّ لحزب "البيت اليهودي" لانتخابات 2015

اقتصاد حرّ مع حساسيّة اقتصاديّة

دولة إسرائيل هي نجاح اقتصاديّ غير مسبوق. مع ذلك، هنالك جمهور كبير لا يتمتّع بثمار هذا الازدهار. نحن سنعمل على تساوي الفرص، من أجل إعطاء فرصة لائقة بكلّ شابّ وشابّة في إسرائيل. هذا سيتحقّق من خلال تحسين جذريّ في جهاز التربية وتعزيز المنافسة الاقتصاديّة وكسر الاحتكارات (كما اختبرناه مع شركات الهواتف الخلويّة) واللجان الكبرى وتخفيض الضرائب عن الطبقات الوسطى. دولة إسرائيل مجبرة على توفير شبكة أمن لحياة كريمة لهؤلاء الذين لا يقدرون على إعالة أنفسهم فقط.

(من موقع "البيت اليهودي")

3. اِشرحوا مميّزات الجهاز الحزبيّ الإسرائيليّ اليوم.
4. أُنظروا في موقعين لمجموعتي مصلحة. مثلا: نقابة المعلّمين، اتّحاد الصحفيّين، "إن أردتم"، "سلام الآن"، "الحركة من أجل جودة الحكم"، "منظّمة الطلبة والشباب القطريّة"، "منظّمة" عدالة"، "حركة النساء الديمقراطيّات".

   أ. اِفحصوا أهدافهما المعلنة، وطرق عملهما وإنجازاتهما.

   ب. هل ستنضّمون إلى إحدى المجموعتين، أم ستنشئون مجموعة خاصّة بكم؟ علّلوا.
5. قانون الأحزاب لا يلزم الأحزاب بإجراء انتخابات داخليّة ديمقراطيّة لتحديد مرشّحيها للكنيست (پرايمريز). اِعرضوا تعليلات مع وضدّ إلزام الأحزاب – بالقانون – بالإدارة الديمقراطيّة.

الفصل الثامن والعشرون

السلطة التشريعيّة: الكنيست

"بمشاعر من الرهبة والتبجيل وتفخيم المقدّسات أنهض لأفتتح المجلس التأسيسيّ لدولة إسرائيل، كنيست إسرائيل الأولى في أيّامنا، في المدينة الخالدة الأبديّة أورشليم - القدس. في هذه اللحظة العظيمة في تاريخ شعبنا نسبّح ونشكر إله إسرائيل الذي هُنّئنا بفضله برؤية الخلاص بعد أجيال من المعاناة والألم...

"نقف اليوم على شفا حقبة جديدة. خرجنا من دهليز النظام المؤقّت، وندخل صالة نظام ديمقراطيّ منظّم ومستقرّ. هذه الكنيست انتخبها جمهور مواطني إسرائيل أجمعين. رغبة الشعب كلّه انعكست بحرّيّة واكتمال في هذه الانتخابات...

"لا أعلم بماذا فاز جيلنا هذا بالتحديد كي يتأتّى بين يديه أن يحقّق توق وآمال جميع الأجيال السابقة التي اضمحلّت في غياهب الشتات. ربّما فزنا بهذا بفعل كلّ العقبات والاضطرابات والمعاناة والألم التي كانت من نصيبنا خلال السنوات السبعين الأخيرة، حين اِقتُطع من جسد شعبنا عضو إثر عضو حتّى أُبيد مؤخّرًا ثلث الشعب كلّه".

(من خطاب الافتتاحيّة الذي ألقاه رئيس مجلس الدولة المؤقّت، د. حاييم وايزمن، في جلسة افتتاح المجلس التأسيسيّ، 14 شباط- فبراير 1949، أقوال الكنيست، المجلّد الأوّل، الجلسة الأولى للكنيست الأولى، شباط- فبراير حتّى جزيران- يونيو 1949، أورشليم القدس - تلّ أبيب: ص 6-5)

د. حاييم وايزمن (1874-1952)

الرئيس الأوّل لدولة إسرائيل، وقبل ذلك رئيس الهستدروت الصهيونيّة العالميّة، ورئيس مجلس الدولة المؤقّت. كان عالمًا ذائع الصيت عالميًّا في مجال الكيمياء، وقد أسّس في رحوفوت معهد زيف الذي تحوّل إلى معهد وايزمن للعلوم.

"إنّه يوم كبير وفائق الأهمّيّة، يحتفل فيه البلد بافتتاح الكنيست... إله سامٍ وهبنا أن نمثّل قسمًا كبيرًا من المواطنين العرب، وأنا أصلّي لننجح في طريقنا في العمل لصالح جميع المواطنين، دون فرق... عيون مواطني إسرائيل العرب تنظر إلى المجلس التأسيسيّ الساعي إلى العدالة والخير للجميع".

(من أقوال عضو الكنيست أمين سليم جرجورة، من كتلة "قائمة الناصرة الديمقراطيّة"، في الجلسة الثانية للمجلس التأسيسيّ، 15 شباط- فبراير 1949. شِم. ص 23)

أقوال ممثّلي التجمّع السكّاني اليهوديّ والتجمّع السكّانيّ العربيّ في دولة إسرائيل والتي تمّ اقتباسها هنا تعكس مشاعر الاحتفال والأوّليّة لدى أعضاء المجلس التأسيسّي عند تأسيس الدولة.

المجلس التأسيسيّ

المجلس التأسيسيّ (האסיפה המכוננת) تمّ انتخابه في الخامس والعشرين من شهر كانون الثاني- يناير عام 1949، واجتمع في الرابع عشر من شهر شباط- فبراير عام 1949، وبعد ذلك بيومين غيّر اسمه فصار "الكنيست".

الأسئلة التي سنطرحها في هذا الفصل هي:

- **ما هي مؤسّسة الكنيست، وما هي وظائفها؟**
- **ما هو مبنى الكنيست، وكيف تعمل؟**
- **ما هي مكانة أعضاء الكنيست؟**

كاريكاتور: الكنيست تنتقل إلى أورشليم القدس. ١٩٤٩. ويكيبيديا، المنتج: أريه ناڤون.

ما هي مؤسّسة الكنيست، وما هي وظائفها؟

كيف تمثّل الشعب، كيف يتمّ سنّ القوانين، وما هي باقي صلاحيّاتها؟

قانون أساس الكنيست يعرّف الكنيست "بيت منتَخَبي الدولة"، وأعضاء الكنيست هم ممثّلو جمهور المواطنين. وجود الكنيست يقوم على مبادئ حكم الشعب وسيادة الشعب: اتّفق البشر على عقد اجتماعيّ، يقيمون وفقه سلطة تحافظ على حقوقهم وتمثّل مصالحهم. تُنتخب الكنيست، حسب القانون، مرّة كلّ أربع سنوات.

اِنطلاقًا من كونها ممثّلة للشعب، فإنّ للكنيست صلاحيّة عليا، مقارنة بسلطات الحكم الأخرى: السلطة التنفيذيّة (الحكومة)، والسلطة القضائيّة. في النظام البرلمانيّ، المعتمَد في إسرائيل، تعتمد الحكومة على ثقة الكنيست، وتتعلّق بتأييدها لها. عمل المحاكم خاضع للقوانين وقوانين الأساس التي تسنّها الكنيست.

"صلاحيّاتها واسعة جدًّا"

"كتبنا: "الكنيست هي بيت مشرّعي الدولة". الآن غيّرنا... وكتبنا: "الكنيست هي بيت مُنتخَبي الدولة". لماذا؟" من الواضح - في الواقع - أنّ الكنيست هي السلطة التشريعيّة... لكن خارج نطاق القوانين - فإنّ صلاحيّاتها واسعة جدًّا".

(عضو الكنيست نير رفاليكس يفسّر، باسم لجنة الدستور والقانون والقضاء، صياغةَ اقتراح "قانون أساس: الكنيست". أقوال الكنيست، المجلّد XXIII، الجلسة الثالثة، تشرين الأوّل- أكتوبر 1957 - آذار- مارس 1958، ص 868)

الكنيست كممثّلة للشعب

تضمّ الكنيست 120 عضوًا، هم ممثّلو القوائم والأحزاب التي شاركت في الانتخابات، وتخطّت نسبة الحسم.[2] **يُنتخب عضو الكنيست ليمثّل جمهور ناخبيه، ويقوم بمعظم وظائفه كممثّلهم.** لذلك، فإنّ نضال أعضاء الكنيست لأجل ناخبيهم هو شرعيّ، ويعبّر عن المبدأ الديمقراطيّ لحكم الشعب بواسطة ممثّليه.

مبنى الكنيست ، من الجنوب ، ٢٠٠٧. المؤلف: Beny Shlevich, ويكيبيديا.

تنوّع أعضاء الكنيست يعكس التعدّديّة في المجتمع الإسرائيليّ، كما ويعكس نسبة مؤيّدي الأحزاب المختلفة بين المواطنين الذين شاركوا في الانتخابات. كمؤسّسة تمثّل مواطني الدولة، ففي الكنيست- ضمن ما تتضمّن- تمثيل لليهود والعرب، للرجال والنساء، لسكّان مناطق مختلفة، لذوي الأقدميّة، للقادمين الجدد، لأبناء الطوائف المختلفة، للشباب والبالغين، للمتديّنين والعلمانيّين. بهذا المفهوم، الكنيست تمثّل الشعب أكثر ممّا تمثّله الحكومة التي تمثّل جزءًا من الأحزاب فقط - تلك التي انضمّت إلى الائتلاف- ولذا تمثّل جزءا من المواطنين فقط.

الكنيست كسلطة تشريعيّة

الكنيست هي السلطة المخوّلة بسنّ القوانين التي تحدّد السلوكيّات وأنظمة الحكم في الدولة. القوانين تلزم المواطنين، والسلطات الثلاث: التشريعيّة والتنفيذيّة والقضائيّة.

تشريعات الكنيست تسير وفق اللعبة الديمقراطيّة، من خلال المفاوضات في المناقشات العامّة واللجان، حسب مبادئ الديمقراطيّة حكم الشعب، وحسم الأغلبيّة. يتحقّق هذا المبدأ بالتصويت في اللجان والهيئة العامّة. التشريع الذي يتمّ سنّه في الكنيست يُسمّى تشريعًا رئيسيًا يحدّد في إطاره أعضاء الكنيست أوامر القانون. تعمل الحكومة وفق قوانين التشريع الرئيسيّ، وتضيف إليه، في بعض الحالات، تشريعًا ثانويًّا: أنظمة وأوامر. الأنظمة والأوامر التنفيذيّة تكمّل التشريع الرئيسيّ، في الحالات التي بقي فيها على المستوى العامّ فقط. ممنوع- بالطبع- أن يعارض التشريع الثانويّ

1 عن عمليّة تشكيل الحكومة في إسرائيل, انظروا الفصل التاسع والعشرون – "السلطة التنفيذيّة: الحكومة", الباب الثالث, ص 364-363.
2 عن نسبة الحسم، اقرأوا في الفصل السادس والعشرين، "الانتخابات في إسرائيل"، في الباب الثالث.

التشريع الرئيسيّ، انطلاقًا من سيادة الكنيست كممثّلة للشعب. كما تسنّ الكنيست قوانين الأساس، هي- وفق قرار المحكمة- ذات مكانة أعلى من التشريع الرئيسيّ، العاديّ. نناقش هذه القضيّة في فصل الأسس القانونيّة لإسرائيل.

جزء من اقتراحات القانون هو مبادرة لأعضاء الكنيست. في هذه الحالات، تعتبر تلك مشاريع قانون شخصيّة (أعضاء الكنيست من الوزراء ونوّاب الوزراء لا يستطيعون تقديم مشروع قانون خاصّ). كما يحقّ للجان الكنيست مبادرة تقديم مشاريع قانون في مجالات تخصّصاتها وتحضيرها لـ"القراءة الأولى".

للجنة الدستور والقانون والقضاء الحقّ في المبادرة لسنّ قوانين أساس. لجنة الكنيست- قوانين تُعنى بعمل الكنيست، أعضاء الكنيست، الانتخابات للكنيست وتمويل الأحزاب. من حقّ لجنة مراقبة الدولة المبادرة لسنّ قوانين توجّه مراقب الدولة. جزء هامّ من مشاريع القوانين هو بمبادرة الحكومة، وفي هذه الحالة يكون **مشروع قانون حكوميًّا**.

مهمّة إنترنتيّة::

★ أُدخلوا إلى موقع الكنيست، وجدوا مشروع قانون، واقتراحا على جدول الأعمال، واستجوابًا لعضو كنيست تعكس بوضوح مبادئ جمهور ناخبيه أو مصالحهم.

مثال لتشريع في مجال التكنولوجيا:

قانون مراقبة إلكترونيّة على أشخاص أطلق سراحهم بكفالة أو مع وقف التنفيذ (2013).

مثال لتشريع في مجال المجتمع:

قانون الخدمات الاجتماعيّة (منحة تأقلم لنساء قضين في ملجأ للنساء المعنّفات - 2012).

سيرورة التشريع

المرحلة التمهيديّة

الخطوتان الأوليان اللتان يجب أن يمرّ بهما مشروع القانون الشخصيّ هما موافقة رئاسة الكنيست وهيئة الكنيست.

المبادر (عضو كنيست وحيد) أو المبادرون (عدد من أعضاء الكنيست) لمشروع القانون، يقدّمونه- بداية- لموافقة رئاسة الكنيست التي تضمّ رئيس الكنيست ونائبيه. تفحص رئاسة الكنيست إن كان مشروع القانون لا ينفي قيام دولة إسرائيل كدولة الشعب اليهوديّ، أو أنّه ليس عنصريًا في جوهره. في حالات معدودة تمّ رفض مشروع القانون الشخصيّ في هذه المرحلة.

سؤال تفكير:

★ لماذا، حسب رأيكم، لا يستطيع أعضاء كنيست يشغلون مناصب وزراء أو نوّاب وزراء أن يشغلوا منصب رئيس الكنيست أو نائبه، كما ولا يستطيعون المبادرة لطرح مشاريع قانون شخصيّة؟

بعد مصادقة رئاسة الكنيست على مشروع القانون، ترفع للتصويت **بقراءة تمهيديّة** في هيئة الكنيست. فقط إن صودق على مشروع القانون في القراءة التمهيديّة، ينتقل للمناقشة في إحدى لجان الكنيست. تحديد اللجنة التي ستعالج مشروع القانون متأثّر باعتبارات موضوعيّة وسياسيّة. أحيانًا، تُعيّن لأجل ذلك لجنة مشتركة* تضمّ ممثّلين عن عدّة لجان. إذا نشب خلاف حول اللجنة التي ستعالج مشروع قانون ما، فإنّ لجنة الكنيست تحسم في الخلاف. اللجنة التي تعالج مشروع القانون تستطيع المصادقة عليه، أو أن تقترح على الكنيست رفضه أو المصادقة عليه بتعديلات. بعد ذلك، تقدّمه للتصويت بقراءة أولى في هيئة الكنيست. ومن هنا، يمرّ مشروع القانون الشخصيّ ومشروع القانون الحكوميّ، بعمليّة تشريع متشابهة.

مشروع قانون حكوميّ

المسار الذي يمرّ به **مشروع القانون الحكوميّ** مختلف. الوزارة الحكوميّة التي تبادر إلى ذلك، تنشر مذكّرة قانون. تحوي المذكّرة مسوّدة أوّليّة لمشروع القانون، إضافة إلى شرح تفصيليّ لأهدافه. تُحضَّر المذكّرة لمناقشة أوّليّة في الحكومة، في وزاراتها وَجِهاتِها الاستشاريّة.

تلعب **اللجنة** الوزاريّة **لقضايا التشريع**، برئاسة وزير القضاء دورا مركزيّا في تقديم مشروع قانون حكوميّ. تصوغ اللجنة موقف الحكومة من الموضوع، تعدّل اقتراح القانون، متّخذة بالحسبان ملاحظات الجهات المختصّة في وزارة الحكومة، وفي النهاية تصادق على تقديمه للكنيست. بالإضافة إلى ذلك، تدرس اللجنة مشاريع قانون خاصّة، وتقرّر إن كان أعضاء الائتلاف سيدعمون مشروع قانون معيّنًا، أم سيعارضونه. وبهذا تقرّر- غالبًا- مصيره . مشروع القانون الحكوميّ غير منوط بمصادقة رئاسة الكنيست، ولا تُعقد له قراءة تمهيديّة. تقدّمه الحكومة للقراءة الأولى في الهيئة العامّة، وتنشر اقتراح القانون" مجلّة الوقائع الرسميّة".

*** لجنة مشتركة**

"قانون المخزون البيومتريّ" (قانون شمل وسائل تشخيص بيوتريّة في وثائق التشخيص ومخزونات المعلومات، 2009) هو مثار للجدل. ومن أجل معالجة القانون تمّت، في شهر تمّوز- يوليو من العام 2013، إقامة لجنة مشتركة موسّعة ضمّت ممثّلي ثلاث لجان للكنيست، هي: لجنة العلوم والتكنولوجيا، لجنة الداخليّة وحماية البيئة، لجنة الدستور والقانون والقضاء.

المرحلة البرلمانيّة- التشريع في الكنيست

مهمّة إنترنتيّة:

★ أُدخلوا موقع وزارة العدل، وجدوا مذكّرات قوانين حكوميّة.

★ اختاروا إحداها، واعرضوا مضمون القانون وأهدافه.

تشمل عمليّة سنّ القانون - القانون الشخصيّ، ومشروع القانون الحكوميّ - ثلاث مراحل، **تُسمّى كلّ منها** قراءة*: **قراءة أولى، قراءة ثانية وقراءة ثالثة. في نهاية كلّ قراءة يُقدّم مشروع القانون للتصويت، ويجب أن يحظى بالأغلبيّة، لينتقل إلى المرحلة التالية.**

القراءة الأولى

يُقدِّم مشروع القانون في هيئة الكنيست الوزير أو نائب الوزير المعنيّ بالموضوع، أو رئيس اللجنة التي بادرت إليه . تُجري هيئة الكنيست **مناقشة عامّة** لمشروع القانون، وفي نهايته **تصويتًا**. إن قُبل ، فإنّه يُعاد إلى اللجنة التي ناقشته للقراءة الأولى (في حالة مشروع قانون شخصيّ)، أو إلى اللجنة التي يحدّدها رئيس جلسة الكنيست (في حالة مشروع قانون حكوميّ).

مرحلة اللجنة

مناقشات اللجنة، التي ينبغي عليها إعداد مشروع القانون لقراءة ثانية وثالثة، على ضوء المناقشة في الهيئة العامّة في القراءة الأولى، تُجرى- عادة- بشكل علنيّ. تعالجه اللجنة بالتعاون مع ممثّلي المستشار القضائيّ للكنيست وممثّلي المستشار القضائيّ للحكومة، وتستمع إلى مواقف لجان وأطراف ذات اهتمام بموضوع التشريع. بما في ذلك أطراف

رسميّة، كوزارات الحكومة، معاهد بحث، شركات اقتصاديّة، مركز البحث والمعلومات في الكنيست؛ وكذلك أطراف غير رسميّة، كالمختصّين الأكاديميّين، والجماعات المروّجة[3]، وكذلك مواطنون عاديّون، يتوجّهون إلى سكرتارية اللجنة ويستأذنون بالاشتراك في مناقشة معيّنة. أي، تُعرض في المناقشة مواقف متنوّعة من شأنها أن تعكس **تعدّديّة الآراء والتعدّديّة الفكريّة**.

المناقشة في اللجنة تحضيرًا للقراءتين الثانية والثالثة، هي المرحلة الأساسيّة والأكثر مهنيّا في عمليّة التشريع يناقش فيها أعضاء الكنيست- ومختصّون- إيجابيّات وسلبيّات مشروع القانون، وبدائل مختلفة لصيغة كلّ بند. تقرّر اللجنة بالتصويت الصيغة التي ستقدّمها للهيئة للقراءتين الثانية والثالثة (إلّا إن أوصت بمعارضة الاقتراح قطعيًّا)، لكن كلّ عضو كنيست، حتّى لو لم يكن عضوًا في اللجنة، يستطيع تقديم تحفّظ على صيغة القانون الذي صادقت عليه اللجنة، وتقديم التحفّظ لبتّ هيئة الكنيست، في القراءة الثانية.

القراءة الثانية

تستمع هيئة الكنيست إلى تعليلات أعضاء الكنيست والوزراء الذين قدّموا تحفّظاتهم، وتصوّت عليها. إن لم تكن هناك تحفّظات، تصوّت الهيئة العامّة على الصيغة التي أعدّتها اللجنة. يتمّ التصويت على كلّ بند وبند على حدة، إلّا إن اتُّخذت موافقة عامّة أخرى.

في كلّ مرحلة من القراءة الثانية، يحقّ للحكومة، وللّجنة التي أعدّت مشروع القانون أن توصيا للهيئة بإعادته، أو جزء منه للجنة. إن صودِق عليه فستتوقّف القراءة الثانية.

مثال لجدول عمل لجنة كنيست		
14:00 16/02/2015	لجنة لتنمية مكانة المرأة، والمساواة الجنسانيّة	كثرة التحرّشات الجنسيّة، واستغلال المنصب في الشرطة، إعادة الهيكلة، التطبيق والمعايير

القراءة الثالثة

في القراءة الثالثة **يتمّ التصويت على مشروع القانون بأكمله**. يتمّ التصويت- عادة- مباشرة بعد المصادقة على مشروع القانون في القراءة الثانية، لكن يمكن أن تُرجأ القراءة الثالثة إلى موعد لاحق. لتشريع قانون يستلزم- عادة- **أكثريّة عاديّة** فقط، في كلّ واحدة من القراءات، وبهذا يمكن- عمليًّا- إقرار قانون بتأييد عدد قليل جدًّا من أعضاء الكنيست (لا بل بتأييد عضو كنيست واحد، في حال عدم وجود معارضة).

*** قراءة**

مرحلة في إجراء المناقشة والتصويت، على مشروع قانون في هيئة **الكنيست**.

المصادقة على اقتراح قانون

صادقت هيئة الكنيست في قراءة تمهيديّة على مشروع قانون الكنيست لتوسيع المراقبة على الترويج 2013.

رفض اقتراح قانون

رفضت هيئة الكنيست، في قراءة تمهيديّة، مشروع قانون الشرطة، 2013. طالب بإقرار اتّخاذ قرار، على يد شرطيّ، بموضوع تحقيق ذي علاقة شخصيّة به، هو مخالفة طاعة.

3 انظروا في ما يلي تفصيل موضوع الجماعات المروّجة.

مع هذا، قانون أساس: اقتصاد الدولة يقرّ أنّ مشروع قانون شخصيّ، لم يحظَ بمصادقة الحكومة، وميزانيّته أعلى من ستّة ملايين شاقل، يحتاج إلى تأييد 50 عضو كنيست- على الأقلّ- في القراءات الثلاث كلّها.

في قوانين معيّنة - عادة في قوانين الأساس- تُحدّد أكثريّة خاصّة لأعضاء الكنيست، من أجل المصادقة عليها، إلغاؤها أو إجراء تعديلات عليها.

سؤال تفكير:

★ لماذا، حسب رأيكم، قرّرت الكنيست أنّ مشروع قانون باهظ التكاليف، قدّمه أعضاء كنيست، يحتاج إلى تأييد خمسين عضوًا، على الأقلّ؟

التوقيع والنشر

تنتهي عمليّة التشريع بعد أن يوقّع على القانون رئيس الدولة، رئيس الحكومة، رئيس الكنيست والوزير الذي تُعنى وزارته بالقانون. يكون القانون ساري المفعول بعد نشره في كتاب الوقائع الرسميّة فقط، إن لم يحدّد القانون نفسه موعدًا متأخّرًا لتطبيقه. من الجدير بالذكر أنّ عمليّة التشريع- غالبًا- هي عمليّة طويلة ومعقّدة، لأنّها تهدف إلى إتاحة إسماع آراء متعدّدة لأحزاب الكنيست، لخبراء الموضوع وللمواطنين عمومًا. بهذا يقلّ خطر إقرار تشريع متسرّع، وقانون لم تؤخذ بالحسبان مواقف الجمهور إزاءه، قبل إقراره.

مهمّة إنترنتيّة:

شاهدوا، في موقع الكنيست، بثّ المناقشات من إحدى لجان الكنيست، واكتبوا ما يلي:

★ ما هو موضوع المناقشة؟

★ من هم المشاركون، ومن يمثّلون؟

★ هل تمّ اتّخاذ قرار، ومن شارك في التصويت؟

★ لماذا، حسب رأيكم، تشرك لجان الكنيست في عمليّات سنّ القوانين ممثّلين عن مجموعات ومنظّمات ومواطنين؟

الكنيست كسلطة نشريعيّة - تشريع قوانين أساس

تُشرّع قوانين الأساس كالقوانين العاديّة تمامًا، ولا تستلزم أكثريّة خاصّة، أو مراحل تشريعيّة استثنائيّة. ما يجعل أمرًا تشريعيًّا قانون أساس هو عنوان "قانون أساس" اختار مقترِح القانون أن يمنحه له. ولكن، على الرغم من الطريقة العاديّة التي تشرّع فيها قوانين الأساس، وفق قرار محكمة العدل العليا، فإنّ لقوانين الأساس مكانة عليا، وتتغلّب على القوانين العاديّة (كما تعلّمنا في فصل الأسس القانونيّة). وفق صلاحيّات الكنيست كهيئة تشريعيّة، هي مخوّلة- أيضًا- لتبنّي تشريع كامل لدولة إسرائيل، لكنّها لم تفعل إلى الآن.

كتاب القوانين "مجلّة الوقائع" الرسميّة

مجلّة الوقائع الرسميّة هي النشرة الرسميّة للدولة، تُنشر فيها إعلانات رسميّة للدولة، وكذا كلّ القوانين، مشاريع قانون خاصّة مقدّمة للقراءة التمهيديّة، مشاريع قانون حكوميّة، الأنظمة، الأوامر وقوانين المساعدة البلديّة.

سؤال تفكير:

★ لماذا، حسب رأيكم، تُنشر مشاريع القوانين الحكوميّة في "مجلّة الوقائع الرسميّة"؟

دورة مشروع القانون

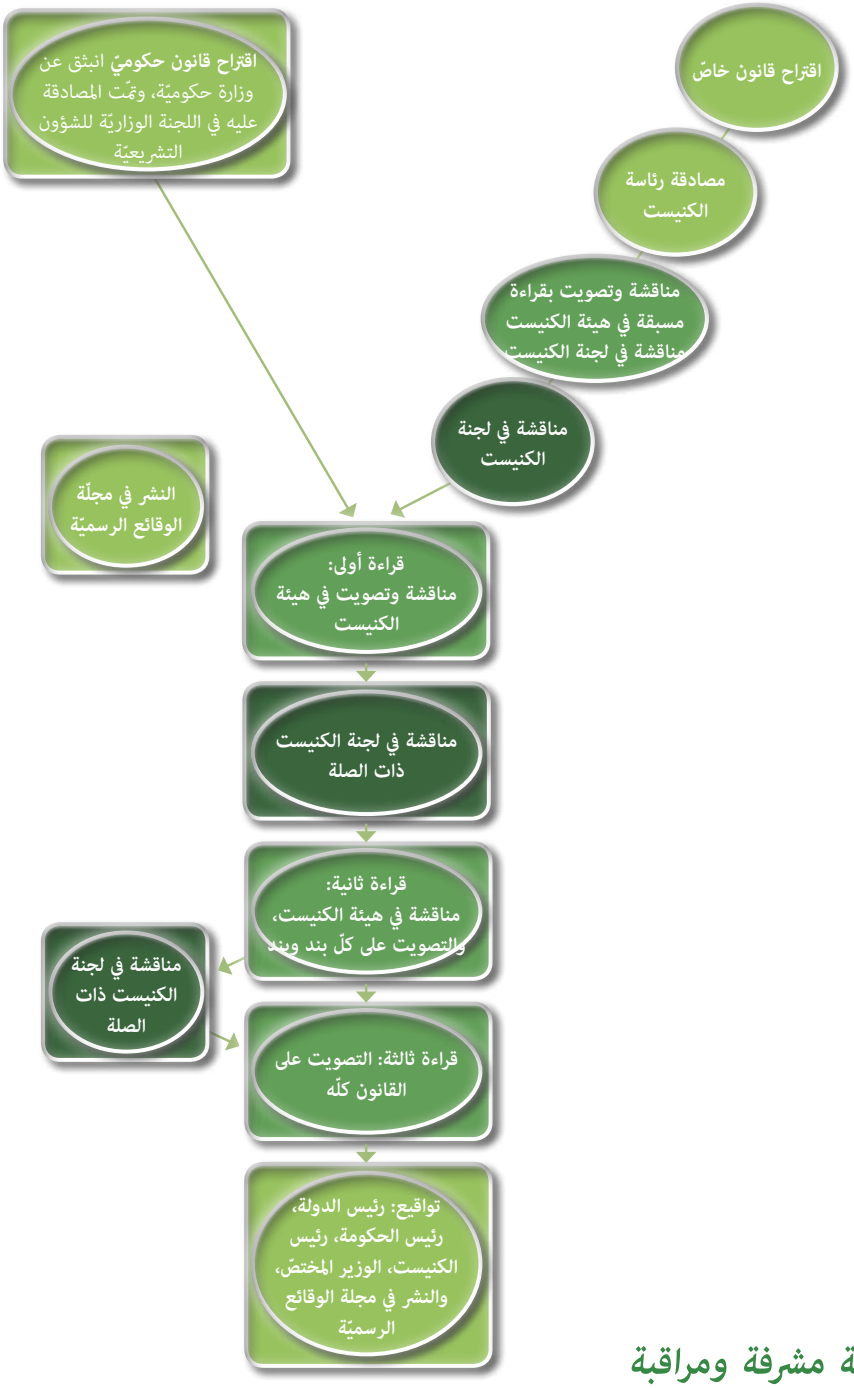

الكنيست كسلطة مشرفة ومراقبة

من مهامّ الكنيست مراقبة أعمال الحكومة ولجم قوّتها، وهي تقوم بهذا بواسطة آليّات مختلفة:

أ. **اقتراح حجب الثقة**. تستطيع الكنيست بواسطته إسقاط الحكومة. من أجل استبدال الحكومة يجب على الكنيست أن تثبت وجود حكومة بديلة. بكلمات أخرى: اقتراح حجب الثقة يجب أن يتضمّن قرار أكثريّة أعضاء الكنيست على حكومة بديلة. اقتراح كهذا يُسمّى **بحجب ثقة بنّاء**.

ب. **المصادقة على الميزانيّة**. دون ميزانيّة مصادق عليها، لا تستطيع الحكومة إشغال منصبها. إن لم يصبح مشروع الميزانيّة قانونًا خلال ثلاثة أشهر من بداية السنة الماليّة فالكنيست تُحَلّ. بعد الانتخابات، تُعطى الحكومة والكنيست 100 يوم لتمرير الميزانيّة.

ت. **طلب وتلقّي معلومات من الحكومة عن أعمالها**. وفقًا لقوانين مختلفة، الكنيست مخوّلة بطلب وتلقّي معلومات عن أعمال الحكومة، بواسطة **استجوابها**. أي، طلب عضو كنيست تلقّي معلومات من وزير بخصوص مجال وظيفته، وطلب جواب بخصوص تنفيذ أو عدم تنفيذ عمل معيّن. الوزير أو نائبه ملزمان بالإجابة عن الاستجواب في هيئة الكنيست خلال 21 يومًا من يوم تقديمه. هنالك أيضًا استجواب طارئ، قرّر رئيس الكنيست أنّه ذو أهميّة خاصّة، والإجابة عنه تقدّم في هيئة الكنيست في الأسبوع الذي تُوجِّه به.

في معظم الدول الديمقراطيّة، كذلك في إسرائيل، نجاعة الاستجواب- كآليّة مراقبة على الحكومة- مقيّدة، وأحيانًا لا تحظى بتغطية إعلاميّة، ولا باهتمام جدّيّ من الوزراء الذين يُوجّه إليهم الاستجواب. من جهة أخرى، الحكومة ملزمة بتقديم **تقرير دوريّ** للكنيست. مثلًا، واجب وزير الماليّة تقديم تقرير عن تنفيذ ميزانيّة الدولة.

ث. **اِقتراح لجدول العمل**. عضو الكنيست مخوّل بأن يقترح على رئيس الكنيست، أن يشمل في جدول عملها مناقشة موضوع معيّن، بما في ذلك سياسة أو أداء الحكومة. يحتاج الطلب موافقة رئيس الكنيست. يميّز نظام الكنيست بين اقتراح عاديّ واقتراح طارئ.

الاستجواب واقتراح جدول العمل هما آليّتا مراقبة تمكّنان أعضاء الكنيست من إثارة الرأي العامّ، حول سياسة وأداء الحكومة إزاء مواضيع معيّنة.

ج. **مثول رئيس الحكومة في الكنيست**. تستطيع الكنيست إلزام رئيس الحكومة بالمثول أمامها، إذا وقّع على الطلب 40 عضوَ كنيست.

ح. **لجان الكنيست**. كلّ لجنة مخوّلة باستدعاء وزير، أو موظّف من قِبَلِه، لمناقشاتها، كي يجيبا عن أسئلة تتعلّق بوزارتهما، ولأخذ معلومات منهما. مع ذلك، وبشكل عامّ، ليس للجان صلاحيّة فرض عقوبات ضدّ من يرفض الظهور أمامها. أحيانًا، تخول لجان الكنيست بالموافقة على تشريع ثانويّ للحكومة.

خ. **لجان تحقيق برلمانيّة**. لجان تحقيق تشكّلها الكنيست، لمناقشة مسألة محدّدة.

كتاب تعليمات الميزانيّة.
ويكيبيديا. من أشير باراك، 2007
رخصة cc

الكنيست كمنتخِبَة ومُعَيِّنَة

تنتخب الكنيست **رئيس الدولة** الذي ينتخب، بدوره، **مراقب الدولة**، ومن صلاحيّتها إقصاؤهما عن وظيفتيهما. مراقب الدولة يمثّل الذراع الطويلة للكنيست، لغرض مراقبة وزارات الحكومة، والشركات الحكوميّة.

كما تُعيّن الكنيست ممثّلين عنها، في لجنة انتخاب أصحاب وظائف مختلفة، من ضمنهم القضاة والحكّام.[4]

4 انظروا الفصل الرابع والثلاثين، "مؤسّسة الرئاسة في إسرائيل"، في الباب الثالث.

مهمّة إنترنتيّة:

ادخلوا موقع الكنيست، واختاروا استجوابين واقتراحًا على جدول الأعمال التابع لأعضاء كنيست مختلفين.

★ * اذكروا ماذا تتناول.

★ * هل تتمحور المراقبة حول عمل تمّ القيام به أم أنّها تهدف إلى منع القيام بعمل معيّن في إحدى الوزارات؟

سؤال تفكير:

★ لماذا، حسب رأيكم، ينوب رئيس الكنيست عن رئيس الدولة، ولا ينوب عنه رئيس الحكومة مثلا؟

ما هي بنية الكنيست، وكيف تعمل؟

بُنية الكنيست

تتألّف الكنيست من أحزاب، قسم منها أعضاء في الائتلاف، وقسم منها في المعارضة. وهي تعمل في الهيئة العامّة وفي اللجان، ورئاسة الكنيست تدير عملها.

- **رئاسة الكنيست** تشمل رئيس الكنيست ونائبيه. هم يديرون جلسات الكنيست، يحدّدون الوقت المخصّص لكلّ متكلّم، ويحقّ لهم إخراج عضو كنيست يعرقل سير الجلسة السليم من الهيئة العامّة. يحدّد الرئيس ترتيب التصويت على قانون، وهو مخوّل بتفسير تعليمات نظام الكنيست التي تتمّ المناقشات والتصويتات وفقها. عندما يتعذّر على رئيس الدولة القيام بمهامّه، يشغل مكانه وينوب عنه رئيس الكنيست.
- تمثيل الحزب في الكنيست يُسمّى كتلة. ومع ذلك، يمكن أن تضمّ الكتلة مجموعة من الأحزاب المختلفة وافقت على تشارك العمل في الكنيست. مثلًا، ممثّلو أحزاب: الجبهة، الحركة العربيّة للتغيير، الحركة الإسلاميّة والتجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ، الذين أقاموا "القائمة المشتركة" لخوض انتخابات الكنيست الـ 20، عام 2015، خوفًا من عدم اجتياز نسبة الحسم المرتفعة، إذا تنافست كلّ منها على حدة.

يمكن للأحزاب - أيضًا - أن تنشقّ، لكن بقيود (مثلًا، أعضاء الكنيست الذين يطلبون الانشقاق عن حزبهم، دون موافقته، ملزمون أن يشكّلوا ثلث الحزب)، كما يتطلّب موافقة لجنة الكنيست.

اِنشقاقات في الكنيست

الـ 18 والـ 19

1. **كانون الأوّل 2012:** سبعة أعضاء كنيست ينشقّون عن حركة "كديما"، ويقيمون كتلة "الحركة" (تنوعا)
2. **كانون الأوّل 2012:** عضو الكنيست طلب الصانع ينسحب من كتلة الحركة العربيّة للتغيير، ويقيم كتلة מד"ע.
3. **كانون الأوّل 2012:** عضو الكنيست حايم أمسلم ينسحب من كتلة "شاس"، ويصير عضو كنيست مستقلّا.
4. **تمّوز 2014:** حزب "إسرائيل بيتنا" ينسحب من كتلة "الليكود - إسرائيل بيتنا". أعضاء الليكود يسمّون كتلتهم "الليكود - حركة وطنيّة ليبراليّة".

الائتلاف مقابل المعارضة

أحزاب الائتلاف هي الأحزاب المؤيّدة للحكومة، والمشاركة فيها، وهي تضمّ – عادة - أكثريّة أعضاء الكنيست. أحزاب المعارضة هي الأحزاب التي لا تؤيّد الحكومة. أعضاء الكنيست من كتلة الائتلاف يتعاونون - على الأغلب - لصالح أعمال الحكومة، ويؤيّدون اقتراحات القوانين التي تقدّمها للكنيست. أعضاء الكنيست من المعارضة، يعارضون – عادة - سياسة الحكومة، ومشاريع القوانين التي تقدّمها، ويحاولون مراقبة عملها، وتضييق الخناق على نشاطاتها قدر المستطاع. لكن على الرغم من ذلك، وفي حالات عديدة، أعضاء الكنيست من الائتلاف والمعارضة، يتعاونون بالمبادرة إلى اقتراحات قوانين.*

*** مشروع قانون مراكز رعاية تأهيليّة، 3 حزيران / يونيو 2013**

اقتراح تعديل القانون يسمح بمنح خدمات تغذية للرضع ذوي احتياجات صعبة في مراكز الرعاية التأهيليّة. المبادرون للاقتراح كانوا 11 عضو كنيست من خمسة أحزاب، من ضمنها أحزاب تنتمي إلى الائتلاف: "الليكود- إسرائيل بيتنا" و"هنالك مستقبل"، وأحزاب تنتمي إلى المعارضة: "ميرتس"، "حزب العمل" و"الجبهة الديمقراطيّة للسلام والمساواة".

المعارضة

للمعارضة البرلمانيّة ثلاث وظائف أساسيّة: مراقبة عمل الحكومة، الإشراف على أنشطتها وتقديم بديل للحكم.

تعمل المعارضة على حماية الأقلّيّة، تمثيل مصالح مختلفة عن تلك الممثَّلَة في الائتلاف وإجراء حوار سياسيّ متعدّد الآراء. وجود المعارضة في الكنيست يدعّم مبادئ التعدّديّة، التمثيل، حقّ حرّيّة التفكير والتعبير وحقوق الأقلّيّات. لذا، فالمعارضة الفعّالة حيويّة لوجود الحكم الديمقراطيّ.

مكانة **رئيس المعارضة** محدّدة في قانون الكنيست الذي ينصّ على أنّ رئيس المعارضة هو عضو كنيست من الكتلة الأكبر في المعارضة. على رئيس الحكومة حتلنة رئيس المعارضة بأمور الدولة، على الأقلّ مرّة واحدة في الشهر، وله مكانة خاصّة في مناقشات الكنيست والطقوس الدوليّة.

قوّة المعارضة. عمليًّا، قدرة المعارضة على مراقبة الحكومة، والإشراف عليها، قليلة، كونها أقلّيّة في الكنيست. ولكن- وفي أكثر من مرّة- فقد أدّت مراقبة المعارضة في الكنيست نفسها، وفي وسائل الاتّصال، إلى نتائج عمليّة.

عمل الكنيست

الهيئة العامّة واللجان

كما ذُكر، عمل الكنيست يتمّ على يدي أعضاء الكنيست في الهيئة العامّة واللجان. معظم النشاطات علنيّة وواضحة للجمهور، وهي تُنشر في موقع الكنيست. بروتوكولات لجنة الخارجيّة والأمن، واللجنة المشتركة لميزانيّة الأمن - سرّيّة.[5]

- **الهيئة العامّة:** اجتماع كلّ أعضاء الكنيست في قاعة الجلسات في الكنيست. لا يلزم القانون أعضاء الكنيست بالمشاركة في كلّ جلسات

5 أنظمة الكنيست، البند 120 (ب).

مهمّة إنترنتيّة:

1. جدوا في موقع الكنيست تركيب أعضاء الكنيست، وفق معايير: الجنس، السنّ، الأصل والقوميّة.
2. جدوا في موقع المكتب المركزيّ للإحصاء، نسبة النساء، من الدول الشرقيّة، الأشكناز والعرب، من سكّان دولة إسرائيل.

★ ماذا تستنتجون من معطيات فحصكم؟

الهيئة العامّة، ولا يحدّد عددًا أدنى لأعضاء الكنيست، كشرط لاتّخاذ قرارات والمصادقة على قوانين. لذلك، في كثير من جلسات الهيئة العامّة، يشترك جزء من أعضاء الكنيست فقط ، وأحيانًا أعضاء معدودون فقط.

- **لجان الكنيست:** العمل الأساسيّ للكنيست يتمّ في اللجان: مناقشات اقتراح قانون، فحص تعديلات أجريت على يد السلطة التنفيذيّة (تشريع ثانويّ) والمصادقة عليها، معالجة مواضيع قدّمت إلى الكنيست. للكنيست لجان دائمة، ولجان ثانويّة للجان الدائمة (مثلًا، لجنة مكافحة الزنا في إطار لجنة النهوض بمكانة المرأة)، ولجان خاصّة، تُعيّن لفترة محدّدة (مثلًا، في موضوع مكافحة المخدّرات، توجّهات الجمهور)، ولجان مشتركة تضمّ ممثّلي عدّة لجان.

تمثيل الكتل في لجان الكنيست يُحَدَّد وفق حجمها، ولكتل الائتلاف أكثريّة تقريبًا في معظم اللجان، كونها تشكّل أكثريّة في الكنيست. هذه الأكثريّة تساعد الحكومة في دعم قوانين ومواضيع هي معنيّة بتعزيزها. مع هذا، يجدر بالإشارة إلى أنّ رئيس اللجنة لمراقبة الدولة يجب أن يكون ممثّل معارضة، وهنالك نهج مماثل أيضًا، بالنسبة لعدّة لجان كنيست أخرى. من طبيعة عملهم، رؤساء هذه اللجان يستطيعون عرقلة مناقشات واقتراحات ينوون وقفها، على الرغم من أنّه في اللجان نفسها هنالك أكثريّة للائتلاف.

لجان الكنيست

تعمل في الكنيست 12 لجنة دائمة:

- لجنة الكنيست.
- لجنة الماليّة.
- لجنة الاقتصاد.
- لجنة الخارجيّة والأمن.
- لجنة الداخليّة وحماية البيئة.
- لجنة الدستور والقانون والقضاء.
- لجنة القدوم إلى البلاد (ועדת העלייה)، الاستيعاب والشتات.
- لجنة التربية والتعليم والرياضة.
- لجنة العمل والرفاه والصحّة.
- لجنة مراقبة الدولة.
- لجنة النهوض بمكانة المرأة والمساواة الجنسويّة (الجندريّة).
- لجنة العلوم والتكنولوجيا.

المستشار القضائيّ للكنيست

المستشار القضائيّ للكنيست يعطي استشارة قضائيّة ترافق إعداد مشاريع القانون، ومناقشات اللجان والهيئة العامّة، في مواضيع التشريع، ويمثّل الكنيست في المحافل القضائيّة، ويعطي استشارة قضائيّة- أيضًا- لباقي نشاطات الكنيست.

حلّ الكنيست

يمكن حلّ الكنيست قبل انتهاء فترة ولايتها، **وفق قانون يُتّخذ بأغلبيّة 61 عضو كنيست على الأقلّ**. هدف هذا الشرط منع وضع إجراء انتخابات إثر تصويت أكثريّة عاديّة. الكنيست الـ- 19، على سبيل المثال، حُلّت بعد أقلّ من سنتين من ولايتها، بقانون خاصّ اتّخذته، وقُدّمت الانتخابات من 2018 إلى 2015.

مهمّة إنترنتيّة:

★ اختاروا لجنتين من لجان الكنيست، وافحصوا في موقع الكنيست ما هي المواضيع التي تناولتاها مؤخّرا.

★ ابحثوا إن كانت قد ظهرت في وسائل الإعلام في الفترة نفسها تقارير عن تلك المواضيع التي تمّ تناولها في هاتين اللجنتين.

★ إن كان الأمر كذلك فعلى ماذا اشتملت التقارير؟

في حالة **حجب الثقة عن الحكومة**، من قِبل **معظم أعضاء الكنيست**، يجب على الكنيست التصويت لحجب الثقة عن الحكومة، والتصويت على منح الثقة لحكومة أخرى، في آن معًا، برئاسة عضو كنيست آخر.

لرئيس الحكومة صلاحيّة حلّ الكنيست بأمر، إذا اتّضح أنّ فيها أكثريّة تعارض الحكومة. مع هذا، يمكن للكنيست منع إجراء كهذا، إذا طالب معظم أعضائها، خطّيًّا- وذلك خلال 21 يومًا من الأمر- من رئيس الدولة، توكيل أيّ عضو كنيست بتشكيل الحكومة، بعد أن وافق على ذلك خطّيًّا، وهو ليس رئيس الحكومة.

كما تُحلّ الكنيست عندما **لا يمرّ قانون الميزانيّة في الكنيست**، خلال **الفترة الزمنيّة المحدّدة في القانون**، من بداية السنة الماليّة. قانون الميزانيّة هو الخطّة الماليّة للحكومة، وبغيابه تُقيّد قدرة وزارات الحكومة في تنفيذ سياساتها.

ما هي مكانة أعضاء الكنيست؟

لماذا من المهمّ حمايتهم، ولماذا يجب أيضًا فرض قيود عليهم؟

الحصانة

يحظى أعضاء الكنيست بالحصانة وفق **قانون أساس: الكنيست**[6] **تمنحهم الحصانة حماية خاصّة**: تمكّنهم من أداء وظيفتهم، كممثّلي الجمهور، دون مضايقة أو ملاحقة من جانب الأعداء السياسيّين، أو السلطة التنفيذيّة المسيطرة على منظّمات بالغة القوّة، كالشرطة، قوى الأمن والجيش، وقد تستخدمها ضدّ من ينتقدها ويبادر لتشريع ضدّها.

أبواب الكنيست. الفنّان: شراجا قاييل ١٩٦٦، بيكيويكي،
Dr. Avishai Teicher Pikiwiki Israel [CC-BY-2.5].

" تأمين حرّيّة الرأي والتعبير للمشرِّع"

"أمامنا حقّ إضافيّ** (الحصانة الموضوعيّة/ الجوهريّة) **ذو أهمّيّة تشريعيّة من الدرجة الأولى، كونه معدّ لتأمين حرّيّة الرأي والتعبير والمناقشة، لأعضاء المؤسّسة التشريعيّة في الدولة، كي يستطيعوا تأدية وظيفتهم، على هذا النحو، دون الشعور بالتهديد والخوف."

(رئيس محكمة العدل العليا شمعون أغرنات، استئناف جنائي 68/255، دولة إسرائيل ضدّ أبراهام بن موشه)

الحصانة

الحماية من المسؤوليّة الجنائيّة أو المدنيّة، أو من الملاحقة القضائيّة.

6 المقصود البند رقم 17 من قانون أساس: الكنيست، وتحدّد فيه أنّه "ستكون لأعضاء الكنيست حصانة". تمّ تحديد جوهر الحصانة وأسسها في قانون حصانة أعضاء الكنيست، وحقوقهم وواجباتهم. (1951).

يميّز القانون بين نوعين من الحصانة:

حصانة موضوعيّة/ جوهريّة

هذه الحصانة تحمي عضو الكنيست، وتعفيه من المسؤوليّة الجنائيّة أو المدنيّة، **عن تصويت، عمل قام به أو رأي عبّر عنه**، شفهيًّا أو خطّيًّا، **في إطار عمله أو من أجل تأدية وظيفته كعضو كنيست**. كما تسري الحصانة على أعمال عضو الكنيست خارج الكنيست. وهي سارية المفعول **طيلة أيّام حياته**، لكن فقط عن الأعمال والأمور التي قام بها خلال فترة ولايته في الكنيست، وهذا كي لا يمتنع أعضاء الكنيست عن العمل، خشية أن تحاسبهم السلطة بعد تركهم الكنيست. إنّها **حصانة مطلقة**، لا يمكن رفعها أو التخلّي عنها. توجد هذه الحصانة في كلّ الدول الديمقراطيّة، لكن في معظمها لا تسري على الأعمال. تشذّ إسرائيل عنها، إذ تسري الحصانة الموضوعيّة - فيها - على أعمال عضو الكنيست، وليس على أقواله فقط. عام 2002 عُدّل قانون الحصانة، وأُقرّ أنّ الحصانة الموضوعيّة لا تسري في أربع حالات: إنكار كون دولة إسرائيل دولة الشعب اليهوديّ، إلغاء الطابع الديمقراطيّ للدولة، التحريض على العنصريّة، دعم المقاومة المسلّحة لدولة عدوّة، أو أعمال إرهاب، ضدّ دولة إسرائيل، أو ضدّ اليهود والعرب، لكونهم يهودًا أو عربًا، في البلاد أو خارجها.[7]

حصانة إجرائيّة (محاكماتيّة)

تهدف الحصانة الإجرائيّة إلى الحدّ من قدرة السلطة التنفيذيّة على اتّخاذ إجراءات تمسّ بأعضاء الكنيست، وملاحقتهم بتوجيه اتّهامات كاذبة بحقّهم، مستخدمة حيثيّات لا علاقة لها بأداء وظيفتهم. لذا، فهي سارية في كلّ حالة تطلب فيها السلطة التنفيذيّة اتّخاذ إجراءات اعتقال، تفتيش، تنصّت أو مقاضاة عضو كنيست وهو في ولايته، على خلفيّة اشتباه بمخالفات لا تتعلّق بأداء وظيفته كعضو كنيست.

الحصانة الإجرائيّة أوسع بكثير من الحصانة الموضوعيّة، من حيث مجال الحالات التي تسري عليها، لكنّها أقلّ منها من حيث قوّة الحماية التي توفّرها.

عام 2005 تقلّصت الحصانة الإجرائيّة كثيرًا، ولم تعد تلقائيّة: من حقّ المستشار القضائيّ للحكومة – اليوم - تقديم لائحة اتّهام ضدّ عضو كنيست في ولايته، بموضوع لا تسري عليه الحصانة الموضوعيّة، ولكن يُمنح عضو الكنيست 30 يومًا، للتوجّه إلى لجنة الكنيست، وإقناعها بمنحه حصانة إجرائيّة.

حصانة مبنى الكنيست

يمنح القانون الحصانة لمساحة مبنى الكنيست. يسمح للسلطة التنفيذيّة (مثلًا، الشرطة) العمل في هذه المساحة، بإذن من رئيس الكنيست فقط.

الحصانة - بطبيعتها - تمسّ بمبدأ المساواة أمام القانون، ويُطرح السؤال: لماذا تُعطى لأعضاء الكنيست؟ تكمن الإجابة بالأهمّيّة الكبيرة بوجوب المحافظة على استقلاليّة أعضاء الكنيست أمام السلطة التنفيذيّة. السلطة التنفيذيّة هي العامل

7 قانون حصانة أعضاء الكنيست، حقوقهم وواجباتهم (1951)، بند 6 (1.6). أيضًا قبل التعديل، إذا حرّض عضو الكنيست على العنصريّة، أو أيّد أعمالًا إرهابيّة، لا تسري الحصانة عليه، لأنّ هذه الأعمال لا تُحسب كجزء من وظيفته. أُنظروا فصل...، " قيود وأمن في الديمقراطيّة" الجزء الثاني.

ذو القوّة الأكبر في الدولة، وقد كرّس فلاسفة الفكرة الديمقراطيّة - منذ البداية - تفكيرًا كبيرًا بالسؤال: كيف نقيّد السلطة التنفيذيّة، كي لا تستغلّ قوّتها، سلبيًّا، ولا تمسّ بحقوق مواطني الدولة؟ لولا الحصانة، هنالك قلق أن يعجز أعضاء الكنيست عن تمثيل الشعب، ومراقبة الحكومة، ممّا يشكّل خطرًا على الديمقراطيّة.

★ فسّروا لماذا، حسب رأيكم، يجب منح حصانة لمبنى الكنيست، ولماذا يوجد للكنيست حرس خاصّ بها؟

حقوق وتقييدات على أعضاء الكنيست

يتمتّع أعضاء الكنيست بسلسلة من الامتيازات هدفها مساعدتهم في أداء وظيفتهم، وتحقيق العلاقة مع الناخبين. هكذا، مثلًا، يحدّد أعضاء الكنيست راتبهم، ويمكنهم الاستعانة- لنشاطهم- بميزانيّة إضافيّة، ومساعدين برلمانيّين. يتمتّعون بحقّ التنقّل الحرّ، دون قيود، في حدود الدولة، ويحقّ لهم مساهمة الدولة بالنفقات القضائيّة، إذا حدثت عقب عمل قاموا به في إطار أدائهم وظائفهم، كأعضاء كنيست.

وفي نفس الوقت، يخضع أعضاء الكنيست لمحظورات وقيود هدفها مضاعف: منع حالة تضارب المصالح، أي حالة يعمل فيها عضو الكنيست لمصلحته الشخصيّة، بما يتعارض وواجبه كممثّل للجمهور، ولضمان أنّ عضو الكنيست يكرّس كلّ وقته وجهده لعمله في الكنيست:

- يُمنع عضو الكنيست من **العمل بعمل إضافيّ**، عدا العمل بتطوّع ودون مقابل.
- يُمنع عضو الكنيست من أن **يكون عضوًا** في أيّ هيئة، وأن يعمل في منصب عامّ، كرئيس الدولة، أو قاضٍ، أو قائد أركان، وكذلك كرئيس سلطة محلّيّة.
- يجب على عضو الكنيست أن يقدّم **تصريحًا عن أملاكه**.
- يجب على عضو الكنيست **التنازل عن جنسيّة أخرى**، إن كان يمتلكها.
- منع استخدام لقب" عضو كنيست"، بكلّ نشاط يتعلّق بعمل أو مهنة.

يخضع عضو الكنيست لقواعد الأخلاقيّات التي وضعتها لجنة الكنيست، ولقرارات مختلفة للجنة الأخلاقيّات. تعالج القواعد بعدّة أمور، كمثل تقييدات على قبول هدايا وامتيازات رفاه، ومنع تضارب المصالح.

*** قرارات لجنة الأخلاقيّات المهنيّة بشأن تقديم تصريح عن رأس المال والتغيّب عن جلسات الكنيست**

قرار من يوم 16.12.2014 بدأ ولايته في اليوم 101 قبل يوم الانتخابات للكنيست، أو بعد وجود سبب لإجراء انتخابات، ولا يُنتخَب للكنيست القادمة، لا يُطلب منه تقديم تقرير عن رأس ماله.

قرار من يوم 18.11.2014 تقرّر خصم أجر يوم واحد عن عضو كنيست لتغيّبه عن جلسات الكنيست.

الشمعدان قبالة الكنيست. ويكيميديا

By Borya (Israel) CC BY-SA 2.0.

★ لماذا، حسب رأيكم، يجب على عضو الكنيست التنازل عن الجنسيّة الإضافيّة، إن كان يملكها؟

اِنتهاء ولاية عضو الكنيست

تنتهي ولاية عضو الكنيست مع انتهاء ولاية الكنيست، وتولّي الكنيست الجديدة. يمكن لعضو الكنيست أن ينهي ولايته في الحالات التالية أيضًا: إذا عُيِّن في وظيفة تمنعه من أن يكون عضو كنيست (مثلًا، رئيس الدولة)، إذا جُرِّم بحكم قضائيّ نهائيّ، بمخالفة جنائيّة اعتبرتها المحكمة مشينة (حتّى وإن لم يُحكم بالسجن الفعليّ)، إذا استقال من عضويّة الكنيست أو إذا توفّي. مكان العضو الذي انتهت ولايته يدخل المرشَّح التالي في قائمة حزبه.

مهمّة إنترنتيّة:

أُدخلوا إلى موقع الكنيست، وجدوا "مركز البحث والمعلومات".

- ★ اعرضوا هدف المركز؟
- ★ اذكروا وثيقتين قام المركز بنشرهما مؤخَّرا.
- ★ فسّروا كيف يعزّز مركز البحث والمعلومات التابع للكنيست مبدأ فصل السلطات.

حسب تعديل قانون أساس: الكنيست، الذي شُرِّع عام 2015 (في المرحلة الأولى، كأمر مؤقّت للكنيست الـ- 20)، فإنّه يحقّ للوزير أو نائبه الاستقالة المؤقّتة من الكنيست، والإتاحة للتالي في قائمة مرشّحي حزبهما تولّي مكانهما في الكنيست. في حالة أنّ الوزير، أو نائبه، لم يبقيا في الحكومة، فإنّهما يعودان إلى الكنيست، وعضو الكنيست الأخير في القائمة يخرج من ولايته. كما حُدّدت آليّة تمكّن أعضاء الحكومة المنتمين إلى الحزب نفسه من تبادل الولاية في الكنيست فيما بينهما.

تلخيص

الكنيست هي مجلس نوّاب مواطني دولة إسرائيل، وتعبّر عن حكم الشعب. في عملها، تواجه الكنيست التوتّر بين تفوّقها على سلطات الحكم الأخرى من جهة، وقوّة الحكومة, من جهة أخرى. تنبع قوّة الحكومة- من بين الأمور الأخرى- من شكل الحكم البرلمانيّ.

هذا التوتّر يفرض وظائف الحكومة، وطرق عملها، ومكانة أعضائها. نتعلّم عن الحكومة في إسرائيل في الفصل التالي.

تمرين

1. أُذكروا واعرضوا ثلاثة مبادئ ديمقراطيّة، تنعكس بنشاط الكنيست.
2. ما هي وظائف المعارضة في الكنيست، وأين تكمن أهمّيّتها؟
3. اِقرأوا الفقرة أدناه، ثمّ أجيبوا عن الأسئلة التالية:
   أ. حدّدوا أيّ نوع من الحصانة تتناولها الفقرة. دعّموا إجابتكم.
   ب. اِشرحوا موقف كاتب الفقرة من الحصانة.

ت. هل يمكن- حسب رأيكم- تبرير نوع الحصانة التي تتناولها الفقرة؟ اِشرحوا.

"في السنوات الأخيرة قُدّمَت انتقادات كثيرة... في موضوع الحاجة إلى مؤسّسة حصانة لأعضاء الكنيست. حتّى في الأربعينيّات من القرن الماضي، سُمعت في الولايات المتّحدة ادّعاءات بأنّ أعضاء مجلس الشيوخ (أعضاء البرلمان) يستغلّون الحصانة سلبيًّا، من أجل تشويه سمعة أعدائهم، والتشهير بهم، ويجب رفع الحصانة عنهم. في بريطانيا أُثيرت عاصفة، عقب محاولة عدد من أعضاء البرلمان الادّعاء بأنّهم محصّنون من المقاضاة، لأنّهم كلّفوا الدولة بنفقات شخصيّة، تصل إلى عشرات آلاف الجنيهات الإسترلينيّة (البريطانيّة)...".

(ليبتستون، جواي. "حصانة أعضاء الكنيست واستجوابات ممنوعة"، موقع القضاء والعمل، المركز المتعدّد الاختصاصات هرتسليا، 24.2.2013)

4. يتمتّع أعضاء الكنيست بحقوق إضافيّة، لكن تفرض قيود على نشاطاتهم. هل- بحسب رأيكم- الوضع الموجود مرغوب فيه، أم يجب تغييره، إذا أجبتم بنعم فما هو التغيير المطلوب؟ فسّروا موقفكم.

الفصل التاسع والعشرون

السلطة التنفيذيّة: الحكومة

ينصّ قانون أساس: الحكومة: "الحكومة هي السلطة التنفيذيّة للدولة".

السلطة التنفيذيّة في إسرائيل تستمدّ صلاحيّتها من السلطة التشريعيّة، الكنيست، لأنّ الحكم في إسرائيل برلمانيّ. تقوم الحكومة وتعمل بقوّة الثقة التي تمنحها لها الكنيست، والكنيست مخوّلة باستبدال الحكومة بأكثريّة 61 عضو كنيست.

الصورة التقليديّة المقبولة للحكومة هي جسم ذو "سيف ومحفظة". أي، بيدها القوّة الفعليّة، والسيطرة على جهات تطبيق القانون، في الجيش وميزانيّة الدولة.

في هذا الفصل سنتناول الأسئلة التالية:

- **ما هو إجراء إنشاء حكومة في إسرائيل؟**
- **ما هي الحكومة الائتلافيّة؟**
- **ما هي صلاحيّات ووظائف الحكومة، ما هي مكانة رئيس الحكومة؟**
- **ماذا يوجد بين المستوى السياسيّ والمستوى الإداريّ؟**
- **ماذا يوجد بين المستوى السياسّي والمستوى العسكريّ؟**

ما هو إجراء تشكيل حكومة في إسرائيل؟

وعلى مَن تُلقى مهمّة تشكيلها؟

وفق قانون أساس: الحكومة، يكلّف رئيس الدولة استعدادًا لتركيب حكومة جديدة أحد أعضاء الكنيست بتشكيلها، بعد استشارة ممثّلي الكتل في الكنيست. عادة تُلقى المهمّة على زعيم الحزب الأكبر، لكنّ هذا ليس إلزاميًّا. في انتخابات 2009، مثلًا، حظي حزب" كديما" بمقعد واحد أكثر من الليكود (28 مقابل 27). زعيمة الحزب طلبت من رئيس الدولة مهمّة تشكيل الحكومة، لكنّ الرئيس اختار زعيم الليكود. وقد قام بذلك بعدما أدرك، إثر مشاورات أجراها مع ممثّلي الكتل، أنّ تأييد رئيس الليكود أوسع، ولذا فإنّ فرصه لتشكيل حكومة أكبر بكثير.

طاولة الحكومة.

مكتب الصحافة الحكوميّ، تصوير: ميلنر موشيه.

ما هي الحكومة الائتلافيّة؟*

وهل الحكومة الواسعة أفضل، حتمًا، من الحكومة الضيّقة؟

إسرائيل ديموقراطيّة برلمانيّة متعدّدة الأحزاب، لم يفز فيها حزب واحد بأكثريّة مطلقة من المقاعد (61 عضوًا). هذا الوضع ألزم- دومًا- التعاون بين الكتلة التي حصلت على إمكانيّة تشكيل الحكومة والكتل الأخرى، من أجل إقامة حكومة والفوز بأكثريّة في الكنيست. بكلمات أخرى: كلّ الحكومات التي تشكّلت في إسرائيل، حتّى الآن، كانت حكومات ائتلافيّة.

بهذا المفهوم، لا تختلف إسرائيل عن معظم الأنظمة البرلمانيّة في العالم. طريقة الانتخابات النسبيّة تنشئ- أيضًا بها- جهازًا متعدّد الأحزاب وتُلزم بإقامة ائتلاف. يمكن أن نعدّ ضمن هذه القاعدة هولندا والنرويج وألمانيا والسويد وإسبانيا وأستراليا.

تتمّ إقامة الائتلاف **باتّفاقيّة ائتلافيّة** - اتّفاقيّة سياسيّة، تنظّم المبادئ الموجِّهَة وعمليّة توزيع الوظائف بين الكتل المشاركة (وظائف وزراء، نوّاب الوزراء، رئاسة لجان في الكنيست). على الأحزاب- بطبيعة الحال- أن تكون مرنة (إيجاد حلّ وسط) إزاء مواقفها، وإزاء الوظائف التي طمحت إلى الحصول عليها لخلق اتّفاقيّة ائتلافيّة. بعد توقيع الاتّفاقيّات الائتلافيّة، بين الأحزاب، تُحدّد الخطوط الأساسيّة للحكومة التي ستشكّل أساسًا لعملها.

هنالك من يدّعي أنّ السياسة الائتلافيّة تمسّ بمبادئ الديمقراطيّة، وبمبدأ حكم الأكثريّة، كون الأحزاب الصغيرة تشكّل- أحيانًا- كفّة الميزان، وقوّة تفاوضها أكبر من قوّتها بين الجمهور؛ أي من عدد المقاعد التي فازت بها. هكذا، تجد الأكثريّة نفسها- أكثر من مرّة- خاضعة لطلبات الأقلّيّة. في المقابل، هنالك من يرى في المفاوضات الائتلافيّة أجمل الأوقات للسياسة، إذ تُعقد خلالها تحالفات، بين الأحزاب، وتُصاغ سياسة متّفق عليها، تقوم على التسوية.

*** اِئتلاف**

شراكة بين دول، منظّمات أو أحزاب، من أجل العمل سويّة على تعزيز مصالح مشتركة. الأحزاب التي تتشارك معًا، من أجل تشكيل حكومة، تقيم ائتلافًا.

fotolia AKS.

أنواع الائتلاف

- **ائتلاف موسّع:** يتألّف من حزبين أو أكثر، قوّتهما المشتركة أكبر من الأكثريّة الأدنى اللازمة لتشكيل حكومة (61 عضوًا). معظم الائتلافات التي تشكّلت في إسرائيل، كانت ائتلافات موسّعة، ضمّت 70 عضو كنيست وأكثر، من أربعة أحزاب على الأقلّ.

مهمّة إنترنتيّة:

أُدخلوا إلى موقع رئيس الحكومة/ وثائق الحكومة/ اتّفاقيّات ائتلافيّة، وانظروا في الاتّفاقيّات الائتلافيّة للحكومة الحاليّة.

أ. لخّصوا النقاط الأساسيّة في الاتّفاقيّات.

ب. اختاروا أحد الأحزاب التي وقّعت على اتّفاقيّة ائتلافيّة. قارنوا بين برنامجه الانتخابيّ والاتّفاقيّة، واذكروا في أيّة مواضيع تتشابه، وفي أيّها تختلف.

ت. هل حافظ الحزب في الاتّفاقيّة، حسب رأيكم، على الوعود التي كان قد وعد بها ناخبيه. ادعموا إجابتكم.

الاعتبارات المؤيّدة لإنشاء ائتلاف موسّع:

- رغبة مشكّلي الحكومات في إحراز إجماع واسع وقت اتّخاذ القرارات, خاصّة على خلفيّة الانشقاقات والتصدّعات التي تميّز المجتمع الإسرائيليّ.
- الرغبة في ضمان استقرار الحكومة: كلّما كان الائتلاف أكبر، كانت المعارضة أصغر، وهكذا تقلّ معارضة الحكومة في الكنيست.
- ضمان الحكم: كلّما كان عدد المشاركة في الائتلاف أكبر، تقلّ القوّة النسبيّة لكلّ حزب، تتقلّص قوّة الابتزاز، ويقلّ تهديد انسحاب الأحزاب المشاركة، وأعضاء الكنيست الفرديّين. على سبيل المثال: الائتلاف الذي دعم الحكومة الـ- 33، عام 2013، تشكّل من 68 عضو كنيست من الليكود، و"إسرائيل بيتنا"، و"البيت اليهوديّ" و"الحركة". "الحركة" التي ضمّت ستّة أعضاء كنيست، لم تشكّل، انطلاقًا من هذا، تهديدًا على سلامة الحكومة.
- حالات الطوارئ، مثل حرب أو أزمة اقتصاديّة حادّة تُلزم بالتعاون وبالاتّفاق على أساس قاعدة رحبة. هناك حالة خاصّة من الائتلاف الواسع تُسمّى "**حكومة وحدة وطنيّة**". في هذه الحكومة يتشارك الحزبان الكبيران اللذان حاول كلّ واحد منهما الفوز بتشكيل الحكومة. تستجيب هذه الحكومة لحالات الطوارئ أو لوضع لا يستطيع فيه الحزبان النّدّان تشكيل حكومة بشكل منفرد. حكومة الوحدة الوطنيّة تخلّف وراءها معارضة صغيرة مسلوبة التأثير.
في إسرائيل تشكّلت حكومات وحدة وطنيّة عدّة مرّات. في بعض الحالات كان ذلك بسبب التساوي أو شبه التساوي بين الحزبين الكبيرين، وتمّ الاتّفاق على تناوب برئاسة الحكومة في منتصف فترة حكومة الوحدة.
- **ائتلاف ضيّق** (أدنى): يحتوي على عدّة أحزاب يُكفل قوّتُها الموحّد أدنى أغلبيّة في الكنيست. وبواسطة الائتلاف الضيّق تبغي الأحزاب المشاركة حدّ قوّتها الأقصى، من خلال تقسيم "الفوز" الحكوميّ بين عدد صغير من المشاركين.

الوضع القانونيّ للاتّفاقيّة الائتلافيّة

هناك إلزام بنشر تفاصيل كلّ الاتّفاقيّات الائتلافيّة، من أجل إتاحة المراقبة العامّة. ولكن، لا تُعتبر الاتّفاقيّة الائتلافيّة عقدًا، ولذا لا يمكن رفع دعوى قضائيّة بموجبه.

يشكّل هذا نوع من الائتلاف كثيرا من الأحزاب القريبة من بعض فكرا وبالتالي يمكنها الاستقرار. من جانب آخر، فإنّ انشقاق أحد الأحزاب أو حتّى نائب واحد يؤدّي إلى خسارة الأغلبيّة البرلمانيّة وانهيار الحكومة. لحدّ الآن اعتمدت أربع حكومات فقط في إسرائيل على الائتلاف الضيّق. مثلا الائتلاف الذي أقيم عام 2015.

حكومة الوحدة.

fotolia Santhosh Kumar.

- **اِئتلاف أقلّيّة:** في مثل هذا الائتلاف لا يصل عدد أعضاء الكنيست المشاركين فيه إلى 61. ائتلاف كهذا يدوم شريطة أن يحظى بتأييد أحزاب المعارضة المستعدّة لعدم العمل على إسقاط الحكومة، حتّى وإن كانت لا تريد المشاركة فيها (أو أنّ الحكومة غير معنيّة بانضمامها). في إسرائيل، عقب أزمات سياسيّة، عملت- لفترات قصيرة- عدّة حكومات أقلّيّة. هكذا كانت حكومة إسحاق رابين الثانية، عام 1993. بعد انسحاب شاس. بقي في الحكومة حزبا العمل وميرتس فقط، لكنّها دامت، لا بل أتت بموافقة الكنيست على اتّفاقيّات أوسلو*، كونها حظيت بتأييد كتل من خارج الائتلاف.

سؤال تفكير:

★ لو عيّنتم لتشكيل الحكومة، فهل كنتم تفضّلون تشكيل ائتلاف ضيّق أم ائتلاف واسع؟

★ اعرضوا إيجابيّات وسلبيّات كلّ واحد من الاختيارين. علّلوا قراركم.

*** اِتّفاقيّات أوسلو**

سلسلة من الاتّفاقيّات التي وُقّعت بين إسرائيل ومنظّمة التحرير الفلسطينيّة (فتح)، منذ عام 1993، كمحاولة لحلّ النزاع الإسرائيليّ - الفلسطينيّ بطرق سلميّة.

اِستقرار كلّ حكومة، قدرتها على تمرير قوانين في الكنيست واحتمالات إتمام ولايتها مرهون بالعلاقات المتبادلة بين المشاركين الائتلافيّين، وهي التي تملي درجة تأثير رئيس الحكومة والوزراء، على عمليّة اتّخاذ القرارات، وتعزيز سياستهم. التهديد على قوّة الحكومة يمكن، لذلك، أن يأتي من داخل الائتلاف، وليس من المعارضة فقط. لرئيس الائتلاف دور رئيسيّ في تشكيل علاقات المشاركة الائتلافيّة. من واجبه الاهتمام بالتنسيق بين الكتل، وأحيانًا التوفيق بينها، والتأكّد من حضور أعضاء الائتلاف التصويت والمناقشات في جلسات الهيئة العامّة، بحيث تنال قرارات الحكومة والقوانين التي تطلب سنّها، أو منع سنّ قوانين تعارضها، ذلك لتنال كلّها أكثريّة في الكنيست. من الجدير بالذكر، أنّ انسحاب حزب من الائتلاف ليس خطوة غير ديمقراطيّة. في بعض الأحيان هو مجرّد تعبير عن الولاء لجمهور الناخبين ولأيديولوجيّتهم، إذا حادت الحكومة عن الخطوط السياسيّة التي اتّفق عليها في البداية، أو عندما تتّخذ الحكومة سياسة لا تتلاءم ومبادئ الحزب.

حلّ الحكومة (ليس بسبب انتهاء ولاية الكنيست)

يمكن حلّ الكنيست، قبل انتهاء فترة ولايتها، لعدّة أسباب. البنود التالية، من قانون أساس: الحكومة، تعطي أمثلة لبعضها:

1. رئيس حكومة يُدان بمخالفة مشينة .
2. رئيس حكومة يستقيل، واستقالته كاستقالة الحكومة كلّها.
3. رئيس حكومة يتوفّى، أو يتعذّر عليه أداء وظيفته لمدّة 101 يوم.

4. رئيس حكومة لم يعد عضو كنيست.
5. حجب الثقة عن الحكومة في الكنيست (يُعتبر حجب ثقة بنّاء): الكنيست مخوّلة، بأكثريّة مطلقة من أعضائها (على الأقلّ 61 عضوًا) بالتصويت على حجب الثقة عن الحكومة وإسقاطها، شريطة أن تمنح الثقة في نفس التصويت بحكومة بديلة. أي تم ّمنح الثقة بحكومة جديدة أعلنت عن الخطوط الأساسيّة لسياستها وتشكيلها وتوزيع الوظائف بين الوزراء.
6. حلّ الحكومة بسبب عدم إقرار قانون الميزانيّة. إن لم تنجح الحكومة بتمرير قانون الميزانيّة في الكنيست، خلال ثلاثة أشهر، من يوم بدء السنة الماليّة. حينئذ يُعتبر اليوم الذي يلي انتهاء الفترة وكأنّ الكنيست قد أعلنت عن حلّ الحكومة، وتُجرى انتخابات مبكّرة.

ما هي صلاحيّات ووظائف الحكومة؟

وما هو الفرق الأساسيّ بين ما هو مسموح به للمواطن أن يفعله وما هو مسموح به للحكومة؟

صلاحيّة الحكومة

- **صلاحيّة متبقّية** - *"الحكومة مخوّلة بالقيام باسم الدولة، طبقًا لكلّ قانون، بكلّ عمل غير ملقًى قانونيًّا على أيّ سلطة أخرى"* (قانون أساس: الحكومة، بند 32). بيد الحكومة صلاحيّات واسعة، للعمل باسم الدولة، ولكن ليست كلّها مفصَّلَة بالقانون. وهي تشمل- فيما تشمل- إدارة العلاقات الخارجيّة للدولة، مثل التوقيع على معاهدات واتّفاقيّات دوليّة، إدارة الجهاز الاقتصاديّ وتقديم الدعم الحكوميّ للمؤسّسات العامّة ولقطاعات اقتصاديّة مختلفة.

الصلاحيّة المتبقّية تضع في يد الحكومة صلاحيّة واسعة جدًّا، لكنّها – أيضًا - تحدّد حدود الصلاحيّة: لا تستطيع الحكومة أن تعمل في مجالات موكلة- وفق القانون- لطرف آخر (مثلًا، المحاكم).

التعريف الواسع للصلاحيّة المتبقّية حيويّ لعمل الحكومة، على ضوء مبدأ هامّ، علينا معرفته: **مبدأ قانونيّة الإدارة.*** **ينصّ هذا المبدأ على أنّه في حين يحقّ للشخص الفرديّ فعل أيّ شيء، عدا ما يحظره القانون، فإنّه يُحظر على السلطات الحكوميّة القيام بأيّ شيء، عدا ما يسمح به القانون.**

*** قواعد القضاء الإداريّ**

1. مبدأ قانونيّة الإدارة- السلطة لا تستطيع العمل دون مصدر صلاحيّة في القانون، في أيّ عمل تقوم به.
2. السلطة هي الوصيّ على الجمهور (الشعب)، ولذا هي ملزَمَة بالعمل بإنصاف، بمساواة وبحسن نيّة، دون الأخذ باعتبارات غريبة.
3. قرارات السلطة يجب أن تعتمد على الوقائع ذات الصلة.
4. التوافق- السلطة الإداريّة لا تتّخذ قرارًا إداريًّا يمسّ بالحقوق الأساسيّة (الحرّيّة، الممتلكات وما شابه) بقدر لا يعلو عن المطلوب.
5. المعقوليّة: السلطة الإداريّة تتّخذ قرارًا أداريًّا، وفقًا لاعتباراتها، بعد أن تعطي وزنًا مناسبًا لكلّ واحد من الاعتبارات المتعلّقة بالموضوع.

السلطة الإداريّة تعمل مع الحفاظ على النزاهة، والإدارة السليمة.

وتشكّل الصلاحيّة المتبقّية استثناءً لمبدأ قانونيّة الإدارة. كما ذُكر، على خلاف السلطة التشريعيّة والسلطة القضائيّة، السلطة التنفيذيّة مخوّلة بالعمل في مواضيع خوّلها بها القانون فقط. ومع ذلك، للحكومة الصلاحيّة في أن تعمل – أيضًا - حتّى بغياب قانون خاصّ يخوّلها، شريطة ألّا يكون هناك قانون يمنعها من العمل، أو يخوّل- بوضوح- طرفًا آخر بالعمل على الموضوع.

محكمة العدل العليا 94/ 5128، نوعم فدرمان ضدّ وزير الشرطة، يمثّل صلاحيّة الحكومة المتبقّية. في الحالة المذكورة قرّر وزير الشرطة إرسال بعثة من رجال الشرطة من إسرائيل، للانضمام إلى قوى المراقبة المتعدّدة الجنسيّات، العاملة في هاييتي. وذلك عقب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتّحدة، وبمبادرة حكومة الولايات المتّحدة الأمريكيّة. اِدّعى مقدّم الالتماس أنّه يجب الامتناع عن إرسال البعثة. ذلك لأنّه وفق تعليمات الشرطة، لا يحقّ لوزير الشرطة، أو القائد العامّ، إشراك قوّات الشرطة خارج حدود الدولة فيما لا يخصّ أمور الدولة مباشرة. رفضت محكمة العدل العليا الالتماس وعلّلت ذلك بأنّ الحكومة استمدّت صلاحيّة اتّخاذ القرار بإرسال البعثة، بموجب بند الصلاحيّة المتبقّية. لم يتمّ تحديد إدارة العلاقات الخارجيّة لإسرائيل واتّخاذ قرارات على المستوى الدوليّ في تشريع الكنيست فيبقى هذا الأمر في إطار "*عمل، القيام به غير مُلقًى - قانونيًّا - على سلطة أخرى*".

وظائف الحكومة

- **وضع سياسة وتنفيذها:** الحكومة- كسلطة تنفيذيّة- هي التي تحدّد السياسة وتتّخذ القرارات **في الشؤون الداخليّة والشؤون الخارجيّة** وتُنفّذ تلك القرارات . هكذا مثلًا، الحكومة هي التي تقرّر خوض الحرب والتوقيع على معاهدة سلام والعمل على تنمية برامج الرفاه، والتربية والتعليم، والصحّة والاستيعاب والأمن الداخليّ. كذلك، هي التي تقرّر تخصيص الموارد لتطوير طائرة حربيّة و/ أو توسيع التعليم المجّانيّ وفق قانون الميزانيّة ومصادقة اللجنة الماليّة للكنيست.
- **في مجال التشريع:** للحكومة عدّة وظائف. إنّها **مبادرة إلى التشريع** من خلال مشاريع قانون حكوميّة تضعها على طاولة الكنيست للتصويت، بعد أن حصلت على مصادقة اللجنة الوزاريّة لشؤون التشريع. وذلك كي يتسنّى تطبيق سياستها بشكل فعليّ. مثلًا، عام 2014 بادرت الحكومة إلى سنّ قانون البثّ العامّ هدفا لتحقيق قرار يوافق على تغيير سياسة تفعيل البثّ العامّ (البرامج الإذاعيّة لصوت إسرائيل، برامج بثّ القناة الأولى في التلفاز وغيرها) في عدّة جوانب أساسيّة وإلغاء الرسوم التي طُولِبَ المواطنون بدفعها في الفترة ما قبل سنّ القانون.

بالإضافة إلى ذلك، تعمل الحكومة على تشريع ثانويّ لأنظمة وأوامر. أُعدَّ التشريع الثانويّ لإتمام التشريع الرئيسيّ، ولا يمكن له أن يعارضه. الكنيست هي مَن تخوّل الوزراء بسنّ تشريع ثانويّ، وهم يقومون باستخدام صلاحيّتهم تلك كمندوبي الكنيست. أُعِدّ التشريع

قانون المساواة في الحقوق لذوي الاحتياجات الخاصّة

يحدّد القانون مبادئ وأهداف أساس، يوفّر تعريفات واضحة (ما هي المحدوديّة، ما هو الجسم العموميّ وما هو التمييز)، كما يفصّل العقوبات المتوقّعة لمن يخالفه.

يفرض القانون على وزارات الحكومة المختلفة (الرفاه، الصحّة، التربية والتعليم، المواصلات وغيرها) تنفيذه، ويسمح لها، لهذا الغرض، وضع الأنظمة اللازمة لتطبيق القانون، على مختلف المستويات.

Fotolia© creative.

الثانويّ- إذًا- ليشكّل تكملة لعمل الكنيست، ولا يمكن تخويلها. أي، لا يستطيع وزراء الحكومة نقل صلاحيّات التشريع الثانويّ لموظّفين يعملون تحت إشرافهم، أو لجهة أخرى.

هكذا، مثلًا، أُقرّت أنظمة كمّلت قانون المساواة في الحقوق، لأشخاص ذوي إعاقات (1998). هدف القانون إلى منع التمييز بحقّهم والحفاظ على كرامة الأشخاص ذوي الإعاقات في مجال العمل، الخدمات العامّة، التربية والتعليم. ولاحقًا، أُقرّت قوانين مفصّلة أكثر في هذا الشأن: " تُعطى خدمات عامّة، في مكان عامّ، وهو مبنى عامّ جديد، تُتّخذ التعليمات التالية (1): *"بقرب المدخل المخصّص للاستخدام العامّ، والذي يصعب على ذوي الإعاقات الوصول إليه، توضع لافتة توجّه إلى مدخل سهل المنال، المدخل المخصّص للاستخدام العامّ ويمكن الوصول إليه، توضع عليه لافتة تحمل شعار سهولة المنال الدوليّ"*

(من أنظمة مساواة حقوق ذوي الإعاقات، ملاءمات سهولة المنال إلى الخدمة، *2013*، وفق بند *19*، من قانون مساواة ذوي الإعاقات).

التشريع الرئيسيّ مقابل التشريع الثانويّ

محكّات / نوع التشريع	تشريع رئيسيّ	تشريع ثانويّ (تشريع إداريّ)
من المشرّع؟	الكنيست	الحكومة، الوزراء، السلطات المحلّيّة
بفعل أيّة صلاحيّة؟	جهة تمثّل صاحب السيادة، الشعب	الكنيست تخوّل الصلاحيّات
مضمون القانون	يحدّد المعايير والقوانين	يفصّل التشريع الرئيسيّ، ويعطي توجيهات لتنفيذه. لا يمكنه مناقضة التشريع الرئيسيّ
سريانه على المواطنين	يسري ويطبّق على جميع المواطنين	يسري ويطبّق على جميع المواطنين

ما الحاجة إلى التشريع الثانويّ؟

"في دول كثيرة، يحقّ للبرلمان تفويض السلطة التنفيذيّة بصلاحيّة التشريع، وهي من جانبها تمارس هذه الصلاحيّة بواسطة التشريع الثانويّ.

"التشريع الثانويّ شرط لوجود الحكم البرلمانيّ. من ضمن إيجابيّاته توفير الوقت البرلمانيّ والقدرة على تدبير أمور تقنيّة مركّبة والمرونة التي يتحلّى بها. ومع ذلك، هنالك قلق من إضعاف قوّة البرلمان نتيجةً لتفويض صلاحيّات تشريع كثيرة للسلطة التنفيذيّة.

"على ضوء ذلك، تمّ في العديد من الدول تحديد آليّة للمراقبة البرلمانيّة على التشريع الثانويّ (يضمن البرلمان بواسطتها ألّا يتجاوز التشريع الثانويّ الصلاحيّة التي أُعطيت للسلطة التنفيذيّة، ولا تغيّر السياسة المنصوص عليها في القانون الرئيسيّ)".

(دفنه بن فورات، "مراقبة برلمانيّة على التشريع الثانويّ"، **الكنيست، مركز البحث والمعلومات**، *11.5.2004*)

- **وضع أنظمة الطوارئ:** مع قيام الدولة منحت الكنيسة الحكومة صلاحيّة وضع أنظمة طوارئ، تضمن إدارة سليمة للدولة، أيضًا في وقت الأزمات. هذه الأنظمة هي جزء من التشريع الثانويّ الذي تُؤتمن عليه الحكومة. على خلاف التشريعات الثانويّة العاديّة، تقدر أنظمة الطوارئ على تغيير أيّ قانون، تعليق سريانه مؤقّتًا أو الاشتراط فيه. يمكن لأنظمة الطوارئ أن تتناقض لقوانين قائمة، إذا قرّرت الحكومة أنّها ضروريّة لحماية الدولة، أمن المواطنين وتقديم الإمدادات والخدمات الضروريّة.

الأسباب التي دفعت الكنيست إلى منح هذه الصلاحيّة للحكومة: في حالة الطوارئ هنالك حاجة إلى ردود فعل سريعة على واقع متغيّر، خلال فترة زمنيّة لا تسمح بإجراء تشريع أساسيّ منظّم. بالإضافة إلى ذلك، السلطة التنفيذيّة مسؤولة عن سلامة الجمهور، وبحوزتها المعلومات حول الحاجات الملحّة. الحديث هنا عن **اتّفاق قانونيّ، يمكّن، في حالات الطوارئ، من الانحراف** عن إجراءات التشريع المقبولة.

من أجل أن يكون نظام الطوارئ ساري المفعول، هنالك شرطان متلازمان: الأوّل، إعلان حالة الطوارئ على يد الكنيست (أو الحكومة، إن لم تتمكّن الكنيست من الانعقاد). والثاني، سنّ نظام الطوارئ المتعلّق مباشرة بالوضع، على يد الحكومة. حتّى سنة 1996 سادت حالة الطوارئ لحالة دائمة. منذ تلك السنة، وعلى إثر تغيير قانون أساس: الحكومة، تقرّر أن الكنيست مخوّلة- ليس فقط بمبادرة الحكومة- بإعلان حالة الطوارئ لمدّة تصل إلى سنة وتمديد الإعلان مرّة أخرى. في الوقت الحاضر، يُقدّم هذا الإعلان سنويًّا[1].

قوّة الأمر

"تنوي الحكومة إصدار أوامر ملازمة العمل لمستخدمي مركز البحوث النوويّة في ديمونا، ومركز البحوث النوويّة في سوريك، في أعقاب تظاهرات يقوم بها مؤخّرًا مستخدمو الأبحاث في المركزين. يتّضح من قرار الحكومة، أنّ عمل كادر الأبحاث في هذين المركزين الحسّاسين ضروريّ لأهداف أمنيّة، والمسّ به قد يُلحق ضررًا بمصالح ضروريّة لإسرائيل".

"أعلن الموظّفون الإضراب بهدف الضغط على الماليّة لرفع رواتبهم والتوقيع على اتّفاقيّة عمل جماعيّة جديدة. وفقًا للقرار- اليوم- فإنّ لجنة الطاقة النوويّة، المسؤولة عن منشأة ديمونا، تستطيع إلزام 15% من الموظّفين، وجودهم ضروريّ لحاجات الأمان واستمرار تنفيذ المشاريع المثول في العمل وتنفيذ المطلوب منهم أثناء الإضراب الشامل أو الجزئيّ أيضًا".

(منشّيه، تسيكو. *"ستصدر الحكومة أوامر ملازمة العمل بحقّ مستخدمي الأبحاث المضربين في ديمونا وسوريك"*، **نعنع** *10*، *24.2.2010*).

★ اشرحوا ماذا يمكن أن نتعلّم من القطعة عن قوّة الحكومة؟

1 للنقاش الموسّع في قضيّة أنظمة ساعات الطوارئ، انظروا الفصل العشرين، "حدود وأمن في الديمقراطيّة"، في الباب الثاني.

ما هي مكانة رئيس الحكومة في الحكومة؟

وما هي العلاقة بينه وبين وزرائه- ومن يتحمّل المسؤوليّة، وعلى ماذا؟

على خلاف الوزراء الآخرين، **يجب على رئيس الحكومة أن يكون عضو كنيست**. تعمل الحكومة كجسم واحد. هي تعقد جلسة أسبوعيّة، عادة أيّام الآحاد، والتصويت في جلساتها يتمّ بشكل متساو. يُعتبر رئيس الحكومة **"الأوّل بين متساوين"**، ولذا فإنّ صوته مساوٍ لأصوات وزرائه. أي، يمكن للحكومة أن تتّخذ قرارات تعارض موقف رئيس الحكومة.

مهمّة إنترنتيّة:

أُدخلوا إلى موقع رئيس الحكومة، والأقسام والوحدات.

★ أ. اختاروا ثلاثة أقسام تتفرّع من وزارة رئيس الحكومة، ولخّصوا النقاط الأساسيّة في عملها.

★ ب. اشرحوا كيف تساهم هذه الأقسام في عمل رئيس الحكومة، وكيف تزيد من قوّته؟

الصلاحيّات الخاصّة المعطاة لرئيس الحكومة

1. هو مخوّل بإقالة وزراء، حسب ما يراه صحيحًا، حتّى دون موافقة الحكومة. بيد أنّه يحتاج إلى تأييد أكثريّة أعضاء الحكومة وإلى موافقة الكنيست لتعيين وزراء.
2. الوزراء مسؤولون أمامه عن المجالات التي في مسؤوليّة وزاراتهم.
3. هو مخوّل بحلّ الكنيست (بموافقة رئيس الدولة)، إذا اتّضح أنّ في الكنيست أكثريّة تعارض الحكومة، وتمنع عملها السليم.
4. اِستقالة رئيس الحكومة تؤدّي إلى استقالة الحكومة كلّها.
5. هو مخوّل بسنّ أنظمة الطوارئ (أو تكليف وزير بسنّها)، إذا امتنعت الحكومة عن القيام بذلك.
6. يترأّس جلسات الحكومة ويديرها ويحدّد جداول أعمال جلسات المداولة والتصويت.
7. هو مسؤول مباشر عن هيئات بالغة الأهمّيّة والقوّة، كالموساد وجهاز الأمن العامّ (الشاباك).
8. تعمل ضمن إطار وزارة رئيس الحكومة، عدّة هيئات تسيطر على معلومات كثيرة في مجالات كثيرة. بالإضافة إلى ذلك، يعمل في خدمة رئيس الحكومة جهاز متشعّب من المستشارين، ومنهم: مجلس الأمن القوميّ، لجنة الطاقة الذرّيّة، سكرتير عسكريّ، مستشار سياسيّ، مستشار اقتصاديّ، مستشار إعلاميّ. كلّ هؤلاء يمكّنونه من التدخّل الفعّال في عمليّة اتّخاذ القرارات لكلّ المواضيع الهامّة.

سؤال تفكير:

★ هل يوجد في مبدأ المسؤوليّة الجماعيّة ما يقلّل أو يزيد من حجم مسؤوليّة كلّ وزير؟

مسؤوليّة الحكومة تجاه الكنيست

مسؤوليّة مشتركة

تصوغ الحكومة في النظام البرلمانيّ سياسات وتتّخذ قرارات كجسم متماسك. إثر موافقة الحكومة على قرار، يتحوّل الأخير إلى قرار حكوميّ، وعلى الوزراء تنفيذه. بما أنّ الحكومة هي هيئة تنفيذيّة، مهمّتها تنفيذ سياسات، فإنّ كلّ وزير ملزم بتنفيذ قرار الحكومة حتّى إن عارضه.

تتحمّل الحكومة مسؤوليّة مشتركة(جماعيه) تجاه الكنيست. أي، أعضاء الحكومة مسؤولون- كجسم واحد- عن كلّ قرار اتُّخِذ بأكثريّة الأصوات في جلسة الكنيست. وبناء على ذلك، يحقّ للوزراء الإعراب عن معارضتهم، في جلسة الحكومة. ولكن عند اتّخاذ قرار، فإنّه من المعتاد أن يرى الوزراء أنفسَهم ممنوعين عن انتقاده علنيًّا، أو التصويت ضدّه في الكنيست. كذلك، الحكومة مسؤولة- بصورة مُشتركَة- عن قرار كلّ وزير في وزارته.

المسؤوليّة المشتركة تهدف إلى ضمان ثقة الجمهور بالحكومة، كجسم "لا يتكلّم بعدّة أصوات"، إنّما بصوت واحد.

وزارات الحكومة الـ 34

(قائمة جزئيّة)

وزارة رئيس الحكومة

وزارة الدفاع

وزارة الماليّة

وزارة الخارجيّة

وزارة الداخليّة

وزارة التربية والتعليم

وزارة الاقتصاد

وزارة البنى التحتيّة

وزارة الرفاه

وزارة الصحّة

وزارة المواصلات

وزارة العدل

مسؤوليّة وزاريّة

يضع كلّ وزير سياسة وزارته. هو يملك قوّة تنفيذيّة ويسيطر مباشرة على نشاطات السلطة في المجالات التي وُكّل بها. يمثّل الوزراء قضايا وزارتهم في مداولات الحكومة ويشكّلون عنوانًا لتوجّهات الجمهور بمواضيع الوزارة. تحمّل الصلاحيّة العظيمة والقوّة الضخمة التي في أيدي الوزراء مسؤوليّة كبيرة عليهم. هذه المسؤوليّة تُدعى مسؤوليّة وزاريّة. ينصّ قانون أساس الحكومة في البند 4، على أنّ مسؤوليّة الوزير هي تجاه رئيس الحكومة، في الوظائف التي أوكلت إليه. ومع ذلك فلمصطلح المسؤوليّة الوزاريّة (وأصله بريطانيا) معنى أوسع. هكذا، مثلًا، تقارير لجان التحقيق الحكوميّة المختلفة التي أقيمت على مرّ السنين، وكذلك تقارير مراقب الدولة التي جذّرت عادة متّبعة بموجبها تُرفق التقارير بتوصيّات تتعلّق بمسؤوليّة المستوى السياسيّ. المسؤوليّة الوزاريّة للوزير تتحوّل من مسؤوليّة تجاه رئيس الحكومة إلى مسؤوليّة تجاه الكنيست والشعب أيضًا.

المعنى مضاعف:

- **مسؤوليّة شاملة:** الوزير مسؤول عن كلّ ما يحدث في وزارته، حتّى إن حدث أمر دون موافقته، أو دون علمه. في حالة حدوث خرق، على الوزير أن يشرح ويوضّح، وأن يتّخذ إجراءات، لكنّ الذنب لا يقع على كاهله. هكذا، لا يستقيل وزير التربية والتعليم بسبب إخفاق معلّم، على الرغم من أنّه من الناحية الوزاريّة الشاملة، مسؤول عن كلّ المعلّمين. يُطالب الوزير بأن يشرح أمام الكنيست والشعب، لماذا حدث خرق معيّن، وهو المسؤول عن إصلاح المشكلة. الاستقالة هي أقصى تعبير عن المسؤوليّة الوزاريّة، ولكن لا يوجد في أيّ دولة تَبَنَّتْ مبدأ المسؤوليّة الوزاريّة، بريطانيا والدول التي حذت حذوها مثل كندا، أستراليا وإسرائيل، إلى حدّ ما - إلزام بالاستقالة وفق القانون.

- **مسؤوليّة شخصيّة:** الوزير مسؤول عن إخفاقاته وأعماله في مجال وزارته، عن تقديراته في تخطيط سياسة وتنفيذها، وعن عمليّات اتّخاذ القرارات. إن اتّضح أنّ تلك الأمور خاطئة، فإنّه من الممكن أن يُطالَب الوزير بالاستقالة من منصبه، عن طريق الضغط العامّ، لجنة تحقيق أو على يد رئيس الحكومة.

المشترك لنوعَي المسؤوليّة هو أنّ على أصحاب الوظائف تقديم تقرير للشعب وللكنيست. **تستند المسؤوليّة أمام الكنيست إلى مبدأ فصل السلطات** لأنّها تعبّر عن التوازن والكوابح، بين السلطة التنفيذيّة والسلطة التشريعيّة.

ماذا بين المستوى السياسّي والمستوى الإداريّ؟

وكيف يُدمج ما بين القيم والأهداف السياسيّة والمهنيّة والاستقرار؟

رئيس الحكومة ووزراؤها هم المستوى السياسيّ الذي يتّخذ القرارات حول مسائل سياسة وإدارة الدولة، بالتشاور مع هيئات مهنيّة من المستوى الإداريّ - المدنيّ والعسكريّ.

*** مفوّض خدمة الدولة**

مسؤول عن مستخدَمي الدولة ("الخدمة العامّة")، وتعيّنه الحكومة.

Fotolia © StudioPortoSabbia.

وظيفة الخدمات العامّة

خدمة الدولة تشمل كلّ أعمال الحكومة

"موظّفو الدولة هم عمليًّا حكّام المرعى، على الرغم من كونهم، في الواقع، خاضعين للحكومة وللقانون... شرف الدولة منوط بسلوكهم وأعمالهم، وكذلك ثقة المواطن... وتنفيذ القوانين".

مفوّضيّة خدمة الدولة. من موقع مفوّضيّة خدمة الدولة.

(رئيس الحكومة الأوّل داڤيد بن غوريون، ضمن: دري، داڤيد. 1993. تعيينات سياسيّة في إسرائيل: بين الحكوميّة والحركيّة. تل أبيب: نشر الكيبوتس الموحّد. ص 38)

"خدمة الدولة تشمل عمل الحكومة بأكمله، كونها السلطة التنفيذيّة... الوحدات الحكوميّة مختلفة وكثيرة. منذ قيام الدولة تشكّل خدمة الدولة آليّة أساسيّة ومركزيّة لاستقرار دولة إسرائيل وتشكيلها وتأسيسها وإدارتها كدولة يهوديّة ديمقراطيّة".

(مفوّض خدمة الدولة* ديّان ، موشيه. 2013. "تقرير لجنة الإصلاح لتحسين آليّات رأس المال البشريّ في خدمة الدولة". أورشليم القدس. ص 2)

الخدمة العامّة هي التي تُنفّذ سياسة الدولة وقرارات الوزرات المختلفة وبالتالي هي خاضعة استثنائيًّا للحكومة. هي منظّمة تعمل من أجل العامّة من قبل الدولة. يتمّ تنفيذ قوانين الكنيست والقرارات القضائيّة، هو أيضًا، على يد أفراد الخدمة العامّة، لكن بأمر صريح من الحكومة فقط.

يمكن القول إنّ أفراد الإدارة العامّة يشكّلون – أساسًا - مستوى تنفيذيًّا، لتطبيق مفصّل ومنهجيّ للقوانين والقرارات الحكوميّة. أمّا السياسيّون فيتناولون القيم والغايات، على الرغم من أنّه في الواقع، لا يُحافَظ على فصل تامّ بين المجالات.

الفرق بين المستوى السياسّي والمستوى الإداريّ (البيروقراطيّ)

المستوى / المحكّات	المستوى السياسيّ	المستوى الإداريّ (البيروقراطيّ)
معيّنون أو منتَخَبون	منتَخبو الجمهور سيُنتَخبون من جديد	يُعيّنون في الوظيفة
المؤهّلات مطلوبة	لا تُطلب مؤهّلات مهنيّة للوظيفة	تُطلب مؤهّلات مهنيّة للوظيفة

يبيّن الواقع أنّ التمييز بين العمل السياسيّ والعمل الإداريّ في نشاط السلطة التنفيذيّة، ليس قاطعًا.** يصبح هذا التمييز معقّدًا أكثر في المستويات العليا، وذلك لعدّة أسباب:

أوّلا: كثيرا ما يرتبط عمل الطاقم الإداريّ بقرارات قِيَمِيّة وقرارات ذات دلالات سياسيّة.

ستؤدّي استنتاجات خبير اقتصاديّ يُطلب منه إنجاع جهاز التربية والتعليم وإعداد برنامج تقليصات، على سبيل المثال، - حتمًا - إلى قرارات ذات طابع أخلاقيّ: هل يتمّ تقليص ساعات تعليم التربية الخاصّة؟ هل يُقلَّص راتب المعلّمين؟ هل تُقلّص ساعات تعليم موضوع معيّن؟ إلخ...

ثانيًا: للموظّفين الإداريّين أيضًا مواقف سياسيّة. هل يستطيع خبير استراتيجيّ، مؤيّد لأرض إسرائيل الكبرى، حسب وجهة نظره، أن يتحرّر تمامًا من وجهة نظره عند تقييمه للاحتمالات والمخاطر المتعلّقة بالتسوية الإقليميّة؟

ثالثًا: نحن نشهد في العالم السياسيّ تعدّد نزاعات بين الخبراء أيضًا. يستطيع سياسيّون - في حالات عديدة- تجنيد تأييد" أفضل الخبراء" في نزاعهم السياسيّ، ويستعين سياسيّو المعسكر المعارض، هم أيضًا بـ" أفضل الخبراء"، لإثبات موقف معاكس تمامًا.

رابعًا: متّخذو القرار- السياسيّون - لا يستطيعون أن يكونوا غير مبالين بالطريقة التي يمكن تنفيذ قراراتهم بها. الوزراء - كما سلف - يتحمّلون المسؤوليّة الشاملة عمّا يحدث في وزارتهم. من هنا، عليهم مسؤوليّة أيضًا عن التدابير المتّخذة لتطبيق قراراتهم. أي، للطريقة التي يعمل بها الموظّفون الذين عليهم تطبيق سياستهم. لذا، يُطرح السؤال إن كان على مُنتَخَب الجمهور تعيين شخص سياسيّ، لتطبيق برنامجه الانتخابيّ الذي انتُخِبَ على أساسه، أم أنّه يجب تفضيل كادر إداريّ - مهنيّ ثابت، لأجل خدمة شؤون الدولة، على كادر يتغيّر كلّما تغيّرت القيادة السياسيّة؟

**** قسم الميزانيّة في الماليّة**

هو مثال للتأثير الكبير للمفوّضيّة على المستوى السياسيّ، ولصعوبة الفصل التامّ بين الأهداف والوسائل. يعمل القسم على تحضير ميزانيّة الدولة، وتقديمه لمصادقة الحكومة والكنيست. ولذلك، فإنّ تأثيره عظيم على نشاط كلّ وزارات الحكومة، بواسطة تحديد ميزانيّاتها.

يجري موظّفو الماليّة مفاوضات مع الوزارات حول حجم ميزانيّتها. هم مسؤولون عن تقييم جدوى المشاريع التي تشارك الدولة بتمويلها ويعدّون كتاب الميزانيّة لكلّ وزارة.

المثال الإسرائيليّ - علاقة المستوى السياسّي بالمستوى الإداريّ العامّ

الخدمة العامّة في إسرائيل، هي **نموذج مختلط** لنموذجين: الأمريكيّ والبريطانيّ.* يتمّ تعيين الغالبيّة العظمى من كبار موظّفي الدولة وفقًا لمؤهّلاتها فقط (بواسطة مناقصة)، لا بسبب علاقة سياسيّة أو شخصيّة بأطراف حكوميّة. تتمتّع بتثبيت في مكان عملها، وتبقى في وظائفها دون علاقة بتغيير السلطة. عليهم إخراج سياسة الحكومة الحاليّة إلى حيّز التنفيذ، دون علاقة بآرائهم الشخصيّة، بل على أساس اعتبارات موضوعيّة ومهنيّة بحتة.

مع هذا، للمستوى السياسيّ تأثير على عمليّة اختيار كبار موظّفي الخدمة العامّة، مثل سكرتير الحكومة، مديري وزارات الحكومة، سفراء معيّنين. هذه **وظائف ثقة** وأصحابها يتغيّرون مع تغيير الحكومة والوزراء.

مفوّض خدمة الجمهور والمستشار القضائيّ للحكومة، يُعيّنهما – حقيقة - المستوى السياسيّ، لكنّهما يستمرّان بعملهما أيضًا عندما تتغيّر الحكومة. تعيينات الوظائف العليا، كالمحاسب العامّ والمسؤول عن الميزانيّات في وزارة الماليّة، مفوّض المياه، رئيس جهاز الأمن العامّ وغيرهم، تتطلّب موافقة الحكومة على المرشَّح الذي اقترحه الوزير.

الطريقة المتّبعة في إسرائيل تحاول الاستفادة من إيجابيّات كلا النموذجين البريطانيّ والأمريكيّ. من جهة، التعيين المهنيّ يضمن الاستمراريّة، الاستقرار، اكتساب الخبرة المهنيّة، خضوع فعليّ للمراقبة، حسر التأثيرات غير الشرعيّة للسياسيّين على العمل العامّ وإيكال وظائف بيد مرشَّحين أكفاء لن يقبلوا بوظيفة تنتهي بتغيير الوزراء.

من جهة أخرى، تعيين سياسيّ لمنصب رفيع، إذا تمّ لأسباب موضوعيّة، يمكّن منتخَب الجمهور من تطبيق أهدافه ورؤاه، في الوزارة التي أوكلت إليه - رؤى تعبّر وتمثّل رغبة الجمهور الذي اختاره. أصحاب المناصب الذين يتبدّلون مع الحكومة يتيحون لمنتخَب الجمهور تغيير سياسته بحسب اختياره، يمنعون التثبيت ويمنحون القيادة العليا حوافز للعمل من أجل إرضاء الجمهور.

*** نموذجان للعلاقات بين المستوى السياسيّ والإداريّ العامّ**

النموذج الأمريكيّ: المستوى السياسيّ مخوّل بتعيين أُمنائه بمناصب رئيسيّة في الخدمة العامّة.

النموذج البريطانيّ: هنالك فصل واضح بين موظّفي الخدمة العامّة والسياسيّين. المديرون الكبار في الخدمة العامّة يُعدّون ضمن مجموعة مغلقة من المهنيّين ويتمتّعون بالتثبيت.

ماذا بين المستوى السياسّي والمستوى العسكريّ؟

وكيف يُضمَن خضوع الجيش للحكومة والكنيست؟

"ما هي الحرب إلّا استمرار السياسة بوسائل أخرى". (كارل فيليب غوتليب فون كلازبيتش).[2]

مسألة العلاقات بين المستوى السياسيّ والجيش، وبقيّة قوّات الأمن، هي مسألة معقّدة في كلّ دولة ديمقراطيّة. يخضع الجيش وبقيّة أذرع الأمن إلى المستوى السياسيّ، وينفّذون السياسات التي حدّدها منتخَبو الجمهور. مراقبة الجيش

*** كارل فون كلاوزبيتش**

قائد في الجيش البروسيّ (1780-1831) يُعتبر أبا نظريّة الحرب الحديثة. ألّف كتبًا حول حملات الحرب المسلّحة، من الزاويتين: التاريخيّة والاجتماعيّة.

★ فسّروا أقوال كلاوزبيتش عن الحرب.

2 ليئونرد، روجر آشلي. 1977. **عن الحرب - مرشد مختصر لكلاوزبيتش**. تلّ أبيب. منشورات وزارة الدفاع. ص 65.

هو موضوع شائك على وجه الخصوص، لأنّ الجيش يسيطر- مباشرة- على قوّة أكبر من تلك التي لكلّ باقي أذرع الحكومة. علاوة على ذلك، للجيش مكانة خاصّة، مستمدّة من أهمّيّة موضوع الأمن في الدولة.

في إسرائيل، تجمّع عدّة عوامل يجعل الأمر معقّدًا بشكل خاصّ. منها: التكرار المرتفع للأحداث الأمنيّة، تعريف الدولة كـ"دولة في حصار" والحظوة الكبيرة التي يحظى بها جيش الدفاع الإسرائيليّ لدى الجمهور اليهوديّ، في سنوات الدولة الأولى، التمييز بين المستوى العسكريّ والمستوى السياسيّ لم يكن واضحًا. رئيس الأركان، مثلًا، شارك في جلسات الحكومة، واللجان الوزاريّة لشؤون الأمن كأمر طبيعيّ عاديّ. وكان الجيش يخضع لإشراف محدود من قبل الحكومة. باستثناء رئيس الحكومة، تفصيل ميزانيّة الأمن لم يكن معلومًا للكنيست، وأيضًا إشراف الحكومة على ميزانيّة الأمن كان فضفاضًا. تمتّع الجيش باستقلال ذاتيّ واسع، وقادته اكتسبوا قوّة اجتماعيّة وسياسيّة.

بدءًا من سبعينيّات القرن الماضي، تطوّر- تدريجيًّا - إشراف المستوى السياسيّ على المستوى العسكريّ، وضعفت الاستقلاليّة الذاتيّة للجيش. وقد ساعد في ذلك، الدروس المستقاة من الحروب، تغييرات رؤساء الحكومة، وبالأساس إخفاقات الجيش التي أدّت إلى إقامة لجان تحقيق** مختلفة. كلّ هذا كشف الجيش للمراقبة العامّة، وأدّى إلى تغيير في المعايير المتّبعة والتشريع. كلّما زادت مراقبة المستوى السياسيّ على المستوى العسكريّ، زادت أيضًا مسؤوليّة المستوى السياسيّ على نشاطات الجيش. من جهة، خسر الجيش من استقلاليّته الذاتيّة، ونشاطاته لم تعد تتهرّب من إشراف المستوى السياسيّ، بل والإشراف البرلمانيّ ومن جهة أخرى، لم يعد مطالبًا بدفع ثمن الإخفاقات وحده، وتقرّر أنّه على المستوى السياسيّ دفع جزء من الثمن. زاد هذا التطوّر من التوتّر بين المستوى السياسيّ والمستوى العسكريّ.

**** لجان تحقيق وفحص**

الحكومة هي المخوّلة بأن تقرّر إقامة لجنة تحقيق حكوميّة، وفق قانون لجان التحقيق (1968)، لتستوضح بعمق موضوعًا ذا أهمّيّة قوميّة كبيرة. مثلًا: لجنة أغرنات، في أعقاب إخفاق حرب يوم الغفران 1973. الحكومة - أو أحد وزرائها- مخوّلة بإقامة لجنة فحص حكوميّة، وفق قانون الحكومة (2001)، لاستيضاح موضوع يقع في مجال مسؤوليّتها. مثلًا، لجان التحقيق في شؤون أمنيّة حسّاسة - لجنة زوريع 1984، في أعقاب أحداث خطّ 300، أو لجنة ڤينوغراد عام 2006 التي عُيّنت كلجنة فحص حكوميّة في أعقاب حرب لبنان الثانية لفحص جاهزيّة القوى الأمنيّة، إدارة الحرب، وعمليّة اتّخاذ القرارات قُبيل الحرب وأثناءها.

التشريع الذي ينظّم علاقات المستوى السياسيّ والعسكريّ والأمنيّ بعضها بالبعض

- **قانون أساس: الحكومة** - ينصّ بند 40 من القانون على أنّ الدولة مخوّلة بشنّ حرب، بقرار من الحكومة فقط ، وأنّ على الدولة إبلاغ لجان الخارجيّة والأمن في الكنيست بذلك في أسرع وقت ممكن. يوضّح البند أنّ هذا لا يمنع القيام بعمليّات عسكريّة مطلوبة لهدف الدفاع عن الدولة وعن أمن الشعب.
- **قانون أساس: الجيش** - شُرِّع عام 1976، بعد حرب يوم الغفران، وبعد استنتاجات لجنة أغرنات، ويحدّد خضوع جيش الدفاع الإسرائيليّ ورئيس الأركان للحكومة. كما يحدّد القانون أنّ الوزير المكلَّف من الحكومة على الجيش، هو وزير الدفاع، وهو الذي يقترح على الحكومة تعيين رئيس هيئة الأركان العامّة، لكنّ الحكومة كلّها تتحمّل مسؤوليّة أعمال الجيش.

- **قانون خدمات الأمن العامّ (2002)** - يحدّد خضوع جهاز الأمن العامّ (الشاباك) للحكومة، وأنّ رئيس الحكومة مسؤول عنه من قبل الحكومة.
- **قانون مقرّ الأمن القوميّ (2008)** - يحدّد أنّ رئيس هيئة الأمن القوميّ هو كبير مستشاري رئيس الحكومة لشؤون الخارجيّة والأمن ورجل ثقته. كما يحدّد القانون أنّ وظيفة الهيئة تركيز عمل الحكومة - مجلس الوزراء المصغّر ورئيس الحكومة- من الناحية المهنيّة، اقتراح بدائل لسياستهم ومتابعة تنفيذ قراراتهم. بهذه الطريقة، يمكن للحكومة التمتّع بهيئة مهنيّة مستقلّة، وألّا تكون متعلّقة بمعلومات وتحليلات يقدّمها لها جيش الدفاع الإسرائيليّ، وأجهزة أمنيّة أخرى.

تراكبيّة العلاقات بين المستوى العسكريّ والمستوى السياسّي

وفقًا لكثير من الباحثين، فإنّ جيش الدفاع الإسرائيليّ ليس مجرّد أداة لتطبيق سياسة، بل عاملًا فعّالًا في تشكيلها. كما رأينا، في القسم الذي تناول الإدارة العامّة، الفصل بين الوسائل والغرض لا يمكن أن يكون قاطعًا. وهذا ينطبق - دون أيّ شكّ- على علاقات الجيش بالحكومة فتأثير أطراف الجيش المؤتمنة على الوسائل يؤثّر قطعًا على الأهداف التي يحدّدها المستوى السياسيّ. كثيرا ما تعتمد القرارات الحكوميّة بشأن إجراءات عسكريّة على معلومات يوفّرها رؤساء الجيش، والأذرع الأمنيّة الأخرى.

أحد الانتقادات بهذا الشأن، يرى أنّ المستوى السياسيّ متعلّق – كلّيًا - بالمعلومات التي ترده من الأطراف الأمنيّة، وهو غير قادر على صياغة رأيه حول الشؤون الأمنيّة، بشكل مستقلّ. هذا الانتقاد، بالإضافة إلى توصيات لجنة ڤينوغراد حول حرب لبنان الثانية، هو ما أدّى إلى سنّ قانون هيئة الأمن القوميّ عام 2008.

وعلى الرغم من ذلك، فإنّ التوتّرات لم تزل. هكذا، مثلًا، تقرير مراقب الدولة، الذي نُشر عام 2012، حول سفينة "مرمرة"، كشف علاقات معكّرة بين المستوى العسكريّ والمدنيّ. يتّضح من التقرير أنّه في ذلك الوقت عزلوا مقرّ الأمن القوميّ عن عمليّة اتّخاذ القرارات في المستوى السياسيّ العاليّ، وواجه عدم تعاون منهاجيّ من قبل جهاز الأمن في محاولته تنفيذ عمل مقرّ للحكومة.

مهمّة إنترنتيّة:

أُدخلوا إلى موقع مجلس الأمن القوميّ لإسرائيل، واقرأوا رؤيا المنظّمة ووصف عمل أقسامها المختلفة.

★ اشرحوا كيف من المفروض أن يساعد مقرّ الأمن القوميّ رئيس الحكومة في اتّخاذ القرارات في مجالات السياسة الخارجيّة والأمن.

Fotolia © rashadashurov.

* من قانون أساس: الجيش

جيش الدفاع الإسرائيليّ هو جيش الدولة.

1. (أ) الجيش خاضع لسلطة الحكومة.

(ب) الوزير المسؤول عن الجيش من قبل الحكومة، هو وزير الدفاع.

3. (أ) المستوى القياديّ الأعلى في الجيش هو رئيس هيئة الأركان العامّة.

(ب) رئيس هيئة الأركان العامّة خاضع لسلطة الحكومة وخاضع لوزير الدفاع.

(ت) يُعيّن رئيس هيئة الأركان العامّة على يد الحكومة، وفق توصية وزير الدفاع.

4. سيتمّ واجب الخدمة في الجيش، والتجنّد للجيش، حسب ما تقرّر في القانون أو بقوّته.

5. صلاحيّة إصدار التعليمات والأوامر الملزمة في الجيش، تُحدّد في القانون أو بقوّته.

6. يمنع وجود أو إنشاء قوّة مسلّحة، خارج جيش الدفاع الإسرائيليّ، إلّا وفق القانون.

★ * اشرحوا : كيف يساهم قانون أساس: الجيش، وقانون مقرّ الأمن القوميّ في تعزيز الديمقراطيّة الإسرائيليّة؟

على الرغم من وجود هيئة مستقلّة للأمن القوميّ في وزارة رئيس الحكومة، إلّا أنّ تأثير الجيش على اتّخاذ قرارات حكوميّة ما يزال كبيرًا. تقييم الوضع القوميّ الذي يعدّه فرع الاستخبارات، في جيش الدفاع الإسرائيليّ، يخدم الحكومة في قراراتها في شؤون سياسة الأمن. تجري لجنة الخارجيّة والأمن في الكنيست، هي أيضًا، حوارًا مباشرًا مع الجيش. تُقدّم أمام اللجنة- بانتظام- تلخيصات من رئيس هيئة الأركان العامّة، رئيس جهاز الأمن العامّ (الشاباك)، رئيس المخابرات (الموساد) وفرع الاستخبارات.

تلخيص

تمتلك السلطة التنفيذيّة قوّة سلطويّة عظيمة لتحديد السياسة وإدارة شؤون الدولة في المجال الداخليّ والمجال الخارجيّ، وفقا لقانون الكنيست. تستصعب الحكومة في إسرائيل تنفيذ سياستها، وتُضطرّ مرارا إلى إنهاء ولايتها قبل انتهاء السنوات الأربع التي منحها لها القانون. تكوّن كلّ هذه العناصر: طريقة الحكم البرلمانيّ وطريقة الانتخابات النسبيّة القائميّة القطريّة ومبنى الجهاز السياسيّ والانقسام في المجتمع الإسرائيليّ، واقعًا يتّسم بتعدّد الأحزاب الصغيرة ممّا يصعّب تشكيل ائتلاف مستقرّ، وهو أمر ضروريّ من أجل عمليّة الحكم.
في الفصل التالي سنتعلّم عن المستشار القضائيّ للحكومة، وهو جزء من السلطة التنفيذيّة.

تمرين

1. اِختاروا لجنة وزاريّة تعمل على موضوع هامّ برأيكم. أُدخلوا موقع وزارة رئيس الحكومة، واشرحوا:
   أ. ما هي القضايا المركزيّة التي تعالجها اللجنة؟
   ب. ما هو تركيبها السياسيّ؟
   ت. أيّ قرارات اتّخذتها اللجنة؟
   ث. هل ترضيكم القرارات التي اتّخِذَت؟ فسّروا.
2. اِعرضوا الائتلاف الحكوميّ الحاليّ (الأحزاب المشاركة في الائتلاف)، واشرحوا تبعات المبنى الائتلافيّ على استقرار الحكومة.
3. اِشرحوا نوعَي المسؤوليّة التي تتحمّلها الحكومة والوزراء. هل يمكن - حسب رأيكم - الفصل بين المسؤوليّة الوزاريّة الشخصيّة والمسؤوليّة الوزاريّة الشاملة؟

الفصل الثلاثون

المستشار القضائيّ للحكومة

"منذ قيام الدولة، خدم فيها 11 مستشارًا قضائيًّا للحكومة. وقد وقفوا في مركز القضايا القضائيّة، التي هزّت الدولة. وقف كلّ واحد منهم، في وقت معيّن، على قدميه، وقال لزعماء الدولة: " إلى هنا!- لن يمرّ". هذه اللحظات التي حدثت فيها المواجهة بين المستشارين القضائيّين للحكومة، وبين المستويات السياسيّة التي عيّنتهم في وظيفتهم، هي من لحظات تكوين دولة إسرائيل. هذه هي اللحظات التي عرّفتها كدولة قانون".

(زلبر، دينا. 2012. **باسم القانون**. نشر دبير).

أحد أصحاب الوظائف الأكثر أهمّيّة في السلطة التنفيذيّة هو المستشار القضائيّ للحكومة.

الأسئلة التي سنعالجها في هذا الفصل:

- **ما هي الوظائف الأساسيّة للمستشار القضائيّ للحكومة؟**
- **لماذا من المهمّ المحافظة على استقلاليّة المستشار القضائيّ، كرئيس للنيابة العامّة ؟**
- **ما هي التوجّهات بالنسبة لصلاحيّات المستشار القضائيّ ممثّلا للحكومة أمام المحكمة، ومستشارا لها؟**

ما هي الوظائف الأساسيّة للمستشار القضائيّ للحكومة؟

يعتمر المستشار القضائيّ للحكومة أكثر من قبّعة على رأسه، وأحيانًا يظهر تعارض بين وظائفه المختلفة:

أ. **رئيس النيابة العامّة** - مسؤول عن المقاضاة الجنائيّة لكلّ مخالف قانون، بواسطة مدّعين عامّين للشرطة (بمخالفات بسيطة)، وحدات ادّعاء خاصّة (كتلك التي تملكها سلطة الضرائب)، وبالأساس بواسطة محامين من أقسام الدوائر الجنائيّة في النيابة العامّة.

جميع المدّعين الذين يقدّمون لوائح اتّهام، يعملون كموكّلين للمستشار القضائيّ، ويخضعون لتعليماته بقرارات المقاضاة، قرارات متعلّقة بالعقاب طلبتها النيابة وقرارات منع المقاضاة. في حالات استثنائيّة، كلائحة اتّهام ضدّ رئيس الدولة، رئيس الحكومة، وزير، عضو كنيست أو قاضٍ، يُلزم القانون المستشار القضائيّ للحكومة بالمصادقة شخصيًّا على تقديم لائحة الاتّهام.

هكذا- عمليًّا- المستشار القضائيّ للحكومة، هو المسؤول عن كلّ مخالفة قانون جنائيّة في إسرائيل.

ب. **تمثيل الدولة في الإجراءات القانونيّة غير الجنائيّة** - كمحامي الحكومة، المستشار القضائيّ للحكومة مسؤول عن تمثيل الحكومة، وزرائها، الأقسام ورؤساء الوظائف الخاضعة لها، في مجال القضاء العامّ، عندما يُطلب منهم الردّ في المحكمة على التماسات لمحكمة العدل العليا والمحاكم الإداريّة. أضف إلى ذلك، المستشار القضائيّ للحكومة مسؤول - أيضًا - عن تمثيل الحكومة في الادّعاءات المدنيّة التي تقاضي فيها الدولة، أو تُقاضَى كأيّ طرف خاصّ.

ت. **تقديم الاستشارة القضائيّة للحكومة وللسلطات الحكوميّة** - يعطي المستشار القضائيّ للحكومة استشارة قضائيّة للحكومة ولكلّ الخاضعين لها، بما يخصّ كلّ الأعمال والنشاطات التي تقوم بها أو تمتنع عنها. بالإضافة إلى ذلك، يقدّم المستشار القضائيّ للحكومة استشارة بكلّ ما يتعلّق بمبادرات تشريع حكوميّة، أو بصياغة موقف الحكومة من مشاريع قانون خاصّة. في إطار وظيفته هذه، يظهر رجاله أمام اللجنة الوزاريّة لشؤون التشريع ويرافقون إجراءات التشريع في مناقشات لجان الكنيست. يقوم المستشار القضائيّ للحكومة بوظائفه المذكورة بمساعدة قسم الاستشارة والتشريع في وزارة القضاء.

ث. **حضور الإجراءات القضائيّة التي لا تكون الحكومة طرفًا فيها، لكن لديها مصلحة عامّة بإسماع صوتها** - يمكن أن تكون للإجراءات القضائيّة بين أطراف خاصّة عواقب عامّة بالغة الأثر. مثلًا، إقرار سابقة مبدئيّة في محكمة العدل العليا ("شريعة") في قوانين الملكيّة، في إطار محكمة بين بنك وشركة خاصّة، يمكن أن تؤثّر على مجمل التجارة في الاقتصاد. في محكمة بين والدين حول حضانة ابن، يمكن – أحيانًا - أن ينشأ وضع لا تُمثّل فيه بالذات مصلحة الابن نفسه. مُنحت الصلاحيّة للمستشار القضائيّ للحكومة بحضور (بواسطة النيابة)الإجراءات القضائيّة التي لا تعكس فيها الأطراف الطبيعيّة، مجمل المصالح التي على المحكمة أخذها بالحسبان. لا بل في قضايا معيّنة يلزم القانون المستشار القضائيّ للحكومة بالحضور.

مهمّة إنترنتيّة:

★ ادخلوا إلى موقع المستشار القضائيّ للحكومة، إلى صفحة الأخبار، واعرضوا المواضيع التي يعالجها.

لماذا من المهمّ المحافظة على استقلاليّة المستشار القضائيّ، كرئيس للنيابة العامّة؟

في الدولة الديمقراطيّة هنالك أهمّيّة كبرى لكون المقاضاة الجنائيّة مستقلّة وغير منوطة بالحكومة ووزرائها. في الدولة التي تتدخّل فيها الحكومة في تقديم لوائح اتّهام، هنالك قلق من أن يتأثّر تطبيق القانون بهويّة المتّهمين السياسيّة. المتظاهرون المعارضون للسلطة، مثلًا، يُدانون جنائيًّا بارتكابهم مخالفات مختلفة. أمّا المتظاهرون الذين تصرّفوا بنفس الطريقة، لكنّهم ينتمون إلى المعسكر السياسيّ للحكومة، فلا يقدّمون للمحاكمة.

لاستقلاليّة المقاضاة الجنائيّة أهمّيّة كبيرة أيضًا في الحالات التي يُشتبَه فيها رؤساء السلطة جنائيًّا. مقاضاة مستقلّة فقط تؤمّن - في حالات الضرورة- تقديم لوائح اتّهام ضدّ كبار المسؤولين، وهي قادرة على تطبيق مبدأ المساواة أمام القانون. وفي الواقع، هنالك أمثلة كثيرة، في إسرائيل، على تنفيذ القانون الجنائيّ قام به المستشار القضائيّ للحكومة دون خوف ضدّ كبار السلطة.*

يجدر بالإشارة إلى أنّه في حالات غير معدودة قرّر المستشارون القضائيّون عدم تقديم لوائح اتّهام ضدّ شخصيّات عامّة، خلافًا لتوصية الشرطة. في بعض الحالات تعرّض المستشار لانتقادات لاذعة من سياسيّين، منظّمات غير حكوميّة (مثل "الحركة من أجل جودة الحكم"**)، ومن قبل الجمهور.

من أجل ضمان استقلاليّة المقاضاة الجنائيّة، من المقبول في إسرائيل ألّا يكون المستشار القضائيّ للحكومة وزيرًا في الحكومة، إنّما موظّف جمهور لا ترتبط ولايته بتغيير السلطة. كذلك تقرّر أنّ وزير العدل غير مخوّل بالتدخّل بالقرارات المهنيّة للمستشار القضائيّ للحكومة رغم كونه موظّفًا في وزارته. على خلاف ذلك، من المقبول في العالم الغربيّ أن يكون المستشار القضائيّ للحكومة وزيرًا في الحكومة ويشغل منصبه بتعيين سياسيّ. ورغم ذلك يُعتبر جهاز تطبيق القانون في تلك الدول مستقلًّا وعلى قدم المساواة.

النيابة العامّة

يمثّل المستشار القضائيّ الحكومة أمام المحاكم بمساعدة النيابة العامّة، وهي- عمليًّا - مكتب المحامين الأكبر في الدولة.

يترأس المدّعي العامّ للدولة النيابة العامّة، وهو خاضع للمستشار القضائيّ للحكومة. في كلّ لواء تعمل النيابة العامّة للواء، وظيفتها تمثيل الدولة أمام محاكم الصلح، والمحاكم اللوائيّة (المركزية) لذلك اللواء. النيابة العامّة للدولة تمثّل الدولة في محكمة العدل العليا. النيابات العامّة مقسّمة لأقسام وفق المواضيع القضائيّة:

القسم الجنائيّ، والذي ينفّذ صلاحيّة المستشار القضائيّ للحكومة، كمدّعٍ عامّ، وإلى جانبه أقسام تمثّل الدولة في مجالات القضاء المدنيّ، الإداريّ، قوانين العمل وغيرها. يمثّل قسم خاصّ في النيابة العامّة للدولة الدولة أمام محكمة العدل العليا.

مهمّة إنترنتيّة:

** الحركة من أجل جودة الحكم

★ ادخلوا إلى موقع "الحركة من أجل جودة الحكم"، واعرضوا نقدًا لها، وتعليلاتها حول قرارات المستشار القضائيّ للحكومة.

ما هي التوجّهات بالنسبة لصلاحيّات المستشار القضائيّ ممثّلا للحكومة أمام المحكمة، ومستشارا لها؟

على الرغم من أنّه من المتّفق عليه أنّ على المستشار القضائيّ للحكومة ممارسة صلاحيّاته الجنائيّة بشكل مستقلّ تمامًا، إلّا أنّ الصورة مركّبة ومعقّدة أكثر، بالنسبة لصلاحيّاته كمحامي الحكومة: عندما ينصح الحكومة ويمثّلها في التماس قدّمه المواطنون ضدّها يُطرح السؤال: هل عليه أن يعمل لمصلحة الحكومة المنتخَبَة، أم أنّ عليه، هنا أيضًا، أن يعمل بشكل مستقلّ وغير مرتبط بالحكومة؟ هل يعمل المستشار القضائيّ للحكومة، في هذه الحالات، كمحامٍ، يقدّم خدمات لموكّله، أم أنّ عليه أيضًا في هذه الحالات، أن يعمل كطرف ذي صلاحيّة تطبيق القانون، **ضدّ** الحكومة؟

هذا التخبّط يؤدّي إلى سؤالين عمليّين:

1. هل رأي المستشار القضائيّ للحكومة هو بمثابة **توصية** قضائيّة تشبه تلك التي يقدّمها المحامي الشخصيّ لموكّله أم أنّ على الحكومة أن تعمل وفقها؟
2. عندما يمثّل المستشار القضائيّ الحكومة في محكمة العدل العليا، هل عليه أن يمثّل **موقف الحكومة**، كالمحامي الذي يمثّل موقف موكّله، أم أنّ عليه أن يمثّل، باسم الحكومة، **موقفه كمستشار قضائيّ**؟

*** تحقيقات استهلّها مستشارون قضائيّون ضدّ مسؤولين كبار**

- استهلّ أهرون براك عام 1977 تحقيقًا جنائيًّا ضدّ زوجة رئيس الحكومة، ليئه رابين. أدّى قراره إلى استقالة إسحاق رابين من رئاسة الحكومة ورئاسة حزب العمل، وساهم في الانقلاب في انتخابات عام 1977.
- لياكيم روبنشطاين أمر بإجراء تحقيقات جنائيّة ضدّ رؤساء الحكومة: بنيامين نتنياهو، إيهود براك وأريئيل شارون، لكن أيًّا من تلك التحقيقات لم تُفض إلى لائحة اتّهام.
- ميني مزوز قدّم ضدّ رئيس الدولة موشيه كتساب فأُدين بجرائم اغتصاب، وحكم عليه بالسجن سبع سنوات، وأيضًا ضدّ رئيس الحكومة إيهود أولمرت، الذي أُدين بالاحتيال وحنث اليمين وتلقّي الرشوة، وحُكم عليه بالسجن سنة وسبعة أشهر.

نهج المستشار القضائيّ للحكومة كمراقب الحكومة:

النهج المقبول اليوم، في إسرائيل، يرى المستشار القضائيّ مستشارًا للحكومة يمثّلها حسب مواقفه. وظيفته تطبيق القانون على الحكومة، وفق رؤاه. هذا النهج لا يعتبر المستشار القضائيّ للحكومة محاميا يخدم موكّله، بل مستشارًا يمنع الحكومة من اتّخاذ قرارات لا يستطيع هو الدفاع عنها في المحكمة. وفقًا لهذا النهج المبدئيّ، تلزم توصية المستشار القضائيّ **الحكومة** بالإذعان لها، حتّى عندما يعارضها وزراء الحكومة، كما هو التعامل مع الحكم القضائيّ للسلطة القضائيّة.

وفقًا لهذا النهج، عندما يردّ المستشار القضائيّ للحكومة، باسم الحكومة، على التماس قُدّم ضدّها، وهناك خلاف قانونيّ بينه وبين الحكومة، فإنّ عليه أن **يعرض موقفه هو في محكمة العدل العليا، لا موقف الحكومة**. هذا النهج يرى أيضًا أنّه من غير المناسب أن تعرض الحكومة، أمام المحكمة، موقفًا يتناقض وموقف مستشارها القضائيّ. مثلًا، بواسطة محامٍ آخر.

توجّه المستشار القضائيّ للحكومة، كمحامٍ ومقدّم خدمات قضائيّة للحكومة:

بالمقابل، هنالك موقف يرى أنّ على المستشار القضائيّ للحكومة تقديم المشورة لها **وتمثيل الحكومة حسب مواقفها**. وفق هذا النهج، على المستشار القضائيّ للحكومة أن يعمل كمحامٍ شخصيّ لإنسان أو شركة: عليه تقديم استشارة قانونيّة، لكنّ

الاستشارة لا تُلزم الموكّل. بالإضافة إلى ذلك، عليه أن يمثّل- قدر استطاعته- موقف موكّله أمام المحكمة حتّى وإن كان يتعارض وموقفه هو.

وفق هذا النهج، فإنّ دور المحافظ على سلطة القانون تقوم به المحكمة، لا المستشار القضائيّ للحكومة. ولذا، المحكمة فقط مخوّلة بأن تأمر الحكومة بتغيير طرقها. مؤيّدو هذا النهج يدّعون أنّ المستشار القضائيّ للحكومة الذي يفرض موقفًا على حكومة منتخبة، يمسّ بمبدأ **حكم الشعب**، يمسّ بالحقّ **بإجراء منصف** ويمسّ بقدرة الحكومة على العمل بنجاعة. بحسب أقوالهم، أكبر المجرمين يحقّ له- وبحقّ- أنّ يمثّل محاميه موقفه كما هو، ولا يُعقل ألّا يُتاح للحكومة- وللشعب الذي انتخبها- هذا الحقّ. وأخيرًا، يشير مؤيّدو هذا النهج، إلى أنّه لا يوجد في العالم الغربيّ نظير لمستشار قضائيّ للحكومة يحقّ له فرض موقفه على رئيس السلطة التنفيذيّة.

القانون في إسرائيل لا يتّخذ موقفًا من الأسئلة التي طُرحت هنا، إلّا أنّ الأحكام الصادرة عن محكمة العدل العليا أدّت إلى أن يقرّر المستشارون القضائيّون للحكومة، منذ التسعينيّات فصاعدًا، أن تلزم مواقفهم الحكومة، وأنّه في حال وجود خلاف بينهما، على النيابة العامّة أن تعرض أمام محكمة العدل العليا موقف المستشار القضائيّ للحكومة لا موقف الحكومة.

"الحكومة مخوّلة أن تعمل وفق رأيها"

"النظام الجيّد في الدولة، يلزم الحكومة – عادة - أن تأخذ بعين الاعتبار رأي المستشار القضائيّ للحكومة، ممثّلا للقانون الساري طالما لم تقرّر المحكمة غير ذلك. على الرغم ممّا ذُكر أعلاه يحقّ للحكومة أن تقرّر كيف عليها أن تعمل في حالة معيّنة، وفق تقديراتها".

"فيما يخصّ بقيّة السلطات التابعة للذراع التنفيذيّة، لا شكّ أنّ من واجبها أن تعتبر تقديرات المستشار القضائيّ للحكومة مرشدًا في مسائل القانون والقضاء".

(من استنتاجات لجنة برئاسة رئيس محكمة العدل العليا شمعون أغرنات التي عيّنت عام 1962 لمناقشة العلاقات بين المستشار القضائيّ للحكومة والحكومة. هذا الاستنتاج تبنّته لجنة مماثلة، برئاسة مئير شمغار، عام 1998).

★ اشرحوا أيّ موقف من الموقفين المعروضين أعلاه تؤيّده لجنتا شمغار وإغرنات؟ علّلوا

يدور جدال حول السؤال: أين يمرّ التوازن الصحيح بين رغبة الحكومة وموقف المستشار القضائيّ للحكومة في القضايا غير الجنائيّة، لكن الجميع متّفق على أنّ المستشار القضائيّ للحكومة يشكّل عاملا حاسمًا للوجود المحصّن لسيادة القانون في الدولة.

هل يجب الفصل بين الوظائف التي يشغلها المستشار؟

تمّ خلال السنين طرح اقتراحات للفصل بين وظائف المستشار القضائيّ للحكومة، وإيكالها إلى شخصين: يترأّس الأوّل النيابة الجنائيّة، بينما يترأّس الثاني المنظومة الاستشاريّة والتمثيليّة للحكومة في الإجراءات غير الجنائيّة. عُلّل الاقتراح بوجود تضارب في الأمور بين المدّعي العامّ المُلزم بالعمل بشكل مستقلّ، وقد يأمر بإجراء تحقيق أو التقديم إلى المحاكمة حتّى بحقّ وزير، وبين مستشار قضائيّ ملزَم بخدمة أهداف الحكومة المنتَخَبة.

وقد ادّعي أيضًا أنّ تركيز صلاحيّات كثيرة في يدي موظّف عامّ واحد يناقض المفهوم الديمقراطيّ لتوزيع القوّة بين الجهات المختلفة. وهناك ادّعاء آخر هو: يجري الحديث عن وظائف كثيرة المتطلّبات بشكل كبير، وتتطلّب خبرات مختلفة، ولا يمكن لشخص واحد أن يلبّيها كلّها كما يجب.

الاقتراح لم يُقبل، وقد اعتمدت تعليلات المعارضين على الافتراض الذي طرحه المؤيّدون، وهو: سيمسّ الاقتراح بالقوّة المتركّزة بيدي المستشار القضائيّ للحكومة. وفق نهج المعارضين، وبغية الحفاظ على سيادة القانون، فإنّه من الضروريّ أن يكون الحقّ في إسماع الكلمة الأخيرة في القضايا القانونيّة محفوظًا للمستشار القضائيّ بما يخصّ الحكومة، لا أن يتمّ انتظار المحكمة ريثما تعطي أوامر للحكومة. الربط بين وظيفة المستشار القضائيّ للحكومة كمدّعٍ عامّ ووظيفته كمستشار قضائيّ سيدفع وزراء الحكومة إلى التخوّف من العمل بما يخالف موقف المستشار القضائيّ في المواضيع التي يقدّم لهم الاستشارة القانونيّة بشأنها.

لمعلوماتكم!

المستشار القضائيّ للحكومة يجمع بيديه صلاحيّات جمّة في المجال الجنائيّ، ويرتهن مصير رؤساء الدول ورؤساء الحكومة بيديه. هنالك أهمّيّة كبيرة جدًّا أيضًا للاستشارة والتمثيل اللذين يمنحهما للحكومة بمساعدة النيابة في القضايا غير الجنائيّة، مثل المواضيع التالية: الإخلال بالعقود وإقالة مستخدمي دولة.

تلخيص

إنّ قوّة المستشار القضائيّ للحكومة عظيمة جدًّا، وذلك بفعل وظائفه مستشارا للحكومة، وممثّلا لها أمام المحكمة، ورئيسا للنيابة العامّة. زد على ذلك أنّه ليس مطالَبًا بتعليل قراراته رئيسا للنيابة العامّة. كلّ هذا على الرغم من عدم كونه منتَخَب الجمهور.

لوظيفة المستشار أهمّيّة كبيرة لوجود سيادة القانون بحكم وظيفته كمن يقرّر التقديم للمحاكمة. يوجد مستشار قضائيّ في كلّ الوزارات الحكوميّة وكذلك في السلطات المحلّيّة.

سنتعلّم عنها جميعًا في الفصل التالي.

تمرين

1. اقرأوا القطعة التالية:

أ. اعرضوا الانتقاد الوارد فيها حول عمل المستشار القضائيّ للحكومة.

ب. اشرحوا المقولة: "من يراقب المراقِب"، وعبّروا عن موقفكم حيال الحاجة إلى وجود مراقبة للمستشار القضائيّ للحكومة.

الحركة من أجل جودة الحكم تتوجّه إلى المستشار القضائيّ للحكومة: "عليك استخلاص العبر وإنهاء عملك"

في توجّهها إلى المستشار تذكر الحركة من أجل جودة الحكم أنّ سير عمل منظومة تطبيق القانون التي يترأسها، لا سيّما بما يتعلّق باتّخاذ القرارات حيال الشبهات التي تمّ التحقيق بشأنها [ضدّ الوزير]، تثير تساؤلات صعبة. هذا على خلفيّة الوقت المطوّل الذي مرّ حتّى اتّخاذ القرارات (وخلاله تمّ حتّى تقديم استئناف إلى محكمة العدل العليا للإسراع في الإجراءات على ضوء المسّ بالجمهور، وبالطبع بالمشتبه به نفسه)، وكذلك على خلفيّة التساؤلات الصعبة التي أُثيرت في أعقاب النشر عن إجراءات اتّخاذ القرارات في القضيّة، وكذلك على خلفيّة التبرئة.

"موقف الحركة من أجل جودة الحكم [أنّ معالجة المستشار القضائيّ] تشكّل مسًّا حادًّا جدًّا بثقة الجمهور بمنظومة تطبيق القانون وبخدماتها وبنقاء سير عملها وبمهنيّتها. ولهذا تدعو الحركة من أجل جودة الحكم المستشار القضائيّ للحكومة ليصلَ إلى الاستنتاجات اللازمة وينهي منصبه.

كما ونظرا لأهميّة الموضوع ونتائجه الخطيرة ومع عدم هيئة انتقاديّة عند النيابة العامّة، تدعو الحركة مراقب الدولة إلى فحص سير عمل منظومة تطبيق القانون في هذه القضيّة".[1]

2. اقرأوا القطعة التالية:

أ. اشرحوا ما هي الوظيفة التي يشغلها المستشار القضائيّ للحكومة في القطعة.

ب. اشرحوا ما هي تعليلات المحكمة لرفض الاستئناف.

جمعيّة حماية الطبيعة ضدّ المستشار القضائيّ للحكومة

جمعيّة حماية الطبيعة تقدّمت باستئناف إلى محكمة العدل العليا ضدّ قرار الحكومة والمستشار القضائيّ للسماح بتحويل قاعدة الناحَل (נח"ל) العسكريّة في وادي عارة إلى مستوطنة مدنيّة على اسم إيلان رامون. ادّعت الجمعيّة أنّ قرار المستشار القضائيّ بعدم اتّخاذ إجراءات جنائيّة ضدّ الجهات الداعية إلى الاستيطان التي عملت بشكل مخالف للقانون- لم يكن معقولا.

1 وفق موقع الحركة من أجل جودة الحكم، نُشر في شهر تشرين الثاني - نوفمبر 2013.

الاستئناف رُفض. رفضت المحكمة الادّعاء بعدم معقوليّة قرار المستشار القضائيّ للحكومة. وتمّ التأكيد على أنّ التدخّل باعتبارات المستشار القضائيّ للحكومة في اتّخاذ إجراءات جنائيّة ضئيل، لا سيّما حين يُطلب منه النظر في الموضوع عدّة مرّات كما حدث في هذه الحالة. وقد تقرّر أيضًا أنّه لم تكن هناك عيوب في قرار المستشار، كما ولم تكن هناك اعتبارات دخيلة. لهذا لم يشذَّ القرار عن نطاق المعقوليّة والاعتبار، ولم يكن هناك مبرّر للتدخّل فيه.

(قرار محكمة العدل العليا 06/2147، جمعيّة حماية الطبيعة ضدّ المستشار القضائيّ للحكومة وآخرين)

3. اشرحوا أهمّيّة المستشار القضائيّ للحكومة لوجود الديمقراطيّة.
4. اشرحوا التوتّر القائم في الازدواجيّة الوظيفيّة للمستشار القضائيّ للحكومة.
5. على ضوء ما تعلّمتموه في الفصل، هل تقوّي مؤسّسة المستشار القضائيّ للحكومة، حسب رأيكم، عمل السلطة التنفيذيّة أم تضعفه. علّلوا إجابتكم.

الفصل الحادي والثلاثون

الحكم المحلّيّ في إسرائيل

"الشبيبة في إيلات تصرخ منذ سنوات لانعدام وجود أماكن ترفيهيّة. الشباب، الذين في الغالب وُلِدوا أو انتقلوا إلى إيلات في جيل مبكّر، والذين استغلّوا بالفعل جميع عوامل الجذب للسيّاح في المدينة، بما في ذلك: المتنزّه، والمرقب التحتمائيّ"، وقد قالت طالبة في مدرسة ثانويّة في المدينة "لموقع فروجي" إنّه لا يوجد اهتمام بحفلات الشباب المنظّمة. يمكن عدّ جميع حفلات الشباب التي تنظّمها البلديّة على الأصابع اهتماما بتزويدها للشباب في السنة الأخيرة"[1].

إلى جانب الحكم المركزي في الدولة يعمل الحكم المحلّيّ، وهو يشمل جميع السلطات المحلّيّة الموكّلة للعمل في منطقة نفوذ محدّدة. تركّز السلطات المحلّيّة بيديها الصلاحيّات والمسؤوليّة لتوفير الخدمات العامّة للمواطنين، والإشراف على هذه الخدمات.

في الدول الديمقراطيّة، ينتخب سكّان السلطة المحلّيّة في انتخابات محلّيّة، ويختار الناخبون ممثّليهم. هذا تعبير عن فكرة مشاركة المواطنين في إدارة البلد الذي يعيش فيه.

الميثاق الأوروبيّ للحكم الذاتيّ (1985)

ينصّ الميثاق على أنّ حقّ المواطنين بالقيام بدور ناشط في إدارة الحكم المحلّيّ هو عنصر ديمقراطيّ هامّ. يعني الحكم الذاتيّ المحلّيّ حقّ ومقدرة السلطات المحلّيّة على توجيه وإدارة الشؤون العامّة الخاضعة لولايتها وهو دور هامّ. ليس لديها الحقّ فقط ولكن أيضًا المقدرة على تطبيق هذه المسؤوليّة، و[لذا] يجب صياغة صلاحيّات الحكم المحلّيّ ضمن القانون.

(الميثاق الأوروبيّ للحكم الذاتيّ المحلّيّ، ستراسبورغ، 15.10.1985)

(European Charter of Local Self-Government، Strasbourg، ١٥،١٠،١٩٨٥)

★ فكّروا: لماذا توجد ضرورة لنصّ ميثاق في هذا المفهوم؟

1 كن لي، ليئور. 2012. من داخل موقع "فروجي" للشباب. 27.4.2012.

الأسئلة التي سوف نقوم بالإجابة عنها في هذا الفصل هي:

- **ما هو الحكم المحلّيّ، وما هي مهامّه وصلاحيّاته - وكيف يتمّ انتخابه؟**
- **ما هي مكانة الحكم المحلّيّ، وما هي منظومة العلاقات بينه وبين الحكم المركزي؟**
- **ما هي الصعوبات في إدارة السلطات المحلّيّة في إسرائيل - وما هي طرق مواجهتها؟**

ما هو الحكم المحلّيّ، وما هي مهامّه وصلاحيّاته - وكيف يتمّ انتخابه؟

تعمل السلطات المحلّيّة بناءً على أوامر وقوانين تنظّم عملها، أي مرسوم البلديّات وقانون المجالس المحلّيّة. تشمل الأوامر والقوانين تفاصيل صلاحيّات البلديّات والمجالس المحلّيّة والعلاقات بينها وبين الحكم المركزيّ.

مدينة تل أبيب. شاؤولا هايتنر، من PikiWiki

مدينة الطيبة ثاني أكبر مدينة عربيّة في منطقة المثلّث. ويكيميديا كومنز، مالك 2009.

أنواع السلطات المحلّيّة في إسرائيل

(وفقًا لبيانات وزارة الداخليّة، ٢٠١٣)

مهمّة: راجعوا الجدول، واعرضوا استنتاجَين مستخلصين منه.

	الوسط اليهوديّ	الوسط غير اليهوديّ	الوسط اليهوديّ في يهودا والسامرة	المجموع
البلديّات	61	11 [2]	4	76
مجالس محليّة	42	70	13	125
مجالس إقليميّة	44	4	6	54
مجالس محليّة صناعيّة	2			2
المجموع	149	85	23	257

- **بلديّة:** سلطة محليّة كبرى تدير شؤون المدينة. يرأسها رئيس البلديّة، ينتخب من قِبَل سكّان المدينة. يعمل إلى جانبه مجلس البلديّة، وهي هيئة منتخَبة. أمثلة للمدن الإسرائيليّة: أورشليم القدس، تل أبيب، أشكلون، أمّ الفحم، الناصرة، پيتاح تكڤا.

2 المدن العربيّة في إسرائيل هي: أمّ الفحم، باقة الغربيّة، الطيبة، الطيرة، طمرة، كفر قاسم، الناصرة، سخنين، قلنسوة، رهط، شفاعمرو.

- **مجلس محلّيّ:** وهي سلطة محليّة تدير بلدة أصغر من المدينة. يتمّ انتخاب رئيس المجلس المحلّيّ من قِبَل الجمهور، كذلك المجلس الذي بجانبه. أمثلة على المجالس المحلّيّة: بئير يعقوق، بيت جن، كفر قرع، المطلّة، يروحام، شوهام.
- **مجلس إقليميّ:** وهي سلطة تدير المنطقة (الإقليم) التي تشمل عدّة بلدات صغيرة، وغالبًا ما تكون ذات طابع قرويّ، تتّحد في إطار المجلس الإقليميّ بقصد النجاعة، أو بسبب عدم المقدرة الاقتصاديّة على أن توفّر لنفسها جميع الخدمات الضروريّة. يتمّ انتخاب رؤساء المجالس الإقليميّة من قِبَل جميع سكّان المنطقة، ولكن أعضاء المجلس هم ممثّلو البلدات، ويتمّ انتخابهم في كلّ بلدة على حدة. أمثلة للمجالس الإقليميّة: البطّوف، القيصوم، حوف هكرمل، ماطيه يهودا.
- **مجلس صناعيّ:** وهي هيئة تدير مناطق صناعيّة بين المدن تتضمّن العديد من المصانع التي تشترك في البنية التحتيّة والنظم العامّة المشتركة. لا تنتمي المنطقة الصناعيّة إلى أيّة سلطة محليّة. أمّا دور المجلس الصناعي فيتركّز في استصلاح وصيانة الأراضي والمرافق العامّة في الموقع، والإشراف على دورة الطاقة والبيئة. المجلسَان الصناعيّان الموجودَان في البلاد هما: رمات حوفاق في الجنوب ومجدال تيفن في الشمال.
- **اتّحاد مدن:** يجمع ما بين السلطات المحلّيّة المجاورة إحداها للأخرى قانون اتّحاد المدن (1955) الذي يتيح لها التعاون فيما بينها، لمعالجة القضايا المشتركة مثل المياه والصرف الصحّيّ. يرأس كلّ اتّحاد مدن مجلسٌ يتألّف من ممثّلين عن السلطات التي اتّحدت سويًّة. على سبيل المثال، رابطة مدن دان التي تعالج قضايا الصرف الصحّيّ والتخلّص من النفايات، وتشمل مدن بني براك، بات يام، جفعتايم، حولون، رمات چان، پيتاح تكفا، تلّ أبيب.

من مجلس محلّيّ إلى مدينة

عندما يتّسع المجلس المحلّيّ ويكبر تعيّن وزارة الداخليّة لجنة تفحص ما إذا كان من المناسب منح البلدة مكانة مدينة أم لا. تشمل الدراسة معاييرَ مثل: تعداد السكّان ومراحل التوسّع العمرانيّ مقابل العمل بالزراعة والإدارة الصحيحة ووجود البنية التحتيّة المادّيّة أو الماليّة المناسبة ومصادر فرص العمل والقدرة الاقتصاديّة على تلبية الكثير من النفقات اللازمة لصيانة المدينة وتوفير خطّة رئيسيّة مُعْتَمَدَة ووجود خدمات للسكّان الذين لا يقطنون فيها أيضًا. أحيانًا يمنح وزير الداخليّة مكانة مدينة للسلطة المحلّيّة التي لا تستوفي جميع المعايير، بسبب اعتبارات أخرى.

المجلس الصناعيّ مجدال تيفن. ويكيبيديا، Talmoryair.

اتّحاد السلُطات

إحدى الأدوات الرئيسيّة لتحسين عمل السلطات المحلّيّة هي اتّحاد السلطات. وقد تمّ الاتّحاد الأوّل في دولة إسرائيل بين تلّ أبيب ويافا، ومن حينها تمّ تنفيذ العشرات من الاتّحادات. منذ عام 2000 تمّ توحيد 12 اتّحاد سلطات، ولكنّ ثلاثة منها أُلغيت في وقت لاحق. أمثلة لاتّحاد سلطات: معالوت- ترشيحا، البعينة- النجيدات، تسوران- كديما. أكبر بلدتين للدروز في الكرمل: عسفيا ودالية الكرمل - تمّ دمجهما عام 2003 تحت مسمّى "مدينة الكرمل"، ولكنّهما انفصلتا مرّة أخرى.

★ فكّروا: لماذا تبغي وزارة الداخليّة اتّحاد السلطات، ولماذا لا يبغي جزء من السطات المحلّيّة ذلك؟

ماذا هنالك بين الصلاحيّة والوظيفة؟

الصلاحيّة: هي الحقّ الممنوح بموجب القانون لأصحاب الوظائف أو للتنظيم من أجل اتّخاذ القرارات والمطالبة بتنفيذها.

الوظيفة: واجب مفروض بموجب القانون على أصحاب الوظائف للقيام به.

صلاحيّات ومهامّ السلطة المحلّيّة

حسب مرسوم البلديّات ومرسوم المجالس المحلّيّة المؤهّلة، فإنّه يتحتّم على السلطات المحلّيّة القيام بكلّ الأعمال اللازمة للحفاظ على مناطق نفوذ السلطة، منها الصحّة والسلامة العامّة، وكذلك إنشاء المؤسّسات الصحّيّة والتعليميّة والحفاظ عليها.

الصلاحيّات:

- **سنّ القوانين المساعدة*** - للسلطات المحلّيّة الصلاحيّة في سنّ التشريعات الثانويّة في إطار القوانين المساعدة للبلديّة، لكنّها تقتصر على القضايا والموضوعات التي أجازت الكنيست للسلطات المحلّيّة سنّ التشريعات الثانويّة بصددها. بالطبع لا يمكن لقوانين المساعدة أن تتعارض مع التشريعات في الكنيست. كذلك، يحقّ لوزير الداخليّة التدخّل في التشريعات المحلّيّة.
- **فرض الضرائب** – لدى السلطة المحلّيّة صلاحيّة فرض الضرائب المحلّيّة والمدفوعات المُلزَمة على المحلّيّين، مثل ضرائب الأملاك (الأرنونا)،وذلك وفقًا للصلاحيّة المشروعة لها.
- القضاء – توجد في السلطات المحلّيّة مؤسّسات شبه قضائيّة، ومن ضمن صلاحيّتها مناقشة استئناف المواطنين حول أنشطة السلطات المحلّيّة بشأن قضايا عديدة مثل النظافة والصرف الصحّيّ والرعاية الاجتماعيّة.
- **التخطيط والبناء** - قانون التخطيط والبناء يمنح السلطة المحلّيّة، بواسطة لجان التخطيط المحلّيّة، الصلاحيّة لتحديد سمات البلدة ومستوى معيشتها، وفقًا للتفضيلات والمصالح المحلّيّة. ويتمّ ذلك من خلال تصاريح البناء.
- **ترخيص المصالح** – حسب قانون ترخيص المصالح تمنح السلطة المحلّيّة تراخيص لتشغيل المصالح في منطقة نفوذها، مثل المصانع والمحلّات التجاريّة وقاعات الأفراح والمطاعم والفنادق والنوادي الرياضيّة.

*** قانون مساعد**

قانون تسنّه السلطة المحلّيّة واتّحاد السلطات المحلّيّة وهو ساري المفعول في نطاق أراضي تلك السلطات. لكي يصبح القانون ساري المفعول يجب الموافقة عليه من قِبَل مجلس السلطة المحلّيّة ومن قِبَل وزير الداخليّة.

القانون البلديّ هو الوسيلة الأساسيّة التي تمكّن تنظيم الحقوق والواجبات في مجال السلطة المحلّيّة وتحصيل الرسوم لتمويل فعاليّاتها.

(موقع وزارة الداخليّة)

على سبيل المثال، من صلاحيّة السلطة المحلّيّة، بإذن من وزير المواصلات ووزير الداخليّة، تحديد ترتيبات مواقف السيارات في المناطق السكنيّة في قانون البلديّة، والترتيبات لذوي الاحتياجات الخاصّة وطريقة الدفع لركن السيارات.

البعينة - النجيدات. تصوير: حسام بدارنة. من موقع PikiWiki

الوظائف:

أ. توفير الخدمات العامّة ذراعا للحكم المركزيّ بحكم التشريع الرئيسيّ:

- **خدمات التربية والتعليم** - نظام التعليم في إسرائيل هو نظام حكوميّ: وزارة التربية هي المسؤولة عن ذلك، وهي التي تحدّد المنهاج، وتشرف على تطبيق سياستها. كما تشرف على عمل المعلّمين والمديرين. تخصّص الوزارة الميزانيّات للسلطات المحلّيّة لوضع نظام تعليم محلّيّ، والسلطة المحلّيّة مسؤولة عن تفعيله: صيانة المدارس وتوفير الخدمات المساعدة للمدارس، مثل خدمات السكرتارية. السلطات المحلّيّة مسؤولة أيضا عن تفعيل التعليم ما قبل الإلزاميّ والمدارس الثانويّة، حيث معظم العاملين فيها، بما في ذلك المعلّمون، هم موظّفون في السلطات المحلّيّة.

  تستطيع السلطة المحلّيّة التأثير على المناهج التعليميّة. هنالك سلطات محليّة تستثمر الكثير من الأموال في المدارس الواقعة ضمن مجال نفوذها، وذلك في تطوير المشاريع البلديّة وتمويل الدروس الخصوصيّة ودورات الإثراء من أجل تطوير الطلّاب. قسم التربية في السلطة المحلّيّة يؤثّر تأثيرًا كبيرًا على طبيعة المدارس الثانويّة ووضع ميزانيّاتها ومستوياتها وأنماط التدريس فيها. وبالتالي، فإنّ السلطة المحلّيّة الثريّة وميسورة الحال تستطيع أن تستثمر في التعليم أكثر من سلطة محليّة محدودة الإمكانيّات، وذلك من خلال تخصيص الميزانيّات للدروس المساعدة ولاقتناء المعدّات المتطوّرة.
- **خدمات الرفاه الاجتماعيّة** – الخدمات الاجتماعيّة أيضًا هي ضمن مسؤوليّة الحكومة المركزيّة. أي أنّ وزارة الشؤون الاجتماعيّة هي التي تحدّد سياسة تقديم خدمات الرعاية الاجتماعيّة وكيفيّة تفعيلها، وهي التي تخصّص الأموال اللازمة لهذا الغرض. ومع ذلك، يفرض قانون الخدمات الاجتماعيّة مسؤوليّة توفير الخدمات الاجتماعيّة على السلطة المحلّيّة، ومنها: معالجة الأسر المحتاجة ومعالجة الأطفال والشباب الواقعين في ضائقة ورعاية المسنّين وتفعيل عيادات الصحّة النفسيّة ومراكز الطفولة والأمومة.
- **تعبيد الطرقات** – ينقسم بين "الشركة الوطنيّة للطرقات"، وهي المسؤولة عن تعبيد الطرق وصيانة شبكة الطرق بين المدن، وبين على السلطات المحلّيّة المسؤولة عن تعبيد الطرق وصيانتها داخل حدود نفوذها.

ب. توفير الخدمات التي يوجد للسلطة المحلّيّة قرار مستقلّ بصددها:

- **الخدمات الهندسيّة والبناء** - السلطة المحلّيّة مسؤولة عن إنارة الشوارع ومنح تصاريح البناء إلخ...
- **خدمات الصرف الصحّيّ والنظافة وخدمات الإطفائيّة وتنظيم الأسواق العامّة وتنظيم مواقف السيّارات وتطوير وجه المدينة** (الحدائق العامّة) والخدمات الرياضيّة والثقافيّة والخدمات الدينيّة (عقد القران، وصيانة الكنس والحمّامات الطقسيّة الدينيّة والإشراف على ذبح الحلال وفق الشريعة اليهوديّة (כשרות)، كلّ ذلك من خلال المجالس الدينيّة والحاخامات المحلّيّين).

مهمّة:

افحصوا نشاط السلطة المحلّيّة التي تعيشون فيها في مجال البنية التحتيّة للشوارع والطرقات، وإضاءة الطرقات وحدائق الترفيه.

★ هل تنال الخدمات المقدّمة للسكّان رضاكم؟

★ حسب اعتقادكم، لمن يمكنكم التوجّه إذا وجدتم خللًا في عمل السلطة المحلّيّة؟

بإذن من المتحدّث باسم بلديّة أورشليم القدس السيد إلعاد إبياثار، صورة من موقع بلديّة أورشليم القدس، دقيق لغاية شهر أيلول- سبتمبر 2013.

★ اعرضوا ما هي المجالات التي تعالجها البلديّة.

المبنى التنظيميّ للبلديّة

- بلديّة طبريا منعت، في قانون بلديّ، بيع لحوم الخنزير ومنتجاته في منطقة نفوذ البلدة. بلديّات كرميئيل وبيت شيمش منعت في قانون البلديّة بيع لحوم الخنزير ومنتجاته في أجزاء معيّنة من المدينة، وسمحت ببيعه في أجزاء محدودة. السلطات المحلّيّة الثلاث استندت إلى (صلاحيّة خاصّة) تنصّ على أنّ للسلطات المختصّة الصلاحيّة بسنّ قوانين بلديّة تحدّ أو تمنع بيع لحم الخنزير ومنتجاته المعدّة للأكل.

(بناء على قرار محكمة العدل العليا 953/01، وقرار محكمة العدل العليا 01/1355، وقرار محكمة العدل العليا 01/7406، وقرار محكمة العدل العليا 02/2283)

- يرى المجلس المحلّيّ پارديس حنا- كركور جمهور المتقاعدين الذين يبلغ عددهم حوالي 4500 نسمة عنصرا هامّا وذا اعتبار لطابع المجتمع الفريد من نوعه. يتمتّع سكّان البلدة في جيل الشيخوخة بمجموعة متنوّعة من البرامج والأنشطة والخدمات ومراكز المجتمع للمتقاعدين. المركز الثقافيّ الترفيهيّ ينظّم أنشطة للمتقاعدين لساعات الفراغ، ويفعّل دورات مختلفة في مختلف مجالات المعرفة والرياضة والفنون واللغات وغيرها، وينظّم رحلات استجمام بالإضافة إلى رحلات أخرى داخل البلاد وإلى الخارج. المركز عبارة عن بقعة دافئة لتدليل ومعانقة جميع الوافدين إليه[3].

مهمّة:

اقرأوا القطعتين التاليتين:

★ اشرحوا هل طبّقت السلطات المحلّيّة، في كلّ واحد من الأمثلة، صلاحيّاتها وواجباتها الملقاة عليها؟ إذا كان الأمر كذلك فحدّدوا أيّا من صلاحيّاتها أو واجباتها قد مورست.

سؤال تفكير:

أمامكم رسم بيانيّ يقسم البلديّات إلى عشر مجموعات وفقًا لأوضاعها الاقتصاديّة (المجموعة الأكثر فقرًا هي رقم 1)

★ ماذا يمكننا أن نتعلّم من الرسم البيانيّ، بالنسبة لتخصيص ميزانيّات جهاز التعليم في السلطات المحلّيّة؟

مصادر مدخولات السلطات المحلّيّة

الرسم البيانيّ ٥،٣: متوسّط محسوب لإنفاق كلّ طالب حسب المجموعة الاقتصاديّة الاجتماعيّة

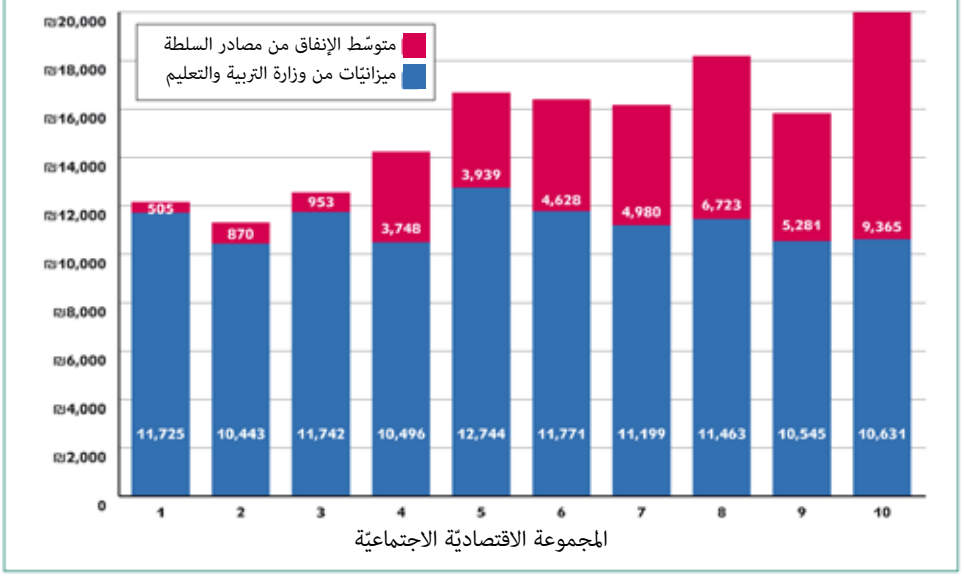

المصدر: معهد ميلكن 2012.

البيانات: دائرة الإحصاء المركزيّة 2012؛ وزارة التربية والتعليم 2011.

3 وفقًا لموقع المجلس المحلّيّ پارديس حنا-كركور.

المساعدة

نلاحظ في هذا المجال نوعين من المِنح: **المِنَح الهادفة** من قِبَل الجهات الحكوميّة **ومنحة عامّة للموازنة** تقدّمها وزارة الداخليّة. تسعى المنح الهادفة إلى تمويل الخدمات الحكوميّة المفروضة على السلطات المحلّيّة عن طريق الحكم المركزيّ. أبرزها الميزانيّات الواردة من وزارة التربية، الرفاه الاجتماعيّ، الماليّة، استيعاب القادمين الجدد والداخليّة. على سبيل المثال، تحويل الميزانيّة من وزارة التربية إلى السلطات المحلّيّة لبناء المدارس.

منحة الموازنة هي مبلغ يهدف إلى سدّ الفجوات بين مدخول السلطة المحلّيّة والنفقات، لكي تتيح لجميع السلطات المحلّيّة توفير الخدمات الأساسيّة لسكّانها، إذ أنّها ملزمة بتوفير بعض منها بموجب القانون. أي أنّها بالفعل دعم للسلطات المحلّيّة التي لا تستطيع الاعتماد على ضرائب السكّان فقط، بسبب الوضع الاقتصاديّ لسكّانها والافتقار إلى المصالح والمصانع (الملزمة بدفع ضريبة عالية نسبيًّا)، وسوء الإدارة أو سوء جباية الضرائب البلديّة.

المدخولات الذاتيّة من ضرائب البلديّة

ضريبة الأملاك العامّة المفروضة على أصحاب الأملاك (المباني والشقق والأراضي الزراعيّة والمصالح والفنادق) حسب مساحة الأملاك ووفقًا لنوعيّة استخدامها. تحدّد كلّ سلطة محليّة، كلّ عام، معدّل ضريبة الأملاك، لكنّ وزارة الداخليّة ووزارة الماليّة تحدّدان الحدّ الأدنى والحدّ الأقصى لضريبة الأملاك.

المدخولات الذاتيّة من غير الضرائب البلديّة

- **رسوم** التطوير - تتمّ جبايتها لتثبيت البنية التحتيّة مثل الطرقات والأرصفة، ومدّ أنابيب المياه، ووضع البنية التحتيّة للصرف الصحّيّ ومياه السيول - وفقًا لمبدأ المنفعة. فالذين ينتفعون بهذه الخدمات لممتلكاتهم يدفعون الرسوم.
- **رسوم** لافتات - على لافتات الدعاية والإعلانات. التبرير لجبايتها أنّها "تعويض" للسكّان على البشاعة والأضرار التي ألحقت بها هذه اللافتات.
- **رسوم ركن السيّارات** والغرامات - لعدم الدفع مقابل ركن السيّارات في منطقة السلطة.

هناك فجوة في المقدرة على جباية الضرائب وتمويل الخدمات بين السلطات المحلّيّة القويّة التي تموّل بنفسها معظم الخدمات التي تقدّمها، وتتطلّب كميّات أقلّ من الميزانيّات الحكوميّة، وبين السلطات المحلّيّة الضعيفة المتعلّقة بمنح الموازنة.

★ قارنوا:

- بين الحقّ في الانتخاب والترشّح للكنيست والسلطة المحلّيّة.
- بين شروط الترشّح للكنيست وشروط الترشّح لانتخابات السلطة المحلّيّة.

★ اشرحوا الفروق بينها، ووضّحوا لماذا تمّ وضعها؟

الانتخابات للسلطات المحلّيّة

ينتخب السكّان، كلّ خمس سنوات، رؤساء البلديّات والمجالس المحلّيّة والمجالس الإقليميّة وأعضاء مجالسهم. ويُعطى **الحقّ في انتخاب** السلطة المحلّيّة لأيّ شخص بلغ سنّ الـ 17 عاما يوم الانتخابات، وهو مسجّل كناخب في سجلّ الناخبين للسلطة. ويُعطى **الحقّ في أن يُنتخَب** لعضويّة مجلس السلطة المحلّيّة أو لرئاسة السلطة المحلّيّة لأيّ شخص بلغ سنّ الـ 21 عاما. ويحقّ لكلّ مواطن أن يقدّم ترشيحه لرئاسة السلطة المحلّيّة ما دام من حقّه أن يُنتخب للمجلس. يحقّ لمجموعة تبلغ 750 شخصًا من ذوي حقّ الاقتراع أن ترشّح مرشّحًا لرئاسة السلطة (في المجلس الإقليميّ يلزم فقط 500 توقيع).

بخلاف الانتخابات للكنيست، يتمّ التصويت للسلطة المحلّيّة بواسطة **ورقتي اقتراع:** واحدة – للانتخاب الشخصيّ لرئاسة السلطة، والثانية - لانتخاب أعضاء المجلس. وبعبارة أخرى، فإنّ رئيس السلطة المحلّيّة يُنتَخَب بشكل فرديّ وحسب الأكثريّة، أمّا مجلس السلطة المحلّيّة فيُنتَخَب بصورة حزبيّة ونسبيّة: يصوّت الناخب لقائمة من المرشّحين، ويتناسب التمثيل في المجلس مع عدد الأصوات التي حصلت عليها كلّ قائمة.

كي يُنتخب المرشّح لرئاسة السلطة من الضروريّ الحصول على ما لا يقلّ عن 40% من الأصوات في الانتخابات. إذا لم يفز أيّ مرشّح بـ **40%**، أو حصل اثنان من المرشّحين على نفس العدد من الأصوات عندها تتمّ إعادة الانتخابات، بعد مضيّ 14 يومًا، بين اثنين من المرشّحين اللذين حصلا على أكبر عدد من الأصوات. في الانتخابات المعادة يتمّ انتخاب المرشّح الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات.

سؤال تفكير:

انتخاب رئيس السلطة المحلّيّة يذكّرنا بالانتخاب المباشر لرئاسة الوزراء خلال الفترة الواقعة بين عامي 1996 و2001.

اقرأوا الفصل الخامس والثلاثين، "تلخيص لنظام الحكم البرلمانيّ في إسرائيل".

- ★ أ. قارنوا بين انتخاب رئيس الحكومة وانتخاب رئيس السلطة المحلّيّة.
- ★ ب. اشرحوا، حسب رأيكم، لماذا فشلت وأُلغيت طريقة الانتخاب المباشر لرئاسة الحكومة، بينما ما تزال طريقة الانتخاب باستخدام بطاقتَي اقتراع لرئاسة السلطة المحلّيّة سارية المفعول؟

طريقة الانتخابات الشخصيّة حسب الأكثريّة لرئاسة السلطة هدفها تحرير المرشّح من الاعتماد على الائتلاف الذي سيتمّ تأليفه في المجلس وهذا بدوره لا يستطيع إقالة رئيس السلطة. هذا الأسلوب يختلف عن الانتخابات القطريّة النسبيّة الحزبيّة المتّبعة في إسرائيل حيث يمكن للكنيست إسقاط الحكومة بها. يتيح الانتخاب الشخصيّ لرئيس السلطة المحلّيّة التفرّغ لإدارتها دون أن يعتمد على صراعات القوى السياسيّة أمام أعضاء مجلس السلطة. ولكن، يمكن لهذا الانقسام أن يخلق شللًا متبادلًا، إذا وجد رئيس السلطة نفسه أمام مجلس مواجه.

صلاحيّات رئيس السلطة المحلّيّة ومجلس السلطة المحلّيّة

وفقًا لقانون السلطات المحلّيّة (1975)، فإنّ هناك نوعا من الفصل بين السلطات على غرار الفصل بين السلطتَين التشريعيّة والتنفيذيّة لدى تقسيم الصلاحيّات بين رئيس السلطة المحلّيّة ومجلسها.

الدعاية الانتخابيّة في هرتسليا.

تصوير: داڤيد شاي، CC-BY-SA 3.0، ويكيبيديا. الدعاية الانتخابيّة في هرتسليا. تصوير: داڤيد شاي، CC-BY-SA 3.0، ويكيبيديا.

- **رئيس السلطة المحلّيّة ونوّابه** هم الهيئة التنفيذيّة. رئيس السلطة المحلّيّة هو المسؤول عن إدارة شؤون السلطة، بما في ذلك تعيين الموظّفين وتشغيلهم.هو المسؤول عن تطبيق قرارات المجلس كما يبتغي. كلّ فعاليّات رئيس السلطة المحلّيّة خاضعة لإطار الميزانيّة التي أقرّها المجلس.
- **مجلس السلطة المحلّيّة** هو البرلمان المحلّيّ، ويتمّ تمثيل مختلف القوائم فيه بما يتناسب مع نِسَب نتائج الانتخابات. يعمل مجلس السلطة المحلّيّة **كهيئة تشريعيّة** تخطّط المسار السياسيّ وترشد وتنتقد. مثل الكنيست، يتمّ عقد جلسات عامّة في مجلس السلطة المحلّيّة حيث تُطلق فيها التصريحات، ويدور صراع من أجل الحصول على انتباه الجمهور ووسائل الإعلام. بالإضافة إلى ذلك، كما يُتّبع في الكنيست، تعمل داخل المجالس لجان إلزاميّة واختياريّة تتخصّص في مواضيع معيّنة. على سبيل المثال: لجنة المناقصات واللجنة الأمنيّة ولجنة الخَصْم ولجنة الاستئناف ولجنة المراقبة ولجنة الماليّة. يشترك في اجتماعات اللجان منتخَبو الجمهور وموظّفو السلطة ومدعوّون، وتُعتَبَر قرارات اللجان توصياتٍ لمجلس السلطة.

مهمّة إنترنتيّة:

ادخلوا إلى الموقع الرسميّ لبلدتكم.

- ★ اذكروا ما هي المواضيع الرئيسيّة الواردة في الموقع.
- ★ هل جلسات المجلس أو الهيئة الإداريّة مكشوفة أمام الجمهور؟
- ★ هل البيانات محتلنة ومفيدة؟
- ★ توجّهوا برسالة إلى قسم ما في بلدتكم، واطلبوا المساعدة في مشكلة واجهتموها.
- ★ اعرضوا استنتاجاتكم.

- **معدّل المشاركة في الانتخابات للسلطات المحلّيّة، بالنسَب المئويّة**[4]

سنة الانتخابات/ البلدات	الانتخابات البلديّة - 2008	انتخابات الكنيست - 2013	الانتخابات البلديّة - 2013	انتخابات الكنيست - 2015
مجموع السكّان الكلّيّ	51	67.7	51	72.34
البلدات اليهوديّة	42		47	
البلدات العربيّة	78	57	84.8	65

عل الرغم من أنّ نسبة المشاركة العامّة في الانتخابات المحلّيّة منخفضة، لكنّها ليست بنفس المقدار في كلّ البلدات. في البلدات الصغيرة والبلدات العربيّة وبين المتديّنين - نسبة المشاركة في الانتخابات المحلّيّة أعلى من المعدّل القطريّ.[5]

علاوة على ذلك، فإنّ نسبة المشاركة في الانتخابات العامّة من بين اليهود أعلى منها في الوسط العربيّ، بينما الإقبال على الانتخابات المحلّيّة أقلّ منه عند اليهود. يمكن تفسير ذلك بأنّه حسب وجهة نظر اليهود فإنّهم يعتبرون السلطة المحلّيّة ذراعًا إداريًّة فقط تعمل أساسًا على توفير الخدمات. بينما في الوسط العربيّ فإنّهم يرون في السلطة المحلّيّة قناة أساسيّة للتأثير على أوضاع المواطنين الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة. فيشعر معظم العرب بأنّ هذه الانتخابات ذات أهمّيّة.

يعود ذلك إلى حقيقة كون السكّان العرب أقليّة في البلاد وإلى أنّ المؤسّسات الحكوميّة المركزيّة من الكنيست والحكومة والمحاكم ومعظم الهيئات العامّة موجودة تحت سيطرة الغالبيّة اليهوديّة، فالبلديّات والمجالس المحلّيّة العربيّة هي الميدان الرئيسّي للعمل السياسّي.

- **أنماط التصويت في المجتمع العربيّ**، تعتمد، في الأساس، على الروابط الأسريّة - الحمائليّة* - وهي عوامل رئيسيّة في النشاط السياسيّ في السلطة المحلّيّة. وينعكس هذا الأمر في قوائم المرشّحين المبنيّة على أساس الروابط العائليّة. على أثر التغيّرات التي تطرأ على المجتمع العربيّ في إسرائيل، فقد بدأت تُجرى انتخابات تمهيديّة (پـرايمريز) في بعض الحمائل.

*** الحَمولة**

وهي تشمل بعض الأُسَر التي تربط بينها روابط عائليّة وهي تحافظ على تواصل متين. هذه العلاقة غالبًا ما تشمل سكنا مشترَكا أو مركّزا وميزانيّة مشتركة وقيادة مُتّفق عليها.

الحكم المحلّيّ: أجهزة الإشراف والرقابة

كما هو الحال في الحكم المركزيّ، كذلك الأمر في حكم السلطة المحلّيّة أيضًا إذ تخضع للإشراف والرقابة هدفا إلى تأمين الإدارة الصحيحة وضمان قانونيّة الفعّاليّات ومنع الإجراءات التعسّفيّة من قِبَل السلطة.

يتمّ تنفيذ الإشراف والرقابة من قِبَل ثلاثة عوامل رئيسيّة، هي: **مؤسّسات الرقابة الرسميّة الداخليّة** التي تعمل وِفقًا للقانون، مثل مُراقب السلطة والمستشار القضائيّ ولجنة الإشراف والرقابة في المجلس المحلّيّ؛ **مؤسّسات الإشراف والرقابة الرسميّة الخارجيّة**، مثل الكنيست ومراقب الدولة ووزارة الداخليّة والسلطة القضائيّة؛ **الإشراف والرقابة العامّة غير الرسميّة** التي لا تعمل بموجب قانون معيّن مُلزم، مثل وسائل الإعلام المحلّيّة (الصحف المحلّيّة والإذاعات المحلّيّة وشبكات التلفزيون المحلّيّة) والمواطنين المتداخلين.

4 الدكتور أطمور، نير. "معدّل المشاركة في الانتخابات عام 2013 من منظور محلّيّ". **المعهد الإسرائيليّ للديمقراطيّة**.
5 الدكتورة بلاندر، دانا. 2008. "انتخابات السلطات المحلّيّة - كيف، كم، من، ولماذا". **البرلمان. العدد 60**. تشرين الأوّل- أكتوبر.

ما هي مكانة السلطة المحلّيّة وما هي منظومة العلاقات بين السلطة المركزيّة والحكم المحلّيّ؟

يلعب الحكم المحلّيّ دورين. الأوّل: ذراع إداريّة للحكم المركزيّ. في هذه الوظيفة يساعد الحكم المحلّيّ السلطةَ المركزيّة وينال وِفقًا لذلك صلاحيّات إدارة وتحكّم على المستوى المحلّيّ. الثاني: **هيئة سلطويّة مستقلّة** يتمّ انتخابها بانتخابات ديمقراطيّة لكي تقوم بخدمة السكّان وتتحمّل المسؤوليّة تجاههم وتقدّم لهم تقريرًا عن الإنجازات والإخفاقات. تخلق الحاجة إلى تحقيق الدورين، واللذين لا تتطابق حاجاتهما ومصالحهما دائمًا - التوتّرات والصدامات.

في الديمقراطيّات الغربيّة هنالك نموذجَان للعلاقات بين السلطة المركزيّة والحكم المحلّيّ، وفي النموذجين هناك علاقة بين كليهما، وينعكس **الفرق بين النموذجين في مستوى العلاقة بين السلطة المركزيّة والحكم المحلّيّ.**

نموذج التحكّم المركزيّ (المركزيّة)

تقبض السلطة المركزيّة في يديها جميع صلاحيّات السلطة وإدارة سياستها وتنفيذها. أمّا السلطات المحلّيّة فتنفّذ الأنشطة الإداريّة فقط، وفقًا لقرارات السلطة المركزيّة، وهي خاضعة لها وتعتمد عليها طوال الوقت.

مهمّة:

ابحثوا في الصحف المحلّيّة في منطقة سكناكم عن مقالات تنتقد تصرّفات أو قرارات السلطات المحلّيّة.

★ اعرضوا مواضيع الانتقاد. وضّحوا، هل يؤثّر هذا الانتقاد، برأيكم، على رؤساء السلطة؟ اشرحوا كيف يتمّ ذلك.

حسنات النموذج:

- **النجاعة:** الادّعاء هو أنّ رؤساء السلطات المحلّيّة يميلون إلى إرضاء ناخبيهم فيتجاوزون حدود الميزانيّة. السلطة المركزيّة، غير المتعلّقة بسكّان السلطة، هي أكثر نجاعة لهذا السبب. بالإضافة إلى ذلك، ووفقًا لهذا النهج، ينبغي إنشاء سلطات محليّة كبرى تشمل عدّة بلدات.
- **المهنيّة:** توجد لدى الوزارات الحكوميّة كوادر موظّفين ذات خبرة ومهنيّة، وهم ليسوا ملزمين بالسياسة المحلّيّة ولا بالناخبين.

يعمل النموذج المركزيّ في بريطانيا. حيث خفّضت السلطة المركزيّة عدد السلطات المحلّيّة من خلال عمليّة دمجها وقلّصت من صلاحيّات السلطات وحدّت من قدرتها على فرض الضرائب المحلّيّة دون موافقة السلطة المركزيّة.

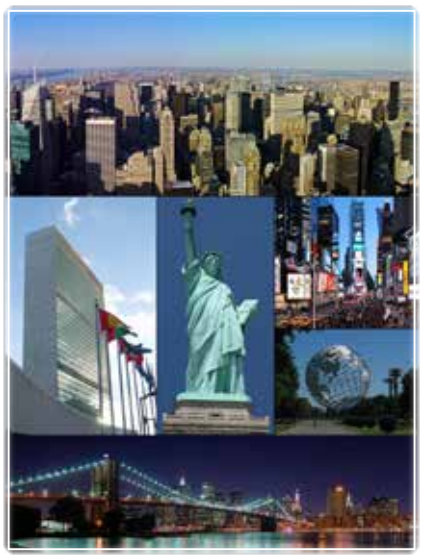

رموز مدينة نيويورك، الولايات المتّحدة الأمريكيّة، ٢٠١١. ويكيبيديا، رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons خصوص - الترخيص مماثل ٣,٠ دون تنسيق.

نموذج الحكم الذاتيّ المحلّيّ (اللامركزيّة)

من صلاحيّات السلطات المحلّيّة إدارة سياستها وتطبيقها لأنّها هيئات سياسيّة مستقلّة. وبعبارة أخرى، جنبًا إلى جنب مع السلطة المركزيّة تعمل سلطة محليّة مستقلّة. بالطبع، يجب أن تعمل بالتنسيق مع السلطة المركزيّة.

حسنات النموذج:

- **تطبيق المبادئ الديمقراطيّة:** منتَخَبو الجمهور المحلّيّون **يمثّلون ناخبيهم** ويتلقّون حكمًا ذاتيًّا لإدارة شؤون السلطة المحلّيّة. فبما أنّهم منتَخَبون فهم مسؤولون أمام ناخبيهم ويتعرّضون للمحاسبة من قِبَل ناخبيهم عن تصرّفاتهم (بينما لا يتيح لهم فرض القيود على أعمالهم تحقيق وعودهم للجمهور، الأمر الذي يخالف مبدأ **حكم الشعب**). هناك مبدأ ديمقراطيّ إضافيّ يتمّ تحقيقه بفضل نموذج الحكم الذاتيّ **وتقييد قوّة الحكم المركزيّ** بواسطة الصلاحيّات الواسعة نسبيًّا التي يحصل عليها الحكم المحلّيّ.
- **التزام المنتَخَبين تجاه ناخبيهم:** يشعر رؤساء السلطات المحلّيّة بالتزام تجاه ناخبيهم فسيبذلون جهدًا أكبر لتلبية حاجاتهم (على سبيل المثال، إنشاء أماكن الترفيه للشباب). ذلك مقارنة بالسلطة المركزيّة غير المُلزَمة مباشرة تجاه سكّان منطقة معيّنة فقد تندرج أولويّاتهم بشكل مختلف.
- **المعرفة الوثيقة لاحتياجات المنطقة:** يعرف رؤساء السلطات المحلّيّة حاجات سلطاتهم أفضل من موظّفي السلطة المركزيّة. على سبيل المثال، احتياجات تلّ أبيب وكريات ملاخي ليست متشابهة، ولا احتياجات سديروت وعكّا وسخنين. يستثمرون في إحداها في تطوير الثقافة ومراكز التسوّق، وفي الثانية - في جهاز التعليم.

هنالك جدل عامّ قائم في إسرائيل بين مؤيّدي نموذج التحكّم المركزيّ ومؤيّدي نموذج الحكم الذاتيّ المحلّيّ.

التقرّب من المواطنين يضمن أفضل الخدمات لهم

"في النصف الثاني من القرن العشرين شهدت دول الاتّحاد الأوروبّيّ زيادة مُطّرَدة في الخدمات الاجتماعيّة. ونظرًا للمتطلّبات جرت تغييرات اجتماعيّة خلقت واقعًا صارت السلطات المحلّيّة والإقليميّة فيه مسؤولة عن معظم الخدمات العامّة.

"وقد ساهم في تصميم هذا الواقع المفهوم الذي يرى أنّه بفضل قرب هذه السلطات من المواطنين، فإنّها تتمتّع بالقدرة على التعرّف على وجهات نظر مختلفة ومصالح مستمَدَّة من الجمهور وتأخذ بالحسبان المشاركة المدنيّة في العمليّة الديمقراطيّة.

"إضافة إلى ذلك، فالقرب من المواطنين يضمن فرصة أفضل لروابط مناسبة بين تزويد الخدمات الجماهيريّة العامّة والتطلّعات والاحتياجات المحلّيّة".

*(ميتسر، عمري. 2003. "نحو توحيد السلطات المحلّيّة: جوانب مقارنة لمنظومات الحكم المحلّيّ". **مركز بحوث ومعلومات الكنيست**. 15.4.2003)*

★ اشرحوا أيّ نموذج للعلاقة بين الحكم المحلّيّ والسلطة المركزيّة يتمثّل في القطعة.

التعلّق والاستقلاليّة بين الحكم المركزيّ والحكم المحلّيّ

تعابير عن تعلّق الحكم المحلّيّ

الكنيست هي التي منحته الصلاحيّات التي تُتيح تنفيذ معظم الفعّاليّات التي تقوم بها السلطة المحلّيّة فهي تحدّد في القانون **الحدّ الأقصى لضرائب الأملاك المحلّيّة (الأرنونا)** التي تشكّل مصدرًا رئيسيًّا للدخل لدى السلطات. **قانون أساس الميزانيّة** يحدّ من صلاحيّات السلطات المحلّيّة في إقراض المال. تقتصر صلاحيّات السلطة المحلّيّة في سنّ **قوانين المساعدة البلديّة** على قضايا محدّدة تخوّلها الكنيست أن تسنّها، ولا يحقّ للسلطات المحلّيّة أن تسنّ قوانين تتعارض مع قانون

أقرّته الكنيست. من صلاحيّات وزير الداخليّة التدخّل في سنّ القوانين البلديّة، وفي بعض الأحيان يتطلّب الأمر موافقة من وزير آخر يقع الموضوع ضمن نطاق صلاحيّاته. على سبيل المثال، حول موضوع إعادة تدوير النفايات يتطلّب الأمر الحصول على تصريح من وزير الداخليّة ومن وزير حماية البيئة.

تعابير عن استقلاليّة الحكم المحلّي

تتعزّز منذ منتصف الثمانينيّات استقلاليّة الحكم المحلّيّ، وهي تنعكس في تزايد عدد الخدمات التي تقدّمها السلطة المحلّيّة والخاضعة لقرار السلطة المستقلّ. ويعبّر عن الاستقلاليّة بإمكانية تحديد مقدّمي الخدمات (موظّفي السلطة أو المقاولين) وفي القدرة على إنشاء الجمعيّات والشركات البلديّة وفي الحرّيّة بتعريف الوظائف وتجنيد الموظّفين وفي الصلاحيّة في تحديد جودة وطابع السلطة، مع التأثير على تركيبة سكّانها.

مثال على ذلك هو تعديل لقانون السلطات المحلّيّة لعام 1990 المعروف باسم "**قانون التوكيل**". وبموجب هذا التعديل يجوز للسلطة سنّ قوانين بلديّة بشأن السلوك العامّ (في الحيّز العامّ) يوم السبت، وذلك من وجهة نظر تعتمد على التقاليد الدينيّة. هدف القانون هو السماح للسلطات المحلّيّة بتحديد طابع يوم السبت والأعياد، من خلال قوانين البلديّة. على سبيل المثال في مجال فتح مراكز التسوّق ومراكز الترفيه فهذا يتوقّف على طابع السلطة وتركيبة سكّانها.

خلال سنوات كيان دولة إسرائيل تشكّلت السياسة المحلّيّة بشكل مستقلّ عن السياسة القطريّة. يتجلّى هذا الأمر، من بين أمور الأخرى، بظهور القادة المحلّيّين، وبانفصال الأحزاب المحلّيّة عن المراكز القطريّة، فضلًا عن ظهور أحزاب محليّة ومرشّحين مستقلّين لا ينتمون لحزب قطريّ. على سبيل المثال، رؤساء بلديّات أورشليم القدس وتلّ أبيب وبئر السبع في العقدَين الأخيرين من القرن الـ - 21 .

مهمّة:

★ من هو رئيس السلطة المحلّيّة في مكان سكناكم، وما هو انتماؤه السياسيّ؟

★ هل هو مستقلّ أم أنّه ينتمي إلى حزب معيّن؟

"لقد أهملنا الحكم المحلّيّ"

تنبع الأوضاع المتأزّمة في الحكم المحلّيّ من عَامِلَي فشل رئيسيّين. الأوّل هو السلطة المركزيّة، والثاني هو الحكم المحلّيّ.

"إنّ أيدينا كسلطة مركزيّة ليست نظيفة. لقد أهملنا الحكم المحلّيّ منذ سنوات عديدة، كحكومة وككنيست. لم تكن لدينا سياسة، لا منظّمة ولا مستمرّة، ويرجع ذلك أساسًا إلى التغييرات المتكرّرة للحكومة وخصوصًا لتبدّل الوزراء.

لقد وضعنا سياسة مركزيّة انعزاليّة بشكل كبير، ووضعنا سياسة موحّدة، مغلوطة لأنّه لا يمكن أن تكون هنالك سياسة موحّدة لجميع السلطات المحلّيّة، بغضّ النظر عن مستوى استقلاليّتها".

(من أقوال وزير الداخليّة في اقتراحِ تعديل قانون السلطات المحلّيّة، عام 2007، موقع الكنيست)

★ اشرحوا، حسب رأي وزير الداخليّة- ماذا كانت أسباب أزمة السلطات المحلّيّة.

ما هي الصعوبات الإداريّة لدى السلطات المحلّيّة في إسرائيل – وما هي طرق مواجهتها؟

هناك العديد من السلطات المحلّيّة التي تتواجد في أزمة في مجال أمورها الميزانيّة والإداريّة. في كثير من الأحيان تؤثّر صعوبة في مجال معيّن على مجال آخر. على سبيل المثال، أوجه التقصير في إدارة السلطة تؤثّر سلبيًّا على البُنية التحتيّة، والتباطؤ في مدّ الطرق. عدم القدرة على جباية الضرائب، بسبب الأوضاع الاجتماعيّة والاقتصاديّة الهشّة للكثير من السكّان، يسبّب تدنّيًا في الخدمات المقدّمة للسكّان.

من ناحية أخرى، هنالك سلطات محليّة تدار بشكل صحيح فميزانيّاتها متوازنة وليست في أزمة. وعادة ما تتواجد هذه السلطات في أعلى المستويات الاقتصاديّة والاجتماعيّة ويسكنها سكّان ذوو قدرات اقتصاديّة أعلى.

تنبع صعوبات السلطات من عدّة عوامل:

- **العجز في الميزانيّة** - تسعى السلطات المحلّيّة إلى ضمان التطوّر السريع وتوفير الخدمات المناسبة لسكّانها، ولكنّ بعضها يجد صعوبة في القيام بذلك. ومن بين عواملها جباية غير كافية للضرائب، نظرًا لمستوى الدخل لدى السكّان. في مثل هذه الحالة يوجد عدم تطابق بين احتياجات السلطة والميزانيّة التي تتلقّاها من الحكومة، والنتيجة هي عجز كبير في الميزانيّات.
- **تقليص في مِنَح الموازنة نتيجة للأوضاع الاقتصاديّة في الدولة** - قدرات واستعداد الحكومة لتمويل عجز الميزانيّات البلديّة محدودة، والسلطة المركزيّة لا تحقّق الموازنة بشكل دائم بين ميزانيّات السلطات المحلّيّة المختلفة.
- **التوتّر بين الحكم المركزيّ والحكم المحلّيّ** – تفرض السلطة المركزيّة مهامّ مختلفة تُفرَض على الحكم المحلّيّ، وفي بعض الأحيان دون ميزانيّة إضافيّة. على سبيل المثال، في مجال الرفاه الاجتماعيّ واستيعاب القادمين الجدد. الأمر الذي يخلق التوتّر لأنّه يجعل من الصعب على السلطات تخطيط هذه السياسات وتنفيذها. *"في غياب التعليمات الواضحة بشأن صلاحيّات رؤساء السلطات المحلّيّة، فهي تخضع لتأويل ولحسن نيّة السياسيّين في الحلبة القطريّة*[6]".
- **سوء الإدارة** – بعض السلطات المحلّيّة لا تُدَار كما يجب. أحيانًا بسبب التعيينات غير المناسبة، وغالبًا ما يرجع ذلك إلى المجالس "المواجِهة" حيث لا يوجد لرئيس السلطة أغلبيّة في المجلس، ممّا يسبّب الصعوبات في إقرار الميزانيّات والبرامج وسنّ القوانين البلديّة.
- **الانقسام السياسيّ** - التعدديّة الحزبيّة في المجلس تخلق الحاجة إلى تلبية المطالب المختلفة التي غالبًا ما تتعارض بعضها مع البعض.

6 رزين، عِران. 2003. "الإصلاح في تنظيم الحكم المحلّيّ في إسرائيل: بين المركزيّة واللامركزيّة، بين التقليديّة والعصرنة (الحداثة)"، أورشليم القدس: **معهد فلورسهايمر لبحوث السياسات**.

صعوبات خاصّة لدى السلطات المحلّيّة العربيّة

بالإضافة إلى الصعوبات المذكورة أعلاه، تواجه السلطات المحلّيّة العربيّة صعوبات خاصّة:

- **معدّل منخفض في جباية الضرائب**. أظهرت البيانات الصادرة عن مركز المعلومات في الكنيست أنّ من مجمل ضرائب الممتلكات التي تمّت جبايتها في إسرائيل عام 2009، بلغ 14 مليار شيكل جديد، منها 98.4% تمّت جبايتها من الوسط اليهوديّ، وفقط 1.6% من الوسط العربيّ[7]. وكانت معدّلات تحصيل الضرائب المحلّيّة في البلدات العربيّة عام 2008 بنسبة 30.2% مقارنة 65.6% في البلدات اليهوديّة. أسباب معدّلات التحصيل المنخفضة هي موضع خلاف بين وزارة الداخليّة ورؤساء السلطات العربيّة الذين يدّعون أنّ هناك تمييزا من قِبَل الحكومة يتمثّل بالتدريج الاقتصاديّ-الاجتماعيّ المتدنّي للبلدات العربيّة وبغياب التطوير الاقتصاديّ وبنقص في المصالح المدرّة للدخل التي يتضاعف إزاءها التعريف الضريبيّ.

تدّعي وزارة الداخليّة، في المقابل، أنّ سلطات محلّيّة كثيرة في الوسط العربيّ تمتنع عن جباية ضرائب الأملاك من سكّانها، وهذا هو السبب في الجباية المنخفضة. والسبب الآخر لمعدّل الجباية المنخفض هو غياب شرعيّة الحكم المحلّيّ ذراعًا للدولة.

وفي كلتا الحالتين، يشكّل الدخل من ضرائب الأملاك ومن جباية الضرائب ما يتراوح بين 25%-30% فقط من ميزانيّات السلطات المحلّيّة العربيّة. في هذا الوضع تستصعب السلطات المحلّيّة في أن تعمل بشكل صحيح وأن تتطوّر، ومن ناحية أخرى تجبر الحكومة على دعم العجز الماليّ للسلطات المحلّيّة من أموال جميع المواطنين.

منظر عامّ لقرى غير معترَف بها في النقب"، ٢٠١١. ويكيميديا كومنز، مرجعيّة- مشاركة مماثلة ٣,٠ دون تنسيق.

- **انعدام وجود بنية تحتيّة متطوّرة**. تشكّل المنشآت الصناعيّة المصدر الرئيسيّ لمدفوعات ضريبة الأملاك، ولكن لا توجد صناعة في معظم السلطات المحلّيّة العربيّة.[8]

القرى غير المعترَف بها

توجد في إسرائيل قرى عربيّة غير معترَف بها بموجب القانون - معظمها بلدات بدويّة في النقب وبلدات أقليّات في الجليل ويقطنها حوالي 70،000 نسمة. وبشكل مماثل، يمكن العثور على مستوطنات يهوديّة صغيرة غير معترف بها بموجب القانون خاصّة في يهودا والسامرة. هذه البلدات قائمة على أرض الواقع لكنّها لا تظهر في الخرائط الهيكليّة. فقد أقيمت بشكل غير قانونيّ والدولة لا تعترف بها. التداعيات المترتّبة على هذه الحالة يوميّة: ليس لهذه القرى صفة سلطة محليّة، لذلك فأيّ مبنى فيها يُعتَبر بالضرورة غير قانونيّ. بعضها غير مربوط بشبكة المياه والصرف الصحّيّ والكهرباء والهواتف ولا تصلها طرق منظّمة.

تسعى الدولة إلى تركيز سكّان القرى العربيّة غير المعترف بها في بلدات محليّة قيد التخطيط، ولكن السكّان يرفضون الانتقال إليها، ويزعمون أنّهم يُسْلَبُون من أراضيهم.

7 أغمون، تامير. 2009. "مدخولات السلطات المحلّيّة من ضريبة الأملاك، وفقًا للأوساط والقطاعات"، **مركز المعلومات التابع للكنيست**.

8 انظروا الفصل السابع والثلاثين، " تحدّي العيش المشترك في المجتمع الإسرائيليّ"، في الباب الرابع.

مواجهة الحكومة للصعوبات في السلطات المحلّيّة

اللجان المعيّنة

عندما يعتقد وزير الداخليّة أنّ السلطات المحلّيّة لا تعمل كما يجب، فمن صلاحيّاته أن يعيّن "لجنة مدعوّة" تقوم بواجبات رئيس المجلس حتّى إشفائه.

ظروف تعيين لجنة مدعوّة: عندما لا يفي المسؤولون بواجباتهم وينخفض عدد أعضاء المجلس إلى أقلّ من الحدّ الأدنى المطلوب، وعندما تتورّط السلطة في عجز ماليّ كبير ومعدّلات جباية منخفضة، وعندما تفشل خطّة للإشفاء أو عندما لا يتمّ إقرار الميزانيّة في غضون ستّة أشهر من تاريخ الموافقة على الموازنة العامّة للدولة. في البداية يمكن لوزير الداخليّة منح رئيس السلطة والمجلس تمديدًا لمدّة ثلاثة أشهر، ومن ثمّ فلا بدّ من حلّ المجلس.

تتكوّن اللجنة المعيّنة من أشخاص أثبتوا مقدراتهم في الإدارة ولديهم خبرة في العمل البلديّ حتّى يتمكّنوا من مواجهة المشاكل التي تعاني منها السلطة المحلّيّة بمرافقة وزارة الداخليّة.

منذ قيام الدولة تمّ تعيين ما يقرب من 60 لجنة مدعوّة، في مناطق مختلفة من البلاد، بما في ذلك كريات شمونة، كابول، نتيـفـوت، باقة الغربية، بني براك، يروحام، معاليه عيرون، عراد. ووفقًا لبيانات وزارة الداخليّة لعام 2012، فإنّ 16 من بين 84 سلطة محليَّة عربيَّة كانت تدار من قِبَل لجنة مدعوّة (حوالي 19%). ومن بين السلطات المحلّيّة اليهوديّة تمّ تعيين ستّ لجان مدعوّة من بين 172 سلطة محليّة (3.5٪)[9]. إنّ وجود لجان مدعوّة هو موضوع جدل عامّ، وذلك عندما يكون السؤال ما إذا كان يجب تفضيل النجاعة الإداريّة والحكم على الوجاهة.

زئيف پـڤـزنر،
[CC BY-SA 3.0.]

قصة مدينة اللدّ

تقع اللدّ في وسط البلاد وتتألّف من تشكيلة مختلطة من السكّان. 70% من اليهود والبقيّة من العرب. تعاني المدينة منذ سنوات من أزمات مستمرّة، بما في ذلك العجز الماليّ الكبير. وهو ناجم، في جملة الأمور، من أنّ جزءًا كبيرًا من السكّان هم من الطبقات الاجتماعيّة- الاقتصاديّة ذات الدخل المنخفض، ومن خلل في جباية الضرائب البلديّة. النتيجة هي البُنية التحتيّة الرديئة وقلّة المدارس وارتفاع معدّلات الجريمة والمسّ بالأمان الشخصيّ والتعيينات غير السويّة وسوء الإدارة العامّة من قِبَل القيادة البلديّة. وقد عيّنت في اللد منذ عام 2007 لجنتَان مدعوّتان. ترأّس اللجنة الأخيرة الرئيس السابق لبلديّة ريشون لتسيون الذي أحدث تغييرات وتحسينات في المدينة. وقد أجريت انتخابات عام 2013، وعاد السكّان وانتخبوا لأنفسهم رئيسًا للبلديّة ومجلسًا.

9 أبو حبلة، زياد. 2012. "معيّن من دون ميزانيّة". **نقابة مراقبي الحسابات في إسرائيل**. 23.10.2012.

مدخل يركا. ويكيبيديا.

قصّة قرية يركا

يقطن في يركا ما يقارب 16000 نسمة، وترتيبها الاجتماعيّ- الاقتصاديّ في المكتب المركزيّ للإحصاء هو 3 من أصل 10. وفي نيسان- أبريل عام 2007 قرّر وزير الداخليّة حلّ مجلس يركا المحلّيّ وإقالة رئيس المجلس.

أسباب الإقالة كانت العجز الكبير المتراكم وعدم تطبيق خطّة الإشفاء والنفقات غير العاديّة والجباية المنخفضة للضرائب وعدم دفع الأجور لموظّفي السلطة المحلّيّة.

وعلى الرغم من كلّ هذا، فقد واجَه رئيس اللجنة المعيّنة المكلّف معارضةً أعضاء المجلس. لكنّ المياه الجارية عادت تتوفّر لسكّان القرية ورواتب موظّفي المجلس المحلّيّ تُدفع ويقومون بأعمال ترميم شبكة الصرف الصحّيّ. لذا فهناك شعور من التغيير للأفضل.

(وِفقًا لطال، أوري. "اللجان المعيّنة 2008". مركز البحوث والمعلومات التابع للكنيست)

مهمّة:

اقرأوا قصّتَي اللد ويركا ولاحظوا الرسم البيانيّ على الصفحة التالية:

★ ماذا يمكن أن نتعلّم من القصتَين عن اللجان المعيّنة؟ ★ اعرضوا التوجّهات الظاهرة في الرسم البيانيّ.

اللجان المعيّنة - حسب عقودٍ (كلّ عشر سنوات)

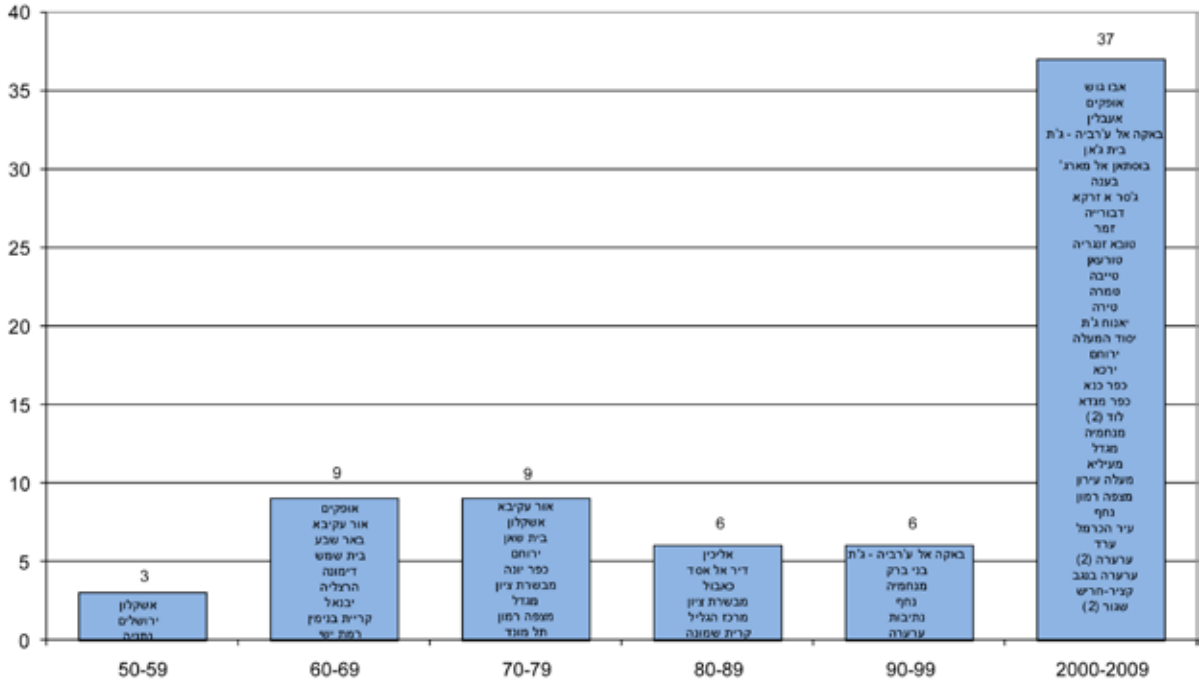

יהיה תרשים

المصدر: إدارة شعبة عليا للإدارة البلديّة، مديريّة الحكم المحلّيّ، وزارة الداخليّة، رسالة، 17 يناير 2010.

* **ملاحظة:** تمّ تعيين جزء كبير من لجان معيّنة(مدعوّة) في العقد السادس بعد حلّ المجلس الإلزاميّ بموجب القانون، بسبب عدم إقرار الميزانيّة السنويّة أو بسبب الإدارة الماليّة للسلطة المحلّيّة، والمعلومات المتعلّقة بالميزانيّة التي تستلزم ذلك.

اللجان المعيّنة ليست حلًّا

"إنّ حلّ السلطات وتعيين ممثّلين عن السلطة المركزيّة يتعارض مع رغبات السكّان، وهو انتهاك لمبادئ الديمقراطيّة الأساسيّة ولحقّ المواطنين في إدارة أنفسهم، ويتمّ نقل رسالة سلبيّة للجمهور العربيّ بشكل عامّ، وعلى وجه الخصوص لرؤساء السلطات المحلّيّة المنتَخَبين. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ تعيين لجان مدعوّة يبدو وكأنّه محسوبيّة ويسبّب ضررًا لاستقرار السلطة المحلّيّة واستمراريّتها...

"يتحتّم على وزارة الداخليّة منح رؤساء السلطات المحلّيّة العربيّة الدعم والسند ومساعدتهم في القيام بعملهم دون تعيين لجان مدعوّة. بالإمكان القيام بذلك بطرق مختلفة: الاستشارات والمرافقة التنظيميّة والاستراتيجيّة الخارجيّة، دورات تدريبيّة لرؤساء السلطات المحلّيّة ولكبار الموظّفين وإنشاء شعبة خاصّة لتنفيذ هذه المهمّة. كما أنّه يتحتّم على الحكومة الاهتمام بتخصيص الموارد العادلة للسلطات المحلّيّة العربيّة وزيادة التعاون بين الهيئات لكي تتيح للسلطات التغلّب على الحواجز ولتقصير الإجراءات البيروقراطيّة المطوّلة".

(حيدر، علي. 2012. "اللجان المعيّنة للسلطات المحلّيّة العربيّة ليست حلًّا". ذي ماركر. 18.10.2012)

لا للّجان المعيّنة

تعيين لجنة مدعوّة هو إلغاء لمقدرة سكّان مـقـاسيرت تسيون على تقرير مستقبلهم وتسليم الإدارة للمسؤولين. إنّه عمل غير ديمقراطيّ. إنّها ديكتاتوريّة موظّفين". (بناءً على "أعضاء المجلس ينطلقون بالنضال ضدّ إنشاء لجنة مدعوّة ". أخبار مـقـاسيرت تسيون، 2007. 2. 14)

- ★ اعرضوا واشرحوا موقف ووجهة نظر الكاتب في موضوع اللجان المعيّنة في الوسط العربيّ، ادعموا إجابتكم حسب القطعة.
- ★ اقرأوا القطع الواردة في الفصل عن لجان معيّنة، واعرضوا براهينَ توافق وتعارض تعيين لجنة المعيّنة.
- ★ ما هو موقفكم من مقترحات كاتب القطعة؟

طُرح اقتراح أن تتجنّد السلطات المحلّيّة القويّة لصالح السلطات المحلّيّة الضعيفة. على سبيل المثال، من خلال التخلّي عن الميزانيّات والمكافآت.

- ★ هل تؤيّدون أم تعارضون الاقتراح، علّلوا إجابتكم.

تنظّم قطريّ للسلطات المحلّيّة

مركز الحكم المحلّيّ

مركز الحكم المحلّيّ هو هيئة تطوعيّة (مؤسّسة لا تعمل وفقا لقوّة القانون)، تتّحد فيها جميع البلديّات والمجالس المحلّيّة اليهوديّة والعربيّة في إسرائيل سوى المجالس الإقليميّة والمجالس الصناعيّة. الدور الرئيسيّ لمركز الحكم المحلّيّ هو تمثيل السلطات المحلّيّة وتعزيز شؤونها أمام الكنيست وأمام مختلف الهيئات الحكوميّة، فضلًا عن المؤسّسات والمنظّمات الرسميّة والقطريّة، مثل مؤسّسة التأمين الوطنيّ، ونقابة العمّال العامّة (الهستدروت) واتّحاد أرباب الصناعة. يكرّس

مركز الحكم المحلّيّ جزءًا كبيرًا من نشاطه في النضال ضدّ السلطة المركزيّة على تخصيص الموارد للسلطات حتّى يتمكّن من توفير مستوى لائق من الخدمات لسكّانه.

يجري هذا النشاط في لجان الكنيست وأمام الوزارات الحكوميّة. بالإضافة إلى ذلك، في السنوات الأخيرة يتركّز مركز الحكم المحلّيّ في حلبة التشريع محاولا إقناع الحكومة والكنيست جعل قانون الأساس يشمل مسؤوليّة الحكم المحلّيّ وصلاحيّاته والموارد التي يجب على الحكومة تخصيصها.

كما ويوجّه الحكم المحلّيّ السلطات المحلّيّة ويقدّم لها الاستشارة في المجالات المهنيّة ومجالات فعاليّاتها المختلفة.

من أجل تطوير البنى التحتيّة

"يخوض مركز الحكم المحلّيّ صراعًا من أجل تطوير البنية التحتيّة للصرف الصحّيّ في البلدات العربيّة في إسرائيل.

"بعد صراع طويل وعنيد طوّرت وزارة الصحّة مشاريعَ لربط البلدتَين جلجوليا وكفر برا بشبكة الصرف الصحّيّ لمنشآت دان لمياه الصرف الصحّيّ".

(من موقع مركز السلطات المحلّيّة. 14.8.2013)

اللجنة القطريّة لرؤساء السلطات المحلّيّة العربيّة

أنشأت السلطات المحلّيّة العربيّة، عام 1974، **اللجنة القطريّة لرؤساء السلطات المحلّيّة العربيّة**. وكان الهدف من إنشائها إعلاء طلبات السلطات المحلّيّة العربيّة في مركز الحكم المحلّيّ وفي وزارة الداخليّة وغيرها من الوزارات الحكوميّة. "اللجنة هي رابطة تطوعيّة من رؤساء السلطات المحلّيّة العربيّة، وهدفها المُعلَن هو العمل كمجموعة ذات مصالح وقضايا مشتركة لأعضائها"[10]. اليوم تمثّلها لجنة المتابعة العليا.

تلخيص

الحكم المحلّيّ ضروريّ أن يكون جنبًا إلى جنب مع الحكم المركزيّ لكي يحصل السكّان على خدمات لائقة. يؤثّر الحكم المحلّيّ على حياة جميع المواطنين، والخدمات التي يقدّمها جوهريّة للحياة اليوميّة فهنا تكمن أهمّيّته.

على الرغم من أنّ السلطات المحلّيّة تعتمد على الحكم المركزيّ فلديها العديد من المهامّ والصلاحيّات المستقلّة. كلّ هذه تلزم المواطنين بأن يشاركوا في فعّاليّات الحكم المحلّيّ ويشرفوا عليه.

بعد أن تعلّمنا عن السلطة التنفيذيّة على المستوى القطريّ والمحلّيّ، ننتقل في الفصل التالي إلى السلطة القضائيّة.

تمرين

1. تمعّنوا في الجدول التالي، وأجيبوا إلى مَنْ تتوجّهون لتحقيق ما يلي:

10 نويبرغر، بنيامين. أهاروني، رؤوبين. كبها، مصطفى. 2010. **المجتمع العربيّ في إسرائيل: الأحزاب السياسيّة والانتخابات والقيادة والاتّصالات**. المجلّد الثالث. ص 65. الجامعة المفتوحة.

	الحكم المركزيّ	الحكم المحلّيّ
رخصة للدرّاجة الهوائيّة		
رخصة قيادة سيّارة		
إذن لتشغيل منشأة ترفيه للأولاد		
إذن لتشغيل مشروع تجاريّ يوم السبت		
بطاقة هويّة		
جمع القمامة		
فتح أماكن ترفيهيّة للشباب		

2. اقرأوا القطعة التالية:

أ. اعرضوا الأسباب المذكورة فيها لمشكلة الفساد في الحكم المحلّيّ.

ب. اعرضوا النقد الذي يُعْرَبُ عنه تجاه السلطة المركزيّة.

"السلطات المحلّيّة هي مستودع لا حصر له للمصالح الشخصيّة والفُرَص"

"القاسم المشترك الذي يربط العديد من رؤساء البلديّات المتّهمين بالفساد مؤخّرًا – هو ازدهار التطوير العقاريّ الذي جلبوه إلى مدنهم. إنّها مدن كانت قد أُهمِلت لعشرات من السنين، وأصبحت في السنوات الأخيرة مناطق الجذب السياحيّ، مع أرصفة غير مكسّرة وطرق معبّدة جيّدًا ومع مناطق ترفيه وجذب. وقد تحوّلت إلى مدن كبيرة وأكثر تطوّرًا. كلّما بدا تحسّن على وجه المدينة أكثر ازدادت رغبة السكّان في المعاناة من أفعال رئيس البلديّة غير اللائقة. هل الميادين الجميلة تكفي لتجاهل الفساد؟ وفقًا لنتائج الانتخابات السابقة في السلطات المحلّيّة، يبدو أنّه كذلك.

"سلسلة من الأحداث... سبّبت رفع مستوى الوعي العامّ لمشكلة الفساد في الحكم المحلّيّ: اعتقال واستجواب رئيس بلديّة إلعاد، ورئيس بلديّة رمات هشارون، ورئيس بلديّة رمات چان.

"في هذه الأيّام يُقدّم مشروع قانون ينصّ على أنّ كلّ رئيس سلطة محليّة كانت قد قدّمت بصدده لائحة اتّهام، فسيُطلب منه تنحية نفسه عن وظيفته حتّى نهاية المحاكمة، وعلى المحكمة تحديد مدّة الإجراءات القانونيّة لوقت محدّد.

"السلطات المحلّيّة هي مستودع لا حصر له للمصالح الشخصيّة والفرص. إذا أراد رئيس بلديّة أن يبعد شخصًا معيّنا أو يسلك بطرق ملتوية، فالأمر في غاية البساطة. دون مبالغة، يمكننا أن نتحدّث عن مشكلة وطنيّة.

"بالإمكان فعل الكثير من الأشياء لمكافحة هذه الظاهرة، ولكن قبل ذلك يتحتّم على دولة إسرائيل ووزارة الداخليّة أن تعترفا بوجود المشكلة. وزارة الداخليّة هي جزء من المشكلة، وذلك بسبب الإشراف اللين جدًّا على السلطات المحلّيّة ".

(ساديه، شوكي. شختر، آشر 2013. "حوالي 60 رئيس مجلس محليّ قيد التحقيق بتهمة الفساد - فلماذا يُنتخبون مرّة أخرى "، ذي ماركر، 2013/5/31)

3. اعرضوا مشكلة بارزة أو آفة بارزة في منطقة سكناكم، واشرحوا كيف تتعامل السلطة المحلّيّة معها.
4. هل هناك حاجة لوجود الحكم المحلّيّ جنبًا إلى جنب مع السلطة المركزيّة؟ اشرحوا وعلّلوا موقفكم.
5. اقرأوا القطعة، واعرضوا المبدأ الديمقراطيّ المعبّر عنه فيها. علّلوا.

" للسلطة المحلّيّة دور هامّ وذو اعتبار في بناء وحفظ الديمقراطيّة المستقرّة. تقوم فيه مؤسّسات سياسيّة محليّة تسمح للمواطنين بالتعبير عن حرّيّتهم الديمقراطيّة وببناء هويّتهم المحلّيّة. يحتكّ السكّان بالسياسة، ويختبرون السلوك السليم للمصالح المحلّيّة مقابل الأولويّات الوطنيّة، ويتدرّبون عليه".

(بناءً على ورقة موقف لقانون البلديّات 2011، المركز المتعدّد المجالات- هرتسليا)

الفصل الثاني والثلاثون

السلطة القضائيّة

تدعى المحاكم أحيانًا باسم "السلطة الأقلّ خطورة" لأنّه ليس له "سيف" و"محفظة" نقود كما هو الحال في السلطات السياسيّة.

إنّها خاملة تنتظر أن تُعرض الصراعات أمامها. عادة، لديها شروط مسبقة تتيح للمحاكم حماية نفسها من أن تصبح بواسطة الدعاوى أو الاستئنافات كبدائل للسلطات السياسيّة. وخصوصًا – يتوقّع من المحاكم أن تبتّ في النزاعات وفقًا للقانون. "وفقًا للقانون" يعني ليس حسب إرادة الحكومة أو أصحاب النفوذ، وليس وفقًا للضغوط الاقتصاديّة. بل ليس وفقًا لمفاهيم مراوغة، مقنعة قدر ما تكون من شأنها أن تثير الجدل الأخلاقيّ".

*(البروفيسور غابيزون، روث. 2000. "التنظيم الدستوريّ للسلطة القضائيّة". أطروحة خلفيّة المؤتمر الحادي عشر للمجلس الجماهيريّ. **المعهد الإسرائيليّ للديمقراطيّة**. 2000/2/29)*

في باب "ما هي الديمقراطيّة" قمنا باستعراض مبادئ الديمقراطيّة وحقوق الإنسان، بما في ذلك الإجراءات القانونيّة العادلة التي تحافظ على حقوق المشتَبه بهم والمتّهمين في إيقافهم أمام العدالة[1] وسيادة القانون والمساواة أمام القانون لجميع المواطنين ومبدأ الفصل بين السلطات الذي يضمن توزيع النفوذ ويمنع طغيان السلطة.

في هذا الفصل سوف نتناول موضوع السلطة القضائيّة في إسرائيل.

1 تفاصيل القواعد لممارسة الحقّ في إجراء قانونيّ عادل تظهر في الفصل الخامس عشر، "حقوق الإنسان والمواطن"، في الباب الثاني.

الأسئلة الرئيسيّة التي سنناقشها هي:

- **ما هي مهامّ السلطة القضائيّة في الدولة الديمقراطيّة؟**
- **لماذا من المهمّ الحفاظ على استقلاليّة السلطة القضائيّة، وكيف يتمّ الحفاظ عليها في إسرائيل؟**
- **ما هي أهمّ فروع القضاء المركزيّة؟**
- **ما هو مبنى وصلاحيّات نظام المحاكم؟**
- **ما هو مصدر نظام القانون في إسرائيل، وما هو الجدل الدائر حول استخدام القضاء العبريّ؟**
- **كيف يتمّ تعيين القضاة في إسرائيل، وما هو الجدل العامّ الدائر حول طريقة التعيين المنشودة؟**
- **ما هو النشاط القضائيّ؟**

السلطة القضائيّة - العدل.

.Fotilia #52956667 © 11 Corgarashu

تقوم المحاكم بالحكم حسب القانون فقط.

Fotolia ١١© ٥١٨٨٧٥٣١# Mendolo.

ما هي مهامّ السلطة القضائيّة في الدولة الديمقراطيّة؟

وفقًا لمبدأ الفصل بين السلطات، فإنّ السلطة القضائيّة تنشغل في العمليّة القضائيّة في الدولة. دورها هو أن تفضّ النزاعات بين المواطنين وبين المؤسّسات، وكذلك بين المواطنين ومؤسّسات الدولة وسلطاتها. تطبّق السلطة القضائيّة خلال القيام بدورها أربع وظائف حيويّة، هي:

- تفسير قوانين الكنيست وملاءمتها لظروف الحياة المعقّدة.
- حماية حقوق الإنسان وحقوق المواطن.
- الحفاظ على سيادة القانون والنظام العامّ.
- رقابة بشأن قانونيّة الإجراءات السلطويّة.

لماذا من المهمّ الحفاظ على استقلاليّة السلطة القضائيّة، وكيف يتمّ الحفاظ عليها في إسرائيل؟

من أجل ممارسة حقوق الإنسان في الإجراءات القانونيّة، وضمان أن يكون انتهاك حقوقه، في حال حدوثه، مبرّرا، ويجب التأكّد من أنّ السلطة القضائيّة ستتصرّف بطريقة مهنيّة للغايّة، ومستقلّة، وغير متعلّقة.

الأجهزة التي تضمن استقلاليّة السلطة القضائيّة وعدم تعلّقها

- **سيادة القانون.** السيادة الوحيدة التي تخضع لها السلطة القضائيّة هي سيادة القانون. تشمل هذه السيادة - بالإضافة إلى قوانين الكنيست - أحكام المحكمة العليا التي تلزم قضاة المحاكم على مستوى أدنى. لا يتلقّى القاضي أيّ تعليمات من رئيس الوزراء أو من الكنيست. القاضي لا يتلقّى تعليمات من قضاة أرفع منه مستوى. أيّ أنّ القاضي الذي يشارك في الحكم يفسّر القانون على أفضل ما عنده من نزاهة وضمير.

- لا **يمكن للسلطة التشريعيّة إلغاء حكم** صادر عن المحكمة بيد أنّها تستطيع تغيير قانون من شأنه أن يؤثّر على الأحكام المستقبليّة.

سؤال تفكير:

★ اشرحوا كيف تساعد الأنظمة المذكورة في الفصل على عدم اعتماد السلطة القضائيّة على أحد.

- **طريقة اختيار القضاة. حسب قانون أساس: "القضاء"، تختارهم لجنة تعيين قضاة إسرائيل.** تتألّف هذه اللجنة من تسعة أعضاء هم: وزير العدل الذي يترأّس اللجنة ورئيس المحكمة العليا واثنان من قضاة المحكمة العليا اللذان يختارهما بقيّة القضاة ووزير إضافيّ واثنان من أعضاء الكنيست (عادة ما يكون واحد منهم من أعضاء الائتلاف الحكوميّ وآخر من أعضاء المعارضة) وممثّلان عن نقابة المحامين في إسرائيل. ومن المتّبع أن يتمّ تعيين رؤساء المحكمة العليا والنوّاب حسب تعداد سنّي الخبرة (الأقدميّة) ويسمّى هذا الأسلوب بأسلوب الأقدميّة. تكوين اللجنة وأسلوب الأقدميّة يهدفان إلى ضمان عدم تعلّق القضاة بأيّ جهة شاركت في تعيينه. على الرغم من ذلك، ففي العالم يتمّ تعيين القضاة وفق طريقة تعيين مختلفة لكنّها أكثر قبولًا. سوف نناقش هذه الاعتبارات في هذا الفصل بما يتعلّق بطريقة التعيين المنشودة.
- **شروط توظيف القضاة.** هناك عدد من الشروط لتوظيف القاضي وقد أعدّت لتجنّب الضغوط التي قد تؤثّر على وجهة نظره المهنيّة: يتمتّع القضاة بالحصانة، ويحظر عليهم العمل في وظائف أخرى أو أداء وظائف عامّة (المبدأ المعروف باسم "تفرّد المهمّة")، رواتب القضاة مرتفعة نسبيًّا، وتستمرّ حتّى سنّ التقاعد (70)، لا يمكن نقل قاضٍ من مكان تولّيه للمنصب، إلّا بموافقة رئيس المحكمة العليا أو بقرار من المحكمة الطاعة التأديبيّة.
- **مبدأ رهن القضاء** (סוביודיצה). يحظر القانون التغطية الإعلاميّة للقضايا التي يتمّ تداولها في المحكمة قبل النطق بالحكم فيها. والهدف من الحظر الإعلانيّ هو تفادي التأثير والضغط على المحكمة من قِبَل **سلطات الحكم أو وسائل الإعلام**.

ولكن رهن القضاء ليس مُطلقا. لقد سعت الكنيست إلى تحقيق التوازن بين حقّين متضاربَين: **الحقّ في إجراء قانونيّ منصِف وعادل** مقابل الحقّ في حريّة التعبير **وحقّ الجمهور في المعرفة** فأقرّت أنّ من حقّ وسائل الإعلام نشر معلومات واقعيّة حول الموضوعات التي تُعرَض أمام المحاكم وعلى مجريات التداول فيها، شريطة أن يكون النشر بحُسن نيّة، دون اتّخاذ موقف، وليس هناك تخوّف من التأثير على الإجراء القانونيّ. وعلى الرغم من ذلك، ففي السنوات الأخيرة نادرًا ما يطبّق هذا القانون وتخالفه الكثير من وسائل الإعلام.

ما هي فروع القضاء المركزيّة؟

هناك ثلاثة أنواع رئيسيّة للمحاكم، وهي: المحاكمة المدنيّة والمحاكمة الجنائيّة والمحاكمة العامّة. كلّ واحدة منها تتعامل مع نوع مختلف من مخالفات القانون وتعتمد على قوانين وأحكام مختلفة.

- **القضاء المدنيّ - يتناول النزاعات بين المواطنين، بين المؤسّسات وبين الشركات**، عندما يقاضي طرف خاصّ طرفًا خاصًا آخر. القضاء المدنيّ يتناول عادة قضايا خرق العقود (قانون العقد والاتّفاقيّات)، قضايا التعويض على التسبّب بالأضرار (قانون الأضرار) والنزاعات بين الزوجين (قانون الأسرة) وعلاقات العمل بين العمّال وأرباب العمل ونقابات العمّال (قانون العمل) والجوانب القانونيّة للشركات التجاريّة (قانون الشركات). لا **يفرض القضاء المدنيّ العقوبات**. إنّ الخاسر في المحاكمة يُلزم عمومًا بردّ الديون، وبتنفيذ الاتّفاقيّة أو بدفع التعويض.

يمكن للدولة أيضًا أن تقاضي أو تُقاضى في القضاء المدنيّ، مثل أيّ طرف خاصّ. على سبيل المثال، لدى تصادم سيّارة تابعة للدولة في حادث سير مع سيّارة خاصّة تابعة لأحد الأشخاص.

- **القضاء الجنائيّ - يتناول المخالفات التي تنتهك النظام وسلامة الجمهور**، مثل القتل والاغتصاب والسرقة والعنف ويتناول الواجبات التي يفرضها القانون على المواطنين، ولذلك، في الإجراءات القضائيّة الجنائيّة، فإنّ الدولة، بواسطة النيابة العامّة، هي التي تتّهم المواطن الذي ارتكب المخالفة أو المؤسّسة التي ارتكبتها. **في القضاء الجنائيّ يتمّ فرض عقوبة** على المدان كي تتمّ إدانة شخص في القضاء الجنائيّ ينبغي إقناع القاضي بالتهم المنسوبة إلى المتّهم **"بما لا يترك مجالًا للشكّ المعقول"**. وبعبارة أخرى، يجب على الادّعاء تقديم أدلّة دامغة تربط المتّهم بالفعل بطريقة تقارب اليقين. بينما يمكن في المحاكمة المدنيّة والعامّة الاكتفاء بحدّ أقلّ من الأدلّة.
- **القضاء العامّ - يتناول سلطات الحكم** في صلاحيّاتها، وخاصّة واجباتها تجاه المواطنين، عندما يقدّم المواطنون التماسًا إلى محكمة العدل العليا أو محكمة الشؤون الإداريّة ضدّ السلطات الحكوميّة (الوزارات الحكوميّة والسلطة المحلّيّة وما إلى ذلك).

في الحالات التي يريد مقدّم الالتماس إلغاء قرار صادر عن هيئة سلطويّة سوى الكنيست، فإنّ المجال القضائيّ الملائم في المحاكمة العامّة هو **القضاء الإداريّ**. عندما يسعى لإلغاء قانون سنّته الكنيست، فإنّ المجال القضائيّ الملائم هو **القضاء الدستوريّ**.

القضاء العامّ هي أداة بأيدي الساعين لحماية أنفسهم من قوّة السلطة، وهي تشكّل أداة هامّة **لتقييد السلطة وكبحها**.

سؤال تفكير:

اقرأوا وصف أحكام محكمة العدل العليا الثلاثة، واشرحوا لماذا تُعتبر من القضاء العامّ.

★ اكتبوا كيف كنتم تتّخذون قراركم لو كنت أنتم القضاة في محكمة العدل العليا.

★ أوردوا، لكلّ قضيّة، تعليلين يدعمان الموقف المعاكس.

أمثلة لاستئنافات تتناول القضاء العامّ

- **محكمة العدل العليا 5936/97 - "لام" ضدّ وزارة التربية والتعليم والرياضة:** تمّ تقديم الالتماس ضدّ منشور المدير العامّ لوزارة التربية الذي ينصّ على أنّ الوزارة لن تعترف بتشخيصات الإعاقة التعليميّة إلّا إذا تمّ فحصها بواسطة مشخّصين ذوي خبرة تعليميّة معيّنة. كان في ذلك المنشور رفض للاعتراف بتراخيص مشخّصين كثيرين كانوا قد حصلوا على التأهيل من وزارة التربية نفسها.

  وقضت المحكمة بأنّ هذا القرار يخالف قانون الأساس: حريّة مزاولة العمل لأنّ للدولة نوعا من الاحتكار في هذا المجال، وإعلان المدير العامّ يعني أنّ المرء لا يستطيع ممارسة مهنته كمشخّص.

أليس ميلر ضدّ وزير الدفاع

استندت محكمة العدل العليا 4541/94 على الالتماس الذي قدّمته أليس ميلر بخصوص رفض جيش الدفاع الإسرائيليّ قبولها لدورة تدريبيّة للطيران.

ادّعت ميلر أنّ في ذلك تمييزًا جندريًّا وانتهاكًا لمبدأ المساواة. أقرّ الحكم أن تنحية خدمة النساء من دورات التدريب للطيران والمهن القتاليّة الأخرى تشكّل انتهاكًا للمساواة، وأنّه ينبغي إلغاء الرفض على أساس جندريّ.

- **قرار محكمة العدل العليا 2056/04 - المجلس المحلّيّ لقريّة بيت سوريك ضدّ حكومة إسرائيل:** الالتماس الذي قدّمه سكّان القريّة الفلسطينيّة الذين اشتكوا من أنّ جدار الفصل الذي سعت الحكومة إلى بنائه بجانب الطريق رقم 443 من أورشليم القدس إلى موديعين سيحدّ من مقدرتهم على الوصول إلى حقولهم وراء الجدار المخطّط إقامته (بحيث يمكنهم المرور خلال بوّابات خاصّة فقط، وبعد إجراء الفحص الأمنيّ). ادّعت الحكومة أنّ مسار الجدار المذكور ضروريّ لتفادي وقوع هجمات على الطريق رقم 443.

قبلت محكمة العدل العليا الاستئناف، وحكمت أنّ المسار المقترح غير قانونيّ، ويتحتّم على جيش الدفاع الإسرائيليّ وضع الجدار في مسار آخر. قضت محكمة العدل العليا الحكم أنّه على الرغم من وجود زيادة في الأمن في مسار الجدار الّذي وضعته الحكومة مقابل مسار آخر، فإنّ "**الديمقراطيّة تحارب الإرهاب بينما يدها مربوطة بسبب التزاماتها في مجال حقوق الإنسان – وهنا تكمن عظمتها**". في هذه الحالة، حكَم القضاة أنّه ينبغي أخذ بعض المخاطرة، وذلك لتجنّب المسّ بحقوق الملكيّة لأصحاب الأراضي المحاذية للجدار".

ما هو مبنى جهاز المحاكم وما هي صلاحيّاته؟

يتألّف جهاز المحاكم الإسرائيليّ من ثلاث درجات قضائيّة: المحكمة العليا والمحاكم اللوائيّة (المركزيّة) ومحاكم الصلح. هذه المحاكم تعلو إحداها الأخرى، بحيث أنّ للمحاكم اللوائيّة الصلاحيّة لتغيير أحكام صدرت عن محاكم الصلح، ولمحكمة العدل العليا الصلاحيّة في تعديل الأحكام الصادرة عن محكمة لوائيّة.

إنّ لكلّ محكمة عدّة مهامّ، وكلّ واحدة منها تمثّل صلاحيّة مختلفة للمحكمة. ومع ذلك، فمن المهمّ أن ندرك الفصل بين المؤسّسة ومهامّها. على سبيل المثال، يبدو أنّ لمحكمة العدل العليا (المؤسّسة) دورا واحدا باعتبارها محكمة للاستئنافات الجنائيّة والمدنيّة والإداريّة، ودورا ثانيا باعتبارها محكمة العدل العليا. المقصود بذلك أنّ نفس القضاة الذين يعملون في نفس المؤسّسة (محكمة العدل العليا) يتداولون في قضيّة مرفوعة أمام "المحكمة العليا بصفتها محكمة الاستئناف الجنائيّة"، وفي جلسة أخرى يتداولون في قضيّة مرفوعة أمام المحكمة العليا بصفتها "محكمة العدل العليا".

المحاكم الثلاث تتعامل مع القانون المدنيّ والجنائيّ، في حين تشارك المحكمة اللوائيّة والعليا أيضا في القضاء العامّ. وسوف نستعرضها وفقًا لمقاييس تصنيف مختلفة هي: الصلاحيّات،* وهيئة القضاة والاستئناف.

* **الصلاحيّة**

هي القدرة القانونيّة المخوّلة لفرض القوّة على الناس.

مقرّ محكمة الصلح في تلّ أبيب. ويكيميديا، داڤيد شاي. [CC BY-SA 3.0]

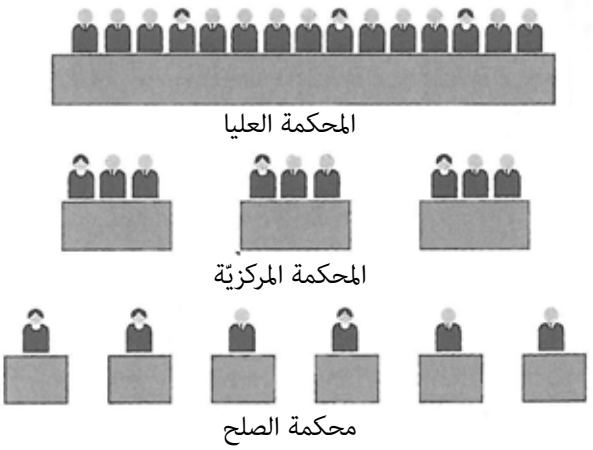

محكمة الصلح

في إسرائيل هنالك 30 محكمة صلح.

- **الصلاحيّة:** تُعقد محكمة الصلح بصفتها الدرجة الأولى للشؤون الجنائيّة والمدنيّة. الشؤون الجنائيّة – تتداول بغالبيّة الجنايات التي يعاقب عليها بالسجن لمدّة لا تزيد عن سبع سنوات. في الشؤون المدنيّة - تتداول في القضايا المدنيّة (باستثناء القضايا المتعلّقة بملكيّة الأراضي) التي لا يتجاوز فيها مبلغ الدعوى أو قيمة الأمر2.5 مليون شيكل جديد في يوم رفع الدعوى (تتمّ حتلنة المبلغ بين حين وآخر).

تعقدُ محكمة الصلح أيضًا **كمحكمة لشؤون السير** التي تتناول المخالفات المروريّة والمركبات: **كمحكمة للأحداث** (الشبيبة) التي تعالج شؤون حماية ورعاية وتأهيل ومحاكمة ومعاقبة القاصرين، ما عدا حالات القتل أو جرائم ضدّ أمن الدولة: **كمحكمة للشؤون المحلّيّة** والتي تتناول المخالفات الواردة في أوامر البلديّات، العلاقات بين المستأجر والمالك، منح التراخيص التجاريّة وتجاوزات البناء; **كمحكمة للدعاوى الصغرى** التي تعالج الدعاوى التي تصل قيمتها حتّى مبلغ 33،800 شيكل (ساري المفعول لشهر نيسان- أبريل عام 2015).

- **هيئة القضاة:** تتشكّل جلسة المحكمة من قاضٍ واحد، إلّا إذا قرّر رئيس محكمة الصلح خلاف ذلك، حينها يجلس في المحاكمة ثلاثة قضاة.
- **الاستئناف:** يمكنك الطعن في الأحكام الصادرة عن محكمة الصلح في المحكمة المركزيّة (اللوائيّة).

محكمة شؤون الأسرة هي مؤسّسة مستقلّة موازية لمحكمة الصلح، ويتمّ رفع استئناف أحكامها أيضًا إلى المحكمة اللوائيّة.

المحكمة المركزيّة (اللوائيّة)

في إسرائيل هنالك ستّ محاكم مركزيّة.

- **الصلاحيّة:** تُعقد المحكمة اللوائيّة كمحكمة قضائيّة للدرجة الأولى وكمحكمة للاستئناف على الأحكام الصادرة عن محكمة الصلح. إضافة إلى ذلك فإنّها تنظر في الاستئنافات التي تواجه الأحكام القضائيّة وشبه القضائيّة الصادرة عن المحاكم الإداريّة التابعة إلى السلطة التنفيذيّة. الحكم الصادر عن محكمة لوائيّة يوجّه محكمة الصلح، ولكنّه لا يلزمها.

وفقًا لقانون صادر منذ العام 2000، فقد تمّ نقل صلاحيّات واسعة في مجال القضاء العامّ، كانت حتّى ذلك الحين بيدي المحكمة العليا، إلى المحاكم اللوائيّة بصفتها **محكمة الشؤون الإداريّة***. ومنذ ذلك الحين، تزيد تشريعات الكنيست من حجم المواضيع المعالجة في محاكم الشؤون الإداريّة. على سبيل المثال، قانون المناقصات والتخطيط والبناء والتعليم والقدوم إلى إسرائيل. الاستئنافات على الأحكام الصادرة عن المحاكم الإداريّة المختلفة والمحاكم الإداريّة تعالج اليوم في المحكمة المركزيّة المنعقدة كمحكمة للشؤون الإداريّة.*

كهيئة قضائيّة أولى فإنّ المحكمة اللوائيّة تتداول في كلّ شأن ليس من اختصاص محكمة الصلح وليس ضمن الاختصاص الحصريّ لمحكمة أخرى: في الشؤون الجنائيّة – مخالفات عقابها سجن يتجاوز سبع سنوات، في

*** محكمة الشؤون الإداريّة**

هناك فرق بين المحكمة اللوائيّة بصفتها محكمة للشؤون الإداريّة وبين المحاكم الإداريّة للسلطة التنفيذيّة التي يتمّ فيها التداول، من بين أمور أخرى، بشؤون انضباط موظّفي الدولة.

الشؤون المدنيّة – دعاوى ماليّة بمبالغ تتجاوز 2.5 مليون شيكل جديد وكذلك الدعاوى المتعلّقة بملكيّة الأراضي بغضّ النظر عن قيمة الدعوى.

كمحكمة استئناف بدورها تتداول المحكمة اللوائيّة في استئناف مقدّم ضدّ الأحكام الصادرة عن محاكم الصلح.

- هيئة القضاة: كدرجة قضائيّة أولى للقضاء يجلس فيها للحكم قاضٍ واحد. في قضايا الاستئناف ضدّ الأحكام الصادرة عن محكمة الصلح تتداولها هيئة مكوّنة من ثلاثة قضاة. كذلك الأمر عندما تتداول المحكمة اللوائيّة، كدرجة قضائيّة أولى للقضاء، في الجرائم الخطيرة مثل القتل والشروع في القتل والاغتصاب والجرائم الجنسيّة داخل الأسرة وجرائم ضدّ أمن الدولة وفي أيّ شأن آخر كان رئيس المحكمة اللوائيّة او نائبه قد عيّن هيئة مكوّنة من ثلاثة قضاة للتداول فيه.
- الاستئناف: بالإمكان الاستئناف على الأحكام الصادرة عن المحكمة اللوائيّة أمام المحكمة العليا.

المحكمة العليا

المحكمة العليا, ويكيبيديا.

تترأّس المحكمة العليا الجهاز القضائيّ في الدولة. مكان انعقادها في أورشليم-القدس، ومجال قضائها – الدولة بأكملها. **وفقًا لمبدأ السابقة المُلزمة**، وهي أحكام تقرّها المحكمة العليا وتلزم جميع المحاكم في إسرائيل، عدا المحكمة العليا.

يعمل في المحكمة العليا ١٥ قاضيًا.

- **الصلاحيّة:** تعمل المحكمة العليا كمحكمة استئناف وكمحكمة العدل العليا.

كمحكمة استئناف – تعالج الأحكام الجنائيّة والمدنيّة والإداريّة وغيرها من قرارات أخرى للمحاكم اللوائيّة، إضافة إلى أنّها تتداول في الاستئناف ضدّ قرارات قضائيّة وشبه قضائيّة تتعلّق، على سبيل المثال، في شرعيّة الانتخابات للكنيست. قرارات المحكمة العليا نهائيّة ولا توجد أيّ صلاحيّة للاستئناف عليها، ولكن يمكن طلب المزيد من التداول بشكل خاصّ.

في محكمة العدل العليا تُعتَبَر الدولة دائمًا المدّعَى عليه، بينما في المحكمة الجنائيّة (سواءً في محكمة الصلح أو اللوائيّة) فإنّ الدولة هي المدّعيّة. وفي المحكمة المدنيّة، في المقابل، يجوز للدولة أن تكون بمثابة المدّعيّة وكذلك المدّعى عليها.

كمحكمة العدل العليا – من مهامّها منح المواطنين والمقيمين، "عون من أجل العدالة"، في أيّ موضوع، مقابل أنشطة أيّ كيان كان، الأخصّ ضدّ جميع أنشطة السلطة – الكنيست، السلطة التنفيذيّة والسلطات المحلّيّة وأيّ كيان حكومي آخر. كما تشمل صلاحيّات محكمة العدل العليا معالجة أيّ مسألة ليست من اختصاص أيّ محكمة أخرى (كما ذكرنا اعلاه فإنّ المحكمة الإداريّة تعالج مثل هذه المسائل).

التوجّه إلى محكمة العدل العليا

يتمّ ذلك عن طريق التماس خطّي. مقدّم الالتماس هو المستأنف. والجهة التي يوجّه إليها الاستئناف تسمّى المجيب.

أوامر المحكمة - الحالات التي تمنح محكمة العدل العليا عونًا من أجل العدالة هي إن وجدت أنّ إحدى الهيئات السلطويّة تجاوزت صلاحيّاتها، أو استخدمت سلطتها بشكل غير لائق، وليس بعدالة، أو تصرّفت بشكل تعسّفيّ، أو تصرّفت بشكل غير معقول بحدّة، أو ميّزت ضدّ أحدهم أو لصالحه بخلاف القانون،

أو عملت ليس عن طيب نيّة أو وفق اعتبارات خارجيّة. كذلك تتداول محكمة العدل العليا في شرعيّة الإجراءات التي تتّخذها مختلف المحاكم، وتحافظ على حقوق الإنسان. على سبيل المثال، يجوز لمحكمة العدل العليا إصدار الأمر بالإفراج عن شخص موقوف بشكل غير قانونيّ.

- **هيئة القضاة:** تتشكّل المحكمة العليا عادة من ثلاثة قضاة، باعتبارها محكمة الاستئناف وباعتبارها محكمة العدل العليا. في الحالات التي يقرّر رئيس المحكمة عقد جلسة إضافيّة على الحكم الصادر من قِبَل المحكمة العليا، في المسائل المبدئيّة وأحيانا في الشؤون المدنيّة، تتألّف جلسة المحكمة من خمسة قضاة أو أكثر.

كيف تعمل محكمة العدل العليا؟

تعمل محكمة العدل العليا بواسطة أوامر وليس بواسطة العقوبة. عندما ترفع دعوى وتنظر المحكمة في قبولها، فإنّها تصدر **أمرًا احترازيا مع وقف التنفيذ** تدعو به الطرف المدّعى عليه، عادة ما تكون السلطة الحاكمة، إلى توضيح أفعالها. إذا أصدرت المحكمة **أمرًا مؤقّتًا** فعندها يتحتّم على المدّعى عليه إيقاف أفعاله المذكورة. إذا تمّ قبول الالتماس فسوف يتحوّل الأمر الاحترازي إلى أمر نهائيّ ضدّ المدّعى عليها.

أمثلة للأوامر الاحترازية والأوامر النهائيّة التي يجوز لمحكمة العدل العليا إصدارها:

- **أمر المثول أمام القضاء (هبياس كوربوس)** (الترجمة من اللاتينيّة تعني اجلبوا الجثّة) - يطلب إحضار شخص مسجون للمثول أمام المحكمة لاستيضاح ادّعائه بأنّه قد تمّ توقيفه أو سجنه بشكل غير قانونيّ.
- **أمر افعل كذا أو لا تفعل كذا** – وهو يأمر بأداء عمل معيّن أو التوقّف عن القيام به.
- **أمر حظر** – وهو يشير للمحكمة أو للقضاء بالامتناع أو الكفّ عن التداول في قضيّة شخص ما.

أوامر المحاكم

إضافة إلى صلاحيّات فرض العقوبة (الغرامات والسجن، وخدمة المجتمع)، يحقّ للمحاكم الإسرائيليّة إصدار أوامر مختلفة (وهي أوامر يجب تنفيذها)، مثل: أمر توقيف، أمر تفتيش، أمر حظر الإعلان، أمر إبعاد، أمر حظر الخروج من البلاد، أمر افعل كذا (ويأمر بالقيام بعمل معيّن، مثل إتاحة الوصول للمعاقين وإعادة المستأجر لمحلّ إقامته وما إلى ذلك)، أمر منع (ويأمر بالتوقّف عن القيام بعمل معيّن، مثلًا أمر يأمر مصنعا بالتوقّف عن القيام بأعمال تتسبّب بالتلوّث البيئيّ وإلخ).

المحاكم وصلاحيّاتها

في إسرائيل هنالك محاكم تتطلّب خبرة خاصّة من القضاة. يتمّ تنظيم المحاكم بواسطة قوانين منفصلة لا علاقة لها بنظام المحاكم الاعتياديّة، ولكن على مرّ السنين شرعت المحكمة العليا في إقامة رقابة قضائيّة على أعمالها، ضمن دورها كمحكمة العدل العليا.

- **المحاكم الدينيّة** - تخضع لسلطة وزارة الخدمات الدينيّة. ومن صلاحيّاتها مناقشة القضايا المتعلّقة بالأحوال الشخصيّة: الزواج والطلاق، نفقة الأولاد والوصيّات والتبنّي. توجد لكلّ ديانة محكمة خاصّة بها - المحاكم الشرعيّة الإسلاميّة والمحاكم الدرزيّة والمحاكم الكنسيّة المسيحيّة والمحاكم الربانيّة اليهوديّة. القضاة الذين يجلسون في هذا المحاكم يدعون ديّانين أو قضاة شرعيّين، وهم حاصلون على تأهيل في القوانين الدينيّة وقوانين الدولة. تجدر الإشارة إلى أنّ الرجال فقط يشغلون الوظائف في المحاكم الدينيّة.

- **محاكم العمل** – تُعقد على درجتين: إقليميّة وقطريّة. ومن صلاحيّاتهم المداولة في المنازعات العمّاليّة بين العمّال وأرباب العمل، وجميع ما يتعلّق بذلك، مثل تشغيل العمّال بشكل غير قانونيّ، تعويضات الإقالة، انتهاك الحقوق، المظالم التي تحدث في أماكن العمل (مثل إهانة عامل). بالإضافة إلى ذلك تتداول محكمة العمل في إجراءات تخصّ قضايا الحقوق المنصوص عليها في قانون التأمين الوطنيّ وقانون التأمين الصحّيّ الوطنيّ. قضاة المحكمة اللوائيّة يجلسون في هيئة مشكّلة من ثلاثة قضاة: يرأس الجلسات قاضٍ متخصّص ويرافقه ممثّل عن العمّال وممثّل عن طرف أرباب العمل.
- **المحاكم العسكريّة** - وهي وحدة مستقلّة منفصلة تعمل كمحكمة في النطاق العسكريّ. ومن صلاحيّات المحاكم العسكريّة محاكمة الجنود الذين يخدمون في الخدمة الإلزاميّة وكذلك في جيش الاحتياط والمدنيّين الخاضعين للجيش، في جرائم جنائيّة أو مخالفات لأحكام القانون الخاصّة بالنظام العسكريّ، كعدم الانضباط وإهمال الأسلحة وما شابه ذلك، كالمحدّد في قانون القضاء العسكريّ.

  ويرأس الوحدة رئيس محكمة الاستئناف العسكريّة، وهو رجل قانون برتبة لواء أو عميد.
- كذلك فهناك جهاز المحاكم العسكريّة التي تقاضي العرب سكّان يهودا والسامرة الخاضعين للسيطرة العسكريّة الإسرائيليّة.

هل تعلمون؟!

إنّه ومقارنة بنظام **القضاء المقبول** المتّبع في إسرائيل (وإن لم يكن بالشكل الكامل تمامًا)، من المتّبع في العديد من الدول اعتماد النظام القانونيّ القارّيّ، ومنها، على سبيل المثال، في الاتّحاد الأوروبّيّ وأمريكا الجنوبيّة. في هذا النظام يتمّ إجراء المحاكمة وفقًا لمجموعة قوانين مفصّلة سنّها البرلمان، وفي بعض الحالات لا يلتزم القضاة بالسوابق التي أقرّتها المحكمة العليا. بالإضافة إلى ذلك، يلعب القاضي دورًا فعّالًا في تقديم الأدلّة واستجواب المتّهمين.

ما هو مصدر النظام القضائيّ في إسرائيل، وما هو الجدل الدائر حول استخدام القضاء العبريّ؟

القضاء المقبول

تم تأسيس نظام القضاء الإسرائيليّ بتأثير الانتداب البريطانيّ على طريقة "القضاء المقبول" المتبّعة في دول مثل بريطانيا والولايات المتّحدة وأستراليا، ولكن بمرور الوقت أُضيفت مصادر تأثير إضافيّة.

1. **تأثير القضاة** – يتطوّر القضاء في أحكامه من خلال التطوّر التدريجيّ عن طريق إصدار الأحكام من حكم إلى آخر، ولا يتكوّن بشكل حصريّ من خلال التشريع.
2. **السوابق** – السوابق هي أحكام تلزم المحاكم بالحكم بمثلها في كلّ حالة مماثلة. حكم المحكمة العليا يدعى "سابقة"، وهي ملزِمة لجميع المحاكم الأخرى - ولكنّ المحكمة العليا ليست ملزَمة من قبل السوابق الخاصّة بها.

هيئة المحلّفين

نظام **القضاء المقبول** عادة ما يتضمّن أيضًا وجود **هيئة محلّفين** - وهي هيئة تشمل 12 شخصًا من الجمهور، ومهمّتها تحديد براءة المتّهم أو إدانته. هذه الهيئة غير قائمة في نظام القضاء الإسرائيليّ.

3. **طريقة المواجهة (طريقة الخصومة)** - تجري المحاكمة بين المدّعِي والمدّعَى عليه أو المتّهم. عبء الإثبات يفرض على الأطراف المتنازعة، ويُطلب من القاضي بأن يبتّ بالأمر ويتّخذ القرار بينهما. لا ينشغل القاضي بإبراز الأدلة ويقلّل في مبادرته لاستجواب الشهود. مهمّته هي اتّخاذ القرار ما إذا كانت الأدلة والاستجوابات مقبولة ومقنعة.

القضاء العبريّ

رئيس المحكمة العليا أهارون باراك شغل المنصب في الفترة الواقعة بين الأعوام: ١٩٩٥-٢٠٠٦.

ويكيبيديا، إصدار يوناثان كلينغر ييحوس - مشاركة مماثلة 2.0 بدون ترخيص.

الشريعة العبرية هي نظام قضاء عبريّ يمارس القضاء الإسرائيليّ في مجال **الأحوال الشخصيّة**. الزواج والطلاق لدى اليهود في إسرائيل يجريان في إطار المحاكم الربانيّة التي تعمل وفقا للشريعة العبريّة، حيث ألزم القانون فرض الشريعة الدينيّة في قضايا الأحوال الشخصيّة في إسرائيل.

وبالإضافة إلى ذلك يحدّد **قانون أسس القضاء** مبدأ يسمح باعتماد الشريعة العبرّية في المحاكم الأخرى في حالة وجود ثغرة في القانون (عدم وجود سابقة أو تشريع قانونيّ). صدر قانون أسس القضاء عام 1980، وألغى العلاقة والاعتماد على القانون الإنجليزيّ. وهذا نصّه: *"نظرت المحكمة في مسألة قانونيّة تتطلّب اتّخاذ قرار ليس هناك حياله من سوابق قضائيّة أو قياس، عندها تقرّر المحكمة على ضوء مبادئ الحرّيّة والعدالة والنزاهة والسلام القائمة في تراث إسرائيل"*. وبعبارة أخرى، ينصّ القانون على أنّه في حال وجود ثغرة أو إذا لم يكن نصّ القانون واضحا فيجب عدم التوجّه بعد ذلك إلى مصادر العدالة الإنجليزيّة، بل يجب الاعتماد على "تراث إسرائيل".

مناقشة دمج القضاء العبريّ في الأحكام

إنّ مصطلح "تراث إسرائيل"، وكذلك مدى واجب القضاة الاعتماد على الشريعة العبريّة، مثيران للجدل.

بفعل غياب التعريف في القانون، فإنّ هنالك تأويلات مختلفة حول مفهوم المصطلح "تراث إسرائيل". القاضي مناحيم ألون، الذي كان نائبًا لرئيس المحكمة العليا، فسّرها بهذه الطريقة: *"مبادئ القضاء العبري، وهي فقه الشريعة والفكر والإبداع اليهوديّ التي نشأت على مرّ الأجيال"*.

في المقابل، كتب رئيس المحكمة العليا أهارون باراك:

التراث الإسرائيليّ هو مصطلح قوميّ، يحتضن تراث الأمّة، القديم والجديد على حدّ سواء. ومن المؤكّد أنّه يشمل مبادئ الحرّيّة والعدالة والنزاهة والسلام الصادرة عن مصادرنا القديمة، لكنّه لا يقتصر عليها فقط. يجب أن نلاحظ تسلسل تاريخ الأمّة. تراث إسرائيل يشمل تراث هرتسل وتراث "أحاد هعام"؛ وتراث ما قبل قيام الدولة وما بعدها. التراث النابع من الأدب التوراتيّ- الدينيّ والنابع من الأدب العلمانيّ.

(ماعوز، آشر. 1996. "القيم الأساسيّة لدولة يهوديّة وديمقراطيّة". دولة يهوديّة وديمقراطيّة. حرّرتها دافنا باراك- إيرز. تلّ أبيب: جامعة تلّ أبيب).

لقد كان القضاة ألون وباراك ندّين بارزين أيضًا في السؤال الثاني: متى يجب اللجوء إلى "تراث إسرائيل"؟ لقد سعى باراك إلى الحدّ من الحالات التي يلزم فيها القاضي باللجوء إلى القضاء العبري: *"أعتقد، ليس أنّه لا جدوى من إعطاء الأولويّة للشريعة العبريّة فحسب، بل إنّها تناقض العمل التفسيريّ... ليس هذا صحيحا رسميًّا، وهو غير مرغوب فيه من الناحية*

الجوهريّة، أن نضع القضاء العبريّ مرجعًا للتفسير، يعود إليه القاضي في حال استصعب تفسير القانون... مرجعيّة كهذه دون تعليمات مفصّلة في القانون لا تتّفق مع جوهر التفسير الذي جاء ليفسّر الكلمات ويدلّ على القصد والهدف من داخل القانون نفسه، على خلفيّة تشريعات مماثلة لها، لا تندمج أبدًا مع الرجوع إلى مصدر آخر، مهما تكن فائدته القوميّة والثقافيّة".

(جلسة إضافيّة 80/13، إلعيزير هندلز ضدّ بنك كوپات عام م.ض. وآخرين)

موقف:

- ★ هل يجب، حسب رأيكم، توسيع دمج القضاء العبريّ في القانون الإسرائيليّ؟
- ★ اشرحوا وجهة نظركم، أيضًا حسبما درستم في الفصل الخامس "المميّزات اليهوديّة للدولة على أرض الواقع".

بينما طالب ألون بتوسيع الحالات التي ينبغي على القاضي فيها اللجوء إلى القضاء العبريّ، وادّعى في الحكم نفسه: *"اللجوء إلى الشريعة العبرية بوصفها مصدرا رئيسيًّا للإلهام لتفسير القانون الإسرائيليّ، عندما يتمّ هذا اللجوء بالمراجعة اللائقة والحذر المطلوب، وفقًا لضرورات الساعة وموضوعيّة القانون، فإنّها تمنح القانون الإسرائيليّ جذورها التاريخيّة، ممّا يفتح التوليف (الدمج) (סינתזה) بين نظام الشريعة العبريّة والجهاز القضائيّ للدولة اليهوديّة..." المنطق السليم يقول إذًا: إنّ إلهام تفسير الجهاز القضائيّ للدولة اليهوديّة قادم، أوّلا وقبل كلّ شيء، من جهازها القضائيّ القوميّ، وهو هو خلفيّتها الثقافيّة- القضائيّة".*

كيف يتمّ تعيين القضاة في إسرائيل، وما هو الجدل العامّ حول طريقة التعيين المنشودة؟

رسم: جدعون كايخ.

كما ورد أعلاه، يتمّ تعيين القضاة في إسرائيل من قبل لجنة خاصّة، فيها أغلبيّة من رجال القضاء (ثلاثة قضاة من المحكمة العليا وممثّلان عن نقابة المحامين)، ومعهم سياسيّون - وزيران وعضوا كنيست. هنالك جدل عامّ حول نظام التعيين المناسب، مع التركيز على مسألة تعيين قضاة المحكمة العليا.

يدّعي أنصار الطريقة الحاليّة في إسرائيل أنّ:

- **المحكمة هي هيئة مهنيّة.** يجب أن تعكس مواقفَ معنويّة. وعليها أن تؤدّي عملًا مهنيًّا فقط، بشكل منفصل عن عالم قِيَم القاضي الشخصيّة، وبالتالي ليس هناك مكان لتصنيف القضاة على خلفيّة أيديولوجيّة.
- **التعلّق بالمستوى السياسيّ.** تعيين القضاة من قِبَل القيادة السياسيّة يثير القلق من أن يتمّ اختيار القضاة وفق اعتبارات سياسيّة وليس وفقًا لمهاراتهم. وفقًا لذلك، سوف تتأثّر أحكام القضاة حسب مواقف السياسيّين الذين انتخبوهم. وبالإضافة إلى ذلك، هناك تخوّف من المسّ بالرقابة القضائيّة القائمة على اثنتين من سلطات الحكم التي تشكّل جزءا من نظام التوازنات والضوابط.
- **حماية المصالح الطويلة الأمد.** من أجل ضمان القيم والمصالح الطويلة الأمد للدولة والمجتمع، من الضروريّ عدم تعلّق القضاة بالمستوى السياسيّ. بموجب متطلّبات السلطة، يتأثّر السياسيّون في قراراتهم أحيانًا باضطرارات جارية، وبالتالي فقد تتضرّر مصالح طويلة الأمد تخصّ الجمهور.
- **الحفاظ على التميّز والجودة.** تعيين القضاة لأسباب تتعلّق بتمثيل قطاعات من المجتمع قد يأتي على حساب التعيينات وفقًا لاعتبارات الجودة والتفوّق في القضاء.

اختيار القضاة في العالم

في الدول الديمقراطيّة المختلفة يتمّ اختيار القضاة بطرق مختلفة. في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، فإنّ اختيار قضاة للمحكمة الفدراليّة العليا هي سياسيّة: يتمّ تعيينهم من قِبَل الرئيس بموافقة مجلس الشيوخ الذي يُعدّ واحدا من المجلسين التشريعيّين.

في سويسرا يتمّ اختيار قضاة المحكمة الفدراليّة السويسريّة من قِبل البرلمان. في السويد واليابان تختار الحكومةُ القضاةَ. وفي اليابان يستخدمون الاستفتاء في مراحل التعيين.

في الواقع، يتمّ في معظم الدول الديمقراطيّة تعيين قضاة المحكمة العليا بأيدي هيئات سياسيّة.

منتقدو طريقة الاختيار القائم في إسرائيل يدعّون أنّ:

- **تتناول المحكمة أيضًا القضايا القِيَمِيّة.** إنّ التعيين وفق اعتبارات مهنيّة في أساسها- ليس مناسبًا لاختيار قضاة للمحكمة التي تعالج القضايا الأخلاقيّة (الادّعاء يتعلّق بشكل حصريّ بالمحكمة العليا). عندما تقرّر المحكمة، على سبيل المثال، ما إذا كان تعريف "من هو يهوديّ؟" في القضاء الإسرائيليّ يستند إلى تعريف دينيّ أو علمانيّ، لا توجد إجابة "مهنيّة" في هذا الصدد، بل وجهة نظر القاضي الأخلاقيّة. لذلك، يدّعي النقّاد أنّه يجب تحويل مسألة تعيين القضاة إلى أيدي المنتَخَبين الذين يعكسون خريطة القيم لدى الجمهور في إسرائيل وفقًا لمعايير سياسيّة.
- **لا ينعكس المجتمع على كافّة قطاعاته.** تركيبة القضاة في المحكمة العليا لا تعكس المجتمع الإسرائيليّ بأسره: لا يوجد قاضٍ يهوديّ أرثوذكسيّ، ولا يوجد قاضٍ هاجر من الاتّحاد السوفياتي سابقًا، وعدد القضاة العرب واليهود المتديّنين واليهود الشرقيّين والنساء لا يعكس نسبة تعدادهم بين السكّان.
- **في بلدان أخرى يتصرّفون بشكل مختلف.** طريقة تعيين القضاة في المحكمة العليا في إسرائيل تختلف عنها في الدول الديمقراطيّة الأخرى. في الولايات المتّحدة الأمريكيّة يعيّن الرئيس الأمريكيّ قضاة المحكمة العليا بموافقة السنات (مجلس الشيوخ)، في ألمانيا يتمّ تعيين قضاة المحكمة الدستوريّة من قبل المجلس التشريعيّ، في كندا الحكومة هي المسؤولة عن التعيين. القاسم المشترك هو أنّه يتمّ تعيين قضاة المحكمة العليا من قبل المستوى السياسيّ. ويقول منتقدو الطريقة الإسرائيليّة لتعيين القضاة إنّه ليس هناك من سبب يجعل إسرائيل حالة استثنائيّة بهذا الشأن من بلدان ذات تقاليد ديمقراطيّة.

التعيين بواسطة هيئات سياسيّة لا ينال من استقلاليّة القضاة. وبمجرّد تعيينهم، فإنّ القضاة لا يعتمدون بعد ذلك على الذين عيّنوهم. كدليل على ذلك يشير المعارضون إلى عمل القضاة المستقلّ في الدول الغربيّة، ويتمّ تعيينهم من قبل العوامل السياسيّة.

في عام 2008، أضيف تعديل آخر إلى قانون المحاكم. بحسبه فإنّ تعيين قضاة المحكمة العليا يتطلّب غالبيّة سبعة مقابل تسعة في لجنة تعيينات القضاة. وبهذه الطريقة، يضمن أنّه لا يمكن تعيين قاضٍ في المحكمة العليا دون موافقة ممثّل ائتلاف واحد على الأقلّ (كما ورد أعلاه، عادة للتحالف ثلاثة ممثّلين في اللجنة: وزير العدل، وزير إضافيّ وعضو كنيست من قِبَلِها). من ناحية أخرى، لا يمكن انتخاب قاض بخلاف رأي أعضاء اللجنة من قضاة المحكمة العليا (وعددهم ثلاثة).

★ كيف، حسب رأيكم، ينبغي اختيار القضاة في إسرائيل. علّلوا رأيكم.

ما هي الفعّاليّة القضائيّة؟

وكيف يؤثّر ذلك على العلاقات المتبادلة بين السلطة القضائيّة من جهة والسلطة والتشريعيّة أو التنفيذيّة من جهة أخرى؟

طوال الأعوام الثلاثين الأولى لدولة إسرائيل تبنّت المحكمة العليا توجّهًا دُعي **"الشكليّ"**، أيّ التوجّه الذي يرى بالحكم القضائيّ تطبيقا موضوعيّا لنصّ القانون، وهو توجّه يقتصر على الحالات التي وضّح فيها المشرّع رغبته بشكل قاطع. وفي إطار هذا التوجّه فإنّ المحكمة نادرًا ما تمارس الاعتبارات القيميّة، وتترك أمر البتّ بالاعتبارات القيميّة لقرارات السلطة التشريعيّة والسلطة التنفيذيّة. ابتداء من الثمانينيّات من القرن الماضي، وجرّاء التغييرات الاجتماعيّة والسياسيّة الكثيرة التي شهدها المجتمع الإسرائيليّ، زادت المحكمة العليا بشكل بالغ من استخدام "الفعّاليّة القضائية"

الفعّاليّة القضائيّة وتعني ميل المحكمة العليا إلى تولّي العديد من الأدوار أكثر من تلك الممنوحة صراحة بواسطة القانون الصريح، مع تداخل متزايد في الموضوعات القيميّة المطروحة للنقاش السياسيّ، وفي القضايا السياسيّة مثل تعيين وعزل الموظّفين العامّين. المحكمة الفعّالة تسعى إلى التأثير، بواسطة قراراتها، على سياسة الهيئات الحكوميّة المختلفة، وأن تلعب دورا مركزيًّا وموجّها في المجتمع. بالإضافة إلى ذلك، فإنّها تتعامل بمسألة تطبيق نوايا السلطة التشريعيّة من خلال التفسير الموسّع في السؤال المتعلّق بالهدف المتوخّى من القانون، حسب رأيها، وهل هو ملائم، كما ويتعامل أيضًا بـ "التشريع القضائيّ".

طرق مختلفة للتعبير عن الفعّاليّة القضائيّة:

- **توسيع "حقّ المثول" أمام محكمة العدل العليا** - على مدى عقود كان يمكن تقديم التماس إلى المحكمة العليا لأولئك الذين برهنوا وجود ضرر شخصيّ مباشر في مصالحهم فقط. بذلك عمليًّا امتنعت محكمة العدل العليا عن قبول "استئنافات عامّة"، وفيها يرفع المستأنف قضيّة ذات اهتمام جماهيريّ عامّ، أو يشير إلى وجود خلل خطير في عمل السلطتين التنفيذيّة والتشريعيّة، دون أن يكون لديه شأن شخصيّ خاصّ.

  بدأت المحكمة العليا في الثمانينيّات من القرن العشرين باتّباع سياسة "الباب المفتوح"، والسماح للناس أو الهيئات العامّة ممّن ليس لديهم مصلحة شخصيّة بالاستئناف، عندما يلاحظون وقوع مسّ من قِبل هيئة معيّنة بسلطة القانون. وبهذه الطريقة، بدأت المحكمة بالتداخل أكثر بكثير في قرارات وأعمال السلطات. هكذا حدث، على سبيل المثال، في قضيّة تجنيد طلّاب المعاهد الدينيّة اليهوديّة التي نوقشت عام 1988*. إنّ استعداد المحكمة للتداول في هذا الالتماس الذي لا يتعامل بمسألة التسبّب بأضرار لشخص معيّن يمثّل علامة فارقة في توسّع فعّاليّة المحكمة – من هيئة تحكم في الخلافات وتدافع عن الضحايا إلى موقع الرقابة المبدئيّة لسلطات الحكم الأخرى.

- **إلغاء عذر عدم التقاضي** - تجنّبت المحكمة العليا حتّى الثمانينيّات مناقشة المواضيع التي تشمل خلافات سياسيّة حادّة في أوساط الجمهور، ووصفتها بأنّها **"غير قابلة للتقاضي"**. ومنذ ذلك الحين، وخاصّة منذ التسعينيّات، تداولت المحكمة أيضا برتابة في القضايا الواقعة في صميم الجدل السياسيّ: المسائل المتعلّقة بالعمليّات الحربيّة في جيش الدفاع الإسرائيليّ والمسائل المتعلّقة بأولويّات الموازنة العامّة للدولة والمسائل الأخلاقيّة المتعلّقة بالنزاعات بين مختلف قطاعات المجتمع الإسرائيليّ. في السنوات الأخيرة يتمّ التعامل أيضًا مع السياسات الاجتماعيّة- الاقتصاديّة.

- **التشريعات القضائيّة** - إن دعت الحاجة، تَعتَبِر المحكمة العليا نفسها مؤهّلة للحكم وفقًا لمبادئ تعتبرها مبادئ أساسيّة لائقة، حتّى لو لم تكن ترتكز على أيّ قانون. في الواقع، فإنّ المحكمة تقوم بتنفيذ إجراءات تشريعيّة بشكل عمليّ (حتّى لو لم يكن تشريعًا من ناحية رسميّة)، وبالتالي تُسمّى هذا الفعالية بـ "القضاء التشريعيّ".

- **عذر عدم المعقوليّة** - تتجلّى الفعّاليّة القضائيّة بتدخّل كبير للمحكمة العليا في فعّاليّات الإدارة العامّة (الوزارات والسلطات الحكوميّة). في إسرائيل لا توجد تقريبًا قوانين تنظّم أنشطة السلطات العامّة، لذلك يتبيّن أنّ المحكمة طوّرت في تشريع قضائيّ الغالبيّة العظمى من القواعد التي تُملي فعّاليّات السلطة. على سبيل المثال، فإنّ المحكمة تقلب قرارات رؤساء الحكومة والوزراء رأسًا على عقب بشأن تعيين وإقالة الوزراء وكبار المديرين التنفيذيّين، وتناقش موضوع مدى معقوليّة تعيين رئيس الأركان الذي تفوّه بشكل غير لائق في مقابلة صحفيّة وتتدخّل في قرارات المستشار القضائيّ للحكومة بشأن تقديم لوائح اتّهام وتقيّم مدى معقوليّة قرارات الحكومة السياسيّة والاقتصاديّة.

*** محكمة العدل العليا ريسلر ضدّ وزير الدفاع**

استأنف المحامي ريسلر إلى محكمة العدل العليا عام 1981 ضدّ عدم تجنيد طلّاب المعاهد الدينيّة اليهوديّة في جيش الدفاع الإسرائيليّ، وتمّ رفضه نظرًا لعدم وجود حقّ المثول. وفي عام 1988 تمّ رفض استئناف آخر له في نفس المسألة الأولى، لكنّ المحكمة قضت هذه المرّة بأنّه يوجد (للمستأنف) ريسلر حقّ المثول، كونه جزءًا من الجمهور العامّ، ويخدم في جيش الاحتياط، وتحمّل عبء عدم تجنيد طلّاب المعاهد الدينيّة اليهوديّة المعمول بها. كما رفضت المحكمة العليا حجّة عدم التقاضي وتداولت في القضيّة رغم كونها في قلب النقاش السياسيّ.

في عام 2012 قبلت محكمة العدل العليا استئنافًا آخر لريسلر في القضيّة، وألغت قانونا للكنيست يمكّن من تأجيل تجنيد طلّاب المعاهد الدينيّة والمسمّى "قانون طال".

- **إلغاء قوانين الكنيست** - وتتجلّى الفعّاليّة القضائيّة أيضا في الثورة الدستوريّة التي ناقشناها في الفصل السابق "الأسس الدستوريّة"، وفي إطارها قرّرت المحكمة أنّ من صلاحيّتها حتّى إلغاء قوانين للكنيست، إذا وجدت أنّها تتعارض مع القوانين الأساسيّة.

موضوع النشاط القضائيّ للمحكمة، في إسرائيل والعالم، هو أرض خصبة للجدل المستمرّ بين رجال القانون والسياسيّين.

أهم ادّعاءات أنصار الفعّاليّة القضائيّة:

- **من صلاحيّة المحكمة البتّ في أيّ مسألة** – المقولة "القضاء ملء كلّ البلاد" وهي مقتبسة عن القاضي المتقاعد أهارون باراك. بعُرْفِه فإنّ القضاء غير محدود، ويمكن تطبيقه على كلّ ما يحدث في البلاد. حسب هذا النهج، لا يمكن وجود حالة لا ينطبق عليها معيار قانونيّ على نشاط معيّن. "كلّ شيء هو مسألة قضائيّة"، بمعنى أنّ المحكمة تحدّد موقفا إزاءها، إن كان مسموحا به أو محظورا[2].
- **المحكمة تعبّر عن قيم ورغبات الشعب الجوهريّة** – وهو الذي يرغب في الحدّ من عظمة نفوذ الحكومة والحفاظ على مصالح طويلة الأمد للمجتمع. يتمّ الحفاظ على هذه المصالح من قِبَل المحاكم، بينما يمثّل السياسيّون المصالح القصيرة الأمد.
- **حماية سيادة القانون وحقوق الإنسان** - عندما يتمّ انتهاك القانون فأنّه لا يمكن للمحكمة أن تقف مكتوفة الأيدي. يتحتّم عليها التدخّل والمداولة بالاستئنافات ذات الأهمّيّة العامّة. قد يفسّر الجمهور قبولَ المحكمة للمسّ بسيادة القانون كمنح الإذن لازدراء سلطة القانون، ما يؤدّي إلى تفاقم أعراض عدم احترام القانون من قِبَل السلطات.
- **قرارات القضاة موضوعيّة ومهنيّة** – أعضاء الكنيست المنتخَبون هم أقلّ ملاءمة لمناقشة القضايا الأخلاقيّة لأنّهم في كثير من الأحيان لا يقدرون أو لا يرغبون في التدخّل فيها لاعتبارات سياسيّة. بيد أنّ المحكمة قادرة على مناقشة القضايا الأخلاقيّة بموضوعيّة ومهنيّة ودون موارية سياسيّة.

حسب أقوال البروفيسور باراك مدينة: "*أفضليّة المحكمة مقابل الهيئات السياسيّة لا تكمن بالضرورة في المهارات اللازمة لتمييز القرارات الصحيحة أخلاقيًّا، ولكن الحافز الأعلى لدى المحاكم هو اتّخاذ القرار... من ناحية أخلاقيّة وليس لاعتبارات أخرى غير موضوعيّة*"[3].

ادّعاءات معارضي الفعاليّة القضائيّة:

الفعّاليّة القضائيّة تمسّ بمبدأ الفصل بين السلطات

"*من الصعب تجنّب الانطباع بأنّ من يقبض على مركز الصدارة يبدأ باتّخاذ دور تشريعيّ أو دور تصحيح العالم وفرض المعايير اللائقة في المجتمع... من المقبول لديّ التوجّه الذي يرى أنّ تميّز الدور القضائيّ يكمن في تطبيق القواعد العامّة التي نشأت، في الأساس، في مواضع وإجراءات أخرى، من أجل البتّ بقضايا عينيّة... تميّز القضاة هو بكونهم قضاة، في حين أنّ السلطة التشريعيّة الأساسيّة تقع تحت مسؤوليّة هيئة أخرى، مبنيّة وتعمل بشكل مختلف*".

(*البروفيسورة غابيزون روث. 1998. الثورة الدستوريّة - وصف للواقع أم نبوءة تحقّق نفسها. أورشليم القدس: المعهد الإسرائيليّ للديمقراطيّة. ص 122-124*)

2 محكمة العدل العليا 86/910 ريسلر ضدّ وزير الدفاع، 1988.

3 البروفيسور مدينة، براك. 2008. "الديمقراطيّة والنقد القضائيّ"، **بشاعَر هَرِشت** (موقع بوابة الشبكة). 22.5.2008.

- **تمويه الحدود الفاصلة بين القانون والسياسة** - تحدّد محكمة العدل العليا خلال نشاطها معايير، وتبتّ في قضايا مثيرة للجدل مختلف عليها. ومن الجدير إجراء نقاش جماهيريّ عامّ حول هذه القضايا، ومن اللائق البتّ فيها في إطار المفاوضات السياسيّة. حتّى في تدخّل محكمة العدل العليا في التعيينات السياسيّة، مثل تعيين وزراء ينبغي أن يكونوا خاضعين لتقدير رئيس الوزراء، وهم، من وجهة نظر قانونيّة، موجودون ضمن صلاحيّاته، فإنّ نقّاد القضاء الفعّال يرون في ذلك نوعا من دخول المحكمة في مجالات ليست من صلاحيّتها.
- **الفصل بين الصلاحيّة والمسؤوليّة** - عندما تصدر المحكمة أمرًا بشأن سياسيّ أو أمنيّ أو اقتصاديّ عامّ، فهي لا تتحمّل مسؤوليّة عواقب قرارها بالخطّ العريض لأنّها ليست مسؤولة عن مجمل ميزانيّة الدولة وأمنها أو علاقاتها الدبلوماسيّة.

يليق بها أن تترك مسألة اتّخاذ القرارات بهذه المسائل بأيدي السلطات السياسيّة التي تحمل المسؤوليّة الشاملة.

- **المسّ بالمصلحة العامّة** - تروّج المحكمة القيم مثل حقوق الإنسان. وهذا الأمر قد يمسّ بمصالح الناس عامّة، وربّما حتّى بأمن الدولة، حسبما ادّعى وزير العدل السابق البروفيسور دانيئيل فريدمان: "النهج التطرّفي لحقوق الإنسان يمنح وزنا كبيرًا لحقوق الفرد ويتجاهل بشكل يكاد يكون قاطعا الضرر الكبير الذي يتعرّض له الجمهور، ومن مخاطر الاعتراف بحقوق مبالغ فيها للفرد التي من شأنها التسبّب بالضرر لأفراد آخرين أو للجمهور، وبأضرار لأمن الدولة."[4]
- **اتّخاذ صلاحيّات غير واردة في القانون** - على سبيل المثال، إلغاء تعيين رؤساء البلديّات المشتبه بهم بارتكاب جرائم مختلفة على الرغم من أنّ المشرّع ينصّ على أنّه تتوقف وظيفتهم إذا أدينوا فقط. في هذه المسألة كان ادّعاء أنّ المحكمة ضربت قرارها **بافتراض البراءة**، وهو مبدأ قانونيّ مهمّ وجزء من **الحقّ في محاكمة عادلة**، ولا يتوافق مع أحكام القانون.
- **إلغاء القوانين ينتهك مبدأ حكم الشعب** - يجب على السلطة التشريعيّة في الدولة الديمقراطيّة أن تكون الأقوى. والكنيست هي المؤسّسة التي تمثّل المواطنين، بينما لم يتمّ انتخاب المحكمة من قِبَل الشعب وهي لا تمثّل تركيبة المجتمع. وعندما تتدخّل في عمل الكنيست، فإنّها تفرض في الواقع معايير وتفسيرات لقيم تعكس وجهة نظرها، بدلا من وجهة النظر الشائعة بين الشعب. هذا الأمر صحيح خاصّة عندما يتعلّق الأمر بالمجتمع الإسرائيليّ، حيث توجد فيه تصدّعات وخلافات أيديولوجيّة. وهناك من يدّعي هذا الادّعاء فيما يتعلّق بالقضاء الفعّال الذي تلغي المحكمة في إطاره قرارات الحكومة السياسيّة.

يتأثّر الجدل حول كيف ينبغي على المحكمة أن تتصرّف بمقدار ثقة الجمهور في المحاكم، وبتقييم كيفيّة زيادة مدى الثقة - سواء تصّرفت بطريقة الفعّالة، أو عندما ترغم نفسها على الكبح.

تلخيص

للسلطة القضائيّة دور حاسم في حماية سيادة القانون وحقوق الإنسان والمواطن في الدولة. السلطة القضائيّة هي المكان الذي يستطيع كلّ مواطن التوجّه إليه بطلب للحصول على المساعدة إذا وجد نفسه قد تضرّر من مواطن آخر أو من السلطة، وهي المكان الذي يحاكم فيه المجرمون بإجراءات منصفة. ثقة الجمهور بالنظام القضائيّ ضروريّة لقبولهم

4 يفراح، يهودا. نطوفيتش كوشينسكي، ليئات. 2013. "لائحة اتّهام"، مقابلة مع بروفيسور دانيئيل فريدمان. **مَكور ريشون** (المصدر الأوّل). ملحق "تسيدك". 22.1.2013.

الأحكام وللحفاظ على سيادة القانون في الدولة. يعتمد مقدار الثقة على الاعتراف بالأحكام التي تصدر من قضاة محترفين، دون تحيّز سياسيّ، وإدراك أنّ القانون يسمح لأيّ شخص بأن يطبّق الحقّ في محاكمة عادلة. ومع ذلك، وجدنا جدلا في قضايا مختلفة حول أفضل السبل لخلق هذه الثقة العامّة.

تمرين

1. اشرحوا كيف يساعد الحفاظ على استقلال السلطة القضائيّة، حسب رأيكم، على الحفاظ على الديمقراطيّة؟
2. اذكروا أيّ نوع من القضاء (الجنائيّ أو المدنيّ أو العامّ) في كلّ حدث من الأحداث التالية. علّلوا قراركم.
   أ. اشتريت شقّة واكتشفت أنّ المقاول قد باعها مسبقًا لشخص آخر.
   ب. مؤسّسة التأمين الوطنيّ لم تدفع لي بدل إعانات البطالة التي استحقّها بموجب القانون.
   ت. عبرتُ الطريق في مكان عبور المشاة، وفجأة جاءت سيّارة وصدمتني وألقتني بعيدًا. وفي المستشفى تمّ التشخيص فتبيّن أنّ لديّ كسرا مفتوحا في رجلي إضافة إلى إصابات أخرى חבלות ירשות.
   ث. في منطقة سكناي هنالك مدرسة ابتدائيّة واحدة فقط وهي دينيّة يهوديّة ولا تلبّي الاحتياج الدينيّ للحيّ.
3. ألقت الشرطة القبض على اللصوص الذين سرقوا أشياء ثمينة من بيتي وتسبّبوا بأضرار بالأثاث.
4. اعرضوا مجالات اختصاص المحكمة العليا بصفتها محكمة العدل العليا، ووضّحوا كيفيّة عملها؟
5. اقرأوا القطعة التالية، واعرضوا إيجابيّات وسلبيّات نظام تعيين رئيس المحكمة العليا حسب طريقة الأقدميّة.

*الطريقة المقبولة في إسرائيل لانتخاب رئيس المحكمة العليا هي طريقة الأقدميّة، إذ يتمّ انتخاب القاضي الأقدم. عام ٢٠١٢، وعشيّة تقاعد دوريت بينيش رئيسة المحكمة العليا، دعا عضو كنيست لتغيير طريقة الاختيار بالقول: **"إنّ الديمقراطيّة تتطلّب إيقاف الطريقة التي يعيّن فيها القضاة خلفاءهم. ينبغي السماح لممثّلي الجمهور في لجنة تعيين القضاة التعبير عن آرائهم بشأن هويّة رئيس المحكمة العليا"**. وردًّا على ذلك حذّرت بينيش من خرق مبدأ الأقدميّة. وفقًا لبينيش، فإنّ تحديد طريقة مختلفة لانتخاب الرئيس ستشعل المنافسة بين القضاة، وربما تتسبّب حتّى **في محاولة القضاة استمالة السياسيّين لكسب رضاهم"**.*

(حسب مشياح، غاي. 2011. "مبدأ الأقدميّة – يفيد أم يضّر المحكمة العليا"، **كافيه ذي ماركير**، 4.7.2011)

الفصل الثالث والثلاثون

الإشراف والرقابة على سلطات الحكم في إسرائيل

"ومن يحرس الحرس؟"

(جوڤينال، شاعر رومانيّ، عاش تقريبا بين الأعوام 60 - 130 للميلاد)

تهدف السلطة في الدولة الديمقراطيّة إلى خدمة المواطنين، ولكنّ هناك تخوّفا من أن يعمل المسؤولون، بدلًا من ذلك، لمصلحتهم الخاصّة. لذا فمن الضروريّ تقييد السلطة ومنعها من المسّ بسيادة المواطنين وحقوقهم. في دولة إسرائيل، باستثناء التوازنات والكوابح بين سلطات الحكم، هناك أجهزة مؤسّساتيّة (رسميّة) للرقابة والإشراف وأجهزة غير مؤسّساتيّة (غير رسميّة) لتقييد السلطة.

في هذا الفصل سوف نناقش الأسئلة التالية:

- **ما هي أجهزة الرقابة والإشراف المؤسّساتيّة (الرسميّة) في إسرائيل؟**
- **ما هي أجهزة الرقابة والإشراف غير المؤسّساتيّة (غير الرسميّة) في إسرائيل؟**

ما هي أجهزة الرقابة والإشراف المؤسّساتيّة (الرسميّة) في إسرائيل؟

ولماذا لا يكفي مراقب الدولة؟

سلسلة من الأجهزة المؤسّساتيّة للرقابة والإشراف على السلطة التنفيذيّة والسلطة القضائيّة العاملة في إسرائيل بقوّة القانون.

الرقابة والإشراف على السلطة التنفيذيّة

مؤسّسة مراقب الدولة

يعمل مراقب الدولة، أساسًا، بموجب قانونَيْن - **قانون أساس: مراقب الدولة** (1988)، **وقانون مراقب الدولة** (1958). تنتخبه الكنيست في اقتراع سرّيّ، لفترة زمنيّة واحدة طولها سبع سنوات. ومن صلاحيّات الكنيست عزله عن منصبه (بأغلبيّة ثلاثة أرباع أعضاء الكنيست). تساعد تقارير مراقب الدولة لجنة مراقبة الدولة في الكنيست للإشراف على عمل الحكومة.

وظائف مراقب الدولة

- **الهيئات التي تتمّ مراقبتها:** من صلاحيّات مراقب الدولة مراجعة الوزارات والسلطات المحلّيّة وأيّ مؤسّسة وشركة تابعة للدولة وأيّ مؤسّسة حكوميّة وأيّ هيئة تدعمها الدولة والنقابات العمّاليّة وأيّ هيئة تقرّر الكنيست أن تدرجها في نطاق صلاحيّاتها. فليس من صلاحيّات مراقب الدولة مراقبة أعمال الكنيست أو الأحكام الصادرة عن المحاكم.
- **مجال المراقبة:** يفحص مراقب الدولة شرعيّة الأعمال والنزاهة الأخلاقية والإدارة السليمة والكفاءة والتوفير لدى الهيئات التي تتمّ مراقبتها وأيّ مسألة أخرى يراها ضروريّة. بعبارة أخرى، فإنّ نطاق المراقبة يعتمد على وجهة نظر مراقب الدولة. من المقبول فحص القضايا المتعلّقة بالإدارة والتقارير الماليّة والأخلاق العامّة.

صلاحيّات مراقب الدولة وكيف يتمّ عمله

لأداء مهامّه، تمّ منح مراقب الدولة صلاحيّات واسعة **للتحقيق:** يتوجّب على الهيئات التي تتمّ مراقبتها توفير التقارير الماليّة السنويّة وجميع المعلومات الإضافيّة التي يطلبها منها مراقب الدولة. ومن صلاحيّاته مطالبة أيّ شخص الإدلاء بشهادته أمامه وتزويده بالمعلومات.

بمن يليق أن يكون مراقب الدولة؟

هناك دول تطالب بمهارات معيّنة لمراقب الدولة. مثلا: ألمانيا، حيث يجب أن يكون مراقب الدولة قضائيًّا مؤهّلا، وكندا، حيث يجب أن يكون مراقبًا مؤهّلًا. هناك بلدان أخرى لا تطالب بمهارات معيّنة، بما في ذلك الولايات المتّحدة وأستراليا وإنجلترا والنرويج ونيوزيلندا. في إسرائيل، كان كلّ مراقبي الدولة حتّى الآن ذوي خلفيّة قضائيّة. حتّى أنّ بعضهم شغل منصب قاضٍ في المحكمة العليا، وذلك على الرغم من عدم وجود شرط رسميّ للخلفيّة القضائيّة.

كارثة الكرمل

أشار تقرير مراقب الدولة بخصوص كارثة حريق الكرمل عام 2010 إلى الفشل في التنظيم المسبق للقوّات، وفي الإجراءات التي اتّخذت بعد اندلاع الحريق في اليوم الأوّل، وكذلك إلى مستوى التعاون بين المنظّمات الناشطة لمكافحة الحريق.

الحريق في الكرمل قرب عسفيا. ويكيبيديا، إصدار - رونيت بن تسفي.

تجرى المراقبة، **بمبادرة من مراقب الدولة**، كجزء من العمل الجاري وفي فترات زمنيّة منتظمة. كما يجوز للجنة مراقبة الدولة **بمبادرة من الكنيست** أن تفرض على مراقب الدولة بحث موضوع معيّن.

بشكل عامّ، تتمّ المراقبة **بعد وقوع الفعل**. ومع ذلك، فليس هناك مانع في القانون للرقابة قبل انتهاء الفعل. وقد حدثت حالات تصرّف فيها مراقب الدولة "في الوقت عينه" لتحسين نشاط الحكومة أو هيئة أخرى تتمّ الرقابة عليها.

يعمل مراقب الدولة **كجهة مستقلّة وغير سياسيّة**، باسم الكنيست، وهو مستقلّ عن الحكومة.

تُفرض عليه وعلى موظّفي مكتبه قيود شديدة بما يتعلّق بالانشغال السياسيّ إبّان فترة عملهم وبعدها. تتيح تقارير مراقب الدولة النقاش العامّ والعلنيّ بما يتعلّق بسلوك المؤسّسات العامّة السليم، وبذلك تتمثّل المقولة "حقّ الجمهور في المعرفة". يتمّ تحديد ميزانيّة ورواتب مكتب مراقب الدولة من قِبَل الكنيست ولا من قِبَل الحكومة، وذلك لضمان استقلاليّته. لمراقب الدولة نفسه ليست هناك أيّ صلاحيّات عمليّة، وعظمة قوّته تكمن في قدرته على التحذير من الفشل أمام هيئات أخرى.

*** مندوب شكاوى الجمهور**
معنى الكلمة ممثّل للجمهور، وأصلها في السويد، حيث أنشئت مؤسّسة أمين المظالم عام 1809.

مندوب شكاوى الجمهور

يعتمر مراقب الدولة منذ عام 1971 قبّعة أخرى، بعد أن تمّ تفويضه للعمل كمندوب شكاوى الجمهور (أومبودسمان)*[1]. بهذه القبّعة، وظيفته هي **مراقبة تضرّر الأفراد من قِبَل سلطات الحكم**، بما في ذلك الوزراء ومؤسّسات الدولة والسلطات المحلّيّة والشركات الحكوميّة. ميزة المفوّضيّة هي إمكانيّة تواصل المواطنين وسرعة معالجة الشكاوى المقدّمة إليها.

يجوز لأيّ شخص تقديم شكوى إلى مندوب شكاوى الجمهور إذا كان يعتقد أنّه تضرّر مباشرة من فعل أو امتناع عن فعل إحدى الهيئات التي من صلاحيّة مراقب الدولة مراقبتها والذي تمّ، في رأيه، بشكل مخالف للقانون، دون صلاحيّة قانونيّة أو بشكل مخالف لقواعد الحكم الصحيحة. يمكن لأيّ شخص تقديم شكوى إلى مندوب شكاوى الجمهور إذا لم يتلقَّ الخدمة المناسبة، أو لم يتلقَّ الخدمة في الوقت، أو أنّ مقدّمي الخدمات لا يعاملونه باحترام. ولكن لا يمكنك تقديم شكوى إلى مندوب شكاوى الجمهور عن فعل ألحقّ الضرر بشخص آخر أو تسبّب بخلل عامّ لا يؤثّر مباشرة على المشتكي (إلّا إذا كان المشتكي عضو كنيست).

إنّ صلاحيّة مندوب شكاوى الجمهور لا تنطبق على بعض هيئات السلطة، بما في ذلك رئيس الدولة والأحكام الصادرة عن المحاكم أو القضايا التي قيد التقاضي والكنيست وأعضاؤها ولجانها، والحكومة بشكل عامّ وأعضاء لجانها وهيئات الأجهزة الأمنيّة.

إنّ قدرة تطبيق مندوب شكاوى الجمهور محدودة، ويمكن تفعيلها في حالات الفساد التي كشفها موظّفو الخدمة المدنيّة المهدّدون بالإقالة عقب الكشف عنها. في مثل هذه الحالات، من صلاحيّة مندوب شكاوى الجمهور توفير الحماية لمقدّم الشكوى لئلّا يتعرّض للمحاسبة والقصاص على الكشف ولئلّا يتخوّف موظّفون آخرون من كشف أعمال الفساد. وإن كان مفاد الشكوى أنّ الموظّف قد أقيل فمن صلاحيّة المندوب أن يأمر بإلغاء الإقالة وإبطالها أو منحه تعويضات خاصّة.

يضع المندوب على طاولة الكنيست تقريرًا سنويًّا عن أنشطته. مبدئيًّا، فإنّ قراراته تعتبر **توصية فقط ولكنّه يحظى باعتبار كبير**.

1 المادة 4 من قانون أساس: مراقب الدولة، والفصل السابع من قانون مراقب الدولة.

توزيع الشكاوى حسب نوعيّة الهيئات

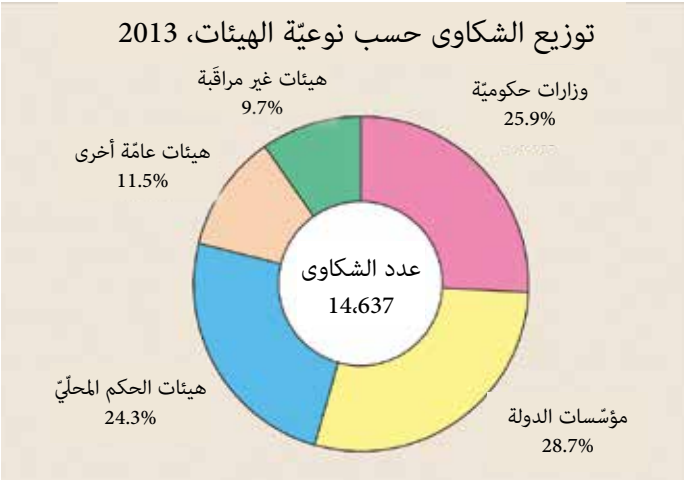

مهمّة إنترنتيّة:

ادخلوا موقع مراقب الدولة وافحصوا في قسم مندوب شكاوى الجمهور كيفيّة تقديم شكوى.

قصّة شكوى

توجّه أحد سكّان بيت جن إلى مندوب شكاوى الجمهور في أعقاب أمر حجز فُرض على حسابه المصرفيّ بسبب عدم دفع مخالفة مرور. وقد ادّعى أنّه لم يستلم المخالفة ولم تصل إلى منزله ولم يكن يعلم بوجودها.

تبيّن في التحقيق أنّه تمّ إرسال المخالفة إلى المشتكي عن طريق البريد المسجّل مرّتين ولكن في كلتيهما لم يصل إلى وجهته فأعيد عن طريق البريد إلى الشرطة.

ادّعت الشرطة أنّ تسليم المخالفة كان قانونيًا. ذلك لأنّه وفقًا للقانون، حتّى إذا لم يوقّع المُرسَل إليه على تأشيرة الاستلام وإذا مرّ 15 يومًا من تاريخ إرسال المخالفة بالبريد المسجّل فيعتبرون أنّه قد تمّ عرضها قانونيًا، إلّا إذا أثبت المُرسَل إليه عدم استلامه المخالفة لأسباب خارجة عن إرادته وليس بسبب امتناعه عن استلامه.

إثر تدخّل المفوّضيّة، وبالنظر إلى الظروف التي أُعيدت فيها المخالفة إلى الشرطة عن طريق مكتب البريد، قامت الشرطة بفحص المسألة مرّة أخرى، وقرّرت إلغاء غرامات التأخير التي أضيفت إلى مبلغ الغرامة الأصليّ والسماح للمشتكي بدفع الغرامة الأصليّة فقط. شكر صاحب الشكوى المفوّضيّة على معالجتها القضيّة وعلى المساعدة التي قدّمتها له.

(من موقع مراقب الدولة، مندوب شكاوى الجمهور، 2013/7/14)

ما مدى نجاعة رقابة مراقب الدولة؟

تُقدَّم تقارير مراقب الدولة ومندوب شكاوى الجمهور إلى لجنة رقابة الدولة في الكنيست فتستخدم وسيلة بيدي الكنيست لمراقبة أعمال الحكومة والإشراف عليها. هي بدورها تقوم بذلك من خلال جلسات اللجنة واستدعاء المسؤولين الحكوميّين لتقديم تفسيرات لذلك. تعرض اللجنة استنتاجاتها وتوصياتها أمام الهيئة العامّة للكنيست التي تناقشها وتصوّت على الملخّصات والتوصيات.

تقدّم نتائج المراقبة لرئيس الحكومة والهيئات المراقَبة لتلقّي ردود فعلهم. يتحتّم على رئيس الحكومة الردّ على نتائج المراقبة في غضون عشرة أسابيع، مع الإشارة إلى ما يحتاج إلى التصحيح والتعديل.

يجوز لمراقب الدولة أن يوصي لجان رقابة الدولة في الكنيست باتّخاذ قرار **بشأن تعيين لجنة تحقيق رسميّة**، ويجوز للّجنة أن تفعل ذلك.

إذا كان هناك **اشتباه بوقوع** جناية أثناء فحص مراقب الدولة فإنّه **يحوّل نتائجها إلى المستشار القضائيّ للحكومة** مرفقة بتوصية بفتح تحقيق جنائيّ حيال الأمر.

كما ورد أعلاه، فإنّه لا توجد لمراقب الدولة تقريبًا أيّ صلاحيّات تنفيذيّة عمليّة (بخلاف المحكمة مثلا، التي يمكنها أن تصدر أوامر للسلطة التنفيذيّة وللمستشار القضائيّ للحكومة بصفته المدّعي العامّ الذي من صلاحيّاته اتّخاذ الخطوات للشروع بالإجراءات الجنائيّة، أو للكنيست التي تتحكّم بميزانيّة السلطة التنفيذيّة ومن صلاحيّتها سنّ القوانين التي تلزم ذلك). قوّة مراقب الدولة عمليًّا هي ضبط التقارير أمام الهيئة المراقَبة وأمام الجهات المختصّة لاتّخاذ إجراءات التنفيذ ضدّ الهيئة المراقَبة. ومع ذلك، ينصّ القانون على أنّه يتحتّم على الهيئة المراقَبة أن تأخذ بعين الاعتبار التقارير التي وجّهها مراقب الدولة إليها.

منذ التسعينيّات، على الرغم من أنّ نتائج المراقبة ليست ملزمة، تقوى مكانة مراقب الدولة العامّ كمن يعمل من أجل المصلحة العامّة دون اعتبارات خارجيّة. مكانته تمنح أقواله صدًى إعلاميًّا واسعًا وبعض التأثير على سلوك الحكومة. علاوة على ذلك، فإنّ مجرّد وجود المراقبة على الهيئات المراقَبة من شأنه أن يكبح أفعالها ويلجمها.

يقدّم مراقب الدولة مستجدّاته الرئيسيّة **أمام الجمهور** في تقرير المراقب فتنشر وسائل الإعلام المعلومات. يتمّ الضغط على الحكومة لتصحيح التقصيرات بسبب علنيّة التقارير التي يتعرّض لها الجمهور.

التبذير الذي تمّ منعه

"أبرمت إحدى البلديّات عقدًا مع مستثمر لإقامة تسع مدارس على أراضي الدولة... من شروط العقد... اتّضحت بعض الشروط غير المعقولة باعتبارها مضيعة بالغة لأموال الدولة. عندما تمّ التوقيع على العقد كان لا يزال يخضع لموافقة وزير الداخلية، عندها تدخّلت مراقبة الدولة. نتيجة لمناقشة لجنة رقابة الدولة [الكنيست]، اقتنع الوزير بعدم الموافقة على العقد، وبالتالي تفادت الدولة أضرارًا تعدّت مبلغ 32 مليون دولار.

(بن پورات، مريام. 2005. قانون أساس: مراقب الدولة. القدس: الجامعة العبرية. ص 174)

★ اشرحوا نجاعة المراقبة.

لجنة التحقيق الرسميّة

تعمل لجنة التحقيق الرسميّة وفقًا **لقانون لجان التحقيق** (1968)، وقد أُقيمت لكي تتقصّى قضيّة خاصّة ذات أهمّيّة عامّة. الحكومة هي التي تقيم لجنة التحقيق، هي التي تحدّد موضوع التحقيق ونطاقه وهي التي تتلقّى تقرير اللجنة لدى الانتهاء من عملها. أعضاء اللجنة يعيّنهم رئيس المحكمة العليا[2].

تعيّن لجنة التحقيق الرسميّة ثلاثة أعضاء على الأقلّ، عامّة يرأسها قاضي المحكمة العليا أو قاضي محكمة لوائيّة كي تمنحها الاستقلاليّة لضمان ثقة الجمهور بها. اللجنة محميّة من تدخل السلطة التنفيذيّة وتمنح لها ولأعضائها حصانة واسعة النطاق.

من ضمن مهامّها تعمل اللجنة بالتحقيق في الوقائع والاستنتاجات وتقديم التوصيات في ضوء العِبر التي توصّلت إليها. بيديها صلاحيّات واسعة للتحقيق والإرغام والمطالبة بالمستندات ومداولاتها واستنتاجاتها عامّة. بيد أنّ **الحكومة غير ملزمة بتبنّي** النتائج أو التوصيات الصادرة عن اللجنة، ولكن وفقًا للمتّبع فإنّه عادة ما تتبنّى الحكومة توصيات شخصيّة. وهذا ما حدث، على سبيل المثال، في أعقاب توصيات لجنة أغرانات إثر حرب يوم الغفران، عندما عُزل رئيس الأركان ورئيس شعبة الاستخبارات العسكريّة وقائد المنطقة الجنوبيّة. كذلك إقالة وزير الدفاع بواسطة رئيس الحكومة بناءً على توصية من لجنة كاهان، في نهاية حرب لبنان الأولى.

لجان التحقيق الرسميّة

- لجنة أغرانات (1973)، أقيمت للنظر في الجهوزيّة لحرب يوم الغفران.
- لجنة كاهان (1982)، أقيمت للتحقيق في المجزرة في مخيّمات اللّاجئين صبرا وشاتيلا في لبنان.
- لجنة شمغار (1995)، أقيمت بعد اغتيال إسحاق رابين.
- لجنة أور (2000)، أقيمت للتحقيق في الاشتباكات التي وقعت بين قوّات الأمن والمواطنين العرب الإسرائيليّين الّتي قُتل خلالها 13 مدنيًّا.
- لجنة ماتسا (2009)، أقيمت للتحقيق في معالجة سلطات الحكم إخلاء مستوطني غوش قطيف وشماليّ السامرة الذين أجبروا على ترك منازلهم بسبب فكّ الارتباط صيف عام 2005.

لجنة أغرانات

مكتب الصحافة الحكوميّة: المصوّر: يعقوب ساعر، من اليمين إلى اليسار: لواء (احتياط) حاييم لاسكوف، مندوب شكاوى الجنود ورئيس الأركان السابق، الدكتور يتسحاك أرنست نيبنتسل، مراقب الدولة، الدكتور شمعون أغرانات، رئيس المحكمة العليا. موشيه لانداو، قاضي المحكمة العليا. الجنرال (متقاعد) البروفيسور يغئال يادين، وهو رئيس أركان سابق.

2 بهذا تختلف إسرائيل عن دول أخرى تقوم حكوماتها بتعيين أعضاء اللجنة.

لجنة التحقيق البرلمانيّة

من صلاحيّات **الكنيست** تشكيل لجنة تحقيق برلمانيّة بفعل قانون أساس: الكنيست، "إمّا عن طريق تمكين إحدى اللجان الدائمة أو عن طريق اختيار لجنة من أعضائها للتحقيق في مسائل تعيّنها الكنيست. كما تحدّد الكنيست صلاحيّات ومهامّ لجنة التحقيق".

ويتمّ تعيين لجان تحقيق برلمانيّة للتعامل مع القضايا التي تراها الكنيست ذات أهمّيّة وطنيّة خاصّة - عادة القضايا الاجتماعيّة والقضايا المتعلّقة بإجراءات الحكومة. لجنة كهذه، على سبيل المثال، كانت لجنة التحقيق البرلمانيّة بخصوص استيعاب المهاجرين الإثيوبيّين عام 2008.

لا يمنح القانون صلاحيّات لجنة التحقيق الرسميّة للجنة التحقيق البرلمانيّة، ومكانتها العامّة مختلفة أيضًا. قوانين الكنيست تمنح لجنة التحقيق البرلمانيّة صلاحيّات مماثلة للجان الكنيست الدائمة.

لجان التحقيق البرلمانيّة

- **حوادث الطرق** (1987)
- **التسرّب من المدارس** (1993)
- **الوسط البدويّ** (1994)
- **كارثة جسر المكابيا** (2000)
- **الموارد المائيّة** (2001)
- **أحداث عمونا** (2006)
- **الفوائد المصرفيّة** (2007)

المراقبة على نظام النيابة العامّة وتمثيل الدولة في مجال القضاء

أقرّت الحكومة عام 2013 إنشاء **مفوّضيّة المراقبة على نظام النيابة العامّة وتمثيل الدولة في مجال القضاء.** تقوم المفوّضيّة برقابة مكتب النائب العامّ للدولة، نظام النيابة العامّة للشرطة بوساطة محامين تمّ تأهيلهم من قِبَل المستشار القانونيّ للحكومة، يتلقون منه الوكالة لتمثيل الدولة.

الإشراف والمراقبة على السلطة القضائيّة

تخضع السلطة القضائيّة لإشراف ومراقبة **مندوب شكاوى الجمهور على القضاة**، وتعمل بموجب **قانون مندوب شكاوى الجمهور على القضاة** (2002). يشرف المندوب على سلوك القضاة في أداء واجباتهم، بما في ذلك كيفيّة إدارة المحاكمة. هو يفحص الشكاوى ضدّ القضاة ويدافع بذلك عن المواطن ضدّ إساءة القضاة لاستخدام صلاحيّاتهم.

يتمّ انتخاب المندوب لمدّة قوامها خمس سنوات. ويمكن وفقًا للقانون أن يشغل الوظيفة شخص مؤهّل ليكون قاضيا في المحكمة العليا. عمليًّا شغل المنصب حتّى الآن قضاة المحكمة العليا المتقاعدون.

في بعض الحالات، يحقّ لمندوب شكاوى الجمهور التوصية باتّخاذ إجراءات تأديبيّة ضدّ قاض، بل وحتّى التوصية بإنهاء فترة ولايته. إذا كان هناك اشتباه في حدوث عمل جنائيّ يتوجّب على المندوب عرض المسألة أمام المستشار القضائيّ للحكومة ووزير العدل ورئيس المحكمة العليا.

مندوب شكاوى الجمهور على القضاة

تمّ، في العام 2014، استلام 794 شكوى على القضاة. 42% منها كانت على الإطالة في الإجراءات والتأخّر في إصدار القرارات والأحكام. وقد وجدت منها 55 شكوى مبرّرة، وفي 3 منها تبيّن وجود تقصير في أداء الجهاز. كانت المعالجة فوريّة للشكاوى المبرّرة، وفي حالات معيّنة تمّ اتّخاذ الخطوات اللازمة ضدّ القضاة.

ما هي أجهزة المراقبة والإشراف غير المؤسّساتيّة (غير الرسميّة) في إسرائيل؟

تستعين أجهزة المراقبة والإشراف غير المؤسّساتيّة بقانون حرّيّة المعلومات الذي يلزم الحكومة بالكشف عن المعلومات التي بحوزتها أمام كلّ من يطلب هذه المعلومات. حرّيّة الإعلام هي شرط أساسيّ لحصول المواطنين على معلومات عن الإجراءات الحكوميّة، وبذلك يستطيعون الإشراف ومتابعة أفعالها وإهمالاتها. يطبّق القانون، في الواقع، **حقّ الجمهور في المعرفة**.

يمنح قانون حرّيّة الإعلام في إسرائيل كلّ مواطن أو مقيم الحقّ في تلقّي المعلومات من ثلاث سلطات حكوميّة: الحكومة والكنيست والمحاكم، دون الحاجة إلى تبرير الطلب. ويتضمّن القانون أيضًا شروط تقييد إفشاء المعلومات التي قد تمسّ بأمن الدولة أو بخصوصيّة المواطنين أو بالمصالح المحميّة الأخرى.

تتناول في إسرائيل جمعيّات ومنظّمات كثيرة ذات وجهات نظر مختلفة حماية حقوق الإنسان وحقوق المواطن ومنع الفساد وتطوير سياسات في مختلف المجالات. إنّها تتصرّف بمبادرتها الذاتيّة وليس **بموجب قوّة قانون** ما، من خلال ممارسة الضغط على السلطة، والإشراف على نشاطاتها وتجنيد الرأي العامّ (وتدعى هذه المنظّمات باللغة الإنجليزيّة NGO: Non-Governmental Organization أي: منظّمة غير حكوميّة).

غالبًا ما تكون هذه المنظّمات ذات آراء متضاربة، وما يعتبر صحيحا ولائقا وإنسانيّا لدى منظمّة معيّنة قد يكون النقيض تمامًا في نظر منظّمة أخرى. ومع ذلك، فمجموع هذه المنظّمات معًا يعكس المواطنة الصالحة، وذلك بفضل تداخلها في العمليّات التي تحدث في الدولة، حتّى لو كانت مضامينها مثيرة للجدل أحيانا في الخلافات بين هذه المنظّمات وبين أجزاء مختلفة من الجمهور.

האגודה לזכויות האזרח בישראל
جمعية حقوق المواطن في اسرائيل
The Association for Civil Rights in Israel

ويكيبيديا.

عدالة עדאלה Adalah

بإذن من المدير العامّ لمؤسّسة عدالة.

לא תעשה עוול במשפט
הפורום המשפטי למען ישראל

المنتدى القضائيّ لأجل إسرائيل. بإذن من منسّق فعّاليّات المنتدى.

المنتدى الأكاديميّ للقضاء وذوي المصالح.

המרכז האקדמי למשפט ולעסקים

بإذن من الناطق بلسان المنتدى.

مركز مساواة
מרכז מוסאוא

مركز مساواة لحقوق المواطنين العرب في إسرائيل
بإذن من مركز مساواة

بإذن من المجلس الوطنيّ لسلامة الطفل. المنظّمات غير الحكوميّة.

أمثلة للجمعيّات والمنظّمات غير الحكوميّة العاملة في إسرائيل:

Fotolia© Ion Popa.

- **جمعية حقوق المواطن في إسرائيل:** تأسّست عام 1972 بهدف حماية حقوق الإنسان وفقًا لوجهة نظرها من خلال المبادرات التشريعيّة والاستئنافات المقدّمة إلى المحاكم وتقديم تقاريرَ للأمم المتّحدة بشأن قضايا حقوق الإنسان والإصدارات التربويّة.
- **المنتدى القضائيّ لأجل إسرائيل:** أنشئت عام 2004 لاتّخاذ إجراءات ضدّ فكّ الارتباط عن غوش قطيف. أهدافها هي: حماية حقوق الإنسان وضمان نزاهة السلطة والحفاظ على المصالح الوطنيّة لدولة إسرائيل والشعب اليهوديّ وفقًا للكيفيّة التي تفسّر بها المنظّمة هذه القِيَم حسب وجهة نظرها. يعمل المنتدى من خلال الالتماسات للمحكمة العليا والمشاركة في اجتماعات اللجان التابعة للكنيست، وكذلك من خلال إصدار التقارير والمعلومات لأعضاء الكنيست ولمراقب الدولة.
- **منظمة الإنسان والطبيعة والقانون:** أنشئت عام 1990 لتعزيز حماية البيئة وفقا لوجهة نظرها. تعمل المنظّمة من خلال المبادرات التشريعيّة في الكنيست والاستئناف إلى المحاكم والتعليم وعرض انتقادات لأحداث تنطوي على التعدّي غير المبرّر على البيئة.

الإعلام

تنشر وسائل الإعلام المختلفة - المطبوعة والمذاعة والشبكيّة مبادرةً لها التحقيقات والتقارير والمعلومات ومقالات الرأي والتعليقات الخاصّة بها، وكذلك الانتقادات الموجّهة إلى السلطات. لا يوجد أيّ قانون يخوّل وسائل الإعلام بمراقبة السلطة، ولكنّها تساعد بذلك الجمهور على بلورة وجهة نظر تجاه النشاط السلطويّ وعلى تطبيقه في الانتخابات والمظاهرات وإجراءات الإشراف والمراقبة الأخرى[3].

تلخيص

معظم هيئات المراقبة المذكورة في الفصل هي ذات صلاحيّات تقصٍّ وتحقيق ولكنّها غير قادرة على التنفيذ والتطبيق وفي هذه يكمن ضعفها.

مع ذلك، فإنّ المعلومات بخصوص عمل الهيئات المراقَبة، بواسطة تقارير المراقبة عبر وسائل الإعلام، تمنح الجمهور أدوات لمطالبة المسؤولين بالمساءلة وتحمّلهم المسؤوليّة عن أفعالهم، وتدفعهم لاستخلاص النتائج والعِبَر. بذلك يتمّ تحقيق قوّة أجهزة المراقبة.

إنّ وجود ثقافة سياسيّة مدنيّة هو شرط حيويّ لاستخدام الجمهور للمعلومات.

في الفصل التالي سوف نناقش مؤسّسة الرئاسة التي تكمن قوّتها ليس في صلاحيّاتها التنفيذيّة، بل في مكانتها غير السياسيّة، وفي هيبتها.

3 لمزيد من التفاصيل، انظر الفصل السادس والثلاثين، "وسائل الإعلام والسياسة في إسرائيل"، الباب الرابع.

مهمّة إنترنتيّة:

ادخلوا مواقع اثنتين من المنظّمات والجمعيّات والحركات العاملة في مجال الإشراف والمراقبة.

- ★ أ. اعرضوا مجالات نشاطها.
- ★ ب. اعرضوا نقاط تشابه ونقاط اختلاف بين الأهداف وأسلوب عمل المنظّمتين.
- ★ ج. هل هناك، حسب رأيكم، أفضليّة بتعدّد المنظّمات من هذه النوعيّة، علّلوا إجابتكم.

تمرين

1. اقرأوا القطعة التالية، واعرضوا حجج القاضي برنزون بالنسبة لمقدرة تأثير المراقبة.

"عادة ما يتمّ احترام كلام مندوب شكاوى الجمهور ويتمّ تطبيقه عمليًّا، نصًّا وروحًا. وأولئك الذين لا يفعلون كذلك سيضطرّون إلى الوقوف للمحاسبة أمام الرأي العامّ في البلاد والكنيست. هي بدورها، بالتأكيد، لن تسمح بقاء الأعمال الفاسدة التي وجدها المندوب والتي ليست وفقًا لطريقة الإدارة السليمة، أو التي تحتوي على القساوة المُفرطة أو الظلم البارز. وهي (الكنيست) تسعى لمعالجة هذه الأعمال ولإصلاحها". (القاضي تسفي برنزون، محكمة العدل العليا 71/384)

2. اقرأوا القطع من تقرير لجنة أور ولجنة ماتسا (لاحظوا توضيح اللجنتين في الفصل: في صفحة לעדכן 420)، واشرحوا ماذا يمكن أن نتعلّمه منها حول نجاعة لجنة التحقيق الرسميّة.

أ. من داخل تقرير لجنة أور

1. أن يحدّد أنّ اللجنة الوزاريّة لمعالجة الوسط غير اليهوديّ، برئاسة رئيس الحكومة التي أنشئت وفقا لقرار الحكومة، في جلستها يوم 09.03.2003، ستكون لجنة دائمة.

2. إقامة سلطة حكوميّة تسمّى "سلطة تطوير أوساط الأقليّات". هدف هذه السلطة تعزيز ومعالجة مشكلات تخصّ الأوساط غير اليهوديّة، من بينها قضايا التخطيط والبناء والميزانيّات ومنع التمييز والتمثيل المناسب في خدمة الدولة وتعزيز التعليم والاندماج في المجتمع والاقتصاد الإسرائيليّ. وسيكون دور هذه السلطة ضمان تنفيذ قرارات اللجنة الوزاريّة المذكورة أعلاه ومتابعة تنفيذها والعمل على إجراء اتّصالات مستمرّة مع مختلف الوزارات الحكوميّة فيما يتعلّق بمعالجة أوساط الأقليّات ورفع التقارير بذلك لرئيس الحكومة واللجنة الوزاريّة.

5. أن يُفرض على المدير العامّ لمكتب رئيس الوزراء إنشاء سلطة تطوير أوساط الأقليّات داخل مكتب رئيس الوزراء في غضون ثلاثة أشهر[4].

لقد أنشأت حكومة إسرائيل عام 2011 "السلطة للتطوير الاقتصاديّ للوسط العربيّ والدرزيّ والشركسيّ في مكتب رئيس الوزراء".

4 وقد تمّ تحديد هذه البنود في اللجنة الوزاريّة التي أنشئت وفقًا لقرار الحكومة المؤرّخ يوم 09.03.2003، حتى قبل نشر تقرير لجنة أور (الصفحات 767-766).

ب. لجنة ماتسا

قامت لجنة التحقيق الرسميّة بالتوصية للحكومة، في 6 حزيران 2010، بقبول قرار اعتماد إطار عمل شامل وملزم لمعالجة الإسراع في بناء مساكن دائمة ومبانٍ عامّة للذين تمّ إخلاؤهم.

بناء على توصيات اللجنة، **قرّرت الحكومة** في تاريخ 31.7.2011 تلخيص المخطّط العامّ لتطبيق توصيات اللجنة. تمّ الاتّفاق على المخطّط مع ممثّلي الأشخاص الذين تمّ إخلاؤهم اتّخذت الحكومة بحسبه قرارات حسّنت بشكل ملحوظ من التعويض والطريقة والقدرة على تأهيل الأشخاص الذين تمّ إخلاؤهم من قطاع غزّة وشمال الضفّة الغربيّة. (من داخل لجنة التحقيق الرسميّة، قرارات اللجنة، ص 471، في موقع وزارة الإسكان)

3. اقرأوا القطعة التالية، المقتبسة من تقرير مراقب الدولة لعام 2012.

اعرضوا ما هي الموضوعات ومجالات العمل التي يُعبّر عنها في تقرير مراقب الدولة.

نتائج متابعة إجراءات وزارة التربية للحفاظ على نزاهة امتحانات شهادة الثانويّة العامّة (البجروت)

"يهدف الحفاظ على نزاهة امتحانات شهادة الثانوية العامّة إلى ضمان المساواة والنزاهة والتعبير الوافي لمقدار المعرفة لدى الممتحَنين. يحقّ للطالب الحصول على شهادة الثانوية العامّة إذا اجتاز الامتحانات وفقًا للقواعد التي وضعتها الوزارة.

"في تقرير مراقب الدولة في الفترة الواقعة بين كانون الثاني- يناير إلى تمّوز- يوليو عام 2006 تمّ فحص عدّة جوانب لعلاج امتحانات شهادة الثانوية العامّة، بما في ذلك نزاهة امتحانات شهادة الثانوية العامّة. من الأشهر نيسان - إبريل إلى حزيران- يونيو 2012 عاد مكتب مراقب الدولة وفحص هذا الجانب، بما في ذلك الطريقة التي عملت فيها وزارة التربية لتصحيح التقصيرات التي أثيرت في التقرير السابق.

"على مرّ السنين، منذ المراجعة السابقة، لم تنجح وزارة التربية في الحدّ من نسبة الممتَحنين الذين يخالفون قواعد نزاهة الامتحانات. في غالبيّة مواعيد الامتحانات للأعوام 2011-2010 كانت نسبتها أكبر من تلك الموجودة في التقرير السابق".

(التقرير السنويّ 63ج للعام 2012 لمراقب الدولة)

الفصل الرابع والثلاثون:

مؤسّسة رئاسة الدولة

مؤسّسة رئاسة الدولة في إسرائيل هي شكليّة ورمزيّة، كما هو الحال في الديمقراطيّات البرلمانيّة الأخرى. على عكس الأنظمة الديمقراطيّة الرئاسيّة، حيث أنّ الرئيس هو رئيس السلطة التنفيذيّة بالإضافة إلى كونه رئيسًا للدولة.

وفق النظام البرلمانيّ، فإنّ مؤسّسة الرئاسة غير حزبية: فالرئيس لا يمثّل حزبًا سياسيًّا، وليس جزءًا من سلطات الحكم الثلاث، ويُفترض أن يرمز إلى وحدة البلاد. كما يمثّل القِيَم الاجتماعيّة المتّفق عليها اتّفاقًا واسع النطاق والتواصلَ بين الفئات المختلفة في المجتمع. مقرّ رئيس الدولة هو العاصمة، أورشليم - القدس.

مكتب الرئيس في أورشليم القدس. ويكيبيديا، إصدار: بيت السلام. he.wikipediaat

رئيسٌ وفقَ بنيامين زئيف هرتسل

دور رئيس الدولة، وفقًا لمتنبّئ الدولة، هو تمثيليّ أساسًا. يترفّع فوق الخلافات السياسيّة ويرمز إلى قِيَم المجتمع: "*يجب على الشخص الذي سنعيّنه في رأس مجتمعنا أن يكون حاميَ المثاليّة. لا تؤثّر فيه الماديّات، بل كلّ ما هو مثاليّ. وينبغي أن يكون رجلًا مريحًا وصالحًا متواضعًا وبعيدًا عن الخلافات الآنيّة في الرأي. وسوف ننتخبه لمدّة سبع سنوات...*

الشخص الذي سنعرضه أمامكم لا يزال شابًّا... متأهّبا بروحه لفهم شؤون الناس، رغم أنّه لا يدفع نفسه إلى المقدّمة... في انتخابنا له لن نوقّر الشخص الوقور فقط، بل سنحثّ الشباب على التعب المستقيم أيضًا، ونحن نفعل شيئًا عظيمًا لمستقبل مجتمعنا الجديد.

(هرتسل، بنيامين زئيف. الأرض الجديدة (ألتنويْلاند)، الكتاب الخامس. الفصل الخامس. رواية ألتنويْلاند تعني في الترجمة الحرفيّة البلاد القديمة- الجديدة. ترجمة الكتاب، ناحوم سوكولوف، عَنْوَن الكتاب باسم: تلّ أبيب، ومنها اشتقّ اسم المدينة العبريّة الأولى)

★ اشرحوا ما هي الميزات التي ينسبها هرتسل لرئيس الدولة.

الأسئلة الرئيسيّة التي سنجيب عنها في هذا الفصل هي:

- **كيفيّة انتخاب رئيس الدولة وما هي مهامّه وصلاحيّاته.**
- **ما هي حصانة رئيس الدولة؟**
- **هل من المرغوب فيه أن ينشغل رئيس الدولة بالقضايا السياسيّة المثيرة للجدل؟**
- **هل يجب إبقاء مؤسّسة الرئاسة أم يجب إلغاؤها؟**

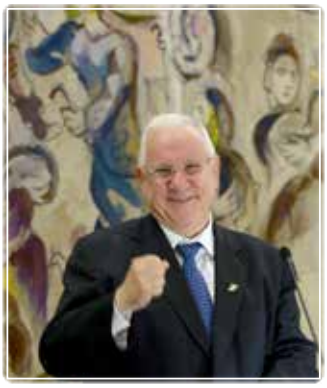

رئيس دولة إسرائيل رؤوفين ريفلين. عام 2014، مكتب الصحافة الحكوميّة، المصوّر: عاموس بن چرشون

كيفيّة انتخاب رئيس الدولة وما هي مهامّه وصلاحيّاته؟

يتمّ انتخاب رئيس الدولة بواسطة الكنيست لفترة رئاسيّة قوامها سبع سنوات. كلّ مواطن إسرائيليّ مقيم في إسرائيل مؤهّل ليكون مرشّحًا للمنصب.

تجرى الانتخابات بالاقتراع السرّيّ. تستلزم الجولة الأولى أغلبيّة مطلقة من أعضاء الكنيست (61)، وإن لم يتمّ تحديد مرشّح في الجولة الأولى تُعقد جولة تصويت ثانية بين اثنين من المرشّحين اللذين حصلا على أكبر عدد من الأصوات، ويتمّ انتخاب المرشّح الذي حصل في هذه الجولة من التصويت على أكبر عدد من الأصوات من أعضاء الكنيست الذين شاركوا في التصويت. بعد انتخابه، يعلن الرئيس ويوقّع أمام الكنيست على تصريح الولاء.

بموجب القانون، يتمتّع الرئيس بصلاحيّات وبحرّيّة التصرّف في أمور معيّنة. بالإضافة إلى ذلك، فإنّه يشغل مهامًّا رمزيّة- وهي معرّفة في القانون وليس لديه حرّيّة التصرّف تجاهها، بالإضافة إلى بعض الأمور التي لم يتمّ تعريفها في القانون.

مهامّ الرئيس

مهامّ محدّدة في القانون، توجد للرئيس حرّيّة التصرف تجاهها	مهامّ تمثيل رمزيّة، غير محدّدة في القانون	مهامّ تمثيل رمزيّة محدّدة في القانون، وليس للرئيس حرّيّة التصرّف إزاءها
• المسؤول، بعد الانتخابات للكنيست، عن فرض مهمّة تشكيل الحكومة على أحد أعضاء الكنيست، بعد التشاور مع ممثّلي الأحزاب. • صلاحيّة قبول أو عدم قبول مبادرة رئيس الوزراء بحلّ الكنيست بموجب قانون أساس: الحكومة. • من صلاحيّاته منح العفو.	• يمنح الرعاية للمؤسّسات الثقافيّة والأدبيّة والفنون والرياضة. • يقوم باستقبال للمواطنين المتفوّقين من مختلف المجالات، كمتطوّعين أو كجزء من عملهم، ويسلّمهم الجوائز. • يحافظ على تواصل مع المواطنين الذين يمثّلون المجموعات المختلفة في إسرائيل. • يمثّل دولة إسرائيل في دول أخرى، ويحافظ على العلاقات مع رؤساء وزعماء الدول في إطار الزيارات الرسميّة إلى مختلف البلدان، ويستقبلهم ضيوفا في إسرائيل. • يشارك في الفعّاليّات والاحتفالات التي تجرى في العالم ممثّلا للدولة. • يطوّر العلاقات مع يهود الشتات. • يقوم بزيارات لمواساة العائلات الثكلى لجنود جيش الدفاع الإسرائيليّ وضحايا الإرهاب.	• يتحتّم عليه التوقيع على قوانين شرّعتها الكنيست (باستثناء القوانين المتعلّقة بصلاحيّاته). • الإبرام الرسميّ، من بين الأمور الأخرى، لتعيين القضاة وقضاة المحاكم الربّانيّة-الحاخاميّة وقضاة المحاكم الشرعيّة ورئيس محكمة الاستئناف العسكريّة ورئيس الأكاديميّة الإسرائيليّة للعلوم ومحافظ بنك إسرائيل. • يوقّع، بعد موافقة الكنيست، على المعاهدات الدوليّة مع الدول الأخرى. • يستلم أوراق اعتماد دبلوماسيّين يعملون في إسرائيل من بلدان أخرى. يتمّ تسليم أوراق الاعتماد للرئيس في احتفال رسميّ في بيت الرئيس.

وفقًا لقانون أساس: رئيس الدولة المادّة 11(ج) "يقوم رئيس الدولة بأيّ مهمّة ملقاة على عاتقه وأيّ صلاحيّة ممنوحة له وفق القانون". هذا البند يعني أنّه توجد للكنيست صلاحيّة لتشريع المزيد من الوظائف لرئيس الدولة.

مهمّة إنترنتيّة::

ادخلوا موقع رئيس الدولة.

★ اختاروا رئيسَيْ دولة تبوّآ مهامّهما في الماضي، وادرسوا تاريخ حياتهما وأعمالهما.

★ اقرأوا عن نشاطات رئيس الدولة واعرضوا مجالات عمل أحد رؤساء الدولة.

صلاحيّة رئيس الدولة للعفو وأهمّيّتها

الرحمة بعد المحاكمة

"من الصعب جدًا تحديد المعايير لفحص العفو(חנינה) - ومهمّة الفحص ليست سهلة عندما يتمّ فحص وجهة النظر الواسعة جدًّا مقابل حكم القانون. في الإطار اللغويّ، مصدر العبارة "العفو"، في نبوءة الغضب من المنفى والمعاناة التي

ينهيها النبيّ بعبارة "حَيْثُ لاَ أُعْطِيكُمْ نِعْمَةً" (العهد القديم، سفر إرميا، 16: 13). وهي رحمة من عند الله. تصفها مصادرنا كعمل من أعمال عفو الله لا يتطلّب معاييرَ ولا توضيحا: "اقتبس الحاخام مئير قائلًا... وَأَتَرَأَّفُ عَلَى مَنْ أَتَرَأَّفُ وَأَرْحَمُ مَنْ أَرْحَمُ"" (التلمود البابليّ، برخوت، 7، 72).

"ميزة الرأفة، أنّها من ميزات الله الذي أوصى الإنسان بالتمسّك بها (التلمود البابليّ، فصل السبت، 133، 71)، لا يمكن فصلها عن الحقّ – وبشكل عامّ فهي تهدف إلى فتح باب فرصة للإصلاح. هي لا تتجاهل الأمور التي جرت ولكنّها تستهدف إتاحة الفرصة لإصلاحها "الرحوم... هو من يخلّص الذي سقط ولا يستطيع القيام (ابن عزرا، سفر الخروج، 33، 6). وهذا يعني أنّ العفو والرحمة هما توأما الحقّ - أمام العدالة، مقاييس العدل، ينتصب العفو والرحمة، وميزات القلب. كما قال النبيّ، "وَأَخْطُبُكِ لِنَفْسِي بِـالْعَدْلِ وَالْحَقِّ وَالإِحْسَانِ وَالْمَرَاحِمِ" (هوشع 2، 21)

هذا حسب رأيي، أيَضا المكان الهندسيّ للعفو حسب المفهوم اليهوديّ. بالإضافة إلى رحمة في حدود العدل نفسه، هناك احتمال الرحمة بعد المحاكمة حيثما كان ذلك ملائمًا وبالمقدار المناسب". (القاضي روبنيشتاين أليَاقيم. محكمة العدل العليا 06/10021، نير زوهر ضدّ وزير العدل)

أهمّيّة العفو

في أساس مؤسّسة العفو ينتصب المبدأ القائل إنّه يجب ألّا نذكر للشخص خطأه طوال حياته، وإنّه ينبغي أن تتاح له الفرصة لبدء صفحة جديدة من حياته وأن يشجّع على تأهيله واندماجه الكامل في الحياة المجتمعيّة:

- **العفو لتخفيف الحكم والإنصاف.** يهدف حكم المحكمة إلى نقل رسالة لا لبس فيها بإدانة الجريمة، وبعد نقل الرسالة يمكن لعفو الرئيس التعبير عن نهج مختلف لشدّة العقوبة، وتخفيفها.
- **العفو كوسيلة لإعادة تأهيل السجين.** العفو يسمح للرئيس بتحديد عقوبة السجين الذي يعرب عن ندمه على أفعاله، ولديه حسن سيرة وسلوك أثناء فترة السجن (خاصّة السجناء الذين حكم عليهم بالسجن لفترات طويلة، مثل السجن مدى الحياة).

حتّى لمجرّد إمكانيّة الحصول على العفو هنالك أهمّيّة، من حيث أنّها تشجّع السجناء على التصرّف كما يليق، وتساهم في مساعدة إعادة تأهيلهم مرّة أخرى إلى حضن المجتمع في نهاية المدّة المحدّدة من السجن.

- **العفو بسبب التغيير الملموس في الحالة الشخصيّة للجاني.** على سبيل المثال، تغيير في الحالة الصحّيّة أو الوضع العائليّ بعد انتهاء المحاكمة وإصدار الأحكام.

المجالات التي تنطبق عليها صلاحيّة منح العفو من قِبَل الرئيس

"يحقّ لرئيس الدولة العفو عن مرتكبي الجرائم وذلك بتخفيف العقوبات عن طريق خفضها أو استبدالها" (قانون أساس: رئيس الدولة، الفقرة 11ب).

وتكمن أهمّيّة هذه الصلاحيّة فيما يلي:

- منح العفو الكامل الذي يمحو الحكم والإدانة.
- تخفيف الحكم بواسطة تقصير مدّة العقوبة أو تحويل عقوبة بأخرى مثل الغرامة الماليّة.
- التقليل من سنوات السجن المؤبّد، بناءً على توصية من لجنة برئاسة قاض. أي تحويل عقوبة السجن مدى الحياة إلى سجن لفترة معيّنة من السنوات.
- تقصير أو إلغاء فترة التقادم* و/ أو حذف السجلّ الجنائيّ[1]. السجلّ الجنائيّ هو وصمة عار على صاحب السجلّ، وقد يغلق أمامه أبواب العمل. شطب السجلّ الجنائيّ يسهّل على الجاني الاندماج مرّة أخرى في المجتمع.

معظم طلبات العفو موجّهة إلى رئيس الدولة بشأن سجلّات الجنايات، وليس بالحريّ لتخفيف عقوبة السجن. يتمّ تقديم طلبات العفو في قسم العفو في وزارة العدل الّتي تفحصها. وبناء على فحصها يرفع وزير العدل للرئيس توصية بمنح العفو أو عدم منحه ويكون قرار الرئيس مرجِّحا.

بمعزل عن صلاحيّة الرئيس، يوجد الإفراج المبكّر الإداريّ (طبقًا لقانون الإفراج المشروط من السجن، 2001).

*** فترة التقادم**

وهي الفترة التي يحقّ للعديد من الهيئات الحصول على معلومات بشأن إدانة الشخص.

رئيس الدولة يوقّع على تشكيل حكومة جديدة بحضور رئيس الوزراء. مكتب الصحافة الحكوميّة، © آڤي أوحايون

هل تعلمون؟!

عام 2001 تقرّر إدخال تعديل على قانون الإفراج المشروط من السجن وتقرّر أن ترفع لجنة الإفراج للرئيس توصية بعدم الحدّ من عقوبة سجين حكم بالسجن المؤبّد لمن أدين بقتل رئيس الوزراء بدافع سياسيّ-أيديولوجيّ، وألّا توصي بعفو لسجين كهذا.

الجدل حول صلاحيّة العفو

يدور جدل عامّ فعّال حول صلاحيّة الرئيس بالعفو، وهو يتمركز بسؤالين أساسيّين:

أ. هل تتسبّب صلاحيّة العفو لدى رئيس الدولة **بالمسّ بصلاحيّة المحاكم** وبمبدأ سيادة القانون وبالمساواة أمام القانون: تعمل المحكمة حسب القانون، وتجري فيها إجراءات قانونيّة عادلة وفقًا لقواعد محدّدة مسبقًا، وتتمّم مبدأ المساواة أمام القانون لجميع المتّهمين. بينما، الاعتبارات التي توجّه رئيس الدولة بمنح العفو هي على سبيل الهبة - وباعتبارات شخصيّة وبشريّة، يجري تشكيلها خلال تفهّم الصعوبات التي يواجهها والأوضاع الشخصيّة لطالب العفو، وفقًا لمقدار

1 وفقًا للمادّة 18 من قانون السجلّات الجنائيّة وتعليمات إعادة التأهيل (1981).

النعمة والرحمة. لذا، فإنّه بمنح العفو من قِبَل الرئيس لا توجد مبادئ موحّدة ومتساوية لمرتكبي الجرائم المختلفة، وقد ينتهك الحقّ في المساواة.

ب. هل **صلاحيّة العفو غير المحدودة** لدى الرئيس ليست أوسع من اللازم، لأنّه غير ملزم بإظهار الاعتبارات التي وجّهته بمنح العفو:

يمنح قانون أساس: رئيس الدولة الحصانة الكاملة أثناء تتميم مهامّه أمام أيّ إجراء قانونيّ. تبدأ هذه الحصانة منذ فترة تولّيه منصب الرئيس وكذلك بعد فترة ولايته. ولذلك، فإنّ القرارات بشأن العفو غير معرّضة للمساءلة والمراقبة القضائيّة، كما لا يمكن الطعن في قرارات الرئيس أمام المحكمة. فقد يكون هناك وضع يتّخذ فيه الرئيس قرارات تعسفيّة أو خاطئة تتنافى مع مبدأ المساواة أمام القانون.

للحدّ من سلطة الرئيس، ولحماية سيادة القانون والسماح لإعادة النظر في قراره، تمّ تحديد شرط في القانون هو أنّه لا ينال مستند العفو شرعيّة قانونيّة إلّا إذا وقّع عليه وزير العدل. ويطلق على التوقيع الثاني اسم "التوقيع الوجوديّ". وبعبارة أخرى، يتمّ ضبط قدرة الرئيس غير المحدودة للعفو برقابة وزير العدل، وذلك لأنّ الوزير يتحمّل المسؤولية أمام الكنيست، ويمكن للكنيست الاستئناف على قرار الرئيس من خلال الاستفسارات الموجّهة للوزير.

تمّ تصميم آلية "التوقيع الوجوديّ" لضمان ألّا يمنح الرئيس العفو أو يرفض طلبًا للعفو لأسباب تعسفيّة. وفقًا لحكم المحكمة العليا، يجوز لوزير العدل في حالات استثنائيّة الامتناع عن التوقيع على العفو، وبالتالي إفشال صلاحيّة الرئيس بالعفو.

هنالك طريقة أخرى لضمان توفير العفو لأسباب تستحقّ ذلك من خلال تطبيق **رقابة قضائيّة غير مباشرة**. هنالك صلاحيّة للمحكمة للتداول في الالتماسات المقدّمة ضدّ الهيئات المرتبطة بعمليّة العفو، مثل وزير العدل والمستشار القضائيّ للحكومة ووزير الأمن الداخليّ، المسؤول عن الشرطة ومصلحة السجون. كجزء من واجباتهم وصلاحيّاتهم، ترتبط هذه الهيئات إلى حدّ ما في الإجراءات القضائيّة، وبتنفيذ الحكم وعمليّة تنفيذ العفو، بتوقيع الوجود عليها، بتخفيف العقوبة أو الإفراج عن السجين، وبالإمكان الطعن في وجهة نظرهم.

تقديم الإلتماسات إلى المحكمة يتيح المراقبة قضائيّة غير المباشرة لقرار الرئيس بصدد العفو - والمسؤوليّة التي يحتملها وزير العدل امام **الكنيست، تشكّل آليّات رقابة وإشراف لصلاحيّة العفو. وهدفها هو منع القرارات التعسفيّة بشأن الموافقة أو رفض طلب العفو، وحماية سيادة القانون.**

مهمّة إنترنتيّة:

ادخلوا موقع وزارة العدل، قسم العفو، وتعلّموا هناك حول أنواع طلبات العفو وطلبات التقادم والحذف، وطريقة تقديمها.

ما هي حصانة رئيس الدولة؟

لماذا من المهمّ حمايته، وبأيّ ظروف يمكن أن تنتهي فترة ولايته؟

بحكم مكانته الرفيعة المستوى، بصفته "المواطن رقم واحد"، الذي يترأّس الدولة، فإن الرئيس يتمتّع بحصانة واسعة النطاق.

أ. **الحصانة الإجرائيّة (الشخصيّة)** من الملاحقة الجنائيّة خلال فترة ولايته، على الرغم من أنّ بالإمكان فحص شبهات وشكاوى ضدّ الرئيس في إطار تحقيق جنائيّ. الحصانة الإجرائيّة ممنوحة للرئيس من أجل الحفاظ على التوازن اللائق بين كرامة مؤسّسة رئاسة الدولة وقِيَم سيادة القانون والمساواة أمام القانون.

ب. **الحصانة الموضوعيّة** التي تتعلّق بتطبيق مهامّه وصلاحيّاته، وهي تسري حتّى بعد انتهاء فترة ولايته. لا تنطبق هذه الحصانة على الأنشطة غير المشروعة التي لا تتعلّق بمنصبه كرئيس. ومع ذلك، وعلى الرغم من الحصانة الشخصيّة، تتمتّع المحكمة بصلاحيّة النظر في صحّة قرارات الرئيس، وبيدها الصلاحيّة في تفسير القانون بهدف تحديد مهمّته وصلاحيّة الرئيس القانونيّة[2].

الكنيست، كممثّلة عن الشعب، هي من تنتخب الرئيس، وهي التي يحقّ لها أيضًا إنهاء فترة ولايته. قانون أساس: الرئيس (المادّة 20) يتيح للكنيست عزل الرئيس عن منصبه عندما لا تليق سلوكيّاته بمركزه كرئيس للدولة. بيد أنّ القانون لا يوضّح ماهيّة هذا السلوك ويتركها لأعضاء الكنيست.

إجراءات عزل الرئيس عن منصبه هي شبه قضائيّة: يتوجّب على ما لا يقلّ عن 20 عضوًا من أعضاء الكنيست تقديم شكوى ضدّ الرئيس إلى لجنة الكنيست. وهي بدورها، يجب أن تقترح على الكنيست عزل الرئيس عن منصبه، وعلى هيئة الكنيست أن تقرّر القيام بذلك. تتطلّب قرارات لجنة الكنيست وهيئتها أغلبيّة من ثلاثة أرباع أعضاء الكنيست. أي ما لا يقلّ عن 90 عضوًا من أعضاء الكنيست- عليهم التصويت في هيئة الكنيست بشأن عزل الرئيس عن منصبه. لقد حدّد القانون سقفا عاليًا جدًّا، وذلك لئلّا تستفيد الكنيست، وهي هيئة سياسيّة، من سوء استخدام سلطتها، فلا تعزل الرئيس عن منصبه لأسباب سياسيّة. يمكن أن يكون أحد الأسباب، على سبيل المثال، رغبة الائتلاف في معاقبة الرئيس على اتّخاذ مواقف مناقضة لمواقفه وإعرابه عن تأييده لموقف المعارضة علنًا.

قضيّة خط 300

في نيسان- أبريل عام 1984 استولى أربعة مسلّحين على حافلة على الخطّ رقم 300 كانت في طريقها من تلّ أبيب إلى أشكلون. خلال استيلاء قوّات الأمن على الحافلة قُتِل أحد الركّاب واثنان من المسلّحين. وقد أعدم المسلّحان المتبقّيان، بعد أن قُبض عليهما رجال جهاز الأمن العامّ (الشاباك)، ووفقًا لأوامر رئيس جهاز الأمن العامّ، مخالفًا للقانون الذي يحظر قتل المسلّحين الذين لم يعودوا يشكّلون خطرًا على الجمهور.

وبعد سلسلة من اللجان والتحقيقات شوّش خلالها رجال جهاز الأمن العامّ إجراءات التحقيق، طلب المستشار القضائيّ للحكومة محاكمة أربعة من رجال جهاز الأمن العامّ. وقد منحهم الرئيس حاييم هرتسوغ العفو قبل المحاكمة.

الرئيس حاييم هرتسوغ (أشغل المنصب ما بين السنوات 1983-1993)

استعراض حرس الشرف في هلسنكي. مكتب الصحافة الحكوميّة، المصوّر: يعقوف ساعار.

2 قانون أساس: الرئيس، المادّتان 13 و14.

من صلاحيّات الكنيست تحديد ما إذا كان الرئيس عجز عن أداء واجباته لأسباب صحّية، بشكل دائم أو لفترة محدودة. في حال وفاة الرئيس أو استقالة الرئيس قبل نهاية ولايته، **فيحلّ مكانه رئيس الكنيست.**

هل من المرغوب أن ينشغل الرئيس بالقضايا السياسيّة المثيرة للجدل؟

بحكم مكانته الرفيعة المستوى، من المقبول عمومًا أن يمتنع الرئيس عن أيّ نشاطات أو تفوّهات يمكن أن تفسّر على أنّها تدخّل في السياسة، بما في ذلك اتّخاذ جانب أحد ألأطراف في جدل سياسيّ أو اجتماعيّ.

يتوجّب على الحكومة تقديم تقرير للرئيس، وإبلاغه وحتلنته بخطواتها السياسيّة، لكنّ الحكومة هي السلطة الوحيدة المخوّلة بتحديد سياسات إسرائيل وإدارة شؤون الدولة والتفاوض باسمها مع الدول الأخرى وإبرام الاتّفاقيات التي تلزم الدولة. والمسؤوليّات عن هذه كلّها تقع على رئيس الوزراء وعلى الحكومة. ومع ذلك، فمنذ إنشاء الدولة يعبّر رؤساء دولة إسرائيل عن آرائهم في الموضوعات الاجتماعيّة والسياسيّة، بل يتدخّلون وينشطون في القضايا السياسيّة. وفيما يلي بعض الأمثلة:

وصمة عار على جبين مؤسّسة رئاسة الدولة

تمّ فتح تحقيق ضدّ الرئيس السابق موشيه كاتساف خلال فترة ولايته للاشتباه بارتكابه جرائم جنسيّة. وبعد أن استقال من منصبه تمّ تقديم لائحة اتّهام ضدّه إلى المحكمة، وأدين وحُكِمَ عليه بالسجن لمدّة سبع سنوات.

الرئيس شمعون بيريس يعطي لقائد كتيبة ٧١٠ شهادة امتياز عام ٢٠١٣. ميديا ويكي مشاركة متساوية. المؤلّف: يوسف آڤي ويائير إنچل.

مهمّة:

★ 1. اسردوا ما هي الموضوعات والمجالات التي ينشغل بها رؤساء الدولة.

★ 2. ما هو موقفكم من تدخّل الرئيس في الأمور السياسيّة. علّلوا.

اقرأوا الفقرات التالية:

الرئيس الخامس، يتسحاق ناڤون: أثناء حرب لبنان عام 1982 نفّذت قوّات الكتائب المجازر في مخيّمات اللاجئين الفلسطينيّين في صبرا وشاتيلا في بيروت. وقد تمّ تنفيذ المجزرة حينما كانت وحدات جيش الدفاع الإسرائيليّ في المنطقة. جرّاء المجزرة طالب الرئيس ناڤون الحكومة بتشكيل لجنة للتحقيق في الأحداث.

وكانت توضيحاته: *"من واجبنا تجاه أنفسنا وتجاه صورتنا في عيون أنفسنا، وكذلك تجاه هذا الجزء من العالم المتحضّر الذي نعتبر أنفسنا جزءًا منه، الاستيضاح بشكل دقيق، من قِبَل أشخاص موثوق بهم ومستقلّين، عن كلّ ما جرى في هذه القضيّة المؤسفة. وإن لزم الأمر فعلينا أن نستنتج الاستنتاجات اللازمة بكاملها في هذا التحقيق.*

"سادتي، نحن شعب من غابر الزمان، جرّب المعاناة الطويلة وعاش التجربة، ولدينا تراث قديم من الأخلاق والحقّ والعدل. إذا تمسّكنا بهذه القِيَم فإنّي واثق من أنّنا سنخرج أقوى، ونستمدّ المزيد من القوّة للتغلّب على جميع العقبات التي تعترض طريقنا" (20.9.1982)

الرئيس السادس، حاييم هرتسوغ: انتهت الانتخابات الإسرائيليّة عام 1984 بالتساوي بين الكتلتين: كتلة برئاسة الليكود وكتلة برئاسة حزب العمل. وقد قام الرئيس هرتسوغ بدور رئيسيّ في المساعي لإقناع الجانبين بتشكيل حكومة وحدة وطنيّة.

عام 1990 كان هرتسوغ أحد المطالبين بتغيير نظام الحكم في إسرائيل. حسب قوله: *"هناك خطر على ديمقراطيّتنا، ودون وجود سلطة ديمقراطيّة تعتمد على إرادة الشعب فلا مستقبلَ لإسرائيل. التهديد الكبير المحدق بإسرائيل اليوم هو من الداخل... إنّ التطرّف يعزّز الحاجة الماسّة إلى حكومة ديمقراطيّة، قويّة، تعرف أن تدافع عن قيمنا الديمقراطيّة".*

الرئيس التاسع، شمعون پيريس: عام 2013، في أعقاب استئناف المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيّين بوساطة وزير الخارجيّة الأمريكيّ، دعا الرئيس پيريس إلى ترويج فكرة دولتين للشعبين: *"دولة ثنائيّة القوميّة تناهض رؤية هرتسل - إنّها تهدّد الطبيعة اليهوديّة والديمقراطيّة لدولة إسرائيل. الاحتمالات لتجديد عمليّة السلام قائمة على جدول الأعمال من جديد، وينبغي عدم تفويتها. إنّنا نرحّب بوصول وزير خارجيّة الولايات المتّحدة إلى إسرائيل. هذه محاولة لإحياء عمليّة السلام، وجميعنا سوف نساعد على نجاحها".*

(من أقوال الرئيس بيريس في الحفل التذكاريّ الرسميّ لبنيامين زئيـف هرتسل، 27.6.2013).

هل يجب إبقاء مؤسّسة الرئاسة أم إلغاؤها؟

على مدى السنوات نشب الجدل العامّ عدّة مرّات في مسألة مكانة رئيس الدولة. علت بعض الأصوات القائلة بإلغاء مؤسّسة الرئيس، بينما نادى الآخرون بإبقائها دون تغيير.

مهمّة:

★ أ. اقرأوا المواقف المختلفة، واعرضوا التعليلات في الجدل الدائر حول مؤسّسة الرئاسة.

★ ب- اعرضوا موقفكم من الأمر وعلّلوا.

موقف يدعم مؤسّسة الرئاسة:

سرّ قوّته هو في المقدرة على أن يكون الأكثر "إسرائيليّة"

"بسبب طبيعتها الرمزيّة فإنّ مؤسّسة الرئاسة مصمّمة غالبًا بواسطة القائم بالمهمّة، ربّما أكثر من الأشخاص الذين يترأّسون المؤسّسات. هنالك أهمّيّة كبرى لاستقرار مؤسّسة الرئاسة في ضوء التقلّبات الشديدة في النظام السياسيّ منذ الثمانينيّات، ومنذ التغييرات في نظام الحكم، مع انتهاج وإلغاء الانتخاب المباشر لرئيس الوزراء. هذه الاضطرابات غيّرت خارطة الأحزاب ومركز الكنيست وقدرة الحكومة على القيادة، بل وصلت إشاراتها إلى المحكمة العليا. مؤسّسة الرئاسة تضرّرت بشكل أقلّ نسبيًّا، وربّما يعود ذلك إلى الاحتياج إليها في أوقات الأزمات السياسيّة.

مؤسّسة الرئاسة ذات أهمّيّة كبرى أيضًا بسبب النسيج الحسّاس في المجتمع الإسرائيليّ. سرّ قدرة الرئيس هي مقدرته على أن يكون "الأكثر إسرائيليًا" تجاه جميع الفئات المجتمعيّة: متباعدا عن بقيّة السلطات، لكن في الوقت نفسه لديه علاقة بمجريات أمورها. الرئيس ليس طرفًا في النزاعات ولكنّه لا ينفصل عمّا يحدث، وبمقدوره التعبير عن رأيه وفقًا لمركزه".

(الدكتورة بلاندر، دانا. 2014. "الرئاسة: أهي مؤسّسة غير ضروريّة أم أنّها رموز أساسيّة". المعهد الإسرائيليّ للديمقراطيّة. 2014/03/02)

الموقف المعارض لاستمراريّة وجود مؤسّسة الرئاسة

تكاليف باهظة لخزينة الدولة

"وجود مؤسّسة الرئاسة يكلّف وزارة الماليّة الكثير من المال (ما يقرب من 62 مليون عام 2012)، وقد ازدادت الميزانيّة، على مدى العقد الماضي، بمقدار ثلاثة أضعاف. ووفقًا لقانون أساس: رئيس الدولة، فإنّ جزءا من مهامّ الرئيس هي إلى حدّ كبير تشريفيّة ورمزيّة يمكن تأديتها بواسطة السلطات القائمة (وزارة الخارجيّة، على سبيل المثال). كذلك، فصلاحيّة منح العفو للسجناء، المخوّل بها الرئيس، يمكن أن يقوم بها غيره من كبار الشخصيّات.

بالإضافة إلى ذلك، يتكوّن نظام الحكم في دولة إسرائيل من ثلاث سلطات: التشريعيّة والتنفيذيّة والقضائيّة. ولكن في السنوات الأخيرة نشأ نوع من السلطة الرابعة تسمح لنفسها بحرّيّة التدخّل في مجالات السلطة التنفيذيّة، وأحيانًا تسبّب ضررًا وتمارس الضغط الخارجيّ على صنّاع القرار.

لذا يقترح إلغاء مؤسّسة الرئاسة في دولة إسرائيل".

(من كلمات التوضيح لعضو الكنيست زئولون خلفا لمقترح قانون أساس: رئيس الدولة (تعديل - إلغاء)، 2014/2/24)

بعض مؤيّدي استمرار وجود مؤسّسة الرئاسة يقترحون أيضًا توسيع صلاحيّات رئيس الدولة، بما في ذلك صلاحيّة إعادة قانون للتداول من جديد، إلى الكنيست، وكذلك تعيين الرئيس على رأس لجنة اختيار القضاة وعلى رأس القوّات المسلّحة الإسرائيليّة – بل وحتّى صلاحيّة تعيين رئيس الأركان، وفقًا لقرار الحكومة الذي سيعرضه أمامه وزير الدفاع. حتّى الآن لم يتمّ تطبيق الأصوات المختلفه، ومكانة الرئيس ما زالت دون تغيير.

تلخيص

الرئيس يترأّس الدولة ويمثّل المجتمع بأسره. كلّ رئيس يصمّم مهمّته حسب شخصيّته، ووفقًا للأهداف التي وضعها نصب عينيه. من المفروض أن تكون مهمّته فوق سياسيّة، لكنّ معظم الرؤساء قد أتوا من المجال السياسيّ، أي من الكنيست والحكومة. معظم الرؤساء لا يمتنعون عن التصريحات السياسيّة أو عن اتّخاذ مواقف من القضايا العاصفة في الدولة.

تحظى مؤسّسة الرئاسة بثقة بالغة في المجتمع الإسرائيليّ أكثر من جميع المؤسّسات الحكوميّة. هذا الواقع يعكس ما يكنّ مواطنو البلاد من الأهمّيّة والتعاطف لمؤسّسة الرئاسة، وما ترمز إليه وتمثّله.

تمرين

1. على مرّ السنين علت في دولة إسرائيل أصوات تدعو إلى توسيع صلاحيّات رئيس الدولة من جهة، وإلغاء وظيفة الرئيس من ناحية أخرى.

   أ. اذكروا واشرحوا ادّعاءين يدعمان كلّ واحد من الآراء.

   ب. اعرضوا وعلّلوا موقفكم من هذه القضيّة.

2. ابحثوا واعرضوا نتائج جولتين من الانتخابات في إسرائيل. افحصوا على من ألقى الرئيس مهمّة تشكيل الحكومة في كلّ منها، ولماذا.

   هل استطاع عضو الكنيست المذكور أعلاه تشكيل الحكومة؟ اشرحوا.

الفصل الخامس والثلاثون

تلخيص لنظام الحكم البرلمانيّ في إسرائيل

كما رأينا في فصل حكم الشعب، فإنّ الدول الديمقراطيّة تعتمد أشكالًا مختلفة من أنماط الحكم تختلف وفق الثقافة السياسيّة للدولة ومساحتها الجغرافيّة وعدد سكّانها وطبيعتها. نظام الحكم الأكثر شيوعًا في البلدان الديمقراطيّة هو النظام البرلمانيّ. وهناك أساليب ديمقراطيّة أخرى هي الحكم الرئاسيّ والحكم المختلط.

ويتمثّل **نظام الحكم البرلمانيّ** في إسرائيل بعدّة مميّزات:

- فإنّه **يتمّ انتخاب الكنيست من قِبَل الشعب**، وهي الهيئة الوحيدة المنتَخَبَة من قِبَل الشعب - الحاكم.
- الحكومة **تعمل بحكم ثقة الكنيست**. إذا فقدت الحكومة ثقة الكنيست فستنتهي مدّة حكمها.
- **حكومات ائتلافيّة.** منذ قيام الدولة وحتّى اليوم لم يفز أيّ حزب بأغلبيّة مُطلَقة في الكنيست، وبالتالي فإنّ جميع الحكومات الإسرائيليّة هي حكومات ائتلافيّة. وقد حظيت بدعم العديد من الكتل التي شملت معظم أعضاء الكنيست.
- **فصل السلطات.** الفصل بين السلطتين التنفيذيّة والتشريعيّة في النظام البرلمانيّ هو جزئيّ، وعلى النقيض من النظام الرئاسيّ: رئيس الحكومة بحكم القانون هو عضو في الكنيست، ومن المقبول أن تكون غالبيّة الوزراء كذلك (على الرغم من عدم وجود مثل هذا الالتزام بالنسبة لهم). مشاريع القوانين- يرفعها أعضاء الكنيست والحكومة على السواء. وبما أنّ الحكومة تحتاج إلى أغلبيّة من الدعم في الكنيست فالمفهوم هو ذو اتّجاهَين: طالما استمرّت الحكومة بالعمل فإنّ لديها أغلبيّة في الكنيست، وهي غالبًا ما تستطيع أن تملي على الكنيست القوانين التي ستسنّها وتلك التي سترفضها.

دمج الصلاحيّات بين السلطات الحكوميّة الثلاث في إسرائيل

صلاحيّة التشريع

- **للكنيست** صلاحيّة "خاصّة" في سنّ القوانين الأساسيّة والدساتير. ولكن، وكما تبيّن لنا، فإنّ الحكومة تلعب دورًا هامًّا في التشريع الأساسيّ، بواسطة مشاريع القوانين الحكوميّة، ومن خلال أنشطة اللجنة الوزاريّة لشؤون القانون. بالإضافة إلى ذلك، تتمتّع الحكومة بصلاحيّة قانونيّة واسعة في مجال القوانين الثانويّة، وهي تشمل، من جملة الأمور، وضع الأنظمة بواسطة الوزراء وإصدار الأوامر بواسطة كبار الموظّفين وسنّ القوانين المحلّيّة بواسطة السلطات المحلّيّة.
- **للسلطة القضائيّة** تأثير على عمليّة التشريع بموجب القوانين الأساسيّة التي تسنّها الكنيست. وتقرّر المحكمة ما إذا كانت أحكام القانون تستوفي الشروط الرسميّة والموضوعيّة للقوانين الأساسيّة أم لا، وقد حصل أنّها ألغت أحكام قانون لا تستوفي هذه الشروط.

صلاحيّة القضاء

- **للمحاكم** صلاحيّة فريدة في القضاء. غير أنّ **للحكومة** محاكمَ إداريّة خاصّة بها تعمل بموجب قانون المحاكم الإداريّة. على سبيل المثال، محاكم الانضباط لموظّفي الخدمة المدنيّة. ويمكن الطعن في قرارات المحاكم الإداريّة العاملة في السلطة التنفيذيّة أمام المحاكم اللوائيّة والمحكمة العليا.
- **قرارات "شبه قضائيّة" للكنيست.** وتتناول هذه القرارات، على سبيل المثال، صلاحيّة فصل رئيس الدولة ومراقب الدولة عن منصبيهما. ذلك فضلا عن منح الحصانة لأحد أعضاء الكنيست وإلغاء حقوق عضو في الكنيست، أو تعليق وظائفه في الكنيست.

الصلاحيّة التنفيذيّة

- تتمتّع الحكومة بصلاحيّة فريدة في تحديد السياسات وتنفيذها، وتطبيق قوانين الكنيست. ومع ذلك، فإنّ **حرس الكنيست** هو المسؤول عن أمن الكنيست، ويحمل صلاحيّات تنفيذيّة *"حرس الكنيست هو وحدة رسميّة أمنيّة... مكلّفة بالحفاظ على الأمن والنظام العامّ في مجال حصانة الكنيست*[1]. **حرس المحاكم** هو هيئة أمنيّة رسميّة لجهاز المحاكم. وهي المسؤولة عن المحافظة على النظام العامّ في نطاق المحاكم وحماية أعضاء السلطة القضائيّة: القضاة والموظّفين وزوّار المحاكم. ومع ذلك، فإنّ المقصود هو هيئات تنفيذيّة تعمل حصرًا ضمن هاتين السلطتين، وليس لديها صلاحيّات خارجها. وعلى مدى السنوات كانت هناك الكثير من المحاولات لتقديم اقتراحات لتغيير مركّبات مختلفة للحكم البرلمانيّ. سنعرض بعضها: اقتراحات قُبِلَت واقتراحات رُفِضَت.

الانتخاب المباشر لرئيس الحكومة

وقد تمّ تطبيق الطريقة المقترحة في ثلاث حملات انتخابيّة (1996، 1999، 2001) - وأُلغيت في وقت لاحق. هذه الطريقة التي لم تتمّ تجربتها في نفس الشكل في أيّ بلد في العالم، حوّلت إسرائيل إلى دولة ذات **نظام حكم مختلط**، وهي كيان

1 من موقع حرس الكنيست، وحدة الأمن في مبنى الكنيست وباحتها، تخصيص.

"شبه رئاسيّ": فيها ينتخب الشعب بواسطة ورقتي اقتراع في وقت واحد، للكنيست، بالطريقة النسبيّة والقطريّة والحزبيّة، وانتخاب رئيس الحكومة، بانتخابات شخصيّة. بينما، بخلاف النظام الرئاسيّ، كان رئيس الحكومة ومعظم الوزراء أيضا أعضاء في الكنيست، وكان من الممكن للبرلمان حلّ الحكومة عن طريق التصويت على حجب الثقة (وإن كان ذلك مع بعض القيود)، وكان بإمكان رئيس الحكومة حلّ الكنيست بموافقة رئيس الدولة، إن تشكّلت في الكنيست أغلبيّة تصعّب على الحكومة القيام بالعمل. بقي دور الرئيس شكليّا، وتجرّد من سلطة فرض مهمّة تشكيل الحكومة على أحد المنتخَبين.

السبب الرئيسيّ لهذا التغيير هو الرغبة في تعزيز **انسيابيّة الحكم*** وتقليل اعتماد رئيس الحكومة على العديد من الأحزاب الصغيرة. لقد **فشلت هذه الطريقة** ولم تحدث التغييرَ المطلوب لأنّ تجزئة التصويت – ورقة واحدة لرئيس الحكومة وأخرى للحزب - عزّزت من قوّة الأحزاب الصغيرة على حساب الأحزاب الكبرى. وقد اكتفى العديد من الناخبين الذين أيّدوا مرشّحًا معيّنًا لرئاسة الحكومة بالتصويت الشخصيّ له، بينما انتخبوا بالورقة الثانية حزبا آخر. ونتيجة لذلك، تراجعت قوّة الحزبين الرئيسيّين بشكل كبير (كما رأينا في فصل الأحزاب)، وأصبحت عمليّة تشكيل الحكومة أكثر تعقيدًا ممّا كانت عليه في الماضي، بالنتيجة فشلت طريقة تجزئة الانتخابات ولم تحسّن من انسيابيّة الحكم.

القانون النرويجيّ

ويسري في بلدان مثل هولندا وبلجيكا والسويد والنرويج.

لجنة ماچيدور

تشكّلت عام 2005 لدراسة مبنى الحكومة في إسرائيل. لم توصِ اللجنة بإنشاء الحكم الرئاسيّ، بل أوصت بإبقاء النظام البرلمانيّ على ما هو عليه. التعليل الأساسيّ لذلك هو أنّ استحداث نظام رئاسيّ يتطلّب دستورًا صلبًّا يفرض قيودًا وكوابح ضابطة على السلطة التنفيذيّة.

في آذار – مارس عام 2001، أقرّت الكنيست مشروع القانون لإلغاء الانتخابات المباشرة، وعادت إسرائيل إلى نظام الحكم البرلمانيّ: وفيه يتحتّم على رئيس الحكومة من جديد الحصول على ثقة الكنيست، ولا يتمّ انتخابه مباشرة بواسطة الشعب. وقد اهتمّ المشرّع - في هذا التعديل والتعديلات التشريعيّة اللاحقة في قانون الأساس: الحكومة وقانون أساس: الكنيست– اهتمّ، على كلّ حال، بالحفاظ على الأجهزة التي تهدف إلى تحسين نظام الحكم البرلمانيّ، مع خلق توازن بين سلطات الحكم.

وقد عزّزت هذه الترتيبات موقف رئيس الحكومة والحكومة مقابل الكنيست. وهكذا، على سبيل المثال، يستطيع رئيس الحكومة حلّ الكنيست (بموافقة رئيس الدولة)، خلافًا لما كان عليه في الماضي. ومن ناحية أخرى، عزّز القانون أيضًا قوّة الكنيست مقابل الحكومة، وبتوقيع 40 عضوًا من أعضاء الكنيست يمكنها إجبار رئيس الحكومة على المثول أمامها.

اقتراحات لم تُقبل:

أ. **تعزيز البرلمان بواسطة "القانون النرويجيّ"** - وهو نظام بموجبه يكون عضو الكنيست الذي ينضمّ إلى الحكومة ملزما بالاستقالة من الكنيست وإشغال منصبه في الحكومة فقط، وبدلًا منه يدخل المرشّح التالي في قائمة حزبه إلى الكنيست، وإذا استقال ذلك الوزير لسبب ما من منصبه في الحكومة يعود ليكون عضوا في الكنيست بدلًا من العضو الذي استبدله. هكذا يُضمن أن يركّز أعضاء الكنيست على عمل الكنيست ويركّز أعضاء الحكومة على دورهم كوزراء. وهذا من شأنه أن يعزّز مبدأ الفصل بين السلطات، وهو ما يمكّن الكنيست أيضًا من الرقابة بشكل أكبر على الحكومة.

عام 2015 وافقت الكنيست على قرار مؤقّت يسمح لوزير بالتنحّي عن الكنيست لصالح عضو آخر من حزبه، مع الحفاظ على حقّ العودة وإشغال منصبه في الكنيست، فيما لو أنهى مهمّته في الحكومة، وذلك بدلًا من العضو الأخير في قائمته الذي انضمّ إلى الكنيست. ولا يلزم هذا القرار المؤقت الوزراءَ بالقيام بذلك.

ب. القرار بأن يكون **رئيس** الحكومة رئيس الحزب الأكبر (وهو نظام نادر، وقائم في اليونان) - الاقتراح هو أنّ رئيس الحزب الأكبر يتعيّن رئيسًا للحكومة تلقائيًّا بعد الانتخابات.

ج. **تبنّي طريقة نظام الحكم الرئاسيّ**. هناك من يعتقد أنّ الحكومة البرلمانيّة في إسرائيل لا تزال تعاني من مشاكل أساسيّة تصعّب من انسيابيّة الحكم. على سبيل المثال، الحكومات الكبيرة التي تترك عددًا قليلا جدًّا من أعضاء الكنيست للرقابة على أعمال الحكومة، ونظام انتخابيّ ينتج عنه تعدّد الأحزاب، وتشكيل حكومات غير ناجعة وغير ملتئمة وغير مستقرّة تواجه صعوبات في المناورة بين شركاء الائتلاف وفي الحكم بشكل لائق.

وقد أدّت مشاكل من هذا القبيل إلى خلق مقترحات لإلغاء نظام الحكم البرلمانيّ واعتماد نظام الحكم الرئاسيّ. من ناحية أخرى، يعتقد آخرون أنّه ينبغي عدم تغيير النظام لأنّ النظام الرئاسيّ لا يتناسب مع المبنى الاجتماعيّ والثقافة السياسيّة في إسرائيل، وقد يمسّ بمبدأ التمثيل الهامّ.

مهمّة:

مع وضدّ النظام الحكم الرئاسيّ في إسرائيل

اقرأوا الأجزاء في فصل "حكم الشعب" التي تشرح ما هو نظام الحكم البرلمانيّ وما هو نظام الحكم الرئاسيّ.

أ. اذكروا واعرضوا التعليلات التي ذكرها أڤـيـچـدور ليبرمان تأييدا لتغيير أسلوب نظام الحكم.

ب. اشرحوا ادّعاءات كرمون ردًّا على ليبرمان.

★ اعرضوا واشرحوا نقاط تشابه ونقاط اختلاف بين تطوّر الحركات القوميّة الحديثة والتطوّر القوميّ للشعب اليهوديّ.

من الواضح أنّه من المستحيل الاستمرار هكذا

"خلال السنوات الـ 11 الماضية تمّ استبدال سبعة وزراء للدفاع وثمانية وزراء للعدل، وتسعة وزراء ماليّة وعشرة وزراء خارجيّة. إذا كان الأمر كذلك فما العجب أنّه لا توجد لإسرائيل سياسة متتابعة أو تخطيط استراتيجيّ في أيّ مجال – لا الأمنيّ، ولا الاقتصاديّ ولا السياسة الخارجيّة؟... ومن الواضح أنّه من المستحيل الاستمرار هكذا.

"يهدف مشروع قانون "فصل السلطات ونظام الحكم الرئاسيّ" إلى إدخال نظام حكم في إسرائيل مماثل لذلك المعتمد في الولايات المتّحدة وفرنسا. ووفقًا لهذا النظام فلن يكون رئيس الحكومة متعلّقًا بالكنيست أو بالاضطرارات الائتلافيّة لدى تعيين الوزراء. سيكون الوزراء أفضل الخبراء في مجال تخصّص الوزارة التي يشرفون عليها: وزير الماليّة سيكون خبيرا عالميًا في مجال الاقتصاد العامّ، وزير العدل - شخص يعرف الجهاز القضائيّ من الداخل. سوف تتحوّل الحكومة من هيئة مشوّشة ومرتبكة ذات نزاعات داخليّة بين الوزراء من مختلف الأحزاب، إلى هيئة تنفيذيّة نقيّة وناجعة وبالأساس مهنيّة.

في النظام الذي أقترحه تستطيع الحكومة أن تشرّع القوانين التي سيصوّت إزاءها مجمل أعضاء الكنيست الذين سيصوّتون بدورهم على كلّ قانون بشكل موضوعيّ، دون قيود الائتلاف. كذلك فإنّ كلّ عضو كنيست عاديّ سوف يكون قادرًا على تقديم مشروع قانون في ظلّ نفس الشروط والاحتمالات التي تتمتّع بها الحكومة. كذلك في مجال الرقابة البرلمانيّة على أعمال الحكومة فسيكون هناك تغيير ملموس: في الوضع الحاليّ، طالما أنّ أكثر من ربع أعضاء الكنيست الـ - 120 هم أيضا أعضاء في الحكومة، وبالتأكيد فإنّ الرقابة "دون أسنان". إنّ فصل السلطات سيخلق جهازا من التوازنات والضوابط، كما يليق بدولة سليمة.

"أنا لا أدّعي أنّ النظام الرئاسيّ هو الحلّ السحريّ لجميع المشاكل، ولكن... اعتماد النظام الرئاسيّ سيحقّق الاستقرار في النظام السياسيّ ويتيح للحكومة المنتخبة لمدّة أربع سنوات متتالية تستطيع خلالها تطبيق كامل سياساتها، وسوف تخوض الوزارات الحكوميّة عمليّة من الإشفاء والتنجيع. سيعلم الناخب أنّ ممثّله في الكنيست موالٍ أوّلًا وقبل كلّ شيء للمبادئ التي فاز بثقة الناخبين بفضلها، وليس لسلامة الائتلاف.

(عضو الكنيست ليبرمان، أڤـيـچـدور. 2006. "نحن بحاجة إلى نظام حكم رئاسيّ. ynet.7.9.2006)

استبداد شخص واحد

"إنّ [عرض] فترة الحياة القصيرة للحكومات الإسرائيليّة في أعقاب الانتخابات المباشرة، شبه الرئاسيّة [هي تضليل]. عشيّة اختبار الطريقة [المختلطة]، خدمت حكومة رابين قرابة أربع سنوات. وفي العقود التي سبقت الانتخابات المباشرة، وعلى الرغم من تعدّد الأحزاب بشكل مفرط، فقد فاز الحزبان الكبيران (حزب العمل وحزب الليكود) معا بحوالي ثلثي المقاعد في الكنيست. وأدارا تحالفات مستقرّة (التي ينبغي تعزيزها في المستقبل)، وجلبا الملايين من اليهود إلى إسرائيل منذ حوالي نصف قرن، وأعلنا معاهدات سلام وخاضا حروبًا، وعزّزا الاقتصاد وما إلى ذلك.

لقد حانت اللحظة التاريخيّة لإشفاء طريقتنا من الأساس، وذلك باستخدام سلّة من الأدوية تهدف محتوياتها نقيض ما يقترحه ليبرمان: بعثرة السلطة السياسيّة والمسؤوليّة الإداريّة، لا تركيزها المفرط. تعزيز الأحزاب السياسيّة والقضاء على الفساد الذي تفشّى فيها بواسطة دمقرطة الأوضاع وعدم تحطيمها، حيث أنّ هذا التحطيم هو النتيجة المؤكّدة لمقترحه؛ وفي الوقت نفسه، فإنّ "هندسة" طريقة الانتخابات بحيث يقلّ عدد الأحزاب إلى 7-5، وحلّ السلطة السياسيّة عن طريق اعتماد طريقة الانتخابات الإقليميّة وتغيير ورقة الاقتراع وعدم تركيز القوّة بيد شخص واحد، إذ أنّ من مصلحته، إن أراد البقاء في الحياة السياسيّة، زيادة التعتيم وعدم الشفافيّة، وتعزيز الكنيست كهيئة رقابة على الحكومة بدلا من الاستمرار في إضعافها.

"يجدر بنا أن نعرف أنّ الأساس لطريقة الانتخابات الأمريكيّة ليس الرئاسة وحدها، بل الاتّحاد الفدراليّ الذي يوزّع القوّة السياسيّة بين المركز ومختلف الولايات، ويُبقي في يدي السلطات الاتّحادية جزءًا من الصلاحيّات فقط ، وهي التي يتنازلون عنها في دولتنا الصغيرة لصالح استبداد رجل واحد".

(الدكتور كرمون، أريك. 2006. "ليبرمان ووهْم الرئاسة". . آراء. 10.9.2006 .ynet)

تلخيص

تناولنا في الباب الثالث من هذا الكتاب **نظام الحكم الديمقراطيّ في إسرائيل على أرض الواقع**. سلطات الحكم الإسرائيليّة، التوازنات والكوابح بينها، الهيئات التي تراقبها، تداخل الجمهور في هذه العمليّات، القِيَم الّتي توجّه الثقافة السياسيّة، المجتمع والحكم في إسرائيل- كلّ هذه جميعها تحقّق معا هويّة دولة إسرائيل كدولة يهوديّة وديمقراطيّة.

إنّ تعلّم طريقة عمل كلّ جهاز من سلطات الحكم ومعرفة العلاقات المتبادلة بينها وكذلك ما هي التزامات السلطات تجاهنا، نحن المواطنين – هامّ كي نفهم ما معنى **أن نكون مواطنين في دولة إسرائيل**.

كما تبيّن لنا، فإنّ هناك جدلا مبدئيّا في المجتمع الإسرائيليّ حول الطبيعة الدستوريّة لنظام الحكم البرلمانيّ الذي يتضمّن، من بين أمور أخرى، جدلًا حول طريقة الانتخابات وفصل السلطات.

في الجزء الرابع سوف نتعرّض لقضايا أخرى، مثل الاتّصالات والسياسة وتحديّات المجتمع الإسرائيليّ والمواقف المتعلّقة بالهويّة المنشودة للدولة.

الجزء الرابع ◄◄ المجتمع والسياسة في إسرائيل

أن نكون مواطنين في إسرائيل في دولة يهوديّة وديمقراطيّة ◄

مقدّمة الجزء الرابع - المجتمع والسياسة في إسرائيل

يرتكز هذا الباب على تعلّم مبادئ وقيم إسرائيل كدولة يهوديّة ديمقراطيّة، تحمي حقوق الإنسان والمواطن والميزات اليهوديّة للدولة ولسلطات الحكم. تعرض الفصول الثلاثة، في هذا الباب، التوتّرات الاجتماعيّة بين المجموعات المختلفة في المجتمع بسبب الاختلافات في وجهات النظر حول هويّة الدولة.

الفصل السادس والثلاثون - الإعلام والسياسة في إسرائيل: نناقش دور الإعلام الحرّ وأهمّيّته في الدولة الديمقراطيّة. كما نناقش قوّة الإعلام ومدى استقلاليّة الإعلام في إسرائيل والعلاقات المتبادلة في مثلّث يضمّ الإعلام والسلطة والمواطنين.

الفصل السابع والثلاثون - تحدّي الحياة المشتركة في المجتمع الإسرائيليّ: سنتعلّم أنّ المجتمع هو مجتمع كثير التصدّعات فيه توتّر بين المجموعات المختلفة: بين اليهود والعرب، بين المتديّنين والعلمانيّين. نفحص مسبّبات كلّ واحد من التصدّعات، وكيف يتمثّل فعليًّا في الحياة العاديّة، بالإضافة إلى طرق التعامل معها.

الفصل الثامن والثلاثون - الصورة المنشودة لدولة إسرائيل: نتناول مواقف مواطني إسرائيل إزاء الصورة المنشودة لإسرائيل كدولة يهوديّة ديمقراطيّة، من ثلاث نواحٍ: قوميّة- ثقافيّة، ديمقراطيّة- ليبراليّة ودينيّة- علمانيّة. وهذا، كي تستطيعوا أنتم أيضًا بلورة موقف معلَّل من هذه القضايا.

إغلاق الدائرة - إسرائيل: دولة يهوديّة ديمقراطيّة.

الفصل السادس والثلاثون

الإعلام والسياسة في إسرائيل

في يوم حارّ جدًا، في صيف 1980، اقترح مذيع راديو على مستمعيه التخلّي عن المسؤوليّة تجاه ربّ العمل وترك العمل والقيام بما يقوم به أصحاب البرك الخاصّة في كفار شمرياهو وهرتسليا، في مثل هذا الصباح. وبدأ المذيع، عبر موجات الأثير، بتعداد العناوين التي يوجد فيها برك سباحة خاصّة، وأعلن: كلّ شعب إسرائيل اليوم أصدقاء.

كان هنالك أشخاص وأسر، تقبّلوا الاقتراح "نصفهم بالمزاح ونصفهم جادّين"، استقلّوا حافلات إلى المنطقة، وطرقوا أبواب الغرباء. في اليوم التالي أعلن المذيع أنّها المرّة الأولى التي أُثبت فيها مدى عِظَم قوّة البثّ لأنّها قوّة حقيقيّة، وأنّ النمط الشخصّي التلقائّي قد يكون خطرًا. (أذاعها أليكس آنسكي في جاليه تساهل، 1980)

الأسئلة المركزيّة التي سنتناولها في هذا الفصل:

- **ما هي أهمّيّة حرّيّة التعبير، وحقّ الجمهور في المعرفة وحرّيّة المعلومات لوجود إعلام حرّ؟**
- **ما هو الإعلام الجماهيريّ، وما هي وظائفه؟**
- **ما هي أهمّيّة الإعلام الحرّ للحكم الديمقراطيّ؟**
- **إلى أيّ مدى الإعلام في إسرائيل حرّ؟**
- **ما هي خارطة الإعلام في إسرائيل؟**
- **ما هي العلاقات المتبادلة بين الإعلام والسلطة والمواطنين في إسرائيل؟**
- **ما هو الاستهلاك الحكيم للإعلام؟**
- **ما هي التحدّيات الراهنة للإعلام الإسرائيليّ؟**

"قد لا تقول لنا وسائل الإعلام كيف نفكّر، لكنّها تؤثّر علينا حتمًا في ما نفكّر".

(برنارد كوهين، 1963)

ما هي أهمّيّة حرّيّة التعبير وحقّ الجمهور في المعرفة وحرّيّة المعلومات لوجود إعلام حرّ؟

حرّيّة التعبير، وحقّ الجمهور في المعرفة هما لَبِنَتَا الأساس لوجود الإعلام عمومًا، ولوجود الإعلام الحرّ في دولة ديمقراطيّة خصوصًا لأنّه دون الاعتراف بأهمّيّة هذين الحقّين وبالتزام الدولة بتحقيقهما لا يمكن للإعلام القيام بوظيفته الهامّة في دولة ديمقراطيّة.

كما تعلّمنا في فصل حقوق الإنسان[1]، حقّ **حرّيّة التعبير** هو واحد من حقوق الإنسان الأوّليّة والأساسيّة. معنى هذا الحقّ أنّ لكلّ إنسان الحقّ بالتمسّك بآرائه والتعبير عن نفسه دون أن يتمّ تقييده. كما يحقّ له تقديم معلومات لوسائل الإعلام. حرّيّة التعبير هي حرّيّة واسعة النطاق تشمل حرّيّات إضافيّة، مثل حرّيّة الصحافة: حرّيّة التعبير في الصحافة المكتوبة والإلكترونيّة.

تمّ ترسيخ حقّ حرّيّة التعبير والمعلومات لكلّ البشريّة في الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان 1948.*

*** الإعلان العالميّ**

البند التاسع عشر: *"لكلّ إنسان الحقّ في حرّيّة الرأي والتعبير، بما في ذلك الحقّ بالتمسّك بالآراء، دون مضايقة، وطلب وتلقّي معلومات وآراء بكلّ الوسائل، ودون أيّ حدود."*

ينبثق من حقّ حرّيّة التعبير **حقّ الجمهور في المعرفة**. حقّ الجمهور في تلقّي المعلومات التي تنشرها وسائل الإعلام دون أن تمنعه سلطات الحكم من ذلك، وحقّ كلّ فرد بأن **ينكشف لمعلومات** تمكّنه من **اتّخاذ موقف** حيال كلّ مسألة. حقّ الجمهور في المعرفة يتطرّق إلى المعلومات المتوفّرة حول ما يحصل في البلاد والعالم في مجالات الحياة المختلفة: معلومات أكاديميّة، ثقافيّة، سياسيّة واقتصاديّة تهمّ الفرد. في محكمة العدل العليا 243/62[2]، يتطرّق القاضي الدكتور موشيه لاندوي إلى العلاقة بين الحقّين: *"الحقّان المذكوران مستمدّان من بعضهما: حتّى يتمكّن المواطن من تبادل الآراء، فهو يحتاج أيضًا إلى حرّيّة التوجّه- دون قيود- إلى مصادر المعلومات. في هذه الطريقة فقط يستطيع أن يكوّن رأيًا مستقلًّا، قدر المستطاع، حول الأسئلة التي تتصدّر عالم المجتمع والدولة"*. ويضيف القاضي الدكتور موشيه لاندوي": *... حقّ تلقّي المعلومات ونشرها هو شرط، دونه لا وجود للحكم الديمقراطيّ، ودونه لن تكون ديمقراطيّة حقيقيّة."*

حرّيّة المعلومات - من حقّ الفرد أن يطالب بمعلومات من سلطات الحكم كي يستطيع بلورة مواقفه، بضمنها المسائل المتعلّقة بإدارة الدولة وأعمال السلطة. كما تمكّن المعلومات الجمهور من مراقبة السلطة والإشراف عليها والتعبير عن تأييدها لأعمالها أو معارضتها. من هنا، **فإنّ الدولة ملزمة بتوفير المعلومات الموجودة بحوزتها**. في دول ديمقراطيّة غربيّة، مثل دول إسكندناڤيا والولايات المتّحدة الأمريكيّة، تمّ الاعتراف بأهمّيّة الحقّ في حريّة المعلومات في القوانين التي تلزم موظّفي سلطات الحكم بالاستجابة إلى طلب كلّ مواطن بتلقّي معلومات كاملة عن أداء ونشاط سلطة معيّنة. وقد اعترف بهذا الحقّ أيضًا مجلس الدول الأوروبيّة. (منظّمة هدفها تعزيز الديمقراطيّة، وحقوق الإنسان، وتشارك فيها 32 دولة أوروبيّة).

عام 1998 سُنّ "قانون حرّيّة المعلومات" في إسرائيل أيضًا. هدف القانون إرساء حقّ حرّيّة المعلومات وتحقيق التوازن بين حرّيّة المعلومات من ناحية، والحفاظ على سرّيّة المعلومات من أجل حماية قيم ومصالح إضافيّة، من ناحية أخرى.

1 أُنظروا الفصل الخامس عشر، "مبدأ حقوق الإنسان والمواطن"، في الباب الثاني.
2 محكمة العدل العليا 243/62 "إستوديوهات العرض ضدّ مجلس رقابة الأفلام والمسرحيّات".

ما هو الإعلام الجماهيريّ؟

كيف تتدفّق المعلومات فيه؟

الإعلام هو عمليّة يتمّ بواسطتها تبادل معلومات بين أفراد. في **الإعلام الجماهيريّ** تنتقل المعلومات إلى جمهور واسع انتقالا سريعا وعلنيّا. إنّ نموّ المجتمع الجماهيريّ في العصر الحديث الذي يتّسم، فيما يتّسم، بالاستخدام المتزايد للتّكنولوجيا وتزعزع العلاقات الشخصيّة التقليديّة، حثّ تطوّر وتعاظم الإعلام الجماهيريّ.

مميّزات الإعلام الجماهيريّ

1. يتوجّه إلى جمهور واسع وغير متجانس، في نفس الوقت.
2. علنيّ ومكشوف. من الصعب تحديد نوع المُعَنْوَنِينَ أو عددهم.
3. ليس هناك قرب جغرافيّ بين المرسِل والجمهور، وعادة لا معرفة شخصيّة بينهم.
4. تنتقل الرسالة بُعَيْدَ الحدث، ولذا فهو آنيّ.
5. تُنقل رسائل كثيرة، سريعة، قصيرة وسهلة الالتقاط.
6. يتحقّق الإعلام الجماهيريّ بوسائل اتّصال مختلفة: صحافة مكتوبة، مذياع، تلفاز، مواقع إنترنت وشبكات اجتماعيّة.

مصادر معلومات الإعلام الجماهيريّ

يحصل رجال الإعلام على المعلومات بطرق متنوّعة، رسميّة وغير رسميّة:

1. مؤسّسات الحكم السياسيّة:

- بواسطة آليّات **الناطقين والعلاقات العامّة:** كلّ سياسيّ تقريبًا، مؤسّسة سياسيّة ومؤسّسة حكوميّة، يمتلك نظام ناطقين وعلاقات عامّة. يوفّر هذا النظام موادّ مكتوبة، ينظّم مؤتمرات صحافيّة، ينسّق مقابلات شخصيّة ويصدر إعلانات للصحافة، على لسان الهيئة أو الشخص الذي يمثّله.
- عبر **تسريبات** من جهة صانعي السياسة وموظّفي الجمهور. قد تشكّل التسريبات" بالون اختبار"، لفحص ردّ فعل الجمهور حيال سياسة معيّنة، قبل تطبيقها، وقد تُستخدم أيضًا كآليّة لترويج فكرة أو إحباطها وهي ما تزال في المهد.

2. **من مواطنين أو موظّفي دولة:** اكتشفوا صدفة، أو في إطار عملهم، معلومات ذات قيمة جماهيريّة كبيرة، ويشاركون الجمهور فيها.
3. **تقارير من الميدان:** ينقل المواطنون معلومات بسرعة، بواسطة الأجهزة النقّالة والشبكات الاجتماعيّة. يستمدّ الصحفيّون المعلومات منها.

يبحثون عن المسرِّبين

قرّرت مندوبة المراقبة على النيابة العمل منهجيًا على استيضاح شكاوى متّهمين تتعلّق بتسريبات حدثت، بخلاف ضبط النفس الذي أظهرته، حتّى اليوم، سلطات المراقبة والتحقيق حيال كلّ ما يتعلّق بتقصّي أثر المسرّبين، وبخلاف توجّه المحكمة العليا التي أعربت عن رأيها بأنّ من شأن التسريبات أن تعزّز حرّيّة التعبير في مجتمع ديمقراطيّ.

(حسب باؤم، عيدو. "تسريبات". صحيفة دي ماركر. 8.3.2015)

يعلمون ويصمتون

نوّه وزير الأمن الداخليّ بالإعلام الإسرائيليّ وأكّد أنّه يُظهر مسؤوليّة وطنيّة:" لدى رجال الإعلام في إسرائيل معلومات لو نشروها لسبّبوا ضررًا إستراتيجيًّا في عدّة مجالات. لقد تلقّوا المعلومات دون صلاحيّة أو إذن، إنّما عن طريق التسريب".

بحسب "الخوف من التسريبات يمنع المناقشة الشاملة في مجلس الوزراء المصغّر 4.9.2008 (ynet).

تحقيق صحفيّ

كشف الصحفيّ يوآف يتسحاك، في سلسلة من المقالات، حقائق أدّت إلى تقديم لائحة اتّهام، ومن ثمّ إدانة رئيس الحكومة السابق إيهود أولمرت، بتلقّي الرشوة.

4. **القطاع الخاصّ:** هيئات خاصّة، كالشركات، والمصانع، والمصارف، ورجال الأعمال، يقيمون علاقات متشعّبة مع الإعلام، من خلال الناطقين، والمستشارين، والإعلاميّين، ومجموعات الضغط".

ما هي وظائف الإعلام؟

★ تتبّعوا في الصحافة المكتوبة أو المذاعة والمرئيّة، وقدّموا تقريرًا عن تحقيق صحفيّ: بماذا يتعلّق، وما هي قيمته للديمقراطيّة الإسرائيليّة.

للإعلام في الدولة الديمقراطيّة عدّة وظائف:

1. **رفع التقارير:** تجميع ونشر معلومات ذات أهمّيّة للجمهور حول أحداث، أشخاص وإجراءات في البلاد والعالم. تمكّن المعلومات الجمهور من رسم صورة، وصياغة موقف حيال ما يحدث في البلاد وفي العالم.
2. **تقديم التحليلات:** تفسير الأحداث وإظهار ارتباطها بأحداث مشابهة.
3. **المراقبة والإشراف على السلطة:** يشكّل الإعلام منبرًا لمراقبة ذوي المناصب، ويُسمّى- أيضًا- " كلب حراسة الديمقراطيّة". بهذا يمثّل هيئة مراقبة غير رسميّة على السياسيّين وعلى أشخاص ذوي نفوذ وعلى السلطات الحكوميّة.
4. **الوساطة بين السياسيّين والجمهور:** يستغلّ السياسيّون الإعلام كمصدر للمعلومات، كآلية لنقل رسائلهم وللانكشاف الجماهيريّ، وأيضًا لدراسة رأي الجمهور وتحرّكات الخصوم.
5. **منبر لآراء متنوّعة:** تساهم وسائل الإعلام في الدولة الديمقراطيّة في توزيع القوّة في المجتمع، حيث توفّر إمكانيّة التعبير والشرعيّة لمسائل مختلفة، لآراء مختلفة وللمجموعات المختلفة في المجتمع. للإعلام قوّة كبرى على تحديد أيّ من المجموعات في المجتمع ستحظى بمنبر، ومن هنا تكمن أهمّيّة تعدّد الصحف، مواقع الأخبار وبرامج الواقع، قنوات الإذاعة والتلفاز والشبكات الاجتماعيّة.
6. **التنشئة الاجتماعيّة (الجتمعة)*:** التعبير عن الرموز والقيم التربويّة ونشرها من أجل خلق التضامن والاستمراريّة في المجتمع. مثلًا، من خلال تحديد الأعياد والمواقيت وبواسطة برامج تهتمّ بالمجتمع الإسرائيليّ، بتأريخه، بثقافته وقِيَمه. هنالك توتّر متأصّل بين التعدّديّة والتنشئة الاجتماعيّة لأنّها قد تضعف التعدّديّة ومواقف الأقلّيّات (وطنيّة، متديّنة)، أو قطاعات غير مركزيّة، تحت عنوان قيم مشتركة للمجتمع. لذا، للإعلام وظيفة مركّبة مزدوجة، كوكيل للتنشئة الاجتماعيّة وكآلية تعبّر عن عدّة ثقافات وتصوّرات.
7. **الترفيه:** برامج الترفيه من شأنها أن تُستخدم كوسيلة لتخفيف التوتّر، كالساتيرا (السخريّة) التي تعبّر عن نقد اجتماعيّ وتقترح مسارات تفكير بديلة. من جهة أخرى، يمكن للترفيه أن يُستخدم كآلة لصرف انتباه الجمهور عن قضايا مثيرة للجدل، عن صعوبات، عن أعمال غير سليمة وعن إخفاقات، وبهذا تضعف يقظة المواطنين وقدرتهم على الإشراف على السلطة.
8. **الدعاية الانتخابيّة:** يوفّر الإعلام، قبيل الانتخابات، منبرًا لنقل رسائل إلى الناخبين، ويعزّز- بهذا- الإجراءات الديمقراطيّة.

* **التنشئة الاجتماعيّة(الجتمعة):**
إجراء يذوّت الفرد من خلاله تقاليد متعارف عليها، قيمًا، رموزًا ومهارات معمولًا بها في المجتمع الذي يحيا فيه. هذا التذويت مهمّ جدًّا لاستقرار المجتمع.

أنواع الصحافة
صحافة إلكترونيّة - إعلام يُنشر بواسطة المذياع، التلفاز والإنترنت.
صحافة مطبوعة - إعلام يُنشر بواسطة الصحف.

هنالك مفهومان **لوظيفة الصحافة**، وصحافيّون كثيرون يحاولون دمجهما:

صحافة تقريريّة: وفق هذا التصوّر، وظيفة الصحفيّ هي تقديم تقرير عمّا يحدث، وعرض الحقائق دون اتّخاذ موقف، بشكل موضوعيّ قدر المستطاع.

صحافة متداخلة: وفق هذا التصوّر، يعبّر الصحفيّ- إلى جانب الحقائق- عن مواقفه ورؤياه الذاتيّة، ومن حقّه دعم الأجندة التي يؤيّدها. كلا التصوّرين معروضان في الفقرتين التاليتين:

ترفيه. Fotilia© Kirsty Pargeter.

صحفيّون مع أجندة

"الصحفيّ هو أوّلًا وقبل كلّ شيء إنسان. كإنسان، لديه رأي، مشاعر، تشخيصات، مواقف. وما من سبب لإخفائها. على العكس: هذه المواقف تساعد مستخدميه على فهم السياق الذي يقدّم فيه تقاريره الواقعيّة. ليس على الصحفيّ تعويد مستخدميه على نصوص مُبْتَذَلَة، إنّما محاولة تحديد الفرق بين الخير والشرّ، على طريقته. لم أر أيّة مهنة أخرى في إسرائيل، تطلب من صاحبها إخفاء رأيه الشخصيّ".

*("صحفيّون مع أجندة"، **مدوّنة أوري كتسير- أفلاطون**، 30.11.2005)*

لا يمكن إجراء حوار جماهيريّ ثقافيّ حكيم

عندما يكون الافتراض أنّه لا يمكن وصف الحقيقة تُعطى الحرّيّة لأيّ تقرير، حتّى لو كان كاذبًا مُغرضًا. عندما يكون المتّفق عليه أنّ لكلّ وسيلة إعلام، ولكلّ صحفيّ موقفا خاصّا وأنّه من الشرعيّ أن يوجّه موقفه ذاك ويبرمج تقاريره وتحليلاته، فبذلك تنهار قدرة الجمهور على معرفة ما يحصل وتحليل ما يحدث... ولا يمكن إجراء حوار ثقافيّ".

*(بنزيمن، عوزي. "أمر شخصيّ". **العين السابعة**. 21.3.2013)*

★ اعرضوا مفهوم كتسير لوظيفة الإعلام. ادعموا إجابتكم بما ورد في النصّ.

★ اشرحوا انتقاد بنزيمن للتوجّه المنعكس في أقوال كتسير. علّلوا إجابتكم.

نفوذ الإعلام

- **تحديد جدول الأعمال:** تحدّد وسائل الإعلام أيّة معلومات تصل إلى الجمهور، وأحيانًا طابعها أيضًا. وبهذا، يوجّه الإعلامُ الجمهورَ، في الواقع، **إلام يفكّر به**، ويبلور رأي الجمهور. كما يؤثّر على متّخِذي القرارات. يحدّد الإعلام- إلى حدّ ما- ما هي المسائل التي ستُطرح في الحملات الانتخابيّة (مثلًا: جدول أعمال اجتماعيّ أو أمنيّ)، وبهذا، فمن شأنه أن يؤثّر على نتائج الانتخابات، وعلى تغيير السلطة، وعلى تركيبة الحكومة.

النشر الكاذب

نقل أحد متصفّحي موقع تملكه شركة CNN معلومات كاذبة، مفادها أنّ المدير العامّ لشركة "آبل" ستيف جوبس قد تعرّض لنوبة قلبيّة، وتمّ نقله إلى المستشفى. في أعقاب هذا النشر هبطت أسهم شركة "آبل". (5.10.2008)

- **بناء الواقع:** لا يعكس الإعلامُ الواقع فقط، إنّما يبلوره، وأحيانًا يشوّهه لأغراضه الخاصّة. وراء كلّ لوحة مفاتيح أو مكبِّر صوت، يقف إنسان صاحب رأي، مواقف وأفكار. لاختيار الموضوع، زاوية الشرح والصورة، هنالك تأثير على بناء الواقع. عمليًّا، ينقل الإعلام إلينا- أكثر من مرّة- صورًا للواقع لا يمكن الاعتماد عليها، وقد تؤدّي إلى بلورة رؤيا مغلوطة لدى مستخدميه، والتأثير على سلوك الجمهور، بل على التصويت في الانتخابات.

ما هي أهمّيّة الإعلام الحرّ في الحكم الديمقراطيّ؟

يؤدّي خوف السلطة في الدول غير الديمقراطيّة من الرقابة والإشراف إلى تحكّم السلطة بوسائل الإعلام بشكل مطلق. بالمقابل، تُعتبر حرّيّة عمل وسائل الإعلام في الدول الديمقراطيّة وعدم ارتباطها بالسلطة أساس نظام الحكم.

وسائل الإعلام المختلفة هي وسائل مركزيّة لتحقيق حقوق ومبادئ أساسيّة في المجتمع الديمقراطيّ الحديث، ومن ضمنها **حرّيّة التعبير**، ومعناها حرّيّة الإسماع والاستماع؛ **قيمة التعدّديّة** التي تهدف إلى الكشف والانكشاف على عدّة قيم ومناهج؛ **حقّ الجمهور في المعرفة** الذي يعني تدفّق المعلومات الحرّ إلى الجمهور ومنه يمكّن المواطنين من المشاركة في العمليّة السياسيّة واتّخاذ قرارات حكيمة، عند قيامهم باختيار ممثّليهم في البرلمان؛ **المراقبة والإشراف على السلطة** كإحدى الآليّات غير الرسميّة في هذا المجال.[3]

إلى أيّ مدًى الإعلام مستقلّ في إسرائيل؟

ما هي القيود التي تسري عليه، وكيف يجري نضاله من أجل استقلاليّته؟

تضمن عدّة وسائل استقلاليّة الإعلام في إسرائيل، وإلى جانبها هنالك وسائل مقيِّدَة تهدف إلى ضمان مصالح الدولة والدفاع عن حياة المواطنين وحقوقهم.

قوانين ووسائل وعوامل تقيِّد الإعلام:

- **مرسوم الصحافة:** قانون يعود إلى أيّام الانتداب البريطانيّ. بقي ساري المفعول، لكنّه يكاد لا يطبّق. بحسبه، على كلّ فرد أو منظّمة ترغب في إنشاء أو إصدار صحيفة الحصول على إذن من السلطات. يمنح القانون وزير الداخليّة صلاحيّة وقف عمل صحيفة، أو منع نشرها.
- **قانون العقوبات:** يُحكَمُ على مَن ينشر إعلانًا فيه تحريض أو فتنة، بالسجن خمس سنوات.

بثّ من الكنيست ومن المحكمة العليا:

يتمّ في إسرائيل (منذ أوائل التسعينيّات)، كما يحدث في دول غربيّة كثيرة، نقل ما يحدث في الكنيست ببثّ حيّ ومباشر. يسمح هذا البثّ لكلّ ناخب بالانكشاف على الإعلام، وتعميق تداخل وسائل الاتّصال في جدول أعمال الكنيست. بدأ، في العام 2014، ولأوّل مرّة، بثّ مداولات مختارة من المحكمة العليا بثًّا حيًّا ومباشرًا.

3 انظروا الفصل السابع عشر، "مبدأ تقييد السلطة"، في الباب الثاني.

- **أمر منع النشر:** يمنع القانونُ الإعلامَ عن نشر اسم متّهم قبل مرور 48 ساعة على بدأ القيام بالتحقيق معه بهدف تمكين المتّهم من مطالبة المحكمة بمنع نشر اسمه. بالإضافة إلى هذا، يحقّ للمحكمة إصدار أمر بمنع نشر اسم المتّهم قبل تقديم لائحة اتّهام ضدّه، إن كان من شأن النشر أن يؤدّي إلى إضرار خطير للمتّهم.
- **قانون الانتخابات** (أساليب الدعاية): يمنع وسائل الإعلام من تمكين المرشّحين من استغلال البثّ الجماهيريّ غير المخصّص للدعاية من أجل القيام بدعاية لأنفسهم أو لحزبهم خلال الأسابيع الثلاثة الأخيرة التي تسبق الانتخابات. ساري المفعول لعام 2015، أنّ القانون لا يتطرّق إلى الإعلان عبر الوسائل التكنولوجيّة الحديثة، كالشبكات الاجتماعيّة، لكن المحكمة راحت تنتهج في السنوات الأخيرة وضع قيود على استخدام وسائل البثّ الحديثة أيضًا.
- **الرقابة العسكريّة:** وحدة تابعة لقسم الاستخبارات في جيش الدفاع الإسرائيليّ وظيفتها الإشراف على معلومات أمنيّة قيد النشر، ومنع نشرها وتوزيعها عند الحاجة. على مرّ السنين، قلّصت محكمة العدل العليا الرقابة العسكريّة المفروضة على وسائل الإعلام. سُمعت بعد حرب لبنان الثانية انتقادات حادّة حول أداء الإعلام خلال الحرب بادّعاء أنّ التقارير من ساحة المعركة كشفت- أكثر من مرّة- التحرّكات والنوايا العسكريّة. أوصى تقرير لجنة التحقيق، برئاسة القاضي ڤينوغراد الذي نُشر بعد الحرب بفرض رقابة صارمة على الإعلام، في زمن الحرب. في الماضي، قيّدت وسائل الإعلام نفسها طواعيّة، في إطار" لجنة المحرِّرين" وهي الهيئة التي نسّقت بين أطراف الإعلام المركزيّة في إسرائيل وجهاز الأمن- فامتنعت عن نشر معلومات وفق طلب السلطة. بالمقابل، شُورِكَت بمعلومات سرّيّة. على مرّ السنين انسحب قسم من وسائل الإعلام من لجنة المحرِّرين، وضعفت مكانتها. في عصر الإنترنت لم تعد هنالك قيمة للرقابة الذاتيّة على وسائل الإعلام تقريبًا على ضوء تعدّد وسائل الإعلام والتقارير المستقلّة لكلّ من يمتلك إمكانيّة الوصول إلى الشبكة.
- **أخلاقيّات الصحافة:** "مجلس الصحافة" وأعضاؤه ممثّلو جمهور مستقلّون، إلى جانب ممثّلين عن كلّ وسائل الإعلام، وهو يحدّد قواعد الأخلاقيّات. ناقشت محكمة أخلاقيّات المجلس شكاوى تجاوزات قواعد الأخلاقيّات، وألزمت- أكثر من مرّة- وسائل إعلام وصحفيّين بتقديم اعتذارات، بعد أن اتضّحت مخالفة قواعد الأخلاقيّات. على الرغم من ذلك، نحن نواجه يوميًا خروقات للقواعد. بالمقابل، يحافظ" مجلس الصحافة" على استقلاليّة وسائل الإعلام في ظلّ محاولات متتالية للحدّ من خطواتها.
- **ملكيّة خاصّة على وسائل الإعلام:** معظم وسائل الإعلام هي بملكيّة خاصّة لأرباب الأموال الذين يطالبون مرارا دعم وسائل الإعلام لمصالحهم الشخصيّة، لقيمهم وتصوّراتهم السياسيّة. ويتمثّل هذا الأمر بفرض رقابة داخليّة على المسائل التي سيتمّ التطرّق إليها، في نشر معلومات جزئيّة، أو تلاعب وتعاطٍ مع المعلومات بشكل متحيّز على الرغم من أنّه يُعرض بشكل موضوعيّ.
- **المواقف السياسيّة لمحرِّري وسائل الإعلام:** محرّرو وسائل الإعلام وذوو وظائف مختلفة فيها يقومون- في بعض الأحيان- بمناورات مشابهة لتلك التي يمكن ان نراها لدى أصحاب وسائل الإعلام. في هذه الحالة، يكون التحيّز لصالح الموقف الأيديولوجيّ للمحرّرين والإعلاميّين، وهو ما يميّز المحرّرين والعاملين المختلفين، في وسائل الإعلام العامّة والخاصّة على حدّ سواء.
- ***الضغوطات السياسيّة:*** تحاول أطراف سياسيّة التأثير على وسائل الإعلام بطرق علنيّة وسرّيّة هدفا إلى توفير معلومات وتحليلات تدعم برامجها ومصالحها، أو على العكس، تعرقل وتكبح معلومات وتحليلات بالاتّجاه المعاكس.

الصحافة في إسرائيل. مكتب الإعلام الحكوميّ. المصوّر: يعقوف ساعَر.

وسائل تمكّن من استقلاليّة الإعلام

- **قانون البثّ العامّ (2014):** القانون الجديد حلّ محلّ قانون سلطة البثّ، منذ عام 1965، يمنح اتّحاد البثّ العامّ (سلطة البثّ سابقًا) استقلاليّة: يُعيّن المدير العامّ على يد الاتّحاد، لا الوزير، ويتمّ اختيار المجلس على يد لجنة كشف (برئاسة قاضٍ متقاعد يختاره الوزير وبمصادقة رئيس محكمة العدل العليا). مع ذلك، يمكن للحكومة أن تقيل مجلس الاتّحاد، بظروف معيّنة، ويحقّ للوزير الموكّل نقل عضو مجلس من منصبه إذا تبيّن أنّه غير قادر على أداء وظيفته، أو إثر تغيّبه عن مداولات المجلس. يضمّ المجلس 12 عضوًا، من ضمنهم 6 نساء على الأقلّ، وعضو واحد على الأقلّ من القطاع العربيّ، الدرزيّ أو الشركسيّ. لا يتمّ تعيين عضو مجلس لمن عمل في نشاطات سياسيّة لخمس سنوات تسبق ترشّحه، أو أنّه على علاقة بوزير من وزراء الحكومة. شُرِّع القانون الجديد بعد سجال جماهيريّ يَقِظ وواعٍ.
- **القانون ضدّ الملكيّة المتقاطعة:** يهدف إلى تقليص تأثير "رقابة المالكين" على المعلومات المنشورة في وسائل الإعلام. ولذا قُيِّدَت عام 2000 قانونيًا إمكانيّة المركزيّة من خلال حظر "الملكيّة المتقاطعة". أي، منع إمكانيّة كون شخص مالك صحيفة، وفي ذات الوقت صاحب محطّة إذاعة أو تلفاز ممّا قد يسنح له أن يسيطر على مصادر معلومات عديدة ويمنع التنوّع.
- **تعدّد وسائل الإعلام:** عدا البثّ العامّ، تعمل في إسرائيل هيئات إعلام أخرى.
- **الإعلام العالميّ:** الجمهور منكشِف- اليوم- على كمّ هائل من المعلومات، من مصادر كثيرة ومتنوّعة. ونتيجة لذلك، من غير الممكن إخفاء معلومات لزمن طويل. من المهمّ أن نتذكّر أنّ المعلومات المنشورة في الإنترنت وفي وسائل الإعلام في العالم لا تخضع- دائمًا- لقوانين الرقابة. ونتيجة لذلك، تُنشر أيضًا- في مسائل متعلّقة بأمن الدولة- أخبار ومعلومات تستند إلى "مصادر أجنبيّة"، دون مصادقة الرقابة العسكريّة.

*** حسن نيّة أم افتراء**

رفع النقيب ر. دعوى قذف بُعَيْدَ نشر تحقيق في البرنامج التلفزيونيّ "عوفداه" ضدّ مُعِدّة البرنامج، إيلانا ديّان، وصاحبة حقّ الامتياز "تلعاد". قضت المحكمة أنّ التقرير عرض الحدث الذي شارك فيه النقيب ر. دون حسن النيّة المطلوب، وألزمت المدّعَى عليهم بدفع مبلغ 300,000 شيكل تعويضًا له.
استأنفت ديّان و"تلعاد" في محكمة العدل العليا، التي قضت أنّ النشر كان "حقيقة في وقته" وخفّضت من الغرامة. في مداولة أخرى وهيئة موسّعة، قضت محكمة العدل العليا أنّ النشر كان بحسن نيّة وألغت الغرامة التي فُرِضَت على إيلانا ديّان، وأبقت الغرامة المفروضة على "تلعاد" فقط.

موقف:

اِبحثوا في الإنترنت عن تفاصيل الحدث الذي كان النقيب ر. مشاركًا فيه عام 2004 في قطاع غزّة، وعن تحقيق إيلانا ديّان.

★ لو كنتم ضمن قضاة المحكمة العليا، فبماذا كنتم ستحكمون؟ علّلوا إجابتكم.

- **تداخل المحكمة:** قرارات محكمة العدل العليا في قضيّة "صوت الشعب" (1953)، وبقضيّة النقيب ر. ضدّ إيلانا ديّان وشركة "تلعاد" (2010)* تجسّد الحماية التي تمنحها محكمة العدل العليا لحريّة التعبير وحريّة الصحافة. فأدّت هذه القرارات إلى بلورة حريّة صحافة واسعة في إسرائيل.
- **السرّيّة الصحفيّة:** يحقّ للصحفيّ عدم الكشف عن مصادره كي لا تخشى "المصادر"، أي الأشخاص الذين يمتلكون معلومات ذات أهمّيّة جماهيريّة من تسليمها إلى الصحفيّين. إنّ السرّيّة الصحافيّة ليست مطلقة، ويحقّ للمحكمة إلغاؤها.
- **مجلس الصحافيّين:** كلّ الهيئات الإعلاميّة في إسرائيل عضوة في نقابة الصحافيّين، على الرغم من كونها هيئة طوعيّة (أي أنّ الانضمام إليها ليس إجباريًّا). يكافح المجلس من أجل الحفاظ على قيم الصحافة الحرّة، وعلى رأسها حرّيّة التعبير وحقّ الجمهور بالمعرفة، في الكنيست ولدى الرأي العامّ.

ما هي خارطة الإعلام في إسرائيل؟

البثّ العامّ

هيئات البثّ التابعة للبثّ العامّ، هي **صوت إسرائيل** في المذياع (قناة أ، ب، ج، صوت إسرائيل باللغة العربيّة، شبكة استيعاب القادمين الجدد (רק"ע) باللغات الأجنبيّة، صوت الموسيقى وما شابه)، **جاليه تساهل** (גלי צה"ל) وجلجلاتس (גלגלצ)، وهي قنوات تابعة للجيش. أضف إلى ذلك **القناة الأولى** في التلفاز، **التلفاز بالعربيّة والتلفاز التربويّ**. الدولة تموّل البثّ العامّ، وكلك الناشرون والرعاة (أصحاب الرعاية). ومن المفترض أن يكون البثّ بمنأى عن المصالح الاقتصاديّة والسياسيّة وعليه خدمة الجمهور كلّه. كما أسلفنا، في صيف 2014، سنّت الكنيست قانونًا يفكّك تدريجيًّا سلطة البثّ التي شغّلت قناتَيْ راديو صوت إسرائيل والقناة الأولى في التلفاز؛ يغيّر هذا القانون مسار تشغيل وسائل الإعلام تلك.

البثّ التجاريّ

السلطة الثانية للتلفاز والإذاعة

في أواخر السبعينيّات من القرن العشرين، ازدادت المطالبة بإقامة قناة تلفزيونيّة ثانية، غير عامّة، بهدف التنوّع في البرامج. تعمل الهيئة بفضل قانون "الهيئة الثانية للتلفاز والإذاعة"، منذ عام 1990. هي خاضعة لمراقبة مراقب الدولة وفق شروط الترخيص الذي حصلت عليه من الدولة. قيم قانون الهيئة الثانية ومبادئها مشابهة- في معظمها- لتلك التابعة لقانون هيئة البثّ.

الصحافة المكتوبة

الصحافة المكتوبة، في البلاد، متنوّعة جدًّا. هي تضمّ صحفًا قطريّة مخضرمة، مثل" يديعوت أحرونوت" و" هآرتس"، وصحفًا أكثر حداثة، مثل"يسرائيل هيوم" و"مكور ريشون" ("معاريف هشفوع" هي صحيفة قديمة- حديثة). يُوزّع قسم من الصحف مجّانًا (وتُسمّى الصحف المجّانيّة).

الصحافة الاقتصاديّة

في السنوات الأخيرة، اتّسع التداول الإعلاميّ في المواضيع الاقتصاديّة جدًا. يتمثّل الأمر في البرامج اليوميّة المتعلّقة بمواضيع اقتصاديّة في التلفاز والراديو وبصدور ثلاث صحف اقتصاديّة يوميّة وبتغطية هائلة لمواضيع اقتصاديّة وسوق المال في شبكة الإنترنت.

(مأخوذ عن: داڤيدزون، روعي. 2012. "هل الإعلام الاقتصاديّ في إسرائيل حرّ؟" المعهد الإسرائيليّ للديمقراطيّة)

★ اذكروا أسماء ثلاث صحف اقتصاديّة أو برامج اقتصاديّة تظهر في وسائل الإعلام.

في المقابل، هنالك صحافة قطاعيّة: صحافة داخل قطاع المتديّنين المتزمّتين- "هموديع"، "يتد نئمان"، "هپيلس"، والصحيفة الأسبوعيّة "مشپحاه" (قسم منها صحف حزبيّة)، وصحافة بالعربيّة- "الاتّحاد"، والصحيفة الأسبوعيّة "الصنّارة"، و"كلّ العرب". هناك صحف أخرى تُنشر بلغات أجنبيّة، هي: الإنجليزيّة والروسيّة والفرنسيّة والإيديش. وهناك صحف أخرى تهتمّ بالاقتصاد، كما وهنالك أيضًا صحف"محلّيّة"- صحف تصدر في نهاية الأسبوع، وتُوزّع في مناطق معيّنة.

التلفزيون في الكوابل

امتيازات تشغيل قنوات التلفاز بالكوابل مركّزة بأيدي خمس شركات تعمل وفق تعديل **قانون هبيزك (الاتّصالات السلكيّة وغير السلكيّة)***، الذي أقرّته الكنيست عام 1986. ينظّم القانون إنشاء وتفعيل محطّات التلفاز بالكوابل (وكذا بثّ التلفاز عبر الأقمار الاصطناعيّة). وهذه وسيلة إعلام إقليميّة تشبه الصحف المحلّيّة.

*** قانون هبيزك - الاتّصالات السلكيّة وغير السلكيّة**

وفق تعديل رقم 4 من القانون، تخضع برامج التّلفاز بالكوابل إلى قيود تحدّد "برامج ممنوعة". من بين الممنوعات: بثّ أفلام لم تحصل على إذن من هيئة مراقبة الأفلام والمسرحيّات(الرقابة)، أفلام أو برامج فيها موادّ خادشة للحياء، وفق معناها في قانون العقوبات، حملة (دعاية) حزبيّة وأفلام أو برامج فيها تحريض على العنصريّة أو العنف القوميّ.

الإنترنتّ وشبكات الاتّصال في العالم، وفي إسرائيل

وسائل الإعلام الحديثة- الإنترنتّ بكافّة مواقعه، والشبكات الاجتماعيّة التي تعمل من خلاله(فيسبوك، تويتر، واتس أب، يوتيوب، منتديات، توكباك، إلخ) - تختلف عن وسائل الاتّصال الإلكترونيّة التي سبقتها، المذياع والتلفاز. الإنترنتّ **عالميّ**، ويتيح **شراكة عالميّة** في تلقّي المعلومات وتقديمها. إنّه كنوع من "ميدان المدينة" العصريّ، فكلّ شخص، وليس فقط وسائل الإعلام وموظّفيها، يستطيع الحديث، وكلّ واحد، من المركز والضواحي، يستطيع أن يستقي المعلومات أو ينشرها، في أيّ وقت.

مع هذا، وبسبب أنّ "حقّ الكلام" في الشبكات الاجتماعيّة، يُعطى دائمًا لكلّ شخص، وفي كلّ موضوع، دون مدير أو منتج أو "مُغَرْبِل"، أحيانًا تجنح المناقشات في الشبكة إلى المسّ الشخصّي، بدل الاستيضاح المتسامح، عن الحقائق والآراء.

Facebook. Fotolia© Ogerepus.

Fotolia© TAlex.

سؤال تفكير:

★ ما هي، برأيكم، أفضليّات ونواقص استخدام السياسيّين للفيسبوك من حيث الثقافة السياسيّة الديمقراطيّة. يمكنكم الاستعانة بمصطلحات مثل حكم الشعب، أجهزة المراقبة والإشراف، حسم الأكثريّة، التعدّديّة.

القوّة الاجتماعيّة والسياسيّة للإنترنت

في الدول غير الديمقراطيّة. موجة الاحتجاجات والانقلابات التي وقعت في العالم العربيّ، منذ عام 2010، وما سُميّ بـ"الربيع العربيّ"، تأثّرت بالإنترنت والشبكات الاجتماعيّة التي وفّرت معلومات مستقلّة وكشفت دون إشراف أو رقابة الإدارة القمعيّة للأنظمة في تلك الدول. مكّنت الشبكات الاجتماعيّة المواطنين من قصّ حكاياتهم الشخصيّة ومشاركة أناس آخرين، من دول مختلفة، بمحنتهم، والتشكّي من ظلم النظام، بل وإنشاء تنظيمات يمنع النظام وجودها.[4] من جهة أخرى، أُستخدِم الإنترنت، في مراحل متأخّرة من "الربيع العربيّ" للتحريض وللتنظيمات الإرهابيّة ونشر ثقافة عنيفة كتلك التي تجلّت في الأفلام القصيرة لتنظيم الدولة الإسلاميّة (داعش). الشبكات الاجتماعيّة هي وسيلة يمكن أن تُستخدم لأهداف إيجابيّة، ولأهداف سلبيّة أيضًا.

في الدول الديمقراطيّة يتجلّى الاحتجاج الافتراضيّ عبر الإنترنت في مجتمعات حرّة في عدّة أشكال. أحيانًا - في الشبكات الاجتماعيّة فقط كـ"احتجاج الأمّهات" الناجح في إسرائيل، في حزيران 2013، ضدّ إلغاء التخفيضات على بدائل الحليب. في أحيان أخرى، مقاطعة المستهلكين التي بدأت في الشبكات الاجتماعيّة فتعاظمت، كما حدث في "احتجاج جبنة الكوتج"، و"احتجاج الخيام"، في صيف 2011 فهذه تنظيمات عفويّة بدأت في الفيسبوك وباتت مظاهرات جماهيريّة.

تحدث التغييرات في السياسة- غالبًا- بعد خروج الجماهير إلى الشوارع فقط لكنّ الشبكات الاجتماعيّة تساعد في تعزيز وتقوية الاحتجاج والتنظيم غير المؤسّساتيّ، عن طريق نشر المعلومات.

لكن، من المهمّ التذكّر أنّ الإنترنت يعمل كسيف ذي حدّين. انكشاف المواطنين أمام سلطات الحكم كبير جدًّا، وتقريبًا من غير الممكن- اليوم- الامتناع عنه. النتيجة هي التضارب بين حقّ حريّة المعلومات وحقّ الخصوصيّة، وبين حقّ الخصوصيّة ووجوب حماية أمن الدولة. بكلمات أخرى، قد يؤدّي الإنترنت والشبكات الاجتماعيّة إلى إلحاق الضرر بالمواطنين بسبب قدرة الدولة وهيئات أخرى على كشف معلومات شخصيّة كثيرة عن مواطنيها، مستخدمة المعلومات بشكل غير مراقب.

متجمهرون في ميدان التحرير، شباط- فبراير 2011.
ويكيبيديا, Jonathan Rashad - Flickr, CC BY 2.0.

ما الذي يتغلّب؟

إدوارد سنودن الذي كشف مراقبة سلطات الولايات المتّحدة الأمريكيّة لمستخدمي الإنترنت، أوضح دوافعه:

"أنا على استعداد للتضحية بكلّ شيء لأنّني لا أستطيع السماح للنظام الأمريكيّ بتدمير الخصوصيّة، حرّيّة الإنترنت والحرّيّات الأساسيّة لمواطني العالم بواسطة آلة المراقبة الضخمة الّتي يبنيها سرًّا. (هآرتس، 2013.6.9)

في المقابل، وفي مواجهة الانتقاد العامّ الذي قام، قال رئيس الولايات المتّحدة الأمريكيّة، باراك أوباما: *"لا يمكن أن نطلب 100% أمنًا، والحفاظ 100% على حقوق الفرد".*

كلكاليست، 2013.6.9)

★ ما هو موقفكم إزاء التوازن المنشود بين الحفاظ على أمن الدولة ومواطنيها والحفاظ على حرّيّتهم وحقوقهم؟

4 فابل، طال. 2012. "الاحتجاج الاجتماعيّ والشبكات الاجتماعيّة، من العالم الافتراضيّ إلى العالم الحقيقيّ وبالعكس"، مركز الكنيست للبحوث والمعلومات.

ما هي العلاقات المتبادلة بين الإعلام والسلطة ومواطني إسرائيل؟

تتمّ في إسرائيل علاقات وثيقة بين **الصحفيّين والسلطة**، ويبرز في السنوات الأخيرة توجّه انتقال صحفيّين إلى السياسة. يُسمع انتقاد مستمرّ حول التحيّز السياسيّ لوسائل إعلام ذائعة الصيت، وحول القصور في الأداء المهنيّ للإعلام. مثال واضح على ذلك، هو الانتقاد اللاذع لأداء الإعلام عشيّة حرب يوم الغفران، عام 1973.* سُمِعَت اِدّعاءات قاسية حول التحيّز السياسيّ لوسائل الإعلام المختلفة، خلال حملة انتخابات الكنيست، عام 2015.

توفّر الدولة ميزانيّات للبثّ العامّ، وبالمقابل تساعد محطّات تلفازيّة تجاريّة وقعت تحت ضغوطات ماليّة ممّا يخلق ارتباطًا لبعض أقسام الإعلام بالسلطة.

عصر التلفاز جعل السياسة شخصيّة أكثر على حساب الاعتبار الأيديولوجيّ والحزبيّ. يحبّ التلفاز الرسائل البصريّة، يُلزِم سياسيّي عصرنا بـ"تبديل الشاشة". ولذا، فهم مطالبون بتبسيط رسائلهم وصياغتها بشكل مختصر مركّز وأحيانًا شعبيّ.

إنّ اِزدهار الشبكات الاجتماعيّة يمكّن السياسيّين من التواصل مباشرة مع الجمهور دون الاعتماد على أسئلة الصحفيّين الذين قد يستصعبون مواجهتهم وصياغة الرسالة التي يودّون إيصالها وفق رغبتهم، من حيث المضمون، الطول والأسلوب.

إنّ اِزدهار الشبكات الاجتماعيّة يمكّن السياسيّين من التواصل مب

*** رقابة ذاتيّة**

عشيّة حرب يوم الغفران، كانت للإعلام معلومات حول تركّزات القوّات العسكريّة السوريّة والمصريّة على طول الحدود الإسرائيليّة. لجنة المحرّرين استجابت لطلب السلطات بعدم نشر المعلومات، وبهذا أخطأت بحقّ وظيفتها: بدل التحذير والكشف، ساهمت في الشعور بالرضى الذي ساد الدولة، في تلك الفترة، واندلاع الحرب فجأة.

إعلام مجنّد

وضع تكون فيه المؤسّسة الإعلاميّة خاضعة للمؤسّسة السياسيّة عن طيب خاطر، ووسائل الإعلام تشكّل"بوق السلطة"، أو تكون مجنّدة وعاملة ضدّها.

مهمّة:

بنيابنيامين زئيف هرتسل كان من بين الأوائل في سلسلة الصحفيّين- القياديّين، في الحركة الصهيونيّة. 13 من بين 120 عضوًا في الكنيست الأولى، أعلنوا أنّهم صحفيّون بالمهنة.

- افحصوا كم من أعضاء الكنيست الحاليّة كانوا في السابق صحافيّين.
- كيف كان من شأن هذا الانتقال أن يؤثّر على أدائهم كصحفيّين وكيف من شأنه التأثير على نشاطهم كسياسيّين؟

يمكن دراسة مدى الثّقة الّتي يوليها مواطنو إسرائيل للإعلام، من نتائج البحث التّالي[5]:

مدى ثقة الجمهور بالإعلام

سؤال تفكير:

★ كيف، برأيكم، تؤثّر التحدّيات التي يواجهها الإعلام على مدى المصداقيّة التي يمنحها له الجمهور، كما ينعكس ذلك في الرسم البيانيّ الظاهر في هذه الصفحة؟

يتمّ التعبير عن المعطيات بالنّسبة المئويّة، وتتطرّق لمن أجاب" بشكل كبير" و" إلى حدّ ما".

مهمّة:

اِختاروا صحيفتين، وتابعوا- على مدار أسبوع- تغطية الأخبار فيهما، ثمّ أجيبوا عن الأسئلة المطروحة، في موضوع: ما هو الاستهلاك الحكيم للإعلام؟

★ سجّلوا استنتاجاتكم إزاء مدى مصداقيّة الصحف

ما هو التعاطي الحكيم للإعلام؟

قوّة الإعلام تتطلّب منّا- نحن المواطنين- أن ندرك أنّه مدفوع بمصالح وأيديولوجيّات وهو خاضع لقيود قانونيّة وشعبيّة، الأمر الذي يلزمنا باستهلاك المعلومات منتقدين وأن نقارن ما بين المعلومات من عدّة وسائل إعلاميّة، ذات مواقف متناقضة.

إجابات الأسئلة التالية من شأنها أن تشكّل بوصلة لتقييم أمانة وسائل الإعلام:

- هل تحاول وسائل الإعلام دعم إيديولوجيّة، أو رؤيا أو أجندة معيّنة؟ إذا كان الجواب نعم، هل تعلن أم تخفي هذه الحقيقة؟
- هل تمّ إفساح المجال لتنوّع الآراء حول المواضيع التي تمّت تغطيتها؟
- من هم أصحاب وسائل الإعلام- فرد ، هيئة عامّة، شركة أم جسم سياسيّ؟
- أهنالك فرق بين مدى تجنّد وسائل الإعلام الشخصيّة، من أجل موقف سياسيّ معيّن، ومدى تجنّد وسائل إعلام عامّة؟
- أهناك تمييز واضح بين الأخبار، التقارير ومقالات الرأي؟*
- ما النسبة بين العناوين والصور والنصّ؟
- هل الصورة التي نُشرت تُثني على الموضوع، أم تعرضه بشكل سلبيّ؟
- هل يمكن التمييز بين مادّة ترفيهيّة، سياسيّة ودعائيّة؟

* **موضوعيّ وذاتيّ**

- **خبر:** معلومة قصيرة وموضوعيّة حول حدث إخباريّ. تظهر المعلومات- بشكل عامّ- في صفحات الأخبار في الصحافة المكتوبة وفي بداية نشرة الأخبار في المذياع والتلفاز.
- **تقرير:** معلومات واسعة ومفصّلة حول موضوع. تظهر التقارير- عادة- في الصفحات الداخليّة في الصحف وفي القسم الثاني من نشرة الأخبار المصوّرة.
- **مقال:** الموقف المفصّل والذاتي للكاتب، في موضوع معيّن.

صحفيّو ومذيعو صوت إسرائيل يقدّمون تقارير من لجنة ڤينوغراد، لجنة التحقيق في أحداث حرب لبنان الثانية 2007. تصوير: موشيه ميلنر

5 مؤشّر الديمقراطيّة الإسرائيليّة، المعهد الإسرائيليّ للديمقراطيّة، مخطّط 23، 2014.

ما هي التحدّيات الراهنة للإعلام الإسرائيلّي

أو كيف تتمّ مواجهة المخاطر المحلّقة فوقه؟

التطوّرات التي طرأت على الإعلام في العقود الأخيرة:

- **تسلّط أصحاب رؤوس الأموال على الإعلام الخاصّ (التجاريّ)** - من شأن المصالح الاقتصاديّة لرؤساء الأموال أن تحوّر التقارير: أي القيام بالتركيز المفرط على معلومات تدعم وتعزّز مصالحهم وتجاهل معلومات لا تريحهم ولا تخدمهم.
- **ملكيّة متقاطعة** - تسيطر على معظم الإعلام، في إسرائيل، ثلاث شركات إعلام مركزيّة. على سبيل المثال، عائلة واحدة تسيطر على مجال الصحافة المكتوبة، بضمنها "يديعوت أحرونوت"، "كلكاليست"، "لإشاه"، " قستي" (صحيفة يوميّة روسيّة)، شبكة صحف محلّيّة، وأيضًا على موقع الإنترنت ynet. عائلة ثانية تمتلك صحيفة "هآرتس" التي تحوي داخلها الصحيفة الاقتصاديّة "دي ماركر"، شبكة الصحف المحلّيّة "هاعير"، موقع إنترنت بالعبريّة والإنجليزيّة، ودار النشرة "شوكن". هذه الحقيقة قد تؤدّي إلى تقليص تعدّد الآراء وتحييز التقارير المقدَّمة للجمهور وإضعاف الرقابة على وسائل الإعلام، كما قد تؤدّي إلى تشويه الفصل بين المال والسلطة.
- **الانتقال إلى الصحافة الرقميّة** - مكانة الإنترنت المركزيّة في مجال الإعلام، وكذلك الشبكات الاجتماعيّة والمنتديات والإعلام الإلكترونيّ(الافتراضيّ)، قلّلت بشكل كبير من الحاجة إلى صحافة مطبوعة. وهكذا كُسر احتكار [امتياز] الإعلام المطبوع لنشر المعلومات وتضرّر ربحه. هناك من يدّعي أنّ الصحافة المطبوعة معرّضة لخطر الزوال.
- **ضعف البثّ العامّ** نابع، من بين جملة الأمور، عن منافسة القنوات التجاريّة والقطريّة والمحلّيّة التي تتمتّع- في كثير من الأحيان - بميزانيّات أفضل. كثيرا ما تمّ التعبير عن انتقادات حول كيفيّة إدارة سلطة البثّ، وأنّ التحيّز السياسيّ في بعض برامجها لا يقلّ عنه في وسائل الإعلام الخاصّة. في العام 2014 سُنّ قانون ينصّ على تفكيك سلطة البثّ وإقامة شركة بثّ جماهيريّة.

الإعلام والشّكشوكا

فيلم" طريقة الشكشوكا"، للصحافيّ ميكي روزنطال(الذي انتخب فيما بعد للكنيست)، من إخراج إيلان عبّودي، كشف عام 2008 العلاقة بين المال والسلطة في إسرائيل. قنوات التلفاز التجاريّة التي لها علاقات مع أصحاب الأموال، رفضت عرض الفيلم. بعد العروض الأولى في دور العرض، عُرض الفيلم على القناة الأولى، القناة العامّة.

★ شاهدوا الفيلم واشرحوا قوّة الإعلام.

سؤال تفكير:

★ قيّموا معنى القيود القانونيّة المفروضة على الإعلام في عصر الإعلام الرقميّ.

هل الإعلام الخاصّ التجاريّ أكثر حرّيّة من الإعلام العامّ؟

هل حريّة الصحافة مضمونة في الإعلام الحكوميّ؟

هل الإعلام الرسميّ، غير الخاضع لملكيّة خاصّة، يتعرّض لضغوطات السلطات التي تقيّد حرّيّة الصحافة؟ هل يمسّ اعتماد الإعلام على تلقّي معلومات من سلطات الحكم بحرّيّته الصحافيّة؟

الإعلام الرسميّ لا يخضع لسلطات الحكم، إنّما لسلطة عامّة مستقلّة. بالإضافة إلى ذلك، الصحفيّ هو مَن ينظّم المعلومات، وهو من يقرّر نشرها. وبالتالي، هنالك قنوات إعلاميّة كثيرة، كإعلام الأقمار الاصطناعيّة والأنترنت، ينكشف الجمهور من خلالها على مصادر معلومات كثيرة ومتنوّعة من العالم كلّه. هذه الحقيقة تُقلّل من تعلّق الصحفيّين بالسلطة.

وجود التعدّديّة الحزبيّة يخلق صراعات داخل الجهاز السياسيّ، ويعزّز من اعتماد الجهاز السياسيّ على الإعلام. كلّ طرف في الجهاز السياسيّ يرى بالإعلام منصّة ملائمًا للنهوض بشؤونه، ولذا يرى فيه [بالإعلام] حليفًا، ويسعى إلى نقل المعلومات إليه، وبالمقابل يحصل على الظهور في الإعلام. هذا الأمر يؤدّي إلى تدفّق المعلومات إلى الإعلام، وهكذا يتضاءل اعتماد الإعلام على آليّات المعلومات الرسميّة للسلطة. فتتعزّز قوّة الإعلام وتزداد حرّيّة عمله وقدرته على مواجهة ضغوطات السياسيّين.

رأس المال يكون - أحيانًا- مُسْتَعْبِدًا أكثر من السلطة

"لديّ إمكانيّة المقارنة بين ضغوطات السياسيّين اليمينيّين واليساريّين- في سلطة البثّ- وأصحاب رؤوس الأموال الذين ينشرون، ولديهم التأثير على القنوات التجاريّة. أنا- حقًّا- لا أعرف من له قوّة أكثر. أحيانًا، قوّة المال تكون أكثر سيطرة واستعبادًا من قوّة السلطة.

(يحيموڤيتش،شيلي. في توكر،ناتي. "صادقت الكنيست على قانون سلطة البثّ: يتوقّف البثّ العامّ اليوم عن الأخذ ويبدأ بالإعطاء"، صحيفة دي ماركر، 29.7.2014)

تلخيص

"الإعلام كالنار، هو خادم جيّد، لكنّه سيّد فظيع". هذا القول للكاتب الأمريكيّ جيمس فنيمور كوپر، في كتاب "الديمقراطيّ الأمريكيّ"، يعبّر عن حقيقة كون الإعلام عاملا ضروريًا في الدولة الديمقراطيّة للمواطنين وللسلطة. ومع ذلك، بسبب قوّته فإنّ بمقدوره تحديد وتغيير سياسة ما، بما يتعارض والإرادة الحرّة للمواطنين. يجب على مستهلكي الإعلام أن يحافظوا على "ارتفاع اللهيب"، فلا تؤذيهم النار بل تخدمهم.

تمرين

1. اِختاروا وسيلة إعلام (موقع أخبار، صحيفة، قناة تلفازيّة وما شابه)، وأعطوا أمثلة لمميّزات الإعلام الجماهيريّ، حسب المضامين التي تظهر فيها.
2. اِختاروا حدثًا حياتيًا عمليًّا، فيه كشف إعلاميّ حول طبيعة سلوك شخصيّة سياسيّة، ساعد في تقييد قوّة السلطة. هل ساعد الكشف، حسب رأيكم، أيضًا على تحقيق حرّيّة التعبير وحقّ الجمهور بالمعرفة؟ اِشرحوا وعلّلوا.
3. أ. لأيّة وسيلة إعلاميّة يلجأ أهلكم للاطّلاع على الأخبار (تلفاز، إنترنت، هاتف خلويّ، مذياع، صحيفة مطبوعة)، وبأيّة وتيرة؟

   ب. أيّة وسائل إعلام توفّر الأخبار، يُكثر أصدقاؤكم من استخدامها؟

   ت. ما هي استنتاجاتكم، على ضوء الاستهلاك الإعلاميّ لعائلتكم، مقارنة بأصدقائكم؟
4. الخطّ الفاصل بين المعلومات ذات الصلة المتعلّقة بأداء شخصيّة عامّة، وحياته الشخصيّة، يكون خطًّا دقيقًا جدًّا أحيانًا. اِقرأوا العبارات التالية، هل توافقون عليها أم تعارضونها؟

- يجب كشف الملفّات الطّبّيّة للشّخصيّات العامّة، المرشّحة لوظائف عليا (كرئيس الحكومة، رئيس الدولة، وزير الدفاع).
- للجمهور الحقّ في المعرفة إن كان وزير/ة كبير/ة يخون/ تخون زوجته/ زوجها، ولذا، فمن المبرّر كشف علاقة غراميّة يقيمها/ تقيمها خارج إطار الزواج.
- عدم نشر أسماء مشتبَه بهم موقوفين ليس مبرَّرًا لأنّ هذا قد يؤدّي إلى خلق سحابة من الشائعات، تَصِمُ بالعار جمهورًا واسعًا من الأبرياء.
- تغطية وثيقة للإجراءات القضائيّة ضدّ شخصيّات عامّة، قد تؤثّر على اعتبارات القضاة، وتمسّ بحقّ المحاكمة العادلة

5. اقرأوا القطعة التالية:

أ. صوغوا النموذج الصحافيّ المناسب، حسب الكاتب.

ب. هل هذا النموذج- بحسب رأيكم- هامّ في فترة الانتخابات فقط؟

تعقيبًا على نشر نتائج انتخابات عام 2013، نشر الصحافيّ أوري هيرش عمودًا، كتب فيه:

نحن- الصحافيّين- وقعنا في خطيئة الغرور. أعطينا صورة مشوّهة للواقع... نحن نكتب أعمدة تحليل تعتمد على توجيهات السياسيّين، وننسى التحدّث إلى الناس في الشارع... الخطيئة الثانية، وهي الأسوأ، هي خطيئة التحيّز الأيديولوجيّ. لكثرة ما وعظ الصحافيّون للجميع، أنّه ما من صحافيّ موضوعيّ، فقد نسوا أنّ الآراء الشخصيّة لا يُفترض أن تكون أكثر من حبّة كرز صغيرة، على "كريما" غنيّة من معلومات متينة ومخبّرة ومجدّدة.

(هيرش، أودي."يوم غفران الإعلام الإسرائيليّ". **معاريف** *24.1.2013*)

6. يشكّل توزيع السيطرة على وسائل الإعلام، وضمان الظروف للمنافسة الحرّة بينها شرطًا أساسيًّا لقيام إعلام ذي مصداقيّة وثقة.

أ. اِشرحوا ما هي الملكيّة المتقاطعة؟

ب. اِشرحوا لماذا قد تؤدّي الملكيّة المتقاطعة على وسائل الإعلام، إلى تقليص تعدّد الآراء، والمسّ بحرّيّة المعلومات، وتقليص الحريّة الصحافيّة،والضبابيّة بين المال والسلطة؟

7. اِقرأوا اقتراح تعديل قانون حظر القذف.

أ. اُكتبوا ادّعاءات مع وضدّ اقتراح تعديل القانون.

ب. لو كنتم أعضاء كنيست، فهل كنتم ستصوّتون مع القانون أم ضدّه؟ علّلوا موقفكم.

"قُدّمَت- مؤخّرًا- اقتراحات لتعديل قانون القذف. تطالب الاقتراحات، من جملة الأمور، بزيادة التعويضات التي يحقّ للمحكمة الحكم بها، في دعاوى التشهير، بشكل كبير. إن تمّ النشر دون إثبات الضرر، أي لم يثبت أنّه أضرّ بالمدّعي ونُشر بهدف المسّ، يُقترح رفع التعويض من 50.000 ش إلى 300.000 ش، أو إلى 500.000 ش، إن نُشر بهدف المسّ، يُقترح رفع مبلغ التعويض، من 100.000 ش إلى مليون أو 1.5 مليون ش".

"أبدى كثير من الإعلاميّين معارضتهم للتّعديل لأنّ مبالغ التعويض الضخمة، قد تدمّر وسائل الإعلام اقتصاديًّا، وتؤدّي إلى تأثير سلبيّ من عدم نشر تقارير مركّبة، تحتوي على مئات الحقائق، خوفًا من وجود حقيقة- أو اثنتين- غير دقيقة. بالمقابل، يدّعي مؤيّدو الاقتراح، أنّ من ينشر الحقيقة يجب ألّا يخشى القانون".

(شرقيط، نوعام. "أسئلة وإجابات: تعديل قانون القذف"، nrg، *22.11.2011*)

8. اتّضح من استطلاع أجري عام 2012، أنّ "يسرائيل هايوم"، وهي صحيفة توزَّع مجّانًا، بملكيّة ثريّ يهوديّ- أمريكيّ، تحظى بنسبة التوزيع الأعلى 39.3%، وتأتي "يديعوت أحرونوت" في المرتبة الثانية، مع نسبة 37.4%، فيما تعادل نسبة التوزيع في "معاريف" 10.8% فقط[6].

- هل من المناسب حظر توزيع صحيفة مجّانًا في دولة ديمقراطيّة؟ علّلوا إجابتكم (اِستعينوا بمقالات رأي، مع وضدّ التوزيع المجّانيّ).

---

6 د. مان، رافي.د. ليف-أون، أزي. "التقرير السنويّ: الإعلام في إسرائيل -2012 جدول الإعمال، الاستخدامات والتوجّهات". المعهد لبحوث وسائل الاتّصال الحديثة والمجتمع والسياسة. جامعة أريئيل في السامرة. يونيو- حزيران 2013.

الفصل السابع والثلاثون

تحدّي العيش المشترك في المجتمع الإسرائيليّ

تعلّمنا في الباب الأوّل من كتابنا الدراسيّ أنّ المجتمع الإسرائيليّ يتكوّن من مجموعات تختلف من حيث الانتماء القوميّ والدينيّ والطائفيّ والسياسيّ، وهو مجتمع متعدّد الطوائف ومتعدّد الثقافات ويحتوي على أغلبيّة قوميّة وأقلّيّة قوميّة[1].

يمكن أن يكون التعدّد في المجموعات التي لا تتّفق فيما بينها على المواقف ووجهات النظر والمصالح عاملا إيجابيًّا يساهم في الديمقراطيّة. يمكن مواجهة بعض الخلافات عن طريق المفاوضات والتسويات التي تساهم في خلق مجتمع أكثر تسامحًا وتعدّديّة. بالمقابل هنالك خلافات تتطوّر بسبب الشعور بالاغتراب والتنافر بين بعض المجموعات، بسبب عدم الموافقة على القيم الأساسيّة. من شأن هذه الخلافات التي يصعب التعامل معها عن طريق التسوية أن تؤدّي إلى الاستقطاب وخلق التصدّعات الاجتماعيّة.

يتألّف هذا الفصل من مقدّمة سنعرض فيها التصدّعات الرئيسيّة في المجتمع الإسرائيليّ، وجزأين آخرين إضافيّين يتناولان بإسهاب موضوع التصدّع القوميّ والتصدّع الدينيّ - وكيفيّة مواجهتهما.

1 انظروا الفصل السابع، "هويّة مواطني إسرائيل"، والفصل الثامن، "الهويّات الدينيّة والعلمانيّة في المجتمع الإسرائيليّ اليهوديّ"، والفصل التاسع، "العرب والدروز والشركس في المجتمع الإسرائيليّ"، في الباب الأوّل.

المقدّمة

من بوتقة الصهر إلى التعدّديّة الثقافيّة - حاولت القيادات، عند قيام الدولة، تصميم الطابع اليهوديّ الإسرائيليّ: "الصبّار"* - وهي شخصيّة من نتاج توجّه "بوتقة الصهر"**. هكذا شرح داڤيد بن غوريون مبدأ "بوتقة الصهر":

لغة واحدة، ثقافة واحدة، جنسيّة واحدة

"إنّنا نجلب إلى إسرائيل شعبًا فريدًا من نوعه، منتشرًا في جميع أنحاء العالم، يتحدّث العديد من اللغات، وقد تربّى على الثقافات الأجنبيّة، وينقسم إلى طوائف وأسباط مختلفة في إسرائيل. ويتوجّب علينا أن نصهر كلّ هذا الجمهور الكبير والمتنمّر من جديد، وأن نصبّه في قالب أمّة مجدَّدة... وأن نورثها لغة واحدة وثقافة واحدة وجنسيّة واحدة وولاء واحدًا وقوانين جديدة وقضاء جديدًا."[2]

حسب رأي بن غوريون، يجب على الدولة أن تورث القادمين الجدد تراث بناء المجتمع في إسرائيل: الصهيونيّة والطلائعيّة ومحبّة البلاد، وأن تخلق بواسطة نظام التعليم والخدمة المشتركة في جيش الدفاع الإسرائيليّ أمّة إسرائيليّة جديدة ذات ثقافة مختلفة عن الثقافات التي جلبها القادمون الجدد من بلدانهم الأصليّة. تمثّل هذا "الانصهار"، من بين أمور أخرى، في تغيير أسماء القادمين الجدد إلى أسماء عبريّة، وعدم تقديم الخدمات لهم بلغة الأمّ (لغة بلدانهم الأصليّة). وتجدر الإشارة إلى أنّ سياسة "بوتقة الصهر" كانت موجّهة إلى الثقافات المختلفة داخل الوسط اليهوديّ فقط، ولم تُبذل أيّ محاولات لإدماج الوسط غير اليهوديّ في ثقافة إسرائيليّة واحدة. وعلى النقيض من تلك الأيّام الأولى، تعترف الدولة اليوم بأهمّيّة ومزايا التعدّديّة الثقافيّة والتنوّع، وتعترف كذلك بحقّ المجموعات المختلفة داخل الوسط اليهوديّ في الحفاظ على تفرّدها الثقافيّ، مع الاعتراف بأنّ التنوّع والاختلاف من شأنهما إثراء المجتمع الإسرائيليّ.

*** الصبّار**

ويُقصد به، في الحياة اليوميّة، مَن وُلد في البلاد. بدأ استخدام هذا المصطلح في الثلاثينيّات من القرن العشرين. عمليًّا، يتمّ تعريف "الصبّار" (تسابار) حسب الانتماء الثقافيّ، وليس عن طريق مكان الولادة فقط.

(استنادا إلى ألموغ، عوز. "شخصيّة الصبّار"، زمن يهوديّ جديد، المجلّد الرابع، ص 298)

**** بوتقة الصهر**

سياسة اجتماعية تمّت بلورتها مع قيام دولة إسرائيل، تهدف إلى بناء مجتمع جديد في إسرائيل وتشكيل شخصيّة "الإسرائيليّ الجديد".

- ***الأسئلة التي سنجيب عنها في هذا القسم هي:***
- ***ما هو التصدّع الاجتماعيّ؟***
- ***ما هي التصدّعات الرئيسيّة في المجتمع الإسرائيليّ؟***
- ***ما هي التصدّعات المتقاطعة والتصدّعات المتطابقة، وكيف تؤثّر على استقرار المجتمع؟***

مهمّة:

★ تمعّنوا في الرسم الكاريكاتيري الذي رسمه دوش، واشرحوا ما هي شخصية الإسرائيليّ حسب نظره، هل تتناسب مع شخصيّة الإسرائيليّ حسب نظركم؟

ويكيبيديا. اسم المبدع، GFDLCc-by-sa-2.5,2.0,1.0.

2 بن غوريون، داڤيد. 1976. "عمليّة جيلنا ومهمّته". **نجوم وتراب:** مقالات من مجلّة الحكومة السنويّة من إصدار مركز الإعلام. رامات غان: مَسادة.

ما هو التصدّع الاجتماعيّ؟

Fotolia© CYCLONEPROJECT.

التصدّع الاجتماعيّ يعني **خطوط الحدود الاجتماعيّة التي تقسم المجتمع وتجزّئه إلى معسكرات مختلفة يسودها توتّر**. بعبارة أخرى، ينشأ التصدّع الاجتماعيّ عندما يكون هناك خلاف حول القضايا الأساسيّة والمركزيّة بين المجموعات في المجتمع الواعية للاختلاف بينها التي تتصارع بغية الحفاظ على تفرّدها ومصالحها ووجهات نظرها من خلال النشاطات المنتَظَمة. من شأن هذه التصدّعات أن تعرّض استمراريّة وجود المجتمع الديمقراطيّ للخطر، لأنّها قد تخلق تمزّقًا لا يمكن إصلاحه.

ما هي التصدّعات الرئيسيّة في المجتمع الإسرائيليّ؟

هناك خمسة تصدّعات مركزيّة في المجتمع الإسرائيليّ

1. **التصدّع القوميّ** - بين الأغلبيّة اليهوديّة والاقلّيّة العربيّة.
2. **التصدّع الدينيّ** - بين اليهود المتديّنين واليهود العلمانيّين، وبين مؤيّدي فصل الدين عن الدولة والمعارضين لهذا الفصل.
3. التصدّع الأيديولوجيّ-السياسيّ - بين أولئك الذين يُدْعَوْنَ "اليساريّين" و"اليمينيّين". يدعم اليساريّون - لأسباب إيديولوجيّة وأخلاقيّة وأمنيّة – حلول وسط إقليميّة ذات اعتبار في يهودا والسامرة، وإخلاء مستوطنات تأسّست ما بعد عام 1967، وإقامة دولة فلسطينيّة وذلك من أجل حلّ الصراع العربيّ - الإسرائيليّ. أمّا اليمينيّون فيعارضون حلول وسط إقليميّة ذات اعتبار استنادا على أسس أيديولوجيّة أو أخلاقيّة أو أمنيّة أو دينيّة. يتواجد جزء كبير من الجمهور الإسرائيليّ على سلسلة طويلة من الاحتمالات بين مختلف الأقطاب حول هذه القضايا. هناك جانب آخر من جوانب التصدّع يتعلّق بمستقبل هضبة الجولان، إذا طرحت على بساط البحث فرصة لاتّفاقية سلام مع سوريا.
4. **التصدّع الاجتماعيّ-الاقتصاديّ** - بين الأغنياء والفقراء، بين الأشخاص ذوي الدخل المرتفع ومنخفضي الدخل. في كثير من الحالات، هناك علاقة بين المنطقة السكنيّة والوضع الاقتصاديّ-الاجتماعيّ، وبالتالي فإن التصدّع الاقتصاديّ-الاجتماعيّ إلى حدّ ما يُعتبر أيضًا انقسامًا جغرافيًّا - بين سكّان المناطق الغنيّة وبين المقيمين في الأطراف النائية والأحياء المستضعفة اقتصاديًّا التي تقع في أطراف المدن الكبرى. يتعلّق التصدّع الاقتصاديّ-الاجتماعيّ بتوزيع موارد الدولة. على سبيل المثال، هل ينبغي تخفيض الضرائب للرأسماليّين ليستثمروا أموالهم في إقامة مصانع لخلق فرص عمل من جهة، أو زيادة الضرائب لهم واستغلالها لصالح القطاعات الضعيفة في المجتمع، من جهة أخرى.
5. **التصدّع الطائفيّ** - بين "الأشكنازيين" (اليهود الغربيّين) من أصل أوروبيّ-أمريكيّ وبين "السفارديّين" (اليهود الشرقيّين) من أصل آسيويّ أفريقيّ. وينعكس هذا التصدّع، في جملة الأمور، في مدى اندماج القادمين من البلدان الإسلاميّة في مؤسّسات التعليم العالي وفي المناصب العليا وفي الإعلام. وقد خلقت موجات القدوم من الاتّحاد السوفياتيّ السابق وإثيوبيا طابعًا إضافيًا من التوتّرات - **بين القادمين القدامى والقادمين الجدد** – ممّا يشكّل **تحدّياً** أمام المجتمع الإسرائيليّ.

بالإضافة إلى ذلك، كما هو الحال في جميع المجتمعات الغربيّة، لا يزال هناك **عدم مساواة بين الرجال والنساء** في المجتمع الإسرائيليّ. ففي جملة أمور ينعكس هذا الأمر في نقص تمثيل المرأة في المناصب العليا وانخفاض الأجور التي تحصل عليها النساء، مقارنة بالرجال الذين يؤدّون نفس الأدوار. لكن في هذا السياق، لا يعتبر هذا تصدّعا بين المجموعات.

تعكس التصدّعات الخمسة الخلافات والتوتّر والاستقطاب بين المجموعات المختلفة في المجتمع الإسرائيليّ وتقوّض تماسكها.

ما هي التصدّعات المتقاطعة والتصدّعات المتطابقة، وكيف تؤثّر على استقرار المجتمع؟

التصدّعات المتقاطعة[3]

قد ينتمي أشخاص مختلفون إلى مجموعات مختلفة في شقوق مختلفة. وبعبارة أخرى، يمكن اعتبار الأشخاص المنتمين إلى مجموعة واحدة في تصدّع معيّن ضمن مجموعات مختلفة في تصدّعات أخرى. فعلى سبيل المثال، يختلف الأشخاص المنتمون إلى طبقة متدنّية اجتماعيًّا واقتصاديًّا في مواقفهم السياسيّة في التصدّع الأيديولوجيّ والسياسيّ، وفي مواقفهم من النسبة الملائمة بين الدين والدولة، كونهم متديّنين أو علمانيّين في التصدّع الدينيّ، أو كونهم يهودًا أو عربًا في التصدّع القوميّ. وبعبارة أخرى، لا توجد علاقة بين الأصل الإثنيّ-القوميّ للشخص وانتمائه إلى طبقة اقتصاديّة. ولذلك، من المستحيل التنبّؤ بآراء الشخص على أساس أصوله، أو على أساس وضعه الاجتماعيّ-الاقتصاديّ، أو درجة تقاربه نحو الدين. على سبيل المثال، يمكن لشخص ما أن يكون علمانيًّا، فقيرًا، وأشكنازيًّا، وجاره يمكنه أن يكون متديّنًا وغنيًّا وشرقيًّا، وثالث يمكنه أن يكون متديّنًا، فقيرًا، وأشكنازيًّا.

وهذا يعني أن **نِدّ شخص معيّن في أحد التصدّعات هو شريكه في تصدّع آخر**. وقد تخفض الانتماءات المتعدّدة المجموعات (أو الولاء المتعدّد المجموعات) العداء. كما أنّها قد تزيد من التسامح، وتعزّز القدرة على فهم موقف الجانب الآخر، وتساهم عمومًا في تخفيف **حدّة التوتّر، وتسوية النزاعات والحدّ من الاستقطاب بين مختلف الفئات**. وكلّ هذه العوامل قد تساهم في استقرار الديمقراطيّة والتماسك الاجتماعيّ ومساعدة تعزيز الدولة.

هنا

هنا بيتي هنا وُلدتُ
في السهل على الشاطئ
هنا الأصدقاء الذين نشأتُ معهم
وليس لي أيّ مكان آخر في العالم.
هنا بيتي وهنا لعبت
في السهل الذي على ظهر الجبل
هنا من هذه البئر شربتُ الماء
وزرعتُ العشب في الصحراء
هنا ولدتُ هنا وُلِدَ أطفالي
هنا بنيتُ بيتي بكلتا يديّ
هنا أنت أيضًا معي وهنا كلّ أصدقائي الألف
وبعد ألفَيْ عام انتهى ارتحالي.
هنا أعددتُ مائدتي
كسرة خبز، زهرة يانعة
فتحتُ بابي للجيران
ولكلّ من جاء قيل له أهلًا
(كلمات وألحان: عوزي حيتمان،
من موقع شيرونيت)

التصدّعات المتلامسة

تتكوّن حالة التصدّع المتوازي عندما يوجد تطابق بين معيارين أو أكثر. على سبيل المثال، إذا كان جميع المثقّفين في مجتمع معيّن من أصل واحد، أغنياء وذوي نفس الإيديولوجيّة، في حين أنّ جميع غير المثقّفين هم من أصل آخر،

3 في الأبحاث تُستخدم أيضا المصطلحات "ضغوط متقاطعة" وَ "ضغوط متطابقة".

ويفتقرون إلى الوسائل ويؤيّدون مفهومًا آخر. ونتيجة لذلك، إذا تمّ شمل شخص ما في فئة معيّنة في أحد التصدّعات، يمكننا أن نفترض بدرجة عالية من اليقين أنّه مشمول في الفئة الموازية لتصدّع آخر. على سبيل المثال، يوجد معظم السود في الولايات المتّحدة الأميركيّة في وضع اجتماعيّ واقتصاديّ أقلّ من غالبيّة البيض، ويمكن القول إنّ هناك ترابط عال بين أصول مواطن أسود أو أبيض وبين مستواه الاجتماعيّ والاقتصاديّ.

وهذا يعني أنّه من الصعب على الشخص أن يرى القضيّة موضوع الخلاف من وجهة نظر مختلفة عمّا يراها نفسه، فهو لا يشعر بأيّ شراكة مع أعضاء المجموعة الأخرى في أيّ مجال معيّن، وهذه الحالة يمكن أن تؤدّي إلى **تطرّف في المواقف وتفاقم العداء والحدّ من التضامن الاجتماعيّ من شأنها أن تضرّ باستقرار الديمقراطيّة والدولة.**

مواجهة التصدّعات

لمواجهة الاستقطاب الاجتماعيّ تطوّرت في إسرائيل آليّات مختلفة تهدف إلى الحدّ من التوتّرات الناجمة عن التصدّعات المجتمعيّة وتعزيز التماسك الاجتماعيّ:

- **نظام الانتخابات النسبيّة** يسمح بتمثيل للمجموعات صغيرة أيضا في الكنيست.
- **الحكومة الائتلافيّة** تشارك ممثّلين عن مجموعات مختلفة في عمليّات صنع القرار، وتزيد من الإحساس بالشراكة.
- الاعتراف **بالتعدّديّة** وتحديد **سياسة متعدّدة الثقافات**، في جملة أمور، من خلال تمويل ودعم الدولة في تطبيع البرامج التعليميّة المتعدّدة الثقافات ونظام التعليم المناسب لمختلف الفئات. وينبغي أن نذكر أنّ شروط بقاء المجتمع المتعدّد الثقافات هي في الاتّفاق على القضايا المبدئيّة وقواعد اللعبة في البلاد.
- سياسة **التفضيل المصحّح تجاه المجموعات والفئات الفرعيّة التي تعرّضت مرارا للإساءة.**

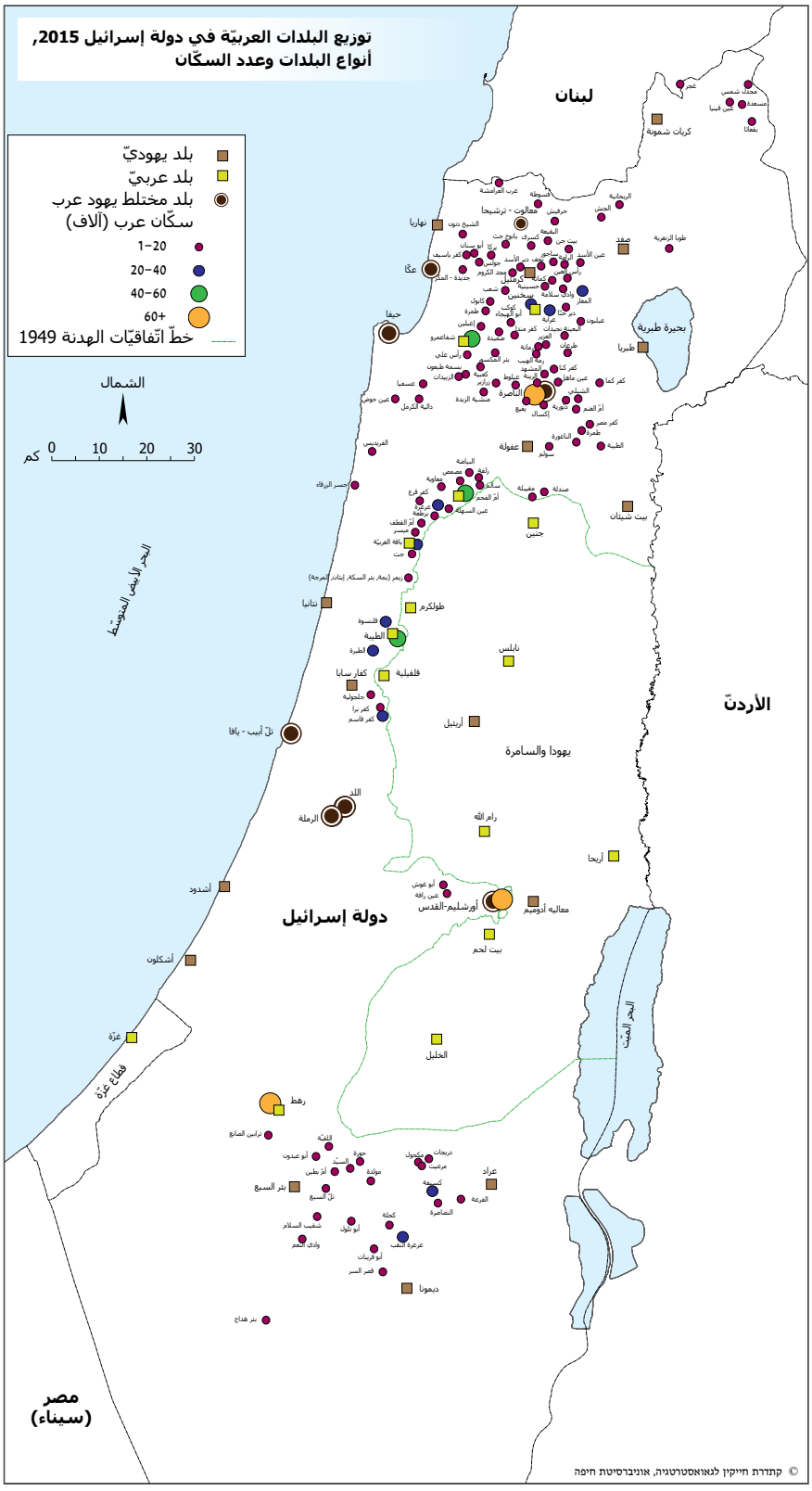

نقدّم الشكر لكاتدرائيّة خايكين للجيوإستراتيجيّة، جامعة حيفا- البروفيسور أرنون سوفير والخطّاطة نوجا يوسليڤيتش.

التعايش لا يُنال بسهولة

"لقد اهتزّت البلاد في أحداث أكتوبر 2000... وبالفعل، يجب بذل الجهود لضمان التعايش السلميّ بين اليهود والعرب في هذا البلاد، وبالتالي ضمان عدم تكرار الأحداث المماثلة لأحداث أكتوبر. إنّ حياة الجوار بين اليهود والعرب هي حقيقة واقعيّة تترك للأطراف فرصة عمليّة واحدة فقط، وهي التعايش معًا ضمن الاحترام المتبادل. جميع الخيارات الأخرى هي وصفات لزيادة التوتّر وزيادة المحن وزعزعة النظام العامّ. إنّ العيش المشترك لا يُنال بسهولة. وهو يقدّم مطالب ليست سهلة بالنسبة لكلا الطرفين. وهو يلزم الإصغاء إلى الآخرين، وتفهّم حساسيّاتهم واحترام حقوقهم الأساسيّة".

("تقرير لجنة أور، لجنة التحقيق الحكوميّة لفحص المصادمات بين قوّات الأمن ومواطنين إسرائيليّين في تشرين الأوّل - أكتوبر 2000"، الصفحات 41 - 42)

الأسئلة التي سنتناولها في هذا القسم هي:

- **ما هي العوامل الرئيسيّة للتصدّع القوميّ؟**
- **ما هي العوامل الثانويّة والتعابير وسبل مواجهة التصدّع؟**

لا يتناول هذا الفصل العلاقات بين دولة إسرائيل والعرب الفلسطينيّين الذين يعيشون في يهودا والسامرة أو في قطاع غزّة.

أَنَا، أَو هُوَ[4]

"أَنَا، أَوْ هُوَ-
هٰكَذَا تَبْدَأُ الْحَرْبُ.
لٰكِنَّهَا تَنْتَهِي
بِلِقَاءٍ حَرِجٍ: أَنَا وَهُوَ".

(محمود درويش، **حالة حصار**)

محمود درويش (1941-2008) شاعر فلسطينيّ، من مواليد الجليل الغربيّ، حصل على العديد من الجوائز لنتاجه الأدبيّ ويعتبر الشاعر الوطنيّ الفلسطينيّ.

ما هي العوامل الرئيسيّة للتصدّع القوميّ؟

هنالك العديد من العوامل التي تخلق وتكرّس الخلاف بين اليهود والعرب مواطني دولة إسرائيل، وهي:

1. الصراع اليهوديّ-العربيّ والإسرائيليّ-الفلسطينيّ[5]

تشمل العلاقات والصراع اليهوديّ- العربيّ والإسرائيليّ- الفلسطينيّ أربع شرائح رئيسيّة: الجدل حول حقّ اليهود في إقامة وطن قوميّ في أرض إسرائيل (لمن أحقّيّة الأرض)، والصراع بين دولة إسرائيل والدول العربيّة، والكفاح بين إسرائيل والمنظّمات الفلسطينيّة خارج البلاد، والشعور بالإجحاف في أوساط مواطني إسرائيل العرب. هذه الشرائح الأربع تغذّي التصدّع بين **المواطنين العرب والمواطنين اليهود في دولة إسرائيل**.

4 بإذن من أخ المؤلّف.
5 للحصول على تفاصيل عن النزاع اليهوديّ العربيّ ما قبل قيام الدولة، انظر الفصل الثاني، "الخلفيّة التاريخيّة لقيام الدولة ومبادئها الأساسيّة"، في الباب الأوّل.

تعود جذور التصدّع القوميّ إلى نهاية القرن التاسع عشر، من أيّام بداية نشاط البناء الصهيونيّ في أرض إسرائيل. فقد أشعل مجيء الطلائعيّين اليهود الصراع من أجل السيطرة على أرض إسرائيل – بين الغالبيّة العربيّة التي سكنت في هذه البلاد وبين أفواج القادمين من اليهود الذي عادوا من بلدان الشتات بقصد استيطان البلاد، والذين انضمّوا إلى الأقلّيّة اليهوديّة التي عاشت في البلاد. وعلى مرّ السنين تفاقم هذا الصراع، وقد بلغ الصراع ذروته عام 1948: مع إعلان قيام دولة إسرائيل غزت أراضيها جيوش الدول العربيّة، وحاولت منع قيام الدولة عنوةً.

الأحداث الرئيسيّة التي أثّرت على العلاقات بين اليهود والعرب مواطني دولة إسرائيل:

1947 - خطّة التقسيم للأمم المتّحدة
1947 - كانون الأوّل (ديسمبر)– 1949 حرب 1948
1949-1966 - الحكم العسكريّ
1956 - الأحداث في كفر قاسم
1967 - حرب الأيّام الستّة
1976 - يوم الأرض
1982 - حرب لبنان الأولى (عمليّة سلامة الجليل)
1987 - الانتفاضة الأولى
1993 - اتّفاقيّات أوسلو
2000 - الانتفاضة الثانية وأحداث أكتوبر 2000
2005 - فكّ الارتباط عن قطاع غزّة وشماليّ الضفّة الغربيّة
2006 - حرب لبنان الثانية
2009 - عمليّة "عوفيرت يتسوكا" (الرصاص المصبوب)
2014 - عمليّة "تسوك إيتان" (الجرف الصامد)
2015 - سلسلة من الأحداث الإرهابيّة

الفترة الأولى: 1948 - 1967

نتائج حرب 1948

قلبت حرب 1948 موازين القوى الديموغرافيّة بين اليهود والعرب في إسرائيل. إذ حتّى ذلك الحين كان العرب أغلبيّة في أرض إسرائيل، في حين أنّ اليهود كانوا أقلّيّة فيها. لكن بعد الحرب، انقلبت المقاييس وأصبح اليهود أغلبيّة وطنيّة في دولة إسرائيل وما زالت هذه الحالة حتّى اليوم. خلال الحرب، تمكّن المجتمع اليهوديّ من الصمود أمام غزو الدول العربيّة التي انضمّت إلى عرب البلاد في محاولة لمنع إقامة دولة إسرائيل. وقد أدّت الحرب إلى نزوح واسع للعرب الذين غادروا منازلهم ووجدوا أنفسهم بعدها خارج حدود البلاد. أمّا عوامل النزوح فمختلفة: نزح معظم اللاجئين خوفًا على حياتهم وحياة أفراد عائلاتهم أو أنّهم استجابوا لدعوة زعماء محلّيّين أو زعماء الدول العربيّة المجاورة – أن لا يزعجوا القوّات المقاتلة، وأن يعودوا إلى منازلهم بعد النصر. على الرغم من أنّ الرواية الفلسطينيّة تزعم أنّ معظم اللاجئين طردوا بالقوّة، فإنّ من المقبول اليوم في إسرائيل أنّ معظم اللاجئين نزحوا بينما طُرد عدد قليل منهم، وأنّ عمليّات الترحيل هذه لم تكن جزءا من خطّة مُسبقة. وفي كلتا الحالتين، كانت نتائج حرب 1948 صعبة بالنسبة للسكّان العرب. ولا توجد بيانات دقيقة بالنسبة لعدد اللاجئين. ويقول بعض الباحثين إنّ تعدادهم بلغ حوالي 500،000-600،000 شخص. ويعتقد آخرون أنّ عددهم بلغ 700،000 نسمة. وقد بقي نحو 160 ألفًا من العرب داخل دولة إسرائيل، وحصلوا على الجنسيّة الإسرائيليّة، ولم يسمح لحوالي 25،000 منهم بالعودة إلى ديارهم وأراضيهم.[6]

وأصبح مئات الآلاف لاجئين في البلدان العربيّة (بعضهم في أراضي يهودا والسامرة تحت سيطرة الأردنّ، وقطاع غزّة التي كانت تحت سيطرة مصر)، ونشأت مشكلة اللاجئين الفلسطينيّين التي ما زالت ترافقنا حتّى يومنا هذا. حسب الادّعاء الفلسطينيّ يحقّ للفلسطينيّين ولنسلهم البالغ تعدادهم أكثر من خمسة مليون

6 إبراهيم، هيثم. 2007. اللاجئون وحقّ العودة، من المنظور الفلسطينيّ، مطبعة معهد فان لير. ص 25-38.

نسمة أن يعودوا إلى ديارهم داخل إسرائيل. أمّا وفقًا للمفهوم الصهيونيّ السائد، فإنّ مأساة اللاجئين هي نتيجة قرار من رفض قبول خطّة التقسيم التي وضعتها الأمم المتّحدة وشنّهم الحرب. على مرّ السنين رفضت الدول العربيّة منح المواطنة للاجئين وإعادة تأهيلهم، كما فعلت دول عديدة في تلك الحقبة، بما فيها دولة إسرائيل التي استوعبت حوالي مليون نسمة من نازحي الدول العربيّة خلال السنوات الأولى لقيام الدولة.

*** الحكم العسكريّ**

عمل بموجب لوائح الدفاع لساعة الطوارئ لعام 1945 (الأنظمة الانتدابيّة). تأسّست آليّة الحكومة العسكريّة أثناء حرب 1948، في أيلول- سبتمبر عام 1948، وشملت الجليل و"المثلّث" والنقب ومدنًا مثل الرملة واللد ويافا وعسقلان (أشكلون)، وبدأت التخفيفات في الحكم العسكريّ عام 1958، إلى أن تمّ إلغاؤه تمامًا من قِبَل رئيس الوزراء ليـڤـي إشكول عام 1966 .

الحكم العسكريّ - 1949 - 1966

مع قيام الدولة، أصبح العرب الذين بقوا في البلاد مواطنين إسرائيليّين، بل وحصلوا على تمثيل منذ الكنيست الأولى. غير أنّ للأقلّيّة العربيّة روابط أسريّة وثقافيّة ولغويّة وتاريخيّة ودينيّة وقوميّة بينها وبين العالم العربيّ الذي كانت بينه وبين دولة إسرائيل مواجهات. تعاملت المؤسّسة السياسيّة والعسكريّة مع الأقلّيّة العربيّة بانعدام الثقة، ممّا تجلّى بفرض "الحكم العسكريّ"* في المناطق التي تركّزت فيها أعداد كبيرة من السكّان العرب. وقد انعكست هذه الحالة، التي ينظر فيها إلى الأقلّيّة العربيّة على أنّها مشكلة من الناحية الأمنيّة، أيضًا في علاقات أساسها العدائيّة والشكّيّة بين الجمهور اليهوديّ والجمهور العربيّ في الدولة.

هدف الحكم العسكريّ في المقام الأوّل إلى منع أيّ خطر من مساعدة تُقدّم من البلاد لأنشطة الجيوش العربيّة عبر الحدود، ولمنع التنظيمات المعادية داخل الدولة. وقد حدّت أنظمة الحكم العسكريّ من حرّيّة التنقّل، ووضعت تقييدات للعمل لأنّ العرب كانوا مطالبين بتصاريح للتنقّل، وبدونها كانوا ممنوعين من مغادرة بلداتهم.

من وجهة نظر السكّان العرب، فإنّ الحكم العسكريّ قد أجّج مشاعر الاغتراب تجاه الدولة. في المجتمع اليهوديّ، أصبحت مسألة استمرار وجوده قضيّة سياسيّة في الخمسينيّات والستّينيّات. ادّعى مؤيّدو الحكم العسكريّ أنّه يجب أن يستمرّ لضرورات أمنيّة، ومن أجل تنفيذ سياسة مصادرة الأراضي التي تعتبر حيويّة لوجود الدولة. بينما ادّعى المعارضون، بمن فيهم مناحيم بيغن، رئيس المعارضة في تلك السنوات، أنّ الحكم العسكريّ غير شرعيّ لأنّه يتعارض مع القِيَم الديمقراطيّة، ويميّز بين المواطنين العرب ويهينهم. وعلى هذا النحو، فإنّه يثير أيضًا الشعور القوميّ فيما بينهم، وبالتالي يسبّب ضررًا أكبر بكثير ممّا قد يفيد. وخلال فترة الحكم العسكريّ حدثت قضيّة كفر قاسم التي تمّ تفصيلها في الفصل المتعلّق "بمبدأ سيادة القانون". وفي عام 1966، تمّ إلغاء الحكم العسكريّ.

في الدولة اليهوديّة، يجب أن تكون وستكون هناك حقوق متساوية لجميع مواطنيها

"ألا توجد مساواة في الحقوق في دولة إسرائيل لسكّانها العرب والدروز، في جوهر الأمور؟ لسبب ما يتوجّب علينا، بأيدينا وأفواهنا، أن نلغي ما نقدّمه لسكّان دولتنا ولمواطنيها، بغضّ النظر عن الديانة أو القوميّة؟ إنّنا نعطيهم حقوقًا متساوية في لغتهم وثقافتهم وتقدّمهم الاقتصاديّ. إنّ السكّان العرب في دولة إسرائيل اقتصاديًّا وثقافيًّا في حالة أفضل من سكّان جميع الدول العربيّة تقريبًا. وإذا أعطيناهم حقوقًا متساوية في مضمونها، لسبب ما علينا أن نأخذ القوّة الأخلاقيّة الموجودة بالفعل في دولتنا؟ وبماذا؟ من خلال الاستمرار في وجود الحكم العسكريّ، الذي يقلب الأمور رأسًا على عقب...

"إنّنا نؤمن بأنّه في دولة اليهود يجب أن تكون وستكون هناك حقوق متساوية لجميع مواطنيها، بغضّ النظر عن الديانة أو القوميّة أو الأصول... صحيح أنّ وضعنا فريد من نوعه، ولكن ليست هناك صلة بين تلك المؤسّسة والمشاكل الأمنيّة الخارجيّة والداخليّة".

(عضو الكنيست مناحيم بيغن، خطاب في الكنيست لشرح مشروع القانون لإلغاء أنظمة الدفاع في حالات الطوارئ، 20 فبراير 1962)

لقد أنقذتني من الكراهيّة

"انتقلت للتعلّم في المدرسة الثانويّة في كفر ياسيف. من حسن حظّي أنّي التقيت شخصيّة يهوديّة تختلف تماما عن الحاكم العسكريّ وهي شخصيّة المعلّمة شوشانا التي أنقذتني من جحيم الكراهيّة وهي رمز لليهوديّ الذي يقدّم خدمة طيّبة لشعبه. لن أتعب من الكلام عنها. لم تكن مجرّد معلّمة. لقد كانت أمًّا.

"لقد علّمتني شوشانا أن أفهم العهد القديم من الكتاب المقدّس كنتاج أدبيّ. علّمتني أن أقرأ كتابات بياليك، ليس بحماسة لانتمائه السياسيّ، بل لغيرته الشعريّة. لم تحاول أن تغرس فينا سموم المنهاج الرسميّ الذي كان يهدف إلى عزلنا عن تراثنا.

لقد حرّرتني شوشانا من الكراهيّة التي غرسها الحاكم العسكريّ في نفسي... شوشانا، ممثّلة حسنة للضمير اليهوديّ، قد دمّرت، ربّما دونما أن تدرك ذلك، جميع الحواجز التي أقامها الحاكم العسكريّ.

(محمود درويش، **من يوميّات جرح فلسطينيّ**)[7]

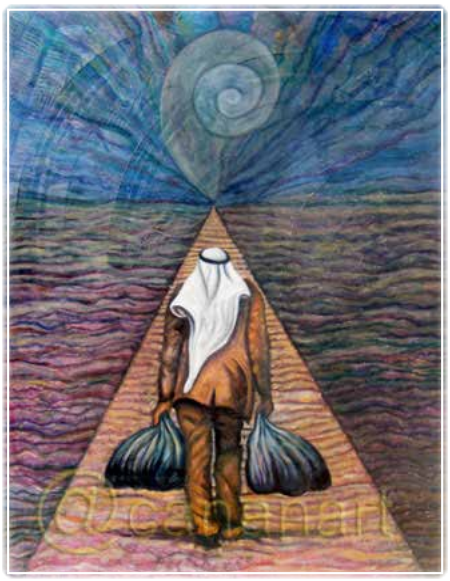

لاجئ، 2010. بإذن من الرسام أحمد كنعان.

الفترة الثانية: عام 1967 وصاعدا

عوامل إضافيّة للتصدّع

إنّ حرب الأيّام الستّة التي فتح خلالها جيش الدفاع الإسرائيليّ يهودا والسامرة من المملكة الأردنيّة، وقطاع غزّة، وشبه جزيرة سيناء من مصر ومرتفعات الجولان من سوريا في حزيران- يونيو 1967 قد أوجدت واقعًا جديدًا وجد فيه ما يقرب من مليون عربيّ فلسطينيّ تحت السيطرة العسكريّة الإسرائيليّة.

من نتائج الحرب أنّها خلقت جدلًا عميقًا في المجتمع الإسرائيليّ حول كيفيّة التعامل مع هذه المناطق، وبدأت بالفعل بحكم تعريفها - **أراضٍ محتلّة** أم **أراضٍ محرّرة**. الكثير من الإسرائيليّين اليهود يعتبرون هذه المناطق أرضَ وطن، فإنّهم يعتبرون الرجوع إليها عودة إلى أرض الآباء، بالإضافة إلى أنّها تؤمّن للدولة عمقًا إستراتيجيًّا لتعزيز أَمْنَها.

7 بإذن من شقيق المؤلّف.

أمّا كثيرون آخرون فيفضّلون الانسحاب من هذه المناطق ضمن إطار تسوية سلميّة، وذلك بسبب المشاكل الناجمة عن السيطرة على شعب آخر وعلى مجموعة كبيرة من السكّان العرب، ولتجنّب المسّ بالطابع اليهوديّ للدولة، ولمنع عزل إسرائيل في العالم، وللرغبة في إنهاء الصراع بين اليهود والعرب في البلاد والشرق الأوسط.

نتائج الحرب مكّنت المواطنين العرب في إسرائيل من تجديد الاتّصال بإخوانهم في يهودا والسامرة وقطاع غزّة. وقد عزّزت هذه اللقاءات في قلوبهم عنصر الهويّة الفلسطينيّة الذي كان أضعف حتّى ذلك الحين. وفي المقابل، أظهرت الحرب الإحساس بالازدواجيّة النابعة من حقيقة أنّ العرب في إسرائيل ينتمون في آن واحد إلى دائرة الهويّة الوطنيّة الفلسطينيّة وإلى دائرة الهويّة المواطنيّة الإسرائيليّة – وهما دائرتان متخاصمتان طالما استمرّ الصراع الإسرائيليّ الفلسطينيّ. كما كان هناك من اعتقد أنّ المواطنين العرب في إسرائيل يمكنهم أن يكونوا جسرًا بين دولة إسرائيل والفلسطينيّين.

يوم الأرض - 30 آذار - مارس 1976

في عام 1976 قرّرت الحكومة الإسرائيليّة مصادرة أراضٍ واسعة تعود إلى ملكيّة عربيّة في الجليل من أجل إقامة أماكن سكن يهوديّة عليها. وردًّا على ذلك، بادر ناشطون عرب إلى يوم احتجاج ومظاهرات تحت عنوان "يوم الأرض". وفي المظاهرات العاصفة التي اندلعت في ذلك اليوم، قتلت قوّات الأمن ستّة من المتظاهرين العرب، وأصيب العديد منهم بجروح أو اعتقلوا. وقد تمّ تخليد التاريخ في أوساط عرب إسرائيل كرمز للنضال من أجل الحفاظ على الأرض والحفاظ على الهويّة العربيّة، واليوم يعتبر احتجاجا ضدّ دولة إسرائيل ومسّها بحقوق الجمهور العربيّ. كثيرون منهم يذكرون "يوم الأرض" في 30 آذار- مارس من كلّ عام.

الانتفاضة الأولى

وفي كانون الأوّل- ديسمبر عام 1987، اندلعت ثورة فلسطينيّة شعبيّة عنيفة في يهودا والسامرة وقطاع غزّة أطلق عليها الفلسطينيّون اسم الانتفاضة.

وقد أثارت الانتفاضة تضامن عرب إسرائيل مع معاناة الفلسطينيّين ونضالهم في يهودا والسامرة وقطاع غزّة، وعزّزت العنصر القوميّ في هويّتهم. ولم تؤدِ إلى استنساخ أنماط الصراع العنيف إلى داخل إسرائيل، على الرغم من الادّعاء أنّها زادت من العداء بين العرب واليهود في الدولة.

تأثير عمليّة السلام

وفي عام 1993 تمّ التوقيع على اتّفاقيّات أوسلو بين إسرائيل ومنظّمة التحرير الفلسطينيّة. وكذلك اعترفت إسرائيل بمنظّمة التحرير الفلسطينيّة ممثّلا للشعب الفلسطينيّ، واعترفت منظّمة التحرير الفلسطينيّة بحقّ إسرائيل في الوجود في سلام وأمن، وتعهّدت بالتخلّي عن طريق الإرهاب.

Fotolia © Yevgenia Gorbulsky.

لقد كانت لعمليّة السلام آثار مختلفة على العرب في إسرائيل. فقد أدّى اعتراف إسرائيل بمنظّمة التحرير الفلسطينيّة* إلى تضييق التباين بين الانتماء الإسرائيليّ والانتماء الفلسطينيّ، وقد أدّت الاتّفاقيّات بشكل عامّ إلى غرس الأمل والتفاؤل في أوساط المواطنين العرب. وبما أنّهم رأوا أنّ قادة منظّمة التحرير الفلسطينيّة لم يمثّلوهم، فقد أصبحوا أكثر وعيًا بأنّ عليهم أن يكافحوا من أجل تحديد طبيعة الدولة، ومن أجل المساواة والحفاظ على أراضيهم. وفي المقابل، أدّى الطريق المسدود الذي وصلت إليه عمليّة السلام منذ ذلك الحين إلى خفض التفاؤل في أوساط عرب إسرائيل، وزادت لبعضهم من عدم الارتياح لأوضاعهم في دولة إسرائيل.

أحداث تشرين الأوّل - أكتوبر 2000

وفي بداية تشرين الأوّل - أكتوبر 2000، خرج الآلاف من العرب في إسرائيل في مظاهرات عنيفة، عُرفت باسم **"أحداث أكتوبر"**. وقد وقعت المظاهرات وأعمال الشغب في العديد من الأماكن، واندلعت في نفس الوقت الذي كانت فيه بداية **الانتفاضة الثانية**** إشارة للتضامن معها، وكذلك احتجاجًا على اوضاع العرب الاجتماعيّة والاقتصاديّة في إسرائيل.

واستمرّت الأحداث القاسية لمدّة ثلاثة أيّام متتالية، وشملت مظاهرات عاصفة وسدّ الطرقات الرئيسيّة وإلحاق الضرر بالمارّة والممتلكات اليهوديّة وإلقاء الحجارة والحرق المتعمّد. وخلال تفريق أعمال الشغب استخدمت الشرطة الأسلحة الناريّة، ممّا أسفر عن سقوط 13 عربيًا إسرائيليًّا، لقوا مصرعهم بنيران الشرطة، ومواطن يهوديّ قتل بسبب حجر ألقاه متظاهرون عرب.

وأدّت الأحداث إلى تقويض الثقة المتبادلة والنسيج الدقيق للعلاقات بين اليهود والعرب في إسرائيل. لقد شعر العديد من المواطنين الإسرائيليّين اليهود بالتهديد والخيانة، وقد رأوا في أعمال الشغب نتيجة لازدياد التطرّف في أوساط العرب في إسرائيل. وقد غضب المواطنون العرب على

*** منظّمة التحرير الفلسطينيّة**

تأسّست منظّمة التحرير الفلسطينيّة عام 1964، ودعت إلى تحرير كلّ فلسطين، من البحر الأبيض المتوسّط إلى نهر الأردنّ، بما في ذلك دولة إسرائيل. وقد أُنشئت المنظّمة تحت رعاية الجامعة العربيّة، وقد رأت في الكفاح المسلّح، بما في ذلك أعمال الإرهاب ضدّ المدنيّين، كفاحًا مشروعًا. لقد تشكّل هذا المفهوم بعد عام 1967، عندما سيطرت "فتح" على منظّمة التحرير الفلسطينيّة فأصبحت منظّمة فلسطينيّة مستقلّة، ومنذ ذلك الحين نفّذ أعضاؤها المئات من العمليّات الإرهابيّة التي أودت بحياة مئات الإسرائيليّين، وأصابت الآلاف، وأدّت إلى سقوط عدد أكبر من الضحايا على الجانب الفلسطينيّ. وكان أحد أهداف المنظّمة وضع القضيّة الفلسطينيّة على رأس جدول الأعمال العالميّ. طوال 36 عامًا – منذ عام 1968 وحتّى وفاته عام 2004 - كان ياسر عرفات الزعيم القويّ بلا منازع لمنظّمة التحرير الفلسطينيّة.

وفي عام 1993، في إطار اتّفاقيّات أوسلو، غيّرت المنظّمة رسميًّا سياستها، وأعلنت أنّها تعترف بدولة إسرائيل وحقّها في الوجود في سلام وأمن. وعلى الرغم من هذه الاتّفاقيّات، شهدت إسرائيل، حتّى بعد اتّفاقيّات أوسلو، عمليّات إرهابية شديدة اشتركت فيها عناصر مرتبطة بمنظّمة التحرير الفلسطينيّة. ليس للمواطنين العرب في إسرائيل تمثيل رسميّ في المنظّمة.

**** الانتفاضة الثانية**

وهي ثورة واسعة أخرى للعرب في يهودا والسامرة وغزّة اندلعت في أيلول- سبتمبر عام 2000، بعد فشل محادثات كامب ديفيد ولأسباب أخرى، واتّسمت بهجمات إرهابيّة عنيفة. خلال الانتفاضة الثانية، تمّ قتل نحو 1000 مواطن إسرائيليّ. وقد فقدت أجزاء كبيرة من الجمهور والقيادة الإسرائيليّة الثقة في إمكانيّة تحقيق السلام مع الفلسطينيّين. وعلى الرغم من أنّ "أحداث أكتوبر" في إسرائيل اندلعت في ذلك العام، بدافع التضامن مع الفلسطينيّين خارج الخطّ الأخضر، وعلى الرغم من التعبيرات عن التضامن في النضال الفلسطينيّ الذي اختار طريق الإرهاب، فلم يلجأ المواطنون العرب في إسرائيل إلى الإرهاب، باستثناء عدد قليل من الأحداث العدائيّة.

مقتل 13 من المتظاهرين، وادّعوا أنّ الشرطة استخدمت القوّة المفرطة التي لم تكن تستخدم بنفس الطريقة لو كانوا مواطنين يهودًا. ورأوا بذلك نتيجة حتميّة لسياسة القمع والحرمان، وبرهانًا على الموقف التمييزيّ للدولة الذي يعتبرهم "مواطنين من الدرجة الثانية". وفي أعقاب الأحداث، أقامت الحكومة لجنة تحقيق رسميّة برئاسة قاضي المحكمة العليا ثيودور أور (لجنة أور). قرّرت لجنة أور أنّه يجب معالجة المشاكل المتعلّقة بسياسة الحكومة تجاه الأقلّيّة العربيّة ومكانتها في إسرائيل. كما قرّرت اللجنة أنّه في أحداث أكتوبر 2000 استخدمت شرطة إسرائيل القوّة المفرطة في جزء من المواقع، وأنّ تصرّف قوّات الأمن لم يهدّئ من أعمال الشغب، بل أدّت في بعض الحالات إلى تفاقمها.

2. هويّة إسرائيل كدولة قوميّة يهوديّة

إنّ حقيقة تعريف دولة إسرائيل دولةً يهوديّة وبيتا وطنيّا ليهود العالم يخلق صعوبات لجزء كبير من عرب إسرائيل. هذه التعريفات، تشمل ضمنًا أو صراحة، الشرعيّة والاعتراف بالصهيونيّة. نتيجة لذلك، بقصد أو بغير قصد، فإنّه يأتي على حسابهم. إنّ الغالبيّة العظمى من العرب في إسرائيل يعترفون عمليًّا بدولة إسرائيل، حتّى لو لم يرتاحوا كاملة لشخصيّتها اليهوديّة.

هناك مجموعات ترتاح بشكل أعمق مع الهويّة اليهوديّة والديمقراطيّة للدولة، بما في ذلك الدروز، وبعض المسيحيّين والمسلمين من مواطني إسرائيل.

صعوبة أخرى يواجهها المواطنون العرب تنبع من ادّعاءاتهم حول السياسة التمييزيّة للحكومة في مختلف المجالات تجاه غير اليهود، والنابعة من الطابع اليهوديّ للدولة.

ومن بين اليهود هناك من يشكّكون في درجة ولاء العرب ويخشون من أنّهم قد ينضمّون في بعض الظروف إلى جهات تدعو إلى تدميرها. ورغم ذلك، فإنّ معظم الجمهور اليهوديّ يدعم دمج المواطنين العرب في إسرائيل في نسيج حياة الدولة، وردم الفجوات الاجتماعيّة والاقتصاديّة، وفقًا للقِيَم الديمقراطيّة الأساسيّة للحرّيّة والمساواة بين كلّ البشر أيًّا كانوا. هنالك من يسندها أيضًا إلى القِيَم الدينيّة، مثل إظهار موقف إيجابيّ تجاه شخص غير يهوديّ: "وَإِذَا نَزَلَ عِنْدَكَ غَرِيبٌ فِي أَرْضِكُمْ فَلاَ تَظْلِمُوهُ. كَالوطنيّ مِنْكُمْ يَكُونُ لَكُمُ الْغَرِيبُ النَّازِلُ عِنْدَكُمْ وَتُحِبُّهُ كَنَفْسِكَ لأَنَّكُمْ كُنْتُمْ غُرَبَاءَ فِي أَرْضِ مِصْرَ. أَنَا الرَّبُّ إِلَهُكُمْ" (سفر اللاويين 19: 34-33).

في المقابل هناك من يدّعي أنّ الفجوات الاقتصاديّة بين العرب واليهود، على غرار الفجوات بين اليهود المتديّنين والعلمانيّين، ليست نتيجة لسياسات تمييزيّة، إنّما أصلها في الميزات الاجتماعيّة بين هذه القطاعات من السكّان. على سبيل المثال، انخفاض معدّل المشاركة في سوق العمل. وفقًا لهذه الصيغة، ينبغي أيضًا إضافة نقطة الانطلاق المتدنّية للعرب عند قيام الدولة.

آراء في موضوع الطابع اليهوديّ للدولة

"لم ينل العرب في إسرائيل المساواة بعد"

"في بعض الأحيان يتظاهرون بالبراءة ويتساءلون، لماذا في الحقيقة لا يستطيع العرب التضامن مع الدولة اليهوديّة. إنّ الصهيونيّة وقيام الدولة جاءا على حساب الفلسطينيّين. هذا ليس مجرّد تاريخ... إنّنا في خضمّ صراع لم ينتهِ بعد. لم تقم بعدُ دولة فلسطينيّة، لم تمنح بعدُ المساواة للعرب في إسرائيل.

"لا أقبل إمكانيّة كون الدولة يهوديّة وصهيونيّة وأيضًا متساوية تشمل العرب داخلها. أنا أتكلّم عن الأحداث طوال 52 عامًا. ما الذي يريدونه منّي، أن أُقرّ بشرعيّة مهيّة ترفضني أم أنّها مقدّما لا تريد أن تمنحني المساواة الكاملة؟ إذا عَرَضْتُم عليّ شراكة في دولة يكون فيها الجميع متساوين، وأنّها لن تعمل لخدمة الأغلبيّة ضدّ الأقلّيّة، في مقابل الشرعيّة من طرفي لهذه الدولة، فأنا على استعداد لذلك. أريد ذلك.

"بالنسبة للطابع اليهوديّ وأهمّيّته، قلت إنّني على استعداد لقبول الطبيعة المقلّصة جدّا لمفهوم الدولة اليهوديّة، إذا كان الجانب الآخر، المهتمّ بالطبيعة اليهوديّة للدولة اليهوديّة، سيعطيني المساواة. وسأكون مستعدًّا حتّى للموافقة بشأن قانون العودة وحلّ مشكلة اللاجئين، شريطة أن يكون هذا الأمر المجالات الوحيدة للتمييز بين المواطنين العرب واليهود".

(د. مناع، عادل. 2006. داخل: بنزيمان، عوزي. لمن هذه البلاد؟ المعهد للديمقراطيّة الإسرائيليّة. ص 188، 249).

- اعرضوا واشرحوا موقف الكاتب بالنسبة للاعتراف بطابع إسرائيل كدولة يهوديّة وديمقراطيّة، ادعموا إجابتكم من القطعة أعلاه.
- اعرضوا ما هي مطالب الكاتب من الدولة بهدف تقليص الفجوة. ادعموا إجابتكم من القطعة أعلاه.
- هل يتكلّم الكاتب عن صراع من أجل الاعتراف أم بصدد التقسيم؟ (بالنسبة لمفهوم هذه المصطلحات راجعوا هذه الفقرة في الصفحة 543).

"اقبلوا حقيقة أنّكم تعيشون في دولة يهوديّة"

"بزغ جزء من مشكلتنا عام 1948 وربّما قبل عام 1948، حول مسألة التقسيم... الجدل الأوّليّ والأساسيّ في المنطقة هو ما إذا كانت الأطراف تقبل مبدأ التقسيم. مبدأ التقسيم يعني أنّ العرب في دولة اليهود سيحصلون على حقوق متساوية، ولا يتعرّضون للتمييز، ويشاركون في الحياة السياسيّة، لكنّهم سيعيشون في دولة يهوديّة...

"لا يمكن للحقوق أن تكون عمياء في الاتّجاه الذي اختارته الأقلّيّة العربيّة: صراع. يجب على الجموع اليهوديّة الدفاع عن نفسها، وهذا الدفاع سوف يستمرّ في إثارة العداء وعدم المساواة والإقصاء، وليس بسبب التمييز أو العنصريّة، ولكن بسبب الخوف المستمرّ والحاجة إلى أن تكون أقوى من الجانب الآخر، لأنّ الصراع معه هو دون حلّ.

"لا أقترح أن تكونوا من المولعين بالدولة اليهوديّة، لكن أن تقبلوا الواقع أنّكم تعيشون في دولة يهوديّة. هذا القبول سيقلّل من الخوف المتبادل، ويمكّن من العمل المشترك".

(البروفيسور غابيزون، روت. 2006. داخل: بنزيمان، عوزي. لمن هذه البلاد؟ المعهد للديمقراطيّة الإسرائيليّة. ص 278-276).

"إنّ إضفاء عدم الشرعيّة على إقامة دولة يهوديّة وديمقراطيّة هو نوع من النضال الذي قد يعرّض وجودنا للخطر. وليس هناك ما يدعو إلى إظهار التسامح ورحابة الصدر تجاهه. ومن ناحية أخرى، يجب ألّا نتوقّف لحظة لكي نسعى جاهدين كي تمنح دولة إسرائيل مواطنيها المساواة السياسيّة والاجتماعيّة الكاملة. يوجد واجب كبير ذو مغزى هنا، لم تطبّقه حكومات إسرائيل المتعاقبة".

(البروفيسور غابيزون، روت. 2005. "تأمّلات حول مستقبل العلاقات اليهوديّة الإسرائيليّة". داخل: إسحاق رايطر (محرّر) المعضلات في العلاقات العربيّة اليهوديّة في إسرائيل. شوكين. ص 182).

- اشرحوا موقف الكاتبة بالنسبة لجذور الصراع بين اليهود والعرب في دولة إسرائيل. ادعموا إجابتكم من القطعة أعلاه.
- اشرحوا، حسب وجهة نظر الكاتبة، طريقة مواجهة التصدّع. ادعموا إجابتكم من القطعة أعلاه.

3. العامل الدينيّ

إن العقيدة الدينيّة المختلفة لدى الأغلبيّة اليهوديّة مقابل الأقلّيّة العربيّة، ومعظمها من المسلمين، تزيد من حدّة التوتّر بين اليهود والعرب، وغالبًا ما يستخدم الدين لتأجيج الصراع.

"لا مفرّ من إقحام الدين في الصراع الإسرائيليّ- العربيّ، فالدين هو جزء من الصراع منذ بدايته... خاصّة على ضوء واقع تعاظم قوّة كلّ من المجتمعات اليهوديّة المتديّنة في إسرائيل والمجتمعات الإسلاميّة في العالم العربيّ، في السنوات الأخيرة". [8]

4. التوتّر والتخوّف المتبادل

مشاعر التوتّر والتخوّف المتبادل معشّشة بين أوساط المواطنين اليهود والعرب في إسرائيل، نتيجة للصراع القوميّ الذي نشب في إسرائيل منذ القرن التاسع عشر. وفي أوساط الأقلّيّة العربيّة أيضا هناك قلق، إذ سيتمّ، من أجل تعزيز الطابع اليهوديّ للدولة، تسليم مناطق عربيّة في إسرائيل إلى الفلسطينيّين في إطار الترتيبات المستقبليّة بينهم وبين إسرائيل. لدى العديد من اليهود، كما ذكر أعلاه، يعشّش التخوّف من أنّه في لحظة الاختبار قد تتغلّب الهويّة القوميّة العربيّة والدينيّة الإسلاميّة على الهويّة الإسرائيليّة. التخوّفات والمخاوف بطبيعتهما يسجنان أيّ مجتمع داخل العمى والأفكار النمطيّة تجاه المجموعة الأخرى، وبالتالي تعرقل التفاهم المتبادل. على ضوء التفرقة الاجتماعيّة التي تميّز العلاقات بين المجموعتين، لا توجد تقريبًا أيّ علاقات يمكن أن تخفّف من المخاوف.

لقد تناولنا، حتّى الآن، العوامل الرئيسيّة وراء التصدّع القوميّ - الصراع العربيّ الإسرائيليّ وطابع الدولة كدولة يهوديّة. هناك إجراءات وأحداث يمكن أن نراها كتعبير عن التصدّع، وكعوامل تفاقمه.

8 د. بن مولوڤ، 21.5.2009.

تعابير عن التصدّع العربّي اليهوديّ تشكّل أيضا عوامل تفاقمه

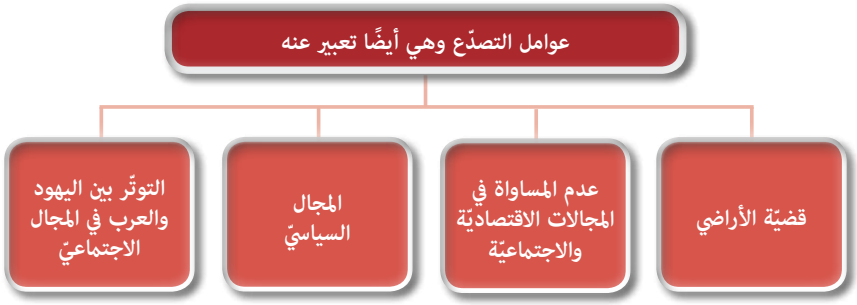

قانون أملاك الغائبين (1950)

منحَ دولة إسرائيل حوزة أملاك أولئك الذين غادروها إلى منطقة دول معادية أثناء حرب 1948.

صراعات التقسيم، صراعات الاعتراف

في الدول التي تعاني من توتّرات تقوم بين مجموعات مختلفة من السكّان، عادة ما يكون هناك نوعان من الصراعات: صراعات التقسيم أي تقسيم الموارد الاقتصاديّة، وصراعات الاعتراف أي الاعتراف بالاختلاف وبالثقافة وبالقيم والموروث التاريخيّ. في العلاقات بين المواطنين اليهود والعرب في إسرائيل، يمكن للمرء أن يلاحظ وجود صراعات التقسيم، صراعات الاعتراف، وفي المواقف المختلفة إزاء كلّ نوع من الصراعات.

أ. قضيّة الأراضي

يشكّل الصراع على الأراضي عاملا مؤجّجًا في الصراع اليهوديّ العربيّ منذ بدايته، وقد برز خلال فترة الانتداب البريطانيّ على أرض إسرائيل. قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتّحدة والحرب التي اندلعت لاحقًا كانت تعبيرًا عن الصراع على الأراضي. ومع قيام دولة إسرائيل، استمرّ الصراع، وتجلّى في سياسة علنيّة وسرّيّة من "تهويد الحيّز" بواسطة عدد من الإجراءات، هي: مصادرة الأراضي من العرب، سياسة الاستيطان اليهوديّ التي كانت تهدف إلى الحدّ من تتابع البلدات العربيّة، بما في ذلك الاستثمار المطلوب من أجل ذلك، ورفض عودة اللاجئين. وفي أعقاب سنّ **قانون أملاك الغائبين**، عام 1950، تمّ تعريف أملاك العرب الذين غادروا أراضي الدولة كأملاك غائبين، ونقلت إلى ملكيّة الدولة. كذلك الأمر بالنسبة لمَن لم يكن يقطن في قريته يوم التعداد السكّانيّ، حتّى لو عاد إليها في وقت لاحق.

يعتبر المواطنون العرب نزع ملكيّة الأراضي سلبًا. وقد أسفرت سياسة المصادرة والطابع التقليديّ للقرى العربيّة، حيث لم يكن البناء إلى الأعلى فيها شائعًا، عن ضائقة الأراضي وأزمة التخطيط في الوسط العربيّ. "يوم الأرض" عبّر عن جزء من الإحباط والغضب المخزونين في أوساط العرب في إسرائيل في هذا الموضوع.

وفي الوقت نفسه، استثمرت الدولة مبالغَ ضخمة في الاستيطان اليهوديّ، من أجل توطين القادمين الجدد، انطلاقًا من التوجّه القائل إنّه حيث لا يسكن اليهود، فإنّ السيادة الإسرائيليّة لن تكون كاملة اهتماما بأمن الدولة، خصوصًا المناطق القريبة من الحدود.

"واجب الدولة أن تتعامل مع مواطنيها العرب على أساس المبادئ اللائقة والتوزيع العادل"

"إن الأثقال والسياقات القوميّة لا تنقص من التزام الدولة بمعاملة مواطنيها العرب على أساس المبادئ الصحيحة للعدالة التوزيعيّة. فللوسط العربيّ احتياجات مشروعة، تنبع، في جملة الأمور، من التزايد الطبيعيّ. ويتعيّن على الدولة أن تخصّص له الأرض وفقًا لنماذج ومبادئ المساواة، كما هو الحال لدى بقيّة الأوساط.

"هناك مجال لتحديد ترتيبات تخطيطيّة مناسِبة، في أقرب وقت ممكن، من أجل منع ذلك الجزء من البناء غير القانونيّ وهدم المنازل، وأحد الأسباب هو عدم وجود مخطّطات سارية تسمح بقبول رخصة البناء. ومع ذلك، بكلّ ما يتعلّق بالبناء غير القانونيّ في مكان لا يمكن فيه إضفاء الشرعيّة على الوضع - وهناك العديد من هذه الأماكن - يجب على الدولة أن تعمل على تطبيق القانون دون تردّد". ("تقرير لجنة أور، ملخّص واستنتاجات"، **الباب السادس**، البند 13)

مواجهة قضيّة الأراضي في السياسات والتشريعات والسوابق القضائيّة

سياسة الحكومة

لقد بُذلت محاولات مختلفة على مرّ السنين للتوصّل إلى حلول متّفق عليها في منازعات ملكيّة الأراضي. في عام 2014، على سبيل المثال، تقرّر إنشاء مدينة عربيّة جديدة في الجليل، لأوّل مرّة منذ قيام الدولة. ومثال آخر هو محاولة تنظيم ملكيّة مساحات كبيرة من الأراضي في النقب يدّعي البدو ملكيّتها. سعى مخطّط **براڤِر-بيـچـين** عام 2013 إلى التوصّل إلى تسوية بين الدولة وأولئك البدو، ولكن لم يتمّ قبوله[9]. يندمج هذا المخطّط المقترح في المخطّط الرئيسيّ لمتروپولين بئر السبع الذي يهدف إلى خدمة النقب في العقود المقبلة. وكجزء من المخطّط، من المفترض تنظيم جميع جوانب الحياة في النقب: البلدات والطرقات والبنى التحتيّة والقواعد العسكريّة، وما إلى ذلك، بما في ذلك الاستيطان البدويّ. ومن أجل تنظيم ملكيّة الأراضي، اقترِح أن يتمّ تسجيل الدعاوى في غضون فترة زمنيّة محدّدة، وأن تمنح نسبة مئويّة معيّنة من الأرض على سبيل الهبة، وأن تعطى تعويضات بديليّة كأراضٍ أو مال عن الأراضي التي يتعيّن الاعتراف بها في التسوية. ووفقًا للمخطّط، من المفترض أن يحصل البدو على حوالي 60% من الأراضي التي يدّعون ملكيّتهم لها. كذلك، تحدّد في المخطّط تفضيل نقل السكّان من القرى غير المعترف بها* إلى البلدات القائمة أو إلى 11 قرية اعترفت بها الحكومة، وتمّ توحيدها ضمن إطار مجلس أبو بسمة. لكنّ العديد من العرب واليهود أعربوا عن معارضتهم للمخطّط.

*** القرى غير المعترف بها**

القرى العربيّة التي بنيت تجاهلا لقوانين التخطيط والبناء - لا تعترف بها الدولة. هذه القرى هي غالبًا قرى بدويّة في النقب وعدّة قرى عربيّة في الجليل، يعيش فيها حوالي 70 ألف شخص.

ولا تظهر القرى غير المعترف بها في المخطّط العامّ، ولا تتمتّع بمكانة قانونيّة، وبعضها غير متّصل بشبكة المياه و/ أو بشبكة الكهرباء، وأيّ بناء فيه سيكون بناءً غير قانونيّ حتمًا.

إقرث وبرعم

سكّان القريتين المسيحيّتين المارونيّتين إقرث وبرعم، المحاذيتين للحدود اللبنانيّة، لم يقاتلوا ضدّ جنود جيش الدفاع الإسرائيليّ خلال حرب 1948. وأثناء الحرب تمّ إجلاؤهم من قراهم، ووعدوهم بأنّهم في نهاية المعارك سيستطيعون العودة إلى بيوتهم. ولكنّ الوعد لم يتمّ تطبيقه. وقد حكمت محكمة العدل العليا منذ عام 1951 بإعادة السكّان إلى قريتهم، لكن، وعلى الرغم من القرارات القضائيّة الأخرى، ورغم الوعود المتكرّرة - بما في ذلك وعد رئيس الوزراء مناحيم بيـغن- لم يُعد السكّان إلى قريتهم. على مرّ السنين، رفضت المحكمة العليا مرارا التماساتهم.

معظم من تمّ إخلاؤهم من إقرث وبعضهم من برعم وافقوا على قبول تعويض وأراضٍ في أماكن أخرى مقابل الاستغناء عن الاراضي في القرية.

9 انظروا الفصل الحادي والثلاثون، "الحكم المحلّيّ في إسرائيل"، في الباب الثالث.

"قانون يسلب الملكيّة، إذ يطرد الناس من أراضيهم"

"هذا القانون سيكون وصمة عار على جبين كلّ واحد منكم يدعمه. إنّه قانون يطرد الناس من أراضيهم ومنازلهم للمرّة الثانية والثالثة بعد نكبة عام 1948. ماذا تظنّون أنّه ينبغي أن يفعل شخص عاديّ يطردونه من بيته، كي يدافع عن نفسه؟ ينتفض ويحتجّ!" عضو الكنيست أحمد الطيبي في نقاش حول القانون في الكنيست. بعد تصريحاته هذه، سكب عضو الكنيست الطيبي الماء على مقترح القانون ومزّقه.

(ليس، يهوناثان. ياچني، يانير. *"أعضاء كنيست عرب مزّقوا مشروع قانون براڤِر وخرجوا من جلسة الكنيست"*، هآرتس، *24.6.2013*)

★ اشرحوا كيف يعلّل الناطق معارضته لمخطّط براڤِر- بيغين.

مبنى الكنيسة في إقرث هو الوحيد الذي تبقّى.
پيكيويكي, تصوير: د. أڤيشاي طايخر.

الحوافز الإيجابيّة وتطبيق القانون

"يستند مخطّط الحكومة، وكذلك سلوك الدولة على مدى العقود الأخيرة إزاء القضيّة، على تبنّي السرديّة البدويّة. وهكذا تحوّلت دعاوى الملكيّة من نزاع مدنيّ- ملكيّاتيّ- شخصيّ اعتياديّ، وهو أمر يبتّ به في المحكمة، إلى نزاع وطنيّ - جماعيّ يجب أن يتمّ فيه التوصّل إلى حلول وسط إقليميّة". وهكذا، وافقت الحكومة على الاعتراف بالتبعيّة التاريخيّة للبدو على أراضي النقب، وبذلك فقدت دولة إسرائيل العديد من النقاط في الساحة الدوليّة عندما تبدو مميّزة وسالبة للمواطنين العرب، مرّة أخرى، وبذلك تشجّع الدولة البدو على التشبّث أكثر بعناد لمطالبهم ورفض أيّ حلّ.

"من أراد أن يجد الحلّ للمشكلة ينبغي عليه أن يركّز على جانبها المدنيّ، والتخلّي عن الانشغال بالمحاولة الفارغة من أجل التوصّل إلى تسوية بشأن دعاوى الملكيّة المتعلّقة بـ 12.5% فقط من السكّان البدو في النقب، والتركيز على تنظيم الإسكان- في البنية التحتيّة والعمل والتعليم والرعاية الاجتماعيّة، وبصورة حكيمة تفكّ الربط بين مجموعة الأقلّيّة من أصحاب الدعاوى ومجموعة الأغلبيّة. ويجب على الدولة أن تخلق حوافز إيجابيّة للانضمام إلى الترتيبات والانتقال إلى السكن في قرى معترف بها، وتطوير البلدات المنظّمة، وإعطاء سكّانها الأمل في مستقبل أفضل. وبالمقابل، يجب على الدولة فرض سيادة القانون في النقب في جميع المجالات - التخطيط والبناء والضرائب وحركة المرور والجرائم وما شابه ذلك".

(المحامي سموتريتش، بتسالئيل. *"بين إدارة النزاع القوميّ وحلّ النزاع المدنيّ"*. موقع ريجاڤيم. *6.8.2013*)

★ اشرحوا كيف يعرض الكاتب وجهة نظره بالنسبة للمخطّط، بمصطلحات صراع الاعتراف والتقسيم.

★ كيف يمكن، حسب وجهة نظر الكاتب، حلّ مشكلة القرى غير المعترف بها؟

★ بعد قراءة المخطّط والآراء المؤيّدة والمعارضة، اعرضوا وجهة نظركم بالنسبة لمخطّط براڤِر- بيغين للاستيطان البدويّ في النقب.

في التشريع

قانون لجان القبول* 2011 (قانون تعديل لمرسوم الجمعيّات التعاونيّة). وفقًا للقانون، فإنّ لجان القبول في البلدات المجتمعيّة في النقب والجليل التي يقطنها حتّى 400 أسرة، لها الصلاحيّة في أن ترفض المرشّحين الذين لا يلائمون وجهة النظر الأساسيّة للبلدة ونسيجها الاجتماعيّ، بدعوة أنّ القانون يُستخدم لرفض السكّان العرب. وفي أيلول – سبتمبر عام 2014، رفضت محكمة العدل العليا التماسًا ضدّ قانونيّة قانون لجان القبول.

في السوابق القضائيّة

حسب **قرار محكمة العدل العليا قعدان** عام 2000، كما جاء في فصل "المميّزات اليهوديّة لدولة إسرائيل"، قضت المحكمة العليا بأنّه ينبغي السماح لعائلة عربيّة ببناء منزل ضمن نطاق البلدة اليهوديّة كتسير[10]. بينما، قضى **قرار المحكمة العليا برقان** عام 1978، بأنّه لا يوجد مانع من تخصيص أراضٍ معدّة للبناء اليهوديّ فقط.

ب. عدم المساواة والمواجهة في المجال الاجتماعيّ- الاقتصاديّ

إنّ الفجوات بين اليهود والعرب في مجالات التعليم والتشغيل والدَخل عميقة. لدى مراجعة المعطيات الإحصائيّة نجد علاقة إحصائيّة بين المجتمع العربيّ في إسرائيل والطبقات الاجتماعيّة والاقتصاديّة المتدنّية. وبعبارة أخرى، فإنّ التصدّع القوميّ يتطابق إلى حدّ كبير مع التصدّع الاجتماعيّ- الاقتصاديّ، على الرغم من وجود طبقة وسطى عربيّة مثقّفة بالغة.

مجال التعليم: التعليم والاستثمار في المؤسّسات التعليميّة

وكما هو معروف، يشكّل التربية والتعليم بابا للتنقّل الاجتماعيّ والسياسيّ، باعتبارهما العاملَين الرئيسيَّين اللذيْن يطوّران الحالة الاجتماعيّة - الاقتصاديّة ووضع العِمالة ويقلّلان من الفجوات.

الثقافة (سنوات الدراسة)

على مدى سنوات قيام الدولة ارتفع مستوى تعليم السكّان العرب، وتقلّصت الفجوات بين اليهود والعرب في التعليم الابتدائيّ والإعداديّ. ومع ذلك، لا تزال الفجوة بين السكّان اليهود والعرب تبرز في مرحلة التعليم فوق الثانويّ والتعليم الأكاديميّ*.

10 انظروا الفصل الخامس، "المميّزات اليهوديّة للدولة على أرض الواقع"، في الباب الأوّل.

*** قانون لجان القبول**

يدّعي معارضو القانون أنّ القانون يمسّ بالحقّ في المساواة وقد يمسّ بالجميع: المتديّنين والعلمانيّين وخاصّة العرب. وبغضّ النظر عن قيمة المساواة، يبرز الادّعاء بأنّ سياسة التمييز ستكثّف من التوتّرات القوميّة وتحول دون أيّ فرصة للمواطنة المشتركة. أمّا مؤيّدو القانون باسم "تهويد" المناطق ذات الأغلبيّة العربيّة في دولة إسرائيل فحسب ما يقولون، فإنّ القانون يهدف إلى ضمان السيادة الإسرائيليّة على هذه المناطق. وبالإضافة إلى ذلك، فإنّ مشروع القانون يهدف إلى تعزيز الحقّ في تحقيق الذات في مجتمع صغير، على أساس التماسك الاجتماعيّ والثقافيّ.

★ هل تؤيّدون قانون لجان القبول أم تعارضونه؟ وضّحوا وجهة نظركم.

*** استحقاق الحصول على شهادة الثانويّة العامّة (البـجـروت)**

"تصل نسبة مستحقّي شهادات البـجـروت إلى حوالي 80% في مناطق مثل المغار والفريديس وكابول، ولكن في عدد كبير من التجمّعات العربيّة لا تزال نسبة المستحقّين لشهادات البـجـروت متدنّية".

(وفقًا لـ "نسب الاستحقاق لشهادة الثانويّة العامّة: فجوات كبيرة بين مناطق المركز ومناطق الضواحي"، ماكو، 22 أغسطس - آب 2012)

مستوى الثقافة لدى السكّان العرب بالمقارنة مع السكّان اليهود (أعوام معيّنة)[11]

سنوات التعلّم years of schooling							Total(1) المجموع		
16+	13-15	11-12	9-10	5-8	1-4	0	النسبة المئويّة Percentages	بالآلاف Thousands	السنوات Years
								يهود	
20.4	23.8	36.0	9.6	6.7	1.1	2.3	100.0	3,975.8	2004
22.0	24.2	35.5	9.2	6.0	1.0	2.1	100.0	4,104.0	2006
22.7	24.8	35.6	8.6	5.7	0.8	1.8	100.0	4,235.6	2008
24.3	24.8	35.0	8.3	5.2	0.7	1.7	100.0	4,386.5	2010
27.4	24.5	33.5	7.9	4.4	0.5	1.9	100.0	4,468.0	2012
16+	13-15	11-12	9-10	5-8	1-4	0	النسبة المئويّة Percentages	بالآلاف Thousands	السنوات Years
								عرب	
8.0	10.4	32.9	18.7	19.0	4.4	6.5	100.0	783.1	2004
8.9	10.3	32.7	18.8	19.3	3.9	6.1	100.0	841.2	2006
9.8	10.5	36.9	17.2	17.1	3.1	5.5	100.0	887.0	2008
10.8	11.0	36.5	16.5	16.5	3.3	5.4	100.0	987.6	2010
11.7	11.6	36.6	18.0	14.4	2.1	5.6	100.0	1,029.7	2012

11 التقرير الإحصائيّ السنويّ لإسرائيل، دائرة الإحصاء المركزيّة، 2013.

سنوات التعلّم في المجتمع العربيّ حسب العمر والجنوسة 2013[12]

العمر Years	الآلاف Thousands	النسبة المئويّة Percentages	0	1-4	5-8	9-10	11-12	13-15	16+
مجموع عدد الرجال									
	530.8	100.0	2.9	1.9	14.1	18.8	39.7	11.1	11.6
17-15	54.7	100.0	0.7	0.2	4.4	45.8	48.8	0.1	0.0
24-18	110.1	100.0	0.7	0.5	4.4	13.6	54.1	21.7	5.0
34-25	111.1	100.0	1.4	0.5	9.1	14.7	43.5	12.8	18.0
44-35	105.7	100.0	1.4	2.2	13.9	20.3	38.9	9.5	13.9
54-45	73.8	100.0	3.0	1.8	19.8	18.4	31.8	8.3	17.0
64-55	44.2	100.0	6.2	3.7	35.0	12.7	20.9	7.1	14.4
65+	31.2	100.0	20.2	10.9	40.4	8.7	7.8	4.2	7.7
العمر Years	الآلاف Thousands	النسبة المئويّة Percentages	0	1-4	5-8	9-10	11-12	13-15	16+
مجموع عدد النساء									
	526.4	100.0	8.7	2.7	14.2	14.9	33.5	13.3	12.6
17-15	52.3	100.0	0.3	0.1	4.0	46.5	48.7	0.5	0.0
24-18	102.8	100.0	1.6	0.0	3.9	5.4	45.2	32.9	10.9
34-25	109.7	100.0	2.2	0.3	8.2	9.3	39.6	14.7	25.8
44-35	103.1	100.0	5.2	1.8	14.8	17.4	35.2	10.7	15.0
54-45	73.7	100.0	9.2	3.4	26.4	18.7	23.3	7.4	11.6
64-55	45.7	100.0	17.4	9.2	36.3	12.4	12.6	6.0	6.1
65+	39.1	100.0	55.9	13.8	20.6	2.5	4.8	2.1	0.5

12 التقرير الإحصائيّ السنويّ لإسرائيل، دائرة الإحصاء المركزيّة، 2014.

مواجهة الفجوات في التربية

يخصّص مصدران رسميّان للميزانيّات للاستثمار في التعليم - ميزانيّة الدولة وميزانيّات السلطات المحلّيّة.[13] (انظروا الرسم البيانيّ المرفق). لاحظ تقرير مراقب الدولة لعام 2010 أنّه منذ قيام الدولة، ارتفع عدد التلاميذ الذين يتعلّمون في جهاز التعليم باللغة العربيّة. وقد ضُمّ إلى الجهاز مدرّسون مثقّفون وغرف تدريسيّة وكتب ومناهج تعليميّة، ولكن لا يزال هناك نقص في البنية التحتيّة، مثل الصفوف الدراسيّة والمختبرات والمكتبات.

استثمار السلطة المحلّيّة في الطالب في العام 2010 (بالشواكل)

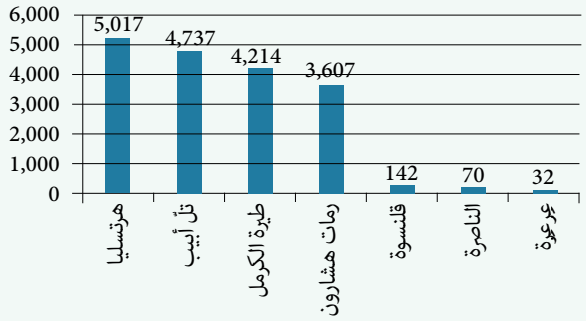

حسب أرلوزوروف، ميراف. "وزارة الماليّة تقلّص الفجوات: السلطات الضعيفة سوف تتلقّى أكثر على حساب القويّة في ميزانيّات الرفاه والتعليم" (TheMarker، 5.9.2010)

كما قرّرت الحكومة وضع خطط **لإتاحة التعليم العالي** أمام العرب والدروز والشركس. وتشمل هذه الخطط، من بين أمور أخرى، دعم الطلّاب للتحضير للدراسات الأكاديميّة، ووضع برامج لمرافقة الطلّاب لتفادي التسرّب المرتفع بين الطلّاب العرب، وبرامج للطلّاب المتميّزين. وقد تمّت تهيئة برنامج لدمج الأكاديميّين العرب في سوق العمل، حيث يستصعب العديد منهم في العثور على عمل في مجالات تخصّصهم. وقد خصّص للخطّة مبلغ 305 مليون شيكل.

المجال الاقتصاديّ

تصنّف دائرة الإحصاء المركزيّة المناطق في إسرائيل وفقًا للمؤشّر الاجتماعيّ الاقتصاديّ في عشر مجموعات. **96% من القرى العربيّة تتواجد في الفئات الأربع المنخفضة، ومستوى معيشتها متدنٍّ.** حوالي نصف العرب في إسرائيل يعيشون تحت خطّ الفقر، ويعيش اثنان من ضمن كلّ ثلاثة أطفال عرب في أسر فقيرة[15]. نسبة الفقراء من العرب أعلى عند مقارنة الأسر اليهوديّة والعربيّة بنفس عدد أصحاب الدخل، ونفس عدد الأولاد. وكما هو معروف، فإنّ للفقر آثارًا في المجال الشخصيّ وفي المجال الاجتماعيّ: وهو يؤثّر على الإنجازات التعليميّة والعنف والجريمة، ويسبّب الاحتكاكات

توزيع السلطات المحلّيّة في فئات اجتماعيّة – اقتصاديّة لعام 2009 13 (الفئة الأشدّ فقرًا هي الفئة رقم 1)[14]

الفئة	السلطات اليهوديّة	السلطات العربيّة	مجموع السلطات	عدد السكّان بالآلاف
1	1	8	9	145
2	6	26	32	583
3	3	28	31	367
4	24	14	38	1,617
5	47	2	49	1,340
6	25	1	26	566
7	30	0	30	1,384
8	26	0	26	1,118
9	6	0	6	60
10	2	0	2	10
المجموع	**170**	**79**	**249**	**7,191**

13 انظروا الفصل الحادي والثلاثون "الحكم المحلّي في إسرائيل"، الباب الثالث.
14 تامير أجمون، تقسيم الأرنونا الحكوميّة حسب الألوياء والقطاعات، مركز الأبحاث والمعلومات التابع للكنيست، يونيو 2006.
15 وفقًا لتقرير مؤسّسة التأمين الوطنيّ لعام 2011.

ويثير مشاعر الحرمان والعزلة. وقد تقلّصت، على مرّ السنين، الزراعة التقليديّة في المجتمع العربيّ، لكنّ كلًا من الدولة والسكّان العرب لم يستثمروا ما يكفي في بنى تحتيّة تشغيليّة بديلة. فقط 2.4% من جميع المناطق الصناعيّة في إسرائيل تقع في البلدات العربيّة، وهذا الأمر يقلّل من مصادر الدخل ومن قدرة النساء على العمل، كما يقلّل من دخل المجالس المحلّيّة من عائدات الضرائب فيمسّ بقدرة هذه المجالس على تطوير ذاتها وتقديم الخدمات لسكّانها.

وبالإضافة إلى ذلك، فإنّ تحصيل ضرائب البلديّات (أرنونا) في المجالس المحلّيّة العربيّة منخفض جدًّا، الأمر الذي يؤدّي إلى تخفيض نسبيّ من دعم السلطات في مجال التعليم.

وفي كثير من الحالات، لا يقبل الموظّفون العرب للعمل على خلفيّة من التمييز. كذلك يصطدم أكاديميّون العرب أيضًا "السقف الزجاجيّ"*، ويجدون صعوبة في العثور على وظيفة في المهنة التي درسوها. كما أنّ المبادرة العمليّة في الوسط العربيّ محدودة أيضًا بسبب عدم وجود مناطق صناعيّة متقدّمة في القرى العربيّة. وبالإضافة إلى ذلك، لم تتغلّب المبادرات العمليّة في القرى العربيّة بعد على الفجوات التي نشأت منذ فترة طويلة لم تتمتّع فيها القرى العربيّة بامتيازات مماثلة لتلك التي حصلت عليها التجمّعات السكّانيّة اليهوديّة في المناطق ذات الأولويّة الوطنيّة.**

مواجهة الدولة للفجوات في مجالَي الاقتصاد والتشغيل

- **قانون تكافؤ فرص العمل** (1988) يحظر على أرباب العمل التمييز ضدّ العمّال أو الباحثين عن عمل في قبولهم إلى العمل، وفي ظروف تشغيلهم، وتقاعدهم لأسباب تتعلّق بالسنّ، أو الجنس، أو الميول الجنسيّة، أو الوالديّة، أو الأحوال الشخصيّة، أو الجنسيّة، أو الأصل، أو العقيدة ووجهة النظر والانتماء الحزبيّ.
- **تخصيص الموارد لبرامج التنمية والتشغيل.** في عام 2010 تمّ قبول إسرائيل لمنظّمة الدول المتطوّرة (OECD)، التي شرّطت قبولها بالتنمية الاقتصاديّة والتشغيليّة للسكّان العرب. وبعد عام وافقت الحكومة على خطّة خماسيّة تركّز على التطوير الاقتصاديّ لثلاث عشرة قرية عربيّة.

بغية تقليص الفجوات بين المواطنين اليهود والعرب، أنشئت **سلطة التطوير الاقتصاديّ في الأوساط العربيّة والدرزيّة والشركسيّة**. ووفقًا لقرار حكوميّ صدر في الخامس عشر من شهر شباط - فبراير عام 2007، فإنّ الهدف هو *"استنفاد الفرص الاقتصاديّة للسكّان العرب والدروز والشركس من خلال تشجيع النشاط الاقتصاديّ والإنتاجيّ والتشغيليّ داخل القرى العربيّة والدرزيّة والشركسيّة ودمجهم في الاقتصاد الوطنيّ"*.[16]

*** السقف الزجاجيّ**

مصطلح يشير إلى التمييز الخفيّ لصالح مجموعة ديموغرافيّة معيّنة الذي يتمثّل بحاجز غير مرئيّ أمام التقدّم المهنيّ لأبناء المجموعة التي يتمّ التمييز ضدّها.

**** مناطق ذات أولويّة وطنيّة**

في التسعينيّات من القرن الماضي، قرّرت الحكومة تصنيف البلدات في الدولة إلى ثلاث مجموعات: الأولويّة الوطنيّة "أ"، الأولويّة الوطنيّة "ب" والبلدات دون الأولويّة الوطنيّة. ووفقًا للقرار، ستحصل التجمّعات السكّانيّة في الفئتين الأوليين على امتيازات في مجال التعليم. تمّ تعيين 535 تجمّعًا سكّانيًا كمناطق ذات أولويّة وطنيّة، أربع منها فقط عربيّة، على الرغم من أنّ الأغلبيّة المطلقة من القرى العربيّة تقع في الضواحي الجغرافيّة والاجتماعيّة- الاقتصاديّة في إسرائيل. ردًّا على هذا القرار تمّ تقديم التماس إلى محكمة العدل العليا بواسطة مركز عدالة وآخرين، تمّ قبوله عام 2006. وفي أعقاب قرار الحكم تمّ تغيير السياسة، وتحديد خريطة للمناطق ذات الأولويّة الوطنيّة يشكّل فيها سكّان القرى العرب حوالي 40% من المستفيدين. وفي عام 2015، تبنّت الحكومة خريطة جديدة للمناطق ذات الأولويّة الوطنيّة أدخلت إليها قرى عربيّة إضافيّة.

16 من موقع سلطة التطوير الاقتصاديّ في الأوساط العربيّة والدرزيّة والشركسيّة.

- **إنشاء حدائق صناعيّة مشتركة** لليهود والعرب (في الناصرة والنقب).

إنشاء مشروع "**الفرص العادلة**" الذي يهدف إلى دمج الأكاديميّين العرب في أماكن عمل، وهي مثال للتعاون بين المجتمع المدنيّ ووزارة حكوميّة (وزارة الاقتصاد).

في عام 2012 اتّخذت الحكومة قرارًا يهدف إلى تنفيذ توصيات لجنة تراختنبرغ في الوسط العربيّ. وفي هذا الإطار تمّ ، إضافة إلى الخطّة الخماسيّة، تخصيص مبلغ 730 مليون شيكل جديد لتوسيع أنشطة **مراكز التدريب والتوجيه** وتمويل مراكز الرعاية النهاريّة واكتساب مهارات اللغة والتعليم في مجال التمريض والتكنولوجيا. بالإضافة إلى ذلك، تقرّر التوسّع في تشييد المباني السكنيّة إلى الأعلى في قرى الوسط العربيّ، وتمّ تخصيص مبلغ 50 مليون شيكل للفترة الواقعة بين 2012-2016 لتخطيط الأراضي وتطوير البنية التحتيّة في القرى العربيّة.

- **منالية وسائل النقل العامّة** في الوسط العربيّ. وتجري أيضًا أنشطة في هذا المجال من أجل تسهيل وصول المواطنين العرب، وخاصّة النساء، إلى أماكن العمل والدراسة.
- **سياسة التفضيل المصحّح**، وتهدف إلى زيادة تمثيل العمّال العرب في القطاع العامّ. ووفقًا لتقرير صادر عن مفوّضيّة خدمات الدولة عام 2014، فإنّ الوسط العربيّ لا يشكّل سوى 8.9% من الموظّفين العموميّين في إسرائيل، على الرغم من أن نصيبه من السكّان يصل إلى نحو 20%. مكان العرب غائب بشكل خاصّ عن المناصب العليا لصانعي السياسات.

وتنعكس سياسة التفضيل المصحّح في تعديلين للقانون الذي سنّته الكنيست:

تعديل قانون خدمات الدولة يفرض على الحكومة واجب تعزيز التمثيل المناسب للموظّفين العرب في خدمات الدولة، في جميع الرتب والمهن، وفي كلّ الوزارات.

تعديل قانون الشركات الحكوميّة يفرض تمثيلا مناسبا للعرب في مجالس إدارات الشركات الحكوميّة (ومع ذلك، فإنّ التغييرات بطيئة و8.5% فقط من مديري الشركات الحكوميّة كانوا من العرب عام 2011).

تشغيل العرب

"يتوجّه العرب إلى المناقصات المستهدفة (المخصّصة للعرب). بالنسبة للمناقصات العامّة، فإنّ العرب لا يقتربون، وهذا يستحقّ الانتقاد. لماذا لا يتوجّه العرب إلى المناقصات العامّة؟ أولًا، في بعض الأحيان يتوجّهون ولا يحصلون على إجابة. ثانيًا، يقولون: "في أيّ حال، سوف يقبلون يهوديًا خرّيج سلاح الجو، ولن يقبلوني". هناك عدم ثقة في النظام". وفي مجال الطبّ نجد بعض البروفيسوريّين العرب. "وهم موجودون هناك على الرغم من أنّهم عرب. الأطباء العرب في المستشفيات هم من بين الأفضل. بالمناسبة، هناك أيضا صيادلة عرب، وفي هذه المسألة أريد أن أقول كلمة جيّدة عن اليهود: سوبر فارم هي شركة تشغّل العرب، وتفتح أبوابها للصيادلة العرب، وللإدارة ولجميع المستويات. كما أنّها توظّف العرب وتجني أرباحًا، كما أنّ أمن الشركة لم يُمسّ به.

"أنا ادّعي أنّ عدم تشغيل العرب لا يمسّ بحقّ العرب في العمل فحسب، بل وبالاقتصاد الإسرائيليّ أيضًا".

(عضو الكنيست أحمد الطيبي في مقابلة مع ميراف أرلوزوروف وسيفان كلينجبايل، The Marker، 9.1.2013)

وقد أدّى تطبيق سياسة التفضيل المصحّح إلى ازدياد تمثيل العرب في مختلف مجالات العمل، ولكن لا تزال هناك فجوات كبيرة. وعلاوة على ذلك، وكما تعلّمنا في الفصل الخامس عشر، فإنّ سياسة التفضيل المصحّح تثير تساؤلات ليست بالبسيطة تتعلّق بالعدالة بالنسبة للأفراد في مجموعة الأغلبيّة الذين يُطلب منهم دفع ثمن الحاجة الجماهيريّة العامّة إلى دمج في الأوساط المختلفة، عندما لا يتمّ قبولهم في المجال المهنيّ الذي اختاروه.

ج. التمثيل السياسيّ

المشاركة في انتخابات الكنيست هي التعبير المركزي عن المواطنة في بلد ديمقراطيّ، ولكن في السنوات الأخيرة يمكن ملاحظة الميل إلى الانخفاض الواضح في مشاركة المواطنين العرب في انتخابات الكنيست. في انتخابات الكنيست التاسعة عشرة في كانون الثاني – يناير عام 2013، صوّت 57% من العرب ذوي حقّ الاقتراع، مقابل 67% من اليهود.[17] يفسّر البعض عدم مشاركة العديد من العرب في الانتخابات الوطنيّة، على النقيض من المشاركة المرتفعة في الانتخابات للسلطات المحلّيّة، لأنّ الجمهور العربيّ يدرك انخفاض مستوى نفوذه على ما يحدث في الدولة. أفضل تعبير بارز لذلك هو حقيقة أنّه لم يتمّ دعوة الأحزاب العربيّة أبدًا للمشاركة في الائتلاف الحكوميّ- رغم أنّه قد تمّ تعيين وزير عربيّ ووزير درزيّ، فضلا عن نوّاب وزراء خدموا بالفعل في الحكومة. ويوضح آخرون خيار عدم التصويت بعدم تضامن جزء من العرب في إسرائيل مع الدولة. رغم ذلك، في انتخابات الكنيست العشرين عام 2015 سجّل ارتفاع في مشاركة العرب في الانتخابات، وقد بلغت نسبتها 65%.[18]

لدى المواطنين العرب سبل بديلة إضافيّة للعمل. وفي العقدين الأخيرين طرأت زيادة كبيرة في النشاطات من خلال منظّمات المجتمع المدنيّ. معظم المنظّمات المدنيّة العربيّة تتعامل مع الدين والإسكان والتنمية والثقافة والرفاهيّة والتعليم وحماية حقوق المواطنين العرب والتخليد. "المركز العربيّ للتخطيط البديل"، على سبيل المثال، يُعنى بتخطيط الأراضي، ومركز "عدالة" هو المركز القانونيّ لحقوق الأقلّيّة العربيّة في إسرائيل، ومنتدى "حراكنا" يشغّل المتطوّعين الشباب في المؤسّسات التعليميّة والثقافيّة في القرى العربيّة، ويطوّر القيادة الشابّة، كنوع من الخدمة المدنيّة للسكّان العرب.

المشاركة تصبح ذات معنى فقط مع الشراكة

إنّ مشاركة المواطنين بصورة مباشرة أو من خلال ممثّليهم، تصبح ذا معنى فقط إذا كانت تعكس الشراكة. إن كان هناك شخص معيّن أو مجموعة مشاركين من المؤسّسات الاجتماعيّة دون أن يكونوا شركاء... في اتّخاذ القرارات المصيريّة، فإنّ الشعور بالشراكة سوف يتأذّى. أمّا الإشكاليّة والصعوبة بشكل خاصّ فهي حالات النقص في التمثيل.

"المشاركة بحدّ ذاتها... تعكس نوعًا من القبول الضمنيّ لقواعد اللعبة القائمة، ولإضفاء الشرعيّة للنقص في التمثيل وعدم التأثير... ومع ذلك، فإنّ عدم مشاركة الفئات التي تعاني من نقص في التمثيل، وعدم التأثير في منظومات التمثيل- ينطويان على تنازل مسبق عن منصّات التمثيل المهمّة، وعن كلّ محاولة لتغيير الحال".

(البروفيسور جمّال، أمل. "إنّنا نطالب بشراكة في تصميم الحيّز"، إيرتس أحيرِت (بلاد أخرى)، العدد 16، 30.6.2003).

- اشرحوا مطلب الكاتب والتعليلات التي يعرضها.
- هل تؤيّدونه؟ اعرضوا وجهة نظركم.

رقم قياسيّ في عدد أعضاء الكنيست

في انتخابات الكنيست الـ 20 توحّدت الأحزاب العربيّة التي كانت تشترك وحدها مسبقًا، وتنافست معًا ضمن إطار "القائمة المشتركة". وقد حصلت القائمة على 13 مقعدًا (منهم عضو كنيست يهوديّ من حزب الجبهة الديمقراطيّة للسلام والمساواة). إضافة إلى ذلك، تمّ انتخاب أربعة أعضاء كنيست من العرب والدروز في أربعة أحزاب موالية لليهود، ومجموع أعضاء الكنيست الذين تمّ انتخابهم هو 16 عضوًا من غير اليهود في الكنيست الـ 20.

17 البرلمان، العدد 75، المعهد للديمقراطيّة الإسرائيليّة، مارس 2013.
18 بشأن أنماط التصويت في إسرائيل، انظر أيضًا الفصل التاسع عشر، "الثقافة السياسيّة الديمقراطيّة"، في الباب الثاني.

مهمّة إنترنتيّة:

ادخلوا إلى الموقع الخاصّ "الكنيست المفتوحة" >"أعضاء الكنيست والأحزاب".

- ★ أ. افحصوا ما هي المجالات التي تناولها أعضاء الكنيست العرب في القوانين التي اقترحوها في الكنيست في الآونة الأخيرة.
- ★ ب. افحصوا ما هي المجالات التي تناولها أعضاء الكنيست الدروز في مشاريع القوانين التي اقترحوها في الكنيست في الآونة الأخيرة.
- ★ ج. افحصوا مع من تعاونوا من أعضاء الكنيست.
- ★ د. ماذا تعلّمتم من العمل البرلمانيّ لأعضاء الكنيست العرب والدروز؟

طريقة الانتخابات

طريقة التمثيل النسبي التي تُمارس في إسرائيل تسمح تمثيل للأحزاب وفقًا لقواها النسبيّة بين السكّان، بشكل يلائم فيه تمثيل السكّان العرب في الكنيست مدى مشاركتهم في الانتخابات. العرب، عادة، ينتخبون القوائم العربيّة، وجزء صغير منهم ينتخب أحزابا يهوديّة.

د. أنا وأنت سوف نغيّر الواقع

أو: كيفيّة مواجهة التوتّر بين اليهود والعرب

بعد أن انشغلنا في عوامل التصدّعات الثانويّة وطرق تعامل الدولة معها، سنناقش الآن العلاقات البيشخصيّة، في وسائل الإعلام والمنظّمات المشتركة.

مهمّة:

راجعوا بيانات الجدول:

- ★ اعرضوا التغييرات التي حصلت في العلاقات بين اليهود والعرب.
- ★ اشرحوا النتائج على ضوء المادّة التي درسناها في هذا الفصل.

التمثيل في وسائل الإعلام

تمثيل العرب في وسائل العلام قليل، وعادة ما يكون تمثيلهم في سياق الصراع الإسرائيليّ- الفلسطينيّ. قد نشهد تغيّرا في التوجّه في هذا المجال. على سبيل المثال تمّ، عام 2007، بثّ المسلسل التلفزيونيّ "عـفـودا عراڤـيت" "شُغْل عَرَب" للمرّة الأولى الذي جلب إلى الشاشة، في ساعات المشاهدة القصوى، دراما كوميديّة ناقدة عن الواقع الاجتماعيّ والثقافيّ للعرب في إسرائيل. وقد اكتسب البرنامج شعبيّة عالية.

أعضاء كنيست عرب ودروز في مناصب وزاريّة

- **صالح طريف** كان أوّل وزير درزيّ في حكومة إسرائيل، وقد شغل اعتبارا من العام 2001 منصب وزير من دون حقيبة ووزير شؤون الأقلّيّات في مكتب رئيس الوزراء.
- **غالب مجادلة** كان وزيرًا عربيًا للعلوم عن حزب العمل عام 2007.
- **جابر معدّي** كان الدرزيّ الأوّل بمنصب نائب وزير. عام 1969 أشغل مناصبَ في وزارتي الاتّصالات والزراعة.
- **عبد العزيز الزعبي** كان عام 1971 أوّل نائب وزير عربيّ، وعمل في وزارة الصحّة مندوبًا عن مبام (حزب الاتّحاد العماليّ).
- وعمل **مجلّي وهبة** وهو درزيّ نائبًا لوزير الخارجيّة عام 2005 عن حزب الليكود.
- وشغل **أيوب قرا**، وهو درزيّ، بين الأعوام 2009-2013 منصب نائب وزير لوزارة تطوير النقب والجليل، وعيّن في الحكومة التي أنشئت عام 2015 منصب نائب وزير التعاون الإقليميّ عن حزب الليكود.

وفي عام 2017 تمّ تعيينه لمنصب وزير الاتّصلات.

من مؤشّر العلاقات اليهوديّة العربيّة الذي يصف تغيير المواقف لدى العرب بين عامي 2003 و 2012 (بالنسب المئويّة)[19]

	عرب		يهود	
	2003	2012	2003	2012
لا يمكن الثقة بمعظم اليهود/ العرب	55.6	62.4	52.1	48.3
تعرّضوا شخصيًّا لتهديدات أو إذلال أو ضرب من قِبَل اليهود أو من قِبَل العرب	19.4	26.4	14.9	18.8
يلتقون يوميًّا أو في كثير من الأحيان مع العرب (لليهود) أو مع اليهود (للعرب)	69.4	61.6	53.8	63.5
لا توجد صداقة مع اليهود (للعرب) أو مع العرب (لليهود)	36.8	49.0	65.0	66.5

قضيّة "السوپـرلاند"

اتّصل مدرّس لكي يوصي على تذاكر دخول لسوپـرلاند في ريشون لتسيون لطلّاب صفّه، وقد راجع المكالمة لاحقًا: "مرحبا، أنا معنيّ بشراء 25 تذكرة لسوپـرلاند".

أمينة الصندوق: "حسنًا".

المعلّم: "المدرسة الثانويّة 32 أجيال في يافا".

أمينة الصندوق: (لحظة صمت ثمّ سألت): "ماذا؟ ما هذا؟؟؟"

المعلّم: "أجيال، سيدتي. أ – ج – ي – ا - ل. (أجبتها بثقة بالغة ولم أعلم إن كان الحرف "ج" قد أزعجها أم أنّها مدينة يافا التي أزعجتها، ولكن في لحظة من الوعي العقليّ فهمت أفكارها، ذهلت لكنّي توقّفت فورًا).

أمينة الصندوق: "لحظة واحدة، سيدي".

تمّ تحويلي إلى موظّفة أخرى. وقالت إنّه لا توجد أماكن شاغرة يوم 18 من الشهر، وإنّها ستحاول الرجوع إليّ خلال ساعة لترى ماذا يمكن أن تفعل. لم أنتظر بل قمت بالاتّصال بعد عدّة دقائق إلى نفس الرقم. لكنّي الآن عرّفت عن نفسي أنّني "إيال"، المعنيّ أن يؤمّن تذاكر لجمعيّة يهوديّة ينتمي اليها.

أمينة الصندوق: "إيال؟ 17، 18 و 19 شاغرة، أيّ منها تختار؟"

(وفقًا لموقع " ثقوب على الشبكة"، عام 2013)

اعتذرت إدارة سوپـرلاند علنًا بعد النشر، وأعلنت أنّها لن تطبّق سياسة تمييز.

طابع بريديّ لا للعنصريّة. بإذن من خدمات الطوابع. بريد إسرائيل، تصميم: رافي دياچـي.

مهمّة:

★ اقرأوا القطع الثلاث، واشرحوا كيف تقترح كلّ قطعة فتح باب للأمل وللتفاهم وللحياة المحترمة بين اليهود والعرب.

19 البروفسور سموحة، سامي. 2013. "لا يكسرون الأواني (يحافظون على ما عليه). مؤشّر العلاقات العربيّة اليهوديّة في إسرائيل". جامعة حيفا والمعهد الإسرائيليّ للديمقراطيّة.

تنمية الإنسان لا العِرقيّ

"لقد سمعت الكثير من النظريّات المتنوّعة عن العنصريّة... جميعها كانت مليئة بالثقة أنّه في كلّ إنسان يقطن عنصريّ صغير. كأنّما العنصريّة هي ظاهرة طبيعيّة، ولا يمكن التغلّب عليها. وأنا تساءلت في نفسي ربّما العكس هو الصحيح: ربّما في كلّ عنصريّ، شيء مثير للغضب... يسكن إنسان صغير؟ وربمّا مهمّتنا هي العثور على الإنسان داخل العنصريّ ورعايته؟

"دع هذا الإنسان ينمو، أعطه النور والشمس والهواء التي يحتاجها، لكي ينمو ويتغلّب على الشيطان. أعطه، ولكن قبل كلّ شيء اذهب اليه لأنّك لن تستطيع رؤيته من برجك العاجيّ".

(ناطور، سلمان. "يمشون على الريح: محادثات في بيت شآن"، بيت بيرل: مركز دراسة المجتمع العربيّ في إسرائيل، 1992، ص 12. الكاتب -1949 2016 هو مؤلّف، صحفيّ وكاتب مسرحيّ درزيّ من دالية الكرمل).

حبّ الإنسان هو تعريف الهويّة

"حبّ الإنسان ليس طمس الهويّة، حبّ الإنسان هو تعريف للهويّة. مكافحة العنصريّة لا تعني التخلّي عن ذاتك الوطنيّة الخاصّة بك بل ينبغي تعزيز الذات الوطنيّة. وأعتقد أنّنا بحاجة إلى أن نستخرج محادثة أخلاقيّة من داخل الموضع السياسيّ... بسبب الإنسانيّة والأخلاق ومحبّة الإنسان.

"لقد جدّدنا التعليمات بخصوص اللقاءات المتبادلة بين الأوساط المختلفة، فمن جهة تجعلك تبلور هويّتك، ومن جهة أخرى، تجعلك أكثر احتواءً وتفهّما ومعرفة للطرف الموجود عن جانبك".

(وزير التربية السابق، الحاخام شاي بيرون، جلسة لجنة التربية والتعليم والرياضة التابعة للكنيست، 20.5.2013، البروتوكول رقم 11، ص 22-23).

لا للعنصريّة باسم اليهوديّة

الحاخامات الذين يصبون إلى حمل راية التوراة في إسرائيل يغمرون البلاد بكراهيّة منحطّة. ويدعوننا مرارًا وتكرارًا إلى عدم تأجير شقق للعرب، ويهدّدون أولئك الذين يفعلون ذلك بالحرمان والمقاطعة.

إنّما هذا جزء من النضال العنيد ضدّ القيم الإنسانيّة ومحبّة الإنسان كإنسان، وهو نضال يؤدّي إلى عزل اليهود واليهوديّة عن طريق الاستلاب والكراهيّة من قبل العالم بأسره. إنّهم يشعلون نار الكراهيّة والخوف التي تُفني وتدمّر كلّ قطعة صالحة وطيّبة.

نحن، رؤساء المنظّمات والمؤسّسات المتضلّعين بالتوراة التي نعلّمها، نؤمن من صميم قلوبنا، أنّ توراة إسرائيل ونموّها في أرض إسرائيل في الوقت الراهن - يجب أن تميّز بين العدوّ والمواطن، بين من يسعى لقتلنا والنازل الغريب في وسطنا، والذي قالت التوراة عنه:

"وَإِذَا نَزَلَ عِنْدَكَ غَرِيبٌ فِي أَرْضِكُمْ فَلاَ تَظْلِمُوهُ. كَالوطنيّ مِنْكُمْ يَكُونُ لَكُمُ الْغَرِيبُ النَّازِلُ عِنْدَكُمْ وَتُحِبُّهُ كَنَفْسِكَ لأَنَّكُمْ كُنْتُمْ غُرَبَاءَ فِي أَرْضِ مِصْرَ. أَنَا الرَّبُّ إِلَهُكُمْ"" (سفر اللاويّين 19: 34-33).

إنّ اليهوديّة التي نؤمن بها تحبّ الإنسان وترحّب وتطلب السلام ولا تحتمل تمييزًا من أيّ نوع.

إنّ يهوديّتنا والديمقراطيّة الإسرائيليّة مندمجتان.

"لم يجد القدّوس المبارك إناءً يحمل البركة لإسرائيل، سوى السلام، كما قيل (سفر المزامير 29: 11): "الربُّ يُعْطِي عِزًّا لِشَعْبِهِ. الربُّ يُبَارِكُ شَعْبَهُ بِالسلاَمِ". (المشناة، ترتيب الطهارة، من أقوال رابان شمعون بن حلفتا).

بفضل موقع معهد هارتمان.

منظّمات مشتركة

تجري أنشطة مشتركة بين اليهود والعرب على أساس ثابت في التنظيمات العمّاليّة المشتركة وفي الجمعيّات الرياضيّة وفي حركات الشباب. وهناك أيضا منظّمات أعضاؤها من اليهود والعرب يعملون بهدف تخفيف حدّة التوتّر بين اليهود والعرب.

المجتمع المدنيّ

الاتّحادات العاملة من أجل حياة مشتركة

مهمّة:

أدخلوا المواقع التالية، وصفوا أنشطة كلّ من الاتّحادات المدنيّة:

- سيكوي (احتمال) - جمعيّة المساواة المدنيّة
- يد بيد: مركز التربية العربيّ - اليهوديّ في إسرائيل
- چـفـعات حاڤـيـڤـا
- واحة السلام
- صندوق إبراهيم
- المركز اليهوديّ-العربيّ للتنمية الاقتصاديّة
- المسرح العربيّ اليهوديّ في يافا
- لقاءات بين المتديّنين من ديانات مختلفة

تاج مئير (حانوكا 2011) نور بدل الإرهاب.

سؤال:

★ *بعد مراجعة نشاطات بعض الجمعيّات والتنظيمات.

★ *كيف يمكن لهذه الفعّاليّات، حسب رأيكم، أن تخفّف من حدّة التصدّع القوميّ. علّلوا إجابتكم.

تلخيص

ينبع التصدّع القوميّ من الصراع بين اليهود والعرب على أرض إسرائيل والخلاف حول الهويّة اليهوديّة لدولة إسرائيل. ويتمثّل في ظواهر مختلفة تغذّيها أحداث عديدة. إلى جانب العوامل التي تعمّق التصدّع القوميّ في إسرائيل، تبذل مؤسّسات الدولة والجهات الاجتماعيّة اليهوديّة والعربيّة جهودًا للحفاظ على علاقات احترام وضمان المساواة بين المواطنين وحماية استقرار المجتمع والدولة.

تمرين

1. اذكروا أيًّا من الفعّاليّات التالية من شأنها تخفيف حدّة التصدّع، وأيًّا منها قد تؤدّي إلى تفاقمه. علّلوا إجابتكم.
   أ. مشاركة اليهود والعرب في رابطات رياضيّة مشتركة.
   ب. إنشاء مدارس منفصلة للأولاد اليهود والعرب.
   ج. إلزام الطلّاب اليهود بتعلّم اللغة العربيّة والتقدّم للامتحان بها.
   د. فرض واجب الخدمة المدنيّة على العرب الإسرائيليّين.
2. اقرأوا المقاطع الثلاثة التالية.
   أ. اشرحوا ما هي عوامل التصدّع وفقًا لكلّ واحد من الكتّاب.
   ب. حسب رأي كلّ واحد من الكتّاب، هل من الممكن رأب التصدّع؟ كيف يعلّلون موقفهم؟

أ. *"في المجالين، السياسيّ والاقتصاديّ- الاجتماعيّ، لا يُتوقّع "حلٌّ" في المستقبل المنظور، لأنّ العرب قد تحصّنوا بتوجّه ما لا يمكن تأمينه. إنّ رفض الدولة القوميّة اليهوديّة ليس مجرّد موقف، بل جزء هامّ من هويّتهم ويربّون أولادهم على نهجها.*

"التحدّي الذي تواجهه الأغلبيّة اليهوديّة هو الانسحاب من الهدف غير الواقعيّ المسلّم به "الحلّ"، في غياب التعاون العربيّ الإسلاميّ... من الواجب أن نركّز على تعميق وتعزيز المساواة المدنيّة وتقوية أعتاب الدولة اليهوديّة.

"إنّ تعميق المساواة لن يغيّر من عداء العرب ... لكنّه سيساهم في تعزيز المجتمع المفتوح في إسرائيل والمميّزات الديمقراطيّة للدولة. إنّ تعزيز الطابع اليهوديّ (على سبيل المثال، من خلال تشريعات تثبّت أولويّة اللغة العبريّة ثمّ اللغة العربيّة كلغة رسميّة ثانية) سيصعّب على العناصر العربيّة الراديكاليّة [المتطرّفة] وشركائهم من هامش المجتمع الإسرائيليّ من أن تنهش في أسس الدولة القوميّة التي أنشأها الشعب اليهوديّ.

إنّ تعزيز المركّبين: اليهوديّ والديمقراطيّ، مطلوب بحدّ ذاته لأسباب صهيونيّة، لكنّه مجدٍ جدًّا لإحباط نضال الراغبين في إيذاء إسرائيل من الداخل ومن الخارج.

*(الدكتور شيفطان، دان. 2011. **Ynet**. "العداء العربيّ سيبقى"، 13.11.2011).*

لقاءات من النوع الشخصيّ

- أ. هل يوجد إطار تلتقون فيه مع يهود؟ صفوا تجربتكم من هذه اللقاءات.
- ب. ابحثوا في شبكة الإنترنت عن "يد بيد" (مركز التربية العربيّ- اليهوديّ في إسرائيل). هل ينبغي، حسب رأيكم، توسيع دائرة الحضانات والمدارس الثنائيّة اللغة.

ب. إنّ بنية الدولة ومؤسّساتها تعكس مفهوم الأيديولوجيّة المهيمنة التي تفرضها المجموعة الكبرى التي تسيطر اقتصاديًّا واجتماعيًّا وسياسيًّا... بنية الدولة لا تعكس الهويّة الثقافيّة والمصالح السياسيّة للمجموعات الأصلانيّة، كما تعرّفها... إنّ تغيير سياسة توزيع الموارد فقط لا يوفّر ردًّا لتطلّعات المجموعات الأصلانيّة".

(البروفيسور جمّال، أمل. 2005. "الحقوق الجماعيّة للأقلّيّات الأصليّة - جوانب نظريّة ومعياريّة"، ضمن ريخس، إيلي وأوستسكي لازار، سارة. مكانة الأقلّيّة العربيّة في الدولة القوميّة اليهوديّة. جامعة تلّ أبيب مؤسّسة صندوق أدناور، ص 38-39).

ج. "إنّ سياسة التمييز المتّبعة في إسرائيل تسبّب اغتراب العرب عن الدولة، ولا تمنحهم حوافز لإعادة النظر حيال موقفهم، وتدفعهم [لاتّخاذ] موقف واضح مؤيّد للعرب. وطالما استمرّ الصراع فسيستمرّ العرب الإسرائيليّون في دعم موقف مؤيّد للعرب في أيّ صراع مع العالم العربيّ. التسوية مع الفلسطينيّين فقط، وحتّى سلام بارد مثل السلام مع مصر والأردنّ، قد يخلق ديناميكيّة من شأنها أن تسحق الموقف المؤيّد للعرب".

(البروفيسور سموحة، سامي. "العرب في إسرائيل وحرب لبنان الثانية"، موقع جامعة حيفا، أوفكيم 33، أكتوبر- تشرين الأوّل 2006).

3. اعرضوا الموضوع أو الموقف الذي تآلفتم معه خلال الفصل. اشرحوا السبب.

القسم الثاني: التصدّع الدينيّ- العلمانيّ في الوسط اليهوديّ

هنالك نظام مشترك في الوسط اليهوديّ في إسرائيل للقِيَم والرموز والعادات المستمدّة من الدين والتقاليد اليهوديّة، ولكنّ هنالك توجّهاتٍ مختلفةً فيما يتعلّق بالطبيعة المنشودة للدولة. من مجمل ذلك، فقد دار الجدل حول مدى تأثير الديانة اليهوديّة على الدولة. وبعبارة أخرى، فإنّ الخلاف يقوم على طبيعة العلاقة بين الدين والدولة: هناك من يعتقد أنّ على الدين أن يؤثّر على تصميم طابع الدولة في التشريعات وفي القرارات والأحكام القضائيّة وفي الحيّز العامّ، والبعض الآخر يعتقد أنّ تأثير الدين يجب أن يكون محدودًا. كما هناك من يعتقد أنّه ينبغي ألّا يكون هناك أيّ تأثير للدين، وينبغي أن يكون الحيّز العامّ حرًّا من أيّ ديانة.

يجب التأكيد على أنّه لا يوجد تطابق تامّ بين الهويّة الدينيّة والهويّة الشخصيّة في مسائل الدين والدولة. على سبيل المثال، يمكن للشخص أن يكون علمانيًا ومع ذلك يدعم التشريع الدينيّ الذي ينصّ على أنّ الزواج في إسرائيل يتمّ حسب الشريعة اليهوديّة، وشخص متديّن قد يعترض على لزوم الزواج الدينيّ.

في هذا الجزء سوف نتناول الأسئلة التالية:

- **ما هي نماذج العلاقات بين الدين والدولة في الدول المختلفة؟**
- **ما هي عوامل التصدّع الدينيّ- العلمانيّ؟**
- **كيف يعبّر عن التصدّع الدينيّ-العلمانيّ؟**
- **ما هي طرق مواجهة التصدّع بين المتديّنين والعلمانيّين؟**

الحكم الثيوقراطيّ (الدينيّ)

أصل المصطلح من اللغة اليونانيّة: ثيوس = إله، وقراتيا = حكم. أي، حكم الله.

*** ينصّ التعديل الأوّل للدستور الأمريكيّ على أنّه**

"لا يسنّ الكونغرس أيّ قانون يفرض دينًا رسميًّا للدولة أو يحظر الحرّيّة الدينيّة".

ما هي نماذج العلاقات بين الدين والدولة في الدول المختلفة؟

يمكن إظهار مدى الاندماج بين الدين والدولة في مختلف البلدان بالتسلسل بدءًا **بالثيوقراطيّة** - دولة دينيّة قوانين الدين فيها هي قوانين الدولة (مثل إيران، فهي ثيوقراطيّة غير ديمقراطيّة)، وانتهاءً بدولة يقوم فيها فصل تامّ بين الدين والدولة.

وفي بعض البلدان الديمقراطيّة يوجد **دين رسميّ وكنيسة للدولة**. فعلى سبيل المثال، في بريطانيا، حيث يمثّل المذهب الأنجليكانيّ المسيحيّ دينَ الدولة، ورأس الدولة - الملك - يجب أن يكون أنجليكانيًّا وهو أيضًا رأس الكنيسة. السلطة هناك متداخلة في شؤون الكنيسة.

هنالك ثلاثة صلبان في العلم البريطانيّ ترمز إلى ثلاثة قدّيسين مسيحيّين.

وفي بلدان أخرى، هناك **عدد من الأديان المعترف بها**، وهي ذات مكانة متساوية من الناحية القانونيّة. على سبيل المثال، ألمانيا وبلجيكا. الدولة لا تتدخّل في الشؤون الدينيّة، ولكنّها تموّل المؤسّسات الدينيّة من خلال "ضريبة الكنيسة"، وذلك من باب الاعتراف بأهمّيّة الخدمات الدينيّة. كما توجد في هذه البلدان دروس دينيّة في المدارس الحكوميّة، في بعضها التعليم إلزاميّ، وفي بعضها الآخر اختياريّ.

في الولايات المتّحدة وفرنسا يتمّ **الفصل بين الدين والدولة***. أي أنّ الدولة لا تتدخّل في شؤون الدين، ولا تدمج تشريعات دينيّة في قوانين الدولة، وليست هناك دروس دين في المدارس العامّة، والدولة لا تموّل تعليم الدين ولا الخدمات الدينيّة.

في معظم الدول الديمقراطيّة هناك دمج بالتتابع، بشكل أو بآخر، بين الدين والدولة. ومن الجدير ذكره أيضًا أنّ مكانة الدين في الدولة لا يعكس بالضرورة درجة تديّن المواطنين. في الولايات المتّحدة، على سبيل المثال، هنالك فصل بين الدين والدولة، ولكنّها إحدى الدول الغربيّة ذات أعلى النسب في المواطنين الذين يؤمنون بالله وبالدين. ومن المهمّ التشديد على أنّ جميع البلدان الديمقراطيّة تحرص على حرّيّة الدين، وهناك حظر للتمييز على أسس دينيّة في جميع البلدان المذكورة.

سؤال تفكير:

★ أيّ نمط من العلاقة بين الدين والدولة يسري في إسرائيل؟

ما هي عوامل التصدّع الدينيّ- العلمانيّ؟

مواضيع الخلاف الرئيسيّة هي:

- دمج التشريعات الدينيّة في قوانين الدولة
- طابع يوم السبت
- الأحوال الشخصيّة (الزواج والطلاق)
- تجنيد طلّاب المدارس الدينيّة في جيش الدفاع الإسرائيليّ
- من هو "اليهوديّ" والاعتراف بالتهويد
- مكانة التيّارات الدينيّة الإصلاحيّة (الرفورميّين) والمحافظة (كونسرڤتوريّين)
- تدخّل الحاخامات في السياسة

قانون حرّيّة مزاولة العمل

رسم: جدعون كايخ

دمج التشريعات الدينيّة في النظام القانونيّ الإسرائيليّ

يجب، عند تناول التشريعات الدينيّة، التمييز بين التشريع الذي يحدّد قواعد السلوك الملزمة لجميع المواطنين، مثل قانون المحاكم الدينيّة الحاخاميّة (الرابانيّة)، وبين التشريعات الرامية إلى تمكين المتديّنين اليهود من الحفاظ على أسلوب حياتهم. على سبيل المثال، أمر الطعام "كاشير" (الحلال حسب الشريعة اليهوديّة) للجنود. سوف نعرض، في ما يلي، مواقفَ مختلفة عن هذا الموضوع، ابتداء بأولئك المهتمّين بتطبيق الشريعة اليهوديّة في الدولة، ومرورًا بأولئك الذين يرغبون في دمج جزئيّ للشريعة اليهوديّة، وختامًا بأولئك الذين يطالبون بفصل الدين عن الدولة.

هنالك من يرغبون في **أن يُدمَج في قوانين الدولة** العديد من مركّبات الشريعة اليهوديّة، ويعتبرون ذلك وسيلة هامّة لتشكيل طابع إسرائيل كدولة ذات قِيَم يهوديّة ودينيّة وقوميّة، من باب الاعتراف بأنّ إحدى وظائف الدولة هي تشكيل طبيعة الحيّز العامّ على غرار المفهوم الجمهوريّ[20]. أمّا في ما يتعلّق بالادّعاء حول الإكراه الدينيّ الناجم عن التشريع الدينيّ، فإنّ إجابتهم هي أنّ جميع القوانين الدينيّة تمّ إقرارها بأغلبيّة برلمانيّة، شملت أيضًا أعضاء كنيست علمانيّين يثمّنون عاليًا تقاليد إسرائيل. لهذا فالأمر ليس إكراها من قِبل أقلّيّة دينيّة على أغلبيّة علمانيّة.

20 انظروا الفصل الحادي عشر، "المفاهيم الديمقراطيّة الليبراليّة: الفرديّة، والجمهوريّة، والتعدّديّة الثقافيّة"، في الباب الثاني.

موقف يدعم التشريع الدينيّ الجزئيّ

"إنّ الشريعة اليهوديّة نفسها ترفض فرض الفروض الدينيّة بالقوّة"

"يجب عدم دعم فرض الشريعة اليهوديّة بكاملها على جميع السكّان اليهود عن طريق التشريع. وعلى أيّ حال، ينبغي عدم استبعاد فرض بعض المعايير من داخل النظام الدينيّ، نظرا لطابع دولة إسرائيل كدولة يهوديّة.

"ينصّ إعلان الاستقلال على أنّ دولة إسرائيل دولة يهوديّة ديمقراطيّة، وقد حدّدت الكنيست الطابع اليهوديّ والديمقراطيّ للدولة في بعض قوانينها الأساسيّة. مثالًا على ذلك قانون منع بيع الأطعمة التي تحتوي على الخميرة (الحاميتس- "חמץ") في الأماكن العامّة [في عيد الفصح اليهوديّ]. هذا القانون لم يُسنّ بهدف منع الفرد من تناول "الخميرة" في عيد الفصح. لو كان هذا هدف القانون لكان من شأنه أن يتضارب ليس مع مبادئ الديمقراطيّة فقط، بل ومع مبادئ الشريعة اليهوديّة نفسها التي تعارض تطبيق الفروض الدينيّة بالقوّة. في واقع أيّامنا، فإنّ الهدف من القانون هو الحفاظ في أيّام عيد الفصح، على الملأ [في الحيّز العامّ]، على الطابع اليهوديّ للدولة".

*(البروفيسور شوحطمان، إليآف. 1996. "التشريع الدينيّ في مجتمع علمانيّ"، **محنايم**، منبر للفكر والثقافة اليهوديّة. المجلّد 13، مركز ساپير للثقافة والتربية اليهوديّة)*

وهناك من يؤيّد **تشريعات مستلهَمة** من القيم اليهوديّة من منظور وطنيّ بالذات، غير دينيّ، ذلك لأنّ هذا التشريع يعبّر، حسب أقوالهم، عن تقاليد وثقافة الشعب اليهوديّ. ويرى بعضهم أنّ المصادر اليهوديّة تندمج مع الآراء الليبراليّة، ويعتقدون أنّ التشريعات المستمدّة من مصادر يهوديّة ستشجّع **الحفاظ على حقوق الإنسان**. على سبيل المثال، "قانون لَا تَقِفْ عَلَى دَمِ قَرِيبِكَ". (سفر اللاويّين 19:16).[21]

ومِن بين **معارضي التشريعات الدينيّة** اليهوديّة من يقوم بذلك لدوافع **ليبراليّة**، رغبة منهم في تصميم إسرائيل كدولة ليبراليّة وعلمانيّة وغربيّة. حسب أقوالهم فإن سنّ القوانين الدينيّة ينتهك حرّيّة الضمير وحرّيّة الدين. يضيف بعض المعارضين قائلين إنّ الشريعة اليهوديّة تحتوي على فروض تنتهك المساواة ولا تتناسب مع العالم الحديث الذي نعيش فيه.

ويعتقد اليهود المتديّنون الذين يعارضون التشريع الدينيّ أنّه يسبّب كره الدين لدى العلمانيّين، وأنّ أسلوب الحياة الدينيّ هو مسألة اختيار وليست تشريعًا ملزمًا. وعلاوة على ذلك، فإنّه بغية القيام بسنّ قوانين دينيّة يجب التوصّل إلى تسوية مع المعارضين، وحلّ الوسط هذا سيمسّ بالقِيَم الدينيّة. وحسب أقوالهم، وبسبب مجمل هذه الأسباب الدينيّة فإنّه لمن المفضّل الامتناع عن التشريع الدينيّ، ومحاولة تحقيق أسلوب حياة دينيّ بطرق اللين والإقناع.

★ كيف تعبّر هذه الصورة عن قانون "لَا تَقِفْ عَلَى دَمِ قَرِيبِكَ"؟

Fotolia© Photographee.eu.

21 انظروا الفصل الخامس، "المميّزات اليهوديّة للدولة على أرض الواقع"، في الباب الأوّل.

موقف مركّب بشأن التشريعات الدينيّة

التشريع الدينيّ – حسن أم سيّئ أم لا بأس به

"القوانين ظاهريًّا تعرّف الهويّة، ولهذا السبب رأى أسلافنا في السنوات الأولى من الدولة المهمّة الرئيسيّة لتحديد هذه الهويّة في مجلّد قوانين الدولة... وقد نجحوا جزئيًا فقط في هذه المسألة. ويرجع ذلك أساسًا إلى مشكلة جذريّة لا يمكن حلّها، وهي أنّ القدرة على إدخال هويّة دينيّة في مجلّد قوانين الدولة المدنيّة محدودة أصلًا، وبالتالي هناك حاجة لتصنيف الفروض الدينيّة المختلفة، وتحديد أيّ منها يعرّف الهويّة وأيّ منها أقلّ أهمّيّة. لذلك، اضطررنا إلى تعريف السبت كمميّز للهويّة، لكن لم نفعل ذلك حيال حظر الفوائد الماليّة. وحدّدنا الأطعمة المصنّفة "كاشير" كمميّز للهويّة، لكن لم نفعل ذلك حيال حظر "شعطنِز- שעטנז" (القماش المنتج من الصوف والكتّان)، وما شابهها. وعلاوة على ذلك، فإنّه ليس من الواضح على الإطلاق القيمة الدينيّة لتأسيس الهويّة اليهوديّة على قوانين دولة علمانيّة...

"هل عزّزت التشريعات الدينيّة الهويّة اليهوديّة لدولة إسرائيل؟ إلى حدّ كبير - نعم. فقد خلقت معايير أساسيّة للسلطة (الطعام الكاشير في مؤسّسات الدولة، والسبت في الحياة العامّة، والزواج والطلاق وفقًا للشريعة اليهوديّة)، كما أنّها أعربت عن الإجماع الوطنيّ وخلقته، فالأغلبيّة المطلقة من المواطنين اليهود في إسرائيل يعتبرون قوانين الدولة مصمّما مركزيًا للتيّار...

"يبدو أنّه من الضروريّ استئناف النقاش مجدّدًا في مسألة التشريع الدينيّ لسببين رئيسيّين. أوّلًا، اتّضح أنّ القانون هو مصمّم هويّة ضعيف جدًّا في دولة إسرائيل. عندما تكون هناك معارضة جماهيريّة عامّة لقانون معيّن، فيتمّ تجاوزه بطرق مختلفة: نظام الدولة الرسميّ لا يستثمر في تطبيقه (كم يبلغ عدد المفتّشين الذين يعملون في محاولة لمنع العمل أيّام السبت؟) ويجد مواطنو الدولة طرقًا لتجاوز التشريع (الزواج في قبرص، وفي الماضي حتّى في أريحا)... ثانيًا، فإنّ للتشريع الدينيّ ثمنا باهظا. يتميّز العصر الذي نعيش فيه بمقاومة التدخّل الجماهيريّ والمجتمعيّ في الحياة الخاصّة وبالاختيار الحرّ للإنسان وبتعدّد الهويّات وما إلى ذلك. لهذا تخلق التشريعات أحيانًا عداء آخذًا بالتفاقم. هذا الحلم أنّ التشديد في التشريع (تغيير نصّ قانون الخميرة على سبيل المثال) سيؤدّي إلى المزيد من الحفاظ على اليهوديّة وعلى محبّتها وإلى ترسيخ هويّة يهوديّة أعمق للدولة، فسيتحطّم أمام أعيننا مثل كلّ هذه القوانين".

(مقتبس بتصرّف عن الحاخام شرلو، يوڤال. "التشريع الدينيّ – حسن أم سيّئ أم لا بأس به"، من موقع المعهد الدينيّ "أوروت شاؤول")

★ اعرضوا موقف الحاخام شرلو في مسألة التشريع الدينيّ، واشرحوا تعليلاته.

المواقف حول طابع يوم السبت على الملأ

يدور خلاف بين المجموعتين: المتديّنين والعلمانيّين حول طابع يوم السبت، وذلك على الملأ. جوهر الخلاف هو ما إذا كان السبت يوم بطالة تامّة، أم يوما مثل أيّ يوم آخر، أم يوم راحة مكرّس للثقافة والترفيه؟

لقد بلغ الخلاف الأساسيّ مسائل عمليّة مثل تشغيل وسائل النقل العامّة والسفر بالقرب من الأحياء المتديّنة وفتح دور السينما والمسارح وأماكن الترفيه في ليالي أيّام الجمعة (أمسيات السبت)، وافتتاح مراكز التسوّق والعمل أيّام السبت والأعياد اليهوديّة.

السبت في الحيّز العامّ - كيف ذلك؟

- **المفهوم الدينيّ:** يشكّل يوم السبت رمزًا للشعب اليهوديّ الذي ينظر إليه باعتباره حافظًا لسلامته وتفرّده، وبالتالي فإنّ بعض المتديّنين الذين يرون أنّ يوم السبت هو يوم مقدّس يتوقّفون فيه تمامًا عن العمل، يسعون إلى التعبير عن موقفهم هذا في الحيّز العامّ. ووفقًا لهذا المفهوم، فإنّهم يطالبون الدولة أن تمنع أيّ نشاط تجاريّ أو عامّ ينطوي على تدنيس السبت، باستثناء الأنشطة الضروريّة لمنع المخاطر مثل المستشفيات ومكافحة الحرائق والشرطة والجيش. ينبغي التأكيد على أنّ مؤيّدي التوجّه الدينيّ ليوم السبت في الحيّز العامّ حتّى لا يصبون إلى إكراه الأفراد بواسطة قوانين الدولة على الامتناع عن تدنيس السبت بشكل فرديّ.
- **المفهوم الاجتماعيّ:** كلّ شخص يحتاج إلى يوم راحة. لذا، يجب على الدولة أن تمنع أصحاب العمل من تشغيل العمّال في يوم الراحة الأسبوعيّ. وهذا يعني أنّه سيتمّ إغلاق المصلحة الاقتصاديّة بهدف إتاحة الراحة الأسبوعيّة للعمّال. لا تترك الدولة الأمر للاتّفاقيّات بين العامل وربّ العمل، لأنّ أولئك الذين يتعيّن عليهم العمل يوم العطلة الأسبوعيّة في المصانع والمتاجر هم في الغالب أناس ينتمون إلى الطبقات الاجتماعيّة- الاقتصاديّة الدنيا، وليس لديهم القدرة على فرض شروطهم على أرباب أعمالهم. وإذا لم تفرض الدولة يوم راحة فإنّهم لن ينجحوا في المطالبة بها بأنفسهم.

وفقًا لهذا المفهوم من المهمّ أن يكون يوم الراحة موحّدًا في جميع أنحاء الدولة، لكي يتسنّى لأفراد أسرة العاملين في الأماكن المختلفة والذين يتعلّمون في المدارس أن يتمكّنوا من قضاء الوقت معًا.

على أساس الاحتياج الاجتماعيّ ليوم راحة أسبوعيّ اختير في إسرائيل يوم السبت حصرًا - من باب الاحترام للتقاليد اليهوديّة وأيضًا من باب السماح للعمّال المتديّنين الاندماج في سوق العمل دون قيود (وهي ضرورة اجتماعيّة بحدّ ذاتها).

التعليلات الدينيّة للحفاظ على السبت

تذكير للخليقة من التكوين: "لأَنْ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ صَنَعَ الرَّبُّ السَّمَاءَ وَالأَرْضَ وَالْبَحْرَ وَكُلَّ مَا فِيهَا، وَاسْتَرَاحَ فِي الْيَوْمِ السَّابِعِ. لِذلِكَ بَارَكَ الرَّبُّ يَوْمَ السَّبْتِ وَقَدَّسَهُ"

(سفر الخروج 20: 11):

يوم السبت هو تذكار لعمليّة الخلق ويُستخدم أساسًا للإيمان بإله واحد.

المفهوم الاجتماعيّ الدينيّ: "وَأَمَّا الْيَوْمُ السَّابِعُ فَسَبْتٌ لِلرَّبِّ إِلهِكَ لا تَعْمَلْ فِيهِ عَمَلاً مَا أَنْتَ وَابْنُكَ وَابْنَتُكَ وَعَبْدُكَ وَأَمَتُكَ وَثَوْرُكَ وَحِمَارُكَ وَكُلُّ بَهَائِمِكَ وَنَزِيلُكَ الذِي فِي أَبْوَابِكَ لِيَسْتَرِيحَ عَبْدُكَ وَأَمَتُكَ مِثْلُكَ"

(سفر التثنية 5: 14):

كلّ إنسان وكلّ حيوان يحتاج إلى يوم راحة، فيه يستريح من عمله.

رسم: جدعون كايخ.

- **المفهوم القوميّ- الثقافيّ:** يجب أن يكون السبت يومًا خاصًّا لأسباب وطنيّة. وقد أحسن أحاد هعام وبياليك جيدًا في شرح هذا المفهوم.

لقد حافظ السبت على إسرائيل أكثر ممّا حافظت إسرائيل على السبت

"لا حاجة إلى الحرص على أداء الفرائض الدينيّة (מצוות) للاعتراف بقيمة السبت. من يشعر برابط حقيقيّ من صميم القلب بحياة الأمّة عبر الأجيال، لا يمكنه أن يتصوّر إسرائيل من دون السبت. يمكننا القول دون أيّة مبالغة إنّ السبت قد حافظ على إسرائيل أكثر ممّا حافظت إسرائيل على السبت".

(أحاد هعام.1898. *"السبت والصهيونيّة"*. الكتيّب السادس. سيـڤـان)

من دون السبت لا وجود لإسرائيل، لا وجود لأرض إسرائيل ولا لثقافة إسرائيل

"هذه المرّة لم أتكلّم عن الحفظ على أداء الفرائض، بل خصّصت كلامي عن الحفاظ عن يوم السبت، وهو يعادل في نظري ليس فقط تطبيق كلّ فرائض إسرائيل الـ 613، وفقًا لحكمائنا، بل الحفاظ على ناموس البشر بأكملهم... من دون السبت لا وجود لإسرائيل، لا وجود لأرض إسرائيل ولا لثقافة إسرائيل".

(حاييم نحمان بياليك)

(هذه الاقتباسات مأخوذة عن البروفيسور هاكوهين، أڤـيعاد. *"يوم الراحة في دولة يهوديّة وديمقراطيّة"*. موقع داعات).

★ اشرحوا كيف يتمّ التعبير عن المفهوم القوميّ-الثقافيّ وفقًا لأقوال أحاد هعام وبياليك. ادعموا إجابتكم.

السبت كيوم للراحة والترفيه أو كيوم مثل بقيّة الأيّام

يفضّل جزء كبير من الجمهور العلمانيّ تخصيص السبت للعائلة وللترفيه وللمتعة. لتمكين حدوث هذا، فإنّهم يريدون الإتاحة لأماكن العمل التي تتعامل مع الثقافة والترفيه للعمل في أيّام السبت. كذلك وسائل النقل العامّ ينبغي أن تعمل أيضًا لكي تتيح للناس زيارة بعضهم البعض والترفّه مع العائلة المتوسّعة للوصول إلى أماكن الترفيه والإثراء الثقافيّ في أحضان الطبيعة وما إلى ذلك. ووفقًا لطريقتهم، فإنّ عدم وجود وسائل النقل العامّ يوم السبت يؤثّر بشدّة، وبشكل خاصّ على الشبيبة والسكّان المستضعفين الذين لا يملكون سيّارة خاصّة.

هناك أيضًا إسرائيليّون يرغبون في أن يبدو السبت مثل بقيّة أيّام الأسبوع. وهم يؤيّدون افتتاح المصالح كاملًا أيّام السبت والسماح بالعمل يوم السبت في أيّ وظيفة كانت، دون قيود، كأيّ يوم اعتيادي.

الزواج والطلاق وفقًا للشريعة اليهوديّة (الهَلاخا)

ينصّ قانون المحاكم الحاخاميّة (الزواج والطلاق) أن يتمّ اعتراف الدولة بالزواج والطلاق لليهود حسب قوانين الشريعة اليهوديّة فقط، وفقًا لتفسير التيّار اليهوديّ الأرثوذكسيّ. وقد أسّس مؤيّدو القانون موقفهم في المقام الأوّل على الرغبة في الحفاظ على وحدة شعب إسرائيل، والتأكّد من عدم تشكيل جماعات لا يمكن لأبنائها الزواج بعضهم من البعض*. تفسير

آخر هو الرغبة في التعبير بهذه الطريقة عن كون دولة إسرائيل دولة يهوديّة. مؤيّدو القانون يؤكّدون أنّ القانون لا يمنع الأفراد من تكوين العلاقات الزوجيّة كما يرغبون، إنّما يتعامل بالاعتراف العلنيّ للدولة للزواج. وهذا، في رأيهم، ينبغي أن يوجّه أيضًا بالقِيَم الجمعيّة للدولة.

معارضو تشريع الزواج الدينيّ يدّعون أنّ التبعيّة للتشريع الدينيّ يمنع زواج "الممنوعين من الزواج"** والأزواج الذين ينتمون إلى ديانات مختلفة من الزواج في إسرائيل، ويمنع القادمين الجدد من الاتّحاد السوفياتيّ سابقًا، من غير اليهود حسب الشريعة اليهوديّة ولكنّهم ذوو هويّة وطنيّة يهوديّة، من الزواج من أزواجهم أو زوجاتهم الذين هم، وفقًا للشريعة، يهود. كما يمنع الاعتراف بالزواج المثليّ- أحاديّ الجنس، بخلاف النمط الساري في أنحاء العالم، ويُبْقِي زواج المهجورات اللواتي لم تستطعن التحرّر من زواجهنّ حتّى في حالات رفض الطلاق المقصود من قِبَل أزواجهنّ ممّا يؤدّي إلى انتهاك المساواة تجاه المرأة. يدّعي المعارضون أيضًا أنّ الخضوع للقوانين الدينيّة يرغم الكثيرين على الزواج في طقس دينيّ غير مقبول عليهم، وبالتالي يتمّ انتهاك حرّيّة الدين والحرّيّة من الدين والمساواة.

*** سجلّ الأنساب**

الزواج وفي الأساس الطلاق الذي لم يتمّ وفقًا للشريعة من شأنه التسبّب بوجود أبناء غير شرعيّين بكثرة وفقًا للشريعة. لا يُسمح لهؤلاء الأولاد بالزواج زواجا دينيّا، الأمر الذي يلزم بالتسجّل في سجلّ الأنساب.

**** الممنوعون من الزواج**

هم أناس لا يستطيعون الزواج بعضهم من البعض وفقًا للشريعة اليهوديّة، مثل الكاهن والمطلّقة.

"انتهاك في مساواة النساء"

إن التسوية القانونيّة والدستوريّة القائمة في موضوع الدين والدولة تنتهك أيضًا مساواة النساء. إذ ينصّ قانون مساواة حقوق المرأة على وجود نفس القانون للرجل وللمرأة ولكلّ عمليّة قانونيّة وأنّ أيّ حكم من أحكام القانون الذي يميّز ضدّ المرأة كونها امرأة... ينبغي عدم اتّباعه.

"تتمّ مخالفة هذا المبدأ بسبب جعل قوانين الأحوال الشخصيّة الدينيّة قوانين للأحوال الشخصيّة الرسميّة، ففي مواضيع مثل الأحقّيّة في الحصول على الطلاق (الرجال فقط يمنحون الطلاق)، والمقدرة على الزواج مرّة أخرى فإنّه لا مساواة بين الرجال والنساء.

(البروفيسور نويبرجر، بنيامين. 2008. "أبعاد قانونيّة للعلاقة بين الدين والدولة". زمن يهوديّ جديد. المجلّد الرابع. أورشليم القدس: "كيتير" و"لامدا" بفضل "صندوق يوزان". ص 429).

★ اشرحوا ما هي المبادئ التي يبني عليها الكاتب رفضه لقوانين المحاكم الحاخاميّة.

مهمّة إنترنتيّة:

★ افحصوا في قانون جيل الزواج (١٩٥٠) الإسرائيليّ وفي دولتين ديمقراطيّتين إضافيّتين، إن كانت هناك موانع قانونيّة للراغب في الزواج من جهة الجيل، أو زواج الأقارب، أو زواج المثليّين.

الزواج المدنيّ

العديد من اليهود العلمانيّين والمتديّنين يدعمون منح إمكانيّة الزواج **زواجًا مدنيًّا** لجميع مواطني الدولة. المقصود بالزواج الذي يتمّ بواسطة ممثّل عن السلطة المدنيّة وليس بواسطة ممثّل عن مؤسّسة دينيّة. يمكن للزوجين التسجيل للزواج المدنيّ وإعلان أنفسهم كعائلة والحصول على مكانة متزوّجين أمام السلطات الحكوميّة وذلك لشؤون الضرائب والتأمين الوطنيّ والفوائد الطبّيّة، والمساعدات في الإسكان وما إلى ذلك. مؤيّدو الزواج المدنيّ لا يعترضون على إمكانيّة أن يتزوّج الأزواج أيضًا زواجا دينيّا.

وقد أدّى عجز عديمي الديانة عن الزواج في إسرائيل إلى سنّ قانون **عقد الزوجيّة** لعديمي الديانة (2010)

يفيد القانون، من بين أمور أخرى، بما يلي:

أصحاب الحقّ في الدخول في عقد الزواج والتسجيل في سجلّ الزواج:

يحقّ للأزواج عديمي الديانة الذين يوافقون على الدخول في عقد الزوجيّة، الدخول في عقد الزوجيّة أمام مسجّل الزواج والتسجّل في سجلّ الزواج إذا استوفوا الشروط التالية:

1. *أنّهما بلغا من العمر على الأقلّ 18 سنة؛*
2. *أنّهما مواطنا إسرائيل؛*
3. *أنّهما مسجلّان في السجلّ السكّاني كعديمَي الديانة؛*

خدمة طلّاب المعاهد الدينيّة المتزمّتين في جيش الدفاع الإسرائيليّ[22]

مكتب الإعلام الحكوميّ.

خلاف حادّ يقسّم الجمهور الإسرائيليّ بشأن تأجيل الخدمة العسكريّة لطلّاب المعاهد الدينيّة اليهوديّة، بل وتسريحهم من الخدمة العسكريّة طالما يتعلّمون في المعهد الدينيّ، وفقًا لمفهوم **"توراتهم مهنتهم"**. لقد بدأ هذا الترتيب بقرار رئيس الوزراء داڤيد بن غوريون، أثناء حرب 1948، وقد شمل آنذاك 400 طالب من طلّاب المعاهد الدينيّة.

إنّ النموّ السكّاني لدى الوسط المتديّن المتزمّت (החרדים)، واختيار اليهود المتزمّتين البالغين 18 عامًا تفضيل مواصلة التعلّم بدلًا من الخدمة العسكريّة، ومن ثمّ الخروج في وقت لاحق إلى سوق العمل، أدّى الى زيادة متسارعة في عدد الذين يرفضون الخدمة. عمليًّا، أدّى تأجيل الخدمة إلى تسريح أغلبيّة طلّاب المعاهد الدينيّة من الخدمة العسكريّة الذين قدّر عددهم عام 2012 بـ 54،000[23].

22 سيتمّ توسيع القضيّة، في الفصل الثامن والثلاثين، "المواقف حول الصورة المنشودة لدولة إسرائيل"، في الباب الرابع.
23 تقرير لجنة پـلسنر، 2012، الصفحة 38.

عام 2012 ألغت محكمة العدل العليا القانون الذي نظّم تأجيل تجنيد طلّاب المعاهد الدينيّة، بعد أن تمّ الإقرار حسب رأي الأغلبيّة أنّ القانون يمسّ بشكل غير متناسب بالمساواة بالنسبة للسكّان اليهود الآخرين الذين يخدمون في الجيش. عام 2014 صدر تعديل آخر لقانون الخدمة الأمنيّة الذي يحدّد حصصًا تدريجيّة لتجنيد أبناء المجتمع المتزمّت (الحريديّ)، جنبًا إلى جنب مع تسوية قانونيّة لتأجيل التجنيد أو الإعفاء لبقيّة طلّاب المعاهد الدينيّة. عام 2015 تمّ تعديل القانون، وألغيت العقوبات الجنائيّة، وتمّ تقليص حصص التجنيد الثابتة وتوزيعها على فترة أطول.

تعريف من هو اليهوديّ[24]

ويكيبيديا. الرسم الكاريكاتوريّ ليوسف باس، المبدع أڤيشاي طايخر، cc-by-sa.2.5-

إن الوسط اليهوديّ الأرثوذكسيّ المتزمّت والمتديّن، فضلًا عن جزء من الوسط اليهوديّ التقليديّ، يعرّف اليهوديّ حسب **التعريف الدينيّ**، وفقًا للشريعة اليهوديّة: أنّ اليهوديّ هو فقط من وُلِدَ لأمّ يهوديّة أو اعتنق اليهوديّة حسب التقليد اليهوديّ الأرثوذكسيّ، أي اجتاز عمليّة الختان والتغطيس وقبل على نفسه تطبيق الفرائض.

في المقابل، يدّعي بعض العلمانيّين أنّ تعريف الشخص كابن للقوميّة اليهوديّة يجب أن يستند إلى أنّه **يعرّف نفسه على أنّه يهوديّ ويتضامن مع الشعب اليهوديّ ويساهم لأجل دولة إسرائيل**، وليس هناك معنى للتمييز الدينيّ ما بين "ابن أمّ يهوديّة" وبين "ابن لأب يهوديّ". بينما يدعم آخرون **التعريف الثقافيّ - الاجتماعيّ**: أنّه الشخص الذي نشأ في إسرائيل وتربّى وفقًا للثقافة الإسرائيليّة.

يعرّف حوالي 4% من مواطني إسرائيل بأنّهم **"عديمو الديانة"**. وهم أساسًا أناس قدموا إلى إسرائيل بموجب قانون العودة، وغير معرّفين بأنّهم يهود حسب الشريعة، ولكنّهم من ناحية اجتماعيّة، كونهم أفراد لعائلات يهوديّة ولهم صلة بالبلاد، فإنّهم يرون أنفسهم يهودًا، وبالتالي هكذا يراهم الوسط الذين يعيشون فيه.

مكانة التيّارات الدينيّة المحافظون (הקונסרבטיבים) والإصلاحيّون (הרפורמים)[25]

إنّ معظم الوسط الدينيّ والمؤسّسات الأرثوذكسيّة الملتزمة بالهلاخا (الشريعة اليهوديّة) في دولة إسرائيل - الحاخاميّة الكبرى والمحاكم الدينيّة الحاخاميّة - يعارض الاعتراف بتيّارات المحافظين والإصلاحيّين كتيّارات يهوديّة دينيّة مشروعة. فهؤلاء لا يعترفون بالحاخامات من هذه التيّارات كمن يجوز لهم العمل كحاخامات وأداء الطقوس الدينيّة، مثل مراسم الزواج والطلاق، أو العمل في المجالس الدينيّة. هذا على الرغم من أنّ هذه التيّارات تشكّل غالبيّة اليهود الأمريكيّين - وهم أكبر التجمّعات اليهوديّة في العالم بعد دولة إسرائيل. في المقابل، يدعو اليهود المحافظون والإصلاحيّون إلى **التعدّديّة** الدينيّة **والمساواة** بين التيّارات ويطالبون ألّا تكون معالجة القضايا الدينيّة خاضعة للاختصاص الحصريّ للتيّار الأرثوذكسيّ، وأن يتاح للحاخامات المحافظين والإصلاحيّين عقد مراسم الزواج والاعتراف بهم من قِبَل الدولة.

24 انظروا النقاش حول هذا الموضوع، في الفصل الخامس والعشرين، "المواطنة والعودة"، في الباب الثالث، وفي الفصل السادس، "دولة إسرائيل، دولة الشعب اليهوديّ"، في الباب الأوّل.

25 اقرأوا عن هذه التيّارات في الفصل السادس، "دولة إسرائيل دولة الشعب اليهوديّ"، في الباب الأوّل.

لقد حدث تغيير طفيف عام 2005 عندما ألزمت محكمة العدل العليا الدولة بالاعتراف بالتهويد الدينيّ الإصلاحيّ وبتمويله[26]، واعترفت بالتهويدات التي تمّت خارج البلاد، في شكل يعرّف باسم "تهوّد القفزة". أمّا المقصود فهي حالات يبدأ فيها المتهوّد مراحل التهويد في البلاد وينهيها خارجها، وليس داخل الجالية اليهوديّة التي ينتمي إليها. ومنذ عام 2012 بدأت الدولة بدفع رواتب أيضًا للحاخامات غير الأرثوذكسيّين، ويراها أبناء هذه التيّارات تقدّما لمساواة مكانتهم.

تدخّل الحاخامات في السياسة

إنّ هذه الظاهرة التي يعبّر فيها الحاخامات عن آرائهم بشأن المسائل السياسيّة، بل ويصدرون الفتاوى بشأن مواضيع مختلف عليها، تثير المعارضة بين الكثيرين في الوسط العلمانيّ. تشتدّ هذه المعارضة عندما تتعارض الشرائع الحاخاميّة والمواقف الحاخاميّة مع قوانين الدولة أو مع وجهات نظر قطاعات واسعة من الجمهور. على سبيل المثال، فتاوى دينيّة ترفض الأوامر أثناء إجلاء مستوطنات يهوديّة عبر الخطّ الأخضر.

في المقابل، هناك من يزعم أنّ للحاخامات الحقّ في التعبير عن رأيهم في المواضيع السياسيّة، كما يحقّ أيضًا لمفكّرين من أوساط مختلفة.

كيف يتمثّل التصدّع الدينيّ- العلمانيّ؟

سؤال:

★ هل تعرّضتم لنوع من العداء بين المتديّنين والعلمانيّين - وكيف واجهتموه؟

كثيرًا ما تصير مظاهر العداء والشكّ بين اليهود العلمانيّين واليهود المتديّنين مظاهرات، وفي كثير من الأحيان، تتدهور هذه المظاهرات إلى عنف كلاميّ. تعبير آخر عن هذا التصدّع هو التوجّهات المتكرّرة إلى المحاكم، ولا سيّما محكمة العدل العليا، للبتّ في الخلافات.

على الرغم من ذلك، لا يقبل الأطراف دائمًا قرارات المحاكم، وحين يتغذّى انتهاكَ القانون بالدوافع الأيديولوجيّة ، يصبح هناك تخوّف من المسّ بسيادة القانون.

ما هي طرق مواجهة التصدّع بين المتديّنين والعلمانيّين؟

إنّ محاولة تخطّي التوتّرات بين المجموعات تتطلّب منّا فحص ما هو المشترك بين مختلف المجموعات. القواسم المشتركة الواسعة تربط ما بين اليهود العلمانيّين واليهود **الأرثوذكسيّين المتديّنين**، مثل الهويّة الوطنيّة المشتركة والمصير المشترك والتاريخ واللغة والثقافة المشتركة. معظم الجمهور اليهوديّ يحترم التقاليد ويطبّق الطقوس في الأعياد اليهوديّة ويعبّر عن الرغبة في مواصلة العيش معًا في الدولة اليهوديّة الوحيدة على الكرة الأرضيّة. بالإضافة إلى ذلك، في كثير من الحالات هناك قواسم مشتركة - كاملة أو جزئيّة - يرجع ذلك إلى حقيقة أنّ كليهما شركاء للثقافة ولنمط الحياة الغربيّيْن.

ثمّة شرط آخر للربط بينهما وهو اعتماد سلوك متسامح بعد منح الشرعيّة للمختلف. أي قبول "الآخر" - حتّى لو كانت

26 قرار محكمة العدل العليا 05/11585، الحركة اليهوديّة التقدميّة ضدّ وزارة الاستيعاب وآخرين.

آراؤه وعاداته غير مقبولة.

ومن أجل مواجهة هذا التصدّع تطوّرت في إسرائيل آليات مؤسّساتيّة وغير مؤسّساتيّة.

آليات مؤسّساتيّة

- **أسلوب الانتخابات النسبيّة** - يتيح هذا الأسلوب التمثيل في الكنيست للمجموعات في المجتمع بطريقة نسبيّة لقوّتهم بين السكّان، وبالتالي تتيح تمثيلا للجماعات المتديّنة (على سبيل المثال، للمتديّنين-الوطنيّين والمتديّنين المتزمّتين) كذلك للمجموعات العلمانيّة التي ترغب في علمنة الدولة كقيمة كبيرة. ويمكن لممثّلي المجموعات التعبير عن مواقفهم ومصالحهم في المجلس التشريعيّ، ويمكنهم التأثير على العمليّات التشريعيّة بقضايا الدين والدولة، الأمر الذي من شأنه أن يقلّل التوتّرات ويزيد من الشعور بالشراكة. ولو استخدمت إسرائيل أسلوب الانتخابات المنطقيّة لكان من المحتمل أن تنشأ حالة كاد لا يكون فيها للمتديّنين المتزمّتين، على سبيل المثال، تمثيل في الكنيست.
- **المشاركة في الائتلافات الحكوميّة** - مشاركة ممثّلي مختلف المجموعات العلمانيّة والمتديّنة في إدارة الدولة تخلق نقاط لقاء وشعورا بالمسؤوليّة المتبادلة والشراكة والتفهّم من شأنها التخفيف من حدّة التوتّرات بين المجموعات. على الرغم من هذا، فإنّ الشراكة أحيانا تكثّف التوتّرات وتُسمَع ادّعاءات ضدّ إنجازات ائتلافيّة مفرطة في مجالَي الدين والدولة حقّقتها الأحزاب المتديّنة والمتزمّتة التي تشكّل بيضة القبّان، تتجاوز نسبة المتزمّتين في بين السكّان.
- **الوضع القائم**- في إطار الوضع القائم تحاول الأطراف المتنازعة التفاوض وتواظب على تجنّب اتّخاذ قرارات ذات أغلبيّة أحاديّة الجانب عند البتّ في النزاعات الأساسيّة[27]. غير أنّ الكثيرين يدّعون أنّ هذا الترتيب غير ملائم اليوم، بسبب التغيّرات في التشكيلة السكّانية وفي قِيَم المواطنين ومواقفهم التي لم تعد متناسقة مع ما تمّ تحديده منذ عقود منصرمة.
- **الترتيبات المحلّيّة** - يجوز لكلّ سلطة محلّيّة أن تحدّد، وفقا لتشكيلتها السكّانية، طبيعة الحيّز العامّ. وهكذا، على سبيل المثال، فيما يتعلّق بطابع السبت، فإنّ "قانون التوكيل" قد نقل صلاحيّة إغلاق أو فتح أماكن الترفيه يوم السبت إلى نطاق صلاحيّة السلطات المحلّيّة.[28]
- **استقلاليّة في التربية الدينيّة** - لدى الجمهور المتديّن نظام تعليميّ منفصل يُدار بشكل مستقلّ. ويرجع ذلك إلى الأهمّيّة الكبيرة التي يعلّقها المنتمون إليه على القِيَم والتقاليد الدينيّة. هذا الترتيب يتيح لكلّ مجموعة دينيّة تعليم أبنائها، من جيل الطفولة المبكّرة حتّى التعليم العالي، على ضوء نظام القيم التي تؤمن بها. إنّ هذا الحكم الذاتيّ مثبّت في قانون التعليم الرسميّ. هناك أيضًا نظام تعليميّ للوسط اليهوديّ المتديّن المتزمّت: بعضه هو عبارة عن مؤسّسات "معترف بها غير رسميّة" غير تابعة للدولة، ولكنّها تموّلها وتشرف عليها، بعضها بتمويل كامل وبعضها بتمويل جزئيّ. مثلًا، شبكة التعليم "معيان هاخينوخ هتوراني (ينبوع التعليم التوراتيّ)" المقرّبة من حزب شاس، ومدارس مركز التربية المستقلّ. تشمل هذه الشبكات نظامًا تعليميًّا من رياض الأطفال حتّى الكلّيّات التأهيليّة. ومؤسّسات أخرى هي "مؤسّسات مُعفاة"، وهي أيضا غير تابعة للدولة، وخضوعها لإشراف وزارة التعليم متدنٍّ جدًّا، وهي تتلقّى تمويلًا جزئيًّا أقلّ. مثلا: نظام الكتّاب "حداريم" و"تلمود توراة". ومع ذلك، يرى الكثيرون أنّه من أجل تعزيز القِيَم المشتركة، هنالك ضرورة ملحّة لتدريس الدراسات الأساسيّة المشتركة أيضا في أجهزة التعليم المتزمّتة، على أن يكون تمويل الدولة لهذه الدراسات مشروطا بذلك.

27 انظروا الفصل الخامس، "المميّزات اليهوديّة للدولة على أرض الواقع"، في الباب الأوّل.

28 تعديل أوامر السلطات المحلّيّة (رقم 40)، 1990، والمعروف باسم "قانون التوكيل".(חוק ההסמכה)

إنّ منح الاستقلال الذاتيّ للتعليم الدينيّ جنبًا إلى جنب مع التعليم الرسميّ للدولة يحول دون وقوع تصادم بين وجهات النظر بشأن المضمون الذي يدرّس في المواضيع المختلفة، مثل التوراة (العهد القديم)، وبالنسبة للسلوك في المؤسّسات التعليميّة. وهناك أيضا من يدّعي بأنّ الفصل يمكّن من إضفاء الشرعيّة على الآخر وتحقيقه، والحفاظ على تفرّد كلّ مجموعة، وبالتالي يسمح بالتعبير عن قيم التقبّل المتبادل والتعدّديّة. في المقابل، هناك من يدّعي أنّ التعليم الرسميّ يتشرّب معايير وعادات دينيّة-تقليديّة، وأنّه يجب تأسيس نظام تعليم رسميّ علمانيّ واضح جنبا إلى جنب مع التعليم الرسميّ العامّ، ويكوّن لنفسه برنامجًا تعليميًّا خاصًا به.

آليات غير مؤسّساتية

- **التنظّمات الاجتماعيّة** التي تهدف إلى إجراء التعارف المتبادل والأنشطة الاجتماعيّة المشتركة والتعليم المشترك للثقافة اليهوديّة. الافتراض هو أنّ مثل هذه الإجراءات من شأنه تعزيز القاسم المشترك وتقليل التوتّر بين المتديّنين والعلمانيّين. مثلًا، "صندوق أڤيحاي" الذي يدير برامج لقاءات وأنشطة بين المتديّنين والعلمانيّين في نظام التعليم الرسميّ وغير الرسميّ.

مهمّة إنترنتيّة:

ادخلوا إلى موقعين من المؤسّسات – "چيشِر" (جسر)، "عَالْمَاه"، "بِمَعْچَلِيْ تْسِيدِكْ" (في دوائر العدل)، "تْسَاف پِيُوسْ" (أمر بالمصالحة) و"إيلول".

تمعّنوا بأهداف هذه المؤسّسات.

★ هل يمكن لهذه الفعّاليّات، حسب رأيكم، أن تخفّف من حدّة التوتّر بين المتديّنين والعلمانيّين. إن كان كذلك فكيف؟

جسر فوق التصدّع

"تشير الكثير من الدراسات في مجال الصراع بين المجموعات إلى أنّ إجراء اللقاء والتواصل، من شأنه أن يتيح تغيير المفاهيم والمواقف، وهي استراتيجيّة مهمّة في محاولة تقليص المسافات بين المجموعات المتنازِعة فيما بينها، في حالات الصراع.

"عامّة يروّج بين العلمانيّين والمتديّنين نظرة نمطيّة عن الآخر وعدم الرغبة في عقد لقاءات بين المجموعتين. وعلى عكس ذلك، يتّضح أنّ اللقاءات في المدرسة المشتركة للطلّاب المتديّنين والعلمانيّين تساهم في تخفيف الأفكار النمطيّة وكسر الانشطار وتوسيع الآفاق. كلّ هذا يتأتّى نتيجة لتشجيع التسامح والتعليم للتعدّديّة... "اتّضح أنّ السكنى في البلدات المختلطة والتعليم في المدارس المختلطة يمنح الأولاد الفرصة لاختبار لقاء إيجابيّ، عادة لا وجود له بين الأطفال المتديّنين والعلمانيّين في مدارس منفصلة. تشير الدراسة التي أجريت في المدرسة [المختلطة] إلى أنّ الطلّاب العلمانيّين والمتديّنين يعبّرون عن تسامح متبادل مرتفع نسبيًّا وعلى مستوى عالٍ من المشاعر الإيجابيّة والتقارب المتبادلة، وكذلك يعكسون صورًا نمطيّة إيجابيّة.

(هاليـفي، حانة. *"التربية للجميع في إسرائيل - محاولة للتواصل بين العلمانيّين والمتديّنين في* **إطار تعليميّ** في كفار أدوميم، موقع كلّيّة ليفشيتس).

★ اشرحوا ما هي الطريقة الصحيحة لتقليص التصدّع العلمانيّ- الدينيّ حسب رأي الكاتبة، ادعموا أقوالكم من خلال النصّ.

★ هل توافقون ورأي الكاتبة؟

- مواثيق (ترتيبات). على مرّ السنين، تمّ القيام بمحاولات عديدة في النظام السياسيّ والاجتماعيّ للتوصّل إلى اتّفاقيّات بشأن الدين والدولة بين المتديّنين والعلمانيّين. أحد هذه المواثيق الاجتماعيّة الأكثر تفصيلًا الذي يحتوي على مقترحات عمليّة، هو ميثاق چـبيزون- مِدان، الذي تمّت بلورته عام 2001 بواسطة الشخصيّة القضائيّة البروفيسور روث چـبيزون والحاخام يعكوف مِدان.

إنّ الحوار هو الطريق الأفضل لمعالجة النزاعات الأساسيّة

"بهدف تعزيز التضامن اليهوديّ والإحساس بالوحدة والمصير المشترك بين مختلف مكوّنات الأمّة اليهوديّة عامّة ودولة إسرائيل على وجه الخصوص واحترام كلّ واحد من أوساطها ومن منطلق الثقة الكاملة في المبدأين التاليين: أنّ إسرائيل هي دولة الشعب اليهوديّ بكلّ ما يترتّب على ذلك، وأنّ دولة إسرائيل هي دولة المساواة لكلّ مواطن والاحترام الكامل لحقوقه كإنسان هو روح الدولة.

"إنّ إطار العمل المتّفق عليه بين أجزاء من الجمهور اليهوديّ في إسرائيل، وهو نتيجة الحوار، فهو أفضل وسيلة لمعالجة الخلافات المبدئيّة. وبهذه الطريقة يتمّ حفظ كرامة جميع المجموعات، وهناك التزام بالحفاظ على معتقداتها وطرق حياتها".

أمثلة لأفكار مركزيّة لترتيبات متّفق عليها:

الحالة الشخصيّة: يتمّ الاعتراف بالحقّ في إنشاء أسرة. قانون الدولة يسمح بالزواج في أيّ طقس يختاره الطرفان، وسيظهر ذلك أيضًا في السجلّ. ولا يجوز أن يتزوّج أيّ شخص متزوّج في إسرائيل، وفقًا لقانون الدولة ووفقًا لقوانين دينه، في تفسيرهما الشديد.

السبت: السبت هو يوم الراحة الرسميّ في إسرائيل. لن يتمّ توظيف أشخاص ولن يطلب منهم العمل في الإنتاج والتجارة والخدمات في يوم السبت، أمّا الثقافة والترفيه والنقل فتتمّ بشكل أقلّ، إن اقتضت الحاجة إلى ذلك.

(أرتسيائيلي، يوآف. (محرّر). 2003. من ميثاق چـبيزون- مِدان، الأسس والمبادئ، مكتبة الديمقراطيّة)

- ★ اشرحوا ما هي المبادئ التي اعتمد عليها كلّا من البروفيسور چـبيزون والحاخام مِدان في كتابة نصّ الميثاق.
- ★ هل توافقون مع المقترحات المشمولة في الميثاق بالنسبة ليوم السبت والأحوال الشخصيّة؟ اشرحوا وجهة نظركم.

يبدأ شيء ما مشوّش

"قبل حوالي خمس سنوات، سئل المغنّي مئير باناي إلى أيّ تيّار دينيّ ينتمي. إجابته مثيرة الأصداء كانت: "أنا متديّن مستقلّ. كلّ هذه التقسيمات قد انتهت. قد أصبحت في خبر كان". لقد زعزعت إجابته جميع التعريفات القديمة، المعروفة والمشهورة والمنتشرة بين الفئات المجتمعيّة التي تبدو كأنّها واضحة، والتي لها حدود من المفترض أن تكون واضحة...

"إنّ أدب الأبحاث والمراجع تحوّل مؤخّرًا الاهتمام المتزايد نحو التشويش والغموض وطمس الحدود بين المجموعات القديمة: المتديّنين والتقليديّين والعلمانيّين. هكذا، على سبيل المثال، فإنّ المصطلح المتزمّتين الوطنيّين لا يظهر في معظم

الدراسات. مؤخّرًا فقط شرعوا باستخدامه في الدراسات التابعة لهذا المجال. إنّنا نشهد، في الآونة الأخيرة، أيضًا ظهور "المتزمّتين الجدد"... أكثر من نصف المتزمّتين يقولون إنّهم صهاينة أو صهاينة إلى حدّ ما. جميع هذه المصطلحات هي إشارة فقط الى عدم وضوح الحدود بين المتديّنين والمتزمّتين.

"في طرف التسلسل الصهيونيّ المتديّن نجد "المتديّنين لايت": المصطلح الذي طُرح، ويستخدم اليوم أيضا كمصطلح للذمّ، أصبح تدريجيًا لقبًا يُعرّف الناس به أنفسهم، وحتّى أنّ بعضهم يعتبره أيديولوجيّة. لقد ساهمت دائرة الإحصاء المركزيّة في عدم الوضوح في اقتراحها للمصطلح "التقليديّين المتديّنين". امضوا الآن وافحصوا كم عدد المتديّنين وكم عدد التقليديّين الذين شُملوا في نفس المجموعة.

"إلّا أنّ الوضع لدى العلمانيّين لا يقلّ إثارة للاهتمام. لقد كتب أحدهم : " إنّ الله هو علمانيّ مثلي، وأنا لن أتنازل عنه فقط لمجرّد أنّ المتديّنين يطالبون بالملكيّة عليه. أنا ابحث عنه بطريقتي. حتّى لو لم أجده، فالطريق ستكون شائقة". لقد أثار هذا العلمانيّ في السابق أصداء عندما كتب أنّه كان يبحث عن كنيس. حتمًا ليس يهوديّا أرثوذكسيًّا".

(البروفيسور كوهين، آشر. "يبدأ شيء ما مشوّش". موقع بِشِيفَع. آراء، 28.2.13)

★ اشرحوا ماذا يمكن استنتاجه من القطعة بالنسبة للتصدّع بين المتديّنين والعلمانيّين.

تلخيص

في الجزء الأوّل من هذا الكتاب التعليميّ، عرضنا مكوّنات الهويّة لمختلف المواطنين والمجموعات المتنوّعة في المجتمع الإسرائيليّ، من المنظور المجتمعيّ والوطنيّ والدينيّ. وكان الغرض من هذه الدراسة كشف مختلف المجموعات في الدولة.

لقد تعلّمنا، في هذا الفصل، أن المجتمع الإسرائيليّ مجتمع كثير التصدّعات ومتقطّب. وأشرنا إلى وجود توتّرات بين مختلف المجموعات حول طبيعة الدولة وهويّتها وطريقة حياتها. هذه التصادمات من شأنها أن تؤثّر على مستوى الاتّفاق والتسامح في الدولة، ممّا يعرض استقرار الدولة للخطر كدولة يهوديّة وديمقراطيّة. ولذلك، ناقشنا أيضا سبل مواجهة هذه التصدّعات. إن الانتقال من حالة التصدّع التي يمكن أن تعرّض سلامة الدولة للخطر، إلى حالة الخلافات المشروعة، يتوقّف على رغبة زعماء المجموعات، وعلى كلّ واحد من المواطنين في التوصّل إلى اتّفاقات وتسويات بشأن القضايا التي تتيح العيش المشترك في هذه الدولة.

هذه المواقف التي عرضناها في هذا الفصل تعكس الخلافات في الرأي والمفاهيم المتعلّقة بالهويّة المنشودة للدولة، والتي سنتوسّع الحديث عنها في الفصل التالي.

تمرين

1. تمعّنوا في الجدول التالي، واشرحوا ما إذا كانت البيانات الواردة فيه تشير إلى حالة من التصدّعات المتطابقة أم التصدّعات المتقاطعة؟

المعسكر السياسيّ	اليهوديّ المتزمّت	اليهوديّ المتزمّت الوطنيّ	اليهوديّ المتديّن	اليهوديّ التقليديّ المتديّن	اليهوديّ التقليديّ غير المتديّن	العلمانيّ	آخر/ لا أعرف/ أرفض الإجابة	المجموع
اليمين	8.9	3.8	17.1	15.5	21.6	32.4	0.7	100
المركز	1.2	0.8	6.0	10.8	19.6	60.4	1.2	100
اليسار	1.1	-	1.1	3.3	12.0	82.5	-	100

(البروفيسور هيرمان، تمار. "مؤشّر الديمقراطيّة الإسرائيليّة 2012". **المعهد الإسرائيليّ للديمقراطيّة**. ص 263)

2. اختاروا موضوعًا يشكّل أحد عوامل التصدّع الدينيّ، وصيغوا موقفًا منطقيًّا فيما يتعلّق به، داعمًا ومعارضًا (استعينوا بالمرفق "موقف"، ص 116).

3. يرى البعض أنّ رفع عتبة نسبة الحسم سيؤدّي إلى تقليص عدد الأحزاب، ما سيؤدّي إلى تفاقم التصدّع الدينيّ-العلمانيّ والتصدّع القوميّ، وهناك من يدّعي أنّه سيقلّص من التصدّعات. اعرضوا موقفكم.

4. اقرأوا القطعة التالية وقطعة حانة هاليفي في هذا الفصل في الصفحة 570.

هل سيخفّف التعليم المشترك للمصادر اليهوديّة، حسب وجهة نظر الكاتبتين، من حدّة التصدّع بين المتديّنين والعلمانيّين؟ ادعموا أقوالكم بناء على النصوص.

"على أساس مقابلات أجريت مع مشاركين في معهد علمانيّ، ادُّعِيَ أنّه على عكس الهدف المعلن لهذه المعاهد، وهو تعزيز التضامن الضعيف بين اليهود واليهود – فإنّ الدراسات اليهوديّة التي تجري فيها تتلقّى مفهوم الصراع الرمزيّ. يبدو أنّ الدارسين العلمانيّين يعيدون تعريف مفهوم المعرفة المُكتَسَبة، ويعرضونها كجزء من ثروتهم الثقافيّة، وذلك من أجل الحفاظ على ميزتهم النسبيّة مقارنة بالمجموعات المتنافسة. من خلال دراستهم، فإنّهم يصنعون موضوعًا علمانيًّا جديدًا- "العلمانيّ الدارس"، بينما يرسّخون، في الوقت نفسه، تعريفات ثنائيّة تقليديّة بين المتديّنين والعلمانيّين.

هكذا، يقوم الدارسون بتحديث ثروتهم الثقافيّة بينما يحافظون على هويّتهم كعلمانيّين، معاصرين ومستنيرين (حسب وجهة نظرهم)، وبذلك يعرّفون من جديد أولويّة هذه القيم في المجتمع الإسرائيليّ".

(وفقًا لـ: ساچيف، تاليا. لومسكي-فِيدِر، عِدْنَا. 2007. "من النظريّة إلى التطبيق – النزاع الرمزيّ على الثروة الثقافيّة في المعاهد العلمانيّة". علم الاجتماع الإسرائيليّ)

الفصل الثامن والثلاثون

مواقف حول الصورة المنشودة لدولة إسرائيل

إسرائيل دولة يهوديّة ديمقراطيّة. طلب مؤسّسو الدولة إقامة دولة تقوم على أساسين: الأساس اليهوديّ والأساس الديمقراطيّ. لكنّ وثيقة الاستقلال لا توضّح ما هو مضمون الأساس اليهوديّ: دينيّ أم قوميّ، وما هو مضمون الأساس الديمقراطيّ: هل تقوم دولة ديمقراطيّة ليبراليّة مستقلّة، أم ليبراليّة جمهوريّة أم ليبراليّة متعدّدة الثقافات. على ضوء هذا الغموض، هنالك تعدّد في الآراء في السجال الشعبيّ في إسرائيل، حول الماهيّة اليهوديّة والماهيّة الديمقراطيّة المنشودتين للدولة.

تعلّمنا عن مفاهيم مختلفة للقوميّة: إثنيّة- ثقافيّة وثنائيّة القوميّة ومتعدّدة القوميّات ومدنيّة وعن مفاهيم مختلفة حول دمج الدين بالدولة، مثل فصل الدين عن الدولة أو المستويات المختلفة لدمج التشريع الدينيّ وصولا إلى دولة الشريعة وعن مفاهيم اقتصاديّة- اجتماعيّة- ليبراليّة حديثة، واجتماعيّة- ديمقراطيّة.

تعلّمنا في الكتاب عن مجموعات مختلفة في المجتمع الإسرائيليّ: يهود متزمّتون، متديّنون، تقليديّون وعلمانيّون؛ عرب، دروز وشركس، مسلمون، مسيحيّون، وآراميّون، متديّنون وعلمانيّون.

في هذا الفصل سنتناول مواقف، آراء، وجهات نظر وأحلام مواطني إسرائيل، بالنسبة للصورة المنشودة للدولة- كدولة يهوديّة ديمقراطيّة. سنعرض، لهذه الغاية، مواقف على ثلاثة أبعاد: القوميّ- الثقافيّ، الدينيّ والديمقراطيّ. حتّى عندما تُعرض بعض المواقف التي تؤيّد مميّزًا معيّنًا للدولة، فإنّها تختلف عن بعضها بالتعليلات التي تطرحها. قسم من المواقف يتطرّق إلى أكثر من صعيد واحد، أي مواقف مركّبة.

لن نتجاهل- أيضًا- المواقف التي تلغي الهويّة اليهوديّة لإسرائيل، فكما تعلّمنا، إنّها لا تتوافق ورؤيا الدولة، إذ أنّ لهذه المواقف حضور في النقاش الدائر بين مواطني إسرائيل.

من الجدير بالإشارة إلى أنّ المواقف تعبّر عن آراء كاتبي نصوص القطع، ولا تعبّر، بالضرورة، عن آراء المجموعات التي ينتمون إليها.

هذا الفصل، خلافًا لباقي فصول الكتاب، هو تطبيقيّ. هدفه أن يعرض أمامكم مواقف متعدّدة حول الهويّة المنشودة للدولة وإتاحة المجال أمامكم لاكتشاف وفهم مواقف وتعليلات صائغي المواقف المختلفة كي تستطيعوا أنتم أيضًا، بلورة مواقف معلّلة في هذه المسائل.[1]

توجيهات لفهم مقاطع المصادر، والمقالات المركّبة المعروضة في الفصل:

- **اِعرضوا الأبعاد (القوميّة- الثقافيّة، الدينيّة والديمقراطيّة) المعبَّر عنها في كلّ قطعة.**
- **اِشرحوا موقف الكتّاب وتعليلاتهم، واعتمدوا في إجابتكم على القطع.**
- **حدّدوا أيّ المواقف تؤيّدون، وأيّ منها تعارضون، وعلّلوا.**

أمامكم قطع تعرض مواقف حول الصورة المنشودة لدولة إسرائيل.

المواقف. Fotolia© Stuart Miles.

مواقف حول موضوع المنظور القوميّ- الثقافيّ

ما بين استمراريّة القوميّة- الإثنيّة- الثقافيّة وحتّى القوميّة المواطنيّة.

1. **أن نكون شعبًا ككلّ الشعوب، ليس من أجل الاندماج فيهم، بل من أجل الحصول على شرف الاحترام بينهم.**

*"ما ينقص العلمانيّين، وهو موجود لدى المتديّنين، هو تراث مختلف، يميّزهم عن باقي الشعوب. لا حاجة إلى الاكتفاء باستيراد قيم من التراث الغربيّ- الليبراليّ من أجل إقامة مجتمع علمانيّ قيميّ. يمكن إيجاد هذا التراث الذي يطلب عدم تحويله إلى دينيّ، ولكن ألّا يفقد العلاقة مع التقليد اليهوديّ، حتّى داخل اليهوديّة نفسها". "هذا التراث موجود أيضًا في التاريخ اليهوديّ والإسرائيليّ، في الأدب الجميل، وكذلك في الأدب الدينيّ. العلمانيّون ورثة متساوو الحقوق في هذا التراث الثقافيّ. إن نجحنا بوضعه إلى جانب التراث الغربيّ والشرقيّ، بطريقة تُبرز التميّز الثقافيّ اليهوديّ، دون التبجّح بالتعالي، سننجح في تحقيق الهدف الذي تطمح إليه الصهيونيّة، منذ بداية نشأتها. أي أن نكون شعبًا ككلّ الشعوب، ليس من أجل الاندماج فيها، بل من أجل الحصول على شرف الاحترام بينهم". (البروفيسور شتريت، شمعون. 2000. "إسرائيل ديمقراطيّة وتقليديّة". ضمن **الأرض الجيّدة- بين القوّة والدين**، مِسكال، الفصل 35)*

اِستخراج موقف... كيف؟

للتعامل مع مهمّة تحليل مصادر، يُنصح بالعمل وفق مراحل:

أ. قراءة كلّ فقرة، واستخراج المنظور وتعليل الكاتب.

ب. قراءة المقال كلّه، وكتابة تلخيص، واستنتاج موقف كاتب المقال.

للحصول على نموذج عن استخراج موقف، أُنظروا في سياق الفصل، مقال البروفسور هلبرتال.

2. **في الواقع الإسرائيليّ: إسرائيل هي دولة اليهود.**

"منطق إقامة دولة إسرائيل، من منظور الصهيونيّين، ومن منظور أمم العالم، هو إعطاء أبناء الشعب اليهوديّ إمكانيّة فعليّة لتحقيق حقّ تقرير المصير، وخلق ظروف يستطيع أبناء الشعب اليهوديّ- فيها- أن يقولوا عنه... إنّه "قائم بذاته في دولته الشرعيّة"... في الواقع الإسرائيليّ... إسرائيل هي دولة اليهود".

1 كي تبلوروا موقفًا، راجعوا فصول الكتاب، وخاصّة الفصول التالية: " القوميّة ودول القوميّة"، "هويّات دينيّة وعلمانيّة في المجتمع الإسرائيليّ اليهوديّ"، "مفاهيم ديمقراطيّة ليبراليّة"، " تحدّي الحياة المشتركة في المجتمع الإسرائيليّ".

(البروفسور كاشير، آسا. 2000. "دولة اليهود الديمقراطيّة". ضمن **دولة إسرائيل: بين اليهوديّة والديمقراطيّة**. المعهد الإسرائيليّ للديمقراطيّة. أورشليم القدس: ص 111).

3. **الدولة يجب ألّا تكون ملك أيّة قوميّة**

"إنّ رؤية دولة كلّ مواطنيها [مدنيّة] ليست رؤية متعلّقة بحرّيّات الفرد فقط، إنّما ينطلق من نقطة أنّه لا تفوّق لمجموعة ثقافيّة أو قوميّة معيّنة على أخرى، ولهذا السبب يؤمن حزب التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ بمبدأ المساواة الكاملة، بين كلّ المجموعات والشعوب...

ينفي التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ فكرة تملّك "الدولة"، بمفهوم أن تتعامل مجموعة قوميّة مع الدولة كملك لها... يجب ألّا تكون الدولة ملك أيّ قوميّة... "

أذكر في هذا الصدد تحفّظي الشخصيّ على شعار: "دولتان لشعبين"... نحن نطمح إلى دولتين، تكون كلاهما دولة كلّ المواطنين".

(عضو الكنيست د. جمال زحالقة، شهادة إجابة أمام لجنة الانتخابات المركزيّة الـ 18، يوم 2009.1.7، قرار رقم 18/1، إيتي فورمن وآخرون ضدّ كتلة وقائمة التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ، البنود 8, 9 ,18).

مواقف حول موضوع المنظور الدينيّ

في التسلسل ما بين دولة الشريعة وحتّى فصل الدين عن الدولة

1. **نحن يهود، هذا ليس إكراهًا**

نحن نؤمن أنّ دولة إسرائيل، رأس نشوء خلاصنا سترتقي لتحتوي وتقبل قوانين التوراة، وأنّ الحكومة في إسرائيل ستحكم حسب توراتنا المقدّسة. "الدولة، المدينة، الشارع وكلّ مكان عامّ يجب أن يتصرّف حسب اليهوديّة. التشريع المتعلّق بالأماكن العامّة... هذا التشريع يجب أن يعكس الجماهيريّة الإسرائيليّة، فوق كلّ قطاعاتها وأفرادها، كمحافظة على السبت، وعلى الكشروت (الطعام الحلال)، وعلى العائليّة اليهوديّة. " لذلك، يجب ألّا تكون هناك بلدة أو حيٌّ دون كنيس ودون ميكفيه (מקווה)، وألّا يكون هنالك شارع لا يظهر فيه السبت والكشروت بشكل قاطع".

"هكذا تعلّمنا، الإكراه يكون عندما يجبرون الشعب على أن يكون غريبًا متنكّرًا لذاته. لكنّ التشريع الدينيّ هو إخراج الهويّة اليهوديّة القوميّة إلى حيّز التنفيذ، وعلى هذا لا ينطبق الإكراه. كلّ الشعب يعلم ويعرف تقاليد إسرائيل كجزء من هويّته، وهدف التشريع إظهار هذا في الواقع المعيش في دولة إسرائيل".

"للفرد في إسرائيل معطاة الحرّيّة في اختيار كيفيّة تطبيق يهوديّته. طبعًا، كلّ واحد أيضًا ملزم بالفروض الدينيّة، لكن عن اختيار. إنّما ليس للشّعب اختيار، لأنّ الله اختارنا شعبًا له".

"لا علاقة بين سؤال الإكراه وكوننا يهودًا، هكذا ولدنا وطوبى لنا لأنّنا أُخترنا لذلك".

(الحاخام هاليفي، ميخا. "نحن يهود، هذا ليس إكراهًا". بشيقع. العدد 288. 10.4.2008).

2. **تراث إسرائيل، في معناه الأوسع، هو ميراث حظيت به الدولة**

"ثقافة إسرائيل وتراثها لا يقومان من جيل إلى جيل فقط، بل إنّ الدولة اليهوديّة تأمر بعدم التنكّر لهما، بل تنميتهما وإيراثهما للأجيال القادمة. كلّ شعب وثقافته، كلّ شعب وتاريخه- ولا يختلف الشعب اليهوديّ في هذا عن أيّ شعب... صورة الشعب اليهوديّ، الروحيّة والدينيّة والسياسيّة، صُمّمت على مرّ الأجيال، ليس فقط في أرض إسرائيل، بل في كلّ مناطق شتاته...

"الإنسان الذي يحترم نفسه يحاول أن يعرف لا أين يقف وإلى أين يذهب فقط، بل أيضًا من أين أتى. تراث إسرائيل- في معناه الأوسع- هو ميراث حظيت به الدولة وكأنّه من طبيعة خلقها، وهو ما يجعلها دولة يهوديّة، كأنّها من تلقاء ذاتها... إنّ الكنوز الروحيّة لأسلافنا موضوعة، في حقيقة الأمر، في أساس ثقافتنا ووجودنا اليوم، فيها نوع من العلاقة بالوقت الراهن التي ما زالات حتّى في الدولة الديمقراطيّة".

(نائب رئيس محكمة العدل العليا المتقاعد كوهين، حاييم. *1998*. *"يهوديّة دولة إسرائيل"*. **ألبايم**. مجلّة متعدّدة المجالات للقراءة، والفكر والأدب. مجلّد *16*).

3. **طائفة اليهود الأحرار**

"الفصل بين الدين والدولة في إسرائيل يستحقّ أن يُصاغ بوضوح، كتغيير جوهره هو- تحرير الدولة من سلطة الطائفة اليهوديّة المتديّنة".

"الحلّ العمليّ هو ثورة غير عنيفة، ثورة وفق القانون: يحقّ للمواطنين أن يتنظّموا في تنظيمات مدنيّة، تنظيم طائفة يهوديّة دون الدين. "طائفة اليهود الأحرار" تأخذ على عاتقها القيام بالوظائف التي لا تقوم بها الدولة مباشرة، إنّما عهدت بها إلى الحاخاميّة الرئيسيّة".

"ما من سبب إعطاء خدمات الأحوال الشخصيّة لكلّ من يُدعى "يهوديًّا" ليهود متديّنين بالذات، حسب الشريعة الأرثوذوكسيّة. تعمل اليوم جمعيّة "عائلة جديدة" التي تعمل وفق القانون وتصدر للأزواج التي أقامت عائلة، دون الحاخامات ودون الزواج المدنيّ في قبرص، شهادات تشهد أنّهم يقيمون عائلة ويحقّ لهم أن يُعرفوا بين الجمهور على أنّهم متزوّجون. باتت هنالك مقابر للعلمانيّين".

(البروفسور أورنان. عوزي. *"فصل الدين عن الدولة- كيف ذلك؟"*. موقع على جهة اليسار. *21.11.2013*)

مواقف حول موضوع المنظور الديمقراطيّ

ما بين استمراريّة الديمقراطيّة الليبراليّة الفرديّة الحياديّة حتّى الديمقراطيّة الليبراليّة المتعدّدة الثقافات.

التعدّديّة الثقافيّة.
Fotolia Marc Dietrich.

1. ***لا يمكن لإسرائيل أن تكون حياديّة من الناحية القوميّة.***

..."الناحية العمليّة للدول القوميّة الديمقراطيّة الحديثة لا تتوافق، من نواح عديدة، مع نظريّة الدولة الحياديّة. على المستوى الأساسيّ، لا يمكن- تقريبًا- تحقيق ولو مميّز صغير للدولة- بما في ذلك لغة الدولة، وفي أغلب الحالات اسمها أيضًا- لا يتعارض بشكل أو بآخر، مع مبدأ الحياديّة".

إسرائيل غير قادرة إذًا على أن تكون حياديّة من الناحية القوميّة، حتّى لكونها تُدعى "إسرائيل"، ولكون لغة الدولة الأساسيّة اللغة العبريّة... مبدأ الحياديّة لا يمكن أن يتحقّق في دولة قوميّة لها لغة رسميّة، وحيدة أو أساسيّة".

(يعكوبسون، ألكساندر. روبنشتاين، أمنون. *2003*. **إسرائيل وعائلة الشعوب: دولة قوميّة يهوديّة وحقوق الإنسان**، تلّ أبيب: شوكان. ص -288 289)

2. **دعم متساوٍ في كلّ واحدة من المجموعات الثقافيّة**

"الدولة المتعدّدة الثقافات تُعرَّف وفق إصرارها على ضمان متساوٍ لكلّ المبادئ الأساسيّة لكلّ مجموعة ثقافيّة فيها... بمصطلحات السياسة العامّة، يجب التقليص من تدخّل الدولة في النزاعات الثقافيّة بواسطة آليّات تشريعيّة وتخصيص موارد: مؤسّسات الدولة تقلّل من تدخّلها إلى دعم متساو لكلّ واحدة من المجموعات الثقافيّة وتحليلاتها. الكنيست، السلطة المركزيّة والحكم المحلّيّ، والمحاكم... ترى نفسها كمساعدة بشكل متساوٍ لإمكانيّة المحافظة على كلّ واحدة من المجموعات الثقافيّة في إسرائيل وتطويرها".

(البروفسور دنال، آدم. *2003*. **دولة يهوديّة ديمقراطيّة- نظرة متعدّدة الثقافات**. أورشليم القدس: المعهد الإسرائيليّ للديمقراطيّة. ص *146*)

مواقف مركّبة حول عدّة أبعاد في هويّة الدولة.

ملحوظة تعليميّة: إلى جانب مقاطع المقال التالي، وهي طويلة نسبيًّا، نعرض أمامكم تحليلًا للأبعاد المختلفة لدولة إسرائيل التي يتطرّق إليها كاتب المقال. هدفنا أن نعرض أمامكم طريقة التحليل التي طُولبتم بها حول كلّ قطع الفكر في هذا الفصل. اخترنا أن نمثّل للتّحليل في هذا المقال تحديدًا، لأنّ الموقف المعروض فيه مركّب بشكل خاصّ، لا لنعبّر عن تفضيل للموقف الشخصيّ لكاتب المقال، مقارنة بكتّاب المقالات الأخرى.

1. أتُحتمل دولة يهوديّة ديمقراطيّة؟

"هل يمكن أن تكون دولة إسرائيل دولة يهوديّة وديمقراطيّة وليبراليّة؟ لتوضيح الموضوع، نطرح السؤال التالي: هل تستطيع دولة كتالونيّة أن تكون دولة كتالونيّة ديمقراطيّة ليبراليّة، إن قامت بعد انفصالها عن إسبانيا؟ في دولة كهذه، ككلّ دول القوميّة الأوروبيّة- الدانمارك وفنلندا والنرويج وألمانيا وتشيكيا وغيرها- ستكون الكتالونيّة اللغة الرسميّة، ورموز الدولة ستكون مرتبطة بثقافة الأغلبيّة الإثنيّة الثقافيّة للكتالونيّين، وتقويم الدولة سيصمّم وفق الديانة المسيحيّة ووفق الأحداث المتعلّقة بتاريخ الكتالونيّ وبالثقافة الكتالونيّة، والنشيد الوطنيّ سيعكس ذلك والتعليم الحكوميّ في كتالونيا سينقل التراث القوميّ والثقافيّ للأجيال القادمة. من المرجّح أنّ سياسة الهجرة التابعة لكتالونيا، مثلها مثل سياسة الدول الإسكندناڤيّة ودول أخرى في أوروبّا، ستحافظ على الأغلبيّة الكتالونيّة ضمن حدودها".

شرعيّة دولة إسرائيل كدولة قوميّة، ستُمتحن وفق نفس المعايير التي تُمتحن بها الدول القوميّة الأخرى. إذا ألغيت حقوق من المواطنين العرب في دولة إسرائيل، بسبب فكرة الدولة اليهوديّة، فسيمسّ هذا بشرعيّة دولة إسرائيل كدولة قوميّة يهوديّة مسًّا شديدًا. إنّ توزيع الموارد بشكل غير متساوٍ في البنى التحتيّة والتعليم وتوزيع الأراضي المتحيّز وعدم الاعتراف ببلدات جديدة للأقلّيّة العربيّة في إسرائيل، يضع إسرائيل في خطر يحوّلها من دولة قوميّة ديمقراطيّة إلى دولة قوميّة".

"إضافة إلى ذلك، عليها الاعتراف بهم كمجموعة أقلّيّة ثقافيّة- قوميّة، لغتها العربيّة هي اللغة الرسميّة الثانية للدولة، يُعترف بتقويمها كتقويم رسميّ، وهنالك جهاز تعليم عامّ يطوّر التقاليد الثقافيّة العربيّة لمواطنيها".

يعبّر الكاتب، في هذه القطعة، عن موقفه وهو أنّ على الدّولة، كدولة ديمقراطيّة ليبراليّة، أن تعترف- أيضًا- بالحقوق الجماعيّة الثقافيّة للمواطنين العرب.

على طابع إسرائيل اليهوديّ أن يتجلّى في مركّباتها الأربعة، وليس في تحقيقها إلغاء إمكانيّة كونها دولة ديمقراطيّة ليبراليّة".

المركّب الأوّل والمركزيّ فيها، متعلّق بطابع دولة إسرائيل، تحقيقا لحقّ تقرير المصير للقوميّة اليهوديّة... إسرائيل كدولة يهوديّة مسؤولة عن مصير الشعب اليهوديّ بكامله، لأنّها قامت تعبيرًا عن تضامن يهوديّ شامل...

"**المركّب الثاني** الذي يُعرّف دولة إسرائيل كدولة يهوديّة هو قانون العودة... والذي ينصّ على أنّ لجميع اليهود، أينما كانوا، حقّ المواطنة في دولة إسرائيل، ويستطيعون جعل دولة إسرائيل بيتهم إن رغبوا في ذلك...

في هذا المقطع يؤيّد الكاتب دولة **قوميّة إثنيّة- ثقافيّة يهوديّة ببُعد قوميّ**. ويستند في أقواله على كون الدولة دولة الشعب اليهوديّ كلّه، وعلى قانون العودة الذي يتيح لكلّ يهوديّ، أينما كان، القدوم إلى البلاد، وبهذا تُضمن الأغلبيّة اليهوديّة في الدولة.

من المهمّ التأكيد على أنّ قانون العودة... يكون شرعيًّا فقط إن تحقّقت إلى جانبه إمكانيّات مواطنة أخرى. إن كان قانون العودة الخيارَ الوحيد للمواطَنة، فإنّ الطابع القوميّ للدولة سيمسّ بحقوق الأقلّيّات أو المهاجرين، من غير أبناء الأغلبيّة القوميّة. وهذا ينطبق أيضًا على سياسة الهجرة، أو على وسائل أخرى، للحفاظ على الأغلبيّة الإثنيّة- الثقافيّة في الدولة".

يُعرب الكاتب، في هذه القطعة، عن موقفه من أنّ دمج المنظور القوميّ بالمنظور المدنيّ يستلزم تقييد سياسة العودة واشتراطها بمنح إمكانيّة القدوم إلى البلاد (على ما يبدو، بشكل نسبيّ) لمهاجرين عرب أيضًا، يطالبون بالانضمام إلى مجموعة الأقلّية العربيّة في إسرائيل.

...

المركّب الثالث الذي يُعرّف دولة إسرائيل كدولة ديمقراطيّة يتعلّق بأبعاد الملأ- مثل رموز الدولة ولغتها الرسميّة وتقويمها... وجود رموز دولة من هذا النوع التي ترتبط بالهويّة الدينيّة والثقافيّة للأغلبيّة في الدولة لا يمسّ بالطابع الديمقراطيّ الليبراليّ...".

في هذه القطعة، يستند الكاتب في تأييده إلى كون الدولة **دولة قوميّة يهوديّة بالمنظور الثقافيّ**، وذلك بتأكيده على التزام الدولة بدعم وتطوير الثقافة اليهوديّة. كما ويبرّر قيام الدولة كدولة قوميّة بواسطة حقّ الشعب اليهوديّ في الثقافة وحقّة في تحقيق تراثه ورموزه الثقافيّة في دولة خاصّة به.

"**المركّب الرابع، والأكثر أهمّيّة، متعلّق بجهاز التعليم العامّ...** يجب أن يكون هنالك التزام لاستمراريّة وازدهار الثقافات اليهوديّة. وأنا أشدّد: ثقافات يهوديّة بصيغة الجمع، لأنّه توجد في أوساط القوميّة اليهوديّة مفاهيم مختلفة كلّيًّا حول طبيعة الحياة اليهوديّة وأهمّيّة التربية اليهوديّة ومعناها".

"في هذا الالتزام تجاه الثقافة اليهوديّة،

لن تكون دولة إسرائيل مختلفة عن كثير من الدول الحديثة التي ينقل جهاز التعليم العامّ فيها مضامين الهويّة الثقافيّة الفريدة. في فرنسا سيتعلّمون عن ڤولتير، وديكارت، وروسو، في ألمانيا عن غوته، وهاينه، وشيلر. التاريخ، الأدب، اللغة وأحيانًا الدين أيضًا تُحفظ وتزدهر في مجتمعات مختلفة حول العالم، بواسطة جهاز التربية والتعليم العامّ...".

محاولة" تهويد" الدولة خارج المركّبات الأربعة التي ذكرتها أعلاه، بواسطة تشريع دينيّ، سيمسّ بشكل كبير بإمكانيّة دولة إسرائيل في أن تكون دولة ليبراليّة".

هنالك نقاش مبدئيّ حول قضيّة الهويّة اليهوديّة والتعامل مع عبء التوراة والفرائض. يهود مختلفون يقضون يوم السبت بطرق متنوّعة جدًّا، ويختلفون حول قضايا أساسيّة...

..."موقفي من كلّ ما يتعلّق بمكانة الدين في إسرائيل لا يرتكز على معتقداتي الليبراليّة العميقة فقط، بل أيضًا على هويّتي كيهوديّ يحافظ على الشرائع...".

"مؤسّسات الدولة لن تعمل يوم السبت، وليس لأنّنا معنيّون بأن يستطيع مواطنو الدولة المتديّنون أن يكونوا شركاء متساوين في تشغيل مؤسّسات الدولة، بل لأنّها في نشاطها كدولة، على إسرائيل أن تحترم التقويم العبريّ".

"وهذا ينطبق على المنشآت الصناعيّة والمتاجر التي ينبغي أن تُغلق أيّام الراحة، ليس لأسباب دينيّة، بل لسببين مختلفين: الأوّل هو خلق مساواة في إمكانيّات حقيقيّة للعاملين والتجّار المعنيّين بالحفاظ على يوم السبت.

"السبب الثاني هو حقوق العامل... تقييد قوى السوق الذي يضمن يوم راحة أسبوعيًّا، للعمّال والتجّار، مقبول في دول أوروبّيّة كثيرة. هي تلزم- وفق التقويم السنويّ المسيحيّ- بإغلاق المنشآت التجاريّة والمصانع أيّام الآحاد.

..."لكنّ المراكز الفنّيّة، ومراكز الاستجمام والترفيه التي تضمّ المطاعم، والمسارح، ودور السينما، والمتاحف، يجب أن تعمل أيّام السبت كي تمكّن الإسرائيليّين من اختيار طريقة الترفيه المفضّلة لديهم، مع توفير حماية بديلة للعمّال الذين يضطرّون للعمل يوم السبت.

"إلغاء قوّة الإكراه التابعة للدولة، في شؤون الدين، يجب أن يطبَّق أيضًا في المجال الأكثر مركزيّة في التشريع الدينيّ في إسرائيل- وهو الزواج والطلاق. الاحتكار الممنوح للمحاكم الحاخاميّة، على الزواج والطلاق، يجب أن يتوقّف، وإلى جانب الزواج على دين موسى وإسرائيل، فإنّ على دولة إسرائيل أن تعترف بصلاحيّة الزواج المدنيّ.

في هذه القطعة يُعرب الكاتب عن موقفه من مسألة الزواج في الدولة، **بالمنظور الدينيّ- العلمانيّ**، ويعرض تأييده لعقد الزواج المدنيّ.

إقامة الكنس، والمكفيات، وتعيين الحاخامات للطوائف المختلفة، تُموّلها- ولو جزئيًّا- الدولة، مثل تمويل المؤسّسات الثقافيّة، من المتاحف حتّى المراكز الجماهيريّة.

هنا تظهر معارضة الكاتب للفصل التامّ بين الدين والدولة، وتأييده لتمويل الدولة للخدمات الدينيّة، على غرار خدمات ثقافيّة أخرى.

لكن هذا التمويل يُمنح بشكل نسبيّ، وفقًا لاحتياجات الطوائف وحسمها، دون احتكار تيّار دينيّ معيّن للوظائف والميزانيّات. كلّ طائفة وطائفة، كتقليد إسرائيل منذ أجيال، تختار الحاخام- أو الحاخاميّة المناسب/ة لها، في كلّ ألوان الطيف الواسع لأساليب الحياة الدينيّة المتنوّعة في دولة إسرائيل".

(البروفيسور هلبرطل، موشيه. أتُحتمل دولة يهوديّة ديمقراطيّة؟". هآرتس. 2013.4.27)

استنتاجات:

بالنسبة لهويّة **دولة إسرائيل بالمنظور القوميّ**، يؤيّد الكاتب دولة قوميّة إثنيّة- ثقافيّة. **بالمنظور الدينيّ- العلمانيّ:** يؤيّد الكاتب دولة علمانيّة دون تشريع دينيّ، في حيّز عامّ يُحفظ فيه يوم السبت، احترامًا للثّقافة اليهوديّة، كما ويؤيّد دعم الدولة للخدمات الدينيّة.

بالمنظور **الديمقراطيّ**، لا يؤيّد الكاتب المفهوم الديمقراطيّ اللّيراليّ- الفرديّ، لأنّه يقول إنّ الدولة تنمّي الثّقافة اليهوديّة، وبهذا، فالدولة ليست حياديّة تجاه ثقافة كافّة مواطنيها.

يمكن أن نتعلّم، من خلال المقال، أنّ الكاتب يؤيّد المفهوم **الديمقراطيّ الليراليّ الجمهوريّ**، بالمعنى الثاني، لأنّ الدولة تُعرّف وفق ثقافة ورموز الأغلبيّة اليهوديّة، إلّا أنّها تمنح حقوقًا متساوية، وتعترف بالحقوق الجماعيّة للأقلّيّات.

2. دولة إسرائيل أُقيمت كدولة يهوديّة

عادة، يجب ألّا يكون هنالك تناقض بين مبادئ دولة إسرائيل، كدولة يهوديّة، ومبادئها كدولة ديمقراطيّة، ويمكن إيجاد التوازن الملائم بينهما. لكن، في حالة وجود تضارب بين المبادئ، يجب أن يكون هناك- حسب رأيي- تفضيل لمبادئ الدولة كدولة يهوديّة. على سبيل المثال، أحد المبادئ الذي يجب أن تُعطى له أفضليّة هو مبدأ "السكن اليهوديّ في أرض إسرائيل..." "ليس في قدوم اليهود إلى البلاد ظلم لغير اليهود. ومع ذلك، حتّى وإن كان هناك مسّ بمبدأ المساواة، فإنّ التفضيل يجب أن يُعطى لمبادئ القدوم والسكن اليهوديّين. هذه المبادئ مستمدّة من ماهيّة الدولة كدولة يهوديّة".

"علامة أخرى تستحقّ أن تكون أحد مركّبات الهويّة اليهوديّة لدولة إسرائيل، هي توراة إسرائيل عامّة، والقضاء العبريّ خاصّة، كعامل ذي تأثير في أجهزة القانون والقضاء الإسرائيليّة. توراة إسرائيل هي التي حافظت على وحدة شعب إسرائيل في سنوات الجلاء الطوال. حافظ شعب إسرائيل على إخلاصه لحكم القانون القوميّ، أي القضاء العبريّ، وسعى في جميع بلاد شتاته إلى استقلال قضائيّ ذاتيّ يمكّنه من التقاضي أمام محاكم تُقاضي وفق القانون العبريّ.

"يجب عدم الاستنتاج، من ماهيّة دولة إسرائيل كدولة يهوديّة، وكأنّ هنالك تبريرا لفرض معايير دينيّة بالإكراه، على من لا يقبلها. قضاة الشريعة أنفسهم يرفضون هذا الأمر لأسباب تتعلّق **بالشريعة اليهوديّة** (ההלכה). والسبب في ذلك هو أنّه ليس لهذا الإكراه أيّة فائدة في واقع أيّامنا، وليس فقط لأنّه لا يخدم أيّ هدف شريعيّ، لا بل قد يذهب به بعيدًا ولذا يجب منع هذا الإكراه.

"سيُقال أيضًا، باختصار، إنّ الدولة اليهوديّة تمدّ يد العون للضعفاء، وفيها يتحقّق قول النبيّ أشعيا: " أَلَيْسَ أَنْ تَكْسِرَ لِلْجَائِعِ خُبْزَكَ، وَأَنْ تُدْخِلَ الْمَسَاكِينَ التائِهِينَ إِلَى بَيْتِكَ؟ إِذَا رَأَيْتَ عُرْيَانًا أَنْ تَكْسُوهُ، وَأَنْ لاَ تَتَغَاضَى عَنْ لَحْمِكَ" (أشعيا، 58, 7). الدولة اليهوديّة هي دولة يسري فيها العدل، وقد نوّهت بمثاليّة صنع الخير والعدل والقضاء في البلاد".

(البروفيسور شوحطمان، إلياف. 2008. دولة يهوديّة وديمقراطيّة. في زمن يهوديّ جديد - ثقافة يهوديّة في عصر علمانيّ، نظرة موسوعيّة. إعداد يرميهو يوبل. المجلّد الرابع. أورشليم القدس: "كيتر" و"لامدا" بإذن من "صندوق يوزان". ص 511-514)

دولة يهوديّة. Fotolia © Zubada.

أمامكم قطعة تؤيّد تحوّل دولة إسرائيل من دولة قوميّة يهوديّة إلى دولة ثنائيّة القوميّة:

3. من وثائق الرؤية المستقبليّة للعرب الفلسطينيّين في إسرائيل

"في مركز المساواة القوميّة- الجمعيّة المنشودة للعرب الفلسطينيّين، نطرح مبدأ أساسيًّا، ألا وهو مشاركتهم الكاملة والحقيقيّة، وبشكل متساوٍ، كأفراد وجماعات، في كلّ الموارد العامّة في الدولة: السياسيّة والماديّة والرمزيّة. هذه الشراكة هي حجر الزاوية لبناء مجتمع متساوٍ وعادل في البلاد. يستلزم تحقيق هذه الحقوق المشتركة إجراء عمليّة إعادة بناء للمؤسّسات السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة في الدولة كي يضمن المبنى الجديدُ الانتماءَ.

"نشير بشكل خاصّ، إلى عدّة محاور قضائيّة أساسيّة، يجب ضمانها، تطلّعًا إلى صياغة موقف قضائيّ منشود للمواطنين العرب الفلسطينيّين:

1. اِعتراف رسميّ بالوجود الجمعيّ للمواطنين العرب الفلسطينيّين في الدولة، بتميّزهم القوميّ والدينيّ والثقافيّ واللغويّ، وبكونهم أبناء البلاد الأصلانيّين.
2. الاعتراف بحقّ العرب الفلسطينيّين بالمساواة الجوهريّة الكاملة في الدولة، على أساس قوميّ جمعيّ، إلى جانب المساواة المدنيّة.
3. ضمان ثنائيّة لغويّة في البلاد، على أساس المساواة بين العربيّة والعبريّة.
4. ضمان تمثيل ومشاركة ملائمين ومؤثّرين، على أساس قوميّ للعرب الفلسطينيّين في مراكز اتّخاذ القرار في الدولة وفي المؤسّسات العامّة، بشكل يضمن للعرب الفلسطينيّين استخدام حقّ النقض [الڤيتو] في المسائل المتعلّقة بهم.
5. ضمان إدارة ذاتيّة للعرب الفلسطينيّين في مجالات التربية والتعليم والدين والثقافة والإعلام والاعتراف بحقّهم في تقرير المصير، بكلّ ما يتعلّق بالشؤون المتعلّقة بالتميّز الجمعيّ بشكل يُكَمِّل شراكتهم في الحيّز العامّ في الدولة.
6. تخصيص خاصّ على أساس جمعيّ، بتوزيع الموارد الماديّة العامّة في الدولة، بما في ذلك ميزانيّات وأراض ومساكن استنادًا إلى مبادئ العدالة التوزيعيّة والعدالة المصحِّحة.
7. ضمان تمثيل ملائم، على أساس جمعيّ، في الجهاز الرمزيّ للدولة، للعرب الفلسطينيّين".

(من" وثائق الرؤية المستقبليّة للعرب الفلسطينيّين في إسرائيل"، 2006، ص 14. أُعدّت وثائق الرؤية على يد لجنة رؤساء السلطات العربيّة في إسرائيل، بالتعاون مع مركز "مساواة")

4. الليبراليّة الإسرائيليّة في أزمة

"تعتمد الليبراليّة الإسرائيليّة على الليبراليّة الكلاسيكيّة للقرن الثامن عشر. مبدؤها الأساسيّ هو الاستقلال الذاتيّ، أي قدرة الإنسان على تحديد مضامين حياته بنفسه، ومن داخل نفسه. هذه الليبراليّة تزوّد مواطني الدولة بسلسلة من الحقوق السلبيّة التي من المفترض أن تحميهم من تدخّل الدولة في أمورهم (حرّيّة الدين، حرّيّة التعبير، وغيرهما). في إسرائيل، كما في الولايات المتّحدة الأمريكيّة، فإنّ مؤسّسة الدولة الأكثر تأييدًا لتطوير الليبراليّة والحفاظ عليها، هي محكمة العدل العليا...

هنالك مشكلتان أساسيّتان تواجهان الليبراليّة الإسرائيليّة، عندما تُطالب بالتعامل مع القوميّة والدين... "توفّر الديانات لمؤمنيها إجابات عن أسئلة أساسيّة مثل: من خلق العالم؟ ما هي الحياة المستحقَّة؟ ماذا يحدث لنا بعد موتنا؟ كيف يجب أن نتعامل مع الآخرين؟ إلى جانب الدين، وإن كانت بدرجة أقلّ، القوميّة هي جهاز إضافيّ ذو أهمّيّة كبيرة. توفّر الثقافات القوميّة لأصحابها سرديّة [رواية، وجهة نظر] حول تاريخ المجموعة، ومبادئها، ورؤيتها المستقبليّة، وما إلى ذلك... " ليبراليّة الاستقلال الذاتيّ [الفرديّ] هي الحكم السياسيّ الذي يجسّد طموح المواطنين إلى الحياة الطبيعيّة. تطالب الليبراليّة، من خلال نظام الحقوق السلبيّة، بضمان نجاح المواطنين بتحقيق طموحهم إلى الحياة الطبيعيّة، دون إزعاج...

"إنّ ليبراليّة الاستقلال الذاتيّ يمكنها أن تضمن الحياة الطبيعيّة للمواطنين لكنّها غير قادرة على أن تقترح عليهم جهازًا ذا أهمّيّة كبيرة. هي تترك لهم تحديد معنى حياتهم بأنفسهم... لذلك، فمن الواضح دونيّة الّليبراليّة الإسرائيليّة مقابل (سرديّة) المعنى الكبير الذي تقترحه القوميّة، ومقابل نظام المعنى الكبير، الأغنى على الإطلاق، والذي يقترحه التديّن اليهوديّ.

"القوميّة والتديّن اليهوديّان كلاهما يقومان على مفهوم جماهيريّ للكيان البشريّ، وهو ليس استقلاليًّا [فردانيًّا] ولذلك يكون واقعيًا. السرديّة القوميّة [القوميّة] يقترح على الإنسان أن ينظر إلى نفسه قائمًا داخل تاريخ وثقافة قوميّة، خالقًا تضامنًا مع أبناء قومه. بينما التديّن اليهوديّ يخلق حدودًا صارمة بين اليهود وغير اليهود، وكثير من تجاربها اليوميّة لا تتمّ إلّا في سياقها الجماهيريّ. كما أنّ التديّن اليهوديّ يؤمن بأنّ خلاص الفرد لا يمكن أن يحدث إلّا بخلاص الطائفة، وليس بشكل فرديّ..." استنتاجي هو: عندما تعمل الليبراليّة الإسرائيليّة بالوساطة بين القوميّة اليهوديّة والتديّن اليهوديّ، فإنّ فرص بقائها، على شكلها الحاليّ، ليست كبيرة...

"... من المهمّ أن نتذكّر أنّ الليبراليّة هي نوع من "اسم عائلة". في الفلسفة السياسيّة وفي أنظمة الدول الليبراليّة، يمكن أن نجد إصدارات متعدّدة لها.

"... الليبراليّة الجمهوريّة هي تقليد غربيّ غنيّ، عمرها 2،500 عام. أساسها الحفاظ على الحرّيّات الليبراليّة التقليديّة، لكن مع مراعاة إتمامها بواسطة مصطلح" الصالح المشترك": يتناقش المواطنون حول الصالح المشترك لهم، يحدّدونه ويعملون على تحقيقه، وكلّ هذا على أساس المساواة. عندما يكتب متحدّثون متضامنون مع التديّن اليهوديّ عن الليبراليّة، هذه صيغة الليبراليّة التي يقترحونها. ومن السهل فهم السبب... هذه ليبراليّة تقترح معنى كبيرًا، وطابعها جماهيريّ بوضوح. أضف إلى ذلك، هذه الليبراليّة قادرة- أخيرًا- على إدراج المواطنين العرب في إسرائيل في تعريف الصالح المشترك لمواطنيها...".

(البروفيسور ماوتنر، مناحم. "الليبراليّة الإسرائيليّة في أزمة". هآرتس، 27.3.2015)

سؤال تفكير:

استعينوا بالفصل الحادي عشر: مفاهيم الديمقراطيّة الليبراليّة"، في الباب الثاني.

- ★ حلّلوا بأيّ نوع من الليبراليّة ينادي، حسب رأيكم، البروفيسور ماوتنر في القطعة الواردة أعلاه؟
- ★ على ضوء النقاش الدائر هنا حول دولة إسرائيل، برأيكم، حسب أيّ نوع من الليبراليّة من اللائق على إسرائيل تبنّيه والسير وفقا له؟

ديمقراطية. Fotolia dvarg.

قضيّة: خدمة للدولة

أمامكم قضيّة التجنيد في الجيش والخدمة المدنيّة، وهي مثال لموضوع مثير للجدل في المجتمع الإسرائيليّ. تتمثّل في هذه القضيّة مواقف مختلفة، تقوم على المنظورات المختلفة التي تعلّمناها: القوميّ والدينيّ والديمقراطيّ والاقتصاديّ- الاجتماعيّ.

أسئلة موجّهَة لفهم المقاطع:

- **اِشرحوا المنظورات (القوميّ- الثقافيّ، الديمقراطيّ- الليبراليّ، الدينيّ- العلمانيّ، الاقتصاديّ- الاجتماعيّ) التي تتمثّل في كلّ قطعة، وعلّلوا وفقا لها.**
- **اِشرحوا تعليلات الكاتب في كلّ قطعة.**
- **حدّدوا المواقف التي توافقون عليها، وتلك التي تعارضونها، وعلّلوا.**

By Yoavlemmer (Own work), CC BY-SA 4.0-3.0-2.5-2.0-1.0.

مواقف ضدّ التجنيد

أ- المنظور الدينيّ

قيمة تُسمّى تعلّم التوراة

"يجب أن نفهم، المتديّنون المتزمّتون (الحريديّون) يجلسون في المعاهد التعليميّة الدينيّة، لا لأنّهم يبحثون عن طريقة للتهرّب من جيش الدفاع الإسرائيليّ. لقد قاموا بهذا قبل أن يحلم أحد بإقامة دولة وجيش. هم يؤمنون بقيمة اسمها تعلّم التوراة. هم يقدّسون عالم المعاهد التعليميّة الدينيّة ويرون به أساس وجودنا كشعب يهوديّ. هنالك من لا يوافقونهم، لكنّ هذا إيمانهم. أحقًّا يعتقد أحد أن يُسحبوا من معاهدهم بالقوّة ويصيروا جنودًا ممتازين؟

"تغييرات كهذا لا تُصنع بسرعة، إنّما بكثير من الصبر والاحترام والتفهّم. نفس التوجّه أثبت نفسه أيضًا في قضيّة الخروج إلى العمل. من كلّ محاولات فرض برنامج تعليم اللبّ، على مؤسّسات التربية والتعليم للحريديّين، لم ينتج أيّ شيء مفيد، لكن عندما يقترحون على الجمهور الحريديّ أطرًا ملائمة لسدّ الفجوات والتأهيل المهنيّ، فإنّه سيُقبل إليها بغزارة، وسيكمل الناقص بوقت قصير".

(برود، مناحم. 2012. "بدلًا من الحوار، يعطون نبّوتًا للحريديّين"، ميدان السبت)

ب- نظرة ديمقراطيّة ليبراليّة- متعدّدة الثقافات

لا يحقّ لأيّ دولة النأي بشعب عريق عن ديانته وإيمانه.

"التجنيد الإلزاميّ لثقافة غريبة [للشّابّ] وذويه، هو عمل غير ديمقراطيّ واضح. محاولة فرض التجنيد في إطار علمانيّ، يسودها جوّ منحلّ فصل اليهود عن دين التوراة- بل أنكى من ذلك. في دولة متعدّدة الثقافات، ومتعدّدة القوميّات قامت في إسرائيل، ليس لأيّ إنسان الحقّ بفرض بوتقة صهر ثقافيّ يحوّله إلى إنسان آخر. الحكم الديمقراطيّ ملزم بإتاحة الحرّيّة الدينيّة لكلّ الديانات بما في ذلك الديانة اليهوديّة الأصليّة. وليس هنالك تناقض بين الحرّيّة الدينيّة وفرض مناهج تعليميّة على المؤسّسات التعليميّة للحريديّين، و/ أو تجنيد يهود حريديّين لجيش علمانيّ. كلّ هذا أيضًا في دولة غير يهوديّة، كدولة إسرائيل.

"إن كانت الدولة محتاجة إلى الأمن فهي بحاجة إلى جيش مهنيّ محترف يتعامل مع الأمن. كما أنّ الدولة تحتاج إلى طبّ وتشغّل بأجر كامل أطبّاء يتعاملون بالطبّ، وكما أنّها تحتاج إلى شوارع، وتشغّل شركات بناء بمال باهظ، فكذلك هي تحتاج إلى جيش مهنيّ، دون تجنيد إجباريّ. ليس هناك أيّ حقّ أخلاقيّ لأيّ دولة بتربية أبناء إيمان ما من جديد، ونقلهم إلى ديانة أخرى. من يجبر يهوديًّا على الانخراط في الثقافة العلمانيّة، فإنّه يحاول النأي به عن دينه. ليس لأيّ دولة الحقّ بنأي شعب عريق عن دينه وإيمانه، بالتجنيد الإجباريّ في جيش علمانيّ.

(حسب عضو الكنيست الحاخام أيخلير، يسرائيل.2014. "لا لإدخال شابّ يهوديّ إلى بوتقة الصهر في ثقافة سيّئة". **J.D.N**)

مواقف لصالح التجنيد

ج. منظورات: ديمقراطيّ ليبراليّ- فرديّ، ليبراليّ- جمهوريّ، قوميّ، دينيّ واقتصاديّ- اجتماعيّ

بين خيمة الكشّافة، وخيمة التوراة: مخطّط لتجنيد الحريديّين في جيش الدفاع الإسرائيليّ.

"لتجنيد الشبيبة من الحريديّين في جيش الدفاع الإسرائيليّ، وفق المخطّط [الوارد وصفه أدناه] قيمة توحيد للمجتمع الإسرائيليّ. إذا كان في كلّ عائلة حريديّة أبناء جنود فسيتعاظم شعور التضامن والمصير المشترك بين الطوائف. حقيقة أنّ ثلث الحريديّين سيتمكّنون من متابعة تعلّم التوراة، ستمثّل القيمة المميّزة لتعلّم التوراة كتعبير عن الطابع اليهوديّ الخاصّ لدولة إسرائيل.

"يوضّح المخطّط أنّ هناك حاجة إلى الموازنة بين مبدأين هامّين جدًّا، لكنّهما غير مطلقين: مبدأ المساواة ومبدأ تعلّم التوراة. قبول المخطّط سيمكّن المجتمع الحريديّ من الخروج من دائرة الفقر والنقص التي يقبع فيها. مع انتهاء خدمتهم، في جيل 24، سيخرج الحريديّون إلى التعليم المهنيّ وسوق العمل. نسبة تشغيلهم ستتساوى ونسبة تشغيل مجمل الإسرائيليّين، وبهذا يفعّل محرّك نموّ هائل للاقتصاد القوميّ.

"إنّ مسألة طرح أسئلة حول الهويّة والمجتمع والدين، من المفروض أن تكون بالاتّفاق لا بالفرض. يحترم المخطّط المقترح نفسيّات الحريديّين، وبقيّة الجمهور الإسرائيليّ، ويقترح على الطرفين التنازل قليلًا، ونيل الكثير. حان الوقت لعقد مدنيّ متّفق عليه بين المجتمع الحريديّ وسائر المجتمع الإسرائيليّ".

(البروفسور شطيرن، يديديه. د. زيخرمان، حايم. **اقتراح لنظام 3**، المعهد الإسرائيليّ للديمقراطيّة، شباط 2013)

د. المنظور الديمقراطيّ الليبراليّ الفرديّ، المنظور الدينيّ- الثقافيّ:

عدم تجنيد الأفذاذ

"لست ضدّ تجنيد الحريديّين للجيش. على العكس، أنا أعتقد أنّ كلّ شابّ حريديّ، ابن 18 عامًا، يجب أن يتجنّد للجيش في خدمة كاملة، تمامًا كإخوته العلمانيّين والمتدينيّن. إذا كنتَ شابًّا حريديًّا ولم تقضِ وقتك في المعاهد الدينيّة ليل نهار تتعلّم التوراة، فليس أنّ عليك التجنّد فحسب؛ بل إنّك ملزم من الناحية المبدئيّة والأخلاقيّة واليهوديّة بأن تقوم بذلك...

"اليهوديّة ثقافة، والديانة مشتقّة منها فقط. ثقافة ليست من منظور الثقافة الفنّيّة، بل ثقافة قيم ومُثل عليا نهلت ثقافات الغرب والشرق منها. ثقافة قانون وعدالة، أخلاق ومحبّة. ثقافة متفرّعة، ممنوع المسّ بها. ثقافة تنتمي إلى الجميع- للعلمانيّين، للمتدينيّن وأيضًا للحريديّين.

"ممنوع أن تختفي هذه الثقافة. لذا، فممنوع المسّ بأناس يجلسون- حقًّا- ويتعلّمون التوراة، من الصباح حتّى المساء".

(مئير، إيهود. "عدم تجنيد الأفذاذ". والّا، 12.2.2014)

هـ. المنظور الديمقراطيّ الليبراليّ- الفرديّ:

تجنيد الحريديّين- وتقصير فترة الخدمة للجميع

"عدم المساواة في تحمّل عبء الخدمة العسكريّة هو من الأمور الأكثر خطورة في دولة إسرائيل. من جهة، هنالك شباب يخدمون لمدّة ثلاث سنوات- الخدمة العسكريّة الأطول في العالم- وفي المقابل، جزء حاسم من الحريديّين لا يخدم بتاتًا، وفي نفس الوقت يحظون بمخصّصات من الدولة. الخدمة الطويلة تمسّ برفاهيّة الشباب، وبميعاد انضمامهم إلى سوق العمل وبالنموّ.

"إنّ عدم المساواة في العبء يجب تقليصه بحركة المقصّ- تجنيد الحريديّين وتقصير فترة الخدمة للجميع. الخطوتان تعزّزان الواحدة الأخرى. تجنيد الحريديّين يؤمّن للجيش جنودًا إضافيّين، وبالتالي هذا يمكّن من تقصير [مدّة الخدمة] أكبر وأسرع. بالمقابل، كلّما كانت الخدمة أقصر، فإنّ هذا سيعزّز من دافعيّة الحريديّين والآخرين- على حدّ سواء- للتجنيد".

(بن باساط، آبي. 2012 . "تجنيد الحريديّين وتقصير مدّة الخدمة الإلزاميّة". **موقع المعهد الإسرائيليّ للديمقراطيّة**. 12.07.2012)

و. المنظور الديمقراطيّ: الليبراليّ- الفرديّ، الليبراليّ الجمهوريّ، والمنظور الاقتصاديّ- الاجتماعيّ

تجنيد الحريديّين في جيش الدفاع الإسرائيليّ: الصبر هو اسم اللعبة

"إنّ النضال ليس ضدّ متعلّمي التوراة، إنّما من أجل دمجهم في المجتمع. فهو نابع عن احترام وتقدير، لا عن كراهيّة وبغض. يمكن بناء مجتمع متضامن يحترم الواحد فيه الآخر، لكنّه إجراء طويل لعمليّة طويلة.

"... يجب اتّباع سياسة متابعة، تدمج المبتدئين من الحريديّين في سوق العمل، تطمح إلى مجتمع متضامن، ولا تُعفي أيّ قطاع من التزام الخدمة (الإلزاميّة).

"نحن لا ندعو إلى دمجهم غضبا أو كراهيّةً، بل شعورا بالمسؤوليّة تجاه مصير الشعب والدولة. مصير الشعب، لأنّه دون المساواة سيستمرّ الشعب بالانقسام. ومصير الدولة، لأنه دون تجنيد شامل، لكلّ المواطنين، في الجيش وخدمات الطوارئ، فإننّا قلقون على وجودها [وجود الدولة].

"قرار الحكومة الذي يُعفي مبتدئي الحريديّين من التجنيد، ابتداء من جيل 22، يهدف إلى إزالة أحد العوائق المركزيّة التي تمنعهم من الاندماج في سوق العمل. صحيح أنّ دمجهم في العمل هو هدف إستراتيجيّ لدولة إسرائيل، لكن من الممنوع التنازل عن واجب الخدمة [العسكريّة] من أجل تحقيق هذا الهدف. لدينا فرصة لتصحيح غبن تاريخيّ، والبدء في لَأْمِ التمزّقات وجسر الهوّة في المجتمع الإسرائيليّ؛ إن بنينا مجتمعًا متضامنًا لا يميّز أو يفضّل قطاعًا على آخر فإنّنا سنستمرّ في قيادة عمليّات مشتركة تصبّ في مصلحتنا جميعًا.

(بروم، يوتام. "تجنيد الحريديّين في جيش الدفاع الإسرائيليّ: الصبر هو اسم اللعبة". nrg، 2011.1.16)

ز. المنظور الاقتصاديّ- الاجتماعيّ

الفصل بين التجنيد في جيش الدفاع الإسرائيليّ، والاندماج في سوق العمل

"أكثر من 60.000 من الرجال الحريديّين موجودون- اليوم- ضمن اتّفاقيّة "توراته مهنته"، ومعظمهم ممنوعون من الاندماج في سوق العمل، وأحيانًا حتّى من الحصول على تأهيل مهنيّ. قد تتحفّظ الدولة عن حلّ دائم لا يطالب بتجنيد المجتمع المتزمّت، لكن يبدو أنّه يجب فصل قضيّة التشغيل عن الخدمة العسكريّة.

"لا يتحمّل كثير من الحريديّين مسؤوليّة الاتّفاقيّات الأيديولوجيّة التي وقّعت عليها الدولة مع قيادتهم، وولدوا في واقع يقول إنّهم لا يتجنّدون. حتّى لو اقتضى هذا الواقع تغييرًا، فإنّه من الواضح أنّ علينا- في الوقت ذاته- أن نهتمّ بمسألة إعالتهم لعائلاتهم. هذا الشرط بين الخدمة العسكريّة والتشغيل يمسّ بالدولة نفسها؛ فهي تعزّز انتهاك القانون بهيئة التوظيف غير القانونيّ والسوق السوداء، في غياب أيّ خيار آخر. علينا العمل- إذن - لإعطاء كلّ حريديّ يريد العمل أن يفعل ذلك، بغضّ النظر عن وضعه العسكريّ".

(بن عامي، إيتمار. (محرّر) 2013. "خائفون على مستقبل المجتمع". ورقة موقف في مواضيع اقتصاديّة ومجتمعيّة في إسرائيل. أورشليم القدس: معهد ڤان لير)

ح. المنظور الديمقراطيّ- الليبراليّ [2]

الخدمة المدنيّة هي شرط للمواطنة الكاملة

"الخدمة المدنيّة هي خطوة أساسيّة على المواطن أن يقوم بها تجاه المجتمع والدولة التي يحيا فيها. لذلك، على واضعي الوثيقة [لجنة المتابعة العليا للجماهير العربيّة في إسرائيل]، تحديد واجبات العرب، وبضمنها الخدمة المدنيّة في الدولة كطريقة لتحقيق المواطنة الكاملة. طالما لم يتحقّق ذلك، فستبقى المطالبة بمواطنة كاملة في نطاق النظريّة".

2 عن مواقف الجمهور العربيّ حول موضوع الخدمة المدنيّة، أُنظروا أيضًا الفصل الثامن، " العرب والدّروز والشّركس في المجتمع الإسرائيليّ"، في الباب الأوّل.

(د. العطاونة، محمّد. "القيادة العربيّة في إسرائيل، وقضيّة الخدمة المدنيّة/ الوطنيّة"، موقع" ممكن أن نفكّر". حزيران 2012)

مهمّة:

اكتبوا ورقة موقف

اِختاروا موضوعًا يتناول الصورة المنشودة لدولة إسرائيل. مثلًا: برنامج تعليم "اللبّ" الإلزاميّ لكلّ الطلّاب في كلّ القطاعات؛ الترفيه والمواصلات العامّة أيّام السبت؛ العلاقة بين العمل والتعليم لدى النساء في كلّ القطاعات؛ الخدمة العسكريّة والخدمة المدنيّة؛ تحرير الإرهابيّين في إطار المفاوضات السياسيّة؛ سياسة" التفضيل المصحّح" بالقبول إلى الجامعات.

أُكتبوا ورقة موقف، بحدود 800-1000 كلمة، وفق التوجيهات التالية:

- ★ جمع معلومات عن القضيّة (تشريع، قرارات حكم، مقالات، نصوص)
- ★ عرض القضيّة المدنيّة المختلف عليها.
- ★ عرض الموقف المبدئيّ (الادّعاء) حيال القضيّة التي تمّ فحصها.
- ★ دعم الموقف بناء على أبعاد ومفاهيم من موضوع المدنيّات، واعتمادا على حقائق وأمثلة من الواقع الإسرائيليّ.
- ★ جلب تعليلين (على الأقلّ)، يستخدمان مصطلحات من موضوع المدنيّات.
- ★ كتابة استنتاجات (اثنين على الأقلّ) تنبع من التعليلات.
- ★ تذكّروا، عليكم إقناع القارئ بصحّة موقفكم.

ورقة موقف. Coeuraur ©Fotolia.

إسرائيل:
دولة يهوديّة ديمقراطيّة- إغلاق الدائرة

اِنكشفتم في الكتاب على المفاهيم النظريّة في موضوع القوميّة ولوجهات نظر ليبراليّة- ديمقراطيّة ولتوجّهات اقتصاديّة- اجتماعيّة، إضافة إلى نماذج لعلاقة الدين بالدولة. عُرضت أمامكم أمثلة من دول مختلفة ومن إسرائيل حول كيفيّة تطبيق هذه المفاهيم على أرض الواقع.

تعلّمتم عن أسس دولة إسرائيل، وعن سياستها ونظام حكمها. طُرحت قضايا تعكس التوتّر والتسوية بين مبادئها اليهوديّة والديمقراطيّة، والمثلّث المكوّن من: مواطنين، ومجتمع، وسلطة .

أهداف الكتاب، وهي أيضًا أهداف تعليم المدنيّات، هي تذويت مبادئ إسرائيل كدولة يهوديّة ديمقراطيّة، وتعزيز الحساسيّة للحفاظ على حقوق الإنسان والمواطن عامّة، وحقوق الفئات الضعيفة المعرّضة للأذى خاصّة، وخلق مشاركة في قضايا الجمهور والمجتمع والدولة.

حقوق الأيقونات:

1. مهمّة - Shutterstock © Dxinerz-Pvt-Ltd
2. مهارات חשיבה Shutterstock © Vector Goddess
3. أتعلمون - Shutterstock © File404
4. سؤال تفكير - Shutterstock © VIGE.CO
5. سؤال - Shutterstock © 3dmask
6. موقف - Fotolia © Coeuraur
7. مبدأ التسامح - Shutterstock © Stournsaeh
8. مبدأ الإجماع/ التوافق Shutterstock © Ellagrin

أيقونات وصور للغلاف:

10. الفصل الثاني - ويكيبيديا. [CC BY-SA 3.0 By PMATAS (Own work)]
11. الفصل الثالث - ويكيبيديا. [CC BY 3.0] By lonut
12. الفصل السادس – مكتب الصحافة الحكوميّة. ميلنر موشيه
13. الفصل السابع - Shutterstock © Peter Hermes Furian
14. الفصل الحادي عشر - Shutterstock © Deepadesigns
15. الفصل الثاني عشر - Shutterstock © Nobelus
16. الفصل الثالث عشر- Shutterstock © chomsaowalux
17. الفصل السابع عشر- fotolia © Falko Matte
18. الفصل الثامن عشر- ״ ת Shutterstock © www.BillionPhotos.com
19. الفصل التاشع عشر- Shutterstock © Dmitrydesign
20. الفصل الحادي والعشرون - Hanay [CC BY-SA 3.0]
21. الفصل الثلاثون- Shutterstock © Andrey_Popov
22. الفصل الثاني والثلاثون - مكتب الصحافة الحكوميّة. عينات أنطر
23. الفصل الثالث والثلاثون - ويكيبيديا. Etan J. Tal [CC BY 3.0]
24. الفصل الرابع والثلاثون - مكتب الصحافة الحكوميّة. مارك نايمن
25. الفصل السادس والثلاثون - Fotilia © ra2 Studior
26. الفصل السابع والثلاثون - Shutterstock © Ellagrin
27. الفصل الثامن والثلاثون - Shutterstock © Arthimedes

مفتاح المصطلحات

أ استبداد الأغلبيّة (עריצות הרוב) 140، 152، 155، 315، 335.

الاستفتاء العامّ (משאל עם) 84، 139-141، 226، 283، 309، 410.

إصلاحيّون (רפורמים) 79-80, 83, 95, 322, 490.

الأقلّيّة (מיעוט) 33-34, 40, 42, 44-45, 48, 52-53, 57-59, 61, 72-73, 90, 97, 101-104, 106, 108-112, 114, 124, 130-133, 138, 140-141, 148, 150 -156, 162, 165, 188, 208-212, 223, 229, 244-245, 264, 271, 295, 297, 309, 314-315, 317, 333, 357-358, 364, 366, 392, 459, 461, 464-465, 470-468, 472-473, 479, 483, 485, 499-500, 511.

أقلّيّة دينيّة(מיעוט דתי) 485.

أقلّيّة قوميّة(מיעוט לאומי) 102, 106, 212, 264.

أمر غير قانونيّ (פקודה בלתי חוקית) 242-243, 245.

أمر غير قانونيّ بشكل قاطع(פקודה בלתי חוקית בעליל) 242-243.

أمر منع (צו איסור) 178, 407, 448.

أنظمة ساعات الطوارئ (תקנות שעת חירום) 267-268, 296, 310.

أورثُوذكسيّون (אורתודוקסים) 79، 80، 83، 105، 490.

الائتلاف (קואליציה) 147, 149, 231, 248, 333-334, 342, 351-352, 357-358, 364-366, 376, 391, 403, 411, 430, 437, 478. קונסרבטיבים 79-80, 95, 322, 490.

ت تبريرات وجود الدولة القوميّة (הצדקות למדינת לאום) 49-51, 53-54.

التصدّع (שסע) 34, 65, 114, 176, 240, 253, 255, 316, 333, 365, 414, 441, 459-464, 467, 469-471, 474, 480, 482-485, 491-494, 510.

التصدّع الدينيّ (שסע דתי) 253, 461.

التصدّع القوميّ (שסע לאומי) 253, 461.

التصدّع المتقاطع (שסע צולב) 460, 462, 494.

التصدّع الملامس (שסע חופף) 460, 462, 494.

التعدّديّة (פלורליזם) 3, 117,124-125,136,154-155, 157-158, 161-162, 165-167, 176,193, 223, 297, 341, 347, 351, 353, 357, 446, 448, 450, 452, 456, 460, 462, 490, 492, 501.

التفضيل المصحّح (העדפה מתקנת) 180-182, 187-188,324-325, 462, 478, 508.

التمييز (הבחנה) 58, 66, 98, 135, 179-180, 182, 187, 197, 209, 223, 226, 324, 326-327, 341-342, 372, 374, 455, 485, 490.

التمييز المرفوض (אפליה פסולה) 58, 179-182, 324.

التوجّه الاجتماعيّ-الديمقراطيّ (גישה סוציאל-דמוקרטית) 117، 271، 273-276.

التوجّه الليبراليّ الجديد (גישה ניאו-ליברלית) 117، 271، 274-278.

التوقيف الإداريّ (מעצר מינהלי) 268-269, 270.

ث الثقافة السياسيّة- الديمقراطيّة(תרבות פוליטית דמוקרטית) 3, 117, 157, 249-250, 252, 258, 296, 341, 478.

ج الجنسيّة (انظر المواطنة) (אזרחות) 13، 17، 20، 34، 37، 45، 57، 59، 60، 68، 73، 85، 107، 108، 110، 129، 135، 190-191، 196، 205، 211، 258، 284، 292، 303، 317-322، 324-329، 331، 361، 422، 460، 465، 473، 478، 490، 500، 507-509، 511.

ح

الحزب (מפלגה) 28-27,19, 194,186,148-145,143,137, 203, 223, 237, 249, 252-253, 255, 260, 265-262, 280, 296, 298, 307-308, 331-338, 340-346, 357, 362, 364-366, 395, 425, 434, 436, 477.

حصانة أعضاء الكنيست (חסינות חברי הכנסת) 308, 359, 360, 362.

حصانة رئيس الدولة(חסינות נשיא מדינה) 426, 429.

الحقّ (זכות) 11-12, 14-16, 20, 23, 36, 38-40, 45, 49-54, 57, 59, 64, 82-83, 104, 112, 120-124, 126, 128-129, 133-134, 139-140, 145, 150, 152, 156, 169, 170-179, 182-187, 190-195, 197-200, 203-206, 208-210, 212, 219-220, 222-224, 229, 237, 246, 256, 262-266, 270, 272, 278, 289, 303, 307, 312-313, 316, 318, 321-325, 328, 330-332, 334, 337, 339, 357, 359, 380, 383, 385, 390, 401, 403, 407, 412, 414, 418, 422, 443-444, 448, 453, 457, 465, 473, 478, 491, 493, 496, 500, 503, 505.

الحقّ في تقرير المصير (הזכות להגדרה עצמית) 14.

حقوق اجتماعيّة (זכויות חברתיות) 169, 172, 197-199,204, 207, 212, 277-279, 317.

حقوق الإنسان الطبيعيّة(זכויות אדם טבעיות) 171-172,204, 207, 212.

حقوق المواطن(זכויות אזרח) 18, 78, 172, 186, 204, 207-208, 212, 223, 267.

حقوق جماعيّة(זכויות קבוצתיות) 42, 114, 117, 128, 130, 131,204, 207-212, 225, 499, 501.

حقوق مدنيّة(זכויות אזרחיות) 52, 178, 199, 201, 253.

حكم الأرض (דין הקרקע) 319-320, 327.

الحكم البرلمانيّ (ממשל פרלמנטרי) 141-143, 152, 218, 370, 436-437.

حكم الدمّ (דין הדם) 319-320, 327.

الحكم الرئاسيّ (ממשל נשיאותי) 141-142, 218, 434, 436-437.

الحكومة(ממשלה) 4, 12, 18, 19, 24, 28, 31-32, 57-60, 67, 75, 81, 85, 105, 110, 113, 138, 140-144, 147, 152, 160, 174, 186, 194, 202, 204-205, 210, 218, 230-231, 234, 239-242, 244, 248, 256-253, 259, 266-270, 272-273, 275, 277, 279-280, 300, 303, 306, 308-310, 321, 324, 333-334, 338-339, 342-345, 347, 350-360, 362-382, 390-393, 395-399, 401-402, 404, 410-414, 417-422, 424, 426, 428, 430-438, 445, 447, 450, 456-457, 460, 465, 468-469, 472-473, 476-479, 489, 497, 507.

د
الدستور (חוקה) 12, 17-23,18, 31, 48, 63-64, 73, 85, 122,129,132,134-135, 161, 164,170,199, 201, 215-216, 219-220, 225-230, 232, 251, 260-262, 266-267, 297, 303, 305-309, 311-312, 314-317, 320, 329, 350, 352, 354, 358, 411, 435-436, 484, 511. חוק השבות 48, 57, 65, 68, 71, 73, 77, 253, 308, 318, 321-327, 329, 469, 490, 500, 510.

دولة الرفاه (מדינת רווחה) 277-280.

الدولة القوميّة (מדינת לאום) 3, 5, 9, 15,33, 36-37, 39-45, 47-54, 57, 61, 68, 83, 89, 102, 129, 131-132,209, 211, 251, 260, 325, 329, 345, 469, 498-501, 503, 510-511.

دولة متعدّدة الثقافات الدولة (מדינה רב-תרבותית) 40-43, 133-134, 505.

الديمقراطيّة (דמוקרטיה) 16-18, 34-35, 44, 49, 90, 117, 119-120, 122-129, 131-133, 136-141, 143, 145-146, 149-153, 155,156-158, 160-161,164-165, 167-168, 170, 188, 198-199, 201, 208-210, 214, 216, 218, 222-224, 227-229, 232, 235, 241-242, 244-245, 248-249, 251-258, 260-262, 266, 269-270, 272-273, 284, 287-289, 293-300, 303, 311, 315-316, 320, 324-325, 332, 335-336, 339-338, 342, 344, 348, 360, 364, 369, 375, 382, 392, 398, 400-401, 404, 413-415, 431-432, 444, 446, 451, 455, 459, 462, 469-470, 478, 480, 485, 493-494, 496, 498, 501, 504, 506, 510-511.

الديمقراطيّة الليبراليّة المتعدّدة الثقافات (דמוקרטיה ליברלית רב-תרבותית) 498.

الديمقراطيّة المطلقة (דמוקרטיה אבסולוטית) 261-262.

ديمقراطيّة تدافع عن نفسها (דמוקרטיה מתגוננת) 261-262.

الديمقراطيّة كشكل من أشكال الحكم (דמוקרטיה כצורת ממשל) 117, 119, 123-124, 228.

الديمقراطيّة كوجهة نظر (דמוקרטיה כהשקפת עולם) 124, 157, 228.

الديمقراطيّةالليبراليّة (דמוקרטיה ליברלית) 117, 129, 132, 170, 208-209, 498, 501.

الديمقراطيّةالليبراليّة الجمهوريّة (דמוקרטיה ליברלית רפובליקנית) 132, 501.

الديمقراطيّةالليبراليّة الفرديّة (דמוקרטיה ליברלית אינדיבידואלית) 129, 209, 498.

ر
الرقابة (צנזורה) 255، 267، 448-450، 452، 454.

س السلطة القضائيّة(רשות שופטת) 4, 62, 139, 146, 203, 216-219, 230, 267, 303, 306, 350, 367, 380, 401-402, 411, 414, 417, 421, 435.

السلطة التشريعيّة (רשות מחוקקת) 4, 17, 32, 110, 139, 216-219, 225-226, 230-231, 234, 236-237, 267, 280, 303, 307, 311-312, 314-316, 347, 349-351, 363, 367, 371, 391, 402, 411, 414.

السلطة التنفيذيّة (רשות מבצעת) 4, 32, 113, 139, 141-143, 145, 215-218, 225, 227, 230-232, 268, 303, 306, 314, 350, 358-360, 363, 367, 369, 371-372, 376, 380, 382, 399, 406-407, 411-412, 417, 419-420, 425, 432, 434-436, 510.

ط طريقة الأغلبيّة/ الأكثريّة (השיטה הרובית) 146ا, 148, 333.

الطريقة الشخصيّة(השיטה האישית) 146.

الطريقة القائميّة(השיטה הרשימתית) 146ا.

الطريقة القطريّة(השיטה הארצית) 146, 333.

الطريقة المنطقيّة(השיטה האזורית) 146.

الطريقة النسبيّة(השיטה היחסית) 146-148, 333, 479.

ع العقد الاجتماعيّ (אמנה חברתית) 120, 350.

علاقة الدين بالدولة (יחסי דת ומדינה) 66-67، 71، 164، 345، 484، 489، 509.

العولمة (גלובליזציה) 3, 36, 45-47, 117, 280, 282, 284-285, 288-293, 299, 510.

ف فصل السلطات (הפרדת רשויות) 17, 123, 141-143, 215-216, 315, 391, 401, 437.

ق قانون أساس (חוק יסוד) 56, 58-59, 71, 140, 173, 178, 195, 198, 202-204, 218, 227-228, 263-264, 266-268, 270, 307-314, 324, 329, 331, 350, 354, 359, 362-364, 366-367, 369, 371, 374, 375, 399, 403-404, 417-419, 421, 426-428, 430, 432, 436, 510.

قانون أساس القضاء (חוק יסודות המשפט) 62, 71, 409.

قانون المواطنة/ الجنسيّة (חוק האזרחות) 57, 60, 68, 73, 321, 325-329.

قانون العودة (חוק השבות) 48، 57، 65، 68، 71، 73، 77، 253، 308، 318، 321-327، 329، 469، 490، 500، 510.

القوميّة (לאומיות) 14-15, 22, 26-27, 34, 36-47, 49, 50, 53, 55, 57, 61, 88, 105, 128-129, 131-132, 134, 208, 210, 221, 233, 264, 288, 293, 333, 339, 400, 495-496, 504, 509, 510-511.

القوميّة المدنيّة/ المواطنيّة (לאומיות אזרחית) 37, 40, 44-45, 53, 129, 264, 496.

القوميّة الإثنيّة- الثقافيّة (לאומיות אתנית-תרבותית) 37, 40, 131,264, 496.

ل الليبراليّة (ליברליזם) 51, 119, 125, 128, 130-131,134, 272, 504.

ك الكنيست (כנסת) 31, 56-57, 59, 61, 64-66, 71, 74, 79, 82, 85, 91, 95, 105,106,109, -142,145,153, 112,135,140, 160,185,194, 198,202, 204, 211-212, 230, 239, 241, 256, 259, 263-264, 267, 270, 282, 303, 305, 307-314, 316-317, 321, 324, 331, 332, 333, 335, 344, 346, 347, 349-372, 374, 376, 378, 386-387, 391, 392, 394-397, 399, 402-404, 407, 410, 412, 414-415, 417-419, 421-422, 426, 429-430, 432-438, 448, 451-452, 454, 457-458, 472, 476, 478-479, 481, 485, 493, 497-498, 501, 510-511.

م

مبدأ التسامح (עקרון הסובלנות) 193, 512.

مبدأ الإجماع/ التوافق (עקרון ההסכמיות) 164, 512.

مبدأ تقييد السلطة(עקרון הגבלת השלטון) 3, 117, 152, 214,177, 305, 330, 332, 339, 448.

مبدأ حكم الأكثريّة (עקרון הכרעת הרוב) 3, 117, 123, 150-152, 154-156, 227, 244, 315, 364.

مبدأ حكم الشعب (עקרון שלטון העם) 3, 117, 137, 144,138, 147, 151, 186, 316, 329-330, 333-334, 380, 414.

مبدأ سيادة القانون (עקרון שלטון החוק) 3, 117, 204,189, 235, 247, 257, 428, 466.

المحاكم (בתי משפט) 57, 60, 152, 291, 305, 314, 378, 404-408, 418, 422.

محكمة العدل العليا (בג"ץ - בית משפט גבוה לצדק) 58، 71، 177، 193-195، 203-204، 211، 262-263، 266، 270، 305-306، 312-313، 322-323، 327، 329، 367، 378، 380، 382، 389، 404-407، 412-413، 423، 427، 444، 472، 473، 490.

مجموعة إثنيّة- ثقافيّة (קבוצה אתנית-תרבותית) 37, 51.

مجموعة (جماعة) المصلحة (קבוצת אינטרס) 347, 399.

مخالفة القانون (עבריינות) 238-240, 244, 247, 276, 507.

مراقب الدولة (מבקר המדינה) 66, 152, 230-231, 234, 240, 259, 309, 331, 350, 352, 356, 371, 375, 382, 392, 417-420, 422, 424, 435, 451, 476, 510-511. מדינה 3-5, 9, 11-23, 25, 28-48, 51-76, 78, 80, 82-86, 88-94, 96-99, 101-103,105-106,108-114,117, 119-135, 137-150,152-154,157-161, 164-169, 171-174, 176-186, 189-190, 192, 193, 194, 195, 196, 197, 198, 199, 200, 201-212, 214-218, 220-221, 223-225, 227-228, 230-231, 233-236, 238-239, 241, 243-247, 250-254, 282-256, 284, 286-288, 290-293, 295-298, 300, 303, 305-310, 313, 315-334, 340-341, 343, 345-352, 354, 356-363, 367, 369-381, 383, 392, 395-397, 402-414, 416-419, 421-422, 424-438, 441, 446-444, 448, 450-454, 457-458, 460-462, 464-474, 476-478, 480, 482-507, 509-511.

المستشار القضائيّ للحكومة (יועץ משפטי לממשלה) 240, 242, 303, 353, 360, 376-382, 412, 421, 429, 511.

مسؤوليّة بلديّة (אחריות מיניסטריאלית) 371, 376.

مسؤوليّة شخصيّة (אחריות אישית) 371.

مسؤوليّة مشتركة (אחריות משותפת) 370.

م المعارضة (אופוזיציה) 163، 226، 231، 291، 300، 342، 345، 357، 358، 362، 365، 366، 403، 430.

ملكيّة متقاطعة (בעלות צולבת) 450، 456، 458.

مندوب شكاوى الجمهور (נציב תלונות הציבור) 231, 418-419, 421

المواطنة (אזרחות) 13، 17، 20، 34، 37، 45، 57، 59، 60، 68، 73، 85، 107، 108، 110، 129، 135، 190-191، 196، 205، 211، 258، 284، 292، 303، 317-317، 324-339، 331، 361، 422، 460، 465، 473، 478، 490، 500، 507-509، 511.

ن نسبة الحسم(אחוז חסימה) 147، 332، 334.

هـ الهويّة (זהות) 19, 26, 36-38, 42, 46, 53-54, 65, 68, 75, 78, 86-95, 98, 100-102, 104-106, 108, 111, 113, 121, 130-132, 134, 141, 209, 210, 245, 248-249, 253, 264, 322, 339, 344, 400, 415, 467, 470, 481, 483-484, 486, 488, 491, 494, 497, 500-502, 506, 510.

الهويّة الدينيّة (זהות דתית) 91, 486.

الهويّة القوميّة/ الوطنيّة(זהות לאומית) 38, 42, 88-91, 104-105, 131, 141, 488, 491, 510.

الهويّة المواطنيّة/ المدنيّة(זהות אזרחית) 90-91.

و وسائل الاتّصال الجماهيريّة (תקשורת המונים) 443, 445.

الوضع القائم (ستاتوس كوو) (סטטוס-קוו) 66-67, 71, 154, 165, 253, 313, 345, 491.

רשימת מקורות

1. אייזנשטדט שמואל נח, **הפרדוקסים של הדמוקרטיה - שבריריות, המשכיות ושינוי**. ירושלים: המכון הישראלי לדמוקרטיה, 2005.
2. אלון מנחם, **המשפט העברי - תולדותיו, מקורותיו, עקרונותיו**. ירושלים: הוצאת מאגנס, 1998.
3. .אסטרחן ארבל (עורכת), **הכנסת: חוקי יסוד וחיקוקים בענייני הכנסת**. ירושלים: הכנסת, תשע"ג-2012.
4. אריאן אשר ושמיר מיכל, **הבחירות בישראל 2009**. ירושלים: המכון הישראלי לדמוקרטיה, 2011.
5. אריאן אשר, "יהודים ישראלים- דיוקן", **מרכז גוטמן לסקרים**, ירושלים: המכון הישראלי לדמוקרטיה. 2009.
6. אריאן אשר, דויד נחמיאס ורות אמיר. **משילות והרשות המבצעת בישראל**. ירושלים: המכון הישראלי לדמוקרטיה, 2002.
7. בן בסט אבי, דהאן מומי ואסטבן קלור, "ייצוגיות ויעילות ברשויות המקומיות". **המכון הישראלי לדמוקרטיה**, 2013.
8. בן פורת מרים, **חוק יסוד: מבקר המדינה**. ירושלים: האוניברסיטה העברית, התשס"ה-2005.
9. בקשי אביעד, **משמעותה החוקתית של ישראל כמדינת לאום יהודית** (עבודת גמר לתואר "דוקטור לפילוסופיה"). אוניברסיטת בר אילן, הפקולטה למשפטים, 2010.
10. ברק אהרן, **שופט בחברה דמוקרטית**. חיפה: אוניברסיטת חיפה, כתר נבו, 2004.
11. גביזון רות, **המהפכה החוקתית תיאור מציאות או נבואה המגשימה את עצמה?**. ירושלים: המכון הישראלי לדמוקרטיה, 2000.
12. גביזון רות, **שישים שנה לחוק השבות היסטוריה, אידיאולוגיה הצדקה**. ירושלים: מרכז מציל"ה למחשבה ציונית יהודית ליברלית הומניסטית, תש"ע- 2010.
13. גלילי יהודית, "מעמדו של מבקר המדינה", **אתר הכנסת** (ממ"מ - מרכז מחקר ומידע). 2005.
14. ג'רבי איריס ולוי גל, **השסע היהודי-ערבי: מקראה**. ירושלים: המכון הישראלי לדמוקרטיה, 2000.
15. דאל רוברט א', **על הדמוקרטיה**. ירושלים: המכון הישראלי לדמוקרטיה, תשס"ג 2002.
16. דה טוקוויל אלכסיס, **הדמוקרטיה באמריקה**. ירושלים: הוצאת שלם, תשס"ח.
17. דהאן יוסי, **תיאוריות של צדק חברתי**. רעננה: האוניברסיטה הפתוחה, 2013.
18. דלה-פרגולה סרג'ו, **דמוגרפיה יהודית עובדות, סיכויים, אתגרים**. ירושלים: המכון לתכנון מדיניות העם היהודי, 2003.
19. דנאל אדם, **מדינה יהודית ודמוקרטית- מבט רב תרבותי**. ירושלים: המכון הדמוקרטי לדמוקרטיה, 2003.
20. דריישפיץ שוריק, "מיהו אזרח בישראל?", המכון הישראלי לדמוקרטיה, **פרלמנט**, גיליון 67, 2010.
21. הברמאס יורגן, **הקונסטלציה הפוסט לאומית**. בני ברק: הוצאת הקיבוץ המאוחד, 2001.
22. הדר יעל, הימיין-ריש נעמי, קנפלמן אנה, "מי אנחנו? זהות לאומית במדינת ישראל", המכון הישראלי לדמוקרטיה, **פרלמנט**, גיליון 58, 2008.
23. הובסבאום אריק, **לאומיות ולאומים: מאז עידן המהפכה**. תל אביב: רסלינג, 2006.
24. הלד דיויד, **מבוא לחשיבה חברתית: עולם בתהליך גלובליזציה?** כרך ד'. רעננה: האוניברסיטה הפתוחה, 2005.
25. המילטון אלכסנדר, מדיסון ג'יימס וג'יי ג'ון, **הפדרליסט**. יעל חזוני (עורכת), ירושלים: הוצאת שלם, התשס"ב.
26. וולקוב שולמית, ויינפלד מורטון וצבן יאיר (עורכים), **זמן יהודי חדש: תרבות יהודית בעידן חילוני**, כרך רביעי. ירושלים, בית שמש: כתר, 2007.
27. ויינשטיין. י. (עורך), **אי ציות ודמוקרטיה**. ירושלים: הוצאת שלם, תשנ"ט.

28. זילבר דינה, **בשם החוק- היועץ המשפטי לממשלה והפרשות שטלטלו את המדינה.** אור יהודה: כנרת זמורה-ביתן דביר, 2012.
29. טאוב גדי, **מהי ציונות.** ירושלים: מרכז מציל"ה, 2010.
30. יעקובסון אלכסנדר ורובינשטיין אמנון, **ישראל ומשפחת העמים: מדינת לאום יהודית וזכויות האדם.** תל אביב: הוצאת שוקן, 2003
31. יער אפרים וזאב שביט (עורכים), **מגמות בחברה הישראלית.** תל אביב: האוניברסיטה הפתוחה, 2001.
32. ישי יעל, **בין גיוס לפיוס: החברה האזרחית בישראל.** ירושלים: הוצאת כרמל, סדרת "תמונת מצב", תשס"ד-2004.
33. כהן רימר יעל, **על חוקי יסוד במקום חוקה ועל שוויון במדינה יהודית.** ירושלים: המכון הישראלי לדמוקרטיה, 2009.
34. כספי דן, **מעבר למראה, מפת התקשורת בישראל.** באר שבע: אוניברסיטת בן גוריון, 2012
35. מדינה ברק, "דמוקרטיה וביקורת שיפוטית", **בשער ברשת**, 22.5.2008.
36. מלאך אסף, "גלגולי רעיון הלאומיות מישראל לאירופה", **המכללה למדינאות.** 1.5.2011.
37. מעוז משה וקידר בנימין זאב (עורכים), **התנועה הלאומית הפלסטינית, מעימות להשלמה?** תל אביב: הוצאת משרד הביטחון, 1997.
38. נבו אופיר, יובל פני וגיא בן-פורץ, "משמאל ל-small - על שקיעתן של מפלגות השמאל הציוני 1992-2009", בתוך אשר אריאן ומיכל שמיר (עורכים), **הבחירות בישראל 2009.** ירושלים: המכון הישראלי לדמוקרטיה.
39. נויברגר בנימין, "בין אידיאולוגיה לסוציולוגיה- המפלגות בישראל 1950-2000". בתוך **מדינה וחברה,** כרך 1 גיליון 1, אוניברסיטת חיפה, 2000.
40. נויברגר בנימין, **דמוקרטיות ודיקטטורות.** רעננה: האוניברסיטה הפתוחה, 2004.
41. סבן אילן, "המשפט והמיעוט הערבי-פלסטיני בשלשת העשורים הראשונים למדינה: מתכונת הפיקוח". בתוך: **מחקרי משפט**, 2008, כד'.
42. ספיר גדעון, **מהפיכה חוקתית- עבר, הווה, עתיד.** רמת גן: אוניברסיטת בר-אילן, 2010.
43. פדהצור עמי, **הדמוקרטיה המתגוננת בישראל.** ירושלים: הוצאת כרמל, 2004.
44. פישמן אורלי ובן דוד ליאור, "מעמדו וסמכויותיו של מבקר המדינה". **אתר הכנסת** (ממ"מ - מרכז מחקר ומידע). 2006.
45. פרידמן דניאל, **לפני המהפכה.** תל אביב: משכל ידיעות ספרים, 2015.
46. קונפינו מיכאל (עורך), **כוח המילים וחולשת הדעת - תעמולה, הסתה וחופש ביטוי.** תל אביב: מרכז יצחק רבין/עם עובד, 2002.
47. קלגסבלד אביגדור, **ועדות חקירה ממלכתיות.** נבו, 2001.
48. רובינשטיין אמנון ומדינה ברק, **המשפט החוקתי של מדינת ישראל.** כרכים א', ב', מהדורה 6, תל אביב: הוצאת שוקן, 2005.
49. רולס ג'ון, **חוק העמים.** תל אביב: רסלינג, 2010.
50. שחר יורם, "הטיוטות המוקדמות של הכרזת העצמאות", בתוך: **עיוני משפט** כ"ו (2), 2002.
51. שפירא אסף, "אזרחות - מבט תאורטי והיסטורי", המכון הישראלי לדמוקרטיה, **פרלמנט**, גיליון 67, 2010.
52. שפר גבי, **ישראל והתפוצה היהודית- מנקודת מבט השוואתית כלל-עולמית,** בתוך אתר בית התפוצות, תחום התוכן של לימודי העם היהודי בימינו.
53. **תקנון הכנסת,** ערכה ארבל אסטרחן, ירושלים: הוצאת הכנסת, תשע"ב-2012.